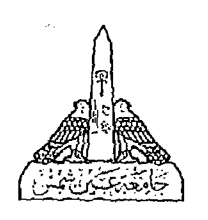

Bibliotheca Alexandrina
0376589



جامعة عين شمس
كلية التربية
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج

The Critical Curriculum With pioneers narratos El Hadith and the effect of its change.

أطروحة لنيل درجة ماجستير الفلسفة
لإعداد المعلم في الآداب
تخصص: الدراسات الإسلامية

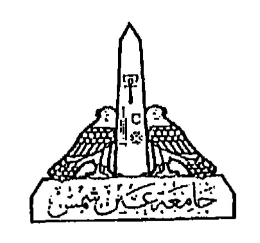
إعداد

حسن فوزي حسن الصعيدى

إشـــــــراف

د. محمد فؤاد شاكر	أ. د. مصطفى الصاوى الجوينى
مدرس الدراسات الإسلامية	أستاذ الدراسات الإسلامية
بكلية التربية جامعة عين شمس	بكلية الآداب جامعة الأسكندرية
(مشرفا داخليا)	(مشرفا خارجيا)

١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م



جامعة عين شمس
كلية التربية
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

اسم الباحث/ **حسن فوزى حسن الصعيدى**

الدرجة العلمية / **ماجستير الفلسفة لإعداد المعلم في الآداب**

تخصص / **الدراسات الإسلامية**

القسم التابع له/ **قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية**

اسم الكلية / **كلية التربية**

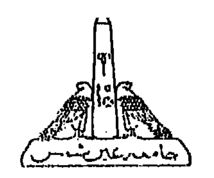
الجامعة / **عين شمس**

سنة التخرج/ **١٩٩٣م**

أعلى مؤهل دراسى مطلوب للتسجيل للدرجة / **دبلوم خاص إعداد المعلم في الآداب**

جهة وتاريخ الحصول على المؤهل المطلوب/ **كلية التربية ـ جامعة عين شمس عام ١٩٩٦**

سنة المنح / ٢٠٠١



جامعة عين شمس

كلية التربية

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

رسالة ماجستير

اسم الطالب/ حسن فوزي حسن الصعيدي

عنوان الرسالة/ المنهج النقدي عند المتقدمين وأثر تباين المنهج

اسم الدرجة/ (ماجستير)

لجنة الإشراف:

١- أ.د/ مصطفى الصاوي الجويني الوظيفة/ الأستاذ المتفرغ بقسم اللغة العربية كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢- د/ محمد فؤاد شاكر الوظيفة/ مدرس الدراسات الإسلامية بكلية التربية – جامعة عين شمس

تاريخ البحث ٢٩ / ٢ / ٢٠٠١

الدراسات العليا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٠١

موافقة مجلس الكلية على تشكيل لجنة المناقشة ١١ / ١١ / ٢٠٠١

موافقة مجلس الجامعة

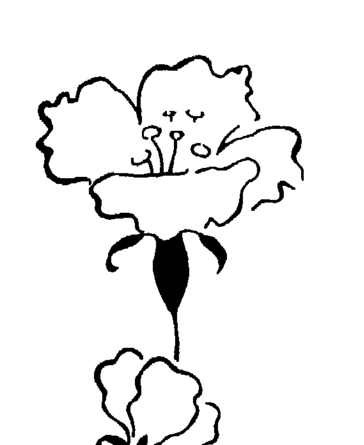
تتكون من السادة :

أ د / مصطفى ...

أ د / مصطفى الصاوي الجويني

أ د /

تاريخ موافقة مجلس الكلية على منح الدرجة



شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور/ مصطفى الصاوى الجوينى على اهتمامه ببحثى وتعامله الراقى وحنوه المعهود وكرمه الزائد وتوجيهاته الدقيقة .

وإلى أستاذى الدكتور/ محمد فؤاد شاكر الذى لم يمنعه انشغاله الدائم من مديد العون والنصح والإرشاد والتضحية بألذ ساعات الليل فى سبيل تقويم ذلك البحث الناشىء.

وكذلك إلى أصدقاء صدق وزملاء درب لم يبخلوا على ذلك البحث بالنصح وإعارة الكتب واستخدام مكتباتهم الخاصة.

ومنهم الأستاذ / حسين عكاشة.

والشيخ/ عادل محمد مدير دار التأصيل للبحث العلمى

والأستاذ/ ياسر إبراهيم مدير دار المشكاة للبحث العلمى

والأستاذ/ غنيم عباس مدير دار الكوثر للبحث العلمى



الإهداء

إلى الطريق إلى الجنة

إلى أب مشفق وأم حنون

باكورة عملي في مجال البحث

وفاءً وعرفاناً

وعهداً ووعداً

رب ارحمهما كما ربياني صغيراً

محتوى البحث

وقد بدأت ذلك البحث بتوطئة عن مكانة السنة ثم مقدمة.

وفى **الباب الأول** عرضت للتصور الدلالي للمتقدمين والمتأخرين ثم لجذور المنهج النقدى فى القرآن والسنة ، ثم تناولت دوافع نشأة ذلك المنهج، وعرجت على وصف المنهج فى القرون الثلاثة ، الأولى ثم أتبعت ذلك بالحديث عن عوامل اكتمال المنهج النقدى عند المتقدمين.

وفى **الباب الثانى** تناولت بعد ذلك مظاهر ذلك المنهج من حيث التعامل مع الرواة، والأسانيد، والمتون، والعلل.

وفى **الباب الثالث** ناقشت بعض القضايا التى يقع الخلاف فى الحكم على الأحاديث بسببها وهى زيادة الثقة والحديث الحسن والشواهد والمتابعات، وأتبعت ذلك بنماذج عملية تطبيقية مقارنة فى الحكم على بعض الأحاديث بين المتقدمين والمتأخرين، ثم خاتمة موجزة لأهم أفكار البحث واقتراحات الباحث.

* * *

المنهج والنقد لغة واصطلاحًا

يجمل قبل الشروع فى البحث أن أقدم تعريف المنهج والنقد في اللغة والاصطلاح فالمنهج مشتق من الفعل نهج يقال: نهجت الطريق : سلكته ونهج الأمر : وضح. وطريق نهج: بين واضح، والمنهاج كالمنهج[1]. وقد قال الله تعالى فى كتابه الحكيم: ﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا**﴾[2] وهو الخطة المرسومة[3].

والمتأمل للمعنى اللغوى يجده يشتمل على الوضوح ولزوم الطريق، وهو المعنى الذى استقى منه المعنى الاصطلاحي.

المنهج اصطلاحًا: وخرجت من عباءة ذلك المعنى اللغوى معانٍ اصطلاحية، تتقارب فى المعنى وإن تغايرت فى المبنى.

فيعرفه د. حامد طاهر بأنه «مجموعة خطوات متتالية تؤدى بالباحث إلى هدف محدد، والهدف هو القانون الذى يفسر الظواهر تمهيداً للاستفادة منها»[4].

ويعرفه د. جودة مصطفى بأنه « العقد الذى ينظم حبات البحث ومسائله، وهو النظام الذى يمنع من انفراط الأفكار والآراء والنظرات وتبعثرها، وهو العقل الذى يعقل القضايا والمسائل، ويسير بها فى نظام إلى الهدف المنشود، فالمنهج بالنسبة إلى الباحث هو البوصلة التى تمنعه من أن يضل، وهو النظام الذى يمنعه من الفوضى، وهو النور الذى يهديه الطريق... ويقصد به النظام الذى سيتبعه الباحث أو الطريق الذى سيسلكه، ويسير فيه خلال بحثه للوصول إلى النتائج والوسائل التى يستعين بها فى بحثه للوصول إلى هدفه»[5].

بينما يختصر ذلك د. على جواد الطاهر قائلاً: « المنهج فى أبسط تعريفاته وأشملها طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة»[6].

ويعرفه د. عبد اللطيف محمد بأنه «خطوات منتظمة يتبعها الباحث فى معالجة الموضوعات التى يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، وبهذا يكون فى مأمن من أن يحسب صوابًا ما هو خطأ أو بالعكس»[7].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب (٢/٣٨٣) تحقيق أحمد فارس، دار الفكر ١٤١٠هـ ١٩٩٠م مادة نهج.

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) المعجم الوسيط ص٩٩٥ مجمع اللغة العربية مادة نهج.

(٤) د. حامد طاهر، مناهج البحث بين التنظير والتطبيق ص٣ در النصر بجامعة القاهرة .

(٥) د. جودة مصطفى ، فى البحث الأدبى ومناهجه ص٣، ٩ دون تاريخ أو طبعة.

(٦) د. على جواد الطاهر ، منهج البحث الأدبى ص١٩ المؤسسة العربية للنشر ط٣ سنة ١٩٧٩.

(٧) د . عبد اللطيف محمد، مناهج البحث العلمى ص٧ نقلاً عن أحمد سيد، الدليل إلى منهج البحث العلمى ص١٣.

ويقول د. على الغمراوى عنه أنه « مجموعة من القواعد العامة التى تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة»[1].

ويرى د. أحمد سيد أن « منهج البحث هو المنطق الذى تحلل به مفاهيم العلم وطرائقه تحليلاً يبرز صورها»[2].

فيتضح من تلك التعريفات المتقاربة أن المنهج هو طريق أو وسيلة، أو أسلوب أو قواعد أو خطوات على ضوئها يسير الباحث، بعداً عن التخبط ووصولاً إلى أمثل النتائج لخدمة ذلك العلم الذى يبحث فيه خاصة والإنسانية عموماً.

ومعلوم أن لكل علم طبيعة تجعل لها منهجاً يتناسب مع طبيعتها، وكذلك فى كل عصر أسلوب يختلف عن سابقه ولاحقه فى تناول طرق البحث، والذى ينشأ عن اختلاف المفاهيم السائدة فى كل عصر، ولكل علم.

فالعلوم الإنسانية تختلف عن العلوم الطبيعية فى طرائق البحث وأنواع التفكير، وكذلك العصور المتفاوتة علمياً تجعل مناهج الأبحاث تنطلق من نتائج ومسلمات ذلك العصر. كما أن العلوم الإنسانية تختلف أبحاثها باختلاف نزعات ومشارب وجنسيات الباحثين فيها.

والنقد فى اللغة مشتق من فعل (نقد) ويقال: نقدت الدراهم وانتقدتها: إذا أخرجت منها الزيف. والنقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وناقدت فلاناً إذا ناقشته فى الأمر.

ونقد الشيء ينقده نقداً إذا نقره بأصبعه. ونقد الطائر الحب ينقده إذا كان يلقطه واحداً واحداً. والإنسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يفطن له، وفى رواية أن أبا الدرداء قال: إن نقدت الناس نقدوك ، وإن تركتهم تركوك بمعنى عبتهم واغتبتهم[3].

وفلان ينقد الناس: يعيبهم، ويغتابهم. ودرهم نقد: جيد لازيف فيه[4].

ويتبين من المعنى اللغوى أن النقد عملية تمييز لما يقابل الناقد بين الصحيح وغيره، وهو تحليل ومناقشة للمعلومات التى تنقل إليه ، والنص الذى تعرض للنقد هو النص الصحيح الذى لا زيف فيه.

وأما النقد عند المحدثين، فإن أقدم تعريف يمكننا الوقوف عليه ما جاء فى تقدمة الجرح

---

(١) د. على الغمراوي، مناهج البحث التاريخي ص٦ نقلا عن أحمد سيد، الدليل إلى منهج البحث العلمي ص١٣.

(٢) د. أحمد سيد، الدليل إلى منهج البحث العلمي ص١١ ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) ابن منظور، لسان العرب (٣/٤٢٥ - ٤٢٦) مادة (نقد).

(٤) المعجم الوسيط ص٩٨٢ مادة (نقد).

والتعديل بأنه : « تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا»[1].

وهذا هو الهدف من عملية النقد، وهو تمييز أقوال النبى ﷺ من أقوال غيره ، للعمل بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وطرح ما سواه، وذلك عن طريق معرفة حملة الآثار ورواة الأحاديث ، فيؤخذ حديث أهل العدالة والضبط ، ويهمل أحاديث أهل الكذب والضعفاء ضعفًا غير هين.

ويتضح من ذلك المعنى الاصطلاحى ارتباطه بالمعنى اللغوى ارتباطًا وثيقًا.

* * *

(١) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص ٥ - ٦ تحقيق المعلمي اليمانى دار إحياء التراث العربى ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

دوافع البحث

السنة النبوية هى الرافد الثاني، والينبوع التالى لكتاب الله تعالى فى نقل أوامر الله ونواهيه، وبيان أهداف هذا الدين وإظهار معالمه، وهى موضحة لمبهم الكتاب العزيز ومخصصة لعامه ، كما أنها مشرعة بأمر الله تعالى باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم، ولقد تعرضت السنة لهجمات بالغة القسوة، ولسهام شديدة الحدة من أعداء الإسلام وجهلة أبنائه، الذين استباحوا لأنفسهم المريضة عن طريق مناهجهم وادعاءاتهم المتهافتة التشكيك فى قدر السنة وحجيتها من ناحية،والتشويه لجهود أعمدتها وعلمائها المهرة من جهة أخرى، فنسبوا لهم كل نقيصة، وازدروا جهودهم أيما ازدراء، هذا على وجه العموم.

وعلى وجه الخصوص فقد ظهرت كثير من أبحاث بعض المعاصرين تتجاهل مناهج أصحابها أحكام المتقدمين من بناة ذلك الصرح الحديثى ومشيديه،وكأن هذه الأحكام فى وادٍ ، ونتائج هؤلاء المعاصرين فى وادٍ آخر.

والحق أن ذلك المنهج الناشئ لدى المعاصرين يضرب بجذوره إلى مرحلة تاريخية وحقبة زمنية ترجع إلى عصور المتأخرين من المحدثين الذين اختلفت طرقهم فى تناول الحديث وعلومه عن طرق المتقدمين وتباينت آراؤهم فى كثير من الأحاديث مع آراء المتقدمين، مما دفعنى إلى دراسة الحقبة الزمنية الأولى التى عاشها المتقدمون، وإلى تحليل المنهج النقدى لديهم للتوصل إلى دعائم ذلك المنهج ووصفه مع مناقشة بعض القضايا ذات التأثير المباشر في الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين فى الحكم على الحديث، تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً.

فهذه محاولة للدفاع عن منهجية البحث النقدى عند المحدثين عموماً والحكم على قدرات المتقدمين من حيث اكتمال المنهج النقدى لديهم من عدمه.

والوقوف على أسباب الخلاف بين أحكام كلٍّ من الفريقين فى صورة مناقشة بعض القضايا محل الخلاف وتطبيق ذلك عملياً على بعض النماذج العملية.

نماذج من التعدى على الأئمة النقاد :

لم يكن ذلك البحث ناشئاً عن فراغ، وإنما نشأ ليدافع عن أئمة النقد وعن منهجية ذلك التعامل مع الحديث النبوى فى عصوره الأولى وقد كان التعدى على المنهج والنقاد من كثير من الاتجاهات.

١ ـ المستشرقون:

بدافع من الأحقاد الدفينة والبغض المعروف عن المستشرقين للإسلام وعلومه، وبعيداً

عن العباءة التى يتستر بها هؤلاء المستشرقون، فقد أخذوا على عواتقهم مهمة محاربة السنة، والتنقص من قدرها، ومن هؤلاء المستشرق اليهودى جولد تسيهر، حيث يقول: «هناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد وأقوال الربانين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية وأقوال من حكم الفرس والهنود... كل ذلك أخذ مكانه فى الإسلام عن طريق الحديث»(١).

ويقول : «إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام فى القرنين الأول والثاني، وليس صحيحًا ما يقال من أنه وثيقة للإسلام فى عهده الأول»(٢).

ويدعى المبشر الأمريكى جب أن الإسلام مبنى على أحاديث كلها مختلق أو مصنوع فيقول: « الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شيء»(٣).

ويقول المستشرق شاخت: « إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطى ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائى ، ووصلت إلى كمالها فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجري، وكانت الأسانيد كثيرًا مالا تجد أقل اعتناء، وأى حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين، كان يختار تلك الشخصيات ويضعها فى الإسناد»(٤).

ويقول: « أما حركة المحدثين فى القرن الثانى فهى فى الواقع نتيجة طبيعية لاستمرار حركة المعارضة للمدارس الفقهية القديمة والتى كانت متأثرة بالدين والأخلاق، والفكرة الرئيسية التى كانت عند المحدثين هى أن الأحاديث المأخوذة عن النبى ﷺ يجب أن تغلب على سنن المدارس الفقهية، ولهذا الغرض اخترع المحدثون بيانات مفصلة أو أحاديث، وادعوا أنها من مرويات أو من مسموعات أقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته، وأنها وصلت إلينا شفهيًا بأسانيد غير منقطعة، وعن طريق رواة موثوقين، ومن الصعوبة بمكان أن نعتبر أى حديث منها، خاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية صحيحًا موثوقًا به»(٥).

٢ - المتأثرين بالثقافة الغربية :

ومنهم أبورية إذ يقول: « لا يكاد يوجد فى كتب الحديث كلها مما سموه صحيحًا أو ما جعلوه حسنًا حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه

---

(١) نقلاً عن أحمد عمر هاشم، السنة فى مواجهة التحدى ص٣٩ ، مجمع البحوث الإسلامية ط١ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

(٢) المصدر السابق ص٣٦.

(٣) المصدر السابق ص٥٠.

(٤) نقلاً عن ، الأعظمى محمد، بحث فى إصدار : مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية والإسلامية (٨٣/١).

(٥) المصدر السابق (٨٢/١ - ٨٣).

كما نطق به الرسول»[١].

وقال: «إن للحديث المحمدى من جلال الشأن وعلو القدر ما يدعو إلى العناية الكاملة به والبحث الدقيق عنه، ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء»[٢].

ويقول: «الحديث لم ينشأ تدوينه إلا فى القرن الثانى وكتبه المشهورة بين جمهور أهل السنة، وهى البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى لم تظهر إلا فى القرنين الثالث والرابع، وما فيها من الأحاديث قد روى من طريق الأحاد الذى لا يعطى إلا الظن، فإن علماء الأمة لم يتلقوا أحاديثها بمحض التسليم والإذعان كما تلقوا ما جاءهم من آيات القرآن، ولا اعتبروها من الأخبار المتواترة التى يجب الأخذ بها، ولا يجوز لأحد أن يخالف عن أمرها، وإنما طاروا بدداً واختلفوا فيها طرائق قدداً»[٣].

ومنهم أحمد أمين إذ يقول فى معرض حديثه عن نقد المحدثين: «لكنهم لم يتوسعوا كثيراً فى النقد الداخلى - يعنى : نقد المتن - ، فلم يعرضوا لمتن الحديث ، هل كذا ينطبق على الواقع أم لا ... »[٤].

وقال: «كذلك لم يتعرضوا كثيراً لبحث الأسباب السياسية التى قد تحمل على الوضع، فلم أرهم شكوا كثيراً فى أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية، ولا درسوا دراسة وافية البيئة الاجتماعية للشخص فى عهد النبى ﷺ والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وما طرأ عليها من خلاف ليعرفوا هل كذا الحديث متمش مع البيئة التى حكى فيها أم لا؟ ولم يدرسوا كثيراً بيئة الراوى الشخصية، وما قد يحمله منها على الوضع»[٥].

ومن هؤلاء مصطفى محمود؛ إذ يقول: «لم يقل لنا رب العالمين أنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة، وما يقوله البخارى مناقض للقرآن لا يلزمنا فى شيء، ويسأل عنه البخارى يوم الحساب، ولا نسأل نحن فيه ... ولم يكن البخارى رضى الله عنه وأرضاه هو الوحيد الذى خاض فى موضوع السيرة النبوية، لكن كتاب السيرة كثيرون، وقد تناقضوا واختلفوا بين بعضهم البعض، وامتلأت كتب السيرة بالموضوع والمدسوس من

---

(١) أبو رية، أضواء على السنة المحمدية ص٧ دار المعارف ط (٥) دون تاريخ.

(٢) المصدر السابق ص٧.

(٣) المصدر السابق ص٩.

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام ١٣٠/٢ - ١٣١ مكتبة الأسرة - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٧م.

(٥) المصدر السابق ١٣١/٢ - ١٣٢.

الأحاديث، والعجيب والمنكر من الإسرائيليات»[١].

ويقول: «أما السنة القولية التى جمعها رواة الأحاديث عن الرسول الكريم فقد جمعها ودونها بشر مثلنا غير معصومين، نقلوها عن بشر آخرين غير معصومين فى سلسلة من العنعنات عبر عشرات السنين، لم تدون الأحاديث إلا من بعد زمن الخلفاء الراشدين على أيام سلاطين القصور»[٢].

ويقول: «أفيدونا أفادكم الله كيف الحال بأحاديث كتبت وجمعت بعد موت صاحبها بمائة سنة ومائتى سنة فى عصر القصور والسلاطين حينما كان كل شيء يكتب ويدون لإرضاء الحكام»[٣].

ويقول: « ولا سلطان عندنا فى مثل هذه الأمور الغيبية إلا لكلمة القرآن فهو الكتاب الوحيد الذى تولى ربنا حفظه بنفسه»[٤].

٣ - بعض علماء المسلمين:

وإذا كان المجتمع المسلم سيسلم من هذه الافتراءات عن قناعة بعداوة المستشرقين للإسلام تارة، وعدم تقدير هؤلاء المنتسبين إلى الثقافة؛ لأنهم ليسوا من أهل التخصص ولا منتسبين لعلوم القرآن والسنة، فإن الطامة الكبرى عندما تخرج تلك إلا دعاءات من تحت عباءة من يتحدثون باسم الإسلام ويحملون راية الدعوة إليه.

ومن هؤلاء الشيخ محمد الغزالي؛ إذ يقول: « كان أئمة الفقه الإسلامى يقررون الأحكام وفق اجتهاد رحب، يعتمد على القرآن أولاً ، فإذا وجدوا فى ركام المرويات ما يتسق معه قبلوه، وإلا فالقرآن أولى بالاتباع»[٥].

ويقول عن تولية المرأة نفسها فى زواجها: «والمرأة فى أوربا تباشر زواجها بنفسها، ولها شخصيتها التى لاتتنازل عنها، وليست مهمتنا أن نفرض على الأوربيين مع أركان الإسلام رأى مالك أو ابن حنبل إذا كان رأى أبى حنيفة أقرب إلى مشاربهم، فإن هذا تنطع أو صد عن سبيل الله ، وإذا ارتضوا أن تكون المرأة حاكمة أو قاضية أو سفيرة ، فلهم ما شاءوا ، ولدينا وجهات نظر فقهية تجيز ذلك كله، فلما الإكراه على رأى ما»[٦].

ويقول: «وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل وهذه سوءة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون»[٧].

---

(١) مصطفى محمود، وما هم بخارجين من النارص ٢٦، مقال بالأهرام بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٩٩.

(٢) مصطفى محمود، جريدة الأهرام ص٢٨ بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٩٩.

(٣) مصطفى محمود، جريدة الأهرام ص٢٨ بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٩٩.

(٤) مصطفى محمود،جريدة الأهرام ص٢٨ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٩٩.

(٥) محمد الغزالي، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص٢٣. دار الشروق ط (٨).

(٦) المصدر السابق ص٦٠.

(٧) المصدر السابق ص٢٥.

ويعلق على حديث : ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة؛ مقرراً صحته سنداً ومتناً ثم يقول: «ولو أن الأمر في فارس شورى وكانت المرأة الحاكمة تشبه جولدمائير اليهودية التي حكمت إسرائيل واستبقت الشئون العسكرية في أيدي قادتها لكان هناك تعليق آخر على الأوضاع القائمة...» .

وذكر بلقيس وعقب على صنيعها قائلاً: « هل خاب قوم ولو أمرهم امرأة من هذا الصنف النفيس؟! إن هذه المرأة أشرف من الرجل الذى دعته ثمود لقتل الناقة ومراغمة نبيهم صالح»[١].

ومن هؤلاء د. محمد عبد اللطيف مشتهرى مدير عام المركز العالمى للدراسات القرآنية ؛ حيث أطلق العنان لنفسه مهاجماً الصحيحين، ومتجاهلاً نظرة علماء الأمة سلفاً وخلفاً لهما وإجلالهما وإنزالهما فى أول درجات الصحة بعد القرآن الكريم فيقول: «البخارى ومسلم بشر مثلنا يصيبون ويخطئون، والكتاب الوحيد اليقينى الثبوت هو القرآن، وكل ما عدا ذلك ظنى الثبوت، ويؤخذ منه ويرد عليه»[٢].

بل ويجعل سبب صحة القرآن الكريم ليس التواتر ولكن دراسته له وقناعته به فيقول: «القرآن الكريم ثبتت نسبته إلى الله تعالى بدراستى له والتعرف على أوجه إعجازه، وليس بنقل البشر له وتواتر هذا النقل، فكم من عقائد تواترت وشاعت بين الأمم ولا أصل لها»[٢].

ويتحدث عن حكم الرجم قائلاً: «إن قضية الرجم من الإضافات التى دخلت على الشريعة الإسلامية دون إذن من الله تعالى»[٢].

ويقول بأن قتل المرتد ليس من الدين؛ بل هو مما يشوه جمال الدين الإسلامى المتحرر فى ظنه !!

فيقول: «وأيضاً ما ذكر عن قتل المرتد كلها إضافات بشر شوهت العقيدة» وهكذا ينطلق فى وهمه وزعمه محاولاً الغض من شأن الرواية والأسانيد، بل التواتر عنده لا قيمة له ؛ ولا يحكم إلا عقله هو، ولا يعجبه فهم السلف أو تفسيرهم للآيات والأحاديث.

ولعمرى إن هذا هو الشَّرَك، قد نصب له فاستجاب لواضعه ، ووقع فى حبائله، وردد أباطيله بدعوى التجديد والإبداع. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

٣ ـ من تعقبات المعاصرين على المتقدمين

وكما هى سنة الله فى خلقه، ما من شيء يعلو حتى يبلغ كماله إلا ويبدأ فى الانحدار

---

(١) محمد الغزالي، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص٥٦ ـ ٥٨.

(٢) جريدة الجيل ١٤ صفر ١٤٢٠هـ ـ ٣ مايو ١٩٩٩م الصفحة الثالثة.

رويداً رويداً ، وهكذا كـان علم النقـد عند المحدثـين من المتقـدمين قـد بلغ ذروته وآتى أكله وأينعت ثماره، ثم بدأ الضعف فى تلقى علوم السنة يدب فى طلابها كما وكيفًا شيئًا فشيئًا مما أثر بدوره علي المنهج النقـدى عند المتأخـرين، فكان لابد من الفـصل بين هاتين المرحلتين المختلفـتين؛ إظهاراً للمنهج النقدى عند أئمـة هذا الشأن من الرواد، ودفعًا للخلط بين معـايير المتقـدمين وتطبيقات المتـأخرين، ويزيد الدافع إلى ذلك النظر إلى أحـوال المشتغلين بتحـقيق التراث من المعاصرين، وكيف أن التجرؤ على أحكام المتقدمين من أهل الشأن؛ بل من الذين مهدوا وعـر طريق المنهج النقدى صار سمة بارزة، فنجـد عباراتهم اللاذعة تتعـقب جهابذة النقاد بلا حـياء أو لباقـة فى الرد، مع أن المناقشة الحـديثية الجادة تـثبت لكل منصف أن هذه الصيحـات والدعاوى ليست إلا وليدة غرور علمـى فى واقع عز فيه العالم وندر فـيه الناقد واختفى فيه المنصف. والعجب أن يتطاول من اغتنى وجمع أموالاً كثيرة من وراء عمله فى مصنفات أقـوام قد ضحوا وأنفقـوا أموالهم، بل واستدانوا فى طلب هذا الشـأن، حتى صار لهم القدم الراسخة فيه من أولئك الأعلام .

ليس معنى هذا أن يكون الشعار السائد أن الأوائل قد أتموا الطريق وأنه ليس لمن بعدهـم إلا التسليم الأعمى والانقياد والانصياع التامين دون مناقشة ومعرفة .

وليس المراد إنكار الجـهود العظيـمة التـى قام بهـا الكثيـر من العلماء المتـأخرين؛ إذ قـد حـافظوا على ذلك الميـراث النبـوى نقـلاً ونقـداً وتعليـماً، ولكن خـدمـة السنة إنما تكـتـمل بإسهامـات العلماء فى كل عصر ومـصر، وليس التجديد أمراً ممنوعًا؛ بل هـو مطلب حتمى لا يمكن لعلم أن يتـقدم أو حتـى أن يرسخ إلا به، ولكن هذا التجـديد وهذا التطوير لابد له من أن ينضبط، وأن يـسير على قـواعد وأسس يتفق على صـحتهـا ويسلم لها كـما أن الرد على أئمـة النقد تحتـاج إلى دقـة فهم لمرادهـم، وتتبع واسـتقـراء لصنيعـهم قبل أن يتـجاسـر متجاسر على تخطئتهم ، لاسيما إن كـان هجومه على أحكامهم يعتمد على أفكار سطحية يعلمها الطلاب المبتدئون فضلاً عن العلماء.

وينبغى لمن رام التعرض للنقد أن يعلم أن قواعد علم الحـديث التى يستخدمها فى نقده للأئمـة مصـدرها الأصيل ومـواردها العلميـة إنما انبـثقت من الجـهود النقـدية والممارسـات الحديثية للمتقدمين.

كمـا ينبغى أن يعى المتـعرض لنقـد الأئمة المتقـدمين أن ممارسة علم الحـديث كمـا قرر أعمـدة ذلك المنهج ورواده لا تعتـمد على السند فـحسب، وأن حكمًا على حـديث واحد يحتاج إلى خطوات متعددة وأوقات كـثيرة، لاكما يظن البـعض أن نظر سطحى فى كتب الرجال للتـعرف على أحوال رواة كل حـديث وأثر، وأن جمع حـديث الراوى كانت هى الوسيلة لمعرفة ضبطه ثم الحكم عليه، بكلمة تكون محصلة لرحلة شاقة من المعاناة والكفاح

مع آثار متعددة ولاشك أن غياب صورة المنهج عند المتقدمين والاكتفاء بتدريس كتب المتأخرين قد أخفى كثيراً من الملامح النقدية ، حتى يصور للدارس أن علم الحديث مجموعة من المصطلحات حتى أطلق عليه مصطلح الحديث !!

وقد التف حول هذه المصطلحات الكثيرون حتى صارت هي الشغل الشاغل لمن أراد تعلم أو تعليم علم الحديث، مع غياب الاصطلاحات وألفاظ أئمة الشأن الناتجة عن ممارساتهم العملية، والتى لم تخضع لألفاظ محدودة .

ويرجع د. مصطفى الأعظمى هذا التحول فى موقف المحدثين المتأخرين أنه نتيجة لعدم بذل الجهد فى هذا الصرح الذى شيده المتقدمون، وقد وصل إليهم غضاً طرياً، فهم يتناقلونه عن الكتب، لم يتعبوا أذهانهم فى حفظ الأسانيد، ولا نصبت أبدانهم أوجاعت بطونهم فى الرحلة لطلبه وجمعه من الرواة .

والناظر اليوم للقائمين بالتحقيق للنصوص النبوية يجد أمراً يشبه العلم الرياضي، والمسلمات المنطقية ، اعتباراً بالأسانيد وحسب؛ متسلحين بقواعد ومناهج المتأخرين، بينما كان نقد المرحلة الأولى يتسم بالتكامل بين المتن والإسناد، بين الفقه والحديث.

ومما يزيد الأمر وضوحاً ما قرره علماء النقد الحديثى عبر العصور المتفاوتة من أن أمر الحديث فى انحسار، وأن طلابه منصرفون عن الجادة فى الطلب كما هو مبين فى مبحث «بين المقتدمين والمتأخرين».

ويكفى هنا إبراز قول أربعة من أئمة النقد من المتأخرين شهادة لعلماء الحديث المتقدمين من أئمة النقد.

يقول الذهبى فى ترجمة أبى بكر الإسماعيلي : « وله معجم مروى، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة ، من جملتها مسند عمر رضى الله عنه هذبه فى مجلدين، طالعته، وعلقت منه ، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت أن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين فى الحفظ والمعرفة»[١].

وقال ابن رجب: « الكلام فى العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر فى هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففى التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً»[٢].

وقال الحافظ بن حجر : «تبين عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم، بما يوجب المصير إلى تقليدهم فى ذلك

---

(١) الذهبي، تذكرة الحافظ (٣/٩٤٨)، تحقيق المعلمي اليماني دار الكتب العلمية.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٦ ـ ٥٧، تحقيق صبحي السامرائى عالم الكتب ط (٣) ١٤١٦هـ.

والتسليم لهم فيه»[١].

وقال في ترجمة إسرائيل بن يونس: « لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدم أن يطلق على إسرائيل الضعف»[٢].

ويقول السيوطي: «وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العللٍ إلا بالنقل من الكتب المصنفة فى العلل، فإذا وجد الإنسان فى جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله، لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته ، لاحتمال أن يكون له علة خفية لم نطلع عليها؛ لتعذر العلم بالعلل فى هذه الأزمان»[٣].

ولكن كل هذه الشهادات من أبرز الأئمة المتأخرين لم تجد آذانًا مصغية من جمهور المعاصرين، فأخذوا يخالفون أحكام من تقدم ويتعقبون أراءهم بشيء من التعجل.

ومن ذلك :

قال الدارقطنى فى العلل[٤] - فى معرض تعليل حديث سعيد بن المسيب عن أبى الدرداء بالانقطاع فى حديث « أنه نهى عن كل ذى خطفة ، وعن كل ذى نهبة، وعن كل ذى ناب من السباع».

قال الدارقطني: « لا يثبت سماع سعيد من أبى الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا.» فهذا إعلال من الدارقطنى بالانقطاع بين سعيد بن المسيب وأبى الدرداء قال المحقق : « ذكر المزى أن سعيد بن المسيب يروى عن أبى الدرداء».

والفرق شاسع بين مراد الدارقطنى من نفى السماع، ونفى الرواية، فليست الثانية منافية للأخرى، والعبرة عند نقاد الأثر إثبات السماع واللقاء لا إثبات الرواية، فقد يدرك الراوى الشيخ ولا يحدث عنه إلا بواسطة لاختلاف البلدان أو للحيلولة دون ذلك .

ومن ذلك :

قال ابن المدينى فى حديث الأضاحى من رواية سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز ، الذى رواه ابن الجارود فى منتقاه .

قال ابن المديني: لم يسمع من عبيد بن مسعود [أي: سليمان بن عبد الرحمن].

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (٢/٧٢٦)، تحقيق ربيع المدخلي، دار الراية ط (٤) ١٤١٧هـ.

(٢) ابن حجر، هدى السارى ص٤٠٩، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث ط (١) ١٤٠٧هـ.

(٣) السيوطي، التنقيح لمسألة التصحيح، نقلاً عن منهج النقد لنور الدين عتر ص٢٨٣، دار الفكر ١٣٩٩هـ.

(٤) الدارقطنى ، العلل (٦/٢٠٤)، تحقيق محفوظ عبد الرحمن السلفي دار طيبة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

قال المحقق : قول ابن المدينى مجرد دعوى، وقد صرح سليمان بسماعه من عبيد[١].

وقد وقع ذلك التصريح عند أحمد (٢٨٤/٤)، وابن ماجه رقم ٣١٤٤ .

وعند الرجوع لترجمة سليمان بن عبد الرحمن، نجد أقوال الأئمة تترك احتمال الشك فى روايته ، وإن كان ذكر السماع، فمن ذلك .

قال أبو حاتم: سليمان صدوق، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندى فى حد لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يميز.

وقال أبو داود: سليمان ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قيل له : أحجة هو؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل. وقال يحيى بن معين: ثقة إذا روى عن المعروفين. وقال يعقوب الفسوي: كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول ، فإن وقع فيه شيء فمن النقل.

وقال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات ، فإذا روى عن الجاهيل ففيها مناكير.

قال الذهبي: هو فى نفسه صدوق، لكنه لهج برواية الغرائب عن الجاهيل والضعفاء[٢].

ومن ذلك :

رد الألبانى رحمه الله على إعلال حديث قتيبة بن سعيد فى الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيراً ، حيث أعله البخاري، وأبو حاتم، وأبو داود والترمذي، وأبو سعيد بن يونس، والحاكم، والبيهقي.

فرد كل ذلك ثم قال: « وأنا أرى أن الإسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات، رجال الستة، وقد أعله الحاكم بما لا يقدح فى صحته، وغاية ما أعل به علتان: الأولى تفرد قتيبة أو وهمه فيه، والأخرى عنعنة يزيد بن أبى حبيب.

والجواب عن الأولى أن قتيبة ثقة ثبت، كما قال الحافظ، فلا يضر تفرده كما هو مقرر فى علم الحديث، وأما الوهم فمردود؛ إذ لا دليل عليه إلا الظن ، والظن لا يغنى من الحق شيئًا»[٣].

ومن ذلك :

حديث سفيان بن عيينة ، عن إبراهيم بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس أن امرأة

---

(١) أبو إسحاق الحويني، غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود (١٠٣/١)، دار الكتاب العربي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٢) الذهبي،سير أعلام النبلاء (١٣٧/١١، ١٣٨) تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ١٤٠٩هـ ، وابن أبى حاتم ، عبد الرحمن ، الجرح والتعديل (١٢٩/٤).

(٣) الألباني، إرواء الغليل (٢٩/٣ ـ ٣٤)، المكتب الإسلامي ط (٢) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

رفعت صبيًا لها فى محفة إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ألهذا حج؟ قال : نعم ولك أجر.

قال يحيى بن معين : « إنما يرويه الناس مرسلاً عن كريب»[١].

لكن المحقق: ساقه بطرقه إلى سفيان وأورد له متابعًا من حديث مالك بن أنس، عن إبراهيم ، عن كريب عن ابن عباس[٢].

وقول يحيى يعنى أن إبراهيم أخطأ فى ذكر ابن عباس فى هذا الحديث وأن الصواب الإرسال.

ولكن المحقق جعل متابعة مالك مقوية للحديث فى حين أن إبراهيم صاحب الوهم هو هو فى الإسناد الثانى !!

ومن ذلك :

ما رواه الترمذى من حديث عبد السلام بن حرب، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد أن النبى ﷺ قال لعلي: « أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدي» .

قال الترمذي: « ويستغرب هذا الحديث من حديث يحيى بن سعيدالأنصاري»[٣].

ولكن محقق مسند سعد بن أبى وقاص من مسند البزار يقول: والغرابة تجامع الصحة والحسن، فلا منافة بين قول الترمذى وصحة السند»[٤]!!

ويتضح مراد الترمذى من عدم رضاه عن ذلك الإسناد واستنكاره له ، ولو أراد تصحيحه لجمع بين الصحة والغرابة كما هى عادته فى ذلك.

وقد رد على هؤلاء وأمثالهم الإمام الذهبى فقال: « فبالله عليك يا شيخ، ارفق بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ الشذر، ولا ترمقهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثى زماننا حاشا وكلا، فما فيمن سميت أحد ولله الحمد إلا وهو بصير بالدين، عالم بسبيل النجاة، وليس فى كبار محدثى زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك فى المعرفة، فإنى أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك لسان المقال: من أحمد؟

---

(١) ابن معين، يحيى بن معين وكتابه التاريخ (١٤١/٣)، دراسة أحمد نر سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة محمد بن سعود ط(١) ١٣٩٩هـ.

(٢) النسائى ، السنن ، كتاب الحج (١٢٠/٥)، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة ط(٣) ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

(٣) الترمذي، السنن (٥٩٩/٥) كتاب المناقب تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية.

(٤) البزار، مسند سعد بن أبى وقاص ص٣٥ رقم ٧، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية ط (١) ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

وما ابن المديني؟ وأى شيء أبو زرعة وأبو داود؟ هؤلاء محدثون ولا يدرون ما الفقه وما أصوله ، ولا يفقهون الرأي، ولا علم لهم بالبيان والمعانى والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله تعالى بالدليل، ولا هم من فقهاء الملة، فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو النافع، ما جاء عن أمثال هؤلاء ، ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثى عصرنا إلى أئمة الحديث ، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل»[1].

إن ازدراء جهود السابقين، وعدم الاستفادة من ممارساتهم، وعدم التأمل لأسباب اختياراتهم وأحكامهم يقوض مرحلة زمنية ليست بالقصيرة فى تاريخ ذلك العلم؛ بل يقوض فترة ذهبية يصفها مؤرخو الحديث بأنها العصر الذهبى للسنة.

ومن أخذه الغرور والصلف إلى طرح كل ما سبقه، ولم يعتد إلها بنتائج أبحاثه القاصرة لمغبون، وهذه دعوة إلى تأمل أحكام وآراء المتقدمين فى ضوء المعايير التى وضعوها لذلك العلم ثم بعد ذلك تقوم المناقشات حول أسباب تلك النتائج ، لا أن يبدأ المشتغل بعلوم الحديث من الصفر، وإذا تعارضت أحكامه مع نتائجهم ، طرح النتائج السابقة دون برهان.

* * *

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٢/٦٢٨).

الصعوبات التى واجهت البحث

لقد نشأت فكرة هذا البحث غضة طرية، مجملة مؤنقة، تدفع الهمم وتشحذ العزائم، ولكن فى طريق تحقيق ذلك الهدف قابل البحث صعوبات عدة : منها ما يتعلق بالمصادر التى تخدم تلك الفكرة ، فهى قليلة، والمنشور منها أطروحات لأساتذة عرب ، فى حين أن أبحاث أساتذتنا المصريين حبيسة الأوراق أو المكتبات الخاصة، مما يسيئ إلى جهود الدولة فى هذا المجال أو يعرض أساتذتنا لابتزاز أصحاب دور النشر.

ومنها ما يتعلق بالمكتبات، وهى - وللأسف - صعوبات جمة فالمكتبات الجامعية فى فترات الإجازات والامتحانات، وهى فترة كبيرة ، لا تتعامل مع الباحثين لانشغال العاملين بها.

والمكتبات العامة تضع حداً أقصى للباحث فى عدد استعاراته، وهذا ما لا يتناسب مع الأبحاث الحديثة التى ينتقل الباحث فى القضية الواحدة عبر عشرات الكتب.

وتبقى المكتبات الخاصة، وتعرض الباحث لموافقة البعض استخدام مكتبته ، ورفض الكثيرين .

وأقترح إنشاء مكتبة إسلامية عامة تقوم عليها هيئة مسئولة تقدم الخدمات المكتبية للباحثين بصدر رحب.

ومنها ما يتعلق بطبيعة البحث، وطول الدرب، مما يحتاج لكثير من الوقت والجهد، وطبيعة البحث لا تقبل اختصار أيٍ من جزئياته حتى لا ينفرط عقده، وتختل أطره.

وهو مجال جدير بفريق عمل يقوم على جزئيات ذلك المنهج بدراسة موسوعية، وتقيم هذه النتائج وتصوغها صياغة تساهم فى وضع تصور دقيق لملامح ذلك المنهج النقدي.

المنهج البحثي:

وقد مزجت فى ذلك البحث بين المنهج الوصفى لوضع صورة للمنهج النقدى عند المتقدمين ثم المنهج التاريخى لتتبع أطوار المنهج فى القرون الثلاثة الأولى ثم المنهج التحليلي لمناقشة بعض القضايا محل الاختلاف مع مقارنة عملية لبعض الأحاديث وأحكام كلٍ عليها.

* * *

تقييم جهود السابقين

لست أدعى أننى أخوض مجالاً بكرًا لم أسبق إليه، بل سبق فى هذا المجال أساتذة أكفاء وعلماء فضلاء، وإن اختلفت أساليب الطرح فمن ذلك :

د. محمد لقمان السلفى فى كتابه اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ولكنه لم يفصل بين المرحلتين ، وجاء وكأنه رد على مزاعم المستشرقين وأذنابهم من أبناء المسلمين، دون إشارة إلى اختلاف المنهج لدى المتقدمين عنه عند المتأخرين.

د. نور الدين عتر فى كتابه منهج النقد فى علوم الحديث. والحق أنه قام بترتيب وتبويب وتنظيم لقضايا المصطلح، ولكنه عالج ذلك المنهج على ضوء منهج المتأخرين، ولم يشر إلى اختلاف المنهجين.

د. مصطفى الأعظمى فى كتابه مناهج النقد عند المحدثين، وهو من أوائل من تحدث عن ذلك الفاصل المنهجى وأرجعه إلى أن المتأخرين قد بدءوا من حيث انتهى المتقدمون ، ولكنه لم يطل فى ذلك النفس، فجاء كتابه إشارات لطيفة .

د. همام سعيد فى كتابه الفكر المنهجى عند المحدثين، وهو كتاب قيم فى ذلك الباب غير أنه لم يميز بين المرحلتين، وكذلك جاء كتابًا عامًا يحاول أن يثبت وجود المنهجية بصورة تتناسب مع القراءات العامة.

د. محمد أبو زهو فى كتابه الحديث والمحدثون، ويغلب عليه الصبغة التاريخية والموسوعية على أحداث علوم الحديث عبر العصور المختلفة.

د. الشريف حاتم بن عارف، من خلال كتابه المنهج المقترح، وقد بدا المؤلف ثائرًا يتحدث بعبارات قاسية ، وإن قسم مناهج المحدثين إلى مرحلتين إلا أنه تحامل على المتأخرين تحاملاً قويًا دون دلائل كافية على ما يقول.

د. حمزة المليباري، من خلال أبحاث: الحديث المعلول، والموازنة ، ونظرات وهى أبحاث تتميز بالعملية والدقة، غير أنها تناولت نقاطًا صغيرة ولا ترقى إلى وصف المنهج عند المتقدمين فى جميع علوم الحديث، غير أنها من أفضل الكتابات فى هذا الشأن.

د. بشار عواد من خلال تقدمة كتاب تحرير التقريب، وذلك كنوع إشارة إلى وجود تباين كبير بين منهج المتقدمين والمتأخرين، ظهر واضحًا فى أحكام الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب، والذى خالف كثيراً من أحكام المتقدمين.

وهذه جهود طيبة أحببت أن أضم إليها ما أحاول الوصول إليه فى هذه الدراسة حول وصف المنهج عند المتقدمين، وإظهار عوامل اكتماله، ومناقشة بعض القضايا ذات الخلاف بين المنهجين مع عقد دراسة عملية مقارنة بين منهجيهما.

مكانـة السنــة

أجدنى فى خطوات البحث الأولى بحاجة إلى أن أوطئ لبحثى بهـذه التوطئة؛ وذلك إعلامًا بقدر السنة ومنزلتـها، وسمو مكانة صاحبهـا ﷺ من الله عز وجل؛ بخاصة فى هذا العصر الذى كثر فيه المتجرئون، وأقدم فيه المشككون، واستبيح حرم السنة المطهرة أو كاد، من أصحاب دعاوى متهافتة، يكفى سردها عن الرد عليها.

وذلك أن هؤلاء المتعـالمين ممن ادعى تحرر الفكر وعلو الثـقافة ومـوضوعيـة البحث: لم يأتوا بجديد لم يسـبقوا إليه، ولا وقـعت عقولهم المتـحررة - كما يزعـمون - على فكرة هم أصحـابها، ولكنه ترديد تلو ترديد لما درج عليـه أسلافهم من الفـرق الكلامية وغـيرهـم ممن أراد أن يجهز على هذا الدين بتحطيم نصفه المبين عن النصف الآخر.

ولست مدعيًا الإتيان بما لم أسبق إليه فى هذه التوطئة أو أنها ستـتقصى البحث والرد، فقد سبق إلى ذلك علماء أفذاذ وأساتذة أجلاء ودونوا فى ذلك أبحاث منها:

«دفاع عن السنة» د. محمد أبو شهبة.

«حجية السنة» د. عبد الغنى عبد الخالق، المعهد .

«السنة المفترى عليها» سالم البهنساوى.

«السنة النبوية فى مواجهة التحدي» د. أحمد عمر هاشم.

«منزلة السنة فى التشريع».. الشيخ محمد أمان بن على .

«سنة الرسول شقيقة القرآن».. عبد الله بن زيد آل محمود.

«السنة ومكانتها فى التشريع».. د. مصطفى سباعي

وغير ذلـك من جهود أبناء الأمة المخلصين الذين يذودون عن حـياضها فى كـل عصر، بحفظ من الله لدينه، وتأييد لأوليائه.

ولكنى أكـتـفى بسـوقٍ بعض الأدلة من كـتـاب الله وسنة النبى ﷺ، وعـمل السلف الصالح بما يـبهت كل متعـد، ويسكت كل متخـرص، ويغلق الباب أمام كل مـتطاول على السنة ومكانتها ومنزلة صاحبها ﷺ.

القرآن يوضح مكانة السنة

لقد تضـافرت آيات الكتاب العـزيز لتبين مكانة رسـول الله ﷺ من الله ، ومكانته من التشريع، وكيف أن الله تعـالى قد افـترض على العبـاد طاعة نبـيه مقـرونة بطاعتـه سبـحانه

وتعالى، كما حذر من مخالفة أوامره ﷺ، وتوعد من يخالف أمر رسوله ﷺ، مفيداً أن الرسول ﷺ لم يكن ليكذب على الله تعالى، وإنما نطقه وقوله بتوفيق من الله تعالى ووحي.

كما أنه ﷺ - وحاشاه - لو تجرأ على هذا لم يكن الله ليذره؛ بل توعد الله من يتقول عليه؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ * لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[١].

١ - لقد قرن الله سبحانه وتعالى طاعته والإيمان به والاستجابة لأوامره ورد الأمور المتنازع عليها إليه بطاعة رسوله والإيمان به ورد الأمور إليه ﷺ؛ يقول تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[٢].

﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[٣].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[٤].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[٥].

﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[٦].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٧].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلاَ تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[٨].

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٩].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[١٠].

٢ - ثم يرفع الله تعالى مكانة مصطفاه وينزه قوله عن العبث، ويلزم أتباعه بالانقياد لأمره والإذعان لنهيه، ففيه القدوة، وفيه الأسوة قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾[١١].

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[١٢].

﴿قُلْ إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[١٣].

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[١٤].

---

(١) الحاقة: ٤٤-٤٦.
(٢) الأنفال: ٢٠.
(٣) النساء: ٨٠.
(٤) النساء: ٥٩.
(٥) الأنفال: ٢٤.
(٦) آل عمران: ١٧٩، النساء: ١٧١.
(٧) النساء ١٣٦.
(٨) محمد: ٣٣.
(٩) النور: ٥٦.
(١٠) الحجرات: ١.
(١١) الأحزاب: ٢١.
(١٢) الحشر: ٧.
(١٣) آل عمران: ٣١.
(١٤) الأحزاب: ٣٦.

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(١).

﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾(٢).

٣ - ثم يبين جل وعلا أن طاعة رسوله من طاعته، وأنه سيجازى المطيعين لنبيه خير الجزاء فيقول: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾(٣).

﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾(٤).

﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾(٥).

﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾(٦).

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾(٧).

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾(٨).

٤ - كما حذر الله تعالى من خالف أمره أو أعرض عن طاعته؛ لأن قوله ليس ككل قول؛ بل هو رسول الله المبلغ عن الله تعالى، فيقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٩).

﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾(١٠).

﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(١١).

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾(١٢).

٥ - وقرن الله تعالى بين قرآنه وسنة نبيه، كما أبرز أن رسوله يهدى إلى الصراط المستقيم، ويبين مراد رب العالمين، ولا يعدو قوله عن أمر بمعروف أو نهى عن منكر؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾(١٣).

---

(١) النساء: ٦٥.
(٢) النور: ٦٢.
(٣) النساء: ٨٠.
(٤) النور: ٥٤.
(٥) النساء: ٦٩.
(٦) النساء: ١٣.
(٧) الحجرات: ١٥.
(٨) النور: ٦٢.
(٩) النور: ٦٣.
(١٠) النساء: ١١٥.
(١١) الأنفال: ١٣.
(١٢) النساء: ٦١.
(١٣) النساء: ١١٣.

﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾[١].

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢].

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[٣].

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[٤].

٦ - ويوضح ربنا أن هذه المنزلة ليست لإشراكه ﷺ في العبودية - حاشا وكلا - وإنما لأن رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى، ولا يتحدث إلا بأمر من الله ووحي يوحى إليه، وهو بشر مثل كل البشر، ولكنه فضل بحمل هذه الرسالة إلى العالمين، يقول الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[٥].

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[٦].

﴿قُلْ لاَ أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[٧].

﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾[٨].

﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[٩].

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[١٠].

﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[١١].

﴿لاَ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾[١٢].

---

(١) الأحزاب: ٣٤.
(٢) النحل: ٤٤.
(٣) الشورى: ٥٢، ٥٣.
(٤) الأعراف: ١٥٧.
(٥) النجم: ١-٥.
(٦) الجاثية: ١٨.
(٧) الأنعام: ٥٠.
(٨) الأعراف: ٢٠٣.
(٩) يونس: ١٥.
(١٠) الكهف: ١١٠.
(١١) الأحقاف: ٩.
(١٢) النور: ٦٣.

الرسول ﷺ يبين مكانة السنة

وكما بين الله تعالى فى كتابه، أظهر رسول الله ﷺ البيان عن مهمته ووظيفته، وما على الخلق من وجوب الرجوع إلى قوله، والمصير إلى أمره ونهيه، فقال رسول الله ﷺ: **«خذوا عنى مناسككم»**[(١)]،

وقال: **«صلوا كما رأيتمونى أصلي»**[(٢)].

ويظهر أن أمره ﷺ واجب الاتباع، لا يحق لأحد أن يخالفه أو يحيد عنه، قال ﷺ: **«يا أيها الناس كتب عليكم الحج، فقيل: يا رسول الله، أفى كل عام؟ قال: لا، ولو قلتها لوجبت، الحج مرة واحدة، فما زاد فهو تطوع»**[(٣)].

وحذر ﷺ من الإعراض عن السنة والتمسك بدعوى الاكتفاء بالقرآن وحده فقال: **«يوشك رجل منكم متكئًا على أريكته يُحَدث بحديث عنى فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل الذى حرم الله عز وجل»**[(٤)].

السنة مبينة للقرآن

فقد كانت السنة شارحة لمراد القرآن ومبينة أحكامه، ودالة على طريق الله كما أمر وشرع، فقد جاء القرآن الكريم بالتوارث بين الأبناء والآباء؛ قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ إلى ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾[(٥)].

قال الخطيب البغدادي: «فكان ظاهر هذه الآية يدل على أن كل والد يرث ولده، وكل مولود يرث والده حتى جاءت السنة بأن المراد ذلك مع اتفاق الدين بين الوالدين والمولودين، وأما إذا اختلف الدينان فإنه مانع من التوارث، واستقر العمل على ما وردت به السنة فى ذلك»[(٦)].

---

(١) مسلم (٢/٣٨٠) رقم ١٢٩٧ كتاب الحج، والنسائى ، السنن (٥/٢٩٨) رقم ٣٠٦٢ كتاب الحج.

(٢) البخارى (١/١٣١ - ١٣٢) كتاب الأذان باب الأذان للمسافرين.

(٣) مسلم (٢/٤١١) رقم ١٣٣٧ كتاب الحج باب فرض الحج مرة فى العمر.

(٤) الترمذى (٥/٣٧) رقم ٢٦٦٤ كتاب العلم ، وأبو داود (٤/١٩٩) رقم ٤٦٠٤ كتاب السنة باب فى لزوم السنة .

(٥) النساء: ١١.

(٦) الخطيب، الكفاية ص١٢-١٣ دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ.

قال رسول الله ﷺ: **«لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»**(١)، فكانت السنة محددة بأن هذا التوارث واقع بين أصحاب الدين الواحد دون اختلاف أديانهما.

- وتحدث القرآن الكريم عن تعذر تراجع الزوجين إن طلقت الزوجة ثلاث طلقات إلا بعد أن تنكح زوجًا غيره، قال الله تعالى: **﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا﴾**(٢).

قال الخطيب: «واحتمل ذلك أن يكون المراد به عقد النكاح وحده، واحتمل أن يكون المراد به العقد والإصابة معًا، فبينت السنة أن المراد به الإصابة بعد العقد»(٣).

فعن عائشة رضى الله عنها: «أن رفاعة القرظى طلق امرأته، فبت طلاقها، فنكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير، فجاءت رسول الله ﷺ فقالت: إنها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وأنه والله ما معه إلا مثل هذه الهدبة، وأخذت بهدبة من جلبابها، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: **لعلك تريدين أن ترجعى إلى رفاعة! لا، حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته**»(٤).

- وقد أمر الله تعالى بقطع يد السارق، وقال فى كتابه: **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾**(٥).

قال الخطيب: «فكان ظاهر هذا القول يوجب القطع على كل سارق بسرقته كثرت أو قلت، حتى دلت السنة أن المراد به بعض السراق، وهو من بلغت سرقته فى القيمة ربع دينار فصاعدًا، وأما من لم تبلغ سرقته هذا القدر، فلا قطع فيه»(٦).

قال رسول الله ﷺ: **«تقطع يد السارق فى ربع دينار فصاعدًا»**(٧).

---

(١) البخارى (٥١/١٢) رقم ٦٧٦٤ كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر، ومسلم (٨٨/٣) رقم ١٦١٤ كتاب الفرائض.

(٢) البقرة: ٢٣٠.

(٣) الخطيب، الكفاة ص١٣، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

(٤) البخارى (٣٧٤/٩) رقم ٥٣١٧ كتاب النكاح، ومسلم (٤٩٢/٢ - ٤٩٣) رقم ١٤٣٣ كتاب النكاح.

(٥) المائدة: ٣٨.

(٦) الخطيب،الكفاية ص١٤.

(٧) البخارى (٩٩/١٢) رقم ٦٧٨٩ - ٦٧٩١ كتاب الحدود باب قول الله تعالى والسارق والسارقة، ومسلم (١٦٨/٣ - ١٦٩) رقم ١٦٨٤ كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها.

السنة تشرع كالقرآن

وإذا كانت السنة تفسر مراد الله فى قرآنه، فهى كذلك نوع من الوحى يلزم العمل به، وينسب إلى إرادة الله عز وجل.

ـ ومن ذلك حديث العسيف الذى زنى بامرأة صاحب عمله، عندما زعموا لأبيه قسوة الحد على ابنه ، فافتدى ولده، وصالح زوج المرأة على غنم وخادم، فلما عرف الأب حكم الله فى ذلك واحتكما إلى رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «**والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الغنم والخادم رد عليك**»[1]، «وأن امرأته ترجم إذا اعترفت، وجلد ابن الرجل مائة وغربه عامًا، وليس فى القرآن المتلو إلا الجلد مائة»[2]، فظهر أن رجم المرأة وتغريب الشاب مما جاءت به السنة، ولزم العمل به، ولم يأت فى كتاب الله عز وجل من ذلك شيء.

ـ ومن ذلك أمر التوجه إلى بيت المقدس فى الصلاة قبل نسخ هذه القبلة، فقد ورد فى كتاب الله تعالى الأمر بتحويل القبلة فقط؛ قال تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِى كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ**﴾[3]، فالآية تبين أن القبلة الأولى كانت بوحى من الله، ولكنه غير متلو، ثم نزل الوحى المتلو بغير هذه القبلة، قال الله تعالى: ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾[4].

يقول د. عبد الخالق عبد الغني: «وليس هناك آية أخرى فى القرآن تبين لنا حكم التوجه إلى بيت المقدس، فدلنا ذلك كله أن النبى وأصحابه كانوا عاملين بحكم لم ينزل به القرآن، وأن عملهم هذا كان حقًّا وواجبًا عليهم... إذن كان التوجه إلى بيت المقدس بوحى غير قرآن»[5].

ـ وكذلك توقف النبى ﷺ فى أمور كثيرة سئل عنها فلم يجب فى الحال، ولكنه ينتظر، ثم يسأل عمن سأل هذا السؤال فيجيبه، فقد كان رسول الله ﷺ «ينتظر الوحى فيما يسأل عنه، فينزل عليه بما ليس بقرآن»[6]، وهذا كثير فى الصحاح والسنن، ومنه

---

(١) البخارى ، الصحيح (١٤٠/١٢) رقم ٦٨٢٧، ٦٨٢٨ كتاب الحدود باب الاعتراف بالزنا وغيره ومسلم، الصحيح (١٨١/٣) رقم ١٦٩٧، ١٦٩٨ كتاب الحدود وباب من اعترف على نفسه بالزنا.

(٢) عبد الخالق عبد الغني، حجية السنة ص٣٣٦-٣٣٧، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) البقرة: ١٤٤.

(٥) عبد الخالق عبد الغني، حجية السنة ص٣٣٦.

(٦) عبد الخالق عبد الغني، حجية السنة ص٣٣٧.

حديث أبي سعيد أنه ﷺ قال: **«إن أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من بركات الأرض، قيل: وما بركات الأرض؟ قال: زهرة الدنيا، فقال له رجل: هل يأتي الخير بالشر؟ فصمت النبي ﷺ حتى ظننت أنه ينزل عليه، ثم جعل يمسح عن جبينه، فقال: أين السائل؟ قال: أنا، قال أبو سعيد: لقد حمدناه حين طلع لذلك، قال: لا يأتي الخير إلا بالخير»**[1].

فالنبي ﷺ ينتظر ويتوقف فيما ليس عنده علم، ليأخذ من علم الله تعالى فيما عرض له من الأمور، ثم ينقل ذلك العلم إلى أمته. وذلك بوحي، لكنه غير متلو .

وكذلك قول النبي ﷺ وهو يتحدث عن أمر من أهم الأمور الدنيوية التى تشغل بال الكثير من الناس، والتى تنغص على كثير من ضعاف الإيمان حياتهم وتؤرق منامهم، وهى قضية الرزق ـ يتحدث عنها بوحى من الله غير متلو؛ يقول رسول الله ﷺ: **«إن روح القدس نفث في روعى أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها وإن أبطأ عليها»**[2].

بل إن أمرًا من أهم أمور الصلاة، وهى أهم العبادات، قد تحدد من خلال ذلك الوحى غير المتلو، وهو مواقيت الصلاة، فلم يرد نص قاطع فى القرآن الكريم يحدد مواعيد الصلاة بالتحديد، وإنما نقله رسول الله ﷺ فى سنته، فعن جابر بن عبد الله «أن النبى ﷺ جاء جبريل عليه السلام، فقال : قم فصل، فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاء العصر فقال: قم فصل، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاء المغرب...» الحديث[3].

فهذا أمر من أمور العبادات، والذى لا تستقيم الصلاة إلا به، يتنزل على رسول الله ﷺ وحيًا غير متلو، خارجًا عن دفتى المصحف الشريف؛ ليعلم المؤمنون أن طاعة الرسول ﷺ من طاعة الله جل وعلا.

---

(١) البخارى (٢٤٨/١١) رقم ٦٤٢٧ كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا .

(٢) الحاكم ، المستدرك (٤/٢)، والبغوي، شرح السنة (٣٠٣/١٤).

(٣) الترمذى (٢٨١/١) رقم ١٥٠ ، والنسائى (٢٧٨/١) رقم ٥١٣ كتاب الصلاة باب أخر وقت العصر وأحمد، المسند (٣٣٠/٣ ـ ٣٣١).

سلف الأمة يتمسكون بالسنة

ولقد علم سلف الأمة قدر السنة فالتزموا بها وتمسكوا بحبلها، واعتصموا بهديها واسترشدوا بصاحبها، واستضاءوا من مشكاتها.

يقول أبو بكر الصديق رضى الله عنه: «لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، إنى أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»(١).

وقد جاءت الجدة إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه لتسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: «مالك فى كتاب الله شيء، وما أعلم لك فى سنة نبى الله شيئًا، فارجعى حتى أسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك، فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ما قال، فأنفذه لها أبو بكر»(٢).

فهذا صديق الأمة يتمسك بهدى رسول الله ﷺ ويخشى إن ترك شيئًا من أمره أن يضل، ولا يحكم إلا بكتاب ناطق أو سنة ماضية.

ونقف مع قول فاروق الأمة عمر رضى الله عنه مخاطبًا الحجر الأسود فى اتباع السنة مهما كان الأمر، ينظر عمر إلى الحجر الأسود ويقول: «والله إنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنى رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك»(٣).

ولم يكن أمير المؤمنين عمر يرى أخذ الجزية من مجوس هجر لأنهم ليسوا بأهل كتاب، وكان الظاهر من كتاب الله أن يقاتلوا، ولكنه بمجرد أن ثبت له رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك قَبِلها لاتباع هدى رسول الله ﷺ، فعن عائشة رضى الله عنها قالت: «لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر»(٤).

وروى عنه المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أنه «سئل عن إملاص المرأة - وهى التى يضرب بطنها فتلقى جنينها - فقال: أيكم سمع من النبى ﷺ شيئًا؟ فقلت: أنا، فقال: ما هو؟ قلت: سمعت النبى ﷺ يقول: **فيه غرة عبد أو أمة**، فقال: لا تبرح حتى تجيئنى بالمخرج فيما قلت، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به فشهد معي»(٥).

---

(١) البخارى (٦/٢٢٧) رقم ٣٠٩٣ كتاب فرض الخمس، ومسلم (٣/٢٤٠) رقم ١٧٥٩ كتاب الجهاد باب قول النبى ﷺ لا نورث.

(٢) الترمذى، الجامع (٤/٣٦٥ - ٣٦٦) رقم ٢١٠٠ كتاب الفرائض باب ما جاء فى ميراث الجدة.

(٣) البخارى (٣/٥٤٠) رقم ١٥٩٧ كتاب الحج باب ما ذكر فى الحجر الأسود.

(٤) الشافعي، الرسالة ٤٣٠ - ٤٣١ رقم ١١٨٣ تحقيق أحمد شاكر دار التراث ط (٢) ١٣٩٩هـ.

(٥) البخارى (١٢/٢٥٧) رقم ٦٩٠٤ - ٦٩٠٥ كتاب الديات باب جنين المرأة. ومسلم (٢/١٦٧) رقم ٦٨٣ كتاب الديات باب دية الجنين.

وعندما بايع عبد الرحمن بن عوف عثمان رضى الله عنهما قال فى نص البيعة: «وأبايعك على سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده»[١].

ويقول جابر رضى الله عنه: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا عليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به»[٢].

ويوصى ابن عمر جابر بن زيد فيقول: «يا أبا الشعثاء؛ إنك من فقهاء البصرة، وتستفتى فلا تفتين إلا بكتاب ناطق أو سنة، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت»[٣].

وقال رجل لعمران بن الحصين: «ما هذه الأحاديث التى تحدثوناها وتركتم القرآن؟ قال: أرأيت لو أبيت أنت وأصحابك إلا القرآن، من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا؟ وصلاة العصر عدتها كذا وكذا؟ وحين وقتها كذا؟ وصلاة المغرب كذا؟ والموقف بعرفة ورمى الجمار كذا؟ واليد من أين تقطع؟ أمن ههنا أم ههنا أم هاهنا؟ ووضع يده على مفصل الكتف، ووضع يده عند المرفق، ووضع يده عند المنكب، اتبعوا حديثا ما حدثناكم؟ وإلا والله ضللتم»[٤].

وعن ابن جريج أن طاوسًا أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فنهاه عنهما، قال طاوس: فقلت له: ما أدعهما، فقال ابن عباس: ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾[٥].

وهذا عبد الله بن مسعود يقول: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله تعالى، فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: يا أبا عبد الرحمن؛ بلغنى أنك قلت كيت وكيت، فقال: ومالى لا ألعن من لعنه رسول الله ﷺ، وهو فى كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما

---

(١) البخارى (٢٠٦/١٣) رقم ٧٢٠٧ كتاب الأحكام باب كيف يبايع الإمام الناس.

(٢) النسائى ، السنن (١٧٠/٥) رقم (٣٧٣٩ كتاب المناسك باب ترك التسمية على الإهلال.

(٣) الدارمى ، السنن (٧٠/١ - ٧١) رقم ١٦٤ المقدمة.

(٤) الخطيب، الكفاية ص١٥.

(٥) الأحزاب : ٣٦ و الشافعي، الرسالة ص٤٤٣ ،رقم ١٢٢٠

وجدتـــه، قـــال: إن كنت قرأتيـه فقـد وجدتيـه، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[١] ؟ قالـت: بلى، قـال: فـإنـه نهـى عنه رسـول الله ﷺ»[٢].

ويقف أبو هريـرة أمـام مـروان قـائـلاً: «أحللـت بيـع الربا؟! فقال مـروان: مـا فعلـت، فقـال أبو هـريـرة: أحللـت بيع الصـكـاك، وقـد نهى رسـول الله ﷺ عن بيـع الطعـام حتـى يستـوفى، قـال: فـخطـب مـروان النـاس، فنهـى عـن بيعهـا»[٣].

وروى مالك عن زيد بن أسلم عن عطـاء بـن يسار أن معاوية بن أبى سفيان باع سقاية من ذهـب أو ورق بأكثـر مـن وزنـها، فـقـال أبو الـدرداء: سمعـت رسـول الله ﷺ ينهى عن مثـل هذا، فقـال معـاوية: مـا أرى بهـذا بـأسًا؟ فـقـال أبـو الدرداء: من يعذرنـى من معـاوية؟ أخـبره عن رسول الله ويخـبـرنـى عن رأيـه؟! لا أسـاكنك بأرض»[٤].

ويقول أيوب السختياني: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقـال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن فاعلم أنه ضال مضل»[٥].

ويقول عبد الرحمن بن مهدي: «الرجل إلى الحديث أحوج منه إلى الأكل والشرب، وقال: الحديث تفسير القرآن»[٦].

ويقـول مالك: الحكم الـذى يحكم به الناس حكمـان: ما فى كتـاب الله أو أحكمتـه

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) البخاري، الصحيح (٤٩٨/٨) رقم ٤٨٨٦ كتاب التفسير باب وما آتاكم الرسول فخذوه ، ومسلم الصحيح ٥٤٤/٣ رقم ٢١٢٥ كتاب اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصلة.

(٣) مسلم، الصحيح (١٥/٣) رقم ١٥٢٧ كتاب البيوع باب بطلان. بيع المبيع قبل القبض وأحمد، المسند (٣٤٩/٢).

(٤) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ص٤٤٦ رقم ١٢٢٨.

(٥) الخطيب، الكفاية ص١٦.

(٦) المصدر السابق.

السنة، فذلك الحكم الواجب لك الصواب...»[١].

وقال الشافعي: «وإذا ثبت عن رسول الله ﷺ الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره؛ بل الفرض الذى على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف به»[٢].

وقال رجل لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا»[٣].

وقال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب»[٤].

وقال حسان بن عطية: «كان الوحى ينزل على رسول الله ﷺ ويخبره جبريل عليه السلام بالسنة التى تفسر ذلك»[٥].

ويقول سفيان الثوري: «إنما الدين بالآثار»[٦].

ويقول أبو حاتم الرازي: نشر العلم حياة، والبلاغ عن رسول الله ﷺ رحمة يعتصم به كل مؤمن، ويكون حجة على كل مصر به وملحد»[٧].

ويقول الثوري: «أكثروا من الأحاديث، فإنها السلاح»[٨].

وسئل الإمام أحمد عن الكرابيسى وما أظهر، فكلح وجهه ثم قال: «إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التى وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأقبلوا على هذه الكتب»[٩].

وقال الخطيب البغدادي: «لو أن صاحب الرأى المذموم شغل نفسه بما ينفعه من العلوم وطلب سنن رسول رب العالمين وآثار الفقهاء والمحدثين لوجد فى ذلك ما يغنيه عما سواه واكتفى بالأثر عما سواه»[١٠].

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٧٥٧/١) رقم ١٣٩٤ تحقيق أبى الأشبال الزهيرى مكتبة ابن الجوزى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

(٢) الشافعي، الرسالة ص٣٣٠ رقم ٩٠٥.

(٣) ابن عبد البر، أبو عمر، جامع بيان العلم وفضله (١١٩٣/٢).

(٤) المصدر السابق (١١٩٣/٢رقم ٢٣٥١).

(٥) المصدر السابق (١١٩٣/٢ رقم ٢٣٥٠).

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١٠٤٩/٢ رقم ٢٠٢٢).

(٧) الخطيب، أبو بكر، شرف أصحاب الحديث ص٧ تحقيق محمد سعيد خطيب دار إحياء السنة.

(٨) الحاكم، أبو عبد الله، المدخل إلى الإكليل ص٢٨، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة ١٩٨٣م.

(٩) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٦.

(١٠) المصدر السابق ص٧.

وقال الشعبي: «ما حدثوك هؤلاء عن رسول الله ﷺ فخذ به، وما قالوه برأيهم فألقه فى الحش»[1].

ويقول ابن تيمية: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًا يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شيء من سننه دقيق أو جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»[2].

---

(1) الدارمي، سنن الدارمى (١/٦٧).

(2) ابن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص١٠ المكتب الإسلامى ط(٣) ١٣٩٠هـ.

مكانة الرسول ﷺ وحفاظ الأمة على السنة

يتضح مما سبق المكانة العالية لرسول الله ﷺ وعظيم دوره الذى اختصه الله به واصطفاه ليتحمل تبعاته، ولقد حافظت الأمة على ذلك التراث الشريف أيما محافظة حتى وصل إلينا، محاطًا بقواعد العلماء الذابّة الكذب عن رسول الله ﷺ.

يقول الإمام أحمد: «إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه بعث محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه، وما قصد له الكتاب، فكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن كتاب الله، الدال على معانيه، شاهده فى ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له، ونقلوا ذلك عنه، فكانوا هم أعلم الناس برسول الله ﷺ، وبما أراد الله من كتابه بمشاهدتهم وما قصد له الكتاب، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله ﷺ»[١].

ويقول الشافعي: «إن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الإبانة لما افترض على خلقه فى كتابه ثم على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصاً فى كتاب الله، فأبان فى كتابه أن رسول الله ﷺ يهدى إلى صراط مستقيم؛ صراط الله، ففرض على العباد طاعته، وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتهاء عما نهاهم عنه، وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً فى أن على كل طاعته»[٢].

ثم يبين سبب هذه الطاعة لرسول الله ﷺ فيقول: «فكل من قبل عن الله فرائضه فى كتابه قبل عن رسول الله سنته بفرض الله طاعة رسوله على خلقه وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته»[٣].

ويقول ابن أبى حاتم: «فكان رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه معانى ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعنى فيه، وما شرع من معانى دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه، وسننه التى سنها وأحكامه التى حكم بها، وآثاره التى بثها، فلبث ﷺ بمكة والمدينة ثلاثًا وعشرين سنة يقيم للناس معالم الدين، يفرض الفرائض، ويسن السنن، ويمضى الأحكام، ويحرم الحرام، ويحل الحلال، ويقيم الناس على منهاج الحق بالقول والفعل، فلم يزل على ذلك حتى توفاه الله عز وجل وقبضه إليه ﷺ وعلى آله أفضل صلاة وأزكاها، وأكملها وأذكاها، وأتمها وأوفاها، فثبت عليه

---

(١) نقلاً عن ابن القيم، محمد، أعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/٣٦٧)، تحقيق طه عبد الرءوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) الشافعي، اختلاف الحديث ص٣٥، تحقيق عامر أحمد، مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) الشافعي، الرسالة ص٣٣ رقم ١٠٢.

السلام حجة الله عز وجل على خلقه بما أدى عنه وبين وما دل عليه من محكم كتابه ومتشابهه، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه وما بشر وأنذر»[١].

حفاظ الأمة على السنة: كما تكفل الله تعالى بحفظ كتابه فقد قيض من يقوم على حفظ سنة نبيه ﷺ وتنقيتها من الشوائب والدخائل وجعل من المؤمنين أمناء يحفظون على هذه الأمة سنة نبيها.

قال أبو حاتم: «لم يكن فى أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا فى هذه الأمة، فقال رجل: ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح!! فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[٢].

وقال سفيان الثوري: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض»[٣].

ويقول ابن الجوزي: «ومن ذلك أن سنة نبينا ﷺ مأثورة ينقلها خلف عن سلف، ولم يكن هذا لأحد من الأمم قبلها، ولما لم يمكن أحد أن يدخل فى القرآن شيئًا ليس منه أخذ أقوام يزيدون فى حديث رسول الله ﷺ وينقصون ويبدلون، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله عز وجل علماء يذبون عن النقل ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح، وما يخلى الله عز وجل منهم عصراً من العصور»[٤].

وقد كان ذلك الجهد غاية فى الإتقان والإحاطة، وقمة فى الضبط والتقصى فى اهتمام عجيب يجعل المتأمل لذلك الصنيع على يقين أن هذا من تقدير الله تعالى.

يقول د. عتر: «لقد عنيت الأمة الإسلامية بالحديث النبوى فأوعته حوافظها الفذة، وبذلت من أجله أعظم الجهد، وحاز حديث النبى ﷺ من الوقاية والمحافظة ما لم يكن قط لحديث نبى من الأنبياء، فقد نقل لنا الرواة أقوال الرسول فى الشئون كلها : العظيمة واليسيرة؛ بل فى الجزئيات التى قد يتوهم أنها ليست موضع اهتمام، فنقلوا تفاصيل أحواله ﷺ فى طعامه وشرابه، ويقظته ومنامه، وقيامه وقعوده، حتى ليدرك من يتبع كتب السنة أنها ما تركت شيئًا صدر عنه ﷺ إلا روته ونقلته»[٥].

ومن تأييد الله لحفظ السنة أن «حفظ الناس كل ما قال ﷺ وهذه ـ فيما نعلم ـ ظاهرة لم تحدث فى تاريخ البشرية على امتداد أحقابها، لم يحدث أبداً أن حفظ جيل كامل

---

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، مقدمة الجرح والتعديل ص٢.

(٢) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٤٣.

(٣) المصدر السابق ص٤٤.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات (٣١/١)، تحقيق عبد الرحمن عثمان مكتبة ابن تيمية ١٤٠٧هـ.

(٥) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص٢٤.

معاصر لرجل كل كلمة نطقت بها شفتاه، سمعت منه أو نقلت عنه. ثم كان الحفاظ عليها صنو الحفاظ على الحياة؛ إيثاراً وحباً، وتأثراً وحنيناً، على أن من حفظ إنما كان يشبع حاجة النفس العطشى وينشد راحتها»(١).

ولما كان الإسلام خاتم الأديان، وكان رسول الله ﷺ آخر الرسل، وانقطع الوحى بين السماء والأرض، وأراد الله تعالى الإبقاء على هذا الدين «تعهد بحفظه وصونه [و]اختص هذه الأمة بأن وفقها لحفظ كتاب ربها، وصيانة حديث نبيها، فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد المصطلح على أدق منهج علمى يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها»(٢)، «لقد كانوا يرفعون من شأن الحديث، ويتأدبون فى مجالسه، ويحترمون أهله ويبجلونهم ويمدحونهم ويعطفون عليهم، معتقدين أن وجودهم أكبر ناصر للدين، وأقوى دافع لطعون الطاعنين وشبه الملحدين، وأنه لا يبغضهم إلا مبتدع فاجر أو ملحد كافر، ويعتنون بروايته، ويجوبون الآفاق، ويضربون فى طول البلاد وعرضها، مضيعين أعمارهم تاركين أعمالهم وملاذهم وشهواتهم، وأوطانهم وأموالهم وأولادهم؛ كل ذلك رغبة منهم فى روايته وجمعه، وتحقيقه وحفظه، ومعرفة تاريخه ونقد صحيحه من الضعيف والموضوع»(٣).

وبالرغم من ذلك فقد تعرضت السنة لحملات ضارية من منكرى السنة ومقللى شأن القائمين بها واستهجان مناهج نقادها إلا أن علماء الحق كان لهذه الحملات بالمرصاد يقول د. فكرى أنور: «والحق: إن الأعاصير التى تعرضت لها السنة من قبل منكريها فى القديم هى التى دفعت العلماء العاملين الغيورين على دينهم بالتأليف فى هذا العلم وبيان وجه الصواب فيه، ولذا لم تثبت هذه الأعاصير أمام الحق، ولم يكتب لها البقاء، ورسخت بحمد الله دعائم السنة، وقام عليها كيان التشريع الإسلامى العظيم، وعلى هذا لم يكتب للحملة التى شنت على السنة فى العصور الإسلامية الأولى النجاح الذى كان يرجوه خصومها، فقد استمر العمل بالسنة بين جماهير المسلمين كمصدر ثانٍ من مصادر التشريع، وقام عليها معظم الأحكام الفقهية»(٤).

ولا شك أن منكرى السنة دعواهم وحدها تكفى للرد على نفسها دون حاجة لحشد الأدلة والأخذ بطرائق الاستدلال، فهم قوم سطحيون، تحركهم أصابع خفية فى الظلام ولو تأملوا الكتاب والسنة لعلموا عدم استغناء كلٍّ عن الآخر.

---

(١) عبد الرحمن محمد، مقدمة موضوعات ابن الجوزى (١/٣-٤).

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد ص٣٥.

(٣) عبد الغنى عبد الخالق، حجية السنة ص٣٤٢.

(٤) فكرى أنور، ابن قتيبة الدينورى وأثره ص١٢٤. رسالة ماجستير، دار العلوم جامعة القاهرة [٥٤٤].

يقـول د. محمـد مصطفى الأعـظمي: «ولما كان أي مـجتـمع من المجتـمعات علـى مر السنين لا يخلو من أناس سطحيي التـفكير؛ لا يدركـون حقـائق الأمور، وتدفعهم الميـول الشـاذة في التـفكير إلى سلوك طـرائق لا يقبلهـا منطق، ولا يقـرها عـقل، ولا تعتمـد على مبررات مقبولة؛ نجد أمثلة لهؤلاء في موقفهم من السنة، وادعائهم الاكتفاء بما في القرآن من بيان وعـدم الاحتياج إلى السنة في إيضـاح القرآن، مع أن القرآن نفـسه يوضح ذلك، وآياته الكثيرة تؤكد ضرورة الأخذ بالسنة في فهم القرآن والاستنباط منه، والعمل بما فيه»[1].

وإذا كـان العداء للسنة نابـع من أعداء الإسـلام، فهـذا أمر يسـيـر، فالحـقد والكراهيـة المكنونة في صدورهم كافية لإضرام نار الغل التي لا تهدأ إلا بعد إهلاك الأخضر واليابس.

أما أن تكون الطعنات من خناجر المنتسبين إلى الإسلام، فهذا هو الخطر الكبـير، يقول الأستاذ سالم البهنساوي: «إنه ليس غريباً أن يفـتري أعداء الإسلام على السنة النبوية، فهذه رسـالتهم في الدنـيا، ولا ضـرر على الإسلام مـن هؤلاء؛ لأن كفـرهم ظاهر، إنما يتـجسـد الضرر والخطر من أولئك الذين ينتسبـون إلى الإسلام، ثم يحـرفون نصوصـه في القرآن أو السنة النبوية، أو يسعون إلى الشهرة أو السلطة على حساب هذا الدين ، إما الجهل أو لعمالة ظاهرة أو مستترة»[2].

ثم يضيف عن مطاعنهم: «فوجدنا بين المسلمين من يزعم أن السنة النبوية لم تدون إلا بعد مـدة طويلة تثير الشك في نسـبتها إلى النبي ﷺ... ووجـدنا بين المسلمين من يزعم أن علماء الحـديث لم يبحثوا في صـحة متن الحـديث مما أدخل على السنة ما ليس منـها، ومن المسلمين من ادعى أن السـنة لا تسـتقل بتـشـريع الأحكام، ومن ثم فـلا يعـمل بهـا إن أتت بحكم ليس في القرآن، كـما وجد خـلاف حول قدرة السنة النبـوية على تخصيص عـموم القرآن ونسخ بعض أحكامه...»[3].

فمن زعم أن السنة المطهرة لم تدون إلا بعد فترات طوال وشكك في نسبتها للنبي يرد عليه الواقع الملموس لدى الصحابة من شيوع الكتابة واستخدامها في ضبط السنن، وسيأتي تفـصيل ذلك عند الحـديث عن الضبـط كعـامل من عوامل اكـتمـال المنهج، وما ذكـره أبو هريرة من أن عبد الله بن عـمرو كان يكتب بخلاف أبي هريرة، ومـا ثبت في الصحيح من قول النبي ﷺ اكتبوا لأبي شاه، وغير ذلك من دلائل توثيق السنة وتدوينها بصورة مبكرة، وأما ما تـأخر فهو جمـع هذه المدونات في صورة مصنفات قـائمة على الأبواب الفقـهية أو المسانيد، إلى غير ذلك من طرق التأليف.

---

(١) الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في تدوين الحديث النبوي (١/١٩-٢٠). طبعة المؤلف ١٤٠١هـ.

(٢) البهنساوي، سالم، السنة المفترى عليها ص١٣، دار البحوث العلمية ط (١) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) المصدر السابق ص١٣

ومن زعم أن علماء الحديث لم يهتموا إلا بالأسانيد، وأن بضاعتهم في المتون بضاعة مزجاة فقد جهل حقًا أو زيف بباطل؛ حيث كان نقاد الحديث يعدون تفهم المعاني نصف العلم والبحث في الأسانيد واتصالها وجرح الرواة وتعديلهم النصف الثاني، وكثر توجيهات النقاد للمحدثين بارتداء زي الفقهاء والتعامل مع متون الحديث سواء كالأسانيد حفاظًا على هذا الدين، وأعرض لذلك بوضوح عند الحديث عن نقد المتون، فقد ظهر بوضوح كيف كان الاتجاه الفقهي لدى المحدثين قائمًا على أشده، وكيف كانت مقاييس نقد المتون واضحة لديهم، وكيف قامت دراسات تأويل مختلف الحديث ومشكل الحديث في معالجات المتون التي يظن في الظاهر تعارضها، وإن نظرة فاحصة لكتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج على قلة ما بلغنا منه، وكذا التاريخ الكبير للبخاري، والكامل لابن عدي، وعلل ابن أبي حاتم، وغيره من كتب العلل والسؤالات يدرك يقينًا أن ما أثير حول قدرات النقاد في التعرض للمتون محض افتراء.

وإن كان الأمر ببساطة أن تشعب الأسانيد وتعدد الرواة، وتشابك صيغ الأداء توجد احتمالات الخطأ أكثر بكثير من المتون التي تعلق بالأذهان أكثر من الأسانيد؛ فلا عجب أن يكون نصيب نقد المتون يتناسب مع حجم المشكلة الطبيعي دون إفراط أو تفريط.

وأما هؤلاء المنسلخون عن فهم مبادئ دينهم، والذين زعموا أن منزلة السنة لا تعدو شرح ما في القرآن دون إطلاق التشريع أو تخصيص عموم القرآن ونسخ بعض أحكامه فقد كانت هذه التوطئة غصة في حلوقهم لترد من الواقع العملي الملموس كيف كانت السنة تقوم بتلك الأدوار، وقد ظهر ذلك من خلال سوق بعض الأمثلة كتحديد أن التوارث لا يكون بين أهل ملتين، وبأن الرجوع إلى الزوج الذي طلق زوجته ثلاثًا لايكون إلا بعد زواج هذه المرأة من آخر ، وأن يباشرها ذلك الآخر ، ويتمتع كل منهما بصاحبه، وبتحديد موضع قطع يد السارق.

وكذلك إثبات حكم الرجم في حق المتزوج، وإن لم يأت في القرآن، وإثبات القبلة الأولى - بيت المقدس - دون وحي قرآني، وتحديد مواقيت الصلاة ومقاديرها... إلى غير ذلك.

والحق أن هناك جماعة قد غُرِّر بهم وألقيت عليهم ألقاب التمجيد وأحيطوا بهالات الإكبار والإعظام ، وطلب منهم بعد ذلك - بناء على هذه الألقاب وتلك الكلمات الرنانة - أن يتعرضوا لما لم يتهيئوا له، ويخوضوا فيما لا دراية لهم به، فضلوا وأضلوا، وتابعوا أشياعهم من المستشرقين، بدعوى إعمال العقل، وبدعوى التجديد... إلى غير ذلك من مسميات عارية عن وسائل التجديد؛ رغبة في حطام زائل، ومجد لا يلبث أن يزول.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾[(١)].

وأمام كل هذه التيارات الجارفة من أعداء الإسلام وخصومه، ومن أبنائه الجاهلين والوصوليين - ولو على حساب دينهم - لا بد لنا من دور في اللقاءات العامة والخاصة، في قاعات المحاضرات وعلى المنابر، في اللقاءات الاجتماعية والفردية؛ أن ندافع عن السنة.

يقول د. الحسيني هاشم: «واجبنا اليوم أن نقوم بدراسة السنة والذود عن حماها، والرد على ما يثار من أباطيل وشبه حولها، ومحاولة الدس فيها والوضع بينها، واجبنا التصدي للدعوات الخبيثة التي تدعو إلى الاقتصار على القرآن وترك السنة؛ لما فيه من الخروج على أوامر الله تعالى، وعلى ما أجمع عليه العلماء، واجبنا الرجوع إليها عند الاختلاف، فالله تعالى يقول: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[(٢)]، ويقول: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[(٣)]»[(٤)].

وإذا كانت هناك معاول تحاول الهدم، فإن هناك وعد الله بالحفاظ على هذا الدين العظيم؛ ذلك الوعد الذي يوقف هذه المعاول المسعورة بتهيئة وتسخير من يرد على أصحابها ويرد كيدهم إليهم.

* * *

(١) الرعد: ١٧.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) النساء: ٦٥.

(٤) الحسيني هاشم، مقدمة لكتاب السنة النبوية في مواجهة التحدي لأحمد عمر هاشم ص٥.

الباب الأول

- نحو تصور دلالى بين المتقدمين والمتأخرين
- القرآن والمنهج النقدى
- المنهج النقدى والسنة
- دوافع نشأة المنهج النقدى
- المنهج النقدى في القرون الثلاثة الأولى
- من عوامل تكامل المنهج النقدي عند المتقدمين

أ ـ النظام التعليمى

ب ـ الضبط

جـ ـ الرحلة

د ـ امتلاك الأصول

هـ ـ الملكة

و ـ القرون المفضلة

نحو تصور دلالي بين المتقدمين والمتأخرين

يعد الاجتهاد من الأسس التي يتميز بها الإسلام، كما أنه من عوامل صموده أمام تغيرات الأحداث واختلاف الحاجات الناشئة عن تعاقب الأزمان واختلاف البيئات؛ بخلاف كثير من النظم الجامدة التي لا تدع لمعتنقيها موضعًا للإبداع إلا من خلال رؤى جامدة لا تتناسب مع حاجات كل عصر ومصر.

وما أجمل أن يتسم هذا الاجتهاد بالروح الإبداعية الموضوعية التي تتدخل بحذر، ولا تتدخل إلا وقت الحاجة، تلك الروح التي تأخذ على عاتقها سرعة التدخل عند إهمال السابق أو وقت تغير أحوال اللاحق لروح الاجتهاد.

وعلم نقد الحديث يعتمد على المعرفة بأحوال الرواة جرحًا وتعديلاً ، مع الاطلاع على أحوال كل راوٍ مع كل شيخ روى عنه، وفي كل بلد رحل إليها، وعلى مدى فترات عمره المختلفة؛ متى ضبط؟ ومتى اختل الضبط؟ وكذلك اعتبار روايات كل راوٍ بالثابت من الروايات عن الأئمة الأثبات لإدراك الشذوذ والتفرد، والبحث في اتصال الأسانيد وانقطاعها، ودراسة المتون دراسة نقدية وفق مبادئ الدين وقواعد معرفة صحة المتن، وكذلك الاطلاع على ما خفي من العلل، والتي لا تدرك إلا بكثرة الاطلاع، ودوام المذاكرة للمرويات في كل باب.

ومن البديع أن تكثر الأبحاث الحديثية والمناقشات النقدية حول صنيع المحدثين واصطلاحاتهم في الطريق إلى فهم مرادهم من كل اصطلاح، ومتابعة اختياراتهم في مصنفاتهم.

ولكن ليس من المقبول أن يكون جل هذه الأبحاث متجاهلة أعراف السابقين الذين أقاموا صرح هذا العلم ومهدوا وعر طرقه، أو أن يأخذ أصحاب هذه الأبحاث الغرور والزهو عند الوصول إلى نتائج جديدة لم يسبقوا إليها، وعند التحقيق العلمي نجد هذه الأطروحات كانت ناقصة المقدمات فخرجت غير منضبطة النتائج.

ومن المؤسف الجنوح عن ممارسات رواد ذلك الفن ومؤسسي ذلك العلم، وترك آرائهم وإهمال نتائج جهود كبرى قد بذلوها في ذلك المضمار ؛ بدعوى عدم التبعية ، أو التحرر.

إن من ينادي اليوم بالتقليد الأعمى متخذًا شعار: ليس في الإمكان أبدع مما كان مذموم، ولا يقل المتغطرس بفكره، والذي لا يقبل إلا رأيه جنوحًا عن الحق منه؛ بل إن مزجى البضاعة في هذا المجال لا ينبغي أن يتعالى على أصحاب ذلك الشأن وأرباب المعرفة به.

ما أجمل أن تسدد هذه الرؤى الإبداعية خطوات السابقين دون إفراط في تعظيمهم أو تفريط في الإقلال من شأنهم، وذلك هو منطق الرشد، وهو سبيل الحق، لا أن يقوم كل قائم بمحاولة الظهور عن طريق التعقب على فرسان الحديث وجهابذته.

وأود أن أذكر أن ذلك التقسيم الدلالي لا يقوم لفصل فئة عن عموم أئمة النقد، أو أنه تقسيم يعتمد على الطائفية أو المذهبية، ولا ادعاء أن فترة زمنية ليست بالقصيرة كانت على خلاف الجادة؛ بقدر ما هو محاولة ناشئة للرجوع إلى المصادر الأولى وإعطاء كل ذي قدر قدره، وعدم هجران أقوال أئمة الشأن من المتقدمين اكتفاء بآراء الناقلين عنهم.

إن التحديد الدلالي محاولة لإبراز موقع كلٍ في ساحة ذلك المنهج العظيم، وإلقاء الضوء على جهود كلٍ وقدراته، وإمكاناته ونتائجه، على ضوء المقدمات والمعطيات المتوفرة له.

إن استخدام لفظتي «المتقدمين والمتأخرين» مبثوث في ثنايا مناقشات وآراء في مواضع عدة من علوم الحديث، وكما يقول د. حمزة المليباري: «دون بيان شافٍ عن مدلوليهما مع وجود خلاف جوهري وتباين منهجي في كثير من مسائل علوم الحديث»(١).

ومن المعلوم أن العلاقة بين اللفظين علاقة نسبية، فكل متقدم هو كذلك بالنسبة لمن بعده، كما أنه متأخر عمن سبقه، ولكن الملاحظ أن تاريخ السنة يبرز وجود مراحل زمنية مختلفة تتميز كل منها عن سابقتها ولاحقتها بخصائص وسمات وأساليب، ولما وضح ذلك التباين، وظهر ذلك الخلاف بين مرحلتين هامتين؛ كان لا بد من إلقاء الضوء عليهما والتمييز بينهما كنوع فصل؛ خشية الخلط في الأوراق أو محاسبة البعض على ضوء فهم آراء الآخرين.

والمتأمل للمتصدين لنقد الحديث يجدهم كما يقول الشيخ طاهر الجزائري: «قد انقسموا إلى ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: فرقة جعلت جل همها النظر في الإسناد، فإذا وجدته متصلاً ليس في اتصاله شبهة، ووجدت رجاله ممن يوثق بهم حكمت بصحة الحديث قبل إمعان النظر، حتى إن بعضهم يحكم بصحته، ولو خالف حديثًا آخر رواته أرجح ويقول: كل ذلك صحيح، وربما قال: هذا صحيح وهذا أصح، وكثيراً ما يكون الجمع بينهما غير ممكن، وإذا توقف متوقف في ذلك نسبه إلى مخالفة السنن، وربما سعى في إيقاعه في محنة من المحن...

الفرقة الثانية: فرقة جعلت جل همها النظر في نفس الحديث، فإن راقها أمره حكمت بصحته، وأسندته إلي النبي ﷺ، إن كان في إسناده مقال مع أن في كثير من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ما هو صحيح المعنى فصيح المبنى، غير أنه لم تصح نسبته إلى النبي ﷺ...

(١) حمزة المليباري، نظرات في مصطلح الحديث ص٩-١٠، دار ابن حزم ط١ سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الفرقة الثالثة: فرقة جعلت همها البحث عما صح من الحديث لتأخذ به فأعطت المسألة حقها من النظر، فبحثت في الإسناد والمتن معًا بحث مؤثر للحق، فلم تنسب إلى الرواة الوهم والخطأ ونحو ذلك لمجرد كون المتن يدل على خلاف رأيٍ لها مبني على الظن، ولم تعتقد فيهم أنهم معصومون عن الخطأ والنسيان»[1].

ويرى د. حمزة المليباري أن «المسيرة التاريخية للسنة النبوية يتعين تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين كبيرتين لكل منهما معالمها وخصائصها وآثارها المختلفة:

فأما المرحلة الأولى فيمكن تسميتها بمرحلة الرواية، وهي ممتدة من عصر الصحابة... وأبرز خصائصها كون الأحاديث لا تتلقى فيها ولا تنقل إلا بواسطة الأسانيد والرواية المباشرة.

وأما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الرواية، وفي هذه المرحلة آلت ظاهرة الإسناد والرواية المباشرة إلى التلاشي، لتبرز مكانها ظاهرة الاعتماد على الكتب التي صنفها حفاظ المرحلة الأولى، وتقليدهم فيها»[2].

فكل مرحلة من هاتين المرحلتين لها خصائصها، ولها ما يميزها عن غيرها، فبعد أن كانت الرواية شفاهية تعتمد على عدالة الرواة وضبطهم ومستوى إتقانهم في التحمل والأداء أصبحت تعتمد على الكتب، ومن ثم مراعاة صحة النسخ وسلامتها من التصحيفات والتحريفات، وتحري النسخ المسموعة والمملكة لمشاهير العلماء إلى غير ذلك، كما يتضح بجلاء اعتماد المرحلة الثانية على جهود المرحلة الأولى مباشرة.

والتحديد الزمني لهاتين المرحلتين يصعب وضع خط فاصل له؛ إذ إن هذا العلم لم يتغير منهجه بين يوم وليلة، وإنما كان البعض ما زال ينادي بمنهج المتقدمين في حين ظهرت بوادر نشأة منهج المتأخرين، وكذلك عندما استقرت أعراف المتأخرين وجد من يتمسك بملامح المنهج النقدي عند المتقدمين.

ولكن هذه المحاولة محاولة تقريبية تعتمد على الكثير الغالب أكثر منه اعتمادًا على التحديد الفاصل، وهذه محاولة للنظر في أحوال ذلك العلم وطلبته في المرحلة الثانية، لإلقاء الضوء على أن ثم تغير في أسلوب التلقي لهذا العلم قد ظهر وأنه يؤذن بالتحول عن المنهج الأول.

يقول ابن حبان (ت٣٥٤هـ): «لم يكن هذا العلم في زمان قط تعلمه أوجب منه في زماننا هذا؛ لذهاب من كان يحسن هذا الشأن وقلة اشتغال طلبة العلم به؛ لأنهم اشتغلوا في العلم في زماننا هذا، وصاروا حزبين؛ فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار، وأكثر همتهم الكتابة والجمع دون الحفظ والعلم به، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى سماهم العوام الحشوية، والحزب الآخر المتفقهة الذين جعلوا جل اشتغالهم بحفظ

---

(١) طاهر الجزائري، توجيه النظر ص٧٤، ٧٥، ٨٢، دار الباز ـ دار المعرفة .

(٢) حمزة المليباري، نظرات ص١١.

الآراء والجدل، وأغضوا عن حفظ السنن ومعانيها، وكيفية قبولها وتمييز الصحيح من السقيم منها، مع نبذهم السنن قاطبة وراء ظهورهم»[١].

وإذا كان العلم يتناقص على أيدي من هؤلاء صفتهم من الطلاب فمن العوامل الأخرى تناقص طلاب العلم تناقصاً مخيفاً ينذر بضعف علوم الحديث في هذه الفترة.

يقول أبوعبدالله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ): «كنا نحضر في مجلس أبي بكر النيسابوري (عبد الله بن محمد بن زياد) لنسمع منه الزيادات، وكان يحزر أن في المجلس ثلاثين ألف محبرة، ومضى على هذا مدة يسيرة، ثم حضرنا مجلس أبي بكر النجاد (أحمد بن سلمان بن الحسن الحنبلي) وكان يحزر أن في مجلسه عشرة آلاف محبرة، فتعجب الناس من ذلك، وقالوا في هذه المدة ذهب ثلثا الناس»[٢].

فابن حبان يصور عصره وقد كاد يتجرد من الأئمة النقاد، ويصور طلاب العلم بلا موجهٍ ، فهم إما باحث عن الأسانيد دون فهم المتون، أو لاهث وراء آراء الرجال معرضصا عن سنن الهدى، وابن بطة يصور فتور الهمة المتزايد.

ثم يطالعنا الإمام الخطابي المتوفي (٣٨٨ هـ) في أعلام الحديث بنفس المعنى قائلاً: «ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين؛ أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة...

فأما هذه الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنما وَكْدُهم الروايات وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب، لايراعون المتون، ولا يتفهمون المعاني، ولا يستنبطون سيرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطعن، وادعوا عليهم مخالفة السنن.

وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر، فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه، ولا يعبئون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها، وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته الألسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به...»[٣].

ويزيد الحاكم النيسابوري المتوفى (٤٠٣هـ) أمر زيادة البدع بالإضافة لما سبق فيقول ذاكراً سبب تأليفه كتابه «معرفة علوم الحديث»: «لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة

---

(١) ابن حبان، المجروحون (١١/١) تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ دار الوعي سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك (١٦٥/٨)، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥ م.

(٣) الخطابي، معالم السنن (٥/١-٧)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار ابن تيمية ـ مصر.

الناس بأصول السنن قلت مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار»(١).

فالحاكم يصف عصره بكثرة البدع وقلة المعرفة بالسنن والتناقض العجيب بين عدم المعرفة بها مع كثرة طلبها مع الغفلة والإهمال؛ حتى إنه ـ رحمه الله ـ خشي اندراس العلم وضياع أصوله، وكانت تلك الحال دافعاً له لتصنيف كتابه «في علوم الحديث».

وقد شرع الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) يتحدث عن جهود المتقدمين وأهمية متابعتهم على الدرب الذي ساروا عليه واقتفاء آثارهم لدقة منهجهم، فقال: «والذي ينبغي ذكره هاهنا أن الحديث في الابتداء كانوا يأخذونه من لفظ المحدث حفظًا، ثم كتبه بعضهم احتياطًا، ثم قام بجمعه ومعرفة رواته، والتمييز بين صحيحه وسقيمه جماعة لم يخف عليهم إتقان المتقنين من رواته، ولا خطأ من أخطأ منهم في روايته، حتى لو زيد في حديث حرف أو نقص منه شيء أو غير منه لفظ يغير المعنى: وقفوا عليه وتبينوه، ودونوه في تواريخهم. حتى ترك أوائل هذه الأمة أواخرها بحمد الله على الواضحة، فمن سلك في كل نوع من أنواع العلوم سبيلهم واقتدى بهم: صار على بينة من دينه»(٢).

ويقول أيضاً مؤكداً انتهاء مرحلة جمع الأحاديث وقبولها عند المرحلة الأولى: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه»(٣).

ويظهر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ) أمر طلاب العلم في عصره فيقول: «ولقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام؛ بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار وحملة أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، وهان عليهم الدأب والكلال، واستوطئوا مركب الحل والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال... طلبًا لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئًا سواه، ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١، ٢، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
(٢) البيهقي، مناقب الشافعي (٢/٣٢١ – ٣٢٢).
(٣) المصدر السابق.

بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل...»[١].

ثم يعيب عليهم انصرافهم عن الجادة في الطلب فيقول: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[٢].

ويذكر غرورهم باليسير مما علموا: «ولقد رأيت خلقاً من أهل هذا الزمان ينتسبون إلى الحديث ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدعون وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون، يرى الواحد منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاء، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طلابه، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه»[٣].

وهم مع هذا الادعاء غير قادرين على القيام بمسئولية ما ادعوه فقد «تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه ، وأخذوا على أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها كفي مؤنة جمعها من غير سماع لها، ولا معرفة بحال ناقلها، وإن حفظ شيئاً منها خلط الغث بالسمين ، وألحق الصحيح بالسقيم، وإن قلب عليه إسناد خبر أو سئل عن علة تتعلق بأثر تحير واختلط ، وعبث بلحيته وامتخط، تورية عن مستور جهالته، فهو كالحمار في طاحونته»[٤].

ويبين أنه لا مزية للمتأخر على المتقدم، بل كان المتقدمون هم الرواد الذين مهدوا الطريق لمن بعدهم في التصنيف والجمع فيقول: «لم يكن العلم مدوناً أصنافاً ولا مؤلفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم»[٥].

وإذا تركنا بغداد في المشرق إلى أقصى المغرب، فلا نجد الوضع يختلف كثيراً فهذا ابن عبد البر حافظ المغرب (ت٤٦٣ هـ) لا يختلف وصفه كثيراً عن الخطيب فيقول: «واعلم

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣-٤، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٢٢٤.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (١/٨-٩) تحقيق محمد رأفت سعيد (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٤.

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، (٢/٣٣٨).

رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم، فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدءب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والحق والكذب في كتاب واحد، وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار، فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكنية العربية والاسم الغريب والحديث المنكر، وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع أحداً جهله من علم صلاته وحجه، وصيامه وزكاته، وطائفة هي في الجهل كتلك أو أشد، لم يعنوا بحفظ سنة ولا الوقوف على معانيها، ولا بأصل من القرآن..»[1].

وينتهي القرن الخامس، ويدخل القرن السادس، وفي آخره يصور ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) حالة طالب العلم في عصره بما لا ينبئ عن كبير شيء، بل الأمر يسير من سيئ إلى أسوأ، يقول: «وقد كان قدماء العلماء يعرفون صحيح المنقول من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ثم يستخرجون حكمه ويستنبطون علمه، ثم طالت طريق البحث من بعدهم، فقلدوهم فيما نقلوا، وأخذوا عنهم ما هذبوا، فكان الأمر متحاملاً إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم، ولا يأخذون الشيء من معدنه، فالفقيه منهم يقلل التعليق في خبر حدثنا خبره، والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدري من سطره، والقاص يروي للعوام الأحاديث المنكرة، ويذكر لهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل، فإذا أنكر عليهم عالم قالوا: قد سمعنا هذا بأخبرنا وحدثنا، فكم أفسد القصاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة، وكم لون قد اصفر بالجوع، وكم هائم على وجهه بالسياحة، وكم مانع لنفسه ما قد أبيح، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها في ذلك، وكم ميتم أولاده بالتزهد وهو حي، وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها، فهي لا أيم ولا ذات بعل»[2].

ويرجع ابن الأثير ـ من علماء القرن السابع ـ قوة هذا العلم إلى عصر البخاري ومسلم وأصحاب الكتب الستة، على أن ذلك العصر كان العصر الذهبي للسنة، ثم بدأ التناقص في طلب العلم فيقول ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ): «فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى، ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعد، وقل ذلك الحرص، وفترت

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٣٥-١١٣٦).

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات، (١/٣١ - ٣٢).

تلك الهمم، وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرهم، فإنه يبتدئ ضئيلاً وينمو قليلاً قليلاً، ولا يزال ينمو ويزيد ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه، ويبلغ إلى أمد هو أقصاه، ثم يعود يكبر ولا يلبث أن يعود كما بدأ، فكان غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصر الهمم، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً»[1].

ونترك ابن الأثير، ولكن ما زالت الشكوى مستمرة من بقاء الحال لا يتغير، **يقول ابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ)**: «ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة، فلم يزالوا في انقراض ولم يزل في اندراس حتى أخذت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العدد، لا تغني على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه غفلاً، ولا تعني في تقييده بأكثر من كتابته عطلاً مطرحين علومه التي بها جل قدره، مباعدين معارفه التي بها فخم أمره»[2].

ويأتي القرن الثامن ونقف مع ثلاثة من أفذاذ العلماء في ذلك القرن مصورين حال علم الحديث واصفين طلبته مؤكدين على أهمية دور المتقدمين في جمع السنة وانتقاء صحيحها من سقيمها.

يقول ابن عبد الهادي (ت٧٤٤ هـ) في معرض نقده لأحاديث زيارة قبر النبي ﷺ: «ليس في الأحاديث التي رويت بلفظ زيارة قبره حديث صحيح عند أهل المعرفة، ولم يخرج أرباب الصحيح شيئاً من ذلك ولا أرباب السنن المعتمدة كسنن أبي داود والنسائي والترمذي ونحوهم ولا أهل المسانيد من هذا الجنس كمسند أحمد وغيره، ولا في موطأ مالك، ولا في مسند الشافعي، ونحو ذلك ولا احتج إمام من أئمة المسلمين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بحديث فيه ذكر زيارة القبور.

فكيف يكون في ذلك أحاديث صحيحة، ولم يعرفها أحد من أئمة الدين ولا علماء الحديث؟!»[3].

وهذه إشارة إلى أن هؤلاء النقاد من المتقدمين هم أعلم بصناعة الحديث من المتأخرين، وأن عدم إثباتهم الحديث دلالة على عدم صحته عندهم، بل ربما كان حديثاً موضوعاً لم يوضع في زمنهم.

---

(١) ابن الأثير، جامع الأصول (١/١٦)، تحقيق عبد القادر الأرناؤط مكتبة دار البيان ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(٢) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث مع التقييد والإيضاح ص١٤، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٩هـ

(٣) ابن عبد الهادي، الصارم المنكي ص١٥٣، مكتبة الفرقان . دون تاريخ.

وذلك ما ينبغي مراعاته خاصة عندما يحكم النقاد بأنه لم يصح في الباب شيء.

ثم جاءت شهادة الإمام الذهبي على ذلك العصر .

وينعي على أسلوب التلقي في عصره قائلاً: «فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف عليه من حيز طلب العلم؛ بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية، وأخذ عن شيخ لا يعي، وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم أو لرضيع يبكي، والفقيه يتحدث مع حدث وآخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس»[1].

ويوضح أن الفقهاء زمن المتقدمين كان لهم إلمام بالحديث ورحلة في طلبه كما كان المحدثون علماء بالفقه بخلاف زمنه والذي أحدث المتأخرون من المحدثين والفقهاء فيه انفصاماً بين العلمين بطريقة سمجة حتى صار كل فريق لا علاقة له بمادة الآخر، فيقول: «كان المحدثون إذ ذاك أئمة عالمين بالفقه أيضاً، وكان أهل الرأي بصراء بالحديث، قد رحلوا في طلبه وتقدموا في معرفته، وأما اليوم فالمحدث قد قنع بالسكة والخطبة، فلا يفقه ولا يحفظ، كما أن الفقيه تشبث بفقه لا يجيد معرفته، ولا يدري ما هو الحديث؛ بل الموضوع والثابت عنده سواء؛ بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة، ويكابر بأنها أصح وأقوى»[2].

ويعلل سبب التسليم لأئمة النقد من المتقدمين فيقول: «فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في المستدرك»[3].

ويحدد الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فيقول: «الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر رأس المائة الثالثة»[4].

ويتحدث ابن رجب (ت٧٩٥ هـ) عن هجر علوم العلل والتواريخ وفضل المتقدمين على المتأخرين قائلاً: «الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم وكثرة الحفظ في زمانهم يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا

---

(١) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (١٦٧/٧).

(٢) المصدر السابق (٢٣٦/١٤ - ١٣٧).

(٣) الذهبي الموقظة ص٤٦ ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية ١٤٠٥ هـ.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال (٤/١)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة.

هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدونًا في الكتب؛ لتشاغل أهل الزمان بمدارسة الآراء المتأخرة وحفظها»[١].

فهو يصرح بأن اعتماد علماء عصره على ما دونه الحفاظ المتقدمون كما أن المصلحة العظمى في نقل كلام الأئمة المتقدمين، ويبين أن سبب ذلك هو سعة الحفظ والضبط، والاهتمام بذلك العلم وعدم الانشغال عنه بخلاف ما شغل المتأخرين بالآراء الحادثة وحفظها والجدل حولها.

ويظهر رحمه الله أن المتقدمين أولى بمعرفة الصحيح من الضعيف فيقول: «وكان السلف رضي الله عنهم لقرب عهدهم يزمن النبوة وكثرة ممارستهم كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يعرفون الأحاديث الشاذة التي لم يعمل بها ويطرحونها، ويكتفون بالعمل بما مضى عليه السلف، ويعرفون من ذلك ما لم يعرفه من بعدهم، ممن لم تبلغه السنن إلا من كتب الحديث لطول العهد وبعده»[٢].

وقد يظن البعض أن كثرة التأليف في مصطلح الحديث عند المتأخرين من دلالات التقدم في ذلك العلم والمعرفة به، وأن قلة ذلك عند المتقدمين دليل على عدم اختمار الأفكار ونضجها.

ويرد ابن رجب على من يظن أن كثرة ما ينقل عن العالم دليل على كثرة علمه، وأن من لم ينقل عنه كثرة من القول فإن منزلته في العلم أقل شأنًا؛ فيقول: «وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم، فمنهم من يظن في شخص أنه أعلم من كل من تقدم من الصحابة ومن بعدهم لكثرة بيانه ومقاله، ومنهم من يقول هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين، وهذا يلزم منه ما قبله؛ لأن هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثر قولاً ممن كان قبلهم، فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله؛ كان أعلم ممن كان أقل منهم قولاً بطريق الأولى والأحرى، كالثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وطبقتهم، وممن قبلهم من التابعين والصحابة أيضًا، فإن هؤلاء كلهم أقل كلامًا ممن جاء بعدهم، وهذا تنقص عظيم بالسلف الصالح وإساءة الظن بهم، ونسبته لهم إلى الجهل وقصور العلم ولا حول ولا قوة إلا بالله»[٣].

ويبدو أنه ـ أي ابن رجب ـ يشترك مع الذهبي في أن المائة الثالثة هي الحدبين المتقدمين والمتأخرين، فقد قال في معرض حديثه على حديث نوم النبي ﷺ جنبًا دون أن يمس ماءً: هذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، وأما الفقهاء المتأخرين.

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص٥٦–٥٧.

(٢) ابن رجب، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، تحقيق الوليد آل فريان، دار عالم الفوائد.

(٣) ابن رجب، بيان فضل علم السلف على الخلف ص١٤٦، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، الدار السلفية بالكويت.

فكثير منهم نظر إلي ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي[١].

فهذه إشارة غير مباشرة بجعله الطحاوي من المتأخرين أن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو كما قال الذهبي نهاية القرن الثالث.

ويبين ابن رجب رحمه الله بعض الفوارق المنهجية بين الفريقين في أساليب التلقي فيقول: «إن المتقدمين كانوا لا يسمعون إلا من أهل المعرفة والحفظ حتى تنازعوا في صحة الرواية عمن يحدث من كتابه ولا يحفظ حديثه، فمنعه مالك ويحيى بن معين وغيرهما، ورخص فيه آخرون إذا كانت كتبه محفوظه، وأما أكثر المتأخرين، فإنهم يسمعون على الشيوخ الذين لا يعرفون، وليس المقصود من الرواية عن هؤلاء تلقي العلم عنهم وضبطه كما كان السلف، فإن هذه الكتب والأجزاء التي تسند عن هؤلاء الشيوخ معروفة محفوظة»[٢].

وكذلك ظهر تباينًا بين عالم المتقدمين ونظيره من المتأخرين، فقد كان العالم يرحل لطلب الحديث، وهو عالم بالفقه وأصوله، وقد كساه العلم رداء الخشية والعبادة والزهد.

يقول ابن رجب: «وكان الأغلب على القرون الثلاثة المفضلة جمع ذلك كله ـ أي الفقه والحديث ـ فإن الصحابة تلقوا عن النبي ﷺ جميع ذلك، وتلقاه عنهم التابعون، وتلقى عن التابعين تابعوهم، فكان الدين حينئذ مجتمعاً، ولم يكن قد ظهر الفرق بين مسمى الفقهاء وأهل الحديث، ولا بين علماء الأصول والفروع، ولا بين الصوفي والفقير والزاهد، وإنما انتشرت هذه الفروق بعد القرون الثلاثة، وإنما كان السلف يسمون أهل العلم والدين القراء، ويقولون: يقرأ الرجل إذا تنسك، وكان العالم منهم يتكلم في جنس المسائل المأخوذة من الكتاب والسنة، وإن كان يكون لبعضهم في نوع من هذه الأنواع من مزيد العلم والمعرفة والحال ما ليس له في غيره مثله»[٣].

ويأتي القرن التاسع ليتحدث الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) عن أهمية تقدير أحكام المتقدمين في الرواة دون المتأخرين، وذلك لخبرة المتقدمين بأحوال الرواة، فيقول في مقدمة الفتح في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: «قال أحمد: ثقة وتعجب من حفظه... وكان القطان يحمل عليه في حال يحيى القتات... وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة، وحدث عنه الناس حديثًا كثيراً..

---

(١) ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٦٢/١)، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي. ط١

(٢) ابن رجب، جميع الرسل كان دينهم الإسلام ص٥٥، ابن رجب، دار الصحابة بطنطا ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

(٣) المصدر السابق ص٣٥-٣٦.

وغير ذلك من التزكية، ثم قال: «وبعد ثبوت ذلك - يقصد الثناء - واحتجاج الشيخين به لايجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائمًا لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل»[1].

ويزيد الأمر وضوحًا عن سبب ذلك الحمل قائلاً: «قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، يعني مناكير، فقال: لم يؤت منه، أتي منهما»[2].

فتبين من قول يحيى بن معين أن سبب المناكير والمتهم بها هما يحيى القتات وإبراهيم ابن مهاجر لا إسرائيل، والحمل عليهما مع ضعفهما أولى من الحمل على إسرائيل مع توثيقه.

ويدعو إلى التسليم لأحكام المتقدمين من الأئمة النقدة، فيقول: «يتبين عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[3].

ثم يضع الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين عند ذكر العنعنة، فيقول: «وأما المتأخرون، وهم من بعد الخمسمائة وهلم جرًا فاصطلحوا عليها بالإجازة؛ فهي بمنزلة أخبرنا»[4].

ثم يطل القرن العاشر لنقف على شهادة إمام ذلك القرن الإمام السيوطي (ت٩١١هـ) حيث قال: «وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثًا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته؛ لاحتمال أن يكون له علة خفية لم نطلع عليها لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان»[5].

ويضيف د. نور الدين عتر: «غير أنه لما كان العهد قد بعد برجال الأسانيد، فإنه يجب الاحتياط الشديد في هذا الأمر ، ولا يظن ظان أنه من السهولة بحيث يكتفى فيه بتقليب كتب في الرجال كما يتوهم بعض الناس؛ حتى يتجرأ على مخالفة الأئمة فيما حققوه وقرروه؛ بل يجب أن يوضع في الحسبان كافة احتمالات الوهن والنقد في السند والمتن، ثم لا يكون الحكم جازمًا؛ بل هو حكم على الظاهر الذي تبدى لنا»[6].

---

(١) العسقلاني، ابن حجر، هدي الساري ص٤٠٩، محب الدين الخطيب - دار الريان، ط١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

(٢) السابق.

(٣) العسقلاني، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (٧٢٦/٢).

(٤) السابق (٥٨٦/٢).

(٥) نور الدين عتر ،منهج النقد ص٢٨٣، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م، نقلاً عن السيوطي، التنقيح لمسألة التصحيح.

(٦) المصدر السابق ص٢٨٤.

بعد استعراض أقوال بعض أئمة النقد في قرون مختلفة وعصور متباينة يتضح من ذلك ما يلي:

١ - يكاد يتكون شبه إجماع من النقاد أن حال طلاب العلم سيئة، وأنهم يسيرون في تخبط علمي بعيداً عن روح التنظيم في طلبهم للعلم، وكذا انحسار المنهج الدراسي الذي سار عليه المتقدمون.

٢ - وصول طلاب العلم إلى حال يسخر منه الشامتون في الإسلام والمتربصون به، بعيداً عن الجادة في الطلب أو اتباع النظام التعليمي الموروث.

٣ - عدم وجود طفرة علمية خلال هذه المراحل الزمنية المتعددة؛ بل الحال يسير من سيئ إلى أسوأ، ومن البعد إلى الابتعاد.

٤ - الشهادة المجمع عليها بعلو قدر المتقدمين وريادتهم لهذا العلم، وأهليتهم للاتباع، والتحذير من مخالفة أحكامهم اغتراراً بظواهر الأسانيد.

٥ - التحديد الوصفي للفارق بين المتقدمين والمتأخرين يغلب على التحديد الزمني باستثناء ما صرح به الإمام الذهبي بجعل نهاية المائة الثالثة هي الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، وألمح إلى ذلك الإمام ابن رجب الحنبلي، بينما جعل الحافظ ابن حجر رأس المائة الخامسة هي الفيصل بينهما.

استعرضت فيما سبق أقوال بعض الأئمة فيما يتعلق بالحدود العملية والزمنية للمتقدمين والمتأخرين، وأحاول استعراض أقوال بعض المعاصرين حول الموضوع نفسه؛ جامعاً بعد ذلك بين أطراف الحديث للوصول إلى تحديد زمني لهاتين المرحلتين..

يقول محمد أبو زهو: «كان القرن الثالث الهجري هو أزهى عصور السنة وأحفلها بخدمة الحديث، ففيه ظهر أفذاذ الرجال من حفاظ الحديث وأئمة الرواية، وفيه ظهرت الكتب الستة التي لم تغادر من الحديث سوى النزر اليسير، وفيه اعتنى أئمة السنة بالكلام على الأسانيد وتواريخ الرجال ومنزلتهم في الجرح والتعديل، ولم يكن العلماء في هذا القرن يدونون الأحاديث بالنقل من كتب أخرى؛ بل كان اعتمادهم على ما حفظوه عن مشايخ الحديث، وعرفوا جيده من رديئه، وصحيحه من ضعيفه، وما كادت شمس هذا القرن تؤذن بمغيب حتى كانت الموسوعات الحديثية تزخر بالحديث وعلومه.

وصار [أهل] القرن الرابع وما بعده يجمعون ما تفرق في كتب الأولين أو يختصرونها بحذف الأسانيد، أو يقومون بشيء من الترتيب والتهذيب إلى غير ذلك، وإذا تكلموا في شيء من الأسانيد فبلسان من سبقهم من أهل القرون الأولى، غير أن جمهرة منهم نسجوا على منوال السابقين، وكان لهم في رواية الأحاديث وفحص الأسانيد باع طويل»[١].

---

(١) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٤٢٣، دار الفكر العربي، دون تاريخ.

ثم يحدد نهاية ذلك الفاصل الزمني قائلاً: «ما كاد ينتهي القرن الرابع حتى أصبح عمل العلماء قاصراً على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين»[١].

فيلاحظ أن الأستاذ أبو زهو جعل القرن الرابع مرحلة انتقالية بين المتقدمين والمتأخرين، وإن كان القرن الثالث قد انصرم على أهم وأكثر المتقدمين من النقاد.

ويرى د. أبو شهبة أن الحد الفاصل هو آخر القرن الثالث، مع استمرار بعض أهل القرن الرابع على درب المتقدمين وإن سبقوا إلى أحكامهم فيقول: «ثم جاء القرن الرابع، فقل فيهم الابتكار والاستقلال في النقد، واعتمد جلهم على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين»[٢].

ثم يضيف قائلاً عمن جاء بعد القرن الثالث: «وكل من أتى بعد علماء هذا القرن فهم عيال عليهم إلا قليلاً، يجمع ما جمعوا، ويعتمد في نقده على ما نقدوا، وأغلب رواة هذا القرن الرابع وما بعده قد سبقوا إليه غالبًا؛ لأن كتب القرن الثالث لم يفلت منها من الأحاديث إلا القليل، كما أنها تمتاز غالبًا بأولية الجمع دون الأخذ من غيرها»[٣]، وهو أمر يتضح من خلال دراسة دواوين السنة وأعمدتها كالصحاح والسنن والمسانيد، فهي من عمل أهل القرن الثالث بلا منازعة .

ويقسم د. محمد مصطفى الأعظمي أدوار تطبيق المصطلح إلى ثلاثة أدوار رئيسية.

يقول: «**فالدور الأول** خاص بالصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ومن مميزات هذا الدور هو تعديل كافة الصحابة.

أما الدور الثاني فيبدأ بالتابعين، وينتهي إلى منتصف القرن الرابع تقريبًا، وهذا الدور هو أهم الأدوار بالنسبة لقوانين المصطلح وتطبيقها، وفي هذا الدور أصبح لزامًا البحث عن مراتب الرواة، وما جاء فيهم من الجرح والتعديل، ويعتبر هذا الدور من أشد الأدوار قسوة وصرامة في تطبيق قوانين المصطلح.

أما الدور الثالث فيبدأ من منتصف القرن الرابع تقريبًا، وبدأ فيه التساهل في تلقي العلم، والتهاون في تطبيق المصطلح، وحصل تغيير في شروط قبول الرواية، وفي التعديل والتجريح، وانتفت الصرامة والقسوة اللتان كانتا ظاهرتين في الدور الثاني»[٤].

فيظهر من تقسيمه أنه جعل الحد الفاصل منتصف القرن الرابع، كما نسب بناء المنهج

---

(١) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٤٣.

(٢) أبو شهبة، أعلام المحدثين ص٢٦ نقلاً عن الحاكم النيسابوري، وأثره في علوم الحديث ص١٠٠، إعداد سيد أحمد عبد الحميد ـ ماجستير ـ دار علوم ـ إشراف د. عبد المجيد محمود عبد المجيد [٤٨٧] ٣٦٥.

(٣) المصدر السابق ص٢٦-٢٧.

(٤) الأعظمي، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص ٥، ٦ ـ طبعة المؤلف سنة ١٤٠٢.

إلى أهل الدور الثاني، وجعل التساهل سمة بارزة لأهل الدور الثالث من المتأخرين.

ويقول د. نور الدين عتر: «والقرن الثالث، وهو عصر التدوين، عصر السنة الذهبي، دونت فيه السنة وعلومها تدويناً كاملاً، وفي مطلع هذا الدور ارتأى العلماء إفراد حديث رسول الله بالتصنيف، فابتكروا لذلك المسانيد، جمعوا فيها الحديث النبوي مرتباً بحسب أسماء الصحابة... ثم جاء البخاري فرأى إفراد الحديث الصحيح وأن يرتب على الأبواب لتسهيل الوصول إليه... وفي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع الحديث علماً خاصاً مثل علم الحديث الصحيح وعلم المرسل وعلم الأسماء والكنى، وهكذا فأفرد العلماء كل نوع بترتيب خاص»[(١)].

فقد جعل د. عتر القرن الثالث عصراً ذهبيًا للسنة في التصنيف وفي ظهور أنواع علوم الحديث واستعمال الاصطلاحات الخاصة به بنوع من التوسع.

ويقول الشريف حاتم بن عارف عن القرن الرابع: «ويبدو أن هذا العصر مع وجود أمثال هؤلاء الأئمة الكبار، ومع ازدهاره بالحديث وعلومه، ومع تحمله لتركة القرن السابق له؛ إلا أنه، وكما يحصل لغالب الموروثات من يرثها بدت فيه بوادر ضعف يخشى أن تكون بداية ضياع ذلك التراث العظيم: أعني مصطلح الحديث»[(٢)]، وذلك شأن كل الحضارات ما أن تصل إلى ذورتها حتى تؤذن شمسها بالتضاؤل رويداً رويداً إلى أن يأتي بعث جديد لها.

ويقول د. سيد أحمد عبد المجيد: «يعتبر القرن الثالث الهجري وبحق العصر الذهبي للسنة؛ حيث أصبح لكل نوع من أنواع علوم الحديث تميزاً كالصحيح والمرسل وعلم الأسماء والكنى، وأفرد كل نوع عن غيره، وظهرت في مجال الرواية في هذا القرن بالذات ـ الموسوعات الحديثية، حيث صنفت الكتب الستة وغيرها من المسانيد، ودون كثير من الأحاديث، واعتنى أئمة السنة في هذا القرن بالكلام على الأسانيد، وتواريخ الرجال ومنزلتهم، وجرحهم وتعديلهم، وقد كان بحق أزهى العصور بالنسبة لأهل الحديث وأغناها برجاله وأئمته، وأجلها بعلومه وأنشطها في التأليف فيه»[(٣)].

ثم يضيف كون القرن الرابع امتداداً للقرن الثالث فيقول: «في القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه الحاكم معظم سن حياته يمكن للمرء أن يقول: إن جهود علماء الحديث كانت امتداداً لجهود محدثي القرون السابقة ولا تقل عنها أهمية وإن اتخذت طابعاً يختلف بعض الشيء»[(٤)].

---

(١) نور الدين عتر، منهج النقد ص٦١.

(٢) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٦٢، دار الهجرة ط١، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

(٣) سيد أحمد عبد المجيد، الحاكم النيسابوري، وأثره في علوم الحديث ص٩٧.

(٤) المصدر السابق ص٩٨.

ويتحدث د. عبد المجيد محمود عبد المجيد عن القرن الثالث ذاكرًا سبب اختياره ولهذا القرن ليعقد فيه دراسته عن الاتجاهات الفقهية عند المحدثين فيقول: «آثرنا القرن الثالث؛ لأنه كان أزهى العصور بالنسبة لأهل الحديث وأغناها برجاله وأئمته وأحفلها بعلومه، وأنشطها في التأليف فيه، جمع علماؤه في هذا القرن وهذبوا وصنفوا، وأتوا ما فاقوا فيه من قبلهم، ولم يلحقهم فيه من بعدهم»[1].

وكيف لا؛ وقد أضاء في هذا القرن شموس علماء أفذاذ أمثال ابن معين، وأحمد، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأبي زرعة وأبي حاتم، والفسوي، والترمذي.

وقد صنف فيه صحيح البخاري، ومسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي، وأبي داود، والنسائي.

ويُقسّم الأستاذان بشار معروف، وشعيب الأرناءوط النقد الحديثي إلى مراحل:

«**المرحلة الأولى**: وتقوم على نقد المتون، وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحًا أو تعديلاً، وهي مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري..

المرحلة الثانية: وهو طور التبويب والتنظيم وجمع أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال دراستها، ويتبدى ذلك في الأحكام التي أصدرها علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأضرابهم... وهذه المرحلة هي الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل، وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم؛ لا سيما في المختلف فيهم؛ إذ يتعين جمع حديثهم ودراسته من عدة أوجه...

المرحلة الثالثة: الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة وبين جمع حديث الراوي وسبره وإصدار الحكم عليه كما تراه واضحًا عند علماء القرن الرابع الهجري»[2].

وهذا تقسيم يجعل رجال القرون الثلاثة الأول هم القائمون ببناء المنهج ووضع أسسه ومراميه، بينما قام رجال القرن الرابع بجمع ما تفرق من مقالات أهل القرون الثلاثة الأولى كما فعل ابن أبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني والعقيلي.

وقد قام د. أحمد عمر هاشم بدراسة عن القرن الثالث الهجري، وهي دراسة تبحث في جهود أهل هذا القرن الذهبي للسنة.

---

(١) عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند المحدثين في القرن الثالث ص١٧ - دكتوراه - إشراف أ.د.مصطفى زيد - دار العلوم رقم ٦٥٨ [٥٣٠].

(٢) بشار معروف، شعيب الأرناءوط، تحرير تقريب التهذيب (١/١٨، ١٩، ٢٢). مؤسسة الرسالة ط(٢) ١٤٠٣هـ.

يقول عن ذلك القرن: «كان القرن الثالث الهجري أزهى عصور السنة، ظهر فيه الأئمة الأفذاذ من حفاظ الحديث النبوي، وظهرت الكتب الستة التي استوعبت معظم الحديث الصحيح، وعنى فيه العلماء بدراسة الإسناد وتاريخ الرجال والتمييز بين الصحيح وغيره... وتميز هذا القرن الثالث بأنه الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من رواة السنة النبوية وحفاظها»[(١)].

ثم تحدث عن جهود علماء القرن الرابع وعقب على ذلك بقوله: «إلا أنهم رغم ذلك كله لم يصلوا إلى ما وصل إليه المتقدمون؛ بل كانوا ينسجون على منوالهم»[(٢)].

ووصف جهود ذلك القرن الرابع بأنها: «مدينة في مناهجها للمتقدمين الذين مهدوا الطريق، ووضعوا الأصول، ودونوا الصحيح، فكان لهم تأثيرهم في جهود المتأخرين»[(٣)].

ووصف جهود القرن الخامس بأنهم: «لم تكن لهم أية إضافات أو زيادات على ما كان موجوداً قبلهم سوى التقريب والاختصار والجمع»[(٤)].

ووصف جهود المرحلة التي تلي سقوط الخلافة العباسية حتى عصرنا الحاضر بأنها: «كانت قائمة على الترتيب والتهذيب والانتقاء والتخريج، وأنها كمصنفات المرحلة السابقة أفادت من كتب المتقدمين، وظهر أثرهم واضحاً في مناهج أصحاب هذه المرحلة، وهي إن لم تتسم بالابتكار إلا أنها كانت محاولات مخلصة وأمينة بذلوها على طول الطريق»[(٥)].

ويقول د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي: «وبعد نهاية القرن الرابع انتهى دور الابتكار والانتهاج في الحديث النبوي، ولم يبق سوى الجمع والترتيب، والتدوين والتهذيب، والاستدراك والاستخراج، وشرح الغرائب، وحل المعضلات، وقليل من تكلم في نقد الرجال بالاجتهاد والاستقلال، واشتغل بالتصحيح والتضعيف؛ لأن جل اعتمادهم كان على ما دونه أئمة الحديث في القرون السابقة، فمن هنا بدأ عصر الجمود والتقليد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث»[(٦)].

ثم يحاول ألا يجعل ذلك قاعدة مطردة؛ إذ أن هناك في القرن الخامس من لا يستهان بجهودهم في ذلك الميدان قائلاً: «ومما ينبغي ألا يغيب عن أذهان القراء أنني إذا قلت: إن

---

(١) أحمد عمر هاشم، السنة النبوية في القرن الثالث الهجري، ص٣٧٥ ـ رسالة دكتوراه ـ إشراف أ.د. عبد العظيم الغباشي.

(٢) المصدر السابق ص٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣) المصدر السابق ص٣٧٩،

(٤) المصدر السابق ص٣٨٦.

(٥) المصدر السابق ص٣٨٨.

(٦) الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، دراسات في الجرح والتعديل ص٣٥٩، عالم الكتب ط (١) ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

الذين جاءوا بعد القرن الرابع كانوا عيالاً على السابقين، فذلك هو الغالب والكثير، فإن جهود بعض رجال القرن الخامس لا يستهان بها في نقد الرجال والاشتغال بالتصحيح والتضعيف للأحاديث والآثار بعد مقارنة أقوال الأئمة والجهابذة»[١].

ويقول في موضع آخر مقدمًا أحكام المتقدمين على أقوال المتأخرين: «لا يلتفت إلى أقوال المتأخرين في الرواة الذين سبق فيهم قول الأئمة السابقين، وذلك لقرب عهدهم به، مثل: أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي، ومولاهم، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال فيه النسائي: ليس به بأس، وضعفه ابن عبدالبر، وابن حزم»[٢].

وهو يقرر بذلك حقائق منها أنه لا ينبغي قبول قول متأخر لا معاصرة له للرواة ولامعرفة له بهم إلا من خلال ما نقل له عن أئمة النقد، لا ينبغي قبول أحكامه عن الرواة جرحًا وتعديلاً إذا خالف بأحكامه تلك ما توصلت إليه نتائج المتقدمين أصحاب المعرفة التفصيلية بالرواة .

إن بداية الجمود هي بداية التقليد وانعدام الروح الإبداعية والركون إلى الدعة والتكاسل عن تحرير المعضلات ومناقشة القضايا الشائكة والقناعة بشرح ما تقدم واختصاره دون التدخل العلمي.

وليس كل متأخر ذو عقلية جامدة أو صاحب عداء للإبداع؛ بل هناك من أبناء كل جيل من تمسكوا بمبادئ التحرر من أسر التقليد والتبعية العمياء.

ويقول د. حمزة المليباري: «قد شاع استخدام كلمتي المتقدمين والمتأخرين في مواضع كثيرة من علوم الحديث دون بيان شافٍ عن مدلوليهما»[٣].

ولا يعترف بتقسيم الإمام الذهبي حيث إنه ـ فيما يعتقد ـ قائم على أساس التفضيل والتشريف لخير القرون.

ويقرر الحد الفاصل قائلاً: «إن حفاظ القرن الرابع؛ بل النصف الأول من القرن الخامس أيضًا يشتركون مع سلفهم في الأعراف العلمية والمناهج التعليمية والأساليب النقدية وكيفية استخدام التعابير الفنية، دون اللاحقين بهم»[٤].

وهكذا أدخل المليباري النصف الأول من القرن الخامس في حد المتقدمين.

---

(١) الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، دراسات في الجرح والتعديل ص٣٥٩.

(٢) المصدر السابق ص٥٨.

(٣) حمزة المليباري، نظرات ص٩.

(٤) المصدر السابق ص٩.

يتضح من العرض السابق لآراء المهتمين بالحديث من علمائنا المحدثين ما يلي:

١ - إجماع المحدثين من علماء الحديث على أن القرن الثالث الهجري يمثل العصر الذهبي للسنة وعلومها كافة وأن السنة قد تم تدوينها وحفظها، وكذا ظهرت كافة اصطلاحات المحدثين بحيث شملت علوم الحديث قاطبة.

٢ - اتفاق محمد أبو زهو، ود. نور الدين عتر، ود. عبد المجيد محمود عبد المجيد، والشريف حاتم بن عارف، ود. أحمد عمر هاشم، والأستاذان بشار معروف وشعيب الأرناءوط على جعل القرن الثالث هو نهاية المرحلة التي ينتمي إليها المتقدمون في موافقة لتصريح الإمام الذهبي وتلميح الإمام ابن رجب الحنبلي.

٣ - يجعل د. أبو شهبة ود. عبد المجيد سيد أحمد جهود أهل القرن الرابع امتداداً لجهود أهل القرن الثالث بينما يقتصر د. محمد مصطفى الأعظمي على منتصف القرن الرابع.

٤ - يرى د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي الحد الفاصل نهاية القرن الرابع وبعض القرن الخامس بينما يحدد د. حمزة المليباري ذلك الفاصل بمنتصف القرن الخامس.

ومن خلال تلك الرؤى وهذه الأطروحات يتبين أن المراد بالمتقدمين والمتأخرين وإن اختلف في تحدد زمن كل مرحلة على وجه التحديد إلا أن ملامح كل فرقة تتبين من خلال أن نقاد المرحلة الأولى ـ وهم المتقدمون ـ هم أهل مرحلة الرواية، وخاصة نقاد القرنين الثاني والثالث وبعض نقاد القرن الرابع ممن سار على نهجهم وسلك طريقهم، وإن تباعد زمنه عن زمانهم، وأن نقاد القرن الرابع ممن لم يسيروا على نهج سلفهم ومن بعدهم ممن أعرضوا عن أعراف السابقين، وسلكوا غير طريقهم واتخذوا غير سبيلهم هم المعنيون بالمتأخرين .

وبعد التحديد الزمني، لا بد أن أذكر أن هناك فروقًا منهجية متعددة بين المتقدمين والمتأخرين، هذه الفروق تحتاج إلى دراسات متنوعة، ولكن أذكر منها على عجالة بعض النقاط التي توضح أسباب هذا التباين، وأجعل الفصل الأول من الباب الثالث لدراسة بعض القضايا بصورة أكثر بيانًا وتفصيلاً وذلك لاختلاف فهم وتفسير عبارات النقاد على مدى الأعصار المختلفة.

يقول الشريف حاتم بن عارف: «على مر الأزمان تعددت المناهج في فهم مصطلح الحديث، فاختلفت الأقوال في تفسيره، وتباعدت الطرائق في دراسة أصوله، فتباينت المذاهب في وضع قواعده وتحديد ضوابطه، وتأثرت كتب علوم الحديث بعقائد مؤلفيها ومذاهبهم وبعلوم أجنبية عنها، تشبع بها أولئك المصنفون»[1].

---

(١) حاتم بن عارف، المنهج المقترح ص٦-٧.

وإن كان يسلم له بأن بعض المصنفين قد أثر تشبعهم ببعض العلوم المنطقية، وجعلهم متأثرين بصناعة الحدود والتعريفات؛ إلا أنه لا يسلم له تأثرهم بمذاهبهم وعقائدهم؛ إذ لا أرى أثراً لذلك عند أئمة الحديث من المتأخرين.

والخلاف الجوهري بين الفريقين خلاف بين واقع عملي عند المتقدمين، ودراسة نظرية عند المتأخرين ، ومن خلال التأني في تتبع المظاهر العلمية التي كانت تسود هاتين المرحلتين، وبعد إجراء المقارنة بين الجانب التطبيقي لمحتوى علوم الحديث المركز عليه عند المتقدمين، وبين الجانب النظري عند المتأخرين تبين لنا خلاف جوهري وتباين منهجي بينهما.

يتضح ذلك فيما يلي:

(١) تحديد المدلول

يمكن تسمية أصحاب مرحلة الرواية؛ حيث تناقل الرواة الأحاديث شفاهاً دون نقل من كتب، وكان التدوين موجوداً، وإن كان الشائع نقل الحديث مشافهة من الشيوخ أو سماعاً من نسخهم المضبوطة المتقنة بالمتقدمين، وأن تسمي أصحاب مرحلة ما بعد الرواية واكتمال التدوين الشامل للسنة وعلومها وزوال الرواية الشفهية ـ من حيث الجانب العملي ـ بالمتأخرين ويؤيد ذلك حاتم بن عارف فيقول: «فإنا نستخلص بأن المعنيين بالمتقدمين هم حفاظ مرحلة الرواية، وبالخصوص نقادهم، وبالمتأخرين أهل مرحلة ما بعد الرواية»[٢].

(٢) مادة الدراسة

اعتنى المتقدمون بدراسة المرويات في صورة كلية لتنقيتها من المنكرات والأوهام في سبيل الوصول إلى ما صح من حديث رسول الله ﷺ وهو ما ظهر عملياً في صورة الصحيحين الذين التزم صاحباهما إيراد ما صح عن النبي ﷺ.

وأما المتأخرون، فكما قال الخطيب: «يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[٣].

---

(١) المالياري، نظرات ص١٥.

(٢) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص١٠٠.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٤١.

وكذلك كان العالم عند المتقدمين يحمل الفقة والحديث والعبادة والزهد وإن كان يتميز في أحد هذه العلوم أكثر.

يقول ابن رجب الحنبلي: «وكان الأغلب على القرون الثلاثة المفضلة جمع ذلك كله [أي الفقه والحديث] فإن الصحابة تلقوا عن النبي ﷺ جميع ذلك وتلقاه عنهم التابعون، وتلقى عن التابعين تابعوهم، فكان الدين حينئذ مجتمعًا، ولم يكن قد ظهر الفرق بين مسمى الفقهاء وأهل الحديث، ولا بين علماء الأصول والفروع، ولا بين الصوفي والفقير والزاهد، وإنما انتشرت هذه الفروق بعد القرون الثلاثة»[1].

وهم بالإضافة إلى ذلك قد هجروا تحرير المسائل، واهتموا بالتقليد لمن سبقهم دون إعمال فكر أو اعتبار بعقل، وانشغلوا بعلوم الكلام وعلوم الأوائل كالفلسفة والمنطق دون معرفة الهدف منها؛ مسايرة للواقع الثقافي في ذلك الحين.

(٣) كيفية التلقي

غلب على المتقدمين من النقاد القيام بعملية انتقاء عند التحمل، وعدم السماع من كل أحد، وهو ما يتضح في الحديث عن الرواة، ووضع شرائط قبول الأخبار وشرائط من يؤخذ منه ومن لا يؤخذ منه كالشهرة بالطلب للعلم ، والضبط والإتقان، والبعد عن التخليط الفاحش والغفلة الفاضحة وألا يكون داعيًا إلى بدعة وغير ذلك، وأما المتأخرون، فكانوا يسمعون دون هدف الضبط، وإنما للحفاظ على الإسناد، فتساهلوا فيمن يسمعون منهم.

قال ابن رجب: «إن المتقدمين كانوا لا يسمعون إلا من أهل المعرفة والحفظ حتى تنازعوا في صحة الرواية عمن يحدث من كتابه ولا يحفظ حديثه، فمنعه مالك ويحيى بن معين وغيرهما، ورخص فيه آخرون إن كانت كتبه محفوظة. وأما أكثر المتأخرين فإنهم يسمعون على الشيوخ الذين لا يعرفون، وليس المقصود من الرواية عن هؤلاء تلقي العلم عنهم وضبطه كما كان السلف، فإن هذه الكتب والأجزاء التي تسند عن هؤلاء الشيوخ معروفة محفوظة»[2].

ويقول الذهبي: «فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف عليه من حيز طلب العلم؛ بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية، وأخذ عن شيخ لا يعي، وتسميع لطفل يلعب

---

(١) ابن رجب، جميع الرسل كان دينهم الإسلام ص٣٥-٣٦.

(٢) ابن رجب ، جميع الرسل كان دينهم الإسلام ص٥٥.

ولايفهم أو لرضيع يبكي، والفقيه يتحدث مع حدث وآخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس»[1].

(٤) مصادر التلقي

لقد عانى أئمة النقد لجمع مادتهم العلمية؛ حيث لم تكن المادة مجتمعة في مدونات مرتبة على الأبواب أو على الشيوخ، كما أنها كانت متناثرة هنا وهناك، فكانت الرحلات تلو الرحلات من الشرق إلى الغرب، ومن الغرب إلى الشرق؛ بحثًا عن حديث رسول الله ﷺ.

وكان ذلك الجمع يكون إما عن طريق السماع شفاهة من الشيوخ وتدوين ذلك، أو أن يدفع الشيخ إلى تلامذته نسخه وكتبه ينقلون ما فيها، ومثل هذا الكد والعناء والجهد والمشقة كفيل بأن يرسخ هذه المعلومات في الصدور، وأن يدفع عنها آفات التصحيف والتحريف.

بينما تسلم المتأخرون تركة زاخرة، قد جمع فيها ودوّن الحديث على طرائق مختلفة، ليفيد منها المتأخرون دون كثير عناء، ولا يخفى ما لِيُسر تناول المعلومات من سرعة تسربها من الأذهان ونقلها إلى وادي النسيان، وكذلك الاعتماد على الصحف والكتب له أكبر الأثر في شيوع التحريفات السمجة والتصحيفات المتعددة.

يقول د. أحمد عمر هاشم: «كان أهل القرن الثالث يدونون كتبهم من مروياتهم التي حفظوها عن شيوخهم، أو من الكتب مع الرجوع إلى أصحابها، أما في هذا القرن [يقصد القرن الرابع] فقد وجد العلماء في الكتب المدونة في القرن الثالث موضوع بحثهم، والمادة العلمية التي صنفها السابقون»[2].

(٥) ممارسة النقد

إن اختلافًا واضحًا بين منهج المتقدمين والمتأخرين في ممارسة النقد، وذلك أن نتائج أبحاث المتقدمين هي بداية ومقدمات أبحاث المتأخرين، كما أن ممارسات المتقدمين كانت أكثر عمقًا وأغزر مادة وأشمل بحثًا.

يقول د. محمد مصطفى الأعظمي: «إن هناك فرقًا جوهريًا بين منهج النقد عند

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٦٧/٧).

(٢) أحمد عمر هاشم، السنة النبوية في القرن الثالث الهجري ص٣٧٩.

المتقدمين وبينه عند المتأخرين، الناقد الآن إذا أراد أن ينتقد حديثًا، فيبدأ بدراسة رجال الإسناد وما قيل فيهم ليعرف مراتبهم من الجرح والتعديل، ويبحث عن اتصال الأسانيد، وكذلك عن الشذوذ والعلل وغير ذلك من الأمور، ثم يحكم على الإسناد، وبالتالي على الحديث؛ لكن العمود الفقري في دراسته للإسناد هو معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في راوٍ ما، سواءً أكان ثقة، ثبتًا حجة، صدوقًا، مستورًا، مجهولاً، أم كذابًا.

فيبدأ بحثه من هذه النقطة، بينما هذه النقطة ـ وهي نقطة البداية الآن ـ كانت نهاية المطاف ـ تقريبًا ـ بالنسبة المتقدمين.

كلمات الجرح والتعديل هذه لم تكن جزءًا من منهج نقدهم؛ بل كانت نتيجة انتقاداتهم، كان يصل إليها بعد بحث مضنٍ طويل، ومن ثم كان يصدر أحكامه بتلك الكلمات الاصطلاحية»[١].

كما تميزت المرحلة الأولى بنقد شامل لا يعرف التبعيض، ولا يتعامل مع الإسناد والمتن كوحدتين منفصلتين في صورة تكاملية مترابطة، ولم يكن الاهتمام بالضرب على أوتار المصطلحات ديدن النقاد ولا شغلهم الشاغل؛ بل تعامل معه نقاد المتقدمين على مستوى حجمه الطبيعي دون إفراط أو تفريط؛ إذ لم تكن الاصطلاحات ينغلق معناها عن نقاد ذلك العصر فهم ليسوا في حاجة للتكرار الممل.

يقول د. حمزة المليباري: «إن نقد المحدثين في المرحلة الأولى نقد علمي متكامل بجميع عناصره، لا يفصل الإسناد عن المتن؛ حيث يقوم أساسًا على المعرفة الحديثية والفقهية، ومن ثم أصبحت علوم الحديث تحوي هذين الجانبين دون فكاك، وعليه، فكل علم يؤدي إلى الانتفاع بالحديث ويفضي إلى تسهيل الاستفادة منه، فبالإمكان أن نصنفه حقيقة ضمن علوم الحديث، وهذا هو الحاصل بعينه عند المتقدمين»[٢].

ثم يقول في موضع آخر: «إن الطابع العام لكتب علوم الحديث التي ظهرت في مرحلة ما بعد الرواية يتمثل في ذكر المصطلحات الحديثية، وتحرير تعاريفها، وتحليل آراء العلماء فيها ـ سواء فيهم المحدثون والأصوليون والفقهاء ـ حتى تصور الكثيرون أن علوم الحديث عبارة عن مجموعة من المصطلحات تحفظ وتردد، معزولة عن القواعد والمسائل التي تحملها تلك التعابير الفنية، ومجهولاً دورها الحقيقي، حتى صار هذا الفن الحيوي العظيم، لا يكاد يعرف إلا بعلم مصطلح الحديث»[٣].

---

(١) الأعظمي، مناهج النقد عند المحدثين ص٨-٩.

(٢) المالباري، نظرات ص٩٧.

(٣) المصدر السابق ص١٨.

ومن المعلوم أن هذا العلم لم يكن معلومًا بهذا المسمى لدى المتقدمين، وإنما كان يطلق عليه علوم الحديث كما يتضح من كتاب الحاكم معرفة علوم الحديث، وكتاب ابن الصلاح معرفة أنواع علم الحديث أو علم الرواية كما يتضح من تسمية الخطيب البغدادي الكفاية في علم الرواية.

(٦) التوثق والتساهل

ظهر لدى المتأخرين كثير من التساهل في منهج التلقي وفي اختيار الشيوخ وفي قبول الأخبار عامة، بخلاف ما كان عليه سلفهم من المتقدمين، فمن ذلك تساهلهم في الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيمن يقال عنه: «ثقة».

فمن ذلك قال الخطيب عن أبي بكر بن خلاد المتوفى (٣٥٦ هـ): «إنه ما كان يعرف شيئًا من العلم غير أن سماعه صحيح»[١].

ومع هذا فقد وثقه أبو نعيم، وكذا أبو الفوارس[٢].

قال الذهبي: «فمن هذا الوقت؛ بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»[٣].

وهذا ما يؤكده في موضع آخر قائلاً: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه شيخ»[٤].

والسبب في ذلك الإعراض عن تحقيق شروط الرواة الموثقون بخلاف ما كان يحتاط ويحذر أئمة النقد من المتقدمين، ولعل الدافع إلى ذلك أنه قد انتهى الأئمة من تدوين السنة، وأن ما يتداوله المتأخرون من أحاديث بأسانيدهم الغرض منها الإبقاء على خصيصة الإسناد.

يقول ابن الصلاح: «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم؛ لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، أو كان عليه من تقدم»[٥].

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد (٥/٢٢١)، دار الكتب العلمية، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٦/٦٩).

(٢) المصدر السابق (٥/٢٢١) وسير أعلام النبلاء (٦/٦٩).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦/٧٠).

(٤) الذهبي، الموقظة ص٧٨ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - دار المطبوعات الإسلامية ١٤٠٥ هـ.

(٥) ابن الصلاح، علوم الحديث ص١٠٨-١٠٩.

ولعل أهم الأسباب التي تركت هذه الهوة بين المتقدمين والمتأخرين هو علاقة كل منهما بالمنهج النقدي، فالمتقدمون أصحاب ذلك البناء، وهم الذين كدوا في تشييد بنيانه، وجهدوا في تثبيت أركانه، وأنفقوا الوقت والجهد لتوضيح معالمه، بينما ورث المتأخرون ذلك الميراث العلمي الضخم، دون كبير عناء، وكما يقول د. مصطفى الأعظمي عن الرجل « الذي يبني داراً ويرغب في متانتها عليه أن يسعى في جمع المواد البنائية من نوع جيد، ثم عليه أن يراقب عملية البناء باستمرار، لكنه بعد إتمام البناء يمكن نقل ملكيتها كاملة إلى رجل آخر، ومن الواضح أن صاحبها الجديد لم ولن يشقى مثل الباني الأول في تعهده، فرجال الدور الثاني [يقصد المتقدمين] هم الذين ألفوا هذه الكتب من المصادر العديدة الكثيرة، ثم تركوا لنا بداية شامخة، فلم يبق للناس مجال في جمع شتات المواد من هنا وهناك، وقد يكون هذا هو السبب الأساسي في تخفيف قسوة الشروط بالنسبة للرواة ومروياتهم»(١).

ولله در الإمام الذهبي حيث يقول في ترجمة أبي بكر الإسماعيلي: «وله معجم مروي، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة، من جملتها مسند عمر رضي الله عنه، هذبه في مجلدين، طالعته وعلقت منه، وانبهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت أن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة»(٢).

من العرض السابق يتبين أن هناك مرحلتين زمنيتين تميزت كل منهما عن الأخرى، وكان لإحداهما دور الريادة والابتكار والتكوين والإنشاء، بينما كانت الأخرى تمثل دور التبعية والاعتماد على مخرجات ونتائج أصحاب المرحلة الأولى.

وأن الملامح الجوهرية للمنهج تباينت من مرحلة إلى أخرى، بداية من مادة الدراسة وكيفية التلقي ومصادره ، وكيفية ممارسة النقد بالإضافة إلى التوثق والتساهل في التعامل مع قضايا المنهج.

كل ذلك يفرض على بساط البحث وجود هوة كبيرة وفجوة واسعة بين هذين المنهجين، وهذه الهوة المنهجية تعد مسئولة عن ذلك التناقض الكبير بين أحكام المتقدمين ونتائج أبحاث المتأخرين.

وهذا العرض يدعو إلى تتبع المنهج النقدي خطواته وسبله حتى نكون على دراية ووعي كافٍ بهذه المرحلة النفيسة والحقبة الذهبية، دون الاقتصار على المختصرات والقواعد

---

(١) الأعظمي، مناهج النقد عند المحدثين ص٦.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٨).

الجامدة والأطر المتحجرة التي طبقها كثير من المشتغلين بالحديث بلا مرونة أو تذوق، هذه المرونة وذلك التذوق أو الملكة التي كانت غالبة على صنيع وممارسات المتقدمين.

وقد أثبت نقاد المتأخرين والمعاصرين من المهتمين بالحديث أن القرن الثالث كان العصر الذهبي للسنة وعلومها، وأن طلاب العلم ومناهج التلقي كانت تنحدر شيئًا فشيئًا، وذلك مدعاة لدراسة السنة في ضوء علماء هذا العصر الذهبي؛ لا في ضوء أحكام المتأخرين.

*　　*　　*

القرآن والمنهج النقدي

لما كانت رسالة الإسلام هى الرسالة الخاتمة، وكان رسول الله ﷺ هو النبى الخاتم، وأنزل الله عليه كتابًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ كان لا بد لهذا الكتاب ألا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وقد عالجها أو أشار إلى طريقة علاجها بالرجوع إلى أهل الذكر.

وكذلك كان ينبغى أن يتناسب ذلك الكتاب مع أحوال البشر فى كل زمان ومكان؛ إذ لا كتاب بعده، ولا وحى بعد موت رسول الله ﷺ - المنزل عليه ذلك الكتاب وكثيراً ما يجمل الله فى كتابه الأمر، ويكتفى بالإشارة، ويرسم الطريقة، ويترك التطبيق للنبى ﷺ فى حياته، والعلماء المجتهدين بعد وفاته ﷺ فى ضوء تلك المعالم وهذه الأطر التى بينها الله تعالى فى كتابه.

وقد أراد الله تعالى أن يرسم لهذه الأمة ملامح المنهج النقدى الذى يحارب الخرافة والظنون، وأن يثبت دعائم اليقين القائم على الثوابت والحقائق، فهذه الأمة الخاتمة، وهذا آخر الرسل، وذلك خاتم الكتب، فلا وحى بعد ذلك يقوم الاعوجاج، ولذا كان لا بد من إيجاد منهج سماوى ليواصل أتباع الرسول ﷺ السير على الدرب، على ضوء ذلك المنهج.

إن الإنسانية بحاجة إلى من يأخذ بيدها إلى أنوار الحق، وبحاجة إلى أن تسترشد بوحيه سبحانه بعيداً عن الزيغ والضلال، بحاجة إلى أن تسير وراء منهج ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[١].

ولما كان هذا القرآن آخر عهد الكتب المنزلة من السماء إلى الأرض جاءت آياته لتتحدث عن كل ما شغل الناس، وما يهمهم، وما سوف يهتمون به فى منهجية رائدة ودقة بالغة ﴿أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[٢]، هذه المنهجية كما يقول د. همام سعيد: «تأخذ على عاتقها إنشاء الأسس الفكرية وإرساء المنهج الرشيد، القائم على المحاكمة والاختيار، وهذه المنهجية منضبطة فى أصولها ومساراتها وأحكامها، وترتبط جزئياتها بكلياتها، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يخرج عليها إلا إذا تنازل عن دواعى العقل ومنطق الرشد»[٣].

هذه المنهجية التى تتناسب مع المكانة العليا للرسول ﷺ، ومع خلفاء الله فى الأرض؛ لتكون ضوابط وحدوداً للفكر، ولتحمل أساليب التعامل مع الواقع وطرق الاستنباط من الأحداث المتجددة فى ضوء هذه الملامح وتلك الإشارات القرآنية.

---

(١) فصلت: ٤٢.

(٢) الملك: ١٤.

(٣) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين، كتاب الأمة المحرم سنة ١٤٠٨ هـ.

يقول د. همام سعيد: «لقد حقق القرآن هذه المنهجية فى أوسع مجالاتها وأوضح صورها، وأطلق القرآن ـ بهديه وجدله ـ العقل الإنسانى من إساره، وحرره من هيمنة الجمود والتبعية والتقليد، فبينما كان الإنسان قبل الإسلام رهين الأساطير والخرافات والأوهام، وقد أغلقت عليه الأساطير جميع المنافذ والأبواب، وأحكمت قبضتها على خناقه، وعمت أرجاء الأرض حتى لم يسلم منها شعب من الشعوب... لقد حارب القرآن الكريم الأسطورة والخرافة وحارب الكذب والوهم، وحذر من نتائج الخطأ والنسيان، وطالب بالبرهان والدليل، والبينة والشاهد، وشرع فى إقامة منهج التثبت والصدق»[1].

والمتأمل للمنهج النقدى عند المحدثين، متتبعًا آيات الله، متفهمًا كتابه يدرك يقينًا أن هذه العقلية النقدية ليست وليدة أفكار حادثة أو عبقريات فذة بقدر ما هى نتاج اتصال أصحاب هذه العقول بالمنهج السماوى الذى رسم ملامحه وأظهر معالمه رب هذا الكون جل وعلا، وذلك بخلاف ما يعتقد كثيرون أن قوانين الرواية وقواعد النقد وليدة الحاجة وحدها، وأنها نوع من العبقرية الحديثية فحسب.

والحق أن المنهجية النقدية عند المحدثين منهجية تستمد أصولها من القرآن الكريم، وتضرب بجذورها إلى آياته، وهى من مظاهر الإعجاز لهذا الدين المحكم، وقد كان النبى ﷺ يستقى من هذه المنهجية، ويعلم أصحابه ما نزل إليهم، وعلى ذلك سار الصحابة والتابعون، ومن تبعهم من أئمة النقد.

والمتأمل لآيات القرآن الكريم يجدها تحدد معالم أرقى منهج نقدى عرفته البشرية، فالله تعالى يأمر بإشهاد ذوى عدل، ويقاوم احتمالات الخطأ والنسيان، ويوصى بالكتابة وعاءً لحفظ ما يخاف اندراسه، ويأمر برد الأمر إلى أهله، وينهى أن يخوض متكلم إلا فى حدود علمه، ويرشد إلى التثبت من الأخبار والتروى قبل إلقاء الأحكام والآراء.

ويوجه الله تعالى إلى عدم تصديق كل مدعٍ، بل لا بد من القرائن المحتفة بالخبر والمعرفة بناقليه قبل أن يلاقى ذلك القول موقعًا للقبول أو الرد، كما يناقش المتون المنقولة إذا كانت تصلح أن تصدق أم لا، وفق قواعد ونظم دقيقة وأسس موضوعية لا تقبل الاستسلام لكل ما يقال.

ويبث فى القلوب الرهبة من التجرؤ على القول فى أى ميدان إلا فى حدود علم صاحب هذا القول وإحاطته، وإلا تعرض ذلك المتجرئ لمسئولية الحساب الأكبر أمام الله تعالى .

ويعلمنا الحذر عند سماع أى رواية ما دامت قد خرجت عن نطاق الوحى القرآنى أوالسنة الثابتة، وكذا عدم التسرع بالتصديق الساذج، ويحثنا على البحث عن الحقائق مهما

---

(١) همام سعيد، الفكر، المنهجى عند المحدثين ص٢٠-٢١.

كـانت الصـعـاب، ولو أدى ذلك إلى ترك الأهل والأوطان ومـفـارقـة وثير الفـراش ولذيذ الطعام.

ويرسم تعالى ملامح العدالة بتعديله عـز وجل من كانت صفاتهم تؤهلهم لذلك، كما ينبئ عن بعض صفات الجـرح التى يسقط بها حديث من انتحلها، وحـارب الظن والخيال، وطالب بإقامة الدليل والبرهان، فكل قول تعرى عن دلائل الصـحة وقرائن القبول لا يتعدى حدود الزعم «وبئس مطية الرجل زعموا»[١].

وفتح باب المعرفة ولم يجعله حكرًا على أحد دون آخرين، بل طرائق المعرفة لها أدوات قد هيـأها الله تعالى لكل أحد، وأمر ألا يكتم العلم، وبين أن الحسـاب عسيـر على من كتم علمًا يسره الله له، ومن ذلك العلم معرفة أحوال نقلة الأخبار ورواة الآثار.

يقول الشيخ المعلمـى اليمانى ـ رحمه الله ـ: «أول من تكلم فى أحـوال الرجال القرآن، ثم النبى ﷺ، ثم الصـحابة، والآيات كثـيرة فى الثناء على الصـحابة إجمـالاً، وذم المنافقين إجمـالاً، ووردت آيات فى الثناء على أفراد مـعينـين من الصـحـابة كـمـا يعلم من كـتب الفضائل، وآيات فى التنبيه على نفاق أفراد معينين وعلى جرح أفراد آخرين»[٢].

(١) العدالة

فـالعـدالة شـرط فى ناقـلى الأخبـار ورواتهـا، قـال تعـالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ﴾[٣].

وقد كان عطاء بن أبى رباح يقول: «لا يجوز نكاح ولا طلاق ولا رجاع إلا بشاهدى عدل كما قال الله عز وجل»[٤]. وذلك فى أمور خاصة، وأمر الرواية أشد والاحتياط بإشهاد العدول أحوج فيها؛ إذ عليها مدار معرفة سنة رسول الله ﷺ المبين عن الله رب العالمين.

وكذلك قال الله عز وجل: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[٥]، فجعل الرضا فى الشاهد موضع قبول شهادتـه أوردها، قال ابن كثيـر: «فيه دلالة على اشـتراط العدالة والشـهود... وقد استدل من رد المستور بهذه الآية على أن يكون الشاهد مرضيًا»[٦].

---

(١) أبو داود، السنن (٢٩٥/٤) رقم ٤٩٧٢ كتاب الأدب باب بئس قول الرجل زعموا وأحمد، المسند (١١٩/٤).

(٢) المعلمى اليمانى، علم الرجال وأهميته ص٢٠-٢١، تعليق طارق عوض الله، دار السارى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.

(٣) الطلاق: ٢.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٧٩/٤) دار التراث، دون تاريخ.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٣٥/١).

وقد أشار تعالى إلى ما فى فطر العقول من الشك فى خبر من لا يعرف، وإلى الاطمئنان لخبر المعلوم العدالة، المرغوب في قوله، فقال منكرًا على المشركين تكذيبهم لرسوله ﷺ: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾[1]، يقول ابن كثير: «أي: أفهم لايعرفون محمداً وصدقه وأمانته وصيانته التى نشأ بها فيهم، أي: أفيقدرون على إنكار ذلك والمباهتة فيه»[2]، كما كان معرفة الصحابة لعدالة النبى وطهره وعفته وبعده عن كل شائبة وشائنة سببًا فى دفاعهم عن دعوته أمام النجاشي، فهذا يرشد أن من عرفت عدالته أحرى أن تقبل روايته ممن علم عنه غير ذلك أو جهل حاله، ولم تنضم القرائن لتصدق خبره.

وأمر أن يلتزم في الكتب عدم الزيادة والنقصان وأوصى أن يتخير الكاتب العدل؛ قال تعالى: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾[3]، قال ابن كثير: «أى بالقسط والحق.. ولا يكتب إلا ما اتفقوا عليه من غير زيادة ولا نقصان»[4]، ومن تعدى ذلك، فقد بلغ حد الكذب، وذلك مما يجب مراعاته فى كتابة حديث رسول الله ﷺ أن يختار لها الكاتب العدل من باب أولى، وإلا فقد توعد رسول الله ﷺ من زاد فى حديثه رواية أو كتابة بالنار إن تعمد الزيادة وأراد الدس فى سنته ﷺ.

(٢) التثبت

وشرع سبحانه التثبت فى نقل الأخبار وتمحيصها قبل ترديدها، فليس كل قول يذاع، ولذلك عاتب الله الخائضين فى حديث الإفك قائلاً: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾[5].

وأرشد تعالى أنه كان ينبغي على المؤمن التثبت وعدم التسرع؛ خاصة فيما لا علم له به، ولا قامت الدلائل الواضحة والآيات البينة على صحته، وأرشد المؤمنين إلى السلوك القويم فقال تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾[6]، وقال: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾[7].

---

(١) المؤمنون: ٦٩.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣/٢٥٠).

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١/٣٣٥).

(٥) النور: ١٥.

(٦) النور: ١٢.

(٧) النور: ١٦.

وهذا ينبغى مراعاته فى ناقلى الأخبار عامة وفى التعديل والتجريح خاصة؛ إذ قد يصدر التعديل عن معرفة بظاهر الراوي، دون سبر مروياته والتمحيص لأحواله، كما قد يجرح الراوى بما لا يوجب الجرح، أو يكون الجرح ناشئًا عن إحن وضغائن ومخالفة لمذهب المجرح، فلا ينبغى الإصغاء لكل مجرح ومعدل، وقديمًا قالوا: «بلدى الرجل أعلم به»(١).

وحذر القرآن من خطورة قبول خبر الفاسق ومن على شاكلته من المجروحين، وبين أن عاقبة ذلك الندم ومآله الخسران، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾(٢)، وذلك لأن الفاسق كما يقول د.همام سعيد: «لا يلتزم بمبدأ الصدق والتثبت»(٣)، وكما قال الإمام مسلم: «الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ألا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة فى ناقليه وأن يتقى منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»(٤).

يقول ابن كثير: «يأمر الله تعالى بالتثبت فى خبر الفاسق ليحتاط له؛ لئلا يحكم بقوله، فيكون فى نفس الأمر كاذبًا أو مخطئًا، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه، وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين، ومن هنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال؛ لاحتمال فسقه فى نفس الأمر»(٥).

وكذلك أرشد الله تعالى إلى التثبت فى أخبار العدول حتى تحتف بهذه الأخبار القرائن الدالة على صدقها، فلا يسلم لكل أخبار العدول حتى يتوثق منها ويتثبت ومن ذلك ما قص الله علينا من رد سليمان على الهدهد بعدما أخبره بشأن القوم الذين يعبدون الشمس من دون الله، فقال سليمان عليه السلام فيما يحكى عنه رب العزة: ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾(٦).

فمع إيمان الهدهد والذى ثبت فى الآيات من اعتراضه على من يعبد غير الله وإقراره بالتوحيد لله رب العالمين، فقد توقف سليمان عليه الصلاة والسلام، وارتاب فى خبره، وذلك لوجود احتمال الكذب بدافع النجاة من العقاب الذى توعده به كما قال ابن كثير: «أى أصدقت فى إخبارك هذا أم كنت من الكاذبين فى مقالتك، لتتخلص من الوعيد الذى أوعدتك»(٧).

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية ص١٠٦، دار الكتب العلمية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٢١.

(٤) مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم (١٣/١) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى دار الحديث.

(٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٠٨/٤).

(٦) النمل: ٢٧.

(٧) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٦١/٣).

(٣) التحذير من التقول بغير علم

وحذر جل وعلا من التقول بلا علم، وبين أن المتجرئ على ذلك سوف يقف أمام ربه، ليتحمل إثم ذلك، وهو يسأل عما فعله، فموقف الناقد أمام كل أثر لا بد أن يكون مبنياً على أساس علم وإحاطة بأحوال رواته وسنده ومتنه قبل التعرض للحكم على صحته من ضعفه، وقبوله من رده يقول تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[(١)].

ومضمون ما ذكروه أن الله تعالى نهى عن القول بلا علم؛ بل بالظن الذى هو التوهم والخيال كما قال تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[(٢)].

(٤) الدعوة إلى رد الأمر إلى أهل العلم

ودعا الله تعالى إلى رد الأمر إلى أهل العلم به وسؤالهم عما لا يوثق به، وعاتب المتسرعين لنشر الأخبار وإذاعتها دون التوثق منها، والتحقق من مصادرها، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[(٣)].

يقول ابن كثير: «إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة... وفى الصحيحين عن المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله ﷺ نهى عن قيل وقال»[(٤)]، أى الذى يكثر من الحديث عما يقول الناس من غير تثبت ولا تدبر، ولنذكر هنا حديث عمر بن الخطاب المتفق على صحته حين بلغه أن رسول الله ﷺ طلق نساءه، فجاء من منزله حتى دخل المسجد، فوجد الناس يقولون ذلك، فلم يصبر حتى استأذن على النبى ﷺ، فاستفهمه: أطلقت نساءك؟ فقال: لا، فقلت: الله أكبر»[(٥)]»[(٦)].

---

(١) الإسراء: ٣٦.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) النساء: ٨٣.

(٤) البخارى (٣٩٨/٣) رقم ١٤٧٧، كتاب الزكاة باب قول بالله تعالى : لا يسألون الناس إلحافا، ومسلم (١٩٦/٣ - ١٩٨ رقم ١٧١٥ - ١٧١٦ كتاب الأقضية باب النهى عن كثرة المسائل.

(٥) البخاري، الصحيح ٢١١/٩ كتاب النكاح باب هجرة النبى ﷺ نساءه، ومسلم الصحيح ٥٤٥/٢ رقم ١٤٧٩ كتاب الطلاق باب فى الإيلاء واعتزال النساء.

(٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٥٢٩/١ - ٥٣٠).

وهكذا ينبغى من الناقد ألا يألو جهداً فى سبيل تحقيق صحة الحديث من ضعفه، بحثًا عن حال رواته، ومناقشة لاتصال إسناده، ونظراً لفحوى متنه، وبحثًا عن احتمال علته، وهو يسأل فى كلٍّ العالم به.

(٥) الحذر ومقاومة الخطأ

ويطلب الله تعالى من الناقد أن يلتزم الحذر واليقظة ، وألا يغتر بظاهر لم ينجل باطنه أو أن يقع أسير الساذجية الموقعة فى احتمال الخطأ، فما دامت النصوص ليست عن الله تعالى، أو لما تثبت أنها من قول رسول الله ﷺ، فالواجب على الناقد أن يتعامل معها بحرص زائد؛ خشية الإلحاق بالسنة ما ليس منها أو حرمان الأمة من بعضها، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾[1].

وكذلك شرع يقاوم احتمالات الخطأ والنسيان، فعندما أوجب الله الشهود جعلهم رجلين، أو رجلاً وامرأتين، وذلك لما فى طبع النساء من النسيان، وكثرة الخطأ وسرعة استيلاء الشيطان على أهوائهن، فقال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[2].

(٦) الجرح والتعديل

فتح الله باب التعديل من خلال مدحه للمؤمنين إجمالاً، ولأقوام مخصوصين أحيانًا، والمؤمنون يعلمون سبب ذلك المدح المفضى إلى تعديلهم، فمن ذلك تعديل الصحابة كافة قال تعالى عنهم: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[3].

ويقول فى آية أخرى مبينًا سبب تعديله لهم ورضاه عنهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾[4]، ويزيد تعالى بيان أسباب التعديل قائلاً: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾[5].

---

(١) المائدة: ٩٢.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) البينة : ٨ .

(٤) الفتح: ١٨.

(٥) الأحزاب: ٢٣.

ويقول فى آية أخرى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾[1]، فهذه دعائم العدالة الظاهرة: الإخلاص والصدق، والوفاء للعهود وعدم التغيير أو التبديل، والتقوى والسيرة الصالحة؛ لتنضم إليها أسس الضبط، فيكون الراوى بذلك من مقبولى الرواية وثقات الناقلين.

وكما فتح الله تعالى باب التعديل، فقد أرسى قواعد الجرح وبين كيفية معرفة المجروحين فى إشارة لطيفة عندما تحدث عن المنافقين، وأن الله تعالى قادر على إعلام الرسول بأسمائهم وصفاتهم وأعيانهم، ولكن الله تعالى ترك لنبيه وعباده المؤمنين مجال اكتشاف أحوالهم من خلال القرائن المحتفة بأقوالهم وسلوكياتهم، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ وَلَوْ نَشَاءُ لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾[2].

قال ابن كثير: «وقد أنزل الله تعالى فى ذلك سورة براءة، فبين فيها فضائحهم وما يعتمدونه من الأفعال الدالة على نفاقهم، ولذلك كانت تسمى الفاضحة.. ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ أى فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم يفهم المتكلم من أى الحزبين هو بمعانى كلامه وفحواه»[3].

(٧) نقد المتون

وكذلك نمى القرآن الكريم ملكة نقد المتون للكشف عن عوار الكذابين، وإعمال العقل فى النصوص المستراب فى ناقليها والمتفرد بها، وكشف القرآن الكريم غطاء الساذجية عن الإنسانية وحررها من قيود تقبل الخرافات والخزعبلات، يقول د. همام سعيد: «لقد حارب القرآن الكريم الخرافة والأسطورة، وحارب الكذب والوهم، وحذر من نتائج الخطأ والنسيان، وطالب بالبرهان والدليل، والبينة والشاهد، وشرع فى إقامة منهج التثبت والصدق؛ لأنه أساس تقوم عليه العقيدة والشريعة الصالحة»[4]، قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى * أَمْ لِلإِنسَانِ مَا تَمَنَّى﴾[5]، فلا بد أن يتسم عمل الناقد بمنهجية تنأى عن الظنون والأوهام، وتتجافى عن الذاتية المفرطة، وتتصف بالموضوعية فى دراسة المقدمات ليظهر أثر ذلك فى تحرير النتائج.

---

(١) الليل: ١٧-١٨.

(٢) محمد: ٣٠.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١٨٠/٤).

(٤) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٢١.

(٥) النجم: ٢٣-٢٤.

كما طالب بإقامة البينة على كل دعوى ودعا إلى التماس الدلائل على ما يخبر به، قال تعالى: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(١).

وقال: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٢).

وقال فى آية أخرى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٣)، «فالقرآن الكريم بمجموعه وجه العقل البشرى إلى أهمية البحث والنظر، وطلب عدم إلقاء الأذن لكل قول»(٤).

وذلك على وجه العموم، وحوى كذلك بعض النماذج لنقد المتون التى لا يقرها ولا يقبلها عقل، فمن ذلك اتهام النبى أنه أخذ القرآن عن رجل أعجمي، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾(٥)، يقول ابن كثير: «فكيف يتعلم من جاء بهذا القرآن فى فصاحته وبلاغته ومعانيه التامة الشاملة التى هى أكمل من معانى كل كتاب نزل على بنى إسرائيل، كيف يتعلم من رجل أعجمي؟! لا يقول هذا من له أدنى ملكة من عقل»(٦).

إن المقدمات لا ترقى إلى ما جاءت به النتائج، وهكذا يدرب القرآن الكريم العقول على التفكر فيما يعرض عليها، ومراعاة اتساق ذلك وانسجامه.

ومن ذلك ما يحكى ربنا عن افتراءات بنى إسرائيل المتعددة التى لا تنتهى إلى حدود المعقول حتى تتجاوزه إلى ما لا يقبل، فمن افتراءاتهم ادعاؤهم أن الله لم ينزل على أى رسول أى كتاب، مع أنهم يقرون أن التوراة من عند الله أنزلت على موسى عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾(٧)، إن منطقًا يقبل هذا الزعم لمنطق منكوس أعمى، وقد نزه الله المؤمنين أن يكونوا أسارى ذلك الفكر السقيم أو الاستسلام الأبله.

ومن ذلك اختصام اليهود والنصارى حول إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، وكل يزعم أنه على ملته، فيوبخهم القرآن الكريم وينقض تلك الأوهام بلطيفة زمنية فيقول تعالى:

---

(١) الأحقاف: ٤.

(٢) الأنعام: ١٤٣.

(٣) البقرة: ١١١.

(٤) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٢٢.

(٥) النحل: ١٠٣.

(٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/٥٨٩).

(٧) الأنعام: ٩١.

﴿يَأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنْجِيلُ إِلاَّ مِنْ بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾[١].

ويبين تعالى أن التخبط الأعمى وليد الجدال غير العلمي الذى لا يتصف بالإنصاف والموضوعية فيقول عنهم: ﴿هَاأَنتُمْ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٢]، ثم يبرز تعالى الحقيقة الواضحة، وهى كون إبراهيم لا ينبغى نسبته إلى اليهود ولا النصارى لأنهم متأخرون عنه تاريخيًا، ولكنه ينسب إلى الحنفية والإسلام الذى هو منهج الرسل كافة، فيقول: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًا وَلاَ نَصْرَانِيًا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٣].

يقول ابن كثير: «أى كيف تدعون أيها اليهود أنه كان يهوديًا وقد كان زمنه قبل أن ينزل الله التوراة على موسى، وكيف تدعون أيها النصارى أنه كان نصرانيًا، وإنما حدثت النصرانية بعد زمنه بدهر»[٤].

وقد زلزل الله أركان الشرك وقوض بنيانه، وهو يناقش المشركين فى صفات من اتخذوهم آلهة من دون الله، وأوضح أنه لا ينبغى للمحقق أن يقبل كل قول حتى يعرضه على ملكات النقد، فمن زعم أن هناك آلهة غير الله ينبغى أن يثبت أن لها من الصفات ما يؤهلها لذلك، وإلا كانت دعوى مجردة لا تتجاوز حد الكذب.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُونِ﴾[٥].

ثم يبين تعالى نقص هذه المعبودات وقصورها عن نصرة أنفسها؛ فضلاً عن نصر عابديها؛ بل إن قصورها وعجزها وصل إلى حد عدم السماع أو الإبصار، فكيف يقبل عقل أن متجردًا عن الحول والقوة والسمع والبصر والحركة يصلح أن ينصب إلهًا من دون الله؟! يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلاَ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ * وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ﴾[٦]، قال ابن كثير: «هذا إنكار من الله على المشركين الذين عبدوا مع الله غيره من الأنداد والأصنام

---

١) آل عمران: ٦٥.

٢) آل عمران: ٦٦.

٣) آل عمران ٦٧.

٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٧٢/١).

٥) الأعراف: ١٩٤-١٩٥.

٦) الأعراف ١٩٧-١٩٨.

والأوثان، وهى مخلوقة لله مربوبة مصنوعة، لا تملك شيئًا من الأمر، ولا تضر ولا تنفع، ولا تبصر ولا تنتصر لعابديها؛ بل هى جماد لا تتحرك ولا تسمع ولا تبصر، وعابدوها أكمل منها بسمعهم وبصرهم وبطشهم»[1]، إن عقلاً يقبل آلهة مثل هذه لعقل آثر الضلال على الإيمان، واشترى الضلالة بالهدى، وعلق الران المستحكم بقلبه فصار لا يقبل معروفًا ولاينكر منكرًا.

وبذلك يتبين أن القرآن الكريم يحض العقول على العمل، ويحثها على التفكير، ويحضها على التحرر من سخافات التسليم الأعمى وساذجية القبول المطلق للأخبار، فنقد المتون له جذور ممتدة؛ بل هو جزء من المنهج القرآنى للمسلم فى حياته وفى كيفية تلقيه الأخبار والأنباء.

(٨) أهمية التدوين

يرشد الله تعالى إلى أهمية الضبط والتدوين خشية النسيان، فكثيراً من الأحداث المتكررة والمتنوعة يأخذ بعضها مكان بعض، وكثيراً ما يحل الأكثر أهمية موضع المهم الذى لا غنى عنه، ولذلك كانت الكتابة وعاءً مساعداً للذاكرة على مقاومة النسيان.

وقد ألمح الله إلى الأهمية القصوى للتدوين فى كثير من الآيات، ففى مجالات المعاملات بين الناس من بيوع ورهون وإجارات وديون وما شاكل ذلك يأمر الله بالكتابة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾[3].

كما جعل الكتابة شاهداً على أفعال العباد يوم القيامة، فقال: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾[5]، وجعل الله ملائكة تقوم على كتابة أعمال الإنسان حرفًا حرفًا، فقال عنهم: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾[6]، ولذلك يتعجب الإنسان الظالم من دقة ما يلقى يوم القيامة؛ حيث يحكى عنه الله تعالى قوله: ﴿مَالِهَذَا الْكِتَابِ لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا﴾[7].

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/٢٧٦).

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) النور: ٣٣.

(٤) الزخرف: ١٩.

(٥) آل عمران: ١٨١.

(٦) الانفطار: ١١-١٢.

(٧) الكهف: ٤٩.

وجعل الله العمدة فى الحساب يوم القيامة تطاير الكتب، ليجد الإنسان كل ما جنت يداه مسطوراً فى كتابه؛ يقول تعالى: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[1]، وغير ذلك من الآيات التى تبين استخدام المعلومة المقروءة المكتوبة للتوثق، وجعلها فى موضع الحكم الفيصل، مما يدل على أهمية الكتابة والتدوين.

وإذا كانت هذه إشارات إلهية لبيان ضرورة الكتابة وأهميتها، فإن من أهم ما يجب أن يعنى به بعد تدوين كتاب الله المنزل تدوين السنة النبوية المطهرة المبينة مراد الله من خلقه، والمفصلة لكثير مما أجمل، والمخصصة لبعض ما عمم؛ لما فى ذلك من قيام بمنافع الناس ومصالحهم فى الدنيا بالحياة على نهج النبى ﷺ، وفى الآخرة باغتنام جزاء هذه الطاعة.

(٩) الرحلة فى طلب العلم

إن الحفاظ على معالم الدين والتفقه فيه ومعرفة حدود الله وأوامره ونواهيه مطلب عظيم يستحق التضحية بكل غالٍ ونفيس، ولو بلغ ذلك مغادرة الأوطان وفراق الأهل والأحبة وإيثار خشن العيش والفراش على لذيذ الطعام ووثير الفراش، وهكذا كانت رحلات المحدثين تجوب الأرض من قطر إلى قطر، ومن بلد إلى بلد، ومن عالم إلى آخر بحثًا عن صحيح الحديث وعلو الإسناد وجمع الطرق ومعارضة المرويات.

وقد حث الله تعالى المؤمنين على التزود من العلم وعدم القناعة منه باليسير؛ لأن التوقف عن طلبه يعنى نضوب مادته شيئًا فشيئًا، وقيمه كل ناقد تقاس بما لديه من قدرات، وهى ثمرة التحصيل المستمر والسعى الدءوب، وكلما ازدادت معارفه كلما ازدادت آراؤه وأحكامه دقة، وكلما ارتقى فى درجات العلم كلما أونس من أحكامه رشدًا.

والله تعالى لم يجعل وسائل المعرفة لقوم دون قوم، ولا اختص بها بعضًا دون آخرين، وإنما جعل الناس شركاء فى إمكانية المعرفة، وعلى من أراد أن يستزيد ألا يعطل ما أعطاه الله من وسائل، وأن يعملها مع التضحية بالوقت والجهد، يقول تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2].

قال ابن كثير: «يذكر الله منته على عباده فى إخراجه إياهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئًا، ثم بعد هذا يرزقهم السمع الذى يدركون الأصوات، والأبصار التى يحسون المرئيات، والأفئدة ـ وهى العقول التى مركزها القلب على الصحيح... والعقل به يميز بين الأشياء، ضارها ونافعها... وإنما جعل الله تعالى هذا فى الإنسان ليتمكن بها من عبادة ربه تعالى، فيستعين بكل جارحة وعضو وقوة على طاعة مولاه»[3].

---

(١) الإسراء: ١٤.

(٢) النحل: ٧٨.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/٥٧٩).

ومن ثم كانت أهمية الرحلات من أجل صيانة الحديث وعلومه من الأخطاء والأوهام، وقد أرشد الله إلى ذلك إذ قال: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[(١)]، فنشطت الرحلة وامتلأت الطرق بأصحاب الحديث يجوبون البلاد بحثًا عن سبل خدمة السنة المطهرة تحملاً وأداءً، ومذاكرة وسؤالاً لأهل العلم عن صحة الأحاديث وضعفها، وأحوال الرواة ودرجاتهم فى الحفظ والفهم واتصال الأسانيد وانقطاعها، وغير ذلك.

وعن ابن عباس: «كان ينطلق فى كل حى من العرب عصابة، فيأتون النبى ﷺ، فيسألونه عما يريدون من أمر دينهم، ويتفقهون فى دينهم ويقولون للنبى ﷺ: ما تأمرنا أن نفعله؟ وأخبرنا بما تأمر به عشائرنا إذا قدمنا عليهم، قال: فيأمرهم نبى الله ﷺ بطاعة الله وطاعة رسوله، ويبعثهم إلى قومهم بالصلاة والزكاة، وكانوا إذا أتوا قومهم قالوا: إن من أسلم فهو منا وينذرونهم...»[(٢)].

وقال ابن أبى حاتم فى هذه الآية: «قد أمر الله عز وجل المتخلفين مع نبيه ﷺ عمن خرج غازيًا أن يخبروا إخوانهم الغازين إذا رجعوا إليهم بما سمعوا من رسول الله ﷺ من سنته»[(٣)]، فعلى كلا التفسيرين لا بد أن يقوم جماعة من المسلمين بالتفقه فى الدين ومعرفة أصوله وفروعه، ولابد أن يتفرغوا لذلك، ثم يصيرون الحجة فى ذلك لمن رام العلم وابتغى الوصول إليه.

ويقول الإمام ابن رجب رحمه الله: «ويكفى فى هذا المعنى ما قص الله علينا من قصة موسى وارتحاله مع فتاه، فلو استغنى أحد عن الرحلة فى طلب العلم لاستغنى عنها موسى عليه السلام، حيث كان الله قد كمله وأعطاه التوراة التى كتب له فيها من كل شيء، ومع هذا فلما أخبره الله عز وجل عن الخضر أن عنده علمًا يختص به سأله السبيل إلى لقائه، ثم سار هو وفتاه إليه كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾[(٤)]، يعنى سنين عديدة[(٥)]، ثم أخبر أنه لما لقيه قال له: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾[(٦)]»[(٧)].

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٠٠ - ٤٠١).

(٣) ابن أبى حاتم، التفسير ٦/ ١٩١٠ - ١٩١١ تحقيق أسعد محمد - مكتبة نزار الباز ط(١) ١٤١٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) الكهف: ٦٠.

(٥) الحُقْب والحُقُب: ثمانون سنة، وقيل أكثر. ابن منظور، لسان العرب.

(٦) الكهف: ٦٦.

(٧) ابن رجب الحنبلي، ورثة الأنبياء شرح حديث أبى الدرداء، تحقيق أشرف عبد المقصود، دار التراث الإسلامي، دون ذكر تاريخ النشر.

وقال ابن حجر عن قصة موسى مع الخضر معلقًا على الباب السادس عشر من كتاب العلم عند البخاري، وهو باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، قال: هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم؛ لأن ما يغتبط به تحمل المشقة فيه، ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله»[1].

وهكذا أطلق القرآن الدعوة إلى الرحلة وضرب المثال لأحد المرتحلين في طلب العلم، وجعل هذا المثال بالذات هو موسى بن عمران الذى أنزل عليه التوراة وفيها كتب له كل شيء، ولكنه لما علم أن هناك من العلم ما هو خارج عن نطاق معرفته سعى إليه ليكون مثالاً يحتذى في عدم الجمود أو الوقوف عند حد معين، فمن ظن أنه كمل علمه فقد ظهر جهله.

(١٠) تبليغ العلم وعدم كتمانه

وحرى بمن آتاه الله علماً ألا يكتمه وبمن من الله عليه بفضيلة ألا يضن بها، وخاصة عند الحاجة إليها، وقد توعد الله من كتم علماً علمه الله إياه، ولا حجة لعالم بأحوال رواة الآثار وناقليها أن يخفي شيئًا من أحوالهم، مهما كانت العلاقة التى تربطه بهؤلاء الرواة؛ لأن المعرفة بأحوالهم عليها مدار التمييز بين صحيح الأخبار وسقيمها في الكثير الغالب، ومن ثم تدور الأحكام الشرعية والتكاليف التعبدية من تحليل وتحريم، وأمر ونهي، وحظر وإباحة، وندب وكراهة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾[2].

يقول ابن كثير: «هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل من الدلالات البينة على المقاصد الصحيحة والهدى النافع للقلوب من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتبه التى أنزلها على رسله»[3].

وقال عنهم في آية أخرى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (١/ ٢٠٢) تحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٠٠).

(٤) البقرة: ١٧٤.

والآيات في وعيد الله لمن كتم العلم، ونهيه عن ذلك الفعل متعددة، وليس العلم مقصوراً على القرآن الكريم؛ بل كل علم من شأنه أن يرشد إلى هدى أو يدعو إلى خير أو ينهى عن شر، أو يقدم النصح ويبين الحال؛ فهو مما لا يحل كتمانه وخاصة وقت الحاجة إليه.

من ذلك العرض الموجز يجد المتأمل في آيات الكتاب العزيز صورة واضحة المعالم لمنهج قرآني، يدعو إلى احترام العقل وتقديره، وإلى استيعاب الطاقات الكامنة، وإلى التخلي عن النظرة السطحية والساذجية الفكرية.

ذلك المنهج الموضوعي الذي يقوم بنيانه على أسس من الإحاطة الشاملة بجوانب النص المختلفة، ويدعو إلى التعامل مع النصوص بحذر وفطنة.

فالمنهج النقدي ذو جذور ممتدة، ليس إلى القرون الأولى فقط، ولا إلى النبي ﷺ فحسب؛ بل هو منهج رباني اختاره الله عز وجل حفاظًا على الفكر الإسلامي عامة، وعلى وحيه غير المتلو خاصة متمثلاً في ضوابط وأطر الحفاظ على سنة نبيه ﷺ من التبديل والتحريف.

فأرسى دعائم المنهج، وكذلك قيض الحفاظ الأثبات والنقاد الثقات، يقومون على ذلك المنهج خير قيام، ويبنون الجزئيات على غرار الكليات، وصدق الله إذ يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

* * *

(١) الحجر: ٩.

المنهج النقدى والسنة

وامتداداً للمنهجية القرآنية يرسى النبى ﷺ دعائم ذلك المنهج عمليًا فى حياته، فهو دائم التحذير من كذب الكاذبين ودجل الدجالين، وتوعد من كذب عليه بمقعد معد له ينتظره فى الجحيم، كما مارس رسول الله ﷺ الجرح والتعديل فى بيئته التى نشأ بها ومع الأفراد الذين أحاطوه؛ يؤيده الوحي، ويسترشد بالواقع العملي لهؤلاء الذين زكاهم أو جرحهم، وحض رسول الله ﷺ على العلم تعليماً، وتحملاً وأداءً، وبين مكانة العلماء عند الله تعالي، ورغب فى سلوك هذا المسلك، واتخاذ ذلك السبيل، داعيًا لمن سلكه، آمراً من بلغه حديثًا من أحاديثه ﷺ أن ينشره فى الآفاق ويعلمه من لم يبلغه، وعلقها أمانة فى أعناق كل من علم وحفظ من أوامره ونواهيه شيئًا، وإن لم يكتمل وعيه لذلك، فرب مبلغ أوعى من سامع، وتتجلى مظاهر عناية النبى بالمنهج النقدى فيما يلي:

(١) الأمر بالصدق والتحذير من الكذب

يأمر النبى ﷺ بالصدق ويحذر من عاقبة الكذب، فيقول: «**عليكم بالصدق؛ فإنه يهدى إلى البر، والبر يهدى إلى الجنة، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور، والفجور يهدى إلى النار...**»[١].

وجعل النبى ﷺ الكذب صفة لا تنبغى للمؤمن حين سئل: «أيكون المؤمن جبانًا؟ قال: **نعم**، فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً؟ قال: **نعم**، فقيل له: أيكون المؤمن كذابًا؟ قال: **لا**»[٢].

ومن ثم فقد حذر النبى ﷺ من الكذب وبين أنه من صفات المنافقين فقال: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»[٣].

وانتقل ﷺ إلي عالم الدار الآخرة ليجسد وعيد الله للكاذبين؛ ليكون ذلك ردعًا لمن رام الكذب، وكثيراً ما تكون الصورة التمثيلية أقرب إلى الأذهان وأكثر قرعًا على أبواب القلوب، فيقول ﷺ: «**رأيت الليلة رجلين، أتيانى فأخذا بيدى فمرا بى على رجل، ورجل قائم على رأسه بيده كلوب من حديد، فيدخله فى شدقه، فيشقه حتى يبلغ قفاه، ثم يخرجه فيدخله فى شدقه الآخر، ويلتئم هذا الشدق، فهو يفعل ذلك به... فقلت: أخبرانى عما**

---

(١) البخارى (١٠/٥٢٣) والأدب ، ومسلم ، الصحيح (٣١٨/٤) رقم ١٠٥ كتاب البر والصلة باب قبح الكذب .

(٢) مالك، الموطأ ص٧٥٦ كتاب الكلام باب ما جاء فى الصدق والكذب رقم ١٩.

(٣) البخارى (١١١/١) رقم ٣٣ كتاب الإيمان باب علامة المنافق ، ومسلم (٨٥/١) رقم ٥٩ كتاب الإيمان باب بيان خصال المنافق.

رأيت، فقالا: أما الرجل الذى رأيت، فإنه كذاب، يكذب الكذبة فتحمل عنه فى الآفاق، فهو يصنع به ما رأيت إلى يوم القيامة، ثم يصنع الله تبارك وتعالى به ما شاء»[١].

وقد تواتر عن النبى ﷺ تحريم الكذب عليه[٢] ، وأن الكذب عليه ليس ككذب على أحد؛ فإن كان تحريم الكذب محرماً بصفة عامة؛ فإن الكذب على ممثل الشريعة فى الأرض والمبلغ عن السماء جرمه أشد ووعيده أنكى، وأبواب النار مفتحة فى انتظار هذا الصنف من المتجرئين، ومن هذه الروايات قال:

«من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[٣].

«لا تكذبوا عليّ، فإنه من يكذب على يلج النار»[٤].

«من تعمد عليّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار»[٥].

«من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[٦].

«إن كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[٧].

«من يقل عليّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار»[٨].

وهذه الأحاديث وأشباهها دفعت أصحاب رسول الله ﷺ إلى الإقلال من الرواية رغم كثرة ملازمتهم لرسول الله ﷺ خشية الوقوع فى الخطأ على رسول الله ﷺ، يقول عبد الله بن الزبير: «قلت للزبير: إنى لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إنى لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: **من كذب على فليتبوأ مقعده من النار»**[٩]، وذلك ما دفع أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ على طول خدمته لرسول الله

---

(١) البخاري، الصحيح (١٢/٤٥٧ - ٤٥٨) رقم ٧٠٤٧ كتاب التعبير باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح.

(٢) قال ابن الجوزي، وهذا الحديث قد رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفساً عن رسول الله ﷺ الموضوعات (١/٥٣) تحقيق نور الدين بن شكرى دار أضواء السلف ط (١) ١٤١٨هـ.

(٣) مسلم ، الصحيح المقدمة (١/١٣ - ١٤) باب وجوب الرواية عن الثقات.

(٤) البخاري، (١/٢٤١) رقم ١٠٦ كتاب العلم ومسلم، مقدمة الصحيح (١/١٣ - ١٤) رقم (١) باب تغليظ الكذب عن رسول الله ﷺ.

(٥) البخارى (١/٢٤٣) رقم ١٠٨ كتاب العلم، ومسلم، مقدمة الصحيح (١/١٤) رقم (٢) باب تغليظ الكذب عن رسول الله ﷺ.

(٦) البخارى (١/٢٤٢) رقم ١٠٧ كتاب العلم، ومسلم ، مقدمة الصحيح (١/١٤) رقم ٣ باب تغليظ الكب عن رسول الله ﷺ .

(٧) مسلم ، مقدمة الصحيح (١/١٥) باب تغليظ الكذب عن رسول الله ﷺ .

(٨) البخاري، الصحيح (١/٢٤٣) رقم ١٠٩ كتاب العلم.

(٩) البخارى الصحيح (١/٢٤٤) رقم ١١٠ كتاب العلم.

ﷺ وكثرة ملازمته له في حياته العامة والخاصة يتحرج من كثرة التحديث عن النبي ﷺ خشية الزلل والخطأ والنسيان فيقول: «إنه ليمنعني أن أحدثكم كثيراً أن النبي ﷺ قال: من تعمد على كذبًا فليتبوأ مقعده من النار» والمتأمل لتواتر ذلك المعنى عن النبي ﷺ يدرك عظمة ذلك الدين، فالقرآن لايستطيع أحد أن يغير من رسمه أو شكله، أو يقدم فيه أو يؤخر، ومن ثم فستكون السنة المجال الخصب للمتربصين بذلك الدين للإلصاق به ما ليس منه؛ بغية تقويضه وزلزلة بنيانه، ولذلك شرع النبي ﷺ ينبه أصحابه ومن بعدهم إلى الخطر القادم.

يقول محمد لقمان السلفي: «قال العلماء: إن هذا التواتر العجيب لهذا الحديث عن النبي ﷺ يدل على أنه كان يعلم أن حديثه سوف يروى وأنه يدخل فيه الغث، فرأى من الضرورة الشرعية أن ينبه أصحابه ويلقى في أذهانهم أنه الدين، ويجب أن يتحروا فيه غاية التحري»[1].

وفي هذا إشارة ضمنية إلى أن الكفار والمنافقين سيحاولون الدس والكذب على رسول الله ﷺ، وعلى النقاد المهرة التفطن إلى ذلك وشحذ الهمم لتنقية المرويات.

وإذا كان الإمام ابن عدى يرى أن «استحقاق العقوبة لمن رام الكذب عليه ليضل به، وذم من يتقول عليه ما لم يقله»[2]، وذلك لا بد واقع، ولكن من العلماء من يرى أن ذلك الوعيد يشمل من حدث عمن لا يعرف صدق حديثه من كذبه، ومن يروى بالظن والاحتمال دون الحفظ والضبط والإتقان.

يقول الشافعي: «وإذ فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال: **«حدثوا عنى ولا تكذبوا عليّ»**، فالعلم إن شاء الله يحيط أن الكذب الذى نهاهم عنه هو الكذب الخفي، وذلك الحديث عمن لا يعرف صدقه؛ لأن الكذب إذا كان منهيًا عنه على كل حال، فلا كذب أعظم من كذب على رسول الله ﷺ»[3].

ويقول في موضع آخر: «فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون فيها الصدق الذى تطيب به نفس المحدثين: كان أهل التقوى والصدق في كل

---

(١) محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتنًا ص٣٠-٣١، طبعة المؤلف، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١/١)، دار الفكر، د. سهيل زكار، ط٣ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٠ رقم ١١٠٠.

حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها، فى أنهم وضعوا موضع الأمانة، ونصبوا أعلامًا للدين، وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من الصدق فى كل أمر، وأن الحديث فى الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدها من أن يكون فيه موضع ظنة، وقد قدم إليهم فى الحديث عن رسول الله بشيء لم يقدم إليهم فى غيره، فوعد على الكذب على رسول الله النار»(١).

فهذه تحذيرات متتالية من النبى ﷺ لأمته من الوقوع فى الكذب عليه تعمداً أو غفلة بالاعتماد فى نقل الأخبار على الضعفاء والمجهولين، يقول الخطيب: «فوجب بذلك النظر فى أحوال المحدثين والتفتيش عن أمور الناقلين احتياطًا للدين، وحفظًا للشريعة من تلبيس الملحدين»(٢).

(٢) الحذر والحيطة

وقد طلب النبى ﷺ من كل ألا يتشبه بالببغاء، وألا يردد كل ما يسمع، وأن يجعل من التبصر حاجزاً عن قبول كل قول، أو التسليم لأى زعم، يقول ﷺ: «**كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع**»(٣).

وكما يحذر النبى ﷺ من الاستماع لكل أحد يحذر من الأقوال الحادثة المبتورة المنشأ التى لا يعلم اتصال إسنادها برواية الثقات، فليس كل من قال يسمع له، ولا كل من يدعو يجاب إلى دعوته، فيقول: «**يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم**»(٤).

فقد جعل النبى ﷺ الحذر واليقظة من سمات المؤمن عمومًا والناقد خصوصًا، كما جعل قرينة الإتيان بما لا يعرف دليلاً على عدم الإصابة فى النقل ومرشداً إلى رد الرواية، وهو ما يتعلق بمبحث الشذوذ والتفرد.

---

(١) المصدر السابق ص٣٩٤ رقم ١٠٨٩.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية ص٣٥.

(٣) مسلم، مقدمة الصحيح (١/١٥) رقم٥، وأبو داود، السنن (٤/٣٠٠) رقم ٤٩٩٢ كتاب الأدب باب التشديد فى الكذب.

(٣) مسلم، مقدمة الصحيح (١/١٧) رقم ٧. والطحاوي، شرح مشكل الآثار (٧/٣٩٧ - ٣٩٨) رقم ٢٩٥٤.

(٣) ممارسة الرسول ﷺ للنقد

لم يكتف النبى ﷺ بالتحذير من الكذب عليه أو الإرشاد إلى الحذر والاحتياط فحسب؛ بل أخذ يمهد الطريق أمام الأئمة النقاد فى الجرح والتعديل، ليبين لهم أن الجرح ليس بغيبة، وأن هناك مواطن ينبغى فيها ذكر حقيقة المسئول.

وتعديل الرسول ﷺ الصحابة عامة وإطراؤه على بعضهم خاصة وذكره فضائلهم قد امتلأت به كتب الفضائل والمناقب فى الصحاح والسنن.

وكذلك جاءت الروايات الثابتة عن رسول الله ﷺ بأنه تكلم فى البعض بما فيه من الصفات الكريهة إعلامًا للسائل عن حاله بما يعد من اللبنات الأولى لعلم الجرح والتعديل.

فعن فاطمة بنت قيس: «أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة، وهو غائب بالشام، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال لها: **ليس لك عليه نفقة**، وأمرها أن تعتد فى بيت أم شريك، ثم قال: **تلك امرأة يغشاها أصحابي، فاعتدى عند ابن أم مكتوب، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده فإذا حللتى فآذنيني**، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبى سفيان وأبا جهم بن هشام خطباني، فقال رسول الله ﷺ: **أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحى أسامة بن زيد**، قالت: فكرهته، ثم قال: **انكحى أسامة بن زيد**، فنكحته، فجعل الله فيه خيرًا، واغتبطت به»[1].

فقد أخبر رسول الله ﷺ بعيوب معاوية وأبى جهم لما فى ذلك من مصلحة للسائلة، فكان إظهار هذين العيبين من الحق الذى تقوم عليه النصيحة، والذى لا ينبغى كتمانه؛ وذلك للضرر الواقع على هذه المرأة إذا عمى عليها ذلك.

يقول ابن حبان: «فى هذا الخبر دليل على إجازة القدح فى الضعفاء على سبيل الديانة؛ لا على سبيل القدح فيهم، ولما كان ذكر النبى ﷺ فى أبى جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وفى معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها، كان ذكر مثله مما كان فى الإنسان مكنونًا ما لو لم يبين ذلك أحل حرامًا أم حرم حلالاً: أجود، وإظهار مثله أولى، لا أنه يكون غيبة كما زعم من اقتنع بالرأى المعكوس»[2].

ويقول الخطيب البغدادي: «فى هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأن رسول الله ﷺ لما

---

(١) مسلم (٢/٥٥٢) رقم ١٤٨٠كتاب الطلاق باب المطلقة ثالثًا لا نفقة لها وأبو داود (٢/٢٩٤) رقم ٢٢٨٤ كتاب الطلاق باب فى نفقة المبتوتة.

(٢) ابن حبان، المجروحون (١/٦١)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سنة ١٤٠٢هـ.

ذكر فى أبى جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير؛ كان ذكر العيوب الكامنة فى بعض نقلة السنن التى يؤدى السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام وإلى الفساد فى شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار»[١].

وتروى أم المؤمنين عائشة «أن رجلاً استأذن على النبى ﷺ فقال: **ائذنوا له، فبئس أخو العشيرة، فلما دخل ألان له القول**، قالت عائشة: يا رسول الله، قلت له الذى قلت، فلما دخل ألنت له القول، قال: **يا عائشة، إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه - أو تركه - الناس اتقاء فحشه**»[٢]، فقد أراد النبى ﷺ أن يظهر أن تلك الصفات المذمومة التى تجسدت فى هذا الرجل جعلته من شر الناس حتى يتجنبها المسلمون ويتحاشونها، وليس ذلك من باب الغيبة بقدر ما هو بيان للناس عما ينبغى الحياد عنه والابتعاد عن سبيله.

قال ابن حبان: «وفى هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل بما فى الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة... وأئمتنا رحمة الله عليهم إنما بينوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح فى غير العدول لئلا يحتج بأخبارهم؛ لا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل به غير الثلب»[٣].

وقال الخطيب البغدادي: «ففى قول النبى ﷺ للرجل: بئس رجل العشيرة؛ دليل على أن إخبار المخبر بما يكون فى الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة؛ إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبى ﷺ، وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه - والله أعلم - أن بئس للناس الحالة المذمومة منه، وهى الفحش فيجتنبوها؛ لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له، وكذلك أئمتنا فى العلم بهذه الصناعة إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل؛ لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره، فيظنه من أهل العدالة، فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذى ذكرناه لا يكون غيبة»[٤].

هذا وقد روى البخارى فى صحيحه من حديث عائشة رضى الله عنها حين قال لها أهل الإفك ما قالوا: «فدعا رسول الله ﷺ علياً وأسامة حين استلبث الوحى يستأمرهما فى فراق أهله، فأما أسامة فقال: أهلك، ولا نعلم إلا خيراً، وقالت بريرة: إن رأيت عليها أمراً أغمصه أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها، فتأتى الداجن

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٤٠.

(٢) البخاري، الصحيح (١٠/٤٨٦) رقم ٦٠٥٤ كتاب الأدب باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد ومسلم، الصحيح (٤/٣٠٧ - ٣٠٨) رقم ٢٥٩١ كتاب البر باب مدارة من يتقى فحشه.

(٣) ابن حبان، المجروحون (١/١٨).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٣٩.

(٥) البخاري، (٥/٢٩٤) رقم ٢٣٧ كتاب الشهادات باب إذا عدل رجل رجلاً فقال لا نعلم إلا خيراً، مسلم، (٤/٤٣٥ - ٤٤٣) رقم ٢٧٧٠ كتاب التوبة باب فى حديث الإفك.

فتأكله...»[٥].

قال ابن حبان: «فى سؤال النبى ﷺ عليًا وأسامة وبريرة عما يعلمون من أهله بيان واضح أنه عليه السلام لم يسألهم إلا وعليهم إخباره بما يعلمون منها، وكذلك كل من علم من راوى خبر لا يبلغ مقداره فى الدين قدر عائشة ولا محله من النبى ﷺ محلها [شيئًا][١] يهى الخبر به أو يبطل الخبر بذكره واجب عليه أن يخبر من لا يعلم ذلك، فلا يكتمه، لئلا يتقول على رسول الله ﷺ، وأى مرتبة من مراتب الدين أجل من نصرة الإسلام بذب الكذب عن النبى المصطفى ﷺ»[٢].

وعلى ذلك فالقائم بذلك الدور، وهو الإخبار عن أحوال الرواة والتحذير من المجروحين يكون بذلك كما يقول الخطيب البغدادي: «من الناصرين لدين الله، الذابين الكذب عن رسول الله ﷺ، فيالها منزلة ما أعظمها! ومرتبة ما أشرفها! وإن جهلها جاهل وأنكرها منكر»[٣].

وفى الجانب الآخر ظهر تعديل النبى ﷺ وتزكيته للصحابة جملة، وثناؤه على أفراد معينين، وقد ظهر ذلك واضحًا فى كتب الفضائل..

فمن ذلك قول النبى ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»[٤].

ومن ذلك قوله فى أبى بكر: «**إن أمن الناس عليّ فى صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذًا خليلاً غير ربى لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته**»[٥].

ومن ذلك قوله فى عمر: «**لقد كان فيمن كان قبلكم من بنى إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن فى أمتى منهم أحد فعمر**»[٦].

ومن ذلك قوله فى الزبير: «**إن لكل نبى حواريًا، وإن حواريّ الزبير بن العوام**»[٧].

ومن أراد الوقوف على كل ذلك جهد، ولكن ذلك نزر يسير يذكر بثناء النبى ﷺ

---

(١) فى المجروحين (شيء) وما أثبته هو الجادة.

(٢) ابن حبان، المجروحون (٦٢/١).

(٣) الخطيب، الكفاية ص٤٢.

(٤) البخارى (٥/٧) رقم ٣٦٥١ كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبى ﷺ ومن صحب النبى أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

(٥) البخارى (١٥/٧) رقم ٣٦٥٤ كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبى ﷺ: «سدو الأبواب إلا باب أبى بكر».

(٦) البخارى (٥٢/٧) رقم ٣٦٨٩ كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر.

(٧) البخارى (٩٩/٧) رقم ٣٧١٩ كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الزبير بن العوام.

على أصحابه ممن كانوا من أهل العدالة والإيمان.

ولما زكى النبي ﷺ أصحابه وامتدح طائفة منهم فقد دافع عن البعض من الاتهام بالنفاق؛ لما علم ﷺ من صدق ذلك الصحابي، وذلك ما حدث من أمر حاطب بن أبى بلتعة ومراسلته قريشًا بأمر رسول الله ﷺ، وأراد عمر رضى الله عنه أن يضرب عنقه بدعوى النفاق: «... قال رسول الله ﷺ: **يا حاطب؛ ما هذا؟** قال: يا رسول الله؛ لا تعجل علي... فأحببت إذا فاتنى ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يدًا يحمون قرابتي، ولم أفعله ارتدادًا عن دينى ولا رضًى بالكفر بعد الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: **أما إنه قد صدقكم**...»[1].

وذلك تعديل منه ﷺ لحاطب وتصديق لعذره، وإن لم يرضَ به، فالنبى ﷺ لم يأذن لعمر فى قتله ولا وافقه على وصف حاطب بالنفاق؛ بل أثبت له عقد الإسلام.

ويتضح مما سبق من ممارسات النبى ﷺ جرحًا وتعديلاً أنه يمهد طرق الجرح والتعديل لعلماء وأئمة النقد بأن ذلك العلم ليس من قبيل الغيبة المحرمة التى يذم فاعلها، وإنما هو من النصح لله وللرسول؛ وذلك لما فى إظهار العيوب أحيانًا من أداء النصيحة للمسلمين، وإظهار العلم بأحوال الرواة حق للمسلمين لا ينبغى كتمانه، وذلك لعظم الضرر الواقع على المسلمين من تعمية أحوال الرواة، والتى ربما تحيل الحلال حرامًا والحرام حلالاً، ومن ثم إحداث الفساد وتجويز الباطل فى الشريعة المطهرة.

والنبى ﷺ بذلك ينسج على منوال الوحي، ويسير على ذات الدرب القرآنى فى إرساء القواعد المنهجية وإظهار معالم المنهج النقدى وأصوله وقواعده، وكما يقول د. محمد لقمان السلفى أن الرسول ﷺ: «وضع اللبنة الأولى لبناء النقد فى الحديث ورسم الخطوط الأولية لفن الجرح والتعديل، وأشار إلى ضرورة وجود أصول وقواعد لتمحيص حديثه والتمييز بين الغث والثمين، والثقة والضعيف، والمعدل والمجروح»[2].

(٤) النبى ﷺ يحث على العلم تعلمًا وبلاغًا

إن طريق النقاد الجهابذة المخلصين ليس ممهدًا لكل سالك ولا قصيرًا ليناسب الكسالى، ولكنه طريق وعِر ودرب طويل بحاجة لأصحاب الهمم العالية والعزائم الصلبة والإيمان العميق، وكذلك إلى باب عظيم من أبواب الترغيب لتذلل الصعاب، وتمهد الطرق أمام الأئمة النقاد، ورسول الله ﷺ حريص على تلبية هذه الدوافع وإشباع تلك الحاجات

---

(١) البخارى (٥٩٢/٧) رقم ٤٢٧٤ كتاب المغازي، باب غزوة الفتح، وما بعث به حاطب بن أبى بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبى ﷺ.

(٢) محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ص٣٢-٣٣.

وشحذ هذه الهمم.

ويضرب ﷺ المثل لإبراز صورة المتعلم والمعلم ويحض على التعليم والتعلم فيقول مخاطبًا الأنفس الطموحة إلى المعالي: **«مثل ما بعثني الله عز وجل به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضًا، فكانت منها بقعة أمسكت الماء، فنفع الله به الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وكانت منها طائفة لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، وذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه الله به، فعلم وعمل وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»**[1].

فقد كان رسول الله ﷺ يأمر أصحابه بتبليغ ما سمعو لمن لم يحضر اللقاء، ولم يستطع الوصول إلى النبي ﷺ، فكان يقول: **«ألا فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع»**[2].

وفي حديث آخر: **«بلّغوا عني ولو آية»**[3]، إن عوائق المكان والزمان تحول بين أن تجتمع البشرية مع رسول الله ﷺ في كل أحيانه، ومن ثم كان لزامًا على من بلغه شيء من العلم أن ينشره في الآفاق، وأن يؤدي عن رسول الله ﷺ.

وإذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ كان يؤدى عنه مباشرة دون وسائط، ثم أصبح بعد ذلك يبلغ من خلال الإسناد، وقد يقصر ذلك الإسناد أو يطول، وقد يحوي العدول والمجروحين، وربما كان قوامه الثقات الأثبات، وربما تخلله بعض الضعفاء وأصحاب الهفوات والزلات، فأصبح معرفة هؤلاء الرواة، ونقل أحوالهم من مكملات نقل الحديث الشريف والبلاغ عن النبي ﷺ.

يقول ابن حبان: «قوله عليه السلام: «ليبلغ الشاهد الغائب» كالدليل على استحباب حفظ تاريخ المحدثين والوقوف على معرفة الثقات منهم من الضعفاء؛ إذ لا يتهيأ للمرء أن يبلغ الغائب ما شهد إلا بعد المعرفة بصحة ما يؤدى إلى من بعده، وأنه إذا أدى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول الله ﷺ، فكأنه لم يؤدِّ عنه ﷺ شيئًا، ولا سبب له إلى معرفة صحة الأخبار وسقمها إلا بمعرفة تاريخ من ذكر اسمه من المحدثين»[4]، وإن لم يميز الثقات من

---

(١) البخاري، (١/٢١١) كتاب العلم باب فضل من عَلِم وعلَّم.

(٢) البخاري (١/١٩٠) رقم ٦٧ كتاب العلم باب قول النبي ﷺ «رب مبلغ أوعى من سامع».

(٣) البخاري (٦/٧٢) رقم ٣٤٦١ كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، الترمذي (٥/٣٩) رقم ٢٦٦٩ كتاب العلم باب ما جاء في - الحديث عن بني إسرائيل.

(٤) ابن حبان، الثقات (١/١٠)، تحقيق دائرة المعارف العثمانية، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

الضعفاء ولم يحط علمه بأنسابهم لا يتهيأ له تخليص الصحيح من بين السقيم، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم والأسباب التى أدت إلى نفى الاحتجاج بهم تنكب عن حديثهم ولزم السنن الصحيحة، فيرويها حينئذٍ حتى يكون داخلاً فى جملة من أمر النبى ﷺ بأن يبلغ الشاهد منهم الغائب»[١].

ويريد النبى ﷺ ممن يبلغ عنه أن يتحلى بالضبط والإتقان؛ فهو حيال حديث المصطفى ﷺ ينبغى أن يكون حافظًا لما سمع متفهمًا مراد رسول الله ﷺ حتى لا يخطئ عليه، فربما فهم غير ما يريد رسول الله ﷺ.

لذا نجده يقول: «**نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها، وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٢].

يقول الإمام مسلم: «وقد اشترط النبى ﷺ على سامع حديثه ومبلغه ـ حين دعا له ـ أن يعيه ويحفظ ما يؤديه كما سمعه، فالمؤدى لذلك بالتوهم غير المتيقن مؤدٍ على خلاف ما شرط النبى ﷺ، وغير داخل فى جزيل ما يرجى من إجابة دعوته»[٣].

فلا بد لمن ينقل عن رسول الله ﷺ أن يتحرى الدقة ويعمل انتباهه مع ألفاظ ومعانى رسول الله ﷺ، فهو ينقل ما لا يحتمل الظن أو التوهم أو التخمين، إنه ينقل عن رسول الله بعض ما شرع الله على لسان نبيه.

يقول الإمام مسلم: «فإن كان المؤدى جاء بخبر عن رسول الله ﷺ بالتوهم قد أزال معنى الخبر بتوهمه عن الجهة التى قاله بنقصان أو زيادة حتى يصير قائلاً على رسول الله ﷺ كمن لا يعلم؛ لم يؤمن عليه الدخول فيما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ فى قوله: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[٤].

وهكذا تتضح معالم المنهج النقدى فى السنة المطهرة؛ دعوة إلى الصدق وهجر الكذب من خلال الوعد لأهل الصدق والوعيد للكذابين، وكذلك الإرشاد إلى أهمية الفطنة والحذر والحيطة، وممارسة النبى ﷺ للجرح والتعديل، وكذلك الحض على التعلم والتعليم من خلال الحفظ والضبط والوعى لما ينقل.

---

(١) ابن حبان، المجروحون (١/١٦).

(٢) الترمذي، السنن (٥/٣٣) رقم ٢٦٥٦ ـ ٢٦٥٧ كتاب العلم باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع ، وأبو داود (٣/٣٢١) رقم ٣٦٦٠ كتاب العلم باب فضل نشر العلم.

(٣) مسلم، التمييز ص١٧٩ تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، طبعة المؤلف ط٣، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.

(٤) المصدر السابق ص١٧٩.

دوافع نشأة النقد

المعرفة اليقينية الخالصة التى لا يشوبها شك، قد تنعدم على أرض الواقع إلا ما جاء فى كتاب الله الحكيم، وذلك بحفظ الله تعالى له، وتطلب الرجل الذى لا يخطئ من المحال الذى لا يوجد فى عالم الواقع، والإنسان قد يخطئ، والخطأ فطرة بشرية لا تنفك عن الإنسان، وقد حكى الله تعالى عن آدم أنه أخطأ، فقال: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾[١].

وجاء فى القرآن الكريم دعاء المؤمنين لله تعالى بعدم المحاسبة عند الخطأ، وبالتجاوز عما لم يتعمده الإنسان، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[٢].

والإنسان معرض للخطأ عمداً أو سهواً، لكن النتيجة فى الحالتين واحدة بالنسبة لصدق الحديث وكذبه.

ومن يسعى نحو الحقيقة ينبغى له ألا يركن إلى الدعة، وأن يكون دائب المحاولات نحو الوصول إلى اليقين، فإذا أضيف إلى ذلك كون تلك الحقيقة وذلك اليقين يتعلق بالمصدر الثانى للتشريع؛ «كان لا بد من تنقيتها من شوائب الأخطاء كافة؛ سواء أكان ذلك بالنسيان أم بالتعمد؛ لئلا يدخل فى الإسلام ما ليس منه» كما يقول د. مصطفى الأعظمي[٣].

ولا عصمة لأحد بعد الأنبياء، وليس أحد يمكن أن يدعى العصمة من الزلل؛ يقول الإمام مسلم: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس توقيًا لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله»[٤].

والقيام بتنقية الحديث من أخطاء رواته وتعمد الوضاعين لم يكن «لإشباع رغبة علمية جامحة؛ بل كانت الدوافع إليه أعمق وأدق... ولبث رسول الله ﷺ ثلاثًا وعشرين سنة يفرض الفرائض ويسن السنن ويحرم الحرام ويحل الحلال، وأصبحت معرفة ديننا موقوفة على معرفة سنته، والصحيح من آثاره»[٥].

ومن قدر على بيان صحيح حديث رسول الله من سقيمه وتخلف عن ذلك أو تكاسل لم يؤد النصح الذى أمر الله به لكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم «فإذا كان الراوى

---

(١) طه: ١١٥.

(٢) البقرة: ٢٨٦

(٣) مصطفى الأعظمي، مناهج النقد عند المحدثين ص٥.

(٤) مسلم، التمييز ص١٧٠.

(٥) مصطفى الأعظمي، مناهج النقد ص٦.

ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين»[١].

وقد كان الصحابة رضى الله عنهم والتابعون لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة. يقول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٢].

ومن طالع كتب السنن يعلم «أن معظم السنن جاءت عن طريق أحاد الصحابة ولم تنقل كما نقل القرآن الكريم بالتواتر، وتعرض بعضها لأوهام الرواة وخطئهم ونسيانهم، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تمحيص الحديث وتنقيته مما علق به، ولقد شعر المسلمون أن هذه فريضة من فرائض الدين، ولا يجوز تعبدهم بخبر واهٍ أو بخبر مختلق مصنوع»[٣].

وقد أمر الله تعالى بالذب والدفاع عن رسول الله ﷺ فى كل موقف أمام كل من يحاول أن يتقول عليه ﷺ أو أن ينسب إليه ما لم يقل، وقد أمر رسول الله ﷺ حسان بن ثابت أن يرد على المشركين وهم يهجونه فى المعارك، كما يقول ابن حبان: «إنما أمر أن يذب عنه ما كان يقول عنه المشركون، فإذا كان فى تقول المشركين على رسول الله ﷺ يأمر أن يذب عنه، وإن لم يضر كذبهم المسلمين، ولا أحلوا به الحرام ولا حرموا به الحلال؛ كان من كذب على رسول الله ﷺ من المسلمين الذى يحل الحرام ويحرم الحلال بروايتهم أحرى أن يؤمر بذب ذلك الكذب عنه ﷺ، وأرجو أن الله تبارك وتعالى يؤيد من فعل ذلك بروح القدس»[٤]، وذلك لخطورة هذا الأمر على الشريعة؛ إذ التساهل فيه يؤدى إلى التخليط فى السنن والإلصاق بالدين ما ليس منه.

ولقد كانت السنة تسير خلف القرآن الكريم؛ تفصل مجمله، وتشرح مبهمه، ولا قوام للدين بدونها؛ إذ أنها هى المبينة عن القرآن الكريم، ولذلك وجب تتبع الطرق وسلوك السبل وإن طالت فى سبيل تنقيتها من الدخيل عليها والمزيد فيها خطئًا أو تعمداً.

يقول الخطيب: «ولما كان ثابت السنن والآثار وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين فى الأحوال ومركز المؤمنين فى الأعمال؛ إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها؛ وجب الاجتهاد فى علم أصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها»[٥].

---

(١) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (٢٨/١).

(٢) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (١٥/١).

(٣) همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٢٢.

(٤) ابن حبان، المجروحون (١١/١).

(٥) الخطيب، الكفاية ص٣.

وترك هذا الباب مع القدرة عليه يوقع في مسئولية عظمى؛ إذ ذلك ينافي تحمل أمانة النصح للدين، والتي عليها مدار هذا الدين وهذه الشريعة؛ يقول الإمام مسلم: «إذ لا يؤمن على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواة الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل ما ليس بثقة ولا مقنع»[١].

وإن جلال الحديث النبوي الشريف وعظمة قائله تدعو النفوس إلى الانبهار والاندهاش، وفي ظل هذه الشخصية الفذة، وهذا المنطق العظيم قد يغلب على الكثيرين حب تصوير ذلك النبي في صور قد تعلو قدر البشر إلى ما لا ينبغي له، فكان لا بد من كبح جماح هذه المشاعر وتلك الخواطر وتيك العواطف للوصول إلى الحقائق ودفع الزيف والاختلاق.

يقول د. همام سعيد: «وإذا كان الحديث عن العظماء يعطي مزية للمتحدث والمترجم؛ فكيف بمن يتحدث عن رسول الله ﷺ، وفي مثل هذا الموقف قد تتدافع المشاهد والأخبار، ويختلط المتيقن بالمظنون، والحقائق بالأوهام، وقد بالغت الأمم السابقة في كلامها عن أنبيائها وعظمائها، فاستهواها الحديث عن العظمة والعظماء، حتى مزجت بين الحقيقة والخيال، والصواب والخطأ، فضاعت الحقائق، وضاع الصدق تحت حجب المبالغة والخيال»[٢].

وإذا نسب الحديث لرسول الله ﷺ فلا بد من دراسته ومعرفة موقعه من حيث القبول والرد؛ لأنه كما يقول د. المليباري أنه «انتشرت رواية الأحاديث الضعيفة الواهية بحسن نية من الرواة الصالحين غير الحافظين، وبسوء نية من أصحاب الأغراض والمصالح الخاصة»[٣].

يقول الشافعي: «أما ما اجتمعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله؛ فكما قالوا إن شاء الله، وأما ما لم يحكوه؛ فاحتمل أن يكون قالوا حكاية عن رسول الله واحتمل غيره، ولا يجوز أن نعده حكاية؛ لأنه لا يجوز أن يحكى إلا مسموعًا، ولا يجوز أن يحكى شيئًا يتوهم يمكن فيه غير ما قال»[٤].

وهكذا يتضح من عبارة الشافعي الموجزة أنه لا يحل رواية عن رسول الله ﷺ يظن أنه قالها مالم يوجد العلم بأن ذلك من قوله ﷺ، والحديث عن رسول الله ﷺ قد شمل

---

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (١/١٢٣، ١٢٤).

(٢) همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين ص٤٥.

(٣) حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص٩، دار ابن حزم ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٤) الشافعي، الرسالة ص٤٧٢ رقم (١٣١١).

أركان الدين وسبل الحياة، ولم يغادر شيئًا مما يحتاج إلى بيان إلا وأظهره، والحديث ينطلق من بين شفتى النبى ﷺ فى السلم والحرب، فى المسجد والبيت والعمل؛ عن الماضى وفى الحاضر، وما سيكون فى المستقبل بالبيان والإرشاد.

يقول الخطيب البغدادي: «الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد وصفات رب العالمين - تعالى عن مقالات الملحدين - والإخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد الله تعالى فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله فى الأرضين والسماوات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافّين والمسبحين، وفى الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازى الرسول ﷺ وسراياه، وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده، وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم وبيان أنسابهم، وفيه تفسير القرآن العظيم وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة فى الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين، والفقهاء المجتهدين»[1].

فأمر الحديث عظيم، وتنقيته مما ألحق به من الدس والافتراء والخلط وظيفة غاية فى الأهمية تشتمل على فوائد لها فضلها الكبير من ذلك ما ذكره د. نور عتر:

«١ - أنه تم بذلك حفظ الدين الإسلامى من التحريف والتبديل، فقد نقلت الأمة الحديث النبوى بالأسانيد وميزت به الصحيح من السقيم، ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام الرسول بكلام غيره.

٢ - أن قواعد هذا العلم تجنب العالم خطر الوعيد العظيم الذى يقع على من يتساهل فى رواية الحديث، وذلك بقوله ﷺ فى الحديث الصحيح المستفيض عنه **«من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**[2]، وقوله ﷺ فى الحديث المتواتر: **«من كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**[3].

٣ - أن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة فى تنقية الأذهان من الخرافات؛ فالعالم الإسلامى حين يقوم بذب الكذب عن الحديث يقوم بعمل ذى صبغة إنسانية وأخلاقية فضلاً

---

(١) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٨.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

عن أداء الواجب الديني؛ لأنه يربى بذلك عقولاً صحيحة تعقل وتفكر، وتسير فى الحياة بمنهج علمى وعقلى صحيح»[١].

وقد كان القرن الأول ـ خير القرون ـ ويكاد الوضع أو التزيد فى حديث رسول الله ﷺ يتلاشى أو يقل أثره ووجوده، وبمضى هذا القرن بدأت بوادر التزيد والدس فى حديث رسول الله ﷺ، فقد بعد العهد عن العصر الأول للإسلام، وظهرت أمور لم تكن ظاهرة فى القرن الأول، أو كانت فى طور النشوء دون الظهور، وظهرت بوضوح فى القرن الثاني.

وهذه التغييرات كان لها عميق الأثر فى التوثق من روايات الحديث النبوي، ومن هذه التغييرات:

١ - توفى الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة، ويوشك أن يتوفى التابعون الذين تلقوها منهم.

٢ - كثرة الوضع فى الحديث، ويرجع ذلك إلى وجود قوم من أتباع التابعين ليس عندهم من التورع عن الكذب والحيطة ما عند الصحابة وجل التابعين.

٣ - استطالة السند وتعذر مقابلة جميع الرواة الذين يوصلون الأحاديث إلى رسول الله ﷺ، ووجدت الأحاديث المنقطعة أو ما فى إسنادها مجاهيل من الرواة.

٤ - كما نشأت المذاهب الفقهية والاختلاف بينها مما أدى إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيق ما عندهم من الأحاديث، ومناقشة مخالفيهم.

٥ - لم تدون السنة فى القرن الأول تدويناً شاملاً وفى مصنفات، وإنما كانت فى صحائف»[٢]، ويضاف إلى ذلك انتظار أهل البدع الذين يريدون تقوية بدعهم، كما أن الخطأ طابع بشرى لا ينفك الإنسان عنه.

«وعندما تحدث الترمذى عن القسم الرابع من الرواة، وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل أخطاؤهم ذكر أنه لم يسلم من الغلط والخطأ كبير أحد من الأئمة مع حفظهم، وهو كما قال.

قال ابن معين: من لم يخطئ فهو كذاب.

وقال ابن المبارك: من يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة فى رواياتهم للحديث.

---

(١) نور الدين عتر، منهج النقد ص٢٤-٢٥.

(٢) رفعت فوزي، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٦٥-٦٦ مكتبة الخانجى ١٤٠٠هـ.

قال أحمد: كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ.

وقال: حماد بن سلمة قد أخطأ فى غير شيء.

قال البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مهدى ومدحه، وأطنب فى مدحه وقال: وهم فى غير شيء، ثم ذكر عدة أسماء صحفها.

قال ابن معين: يحيى بن زكريا بن أبى زائدة: كيس، ولا أعلم أخطأ إلا فى حديث واحد»[١].

ولما كان الخطأ طبيعة بشرية وخلقة فطرية، وكان ذلك محتمل الحدوث من الضعفاء، منتظراً منهم ومتوقعًا؛ فالأمر فيه يسير، والخطب هين، أما الثقة «إذا حدث بالخطأ فحمل عنه، وهو لا يشعر أنه خطأ، يعمل به على الدوام؛ للوثوق بنقله؛ فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشرع، فمن خشى من الإكثار الوقوع فى الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار، فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث»[٢].

فالمهمة شاقة وجسيمة؛ فليس الأمر واقفًا عند حد معرفة الضعفاء وتجنب مروياتهم؛ بل تتعدى لتشمل الثقات بل والحفاظ!!

«ولذلك شمر العلماء عن سواعدهم واحتملوا فى سبيل الحديث كل عناء ومشقة، وهم راضون؛ ليميزوا الخبيث من الطيب»[٣].

فقام الأئمة النقاد بما يرون أنه واجب العصر، وتحملوا المسئولية متفانين فى الذود عن حياض السنة، فاحصين الرواة ، ينتقون العدول ويعدلون عن المجروحين.

يقول بهز بن أسد: «لو أن لرجل على الرجل عشرة دراهم ثم جحدها لم يستطع أخذها إلا بشاهدين عدلين؛ فدين الله أحق أن يؤخذ فيه بالعدول»[٤].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «جاء أبو تراب النخشبى إلى أبى فجعل أبى يقول: فلان ضعيف، وفلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ؛ لا تغتب العلماء. قال: فالتفت أبى إليه وقال: ويحك، هذا نصيحة؛ ليس هذا بغيبة»[٥].

وذكر ابن المبارك رجلاً فقال: يكذب، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟! قال: اسكت، إذا لم نبين؛ كيف يعرف الحق من الباطل؟!»[٦].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١١٥-١١٦.

(٢) ابن حجر، فتح البارى (٢٤٢/١).

(٣) مصطفى الأعظمي، مناهج النقد ص٦.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٩.

(٥) المصدر السابق ص٦٠.

(٦) المصدر السابق ص٥٩.

وروى عن ابن علية أنه قال فى الجرح: «هذه أمانة، ليس بغيبة»[١].

وخشى محمد بن بندار السباك الجرجانى أن يقع فى الغيبة إذا جرح وعدل فيقول لأحمد بن حنبل: «إنه ليشتد عليّ أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، قال أحمد: إذا سكت أنت وسكت أنا؛ فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»[٢].

«وسأل يحيى بن سعيد القطان سفيان الثورى وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف: أسكت أم أبين؟ قالوا: بين»[٣].

وقال الترمذي: «وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام فى الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين، وقد تكلموا فى الرجال، منهم: الحسن البصري، وطاوس قد تكلما فى معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير فى طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي، وعامر الشعبى فى الحارث الأعور، وهكذا روى عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم؛ أنهم تكلموا فى الرجال وضعفوا»[٤].

قال أبو بكربن خلاد: «دخلت على يحيى بن سعيد فى مرضه فقال لي: يا أبا بكر؛ ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً إلا أنهم يخافون عليك من كلامك فى الناس، فقال: احفظ عني؛ لأن يكون خصمى فى الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلى من أن يكون خصمى فى الآخرة النبى ﷺ؛ يقول: بلغك عنى حديث وقع فى وهمك أنه عنى غير صحيح - يعنى فلم تنكره»[٥].

وهكذا رأى أئمة النقد أنه لا مجال للمحاباة أو السكوت عن الحق فى تبيين أمر الرواة خشية أن يكون خصمهم فى الآخرة رسول الله ﷺ.

وهكذا كانت عملية النقد بدءاً بمعرفة أحوال الرواة ، لا تقوم على إظهار عيوب الرواة تعييراً وشماتة؛ بل كانت نصحاً للمسلمين بوضع الضوابط اللازمة لاكتشاف ما جثم بين جنبات الأحاديث الصحيحة وهو ليس منها.

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٦١.

(٢) المصدر السابق ص٦٠.

(٣) الحنبلي، ابن رجب شرح علل الترمذى ص٥٩.

(٤) المصدر السابق ص٥٧-٥٨.

(٥) ابن عدي، الكامل فى ضعفاء الرجال (٩٨/١).

يقول ابن رجب: «فما حملهم على ذلك عندنا ـ والله أعلم ـ إلا النصيحة للمسلمين، ولا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، وإنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكى يعرفوا؛ لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا فى الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبيينًا؛ لأن الشهادة فى الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة فى الحقوق والأموال»[1].

وقديمًا زعم بعض من لا يدرك قيمة النقد أن ذلك محض غيبة، وأنه شر يحاسب عليه صاحبه يوم القيامة ويقتص منه، فنظم بكر بن حماد:

لقد جفت الأقلام بالخلق كلهم ... فمنهم شقى خائب وسعيد
تمر الليالى بالنفوس سريعة ... ويبدئ ربى خلقه ويزيد
أرى الخير فى الدنيا يقل كثيره ... وينقص نقصًا والحديث يزيد
فلو كان خيرًا قل كالخير كله ... وأحسب أن الخير منه بعيد
ولابن معين فى الرجال مقالة ... سيسأل عنها والمليك شهيد
فإن يك حقًا قوله فهو غيبة ... وإن يك زورًا فالقصاص شديد
وكل شياطين العبادة ضعيفة ... وشيطان أصحاب الحديث مريد[2]

فلما أثار بكر بن حماد هذه الشبهة، ووضع علماء الجرح والتعديل فى موضع التهمة والظنة، سواء أصابوا فى حكمهم أم أخطئوا فانبرى له أبو الأصبغ عبد السلام بن يزيد بن غياث الإشبيلى يعارضه ؛ دافعًا التهم عن الأئمة النقدة، مبينًا قيمة ذلك الصنيع فقال:

تعرضت يا بكر بن حماد خطة ... بأمثالها فى الناس شاب وليد
تقول بأن الخير قل كثيره ... وأخبرتنا أن الحديث يزيد
وصيرته إذ زاد شرًا وقام في ... ضميرك أن الخير منه بعيد
وألزمت ذا ذنب ذا كمعاقب ... ظباء بذنب قارفته أسود
وهل ضر أحرارًا كرامًا أعزة ... إذا جاورتهم فى البدى عبيد
ولولا الحديث المحتوى سنن الهدى ... لقامت على رأس الضلال بنود
ولابن معين فى الذى قال أسوة ... ورأى مصيب للصواب سديد
يناضل عن قول النبى ويطرد ... الأباطيل عن أحواضه ويزود

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٨-٥٩.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١٠١٦/٢).

وجلة أهل العلم قالوا بقوله	وما هو فى شيء أتاه فريد
وكل حديثى تأزر بالتقى	فذاك امرؤ عند الإله سعيد
ولو لم يقم أهل الحديث بديننا	فمن كان يروى علمه ويفيد
هم ورثوا علم النبوة واحتووا	من الفضل ما عنه الأنام رقود
وهم كمصابيح الدجى يهتدى بهم	وما لهم بعد الممات خمود[1]»

كما انبرى العلماء لمحاربة الوضع ودرء مفاسد الوضاعين، واتبعوا من أجل ذلك وسائل علمية دقيقة نلخصها فيما يلي:

«١ - البحث في أحوال الرجال وتتبع سلوكياتهم ورواياتهم حتى فارقوا من أجل ذلك الأهل والأوطان.. وقد ميزوا بذلك بين الثقات الأثبات وبين أهل الصدق الذين وقع لهم تخليط، وأهل الكذب والفسوق، وذلك بتطبيق المعايير التى تثبت العدالة والضبط.

٢ - التحذير من الكذابين وفضحهم والإعلان بكذبهم على رءوس الخلائق.

٣ - البحث عن الأسانيد، فلا يقبل حديث لا يوجد له إسناد؛ بل يعتبر باطلاً، وما روى بسنده يبحث فيه سنداً ومتناً على ضوء شروط القبول وقواعد هذا العلم.

٤ - اختبار الحديث بعرضه على الروايات الأخرى والأحاديث الثابتة، فيتبين بذلك ما وقع فيه من وهم أو علة وقعت من أهل الصدق.

٥ - وضع ضوابط يكشف بها الحديث الموضوع.

٦ - التصنيف فى الأحاديث الموضوعة للتنبيه عليها والتحذير منها»[2].

وقد ظهرت المصنفات في الموضوعات فيما بعد مقتبسة من مشكاتهم مفيدة من أقوالهم، ناقلة عن أئمتهم فى محاولة لإحصاء تلك الموضوعات ليتجنبها المسلمون.

* * *

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١٠١٧/٢).

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد ص٣٠٧.

وكانت هذه الجهود في محاربة الوضع والوضاعين لوجود هذه الظاهرة التي لم يعهدها الجيل الأول من الصحابة وجل التابعين، يقول البراء بن عازب: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»(١)، وكذلك كان أنس بن مالك يقول: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً»(٢).

ولكن بظهورها ووجود من يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ بدأ الحذر وتطلب الأسانيد، يقول عبد الله بن سلمة بن أسلم: «ما كنا نتهم أحداً يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متعمداً؛ حتى جاءنا قوم من أهل المشرق فحدثوا عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها، فالتقيت أنا ومالك بن أنس، فقلت: يا أبا عبد الله، والله إني لينبغي لنا أن نعرف حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن هو؟ وعمن أخذنا؟ فقال: صدقت يا أبا سلمة، فكنت لا أقبل حديثاً حتى يسند لي، وتحفظ مالك بن أنس الحديث من أيامئذ، فجئت عبد الله بن الحسن في السويقة، فقال لي: يا ابن سلمة بن أسلم، ما بلغني أنك تحدث، تقول: حدثني فلان عن فلان؟ قلت: بلى، خلط علينا شيعتكم من أهل العراق، وجاءونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فحدثته بعض ما حفظت فعجب له، وقال: أصبت يا ابن أخي فزادني في ذلك رغباً»(٣).

وعن جعفر بن سليمان قال: «سمعت المهدي يقول: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث؛ فهي تجول في أيدي الناس»(٤).

ولذلك كانت المهمة على عاتق العلماء شديدة، تحتاج إلى الرجال الجهابذة الذين يؤيدهم الله دفاعاً عن السنة.

جاء غلام إلى يحيى بن معين فقال: «انظر إلى هذا الحديث الموضوع؟ فقال يحيى إن للعلم شباباً ينتقدون العلم»(٥).

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة»(٦).

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣٨٥.

(٢) المصدر السابق ص٣٨٦.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٣٩٤.

(٤) المصدر السابق ص٣٦.

(٥) المصدر السابق ص٣٦.

(٦) ابن عدي، الكامل (١٠٣/١).

ومن الأمثلة الشهيرة على كثرة الوضع ما وضع على أمير المؤمنين على بن أبى طالب ممن تلاعب باسمه واستغل مكانه فى الدين وفقهه وعلمه.

عن ابن أبى مليكة قال: «كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لى كتابًا ويخفى عني، فقال: ولد ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارًا وأخفى عنه، فدعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون ضل»[١].

وعن طاوس: «أتِيَ ابن عباس بكتاب فيه قضاء على رضى الله عنه، فمحاه إلا قدر، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه»[٢].

ولكثرة ما وضع على أمير المؤمنين علي الحديث كانت الحيطة والحذر من قبول كل ما يروى عنه إلا من ظهر تورعه عن ذلك جليًا.

قال المغيرة: «لم يكن يصدق عن على رضى الله عنه فى الحديث إلا من أصحاب عبدالله بن مسعود»[٣].

وكما قاوموا الوضع والوضاعين، توقفوا أمام أهل الصدق؛ بل أمام الثقات الأثبات؛ لإقرار ما ثبت بالبحث الدقيق ما أصاب فيه الراوى وما وهم أو خلط أو أخطأ عن غير قصد؛ تاركين ما يسمى بحسن الظن الذى لا يصلح عند مناقشة الأحاديث؛ خشية الإلحاق بالسنة ما ليس منها.

يقول عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث»[٤].

فالضابط فى قبول الراوى الضبط مع العدالة، أن يؤدى الراوى الحديث كما تحمله، وينقل لنا الإمام مسلم ذلك عن عمر قال: «من سمع حديثًا فَرَدَّ كما سمع فقد سلم»[٥]، وقال عبد الرحمن بن مهدى «لا يكون العالم إمامًا فى العلم حتى يعرف عمن يحدث، ولا يحدث عن كل أحد ولايقيم على الغلط»[٦].

فالعقول كما هى محل حفظ وضبط قد تكون محل غفلة ونسيان.

---

(١) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (٨٢/١).

(٢) المصدر السابق (٨٢/١-٨٣).

(٣) المصدر السابق (٨٣/١).

(٤) العقيلي، الضعفاء (٩/١)، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ.

(٥) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٧٤.

(٦) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٩٨/٢) تحقيق محمد رأفت سعيد ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

يقول بسر بن سعيد: «اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ﷺ»[١].

وقد علقها عمر أمانة فى أعناق الرواة عندما شرع لهم التثبت والتيقن من فهم وحفظ مراد المروى عنه، وإلا الإعراض عن الرواية حتى لا يقعوا تحت مسمى الكاذبين.

قال ابن عباس: «فلما ارتقى عمر المنبر أخذ المؤذن فى أذانه، فلما فرغ من أذانه قام عمر، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فإنى أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها، لا أدرى لعلها بين يدى أجلي، فمن وعاها وعقلها وعلمها وحفظها فليتحدث بها حيث ينتهى به، ومن خشى ألا يعيها فإنى لا أحل لأحد أن يكذب علي»[٢].

ومن ذلك الوهم غير المتعمد، والناشئ عن معرفة غير منضبطة بأحوال المروى عنهم، ما رواه مسلم عن أبى بكر بن حفص بن عمر بن سعد قال: «قلت لسالم بن عبد الله: فى أى الشق كان ابن عمر يشعر بدنته؟ قال: في الشق الأيمن، فأتيت نافعًا فقلت: فى أى الشق كان ابن عمر يشعر بدنته؟ قال: فى الشق الأيسر، قلت: إن سالمًا أخبرنى أنه كان يشعر فى الشق الأيمن، فقال نافع: وهل سالم، إنما أتى ببدنتين مقرونتين صغيرتين، ففرق أن يدخل بينهما، فأشعر هذه فى الأيمن وهذه فى الأيسر، فرجعت إلى سالم فأخبرته بقول نافع فقال: صدق نافع، عليكم بنافع، فإنه أحفظ لحديث عبد الله»[٣].

وقد أولى الأئمة النقاد الحديث عناية فائقة، واهتموا به اهتمامًا عظيمًا وقدموه على كثير من أعمال البر والطاعة، وعدوه عبادة من أفضل العبادات قربى إلى الله تعالى.

«كان شعبة إذا فرغ من الحديث قال: انقطع الوتر، صلى الله على محمد»[٤].

وكان وكيع بن الجراح يقول: «ما عبد الله بشيء أفضل من الحديث»[٥].

وكذلك قال المعافى بن عمران «كتاب حديث واحد أحب إلى من صلاة ليلة»[٦].

وسئل أحمد بن حنبل: «يا أبا عبد الله؛ أيهما أحب إليك: الرجل يكتب الحديث أو يصوم ويصلي؟ قال: يكتب الحديث، قلت: فمن أين فضلت كتاب الحديث على الصوم والصلاة؟ قال: لئلا يقول قائل: إنى رأيت قومًا على شيء فأتبعهم»[٧].

---

(١) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٧٥.

(٢) المصدر السابق ص١٧٥.

(٣) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٧٦.

(٤) ابن عدي، الكامل (١/ ٨٠).

(٥) الخطيب أبو بكر، شرف أصحاب الحديث ص٨٢.

(٦) المصدر السابق ص٨٤.

(٧) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٨٦.

ويقول وكيع: «لولا أن الحديث عندى أفضل من التسبيح ما حدثت»[١].

ويقول الشافعي: «طلب العلم أفضل من صلاة النافلة»[٢].

ويقول بشر بن الحارث: «لا أعلم على وجه الأرض عملاً أفضل من طلب العلم والحديث لمن اتقى الله وحسنت نيته فيه»[٣].

وبعد أن ساق الخطيب هذه الروايات يبين سبب ذلك التفضيل لطلب السنن الصحيحة من مظانها وكشف عوار الضعيف منها قائلاً: «طلب الحديث فى هذا الزمان أفضل من سائر أنواع التطوع؛ لأجل دروس السنن وخمولها وظهور البدع واستعلاء أهلها»[٤].

ورغم كثرة أسباب الضعف فى الراوى والمروى فقد قام النقاد المهرة باستخراج صحيح حديث رسول الله ﷺ ونقوه من الشوائب؛ حتى إنك ترى ناقداً مثل شعبة أو مالك أو الزهرى أو الثورى أو عبد الرحمن بن مهدى وغيرهم على جلالتهم فى العلم وإمامتهم فى هذا الشأن وتضلعهم فيه قد وقعت لهم أوهام وأخطاء لم تخفَ على جميعهم بحفظ الله تعالى لسنة نبيه.

إن كثيراً من المهتمين بالسنة والمحبين للحديث يتكلفون تكلفًا كبيراً عندما يربطون بين حال الراوى وروايته، ويتمسكون بالقواعد بطريقة من الجمود وعدم التحرر والصلابة بلا مرونة، متناسين أن الرواة ما هم إلا بشر يصيبون ويخطئون ينشطون ويذهلون، فالضعيف قد يصيب تارة، والثقة قد يهم، والصدوق قد يخفى عليه حقيقة ما يروي، فيروى الأباطيل دون أن يشعر إن الاكتفاء بمجرد وجود الحديث بإسناد ظاهره السلامة ليس فيه إلا الثقات لتصحيح الرواية عمل مجرد من سلوك النقاد العلمي؛ إذ كثيراً ما يزل العالم ويخطئ المجيد ويهم الحافظ، وقد اهتم علم علل الحديث بكشف هذه الأخطاء التى لا تتوقع لدى أصحاب النظرات السطحة النظرية.

وأعرض لبعض أوهام الثقات لا للغض من شأنهم، ولا الإحصاء لأخطائهم، وإنما لإبراز هذا المعنى.

فمن أوهام شعبة ما رواه مسلم: «حدثنا محمد بن بشار، ثنا يحيى بن سعيد ومحمد ابن جعفر، قالا: ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجراً أبا العنبس يحدث عن

---

(١) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٨٣.

(٢) المصدر السابق ص١١٣.

(٣) المصدر السابق ص٨٢.

(٤) المصدر السابق ص٨٦.

وائل بن حجر، عن النبى ﷺ بهذا الحديث كلهم عن شعبة، عن سلمة عن حجر، عن علقمة، عن وائل إلا إسحاق عن أبى عامر فإنه لم يذكر علقمة، وذكر الباقون كلهم علقمة.

قال مسلم: أخطأ شعبة فى هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته»[١].

ثم يعلل الإمام مسلم ذلك الوهم والخطأ بمخالفة رواية شعبة للروايات المتواترة؛ يقول: «وقد تواترت الروايات كلها أن النبى ﷺ جهر بآمين»[٢].

ومن أوهام الزهرى ما رواه الإمام مسلم: «حدثنا الحسن الحلواني، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب أن أبا بكر بن سليمان بن أبى حثمة أخبره، أنه بلغه أن النبى ﷺ صلى ركعتين ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله؛ أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: **لم تقصر الصلاة ولم أنسَ**، قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: **أصدق ذو اليدين؟** قالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ فأتم ما بقى من الصلاة ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل فى صلاته حتى لقاه الناس»[٣].

ثم يبين الإمام مسلم وهم الزهري، ويعلل حكمه النقدى قائلاً: «وخبر ابن شهاب هذا فى قصة ذى اليدين وهم غير محفوظ»، ثم يورد روايات صحاح عن سجود النبى للسهو يومها، ثم يقول: «فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة فى سجود رسول الله ﷺ يوم ذى اليدين أن الزهرى واهم فى روايته»[٤].

ومن أوهام مالك ما رواه مسلم: «ثنا قتيبة، ثنا مالك، عن هشام، عن أبيه، أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح، فقرأ سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، فقلت: إذن والله كان يقوم حين يطلع الفجر، قال: أجل».

وعلل مسلم خطأ مالك بمخالفته عدة من أصحاب هشام على خلاف إسناد مالك قائلاً: «فخالف أصحاب هشام هلم جرًا مالكًا فى هذا الإسناد فى هذا الحديث».

وذكر هذه الروايات:

«أبو أسامة عن هشام قال أخبرني عبد الله بن عامر».

«وكيع عن هشام أخبرنى عبد الله بن عامر».

«وحاتم عن هشام عن عبد الله بن عامر».

---

(١) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٨٠.

(٢) المصدر السابق ص١٨١.

(٣) المصدر السابق ص١٨٢.

(٤) المصدر السابق ص١٨٣.

فكان إجماع هؤلاء الأصحاب عن هشام بإسقاط أبيه من الإسناد دليل على وهم مالك وزيادته لهذا الراوي.

يقول مسلم: «فهؤلاء عدة من أصحاب هشام، كلهم أجمعوا فى هذا الإسناد على خلاف مالك، والصواب ما قالوا دون ما قال مالك»[١].

ومن أخطاء يحيى بن سعيد القطان ما رواه الإمام أحمد قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة قال: حدثنى عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عسال، قال: قال رجل من اليهود: انطلق بنا إلى هذا النبى ، قال: لا تقل النبي، فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين - وقص الحديث - فقالا نشهد أنك رسول الله.

قال أحمد: خالف يحيى بن سعيد غير واحد فقالوا: نشهد أنك نبي، ولو قالوا: نشهد أنك رسول الله كانا قد أسلما، ولكن يحيى أخطأ فيه خطئًا قبيحًا»[٢].

وبالرغم مما علم من حفظ وإتقان يحيى بن سعيد وكونه جبلاً فى الحفظ والتدقيق والبحث والتفتيش، والاحتياط والحذر؛ إلا أنه لم يسلم من هذا الخطأ؛ مما يقوى الحاجة لقيام منهج نقدى يبحث فى مرويات الضعفاء وكذلك روايات الثقات.

ومن أخطاء عبد الله بن المبارك ما رواه عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن عبد الله بن يزيد، قال: «كنا وقوفًا بعرفات فجاء ابن مربع فقال: كونوا على مشاعركم...» الحديث. قال يعقوب الفسوي: فذكرت ذلك لصدقة بن الفضل فقال: هذا من ابن المبارك؛ غلط فيه[٣].

والمعروف عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد بن شيبان قال: أتانا ابن مربع... الحديث.

كما أخرجه أبو داود[٤]، والترمذي[٥]، والنسائي[٦]، وابن ماجه[٧]، والفسوي[٨]، فأبدل ابن المبارك يزيد بن شيبان بعبد الله بن يزيد سهوًا وخطئًا.

---

(١) مسلم بن الحجاج، التمييز ص٢٢٠.
(٢) أحمد، العلل برواية عبد الله (٤٢٨٦)، تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامى ط (٣) ١٤٠٨هـ.
(٣) الفسوي، المعرفة (٢/٢١٠ - ٢١١)، تحقيق أكرم العمري، مكتبة الدار ط (١) ١٤١٠ هـ.
(٤) أبو داود، السنن (٢/١٩٦) رقم (١٩١٩)، كتاب المناسك باب موضع الوقوف بعرفة .
(٥) الترمذي، الجامع (٣/٢٣٠) رقم (٨٨٣)، كتاب الحج باب ما جاء فى الوقوف بعرفات.
(٦) النسائي، السنن (٥/٢٨٢) رقم ٣٠١٤ كتاب المناسك باب رفع اليدين فى الدعاء بعرفة.
(٧) ابن ماجه السنن (٢/١٠٠١) رقم (٣٠١١)، كتاب المناسك باب الموقف بعرفات.
(٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ (٢/٢١٠).

ومن أوهام عبد الرزاق ما رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبى ﷺ أنه رأى على عمر ثوبًا غسيلاً أو جديدًا، فقال: عش حميدًا. قال أبو حاتم هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري، وقال: ولم يرضَ عبد الرزاق حتى أتبع هذا بشيء أنكر من هذا، فقال: حدثنا الثورى عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ بمثله، وليس لشيء من هذين أصل.

وقال: وإنما هو معمر عن الزهرى مرسل أن النبى ﷺ[١].

وقال فى موضع آخر: هو حديث باطل[٢].

وقد حكم الإمام أبو حاتم على ذلك الحديث بأنه باطل، وأنه لا أصل له برغم أن الراوى هو الإمام عبد الرزاق الصنعانى صاحب المصنف الشهير؛ إلا أن هذا لا يعطيه شهادة حصانة من الخطأ أو يلبسه رداءً غير بشري.

وقد أيد الإمام أبا حاتم النسائيُّ ويحيى القطان[٣]، فى نسبة الوهم لعبد الرزاق، مما يدل على إمكان الخطأ على كل أحد.

ومن أوهام الأوزاعى ما سئل أحمد بن حنبل: «أتعرف عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ: متى كنت نبيًا... الحديث. قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي؛ يخطئ كثيراً على يحيى بن أبى كثير»[٤].

ومن أوهام عبد الرحمن بن مهدى ما نقله البرذعى قال: «شهدت أبا زرعة ذكر عبدالرحمن بن مهدى ومدحه وأطنب فى مدحه، وقال: وهم فى غير شيء، قال: عن شهاب بن شريفة، وإنما هو شهاب بن شرنقة، وقال: عن سماك، عن عبد الله بن ظالم، وإنما هو مالك بن ظالم، وقال: عن هشام، عن الحجاج، عن عائذ بن بطة، وإنما هو ابن نضلة، وقال: عن قيس بن جبير، وإنما هو قيس بن جبير»[٥].

ومن هؤلاء حبيب المالكي؛ قال عنه نوفل بن مظهر: كان بالكوفة رجل يقال له حبيب المالكي، وكان رجلاً له فضل وصحبه؛ فذكرناه لابن المبارك، فأثنى عليه، قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف، فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت له:

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٤٨٧ - ٤٨٨ رقم ١٤٦٠)، دار المعرفة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) المصدر السابق (١/٤٩٠ رقم ١٤٧٠).

(٣) ابن حجر، النكت الظراف مع تحفة الأشراف (٥/٣٩٧ رقم ٦٩٥٠).

(٤) ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال ص ١٧٣ رقم٩٣، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة التوعية ط (١) ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٥) أبو زرعة، الضعفاء (٢/٣٢٦ – ٣٢٨)، تحقيق د. سعدى الهاشمي، دار ابن القيم للنشر ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

إنه وإنه ـ أعنى حبيبًا ـ فأبى، فلما أكثرت عليه فى ثنائى عليه، قال: عافاه الله فى كل شيء إلا فى هذا الحديث»[١].

وكذلك روى الربيع بن يحيى الأشنانى عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبى ﷺ فى الجمع بين الصلاتين؛ قال أبو حاتم عنه: إنه باطل عندي... والخطأ من الربيع. وقال الدارقطني: هذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل، وهذا يسقط مائة ألف حديث»[٢].

هذا مع أن أبا حاتم نفسه قال فى الربيع بن يحيى هذا: ثقة ثبت[٣].

أنواع الوضاعين

ومن خلال ذلك العرض يتضح مدى الخطورة التى تعرض لها حديث رسول الله ﷺ وكم قابل الأئمة النقدة من أسباب تدعو إلى التشكك والتريب؛ حتى عدد الإمام ابن حبان فى مقدمة كتابه[٤] «المجروحون» عشرين سببًا من أسباب جرح الرواة ونسبتهم إلى الوضع فقط فذكر أن:

* منهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة يضعون الحديث إيقاعًا للشك والريب فى قلوب المؤمنين.
* ومنهم من وضع الأحاديث فى الفضائل والزجر عن المعاصى متوهمًا أن ذلك مما يثاب عليه ويؤجر على فعله.
* ومنهم المتجرئ على رسول الله ﷺ لا يعرف مكانته ولا يوليه قدره ﷺ.
* ومنهم من كان يتقرب إلى الملوك بالأحاديث التى تعجبهم وتروقهم طمعًا فى دنياهم العريضة.
* ومنهم من كبر سنه وضعف عقله فصار لا يميز بين مرفوع وموقوف، ومسند ومرسل.
* ومنهم من اختلط فى آخر عمره فلم تتوفر قوة عقله كما كانت فحدث كيف شاء، واختلط الصحيح بالسقيم.
* ومنهم من كان لا يبالى أن يتلقن ما ليس من حديثه إذا قيل له إنه من حديثك من غير أن يحفظ.

---

(١) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٢٧٠).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/١٥٠)، دار إحياء التراث العربى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٣/٤٧١ رقم ٢١٠٦.

(٤) ابن حبان، المجروحون (١/٦٣-٨٨).

* ومنهم من كـان هذا الأمر ليس من صـناعتـه إنما يحدث عن كل أحـد بأى شيء وهو لا يتعمد الكذب.
* ومنهم من كـان يحـدث عن شيـوخ لم يرهم بكتب صـحـاح دون رؤية لهم أو سمـاع منهم.
* ومنهم من كان يسوى الأسانيد ويقلب الأخبار.
* ومنهم من سـمع من شيـوخـه بعض حديثـهم فـحدثوا ببـقيـة أحـاديث الشيـوخ - مما لم يسمعوا - على السماع من غير تدليس.
* ومنهم من ضاعت كتبه وصار يحدث من كتب الناس دون حفظ لها أو سماع له فيها.
* ومنهم من كثر خطؤه، وكاد أن يقلب صوابه.
* ومنهم من كان له ابن سوء أو وراق خبيث، يضعون له الحديث.

ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث، فلما نبه عليه لم يرجع عن خطئه وحدث به.

* ومنهم من سبق لسانه بالخطأ دون قصد، وتكبر أن يرجع عن خطئه.
* ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صادق الرواية.
* ومنهم المدلس عمن لم يره موهماً سماعه منه.
* ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته.
* ومنهم القـصاص والسـؤال الذين كـانوا يضعـون الحديث فى قـصـصهم؛ تكسـباً بذلك وتحبباً إلى المستمعين[١].

* * *

(١) ابن حبان، المجروحون ص٦٣ - ٨٦.

المنهج النقدى فى القرون الثلاثة الأولى

شهدت القرون الثلاثة الأولى ـ خير القرون ـ العصور الذهبية للسنة؛ ففيها دونت السنة أولاً على صورة مرويات خاصة لكل راوٍ، ثم تعددت بعد ذلك طرائق التصنيف وأساليب التأليف؛ فظهرت المسانيد التى تهتم بجمع مرويات كل صحابى على حدة، وظهرت الصحاح التى اشترط أصحابها ألا يودعوا فيها إلا ما صح على شروطهم.

كما ظهرت السنن، وهى كالصحاح من حيث الترتيب على أبواب الفقه.

كما أن هذه القرون الثلاثة قد تزينت بوجود حفاظ الحديث ونقدته ممن أقام الله على أكتافهم صرح ذلك العلم الشامخ حتى بلغ فى نهاية القرن الثالث ذروته، فقد ألفت فيه جل كتب الرجال والجرح والتعديل والعلل، وما صنف فى القرن الرابع يعتمد اعتماداً كلياً على النقل عن جهابذة هذه القرون.

إن الحقبة الزمنية التى شملت هذه القرون تمثل بداية ذلك العلم ونشأته، وتلاحق تطوره وفقًا لمجريات الأحداث التى تطرأ وتجد؛ حتى تصل إلى طور الاكتمال ومراحل النضوج؛ بحيث إن القرن الثالث الهجرى ما كاد ينصرم إلا والحديث وعلومه فى غاية الازدهار قد عقدت مجالس التحديث هنا وهناك، واكتظت الطرق بالمرتحلين شرقًا وغربًا فى سبيل البحث عن أحاديث رسول الله ﷺ من الثقات بالأسانيد العالية، كما كثرت مجالس المذاكرة بين الجهابذة للكشف عن علل الأحاديث، والتوصل إلى أحوال الرواة من خلال نشاط علم الجرح والتعديل وتوقد أذهان أصحاب الحديث فى الكشف عن عوار المتون المصنوعة والزيادات الغير مرضية.

وشهدت هذه المرحلة منهجًا نقديًا صارمًا لا يكاد يمرر رواية ضعيفة أو موضوعة إلا اكتشفها وأظهر خطئها وأبان عن سبب ذلك الخطأ.

القرن الأول

يعد القرن الأول الهجرى عصر الصحابة وأكابر التابعين، وقد كانت السنة حينذاك قد دونت، وإن كان ذلك كأجزاء منفصلة، يدون كل راوٍ مروياته الخاصة، ولم يكن تم لها ذلك الجمع الشامل فى صورة المسانيد والسنن.

ورواد هذا القرن معظمهم من الصحابة الذين شهدوا الوحى والتنزيل، وعرفوا من النبى ﷺ الأحكام والتفسير. يقول ابن أبى حاتم: «وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ ونصرته، وإقامة دينه، وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عز وجل، وما سن وشرع، وحكم

وقضى، وندب وأمر ونهى، وعلم وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا فى الدين وعلموا أمر الله ونهيه، ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ... وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجرى على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء»[١].

فلما بلغتهم سنة نبيهم ﷺ قاموا بحملها، وأدوا أمانتها، وقاموا بحقها خير قيام، «فحفظوها وفهموها وعلموا جملتها وتفصيلها، وبلغوها كما أمروا إلى من بعدهم»[٢].

وقد شهد الصحابة بداية علم رواية الحديث النبوى الشريف؛ إذ كانت الرواية هى وسيلة العرب ـ الأميين فى الغالب ـ لنقل أشعارهم وتاريخهم ومآثرهم وأيامهم، فعلى ذلك لم تكن الرواية غريبة المنشأ، وإن كان لها مزية الضبط والدقة، والحرص والتثبت، والإتقان والحذر، وذلك لما فى الحديث الشريف من الجلال، وما له من قدسية.

يقول الشريف حاتم بن عارف: «فأول علم نشأ منها علم الرواية، وأول رواية من هذا العلم سماع، ورواية خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها لحديث بدء الوحى، وقصة مجيء جبريل عليه السلام بأوائل سورة ﴿اقرأ﴾ إلى النبى ﷺ فى غار حراء»[٣].

وكان لدى الصحابة استعداد عجيب لتلقى هذه السنن؛ ذلك أنهم علموا كما يقول محمد أبو زهو: «مكانها من الدين، وأنها الركن الثانى فى بنائه القويم بعد الكتاب العزيز، وأن من فرط فى أمرها أو تهاون بشأنها فهو محروم، ومن حفظها وعمل بها فهو سعيد مشكور... إلى جانب هذا فالصحابة عرب خلص أميون لا يقرءون ولا يكتبون، فكل اعتمادهم على ملكاتهم فى الحفظ وقوة شأنهم فيه»[٤].

وقد كان رسول الله ﷺ يعقد للصحابة المجالس العلمية، وقد اختلف أحوال أصحابه فى حضور هذه المجالس بين ملازم ومواظب ومحافظ ومقل «أما من بعدت عليهم الشقة فكانوا إذا نزلت بهم نازلة وأشكل عليهم حلها؛ فإنهم يضربون أكباد الإبل إلى النبى ﷺ ليقفوا على حكم الله فيما عرض لهم»[٥].

ونتيجة لذلك اختلفوا فى تحمل الحديث وأدائه قلة وكثرة، كذلك اختلفوا فى فقه الحديث حسب اختلافهم فى الفهم والاستعداد الفطري.

ولا بد من ذكر دور المرأة فى نشر السنة؛ إذ روايات الحديث قد تلازمن مع الرواة فى كتب الرجال والصحابة؛ فلم يكن نقل السنة قاصراً على الرجال، ومسانيد الصحابيات يشهد بدورهن البارز فى هذا الشأن.

---

(١) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٧.

(٢) المعلمى اليمانى، علم الرجال ص١٩، تحقيق طارق عوض الله دار السارى ط(١) ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

(٣) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص١٤.

(٤) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٤٨-٥٠.

(٥) المصدر السابق ص٥١.

يقول محمد أبو زهو: «ولا ننسى ما لزوجاته ﷺ من فضل كبير في تبليغ أحكام الدين ونشر السنن بين نساء المؤمنين؛ لا سيما ما كان من عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، هذا ولا ريب أن نساءه ﷺ كن على جانب عظيم من العلم؛ فقد أمرهن الله تعالى بمدارسة القرآن والسنة... ولولاهن لضاعت أحاديث وأحكام ما كنا لنطلع عليها من غيرهن، ولا سيما الأفعال التى تقع بين النبى ﷺ وأزواجه مما لا يمكن لأحد الاطلاع عليها»[١].

ولا ننسى دور البعوث التعليمية التى أرسلها رسول الله ﷺ - كبعثة مصعب بن عمير إلى المدينة، ومعاذ بن جبل إلى اليمن، وأبو عبيدة بن الجراح إلى البحرين - فى نقل السنن القولية والفعلية عن رسول الله ﷺ، وكذلك الوفود التى جاءت من أطراف الجزيرة العربية تضرب إليه ﷺ أكباد الإبل؛ ليأخذوا الدين من منبعه الأول.

تثبت الصحابة على عهد النبى ﷺ:

وقد كان الصحابة يتوثقون من الأخبار على عهد النبى ﷺ[٢]، وذلك لوجود أصل المنهج وليقظة الدافع إلى التوصل إلى ما يقوله النبى ﷺ رغبة فى الامتثال له والعمل بمقتضاه.

* مثال ذلك؛ حديث ضمام بن ثعلبة أنه جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: «أسألك بربك ورب من قبلك؛ آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: **اللهم نعم**. قال أنشدك بالله؛ آلله أمرك أن نصلى الصلوات الخمس فى اليوم والليلة؟ قال: **اللهم نعم**...»[٣].

* وكذلك؛ حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود «يا نبى الله؛ إنك أمرت بالصدقة، وكان عندى حليّ فأردت أن أتصدق بها، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم، فقال النبى ﷺ: **صدق ابن مسعود، زوجك أحق من تصدقت به عليهم**»[٤].

* وما ثبت فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى اعتزال النبى ﷺ نساءه وما شاع حينها بين الصحابة أنه ﷺ طلقهن، فجاء عمر رضى الله عنه يستأذن عليه ليستثبته الخبر، فقال عمر للنبى ﷺ: أطلقت نساءك؟ فقال رسول الله ﷺ: **لا**»[٥].

---

(١) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٥٥-٥٧.

(٢) انظر الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص٧-٩، الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٧.

(٣) رواه البخارى (١/١٧٩ رقم ٦٣) كتاب العلم باب ما جاء فى العلم، ومسلم (١/٤٨ - ٤٩ رقم ١١) كتاب الإيمان باب بيان الصلوات

(٤) البخارى (٣/٣٨١ رقم ١٤٦١) كتاب الزكاة باب الزكاة على الأقارب، ومسلم (٢/١٢٢ رقم ١٠٠٠) كتاب الزكاة باب فضل النفقة على الأقربين.

(٥) البخارى (١/٢٢٣ رقم ٨٩) كتاب العلم باب التناوب فى العلم، ومسلم (٢/٥٤٥ رقم ١٤٧٩ كتاب الطلاق باب فى الإيلاء واعتزال النساء.

وهكذا يظهر من هذه الأمثلة أن جذور التثبت ممتدة من عصر الصحابة وفى عهد رسول الله ﷺ، فما كان على أحدهم إذا بلغته رواية عن رسول الله ﷺ وتشكك فيها إلا أن يرحل إليه ﷺ ويشافهه ويسأله مباشرة، ويحصل على الجواب الشافى الكافي.

وقد كانت مرحلة تثبت الصحابة فى حياة النبى ﷺ مرحلة أولى من مراحل النقد، وهى ككل البدايات تتسم باليسر وعدم التعقيد وتتميز بالسهولة وإمكانية القيام بها من كل أحد، فكثيراً ما تختلف الأفهام أو يحضر البعض من الصحابة النبى فيسمع أول الحديث دون آخره أو آخره دون أوله، وقد يفهم من النبى ﷺ غير ما أراد، ويبلغ ذلك على ضوء ما فهم، فيحدث خلاف ، ينتهى فى هذه المرحلة ببساطة شديدة عن طريق سؤال النبى ﷺ.

وتكون إجابة الرسول الكريم قاطعة لكل خلاف، ومجهزة على طرق الفهم الخاطئة ومؤيدة لأصحاب الفهم الأرشد، وبالتالى لم يكن فى عهد النبى ﷺ مجال للاختلاف ما دام بين ظهرانى أصحابه.

تطور النقد بعد وفاة الرسول ﷺ:

انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى وتوقف الاتصال بين السماء والأرض بعد أن انقطع الوحى، وذلك بعد أن أتم الله أمر الدين وأكمل الرسالة التى نزلت على خير خلق الله محمد، وكما يقول د. همام سعيد: «لم يعد وحى ينزل، ولا حديث يصدر، ووقف الصحابة على أحوال هذه الفترة المباركة يسترجعونها ويتذكرونها ويتأملون فيها ويروون أخبارها، ولا سيما أنهم شاهدون عليها ومطالبون بنقلها إلى من وراءهم من الناس إلى جانب أن التابعين الذين فاتتهم الصحبة كانوا على شغف بسنة النبى ﷺ، فكانوا يتجمعون حول الصحابة يسألونهم ويقتبسون منهم»[١].

وقد رأى أصحاب النبى ﷺ تلك الثلمة الكبرى، وذلك الفراغ الهائل الذى وجد بقبض رسول الله ﷺ ورحيله من عالم الدنيا، ووجدوا أنفسهم مسئولين عن أمانة الوحيين؛ الكتاب والسنة، وقد حاولوا قدر جهدهم وبذلوا وفق طاقاتهم كى يبلغوا عن رسول الله ﷺ حركاته وسكناته، قيامه وقعوده، عباداته ومعاملاته، سلمه وحربه، سلوكه مع أصحابه وأهل بيته، إلى غير ذلك مما جرى من رسول الله ﷺ وله.

يقول د. نور الدين عتر: «قام الصحابة رضوان الله عليهم بالتبليغ عن رسول الله ﷺ وبذلوا من أجله غاية ما فى الوسع البشرى، لكن لم يغفلوا فى وقدة حماسهم للدعوة عن أمر جوهرى هام، وهو صون هذا التراث من التحريف»[٢].

---

(١) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٤٥.

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد ص٥١.

وكان نتيجة لذلك التمحيص وتلك المحافظة وهذا الانتباه أن زاد الحذر والتيقظ وظهر الاحتياط أكثر وأكثر، فالصحابة لن يجدوا رسول الله ﷺ بين ظهرانيهم ليسألوه كما كان فيما مضى.

يقول د. مصطفى الأعظمي: «نشط النقد من حول السنة بصفة عامة، وخطا خطوة أوسع نحو الاستيثاق والتحقيق؛ حتى تبين المسلمون أن ما يروى لهم عن رسول الله ﷺ صحيح لا زيف فيه ولا خلط، ولا افتراء فيه ولا كذب»[١]، فقام أصحاب النبى ﷺ بذلك خير القيام متأثرين بروح القرآن ومقتفين أثر الرسول ﷺ فى منهجية عالية.

ومن هؤلاء: أبو بكر الصديق: كان رضى الله عنه هو أول من سن الاحتياط فى نقل السنة، وإليه المنتهى فى التحرى فى القبول والرد.

«جاءت الجدة إلى أبى بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك فى كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه»[٢].

ويذكر الذهبى من مراسيل ابن أبى مليكة أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا»[٣].

وذلك من أبى بكر ليس على سبيل تكذيب المغيرة، ولا هو رغبة عن تعلم سنن رسول الله ﷺ، ولكنه إرشاد للأمة إلى التوثق مما تسمع، وألا تروى كل قول دون تيقظ وتثبت، كما أنه حث للرواة ألا يرووا عن رسول الله ﷺ إلا ما تأكد فى خلدهم أنه ﷺ قد قاله.

وقد أرسى الصديق من قواعد النقد ما يعد إحدى لبنات علم الجرح والتعديل الأولى فهو يرى أن الراوى الثقة لا يمكن أن يكون من الملائكة فلا يخطئ أبدًا، كما أن الراوى الضعيف ليس مهملاً فى كل حال، ولكن لما غلب عليه الضعف أهملت رواياته، فالجرح والتعديل بحسب الغالب من الحال.

يقول الصديق لعمر قبل موته: «ألم ترَ أن الله ذكر أهل الجنة وصالح ما عملوا، وتجاوز عن سيئاتهم فيقول القائل: لا أبلغ هؤلاء، وذكر أهل النار وسيئ ما عملوا، فرد عليهم صالح ما عملوا فيقول القائل: أنا خير من هؤلاء»[٤].

---

(١) الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد ص١٠.

(٢) الذهبى، تذكرة الحفاظ (٢/١).

(٣) الذهبى، تذكرة الحفاظ (٣٠٢/١).

(٤) أبو داود السجستانى، الزهد ص٥٣، تحقيق ياسر إبراهيم، وغنيم عباس ط١، دار المشكاة.

ومنهم عمر بن الخطاب: وقد روى البخارى من حديث أبى موسى عندما استأذن على أمير المؤمنين عمر ثلاثًا ثم رجع «... فدعاه، فقال: كنا نؤمر بذلك، فقال لتأتينى على ذلك بالبينة، فانطلق إلى مجالس الأنصار، فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على ذلك إلا أصغرنا أبو سعيد الخدرى، فذهب بأبى سعيد الخدرى، فقال عمر: خفى على هذا من أمر رسول الله!! ألهانى الصفق بالأسواق»(١).

يقول الذهبي: «أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبى موسى بقول صاحب آخر، ففى هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفى ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكى يرتقى عن درجة الظن إلى درجة العلم»(٢).

ولا ننسى أن ذلك الأمر مما يوجب التفكر عند عمر رضى الله عنه، وهو الذى قد أكثر الدخول والخروج على رسول الله ﷺ، فكيف يخفى عليه ذلك الأمر من رسول الله ﷺ؟!

وقد كان من هدى عمر رضى الله عنه الإقلال من الحديث عن رسول الله ﷺ خشية الوقوع فى الخطأ، والتحدث عنه بمقدار حتى لا يهجر القرآن ويتشاغل عنه بالحديث عن رسول الله ﷺ؛ خاصة والمسلمون حديثو عهد بفقد رسول الله ﷺ، ويخشى أن يحدث كما حدث فى الأمم السابقة من تعظيم أنبيائها فوق قدرهم البشرى ووضع الأحاديث عليهم.

عن قرظة بن كعب: «لما سيرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قالوا: نعم، تكرمة لنا. قال: ومع ذلك إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، فقال: قد نهانا عمر رضى الله عنه»(٣).

وقد طلب عمر البينة من أحد الصحابة، فلما استقر عنده صدق الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «أما إنى لم أتهمك، ولكنى أحببت أن أتثبت»(٤).

وكذلك «بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود وأبى الدرداء وأبى مسعود الأنصارى فقال: ما هذا الحديث الذى تكثرون عن رسول الله ﷺ، فحبسهم بالمدينة حتى استشهد»(٥).

---

(١) البخارى (٤/٣٤٩) رقم ٢٠٦٢ كتاب البيوع باب الخروج فى التجارة.

(٢) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/٦).

(٣) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/٧).

(٤) المصدر السابق (١/٨).

(٥) ابن حبان، المجروحون (١/٣٥).

قال الرامهرمزي: «يعني منعهم من الحديث، ولم يكن لعمر حبس»[(١)].

يقول ابن حبان: «لم يكن عمر - وقد فعل - يتهم الصحابة بالتقول على النبى ﷺ ولاردهم عن تبليغ ما سمعوا من رسول الله ﷺ، وقد علم أنه ﷺ قال: «**ليبلغ الشاهد الغائب**»[(٢)]، وأنه لا يحل لهم كتمان ما سمعوا من رسول الله ﷺ، ولكنه علم ما يكون بعده من التقول على رسول الله ﷺ... فعمد عمر إلى الثقات المتقنين الذين شهدوا الوحى والتنزيل فأنكر عليهم كثرة الرواية عن النبى ﷺ، حتى لا يجترئ من بعدهم ممن ليس له فى الإسلام محلة كمحلهم فيكثر الرواية فيزل فيها»[(٣)].

وإنما فعل عمر ذلك احتياطًا للدين وحسن نظر للمسلمين؛ لأنه خاف أن يتكلوا على ظاهر الأخبار، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها، ولا كل من سمعها عرف فقهها.

وقد سن أمير المؤمنين عمر للرواة التثبت فى الحديث، والفهم عن القائل مراده، والتأكد من أن ما فهمه الراوى هو عين ما أراده المروى عنه، وإلا كان الراوى غير المتثبت كالكاذب؛ إذ إنه غير مكلف برواية الظنون والأوهام.

عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه «أنه خطب يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإنى أريد أن أقول مقالة قدر لى أن أقولها، من وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهى به راحلته، ومن خشى ألا يعيها فإنى لا أحل له أن يكذب علي...»[(٤)].

قال ابن عبد البر: «وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بإقلال الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ وخوفًا أن يكون مع الإكثار أن يحدثوا بما لم يتقنوا حفظه ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذى لا يؤمن مع الإكثار، فلهذا أمرهم عمر بالإقلال من الرواية، ولو كره الرواية وذمها لنهى عن الإقلال منها والإكثار، ألا تراه يقول: فمن حفظها ووعاها فليحدث بها»[(٥)].

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٥٣ رقم ٧٤٥، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ١٤٠٤هـ.

(٢) البخارى (١/١٩٠) رقم ٦٧ كتاب العلم ، ومسلم (٢/٤٢٤) رقم ١٣٥٤ كتاب الحج.

(٣) ابن حبان، المجروحون (١/٣٦، ٣٧).

(٥) رواه البخارى (١٢/١٤٨ رقم ٦٨٣٠) كتاب الحدود باب رجم الحبلى من الزنا، مسلم (٢/١٧٣ - ١٧٤) رقم (١٦٩١) كتاب الحدود باب رجم الثيب من الزنا.

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٠٥، ١٠٠٦).

وكذلك قعد أمير المؤمنين عمر قاعدة لمن يتكلم في الجرح والتعديل، ومن يقبل قوله في الرواة، وأنه لا ينبغي قبول تعديل من عدل بناء على الظاهر دون الوقوف على المحكات الرئيسية التي تظهر منها العدالة من غيرها.

«شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه بشهادة، فقال له عمر: لست أعرفك، ولا يضرك أن لا أعرفك، ائت بمن يعرفك، فقال رجل من القوم: أنا أعرفه قال: بأى شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل. قال عمر: فهو جارك الأدنى الذى تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فمعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذى يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك»[1].

ومما يروى عن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه أنه قال: «لا يغرك صلاة امرئ ولاصيامه، ولكن إذا حدث صدق، وإذا اؤتمن أدى، وإذا أشفى ورع»[2].

على بن أبى طالب:

وكذلك ظهر احتياط على بن أبى طالب رضى الله عنه فى قبول الأخبار، وذلك بأسلوب يتناسب مع الفتنة التى رآها فى أواخر خلافة عثمان وطيلة خلافته، فكان رضى الله عنه يستحلف الرواة حتى يقبل الحديث منه.

يقول ابن حبان: «وتبع عمر عليه على بن أبى طالب رضوان الله عليهما - عمر وعلى - باستحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ، وإن كانوا ثقاتًا مأمونين»[3].

يقول على بن أبى طالب: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعنى الله بما شاء أن ينفعنى منه، وكان إذا حدثنى عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته»[4].

ولما اطلع رضى الله عنه على ما دس على رسول الله ﷺ وهو بصفين قال: قاتلهم الله؛ أى عصابة بيضاء سودوا! وأى حديث من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفسدوا»[5].

وكان من هديه رضى الله عنه التحديث بالمشهور والمعروف والابتعاد عن المنكر؛ يقول: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[6].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٨٤.

(٢) اتحاف الخيرة المهرة (٥/ق٣٤ب) رقم ٥٤٢٢.

(٣) ابن حبان، المجروحون (١/٣٧).

(٤) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/١٠).

(٥) السابق (١/١٢).

(٦) السابق (١/١٣).

يقـول الذهبي: «فـقـد زجـر الإمـام على رضى الله عنه عن رواية المنكر، وحث على التـحـديث بالمشـهور، وهذا أصـل كبـير فى الكف عن بث الأشـيـاء الواهيـة والمنكرة من الأحاديث فى الفضائل والعقائد والرقائق»(١).

ابن عباس:

ويتـبع الحـبر الجليل عـبـد الله بن عـباس رضى الله عنهـمـا ذلك المنهج قـائلاً: «إنا كنا نحدث عـن رسول الله ﷺ؛ إذ لم يكن يكذب عليـه، فلما ركـب الناس الصـعـب والذلول تركنا الحديث عنه»(٢).

ويشبـه هذا ما حـدث مع بشيـر العدوى عندما جـاء إلى ابن عبـاس: «فجـعل يحدث ويقـول: قـال رسول الله ﷺ، قـال رسـول الله ﷺ، فـجـعل ابن عبـاس لا يأذن لحـديثـه، ولاينظر إليه، فقال: يا ابن عباس؛ مالى أراك لا تسمع لحديثى؟أحدثك عن رسـول الله ﷺ، ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسـول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصـغينا إليـه بآذاننا، فلما ركـب الناس الـصعب والذلول لم نأخذ مـن الناس إلا ما نعرف»(٣).

ويقول فى موضع آخر: «شهد عندى رجال مرضيون، وأرضاهم عندى عمر أن النبى ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب»(٤).

فابن عـباس لا يأذن لكل قـول؛ بل ينتقى من الرواة المرضيين الذيـن يجيئـون بالحديث على وجهـه، والموثوق فى عدالتهم فلا تلحق بهم تهـمة أو ظنة، كما يوثق فى ضـبطهم فلا يخشى منهم خلط.

ابن عمر:

وكـان من هؤلاء المتثبتين ابن عمـر صاحب رسـول الله ومـقتـفى أثره، وقد كـان إذا تشكك فى رواية سأل عنها من هم أعلم منه من الصحابة؛ حتى يتثبت من صحتها؛ وذلك ليعمل بها، والمعروف من سيرته رضى الله عنه أنه كان يتتبع النبى ﷺ فى حركاته وسكناته وأموره كلها ومثال ذلك:

عن نافع قـال: «حدث ابن عـمـر أن أبا هريرة رضى الله عنه يقـول: من تبع جنازة فله قيراط، فقال: أكثر علينا أبو هريرة»، وفى رواية مسلم: «فبعث إلى عائشة فسألها، فصدقت

---

(١) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١٣/١).

(٢) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (٨٠/١).

(٣) السابق (٨١/١).

(٤) رواه البخارى (٦٩/٢ رقم ٥٨١)، كتاب مواقيت الصلاة باب الصلاة بعد الفجر، ومسلم رقم (٥٦٦/١ - ٥٦٧) كتاب صلاة المسافرين (٨٢٦).

أبا هريرة، وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فقال ابن عمر: كم فرطنا فى قراريط كثيرة»[١].

مظاهر التحرى وخوف الوقوع فى الخطأ عند الصحابة:

والناظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ يستشعر فيهم الرهبة من أحاديث رسول الله ﷺ، فالعشرة المبشرون بالجنة مثلاً تجد أحاديثهم ومروياتهم قليلة جداً بالنسبة لما فى كتب السنة.

يقول زيد بن أرقم: «إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد»[٢].

يقول الذهبي: «وكان ابن مسعود يقل من الرواية للحديث، ويتورع فى الألفاظ»[٣].

وعن عبد الله بن الزبير قال: «قلت للزبير: إنى لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إنى لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: **من كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[٤].

وعن أنس قال: «إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثًا كثيراً أن النبى ﷺ قال: **من تعمد عليّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار**»[٥].

ويقول عثمان بن عفان: ما يمنعنى أن أحدث عن رسول الله ألا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكن أشهد: سمعته يقول: **من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»[٦].

وأجاب صهيب أبناءه عن عدم تحديثه عن رسول الله ﷺ بقوله: «قال رسول الله ﷺ: **من كذب عليّ متعمداً كلف يوم القيامة أن يعقد بين شعيرتين، فذاك الذى يمنعنى من الحديث**»[٧].

وقال كعب بن مالك لأبى قتادة: «حدثنى بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال: إنى أخشى أن يزل لسانى بشيء لم يقله رسول الله ﷺ»[٨].

---

(١) البخارى (٢٢٩/٣) رقم ١٣٢٣ - ١٣٢٤ كتاب الجنائز باب فضل اتباع الجنائز، مسلم (٧٨/٢ - ٧٩) رقم ٩٤٥ كتاب الجنائز باب فضل الصلاة على الجنازة.

(٢) ابن حبان، المجروحون (٣٨/١)، وابن عدى، الكامل (١٦/١).

(٣) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١٤/١).

(٤) رواه البخارى (٢٤٢/١ رقم ١٠٧) كتاب العلم باب إثم من كذب على النبى، ومسلم المقدمة (١٤/١) رقم ٣.

(٥) رواه البخارى (٢٤٣/١) رقم ١٠٨ كتاب العلم، ومسلم (١٤/١) رقم ١٤ فى المقدمة.

(٦) ابن عدى، الكامل (٣/١).

(٧) المصدر السابق (٤/١).

(٨) المصدر السابق (٣/١).

عن السائب بن يزيد قال: «صحبت عبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبى وقاص، والمقداد بن الأسود، فلم أسمع أحداً منهم يتحدث عن رسول الله ﷺ»[١].

ويقول ابن أبى ليلى: «أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبى ﷺ فى المسجد، فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث»[٢].

ولشدة عناية الصحابة كان ذلك الإقلال؛ حتى «كان كثير من جلة الصحابة كأبى بكر، والزبير، وأبى عبيدة، والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه؛ بل كان بعضهم لايكاد يروى عنه شيئًا كسعيد بن زيد بن عمرو، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة»[٣].

وكان من أكثر الصحابة؛ إنما يدفعه خشية كتمان العلم؛ لذا كثرت روايات صحابة أجلة كأبى هريرة، وابن عمر ، وابن عباس، وعائشة أم المؤمنين، ومن ذلك قول أبى هريرة: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيات فى كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم تلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ إلى ﴿الرَّحِيمُ﴾[٤].

إن إخواننا من المهاجرين كان شغلهم الصفق فى الأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان شغلهم العمل فى أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»[٥].

وهذا ما يوضح سر إكثار أبى هريرة راوية الإسلام، فإذا كان أبو هريرة ممن أسلم بالمدينة، وكانت المدة الزمنية التى صحب فيها رسول الله ﷺ أقل من كثير غيره، إلا أن فترات الملازمة والاحتكاك الفعلى كانت أكثر بكثير، وعدم الانشغال الذهنى بتجارة أو زراعة وما يتفرع عنهما من تبعات وأعمال جعل ذاكرته رضى الله عنه تتمتع بكثير من الصفاء وعدم التشويش، وبالتالى يزول كثير من الخوف أن يقع أبو هريرة فى الخطأ.

كما أن من الصحابة المكثرين من نال بركة دعاء النبى ﷺ فى العلم؛ ومنهم أبو هريرة.

يقول أبو هريرة: «قلت: يا رسول الله؛ إنى أسمع منك حديثًا كثيراً أنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطته، قال: فغرف بيديه ثم قال: ضمه، فضممته فما نسيت شيئًا بعده»[٦].

---

(١) ابن عدى، الكامل (١/١٦).

(٢) حاتم بن عارف المنهج المقترح ص٢٦، ٢٧.

(٣) حسين، السيد معظم، مقدمة معرفة علوم الحديث للحاكم ص (يا).

(٤) البقرة: ١٥٩.

(٥) رواه البخارى (١/٢٥٨ رقم ١١٨)، كتاب العلم باب حفظ العلم.

(٦) رواه البخارى (١/٢٥٩ رقم ١١٩)، كتاب العلم باب حفظ العلم.

ولا يخفى تأثير بركة دعاء النبى ﷺ على المدعو له، وما يصاحب ذلك الدعاء من استجابة الله لحبيبه ﷺ، فتتسع الذاكرة ويثبت الحفظ، وتزيد الطاقات وتتسع القدرات.

وكذلك قول النبى ﷺ لعبد الله بن عباس رضى الله عنهما: **«اللهم علمه الكتاب»**[١]، وفى رواية: **«اللهم فقهه فى الدين»**[٢].

وكان من أسباب الإكثار الكتابة عن رسول الله ﷺ كما وقع لعبد الله بن عمرو رضى الله عنهما.

قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبى ﷺ أحدٌ أكثر حديثًا منى إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[٣].

والصحابة رضوان الله عليهم كانوا - أو الغالب عليهم - الإقلال من الحديث عن رسول الله ﷺ مع الاحتياط فى قبول الأخبار عنه ﷺ.

يقول الخطيب البغدادي: «ولا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده واستقامة مذاهبه وصلاح طرائقه»[٤].

ولم يكن توثق الصحابة رضى الله عنهم للظن والريبة فى بعضهم البعض، وإنما هو نوع من التأكد والتثبت، وذلك لجلال وقدسية الحديث الشريف ولعظم موقعه من الشرع؛ إذ هو المصدر الثانى للتشريع، كما أنه يفسر المصدر الأول، كما كان ذلك تمهيداً لمن يأتى بعد ذلك من التابعين ومن بعدهم ليتعلموا سنة التوثق من الأخبار.

يقول د. محمد مصطفى الأعظمي: «إذ الصحابة ما كانوا يكذبون، ولا يكذب بعضهم بعضهم الآخر؛ بل كان غاية البحث فى ذلك الوقت هو التدقيق؛ بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم فى ذلك أسوة فى سيرة أبى الأنبياء إبراهيم عليه السلام **﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾**[٥]، ومحال أن يكون إبراهيم عليه السلام قد شك فى قدرة الله سبحانه وتعالى، وهكذا كان تدقيق الصحابة فى حياة النبى ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبى لا غير»[٦].

---

(١) رواه البخارى (٢٠٤/١) رقم ٧٥ كتاب العلم. باب قول النبى ﷺ اللهم علمه الكتاب.

(٢) البخارى (٢٩٤/١) رقم ١٤٣ كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء.

(٣) رواه البخارى (٢٤٩/١ رقم ١١٣) كتاب العلم باب كتابة العلم.

(٤) الخطيب، الكفاية ص٨٢.

(٥) البقرة: ٢٦٠.

(٦) الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص٧.

بعض أوهام الصحابة:

لقد عدل القرآن الصحابة بعمومهم دون استثناء، وعليه عمل السلف الصالح، وأئمة النقد، ولكن هذا في جانب العدالة الدينية، وأما الضبط، فهم بشر يصيبون ويخطئون، وكما ذكرت قد تختلف الأفهام، وقد يحضر البعض بعض الحديث دون بعضه، ويعلم بعضهم بالمنسوخ فحسب، بينما يعلم آخرون الناسخ فقط، فيحدث الوهم، وقد وقع للصحابة رضوان الله عليهم بعض الأوهام، فكان الحفاظ الأثبات من الصحابة يدفعونها ويثبتون الصواب عن رسول الله ﷺ.

وقد أورد أبو أحمد بن عدى فى الكامل نماذج لذلك، فمنه:

عن أبى مخلد أن أبيًا قرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[1]، فقال له عمر: كذبت[*]، فقال له: أنت أكذب، فقيل له: تكذب أمير المؤمنين؟ فقال: أنا أشد تعظيمًا لأمير المؤمنين منك، فقال: إنى كرهت أن أصدق فى تكذيب كتاب الله وأكذب فى تصديق كتاب الله، فقال له عمر: صدقت»[2].

ومنه عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن نوفًا البكالى يزعم أن موسى صاحب بنى إسرائيل ليس صاحب الخضر، فقال: كذب عدو الله؛ حدثنى أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: قام موسى خطيبًا فى بنى إسرائيل فقيل له: يا نبى الله؛ هل فى الناس أحد هو أعلم منك...»[3].

وعن ابن محيريز أن رجلاً من بنى كنانة لقى رجلاً من الأنصار يقال له أبو محمد، فسأله عن الوتر، فقال: إنه واجب، فقال الكنانى: فلقيت عبادة بن الصامت فذكرت ذلك له، فقال: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **خمس صلوات كتبهن الله على العباد...»**[4].

وعن ابن جريج عن زياد أن أبا نهيك أخبره عن أبى الدرداء أنه خطب فقال: «من أدركه الصبح فلا وتر له»، فذكر ذلك لعائشة فقال: كذب أبو الدرداء، كان النبى ﷺ يصبح فيوتر»[5].

---

(١) المائدة: ١٠٧.

(*) وكذب أى أخطأ. وقد استعملت العرب الكذب فى موضع الخطأ. وهذا هو الظن بالصحابة أنهم كانوا لا يسب بعضهم بعضًا ابن منظور، لسان العرب (١/٧٠٨، ٧٠٩)، مادة: كذب.

(٢) ابن عدى، الكامل (١/٤٧).

(٣) البخارى (١/٢٦٣ - ٢٦٤) كتاب العلم ، ومسلم (٤/٨٤٧ - ١٨٥٠ - كتاب الفضائل

(٤) ابن عدى، الكامل (١/٤٩).

(٥) المصدر السابق (١/٤٩).

وقد يختلف صحابيان في حكم شرعي؛ كل منهما يحفظ عن رسول الله ﷺ خلاف الآخر، فكان الاحتكام إلى الأعلم والأتقن ليفض النزاع ، ويرشد إلى السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله.

فعن الحسن «أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا، فحدث سمرة أنه حفظ عن رسول الله ﷺ سكتتين؛ سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءته غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فحفظ ذلك سمرة وأنكر عليه عمران، فكتبا فى ذلك إلى أُبَيّ بن كعب، وكان فى كتابه إليهما ورده عليهما أن سمرة قد حفظ»[١].

وذلك ما دفع أنس أن يقول: «إن هذا العلم دين، فلينظر أحدكم ممن يأخذ دينه»[٢].

وعلى بن أبى طالب أن يقول: «يا أيها الناس؛ انظروا عمن تأخذون هذا العلم، فإنما هو الدين»[٣].

فقد كان هناك فرق كبير بين تعديل الله الصحابة من حيث التقوى ورسوخ القدم فى الإيمان والتمسك بتعاليمه، وبين مساواتهم جميعًا فى الضبط والحفظ والتيقظ، وطول الصحبة والملازمة وتفريغ الذهن لاستقبال أنوار السنن وتوقد الذهن؛ مما جعل الصحابة منهم العالم والأعلم، منهم الملازم للنبى والبدوى الذى لا يرحل إلى رسول الله إلا فى النوازل، منهم من يكتب الحديث، ومن لا يكتب، كل هذا جعل هناك تفاوتًا بين الصحابة فى الحفظ والإتقان؛ مما جعل لا يكثر عن رسول الله إلا أكثرهم ملازمة له كأبى هريرة وعائشة وابن عمر وغيرهم.

تطور المنهج النقدى بعد الفتنة:

مضت خلافة أبى بكر رضى الله عنه، ومن بعده عمر رضى الله عنه، وصدر خلافة عثمان ذى النورين رضى الله عنه، والأمر لا يعدو خطأ مخطئ، أو وهم، واهم دون تعمد الكذب أو انتشار الوضع والوضاعين.

ولم يكن أحد يتجاسر على أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولكن بوقوع فتنة عبدالله ابن سبأ ومقتل عثمان رضى الله عنه وظهور الصراع بين على ومعاوية رضى الله عنهما، وظهور الفرق المختلفة كالخوارج والمرجئة والشيعة وغيرهم، بدأت دوافع الوضع على النبى ﷺ من ضعفاء الإيمان نصرة لمذاهبهم.

---

(١) أبو داود، السنن (٥٠٥/١) رقم (٧٧٧).

(٢) ابن عدى، الكامل (١٤٨/١).

(٣) السابق (١٤٩/١).

يقول د. مصطفى الأعظمي: «بعد مقتل سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه دخلت الدولة الإسلامية فى طور جديد، وجاءت خلافة سيدنا على رضى الله عنه عقب الفتنة، نشط أصحاب الفتن الذين كان من أمنيتهم الإيقاع بين المسلمين، كحزب عبد الله بن سبأ وغيره، ووجدوا فرصة فأوقدوا نار الاختلاف؛ حتى سالت الدماء وعم الاضطراب، وأثاروا الفتنة عندما كادت تلتئم جروح المسلمين، وكانوا على وشك الرجوع إلى وحدة الصف فى موقعة صفين، وبدأ هؤلاء المارقون يكذبون على على بن أبى طالب رضى الله عنه، وبالتالى على النبى ﷺ»[1].

لقد كان مقتل عثمان الحيي كما يقول الشريف حاتم بن عارف: «ثلمة فى حصن الإسلام، فلم تجتمع الأمة بعده على خليفة إلى اليوم، وكان له من الآثار العظيمة عقب الجريمة وبعدها إلى اليوم؛ ما يكاد يكون بها السبب الأول لما تلاه من نكبات وكبوات فى تاريخ هذه الأمة، وكان من أكبر آثار فتنة مقتل عثمان رضى الله عنه افتراق الأمة وظهور بعض الأحزاب، لا سياسية فحسب؛ بل عقدية سياسية، عندها بدأت دواعى التقول على النبى ﷺ تظهر نصرة للمذهب الاعتقادى الذى يتحزب له بعض مرضى النفوس»[2].

ويصور الأستاذ محمد أبو زهو الموقف قائلاً: «إذ الحروب قد اشتعلت بين على ومعاوية رضى الله عنهما، والصحابة يتساقطون، وانقسام المسلمين بعد التحكيم إلى أهل سنة وشيعة وخوارج، وكيف أن الخوارج وهم يكفرون مرتكب الكبائر، ومنها الكذب، قد وجدوا لأنفسهم ما يسوغ لهم الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كانوا أقل من الشيعة الذين استباحوا ذلك استباحة مطلقة»[3].

فى هذا الجو الذى يموج بالأعاصير المتربصة بالإسلام، والبدع الملصقة به كل ما يروق لأهواء أصحابها كان الصحابة وكبار التابعين فى حاجة قوية لتنقية ما يسمعونه عن رسول الله من الدخل الذى اختلط به، ووضع المعايير الدقيقة لمعرفة كيفية التمييز بين أقواله ﷺ وأقوال سواه.

وإذا ظهر هؤلاء المبتدعة وأخذوا يروجون لأفكارهم ويزجون بأحاديثهم المختلقة المنسوبة إلى رسول الله ﷺ فى صراعاتهم فقد كان «من وراء الشيعة والخوارج ومن على شاكلتهم الجمهور الأعظم من المسلمين الذين لم يتدنسوا بالتشيع ولا بالخروج، وتمسكوا بالسنن الصحيحة، ورفضوا الأحاديث التى تروى عن طريق أرباب هذه النحل أياً كان لونهم السياسى، ونفوا عن السنة كل دخيل، وحفظوها من عبث أهل الأهواء؛ ذلك أنه لم

(١) الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص٥٨.

(٢) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٢٨.

(٣) أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٨٢، ٨٧.

تزل أعلام الدين قائمة، وأصحاب رسول الله ﷺ كثير منهم ما زال على قيد الحياة، وهؤلاء التابعون لهم بإحسان يؤازرونهم، ويؤيدونهم فى مهمة التعليم ونشر السنة وإزالة أدران التشيع، والقضاء على أباطيل الكذابين»[1].

وفى محاولة للتكتل أمام أحزاب الباطل يقول محمد أبو زهو: «تظاهر الصحابة والتابعون وكونوا جبهة قوية فى وجوه أرباب النحل المختلفة، فمن يوم أن وقعت الفتنة لم يقبلوا الأحاديث بمجرد روايتها حتى يسألوا عن أسانيدها ويفحصوا رجالها رجلاً رجلاً»[2].

عوامل حفظ السنة عند الصحابة:

ولقد حفظ الله تعالى السنة وقيض لها من الأسباب ما يهيئ لحفظها فى هذه الفترة، وقد ذكر د. نور الدين عتر من هذه الأسباب:

«١ - صفاء أذهانهم وقوة قرائحهم، وذلك أن العرب أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، والأمى يعتمد على ذاكرته فتنمو وتقوى لتسعفه عند الحاجة، كما أن بساطة عيشهم وبعدهم عن تعقيد الحضارة ومشاكلها جعلهم ذوى أذهان نقية، لذلك عرفوا بالحفظ النادر والذكاء العجيب.

٢ - قوة الدافع الدينى، وذلك أن العرب أيقنوا أن لا سعادة لهم فى الدنيا ولا فوز فى الآخرة... إلا بهذا الإسلام.

٣ - مكانة الحديث فى الإسلام، فإنه ركن أساسى دخل فى تكوين الصحابة الفكرى وسلوكهم العملى والخلقي؛ حيث كانوا يتأسون برسول الله ﷺ فى كل شيء، يتلقفون منه الكلمة فتخالط مخهم وعظمهم وكيانهم ثم يصوغونها عملاً وتنفيذاً، وذلك لا شك يؤدى للحفظ ويحول دون النسيان.

٤ - أن النبى ﷺ كان يتبع الوسائل التربوية فى إلقاء الحديث عليهم ويسلك سبيل الحكمة كى يجعلهم أهلاً لتحمل المسئولية.

٥ - أسلوب الحديث النبوى، فقد أوتى رسول الله ﷺ جوامع الكلم.

٦ - كتابة الحديث، وهى من أهم وسائل حفظ المعلومات ونقلها للأجيال، وقد كانت أحد العوامل فى حفظ الحديث»[3].

---

(١) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٩٨، ٩٩.

(٢) المصدر السابق ص٩٩.

(٣) نور الدين عتر، منهج النقد ص٣٧، ٤٠.

وقد اتبع الصحابة رضوان الله عليهم منهجًا رائدًا فى الكشف عن صحة الأحاديث من سقمها معتمدين على علو الإسناد بمحاولة السماع من النبى ﷺ مباشرة مع استحضار الذهن والتثبت التام عند النقل عن رسول الله ﷺ .

يقول د. رفعت فوزى : «وقد كان عمل الصحابة هذا وضعًا للأسس التى يمكن أن تحفظ بها السنة من التحريف والتزييف، وهذه الأسس مجملة:

١ - الحرص على سماع حديث رسول الله ﷺ.

٢ - أن المرء لا يحدث إلا بما استقر فى نفسه أنه سمعه من رسول الله ﷺ من غير تحريف أو تبديل.

٣ - التأكد من أن راوى الحديث لا يؤدى إلا ما سمعه من رسول الله ﷺ وأنه لا يكذب فى روايته»[١].

وهو ما أبرزه د. نور الدين عتر عندما جعل للرواية عند الصحابة قوانين هي:

«١ - تقليل الراوية عن رسول الله ﷺ خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان.

٢ - التثبت فى الرواية عند أخذها وعند أدائها.

٣ - نقد الروايات بعرضها على نصوص وقواعد الدين»[٢].

ويقسم الدكتور رفعت فوزى وسائل توثيق الصحابة إلى قسمين:

أ - وسائل توثيق الصحابة لنقل الحديث:

١ - الحرص على سماع الأحاديث.

٢ - حفظ الأحاديث.

٣ - تمحيص الرواة.

٤ - إسناد الحديث.

ب - وسائل توثيق الصحابة لمتن الحديث:

١ - عرض الحديث على القرآن الكريم، [وليس ذلك على الإطلاق].

٢ - عرض السنة على السنة.

٣ - عرض الحديث على القياس.

٤ - عرض الحديث على ما يقول به الصحابي»[٣].

---

(١) رفعت فوزى، عبد الرحمن بن أبى حاتم وأثره ص١٧٣.

(٢) عتر، نور الدين، منهج النقد ص ٢٥ - ٢٦.

(٣) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٢٧ - ٢٩.

وهكذا اجتمع للصحابة رضى الله عنهم من وسائل التوثق ما جعلهم يذودون عن السنة، ويحيطونها بهالة من الإجلال ويبلغونها إلى من بعدهم؛ عملاً بقول رسول الله ﷺ: **«نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها ثم بلغها... فرب مبلغ أوعى من سامع»**[١].

ثم جاء دور كبار التابعين، وتسلموا هذا العلم من الصحابة وسلكوا مسلكهم، وساروا على سنة نبيهم وسنة أصحابه، ورفعوا هذا الصرح بوضع لبنات أخرى؛ لئلا يجترئ كذاب أو منافق أو ملحد من إدخال المكذوبات فى السنن النبوية الطاهرة الزكية.

يقول ابن حبان: ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ فى الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبى بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلى بن الحسين بن على، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسلمان بن يسار، فجدوا فى حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها»[٢]، فأكملوا المسير، ووضعوا اللبنات فوق اللبنات السابقة، فى طريق إكمال صرح ذلك المنهج حتى سلموا ذلك البناء إلى نقاد القرن الثاني؛ ليتسلموا الأمانة ويسيروا على الدرب..



(١) الترمذى، السنن (/) رقم ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ كتاب العلم باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع ، وأبو داود، السنن (٣٢١/٣) رقم ٣٦٦٠ كتاب العلم باب فضل نشر العلم.

(٢) ابن حبان، المجروحون (٣٨/١ - ٣٩).

القرن الثاني الهجري

مضى خير القرون، والسنة ما بين محفوظ الصدور المنقول مشافهة إلى أهل القرن الثانى، وبين مدون فى كتب العلماء ـ أصولهم ـ كما سيتضح فى مبحث امتلاك الأصول.

والمنهج النقدى قد أودعه أهل القرن الأول فى عقول وضمائر أهل القرن الثانى، فتحمل أهل هذا القرن التبعة، وازدحموا على الحفاظ على ذلك الميراث النبوى حتى يؤدوا الأمانة كما تسلموها.

والحق أن التابعين ـ بحكم اقترابهم من عهد النبوة، ومخالطتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ـ فإنهم لم يكثر فيهم الكذب على رسول الله ﷺ.

يقول المعلمى اليمانى: «وأما التابعون فكلامهم فى التعديل كثير، ولا يروى عنهم فى الجرح إلا القليل، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله، وعامة المضعفين من التابعين، إنما ضعفوا للمذهب كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة»[1].

ويقول ابن أبى حاتم: «فصاروا برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التى نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة، ليتقظهم وتحرزهم وتثبتهم، ولأنهم البررة الأتقياء... فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى؛ إذ كنا لا نجد منهم إلا إماماً مبرزاً مقدماً فى الفضل والعلم ووعى السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتبائها.. إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم، ولا هو فى مثل حالهم، لا فى فقه ولا علم، ولا حفظ ولا إتقان»[2].

فالواضح أن عصر التابعين كان امتداداً لعصر الصحابة فى الفضائل، ولم يخرج كثيراً بعد عن التفضيل الذى شرف به رسول الله ﷺ أهل القرون الثلاثة الأول، فلم يكن الجرح فى ذلك الطور ناشئاً عن الكذب والزندقة والفجور واستحلال حرمة الدين، إنما كان من قبل ضعف الذاكرة، وعدم الإتقان فى التحمل أو الأداء، وكذلك مدافعة أهل البدع من الخوارج إلا فى القليل النادر.

وتلى ذلك عصر أتباع التابعين، وقد ظهر فيهم ما لم يكن فى جيل الصحابة والتابعين؛ فقد تشعبت الفرق ودخل فى الإسلام من يريد بذلك هدم ذلك الدين الذى قضى على ممالكهم ودولهم الجائرة ومات كثير من آبائهم تحت خيول المسلمين فى الفتوحات الإسلامية.

---

(١) المعلمى اليمانى، علم الرجال ص٢١.

(٢) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، مقدمة الجرح والتعديل (١/٩).

يقول المعلمى اليمانى: «ثم جاء عصر أتباع التابعين فيما بعد، فكثر الضعفاء والمغفلون، والكذابون والزنادقة؛ فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت، فلم يكن مصر من أمصار المسلمين إلا وفيه جماعة من الأئمة يمتحنون الرواة ويختبرون أحوالهم وأحوال رواياتهم، ويتتبعون حركاتهم وسكناتهم، ويعلنون للناس حكمهم عليهم»[١].

فشعر علماء هذا القرن أنه يجب عليهم «أن يزيدوا من حيطتهم وحذرهم وشدتهم حتى يميزوا بين أحاديث الرسول ﷺ وغيرها من الأحاديث التى وضعها الوضاعون الذين يريدون نصرة ما ذهبوا إليه بالباطل»[٢].

وقد انصب اهتمامهم وهم يروون عن رسول الله ﷺ على معيار صدق الرواية عن رسول الله أو كذبها فاهتموا «بدراسة الرجال والبحث عما إذا كانوا عدولاً فيقبل حديثهم، أو مجروحين فلا يقبل منهم ما يروون. من أجل هذا تكلموا فى رواة الأحاديث بما يبين تعديلهم أو تجريحهم[٣].

وكما اهتموا بالرواة؛ اهتموا كذلك بالمرويات، وكانوا آية فى الحذر والحيطة والتوثق فى متون الأحاديث، ولم يجيزوا لأنفسهم رواية الحديث إلا عند ثبوت اللفظ عندهم، أو التأكد من أنهم لن يحرفوه عن مراده إذا كانت الرواية بالمعنى.

يقول الشافعى فى حد الحديث الصحيح: «... عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معانى الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه: لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام...»[٤].

وقد بدأ الإسناد يعرف شيئًا من الطول، فبعد أن كان الصحابى المحتج بروايته يقول: قال رسول الله ﷺ أو يقول التابعى قال فلان عن رسول الله، صار أتباع التابعين ينقلون عن التابعين، والتابعون عن الصحابة، والصحابة عن رسول الله ﷺ، وربما تعددت الوسائط فى الطبقة الواحدة؛ يقول الشريف حاتم بن عارف: «بدأ الإسناد يطول، وأصبحت لا تسمع حديثًا عن النبى ﷺ إلا بواسطة فأكثر؛ خاصة بعد أن اخترم غالب جيل الصحابة، فأصبح التابعى يأخذ عن قرينه من التابعين ويروى عنه، وهذه الوسائط ـ حاشا الصحابى ـ يلزم لقبول ما ترويه العلم من حالها ما يدل على عدالة وحسن نقل أصحابها»[٥].

---

(١) المعلمى اليمانى، علم الرجال ص٢٢.

(٢) رفعت فوزى، عبد الرحمن بن حاتم وأثره ص١٧٥.

(٣) المصدر السابق ص ١٧٥.

(٤) الشافعى، الرسالة ص٣٧٠، ٣٧١ رقم ١٠٠١.

(٥) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٣٣.

وقد كانت جمهرة التابعين وأتباعهم مع عظيم حرصهم على نشر السنة والبلاغ عن رسول الله ﷺ يقرنون ذلك الحرص بالتثبت والتأكد التامين من ثبوت ما يتناقلون، وصحة ما يبلغون؛ حتى لا يقعوا تحت طائلة وعيد الرسول ﷺ لمن كذب عليه.

يقول الشريف حاتم بن عارف عن التابعين وتابعيهم أنهم كانوا «حريصين كل الحرص على نشر السنة؛ لكن بعد التأكد والتثبت التامين الكاملين من أنها سنة نبوية حقًا، ومن هذه الصرخات كلمة محمد بن سيرين التى حفظتها الأجيال وتناقلتها الأعقاب؛ وهى قوله: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»[١]. لقد أصبحت هذه الكلمة الدالة على وجوب التثبت فى نقل السنة شعاراً فى ذلك العصر، وفيما بعده إلى يوم الناس هذا، وإلى ما شاء الله ما دام فى الناس من يهمه أمر الدين ويسعى لرضا الله عز وجل»[٢].

وإن معرفة الأسانيد الصحيحة وحدها لا تكفي؛ إذا كان بعض الخبثاء يعمدون إلى الأسانيد الصحاح فيركبون عليها المتون الخبيثة التى تتفق وميولهم ورغباتهم وتنصر بدعهم ومذاهبهم.

يقول د. محمد أبو زهو: «اشتغل الشيعة بالحديث، وسمعوا من الثقات، وعرفوا الأسانيد الصحيحة، ثم وضعوا عليها الأحاديث التى تتفق وعقيدتهم، وأضلوا بها كثيراً، فكان منهم من يسمى بالسدى، ومنهم من يسمى بابن قتيبة، وكانوا يروون عنهما، فيظن من لا يعرف حقيقة الحال أنهما المحدثان الشهيران؛ مع أن كلاً من السدى وابن قتيبة اللذين ينقل عنهما الشيعة رافضيٌ غالٍ، ولكن جهابذة السنة وعلماء الحديث كشفوا دخيلة أمرهم وأطلعوا الناس على حقيقة حالهم، وميزوا بين السديين بالكبير؛ وهو ثقة، والصغير؛ وهو كذّاب وضّاع، وكذلك ميزوا بين ابن قتيبة الشيعى وبين عبد الله بن مسلمة بن قتيبة»[٣].

و«بالرغم من تعاون الكتابة والحفظ على جميع الحديث وضبطه فى هذا الدور؛ فإنه قد انبثت جراثيم الشر وعوامل الفتنة من الذين أخذوا يضعون الأحاديث ويلقون على الناس الأساطير، وينشرون فيهم الخرافات والأكاذيب، وجد فى هذا الوقت طوائف كثيرة تعمل على إفساد الحديث وتجتهد فى تزييفه»[٤].

---

(١) النيسابورى، مسلم، مقدمة الصحيح (١٤/١)، وابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٥/٢)، ابن حبان، المجروحون ص٢١.

(٢) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٣٤.

(٣) أبو زهو، محمد، الحديث والمحدثون ص٩٦-٩٧.

(٤) المصدر السابق ص٢٥٩.

دوافع التوثيق

وقد قام علماء التابعين وتابعيهم بمهمة توثيق المرويات، تدفعهم دوافع قوية إلى مواصلة عمل الصحابة فى طريق المنهجية النقدية، ويرى د. رفعت فوزي[1] هذه الدوافع متمثلة فى:

١ - توفى الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة، والذين عاشوا مع رسول الله ﷺ تطبيق أحكامها، ويكاد التابعون أن يلحقوا بهم.

٢ - كثرة الوضع فى الحديث:

ونتيجة لنشأة قوم لم يتمسكوا بتعاليم الدين؛ بل ربما دخله بعضهم رغبة فى هدمه من الداخل، لم يوجد عندهم التورع عن الكذب على رسول الله ﷺ أو الاحتياط فى نقل السنة.

فكان منهم من الدعاة السياسين من اتخذ الأحاديث النبوية مطية لأغراضهم السياسية فدسوا فيها ما ليس منها، فمنهم من وضع الحديث فى ذم بنى أمية والتبشير بخلافة العباسيين، وقامت حركة مناهضة وضع فيها الجهلاء لمعاونة الأمويين ما يدعو لهم الناس ويثبت أقدامهم.

وكما وضع الروافض الأحاديث فى ذم الصحابة رضوان الله عليهم قام ضعفاء الإيمان بوضع الأحاديث فى مناقب أبى بكر وعمر وعثمان كرد فعل لحركة الروافض.

وكذلك قام الزنادقة المنتسبين إلى الدين هربًا من الجزية فى محاولة لإرضاء أحقادهم الدفينة، وأضغانهم الملتهبة على ذلك الدين الذى بدد سلطانهم وفرق ملكهم؛ فهم يريدون هدم هذا الدين الذى يتعارض مع مصالحهم وأهوائهم، والذى نغص عليهم رغد عيشهم.

كما انتشر القصاص الذين يتاجرون بالقصص ويستغلون سذاجة بعض الناس وجهلهم، فيروجون بضاعتهم باستخدام اسم النبى ﷺ فى نسبة بعض الأقوال والأفعال المؤثرة إليه ليتكسبوا بذلك، وينالوا الصدارة عند العامة.

يقول محمد أبو زهو: «ولقد لاقى المحدثون منهم كل شدة، ولحقهم من ورائهم العناء الكبير؛ ذلك أن طبيعة العامة تنجذب إلى كل غريب من القول؛ لا سيما القصص، فأقبلوا على هؤلاء القصاص الذين أخذوا يضعون الأقاويل، ويروونها عن رسول الله ﷺ، وهو بريء منها»[2].

---

(١) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ص٦٣-٦٧.

(٢) أبو زهو ، الحديث والمحدثون ص٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧.

وزاد على ذلك المبتدعة المريدون تقوية بدعهم وترويجها، وجهال الصوفية والعباد الذين يستبيحون وضع الأحاديث للترغيب والترهيب.

يقول ابن رجب الحنبلي: «ثم حدث بعد عصر الصحابة قوم من أهل البدع والضلال أدخلوا في الدين ما ليس منه، وتعمدوا الكذب على النبي ﷺ، فأقام الله تعالى لحفظ السنة أقوامًا ميزوا ما دخل فيها من الكذب والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط وحفظوه أشد الحفظ، ثم صنف العلماء التصانيف في ذلك، وانتشرت الكتب المؤلفة في الحديث وعلومه»[(١)].

٣ - استطالة السند وتعذر مقابلة جميع الرواة:

وقد أصبح طول السند عقبة في وجه من يريد التوثق من رواة الحديث كلهم، وهذه مهمة ليست باليسيرة مما دفعت البعض إلى قبول مرويات منقطعة أو في رواتها مجاهيل.

وإن كانت الأئمة النقدة قد أتعبوا أنفسهم في سبيل ذلك، ونشطت رحلاتهم من أجل الوقوف على رواة الآثار ومعرفة أحوالهم وضبط مروياتهم، وسيأتي في مبحث الرحلة نماذج من ذلك.

٤ - نشأة المذاهب الفقهية والاختلاف بينها:

وقد دفعت هذه الحركة إلى «أن يبذل أئمة كل مذهب توثيق ما عندهم من الأحاديث ومناقشة مخالفيهم، وكل هذا تمخضت عنه حركة هائلة في التوثيق الحديث»[(٢)].

٥ - استكمال التدوين الذي بدأ في القرن الأول:

ومعلوم أن مهمة جمع الأحاديث بالطرق المختلفة كانت بحاجة إلى وضع ضوابط للجمع مع وضع أسس وقواعد تصون مسار السنة وتجعل انتقالها صحيحًا في أيدي الرواة.

ويرى د. نور الدين عتر أهم أسباب التوثق في هذا القرن هي:

١ - ضعف ملكة الحفظ في الناس.

٢ - طول الأسانيد وتشعبها.

٣ - كثرة الفرق الضالة المنحرفة عن جادة الصواب[(٣)].

«وهكذا أخذت الحاجة إلى حفظ السنة وإلى أدائها للأجيال في بناء علم جديد تميز به الإسلام وتفرد به علماؤه؛ ألا وهو الإسناد وعلومه التي أطلق عليها فيما بعد ذلك علوم الحديث وأصوله»[(٤)].

---

(١) ابن رجب، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ص٢٣-٢٤، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، دار عالم الفوائد.

(٢) رفعت فوزي، توثيق السنة في القرن الثاني ص٦٦.

(٣) نور الدين عتر، منهج النقد عند المحدثين بتصرف ص٥٨.

(٤) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص ٣٤، ٣٥.

دور علماء القرن الثاني

وقد واجه الأئمة النقاد كل هذه الصعاب بدافع من الحفاظ على ذلك الدين، ورغبة في شمولهم دعاء رسول الله ﷺ: «نضر الله امرأ...»[١]، وقام النقاد بدور مهم مجمله ما يأتي:

١ - انتقاد الرجال:

يقول الأستاذ محمد أبو زهو: «هيأ الله تعالى للدفاع عن الأحاديث في هذا العصر طائفة من فطاحل النقاد وكبار الحفاظ، انتدبوا أنفسهم لتخليص الحق من الباطل، وتقربوا إلى الله بالكشف عن أحوال هؤلاء الكذابين على رسوله ﷺ المتزيدين في حديثه، وأنزلوا الرواة منازلهم، وبينوا للناس درجاتهم ولقبوهم بما يستحقون من المحاسن أو المثالب؛ لاتأخذهم بأحد رحمة في دين الله، فتراهم يقولون: «فلان ثقة»، «فلان حجة»، «فلان كذاب»، «فلان لين الحديث»، «فلان لا بأس به»، «فلان ضعيف»، إلى غير ذلك من ألقاب الرفعة أو سمات الضعة والسقوط... لم يكتفوا في تصحيح الحديث بدين الراوى وأمانته وكثرة حفظه؛ حتى يكون مع ذلك ضابطًا عارفًا بما يتحمله من الحديث غير متساهل فيه»[٢].

وكانت الوسيلة لنقل السنة هي الرواية، وكان معيار صدق الحديث أو كذبه هو صدق ناقليه أو كذبهم - بالدرجة الأولى - ولهذا فقد اهتم التابعون بدراسة الرجال والبحث عما إذا كانوا عدولاً فيقبل حديثهم أو مجروحين فلا يقبل منهم ما يروون... بالإضافة إلى ذلك فقد أحصوا أخطاء الرواة ليعرفوا حقيقة ما يروون .

ويقول د. محمد لقمان السلفي: «وقد جمع أولئك الأئمة تواريخ الرجال وأحوالهم من جميع البلدان، واستفادوا من مشايخهم ما عندهم من قواعد نقد الحديث، وكان كل من هؤلاء الأئمة جبلاً من العلم؛ بحراً زاخراً في فن النقد؛ لا هم لهم في هذه الحياة إلا حفظ سنة رسول الله ﷺ وتنقيح الروايات وتنقيتها، وكشف الكذابين والضعفاء»[٣].

ويقول د. نور الدين عتر: «توسع العلماء في الجرح والتعديل وفي نقد الرجال، لكثرة شيوع الضعف من جهة ضعف الحفظ، ومن جهة انتشار الأهواء والبدع، فتفرغ جماعة

---

(١) الترمذى (٥/٣٣ - ٣٤ رقم ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨) كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ، وأبو داود (٣/٣٢١ رقم ٣٦٦٠) كتاب العلم باب فضل نشر العلم.

(٢) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص٧٢.

من الأئمة لنقد الرجال، واشتهروا به؛ كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثورى، وعبد الرحمن ابن مهدى وغيرهم»[١].

٢ ـ الاهتمام بالأسانيد:

وقد «نمت بذور الإسناد التى عرفناها فى عهد الصحابة رضوان الله عليهم، والتزم بعضهم به كى يبين لهم رجال الحديث، فيلتقوا بهم، أو يسألوا غيرهم عنهم، فيقفوا على حالهم»[٢].

وقد سبق قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فيؤخذ حديث أهل السنة، ويترك حديث أهل البدعة»[٣].

وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين؛ لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٤].

وكان ابن شهاب «إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة»[٥].

ويقول ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٦].

وسئل ابن المبارك عن حديث: «إن من البر بعد البر أن تصلى لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك»، وبعد دراسة إسناده قال للسائل: «يا أبا إسحاق؛ إن بين الحجاج بن دينار وبين النبى ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي»[٧].

«وقد توقفوا فى قبول الحديث ممن لا يعرف به»[٨]، فالقبول للحديث له ضوابط وقواعد، وليس كل إسناد يقبل رجاله؛ بل لا بد من الشهرة بطلب الحديث، ومن ذلك ما جاء عن أبى الزناد: «أدركت با لمدينة مائة؛ كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث؛ يقال: ليس من أهله»[٩].

ويقول العباس بن أبى رزمة: سمعت عبد الله يقول: «بيننا وبين القوم القوائم» يعنى الإسناد[١٠].

---

(١) نور الدين عتر، منهج النقد عند المحدثين ص٥٩.
(٢) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٥٧ـ٥٨.
(٣) مسلم، الصحيح (١/١٥).
(٤) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/١٦).
(٥) المصدر السابق (٢/١٦).
(٦) مسلم، الصحيح (١/١٤).
(٧) المصدر السابق (١/١٦).
(٨) نور الدين عتر، منهج النقد ص٥٩.
(٩) مسلم بن الحجاج، الصحيح (١/١٥).
(١٠) المصدر السابق.

و«عن عتبة أبى حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبى فروة، وعنده الزهري؛ قال: فجعل ابن أبى فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهرى: قاتلك الله يا ابن أبى فروة؛ ما أجرأك على الله عز وجل! ألا تسند حديثك؟! تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»[١].

٣ ـ الحفظ والسماع والتثبت فى الأداء:

وقد أكثر أهل القرن الثانى من العلماء من التحمل لحديث رسول الله ﷺ واقتدوا «بالصحابة رضوان الله عليهم في وجوب الاحتياط فى حمل الحديث وفى أدائه، فوجدناهم يحرصون على سماع الأحاديث حتى لو كانت فى بلد آخر غير الذى يعيشون فيه، ولم يجز كل واحد منهم أن يلقى الحديث قبل أن يتثبت فيه وقبل أن يتأكد من أنه لن يحرفه عن وجهه الصحيح»[٢].

٤ ـ تدوين السنة:

وإذا كان الصحابة قد حفظوا لنا السنة فى صدورهم وفى طيات صحفهم، فإن التابعين كان لهم دور كبير فى الحفاظ على السنة من تسرب الدخيل إليها فقد كان لهم «دور فى تدوين السنة لا يقل أهمية فى توثيق الحديث عن دور الصحابة إن لم يزد عليهم»[٣].

فالذى دوّن فى عهد الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا بقدر ما كان محاولة لجمع المرويات خشية الاندراس والضياع، ولكن القرن الثانى شهد محاولات التدوين المنهجى على أسس مرتبة ومبوبة.

قال ابن رجب: «والذى كان يكتب فى زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مبوبًا؛ إنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه فى عصر تابعى التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبى ﷺ، وبعضهم كلام الصحابة»[٤].

وقد كانت دواعى التدوين متوفرة؛ فقد «انتشر الإسلام واتسعت البلاد، وشاع الابتداع، وتفرقت الصحابة بالأمصار، ومات كثير منهم فى الحروب وغيرها، وقل الضبط لضعف ملكة الحفظ؛ دعت الحاجة إلى تدوين الأحاديث وكتابتها»[٥].

---

(١) ابن حبان، المجروحون (١٣١/٦، ١٣٢).

(٢) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٥٨.

(٣) المصدر السابق ص٦٠.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٠.

(٥) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٢٤٤.

وقد كان أمر عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[١]؛ عاملاً مهمًا فى انتقال التدوين من الحالة الفردية ليصبغ بالصبغة الرسمية تحت رعاية الدولة آنذاك، ومع توفير الإمكانات لذلك.

لا ومن هذا الوقت أقبل العلماء على كتابة السنن وتدوينها، وشاع ذلك فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى، فكتب ابن جريج بمكة (١٥٠ هـ)، وابن إسحاق (١٥١هـ)، ومالك (١٧٩ هـ) بالمدينة، والربيع بن صبيح (١٦٠ هـ)، وسعيد بن أبى عروبة (١٥٦ هـ)، وحماد بن سلمة (١٧٦ هـ) بالبصرة، وسفيان الثورى (١٦١ هـ) بالكوفة، والأوزاعى (١٥٦ هـ) بالشام وهشيم (١٨٨ هـ) بواسط، ومعمر (١٥٣ هـ) باليمن، وجرير بن عبد الحميد (١٨٨ هـ)، وابن المبارك (١٨١ هـ) بخراسان[٢].

ولا شك أن أمر عمر بن العزيز لم يكن هو العامل الحاسم فى حركة التدوين أو أنه كان الباعث الأول لها؛ بل كانت فكرة التدوين قبل وبعد ذلك بدافع داخلى لدى العلماء حرصًا وتمييزًا لحديث رسول الله ﷺ وخوفًا من النسيان والخطأ فى الحديث الشريف.

٥ - الرحلة فى طلب الحديث:

وقد شاعت الرحلة فى طلب الحديث حتى صارت عرفًا علميًا لا غنى لطالب علم عنه؛ بل واتهم من رضى بالخمول إلى الدعة والراحة والكسل بقلة بضاعته الحديثية، ورغب المحدثون عن رواياته النازلة.

يقول د. محمد مصطفى الأعظمى: «وبما أن الرحلة أصبحت من لوازم العلم؛ فإن كل من جاء من النقاد والمحدثين بعد عصر التابعين استقى معلوماته - على الأغلب - من كافة المراكز العلمية بالعالم الإسلامى حينذاك، ولم يكن يقتصر على بلده إلا نادرًا، ومن ثم لم يكن يقتصر كلام النقاد على رجال منطقة واحدة بعينها؛ بل كانوا يتكلمون على الرواة كافة بوجه عام»[٣]، وقد كان نشاط الأئمة آية من الآيات كما يتضح من مبحث الرحلة فى طلب العلم، وكما ذكره الخطيب فى كتابه الرحلة، وذخرت به تراجم الأئمة النقدة.

٦ - نقد متن الحديث:

وكما انتقد أئمة النقد الرجال واهتموا بالأسانيد وبذلوا كل غال فى عواليها؛ فإن

---

(١) البخارى، الصحيح (١/٢٣٤) كتاب العلم باب كيف يقبض العلم معلقًا.

(٢) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٢٤٤.

(٣) الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص١٥.

المتون قد أخذت من جهدهم نصيباً يتوافق مع طبيعة مادة بحثهم، فكانوا يضعون ضوابط لقبول المتن، فليس كل سند متصل برواة عدول مقبولاً؛ فقد «كانت لهم نظرات فى متن الحديث وتوثيقه بعيداً عن السند»[١].

يقول الشافعى: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا فى الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»[٢].

٧ - التقعيد لعلوم الحديث:

بدأ نقاد القرن الثانى فى محاولة لتقعيد علوم الحديث، والتحدث فى مصطلحاته المتداولة بينهم، فيما يشكل معجماً حديثياً يستخدمه الأئمة النقدة؛ فقد «تتبعوا الأحاديث لكشف خباياها ووضعوا لكل صورة جديدة قاعدة تعرفها وتبين حكمها فتكاملت أنواع الحديث، ووجدت كلها، واتخذت اصطلاحاتها الخاصة، ووجدت العناية بسبر الروايات وتتبعها لكشف علل الحديث»[٣]، «فتكلموا مثلاً عن الصحيح، والضعيف، والمرفوع، والموقوف، والمرسل، والمنقطع، والمتصل، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والباطل، وما لاأصل له، والتدليس، والتلفيق وحكمه، وغير ذلك من طرق التحمل وألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها»[٤].

وهذا «محمد بن سيرين - وهو أحد رواد هذا العلم - يستخدم مصطلح الإسناد والمرسل، ويتكلم فى حكم الرواية عن أهل البدع..

ويذكر الإمام محمد بن مسلم الزهرى مصطلح الإسناد أيضاً ويتكلم عن حكم الحديث المرسل»[٥].

وهكذا كان علماء القرن الثانى «لم يبقَ أحد منهم إلا صنف الكتب الحديثية، ورحل فى سبيل ذلك الرحلات العديدة، وقطع الأسفار البعيدة إلى الأمصار المختلفة؛ فتجمع لديهم ثروة عظيمة من الأحاديث، وتعددت أمامهم طرقها وأسانيدها، وبسبب ذلك انكشف لهم ما كان خافياً من اتصال بعض الأسانيد أو انقطاعها، وبإمعانهم النظر فى متون الأحاديث وفحصهم الدقيق عن قيمتها ظهر لهم الدخيل من غير الدخيل منها»[٦].

---

(١) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٥٩.

(٢) الشافعى، الرسالة ص٣٩٩ رقم ١٠٩٩.

(٣) نور الدين عتر، منهج النقد عند المحدثين ص٦٠.

(٤) الشريف حاتم، المنهج المقترح ص٤٨.

(٥) المصدر السابق ص٣٧.

(٦) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٢٦٧، ٢٦٨.

كما كان من ثمرة هذه الجهود المباركة ونتاج هذه الأبحاث المضنية تعرف الأئمة النقاد على ما صح من حديث رسول الله ﷺ وما لم يصح، والإحاطة بأحوال حملة الحديث على اختلاف بلدانهم وأحوالهم.

يقول د. محمد أبو زهو: «فلم يأت عصر هؤلاء الأئمة من أتباع التابعين إلا والأحاديث مبين صحيحها من مكذبها، والرجال مكشوف أمر ثقاتهم من ضعفائهم في أي بلد كانوا، وفي أي زاوية عاشوا، ثم أخذ عن كل من هؤلاء الأئمة جماعة من الأئمة والمحدثين ودونوها في الكتب ونقلوها إلى تلاميذهم»[١].

وكذلك المصطلحات الحديثية قد تداولتها الألسنة، وكان غالب المصطلحات قد استعمل في عصر الأئمة أهل القرن الثاني.

يقول الشريف حاتم: «ففي هذا العصر - عصر أتباع التابعين - يقل أن نجد مصطلحًا من مصطلحات الحديث إلا وقد تداوله العلماء من أهل هذا العصر، ودار على ألسنتهم في التعبير عن أحوال الرواية المختلفة وعن مراتب الرواة، قبولاً وردًا»[٢].

وبالرغم من هذه الإحاطة وذلك الشمول المعرفي؛ إلا أن تلك المعارف النقدية لم تكن مدونة في كتب خاصة إلا نادرًا.

يقول د. نور الدين عتر: «لكن تلك العلوم والضوابط التي وجدت في عصرهم كانت محفوظة في صدور الرجال لم يدون شيء منها في كتاب فيما نعلم، فضلاً عن أن يجمعها ويضبط قواعدها مصنف خاص، اللهم إلا ما وجدنا للشافعي من فصول وأبحاث متفرقة لها أهميتها في هذا الفن»[٣].

* * *

(١) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٩٢.

(٢) الشريف حاتم، المنهج المقترح، ص٤٧.

(٣) نور الدين عتر، منهج النقد ص٦٠.

بعض مشاهير النقاد فى القرن الثانى

الحق أن القرن الثانى الهجرى قد شمل علماء أفذاذًا، ونقادًا عظماء، وإذا ترك العنان لتقصيهم عددًا وحالاً، فإن البحث يطول ويخرج عن مراده، ولكن ما لا يدرك كله لايترك كله.

فكان الاختيار أن يترجم لأشهر النقاد دون أن يُغَض من شأن الآخرين، كما أن ذكر أخبارهم تطول، وخاصة مآثرهم وفضائلهم، وهم أهل العلم والعمل، لا يختلف الجوهر فيهم عن المظهر، ولا يفرق عندهم بين السر والعلن، فكان الاقتصار على بعض الأخبار القليلة مع ذكر بعض أقوالهم المؤثرة فى بناء المنهج النقدى.

وكان الاختيار تناول هؤلاء الأئمة بحسب الترتيب الزمنى لوفياتهم، فهم على الترتيب:

١- شعبة ٩٢ هـ - ١٦٠ هـ.

٢- الثورى ٩٧ هـ - ١٦١ هـ.

٣- مالك ٩٣ هـ - ١٧٩ هـ.

٤- ابن المبارك ١١٨ هـ - ١٨١ هـ.

٥- القطان ١٢٠ هـ - ١٩٨ هـ.

٦- ابن مهدى ١٣٥ هـ - ١٩٨ هـ.

٧- الشافعى ١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ.

شعبة بن الحجاج[١]

"شعبة بن الحجاج بن الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين فى الحديث، أبو بسطام الأزدى العتكى، مولاهم الواسطي... قيل ولد سنة ثمانين، وقيل سنة اثنتين وثمانين"[٢].

يقول الذهبي: "وكان أبو بسطام إمامًا ثبتًا، حجة، ناقدًا، جهبذًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقوت، رأسًا فى العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل"[٣].

وقال أحمد بن حنبل: "كان شعبة أمة وحده فى هذا الشأن ـــ يعنى فى الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال"[٤].

---

١ سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٧-٢٢٨)، وتذكرة الحفاظ (١٩٣/١-١٩٧)، والجرح والتعديل (١٢٦/١-١٧٦)، والكامل (٦٧/١-٨٠)، وتاريخ بغداد (٢٥٥/٩-٢٦٦)، وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢-٤٩٥).

٢ الذهبى، السير (٢٠٢/٧، ٢٠٣).

٣ المصدر السابق (٢٠٦/٧).

٤ المزى، تهذيب الكمال (٤٩٠/١٢).

وعن الشافعي: "لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق"[١].

قال حماد بن زيد: " إذا خالفني شعبة فى الحديث تبعته. قيل: لم يا أبا إسماعيل؟ قال: إن شعبة كان يسمع ويعيد ويبدئ، وكنت أنا أسمع مرة واحدة"[٢].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: "شعبة إمام فى الحديث"[٣].

وقال سفيان: "شعبة أمير المؤمنين فى الحديث"[٤].

وقد كان ـــ رحمه الله ـــ سخيا، قال يحيى القطان: "كان شعبة من أرق الناس، يعطى السائل ما أمكنه"[٥].

كما كان ـــ رحمه الله ـــ متقشفا فى خاصة نفسه، فعن عبد الرحمن بن مهدى قال: "ما رأيت أحدا أكثر تقشفا من شعبة"[٦].

قال أبو قطن: "كانت ثيابه لونها كالتراب، وكان كثير الصلاة"[٧].

وقد كان ـــ رحمه الله ـــ آية فى الزهد والتقوى، قال يحيى بن سعيد: "ما رأيت أشكر من شعبة"[٨].

وقال يزيد بن هارون: "لولا أن شعبة أراد الله عز وجل ما ارتفع هكذا، قال أبو محمد: يعنى بكلامه فى رواة العلم"[٩].

وقال أبو عبيد الآجرى: "سمعت أبا داود قال: لما مات شعبة قال سفيان: مات الحديث"[١٠].

قال الذهبي: "اتفقوا على وفاة شعبة سنة ستين ومائة بالبصرة، فقيل: مات فى أولها، والله أعلم"[١١].

دوره فى بناء المنهج النقدى: لقد كان شعبة ـــ رحمه الله ـــ أحد أعمدة صرح منهج النقد عند المحدثين، وقد عرف عنه اهتمامه بالحديث وعلومه، وخاصة ما يتعلق

---

١ المزى، تهذيب الكمال (١٢/٤٩١).

٢ ابن عدى، الكامل (١/٧٨).

٣ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/١٢٦).

٤ المصدر السابق (١/١٢٦).

٥ الذهبى، السير (٧/٢١١).

٦ المصدر السابق (٧/٢١٢).

٧ الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/١٩٤).

٨ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/١٧٢).

٩ المصدر السابق (١/١٧١).

١٠ المزى، تهذيب الكمال (١٢/٤٩٤).

١١ الذهبى، السير (٧/٢٢٧).

بالجرح والتعديل، وقد عرف له أقرانه تلك المنـزلة السامقة، فكانوا كثيرًا ما يستشيرونه، ويقدمون نتائج أبحاثه وخبراته.

وكما هو معلوم أن الجانب العملي فى هذه الحقبة الزمنية كان يغلب على عمل المحدثين أكثر من الجانب النظرى، إذ كانت الاصطلاحات النظرية من الوضوح والمعرفة والاتفاق بمكان، بحيث لا تحتاج ــ فى هذه المرحلة ــ إلى شرح وبيان، وذلك بخلاف العصور المتأخرة التى هجرت فيها علوم السنة، وأعلنت غربتها.

ولكن ترك تراثنا الإسلامى الزاخر بعض إشارات وعبارات لأئمة النقد تبين مدى تضلعهم فى هذا الشأن، ودقة معرفتهم به.

١- إقرار مبدأ التثبت:

إن السنة عظيمة، وآثارها ممتدة ومتعلقة بالشرع الحنيف، دين الله عز وجل، ونقل السنة يحتاج إلى مزيد احتياط وتثبت، وقد رأى شعبة أن يكرر السماع من الرواة لكل حديث ليختبر حفظهم ويتوثق من ضبطهم، ومن ذلك قوله:"ما رويت عن رجل حديثا واحدًا إلا أثبته أكثر من مرة، والذى رويت عنه عشر أحاديث أثبته أكثر من عشر مرات، والذى رويت عنه خمسين حديثا أثبته أكثر من خمسين مرة، والذى رويت عنه مائة حديث أثبته أكثر من مائة مرة"[1].

٢- التحذير من الرواة الضعفاء:

وقد قدم شعبة ــ رحمه الله ــ نموذجًا للرواة الذين ينبغى هجران حديثهم وترك الرواية عنهم، فضمنهم رواية الشاذ المخالف للثقات وكثرة الوهم حتى يصير غالبًا على مرويات الراوى، وكذا التمادى فى الخطأ مع التنبيه عليه، والمعروف بالكذب، ومن ذلك

سئل: "من الذين تترك الرواية عنهم؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف، أو أكثر الغلط، أو تمادى فى غلط مجتمع عليه ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل متهم بكذب، وسائر الناس، فارو عنه "[2].

٣- التحذير من التدليس:

التدليس أخو الكذب، وهو مرذول فى كل أحواله، ولا يدفع إليه إلا رغبة عن ذلك الراوى المستتر، وقد عابه عامة الأئمة، وكان شعبة من أكثر المحذرين منه، وكان يتعاهد المحدث ــ وخاصة من عرف بالتدليس منهم ــ فلا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، وقد أثر عنه أنه يبالغ فى كراهته لذلك، وعد الأحاديث المعنعنة من رواية المدلسين لاشيء. ومن ذلك قوله:

---

١ ابن عدى، أبو أحمد، الكامل (٧٥/١).

٢ الذهبى، محمد، السير (٢٢٢/٧).

"كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للحديث: حدثنا عنيت به، وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به"[١].

وقال:"لأن أزني أحب إلي من أن أدلس"[٢].

وقال:"لأن أقع من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس"[٣].

وقال:"كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل"[٤].

٤- التحذير من رواة الشواذ من الحديث:

وكذا حذر شعبة من رواة الأحاديث الشاذة، ونسبهم إلى الشذوذ، وجعل رواياتهم ما يشذ من الحديث من أمارات ضعفهم، فإن من لا يرى منه إلا الضعيف فهو ضعيف، ومن لا يروى إلا المنكر فذلك دلالة على طبيعته، ومن ثم يهجر حديثه. يقول شعبة:

"لايجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"[٥].

٥- الدور التربوى لطلاب الحديث:

أ - الحديث مجلبة للفقر المادى لا الغنى:

وقد قام شعبة بوضع إطار تربوى لطلاب الحديث، حتى يقدموا على ذلك العلم بمعرفة، ولا يدخلونه من باب طلب الدنيا، فإن هذا العلم من أسباب فقدان حظوظ الدنيا، لا استجلابها، والذى يريد أن يخوض ذلك الميدان عليه أن يستعد للبذل والعطاء، لا الأخذ والتحصل. فلذلك أعلن شعبة تلك الحقيقة، فقال:" من طلب الحديث أفلس"[٦].

وقال:" إذا رأيت المحبرة فى بيت إنسان فارحمه، وإن كان فى كمك شىء فأطعمه"[٧].

ب- التواضع والمراقبة لله تعالى:

إن الإمام شعبة المربى الحكيم يعلم ما يدخل النفس من نزغات ووساوس، وما يلابسها من زهو وغرور، وما يحاول أن يملأ جنباتها من تيه وفخر، وخاصة إذا كان سبب هذا الزهو والتيه ناشئا عن علم من أدق العلوم وأصعبها، ومما يجله العامة ويقدره الخاصة، فألمح - رحمه الله - إلى ذلك وحذر منه، وجعل التوجيه بطريق القدوة غير المباشر، معرضا عن التوجيه الصريح والنصح المباشر، فتحدث عن نفسه بأنه يخشى أن يكون الحديث سبب دخوله النار، وأنه تمنى أن يكون أى شيء غير أن يكون محدثا. وعلى

---

١ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/١٦٩-١٧٠).

٢ المصدر السابق (١/١٧٣).

٣ الذهبى، السير، (٧/٢١٦).

٤ ابن عدى، الكامل (١/٧٦).

٥ ابن عدى، الكامل (١/٦٨).

٦ المصدر السابق (١/٧٠).

٧ الذهبى، سير أعلام النبلاء (٧/٢٢٥).

طلاب الحديث التأمل فى ذلك وإسقاط ذلك على النفس، فيقول رحمه الله:" ما من شـىء أخوف عندى من أن يدخلنى النار من الحديث ووددت أنى وقاد حمـام، وأنى لم أعـرف الحديث"[١].

الثـــوري[٢]

سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بـن أبي بـن عبدالله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ملكان بن ثور، ولد سنة سـبع وتسعين اتفاقا، وطلب العلم وهو حدث باعتناء والده المحدث الصادق سعيد بن مسـروق الثوري"[٣].

قال شعبة: "سفيان أحفظ مني"[٤].

وقال يحيى بن معين: "ما خالف أحد سفيان فى شيء إلا كان القول قول سفيان"[٥].

وقال أحمد: "أتدرى من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري"[٦].

وعن الوليد بن مسلم: "رأيت الثورى بمكة يستفتى ولما يخط وجهه بعد"[٧].

وقال ابن المبارك: "ما نعت لى أحد فرأيته إلا وجدته دون نعته إلا سفيان الثوري"[٨].

وقال الثورى: "ما استودعت قلبى شيئا قط فخانه"[٩].

وخالف سفيان زائدة وأبو الأحوص وإسرائيل وشريك فى حديث فقال يحـيى بـن سعيد القطان: "لو كان أربعة آلاف مثل هؤلاء كان سفيان أثبت منهم"[١٠].

وقال الأوزاعى: "لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا سفيان"[١١].

وقد كان ـــ رحمه الله ـــ ورعا، يقول الثورى رحمه الله: "إذا جاء الليل فرحت، وإذا جاء النهار حزنت"[١٢].

---

١ الذهبي، سير أعلام النبلاء (٧/٢١٣).

٢ سير أعلام النبلاء (٧/٢٢٩-٢٧٩)، والجرح والتعديل (١/٥٥-١٢٦)، والكامل (١/٨٠-٨٧)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٣-٢٠٧)، تهذيب الكمال (١١/١٥٤-١٦٩).

٣ الذهبي، السير (٧/٢٢٩-٢٣٠).

٤ المزى، تهذيب الكمال (١١/١٦٥).

٥ المصدر السابق (١١/١٦٦).

٦ المصدر السابق.

٧ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٥٦).

٨ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٥٧).

٩ المصدر السابق (١/٦٣).

١٠ ابن عدى، الكامل (١/٨٧).

١١ الذهبي، تذكرة الحفاظ (١/٢٠٤).

١٢ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٨٥).

وقال أبو نعيم: "كان سفيان إذا ذكر الموت مكث أيامًا لا ينتفع به، فإذا سئل عن شيء قال: ما أدرى، ما أدري"[١].

ومن قوله: "ما بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط إلا عملت به، ولو مرة"[٢].

وقال: "احذر سخط الله فى ثلاث: احذر أن تقصر فيما أمرك، واحذر أن يراك وأنت لا ترضى بما قسم لك، وأن تطلب شيئًا من الدنيا فلا تجده أن تسخط على ربك"[٣].

وقال الثورى: "لو أن البهائم تعقل من الموت ما تعقلون ما أكلتم منها سمينًا"[٤].

وقال: " إنى لأرى المنكر فلا أتكلم فأبول دمًا"[٥].

وقال قتيبة: " لولا سفيان لمات الورع"[٦].

قال الخطيب: " كان إمامًا من أئمة المسلمين وعلمًا من أعلام الدين مجمعًا على إمامته؛ بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد"[٧].

وقال محمد بن سعد: " اجتمعوا على أنه توفى بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة"[٨].

دوره فى بناء المنهج النقدى:

وكذلك صار الثورى يقوم بمحاولات وضع اللبنات الأولى للمنهج النقدى، ومن ذلك:

الدور التربوى لطالب الحديث:

أ- التعبد قبل التعلم:

إن هذا العلم يحتاج إلى شيء من التقوى ومداومة الطاعات لتنجلى عن الألباب ولتصفو النفوس لباريها، ويخلص الطلاب فى هذا العلم لله، ويجعلوا طلبه ابتغاء مرضاته سبحانه، ويتخلصوا من مقدمات العجب والزهو، والشعور الزائد بالنفس، فكان دور العبادة فى غاية الأهمية لتهذيب هذه النفس، والأخذ بمبدأ الحذر أن تتأسد النفس على

---

١ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٨٥).
٢ الذهبى، السير (٧/٢٤٢).
٣ المصدر السابق (٧/٢٤٤).
٤ المصدر السابق (٧/٥٧).
٥ الذهبى، السير، (٧/٢٥٩).
٦ المصدر السابق (٧/٢٦٠).
٧ المزى، تهذيب الكمال (١١/١٦٨-١٦٩).
٨ المصدر السابق (١١/١٩٦).

صاحبها. ومن ذلك قال سفيان الثورى:"كان الرجل إذا أراد أن يطلب العلم تعبد قبل ذلك عشرين سنة"[١].

ب- عدم التكبر عن التعلم حتى الممات:

قد يظن الإنسان فى مرحلة من مراحل حياته العلمية أنه قد بلغ الغاية وشارف الكمال، وهذا موضع الخطر، وتلك نقطة الانحدار إلى أسفل.. ويرشد الإمام الثورى رحمه الله إلى أهمية التعلم حتى الممات، وهو ما يطلق عليه التعليم المستمر، فيقول:" لا نزال نتعلم ما وجدنا من يعلمنا"[٢].

ج- استحضار النية فى طلب الحديث:

قد يطلب المرء العلم من أجل أن يشار إليه بالبنان، وقد يطلبه رغبة فى الحصول على بعض المناصب كالقضاء مثلاً، أو لتجرى عليه الأرزاق ويغدق عليه من الأعطيات، ولكن من يطلب العلم بهذه النية لا يفلح، ولا تنكشف عنه حجب المعرفة، ولا يهدى إلى الصواب أو يوفق إلى السداد، ولذلك لا بد أن تكون النية خالصة لوجه الله تعالى، وعندئذ يكون طلب الحديث من أفضل العبادات. يقول الثورى:"ما من عمل أفضل من طلب الحديث إذا صحت فيه النية"[٣].

٢-الاهتمام بالأسانيد:

إن الأسانيد هى عصب العملية النقدية، ويقوم النقد بنسبة كبيرة على اعتبارها، فالمتون المليحة كثيرة، ولكن الشرع ما جاء عن الله تعالى وثبت عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وقد عده سفيان الثورى عدة المحدث فى صراعه مع الوضاعين والكذابين ووسيلة للوقوف على أخطاء الضعفاء والمغفلين، يقول الثورى:" الإسناد سلاح المؤمن، فمن لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل؟"[٤].

وقال:" الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حراس الأرض"[٥].

١ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٩٥).
٢ ابن عدى، الكامل (١/٨٤).
٣ الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/٢٠٥).
٤ الذهبى، السير(٧/٢٧٣-٢٧٤).
٥ المصدر السابق(٧/٢٧٤).

٣-الاهتمام بتواريخ ميلاد ووفيات المحدثين:

قد يزعم أحد الضعفاء والكذابين أنه لقى شيخًا من الشيوخ، وأنه شافهه، وتحمل عنه مباشرة، ويكون متن ذلك الحديث غير معروف ولا مشتهر من روايات ذلك الشيخ، ويغلب على ظن الناقد الفطن أن ذلك من صنع يدى ذلك الراوى وزعمه، ويساعده على اكتشاف ذلك المعرفة بوفيات الشيوخ للتعرف على إمكان اللقى بينهما.

يقول سفيان:" لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[١].

٤-الفرق بين تحمل الحديث والاحتجاج به:

هناك فرق كبير بين أن يروى المحدث عن أحد الضعفاء أو أن يسمع حديثه، وربما كتبه، بل ربما حفظه على الوجه، وبين أن يحتج المحدث بتلك الرواية، وهذه لطيفة فى غاية الأهمية، إذ قد روى كثير من الأئمة عن الضعفاء والمتروكين، وقد يكون الغرض من ذلك لا يعدو التعرف على تلك الروايات وتجنبها أو التحذير منها، أو حفظها خشية أن يقوم أحد الخبثاء، فيقلبها ويغير فى أسانيدها، كما سبق بيان ذلك من فعل يحيى بن معين ومناقشته مع الإمام أحمد رحمهما الله.

كما قد يروى الحديث الضعيف ضعفا هينا ليعتضد مع آخر ويقوى بذلك، يقول سفيان الثورى:" إنى لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع من الرجل الحديث أتخذه دينك وأسمع من الرجل الحديث، لا أستطيع جرحه، أوقف أمره، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه، أحب معرفته"[٢].

٥-التحذير من الدخول فى الدنيا والحرص على طلب الحديث:

إن الحديث علم بعيد شاطئه عميق قعره لا ينال فى فترة وجيزة، ولا يكاد يحيط به فرد واحد من العلماء، فالانشغال عنه بطلب الدنيا والسعى وراء المال بشيء من الشراهة يشغل عن ذلك العلم، ولا بد أن يكون العالم صورة مشرفة لما يحمل من علم، لا أن يجعل

---

١ ابن عدى، الكامل (١/٨٤).

٢ ابن عدى، الكامل (١/٨٤).

من نسبته للعلم تزيينًا لأمر نفسه، قال الثورى:" العالم طبيب الدين، والدرهم داء الديـــن، فإذا أجتر الطبيب الداء إليه متى يداوى غيره"[١].

وقال:" زينوا العلم والحديث بأنفسكم ولا تتزينوا به"[٢].

١ الذهبى ، تذكرة الحفاظ (١/٢٠٤).

٢ الذهبى، السير (٧/٢٤٤).

مالك بن أنس[١]

"أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة الحميرى ثم الأصبحى المدنى، ولد سنة ثلاث وتسعين"[٢].

قال الذهبي: "وطلب مالكٌ العلم، وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حى شاب طرى، وقصده طلبة العلم من الآفاق"[٣].

قال الشافعي: "إذا جاء الأثر فمالك النجم"[٤].

وقال الذهبي: "وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره، أحدها: طول العمر وعلو الرواية، وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتها: تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن، وخامستها: تقدمه فى الفقه والفتوى وصحة قواعده"[٥].

وقال سفيان بن عيينة: "ما أشد انتقاد مالك للرجال"[٦].

وقال الشافعي: "كان مالك إذا شك فى الحديث طرحه كله"[٧].

ويقول عبد الرحمن بن مهدى: إذا رأيت حجازيًا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنة"[٨].

ويقول مالك عن طلبه للعلم: "جالست ابن هرمز ثلاث عشرة، كنا نجلس فى صحن مسجد النبى صلى الله عليه وسلم حتى اتخذت سراويل محشوًا"[٩].

وقال يحيى بن معين: "مالك أمير المؤمنين فى الحديث"[١٠].

وقال على بن المديني: "كل مدنى لم يحدث عنه مالك ففى حديثه شيء"[١١].

وعن خالد بن خداش قال: "قدمت على مالك بأربعين مسألة، فما أجابنى منها إلا فى خمس مسائل"[١٢].

---

١ سير أعلام النبلاء (٨/٤٨-١٣٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٧-٢١٣)، والكامل (١/٨٩-٩٣)، والجرح والتعديل (١/١١-٣٢)، وتهذيب الكمال (٢٧/٩١-١٢١).

٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨/٤٨، ٤٩).

٣ المصدر السابق (٨/٥٥).

٤ المزى،تهذيب الكمال (٢٧/١١٦).

٥ الذهبي، تذكرة الحفاظ (١/٢١٢).

٦ المزى، تهذيب الكمال (٢٧/١١١).

٧ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/١٤).

٨ المصدر السابق (١/٢٥).

٩ المصدر السابق (١/٢٨).

١٠ ابن عدى، أبو أحمد، الكامل (١/٩٠).

١١ المصدر السابق (١/٩١).

١٢ الذهبي، السير (٨/٧٧).

قال الواقدى: "مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة"[١].

وقد أثر عن مالك ـــ رحمه الله ـــ من الإشارات المساهمة فى بناء المنهج النقدى مــــا يلى:

١- ليس العلم بكثرة المرويات ولا يحدث بكل ما سمع الراوى:

إن العلم الحق يكون فى اتباع السنن الصحيحة ومعرفتها والإحاطة بها، لا بأن يكـــثر طالب الحديث من اتباع الغرائب والأفراد، والشواذ و المناكير، والمعلول والموضوع، فليس تطلب مثل هذا النوع من الحديث يبلغ سبيل النقد الحديثى إلا أن يكون بعد تعرف السنن الصحيحة وإحكام ذلك، تأتى مرحلة معرفة هذه المعلولات من جهة التحذير منها، وحـــتى لا يخدع بها فيظن فيها الصحة.

وكذلك ليس كل ما بلغ الناقد ينبغى أن يرويه أو يحدث به، فهناك ما يخرج للعامـــة، وهناك ما لا يصلح إلا فى مجالس التحديث، وهناك ما لا يقال إلا فى مجـــــالس المذاكـــرة فحسب، وهكذا فليس كل ما يسمع يقال.

قال مالك رحمه الله:" ما أكثر أحد قط فأفلح"[٢].

وقال:" فساد عظيم أن يتكلم الإنسان بكل ما يسمع"[٣].

٢- أهمية المذاكرة وعدم الاكتفاء بما لدى المحدث:

سبق بيان أن بمجرد ظن المحدث أنه قد بلغ الغاية وعلا سلم الكمال؛ أنه مـــــن هـــذه اللحظة بدأ ينحدر ويهبط رويدا رويدا دون أن يشعر، فيوم يمر بدون علم جديد يــــأخذ معه من القديم عن طريق آفة النسيان فى حين أن مصدر التجديد قد نضب باستغنائه عـــن التعلم، ولذلك كان من أهم روافد هذا العلم كثرة المذاكرة، وتبادل المعلومات، وتنــــاقل الخبرات.

قال مالك رحمه الله:" من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضا"[٤].

٣- انتقاء المعلم:

إن عملية انتقاء من يقوم بالتحديث أو من يشرح علل الحديث ويتحدث فى الـــرواة جرحا وتعديلا ينبغى أن تخضع لحساب دقيق، وكذلك تلقى الحديث عن الرواة وإدخالـــه فى حيز القبول يشترط له رجال قد ارتقوا سلم العدالة، وصعدوا فـــوق سمـــاء الضبـــط،

---

١ المزى، تهذيب الكمال (١١٩/٢٧).

٢ الذهبى، السير (٦٥/٨).

٣ المصدر السابق (٦٦/٨).

٤ ابن عدى، الكامل (٩١/١).

مالك بن أنس[1]

"أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة الحميرى ثم الأصبحى المدنى، ولد سنة ثلاث وتسعين"[2].

قال الذهبى: "وطلب مالكٌ العلم، وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حى شاب طرى، وقصده طلبة العلم من الآفاق"[3].

قال الشافعى: "إذا جاء الأثر فمالك النجم"[4].

وقال الذهبى: "وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره، أحدها: طول العمر وعلو الرواية، وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتها: تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن، وخامستها: تقدمه فى الفقه والفتوى وصحة قواعده"[5].

وقال سفيان بن عيينة: "ما أشد انتقاد مالك للرجال"[6].

وقال الشافعى: "كان مالك إذا شك فى الحديث طرحه كله"[7].

ويقول عبد الرحمن بن مهدى: إذا رأيت حجازيًا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنة"[8].

ويقول مالك عن طلبه للعلم: "جالست ابن هرمز ثلاث عشرة، كنا نجلس فى صحن مسجد النبى صلى الله عليه وسلم حتى اتخذت سراويل محشوًا"[9].

وقال يحيى بن معين: "مالك أمير المؤمنين فى الحديث"[10].

وقال على بن المدينى: "كل مدنى لم يحدث عنه مالك ففى حديثه شيء"[11].

وعن خالد بن خداش قال: "قدمت على مالك بأربعين مسألة، فما أجابنى منها إلا فى خمس مسائل"[12].

---

١ سير أعلام النبلاء (٨/٤٨-١٣٥)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٧-٢١٣)، والكامل (١/٨٩-٩٣)، والجرح والتعديل (١/١١-٣٢)، وتهذيب الكمال (٢٧/٩١-١٢١).

٢ الذهبى، سير أعلام النبلاء (٨/٤٨، ٤٩).

٣ المصدر السابق (٨/٥٥).

٤ المزى،تهذيب الكمال (٢٧/١١٦).

٥ الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/٢١٢).

٦ المزى، تهذيب الكمال (٢٧/١١١).

٧ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/١٤).

٨ المصدر السابق (١/٢٥).

٩ المصدر السابق (١/٢٨).

١٠ ابن عدى، أبو أحمد، الكامل (١/٩٠).

١١ المصدر السابق (١/٩١).

١٢ الذهبى، السير (٨/٧٧).

قال الواقدى: "مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة"[١].

وقد أثر عن مالك ـــ رحمه الله ـــ من الإشارات المساهمة فى بناء المنهج النقدى مـــا يلى:

١- ليس العلم بكثرة المرويات ولا يحدث بكل ما سمع الراوى:

إن العلم الحق يكون فى اتباع السنن الصحيحة ومعرفتها والإحاطة بها، لا بأن يكـــثر طالب الحديث من اتباع الغرائب والأفراد، والشواذ و المناكير، والمعلول والموضوع، فليس تطلب مثل هذا النوع من الحديث يبلغ سبيل النقد الحديثى إلا أن يكون بعد تعرف السنن الصحيحة وإحكام ذلك، تأتى مرحلة معرفة هذه المعلولات من جهة التحذير منها، وحـــتى لا يخدع بها فيظن فيها الصحة.

وكذلك ليس كل ما بلغ الناقد ينبغى أن يرويه أو يحدث به، فهناك ما يخرج للعامـــة، وهناك ما لا يصلح إلا فى مجالس التحديث، وهناك ما لا يقال إلا فى مجـــالس المذاكـــرة فحسب، وهكذا فليس كل ما يسمع يقال.

قال مالك رحمه الله:" ما أكثر أحد قط فأفلح"[٢].

وقال:" فساد عظيم أن يتكلم الإنسان بكل ما يسمع"[٣].

٢- أهمية المذاكرة وعدم الاكتفاء بما لدى المحدث:

سبق بيان أن مجرد ظن المحدث أنه قد بلغ الغاية وعلا سلم الكمال؛ أنه مـــن هـــذه اللحظة بدأ ينحدر ويهبط رويدا رويدا دون أن يشعر، فيوم يمر بدون علم جديد يـــأخذ معه من القديم عن طريق آفة النسيان فى حين أن مصدر التجديد قد نضب باستغنائه عـــن التعلم، ولذلك كان من أهم روافد هذا العلم كثرة المذاكرة، وتبادل المعلومات، وتنـــاقل الخبرات.

قال مالك رحمه الله:" من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضا"[٤].

٣- انتقاء المعلم:

إن عملية انتقاء من يقوم بالتحديث أو من يشرح علل الحديث ويتحدث فى الـــرواة جرحا وتعديلا ينبغى أن تخضع لحساب دقيق، وكذلك تلقى الحديث عن الرواة وإدخالـــه فى حيز القبول يشترط له رجال قد ارتقوا سلم العدالة، وصعدوا فـــوق سمـــاء الضبـــط،

---

١ المزى، تهذيب الكمال (١١٩/٢٧).

٢ الذهبى، السير (٦٥/٨).

٣ المصدر السابق (٦٦/٨).

٤ ابن عدى، الكامل (٩١/١).

وعرفوا مع ذلك بأنهم من أهل الشأن والاختصاص ممن تتلمذ على أيدى الشيوخ وبرعوا فى ذلك.

ولذلك كان مالك رحمه الله يقول: "خذه ــ يعنى العلم ــ من أهله الذين ورثوه ممن كان قبلهم معنيا بذلك، ولا تأخذ كل ما تسمع قائلا يقوله؛ فإنه ليس ينبغى أن يؤخذ من كل محدث ولا من كل من قال"[١].

وقد يكون الصلاح والأعمال الصالحة للشيخ وحسن هيئته وجميل سمته مما يرغب الطلاب فى الالتفاف حوله والإقبال عليه؛ بل والازدحام فى مجالسه، ولكن الأحوال القلبية والأعمال الصالحة تمثل أحد شروط قبول الراوى لمرتبة الاحتجاج، وليست كل الشروط، فكان الضبط ومعرفة الحلال والحرام، والناسخ والمنسوخ... إلى غير ذلك من الشروط التى ينبغى أن تظهر فى ذلك الراوى المأخوذ عنه.

يقول مالك:" عليك بتقوى الله وطلب هذا الأمر عند أهله"[٢].

ويقول:" أدركت فى مسجدنا هذا ستين أو سبعين من التابعين لم أكتب إلا عمن يعرف حلال الحديث وحرامه، وزيادته ونقصانه"[٣].

ويقول:" أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمون، لا يؤخذ عنهم العلم، كان يقال: ليس هم من أهله"[٤].

٤- أهمية حضور مجالس العلماء:

المعرفة قد تحصل عن طريق الكتب والصحف، ولكن هذا لا يعنى هجران مجالس العلماء، وذلك أن الذى يكتفى بالكتب عرضة لكثير من الأخطاء والأوهام، والتحريفات والتصحيفات، ومن يعتمد على الكتب تقل دوافعه إلى الحفظ اعتمادا على ما فى كتبه، واستغناء به، بخلاف الطالب المعتمد على أستاذه؛ فهو حريص على الانتباه والتيقظ دائما ولذلك يقل العلم عند من يعرضون عن مجالس العلماء، ويكاد هذا العلم أن يتلاشى إن تجردوا من كتبهم.

يقول مالك:" العلم ينقص ولا يزيد، ولم يزل ينقص بعد الأنبياء والكتب"[٥].

٥- التحذير من الضعفاء والمتروكين:

إن هناك من الرواة من يزدحم على سماع مروياتهم ويسارع إلى مجالسهم والعض على مروياتهم بالنواجذ، وهم طبقة الحفاظ والثقات، كما أن هناك من هم من جملة

---

١ ابن عدى، الكامل (١٥١/١).

٢ ابن عدى، الكامل (٩٠/١).

٣ المصدر السابق (٩٣/١).

٤ المصدر السابق (٩١/١).

٥ الذهبى، السير (٦٥/٨).

مقبولي الحديث في الغالب، وكثيرا ما يلاقون القبول عند ذكر مروياتهم، وهناك الضعفاء الذين يصيبون تارة ويخطئون أخرى، فتعتبر رواياتهم بروايات الأثبات فيؤخذ منها ويرد، ولكن هناك من لا خير في روايته، ولا ينبغي التعريج عليها.

يقول مالك:" لا يؤخذ العلم من أربعة؛ وخذوا ممن سوى ذلك؛ لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله، ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف ما يحدث"[١].

---

١ المصدر السابق (٨/٦٧).

(١٥٤)

ابن المبارك[١]

"عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولده في سنة ثمان عشرة ومائة"[٢].

قال نعيم بن حماد:"كان ابن المبارك يكثر الجلوس في بيته، فقيل له: ألا تستوحش؟ فقال: كيف أستوحش وأنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه؟!"[٣].

وقال العباس بن مصعب: "جمع عبد الله الحديث والفقه والعربية وأيام الناس، والشجاعة، والسخاء، والتجارة، والمحبة عند الفرق"[٤].

وقال سفيان: "إني لأشتهي من عمري كله أن أكون سنة واحدة مثل عبد الله بن المبارك، فما أقدر أن أكون ولا ثلاثة أيام!"[٥].

وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه؛ رحل إلى اليمن، وإلى مصر، وإلى الشام، والبصرة، والكوفة، وكان من رواة العلم وأهل ذاك، كتب عن الصغار والكبار، وجمع أمرا عظيما، ما كان أحد أقل سقطا منه، كان يحدث من كتاب، كان رجلا صاحب حديث حافظا"[٦].

وقال أبو الوليد الطيالسي: "ما رأينا محدثا أجمع من عبد الله بن المبارك"[٧].

وقال المعتمر بن سليمان: "ما رأيت مثل ابن المبارك؛ نصيب عنده الشيء الذي لا يصاب عند أحد"[٨].

وكان ــ رحمه الله ــ متواضعا، ورعا، زاهدا، ومن قوله: "لأن أتصدق بدرهم من حلال أحب إلي من أن أتصدق بستين درهما من شبهة"[٩].

وذكر حماد الطلاس، قال: "أخبرني من رأى ابن المبارك حافيا بلا خف ولا نعل في شرى حوائجه من السوق"[١٠].

قال أبو خالد الأحمر: "ما هدت الأرض منذ مات سفيان هدها لموت ابن المبارك"[١١].

---

١ سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨-٤٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٧٤-٢٧٩)، وتاريخ بغداد (١٠/١٥٢)، والكامل لابن عدى (١/١٠١-١٠٥)، والجرح والتعديل (١-٢٦٢-٢٨١)، وتهذيب الكمال (١٦/٥-٢٥).

٢ الذهبي، السير (٨/٣٧٨، ٣٧٩).

٣ المصدر السابق (٨/٣٨٢).

٤ المصدر السابق (٨/٣٨٣)

٥ المزي، تهذيب الكمال (١٦/١٥).

٦ المصدر السابق (١٦/١٦).

٧ ابن عدى، الكامل (١/١٠٢).

٨ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٢٦٣).

٩ المصدر السابق (١/٢٨٠).

١٠ المصدر السابق (١/٢٧٨).

قال رجل لابن المبارك: قرأت البارحة القرآن فى ركعة، فقال: لكنى أعرف رجلا لم يزل البارحة يكرر ﴿ ألهاكم التكاثر ﴾[٢] إلى الصبح، ما قدر أن يتجاوزها. يعنى نفسه"[٣].

قال محمد بن سعد: مات بهيت منصرفا من الغزو سنة إحدى وثمانين ومائة"[٤].

ومن مشاركته فى بناء المنهج النقدى ما يلى:

١- أهمية التدوين:

سبق بيان أهمية الكتابة، ودورها فى الضبط؛ فالحفظ يخون، والذاكرة تزل، وما من حصان إلا وله كبوة، ولذلك كانت التوصيات المتكررة بأهمية الكتابة، وجعلها سببا للحفظ والإتقان، يقول:" لولا الكتاب ما حفظنا"[٥].

٢- الانشغال بالأصول الصحاح أولا:

كثيرا ما يقع فى قلوب بعض الطلاب ممن لم يسيروا على الجادة فى الطلب إرادة التعرف على معضلات العلم وغوامضه قبل تكوين الحصيلة المناسبة من الإحاطة بالأصول التى يقوم عليها ذلك الشرع الحنيف، وقد نبه ابن المبارك لذلك الخطأ فى أسلوب التلقى فيقول:" فى صحيح الحديث شغل عن سقيمه"[٦].

٣- إقرار مبدأ اللقاءات والمشاركة العلمية:

إن المحدث المنعزل عن أقرانه ـــ وإن بلغ شأنه ما بلغ ـــ فلن يستطيع أن يحيط بالمرويات علما وحفظا وفهما، فرب علة خفية ينبهه عليها أحد النقاد الجهابذة، ورب رواية تعضد رواية قد حكم عليها بالضعف يفيده بها أحد إخوانه من المحدثين، ولا تخلو المناقشات والمذاكرات من فوائد جمة؛ لذلك يقول ابن المبارك:" أول منفعة العلم أن يفيد بعضكم بعضا"[٧].

٤- شحذ الهمم العالية وإثارة الدوافع الكامنة:

إن الإنسان يمتلك قدرة خارقة وجهدا لا حدود له، ولكنه يظل فى مراحل الخمول والكمون حتى يأتى إليه من يثير هذه القدرات ويحرك تلك الجهود، كما حدث مع الإمام البخارى ـــ رحمه الله ـــ صاحب الصحيح؛ حيث كان بدء تفكيره فى ذلك العمل العظيم

---

١ المصدر السابق (٢٧٦/١).

٢ التكاثر: ١.

٣ الذهبى، السير (٣٩٧/٨).

٤ المزى، تهذيب الكمال (٢٤/١٦).

٥ الذهبى، السير (٤٠٩/٨).

٦ المصدر السابق (٤٠٣/٨).

٧ المصدر السابق (٣٩٨/٨).

إثارة دافعية من شيخه إسحاق بن راهويه عندما قال: "لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال البخارى: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح"[1].

وكذلك كان فعل ابن المبارك، وهو يواجه الموضوعات التى دست فى السنن ووضعت على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

"قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة"[2].

٥- تنوع مصادر الطالب وتعدد مشاربه:

إن من يتمسك بنوع من العلم ويقف نفسه عليه، لا يعدوه إلى غيره، ولا يعرج على سواه، ويتقوقع فى إطاره يصاب بشيء من الجمود، وكثير من التقصير كما يحدق به الجهل المطبق فى الفروع التى لم يأخذ منها بنصيب.

ومن الطبيعى أن يكون للإنسان تخصص دقيق، ولكن هذا لا ينافى أهمية الإلمام بملخص عن كل فرع من العلوم المساعدة ذات الصلة القريبة بعلم التخصص، فالمتخصص فى الحديث مثلاً ينبغى أن يكون له اعتناء بالفقه وأصوله، وأن يلم ولو بأحد التفاسير المعتمدة، وكذلك يعرف من العقيدة ما يصح به اعتقاده، ولا ينبغى أن يتخصص فى الحديث دون إلمام بسيرة النبى صلى الله عليه وسلم وإلا عادى الإنسان تلك العلوم التى جهلها، ولذلك أوصى ابن المبارك بتنوع المشارب والأخذ بتعدد العلوم فقال:" ليكن عمدتكم الأثر، وخذوا من الرأى ما يفسر لكم الحديث"[3].

٦- التحذير من كتمان العلم:

قد يطلب الطالب الحديث، ويشتد فى طلبه، ويعانى صعوبات الطلب، ثم ترسخ قدمه، ويستوى على سوقه، ويقوى فى تخصصه، فيسول له شيطانه ألا يبث ذلك العلم، حتى يظل الطلاب فى حاجة إليه أبدًا، وكثيرًا ما يتدخل الشيطان بمداخله المتعددة المتشابكة، فيحذر ابن المبارك من ذلك ويوقظ من سولت نفسه له البخل بما فتح الله عليه من خزائن المعرفة وبحار العلم فيقول:" من بخل بالعلم ابتلى بثلاث: إما بموت يذهب علمه، وإما ينسى، وإما يلزم السلطان فيذهب علمه"[4].

---

١ ابن حجر، هدى السارى ص(٩).

٢ ابن عدى، الكامل (١٠٣/١).

٣ الذهبى، السير (٣٩٨/٨).

٤ المصدر السابق (٣٩٨/٨).

٧-الإرشاد إلى كفالة طلاب العلم:

كثيرًا ما نسعد ونحن نشاهد المنح التعليمية التي يمنحها الأزهر الشريف لطلاب البعوث الإسلامية؛ وذلك بالكفالة العلمية والإقامة لطلاب هذه البعثات، وقد كثر ذلك في كثير من جامعات العالم في مختلف التخصصات، وخُصَّ بها الطلاب النابهون..

وقد سبق إلى ذلك الإمام ابن المبارك، وهو يوضح أهمية وضع برنامج لكفالة طلبة العلم خشية انصرافهم عن طلب العلم، وضياع العلم بموت العلماء دون خلف لهم فيقول:

عن أصحاب الحديث: "إني أعرف مكان قوم لهم فضل وصدق، طلبوا الحديث فأحسنوا طلبه لحاجة الناس إليهم، احتاجوا، فإن تركناهم ضاع علمهم، وإن أعناهم بثوا العلم لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، لا أعلم بعد النبوة أفضل من بث العلم"[١].

* * *

---

١ الذهبي، السير (٣٨٧/٨).

يحيى بن سعيد القطان[١]

"يحيى بن سعيد بن فروخ، الإمام الكبير، أمير المؤمنين فى الحديث، أبو سعيد التميمى مولاهم البصرى الأحول القطان الحافظ، ولد فى أول سنة عشرين ومائة"[٢].

"عنى بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم فى العلل والرجال وتخرج به الحفاظ"[٣].

وعن على بن المدينى: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد القطان"[٤].

قال أحمد بن حنبل: "رحم الله يحيى القطان، ما كان أضبطه وأشد تفقده، كان محدثًا. وأثنى عليه فأحسن الثناء"[٥].

وعن ابن عمار: "كنت إذا نظرت إلى يحيى بن سعيد ظننت أنه رجل لا يحسن شيئًا فإذا تكلم أنصت له الفقهاء"[٦]. وقال ابن المدينى: "ما رأيت أحدًا أنفع للإسلام وأهله من يحيى بن سعيد القطان"[٧]. وقال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان: لم يكن أبو سعيد يعنى جده يمزح ولا يضحك إلا تبسمًا، وما أعلم أنى رأيته قهقه قط، ولا دخل حمامًا قط، ولا اكتحل ولا ادهن"[٨].

وقال يحيى: "ما تركت حديث محمد بن إسحاق إلا لله"[٩].

قال ابن مهدى: "لما قدم الثورى البصرة قال: يا عبد الرحمن؛ جئنى بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئنى بإنسان، جئتنى بشيطان — يعنى: بهره حفظه"[١٠].

وكان متواضعًا زاهدًا عابدًا رحمه الله.

قال يحيى بن معين: "كان يحيى بن سعيد إذا قرئ عنده القرآن سقط حتى يصيب وجهه الأرض"[١١].

---

١ سير أعلام النبلاء (٩/١٧٥-١٨٨)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٩٨-٣٠٠)، والكامل (١/٩٨-١٠٠)، والجرح والتعديل (١-٢٣٢-٢٥١)، وتهذيب الكمال (٣١/٣٢٩-٣٤٣).

٢ الذهبى، السير (٩-١٧٥-١٧٦).

٣ المصدر السابق (٩/١٧٦).

٤ المزى، تهذيب الكمال (٣١/٣٣٦).

٥ المصدر السابق (٣١/٣٣٨).

٦ المصدر السابق (٣١/٣٣٨).

٧ ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (١/٢٤٦).

٨ ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (١/٢٥٠، ٢٥١).

٩ ابن عدى، أبو أحمد، الكامل (١/١٠٠).

١٠ الذهبى، محمد، السير (٩/١٧٧).

١١ المصدر السابق (٩/١٨٠).

وقال محمد بن أبي صفوان: "كان ليحيى القطان نفقة من غلته، إن دخل من غلته حنطة أكل حنطة، وإن دخل شعير أكل شعير، وإن دخل تمر أكل تمرًا"[١].

وجعل رجل يشتمه ويقع فيه فى المسجد "فجعل يبكى ويقول: صدق، ومن أنا؟ ومن أنا؟"[٢].

قال أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الأسود وعمرو بن على وعلى بن المديني وأبو موسى محمد بن المثنى ومحمد بن سعد فى آخرين: مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة"[٣].

ومن مساهماته:

١- طلب الحديث لا ينال بالراحة:

إن أمر الحديث جد عسير؛ يحتاج لذهن صاف، وبركة فى الوقت، وإخلاص ومثابرة، وتلقى عن العلماء، وليس الاكتفاء بالخلود إلى الراحة والدعة، ولا بد من أن يقدر الأمر قدره، وقد أعطى الإمام يحيى بن سعيد القطان نموذجًا عمليًا لذلك موضحًا كيف كان يقضى وقته فى الطلب بحيث يقضى غالب وقته فى طلب الحديث فقال:" كنت أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث، فلا أرجع حتى العتمة"[٤].

٢- عدم الاغترار بالمتون قبل النظر فى الإسناد:

إن الكلام الحسن كثير، والمتون التى يقبلها العقل ويقرها المنطق وتتوافق مع الأعراف والأذواق كثيرة، ولكن نسبة ذلك إلى الشرع ينبغى أن يكون وفق أطر وضوابط تجعل غلبة الظن القوى تسلم بأنه من قول النبى صلى الله عليه وسلم؛ لأن الشرع ما جاء عن كتاب ناطق أو سنة محكمة، فيجب التحذير من الاستسلام للمتون المتوافقة مع الذوق العام دون إخضاعها لمعايير النقد وضوابطه، ومن ذلك سلامة الإسناد ونظافته، يقول القطان:" لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد"[٥].

٣- تفاوت المراسيل فى القوة والضعف:

المرسل فى قول جمهور النقاد غير مقبول ولا يحتج به، ولكن بعض المراسيل قد تقوى بضوابطها لأن تساهم فى تقوية باب من الأبواب أو حديث من الأحاديث، ولذلك تخضع هذه المراسيل إلى وضعها وفق معايير تجعل بعضها أقوى من بعض، وقد أوضح ذلك يحيى

---

١ المصدر السابق (٩/١٨١).
٢ المصدر السابق (٩/١٨٠).
٣ المزى، يوسف، تهذيب الكمال (٣١/٣٤١).
٤ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٢٤٩-٢٥٠).
٥ الذهبى، السير (٩/١٨٨).

القطان فى مثل عملى وهو يقارن بين مرسلات مجاهد وعطاء فقال:" مرسلات مجاهد أحب إلى من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل درب"[1].

٤- اختيار المحدث أو الشيخ:

ليس طلب الحديث عن كل أحد، ولا كل من نصب نفسه للتحديث يلاقى القبول عند أئمة النقد، ولذلك كان لزامًا على الناقد أو المحدث أن يتخير معلمه الذى سيتلقى عليه ويسمع منه، فأمر الحديث عظيم لا يؤتمن عليه كل أحد، ولا يكتب عن كل من تصدر للتحديث؛ وذلك لأن من لا يقدر هذا الأمر قدره لا يبالى عمن حدث. قال يحيى:

"آمن رجلاً على مائة ألف درهم أحب إلى من أن آمن على حديث واحد"[2].وقال:"لا تكتب عن كل أحد ممن لا يعرف؛ فإنه لا يبالى عمن حدث"[3].وقال:"إذا كان الشيخ يثبت على شيء واحد، خطأً كان أو صوابًا فلا بأس به وإذا كان الشيخ كل شيء يقال له يقول فليس بشيء"[4].

٥ -التفريط فى دفع الكذب والخطأ يعرض لخصومة النبى صلى الله عليه وسلم:

قد يؤتى الناقد القدرة على تمييز الصحيح من غيره، وعلى الوقوف على حقيقة ما نسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ولكن بعض الدواعى والدوافع كإرضاء البعض، وعدم التعرض لسخط آخرين وإيثار عدم إظهار الخلاف مع بعض المعروفين تكون عقبة فى طريق بيان الناقد للحق وإظهاره له وكشفه للزيغ والخطأ. وهذا ما ينبغى تذكره أن من تهاون فى ذلك خاصمه النبى صلى الله عليه وسلم فى الآخرة، يقول القطان:"لأن يكون خصمى فى الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلى من أن يكون خصمى فى الآخرة النبى صلى الله عليه وسلم، يقول: بلغك عنى حديث وقع فى وهمك أنه عنى غير صحيح، يعنى فلم تنكره"[5].

وينبغى أن لا يغتر المحدث بصلاح الشيخ الذى يروى الأحاديث، فليس الصلاح وحده هو العمدة فى الرواية؛إذ كثيرا ما يكون الصالحون أسرى الانقياد للروايات المضللة.

يقول ابن القطان: "ما رأيت الصالحين أكذب منهم فى الحديث"[6].

وقال: "ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن نسب إلى الخير"[7].

---

١ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٤٣/١).

٢ ابن عدى، الكامل (١٠٠/١).

٣ المصدر السابق (٩٩/١).

٤ المصدر السابق (٩٩/١).

٥ المصدر السابق (٩٨/١).

٦ المصدر السابق (١٤٤/١).

٧ المصدر السابق.

(١٦١)

عبد الرحمن بن مهدي[1]

"عبد الرحمن بن مهدى بن حسان بن عبد الرحمن، الإمام الناقد المجود، سيد الحفاظ، أبو سعيد العنبرى، وقيل الأزدى، مولاهم البصرى اللؤلؤى، ولد سنة خمس وثلاثين ومائة، وطلب هذا الشأن وهو ابن بضع عشرة سنة"[2].

قال ابن المديني: "أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدى. قلت له: قد كتبت حديث الأعمش وكنت عند نفسى أنى قد بلغت فيها، فقلت: ومن يفيدنى عن الأعمش؟ فقال لى: من يفيدك عن الأعمش؟ قلت: نعم. فأطرق ثم ذكر ثلاثين حديثا ليست عندى، يتبع أحاديث الشيوخ الذين لم ألقهم أنا و لم أكتب حديثهم"[3].

وقال ابن المديني: "والله لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنى لم أر أحدًا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي"[4].

وعن أحمد بن سنان: "كان عبد الرحمن بن مهدى لا يتحدث فى مجلسه، ولا يبرى قلم، ولا يقوم أحد قائما كأن على رءوسهم الطير أو كأنهم فى صلاة"[5].

قال ابن مهدى: "لو كان لى سلطان لألقيت من يقول: إن القرآن مخلوق فى دجلة بعد أن أضرب عنقه"[6].

وقال: "لولا أنى أكره أن يعصى الله لتمنيت أن لا يبقى أحد فى المصر إلا اغتابني! أى شيء أهنأ من حسنة يجدها الرجل فى صحيفته لم يعمل بها"[7].

وقال ابن المديني: "دخلت على امرأة عبد الرحمن بن مهدى، وكنت أزورها بعد موته؛ فرأيت سوادا فى القبلة فقلت: ما هذا؟ قالت: موضع استراحة عبد الرحمن، كان يصلى بالليل، فإذا غلبة النوم وضع جبهته عليه"[8].

وقال محمد بن سعد: "توفى بالبصرة فى جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة"[9].

---

١ سير أعلام النبلاء (٩/١٩٢-٢٠٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٢٩-٣٣٢)، والكامل (١/١٠٨-١١٣)، والجرح والتعديل (١/٢٥١-٢٦٢)، وتاريخ بغداد (١٠/٢٤٠)، وتهذيب الكمال (١٧/٤٣٠-٤٤٣).

٢ الذهبى، محمد، السير (٩/١٩٢-١٩٣).

٣ المصدر السابق (٩/١٩٤).

٤ المزى، يوسف، تهذيب الكمال (١٧/٤٣٨).

٥ ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (١/٢٥٧).

٦ الذهبى، محمد، تذكرة الحفاظ (١/٣٣١).

٧ الذهبى، محمد، سير أعلام النبلاء (٩/١٩٥-١٩٦).

٨ المصدر السابق (٩/١٩٩).

٩ المزى، يوسف، تهذيب الكمال (١٧/٤٤٢).

ومن جهودة وآرائه:

١- ضرورة الانتقاء وعدم التحديث بكل ما يروى:

المحدث يسمع الغث والسمين، وتقع فى سماعاته الصحاح والمناكير، بل والموضوعات كذلك، ومن يردد ترديد الببغاء لا يترك مجالا للتفهم والتدبر أو التمييز والتخير فليس ممن يسير على درب النقاد أو الأئمة، يقول ابن مهدى:" ليس بإمام من يحدث بكل ما سمع، ويحدث عن كل من لقى، ويجيب بكل ما يسأل عنه، ويحدث كل من سأله"[١].

ويقول:" محرم على الرجل أن يفتى إلا فى شىء سمعه من ثقة"[٢].

٢- وضع درجات القبول لدى الرواة:

يختلف الرواة جرحا وتعديلا، وتختلف درجات الجرح إلى طرائق متعددة؛ فقد يكون الجرح سببه الغفلة، وقد يصل إلى حد الوضع والكذب.

وكذلك درجات التعديل فقد يكون الراوى حافظا ناقدا، وقد يكون مجرد صدوق لايتعمد الخطأ، ولكل درجة أحكام تخصها؛ فالثقة الحافظ يقبل تفرده وكذا زيادته ما لم يثبت وهمه فى هذا الحديث بعينه أو تلك الزيادة بالذات بخلاف الصدوق الذى لا يقبل تفرده ولا يعتد بزيادته، وهكذا،وقد سئل ابن مهدى عن أبى خلدة، أثقة هو؛ فقال: كان صدوقا، وكان خيارا، وكان مأمونا، الثقة سفيان وشعبة"[٣].

٣- أهمية التوثق وشمولية المعرفة:

قد يقنع المحدث برواية الأحاديث دون التعرض لشرح غريبها أو بيان فقهها، وكذلك قد يقنع بقبول الروايات دون النظر فى الأصول، ولكن الناقد الفطن يسعى إلى شمولية المعرفة والإحاطة بجوانب العلم المتعددة والتأكد من الروايات التى ينقلها،

يقول عبد الرحمن:" لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه، ولأثبت المدينة، حتى أنظر فى كتب قوم سمعت منهم"[٤].

٤- أهمية التعليم المستمر:

كما أن التوقف عن الاستفادة من الشيوخ المتعددين يعد خطئا يوجب التقصير وينذر بالخطأ، كذلك التوقف عن طلب العلم فى الكبر، وظن أن هناك مراحل لطلب العلم، ومراحل للتحديث دون طلب من مراحل القصور وبداياته، وإذا ابتعد الناقد عن مجال العلم قل بصره به، وضعف علمه بدرجاته..

---

١ ابن عدى، الكامل (١/١١٠).

٢ الذهبى، السير (٩/٢٠٦).

٣ المصدر السابق (٩/٢٠٥).

٤ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٢٦٢).

يقول عبد الرحمن بن مهدى:" مثل صاحب الحديث مثل التاجر، إذا احتبس عن سوقه لم يمكنه أن يبيع حتى يسأل عن السعر"[١].

٥-اعتماد النقاد على الملكة فى نقد المرويات:

كثيرا ما يعتمد الناقد المتمرس على ذوقه الحديثى وملكته القوية التى تكونت عنده؛ لكثرة معايشته للمتون، وخبرته بالرواة ومعرفته بالأسانيد من العوامل التى تقوى غلبة الظن عنده بصحة هذا الخبر أو رده حتى عجز البعض عن وصف هذه الملكة لغير العارفين بالحديث.. فقال عبد الرحمن واصفا لها، وقد سئل: كيف تعرف الصواب من الكذب؟ قال:" كما يعرف الطبيب المجنون"[٢]. قال : "معرفة الحديث إلهام" [٣].

٦- التحذير من الرواية عن الداعية إلى بدعة:

لقد حذر الأئمة من قبول روايات المبتدعة، و لم يقبلوا حديث كل مبتدع إلا بعد معرفة حاله، ونظرته للكذب، هل هو ممن يستحل الكذب لنصرة بدعته أم لا، وهل هو من معتنقى هذه البدعة فقط أم أنه من رءوسها والدعاة إليها، فكان التحذير الدائم من الرواية عن المبتدعين الدعاة خشية كذبهم فى الحديث للتدليل على صحة ما ذهبوا إليه.

يقول ابن مهدى:" اترك من كان رأسا فى البدعة يدعو إليها"[٤].

٧- أهمية مجال العلل:

إن معرفة منازل الرواة من الأمور الهينة بعد بيان الأئمة لذلك، وكذلك اكتشاف اتصال الأسانيد وانقطاعها بالمعارف التاريخية ومعرفة المدلسين من غيرهم واستبعاد المراسيل والمنقطعات، وكذا التعرف على المتون الصحيحة من الدخيلة، ولكن مجال العلل من أشق المجالات؛ إذ يتعرض للأوهام غير الظاهرة غالبا، مما يخطئ فيه الثقات، ويندر من يكتشف أمره، ولذلك قال عبد الرحمن:

"لأن أعرف علة حديث أحب إلى من أن أستفيد عشرة أحاديث"[٥].

وسئل عن كيفية التصحيح والتضعيف فقال: "أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد وهذا ستوق، وهذا نبهرج أكنت تسأل عن ذلك، أو كنت تسلم الأمر إليه؟ فهذا كذلك؛ لطول المجالسة و المناظرة والخبرة"[٦].

---

١ ابن عدى، الكامل (١/١١٢).
٢ ابن عدى، الكامل (١/١٠٩).
٣ الذهبى، السير (١/٢٠٣).
٤ ابن عدى، الكامل (٩/١٩٩).
٥ المصدر السابق (٩/٢٠٦).
٦ ابن عدى، الكامل (١/١٠٩).

(١٦٤)

الشــــافعي[1]

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بـن هاشم بن المطلب... الإمام، عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، أبو عبد الله القرشـي ثم المطلبي الشافعي المكي.

قال الشافعي: "ولدت بغزة سنة خمسين ـــ يعني مائة"[2].

قال الذهبي: "نشأ محمد يتيما في حجر أمه، فخافت عليه الضيعة، فتحولت بـــه إلى محتدة وهو ابن عامين، فنشأ بمكة وأقبل على الرمي، حتى فاق فيه الأقـــران... ثم أقبـــل على العربية والشعر... ثم حبب إليه الفقه فساد أهل زمانه... وصنـــف التصـــانيف ودون العلم، ورد على الأئمة متبعا الأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيتـــه، وتكاثر عليه الطلبة"[3].

قال أحمد بن حنبل: "هذا الذي ترون كله أو عامته من الشافعي، وما بت منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي وأستغفر له"[4].

وقال الربيع بن سليمان:" كان الشافعي يفتي وله خمس عشرة سنة، وكان يحيى الليـــل إلى أن مات"[5].

قال ابن هشام النحوي: "طالت مجالستنا مع محمد بن إدريس الشافعي، فما سمعـــت منه لحنة قط، ولا كلمة غيرها أحسن منها"[6].

وكان الشافعي يقول: "ما ناظرت أحدا إلا وددت أن يظهر الله الحق علـــى يديـــه، وكان يقول لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أنت أعلم بالحديث مني، فإذا صح الحديـــث فأعلمني حتى أذهب إليه شاميا كان أو كوفيا أو بصريا"[7].

وقال الربيع: سمعته يقول: "إذا رويت حديثا صحيحا فلم آخذ بـــه فأشـــهدكم أن عقلي قد ذهب"[8].

---

١ سير أعلام النبلاء(١٠/٥-٩٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٦١-٣٦٣) والكامل (١/١١٤-١١٧)، وتهذيب الكمال (٢٤/٣٥٥-٣٨١)، وتاريخ بغداد (٢/٥٦-٧٣)، وشذرات الذهب (٢/٩-١١).

٢ الذهبي، السير (١٠/٥-٦).

٣ الذهبي، السير (١٠/٦-٧).

٤ المزي، تهذيب الكمال (٢٤/٣٦٥).

٥ المزي، تهذيب الكمال (٢٤/٣٦٨).

٦ ابن عدي، الكامل (١/١١٤).

٧ العماد، شذرات الذهب (٢/١٠).

٨ الذهبي، تذكرة الحفاظ (١/٣٦٢).

وقال الإمام أحمد: "إن الله تعالى يقيض للناس فى كل رأس مائة سنة من يعلمهم السنن وينفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب، فنظرنا فإذا فى رأس المائة عمر ابن عبد العزيز، وفى رأس المائتين الشافعى رضى الله عنه"[١].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: "مشى أبى مع بغلة الشافعى، فبعث إليه يحيى بن معين فقال له: يا أبا عبد الله، أما رضيت إلا أن تمشى مع بغلته فقال: يا أبا زكريا، لو مشيت من الجانب الآخر كان أنفع لك"[٢].

قال يونس الصدفى: "ما رأيت أعقل من الشافعى، ناظرته يوما فى مسألة، ثم افترقنا ولقينى فأخذ بيدى ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانا، وإن لم نتفق فى مسألة"[٣].

وقال الشافعى: "طلب العلم أفضل من صلاة النافلة"[٤].

وقال: "من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن تكلم فى الفقه نما قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر فى اللغة رق طبعه، ومن نظر فى الحساب جزل رأيه، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه"[٥]. توفى أبو عبد الله ليوم بقى من رجب سنة أربع ومائتين[٦].

ومن آرائه:

١-أهمية الحفاظ على الأصول:

جرت العادة فى النظام التعليمى عند المحدثين على أن يحتفظ المحدث بأصول ما سمع مدونا عنده، فإن كان حافظا حدث من حفظه، ويرجع إلى الأصول إذا نسى شيئا أو اختلف مع ناقد فى حديث أو أثر.

وإن لم يكن حافظا حدث من أصوله، فإذا اجتمع عدم الحفظ وعدم وجود أصل صحيح لم يقبل حديثه. يقول الشافعى:"من كثر غلطة من المحدثين، و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه"[٧].

٢- موافقة الحفاظ دليل الحفظ ومخالفتهم من أمارات الوهم:

يشترك فى السماع من الشيخ الواحد كثير من المحدثين، وهؤلاء المحدثون متباينون فى درجات القبول، فإذا روى أحد المحدثين حديثا وافق فيه كبار الثقات ممن اشتركوا معه فى

---

١ الخطيب، تاريخ بغداد (٦٢/٢).

٢ المزى، يوسف تهذيب الكمال (٣٧١/٢٤).

٣ الذهبى، محمد، السير (١٦/١٠).

٤ المصدر السابق (٢٣/١٠).

٥ المصدر السابق (٢٤/١٠).

٦ المزى، تهذيب الكمال (٣٧٦/١٤-٣٧٧).

٧ الشافعى، الرسالة (ص ٣٨٢ رقم ١٠٤٤).

الرواية علم أنه قد حفظ وسلم من الوهم، بخلاف ما إذا خالفهم يعلم أن الخطأ منه، وأنه هو الواهم. يقول الشافعي:" يعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه، بخلاف حفظ أهل الحفظ له"[١].

٣- أهمية نقد المتون ونسبة الحاجة إليه:

من الأراجيف التي يحاول المستشرقون وبعض أدعياء الثقافة أن يبثوها لدى الباحثين غير المتخصصين أن علم الحديث لا علاقة له البتة بنقد المتون، وأن النقاد من المحدثين لا عمل لهم إلا دراسة أسماء الرواة والبحث في الأسانيد التي تحتوي على هؤلاء الرواة، وأنهم بمعزل عن تلك الأنوار النبوية التي إليها نسبوا وبالنسب إليها شرفوا.

والحق غير ذلك، فالنقاد قد نقدوا المتون كما نقدوا الأسانيد، ولكن أخطاء المتون أقل بكثير من أخطاء الأسانيد، ولذا غلب انتقاد الأسانيد.

يقول الشافعي:" ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه، بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[٢].

٤- قيود الرواية بالمعنى:

إذا أجاز الرواية بالمعنى طائفة كبيرة من العلماء، فليس ذلك على إطلاقه؛ بل لا بد من شروط وضوابط تكون في ذلك الراوي الذي يروي بالمعنى، لا بد أن يتحلى بصفات تؤهله لذلك، كالتيقظ والفهم لما يروي والمعرفة باللغة معرفة تحول بينه وبين الفهم الخاطئ أو بين الأداء الخاطئ؛ لذلك يقول الشافعي:

"تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها غير لفظة المحدث، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث، فلم نقبل حديثه؛ إذا كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه، وكان يلتمس تأديته على معانيه، وهو لا يعقل المعنى"[٣].

٥- عدم قبول الروايات المدلسة:

لا يعدل راو إلى التدليس إلا لعلة في الراوي الذي أبهمه وستره؛ إذ لو كان ممن لا يطعن فيه لصرح به الراوي، وهذا هو السبب الغالب الذي من أجله دلس المدلسون،

---

١ الشافعي، الرسالة (ص ٣٨٣ رقم ١٠٤٧).

٢ الرسالة (ص ٣٩٩رقم ١٠٩٩).

٣ المصدر السابق ص٣٨٠-٣٨١ رقم ١٠٣٩-١٠٤٠.

ولذلك لم يقبل جمهور النقاد الأسانيد المعنعنة للمدلسين، ومن هؤلاء الشافعي رحمه الله قال: "وأقبل فى الحديث: حدثنى فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسًا"[١].

والتدليس موجب لترك الحديث، ولكن صاحبه وإن وهم خلاف ما روى إلا أن صيغته الاحتمالية تخرجه عن حيز الكذب، وإن كان ذلك عيبًا يجعلنا نتحاشى معنعناته..

يقول الشافعي: "ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه"[٢].

وليس معنى هذا إسقاط الراوى المدلس بالكلية، ولكن يقبل من حديثه ما صرح فيه بالسماع. قال الشافعي: "لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه: حدثنى أو سمعت"[٣].

٦- حد الحديث الصحيح:

الحديث المقبول عند المحدثين ينبغي أن يتوفر فيه شروط تجعل غلبة الظن تقوى قبوله، وتجعل القلب يميل إلى صدقه، فمن الأخبار ما بلغت حد التواتر بحيث صار التواتر يغنى عن البحث عنها وعن صحتها، ومنها خبر الخاصة الذى يحتاج إلى شرائط القبول، ومن هذه الشروط الجامعة ما قاله الشافعي:

"ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا؛ منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر؛ لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إن حدث من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقي مالم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه"[٤]

٧- رد المراسيل (ما عدا النادر بشروط):

المرسل من المنقطعات التي ينقصها شرط الاتصال الذى عده الشافعي وغيره من شروط الصحة للحديث، فالأصل فى كل مرسل أنه ضعيف غير مقبول.

فقال الشافعي: "ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل؛ وذلك أن معنى المنقطع مغيب؛ يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمي"[٥].

كما عقد مبحثا عن مرسل كبار التابعين وصغارهم[٦].

---

١ الرسالة ص٣٧٣ رقم ١٠١١.

٢ المصدر السابق ص٣٧٩ رقم ١٠٣٣، ١٠٣٤.

٣ المصدر السابق ص٣٨٠ رقم ١٠٣٥.

٤ المصدر السابق ص٣٧٠ - ٣٧١ رقم (١٠٠٠ - ١٠٠٢).

٥ الشافعي، الرسالة ص٤٦٤ رقم ١٢٧٥-١٢٧٦.

٦ المصدر السابق ص٤٦١-٤٦٥ رقم ١٢٦٣-١٢٧٧.

السنة فى القرن الثالث الهجري

مضى القرن الأولى الهجرى وتبعه القرن الثانى، وعلوم الحديث تتكامل من الناحية التنظيرية من ناحية، وينشط التدوين الشامل للسنة وعلومها من ناحية أخرى وتزداد عوامل اكتمال المنهج شيئًا فشيئًا، وتنضج المحاولات المبكرة لجمع السنة بطرق أكثر تنظيمًا وأفضل ترتيبًا عن ذى قبل، وتكتمل المحاولات الدائمة لإرساء المنهج النقدى للسنة المطهرة.

ويتضح ذلك من خلال ثبات المحدثين فى هذا القرن أمام المتكلمين من ناحية والتدوين التام للسنة وعلومها وقيام الطرق المتنوعة للتصنيف من جهة أخرى، كما ظهرت الكتابات المستقلة فى علم مصطلح الحديث ، وقد تزين هذا القرن بكثير من علماء الحديث الأبرار ؛ بحيث يشعر المتأمل لذلك القرن أنه قد تكاملت له أسباب أن يكون العصر الذهبى للحديث وعلومه .

يقول د. محمد أبو زهو: «كان القرن الثالث الهجرى هو أزهى عصور السنة وأحفلها بخدمة الحديث، ففيه ظهر أفذاذ الرجال من حفاظ الحديث وأئمة الرواية ، وفيه ظهرت الكتب الستة التى لم تغادر من الحديث الصحيح سوى النذر اليسير، وفيه اعتنى أئمة السنة بالكلام على الأسانيد وتواريخ الرجال ومنزلتهم فى الجرح والتعديل ... وما كادت شمس هذا القرن تؤذن بمغيب حتى كانت الموسوعات الحديثية تزخر بالحديث وعلومه، وصار العلماء فى القرن الرابع وما بعده يجمعون ما تفرق فى كتب الأولين أو يختصرونها... وإذا تكلموا فى الأسانيد فبلسان من قبلهم من أهل القرون الأولى»[1].

وذلك العصر هو عصر الرحلات العلمية والتدوين الشامل للسنة وظهور أمهات الكتب ودواوين السنة. يقول الشريف حاتم بن غارف: « هذا العصر الذهبى الذى ما إن يذكر حتى تتمثل فى المخيلات صورة الآلاف المؤلفة من طلاب الحديث ، وهم يلتفون حول أحد أعيانه، وازدحام بلدان الإسلام وعواصمه بالمحدثين ، وهم رائحون غادون من مسجد إلى منزل إلى ساحة ، من عالم إلى عالم، معهم المحابر والأقلام والكاغد ... فهذا العصر هو عصر أصول السنة وأمهات الدين، فهو عصر مسند الإمام أحمد والكتب الستة، ومنها الصحيحان... بل هذا عصر أصول السنة من مسانيد وجوامع وعلل وتواريخ وأجزاء وغير ذلك من وجوه التصنيف الأصيلة فى السنة»[2].

وقد رأى د. عثمان موافى من خلال دراسته عن منهج المسلمين فى نقد الخبر أن يوقف تأريخه لهذا المنهج عند نهاية القرن الثالث وعلل ذلك قائلاً :

---

(١) أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٤٢٣.

(٢) الشريف حاتم بن عارف، المنهج المقترح ص٥١، ٥٢.

«أ ـ أنه قد اتضح لى أثناء درسى وتأريخى لهذا المنهج أن أكثر قواعده وأصوله قد وضعت خلال هذه القرون الثلاثة الأولى التى اصطلح الباحثون على تسميتها بعصور المتقدمين، واعتبر بعضهم نهاية القرن الثالث حداً فاصلاً بين المتقدمين والمتأخرين.

ب ـ أضف إلى هذا أن القرن الثالث كان عصر نضوج هذا المنهج واكتماله»[1].

لقد كان القرن الثالث الهجرى أزهى عصور السنة ، ففيه ظهر أفذاذ الرجال الذين رحلوا هنا وهناك وعرفوا صحيح الروايات من سقيمها ، وكشفوا عن عللها ودونوا فى أحوال رواتها ومتونها، معتمدين على الرواية الشفوية أكثر منها على المدونات ـ وإن كانت فى حوزتهم يرجعون إليها وقت الحاجة ـ ولقد كثرت الشهادات لأهل هذا القرن فى علو القدر ورسوخ القدم والوصول إلى قمة ذلك العلم، وقد سبق ذكر بعض منه فى الحديث عن المتقدمين والمتأخرين فى مقدمة البحث.

ونستطيع أن نرصد مظاهر هذا التقدم لهذا العصر، وزهائه، وكيف كان عصراً ذهبياً فيما يلى:

مظاهر تقدم علوم السنة فى القرن الثالث:

١ ـ صبر المحدثين فى المحنة بخلق القرآن :

لقد نشط المعتزلة فى العصر العباسى حتى تسلطوا على الخليفة المأمون وجعلوه يأخذ برأيهم فى القول بخلق القرآن ويحمل الناس على ذلك، وأمر المعلمين أن يعلموا الصبيان ذلك، وقتل فى ذلك خلقاً من العلماء وأهان آخرين من أهل الحديث، ولاسيما الإمام أحمد ابن حنبل الذى وقف وقفة ثبات لهذه الأمة، وتبعه الواثق، فأظهر الغلظة لمن يقول بخلاف قوله حتى قتل فى ذلك بعض أهل الحديث، ولم يقف الواثق عن هذه المحنة إلا بعدما أبهت أبو عبد الرحمن بن محمد الأذرمى شيخ أبى داود والنسائى ابن أبى دؤاد فى مجلس الواثق، فسئم الواثق ذلك الأمر وكف عن امتحان الناس بعد ذلك .

ثم أظهر الله حزبه، ونصر أولياءه بتولى المتوكل بعد أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ فرفع المحنة واستقدم المحدثين وأجزل عطاياهم وأمرهم أن يحدثوا بأحاديث الصفات[2].

لقد كانت هذه المحنة من أسباب توطيد أركان الصرح الحديثى ورفعة أهله، فالثبات على الحق من أسباب علو القدر عند الله تعالى ثم عند الناس، وإذا كان عامة الأمة يخشون الصدع بالحق فى هذه الفتنة إلا أن نظراتهم بعين الإكبار والإجلال والتعظيم لهؤلاء الذين يتساقطون شهداء عند ربهم وهم يقتلون دون التغيير أو التبديل أو الإضافة فى دينهم ما

---

(١) عثمان موافى، منهج المسلمين فى نقد الخبر ص١ ـ ٢، رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة الأسكندرية برقم [٨٤٣س].

(٢) أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٣١٦ ـ ٣٢١.

ليس منه ، وأولئك الذين يسامون أشد العذاب فى سبيل كلمة لو قالوها لنجوا مما هم فيه .

فأكبت الأمة على علوم الحديث إكباب شغوف متشوق، وعلى علماء الحديث تعظيمًا وتبجيلاً واتباعًا .

وقد كان لهذا الثبات دور بارز في عدم زلزلة كيان المنهج النقدى أو اهتزازه وتكامل التشييد والبناء على اللبنات الأولى التى أسسها نقاد القرن الأول والثانى الهجريين .

٢ ـ ازدهار نقاد هذا القرن وكثرتهم :

إن هذا القرن قد حفل بكوكبة من النقاد الحفاظ ؛ لم يكن المنهج النقدى يتكامل إلا بهم أو بأمثالهم ، فقد كان انتشار هؤلاء النقاد الحفاظ من أسباب نضج المنهج النقدى وعلوم السنة .

ففى هذا العصر ظهر أفذاذ النقاد والمحدثين، منهم الإمام أحمد بن حنبل (٢٤٢هـ) ويحيى بن معين (٢٣٣هـ) وعلى بن المدينى (٢٣٤هـ).

وفى هذا القرن محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج (٢٦١هـ) صاحبا الصحيحين، وهما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل.

وفى هذا القرن أبو زرعة الرازى (٢٦٤هـ) وصنوه أبو حاتم الرازى (٢٧٧هـ).

وكذلك أبو داود السجستانى (٢٧٥هـ) وأبو عيسى الترمذى (٢٧٩هـ) ومحمد بن يزيد بن ماجه (٢٧٥هـ).

وفى هذا العصر ظهر كبار الحفاظ كعبد الله بن الزبير الحميدى (٢١٩هـ) وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ) وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) ومحمد بن سعد (٢٣٠هـ) وأبوخيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ) ومحمد بن عبد الله بن نمير (٢٣٤هـ) وأبو بكر بن أبى شيبة (٢٣٥هـ) وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) وأحمد بن صالح المصرى (٢٤٨هـ) ومحمد بن يحيى الذهلى (٢٥٨هـ) وأبو زرعة الدمشقى (٢٨١هـ) وعبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٢هـ) وصالح بن محمد جزرة (٢٩٣هـ) وأبو بكر البزار (٢٩٢هـ). ومحمد بن نصر المروزى (٢٩٤هـ).

وفى هذا القرن عاش بعض النقاد مثل أبى بكر البرديجى (٣٠١هـ) والنسائى (٣٠٣هـ) وأبو بشر الدولابى (٣١٠هـ) وابن جرير الطبرى (٣١٠هـ) والعقيلى (٣٢٠هـ) وابن أبى حاتم (٣٢٧هـ) وغيرهم من الحفاظ كثير.

وكان لاجتماع هؤلاء النقاد على علوم الحديث تدوينًا ونقدًا وما عرف من المذاكرة والمجالس العلمية التى تعقد بينهم دور بارز فى نشاط المنهج النقدى خاصة، وعلوم الحديث عامة .

٣ ـ تدوين علوم السنة :

اتسمت مرحلة التدوين في القرن الأول بالتدوين من أجل الحفاظ على السنة وعدم ضياعها، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع، ثم جاء القرن الثاني، وكان منهج التدوين يقوم على جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب السنة مؤلف خاص به، تدون فيه الأحاديث المتصلة مختلطة بأقوال الصحابة حتى قام الأئمة : مالك وابن جريج وغيرهم ، فجمعوا أحاديث الأبواب، وضموا بعضها إلى بعض ، فكانت مصنفًا واحداً ، ولكنهم مزجوا الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ونسج على منوالهم بقية أهل عصرهم.

أما القرن الثالث فقد أخذ التدوين شكلاً جديداً غير الذى كان عليه فيما مضى ، فأفرد علماء هذا القرن أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين[١].

مناهج التدوين للحديث النبوى الشريف:

لقد تناول علماء القرن الثالث تدوين الحديث بطرق متعددة، ولم يسلكوا سبيلاً واحداً ، ومن هذه الطرق.

أ ـ المسانيد:

وهى طريقة تجمع حديث النبى ﷺ منفصلة عن أقوال الصحابة والتابعين ، وتعتمد على جعل روايات كل صحابى على حدة، دون تقيد بالباب الفقهى أو مراعاة الصحة والضعف يقول د. محمد أبو زهو: « وهذه الطريقة وإن كانت لا تلائم أهل عصرنا الحاضر الذين قعدت بهم الهمم وضعفت فيهم ملكة الحفظ والضبط كانت سائغة ميسورة لأهل القرن الثالث الذين عظمت عنايتهم بحفظ الحديث وضبطه ومذاكرته ودرسه»[٢].

وهذه طريقة ، وإن أفردت الأحاديث النبوية عن غيرها وجردت الأحاديث عن أقوال الصحابة إلا أنها :

«أـ يصعب الوقوف على الحديث في المسند لعدم جمع الأحاديث المتناسبة فى موضوعاتها فى باب خاص.

ب ـ كما كان من عيوبها كذلك تعذر معرفة درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه»[٣].

---

(١) أحمد عمر هاشم، السنة فى القرن الثالث الهجرى ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) أبو زهو، الحديث والمحدثون ص٣٧٠.

(٣) أحمد عمر هاشم، السنة النبوية فى القرن الثالث ص١٠٩ ـ ١١٠.

ب ـ التصنيف على الأبواب الفقهية :

ويقوم ذلك التصنيف على جمع الأحاديث المتشابهة فى باب خاص وترتب ترتيباً موضوعياً، بحيث يجمع المصنف ما ورد فى كل حكم وفى كل باب على حدة، فيجمع أحاديث الصلاة على حدة، وأحاديث الصوم على حدة وهكذا.

وقد انقسم هذا التصنيف إلى طريقتين:

١ ـ جمع الصحيح فقط وتلك هى طريقة البخارى ومسلم.

وتميز بسهولة الوصول إلى الحديث أو الأحاديث المطلوبة كما أنها تدعو إلى الاطمئنان بصحتها.

٢ ـ الجمع بين الصحيح وغيره كما تمثل ذلك فى السنن كسنن الترمذى وأبى داود والنسائى وابن ماجه، وهى كسابقتها، ولكنها تقل عنها فى أنها لا يسلم لأحاديثها بالصحة، وتحتاج إلى نظر قبل قبول أحاديثها.

جـ ـ التصنيف على الجمع بين بعض الأحاديث والطعون الموجهة إليها:

وأبرز ما دون على هذه الطريقة اختلاف الحديث للشافعى وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وتقوم هذه الطريقة بالدفاع عن الأحاديث الموجه إليها الطعون، وكذا جمع الأخبار التى زعم البعض أنها متناقضة ومختلفة فيزيل عنها ما زعموه من تناقض ويجيب عما أوردوه حولها من شبه»[1].

٤ ـ نشاط الكتابات فى مصطلح الحديث :

إذا كان القرن الأول والثانى الهجرى قد اتسمت جهود نقاده بعدم الجمع فى مؤلف واحد، فإن هذا القرن قد شهد نشاطاً من العلماء فى الحديث عن اصطلاحات المحدثين وطرق نقدهم للحديث.

ويتمثل ذلك فيما كتبه عبد الله بن الزبير الحميدى (ت٢١٩هـ) والذى لم يصلنا، وإنما قد نثره الخطيب البغدادى فى كتابه الكفاية.

ثم ما كتبه الإمام مسلم فى مقدمته لكتابه الجامع الصحيح وكتابه التمييز، وما أودعه الترمذى فى خاتمة كتابه الجامع، وما سطره أبو داود السجستانى فى رسالته إلى أهل مكة.

إن هذه الكتابات تعد تطوراً فى ذلك المنهج، وإذا كانت الكتابات الأولى كانت متناثرة هنا وهناك، فإن فكرة جمع تلك الأفكار فى مقدمات بعض الكتب أو فى ختامها أو

---

(١) أحمد عمر هاشم، السنة فى القرن الثالث ص٩٣ .

على جهة الاستقلال كان نوعًا من التمهيد لظهور فكرة التوسع فى ذلك، كما ظهر لدى الحاكم فى معرفة علوم الحديث والخطيب فى الكفاية وغير ذلك.

٥ ـ نشاط العلوم المصاحبة لتدوين السنة :

وقد صاحب تدوين السنة نشاط العلوم المصاحبة للسنة، ومن ذلك :

أ ـ علم الجرح والتعديل، وقد اشتهر فى ذلك الأئمة أمثال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، والبخارى ومسلم وأبى داود والنسائى والبرقى وغيرهم .

ومن نماذج ذلك الضعفاء الصغير للإمام البخارى، والضعفاء والمتركون للنسائي. وكذلك جهود الإمامين الرازيين أبى حاتم وأبى زرعة، والذى نقله ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل.

ب ـ معرفة الصحابة، وكان تمييز الصحابة من التابعين مهمة جليلة لمعرفة المتصل من المنقطع، والمسند من المرسل، ومن أمثلة هذه المدونات كتاب معرفة الصحابة لأبى بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقى (ت٢٧٠هـ) وكتاب المعرفة لأبى محمد عبد الله ابن محمد بن عيسى المروزى الحافظ المعروف بعبدان (ت٢٩٣هـ) ثم تتالت التآليف فى هذا المضمار فيما بعد.

جـ ـ علم تاريخ الرواة، وهو معنى بمعرفة تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم للوقوف على إمكان لقاء الرواة بعضهم بعضاً من عدمه، ومن أشهر المصنفات فى ذلك التاريخ الكبير للبخاري.

د ـ علم معرفة الأسماء والكنى والألقاب، وذلك العلم يهتم بمعرفة أسماء من اشتهر بكنيته ولقبه للتفرقة بين الكنى والألقاب المتشابهة، وقد اعتنى بذلك كثير من النقاد ومنهم ابن المدينى وأحمد، وقد وصل إلينا كتابات البخارى ومسلم والنسائى فى الكنى.

هـ ـ علم تأويل مشكل الحديث، ونشأ للدفاع عن السنة ضد متهميها بالتناقض، وممن اعتنى بذلك الشأن الإمام الشافعى (ت٢٠٤هـ) فى كتاب اختلاف الحديث، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) فى كتابه تأويل مختلف الحديث.

و ـ علم غريب الحديث وكتب فيه كثيرون من أجل تجلية الغموض عن بعض الألفاظ الغريبة من ألفاظ النبى ﷺ ، ومن هؤلاء :

أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) وإبراهيم الحربى (ت٢٨٥هـ) وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

ز ـ معرفة علل الحديث ، وهى تعنى بكشف النقاب عن الأخطاء الخفية التى لا يفطن

إليها الكثير من المحدثين، وممن تكلم في هذا الشأن الإمام على بن المديني والإمام أحمد والإمام البخارى والإمام مسلم والإمام الترمذي[1].

بعض مشاهير النقاد فى القرن الثالث الهجري

كما سبق يتضح أن القرن الثالث قد اكتظ بعلماء أجلاء ونقاد أفذاذ يشهد لهم بسعة الاطلاع وتحرير الكثير من المسائل الشائكة فى مختلف الفروع وهذه محاولة للترجمة لبعضهم دون الغض من شأن الآخرين ، ومن هؤلاء :

١ ـ الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤هـ ـ ٢٤١هـ

٢ ـ الإمام البخارى ١٩٤هـ ـ ٢٥٦هـ

٣ ـ الإمام مسلم ٢٠٤هـ ـ ٢٦١هـ

٤ ـ الإمام أبو زرعة ٢٠٠هـ ـ ٢٦٤هـ

٥ ـ الإمام أبو داود ٢٠٢هـ ـ ٢٧٥هـ

٦ ـ الإمام الترمذى ٢٠٩هـ ـ ٢٧٩هـ

* * *

(١) أحمد عمر هاشم، السنة فى القرن الثالث الهجرى ص٣٤٠ ـ ٣٥٤.

أحمد بن حنبل

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، المروزي الأصل البغدادي، ولد بمرو ثم حمل إلى بغداد بعد وفاة والده بمرو، قال صالح: سمعت أبي يقول: ولدت في سنة ١٦٤هـ[١]، وطلب العلم وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة، واليمن والشام والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر.

قال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل: ما يدريك ؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب[٢].

وقال علي بن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل[٣].

وقال إبراهيم الحربي: رأيت أحمد، كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين[٤].

وقال أحمد لابنه عبد الله : خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك عن الكلام[٥].

وكذلك كان الإمام أحمد مشهوراً بالفقه كما اشتهر بالحديث ، يقول إسحاق بن راهويه: «كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بن معين من بينهم : وطريق كذا ، فأقول : أليس قد صح هذا بإجماع منا؟ فيقولون : نعم . فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل»[٦].

وقال الشافعي: «خرجت من بغداد، فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل»[٧].

وقال أبو زرعة: ما رأيت أحداً أجمع من أحمد بن حنبل، وما رأيت أكمل منه، اجتمع فيه زهد وفضل وأشياء كثيرة»[٨].

وقال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث، لصحيحه وسقيمه،

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١/٥٠).

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد (٤/٤١٢).

(٣) ابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل ص٢٩٥.

(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٤٣١).

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص١٨٢.

(٦) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل ص٢٩٣، الخطيب ، تاريخ بغداد (٤/٤١٩).

(٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٤٣٢).

(٨) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٠٢.

وتعلم الشافعى أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوى الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم ، جعله أصلاً وبنى عليه»[1].

قال أحمد بن سنان: ما رأيت يزيد بن هارون لأحد أشد تعظيمًا منه لأحمد بن حنبل[2].

قال عبد الله : كان أبى يصلى فى كل يوم وليلة ثلاثمائة ركعة[3].

قال ابن حبان: كان حافظًا متقنًا فقيهًا ملازمًا للورع الخفى، مواظبًا على العبادة الدائمة، أغاث الله به أمة محمد ﷺ[4].

قال صالح: ربما رأيت أبى رحمه الله يأخذ الكسر، فينفض عنها ثم يصيرها فى قصعة ويصب عليها ماءً حتى تبتل، ثم يأكلها بالملح[5].

وقال قتيبة بن سعيد : إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة[6].

وقد ثبت رحمه الله فى المحنة الشهيرة بمحنة خلق القرآن فرفع الله شأنه وأعلى قدره.

وتوفى رحمه الله يوم الجمعة ضحوة لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين وقد أتى له سبع وسبعون سنة. وحزر من حضر جنازته من الرجال ثمانمائة ألف، ومن النساء ستين ألف امرأة، وكان دفنه يوم الجمعة[7].

ومن جهوده :

الإمام أحمد من كبار أئمة الحديث والفقه وآراؤه الحديثية مبثوثة فى ثنايا كثير من كتب الحديث، ونذكر بعض آرائه على سبيل التمثيل ، فمن ذلك :

١ ـ الجرح ليس بغيبة ، ولكنه بيان للحق:

قال عبد الله بن أحمد : « جاء أبو تراب النخشبى إلى أبى، فجعل أبى يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء. قال : فالتفت أبى إليه قال:

---

(١) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٠٢.
(٢) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (١/٥٠).
(٣) السابق (١/٥٠).
(٤) السابق (١/٥٠).
(٥) ابن أبى حاتم ، تقدمه الجرح والتعديل ص٣٠٤.
(٦) السابق ص٣٠٨.
(٧) الخطيب ، تاريخ بغداد (٤/٣٢٢).

ويحك هذا نصيحة ، ليس هذا بغيبة»[١].

٢ ـ الحث على الكتابة للعلم :

قال الميموني لأبي عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل، قال: إذًا يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث. وقال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن. وقال أحمد: لولا كتابة العلم أي شيء كنا»[٢].

٣ ـ الرواية عن المبتدعة في حالات:

لم يكن النقاد أصحاب نظريات جامدة، فإذا كان هناك مبتدعة ترفض رواياتهم، فإن هناك من أمن جانبهم ، فتقبل رواياتهم.

قال أحمد: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

وقال المروزي: كان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعيًا[٣].

٤ ـ الرواية عن الضعفاء لها بعض الفوائد:

من ذلك قال أحمد: قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق وعمر بن حكام... ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم.

وفي رواية سُئل: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال : المنكر أبدًا منكر، قيل له : فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت[٤].

فرواية بعض الضعفاء تصلح للشواهد والمتابعات وبعضها في الملاحم والرقائق وما شابه ذلك.

٥ ـ رد الحديث المرسل:

وقد رفض الإمام أحمد الحديث المرسل لما فيه من الانقطاع، نقل ذلك عنه الإمام أبو داود فقال: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره»[٥].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص٦٠.

(٢) السابق ص٥٧.

(٣) السابق ص٦٦.

(٤) السابق ص٨٥.

(٥) أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص٥ تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار بالقاهرة.

٦ - كراهة التدليس:

التدليس أخو الكذب، وهو نوع من الإيهام والإغراب وعدم إظهار الحقيقة، وغالبًا ما يكون ذلك لريبة فى الراوى المعرض عنه .

وسئل أحمد عن التدليس فقال : أكرهه[١].

٧ - أهمية إثبات السماع فى الإسناد المعنعن:

اختلف البخارى ومسلم فى مسألة ثبوت التصريح بالسماع، ولو فى رواية واحدة لحمل الروايات المعنعنة على الاتصال، ولو لم يكن الرواة مشهورين بالتدليس وقد عد ابن رجب الحنبلى الإمام أحمد فيمن يأخذ برأى البخارى وابن المدينى فى وجوب ذكر السماع لمعاملة الأسانيد المعنعنة معاملة المتصل[٢].

٨ - الرغبة عن الروايات الغريبة الغير مشتهرة :

الغرائب التى لا تعرف إلا من روايات المجاهيل مظنة الخطأ والوهم، ولابد أن تطرح وألا يشتغل بها قال أحمد: شر الحديث الغرائب التى لا يعمل بها ولا يعتمد عليها وقال: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء[٣].

٩ - عدم قبول زيادة الثقة إذا لم يكن مبرزًا فى الحفظ:

يقول ابن رجب: فالذى يدل عليه كلام الإمام أحمد فى هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة فى حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزًا فى الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرده[٤].

* * *

(١) ابن رجب ، شرح علل الترمذى ص٢١٠.

(٢) السابق ص٢١٥.

(٣) السابق ص٢٣٤ - ٢٣٥.

(٤) السابق ص٢٤١.

محمد بن إسماعيل البخاري

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفى، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة.

قال البخارى: « كنت أستغل فى كل شهر خمسمائة درهم، فأنفقها فى الطلب وما عند الله خير وأبقى».

وقال وراق البخارى: سمعته يقول: « خرجت إلى آدم بن أبى إياس، فتأخرت نفقتى حتى جعلت أتناول حشيش الأرض».

وقال البخارى: دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين.

وقال: دعوت ربى مرتين ، فاستجاب لى فى الحال، فلن أحب أن أدعو بعد، لعله ينقص حسناتي.

وقال: لا يكون لى خصم فى الآخرة فقيل: إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون: فيه اغتياب للناس. فقال: إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا.

قال ابن حجر: وللبخارى فى كلامه على الرجال توق زائد، وتحر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه فى الجرح والتعديل ، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، تركوه ونحو هذا. وقل أن يقول: كذاب أو وضاع، وإنما يقول كذبه فلان، رماه فلان يعنى بالكذب.

والأخبار فى الثناء عليه وذكر حفظه لا تحصى[1].

ومن شعره :

اغتنم فى الفراغ فضل ركوع فعسى أن يكون موتك بغتة

كم صحيح رأيت من غير سقم ذهبت نفسه الصحيحة فلتة

وقصته مع أهل بغداد وقلبهم له الأحاديث ومعرفته بذلك شائعة ، وكذلك اختلافه إلى مجالس التحديث دون أن يكتب واعتماده على حفظه مشتهرة.

ولما ضاق به الحال دعا ربه: اللهم ضاقت على الأرض بما رحبت فاقبضنى إليك ، فما تم الشهر حتى قبض ، وذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

---

(١) ابن حجر ، هدى السارى ص٥٠١ - ٥١٨.

ومن جهوده:

الإمام البخارى أمير المؤمنين فى الحديث سنداً ومتنًا، والمتأمل لكتابه التاريخ يشهد له بعلو القدر فى المعرفة بالرواة وكذا المتأمل لكتابه الصحيح والدارس لكيفية انتقائه لهذه الأحاديث، وكذا تبويبه لأبواب الصحيح يشهد بملكته الفقهية العالية ويمكن أن نذكر من جهوده ما يلى :

١ ـ الوقوف على شروط الصحة :

الإمام البخارى ليس مجرد ناقد، وإنما قد اضطلع بمهمة شاقة، كان هو أول من ابتدأها، وهى انتقاء الحديث الصحيح وطرح الموضوع والضعيف ، وقد كان البخارى رحمه الله يقدر هذه المهمة ، فوضع شروطًا قاسية للراوى الذى يروى عنه .

وقد ذكرها ابن طاهر المقدسى بإسناده إلى المبارك بن أحمد: «شرط البخارى أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع»[1].

وقد أرجعها الحازمى إلى :

١ ـ الإسلام ٢ ـ العقل ٣ ـ الصدق ٤ ـ أمن التدليس[2].

ويتضح من ذلك أن البخارى يشترط لصحة الرواية أن يتصف الراوى بما يلى :

١ ـ العدالة ٢ ـ الضبط ٣ ـ السلامة من التدليس والتأكد من اللقاء والسماع ٤ ـ ألا يكون مضطربًا أو شاذًا ٥ ـ الاتصال.

٢ ـ العبرة ليست بصيغة الأداء وإنما بمعرفة الاتصال:

وعلى ذلك بوب باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا وقال لنا الحميدى: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحداً، فإذا ذكر لفظًا من الألفاظ المختلفة بمعنى السماع وثبت ذلك ، فلا اختلاف فى معانى هذه الألفاظ[3].

٣ ـ جواز القراءة والعرض على المحدث:

ليس قراءة المحدث هى الطريقة الواحدة لتلقى الحديث ، وإنما القراءة على العالم وعرض ما لدى الطالب على شيخه إذا تيقظ الشيخ لما يعرض عليه أو يُقرأ بين يديه بنفس الدرجة، ونقل ذلك البخارى عن الحسن ومالك وسفيان الثوري. وبوب بذلك المعنى[4].

---

(١) ابن حجر ، هدى السارى ص١١.

(٢) الحازمى، شروط الأئمة الستة ص٣٨ ـ ٤١.

(٣) البخارى (١/١٧٤) كتاب العلم.

(٤) البخارى، الصحيح (١/١٧٩) كتاب العلم.

٤ ـ جواز المناولة:

وقد أجاز البخارى رحمه الله المناولة بشروطها، ومن ذلك صحة الصحيفة المناولة إلى قائلها وسلامتها من التغيير والتبديل ، وبوب على ذلك فى صحيحه.

واستدل بإرسال مصحف عثمان إلى الآفاق ونقل ذلك عن ابن عمر ويحيى بن سعيد ومالك وبكتاب النبى إلى عظيم الفرس[١].

٥ ـ سماع الصغير:

وذهب البخارى رحمه الله إلى جواز سماع الصغير الذى لم يبلغ الحلم، وإلى جواز نقله وأدائه لذلك السماع صغيراً ، وقد حد ذلك بسن دون الاحتلام ،كما جاء فى حديث ابن عباس، مع إمكان ذلك لبعض المواقف الخاصة فى حديث محمود بن الربيع، وبوب على ذلك باب متى يصح سماع الصغير[٢].

٦ ـ أهمية كتابة العلم :

قد عاب قوم الكتابة ، وعدوها من دواعى النسيان، وتطرف البعض فى ذلك حتى عدوه عيبًا ولكن ما عليه النقاد أهمية الحفظ مع وجود الكتاب، ليرجع إليه المحدث عند نسيانه أو الاختلاف ، وقد بوب بذلك البخاري[٣].

٧ ـ قبول زيادة الثقة :

قبل البخارى زيادة الثقة بشروطها فقال فى حديث «لا نكاح إلا بولي»: الزيادة من الثقة مقبولة[٤]، وليس ذلك على إطلاقه كما سيتبين من مبحث زيادة الثقة .



(٢) السابق (١/١٨٥) كتاب العلم.

(٣) السابق (١/٢٠٥) كتاب العلم.

(٤) السابق (١/٢٤٦) باب كتابة العلم.

(٥) الخطيب ، الكفاية ص٤١٣.

مسلم بن الحجاج

هو مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ القشيرى، ولد سنة أربع ومائتين، فى بيت اشتهربالعلم، وبدأ بسماع الحديث فى الرابعة عشرة من عمره، ورحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، ولزم البخارى لما قدم نيسابور، وأخذ عنه وكان بزازاً[١]. يقول الذهبى: «كان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور، وله أملاك وثروة»[٢].

وقال إسحاق بن منصور يخاطب مسلماً: « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»[٣].

قال النووى: «أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وحذقه فى هذه الصنعة، وتقدمه فيها وتضلعه منها»[٤].

وقال الخطيب: أحد الأئمة من حفاظ الحديث[٥]. وقال الذهبى: الإمام حجة الإسلام[٦].

قال ابن حجر: «حصل لمسلم فى كتابه [الصحيح] حظ عظيم مفرط ، لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هى من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه... فسبحان المعطى الوهاب»[٧].

وقد هجر رحمه الله محمد بن يحيى الذهلى، لما كان بينه وبين البخارى فى مسألة اللفظ بالقرآن، حتى إن محمد بن يحيى الذهلى قال فى مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رءوس الناس ، وجمع ما كتب عنه وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى فاستحكمت الوحشة بينهما . وكان من القلائل الذين يختلفون إلى البخارى وقد قطعه أكثر الناس لما منع الناس من الاختلاف عليه حتى هجر فى محنة اللفظ بالقرآن بينه وبين الذهلي[٨].

---

(١) الخطيب ، تاريخ بغداد (١٣/١٠٠).
(٢) الذهبى ، العبر فى خبر من غبر (٢/٢٣).
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٤٢٧).
(٤) النووى، شرح مسلم (١/٢١).
(٥) الخطيب، تاريخ بغداد (١٣/١٠٢).
(٦) الذهبى ، تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٨).
(٧) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (٥/٤٢٧ .
(٨) الخطيب ، تاريخ بغداد (١٣/١٠٣) .

مات رحمه الله لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين[١].

ومن جهوده :

الحق أن الإمام مسلمًا لم يجهد الباحثين فى البحث عن أقواله أو التنقيب عن آرائه فى علوم الحديث، فقد صدر كتابيه العظيمين القيمين : الجامع الصحيح ، والتمييز بمقدمة حديثية فى كلٍّ ، بما يوضح منهجه وجهوده، فمن ذلك :

١ ـ الحديث المنكر :

يقول مسلم: «وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت رواياتهم أو لم تكد توافقها»[٢].

٢ ـ ضابط قبول زيادة الثقة :

يقول مسلم : «حكم أهل العلم والذى نعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن فى ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته»[٣].

٣ ـ انتقاء الرواة المقبول عنهم الحديث:

يقول مسلم : «الواجب على كل من عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروى منها إلا ما عرف مخارجه والستارة فى ناقليه»[٤].

٤ ـ جرح الرواة ليس بغيبة :

إن التعرض للإبانة عن أحوال الرواة والتمييز بين العدول الضابطين وغيرهم مهمة عظيمة ، ورسالة شاقة ، وهى من النصح لدين الله تعالى؛ للذب عنه ضد الروايات المكذوبة والضعيفة، وهو ما أعلنه الإمام مسلم واستدل عليه[٥].

٥ ـ صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن اللقاء والسماع دون التصريح به:

اختلف الإمام مسلم مع شيخه وصاحبه البخارى، وكذلك شيخ شيخه على بن

---

(١) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (٥/٤٢٧).

(٢) مسلم ، مقدمة الصحيح ص٧.

(٣) السابق ص٧.

(٤) السابق ص٨.

(٥) السابق ص١٤ ـ ١٦.

المديني وغيرهم من النقاد في ضرورة إثبات السماع ولو مرة واحدة لتصحيح الحديث، ولكنه اكتفى بإمكان اللقاء ليعد الإسناد المعنعن متصلاً، وقد شنع على من خالف مذهبه، ونسبه إلى الشذوذ ومخالفة أهل العلم[١]، وفي ذلك نظر.

٦ - تقسيم الرواة إلى درجات ومنازل :

قسم الإمام مسلم الرواة إلى درجات متفاوتة ، وذلك ليؤخذ بقول الأوثق والأحفظ عند الاختلاف، فمنهم الحافظ المتقن ومنهم المتساهل المتوهم، ومنهم من همه حفظ المتون دون الأسانيد إلى غير ذلك[٢].

٧ - إمكان الخطأ في حق الجميع وإن كانوا حفاظًا:

لم يستسلم الإمام مسلم إلى ما قيل في الراوي من تثبته ودقته وتحريه ، ولكنه جعل احتمال الخطأ قائماً في دراسته لكل حديث فيقول: « فليس من ناقل خبر ، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا هذا وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيًا لما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[٣].

٨ - دلائل معرفة الخطأ:

الوقوف على الخطأ له دلائل تقوي احتمال الخطأ، وهو ما بينه الإمام مسلم فذكر منها:

«أ - نسبة راوٍ مشهور أو تسميته خلاف ما عرفه أهل العلم، وهذا خطأ ظاهر.

ب - مخالفة الحفاظ في المتن أو الإسناد فيعلم أن الصواب رواية الجماعة دونه، وإن كان ثقة »[٤].

* * *

(١) مسلم، مقدمة الصحيح ص٢٩.

(٢) مسلم ، التمييز ص١٧٠.

(٣) السابق ص١٧٠.

(٤) السابق ص٢٧٠ - ٢٧٢.

أبو زرعة الرازي

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد بن فروخ مولاهم الرازى، كان مولده سنة مائتين[١].

بدأ الرحلة، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وخرج فى رحلته الثانية وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة[٢].

قال الذهبى: كان من أفراد الدهر حفظًا وذكاءً ودينًا وإخلاصًا وعلمًا وعملاً[٣].

قال عبد الله بن أحمد: لما قدم أبو زرعة نزل عند أبى، وكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبى يقول: ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبى زرعة[٤].

قال أبو يعلى الموصلى: ما سمعنا يذكر أحد فى الحفظ إلا كان اسمه أكبر من روايته إلا أبو زرعة، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه[٥].

قال أحمد: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى - يعنى أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف حديث.

قال أبو حاتم: ما خلف بعده مثله علمًا وفقهًا وفهمًا وصيانة وصدقًا ، ولا أعلم فى المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، قال: وإذا رأيت الرازى يتنقص أبا زرعة، فاعلم أنه مبتدع[٦].

وقد حظى أبو زرعة بحظ وافر من العلم والمعرفة فى الرجال وعلل الأحاديث .

وقد ذكر ابن أبى حاتم عدة أمثلة لذلك ، تشهد ببراعته ، وعظم معرفته[٧].

قال أبو زرعة: ما سمعت أذنى شيئًا من العلم إلا وعاه قلبى، وإن كنت لأمشى فى سوق بغداد، فأسمع من الغرف صوت المغنيات، فأضع إصبعى فى أذنى مخافة أن يعيه قلبي[٨].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٢٤).
(٢) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٣/٦٥ - ٨٥).
(٣) الذهبى ، تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٧).
(٤) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (٤/٢٣).
(٥) المصدر السابق (٤/٢٤).
(٦) المصدر السابق (٤/٢٤).
(٧) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٢٩.
(٨) الخطيب ، تاريخ بغداد (١٠/٣٣٢).

ومن طرائف ما يحكى عن حفظه ما رواه ابن عدى: سمعت أبا عدى بن عبد الله : كنت بالرى وأنا غلام فى البزازين، فحلف رجل بطلاق امرأته أن أبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث، فذهب قوم إلى أبى زرعة بسبب هذا الرجل ، هل طلقت امرأته أم لا ؟ فذهبت معهم ، فذكر لأبى زرعة ما ذكر الرجل فقال: ما حمله على ذلك؟ فقيل له : قد جرى الآن منه ذلك، فقال أبو زرعة: «قل له يمسك امرأته، فإنها لم تطلق عليه أو كما قال»[١].

قال أبو سعيد بن يونس: مات بالرى آخر يوم من ذى الحجة سنة أربع وستين ومائتين[٢].

ومن جهوده :

لقد ترك لنا أبو زرعة آراءه فى الرجال والعلل من خلال كتابى ابن رفيق عمره ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل والعلل، ومن خلال كتابه... ، ولكن آراءه الحديثية جاءت مبثوثة فى كتب علوم الحديث ومن ذلك :

١ ـ الحديث المرسل:

لا يرى أبو زرعة الرازى مع جمهور النقاد من المحدثين العمل بالحديث المرسل ولا الاحتجاج به . قال ابن أبى حاتم: « سمعت أبى وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة»[٣].

٢ ـ زيادة الثقة:

لأبى زرعة كغيره من الحفاظ رأى يأخذ فيه بزيادة الحفاظ ويجعلها مقبولة غير مردودة فيقول: «زيادة الحافظ على الحافظ تقبل»[٤]، ولم يكن ذلك على إطلاقه كما بينت فى مبحث زيادة الثقة.

٣ ـ رواية الثقة عن الراوى:

رواية الثقة عن الراوى تدفع فى النفس أنه تعديل له ، وأنه إن لم يكن ثقة عنده ما روى عنه، ولكن أبا زرعة يفصل تلك المسألة.

قال ابن أبى حاتم: « سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما تقوى حديثه؟ قال: إى لعمري. قلت: الكلبى روى عنه الثوري!! قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبى يتكلم فيه. قلت: فما معنى رواية الثورى عنه ، وهو غير ثقة عنده؟ قال: كان

---

(١) ابن عدى، الكامل (١/١٣٢).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٢٤).

(٣) ابن أبى حاتم، المراسيل ص١٣.

(٤) ابن أبى حاتم، العلل (٢/٣٠٢) رقم ٢٤١٦.

الثورى يذكر الرواية عن الكلبى على الإنكار والتعجب[١].

٤ ـ الإجازة بغير مناولة :

الإجازة بلا مناولة من الشيخ لما يجيزه قد جوزها بعض العلماء، ولكن أبا زرعة كان مع من لا يجيز الإجازة بغير مناولة ؛ إذ إنها تفتح الطريق إلى تلك الفوضى التى انتشرت فيما بعد من الإجازة للمعدوم ولغير الأكفاء ، وصارت نوعًا من الفخر والتشريف.

قال ابن رجب الحنبلى: « وقد ذكر الترمذى عن بعض أهل العلم إجازتها، وقد حكاه غيره عن جمهور أهل العلم، وحكاه بعضهم إجماعًا، وليس كذلك ، بل قد أنكر الإجازة جماعة من العلماء، وحكى ذلك عن أبى زرعة وصالح بن محمد وإبراهيم الحربي...»[٢].

٥ ـ الإسناد المعنعن:

وقد حكى الحافظ ابن رجب أن مذهب البخارى وابن المدينى فى الإسناد المعنعن، هو مقتضى كلام أحمد وأبى زرعة وأبى حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ[٣].

* * *

---

(١) ابن رجب ، شرح علل الترمذى ص٨٢.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ١٧٠.

(٣) السابق ص٢١٥.

أبو داود السجستاني

سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، أبو داود السجستانى الحافظ، قال الآجرى: سمعت أبا داود يقول: ولدت سنة ٢٠٢هـ[١].

قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم فى زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد فى زمانه، رجل ورع مقدم... كان أحد حفاظ الإسلام للحديث وعلمه، وعلله وسنده فى أعلى درجة مع النسك والعفاف والصلاح والورع[٢].

أخذ فى طلب العلم فى مبكر حياته، فلقى المشائخ، وطاف البلاد: قال ابن الجوزى، هو أحد من رحل وطوف، وجمع وصنف عن العراقيين والخراسانين والشاميين والبصريين[٣].

قال محمد بن مخلد: كان أبو داود يعنى بمذاكرة مائة ألف حديث.

وقال موسى بن هارون: خلق أبو داود فى الدنيا للحديث، وفى الآخرة للجنة.

وقال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا، وورعًا وإتقانًا، جمع وصنف وذب عن السنة.

وقال الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث فى عصره بلا مدافعة.

قال أبو عبيد الآجرى: مات لأربع عشرة بقين من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين[٤].

زمن جهوده:

كتب أبو داود إلى أهل مكة رسالته الشهيرة يبين فيها منهجه فى السنن، ومراده فى كتابه، وتعرض لذكر بعض اصطلاحات المحدثين ومن ذلك:

١ - الحديث المرسل:

قال أبو داود: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى ومالك بن أنس والأوزاعى حتى جاء الشافعى، فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل فى القوة»[٥].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٣٨٩ - ٣٩٠).

(٢) السابق (٢/٣٩٠ - ٣٩١).

(٣) ابن الجوزى المنتظم (٥/٩٧)، تحقيق سهيل زكار دار الفكر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٣٩١).

(٥) أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٥.

ثم يقول في موضع آخر: وما روى عن النبي ﷺ من المراسيل، منها ما لا يصح، ومنها ما هو مسند من غيره، وهو متصل صحيح[١].

وحديث أبي داود عن المرسل مشعر بأنه لا يقوى المرسل في ذاته، ولكنه عند عدم وجود المسند يعمل به في بعض الأبواب كما أثر عن أحمد بن حنبل أنه يعمل بالضعيف ويترك الرأي، ومما يدلل على ذلك إفراده كتاب المراسيل خارج سننه ، فلو كانت عنده والمسانيد سواء لما فصلها عن السنن.

٢ ـ الحديث الصالح:

وكما تفرد الترمذي بذكر تعريف للحسن خاص به، فقد تفرد أبو داود بذكر للحديث الصالح، فما سكت عنه أبو داود فهو صالح.

يقول أبو داود: « وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[٢] مما يشعر أن الصالح أوسع من الصحيح، فكل صحيح صالح، وليس كل صالح قد جمع شرائط الصحة المتفق عليها، فلعله قريب من اصطلاح الترمذي الحسن.

٣ ـ عدم الاحتجاج بالغرائب:

الحديث الغريب الذي لا يوجد عند الحفاظ، ولا يعرف إلا من رواية الضعفاء والمجاهيل لا يحتج به ويرغب عنه، والأولى الإعراض عنه . يقول أبو داود: « فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًا[٣].

فالروايات التي لا تعرف عن الثقات وكذا المتفرد بها والشاذة ـ وإن كانت من روايات الثقات ـ لا تجد لها سبيلاً إلى التصحيح والعمل بها.

٤ ـ الحديث المشهور:

وضد الغريب والشاذ الحديث المشهور الذي تتابع الثقات والحفاظ على روايته، وحكمه القبول والتسليم له، فرواية الثقات له دليل على صحته يقول أبو داود: « فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد»[٤].

---

(١) أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص١٠.

(٢) السابق ص٨.

(٣) السابق ص٨.

(٤) السابق ص٨.

الترمذي

محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى أبو عيسى الترمذى، أحد الأئمة، طاف البلاد وسمع خلقًا من الخراسانين والعراقيين والحجازيين ، ولد سنة مائتين وتسعة[١].

قال الإدريسى: كان الترمذى أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث .

وقال الترمذى : كنت بطريق مكة، وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معى، وإنما حملت معى فى محملى جزأين غيرهما شبههما، فلما ظفرت سألته السماع فأجاب، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح، فرأى البياض فى يدى فقال: أما تستحى منى، فقصصت عليه القصة، وقلت له: إنى أحفظه كله فقال: اقرأ فقرأته عليه على الوجه[٢].

قال البخارى له : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي[٣].

قال ابن حجر: وأما أبو محمدبن حزم، فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال فى كتاب الفرائض من الاتصال : محمد بن عيسى بن سورة: مجهول.

قال عمران بن علان: مات محمد بن إسماعيل البخارى، ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والورع، بكى حتى عمي. مات فى رجب سنة تسع وسبعين ومائتين[٤].

ومن جهوده :

الإمام الترمذى كالإمام مسلم قد ترك لنا ما يشير إلى آرائه وجهوده، وذلك فى خاتمة كتابه السنن تحت عنوان العلل الصغير، ومن ذلك.

١ ـ الحديث فى الرواة ليس غيبة :

إن كشف أحوال المبتدعة والكذابين والضعفاء والمتهمين نوع من الشفقة على الدين والنصح للمسلمين وليس غيبة[٥].

٢ ـ أهمية الإسناد:

الإسناد هو الطريق الموصل إلى المتن، ولولا الإسناد لقال من شاء ما أراد، ولكن الإسناد

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٢٤٨).

(٢) السابق (٥/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٣) السابق (٥/٢٤٩).

(٤) السابق (٥/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٥) الترمذى، السنن (٥/٧٣٩).

هو الضابط لذلك[١].

٣ ـ العبادة والصلاح لا يكفيان لقبول رواية الراوى:

إذا لم يجمع العابد والصالح مع ذلك الدقة والحفظ والإتقان، فإن صلاحه بينه وبين ربه، ولكن روايته دون الضبط لا قيمة لها[٢].

٤ ـ ليس مطلق رواية الحافظ عن الراوى تقوية له:

فقد يروى النقاد عن الضعفاء ويبينون ضعفهم، وتكون هذه الرواية للمعرفة بمروياتهم مقرونة بحالهم[٣].

٥ ـ جواز الرواية بالمعنى:

إذا لم يخل الراوى بمضمون النص، ولم يقدر على إيصاله بلفظه وأدائه بحروفه، فقد أجاز الترمذى روايته بالمعنى[٤].

٦ ـ القراءة على الشيخ:

عد الترمذى رحمه الله القراءة على الشيخ بمنزلة السماع منه، بشرط أن يكون الشيخ ممسكًا بأصوله أو حافظًا لما يقرأ عليه مع اليقظة والانتباه[٥].

٧ ـ الحديث المرسل:

لم يشر الترمذى رحمه الله إلى رأيه الخاص فى الحديث المرسل، وإنما نقل عن العلماء فقال: « لا يصح عند أكثر أهل الحديث وقد ضعفه غير واحد منهم ... واحتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً»[٦].

٨ ـ الحديث الحسن:

استخدم الكثير من النقاد اصطلاح الحسن، ولم يتعرض أحد لتفسيره، ولكن الترمذى رحمه الله قد حدد لنفسه مدلولاً لاستخدام الحسن فى سننه ولم يعمم ذلك المدلول على أهل النقد فى زمانه فقال: « وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث

---

(١) الترمذى، السنن (٥/٧٤٠).

(٢) السابق (٥/٧٤٣).

(٣) السابق (٥/٣٤٤).

(٤) السابق (٥/٧٤٦).

(٥) السابق (٥/٧٥١).

(٦) السابق (٥/٧٥٣، ٧٥٥).

شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن»[١].

٩ ـ الحديث الغريب:

أوضح الترمذى مراد النقاد بلفظ الغريب فقال: يستغرب المحدثون الحديث لمعان:

أ ـ ألا يروى إلا من وجه واحد....

ب ـ لزيادة تكون فى الحديث ...

جـ ـ لحال الإسناد وغرابة مجيء هذا المتن من قبل هؤلاء الرواة[٢].

١٠ ـ دلائل قبول زيادة الثقة :

يقول الترمذى : « وإنما تصح الزيادة إذا كانت ممن يعتمد على حفظه ... فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه»[٣].

* * *

(١) الترمذى، السنن (٥/٧٥٨).

(٢) السابق (٥/٧٥٨ ـ ٧٦٠).

(٣) السابق (٥/٧٥٩ ـ ٧٦٠).

من عوامل اكتمال المنهج.. ارتباط المنهج بخير القرون

ومن الأسس التى قام عليها المنهج النقدى نشأته ونموه فى خير القرون؛ يقول رسول الله ﷺ: «**خيركم قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء من بعدهم قوم تسبق شهادتهم أيمانهم، وأيمانهم شهادتهم**»[١]، وفى رواية: «**ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن**»[٢].

وقد ظهرت هذه الخيرية عند نقاد الحديث أيما ظهور، فلم يكن العلم عندهم بمعزل عن العمل، كما كانوا تطبيقًا واقعيًا لآيات وأحاديث الفضائل، فى تهيب عظيم من أن يقعوا فى الكذب على رسول الله ﷺ، يضاف إلى ذلك التواضع الجم والرجوع إلى الحق، منزهين أنفسهم عن الشبهات، صادعين بالحق أينما كانوا، فى طلب لعلم وقتما كانوا وأينما كانوا يتذاكرون العلم، ويطلبون السنن، وما يوصل إليها من العلم بحال الرواة والمرويات.

ومن مظاهر ذلك:

النية فى طلب العلم:

وقد كان المتقدمون يمهدون للعلم بالتعبد والتحنث؛ لتحسن أخلاق المتعلم، وليجعل له نية صالحة فى طلبه للحديث، يقول سفيان الثورى: «كان الرجل يتعبد عشرين سنة، ثم يكتب الحديث»[٣].

وقال أبو عبد الله الزبيرى: «يستحب كتب الحديث من العشرين؛ لأنها مجتمع العقل، وأحب إلى أن يشتغل دونها بحفظ القرآن»[٤].

ومن خرج فى طلب الحديث كما جاء فذلك صاحب السنة؛ يقول وكيع: «من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث ليقوى هواه فهو صاحب بدعة»[٥].

وقد يُطلب الحديث بلا نية، فيتبعه الله بالنية الصالحة، يقول سماك بن حرب: «طلبنا هذا الأمر لا نريد الله به، فلما بلغت منه حاجتى دلنى على ما ينفعنى وحجزنى عما يضرني»[٦].

---

(١) رواه البخارى (١١/٢٤٨ رقم ٦٤٢٩)، كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا.

(٢) رواه البخارى (١١/٢٤٨ رقم ٦٤٢٨)، كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا.

(٣) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص١٨٧.

(٤) المصدر السابق ص١٨٧.

(٥) السندى،، جلاء العينين لتخريج روايات البخارى فى جزء رفع اليدين ص١٣٩-١٤٠، مكتبة السندي.

(٦) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص١٨٢.

وقد قال سفيان لحبيب بن أبى ثابت: حدثنا، فقال: حتى تحضر النية»[١].

وقد انتقض ابن عبد البر ـ من علماء القرن الخامس ـ على أهل زمانه طلبهم للعلم دون فهم أو تدبر، فقال: «أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه ولا تدبر لمعانيه فمكروه عند جماعة أهل العلم»[٢].

وإذا لم تحسن النية فقد شقى حامل الحديث؛ إذ حياته شظف وسفر، وترحال وفراق للأهل والأوطان، وهجر للذيذ الطعام ووثير الفراش، فكيف به إذا خربت آخرته؟!

يقول الفضيل بن عياض: «إذا لم نؤجر على هذا الحديث لقد شقينا»[٣].

وشأن الحديث عظيم، والدخول فى زمرة النقاد والعلماء مجلبة للشقاء لا للفخر، يوضح ذلك أبو عاصم النبيل فيقول: «الرياسة فى الحديث رياسة مذلة؛ إذا صح الشيخ فى الحديث وحفظ وصدق؛ قالوا: شيخ كيس، وإذا وهم فى الحديث؛ قالوا: كذب»[٤].

ويقول الثورى: «أنا فيه ـ يعنى الحديث ـ منذ ستين سنة، وودت أنى خرجت منه كفافًا لا لى ولا علي»[٥].

وقد حمل ذلك أحد المحدثين أن يدعو على من يبغضه أن يبتليه الله بالتحديث؛ حيث إنها مهمة شاقة؛ بدءًا بصعوبة الطلب، ثم تحمل أدائه كما ينبغى على طلبته.

يقول مسعر: «من أبغضنى جعله الله محدثًا، وودت أن هذا العلم كان حمل قوارير حملته على رأسى فوقع فتكسر، فاسترحت من طلابه»[٦].

ومن طلب الحديث لله فهو خير الناس؛ إذ أفنى عمره، وترك ملذاته من أجل الحفاظ على السنة التى يتوصل بها إلى طاعة الله تعالى.

يقول الأعمش: «لا أعلم لله قومًا أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث ويحيون هذه السنة، وكم أنتم فى الناس، والله لأنتم أقل من الذهب»[٧].

ويقول سفيان الثورى: «ما من شيء أخوف عندى من الحديث، ولا شيء أفضل لمن أراد به ما عند الله»[٨].

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٥٨٤.
(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١٠٢٠/٢).
(٣) المصدر السابق (١٠٢٢/٢).
(٤) المصدر السابق (١٠٢٦/٢، ١٠٢٧).
(٥) المصدر السابق (١٠٢٥/٢).
(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١٠٢٧/٢).
(٧) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص١٧٧.
(٨) المصدر السابق ص ١٧٧.

ولم يكن العلم عندهم لمجرد المعرفة أو لإشباع رغبة سطحية عندهم؛ وإنما كان العلم للعمل، ولذا كان التحذير الطويل من الاهتمام بالعلم وترك العمل؛ خشية الوقوع فى الانفصال بين ما يعلمه المرء وما يعمله، يقول الروذبارى: «من خرج إلى العلم يريد العمل بالعلم نفعه قليل العلم»[١].

ويقول أبو قلابة: «إذا أحدث الله لك علمًا فأحدث له عبادة، ولا يكن همك أن تحدث به»[٢].

قال الثورى: «زين علمك بنفسك، ولا تزين نفسك بعلمك»[٣].

والعلم ليس زينة يتحلى بها، وإن هو طريق موصل لطاعة الله تعالى، وما تميز من تميز به إلا لأنه يؤهلهم لكثرة الطاعات، وإنما لم يحدث لهم العلم زيادة فى طاعاتهم فلا حاجة لهم به، وهو وبال على صاحبه.

يقول سفيان الثورى: «إنما يتعلم العلم ليتقى الله به، وإنما فضل العلم على غيره؛ لأنه يتقى الله عز وجل به»[٤].

ويقول ابن المنكدر: «العلم يهتف بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل»[٥].

ويقول أبو إدريس الخولانى: «الذى يبتغى الأحاديث ليحدث بها لا يجد ريح الجنة»[٦].

يقول حفص بن حميد: دخلت على داود الطائى أسأله عن مسألة، وكان كريمًا، فقال: أرأيت المحارب إذا أراد أن يلقى الحرب؛ أليس يجمع آلته؟! فإذا أفنى عمره فى الآلة فمتى يحارب؟ إن العلم آلة العمل، فإذا أفنى عمره فى جمعه فمتى يعمل؟!»[٧].

يقول أبو الدرداء: «إن أخوف ما أخاف إذا وقفت على الحساب أن يقال لى: قد علمت فماذا عملت؟»[٨].

---

(١) الخطيب، اقتضاء العلم العمل ص٣١، تحقيق الألبانى، المكتب الإسلامى ط (٥) ١٤٠٤هـ.
(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٦٥٤/١).
(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٦٦٦/١).
(٤) المصدر السابق (٦٦٥/١).
(٥) الخطيب، اقتضاء العلم العمل ص٣٦.
(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٦٥٣/١).
(٧) الخطيب، اقتضاء العلم العمل ص٤٥.
(٨) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٦٨٠/١)

وقد أنشد محمد بن على الأصبهانى:

اعمل بعلمك تغنم أيها الرجل	لا ينفع العلم إن لم يحسن العمل
والعلم زين وتقوى الله زينته	والمتقون لهم فى علمهم شغل
وحجة الله يا ذا العلم بالغة	لا المكر ينفع فيها لا ولا الحيل
تعلم العلم واعمل ما استطعت به	لا يلهينك عنه اللهو والجدل[1]

يقول مسروق: «بحسب الرجل من العلم أن يخشى الله عزوجل، وبحسب الرجل من الجهل أن يعجب بعلمه»[2].

الصدق..

وقد كانوا آية من آيات الصدق، لا يخجلون من قول (لا أدري)، يستعينون على طلبهم للعلم بالعمل الصالح، ويتركون ما لا بأس فيه خشية الوقوع فيما فيه بأس.

يقول ابن مسعود: «أيها الناس، من علم منكم شيئًا فليقل، ومن لم يعلم فليقل لما لايعلم: الله أعلم»[3].

فإن من علم المرء أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم والاعتراف بالجهل خير من التقول على الله بغير علم والدخول بين الله وبين عباده بما لم يأذن الله به.

وقد سأل يحيى بن سعيد ابنًا لعبد الله بن عمر عن مسألة، فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تُسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله عز وجل، وعند من عرف الله عز وجل، وعند من عقل عن الله عز وجل: أن أقول بما ليس لى به علم أو أخبر عن غير ثقة»[4].

والصدق من مؤهلات المحدث الأولى، وبدونه يعد الراوى مردود الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، وإن لم يتحلى بالصدق هجر حديثه، وردت روايته.

ويقول عبد الله بن خبيق الأنطاكى: «لكل تاجر رأس مال، ورأس مال المحدث الصدق»[5].

والصدق أداة للتعلم، وبه تفتح مغاليق العلم، وتسهل صعوباته وتلين جوامده وتأنس أوابده، وبه تصفو قريحة المتعلم ويتفتح ذهنه، وتتسع ذاكرته، وإذا جمع معه العمل كان ذلك مدعاة إلى رسوخ الأقدام فى هذا الشأن.

---

(١) الخطيب، اقتضاء العلم العمل ص٣٨.

(٢) أبو خيثمة، العلم، ص٩، تحقيق الألبانى، المكتب الإسلامى بدون تاريخ

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٨٣١/٢).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٣٣.

(٥) المصدر السابق ص٢٣١.

قال وكيع: «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، وكنا نستعين على طلبه بالصوم»[١].

ويقول مخلد بن الحسين: «وإن كان الرجل ليسمع العلم اليسير، فيسود به أهل زمانه، يعرف ذلك في صدقه وورعه، وإنه ليروى اليوم خمسين ألف حديث، لا تجوز شهادته على قلنسوته»[٢].

ويقول أبو بكر بن عياش: «إني لأرجو أن يكون أصحاب الحديث خير الناس، يقيم أحدهم ببابي، وقد كتب عني، ولو شاء أن يرجع ويقول: حدثني أبو بكر جميع حديثه فعل؛ إلا أنهم لا يكذبون»[٣].

ويقول الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفًا أو دالاً»[٤].

وقد كان أحدهم لا يتحدث بالحديث إلا إذا تيقن به وتأكد منه ووثق بصحته، وإلا توقف عنه.

وقال الشافعي عن مالك: «كان مالك إذا شك في الحديث تركه كله»[٥].

الاحتياط والحذر:

وقد كان الاحتياط والحذر سمة غالبة عند المحدثين، يخشى أحدهم أن يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، فيقع في الكذب عليه، ومن ثم يقع عليه الوعيد بالنار.

فقد كان عبد الله إذا حدث حديثًا فقال: سمعت رسول الله ﷺ ثم أرعد وأرعدت ثيابه، فقال: أو شبيه ذا أو نحو ذا[٦].

وعن أبي الدرداء أنه كان يحدث عن رسول الله ﷺ «فإذا فرغ منه قال: هذا أو نحو هذا أو شكله»[٧].

ويقول الشعبي: «جالست ابن عمر سنة، فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ»[٨].

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١٠٣١/٢).

(٢) الخطيب، الكفاية ص٧.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٣.

(٤) الخطيب،الكفاية ص١٧٨.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص١٢٧.

(٦) الخطيب، الكفاية ص٢٠٥.

(٧) المصدر السابق ص٢٠٦.

(٨) الرامهرمزي،المحدث الفاصل ص٥٥١.

وذلك إجلالاً منه رضى الله عنه وتعظيماً وخوفًا من الوقوع فى الخطأ.

ويقول شعبة: «لم أر أحداً أصدق من سليمان التيمي؛ كان إذا حدث بالحديث عن النبى ﷺ تغير وجهه»(١)، وذلك تأثراً وانصياعًا لقول النبى ﷺ: **«كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع»**(٢).

إن ترك العنان للعقل أن يسبح كيفما شاء أو للسان كى يتلفظ وقتما شاء دون رادع تفكر أو تيقن أو مراجعة النفس يوقع صاحبه فى الهلكة، ويغريه بالجرأة، ويمهد له طريق الزهو والعجب والغرور، ومن يخجل من أن يقول (لا أدري) وقت عدم المعرفة اليقينية مسكين أشرف على الهلاك.

وقد احتاط العلماء عند السؤال على العلم، ولم يتجرءوا على الفتوى أو الجرح والتعديل إلا بيقين ومعرفة.

قال ابن مسعود: «إن الذى يفتى الناس فى كل ما يستفتى لمجنون»(٣).

وقال الشعبى: «لا أدرى نصف العلم»(٤).

ويروى عن على أنه قال: «وإذا سئلتم عما لا تعلمون فاهربوا، قيل: وكيف الهرب يا أمير المؤمنين؟ قال: تقولون: الله أعلم»(٥).

وعن عقبة بن مسلم قال: «صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهراً، فكثيراً ما كان يسأل فيقول: لا أدرى، ثم يلتفت لى فيقول: تدرى ما يريد هؤلاء؟ يريدون أن يجعلوا ظهورنا جسراً لهم إلى جهنم»(٦).

ويقول القاسم بن محمد: «يا أهل العراق؛ إنا والله لا نعلم كثيراً مما تسألونا عنه، ولأن يعيش المرء جاهلاً إلا أنه يعلم ما افترض الله عليه خير له من أن يقول على الله ورسوله ما لا يعلم»(٧).

وكانوا يتورعون عن الحديث عن الضعفاء، من ذلك قول يحيى بن سعيد القطان: «سألت شعبة عن حديث حكيم بن جبير؛ فقال: أخاف النار».

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٦٧/٢).

(٢) أبو داود ، السنن (٣٠٠/٤) رقم ٤٩٩٢ كتاب الأدب باب التشديد فى الكذب.

(٣) الدارمى، سنن الدارمى (٧٣/١) رقم ١٧١ باب فى الذى يفتى الناس فى كل ما يستفتى.

(٤) المصدر السابق (٧٤/١) رقم ١٨٠ باب فى الذى يفتى الناس فى كل ما يستفتى.

(٥) المصدر السابق رقم ١٧٧ باب فى الذى يفتى الناس فى كل ما يستفتى.

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٨٤١/٢).

(٧) المصدر السابق (٨٣٧/٢).

قال ابن أبى حاتم: «فقد دل أن كلام شعبة فى الرجال حسبة يتدين به، وإن صورته عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه، فيلحق برسول الله ﷺ ما لم يقله»(١).

وسئل عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الكريم المعلم فقال: «فأين التقوى»(٢).

ومن ذلك التوقف عند عدم الضبط، فلا يتحدث أحدهم بسلب أو إيجاب، فالوقوف أمام بعض الأحكام بلا حساب خير من قول يحاسب عليه صاحبه: لم قلت ما لا تعلم؟

قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه محمد بن عائذ الدمشقى، عن صدقة ابن خالد، عن وحشى بن حرب، عن أبيه، عن جده؛ قال: «أردف النبى ﷺ معاوية» فقال أبى: روى هكذا هذا الحديث أبو مسهر ومحمد بن عائذ أخبرنا أبو محمد، قال: حدثنا أبو هارون البكاء بقزوين، عن صدقة، عن وحشى بن حرب، عن أبيه؛ أن النبى ﷺ، مرسل لم يقل عن جده، قلت: الصحيح ما رواه أبو هارون؟

قال: ما أدرى ما أقول لك، قد ذاكرت به أبا زرعة فبقى، وقد رأينا ذاك، وأبو هارون محله عند الصدق»(٣).

التواضع والهيبة:

ما أجمل أن يقف كل امرئ عندما يعلم، وأن لا ينسب لنفسه غير ما يعرف، وأن لايجاوز قدر نفسه؛ بل يقف عند حدودها، وما أعظم أن يجل الطالب أستاذه ومعلمه، وأن يتواضع بحضرته، ولا يتعالى على من هم أعلى منه.

عن ابن سيرين: «لم يكن أحد بعد النبى ﷺ أهيب لما لا يعلم من أبى بكر رضى الله عنه، ولم يكن أحد بعد أبى بكر أهيب لما لا يعلم من عمر رضى الله عنه، وإن أبا بكر نزلت به قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً ولا فى السنة أثرًا، فاجتهد رأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطئًا فمنى وأستغفر الله»(٤).

وما أعظم هيبة العلماء وإجلالهم!!

عن ابن عباس رضى الله عنهما: «مكثت سنة وأنا أشك فى سُنَّتين، وأنا أريد أن أسأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن المتظاهرتين على رسول الله ﷺ وما أجد له موضعًا أسأله فيه، حتى خرج حاجًا وصحبته حتى إذا كان بمر الظهران وذهب لحاجته قال:

---

(١) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/٢٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٢).

(٣) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٣٥٩).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٣٠).

أدركني بإداوة من ماء، فلما قضى حاجته ورجع أتيتـه بالإدواة أصبها عليه، فرأيت موضعًا، فقلت: يا أمير المؤمنين؛ من المرأتان المتـظاهرتان على رسول الله ﷺ؟ فما قضيت كلامى حتى قال: عائشة وحفصة»[١].

وقال طاوس: «إن من السنة توقير العالم»[٢].

ومن البديع أن نرى العالم المعروف بعلمه يعرف قـدر علماء عصره، ولا يتعالى عليهم بعلمه؛ بل يتواضع أمامهم.

«روى شعبة حديثًا، فقيل لـه: إنك تخالف فى هذا الحديث، قال: من يخالفني؟ قالوا: سفيان، قال: دعوه، سفيان أحفظ مني»[٣].

«وكان إبراهيم والشعبى إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشيء لسنه»[٤].

وكان يـحيى بن سعيـد يحدث، «فـإذا طلع ربيعـة قطع يحيى حـديثه إجـلالاً لربيـعة وإعظامًا له»[٥].

ونطلع على التواضع الجميل فيما رواه ابن عبد البر.

قال عبد الرحمن بن القاسم لمالك: «وما أعلم أحدًا أعلم بالبيوع من أهل مـصر، فقال له مالك: وبم ذلك؟ قال: بك، فقال: أنا لا أعرف البيوع، فكيف يعرفونها بي»[٦].

«وسئل أيوب عن شيء؛ فـقال: لم يبلغنى فيـه شيء، فقيل له: فـقل فيه برأيك، فـقال: لايبلغه رأيي»[٧].

وقال عبـد الرحمن بن مهدى: «ذاكـرت عبيد الله بن الحسن القـاضى بحديث ـ وهو يومئذ قاض ـ فخالفنى فيه، فـدخلت وعنده الناس بسماطين، فقال لى: ذلك الحديث كما قلت أنت، وأرجع أنا صاغرًا»[٨].

ويتـجسـد هذا التواضع عند العلمـاء، وهم يتـمنون أن يوجد من الطلاب الجـادين من يبذل نفسـه للعلم بصدق وإخلاص حتى يذهب لعلماء السنة إلى بيوتهم ما دامـوا يطلبون هذا العلم لله..

---

(١) رواه البخارى (٨/٥٢٦-٥٢٧ رقم ٤٩١٤، ٤٩١٥) كتاب التفسير ومسلم (٢/٥٤٣ ـ ٥٤٤) رقم ١٤٧٩ كتاب الطلاق باب فى الإيلاء.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤٥٩).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/١٠١).

(٤) المصدر السابق (١/٢٤٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/٥٣٣).

(٧) المصدر السابق (١/٥٣٤).

(٨) المصدر السابق.

يقول الثورى: «والله لو لم يأتونى لأتيتهم فى بيوتهم» يعنى أصحاب الحديث[1].

ويقول سفيان بن عيينة: «لوددت أنى أرى من يطلبه لله فآتيه وأحدثه»[2].

ويقول هشام الدستوانى لطلابه: «وددت أن الحديث ماءً فأسقيكموه»[3].

ويقول الشافعى للربيع: «يا ربيع؛ لو قدرت أن أطعمك العلم لأطعمتك إياه»[4].

ولا يهتمون بالشهرة بالعلم، ولكن أمنيتهم هى نشر ذلك العلم وإن لم ينسب إليهم، فالهدف أن يصل البيان ويتحقق البلاغ، وإن لم ينسب من ذلك إليهم حرف.

يقول سعيد بن جبير: «إنه مما يهمنى أنى وددت أن الناس قد أخذوا ما معى من العلم»[5].

وكانوا يرجعون إلى الحق عندما يقع لهم الخطأ دون خجل أو استحياء إذا نبهوا عليه؛ فالرجوع إلى الحق أسلم من التمادى فى الباطل والخطأ. والاعتراف بالخطأ والوهم ليس سبة ولا عاراً؛ بل يحمد لصاحبه عند الله تعالى، بخلاف زعم العلم وقت الجهل، والتمسك بالباطل خشية الحرج، والتلبس بالقول بالظن الذى لا يغنى من الحق شيئًا.

وقد روى شعبة حديثًا موقوفًا؛ قال عبد الرحمن بن مهدى: «فقيل لشعبة: إنك كنت ترفعه!! قال: كنت مجنونًا فصححت»[6]. فنسب شعبة إلى نفسه الخطأ والوهم فيما مضى، ولم ينكر أنه قد أخطأ.

وهذا عبد الرحمن بن عمر الأصبهانى المعروف بـ(رستة) يكتب إلى أبى زرعة الرازى: «إنى كنت رويت عندكم عن ابن مهدى، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه قال: **«أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»**، فقلت: هذا غلط، الناس يروونه عن أبى سعيد عن النبى ﷺ.

فوقع ذلك من قولك فى نفسى، فلم أكن أنساه حتى قدمت ونظرت فى الأصل فإذا هو عن أبى سعيد عن النبى ﷺ، فإن خَفَّ عليك فأعلم أبا حاتم - عافاه الله - ومن سألك من أصحابنا فإنك فى ذلك مأجور إن شاء الله، والعار خير من النار»[7].

فهذا رجل قد اختلف مع أحد الحفاظ، فلما رجع إلى أصوله وتبين له أنه أخطأ؛ سارع بالكتابة إليه معترفًا بخطئه رافعًا ذلك الشعار الخالد: العار خير من النار.

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٤٧٣/١).

(٢) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص١٨٤.

(٣) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص١٨٤.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٤٧٣/١).

(٥) المصدر السابق (٤٦٩/١).

(٦) الذهبى، مهذب السنن (١/ق٩٥ - أ).

(٧) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٣٣٦/١).

ومن ذلك ما حدث ليحيى بن معين مع نعيم بن حماد..

قال يحيى بن معين: «حضرت نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابًا من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون ـ فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون ـ أحاديث، قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغضب وقال: ترد علي؟ قال: قلت: إى والله؛ أريد زينك، فأبى أن يرجع، قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع قلت: لا والله، ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف، فجعل يقول وهى بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلطت وكانت صحائف... فرجع عنها»[1].

الإعراض عما فى يد الخلق والصدع بالحق:

والمحدث أو الناقد ينبغى له أن يعرض عما فى يد الخلق، وذلك يمكنه من الصدع بالحق فى أى مكان وأمام كل أحد؛ إذ لا منة لأحد عليه، ولا جميل لأحد فى عنقه.

وطلب الحديث من أسباب إنفاق الأموال، والرحلة فى سبيله مما يؤدى كثيرًا إلى الإفلاس.

قال شعبة: «من طلب الحديث أفلس، لقد أفلست حتى بعت طستًا لأمى بسبعة دنانير»[2].

ويقول أيضًا: «إذا رأيت المحبرة فى بيت إنسان فارحمه، وإن كان فى كمك شيء فأطعمه»[3].

كما أنه دائم الذهاب هنا وهناك بين طلب من المشايخ ومذاكرة للعلم ونسخ لما جمع، فيكاد أهله ألا يكون لهم فيه نصيب.

يقول عون بن عبد الله: «كان يقال: أزهد الناس فى عالم أهله»[4].

وهو دائم الانشغال بعلمه عن كثير الواجبات الأخرى.

يقول نصر بن أحمد العياضى: «لا ينال هذا العلم إلا من عطل دكانه، وخرب بستانه، وهجر إخوانه، ومات أقرب أهله فلم يشهد جنازته»[5].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٤٦.

(٢) ابن عدى، الكامل (١/٧٠).

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٣٥).

(٤) المصدر السابق (٢/١١٤٣).

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٣٥).

وهم مع ذلك يهربون من أن يتولوا المناصب، أو يتقربوا من الأمراء.

قال الثورى: «العلماء إذا علموا عملوا، فإذا عملوا شغلوا، فإذا شغلوا فقدوا، فإذا فقدوا طلبوا، فإذا طلبوا هربوا»[١].

ويوصى أبو قلابة أيوبًا: «احفظ عنى ثلاث خصال: إياك وأبواب السلطان، وإياك ومجالسة أصحاب الأهواء، والزم سوقك فإن الغنى من العافية»[٢].

وربما جاءتهم صلات الأمراء والخلفاء إلى دورهم فردوها، وهم أحوج ما يكونون إليها، ومن ذلك ما ذكره مالك «أن عاملاً من العمال بعث إلى سعيد بن المسيب بخمسة آلاف درهم، فقال له الرسول: بعث بهذا إليك أصلحك الله لتنفقها وتجعلها فى حاجتك، قال: وسعيد جاد مجد يحاسب غلامه فى نصف درهم يدعيه قبله، والغلام يقول: ليس لك عندى شيء، قال سعيد للرسول: اذهب إلى عملك، ثم عرضها عليه الرسول أيضاً، فقال: اغرب عنى، وأبى أن يأخذها منه»[٣].

«وعن محمد بن الحجاج قال: كان رجل يسمع من حماد بن سلمة، فركب بحر الصين، فقدم فأهدى إلى حماد، فقال له حماد: اختر، إن شئت قبلتها ولم أحدثك أبداً، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية، فقال: لا تقبل الهدية وحدثنى، فرد الهدية وحدثه»[٤].

والعلم لا يجتمع مع الحرص على الدنيا والرغبة فى الوصول إلى معاليها.

يقول الحسن بن صالح: «إنك لا تفقه حتى لا تبالى فى يدى من كانت الدنيا»[٥].

وقد عد العلماء أن عقوبة العالم فى الدنيا تكون فى قلبه وطلبه للدنيا.

قال الحسن: «عقوبة العالم موت قلبه، قيل: وما موت القلب؟ قال: طلب الدنيا بعمل الآخرة»[٦].

كان هذا الانصراف عن الدنيا ومحاسنها هو الذى يعطى الأئمة النقاد القدرة على إعلان الحق. والصدع به؛ إذ لا دنيا تلاحقهم، ولا أموال تداعبهم.

يقول ابن خزيمة: «كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد، فحدث عن أبيه بحديث وهم فى إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده قال لى أبو زيد القاضى: قد كنا نعرف أن

---

(١) ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (٧٠٠/١).
(٢) المصدر السابق (٦٣٥/١).
(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٧/٢).
(٤) الخطيب، الكفاية ص١٥٣.
(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٦٦٠/١).
(٦) المصدر السابق (٦٦٧/١).

هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة فلم يقدر واحد منا أن يرد عليه، فقلت: لا يحل لى أن أسمع حديثًا لرسول الله ﷺ وفيه خطأ وتحريف فلا أرده»[١].

ومن ذلك ما روى الشافعى، قال: حدثنى عمى، قال: «دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك، فقال له: يا سليمان؛ الذى تولى كبره من هو؟ يعنى فى قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢]، قال: عبد الله بن أبى، قال: كذبت! هو فلان، قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول. فدخل الزهرى، فقال: يا ابن شهاب؛ من الذى تولى كبره؟ قال: عبد الله بن أبيّ. قال: كذبت! هو فلان. فقال الزهرى لهشام: أنا أكذب! لا أب لك، والله لو نادى منادٍ من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت»[٣].

ولم تجد المحاباة إليهم سبيلاً، ولا كان الحياء أو المجاملات الاجتماعية لتغير شيئًا من آرائهم وأحكامهم أو تحذيراتهم من الرواة الضعفاء والكذابين.

قال حماد بن زيد: «كلمنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم فى رجل، فقلنا: لو كففت عنه؟ قال: فكأنه لان وأجابنا، قال: فذهبت يومًا أريد الجمعة، فإذا شعبة ينادى من خلفى، فقال: ذاك الذى قلتم لى فيه، لا أراه يسعني»[٤].

ولم تمنع القرابة أو طول الصحبة أو وجود العلاقات بين الراوى وبين الناقد من الصدع بالحق، ومن الحكم على الراوى وفق المقاييس النقدية الموضوعية التى أرساها أئمة النقد، ولم تكن تلك العلاقات لتغير من الواقع شيئًا.

يقول شعبة: «لو حابيت أحدًا حابيت هشام بن حسان، كان ختنى، ولكن لم يكن يحفظ»[٥].

وجاء رجل إلى الإمام أحمد فسلم عليه وقال: أنا من أهل المدينة، وقال: يا أبا عبد الله؛ كيف كان حديث أبى البختري؟ فقال أحمد: كان كذابًا يضع الحديث، فقال: أنا ابن عمه حقًا، قال أبو عبد الله: الله المستعان، ولكن ليس فى الحديث محاباة»[٦].

ولم تكن مودة بعض الرواة للناقد وترددهم عليه وصلتهم له بدافع يغير من أجله الناقد الأمين رأيه فيهم، فالحكم على الراوى ليس حكمًا ذاتيًا أو هوائيًا، وإنما هو حكم خاضع لمراحل علمية بالغة الدقة.

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٣٣).

(٢) النور: ١١.

(٣) المعلمى اليمانى، علم الرجال وأهميته ص٣٣.

(٤) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/٢١).

(٥) ابن عدى، الكامل (١/٦٧).

(٦) المصدر السابق (٧/٦٣).

سئل يحيى بن معين عن عبد الخالق بن منصور عن على بن قرين؟ قال: كذاب. فقيل له: يا أبا زكريا؛ إنه ليذكر أنه كثير التعاهد لكم، قال يحيى: صدق، إنه ليكثر التعاهد إلينا، ولكنى أستحيى من الله أن أقول إلا الحق»[١].

ومنه ما ذكره أبو بكر بن خلاد، قال: «دخلت على يحيى بن سعيد فى مرضه، فقال لى: يا أبا بكر؛ ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً إلا أنهم يخافون عليك من كلامك فى الناس، فقال: احفظ عنى: لأن يكون خصمى فى الآخرة رجل من عرض الناس أحب إليّ من أن يكون خصمى فى الآخرة النبى ﷺ؛ يقول: بلغك عنى حديث وقع فى وهمك أنه عنى غير صحيح - يعنى فلم تنكره»[٢].

التعلم إلى الممات وعدم القناعة باليسير:

إن المحدث الناقد لا يقنع باليسير، ولا يغتر بالكثير، وهو دائمًا فى طلب العلم من المهد إلى اللحد، ومن الإدراك إلى الممات.

يقول الخطيب: «والواجب على من خصه الله تعالى بتلك الرتبة وبلغه هذه المنزلة أن يبذل مجهوده فى تتبع آثار رسول الله ﷺ وسننه، وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها... ويصدف عما يقل نفعه وتبعد فائدته من طلب الشواذ والمنكرات وتتبع الأباطيل والموضوعات»[٣].

ويقول الخليل بن أحمد: «أيامى أربعة؛ يوم أخرج فألقى فيه من هو أعلم منى فأتعلم منه، فذاك يوم فائدتى وغنيمتى، ويوم أخرج فألقى فيه من أنا أعلم منه فأعلمه فذاك يوم أجرى، ويوم أخرج فألقى فيه من هو مثلى فأذاكره فذاك يوم درسى، ويوم أخرج فيه فألقى من هو دونى، وهو يرى أنه فوقى، فلا أكلمه وأجعله يوم راحتي»[٤].

و«قيل لابن المبارك: إلى كم تطلب الحديث؟ قال: لعل الكلمة التى أنتفع بها لم أسمعها بعد»[٥].

و«قيل لأحمد بن حنبل: إلى متى يكتب الرجل الحديث؟ قال: حتى يموت»[٦].

وقد سئل أبو عمر بن العلاء: «متى يحسن بالمرء أن يتعلم؟ فقال: ما دام تحسن به الحياة»[٧].

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد (١٢/٥١).

(٢) ابن عدى، الكامل (١/٩٨).

(٣) الخطيب، الكفاية ص٦.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/٥٣٥).

(٥) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٦٨.

(٦) السابق.

(٧) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤٧).

وسئل سفيان بن عيينة: «من أحوج الناس إلى طلب العلم؟ قال: أعلمهم أن الخطأ منه أقبح»[١].

ويقول أحمد بن حنبل: «أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر»[٢].

وهذه الدراسة المستمرة لا بد أن تنتقى، وأن تحصل من كل شيخ ما عنده، كما تقوم على تبادل المعلومات وانتقالها ممن يعرف إلى من لا يعرف.

يقول عبد الرحمن بن مهدى: «كان يقال: إذا لقى الرجل الرجل فوقه فى العلم فهو يوم غنيمته، وإذا لقى من هو مثله دارسه وتعلم منه، وإذا لقى من هو دونه تواضع له وعلمه، ولا يكون إمامًا فى العلم من حدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا من حدث عن كل أحد...»[٣].

وقال سليمان بن موسى: «يجلس إلى العالم ثلاثة: رجل يأخذ كل ما سمع، ورجل لايحفظ شيئًا، وهو جليس العالم، ورجل ينتقى وهو خيرهم... وإذا كان علم الرجل حجازيًا وخلقه عراقيًا وطاعته شامية، يعنى أنه الرجل»[٤].

كما أن ذلك العلم ليس بالإكثار والتوسع فى الرواية، وإنما هو نور من الله تعالى يعقبه الفهم.

يقول مالك: «إن العلم ليس بكثرة الرواية، إنما العلم نور يجعله الله فى القلب»[٥].

ويقول يحيى بن معين: «إن العلم هو الفهم والدراية وليس بالإكثار والتوسع فى الرواية»[٦]؛

ولا بد من التوسع فى نقل العلم إلى من يستحقه، وألا يحجب ذلك العلم، فعن سلمان قال: «علم لا يقال ككنز لا ينفق منه»[٧].

ومن سار على ذلك المنهج نور الله وجهه فى الدنيا وأعلى ذكره عند وفاته، وبعث من يدافع عنه ويرد غيبته..

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٤٧/١).

(٢) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٦٨.

(٣) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٩).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٨٢٤/٢).

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٣٥/٢).

(٦) المصدر السابق (٢٣٥/٢).

(٧) أبو خيثمة، العلم ص٨.

قال سفيان بن عيينة: «ما من أحد يطلب الحديث إلا وفى وجهه نضرة؛ لقول النبى ﷺ: **«نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فبلغه...»**[(١)].

ومن طلب الحديث بإخلاص رفع الله قدره وأعلى شأنه وأذاع صيته وجند من يذب عنه كما ذب هو عن رسول الله ﷺ، قال محمد بن هارون الفلاس: «إذا رأيت الرجل يقع فى يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث، وإنما يبغضه لما يبين من الكذابين»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازى عند ذكره لوفاة يحيى بن معين: «توفى ابن معين بمدينة النبى ﷺ وحمل على سرير النبى ﷺ واجتمع فى جنازته خلق كثير، وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين الذاب عن رسول الله ﷺ الكذب، والناس يبكون»[(٣)].

فكم من الخير يحصل عليه المحدث فى حياته من نضار الوجه وحسن السيرة وجميل الثناء وكثرة الأتباع وشرف الانتساب إلى حديث النبى ﷺ، وكم فى الآخرة من ثواب حسن ونعيم مقيم وأجر جزيل لدفاعه عن النبى ﷺ وسنته، والوقوف فى وجه الأفاكين وأهل البهتان والتصدى لأخطاء أصحاب الخطأ وكثرة الأوهام.

* * *

---

(١) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٢٨ - ٢٩، تحقيق فؤاد عبد المنعم دار الدعوة ١٩٨٣م.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٦.

(٣) المصدر السابق ص١٤٦.

من عوامل اكتمال المنهج.. الضبط

من كمال إرادة الله تعالى للحفاظ على ذلك الدين إعانته سبحانه للأئمة النقاد لضبط السنن حفظًا وتقييدًا، وذلك للمحافظة على ما يسمى بواجب العصر؛ إذ كان الواجب على علماء هذا العصر الحفاظ على أحاديث رسول الله ﷺ فى الصدور أو بين دفاف الكتب على ألا تغيب سنة عن جميعهم، مع تمييز المرويات صحيحها من سقيمها.

يقول يحيى بن معين: «ينبغى للمحدث أن يتزر بالصدق ويرتدى بالكتب»[1].

ويقول مروان بن محمد: «لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره، إن كان صدق وصحة كتب، ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره»[2].

ويبين يحيى بن معين أنه لا وسيلة إلى الضبط إلا بحفظ أو كتاب مع تفضيل الكتاب عنده، يقول: «هما ثبت حفظ وثبت كتاب، فقيل: يا أبا زكريا؛ أيها أحب إليك؛ ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب»[3].

وقد كان الضبط عند النقاد ينقسم إلى:

أ ـ ضبط صدر.

ب ـ ضبط كتاب.

وكثيرًا ما جمع النقاد البارزين بينهما، فكان يحدث من صدره، وإذا شك أو روجع فى شيء مما يرويه رجع إلى كتابه ليتأكد من حفظه وضبطه.

١ ـ ضبط الصدر:

والمراد به الحفظ فى القلب دون الكتابة..

ومما يتميز به ضبط الصدر أن يتلقى عن المشايخ، فلا يكون عرضة للتحريف أو التصحيف، ولا يتبدل على صاحبه حركات إعرابه، مما يقضى على كثير من أسباب اللحن.

قال أحمد: «كان وكيع يحفظ عن سفيان وعن المشائخ، فلم يكن يصحف»[4].

وكذلك ضبط الصدر لا يتمكن منه إلا الجهابذة.

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ص٢٣٠، وابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٣٦).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٩٥).

(٤) الحنبلى، شرح علل الترمذى ص١٣٥ - ١٣٦.

قال الأوزاعي: «إن هذا العلم كان كريمًا تلاقاه الرجال، فلما صار في الكتب صرت تجده عند العبد والأعرابي»(١).

وكان الحفظ من العوامل المقوية لحديث الراوى، والدافعة للطلاب إلى الالتفاف حوله، والوثوق فى مروياته، والقناعة بالتتلمذ عليه، والتحمل منه.

يقول أبو نعيم: «لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة: حافظ له أمين عليه، عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه»(٢).

ويقرر ذلك الإمام عبد الرحمن بن مهدى قائلاً: «الحفظ هو الإتقان»(٣).

ومن مظاهر ذلك الحفظ ما أخبر محمد بن حمدويه، قال: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح»(٤).

وما أخبر به ابن عدى، قال: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لهذا، وإسناد هذا المتن لهذا، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخارى فى المجلس، فاجتمع الناس وانتدب أحدهم فسأل البخارى عن حديث من عشرته، فقال: لا أعرفه، وسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، وكذا حتى فرغ من عشرته، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم، ومن كان لا يدرى قضى على البخارى بالعجز، ثم انتدب آخر ففعل كما فعل الأول والبخارى يقول: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فكذا، والثانى كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر له الناس بالحفظ»(٥).

وليس العجب من تيقظه التام وحفظه المحكم؛ بل العجب أنه حفظ الأحاديث المقلوبة الأسانيد من أول وهلة، ثم أعادها عليهم كما سمعها على الخطأ ثم أردفه بالصواب.

وما ذكره محمد بن أبى حاتم الوراق، قال: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخارى يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا، بعد

---

(١) ابن عدى، الكامل ص٨٩.

(٢) الخطيب، الكفاية ص١٦٥.

(٣) المصدر السابق ص١٦٥.

(٤) ابن عدى، الكامل (١٣١/١).

(٥) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٨ - ٤٠٩).

ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما على وألححتما، فاعرضا على ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه»[1].

ولا شك أن البخارى رحمه الله كان معتمداً فى ذلك على حفظه وذاكرته، ولثقته فيهما لم يحتج أن يكتب فى ذات المجلس وأجل ذلك حتى يرجع إلى البيت، وذلك ليستحضر كل حواسه أثناء الإملاء ولا يتشاغل بالكتابة عن شيوخه.

وقال محمد بن أبى حاتم: «قلت لأبى عبد الله: كيف كان بدء أمرك؟ قال: ألهمت حفظ الحديث، وأنا فى الكتاب، فقلت: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلى وغيره، فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم، فقلت له: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهرنى، فقلت له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه ثم خرج فقال لى: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدى عن إبراهيم، فأخذ القلم منى وأحكم كتابه، وقال: صدقت، فلما طعنت فى ست عشرة سنة كنت حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء»[2].

ومن هؤلاء الحفاظ أبو زرعة الرازى الذى وهب ذاكرة قوية، وعد من كبار حفاظ عصره، حتى أن الإمام مسلم رحمه الله قد عرض عليه صحيحه ومحا منه ما أعله أبوزرعة.

قال ابن عدى: «سمعت أبى يقول: كنت بالرى وأنا غلام فى البزازين، فحلف رجل بطلاق امرأته أن أبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث، فذهب قوم وأنا فيهم إلى أبى زرعة، فسألناه، فقال: ما حمله على الحلف بالطلاق؟ قيل: قد جرى الآن منه ذلك، فقال أبو زرعة: ليمسك امرأته، فإنها لم تطلق عليه»[3].

ويقول أحمد بن حنبل: «صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى ـ يعنى أبا زرعة ـ قد حفظ ستمائة ألف حديث»[4].

ومنهم عبد الرحمن بن مهدي..

قال عبيد الله بن عمر القواريرى: «أملى على عبدالرحمن عشرين ألف حديث

---

(١) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٤٠٨/١٢).

(٢) المصدر السابق (٣٩٣/١٢).

(٣) المصدر السابق (٦٩/١٣).

(٤) المصدر السابق (٦٩/١٣).

حفظًا»[١].

ويقول محمد بن يحيى الذهلي: «ما رأيت في يد عبد الرحمن بن مهدي كتابًا قط ـ يعني كان يحدث حفظًا»[٢].

ومن هؤلاء أبو عبد الله أحمد بن حنبل..

عن أبي زرعة قال: «حزرت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان ولا في بطنه حدثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه»[٣].

وقال عبد الله بن أحمد: «قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب»[٤].

وقال عبد الله بن أحمد: قال لي أبي: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك أنا بالكلام»[٥].

وخلق كثير قد اشتهروا بالحفظ النادر العجيب.

يقول الزهري: «وما استعدت حديثًا قط، ولا شككت في حديث إلا حديثًا واحدًا، فسألت صاحبي، فإذا هو كما حفظت»[٦].

ويقول علي بن خشرم: «كان إسحاق بن راهويه يملي سبعين ألف حديث حفظًا»[٧].

ويقول الشعبي: ما كتبت سوداء في بيضاء إلا أنا أحفظه، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي»[٨].

وقد كان امتحان حفظ الشيوخ منتشرًا، فنجد قريبًا مما حدث مع البخاري في بغداد قد حدث مع أبي نعيم.

يقول أحمد بن منصور: كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين،

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٩/١٩٥).
(٢) المصدر السابق (٩/٢٠٣).
(٣) المصدر السابق (١١/١٨٨).
(٤) المصدر السابق (١١/١٨٧).
(٥) المصدر السابق (١١/١٨٦).
(٦) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٠٩).
(٧) المصدر السابق (٢/٣١٠).
(٨) المصدر السابق (٢/٣١٠).

قال: فجاءنا يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبى نعيم، وأدخل فى خلالها أحاديث ليست من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ، وكان أبو نعيم إذا قعد فى تيك للتحديث كان أحمد على يمينه، ويحيى على يساره، فلما خف المجلس ناولته الورقة، فقرأها كلها ثم تأملنى، ونظر إليهما ثم قال ـ وأشار إلى أحمد ـ أما هذا فآدب من أن يفعل مثل هذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى فألقاه إلى أسفل السرير، وقال: عليّ تعمل! فقام إليه يحيى وقبله، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يحدث، إنما أردت أن أجربك»[1].

ومن ذلك ما فعله شعبة شرطى المحدثين، وهو يصف منهجه في التحمل عن الرجال، وكيف أنه يعقد الاختبارات تلو الاختبارات لهم حتى يقبل حديث أحدهم..

يقول شعبة: «ما رويت عن رجل حديثًا واحد إلا أثبته أكثر من مرة، والذى رويت عشر أحاديث أثبته أكثر من عشر مرات، والذى رويت عنه خمسين حديثًا أثبته أكثر من خمسين مرة»[2].

كما أن الأئمة النقدة يحفظون صحيح حديث رسول الله ﷺ، فهم كذلك يحفظون الموضوع عنه خشية أن يختلط بالصحيح.

«رأى أحمد بن حنبل رضى الله عنه يحيى بن معين فى زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل رحمه الله له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة! فلو قال لك القائل: أنت تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟! قال: رحمك الله يا أبا عبد الله؛ أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت؛ إنما هى أبان، لا ثابت»[3].

فكانت هذه المحاولة وذلك الجهد من الإمام يحيى بن معين وأمثاله كنوع ضبط سلبى لمعرفة الخطأ كى لا يقلب عليه أو يدعى بأسانيد أخرى، فلله در هؤلاء الحفاظ كم بذلوا وكم ضحوا، وكم أنفقوا من أعمارهم لحفظ هذا الدين!

وقد امتدح فريق الحفظ على الكتابة، ومن ذلك ما نسب إلى المنصور الفقيه:

علمى معى حيث ما يممت أحمله ... بطنى وعاء له لا بطن صندوق

---

(١) ابن حبان، المجروحون (١/٣٣).

(٢) ابن عدى، الكامل (١/٧٥).

(٣) ابن حبان، المجروحون (١/٣١ - ٣٢).

إن كنـــت فى البيـت كـان العلم فيه معى أو كنت فى السوق كان العلم فى السوق[١]

ومما ينسب لمحمد بن بشير:

إذا لم تكن حـافظًا واعيـًا فجمعـك لكتـب لا ينفــع

أأحضر بالجهـل فى مجلـس وعلمى فى الكتب مستودع[٢]

والحفظ هبة من عند الله تعالى يستودعه قلوب الأتقياء، وإنما ينال ما عند الله بطاعة الله سبحانه، وهذا هو أهم أسباب الحفظ والفهم.

«سأل رجل مالك بن أنس: يا أبا عبد الله؛ هـل يصلح لهذا الحفظ شيء؟ قال: إن كان يصلح له شيء، فترك المعاصي»[٣].

وقال بشر بن الحارث: «إن أردت أن تلقن العلم فلا تعصي»[٤].

وسئل وكيع عن العون على الحفظ فقال: «ترك المعاصى عون على الحفظ»[٥].

* * *

(١) ابن عبد البر، أبو عمر، جامع بيان العلم وفضله (١/٢٩٥).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٣).

(٣) الخطيب، أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣١٣).

(٤) الخطيب، أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣١٣).

(٥) المصدر السابق.

ضبط الكتاب:

وقد أنكر المستشرقون وبعض من يزعم انتسابه إلى الثقافة تقييد السنة بالكتابة إلا أوائل القرن الثاني بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز، وقد انبرى لهم علماء المسلمين المخلصين، يردون كيدهم، ويظهرون نصاعة الحق[١].

ومن ردود العلماء عليهم ما رواه البخارى «عن أبى جحيفة قال: قلت لعلى: هل عندكم كتاب، قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما فى هذه الصحيفة، قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر»[٢].

وما رواه عن أبى هريرة في حرمة مكة: «... فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لى يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبى فلان»[٣].

وما رواه البخارى أيضاً من حديث ابن عباس قال: «لما اشتد بالنبى ﷺ وجعه قال: ائتونى بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده»[٤].

وما رواه البخارى عن أبى هريرة: «ما من أصحاب النبى ﷺ أحدٌ أكثر حديثًا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب»[٥].

وما روى عن عبد الله بن عمرو قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتنى قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه؟ رسول الله ﷺ يتكلم فى الرضا والغضب، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: اكتب، فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا حق»[٦].

وقد وردت بعض آثار فى مدح الحفظ وذم الكتابة، يقول ابن عبد البر: «من كره كتاب العلم، إنما كره لوجهين؛ أحدهما: أن لا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهى به، ثانيهما: ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ»[٧].

وقد خشى بعض العلماء على كتبهم أن يصير إلى غير أهل العلم، فأمروا بمحوها، ومن ذلك ما ذكره النعمان بن قيس قال: «دعا عبيدة بكتبه عند موته فمحاها، وقال: أخشى أن يليها أحد بعدى فيضعوها فى غير مواضعها»[٨].

---

(١) من ذلك دراسات في تدوين الحديث النبوى الشريف، محمد مصطفى الأعظمى، طبعة المؤلف ودلائل، والتوثيق المبكر، د. امتياز أحمد نقله إلى العربية د. عبد المعطى أمين ملعجى، دار الوفاء للطباعة والنشر.

(٢) البخارى، فتح البارى (١/٢٤٦)، كتاب العلم باب كتابة العلم.

(٣) المصدر السابق (١/٢٤٨)، كتاب العلم باب كتابة العلم.

(٤) المصدر السابق (١/٢٥١)، كتاب العلم باب كتابة العلم.

(٥) رواه البخارى (١/٢٤٩ رقم ١١٣) كتاب العلم باب كتابة العلم.

(٦) أبو داود، السنن (٣/٣١٧) رقم ٣٦٤٦ كتاب العلم باب فى كتابة العلم ، وأحمد، المسند (٢/١٦٢).

(٧) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٢٩٢).

(٨) الخطيب، تقييد العلم ص٩١.

ومن ذلك ما ذكره سعد بن شعبة قال: «قال لى أبى: يا بني؛ إذا أنا مت فاغسل كتبى وادفنها، فلما مات غسلت كتبه ودفنتها»[١].

والعلماء الذين لم يمارسوا كتابة الحديث بطريقة علمية ندموا لعدم قيامهم بذلك، وتمنوا أن لو كتبوا ما عرض لهم ولم يمحوه.

فعن عروة بن الزبير: «كتبت الحديث ثم محوته، فوددت أنى فديته بمالى وولدى وأنى لم أمحه»[٢].

«وأما يحيى بن سعيد فيذكر أنه كان يتحسر لعدم كتابة الأحاديث»[٣].

والكتابة خير وعاء يمنع آفات النسيان، ويحل محل الذاكرة إن خانت صاحبها، وإذا مات الناقد الضابط ضبط صدر مات معه علمه، أما صاحب الكتاب فإنه يموت ويظل علمه صدقة جارية ينتفع بها، وذلك شريطة أمن اللبس أو التصحيف أو التحريف.

قيل لأحمد بن حنبل: «قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل، قال: إذًا يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث، وقال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن، وقال: لولا كتابته أى شيء كنا نحن»[٤].

قيل لقتادة: «نكتب ما نسمع منك؟ قال: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّى وَلاَ يَنسَى﴾[٥]»[٦].

وذكر لربيع بن سليمان أن الشافعى قال: واعلموا رحمكم الله أن هذا العلم يند كما تند الإبل، فاجعلوا الكتب له حماة والأقلام عليها رعاة»[٧].

ويقول عبد الله بن إدريس: «كان أبى يقول لى: إذا حفظت فاكتب، فإن احتجت يومًا أو شغل قلبك وجدت كتابك»[٨].

وقد كان ترك الكتابة سبب نسيان كثير من العلم .

(١) الخطيب، تقييد العلم ص٩٢.
(٢) المصدر السابق ص٦٠.
(٣) المصدر السابق ص١١١.
(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٧.
(٥) طه: ٥٢.
(٦) الخطيب، تقييد العلم ص١٠٣.
(٧) المصدر السابق ص١١٤ - ١١٥.
(٨) الخطيب، الكفاية ص١٦٤.

يقول الشعبى: «ما جالست أحداً مذ عشرين سنة حدث بحديث إلا وأنا أعلم به منه، ولقد نسيت من العلم ما لو قد حفظه أحد من الناس كان به عالمًا»[١].

وقال ابن المبارك: «لولا الكتاب لما حفظنا»[٢].

ويقول شعبة: «سمعت علماً عن الحكم وحماد، فما كتبته لم أنسه وما لم أكتبه نسيته»[٣].

وربما ينسى المحدث الحديث كله، ولا يتذكر إلا عندما يجده بخط يده فى كتابه.

يقول عبد الرحمن بن مهدى: «إن الورقة لتقع فى يدى من حديثي؛ كأنى لم أسمعها، ولولا أنها بخطى من حديثى ما حدثت بها»[٤].

وعن حديث: «الرجل أحق أن يغسل المرأة من أخيها»، قال سفيان: كنت قد نسيت هذا حتى وجدته مكتوباً عندى بخطي»[٥].

ومن لم يكتب كل ما تعلمه بدأ يشعر بالندم، وعلم أن من كتب كان أعلم ممن لم يكتب.

قال أبو الزناد: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهرى يكتب كل ما سمع فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس»[٦].

وقال صالح بن كيسان: «اجتمعت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كل شيء وسمعنا عن النبى ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن الصحابة، فقلت: لا، ليس بسنة، فقال: بل هو سنة، قال: فكتب ولم أكتب فأنجح وضيعت»[٧].

كما عدوا آلات الكتابة من أدوات المحدث الناقد.

يقول الحسن: «الجائى إلى العلم بلا ألواح كالجائى إلى الحرب بلا سلاح»[٨].

---

(١) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٧٦.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٥٧.

(٣) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٦٥.

(٤) الخطيب، الكفاية ص٢٣٢.

(٥) المصدر السابق ص٢٣١.

(٦) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٤٦).

(٧) المصدر السابق (٢/٢٤٨).

(٨) المصدر السابق (٢/٢٤٢).

ويقول يحيى بن معين: «حكم من يطلب الحديث ألا يفارق مجرته ومقلمته، وألا يحقر شيئًا يسمعه فيكتبه»[١].

ولأهمية الكتابة أمر بها الأمراء وداوم عليها العلماء، فقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: «انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[٢].

وعن سعيد بن جبير: «كنت أكتب عن ابن عباس، فإذا امتلأت الصحيفة أخذت نعلى فكتبت فيها حتى تمتلئ»[٣].

والكتابة مرحلة، ثم يتلوها النظر فيما كتب واستخراج الفوائد منها، وليست هى نهاية المطاف.

قيل لابن المبارك: «يا أبا عبد الرحمن تكثر القعود فى البيت وحدك، قال: ليس أنا وحدى، أنا مع النبى ﷺ وأصحابه بينهم، يعنى النظر فى الكتب»[٤].

وقال سلمة: «قد فرغ الناس من الكتب، وإنما بقى النظر فيها»[٥].

وكان أصحاب الكتب مع حفظهم يحتاطون بالرجوع إلى كتبهم، ولا يتسرعون بالتحديث من حفظهم؛ إذ الرجوع إلى الأصول أسلم من الوقوع فى الزلل أو مقارفة الخطأ.

يقول ابن المدينى: «ليس فى أصحابنا أحفظ من أحمد، وبلغنى أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة، ويقول: أمرنى سيدى أحمد بن حنبل ألا أحدث إلا من كتاب»[٦].

ويقول عبد الله بن أحمد: «ما رأيت أبى - فى حفظه - حدث من غير كتاب إلا بأقل من مائة حديث»[٧].

ويتورع أبو زرعة أن يحدث من حفظه رغم إحاطة حفظه؛ بل يكتفى بالتعرف على الأحاديث المعروضة عليه، يقول صالح بن محمد جزرة: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازى مائة ألف حديث، وعن أبى بكر بن أبى شيبة مائة ألف، فقلت له: بلغنى أنك تحفظ مائة ألف، تقدر أن تملى على ألف حديث من حفظ؟ قال: لا، ولكن إذا ألقى على عرفت»[٨].

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٤٢).

(٢) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٧٤.

(٣) المصدر السابق ص٣٧١.

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣٥).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٥).

(٦) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١١/٢٠٠).

(٧) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٧١).

(٨) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٣/٦٨).

وليس معنى تقديم الكتاب عند البعض على الحفظ أن تكون الكتب مكتظة بالتصحيفات والتحريفات؛ بل الكتب تقدم عندما تكون متقنة، وصاحبها يعلم ما فيها ويضبطه؛ بل لا غنى عن السماع والمشافهة والعرض لمن أراد الإتقان والبعد عن الأخطار، وذلك ما دل عليه أئمة هذا الشأن.

فقد أعل الإمام مسلم فى كتابه التمييز حديث ابن لهيعة: «احتجم رسول الله فى المسجد، ثم قال: وابن لهيعة إنما وقع فى الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهى الآفة التى نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين: السماع أو العرض فخليق أن لايأتى صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله»[1].

والصواب فى هذه الرواية (احتجر) أى صنع حجرة.

ومن هذه التصحيفات ما «قرأ عبد الواحد بن على بن حشيش الوراق على أبى بكر النجار حديث كعب بن مالك قال: كنت أول من عرف وجه رسول الله ﷺ يوم أحد، رأيت عتيبة بن هزان تحت المغفر، ومر فى الحديث ولم يشك فقلت له: ويحك: إنما هو: (فرأيت عينيه تزهران)»[2].

كما سأل غلام حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل؛ حدثك عمرو عن جابر أن النبى ﷺ نهى عن الخبز؟ قال: فتبسم حماد فقال: يا بنى إذا نهى رسول الله ﷺ عن الخبز فمن أين يعيش الناس؛ إنما نهى النبى ﷺ عن الخبر»[3].

وما وقع فى مجلس مؤمل بن إسماعيل: «فقرأ عليه رجل من المجلس: حدثكم سبعة وسبعين، فضحك مؤمل وقال: الفتى من أين؟ فقال: من أهل مصر، فقال: شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري»[4].

ولذلك شرع العلماء فى مقابلة المنسوخ فى الكتب خشية الخطأ والتحريف والتصحيف.

فعن هشام بن عروة عن أبيه: «أنه كان يقول: كتبت؟ فأقول: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا. قال: لم تكتب»[5].

وعن يحيى بن أبى كثير: «مثل الذى يكتب ولا يعارض مثل الذى يقضى حاجته ولايستنجي»[6].

---

(١) مسلم، التمييز ص١٨٨.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٢٧).

(٣) المصدر السابق (١/٢٢٣).

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢١٥).

(٥) الخطيب، الكفاية ص٢٣٧، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٠٥).

(٦) المصدر السابق ص٢٣٧، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٠٥).

وعن الأخفش: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميًا»[١].

ومن طريف ما صنعه أحد العلماء ما يذكره ابن إدريس: «كتبت أبى الحوراء فخفت أن أصحف فيه، فأقول: أبو الجوزاء، فكتبت أسفله (حور عين)»[٢].

واتخذ نقاد الحديث من سماع الحديث كتابة من وجوه عدة سبيلاً لضبطه ودفعًا للإيهام الناشئ عن أخذ الحديث من طريق واحدة..

يقول يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[٣].

وقال حماد بن زيد: «إذا خالفني شعبة فى الحديث تبعته، قيل له: ولم؟ قال: إن شعبة كان يسمع ويعيد ويبدى، وكنت أنا أسمع مرة واحدة»[٤].

«وكان زائدة بن قدامة إذا سمع الحديث مرة لم يجز عليه، فإذا سمعه أخرى لم يجز، فإذا سمعه ثالثة أجاز عليه، وقال: قد صح»[٥].

ومن ذلك ما فعله يحيى بن معين إذ «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ فقال: نعم، حدثنى سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم وأذهب إلى البصرة، وأسمع من التبوذكى، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وكان واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه»[٦].

كما كان أخذ الحديث من أهله ولقاء المشايخ والنقل من أفواههم لا من الصحف أدعى للضبط.

يقول شعبة: «خذو العلم من المشتهرين»[٧].

---

(١) الخطيب الكفاية ص٢٣٧، الجامع لأخلاق الراوى ص٢٣٧.
(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٠٥).
(٣) ابن حبان، المجروحون (١/٣٣).
(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٢٣ - ١٢٤.
(٥) ابن حبان، المجروحون (١/٣١).
(٦) المصدر السابق (١/٣٢).
(٧) الخطيب، الكفاية ص١٦١.

ويقـول أبو الزناد: «أدركت بالمدينة مـائة؛ كلهم مـأمـون لا يؤخـذ عنهم العلم، كـان يقال: ليس هم من أهله»[١].

وقـال مـالك «أدركت بهـذا البلد رجـالاً من بنى المائة ونحـوها يحـدثون الأحـاديث لايؤخذ عنهم؛ ليسوا بأئمة، فقـيل لمالك: وغيرهم دونهم فى السن يؤخذ منهم؟ قال: نعم، ويجب أن يكون حفظه مأخوذًا عن العلماء لا عن الصحف»[٢].

وقال ابن المبارك: «العلم ما يجيئك من هاهنا وهنا؛ يعنى المشهور»[٣].

ولذلك عاب الأئمة النقدة الأخذ عن الصحف، ولم يعدوها شيئًا..

قـال على بن المديـنى: «وائل بن داود لم يسـمع من ابنه؛ إنمـا كـانت له صـحـيـفـة فى بيته»[٤].

وسئل أبو على صـالح بن مسلم البغـدادى عن عمرو بن شـعيب، فقـال: «ثقة، ولكن أحاديثه لا أدرى كيف هى، وأحاديثه صحيفة ورثوها»[٥].

كما كـان كل إمام مقدم على أصحـابه فى فرع من فروع النقد، وبهم جمـيعًا يكتمل المنهج، فكان الضبط يقتضى تقديم كلٍ فى فنه المقدم فيه..

يقول على بن المدينى: «شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهـدى أحفظهم. ثم إنه قال: للمـشايخ والأبواب، ويحيى بن سـعيد أعـرف بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم»[٦].

ويقول أحـمد بن حنبل: «أحفظنا للمطولات الشـاذكونى، وأعرفنا بالرجـال يحيى بن معين، وأعلمنا بالعلل على بن المديني»[٧].

وعن أبى عـبـيـد: «ربانى العلم أربعـة: فـأعرفـهم بالحـلال والحرام أحـمـد بن حنبل، وأحـسنهـم سيـاقًا للحـديث على بن المدينى، وأحـسنهـم مـعرفـة بالرجـال يحيى بن مـعين، وأحسنهم وضعًا للباب أبو بكر بن أبى شيبة»[٨].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٦٢.

(٢) المصدر السابق ١٦٢.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٩.

(٤) الخطيب ، الكفاية ص٣٥٤.

(٥) المصدر السابق ص٣٥٥.

(٦) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٣.

(٧) ابن حبان، المجروحون (١/٥٥).

(٨) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٤.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل لأبيه: «أيما أثبت عندك؛ عبد الرحمن بن مهدى، أو وكيع؟ قال: عبد الرحمن أقل سقطًا من وكيع فى سفيان، قد خالفه وكيع فى ستين حديثًا من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها، وكان لعبد الرحمن توق حسن»[1].

وتعرف الأئمة على الرواة متى تستوى أحاديثهم، ومتى يدخل عليهم الوهم والخطأ، يقول إبراهيم الحربى: «كان أبو عاصم إذا حدث عن ابن جريج وغيره من أصحابه جاء مستويًا، وإذا حدث عن سفيان أخطأ؛ لأنه لم يضبط عنه»[2].

ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم»[3]، وما كان ذلك إلا لعلم يحيى بن سعيد أن عفان بن مسلم من أضبط الرواة فى حماد بن سلمة.

كما كانت مراجعة العلماء والتثبت منهم عن الآثار والتوقف عند التشكك من وسائل الضبط عند الأئمة النقدة.

قال العباس الدورى: «رأيت أحمد بن حنبل فى مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء؛ يقول له: يا أبا زكريا؛ كيف حديث كذا، وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته فى أحاديث قد سمعوها، فكلما قال يحيى كتبه أحمد»[4].

وقال سفيان: «رأيت عاصمًا يأتى ابن أبى خالد يستثبته فى حديث الشعبي»[5].

وقال محمد بن سيرين: «التثبت نصف العلم»[6].

ويقول يحيى بن معين: «إذا خفت أن تخطئ فى الحديث فانقص منه ولا تزد»[7].

وعن هيثم بن جميل: «سمعت من شعبة سبعمائة حديث، فشككت فى واحد منهما، تركتها كلها»[8].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٣٤.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١٤٨/٢).

(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٣/٣).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٢١٧.

(٥) المصدر السابق ص٢١٦.

(٦) المصدر السابق ص١٦٠.

(٧) المصدر السابق ص١٨٩.

(٨) المصدر السابق ص٢٣٥.

وقد كـان الضبط عند الأئمـة النقدة أحد أركـان المنهج النقدى عندهم، فـها هو أمير المؤمنين عمر رضى الله عـنه يشترط الضبط لمن ينقل قولـه ، فكيف بقول رسول الله ﷺ؟! يقول عمر رضى الله عـنه: «... فإنى أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقـولها، لا أدرى، لعلها بين يدى أجلى، فـمن وعاها وعـقلها وحفـظها، فليـحدث بها حيث تنتهى راحلتـه، ومن خشى أن لا يعيها فإنى لا أحل لأحد أن يكذب علي»[1].

ويقول أحـمد: «الحـديث شديد؛ فـسبـحان الله مـا أشده! ثم قـال: يحتاج إلـى ضبط وذهن»[2].

ويقـول يحيى بن سـعيد: ينبـغى أن يكون فى صـاحب الحديث غيـر خصلة، ينبـغى لصـاحب الحديث أن يكون ثـبت الأخذ، ويفـهم ما يـقال له، ويبـصر الـرجال، ثم يتـعهـد ذلك»[3].

كانت هذه مـحاولات النقـاد لضبط الحـديث؛ بدءاً بحفظه بين مكنـون الصدور، ثم تدوين ذلك فى الكتب خـشية الضـياع والنسيـان، وكذلك جمـع وجوه الحديث المختلفة، وانتقاء المقدمين والمبرزين فى كل شيخ حـتى يحصل تمام الضبط، مع عدم التسليم للراوي؛ بل يمتحن الراوى مرات متعددة حتى يتأكد من ضبطه، ومن ثم يتحمل عنه ويقل أداؤه.

ولا يعنى الاهتمام بالحفظ إهمال الكتب، ولا بالكتب ترك المشـافهة وحضور مجالس التـحديث والرحلة إلـى الحفـاظ؛ بل ذلك يعنى مـحاولة حـشد أكـثر ما يمكن جـمعـه من دلالات اليقين وأمارات الضبط واليقظة.

هذه محاولات قـام بها النقاد من أجل الوصول إلى درجة مطمـئنة من الضبط؛ ليكون بذلك دعامة من دعائم المنهج النقدى، وعاملاً من عوامل اكتماله ونضجه.

* * *

(١) الخطيب، الكفاية ص١٦٦.

(٢) المصدر السابق ص١٦٠.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٥.

من عوامل اكتمال المنهج.. معايشة الرواة وامتلاك الأصول

إن أحكام المتقدمين قد تميزت بالدقة البالغة؛ إذ إن معطياتهم الحديثية كانت من الشمول بمكان؛ بحيث تؤدى وفرة المقدمات إلى صحة النتائج.

فالمتقدمون من النقاد قد عايشوا الرواة، وشاهدوا مداخلهم ومخارجهم، واطلعوا على سلوكياتهم فى جميع مواقفهم، وخبروا أحوالهم، ووقفوا على تحقق العدالة فيهم، والضبط فيما يروونه، كما كانت عندهم أصول كل محدث، بحيث يتيسر لهم الرجوع إلى الأصول عند الشك والريبة فى رواية ما، فكثر فى كلامهم أنهم رأوا فلانًا وعرفوا صدقه من كذبه من خلال الواقع الحياتى، وكذلك قولهم أن هذا الأثر يشبه حديث فلان، ولا يصلح أن يكون من حديث فلان، وكثر تعليلهم رواية حديث بأنه غير موجود فى كتاب فلان أو صحيفته.

كل ذلك قد ساعدهم على إصدار أحكام أقرب ما تكون إلى الواقع الملموس.

وهذه محاولة للنظر فى بعض النماذج التى تؤيد ذلك:

معايشة الرواة

لقد تميز نقد المرحلة الأولى بالقراءة العملية لمجريات النقد الحديثى، ومن ذلك معرفتهم بالرواة والتصاقهم بهم، حتى ظهر العدل من الفاسق، والضابط من المتساهل أو المختلط، وكانت هذه المعايشة تظهر للنقاد حقيقة الراوى دون زيف أو ادعاء، ودون تزيين أو تصنع.

وساعدهم على معرفة الرواة القادمين من بلدان أخرى سؤالهم أهل بلدهم عنهم وإقرارهم مبدأ أن بلدى الرجل أعلم به، ويزيد على ذلك تتبع أئمة الجرح لمراحل حياة ذلك الراوى المختلفة لمعرفة ثبات حاله من تغيرها، وكل ذلك وليد المعايشة والملاقاة؛ بحيث ظهر للنقاد متى حفظ وضبط، ومتى اختل ونسى، ومتى اختلط وخلط.

وقد استثمر النقاد فرصة الرحلات لسؤال الشيوخ عن ما حدث عندهم، ولضبط الأحاديث المروية، ومعرفة خطأ كل راوٍ.

ومن ذلك ما حكاه محمد بن إبراهيم قال: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم؛ حدثنى سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة فقال: والله ما حدثتك، فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة، وأسمع من التبوذكى، فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سملة كان يخطئ

فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم؛ علمت أن الخطأ منه؛ لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ فيه هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه»[1].

وكانت هذه المعارضات وأشباهها تقيم لدى الناقد الجهبذ المعرفة بأحوال الرواة.

ومن ذلك ما سئل يحيى بن معين: الاختلاف الذى جاء عن يحيى بن أبى كثير؛ هو منه أو من أصحابه؟ فقال: من أصحابه، قيل له: من أحب إليك فى يحيى بن أبى كثير؟ قال: الأوزاعى وهشام الدستوائي»[2].

والتعامل الشخصى مع الرواة يكون له أكبر الأثر فى الحكم عليهم؛ فليس السامع كالمشاهد.

ومن ذلك ما جاء فى ترجمة عبد القدوس بن حبيب؛ قال إسماعيل بن عياش: «لأشهد على أحد بالكذب إلا على عبد القدوس بن حبيب.. فإنى حدثته بحديث عن رجل فطرحنى وطرح الذى حدثته عنه، وحدث به عن الثالث»[3].

وما جاء فى قول عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه: أخبرنى رجل أنه سمع ابن الحمانى يحدث عن شريك، عن منصور، عن إبراهيم ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[4]، قال: كانوا يكرهون يستذلوا، فقال له رجل: هذا الحديث عندنا فى كتاب ابن المبارك عن شريك عن الحكم النصرى عن منصور، فقال ابن الحمانى: حدثناه شريك عن الحكم النصرى عن منصور، ثم قال أبى: هذه جرأة شديدة، ولم يعجبه ذلك، وقال: ماكان أجرأه، ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث»[5].

وكذلك ما قال يحيى بن معين: «قال لى هشام بن يوسف: جاءنى مطرف بن مازن، فقال: أعطنى حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته، فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج، فقال لى هشام بن يوسف: انظر فى حديثه فهو مثل حديثى سواء. قال يحيى: فأمرت رجلاً فجاءنى بأحاديث مطرف بن مازن فعارضت بها، فإذا هى مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب»[6].

---

(١) ابن حبان، المجروحون (٢٢/١)، وابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٣٣٥/١).

(٢) ابن معين، التاريخ (٤٥٧/٤ ـ ٤٥٨ رقم ٥٢٧٩.

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص١٣٧، تحقيق عبد الرحيم القشقرى طبعة المحقق.

(٤) الشورى: ٣٩.

(٥) أحمد بن حنبل، علل أحمد (٤١/٣)، تحقيق وصى الله بن محمد الدار السلفية.

(٦) ابن معين، التاريخ (١٧٧/٣ رقم ٧٨٧)، دراسة أحمد نور سيف، مركز البحث وإحياء التراث بجامعة ابن سعود ط (١) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

كما جاء في ترجمة زياد بن ميمون ما يبين أنه لا يبالي بقوانين الرواية، ولا يضبط مروياته مما كان سببًا في ترك من عرف حاله لحديثه؛ يقول يزيد بن هارون: «حلفت ألا أروي عنه شيئًا، وقال: لقيت زياد بن ميمون، فسألته عن حديث فحدثني به عن بكر المزني، ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق، ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن»(١).

وقد رفض الأئمة مرويات الرواة التي لم يجدوا لها أصولاً، ومن كثر منه ذلك تركت الرواية عنه.

ومن ذلك ما ذكره مسلم، قال أبو داود: «قال لي شعبة: ائت جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة؛ فإنه يكذب، قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم نجد لها أصلاً»(٢).

وفي ترجمة السري بن إسماعيل الكوفي، قال يحيى بن سعيد: «استبان لي كذب السري بن إسماعيل في مجلس»(٣).

وهذه المعرفة بالرواة لم تكن تخضع للمحاباة وإن كان الراوي قريبًا من أحد العلماء، ويتضح ذلك في ترجمة سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، قال يحيى: سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كان شيخًا هاهنا، كذابًا خبيثًا، وقال أحمد: سيف ابن أخت سفيان الثوري يضع الحديث»(٤).

وقد يعيش الراوي الضعيف بين القوم مستترًا بسمات النبلاء، فلا يخفى على من سبر مروياته، يقول عثمان بن أبي شيبة: ذكرت أنا وأبو نعيم الحكم بن ظهير، فقال لي أبو نعيم: أليس قد رأيته، وكتبت عنه؟ قال: فكيف رأيته؟ قلت: كان رجلاً نبيلاً عند أهل الكوفة، قال: كذلك كان؟ قلت: يا أبا نعيم؛ فأخبرني، قال: حدثني عن السدي أحاديث منكرة لم يحدث بها أحد غيره، وحدث عن علقمة بأحاديث منكرة، وحدث عن عاصم بن أبي النجود بأحاديث منكرة لم يحدث بها أحد غيره، ولم يحدث عن شيخ إلا وجاء بشيء لم يعرف، فمن ثم جاءه الضعف»(٥).

وسئل يحيى بن معين عن محمد بن الحسن فقال: «قد رأيت أنا هذا الشيخ - يعني محمد بن الحسن - وكان كذابًا، وكان رجلاً سخيًا، قيل: يروى عنه الحديث؟ قال: لا؛ هو كذاب»(٦).

---

(١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص٩٢.
(٢) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (١١١/١).
(٣) ابن عدي، الكامل (٤٥٧/٣).
(٤) المصدر السابق (٤٣٣/٣).
(٥) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص٧٦.
(٦) المقدسي، المنتخب من علل الخلال رقم ٦٨.

ويقرر ابن عدى قاعدة هامة، وهى أن أهل كل بلد أعرف بأهلها ورواتها..

كما جاء فى ترجمة سعد بن سعيد الملقب بسعدويه، قال ابن عدى: «... وكان رجلاً صالحًا، ولم تؤت أحاديثه التى لم يتابع عليها من تعمد منه فيها أو ضعف فى نفسه ورواياته إلا لغفلة كانت تدخل عليه، وهكذا الصالحون... ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا؛ لأنهم كانوا غافلين عنه، وهو من أهل بلدنا، ونحن أعرف به»[١].

وفى ترجمة شقيق الضبى، قال ابن عدى: شقيق الضبى، كوفى، لا أعرفه إلا هكذا، وكان من قصاص أهل الكوفة، والغالب عليه القصص، ولا أعرف له أحاديث مسندة كما لغيره، وهو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به»[٢].

وقد اتخذ الإمام أحمد من إساءة الرجل صلاته وعدم ضبطه لها حجة فى ترك حديثه إذ كان مضيعًا لصلاته، فهو لسواها أضيع.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبى لِمَ لَمْ تكتب عن الوليد بن صالح؟ فقال: رأيته يصلى فى المسجد الحرام، يسيء صلاته»[٣].

وقد يجتمع المحدثون على الراوى صاحب الإسناد العالى، ولكن سرعان ما ينكشف أمره ويذهب زبده جفاء.

قال يحيى بن معين: «كان شيخ عند درب أبى الطيب يروى عن الأوزاعى، يقول: حدثنا أبو عمرو - رحمه الله - فاحتفلنا إليه، فقعد يومًا فى الشمس، فنظرنا فى صحيفته، فإذا فى أعلى الصحيفة: حدثنا إسماعيل عبد الله بن سماعة عن الأوزاعى، قال: فطرحنا صحيفته وتركناه»[٤].

والمعرفة بحال الراوى تزيل الشكوك المتوهمة عن طريق روايته فى رفع الحديث ووقفه، فمن ذلك ما سأل ابن أبى حاتم أباه «عن حديث رواه هشام بن عمار، عن مروان الفزارى، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس بن أبى حازم، عن جرير بن عبد الله قال: قال النبى ﷺ: من يتزود فى الدنيا ينفعه فى الآخرة. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل؛ إنما يروى عن قيس قوله. قلت: ممن هو؟ قال: من هشام بن عمار، وكان هشام بآخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن، فأرى هذا منه»[٥].

---

(١) ابن عدى، الكامل (٣/٣٥٨، ٣٥٩).

(٢) ابن عدى، الكامل (٤/٤٥).

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص٤١.

(٤) الحاكم، المدخل إلى الإكليل (٦٠).

(٥) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/١٣٥).

وقد أورد ابن شاهين تضعيف أئمة الجرح والتعديل لأبان بن أبى عياش، وكان من قول أبى عوانة: جمعت أحاديث الحسن عن الناس، ثم أتيت بها أبان بن أبى عياش فحدثنى بها»[١]، فتبين لأبى عوانة أنه يحدث بحديثه وأحاديث الناس دون تورع عن ذلك.

كما كان التدليس من عوامل ترك أحاديث الرواة فيما دلسوا فيه، ففى ترجمة سلامة ابن روح الأيلى يقول أحمد بن صالح: «كنت بأيلة، فكان الطريق فيها خوف، فأقمت بأيلة تسعة أيام، فكنت أراه يفر من أن يقول: ثنا، فأوقفه، فيقول: حدثنى عقيل، ثم يتحيز منا فيقول: عقيل، فذكرت ذلك لشيخ بأيلة كتب عنه ـ أثنى عليه أحمد بن صالح ـ فقال لى الشيخ: اكتم علي؛ إنما هى كتب صارت إليه لم يسمعها من عقيل، قال: فتبينت أنها كتب صارت إليه بلا سماع من رداءة قراءته»[٢].

وقد يسمع الناقد الحديث من الراوى عن شيوخ أحياء، فيلتقى بهم ليتوثق من هذه الأحاديث، وليقف على صدق الراوى من كذبه.

يقول يحيى بن معين: «لقيت علي بن عاصم الواسطى بالبصرة، وخالد الحذاء حي، فأفادنى أشياء عن خالد، فسألته عنها فأنكرها كلها، وأفادنى عن هشام بن حسان حديثًا فأتيت هشامًا فسألته عن ذلك الحديث فأنكره»[٣].

وقد كان الجوار فى الديار والمساكن أدعى لمعرفة حقيقة الرجل..

يقول أحمد بن حنبل: عمرو بن خالد مولى عقيل بن أبى طالب: كذاب، قال: فلما عرفناه بالكذب، وكان جارنا تحول عنا»[٤].

ويتتبع النقاد أحاديث الرجل وأحواله، فقد جاء فى ترجمة عبد الرحمن بن قيس الزعفرانى عن أحمد: «كان جاراً لحماد بن مسعدة؛ يحدث عن ابن عون، فقد رأيته بالبصرة، وقدم علينا بغداد، وكان واسطيًا، ولم يكن حديثه بشيء، حديثه حديث ضعيف، وخرج إلى نيسابور ولم يكن بشيء»[٥].

وفى ترجمة جارية بن هرم يقول ابن المدينى: «قد رأيت أنا أبا شيخ هذا، وكان ها هنا، يقال له: جارية بن هرم، وكان رأسًا فى القدر، وكان ضعيف الحديث»[٦].

---

(١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص٤٦.
(٢) المصدر السابق ص١٠٢ ـ ١٠٣.
(٣) المصدر السابق ص١٢٥.
(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص١٤٢.
(٥) المصدر السابق ص١٢٨.
(٦) المصدر السابق ص٦٧.

فقد جعل على بن المدينى من معرفته ببدعته ورئاسته فيها وضعفه فى الحديث سبيلاً إلى ترك الاحتجاج به.

كما أن المعرفة بأحوال الرواة ومذاهبهم تبين صدق وكذب الراوى عنهم..

فمن ذلك ما ذكره ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه المسيب بن واضح [عن][1] يوسف بن أسباط، عن الثورى، عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبى ﷺ قال: مدارة الناس صدقة. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه»[2].

كما سئل أبو حاتم عن «حفص بن غياث البصرى، وليس بالكوفى، عن ميمون بن مهران أنه قال ـ وكان قد قرأ الكتب ـ قال: قال عيسى بن مريم ذات يوم للحواريين... قال أبو حاتم: حفص هذا لا أعرفه مجهول، وميمون لم يكن ممن قرأ الكتب»[3].

وقد التقى الأئمة النقاد بالوضاعين وميزوا أحاديثهم..

من ذلك قال ابن مهدى: «قلت لميسرة الدورى: من أين جئت بهذه الأحاديث؛ من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعته أرغب الناس فيه»[4].

معرفة حديث كل راوٍ

إن معرفة النقاد قد تعدت المعرفة بأحوال الرواة إلى معرفة مرويات كل راوٍ حتى علموا شيوخ كل راوٍ وعرفوا مروياته وميزوا بين مرويات كل راوٍ حتى إذا روى عن أحدهم ما يخالف أحاديثه تسارع النقاد إلى إنكار ذلك بأن هذه الأحاديث لا تشبه أحاديث ذلك الراوي.

ومن ذلك ما أثر عن الأعرج وأبى صالح: «ليس أحد يحدث عن أبى هريرة إلا علمنا أصادق هو أم كاذب»[5].

يقول ابن رجب: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة

---

(١) كذاب الصواب، انظر تهذيب التهذيب (٦/٢٥٧)، وفى علل الرازى (بن) خطأ.

(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٢٨٥).

(٣) المصدر السابق (٢/١٤٢).

(٤) ابن قدامة، المنتخب من علل الخلال ص١١٥.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦/٢٩١).

تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التى خصوا بها عن سائر أهل العلم»[1].

قال أحمد فى سعيد بن سنان الذى يروى عن أنس: «يشبه حديثه حديث الحسن، لايشبه أحاديث أنس»[2].

«ومن ذلك قول ابن المدينى فى حديث الفضل بن عباس عن النبى ﷺ الذى رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه عن عطاء عن الفضل: أنه يشبه أحاديث القصاص، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبى رباح»[3].

ومن ما يروى عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبى وائل عن عبد الله عن النبى ﷺ: ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين... قال العقيلى: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة، وهذا الكلام عندى - والله أعلم - يشبه كلام عبد الله بن المسور الهاشمى المدائنى، وكان يضع الحديث»[4].

وقد تكون هذه المعرفة ظنية، وقد تكون غالبة على الظن، وقد تكون جازمة.

ومن تلك المعرفة اليقينية الجازمة: قال رجل ليحيى بن معين: «تحفظ عن عبد الرازق عن معمر، عن أبى إسحاق، عن عاصم، عن على، عن النبى ﷺ أنه مسح على الجبائر؟ فقال باطل، ما حدث به معمر قط، سمعت [القائل عبد الله بن أحمد] يحيى يقول: عليه بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا له: فلان. فقال: لا والله، ما حدث به معمر، وعليه حجة من ههنا - يعنى المسجد - إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا»[5].

فهذا يحيى بن معين يكاد يقسم أن معمر لم يكن ليحدث بذلك، كما أنه يجل عبدالرزاق أن يكذب على معمر وينسب له ما ليس من قوله.

ومن ذلك ما سأل ابن أبى حاتم عن حديث رواه عمرو بن عون، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن جابر قال: قضى لى رسول الله ﷺ وزادنى، قال أبى: كذا حدثنا عمرو بن عون، وأحسبه قد غلط؛ إنما يروى هذا الحديث عن مسعر، عن محارب ابن دثار، عن جابر، عن النبى ﷺ. قال أبو حاتم: ولا يعرف هذا الحديث من حديث عمرو بن جابر، ولا يحتمل أن يكون عن عمرو عن جابر»[6].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٩٠، ٣٩١.

(٢) المصدر السابق ص٣٩١.

(٣) المصدر السابق ص٣٩٥.

(٤) العقيلى، الضعفاء (١٩٦/٣).

(٥) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (١٥/٣-١٦).

(٦) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٣٧٧/١ رقم ١١٢٣).

كما أن التمرس بالأسانيد يجعل الناقد الفهم يميز إذا كان هذا الإسناد يصح أن يأتى أم لا.

قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن الحسن بن عيسى الحنفى، عن معمر، عن الزهرى، عن أبى حازم، عن ابن عباس قال: بينا رسول الله ﷺ بالمدينة إذ قال: الله أكبر، الله أكبر، جاء نصر الله، وجاء الفتح، وجاء أهل اليمن، قوم تقية قلوبهم، لينة طاعتهم، الإيمان يمانٍ والفقه يمانٍ والحكمة يمانية. قال أبى: هذا حديث باطل، ليس له أصل، الزهرى عن أبى حازم لا يجيء»[١].

وكذلك سئل أبو حاتم «عن حديث رواه محمد بن كثير عن الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة، عن معيقب، عن عمر أنه انقطع شسعه فاسترجع وقال: كل ما ساءك فهو مصيبة. قال: لا أعرف هذا الحديث من حديث الأوزاعي»[٢].

ومنه ما سئل أيضاً «عن حديث رواه بقية؛ قال: حدثنى ابن أبى رواد، عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تبدءوا بالكلام قبل السلام، فمن بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه، قال أبو حاتم: هذا حديث باطل، ليس من حديث ابن أبى رواد»[٣].

والمعرفة بعقيدة المحدث ذات دور كبير فى رد الرواية المخالفة لعقيدته.

ومن ذلك ما أخبر المروذى قال: «قيل لأبى عبد الله: أتعرف عن يزيد بن هارون عن أبى العطوف عن أبى الزبير عن جابر: (إن استقر مكانه فسوف ترانى، وإن لم يستقر فلا ترانى فى الدنيا ولا فى الآخرة)؛ فغضب أبو عبد الله غضباً شديداً حتى تبين فى وجهه، وكان قاعداً والناس حوله، فأخذ نعله وانتعل وقال: أخزى الله هذا! لا ينبغى أن يكتب هذا، ودفع أن يكون يزيد بن هارون رواه أو حدث به. وقال: هذا جهمى، هذا كافر، أخزى الله هذا الخبيث، من قال إن الله لا يرى فى الآخرة فهو كافر»[٤].

وإذا كان المعروف عن راوٍ الضبط، فإن رواية المناكير قد تستغرب منه بالإضافة إلى مخالفة تلك الرواية للمحفوظ عنه مما يجعل الناقد يحكم بأن ذلك الحديث ليس من حديثه.

قال ابن أبى حاتم عن حديث رواه عمرو بن دينار وكيل آل الزبير، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب أن النبى ﷺ قال: من دخل سوقاً يصاح فيه

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٥٨/٢) رقم ١٩٦٨.

(٢) المصدر السابق (٣١٤/٢) رقم ٢٤٥٥.

(٣) المصدر السابق (٢٩٤/٢) رقم ٢٣٩٠.

(٤) ابن قدامة، المنتخب من علل الخلال ص٢٧٧.

وبياع فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له... الحديث. فقال أبى: هذا حديث منكر جداً، لايحتمل سالم هذا الحديث»[١].

وكانت الرواية عن المعروفين بخلاف ما يعرفه النقاد مدعاة للتكلم فى الراوى بالجرح، قال هشيم: قلت لشعبة: مالك ولأبى الربيع، ما تريد منه؟ قال: يحدث عن أبى بشر بأحاديث ليست من حديثه. قلت: أى شيء هو؟ قال: يحدث عن أبى بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه مر بقوم قد نصبوا دجاجة يرمونها...»[٢].

«وقال فيه أحمد: مضطرب الحديث، ليس بذاك، وقال البخارى وعثمان الدارمى: عن ابن معين ليس بثقة»[٣].

وسئل يحيى «عن سليمان بن أبى سليمان يحدث عن العوام بن حوشب، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الخلافة بالمدينة والملك بالشام. فقال: لا نعرف هذا - يعنى سليمان بن أبى سليمان. وقال أحمد: أصحاب أبى هريرة المعروفون ليس هذا عندهم»[٤].

فكانت هذه الرواية سبباً فى تضعيف رواية سليمان هذا.

وقد روى أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد أحاديث لا ترقى لدرجة الصحة، فميز النقاد أن عبد الرحمن بن يزيد هذا ليس هو ابن جابر ذلك الراوى الثقة المعروف، وكان تعليل ذلك أن أحاديثه لا تشبه أحاديث ابن جابر الصحيحة. قال ابن نمير: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر، كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث، قال: ألا ترى روايته لا تشبه شيئا من حديثه الصحاح الذى يروى عنه أهل الشام وأصحاب الثقات»[٥].

كما كانت المعرفة بطرق أداء الرواة سبيلاً إلى معرفة المدرج فى المتون.

وقد ذكر ابن أبى حاتم: «... عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبى هريرة وسهل بن أبى صالح عن أبيه، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما فى الإناء؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده، ثم يغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصب على شماله فليغسل مقعدته. قال ابن أبى حاتم: قال أبى: ينبغى أن يكون: ثم ليغترف بيمينه.. إلى آخر

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٧١/٢).

(٢) الخطيب، الكفاية ص١١٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٢٢/١).

(٤) ابن قدامة، المنتخب من علل الخلال ص٢٢٨.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٦١.

الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان، فإنه كان يصل كلامه بالحديث، فلا يميزه المستمع»[١].

وسئل أبو حاتم عن حديث رواه سعيد بن المسيب عن نضرة بن أكثم أنه تزوج بكرًا، فإذا هي حبلى، فقال النبي ﷺ: لها الصداق بما استحللت من فرجها... فأجاب: هذا حديث مرسل ليس بمتصل، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم عن سعيد بن المسيب لايجاوزه مرفوع، وما رواه ابن جرير عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، عن نضرة بن أكثم ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه»[٢].

فقد تعرف على أن ذلك من حديث غير صفوان بن سليم؛ وذلك بعد معرفة عادة ابن جريج المدلس.

كما استدلوا بحفظ روايات الراوي التي رواها عن الثقات في إسقاط روايات الضعفاء عنه.

ومن ذلك ما سئل أبو حاتم «عن حديث رواه أحمد بن صالح عن عنبسة بن خالد، عن يونس عن الزهري عن عبد الله بن عروة عن أبي هريرة، عن سهل بن حثمة في القسامة؛ قال أبو حاتم: هذا حديث منكر من حديث الزهري. روى الثقات عن الزهري ما كان عند الزهري في هذا الباب في القسامة، وليس لشيء من هذا ذكر»[٣].

وقد كان الحفاظ يعرفون حديث كل راوٍ حتى إن المحدثين كانوا يعرضون مروياتهم الخاصة بشيخ ما على الناقد الفهم فيميز أحاديث ذلك الشيخ مما أدخل عليه ووهم فيه.

قال الحسن بن عياش: «كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فنجيء إلى سفيان فنعرضها عليه فيقول: هذا من صحيح حديثه، وهذا ليس من حديثه، فنرجع إلى الأعمش فيحدثنا كما قال الثوري»[٤].

وقد كانت هذه المعرفة تقوى صاحبها لدفع الخطأ ومواجهة الكذابين، ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي قال: كان بطرسوس شيخ يقال له محمد بن يزيد الأسلمي، وكان قد كتب حديثًا كثيرًا جدًا، ثم خلط بعد، فرأيت في كتبه: حدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير، عن أبيه، عن إسماعيل بن سميع، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، علل الرازي (٦٥/١).
(٢) المصدر السابق (٤١٨/١ - ٤١٩).
(٣) المصدر السابق (٤٥٩/١ - ٤٦٠).
(٤) [illegible]

عباس، عن النبى ﷺ قال: «من سمع سمع الله به، ومن راءى راءى الله به»، فقال أبو حاتم: فأوقفته عنه، فقلت: ليس هذا من حديث ابن نمير، وابن نمير لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئًا، فبقى الرجل وقلت له: من حديث حفص بن غياث، قال ابن أبى حاتم لأبيه: ما توهمت؟ قال أبو حاتم: ظننت إنسانًا ذاكره، فسرقه منه وكتبه»[(١)].

وقد تعددت الأحكام على الراوى الواحد بناء على ما يظهر للناقد من حاله فى كل حديث، فهو يرد أحاديث أحدهم حينًا ويقبله فى آخر، ومن ذلك ما أوصى الثورى باتقاء حديث الكلبى فقيل له: فإنك تروى عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه»[(٢)].

وكذلك جاءت عبارات عن بعض الأسانيد بأنها لا تصح أو لا تجيء، ومثلها لا يقبل أن يرويه ذلك الراوي.

ومن ذلك: سأل ابن أبى حاتم أباه عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن الحسين بن عيسى الحنفى، عن معمر، عن الزهرى، عن أبى حازم، عن ابن عباس، قال: بينا رسول الله ﷺ بالمدينة إذ قال: الله أكبر، الله أكبر، جاء نصر الله وجاء الفتح، وجاء أهل اليمن، قلوبهم لينة، طاعتهم الإيمان، الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية. فقال أبو حاتم: هذا حديث باطل، ليس له أصل، الزهرى عن أبى حازم لا يجيء»[(٣)].

ومن ذلك: سأل ابن أبى حاتم أباه عن حديث رواه أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس، عن النبى ﷺ أنه قال لرجل يسوق بدنة: «اركبها»، فقال أبو حاتم: عكرمة عن أنس ليس له نظام»[(٤)].

ويعلم المحدثون حديث كل راوٍ بطريقة إحصائية؛ بحيث لو أدخل فى أحاديثه شيء ظهر.

ومن ذلك ما قاله أبو حاتم الرازى: «جاءنى جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة وتكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت نرعى له فى أبيه؟ فقلت لهم: إنى أوجب له، وأحب أن تجرى أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلت له: إن حقك واجب علينا فى شيخك وفى نفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك فى ذلك، فكيف وقد

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/١٣٦ رقم ١٩٠٢).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٧٥.

(٣) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٩٦٨).

(٤) المصدر السابق (٨٠٥).

سمعت، فقال: ما الذى ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك فى حديثك، فقال: كيف السبيل فى ذلك؟ قلت: ترمى بالمخرجات وتقتصر على الأصول ولا تقرأ إلا من أصولك وتنحى هذا الوراق عن نفسك»[١].

امتلاك الأصول

وكما اعتمد فريق من المحدثين على ذاكرتهم فى التحمل والأداء؛ كذلك اعتمد البعض على الكتابة والتدوين فى محاولة لحماية حديث رسول الله ﷺ من الأوهام والنسيان.

ومن كان اعتماده على الكتب فى التحديث لا يقبل منه حديثه إذا حدث من حفظه، وذلك إذا كثر منه الخطأ.

قال الشافعى: «ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط فى الشهادة لم نقبل شهادته»[٢].

وقد كان النظر فى أصول المحدثين يبرز للناقد حقيقة تحديثهم، فمن ذلك ما ذكره خليفة بن موسى: «دخلت على غالب بن عبد الله، فجعل يملى على: حدثنى مكحول، حدثنى مكحول، فأخذه البول فقام، فنظرت فى الكراسة، فإذا فيها: حدثنى أبان عن أنس، وأبان عن فلان، فتركته وقمت»[٣].

ومن ذلك قول الأعمش: «كان بالكوفة شيخ يقول: سمعت على ابن أبى طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا فى مجلس واحد ترد إلى واحدة، والناس عنقًا واحدًا فى ذلك يأتونه ويسمعونه منه، قال: فأتيته، فقرعت عليه الباب فخرج إلى شيخ فقلت له: كيف سمعت من على بن أبى طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا فى مجلس واحد؟ قال: سمعت على بن أبى طالب، فإنه يرد إلى واحد. قال فقلت له: أنى سمعت هذا من علي؟ فأخرج إلى كتابه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت من على بن أبى طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا فى مجلس واحد فقد بانت منه»[٤].

ومنه ما ذكره عبد الله بن أحمد قال: «سألت أبى عن شيخ بصرى يقال له عباد بن جويرية، فقال: كذاب. قال: أتيته أنا وعلى بن المدينى وإبراهيم بن عرعرة فقلنا له: أخرج إلينا كتاب الأوزاعى، فإذا فيه مسائل أبى إسحاق الفزارى: سألت الأوزاعى، فإذا هو جعلها عن الزهري»[٥].

---

(١) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٤/٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) الشافعى، الرسالة ص٣٨٢ رقم١٠٤٤، والبيهقى، دلائل النبوة (١/٣٠).

(٣) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح (١/٩٥).

(٤) الخطيب، الكفاية ص١٥٠.

(٥) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص١٤٦.

وقد يحدث الراوى من كتابه فيضبط أصحابه عنه، ويدونون فى أصولهم، ثم يعرض للمحدث عارض، فلا يقيم الحديث إقامته الأولى فيستدل النقاد بما فى أصولهم الصحيحة على دخول الوهم والخطأ على ذلك الراوى إذ لم يحدث من كتابه.

ومن ذلك ما سئل ابن المبارك عن حديث زيد بن ثابت أنه قال فى البيع بالبراءة: يبرأ من كل عيب؟ فقال: جاء به شريك بن عبد الله على غير ما كان فى كتابه، ولم نجد لهذا الحديث أصلاً»[1].

وقد جعل الأئمة الكتاب خير ضابط، إليه يرجعون عند الخلاف، وعليه يعتمدون فى الضبط، يتخذونه سلماً للوصول إلى الحقائق.

فقد قال أبو حاتم: حدثنا سنيد بن داود قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج عن زياد ابن سعد، عن ابن شهاب الزهرى، عن بسر بن سعيد عن زينب الثقفية أن رسول الله ﷺ قال: إذا شهدت إحداكن العشاء، فلا تمس ماءً طيبًا. قال أبو حاتم لم يروِ هذا الحديث عن ابن شهاب سوى زياد بن سعيد، ولا روى عن زياد بن سعد غير ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا الحجاج، ولا عن حجاج إلا سنيد. غير أن أبا زرعة حدثنى بعورته، أخبرنى أنه ذكر هذا الحديث ليحيى بن معين، فقال: رأيت هذا الحديث فى كتاب حجاج عن ابن جريج، عن زياد، عن بسر ليس فيه الزهري»[2].

فقد أبان الكتاب عن خطأ هذا الحديث، حيث كان ذكر الزهرى هنا من قبيل الخطأ والحديث فى أصله منقطع.

ومن ذلك حديث النهى عن قتل النملة، فقد روى من طريق أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن الزهرى، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس. وبالبحث والتنقيب ثبت انقطاع ذلك الإسناد. قال أبو زرعة: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث [يعنى من الزهري]، وقد روى بعضهم هذا الحديث، فقال: حدثت عن الزهري. وقال الثورى: اطلعت فى كتاب ابن جريج فوجدته فيه عن عبد الله بن أبى لبيد عن الزهري»[3].

وقد يحدث الراوى بالحديث تارة بالشك وتارة باليقين، وقد تتساوى الاحتمالات، وبالرجوع إلى الكتاب يتبين إصابة إحدى الروايتين وخطأ الأخرى.

---

(١) العقيلى، الضعفاء (١٩٥/٢).

(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٧٩/١ رقم ٢١١).

(٣) المصدر السابق (٣٠١/٢ رقم ٢٤١٦).

ومن ذلك حديث عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن ابن أبى مليكة أو غيره، عن عائشة قالت: ما كان خلق أبغض إلى رسول الله ﷺ من الكذب... الحديث. وقد روى هكذا بالشك كما فى رواية أحمد[1]، ورواه بعضهم بدون شك كما فى رواية الترمذي»[2].

قال البيهقى: قال الرمادى: كان فى نسختنا عن عبد الرزاق هذا الحديث عن ابن أبى مليكة أو غيره، فحدثنا عبد الرزاق بغير شك، فقال عن ابن أبى مليكة ولم يذكر: أو غيره»[3].

وهذا يرجح أن الرواية الصحيحة بالشك، وذلك لوجودها فى كتاب عبد الرزاق؛ حيث إن عبد الرزاق كان يخطئ إذا حدث من حفظه، ولا سيما أن أحمد بن حنبل روى الحديث عنه بالشك، وأحمد إنما سمع من عبد الرزاق قديماً ومن كتابه.

كما قد يوجد الحديث بإسناد لا يعرف، ويكون المتن مشهوراً بإسناد آخر، وبالرجوع إلى الأصول تبين سبب ذلك الخطأ.

فمن ذلك حديث «لا طلاق ولا عتق إلا بعد نكاح» من رواية محمد بن يحيى القطعى عن عاصم بن هلال البارقى، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رواه أحمد[4]، وأبوداود[5] وغيرهما. وقد بين ابن عدى سبب هذا الخطأ فيقول بأنه «كان فى كتاب القطعى حديث عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ويعقبه حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبى ﷺ «لا طلاق...» فدخل على بن صاعد إسناد الحديث الأول بمتن الحديث الثاني»[6].

ومن ذلك ما روى النسائي[7] من حديث يحيى بن يمان، عن الثورى، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبى مسعود قال: عطش رسول الله ﷺ حول الكعبة، فاستسقى، فأتى بنبيذ من السقاية، فشمه، فقطب، فقال: على بذنوب من زمزم، فصب عليه ثم شرب، فقال رجل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا.

---

(١) أحمد، المسند (١٥٢/٦).

(٢) الترمذى، الجامع (٣٠٧/٤) رقم (١٩٧٣) كتاب البر والصلة، باب ما جاء فى الصدق والكذب.

(٣) البيهقى فى السنن الكبرى (١٩٦/١٠).

(٤) أحمد، المسند (١٨٩/٢ - ١٩٠).

(٥) أبو داود، السنن (٢٦٤/٢ - ٢٦٥) رقم (٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢) كتاب الطلاق باب الطلاق قبل النكاح.

(٦) ابن عدى، الكامل (٢٣٢/٥ - ٢٣٣).

(٧) النسائى، السنن (٧٣٠/٨) رقم ٥٧١٩ كتاب الأشربة.

وقد أنكر أهل العلم هذا الحديث على يحيى بن يمان، وقالوا: إن هذا المتن إنما يرويه الثورى، عن الكلبى عن أبى صالح عن المطلب بن وداعة عن النبى ﷺ، والكلبى متروك[١]. قال أبو حاتم الرازى: والذى عندى أن يحيى بن يمان دخل حديث له فى حديث رواه الثورى عن منصور، عن خالد بن سعد مولى أبى مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجر.

وعن الكلبى عن أبى صالح، عن المطلب، عن النبى ﷺ أنه كان يطوف بالبيت... الحديث، فسقط عنه إسناد الكلبى، فجعل إسناد منصور عن خالد عن أبى مسعود لمتن حديث الكلبي»[٢].

ومعلوم أنه ليس كل ما فى الأصول مسلم بصحته ومحكوم عليه باليقين، فأصحاب الكتب متفاوتون فى الضبط عند كتابتهم لها، وكذا متفاوتون فى الحفاظ على كتبهم من العبث أو الإضافة من الغير، ولذلك لم يكن مجرد وجود الحديث فى أصل أحد الرواة مخرجًا له عن حد الضعف أو دائرة الشكوك أو مقام الفحص والتمحيص.

وكثيراً ما يكون الخطأ فى هذه الأصول، والناقد الجهبذ هو الذى لا تأسره هذه الأصول، ولا تكون عنده هالة من التقديس؛ بحيث يخشى انتقادها، ويستعين على ذلك بالحفظ والفهم ومدارسة إخوانه من النقاد.

ومن ذلك ما حكاه ابن المبارك: «أخبرنا عن شريك، عن عطية الثقفى عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر أتى بسارق قد سرق، قال: وتمم سرقته ثمانية دراهم، فأمر بقطعه، فقال عثمان: أما إنه لا يسوى عشرة دراهم فتركه. قال ابن المبارك: فنظرت فى كتاب شريك فى حديث عطية هذا فأنكره شريك وأنكرته. وقال القطان: نظرت فى أصول شريك، فإذا الخطأ فى أصوله»[٣].

وقد يبتلى الراوى بأحد الأشقياء، فيعبث فى كتبه، ويزيد فيها، ومن ذلك ما ذكره أبو حامد بن الشرقى فى حديث أبى الأزهر عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس مرفوعًا: «يا علي أنت سيد في الدنيا...» الحديث، قال أبو حامد الشرقى: هذا باطل، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضى، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر مهيبًا لا يقدر أحد على مراجعته، فسمعه عبد الرزاق فى كتاب ابن أخى معمر»[٤].

---

(١) الدارقطنى، العلل (١٩٢/٦).

(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٦٧٥).

(٣) العقيلى، الضعفاء (١٩٥/٢).

(٤) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٥٧٥/٩ - ٥٧٦).

وقد يكون صاحب الكتاب ليس من أهل الشأن، وإنما دخل فى أمر ليس من أمره، وفى تخصص لا يملك وسائله، فيكثر فى كتبه الموضوعات والمنكرات وهو لا يدرى، ومن هؤلاء سليمان بن شرحبيل.

وعند ذكر حديث النهى عن حلق القفا إلا عند الحجامة، قال أبو حاتم: «هذا حديث كذب بهذا الإسناد... رأيت هذا الحديث فى كتاب سليمان بن شرحبيل فلم أكتبه، وكان سليمان عندى فى حيز لو أن رجلاً وضع له لم يفهم»[١].

ومن هذا ما ذكره المروزى قال: «عرضت عليه [يعنى الإمام أحمد رحمه الله] حديث رووه عن محمد بن الجراح، عن شعبة، عن سفيان الثورى، عن على مرفوعًا: من صلى كذا فله كذا، ومن قرأ كذا فله كذا. فقال أحمد: هذا باطل موضوع، قد رأيت ابن الجراح، فرأيت عنده أحاديث وضعت له، لم يكن يدرى ما الحديث»[٢].

وهذه الروايات تبرز أن الأئمة النقدة كانوا ينتقون الأصول التى منها يكتبون، والكتب التى منها يأخذون، وأنهم ليسوا كحاطب ليل يجمع كل ما يقابله.

ووجود الأصول عند الناقد يجعل حكمه يتسم بالموضوعية والدقة ويحملنا على الوثوق بحكمه إذا كان ممن يراجع الأصول عند إثبات رواية راوٍ أو نفيها، ومن ذلك ما سأل ابن أبى حاتم أباه «عن حديث رواه أبو بكر بن أبى عتاب الأعين عن أبى صالح، عن الليث، عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي... قال أبى: هذا الحديث ليس هو فى كتاب أبى صالح عن الليث، فنظرت فى أصل الليث وليس فيه هذا الحديث»[٣].

وقد كان رجوع المحدث إلى كتابه عصمة له من الزلل، وحماية له من الوقوع فى الخطل.

كما كان بعضهم يوسم بصالح الكتاب وسوء الحفظ.

ومن ذلك ما قال عفان: ثنا همام يومًا بحديث، فقيل له فيه، فدخل فنظر فى كتابه، فقال: ألا أرانى أخطئ وأنا لا أرى، فكان بعد يتعاهد كتابه»[٤].

وسئل يزيد بن زريع عن همام، فقال: كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئًا»[٥].

كما تكون الكتب هى الفيصل عند الاختلاف بين الحفاظ، فتكون الصحف مرجحة لأحد الرأيين على الآخر.

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٣١٦ رقم ٢٤٦٢).

(٢) أحمد، العلل ومعرفة الرجال برواية المروذى رقم (٢٧١)، تحقيق وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية.

(٣) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٣٥٣).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٢٢٣.

(٥) المصدر السابق ص٢٢٣.

يقول عبد الرحمن بن مهدى: «ذاكرنى أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندى مكتوب. قلت: فهاته، قال: يا سلامة؛ هاتى الدرج، ففتش فلم يجد شيئًا، فقال: من أين أتيت يا أبا سعيد؟ فقلت: هذا ذوكرت به وأنت شاب، فعلق بقلبك فظننت أنك قد سمعته»[١].

والرجوع إلى الأصول يجنب أخطاء الحفاظ أيضًا، فقد يتوارد الرواة على رواية خاطئة ويخالفهم أحدهم، فبالرجوع إلى الأصول يتبين الصواب.

ومن ذلك ما ذكره أبو زرعة الرازى قال: سمعت نوح بن حبيب يقول: حضرنا عبدالرحمن بن مهدى، فحدثنا عن سفيان، عن منصور، عن أبى الضحى، فى قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢] فقال له رجل حضر معنا: يا أبا سعيد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن أبيه، عن أبى الضحى، قال: فسكت عبد الرحمن، وقال آخر: يا أبا سعيد، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبيه، عن أبى الضحى، قال: فسكت، وقال: حافظان. ثم قال دعوه. قال نوح: ثم أتوا يحيى بن سعيد، فأخبروه أن عبد الرحمن بن مهدى حدث بهذا الحديث عن الثورى، عن منصور، عن أبى الضحى، فأخبر أنك تخالفه ويخالفه وكيع، فأمسك عنه وقال: حافظان. قال: فدخل يحيى بن سعيد، ففتش كتبه، فخرج وقال: هو كما قال عبد الرحمن عن سفيان، عن منصور... ثم نظر وكيع فقال: هو كما قال عبد الرحمن، اجعلوه عن منصور»[٣].

وقد كان الرواة إذا اختلفوا فى الروايات تحاكموا إلى الكتب والأصول، قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس فى حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم»[٤].

ومن ذلك ما ذكره يحيى بن معين قال: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتابًا صنفه فقال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون، وذكر أحاديث، فقلت: ليس ذا عن ابن المبارك، فغضب وقال: أترد عليّ؟! قلت: إى والله أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلما رأيته لايرجع قلت: لا والله ما سمعت هذه من ابن المبارك، ولا سمعها هو من ابن عون قط. فغضب وغضب من كان عنده، وقام فدخل، فأخرج صحائف فجعل يقول بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين فى الحديث، نعم يا أبا زكريا، غلطت، وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون»[٥].

---

(١) ابن حبان، المجروحون (٥٤/١)، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٧٦، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣٩/٢ رقم ١١١٦).

(٢) الرعد: ٧.

(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢٥٥/١).

(٤) المزى، تهذيب الكمال (٨/٢٥).

(٥) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٨٩/١١ - ٩٠).

وقد كثر إعلال الأئمة للحديث بعدم وجوده فى مصنفات رواة الحديث نفسه وعدوا ذلك دليلاً على عدم ثبوت الحديث عنه؛ إذ لو كان عنه لوجدوه فى مصنفاته وأصوله.

قال أبو داود: «سمعت أحمد يُسأل عن حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن النبى ﷺ قال: «الأئمة من قريش»، قال أحمد: ليس هذا فى كتب إبراهيم، لا ينبغى أن يكون له أصل»[1].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث النار جبار، فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء. ثم قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمى، كان يلقن فلقنه، وليس هو فى كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث، ليس فى كتبه، كان يلقنها بعدما عمي»[2].

وقال الترمذى: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، حدثنا أبو ثوابه بن المفضل بن فضالة، قال: حدثنى أبى، عن ابن أبى الزناد، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: الحرب خدعة. سألت محمداً [البخاري] عن هذا الحديث فقال: نظرنا فى كتب المفضل، فلم نجد هذا فيه، وإنما يروى هذا عن المفضل، عن أبيه، عن ابن العلاء، عن أبى الزناد»[3].

وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبى ﷺ فى تخليل اللحية. قال أبو حاتم: لم يحدث بهذا سوى ابن عيينة، عن ابن أبى عروبة، قلت: صحيح؟ قال: لو كان صحيحاً لكان فى مصنفات ابن أبى عروبة»[4].

وذكر ابن عدى حديث الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعًا: «ما أحسن الله خلق رجل وخلقه فأطعمه النار، ثم قال: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وعندنا نسخة الليث عن نافع، عن ابن عمر، عن غير واحد، عن الليث، وما فيه شيء من هذا»[5].

وليس معنى إعلال النقاد الحديث بعدم وجوده فى مصنفات وأصول رواة الحديث أن ذلك قاعدة مطردة، فالمحدثون يتفاوتون من حيث جمع الأصول قلة وكثرة، ومنهم من اطلع طلابه على جميع أصوله، وهناك من لم يطلعهم إلا على بعضها فقط.

---

(١) المقدسى، المنتخب من علل الخلال رقم (٨٠)، والذهبى، السير (٣٠٩/٨).

(٢) المزى، تهذيب الكمال (٥٧/١٨).

(٣) الترمذى، العلل الكبيرصـ ٢٧٥-٢٧٦ رقم ٥٠٤

(٤) ابن أبى حاتم، العلل (٣٢/١ رقم ٦٠).

(٥) ابن عدى، الكامل، (٣٣٩/٢).

ومن هذا المنطلق، وبعيداً عن الجمود والتحجر في تطبيق هذه القواعد النظرية وطبقًا للمرونة المعهودة لدى أئمة النقد، فإن النقاد قد يقبلون الحديث، وإن لم يكن في مصنفات الراوى، وذلك بحسب معرفتهم بحجم مرويات ذلك الراوي.

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين، وقلت له: حدثنا أحمد بن حنبل بحديث إسحاق الأزرق، عن شريك، عن بيان، عن قيس، عن المغيرة ابن شعبة، عن النبى ﷺ أنه قال: أبردوا بالظهر.

وذكرته للحسن بن شاذان الواسطى، فحدثنا، وحدثنا أيضًا عن شريك، عن عمارة ابن القعقاع عن أبى زرعة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ بمثله، قال يحيى: ليس له أصل، إنما نظرت فى كتاب إسحاق، فليس فيه هذا. قال ابن أبى حاتم: قلت لأبى: فما قولك فى حديث عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ الذى أنكره يحيى؟

قال: هو عندى صحيح وحدثنا به أحمد بن حنبل رحمه الله بالحديثين جميعًا عن إسحاق الأزرق، قلت لأبى: فما بال يحيى نظر فى كتاب إسحاق، فلم يجده؟ قال: كيف نظر فى كتبه كلها، إنما نظر فى بعض، وربما كان فى موضع آخر»[1].

وهذا يؤيد المرونة النقدية لدى الأئمة الحفاظ، وعدم التمسك بالقواعد والأطر الجامدة مطلقًا.

هذا، وقد كانت مصنفات الأئمة بأيديهم، تساعدهم على معرفة أحوال كل راوٍ مع كل شيخ فى كل بلد من البلدان، وكانت هذه المصنفات تمهد الطريق أمام النقاد للحكم على الراوى أو المروى، ويكفى أن ابن المدينى وحده قد فقدنا، بل وفقد المحدثون فى زمن الخطيب البغدادى أكثره، فمن ذلك:

* كتاب الأسامى والكنى، ثمانية أجزاء.
* كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.
* كتاب المدلسين، خمسة أجزاء.
* كتاب أول من نظر فى الرجال وفحص عنهم، جزء.
* كتاب الطبقات، عشرة أجزاء.
* كتاب من روى عن رجل لم يره، جزء.
* علل المسند، ثلاثون جزءًا.
* كتاب العلل لإسماعيل القاضى، أربعة عشر جزءًا.
* علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءًا.

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/١٣٦ - ١٣٧ رقم ٣٧١).

* كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط، جزءان.
* كتاب من ترك من الصحابة سائر البلدان، خمسة أجزاء.
* كتاب التاريخ، عشرة أجزاء.
* كتاب العرض على المحدث، جزءان.
* كتاب من حدث ثم رجع عنه، جزءان.
* كتاب يحيى وعبد الرحمن فى الرجال، خمسة أجزاء.
* سؤالاته يحيى، جزءان.
* كتاب الثقات والمتثبتين، عشرة أجزاء.
* كتاب اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.
* كتاب الأسامى الشاذة، ثلاثة أجزاء.
* كتاب الأشربة، ثلاثة أجزاء.
* كتاب تفسير غريب الحديث، خمسة أجزاء.
* كتاب الأخوة والأخوات، ثلاثة أجزاء.
* كتاب من يعرف باسم دون اسم أبيه، جزءان.
* كتاب من يعرف باللقب، جزء.
* العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً، كتاب مذاهب المحدثين، جزءان[١].

قال الخطيب: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة، ولعمرى إن فى انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة»[٢].

وما فقد من كتب ابن المدينى هو بعض مما فقد من ابن حبان رحمهما الله تعالى كما أشرت فى المقدمة عن سبب اختيار الموضوع، فليراجع ذلك الموضع.

فكم من علوم مات أصحابها ودرست كتبهم مع الزمان، ولم يبق إلا إشارات قليلة لأصحابها العظام الذين يتجرأ عليهم اليوم كل رائح وغادٍ.

* * *

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣٦٠، ٣٦١)، وابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٤.
(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣٦١).

من عوامل اكتمال المنهج.. الرحلة فى طلب العلم

لقد شاعت الرحلة فى العصور الأولى، حتى صارت نهجًا متبعًا، ووسيلة من وسائل التعلم المهمة التى لا يستغنى عنها محدث، ولا يفرط فيها ناقد، وهذه الرحلات كان الدافع إليها يتعدى التربح الاقتصادى أو الرغبة التجارية، وإنما كان دافعًا إيمانيًا..

يقول د. سيد أحمد: «الرحلة فى طلب العلم والأسانيد العالية ميزة تميز بها علماء الإسلام عن غيرهم من أهل الأمم والملل الأخرى، وكان لهم فضل الريادة فى هذا الميدان، مراعاة للتثبت والحصول على الأخبار من مصادرها الأصلية»[١]، وذلك لطبيعة الواقع الحديثي؛ إذ لم يجتمع حديث النبى ﷺ فى بلد واحد، ولا تطورت وسائل الطباعة والاتصال لتسمح بتناقل علوم البلدان كما هو الآن، فكانت الرحلة وسيلة متحتمة لمن رام جمع حديث النبى ﷺ.

يقول محمد أبو زهو: «لقد تناثرت الأحاديث فى الأمصار تبعًا لتفرق الصحابة فى البلدان، والأحاديث لا غنى عنها فى فهم القرآن والتفقه فى أحكام الدين»[٢].

وقد كانت الرحلة ديدن المحدثين جمعًا للروايات، واختبارًا لضبط الرواة، ومعرفة بعلل الأحاديث، وكشفًا عن زيف الكذابين، ومواجهة للتصحيفات والتحريفات الناشئة عن الأخذ عن الكتب دون معلم.

وقد انتشرت الرحلة بين العلماء كما يقول د. رفعت فوزى: «لحاجتهم الشديدة إلى لقاء الشيوخ والسماع منهم والتزود بما عندهم، وكانوا جميعًا يرون أنها أهم وسيلة من الوسائل التى تكون العالم وتقيه من أن يقع فى أصوله أحاديث الوضاعين والكذابين والمدلسين الذين يدعون أن فلانًا روى كذا، وهو لم يروه، معتمدين على أنه ليس حاضرًا، فيكذبهم ويكشف حقيقة ادعائهم، ولهذا كان التجاء الراوى إلى الكتب دون السماع، ودون أن يرحل لمقابلة الشيوخ من العيوب التى لا يغفرها نقاد الحديث[٣].

وقد سئل الإمام أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالى، قال: «طلب الإسناد العالى سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[٤].

---

(١) سيد أحمد عبد المجيد، الحاكم النيسابورى، وأثره فى علوم الحديث ص٤١، رسالة ماجستير دار العلوم رقم (٣٦٥).

(٢) أبو زهو، الحديث والمحدثون ص١٠٩.

(٣) رفعت فوزى، عبد الرحمن بن أبى حاتم وأثره ص٦٢ - ٦٣.

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٥٩/١).

وجعل العلماء الرجل الذى يكتفى بكتابة العلم عن أهل بلده ذا فعل معيب، يقول يحيى بن معين: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادى القاضى، وابن المحدث، ورجل يكتب فى بلده ولا يرحل فى طلب الحديث»[١].

وعلى المحدث بعد أن يحصل على علوم وشيوخ بلده إن وجد فى نفسه القدرة والكفاءة على الاستمرار أن يرحل هنا وهناك طلباً للمزيد وضبطاً لما حصله بالمقارنة لما سيطلع عليه..

قال أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمى الحافظ: «وينبغى لطالب الحديث ومن عنى به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله منهم وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة إذا كان فى بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه، وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغى له ألا يترك فى بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلت»[٢].

وبذلك يتضح أن للرحلة أواناً وليست فى أول الطلب، كما أنها تكملة لموجود، وليست إنشاء لمعدوم، وليست الرحلة فى الحقيقة وسيلة إلى الترفيه عن النفس، وإنما الرحلة مشقة وجهد وجهيد، ومفارقة للمحبوبات والملذات، فلا بد من وجود الهدف منها والسبب الداعى إليها.

يقول الخطيب: «المقصود فى الرحلة أمران: أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثانى: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة، فإذا كان الأمران موجودين فى بلد الطالب ومنعدمين فى غيره، فلا فائدة فى الرحلة، والاقتصار على ما فى البلد أولى»[٣].

فإذا كانت الرحلة وفق شروطها فلا شك أنها تكون ذات ثمار كثيرة، ومن شروط الرحلة مما ذكره الأستاذ المكى أقلاينة:

«١- أن يلم بمبادئ العلم وفى طليعتها معرفة القرآن الكريم قراءة وحفظاً ومعرفة الحلال والحرام.

٢ - أن يبدأ الطالب بالعلم الذى ببلده حتى يستوعبه، عند ذلك يجوز له الارتحال إلى بلد آخر لسماع الحديث.

---

(١) الخطيب، الرحلة ص٤٧، دار الكتب العلمية تحقيق نور الدين عتر ط (١) ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٨٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٨١).

٣ - أن لا يرحل من أجل البحث عن الغريب من الحديث كي يتباهى به بين أقرانه، وأن تكون نيته صالحة.

٤ - أن يطلب النصيحة ممن هو أعلم منه ليبين له إلى من يرحل.

٥ - أن يتوجه إلى البلد الذى فيه العلماء بكثرة؛ حتى يتمكن من الاستفادة من خبرة وعلم أكبر عدد ممكن من الشيوخ.

٦ - التحلى بالصبر - أى الصبر على المشاق والغربة - والكياسة فى معاملة الشيوخ»[(١)].

فإذا استطاع الراوى أن يحدد هدفه بوضوح وأن يؤديها بشروطها؛ فقمن أن تؤتى رحلاته أكلها، وأن تحدث الاستفادة المرجوة وفق الضوابط التى وضعها النقاد للمرتحل.

يقول محمد أبو زهو: «وليس هناك من شك فى أن الرحلة إلى العلماء والتقاء الحفاظ بعضهم ببعض طريق عظيم فى تثقيف العقول وتنقيح العلوم وتمحيص المحفوظ من الحديث، وبها يقف الراوى بنفسه على سيرة الرواة فى بلدانهم، ويعلم قوتهم من ضعفهم؛ فضلاً عن الاستزادة من الحديث وحفظ ما لم يكن موجوداً عند علماء بلده وأهل مصره»[(٢)].

وليست رحلات المحدثين أمرًا حادثًا أو أنها وليدة فكرة محدث أو ناقد، وإنما للرحلة جذور ممتدة فى كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ وعمل الصحابة على عهد رسول الله ﷺ ومن بعده.

قال تعالى: **﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾**[(٣)].

ومما جاء فى تفسير هذه الآية ما نقله ابن كثير: «قال العوفى: عن ابن عباس فى هذه الآية: كان ينطلق من كل حى من العرب عصابة، فيأتون النبى ﷺ فيسألونه عما يريدون من أمر دينهم، ويتفقهون فى دينهم»[(٤)].

فقد كانت الرحلة تقليداً اتبعه طالبوا العلم منذ عهد الرسول ﷺ تنفيذاً لحث القرآن الكريم على ذلك، ورغبة فى التفقه فى هذا الدين والحفاظ على أركانه ودعائمه من تربص المتربصين وتجرد المتجردين.

والرسول ﷺ يحث على ذلك ويرغب، فيقول: **«من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة»**[(٥)]. كما جاءت الرحلات إلى النبى ﷺ.

---

(١) المكي أقلاينة، النظم التعليمية فى القرون الثلاثة الأولى ص١٠٧ - ١٠٨.

(٢) محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ص١٠٩.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٠٠، ٤٠١).

(٥) مسلم، (٤/ ٢٠٧٤) كتاب الذكر والدعاء والتوبة باب الاجتماع على تلاوة القرآن، وأحمد، المسند (٢/ ٢٥٢).

روى البخارى عن أنس: «بينما نحن جلوس مع النبى ﷺ دخل رجل على جمل فأناخه فى المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبى ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له النبى ﷺ: **قد أجبتك**، فقال له الرجل: إنى سائلك فمشدد عليك فى المسألة...»[1]، ثم أخذ يسأله فى شرائع الإسلام توثقًا مما بلغه عن الرسول ﷺ وطلبًا لعلو السند؛ ليسمع من الرسول ﷺ مباشرة.

كما ترجم الإمام البخارى لحديث موسى والخضر وخروج موسى فى طلب العلم بباب: (الخروج فى طلب العلم)[2].

وقد كانت الوفود تفد على رسول الله ﷺ إعلانًا للإيمان وتزودًا من العلم بأمور الدين، وما يرضاه الله تعالى وما يسخطه، ومن ذلك حديث ابن عباس: «إن وفد عبد القيس أتوا النبى ﷺ فقال: **من الوفد ـ أو من القوم ـ**؟ قالوا: ربيعة...»[3].

كما بوب الإمام البخارى رحمه الله بابًا بعنوان: (باب الرحلة فى المسألة النازلة وتعليم أهله)، ثم أخرج حديث عبد الله بن أبى مليكة عن عقبة بن الحارث: «أنه تزوج ابنة لأبى إهاب بن عزيز، فأتته امرأة، فقالت: إنى قد أرضعت عقبة والتى تزوج، فقال لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتنى، ولا أخبرتنى، فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، فسأله، فقال رسول الله ﷺ: **كيف وقد قيل**...»[4].

وكذلك أخرج البخارى معلقًا: «ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس فى حديث واحد»[5].

وعن جابر بن عبد الله قال: «بلغنى حديث عن رسول الله ﷺ لم أسمعه، فابتعت بعيرًا، فشددت عليه رحلى وسرت شهرًا حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله بن أنيس، فأرسلت إليه أن جابرًا على الباب، قال: فرجع لنا الرسول، فقال: **جابر بن عبد الله**؟ فقلت: نعم، قال: فرجع الرسول إليه، فخرج إلى فاعتنقنى واعتنقته، قال: قلت: حديث بلغنى أنك سمعته من رسول الله ﷺ فى المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو يموت قبل أن

---

(١) رواه البخارى (١/١٧٩ رقم ٦٣) كتاب العلم باب ما جاء في العلم.

(٢) البخارى (١/٢٠٨، ٢٠٩ رقم ٧٨).

(٣) رواه البخارى (١/٢٢١ رقم ٨٧)، كتاب العلم باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس.

(٤) رواه البخارى (١/٢٢٢ رقم ٨٨)، كتاب العلم باب الرحلة في المسألة النازلة.

(٥) البخارى (١/٢٠٨)، باب الخروج في طلب العلم.

أسمعه»[1]، قال الحاكم: «وجابر بن عبد الله على كثرة حديثه وملازمته رسول الله ﷺ رحل إلى من هو مثله أو دونه مسافة بعيدة فى طلب حديث واحد»[2].

ويقول ابن عمر: «قلت لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد»[3].

ويقول ابن مسعود: «ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منى تبلغنى الإبل إليه لأتيته»[4].

ثم جاء التابعون فعلموا بسنة من قبلهم فى الارتحال فى طلب العلم.

فعن سعيد بن جبير: «اختلف أهل الكوفة فى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جهنم خَالِدًا فِيهَا﴾[5]، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها فقال: ... فى آخر ما نزل ما نسخها شيء»[6].

وعن جرير بن حبان «أن رجلاً رحل إلى مصر فى هذا الحديث، فلم يحل رحله حتى رجع إلى بنيه: **من ستر على أخيه فى الدنيا ستر الله عليه فى الآخرة**»[7].

ومن أشهر الرحلات رحلة الإمام شعبة رحمه الله، فيما حدث نصر بن حماد الوراق: «كنا بباب شعبة ومعى جماعة وأنا أقول: حدثنا إسرائيل عن أبى إسحاق، عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر فى الوضوء عن النبى ﷺ قال: فلطمنى شعبة لطمة، ودخل الدار، ومعه عبد الله بن إدريس قال: ثم خرج بعد ذلك وأنا قاعد أبكى، فقال لعبد الله بن إدريس هو بعد يبكى، فقال عبد الله: إنك لطمت الرجل، فقال: إنه لا يدرى ما يحدث، إنى سمعت أبا إسحاق يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء [فقال] لأبى إسحاق: من عبد الله بن عطاء هذا؟ فغضب، فقال مسعر: إن عبد الله بن عطاء حى بمكة، قال: فخرجت من سنتى إلى الحج، ما أريد إلا الحديث، فأتيت مكة، فسألت عن عبد الله بن عطاء، فدخلت عليه، فإذا فتى شاب، فقلت: أى شيء حدثنى عنك أبو إسحاق؟ فقال لى: نعم، قلت: لقيت عقبة بن عامر؟ قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حدثنيه، قال: فأتيت مالك بن أنس ـ وهو حاج ـ فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لى: ما حج العام، فلما قضيت نسكى مضيت إلى المدينة، فأتيت سعد بن إبراهيم، فسألته عن الحديث، فقال لى: هذا الحديث من عندكم خرج، فقلت له: كيف؟ قال: حدثنى زياد بن مخراق، قلت: دمر على هذا الحديث، مرة كوفى، ومرة مكى، ومرة مدنى، فقدمت البصرة، فأتيت زياد بن

(١) الخطيب، الرحلة ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الخطيب، الرحلة ص٤٩.

(٥) النساء: ٩٣.

(٦) الخطيب، الرحلة ص٦١.

(٧) أبو خيثمة، العلم ص١٢.

مخراق، فسألته عن الحديث فقال: لا ترده، فقلت: ولم؟ قال: لا ترده، فقلت: ليس منه بد، قال: حدثنى شهر بن حوشب، قلت: دمر على هذا الحديث، والله لو صح هذا الحديث كان أحب إلى من أهلي ومالي»[١].

فهذا شعبة رحمه الله يجوب هذه البلاد جميعها من أجل التحقق من حديث واحد قبل الخوض فى إصدار الحكم عليه..

قال ابن عبد البر: «هكذا يكون البحث والتفتيش، وهذا معروف عن شعبة، ولهذا وشبهه قال أبو عبد الرحمن النسائى: أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة: مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان»[٢].

وقريب من ذلك ما يروى عن المؤمل عندما ذكر عنده حديث فضل القرآن يقول المؤمل: «أتيت المدائن، فلقيت الرجل الذى يروى هذا الحديث، فقلت له: حدثنى، فإنى أريد أن آتى البصرة، فقال: هذا الرجل الذى سمعناه منه هو بواسط فى أصحاب القصب، قال: فأتيت واسطًا، فلقيت الشيخ فقلت: إنى كنت بالمدائن فدلني عليك الشيخ، وإني أريد أن آتى البصرة. قال: إن هذا الذى سمعت منه هو بالكلاء، فأتيت البصرة، فلقيت الشيخ بالكلاء، فقلت له: حدثني. فقال: إن الشيخ الذى سمعناه منه هو بعبادان، فأتيت عبادان، فلقيت الشيخ، فقلت له: اتق الله، ما حال هذا الحديث؟ أتيت المدائن - فقصصت عليه - ثم واسطًا ثم البصرة فدللت عليك، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا، فأخبرنى بقصة هذا الحديث، فقال: إنا اجتمعنا هنا، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا فى هذه الأحاديث فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه»[٣].

وقريب من ذلك ما حدث لزيد بن الحباب، وقد سمع حديث سفيان الثورى، عن أسامة، عن موسى بن على اللخمى، عن أبيه، عن أبى قيس مولى عمرو، عن عمرو أن النبى ﷺ قال: «فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» قال زيد بن الحباب: فلما ذهبت لأقوم من مجلس سفيان قال رجل: أنا خلفت أسامة حيًا بالمدينة، فركبت راحلتي وأتيت المدينة، فلقيت أسامة، فقلت: حديث حدثنيه سفيان الثوري عنك عن موسى بن على عن أبيه عن أبى قيس مولى عمرو عن عمرو عن النبى ﷺ قال: فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر. قال زيد: فلما ذهبت لأقوم من مجلس أسامة قال لى رجل: أنا خلفت موسى بن على حيًا بمصر، فركبت راحلتى وأتيت مصر، فجلست ببابه، فخرج على فرس، قال: ألك حاجة؟ قلت: نعم، حديث حدثنيه سفيان الثورى، عن أسامة بن زيد عنك عن أبيك عن أبى قيس... فقال: نعم حدثنى أبى عن أبى قيس مولى عمرو...»[٤].

---

(١) ابن حبان، المجروحون ص٢٩ - ٣٠، والخطيب، الرحلة ص٦٤ - ٦٥.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد (٥١/١).

(٣) الخطيب، الكفاية ص٤٠١.

(٤) الخطيب، الرحلة ص٦٥ - ٦٦.

وهكذا كانت الرحلة هى السبيل إلى الوقوف على الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ والتثبت من ذلك، كما كانت هى السبيل لمعرفة الموضوع على رسول الله ﷺ والضعيف.

ويرى الأستاذ المكى أقلانية أن دوافع الرحلة تتلخص فيما يلى:

«١ ـ طلب العلم.

٢ ـ الرجوع إلى المصدر.

٣ ـ ضبط الحديث.

٤ ـ سماع الكتاب من صاحبه.

٥ ـ نشر العلم.

٦ ـ التكوين المستمر.

٧ ـ جمع الحديث وكتابته.

٨ ـ إفراد الصحيح من الحديث فى كتاب»[١].

ومما يؤيد شيوع الرحلة ما قاله الشعبى عندما حدث عن أبى بردة عن أبيه عن النبى ﷺ: أيما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها...» قال عقب ذلك للراوى عنه: أخذتها منى بغير شيء، وقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة»[٢].

والرحلة كما تكون فى الشيء الكبير والمهمات الجسيمة؛ قد تكون فى حديث واحد، كما سبق من فعل شعبة والمؤمل وزيد بن الحباب.

فعن سعيد بن المسيب: «إن كنت لأسير الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد»[٣].

ويقول أبو قلابة: «وأقمت بالمدينة مالى بها حاجة إلا رجل عنده حديث واحد لأسمعه منه»[٤].

ويقول يحيى بن سعيد القطان: «كنت أخرج من البيت أطلب الحديث فلا أرجع إلا بعد العتمة»[٥].

---

(١) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص١٠١ ـ ١٠٤.

(٢) رواه البخارى (٢٩/٩ رقم ٥٠٨٣) كتاب النكاح باب اتخاذ السرارى.

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٣٩٥/١، ٣٩٦)، الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٢٣، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٨٤/٢).

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٨٤/٢)، والرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٢٣.

(٥) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٨٣/٩).

ويقـول بشر بن عـبيـد الله الحضـرمي: «إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصـار فى الحديث الواحد لأسمعه»[١].

ويقول الشـعبى: «لو أن رجـلاً سافر من أقـصى الشام إلى أقصى اليـمن فحـفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت أن سفره لا يضيع»[٢].

غير أنه ينبـغى ألا يفهم من طلب الرحلة لعلو الإسناد أن فى علو الإسناد فـضيلة بمعزل عن صحة ذلك الإسناد العالي؛ بل رب إسناد نازل صحيح خير من أسانيد عوالٍ ضعيفة.

يقول يحيى بن معين: «النزول عن ثبت خير من علو عن غير ثبت»[٣].

ويقول عـبيـد الله بن عمـرو: «حديث بعيد الإسناد صـحيح خـير من حديـث قريب الإسناد سقيم»[٤].

هذا؛ ولم تكن الرحلة سـهلة مـيسـورة، ولم تكن مـزينة بالورود ممهـدة لروادها، وإنما كانت وعرة الطريق، كـئودة العقبات، باهظة التكاليف، تكاد أن تذهب بالأخـضر واليابس من أموال المرتحلين، ومن ذلك ما يحكى أبو حاتم عن حاله فى البصرة التى ارتحل إليها..

يقول أبو حاتم : «بقيت سنة أربع عشرة ثمانية أشهر بالبصرة، وكان فى نفسى أن أقيم سنة، فانقطعت نفقتى، فـجعلت أبيع ثيابى حتى نفدت، وبقيت بلا نفـقة، ومضيت أطوف مع صـديق لى إلى المشيخـة، وأسـمع إلى المساء، فـانصـرف صديقى ورجـعت إلى بيـتى، فجعلت أشرب الماء من الجوع...»[٥].

ويكمل أبو حـاتم قصته، ويذكر أنـه كابد الجوع الأيـام ذوات العدد وهو لا يجـد ما يسد به جوعه، حتى عجز عن الذهاب إلى شيوخه.

ويذكر أيضاً إحدى رحـلاته قائلاً: «خرجنا من المدينة من عند داود الجعـفرى، وصرنا إلى الجار وركبنا البـحر، فكانت الريح فى وجوهنا، فبـقينا فى البحر ثلاثة أشـهر، وضاقت صدورنا وفنى مـا كان معنا، وخـرجنا إلى البر نمشى أيامًا، حـتى فنى ما تبـقى معنا من الزاد والماء، فـمشـينا يومًا لم نأكل ولم نشـرب، ويوم الثانى كـمثـل، ويومالثـالث... وكنا ثلاثة أنفس؛ شيخ نيسـابورى، وأبو زهير المرورودى، فسقط الشيخ مـغشيا عليه، فجئنا نحركه وهو لا يعقل، فتركناه ومشينا قدر فرسخ، فضعفت وسقطت مغشيًا علي...»[٦].

---

(١) الخطيب، الرحلة ص٦٣.

(٢) المصدر السابق ص٤٩.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٥٩/١).

(٤) المصدر السابق (٦٠/١).

(٥) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٢٥٦/١٣).

(٦) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٢٥٧/١٣).

وهكذا يتضح كم كانت صعوبة الرحلة وكم كان الطلاب والشيوخ جميعًا يعانون في سبيل طلب الحديث من مصادره الأولى وأسانيده العالية!

بل كان هم الأئمة الشاغل كيف يدبرون المال ليرحلوا أكثر وأكثر، كما قال الإمام أحمد: «ولو كان عندى خمسون درهمًا لخرجت إلى جرير إلى الري»[1]، فكم تمني ذلك الإمام وجود النفقة حتى يرحل إلى العلماء حيثما كانوا باحثًا عن سنن رسول الله ﷺ وموثقًا إياها.

ويوضح هذه المشقة وذلك الجهد الرامهرمزى مبينًا توفيق الله لهؤلاء المخلصين: «ووكل بالآثار المفسرة للقرآن والسنن عصابة منتخبة، وفقهم لطلابها وكتابتها، وقواهم على رعايتها وحراستها، وحبب إليهم قراءتها ودراستها، وهون عليهم الدأب والكلال، والحلل والترحال، وبذل النفس مع الأموال، وركوب المخوف من الأهوال، فهم يرحلون من بلاد إلى بلاد، خائضين فى العلم كل واد، شعث الرءوس خلقان الثياب، خمص البطون ذبل الشفاه، شحب الألوان نحل الأبدان، قد جعلوا لهم همًا واحدًا، ورضوا بالعلم دليلاً رائدًا، لا يقطعهم عنه جوع ولا ظمأ، ولا يملهم منهم صيف ولا شتاء، مائزين الأثر صحيحه من سقيمه وقويه من ضعيفه، بألباب حازمة وآراء ثاقبة، وقلوب للحق واعية، فأمنت تمويه المموهين واختراع الملحدين وافتراء الكاذبين، فلو رأيتهم فى ليلهم وقد انتصبوا لنسخ ما سمعوا، وتصحيح ما جمعوا، هاجرين الفرش الوطيء والمضجع الشهى، قد غشيهم النعاس فأنامهم، وتساقطت من أكفهم أقلامهم، فانتبهوا مذعورين، قد أوجع الكد أصلابهم، وتيه السهر ألبابهم، فتمطوا ليريحوا الأبدان، وتحولوا ليفقدوا النوم من مكان إلى مكان، ودلكوا بأيديهم عيونهم، ثم عادوا إلى الكتابة حرصًا عليها وميلاً بأهوائهم إليها، لعلمت أنهم حرس الإسلام، وخزان الملك العلاّم»[2].

وقد كانت الرحلة ديدن لعلماء، فما من إمام من الأئمة النقاد إلا ويذكر له رحلات متعددة؛ حتى صارت الرحلة عرفًا بين العلماء وجزءًا من المنهج التعليمى عند الأئمة النقاد.

فمن ذلك رحلات الإمام البخارى إلى مكة ومرو وبغداد والشام ونيسابور ومصر..

يقول الخطيب عنه: «رحل فى طلب العلم إلى سائر محدثى الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر»[3].

ويقول الإمام البخارى: «حججت ورجع أخى بأمى وتخلفت فى طلب الحديث... كنت أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي... دخلت بغداد آخر ثمان مرات، فى كل ذلك

---

(١) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١١/١٨٣).

(٢) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد (٢/٤).

أجالس أحمد بن حنبل»[١].

ويقول الحاكم: «أول ما ورد البخارى نيسابور سنة تسع ومائتين»[٢].

ويقول هانى بن النضر: كنا عند محمد بن يوسف، يعنى الفريابى بالشام... وكان محمد بن إسماعيل معنا»[٣].

ومن هؤلاء أحمد بن حنبل:

يقول الخطيب البغدادى: «ورحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر»[٤].

ويقول ابن عساكر: «وأصله من مرو ومولده ببغداد ومنشؤه بها، سمع من أهل دمشق»[٥].

ويقول الذهبى: «ابتدأ الإمام أحمد فى طلب الحديث من شيوخ بغداد... ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وخرج إلى طرسوس ماشيا، وخرج إلى اليمن ماشيًا، وخرج إلى عبادان، وخرج إلى واسط»[٦].

ويقول الإمام أحمد: «خرجت إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين، وأول رحلاتى إلى البصرة سنة ست، وحججت خمس حجج... ولو كان عندى خمسون درهمًا لخرجت إلى جرير إلى الري... قدمت صنعاء أنا ويحيى بن معين فمضيت إلى عبد الرزاق...»[٧].

ومنهم أبو داود (صاحب السنن):

يقول الخطيب: «أحد من رحل وطوف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين»[٨].

ويقول الذهبى: «ومن البلدان التى سافر إليها أبو داود فى طلب العلم خراسان وبلخ والرى وهراة والكوفة والبصرة وبغداد وطرسوس... ودمشق ومصر وحلب وحران وحمص وغيرها»[٩].

---

(١) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣).

(٢) المصدر السابق (١٢/٤٠٤).

(٣) المصدر السابق (١٢/٤٠٥).

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد (٤/٤١٢).

(٥) ابن عساكر،تاريخ دمشق (٥/٢٥٢)، تحقيق محب الدين العمروى، دار الفكر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٦) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١١/٤٧، ٤٨، ٤٩).

(٧) المصدر السابق (١١/١٨٣، ١٩٢).

(٨) الخطيب، تاريخ بغداد (٥/٥٥).

(٩) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٤ - ٢٠٥).

ومنهم الشافعي:

يقول الذهبي: «ولد بغزة وأخذ العلم ببلده... وارتحل وهو ابن نيف وعشرين سنة، وقد أفتى وتأهل للإمامة إلى المدينة فحمل عن مالك بن أنس الموطأ... وأخذ باليمن عن مطرف بن مازن... وببغداد من محمد بن الحسن...»[١].

ومنهم أبو زرعة الرازي:

يقول الذهبي: «ارتحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان»[٢].

ويقول ابن عساكر: «سمع بدمشق من صفوان»[٣].

ويقول الخطيب: «قدم بغداد غير مرة، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره»[٤].

ولا شك أن الرحلات المستمرة قد آتت ثمارها، وانتفع منها المحدثون في ضبط مروياتهم وعلو أسانيدهم ومعرفة أخطاء شيوخهم بالمقارنة إلى المرويات الثابتة..

يقول د. نور الدين عتر: «وأجدى العلماء من رحلاتهم هذه فوائد كثيرة؛ حيث اطلعوا على ما نشره الصحابة في شتى الآفاق، ووازنوا بين الأسانيد والمتون مما تفرع عنه كثير من الفوائد»[٥].

ومن هذه الفوائد التي توصل إليها الأئمة النقاد الرحالون كما يقول المكي أقلانية:

«١ - توسيع الأفق، وذلك بالاطلاع على الأحاديث التي لا يعلمها الطالب فينتفع بها في دنياه وأخراه.

٢ - نشر العلم، وذلك تطبيقًا لأمر رسول الله ﷺ.

٣ - الضبط بالرجوع إلى المصدر.

٤ - علو السند؛ حيث تتقلص المسافة الزمنية بين الراوي والرسول عليه الصلاة والسلام، فيكون الاطمئنان إلى الرواية أدعى مما إذا كان السند نازلاً»[٦].

* * *

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠/٦، ٧).

(٢) المصدر السابق (١٣/٦٦).

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق (٣٨/١١).

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد (١٠/٣٢٦).

(٥) نور الدين عتر، منهج النقد ص٦٠.

(٦) المكي أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص١٠٩.

من عوامل اكتمال المنهج.. المَلَكة والإحاطة بالمرويات

لقد تميز نقاد المرحلة الأولى - وهم المعنيون بالمتقدمين - بوجود ملكة حديثية ناشئة عن الإحاطة الشاملة بالمرويات؛ تلك الملكة التى من خلالها تعرفوا على أصول السنة النبوية وألفاظ النبى الكريم ﷺ؛ حتى صاروا يميزون بين ألفاظ الرسول ﷺ وألفاظ غيره، كما ميزوا حديث كل راوٍ، وذلك لكثرة الممارسة النقدية للمرويات. ومن يراجع كتب الرجال يجد المحدثين يحكمون على الرواة والأحاديث تحسينًا وتصحيحًا وتضعيفًا، كل حديث على حدة، وكل راوٍ بحسب الحديث الذى يرويه، فليس هناك حكم عام على أحدهم فى كل الأحاديث، وتلك الأحكام لم تكن نتيجة المجازفة أو وليدة الصدفة، وإنما كانت نتاج عمل شاق طويل، كانت هذه الأحكام هى ثمرته، فقد شمر المحدثون على ساعد الجد، وكما يقول د. المليبارى: «عزموا على تنقية السنة الشريفة من كل ما التصق بها من أباطيل وأكاذيب، ووضعوا قواعد لحفظ الأسانيد والمتون من الوضع والتحريف، والتصحيف والأوهام، كما اشترطوا شروطًا وضوابط لقبول الحديث أو رده غاية فى الدقة والإتقان؛ حتى إن البعيد عن ميدان الحديث، وقليل الزاد فيه، أو الدارس له دراسة سطحية؛ يخيل إليه أن علمهم هذا هو عبارة عن إلهام لا يؤتاه غيرهم، فى الحقيقة هو خلاصة ممارسة طويلة لذلك الفن وإحاطة شاملة به، مع إخلاص فى طلبه»[١].

وناقد الحديث يختلف عن المحدث، فمن المحدثين من لا يرقى إلا إلى حفظ الأسانيد الطوال، عن فلان وفلان، أما الناقد فله ممارسات خاصة، وخبرات طويلة، ورحلات متعددة، وذوق نقدى، ومعرفة فقهية، فهو - كما يقول د. ضياء الرحمن الأعظمى: «كالصيرفى الماهر، يعرف الغث من الثمين بالتجربة والتمرين، فليس كل من تعلم شيئًا من أصول التخريج ومقتطفات من الجرح والتعديل يستطيع أن يبين الصحيح من الضعيف؛ فإنه عمل شاق يحتاج إلى خبرة طويلة وممارسة متفانية، فكم من حديث صحيح عند من يستعمل الجرح والتعديل هو ضعيف عند ناقد الحديث الماهر البصير! وكم من حديث ضعيف عند من يشتغل بالتحقيق هو صحيح عند المحدث البارع الذى أنفق عمره فى التصنيف والتأليف!»[٢].

وليست الروايات عن الثقات كافية لإثبات صحة الحديث، وإنما التصحيح والتضعيف يحتاج إلى أدوات متكاملة وقدرات متنوعة..

يقول الحاكم: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما

---

(١) حمزة المليبارى، الموازنة ص٩.

(٢) محمد ضياء الرحمن الأعظمى، دارسات فى الجرح والتعديل ص١٥ عالم الكتب ط(١) ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة فى كتابى الإمامين: البخارى ومسلم؛ لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته»[1].

فهناك من علوم الحديث ما لا يكتشفه إلا النقاد المهرة؛ ممن جمع بين الحفظ والفهم والمعرفة، وذلك هو علم العلل الذى يختص بما لا يدرك ظاهره فقط، وإنما يدرك خفيه أصحاب الممارسات الحديثية الطويلة المتقنة.

وقد اعتقد البعض - ممن لم يمارسوا الدراسات الحديثية النقدية - أن عمل المحدثين ضرب من الظنون والتخرص فى القول وادعاء للغيب، زيادة على اغتياب الصالحين..

وقد أورد ذلك الإمام مسلم فى كتابه التمييز قائلاً: «فإنك - يرحمك الله - ذكرت أن قبلك قومًا ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ فى روايته حديث كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا: إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه»[2].

وقد نسبهم الإمام مسلم - رحمه الله - إلى الجهل وعدم المعرفة وعداوة ما يجهلون فقال: «لولا كثرة جهلة العوام مستنكرى الحق بالجهالة لما بان فضل عالم على جاهل، ولاتبين علم من جهل، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل، فكل ضد نافٍ لضده، ودافع له لا محالة»[3].

ومما يبين قدر هذه الملكة - والتى لا يستطاع شرحها بكلمات؛ لأنها ليست وصفًا لظاهرة نظرية، ولكنها نتاج علوم جمة وميراث ممارسات متعددة حتى أصبحت تشبه الذوق والطبع، قد يعل أحدهم الحديث بإحساسه، ثم يبحث له عن سبب العلة فيجده - ما وقع لأبى زرعة، «وقال له رجل: ما الحجة فى تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألنى عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلامنا على ذلك؛ فإن وجدت بيننا خلافًا فى علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[4].

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٥٩ - ٦٠.

(٢) مسلم بن الحجاج، التمييز ص١٦٩.

(٣) المصدر السابق ص١٦٩.

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣١٢/٢).

وقريب من ذلك ما حدث لأبى حاتم؛ إذ يقول: جاءنى رجل من جملة أصحاب الرأى، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه على فقلت فى بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث فى حديث، وقلت فى بعضه: هذا حديث باطل، وقلت فى بعضه: هذا حديث منكر، وقلت فى بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لى: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوى هذا الكتاب بأنى غلطت وأنى كذبت فى حديث كذا؟ فقلت: لا؛ ما أدرى هذا الجزء من رواية من هو، غير أنى أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعى الغيب؟! قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن؛ فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذى يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجيب، فأخذ فكتب فى كاغد ألفاظى فى تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة فى تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هذا كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر قال أبو زرعة: منكر كما قلت، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا!! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟ فقلت: ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: بأن ديناراً نبهرجاً يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذى بهرجه أنى بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا بنهرج؟ قال علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.. قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذى صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذى صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه»[1].

وقريب منه ما حدث لعبد الرحمن بن مهدى وقد سئل: «يا أبا سعيد، إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت، فعم تقول ذلك؟ قال عبد الرحمن بن مهدى: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا ستوق، وهذا بهرج، أكنت تسأل عم ذلك أو كنت تسلم للأمر؟ قال: بل كنت أسلم الأمر إليه، قال: فهذا كذلك، لطول

(١) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل (١/٣٤٩ - ٣٥١).

المجالسة أو المناظرة والخبرة»[1]، وقال فى رواية أخرى للسائل: «الزم عملى هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»[2].

ويوضح ذلك الخطيب قائلاً: «أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولانقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف الخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى فى القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[3].

وقد أكثر العلماء من تشبيه الناقد بالصيرفي..

يقول عمرو بن قيس: «ينبغى لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج وكذلك الحديث»[4].

وذلك أنه كما يقول البيهقى: «قد يزل القلم ويخطئ السمع ويخون الحفظ، فيروى الشاذ من الحديث عن غير قصد»[5]، فيعرفه الجهابذة من أهل هذا العلم، وإن كان المخطئ شعبة وسفيان ومن على شاكلتهم من الحفاظ الذين لم تشفع لهم مكانتهم عن أن يكونوا بشراً. «قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة»[6].

ويقول يحيى بن يمان: «إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله عز وجل منذ خلق السموات والأرض»[7].

ويقول يحيى بن معين: «لولا الجهابذة لكثرت الستوقة والزيوف فى رواية الشريعة، فمتى أحببت فهلم ما سمعت حتى أعزل لك منه نقد بيت المال»[8].

وكذلك كان عادة نقاد الحديث يعرض عليهم المرويات ليقولوا فيها كلمتهم فيميزوا الطيب من الخبيث، والصحيح من الضعيف، وكان طلاب الحق يلجئون إليهم فى معرفة صحة ما جمعوا.

---

(١) البيهقى، دلائل النبوة (٣١/١).

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣١١/٢).

(٣) المصدر السابق (٣١٠/٢ - ٣١١).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٣٩٥، ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٨/٢).

(٥) البيهقى، دلائل النبوة (٣٠/١).

(٦) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٨/٢).

(٧) المصدر السابق (١٩/٢).

(٨) البيهقى، دلائل النبوة (٣١/١).

يقول الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا»(١).

ويقول الأعمش: «كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيته فعرضته عليه»(٢).

ويقول زائدة: كنا نأتي الأعمش ثم نأتي سفيان، فنعرض عليه ما سمعنا، فيقول: اذهبوا إليه فأخبروه، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان»(٣).

وقال الإمام البلقيني عن هذه الملكة شبيهًا بهذا القول: «إن لنقاد الحديث ملكة يعرفون بها الموضوع، وشاهده أن إنسانًا لو خدم إنسانًا سنين، وعرف ما يحبه ويكرهه، فجاء إنسان فادعى أنه يكره شيئًا، يعلم ذلك أنه يحبه، فمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قاله إنه يكرهه»(٤).

هذا، وقد اختلطت الأسانيد بقلوبهم، وامتزجت أنوار كلام النبوة بدمائهم حتى إن الناقد منهم قد لا يذكر سبب حكمه بتخطئة رواية ما، ولكنه تأكد من خطئها، قال سليمان بن حرب: «كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يدرى، فأنظر في الأصل فأجده كما قال»(٥).

ومن ذلك سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التنسي، قال: حدثنا صدقة الدمشقي، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد يعنى ابن عقيل هكذا. قال عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: إن الجنة حرمت على الأمم حتى تدخلها أمتي، قال أبو زرعة: «ذا حديث منكر، لا أدرى كيف هو»(٦).

ولأئمة النقد كما اتضح رؤية خاصة وملكة ذاتية اكتسبوها من الدربة والمران والتمرس الطويل والتعايش اللصيق مع الروايات حتى أصبح معرفة صحيح الحديث من سقيمه عملية لا تشق عليهم.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/٢١)، وابن رجب، شرح علل الترمذي ص١٣٠، وابن الجوزي، الموضوعات (١٠٣/١).

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/٢٠).

(٤) البلقيني، محاسن الاصطلاح ص٣١٥.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص١٤٥.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الرازي (٢/٢٢٧ رقم ٢١٦٧).

قال ابن القيم عن الحديث الموضوع: «وإنما يعلم ذلك من تضلع فى معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد، بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر به ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه»[١].

قال نعيم بن حماد: «قلت لعبد الرحمن بن مهدى: كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون»[٢].

وحتى قال ابن مهدى: «معرفة الحديث إلهام»[٣].

يقول السخاوى: «وهو أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلى والبيهقى وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولى العارى عن الحديث بالأدلة»[٤].

ويقول أبو حاتم: «مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم»[٥].

ويقول ابن أبى حاتم: «تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفا علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه فى الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة»[٦].

ويقول أحمد بن صالح: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبّه، فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت إن هذا - يعنى الجيد أو الرديء»[٧].

---

(١) ابن القيم، المنار المنيف، فى الصحيح والضعيف ص ٤٤ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة ابن تيمية دون تاريخ.

(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/٢١)، وابن حبان، المجروحون (١/٣٢)، والبيهقى، دلائل النبوة (١/٣١)، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣١١)، وابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٧.

(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٩)، والخطيب، الجامع الأخلاق الراوى (٢/٣١١)، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٧.

(٤) السخاوى، فتح المغيث (١/٢٢٠) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط(٢) ١٣٨٨هـ.

(٥) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٩)، الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣١١).

(٦) ابن أبى حاتم، مقدمة الجرح والتعديل ص٣٥١.

(٧) [illegible]

ويشعر الناقد بإحساس من قبل الحديث الصحيح يختلف عن شعوره أمام الحديث المنكر أو الموضوع، وذلك من قبل تناوله بالدراسة والبحث والتنقيب والتفتيش عن مواضع الضعف ومواطن العلل.

يقول الربيع بن خثيم: «إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل»[١].

ويقول ابن الجوزى: «واعلم أن الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم وقلبه فى الغالب»[٢].

وقد استشعر الأئمة النقدة قلتهم من المحدثين، وأن من يحسن التمييز بين الصحيح والسقيم ليس بالكثير، فهم كإبل مائة لا تكاد تجد بينها راحلة.

يقول أبو حاتم: «جرى بينى وبين أبى زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لى: يا أبا حاتم، قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين، فما أقل ما تجد من يحسن هذا»[٣].

وكان قلة النقاد من الدوافع التى تجعل المحدثين يلتفون حولهم ليستفيدوا من خبراتهم الطويلة ونتائج رحلاتهم المتعددة وخلاصة مجالس التحديث والمذاكرة التى عقدوها.

ولذلك كان على رواة الآثار أن تسألهم عن مروياتها لتقف على ما هو من كلام النبوة، وما هو زائف متغير.

يقول الحسن بن سلام: «كان عبد الله بن داود إذا حدثنا بحديث جيد، قال: هذا الحديث كالجوهر، هذا لم يتغير»[٤].

وقال يزيد بن أبى حبيب: «إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عرف فخذه، وإلا فدعه»[٥].

ويوضح ابن رجب الحنبلى هذه الملكة الخاصة قائلاً: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك،

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣١٦.

(٢) ابن الجوزى، الموضوعات (١٠٣/١).

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٨.

(٤) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣١٦.

(٥) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٩/٢).

وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التى خصوا بها عن سائر أهل العلم»[١].

وهذه الملكة قد تكونت عند «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم فى الديار والأوطان فى طلب السنن فى الأمصار»[٢] المتبعين لآثار السلف من الماضين والسالكين سبيل الصالحين، ورد الكذب عن رسول رب العالمين.

الذين «نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واستروا احهم المذاكرة، وخلوفهم المداد، ونومهم السهاد، وتوسدهم الحصى، فالشدائد مع وجود العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس»[٣].

وهم الذين «أخبروا عن أنباء التنزيل وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، وميزوا محكمه ومتشابهه، ودونوا أقوال النبى ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله فى يقظته ومنامه، وقعوده وقيامه، وملبسه ومركبه، ومأكله ومشربه»[٤].

«وتتبعوا أحوال الرواة التى تساعد على نقد أخبارهم وحفظوها لنا فى جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرواة، وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه، فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه فى حال دون أخرى، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب، وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها، وفحصوها وخلصوا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التى ظاهرها الصحة، وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمنوها كتب العلل»[٥].

وهؤلاء العلماء النقاد أصحاب الملكة قد اتسمت معارفهم بالشمولية والإحاطة ـ قدر المستطاع ـ حتى إنه لا يكتفى بمعرفة الصحيح فحسب؛ بل لا بد من الإحاطة بالضعيف أيضًا خشية أن يقلب عليه الإسناد، أو يلتبس عليه الأمر، ومن مجموع الإحاطة بالروايات المقبولة على حدة، والمردودة على حدة تكونت الملكة التى تفصل كلاً منهما عن الآخر وتميز نوع الحديث الملقى على الناقد.

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٩٠، ٣٩١.

(٢) ابن حبان، المجروحون (٢٧/١).

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٣.

(٤) الخطيب، الكفاية ص٥.

(٥) ابن أبى حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، (١/أ ـ ب) من قول المحقق المعلمى اليماني.

يقول عبد الرحمن بن مهدى: «لا يجوز أن يكون الرجل إمامًا حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم»[١].

كما قال الأوزاعى: «تعلم من العلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به»[٢].

وهو ما أوضحه سفيان الثورى عندما بين منهج روايته للحديث: «إنى لأروى الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع الحديث من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته»[٣].

ويقول ابن أبى ليلى: «لا يتفقه الرجل فى الحديث حتى يأخذ منه ويدع»[٤].

وذلك ما فعله الإمام يحيى بن معين، عندما كان يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس «فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة! فلو قال لك القائل: أنت تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟! قال: رحمك الله يا أبا عبد الله؛ أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت؛ إنما هى أبان لا ثابت»[٥].

تلك الملكة تجتمع عند من جمع الحفظ والفقه؛ إذ «الفقهاء المعتنون بالرأى حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغى، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون فى حفظ الأسانيد كثيرًا، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ فى ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

قال أبو حاتم الرازى: حماد صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم فى الفقه، فإذا جاء الآثار شوش.

وقال ابن حبان: الفقيه إذا حدث من حفظه وهو ثقة فى روايته لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره؛ لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد»[٦].

وكما أن الفقهاء جل همم حفظ المتون وإن كانت الرواية بالمعنى، فكذلك الحفاظ غير الفقهاء جل همهم حفظ الأسانيد دون المتون.

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٧، والذهبى، سير أعلام النبلاء (١٩٥/٩).

(٢) الخطيب، الكفاية ص٤٠٢.

(٣) المصدر السابق ص ٤٠٢.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١٠٣٣/٢).

(٥) ابن حبان، المجروحون (٣١/١ - ٣٢).

(٦) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٧٣، ٣٧٤.

قال ابن حبان: «عندى لا يجوز الاحتجاج بحديثهم؛ لأن همهم حفظ الأسانيد والطرق دون المتون، وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظون الطرق، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها... ومن كانت هذه صفته وليس بفقيه، فربما يقلب المتن ويغير المعنى إلى غيره وهو لايعلم، فلا يجوز الاحتجاج به، إلا أن يحدث من كتابه أو يوافق الثقات»(١).

فالأئمة النقاد هم من جمعوا بين حفظ الأسانيد والطرق من جانب وجمعوا العلم والفهم والحفظ للمتون من الجانب الآخر.

يقول ابن منده: «إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً ممن يدعى علم الحديث، فأما شأن الناس ممن يدعى كثرة كتابة الحديث أو متفقه فى علم الشافعى وأبى حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبى والجنيد وذى النون وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا فى شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة»(٢).

والعلم بالسنن كلها لم يجتمع عند أحد من أهل العلم، وإن كان لا يخفى على جميعهم، فمع كل منهم نصيب.

يقول الشافعي: «لا نعلم رجلا جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره، وهم فى العلم طبقات، منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره»(٣).

وقال فى موضع آخر: «نعلم أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم، وقد تعزب عن بعضهم، ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله»(٤).

فمحاولة إدراك منهج نقدى متكامل عند ناقد واحد لا ينبغي؛ بل لا بد من دراسة ذلك المنهج من خلال مجموع النقاد، والوقوف على الصحيح والضعيف من خلال سؤال أئمة النقد أو البحث فى كتبهم قاطبة.

ودور الناقد ينبغى ألا يقوم به إلا من تأهل له، وكانت قدراته تعينه على القيام بذلك

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٧٥.

(٢) السابق ص٤٨.

(٣) الشافعى، الرسالة ص٤٢ - ٤٣ رقم ١٣٩ - ١٤١.

(٤) المصدر السابق ص٤٧٢ رقم ١٣١٢.

الدور، أما من «لم يحفظ سنن النبى ﷺ ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين ولا الضعفاء والمتروكين، ومن يجب قبول انفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ فى روايته، ولم يحسن معانى الأخبار والجمع بين تضادها فى الظواهر، ولا عرف المفسر من المجمل، ولا المختصر من المفصل، ولا الناسخ من المنسوخ، ولا اللفظ الخاص الذى يراد به العام، ولا اللفظ العام الذى يراد به الخاص، ولا الأمر الذى هو فريضة وإيجاب، ولا الأمر الذى هو فضيلة وإرشاد، ولا النهى الذى حتم لا يجوز ارتكابه من النهى الذى هو ندب يباح استعماله، مع سائر فصول السنن وأنواع أسباب الأخبار، كيف يستحل أن يفتى أو كيف يسوغ لنفسه تحريم الحلال أو تحليل الحرام»[1].

وليس النقد بالشيء المتيسر لكل أحد «فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة فى الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوى متى ولد؟ وبأى بلد؟ وكيف هو فى الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع فى الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم، وعادتهم فى التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوى، ويعتبرها بها... متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لايستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق فى حكمه فلا يجاوز ولا يقصر»[2].

قال الخطيب: «يعرف فرق ما بين قولهم فلان حجة وفلان ثقة ومقبول ووسط، ولابأس به وصدوق وصالح وشيخ، ولين وضعيف ومتروك وذاهب الحديث، ويميز الروايات بتغاير العبارات نحو: عن فلان، وأن فلانًا، ويعرف اختلاف الحكم فى ذلك بين أن يكون المسمى صحابيًا أو تابعيًا، والحكم فى قول الراوى: قال فلان، وعن فلان، وأن ذلك غير مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين، ويعرف اللفظة فى الحديث تكون وهمًا وما عداها صحيحًا، ويميز الألفاظ التى أدرجت

---

(١) ابن حبان، المجروحون (١٣/١).

(٢) ابن أبى حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، مقدمة المحقق المعلمى اليمانى ص ب - ج.

فى المتون فصارت بعضها لاتصالها بها، ويكون قد أمعن النظر فى حال الرواة بمعاناة علم الحديث دون ما سواه؛ لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه»[1].

ولم يتصدر أئمة النقد للحديث إلا بعد أن تأهلوا لذلك واتصفوا بصفات تؤهلهم للجدارة فى الأحكام التى يطمئن المنصف إليها دائمًا، ومن هذه الصفات:

«١ - معرفتهم بمادة التوثيق، وهى الأحاديث، فحفظوا الكثير منها، وربما حفظ بعضهم الأحاديث الضعيفة والموضوعة كى يبينها للناس فيتجنبوها.

٢ - ويتحلى موثقو الأحاديث هؤلاء بأنهم من الفقهاء بالسنن والآثار.

٣ - معرفة هؤلاء الأئمة الواسعة برواة الآثار، معرفة تمكنهم من الحكم عليهم، ومعرفة العدول منهم والمجروحين.

٤ - وجود الصلاح والتقوى والورع والزهد فيهم، وطهارة الخلق وسخاء النفس، وهذا يجعلنا نطمئن إلى أحكامهم فى توثيق الأحاديث وأنهم لا يبتغون بها عرضًا من أعراض الدنيا، وقد زهدوا فيها، ولا تصدر عن إحن شخصية.

٥ - كانوا أصحاب عقل سديد، ومنطق حسن، وبراعة فى الفهم، وهذا أعانهم على اكتشاف العلل الموغلة فى الخفاء من الأحاديث.

٦ - وكانت فيهم جرأة فى الحق لا يخافون فى الله لومة لائم، ولا يبتغون جاهًا عند سلطان أو يرهبونه، فلا تصدر عنهم الأحكام رغبة فى هواه، أو يخفونها خوفًا من بطشه»[2].

هذه الصفات والقدرات التى تحلى بها الأئمة النقاد تجعلنا نطمئن إلى مايصدرونه من أحكام، وما يقررونه من أسس نقدية، وذلك لأنها - هذه الصفات - تؤهلهم إلى أن يوفقوا إلى الصواب فيما تصدوا له، وما حملوه على عواتقهم من ضرورة الوقوف أمام الكذابين والوضاعين، والمختلطين والمغفلين، وأصحاب سوء الحفظ وغيرهم.

وقد تجلت هذه الملكة وتلك القدرات فى الناحية العملية التطبيقية، من خلال ممارساتهم النقدية.

إن الممارسة العلمية الطويلة والبحث الدءوب حول الرواة والمرويات كانت سببًا فى

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٣٤).

(٢) رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى ص٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١.

تكوين هذه الملكة، والتى كان من ثمارها إحاطة الأئمة النقاد بخفى العلل التى يعلل بها الأحاديث بعيداً عن مواطن الجرح والتعديل، وقد ظهر ذلك فى مصنفاتهم فى مجال علل الحديث؛ حتى إنهم فصلوا أسباب التعليل حتى ليقف المرء مندهشاً أمام هذه القدرات العالية، إلا أنهم كثيراً ما يكتفون بإطلاق حكم مجمل يتلخص فى كلمة أو اثنتين؛ اعتماداً على أن محدثى عصرهم يعرفون وزن هذه العبارة القصيرة من هؤلاء الأعلام.

وكما وجدت هذه الأحكام المختصرة، فهم لم يحرمونا من الاطلاع على هذه الملكة من خلال أحكامهم التفصيلية.

ومن ذلك ما جاء فى علل أحمد؛ قال أبو أسامة: «كنت عند سفيان فحدثه زائدة عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير **﴿فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَٰتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ﴾**[1]، قال: هم الشهداء. فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك تحدث عن ثقة، وما يقبل قلبى أن هذا من حديث سلمة، فدعا بكتاب، فكتب من سفيان بن سعيد إلى شعبة، وجاء كتاب شعبة: من شعبة إلى سفيان، إنى لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثنى عمارة بن أبى حفصة عن حجر المدرى عن سعيد بن جبير»[2].

ويتضح من ذلك كيف أن سفيان ـ رحمه الله ـ أبت ملكته أن يقبل هذا الحديث عن سلمة، فدار بينه وبين شعبة تلك المراسلة التى كشفت عن صدق معرفته بأحاديث سلمة.

ومنه ما ذكره الحاكم، قال: «حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، قال: ثنا موسى بن هارون، قال: ثنا قتيبة بن سعيد، قال: ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبى ﷺ كان فى غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر... قال الحاكم: هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن لانعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبى الزبير عن أبى الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الزبير لعللنا به، فأما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً. ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل رواية ولاوجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبى الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبى الطفيل فقلنا: الحديث شاذ»[3].

ويقوم الإمام البخارى ـ إمام الصنعة ـ بتجلية هذا الغموض الذى تعجب منه الحفاظ، وذلك من خلال المعرفة التامة بأحوال الرواة والشيوخ.

---

(١) الزمر: ٦٨.

(٢) أحمد، العلل (٢/٢٠).

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١١٩ ـ ١٢٠.

يقول البخاري: «قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدائني، قال البخاري: وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ»[١].

فتبين كيف اعتمد إمام هذا الشأن البخاري - رحمه الله - على معرفته بخالد المدائني وإدخاله الحديث على الشيوخ، كذلك معرفته بالليث بن سعد، وأنه قد يقبل التلقين فيتلقن؛ في معرفة علة ذلك الحديث.

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم في علله في رواية ابن أبي ليلى، عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي عن علي أنه سمع النبي ﷺ يقول آمين حين يفرغ من قراءة فاتحة الكتاب.

قال أبو حاتم: «هذا عندي خطأ، إنما هو سلمة عن حجر أبي العنبس عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ»[٢].

وأبو حاتم لم يكتفِ في حكمة على ضعف ابن أبي ليلى؛ لاحتمال أن يصيب الضعيف، وإنما كان حكمه مستنداً إلى قرائن.

يقول د. حمزة المليباري: «تمثل القرائن المنيطة بحديثه في مخالفته لأصحاب سلمة بن كهيل؛ إذ قال عنه ما لم يقل أحد منهم عنه، بل اتفقوا جميعا على أن سلمة بن كهيل، إنما حدث بهذا الحديث عن حجر بن وائل، ولو حدث سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي أيضًا لسمعه أمثال سفيان وشعبة ولما غاب عنهم؛ لأنهم ألزم أصحاب سلمة له وأجمعهم لأحاديثه، ومن المستبعد أن يقع هذا الحديث عن سلمة عند ابن أبي ليلي الذي لم يلازمه كملازمة سفيان، وشعبة، ولم يجمع أحاديثه كجمعهما، ولم يكن متقنًا ولا ضابطًا مثل سفيان وشعبة وغيرهما من الثقات، ودون أن يعرفه هؤلاء الثقات»[٣].

ومن ذلك ما ذكره أبو عمر الباهلي، قال: «كنا عند عبد الرحمن بن مهدي فقام إليه خراساني فقال: يا أبا سعيد؛ حديث رواه الحسن عن النبي ﷺ: من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة. فقال عبد الرحمن هذا لم يروه إلا حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية عن النبي ﷺ. قال: ففسره لي، قال: إن هذا الحديث لم يروِه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة، وكان في الدار معها، فحدث به هشام الحسن، فحدث الحسن فقال: قال رسول الله ﷺ، قال: فمن أين سمعها

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٢٠ - ١٢١.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الرازي (٩٣/١).

(٣) حمزة المليباري، الحديث المعلول ص١٩.

الزهري؟ قال: كان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهرى، فسمعه من الحسن، فذاكر به الزهرى، فقال الزهرى: قال رسول الله ﷺ، فروايتا الحسن والزهرى توحيان بأنهما مما يؤيد رواية حفصة بنت سيرين، ولكن الواقع الحديثى عند الأئمة النقدة قد كشف عن وهم هذه المتابعات»[1].

ومن ذلك ما ذكره أبو حاتم: «وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال: حدثنى أبو وهب الأسدى، قال: ثنا نافع عن ابن عمر، قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه. قال أبو حاتم: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب هو أسدى، وكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله ونسبه إلى بنى أسد لكيلا يفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يهتدى، وكان بقية من أفعل الناس لهذا»[2].

ويتضح جليًا كيف أن المعرفة بأحوال الضعفاء وكناهم وأنسابهم تحيط السنة وتنقيها من دخل الضعفاء والكذابين.

ومنه قول عبد الرحمن بن مهدى: ذاكرنى أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندى مكتوب، قلت: فهاته، قال: يا سلامة؛ هاتى الدرج، ففتش فلم يجد شيئًا، فقال: من أين أتيت يا أبا سعيد؟ فقلت: هذا ذوكرت به وأنت شاب، فعلق بقلبك فظننت أنك قد سمعت»[3].

ومن ذلك ما ذكره الحاكم: «حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا محمد بن محمد ابن حيان التمار، قال: ثنا أبو الوليد الطيالسى، قال: ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة قالت: «ما عاب رسول الله ﷺ طعامًا قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه. قال الحاكم: هذا إسناد تداوله الأئمة الثقات، وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد: ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله...»[4].

فهذا إسناد تداوله الثقات، ولكنه قد ركب على متن آخر غير متنه، فتصدى لذلك الجهابذة من أئمة النقد والأثر.

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣١٢.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٦٤.

(٣) ابن حبان، المجروحون (٥٤/١)، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٧٦.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٥٩.

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن الحسن بن عيسى الحنفى، عن معمر، عن الزهرى، عن أبي حازم، عن ابن عباس، قال: بينا رسول الله ﷺ بالمدينة إذ قال: الله أكبر، الله أكبر، جاء نصر الله وجاء الفتح، وجاء أهل اليمن... قال أبي: هذا حديث باطل، ليس له أصل؛ الزهرى عن أبي حازم لا يجيء»(١).

فهذا أبو حاتم قد حفظ مرويات الزهرى وشيوخه وطبقته، فعلم أن الزهرى لا يصح أن يروى عن أبي حازم.

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وحدثنا عن إسحاق بن بهلول الأنبارى، عن الحسن بن على بن عاصم، عن الأوزاعى، عن واصل، عن أبي قلابة، أنه كان لا يرى بأسًا أن يستقرض الرجل الخبز من الجيران أو قال الرغيف. قال أبو حاتم: الحسن بن على بن عاصم مات قديمًا، لم يدركه، وهو شيخ، وهذا الحديث لا أدرى كيف هو، واصل عن أبي قلابة لا يجيء»(٢).

وكذلك ما ذكره ابن أبي حاتم، قال: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقى، عن قتادة، عن أبي قلابة عن أبي الشعثاء عن يونس بن شداد أن رسول الله ﷺ قال عن أيام التشريق: إنها أيام أكل وشرب. قال أبو حاتم: هذا إسناد مضطرب، أبو قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء، وذلك أن الذى يعرف أبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو قلابة عن جابر بن زيد يستحيل».

وكذلك يقول ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن خلف العسقلاني، عن رواد، عن سفيان الثورى، عن الزبير بن عدى، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «للرجال أربع وللنساء أربع، للرجال من اتقى الدماء والفروج والأموال والأشربة دخل من أى أبواب الجنة شاء، وللنساء...» قال أبي: هذا حديث باطل ليس له أصل، لعلهم لقنوا روادًا وأدخلوا عليه، إنما روى عن الثورى، قال: بلغنى مرسل»(٣).

ولم يكن الأئمة النقاد يتسرعون فى إصدار أحكامهم على الأحاديث، ولا يغترون بظواهر الأسانيد؛ بل ربما وقع في عقولهم أن هذا الحديث غلط، وعجزوا عن إظهار وجه غلطه، وإنما دلهم على ذلك الخطأ تلك الملكة التى تكونت لديهم.

قال على بن المدينى: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»(٤).

---

(١) ابن أبي حاتم، علل الرازى (١٥٨/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٧٥٥/١ - ٣٧٦ رقم ١١١٧).

(٣) المصدر السابق (١٧٧/٢).

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٥٧/٢).

ومن ذلك ما روى ابن أبى حاتم عن ابن أبى الثَّلْج قال: كنا نذكر هذا الحديث، يعنى حديث موسى بن أعين، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: إن الرجل ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج، حتى ذكر سهام الخير، فما يجزى يوم القيامة إلا بقدر عقله، ليحيى بن معين، سنتين أو ثلاثة، فيقول: هو باطل، ولا يدفعه بشيء، حتى قدم علينا زكريا بن عدى، فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة»[1].

فقد توقف ابن معين فى معرفة السبب، ولكن ذوقه الحديثى وملكته النقدية أبيا عليه قبول مثل ذلك الحديث.

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم أيضًا: «سألت أبى عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج، عن هشام بن سعيد أبى أحمد الطالقانى، عن محمد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبى وهب الجشمى - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله ﷺ: «سموا أولادكم أسماء الأنبياء، وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة، وارتبطوا الخيل، وامسحوا على نواصيها وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار». قال أبى: سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج، وفاتنى من أحمد، وأنكرته فى نفسى، وكان يقع فى قلبى أنه أبو وهب الكلاعى صاحب مكحول، وكان أصحابنا يستغربون، فلا يمكننى أن أقول شيئًا لما رواه أحمد، ثم قدمت حمص، فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبى المغيرة قال: حدثنى محمد بن مهاجر، قال: حدثنى عقيل بن سعيد، عن أبى وهب الكلاعى، قال: قال النبى ﷺ: قال أبو حاتم: فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن إنكارى كان صحيحًا، وأبو وهب الكلاعى دون التابعين، ويروى عن التابعين[2].

ومن ذلك تصحيح ما ظاهره الضعف، مثاله ما رواه سليمان التيمى، عن أبى مجلز عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا يدعو على رعل وذكوان.

قال الحاكم: «هذا حديث مخرج فى الصحيح، وله رواة عن أنس غير أبى مجلز، ورواه عن أبى مجلز غير التيمى، ورواه عن التيمى غير الأنصارى، ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة، فإن الغير إذا تأمله يقول: سليمان التيمى هو صاحب أنس، وهذا غريب أن يرويه عن رجل، عن أنس، ولا يعلم أن الحديث عند الزهرى وقتادة، وله عن قتادة طرق كثيرة... وأمثال هذا الحديث التى لا يقف على شهرتها غير أهل الحديث والمجتهدين فى جمعه ومعرفته»[3].

---

(١) ابن أبى حاتم، العلل (١٢٩/٢ - ١٣٠ رقم ١٨٧٩).

(٢) المصدر السابق (٣١٢/٢ - ٣١٣ رقم ٢٤٥١).

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٩٣ - ٩٤.

من العرض السابق يتبين كيف كان الأئمة النقاد على دراية تامة بالروايات وبالرواة، هذه الدراية التى تبعها دوام الممارسة النقدية مع سبر روايات كل راوٍ للوقوف على أوهامه، ومعرفة خطئه من صوابه، من خلال اعتبار مروياته مع مرويات أقرانه مما أهلهم للحكم على الروايات بأحكام توحى بأنها إلهام من الله تعالى لهم.

إن هذه الملكة النقدية التى اكتسبها هؤلاء النقاد جعلت أحكامهم تتسم بالمنهجية والموضوعية والدقة العالية.

❊ ❊ ❊

من عوامل اكتمال المنهج.. النظام التعليمي

الإسلام دين العلم، فقد أرسى قواعده ووضع لبناته ومهد طرقه، وأثنى على أهله، وجعله شعاراً ورمزاً له، فبه يعرف، وعليه يدل.

والقرآن الكريم مليء بالآيات الحاضة على العلم والمشجعة عليه والمعظمة لقدر أهله، والمبشرة لأصحابه بعلى الدرجات، وأفضل المنازل.

يقول تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[1].

وقال جل شأنه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[3].

كما كثرت توجيهات الله تعالى للمؤمنين للتفكر والنظر فى ملكوت الله تعالى، والتأمل في دلالات القدرة الإلهية المحيطة بهذا الكون، ومن ذلك ﴿أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾[4]، ﴿أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾[5].

وأمر الله نبيه بطلب العلم والتزود منه، فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[6].

ورسول الله ﷺ يحض على التعليم والتعلم، وعلى الأخذ فى طريق العلم مبشراً سالكيه بتيسير الله سبيل الجنة له، وتحسين صورته فى الدنيا بالنور الذى يقذفه الله فى قلبه وعلى وجهه.

قال رسول الله ﷺ: **«من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا؛ سهل الله له طريقًا إلى الجنة»**[7].

وقال: **«من خرج فى طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع»**[8].

---

(١) الزمر: ٩.

(٢) فاطر: ٢٨.

(٣) المجادلة: ١١.

(٤) الأنعام: ٨٠، السجدة: ٤.

(٥) البقرة، ٤٤، ٧٦، آل عمران: ٦٥، الأنعام: ٣٢، الأعراف: ١٦٩.

(٦) طه: ١١٤.

(٧) البخارى (١٩٢/١) معلقًا، ومسلم (٣٧٩/٤) رقم ٢٦٩٩، وأبو داود (٣١٦/٣) رقم ٣٦٤٣ كتاب العلم باب الحث على طلب العلم.

(٨) الترمذى، السنن (٢٩/٥) رقم ٢٦٤٧، والطبرانى فى الصغير (١٣٦/١).

وقال: «**نضر الله أمرأ سمع منا حديثًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع**»[1].

وهكذا كان الوحى يتنزل والرسول ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى يكملان منظومة الحديث على التعلم وبيان فضل العلماء فى الدنيا والآخرة.

يقول د. عمر عبيد حسنة: «فالعلم فى الإسلام قاصد، والقراءة هادفة، تنطلق باسم الله الخالق، الذى خلق الإنسان وأنعم عليه، وميزه بالقدرة على التعلم، وتستصحب الاعتراف بفضل الله الأكرم فى تحصيل العلم، وتحقيق العبودية لله وضبط المعرفة بأخلاقها، وتوجيه العلم ليؤدى وظيفته فى تحقيق إنسانية الإنسان»[2].

وكانت النتيجة الطبيعية للأخذ بكتاب الله وسنة رسوله رقى الأمة وبلوغها أرقى درجات التقدم فى العلوم الدينية والكونية، يقول الأستاذ المكى أقلانية: «الدين الإسلامى قد فتح الباب على مصراعيه أمام المسلمين للتعلم والتعليم، ورغبهم فى ذلك، ونفرهم من الجهل، فما مرت ثلاثة قرون حتى بلغت الأمة الإسلامية الذروة فى الحضارة؛ حتى تجاوزت باقى الأمم وسادتهم فى وقت ما كان يتصور للمسلمين كل هذه المكانة، خصوصًا وأن غيرهم كانت لهم حضارات عريقة»[3].

والحق أن النظام التعليمى عند الأئمة النقاد كان له دور بارز وحاسم فى اكتمال المنهج؛ بل كان النظام التعليمى عند المحدثين هو محور العملية النقدية.

والمتتبع للنظام التعليمى عند المحدثين يجده جامعًا بين كثير من النظريات الحديثة التى ينادى بها اليوم، وكأنها وليدة القرن، وبين أصالة الفكر التربوى الإسلامى وسمو أهدافه ورفعة مراميه.

فيظهر جليًا ارتباط العملية التعليمية بالنية الصالحة، والتطبيق الفعلى للمادة التعليمية، فالنظام التعليمى عند المحدثين لا يتعامل مع نصوص جامدة أو مادة نظرية بعيدة عن الواقع؛ بل كان النظام التعليمى وسيلة لغاية كبرى، وهى العمل.

كما يتضح النظام التدرجى فى العملية التعليمية، من خلال تقسيم المراحل التعليمية، والبرنامج العلمى المعد لكل مرحلة، ونوع الإشراف الملائم، والمكان المناسب لتلقى هذه المعارف والعلوم.

---

(١) الترمذى، السنن (٥/٣٣) رقم ٢٦٥٦ ـ ٢٦٥٨، والنسائى ، السنن الكبرى (٣/٤٣١) رقم ٥٨٤٧/١، وابن ماجه، السنن (١/٨٤) رقم ٢٣٠.

(٢) المكى أقلاينة، النظم التعليمية عند المحدثين فى القرون الثلاثة الأولى ص٧، مقدمة د. عمر عبيد حسنة.

(٣) السابق ص٣٢.

ولا يخفى دور المذاكرة والاسترجاع للعلوم المتلقاة، وكيف يستفاد الطلاب بمراجعة بعضهم بعضاً من ضبط لما تعلموه وإكمال ما فات البعض وتوضيح ما أبهم على الآخرين، كما لا يخفى شدة المعاناة التى كان يلاقيها طالب العلم فى سبيل الحصول على بغيته وإشباع نهمه وشفاء غلته.

ويبرز الاحترام الجم من الطلاب لمعلميهم، والشفقة الحانية من المعلمين على طلابهم حتى كان بعض العلماء ينفقون على المجيدين من الطلاب احتسابًا لذلك عند الله تعالى.

وبتتبع أحوال المنهج التعليمى عند الأئمة النقاد من المحدثين تبدو بذور التعليم المستمر، وعدم الاكتفاء على مرحلة من المراحل؛ بل استمرار العملية التعليمية من المهد إلى اللحد، ومن الميلاد إلى الممات، دون شعور بأنه قد آن الأوان لتوقف عملية التعلم.

ويرى الناظر بعين الاعتبار بذور نظام البعثات التعليمية متحققًا عند المحدثين، وإن كان اليوم فى الأكثر الغالب تتحمله الدولة؛ فإن المحدثين كانوا يقومون بهذه البعثات على نفقتهم الخاصة، مما يقوى الدافع، ويعلى من شأن الهدف، ويورث الصبر والتؤدة، ويصرف الملل والكلال.

وقد كانت مدة التعلم عندهم - وهى حديث رسول الله ﷺ - مادة تدفع أصحاب الهمم العالية والإخلاص الصادق إلى النهم فى هذه العلوم؛ دفعًا للشبهات ودفاعاً عن السنة وذوداً عن حياضها وتقربًا بذلك إلى رب العالمين، ورغبة فى جوار النبى ﷺ فى أعلى عليين، فى الفردوس الأعلى، فظهر جيل من الحفاظ، لا يدرى كيف تم له حفظ هذه الآثار مع المعرفة بأحوال رواتها والغوص فى معرفة عللها؛ إلا بتوفيق الله جل وعلا، ووعده بحفظ دينه وكتابه.

ولم يكن المتعلمون من المحدثين يسيرون بلا هوية ولا مرشد؛ بل كانوا يخضعون لتوجيه العلماء وإشراف المشايخ، يرسمون لهم خطوات المنهج العلمى، ويكشفون لهم معالم الدرب المصيب نحو الجادة بعيداً عن العشوائية والتخبط.

والمتأمل للنظام التعليمى عند المحدثين يجده قد اتسم بسمات المساواة بين المتعلمين، وعدم الاقتصار بمادة التعلم على فئة دون أخرى، كما انعدمت الفروق الاقتصادية والجنسية والنوعية بين الطلاب، وكان عامة المحدثين يقدمون مادتهم العلمية مجانًا دون مقابل ليتحصل على العلم كل من تكوّن عنده الدافع للتعلم بغض النظر عن حالته المادية؛ فقراً وغنى.

كما كانت الاستمرارية من العناصر الفعالة لتجدد المعلومات وزيادتها، وسبيلاً نحو الشمولية والإحاطة بمادة البحث المراد.

النية فى طلب العلم والحرص عليه

إن هذا العلم ليس كالعلوم الطبيعية أو الرياضية أو الفلسفية، فإذا كان علماء تلك العلوم يحاولون التوصل إلى خير البشرية، فإنهم يشترك عندهم فى ذلك الهدف الطموح إلى بناء مجد ذاتى وفخر أدبى، وربما تعدى ذلك إلى الرغبة فى تكوين ثروة مالية.

وهذه العقلية التى تفكر فى صنع المجد أو تحقيق الأرباح المادية لا مجال لها بين نقاد الحديث وجهابذته، فإن هذا العلم كان سبب شقاء أهله ماديًا وذهنيًا، كما أن اختلاط النية يذهب بالأجر المدخر عند الله تعالى.

يقول شعبة: «من طلب الحديث أفلس، بعت طستًا لأمى بسبعة دنانير»(١).

ويقول أبو عاصم النبيل: «الرياسة فى الحديث مذلة؛ إذا صح الشيخ الحديث وحفظ وصدق قالوا: شيخ كيس، وإذا وهم فى الحديث؛ قالوا: كذب»(٢).

فلا مجال لمن رام الشهرة أو الثراء من وراء ذلك العلم، وإنما هو انتظار الأجر والمثوبة من الله تعالى، فلا يلج ذلك الباب من ادخر العوض على ذلك من ربه.

يقول الزهرى: «إن هذا العلم أدب الله الذى أدب به نبيه ﷺ وأدب النبى أمته، وأمانة الله إلى رسوله ليؤديه على ما أدى إليه، فمن سمع علمًا فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عز وجل»(٣).

ويقول ابن المبارك: «أول العلم النية، ثم الاستماع، ثم الفهم، ثم الحفظ، ثم العمل، ثم النشر»(٤).

ولا ينبغى لمن رام العلم أن يقصد بذلك دنيا عريضة أو جاهًا واسعًا، أو رياسة دنيوية، أو شرفًا وفخرًا، كما أنه لا ينال العلم بالراحة والخلود إلى الدعة.

يقول الشافعى: «لا يطلب هذا العلم أحد بالمال وعز النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم أفلح»(٥).

ولا ينبغى أن يكون هم الدارس الحفظ أو التطاول بما درس، قال الخليل بن أحمد: «وأكثر من العلم لتعمل وأقلل منه لتحفظ»(٦).

---

(١) ابن عدى، الكامل (١/٧٠).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٢٦ - ١٠٢٧).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/١٣).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/٤٧٦).

(٥) المصدر السابق (١/٤١٢)، والرامهرمزى، المحدث الفاصل (٢٠٢).

(٦) المصدر السابق (١/٥٢٢).

يبكي. فقال البخارى: اكتب إن كان ولا بد: حدثنى موسى بن إسماعيل؛ حدثنا وهب؛ حدثنا موسى بن عقبة؛ عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث. وهذا يوضح أن الإمام مسلم على جلالته يسأل ويستفسر للوقوف على الصواب فى الرواية دون خجل أو حياء أو تكبر.

وجاء فى الروايات أنه قال: ليس فى الدنيا مثلك، لا يبغضك إلا حاسد، يا أستاذ الأستاذين، إلى غير ذلك من عبارات المدح والإجلال والاعتراف بالغاية فى العلم، والتمكن منه.

ولم يكن بعد المسافة عن مركز التعليم عائقًا دون الوصول إلى المعارف المراد تعلمها، فقد أوجد الأئمة سنة التناوب فى العلم، فعن عمر ـ رضى الله عنه ـ: «كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بني أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئت بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[1].

كما لم يمنع النساء حياؤهن من طلب العلم والسؤال عما يجهلن.

من ذلك قول أم سليم ـ رضى الله عنها ـ: «إن الله لا يستحيي من الحق؛ هل على المرأة من غسل؟...»[2].

ومما يروى فى شدة حرص العلماء على طلب العلم ما حدث أبو جعفر بن نفيل، قال: «قدم علينا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فسألنى يحيى وهو يعانقنى قال: يا أبا جعفر؛ قرأت على معقل بن عبيد الله عن عطاء: أدنى وقت الحائض يوم؟ فقال له أبو عبد الله يعنى أحمد بن حنبل: لو جلست؟ قال: أكره أن يفارق الدنيا قبل أن أسمعه»[3].

ومنه ما روى أن شعبة جاء إلى خالد الحذاء، فقال: «يا أبا منازل، عندك حديث، حدثنى به، وكان خالد عليلاً، فقال له: أنا وجع، فقال: إنما هو واحد! فحدثه به، فلما فرغ قال: مت إن شئت»[4].

وهذا من طرائف العلماء؛ لا يعنى بها أن يحيى كان فظًا، أو لا يتعامل اجتماعيًا مع الشيوخ بطريقة لائقة، أو أن شعبة كان يدعو على من حدثه طالما أخذ ما عنده، وإنما يؤخذ هذا وشبهه على باب الممازحة.

---

(١) رواه البخارى (١/٢٢٣ رقم ٨٩) كتاب العلم باب التناوب فى العلم.

(٢) البخارى (١/٢٧٦ رقم ١٣٠) كتاب العلم باب الحياء فى العلم، ومسلم (١/٢٦١ رقم ٣١٣) كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٤١).

(٤) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص١١٦، وابن عدى، الكامل (١/٧٠).

كما كان كثرة السؤال والتزود من العلم مهما كان المسئول صغيراً أم كبيراً، رجلاً أم امرأة من عوامل نضج المتعلم.

أورد الرامهرمزى فى محدثه: «كان الزهرى يأتى المجالس من صدورها ولا يأتيها من خلفها، ولا يبقى فى المجلس شاباً إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله، ولا فتى إلا ساءله، ثم يأتى الدار من دور الأنصار فلا يبقى فيها شاباً إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله، ولا فتى إلا ساءله، ولا عجوزاً إلا ساءلها ولا كهلة إلا ساءلها»[١].

كما كان طلب الحديث من الأعمال الشاقة التى لا تنال براحة الأبدان ولا لذيذ الطعام أو جمع المال..

يقول شعبة: «من طلب الحديث أفلس، لقد أفلست حتى بعت طستاً لأمى بسبعة دنانير»[٢].

ويقول سفيان بن عيينة: «لا تدخل هذه المحابر بيت رجل إلا أشقى أهله وأولاده»[٣].

وذكر داود بن رشيد: «أن يحيى بن معين خلف له أبوه ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم فأنفقه كله على الحديث، حتى لم يبق له نعل يلبسه»[٤].

ويقول مالك: إن هذا الأمر لن ينال حتى يذاق فيه طعم الفقر، وذكر ما نزل بربيعة من الفقر فى طلب العلم حتى باع خشب سقف بيته فى طلب العلم»[٥].

وقد قيل لشريك: «ما بال حديثك منتقًى؟ قال: لأنى تركت العصائد بالغدوات، وقال يحيى بن كثير: «لا يدرك العلم بالراحة»[٦].

ويقول أبو يوسف: «طلبنا هذا العلم وطلبه معنا من لا نحصيه كثرة، فما انتفع به منا إلا من دبغ اللبن قلبه... فكان أهلنا يعدون لنا خبزاً يلطخونه لنا باللبن فنغدو فى طلب العلم، ثم نرجع إلى ذلك فنأكله، فأما من كان ينتظر أن تصنع له هريسة أو عصيدة، فكان ذلك يشغله حتى يفوته كل ما نحن ندركه»[٧].

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٦٠، ٣٦١.

(٢) ابن عدى، الكامل (١/٧٠)، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٣٥).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٣٥).

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٥.

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤١٠).

(٦) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٠٢.

(٧) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤١١ رقم ٥٩٩).

يبكي. فقال البخارى: اكتب إن كان ولا بد: حدثنى موسى بن إسماعيل؛ حدثنا وهب؛ حدثنا موسى بن عقبة؛ عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث. وهذا يوضح أن الإمام مسلم على جلالته يسأل ويستفسر للوقوف على الصواب فى الرواية دون خجل أو حياء أو تكبر.

وجاء فى الروايات أنه قال: ليس فى الدنيا مثلك، لا يبغضك إلا حاسد، يا أستاذ الأستاذين، إلى غير ذلك من عبارات المدح والإجلال والاعتراف بالغاية فى العلم، والتمكن منه.

ولم يكن بعد المسافة عن مركز التعليم عائقًا دون الوصول إلى المعارف المراد تعلمها، فقد أوجد الأئمة سنة التناوب فى العلم، فعن عمر ـ رضى الله عنه ـ: «كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بني أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئت بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[١].

كما لم يمنع النساء حياؤهن من طلب العلم والسؤال عما يجهلن.

من ذلك قول أم سليم ـ رضى الله عنها ـ: «إن الله لا يستحيي من الحق؛ هل على المرأة من غسل؟...»[٢].

ومما يروى فى شدة حرص العلماء على طلب العلم ما حدث أبو جعفر بن نفيل، قال: «قدم علينا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فسألنى يحيى وهو يعانقنى قال: يا أبا جعفر؛ قرأت على معقل بن عبيد الله عن عطاء: أدنى وقت الحائض يوم؟ فقال له أبو عبد الله يعنى أحمد بن حنبل: لو جلست؟ قال: أكره أن يفارق الدنيا قبل أن أسمعه»[٣].

ومنه ما روى أن شعبة جاء إلى خالد الحذاء، فقال: «يا أبا منازل، عندك حديث، حدثنى به، وكان خالد عليلاً، فقال له: أنا وجع، فقال: إنما هو واحد! فحدثه به، فلما فرغ قال: مت إن شئت»[٤].

وهذا من طرائف العلماء؛ لا يعنى بها أن يحيى كان فظًا، أو لا يتعامل اجتماعيًا مع الشيوخ بطريقة لائقة، أو أن شعبة كان يدعو على من حدثه طالما أخذ ما عنده، وإنما يؤخذ هذا وشبهه على باب الممازحة.

---

(١) رواه البخارى (١/٢٢٣ رقم ٨٩) كتاب العلم باب التناوب فى العلم.

(٢) البخارى (١/٢٧٦ رقم ١٣٠) كتاب العلم باب الحياء فى العلم، ومسلم (١/٢٦١ رقم ٣١٣) كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٤١).

(٤) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص١١٦، وابن عدى، الكامل (١/٧٠).

كما كان كثرة السؤال والتزود من العلم مهمـا كان المسئول صغيراً أم كبيراً، رجلاً أم امرأة من عوامل نضج المتعلم.

أورد الرامهرمـزى فى محدثه: «كان الزهرى يأتى المجالس من صـدورها ولا يأتيها من خلفها، ولا يبقى فى المجلس شابًا إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله، ولا فتى إلا ساءله، ثم يأتى الدار من دور الأنصار فلا يبقى فيها شابًا إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله، ولا فتى إلا ساءله، ولا عجوزاً إلا ساءلها ولا كهلة إلا ساءلها»[١].

كما كان طلب الحديث من الأعمال الشاقة التى لا تنال براحة الأبدان ولا لذيذ الطعام أو جمع المال..

يقـول شعبـة: «من طلب الحـديث أفلس، لقد أفلست حـتى بعت طستًا لأمـى بسبـعة دنانير»[٢].

ويقول سفيان بن عيينة: «لا تدخل هذه المحابر بيت رجل إلا أشقى أهله وأولاده»[٣].

وذكـر داود بن رشيـد: «أن يحـيى بن معين خلف له أبـوه ألف ألف درهم وخمـسين ألف درهم فأنفقه كله على الحديث، حتى لم يبق له نعل يلبسه»[٤].

ويقول مالك: إن هذا الأمر لن ينال حتى يذاق فيه طعم الفقر، وذكر ما نزل بربيعة من الفقر فى طلب العلم حتى باع خشب سقف بيته فى طلب العلم»[٥].

وقد قيل لشريك: «ما بال حديثك منتقًى؟ قال: لأنى تركت العصائد بالغدوات، وقال يحيى بن كثير: «لا يدرك العلم بالراحة»[٦].

ويقول أبو يوسف: «طلبنا هذا العلم وطلبـه معنا من لا نحصيه كثرة، فـما انتفع به منا إلا من دبغ البن قلبه... فكان أهلنا يعدون لنا خبـزاً يلطخونه لنا بالبن فنغدو فى طلب العلم، ثم نرجع إلى ذلك فنأكله، فـأما من كان ينتظر أن تصنـع له هريسة أو عصـيدة، فكان ذلك يشغله حتى يفوته كل ما نحن ندركه»[٧].

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٦٠، ٣٦١.

(٢) ابن عدى، الكامل (٧٠/١)، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣٥/١).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣٥/١).

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤٥.

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٤١٠/١).

(٦) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٠٢.

(٧) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٤١١/١ رقم ٥٩٩).

اختيار المعلم والإكثار من الشيوخ وإجلالهم

كان لا بد من اختيار من يقوم بعملية التعليم، واعتمد الطلاب فى عملية الاختيار على أن شهرة المحدث بطلب الحديث ولقائه الشيوخ والأخذ عنهم وكرهوا التعلم عن طريق الكتب والصحف، ومن ذلك قول سليمان بن موسى: «لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرءوا القرآن على المصحفيين»[١].

وقال سعد بن إبراهيم: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[٢].

فكان المعلم الذى يختار للأخذ عنه لا بد أن يتصف بصفات تؤهله لصدارة المجالس التعليمية، وأن يكون مرشحًا من قبل الطلاب للدراسة على يديه.

يقول يحيى بن سعيد: «وينبغي أن يكون فى صاحب الحديث غير خصلة، ينبغى لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يقصد ذلك»[٣].

يقول مالك: «أدركت هذا المسجد، وفيه سبعون شيخًا ممن أدرك أصحاب رسول الله ﷺ وروى عن التابعين فلا يحمل الحديث إلا عن أهله»[٤].

وقال أبو الزناد: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، لا يؤخذ عنهم العلم، كان يقال: ليس هم من أهله»[٥].

كما ينبغى أن يكون هذا العالم متخصصًا فى علم ما.

يقول الخليل بن أحمد: «إذا أردت أن تكون عالمًا فاقصد لفن من العلم»[٦].

ويقول أبو عبيد القاسم به سلام: «ما ناظرنى رجل قط، وكان مفننًا فى العلوم إلا غلبته، ولا ناظرنى رجل ذو فن واحد، إلا غلبنى فى علمه ذلك»[٧].

والإكثار من العلماء له مزايا كثيرة؛ فهو يوضح أخطاء العالم الواحد، ويكمل المعارف، ومن ذلك ما قاله مطر الوراق: «ومثل الذى يروى عن عالم واحد مثل الذى له امرأة واحدة إذا حاضت بقي»[٨].

---

(١) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٣١/٢).
(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٢.
(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٥.
(٤) ابن عدى الكامل (٩١/١).
(٥) المصدر السابق (٩١/١).
(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٥٢٣/١).
(٧) المصدر السابق (٥٢٣/١).
(٨) المصدر السابق (٥٢٣/١).

ويقول أبو داود الطيالسى: «أدركت ألف شيخ كتبت عنهم»[١].

وقال البخارى: «كتبت عن ألف وثمانين نفسًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث»[٢].

فكان الطلاب فى حركة مزدوجة بين الإكثار من الشيوخ بقدر المستطاع وفى الوقت ذاته عدم الكتابة والسماع من كل أحد؛ بل هناك نظر إلى حال الشيخ صدقًا وكذبًا، سنة وبدعة، ضبطًا واختلاطًا، عدالة وجرحًا، ثم الانتقاء من هؤلاء من يصلح أن يتحمل عنه، ليكون ذلك مساهمًا فى قوة ونضج التكوين العلمى للطلاب.

وكذلك كان الطلاب ينظرون إلى العالم بنظرة إجلال وإكبار؛ يقدرون علمه، ويرفعون من شأنه.

«سأل هارون الرشيد مالك بن أنس - وهو فى منزله، ومعه بنوه - أن يقرأ عليهم، فقال: ما قرأت على أحد منذ زمان، وإنما يقرأ عَلَيَّ، فقال هارون: أخرج الناس عنى حتى أنا أقرأ عليك؟ فقال: إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص، فأمر معن بن عيسى فقرأ عليه»[٣].

ويتضح من ذلك كيف أن أمير المؤمنين قد نزل على رغبة الإمام مالك، ولم يستجب العالم لأمر الأمير، وكانت الكلمة كلمته.

ومن ذلك ما رواه أبو الزناد: «رأيت عمر بن عبد العزيز يأتى عبيد الله بن عبد الله يسأله عن علم ابن عباس، فربما أذن له، وربما حجبه»[٤].

وقد كان من إجلال العالم أن يؤتى إليه ولا يأتى كما اتضح من صنيع عمر بن عبد العزيز مع عبيد الله بن عبد الله، وعد العلماء ذهاب المعلم إلى المتعلم من إذلال لعلم، يقول الزهرى: «هوان بالعلم وذلة أن يحمله العالم إلى بيت المتعلم»[٥].

وطلب طاهر بن عبد الله من سليمان بن حرب أن يذهب إليه يحدثه فقال سليمان [أبو أيوب]: سبحان الله، تستخف بشيخ مثلي؟ قال: وما ذاك يا أبا أيوب؟ قال: بعثت إلى أن تعال فحدثنى، العالم يأتى أو يؤتى؟! قال: لا أعود يا أبا أيوب. قال: لا تعودن لشيء من هذا، إن أردت الحديث، فهذا مجلسي»[٦].

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٧٩).

(٢) ابن حجر، هدى السارى ص٥٣.

(٣) ابن حبان، المجروحون (١/٤٥).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤٠٩).

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/١٥).

(٦) المصدر السابق (٢/١٥).

وقد كان من شأن هؤلاء العلماء التعفف عما فى أيدى الطلاب، وعدم امتهان أنفسهم بقبول هداياهم، بل مجرد قبول أدنى منفعة منهم وإن كانت سقيا الماء.

عن محمد بن الحجاج قال: «كان رجل يسمع من حماد بن سلمة، فركب بحر الصين، فقدم فأهدى إلى حماد، فقال له حماد: اختر إن شئت قبلتها ولم أحدثك أبداً، وإن شئت حدثتك، ولم أقبل الهدية، فقال: لا تقبل الهدية وحدثني»[1].

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «كان ها هنا شيخ قال: رأيت على يد أبى عبدالله جرباً، فجئت بدواء فقلت: ضع هذا عليه فأخذه ثم رده، فقلت له: لم رددته قال: أنتم تسمعون، يعنى مني»[2].

ومن عجيب ذلك ما رواه جرير بن عبد الحميد قال: «مر بنا حمزة الزيات، فاستسقى الماء، وقعد ودخلت البيت، فلما أردت أن أناوله نظر إلى فقال: أنت هو؟ قلت: نعم، قال: أليس تحضرنا فى القراءة؟ قلت: نعم. قال: رده، وأبى أن يشرب وقام ومضى»[3].

إن العالم المتعفف وإن كان فقيراً هو الذى يصل علمه إلى القلوب، وهو الذى ينال بركة علمه، وهو الذى يستطيع أن يصدع بالحق، ويجهر بالصواب لا يحابى أحداً كان قد أهداه، ولا يتقرب إلى سلطان أقطعه شيئاً ولا أمير وصله بشيء.

أما علماء السلاطين الذين أذلوا أنفسهم وعلمهم على أبواب الأمراء وتاقت أنفسهم إلى ما عند هؤلاء من زخرف ومتاع، فلا ينهضون لبيان حق أو إنكار باطل خوفاً على مصالحهم وحظوظهم الدنية.

المذاكرة

لم يكن تلقى العلوم من أفواه ثقات العلماء كفيلاً وحده بتكوين الشخصية الحديثية؛ إذ السمع يخطئ، والحفظ يخون، والذاكرة يعرض لها ما يجعلها قد تنسى أشياء مما علق بها. فكانت عملية المذاكرة أو المدارسة ديدن المحدثين، وإليها يتسابقون، وكانت من وسائل الحفاظ على التكوين السابق والوقوف على كل جديد لم يعرفه المحدث.

ثمار المذاكرة:

وقد أثمرت المذاكرة ثماراً عدة؛ منها:

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٥٣.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١٤/٢).

(٣) المصدر السابق (١٤/٢).

١ ـ الحفظ:

قال الزهرى: «آفة العلم النسيان، وترك المذاكرة»[١].

ويقول جعفر بن محمد: «القلوب ترب والعلم غرسها، والمذاكرة ماؤها، فإذا انقطع عن الترب ماؤها جف غرسها»[١].

وعن علقمة: «أطيلوا ذكر الحديث، لا يدرس»[٣].

وربما دفع العلماء رغبتهم في الحفظ أن يذكروا الحديث، ولو عند غير أهله رغبة فى الحفظ، وطرداً للنسيان، واستجلاباً لمخزون القرائح، عن إبراهيم: «إذا سمعت حديثًا فحدث به حين تسمعه، ولو أن تحدث به من لا يشتهيه، فإنه يكون كالكتاب فى صدرك»[٤].

وقد كان ابن شهاب «يسمع العلم من عروة وغيره، فيأتى إلى الجارية له وهى نائمة، فيوقظها فيقول: اسمعى، حدثنى فلان كذا، وفلان كذا. فتقول: مالى وما لهذا الحديث؟! فيقول: قد علمت أنك لا تنتفعين به، ولكن سمعته الآن فأردت أن أستذكره»[٥].

وكان عطاء الخراسانى إذا لم يجد أحداً أتى المساكين فحدثهم، يريد بذلك الحفظ»[٦].

وكان العلماء يفيدون بعضهم بعضًا فى المذاكرة، قال ابن المبارك: «إن أول منفعة الحديث أن يفيد بعضكم بعضاً»[٧].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: «كنت أمشى مع ابن المبارك أفيده عن الشيوخ، فأذكر الحديث فى الطريق، فيقول: لا أبرح حتى أكتبه منك»[٨].

ومن ذلك ما يحكى على بن المدينى قال: «قدمت الكوفة فعنيت بحديث الأعمش فجمعتها، فلما قدمت البصرة لقيت عبد الرحمن فسلمت عليه، فقال: هات يا على ما عندك، فقلت: ما أحد يفيدنى عن الأعمش شيئًا! قال: فغضب، فقال: هذا كلام أهل العلم ومن يضبط العلم؟! من يحيط به مثلك يتكلم بهذا؟! أمعك شيء تكتب فيه؟ فأملى على ثلاثين حديثًا لم أسمع منها حديثًا»[٩].

---

(١) الدارمى، سنن الدارمى (١/ ١٥٠)، وابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/ ٤٤٣).

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/ ٣٣٤).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٧١)، وسنن الدارمى (١/ ١٤٧)، وشرف أصحاب الحديث ص٩٧.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٢٥).

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/ ٣٢٣).

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/ ٤٥٤).

(٧) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/ ٢١٢).

(٨) المصدر السابق (٢/ ٢١٣).

(٩) المصدر السابق (٢/ ٣٣٣).

٢ - معرفة الأحفظ والأضبط:

ويعرف ذلك بكثرة المذاكرة والمعايشة للشيوخ..

قال عطاء: «كنا نأتي جابر بن عبد الله، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا، وكان أبو الزبير أحفظنا لحديثه»[١].

وقال صالح بن محمد: «أعلم من أدركت بالحديث وعلله على بن المدينى، وأحفظهم له عند المذاكرة: أبو بكر بن أبى شيبة»[٢].

ومن ذلك ما حدث مع البخارى - رحمه الله -، وقد ظن فيه صاحباه فى السماع أنه يتلاعب ولا يكتب، فلما ذاكرهما قال: «فاعرضا عليّ ما كتبتما، فأخرجا إليه ما كان عندهما فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه»[٣].

٣ - معرفة الأفقه:

«وتكمن أهمية التعرف على الأفقه فى ترجيح روايته على غير الفقيه حال الراوية بالمعنى؛ لأنه يكون أعلم بمدلول الحديث من غيره»[٤].

ومن ذلك قول إسحاق بن راهويه: «كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى من بينهم: وطريق كذا؟ فأقول: أليس قد صح هذا بإجماع منا؟! فيقولون: نعم، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل»[٥].

٤ - الاطلاع على مدى سعة علم الراوى:

«ومن علم بكفاءته يجله الخاصة والعامة ويوقرونه، ويلزمه طلاب العلم للأخذ عنه والاستفادة منه»[٦].

ومن ذلك: عن مالك: «قدم ابن شهاب المدينة، فأخذ بيد ربيعة، ودخلا إلى بيت الديوان، فلما خرجا وقت العصر خرج ابن شهاب وهو يقول: ما ظننت أن بالمدينة مثل ربيعة، وخرج ربيعة يقول: ما ظننت أن أحداً بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب»[٧].

---

(١) الدارمى، سنن الدارمى (١/١٤٩).
(٢) الذهبى، تذكرة الحفاظ (٢/٤٣٣).
(٣) الذهبى، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٨).
(٤) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص٨٦.
(٥) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١/٣٧٥).
(٦) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص٨٠.
(٧) الذهبى، تذكرة الحفاظ (١/١١٠).

٥ ـ معرفة مدى عدالة الرواة:

وذلك من خلال ذكر كل شيخ ما عنده عن الرواة وبجمع هذه الأقوال يتبين حال كل راوٍ، وجدير بالذكر أن «معرفة عدالة الرواة مهمة جداً عند المحدثين؛ لأنه يترتب عليها قبول رواية العدل إذا كان ضابطًا، ورد رواية الفاسق غير المتأول»[١].

والناظر في كتابات ابن أبي حاتم يجد العلاقة الوثيقة والملازمة الطويلة بين أبي حاتم وأبي زرعة في أحوال الرجال، بما يغني عن إيراد النماذج.

ومن ذلك قول شعبة: «تعالوا حتى نغتاب في الله»[٢].

ومن ذلك تلك المجالس المتكررة بين الترمذي والبخاري مما ولد كتاب العلل الكبير للإمام الترمذي.

٦ ـ تصحيح الأخطاء:

إن المرء إن أخطأ وكان وحده تمادى في خطئه، وإذا ذاكر إخوانه أهل العلم اتضح خطأ المخطئ، وإن كان مخلصاً رجع عن خطئه وصححه، وكثيراً ما يقع هذا مع الأئمة الجهابذة حتى إنهم ليميزون أخطاء كل راوٍ عن كل شيخ، ومن ذلك ما حدث مع أبي عوانة وعبد الرحمن بن مهدي قال: «ذاكرني أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلت: فهاته. قال: يا سلامة، هاتي الدرج، ففتش فلم يجد شيئًا، فقال: من أين أتيت يا أبا سعيد؟ فقلت: ذوكرت به وأنت شاب، فعلق بقلبك، فظننت أنك قد سمعت»[٣][٤].

وهكذا يتضح دور المذاكرة التي «عن طريقها يتم صيانة السنة من الضياع، وتوسيع أفق الراوي وتصحيح الأخطاء، ومنع الكذب من التسرب إلى حديث رسول الله ﷺ»[٥].

وقد كادت عقول الأئمة تذهب من الإكثار من المذاكرة، وذلك لكثرة ما دارسوه وطول وقت انعقاد تلك المجالس وحدة التركيز عند التعرض للآثار.

يقول علي بن المديني: «ستة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة؛ يحيى، وعبدالرحمن، ووكيع، وابن عيينة، وأبو داود، وعبد الرزاق، قال علي: من شدة شهوتهم له»[٦].

---

(١) المكي أقلانية، النظم التعليمية ص٨٩.

(٢) ابن عدي، الكامل (٦٩/١).

(٣) ابن حبان، المجروحون (٥٤/١).

(٤) المكي أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص٨٢ ـ ٩٢.

(٥) المكي أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص٩٢.

(٦) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (٣٣٣/٢).

وعن أبى حازم: «كان الناس فيما مضى من الزمان الأول... إذا لقى الرجل من هو مثله قال: اليوم يوم مذاكرتى فيذاكره»[1].

انتقاء الطلاب

وكما كان اختيار المعلم يخضع لشروط جسام، فكذلك كان المعلم يقوم بانتقاء طلابه الذين يعقد لهم المجالس الخاصة، ويفرغ لهم من وقته.

وقد جعل العلماء أن من حق العلم ألا يمنع منه مستحقيه، كما أن من الواجب أن يصان العلم عن غير أهله، فهناك من يجمل العلم، كما أن هناك من يطمع فى أن يرى فى سلك العلماء، ويشاهد على أنه من زمرتهم.

يقول كثير بن مرة الحضرمى: «إن عليك فى علمك حقًا كما أن عليك فى مالك حقًا، لا تحدث العلم فى غير أهله فتجهل، ولا تمنع العلم أهله فتأثم، ولا تحدث بالحكمة عند السفهاء فيكذبوك»[2].

وقال الخطيب عن صفات الطالب الفهم: «وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية؛ لاحفظ رواية، فإن رواة العلوم كثير ورعاتها قليل، ورب حاضر كالغائب، وعالم كالجاهل»[3].

ويقول مالك: «من إهانة العلم أن تحدث كل من سألك»[4].

ويقول عكرمة: «إن لهذا العلم ثمنًا، قيل: وما ثمنه؟ قال: أن تضعه عند من يحفظه ولايضيعه»[5].

وقد حدث بعض الأئمة من لا يستأهل لذلك فعوتب على فعله، وانتقد عليه أمره، فعن شعبة، قال: «رآنى الأعمش، وأنا أحدث قومًا فقال: ويحك يا شعبة، تعلق اللؤلؤ فى أعناق الخنازير»[6].

وقد يخص المحدث قومًا ببعض الحديث دون بعض لعلة فى المتروك أو مزية فى المخصوص، ومن ذلك حديث معاذ ونداء النبى ﷺ له، ثم قوله ﷺ: «ما من أحد يشهد أن

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣٣٢).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٤٥٢، ٤٥٣)، والرامهرمزى المحدث الفاصل ص٥٧٥.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٣).

(٤) المصدر السابق (١/١٤٠).

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/٤٤٨)، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١/٢٥٥).

(٦) المصدر السابق (١/٤٤٦)، والرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٥٧٣.

لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار. قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذًا يتكلوا»[١].

وقد يمتنع المحدث من قوم حرصًا عليهم؛ إذ عقولهم قد لا تتحمل معنى ما يسمعون، فيكون هذا العلم ضاراً بهم، ومن ذلك قول على - رضى الله عنه -: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذّب الله ورسوله»[٢].

وقال أبو قلابة: «لا يحدث الحديث من لا يعرفه، فإن من لا يعرفه يضره ولاينفعه»[٣].

من ذلك يظهر أن الطالب لا بد أن يتحلى بأخلاق حسنة، وقدرات عقلية عالية ليتسنى له طلب الحديث، كما أن هناك ما يصلح لكل الطلاب، وهناك ما يصلح لبعضهم، وهناك ما لا يدركه إلا أقل القليل، وعلى العالم الفطن والناقد الجهبذ أن يتفحص طلابه، ويتعهد منهم من يليقون بما يلقيه عليهم.

التعليم المستمر

مما تميز به المحدثون، بل وعلماء الإسلام جميعًا ما يطلق عليه الآن اسم التعليم المستمر، والذى تنادى به النظريات التربوية الحديثة.

وما من شك أن التعليم فى الإسلام هو رمز الدين، والله تعالى فى كتابه يحض عليه، ورسول الله ﷺ إليه يرشد، فالتعليم مطلب دينى، ووازع داخلى طلبًا لرضا المولى جل وعلا.

فالعالم الحق فى عملية تعليم وتعلم دائمين، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: «أيامى أربعة؛ يوم أخرج فألقى فيه من هو أعلم منى فأتعلم منه؛ فذاك يوم فائدتى وغنيمتى، ويوم أخرج فألقى فيه من أنا أعلم منه فأعلمه؛ فذاك يوم أجرى، ويوم أخرج فألقى فيه من هو مثلى فأذاكره؛ فذاك يوم درسى، ويوم أخرج فيه فألقى من هو دونى وهو يرى أنه فوقى فلا أكلمه وأجعله يوم راحتي»[٤].

ويقول الإمام أحمد: «أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر»[٥].

---

(١) رواه البخارى (٢٧٢/١ رقم ١٢٨) كتاب العلم باب من خص بالعلم قومًا، ومسلم (٦٨/١ رقم ٣٢).

(٢) البخارى (٢٧٢/١ رقم ١٢٧).

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٥٥/١ - ٢٥٦، والرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٥٧١.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٥٣٥/١)، والرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٠٦.

(٥) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٦٨.

وقيل لابن المبارك: «إلى كم تطلب الحديث؟ قال: لعل الكلمة التى أنتفع بها لم أسمعها بعد»[١].

وسئل سفيان بن عيينة: «من أحوج الناس إلى طلب العلم؟ قال: أعلمهم أن الخطأ منه أقبح»[٢].

وما زال المرء على قدر من العلم كبير ما دام يتعلم، وما دام يشعر أنه بحاجة إلى العلم؛ حتى إذا ظن أنه بلغ ما لا يرتفع فوقه، ووصل إلى ما لا يوصل بعده، واستغنى عن طلب العلم؛ فقد هوى.

قال أبو غسان: «لا تزال عالمًا ما كنت متعلمًا، فإذا استغنيت كنت جاهلاً»[٣].

ومن أراد التعلم لا يأنف إن تعلم ممن هو مثله أو فوقه أو دونه..

يقول وكيع: «لا يكون الرجل عالمًا حتى يسمع ممن هو أسن منه، وممن هو مثله، وممن هو دونه»[٤].

وقد تنبه الأئمة النقدة إلى أن ترك التعلم فترة أو الانقطاع عن العلم يفقد الإمام ـ مهما كانت درجته وإتقانه ـ الكثير من قدراته العلمية.

يقول عبد الرحمن بن مهدى: «إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السمسار؛ إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره»[٥].

وقد ذم العلماء من يبخل بالعلم، وعدوا بخله هذا ككنز موجود لا ينفق منه، فأى قيمة له؟!

يقول يحيى بن معين: «من بخل بالحديث وكسر على الناس سماعهم لم يفلح»[٦].

وعن سلمان قال: «علم لا يقال به ككنز لا ينفق منه»[٧].

يقول د. أقلانية: «إن الإنسان كلما أطال النظر فى علمه إلا وظهرت له أشياء كان غافلاً عنها، وكلما طلب علمًا إلا واتسع أُفُقُه»[٨].

---

(١) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص٦٨.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١/٤٠٧).

(٣) المصدر السابق (١/٤٠٨).

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٧٤).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٣٥).

(٦) المصدر السابق (١/١٧٣).

(٧) أبو خيثمة، العلم ص٨.

(٨) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص١٤٩.

البعوث التعليمية

وقد كانت البعثات تتم بصورة شخصية؛ يتكلف الطالب أو الأستاذ مكابدة مشاقّ وتكاليف هذه البعثات الشخصية، وذلك ليجمع أهدافًا تعليمية لا تتحقق فى بلده على نفقته، أو لأنه أنهى مثل هذه العلوم فى بلده ويريد أن يتوسع فى ذلك، وقد أجمل د. المكى أقلانية أهداف الرحلة إلى:

«١ ـ طلب العلم.

٢ ـ الرجوع إلى المصدر.

٣ ـ ضبط الحديث.

٤ ـ سماع الكتاب من صاحبه.

٥ ـ نشر العلم.

٦ ـ التكوين المستمر.

٧ ـ جمع الحديث وكتابته فى كتاب.

٨ ـ إفراد الصحيح من الحديث فى كتاب»[١].

ويجتمع كل ذلك فى إطار الرغبة فى رضى الله تعالى ـ، وحياطة السنة والذود عن حياضها، وبناء المنهج النقدى المتكامل الذى يقدر أن يقوم بهذه المهمة.

وقد تقدم الحديث عن الرحلات والبعوث فى مبحث (الرحلة فى طلب العلم».

التوجيه العلمي

ويقصد به أن المحدثين فى بداية طلبهم فى حاجة إلى الإرشاد لاختيار بعض الطرق دون بعض، والبدء ببعض المعارف قبل البعض، ثم تستمر هذه الحاجة شيئًا فشيئًا للوصول إلى المنهج السليم؛ بعيداً عن الخطأ والوهم، أو التخبط والعشوائية.

والتوجيه العلمى يمنع أن ينتقل المتعلم إلى مرحلة دون المرور بسابقتها فى تسلسل علمى رائع، قال حفص بن غياث: «أتيت الأعمش، فقلت: حدثني. قال: أتحفظ القرآن؟ قلت: لا. قال: اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدثك»[٢].

كما أن ذلك التوجيه يحمى المتعلم أن يعادى بعض العلوم ويطلب منه الإلمام ببعض أجزاء كل علم.

---

(١) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص٩٩ ـ ١٠٤.

(٢) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٠٣.

قال خالد بن يحيى لابنه: «يا بني؛ خذ من كل علم بحظ، فإنك إن لم تفعل جهلت، وإن جهلت شيئًا من العلم عاديته لما جهلت، وعزيز عليّ أن تعادى شيئًا من العلم»[١].

وقد يستجيب المتعلم النشط لدوافع الإقدام على العلوم جملة، مما قد ينذر بضياع العلم جملة واحدة، فيأتي دور المرشد الأمين والموجه الناصح.

ومن ذلك قول الزهرى ليونس بن يزيد: «لا تكابر العلم، فإن العلم أودية، فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالى، ولا تأخذ العلم جملة، فإ من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء، مع الليالى والأيام»[٢].

ومن ذلك إلحاح التابعين على عبد الله بن مسعود طلبًا لزيادة التحديث، فيقرر - رضى الله عنه - مبدأ عدم الإملال والإكثار والتطويل قائلاً: «فما يمنعنى الخروج إليكم إلا كراهية أن أملكم، وإن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة علينا»[٣].

وهكذا يكون التوجيه حافظًا للمتعلم، ودافعًا له إلى طريق الصواب.

وكما كان التوجيه التعليمى له أثره المحمود، كان التنازل عن هذه الخطوة المهمة نذيراً بالانحراف عن الجادة مع توفر مثل ذلك التوجيه، ومن تمكن من الاسترشاد بنصح مخلص وتوجيه عالم وإشراف متخصص ثم ضيع هذه الفرصة لم يكن جديراً بتحمل العلم، ولا كان له أهلاً.

ويعدد د. أقلانية نتائج الانحراف عن الجادة وإهمال الأخذ عن الشيوخ وترك توجيهاتهم ذاكرًا:

«١ - افتقاد عنصر الاقتداء الذى أكد عليه كل من السلف والخلف.

٢ - ضيق الأفق؛ ذلك لأنه سوف يبقى فى إطار ما درسه فى الصحف، غافلاً عما يمكن أن يرفع من مستواه العلمي.

٣ - التصحيف نتيجة الأخذ عن الصحف»[٤].

هذه بعض العناصر التى تشابكت لإحداث منظومة تعليمية راسخة تقوم على إخلاص وتجرد لله فى الطلب، وانتقاء للعلماء والطلاب، وتعب ومشقة وارتحال، وصبر ومثابرة واستمرار، ودوام مذاكرة للأقران، والانتفاع من الصغير والكبير، والإفادة من النصح والتوجيه وغير ذلك.

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٥٢٣/١).

(٢) المصدر السابق (٤٣١/١).

(٣) البخارى (١٩٧/١ رقم ٧٠) كتاب العلم باب من جعل لأهل العلم أيامًا معلومة.

(٤) المكى أقلانية، النظم التعليمية عند المحدثين ص١٢٦ - ١٢٨.

هذه المنظومة التعلمية التى كانت من أسباب قيام منهج نقدى راسخ عند المحدثين، يقوم ما يروى وينقي السنة ويغربلها مما دس فيها أو أدخل عليها؛ بخلاف تلك المزاعم الجوفاء العارية عن الأدلة، والتى تولى الترويج لها أعداء الإسلام من غير المسلمين الحاقدين بدورهم على تلك الحضارة المشرقة، وذلك المنهج النقدى الرائع.

ورضى بعض ضعفاء الإيمان وقليلى العلوم الشرعية بأن يقوموا بدور الأذناب لتلك الحيات المسمومة، وأن يكونوا كالببغاوات لهذه الصيحات المسعورة.

إن ذلك المنهج التعليمى الجدير بأن يخرج نقاداً مهرة فى التعامل مع النصوص والرجال والأسانيد بصورة موضوعية متجردة عن الأهواء بروح المثابرة ومبدأ الأمانة العلمية.



الباب الثانى

ملامح المنهج النقدى عند المتقدمين

١ ـ تعامل النقاد مع الرواة.

٢ ـ نظرة النقاد إلى الأسانيد.

٣ ـ جهود النقاد فى التعامل مع المتون.

٤ ـ براعة النقاد المتقدمين في العلل .

ملامح المنهج النقدي عند المتقدمين

إن منهج النقد عند المحدثين نشأ نشأة قوية، وذلـــك لتوفـــر المقومـــات المســـاعدة، والعوامل المقوية لبناء ذلك المنهج، وقد تجسد ذلك المنهج النقدي في صورة تطبيقية أكـــثر منها نظرية؛ إذ قلما نجد الأئمة المتقدمين قد اهتموا بالتصنيف النظـــري أو الاصطلاحـــي اهتمامهم بالممارسة العملية لذلك الفن، اللهم إلا مقدمة الإمام مسلم والتى أودعـــها أول كتابه الصحيح وعلل الترمذي الصغير الذى ختم به كتابه الجامع، ورســـالة أبي داود إلى أهل مكة، وهي صغيرة فى حجمها، وبعض الإشارات التى أودعها ابن أبي حاتم فى تقدمـــة الجرح والتعديل، وكذلك ابن عدي فى كتابه الكامل في ضعفـــاء الرجـــال، ومقدمـــتي المجروحين والثقات لابن حبان، ثم كتب المصطلح بدءا بالمحدث الفاصل... إلخ وغـــير ذلك فى ثنايا الكتب الحديثية.

والمتتبع لأرباب ذلك الفن وأئمته وجهابذته يجد آثارهم العمليـــة تفـــوق تقعيدهـــم النظري بمراحل بما يشعر أن تلك القضايا النظرية التى اهتم بإبرازها المتـــأخرون كـــانت محسومة فى الغالب متفقا عليها، ولذلك كان الجهد الجاهد والشغل الشاغل القيام بعمليات انتقائية للمرويات للإحاطة بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه العمـــل بين المسلمين من ناحية،و اطراح ما ثبت انتفاء نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم

كما كان الاشتغال بالتصنيف فى التواريخ وأحوال الرجال ، زادا لمن تـــأخر وبيانـــا لأسباب القبول والرد للروايات ، وكذا التصنيف فى علل الأحاديث المروية وبيان أســـباب هجرانها.

ولا يظن أن هذا الجانب العملي كان بمعزل عن لغة الحوار النظرى- أعـــني قضايـــا المصطلح- ولكن ذلك الجانب النظري كان من البساطة والبعد عن التعقيد بحيث لا يشغل إلا تلك المساحة التى وصلتنا عنهم.

وقد تجسد ذلك المنهج النقدي عند الأئمة من المتقدمين من خلال عدة مظاهر:

أ- تعامل النقاد مع الرواة.

ب- تعامل النقاد مع الأسانيد .

ج- تعامل النقاد مع المتون.

د- دور أئمة النقد للكشف عن العلل.

أ- تعاملهم مع الرواة

إذا كان بعض المتربصين بالسنة وأهلها يحاول التشكيك فى بعض مظاهر ذلك المنهج، فإنه يعدم الحيلة ويضل السبيل إذا حاول الخوض فى قدرات الأئمة النقاد على معرفة أحوال الرواة، وتنكسر معاولهم إذا تجرءوا على الاقتراب من ذلك الصرح العلمي المبهر

إن أئمة النقد قد خلفوا لمن بعدهم تراثًا يفخر به من ينتسب إلى الإسلام، فهؤلاء قوم قد لاحقوا الرواة فى شئون حياتهم المختلفة حلاً وترحالاً مدخلاً ومخرجًا، بل كانوا يسألون عن كل راوٍ حتى يقال: هل تزوجوه؟!

ووضعوا ضوابط لمن تقبل روايته ومن لا تقبل، ووضعوا قرائن التعديل والتجريح والعدالة والضبط، وتتبعوا الرواة فى بلدانهم لينكشف زيف من حسن من صورته أمام المحدثين مخادعًا لهم، واختبروا ضبطهم وحفظهم، وعقدوا لذلك الاختبارات القاسية والمتعددة، كما تابعوا الراوى من خلال فترات حياته المتباعدة، ومن خلال شيوخه المتنوعين، ومن خلال رحلاته المتعددة متى ضبط ومتى اختل؟ متى سلك الجادة، ومتى انحدر؟ عمن ضبط، وعمن تساهل؟ متى حدث من حفظه، ومتى حدث من كتابه؟ أين خرجت رواياته مستقيمة، وأين انحرفت؟ من روى عنه حال إتقانه، ومن روى عنه إذا تغير و اختلط؟

هذه الصورة التى لا مثيل لها فى أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات، وتلك المراقبة اللصيقة بكل راو، وكأن الناقد شرطي مكلف بكل راو على حدة لملاحقة حركاته وسكناته، مع ذلك الحياد التام والموضوعية التى لا تعرف المحاباة لقرابة أو نسبٍ، فوجد من يضعف أباه ومن يوصي بترك حديث أخيه ومن يتتبع أخطأ شيوخه؛ إحقاقًا للحق، وذودا عن حياض السنة المشرفة.

هذا الجهد الذي يدعوا إلى الفخر بهؤلاء النقاد والإجلال لهم قد ظهر جليًا لمن تتبع مصنفاتهم واقتفى آثارهم وتأمل صنيعهم، وهذا نموذج مبسط، وصورة مصغرة من ذلك الجهد العظيم .

فقد كان لديهم من الدوافع القوية ما يجعلهم يبحثون عن أحوال الرواة والإخبار عن أحوالهم،و لم يعدوا ذلك من قبيل الغيبة، كما كان هناك ضوابط فى التحديث، فلا يحدث المحدث بكل ما سمع .

وكذلك قامت اختبارات النقاد للرواة للتأكد من الضبط عندهم، ومدى استمرارذلك الضبط عبر .المراحل المختلفة والظروف المتعددة

وتعرض النقاد لأسباب الجرح والدوافع التى تقف دون قبول رواية الراوي،و تعرض مروياته للترك والهجران .

وكذلك اهتم النقاد بمعرفة عدالة الرواة وأكدوا على ذلك ووضعوا المعايير التى

توجب عدالة الراوي للأخذ عنه وصفات المعدل .

وتعرض النقاد لأهمية الضبط وشرئطه لينضم إلى العدالة لقبول الرواية وكذلك ظهرت المرونة فى أعمال النقاد، فليس لديهم قواعد ثابتة، أو أطر جامدة لا محيد عنها، ويظهر ذلك فى الرواية عن المبتدعة وتخطئة الثقات أحيانًا والتساهل والتشدد بحسب الباب المروي فيه.

وظهرت محاولات النقاد العظيمة لتجنب الخطأ والذى لم يسلم منه كبير أحد من خلال معرفة منازل الرواة ودرجاتهم فى الحفظ والإتقان، وتتبع أحوال الرواة المختلفة فى الضبط من مكان لمكان وزمان لزمان، وشيخ لشيخ،وكذا تقسيم الرواة إلى طبقات من حيث روايتهم عن الشيخ الواحد، ومعرفة ألصق الناس به، ممن كان لقاؤه به عارضًا، وعدم الاغترار بكون الرواى ثقة لا يجوز الغلط عليه، والتمييز بين المتفق من الرواة فى الأسماء والألقاب والكنى.

وقد عرضت فى نهاية ذلك المبحث لنماذج من بعض أقوال الأئمة فى بعض الرواة .

دوافع البحث عن أحوال الرواة

وقد كان أئمة النقد على قدر كبير من التقوى، وعلى درجة عالية من تحمل المسئولية، وتقدير الأمر حق قدره، فكانوا بعيدين عن المجازفة أو الصيحات الجوفاء، وإنما كانت أحكامهم فى الأكثر مطابقة لأحوال الرواة، و لم يكن ذلك وليد الصدفة أو المحظوظية، وإنما كان ذلك نتيجة عمل دءوب وجهد مضنٍ، وطاقة عالية، وعزيمة لا تعرف الكلال.

يقول البيهقي:" ومن أنعم النظر فى اجتهاد أهل الحفظ فى معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يرد علم أنهم لم يألوا جهدًا فى ذلك، حتى إذا كان الابن يقدح فى أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب فى ولده، والأخ فى أخيه، لا تأخذه فى الله لومة لائم، ولا تمنعه فى ذلك شجنة رحم، ولا صلة مال"[1].

وليس ذلك بكبير أمر على قوم عدوا ذلك قربة إلى الله تعالى رغبة فى الوصول لمعاني دين الله تعالى. قال ابن أبي حاتم :" ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت فى الرواية، . . .وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم فى كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ، وكثرة الغلط والسهو والاشتباه؛ ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه . . . فيتمسك بالذى رووه ويعتمد عليه،ويحكم به وتجرى أمور الدين عليه . . ."[2].

---

١ البيهقى، دلائل النبوة ٤٧/١ .

٢ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥/١، ٦)، تحقيق المعلمى اليمانى، دار إحياء التراث العربى ١٣٧١هـ-١٩٥٢م .

كما كان كشف أحوال الرواة من القربات إلى الله وليست من باب الغيبة المذمومة وإنما هو دفاع عن السنة المطهرة أن يحاول البعض الدس فيها عمدًا أو يخطئ البعض فيزيد فيها وهما، يقول الترمذي :" وقد عاب من لا يفهم من أصحاب الحديث الكلام فى الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين وقد تكلموا فى الرجال ... فما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم إلا النصيحة للمسلمين، ولانظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا؛ لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين ..."[١]

وكان تبيين أمر الرواة من المهمات والفروض التى ينبغي أن يقوم بها العالمون بأحوالهم، وكان إخفاء أمرهم مع العلم به من ترك النصيحة التى أوجبها الله على عباده.

قال يحيى بن سعيد القطان :" سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكًا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتًا فى الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه، قالوا: أخبرعنه أنه ليس بثبت"[٢].

وكان للأئمة ورع شديد عند تبيين حال الضعفاء فهم لا يتسرعون فى إصدار الأحكام، ولايفرحون بالتشنيع على الضعفاء من الرواة، يقول عبد الله بن المبارك" قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى.

قال عبد الله: فكنت إذا كنت فى مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه فى دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه"[٣].

وقد ذكر ابن المبارك المعلي بن هلال فقال :" المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، فقال له بعض الصوفية : يا أبا عبد الرحمن ، تغتاب؟! قال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل "[٤].

وقال عبد الرحمن بن مهدي:"خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث"[٥].

وأخذ أحمد بن حنبل يذكر الثقات والضعفاء، ويقول : فلان ضعيف، فلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتاب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له : ويحك هذا نصيحة، ليس هذا غيبة "[٦].

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٥٧-٥٩ .
٢ مسلم، صحيح مسلم ٩٢/١ .
٣ المصدر السابق ٩٤/١
٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٠-٦١ .
٥ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٣٥/٢ .
٦ الخطيب، الكفاية ص ٤٥ دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م

ويقول :" إذا سكت أنا وسكت أنت، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم"[١].

وقد كان الأئمة يرون أداء أمانة تبليغ أحوال الرجال لازمة لهم ، لا يحل لهم تركها فهى مسئولية ملقاة على أعناقهم، وسوف يحاسب من كتمها يوم القيامة، ولا سعة فى ترك ذلك لأحد عرف ثقات الرواة من ضعفائهم، يقول عبد الرحمن بن مهدي:" مررت مع شعبة برجل - يعني يحدث - فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت"[٢].

وقيل لشعبة:" يا أبا بسطام، كيف تركت علم رجال وفضحتهم؟ فلو كففت!

فقال : أجلوني حتى أنظر الليلة فيما بيني وبين خالقي، هل يسعنى ذلك،

قال: فلما كان من الغد خرج علينا على حمير له فقال : قد نظرت بيني وبين خالقي، فلا يسعنى دون أن أبين أمورهم للناس"[٣].

وكان تتبعهم لأحوال الرجال آية فى التتبع والملاحقة، يقول الحسن بن صالح:"كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه"[٤].

وقال إبراهيم:" كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سمته"[٥].

وكان الراوي الذى يأخذ عن كل بلا تمييز فى مكانة دنيا عند المحدثين لا يصلح أن يصل إلى مكانة الإمامة ومنزلة النقاد .

يقول عبد الرحمن بن مهدي:" لا يكون إمامًا أبدًا رجل يحدث عن كل أحد"[٦].

وإذا كان الراوي لا يصلح فى الحديث، فليس ذلك معناه أنه غير عدل، بل هناك رجال خلقوا لغير هذا الشأن، فلا ينبغي الخلط بين عدالة الراوي فى ذاته، وقدراته فى الحديث خاصة .

قال يحيى بن معين:" كان محمد بن عبدالله الأنصاري يليق به القضاء. فقيل: يا أبا زكريا ، فالحديث؟ فقال:

"للحرب أقوام لها خلقوا وللدواوين حساب وكتاب"[٧]

ولذلك انتشرت تحذيرات الأئمة كنتائج لأبحاثهم وسؤالاتهم عن أحوال الرواة من الكذابين والمبتدعة وأصحاب الغفلة.

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٠ .
٢ الخطيب، الكفاية ص ٤٣ .
٣ المصدر السابق ص ٤٤.
٤ الخطيب، الكفاية ص ٩٣.
٥ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ١٦/٢.
٦ المصدر السابق ١٦/٢ .
٧ الخطيب، الكفاية ص ٩٣ .

وفرق كبير بين سماع الناقد من الضعيف والتحدث عنه أو قبول خبره، فكثيرًا ما يتحمل الناقد الحديث عن الضعيف على جهة الحذر من أن يقلب هذا الإسناد فيما بعد أو للمعرفة بحال الراوي من خلال مروياته، أو غير ذلك من أغراض النقاد،و بعد ذلك التحمل تكون التحذيرات من أصحاب الأحاديث الواهية والموضوعة والدعاة إلى البدع .

ومن ذلك قول ابن المبارك:" رأيت روح بن غطيف صاحب الدم قدر الدرهم، وجلست إليه مجلسًا، فجعلت أستحيي من أصحابي أن يروني جالسًا معه، كره حديثه"[١].

وقول الشعبي:" حدثنى الحارث الأعور، وكان كذابًا"[٢].

وقول إبراهيم: إياكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم، فإنهما كذابان"[٣].

وغير ذلك كثير؛ لأن الأئمة لم يريدوا بذلك غيبة راو كما أوضح الإمام أحمد حين رخص فى ذكر عيوب الرواة وقال:" إذا لم ترد عيب الرجُل"[٤].

كما أن اختصام الرواة مع النقاد يوم القيامة أمام الله أهون من اختصام رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خاصم النقاد أمام الله تعالى لتقصيرهم فى دفع الوهم والخطأ والكذب عن حديثه صلى الله عليه وسلم.

قال يحيى بن معين:" لأن يكون خصمي رجل من عرض الناس شككت فيه فتركته أحب إلي من أن يكون خصمي النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وهم، فلم حدثت به"[٥].

ويقول يحيى بن سعيد القطان، وقد سئل : أما تخشى أن يكون هؤلاء خصماؤك عند الله تعالى؟ فقال :" لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لم حدثت عني حديثًا ترى أنه كذب؟"[٦].

من وسائل معرفة أحوال الرواة

وقد سلك أئمة النقد كل سبيل فى سبيل الوصول إلى نتائج منضبطة وأحكام متزنة وكان تنوع هذه السبل واختلاف هذه الوسائل مما يقوي غلبة الظن بصحة هذه النتائج التى توصل إليها النقاد عن أحوال الرواة .

ومن تلك الوسائل مطابقة الرواية مع رأي المروي عنه، ومن ذلك ما روى عن الحسن : لا يجلد السكران من النبيذ.

قال أيوب معلقًا على كذب الرواية، مستدلاً بعلمه عن قول الحسن ومذهبه الفقهي

---

١ مسلم، صحيح مسلم ١/٩٦-٧٧.
٢ المصدر السابق ١/٩٨ .
٣ المصدر السابق ١/٩٩-١٠٠ .
٤ الحنبلى، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٠ .
٥ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/١٥١ .
٦ ابن عدى،الكامل ١/٩٨، الخطيب، الكفاية ص ٤٤ .

"كذب، أنا سمعت الحسن يقول: يجلد السكران من النبيذ"[١]

ومن تلك الوسائل مطابقة أحكام النقاد لأحكام أهل بلد الراوى فهم أعلم بحالـه، إذ ربما تجمل بعض الرواة أمام أحد النقاد حينًا، ولكن ذلك المتصنع والمتجمـل لا يستطيع الاستمرار فى ذلك أمام أهل بلده دائمًا، قال حماد بن زيد:" كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول"[٢]

ومن تلك الوسائل استخدام التاريخ لمعرفة صدق الرواة من كذبهم. قال الثوري:" لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[٣]

وطلب أحمد بن حنبل من الحسن بن الربيع أن يملي عليه وفاة عبد الله ابن المبارك، فى أي سنة مات فقال الحسن بن الربيع: سنة إحدى وثمانين. فقيل له: ما تريد بهذا؟ قال: أريد الكذابين"[٤].

وقد جلس رجل بالعراق يحدث عن خالد بن معدان، فسأله إسماعيل ابن عياش:" أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال سنة ثلاث عشرة. فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين. قال إسماعيل : مات خالد سنة ست ومائة"[٥].

ومن تلك الوسائل (إذا حدث الراوى عن شيخ حي يسأل ذلك الشيخ عنها، قال شعبة:" روى الحسن بن عمارة: عن الحكم عن يحيي بن الجزار، سمع أحاديث، فلقيت الحكم فسألته عنها فقال: ما حدثت بحديث منها "[٦].

*اختبار الرواة والحفاظ

وقد كان ديدن النقاد فى البحث يتعدى السؤال عن أحوال الراوي إلى إجرء الاختبار العملي ليتبين مدى تثبته وتوثقه مما يروي فقد كان شعبة رحمه الله يستثبت الحديث من الراوي أكثر من مرة ليقف على ثبات الراوي فى المتن والإسناد، يقول:" ما رويت عن رجل حديثًا إلا أثبته أكثر من مرة، والذى رويت عنه عشرة أحاديث أثبته أكثر من عشر مرات . . . "[٧].

ومنه قول شعبة أيضًا:" سمعت من طلحة بن مصرف حديثًا واحدًا، وكنت كلما مررت به سألته عنه. فقيل: لم يا أبا بسطام؟ قال: أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غير فيه

---

١ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٦٩/١.
٢ الخطيب، الكفاية ص ١٠٦.
٣ المصدر السابق ص ١١٨.
٤ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢٥٦/٢ .
٥ المصدر السابق ٦٧/١ .
٦ ابن عدى، الكامل ٢٨٣/٢ .
٧ ابن عدى، الكامل ٧٥/١ .

شيئًا تركته"[1].

وقصة الإمام البخاري وقدومه بغداد، واختبار الحفاظ له شاهدة على ذلـــك، كمــا سبق فى مبحث الضبط من هذا البحث.

ومن ذلك ما حدث أبو العباس بن عقدة:" خرج أحمد بن حنبل ويحيى بـــن معــين وعلى بن المديني إلى الكوفة إلى أبي نعيم، فدلس عليه يحيى بن معين أربعة أحاديث، فلمـــا فرغوا رفس يحيى بن معين حتى قلبه، ثم قال: أما أحمد فيمنعه ورعه من هذا، وأما هذا يعني عليًّا فتحنثه يمنعه من ذلك، وأما أنت فهذا من عملك. قال يحيى: فكانت هـــذه الرفســة أحب إلي من كل شئ"[2]

ومن ذلك قول حماد بن سلمة:" كنت أقلب على ثابت البنـــاني حديثـــه، وكـــانوا يقولون: القصاص لا يحفظون، وكنت أقول لحديث أنس: كيف حدثك عبد الرحمن بـــن أبي ليلى؟ فيقول: لا، إنما حدثنا أنس. وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلـــى: كيـــف حدثك أنس، فيقول: لا، إنما حدثناه عبد الرحمن بن أبي ليلى"[3]

ومن ذلك قول يحيى بن سعيد القطان قال:" قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها مـــن يطلب الحديث مليح بن وكيع وحفص بن غياث وعبد الله بن إدريس ويوسف بن خـــالد السمتي، قلنا: نأتي ابن عجلان. فقال يوسف بن خالد: نقلب على الشيخ حديثـــه ننظـــر فهمه..."[4]

ومنها " ما سأل بعض الخلفاء ابن شهاب الزهري أن يملي على بعض ولده، فدعــــا بكاتب، فأملى عليه أربعمائة حديث، ثم أن الخليفة قال للزهري بعـــد مـــدة : إن ذلـــك الكتاب قد ضاع. فدعا الكاتب، فأملاها عليه، ثم قابلوا الكتاب الثاني على الأول، فمـــا غادر حرفًا"[5]

ضوابط قبول رواية الراوى

وضع النقاد معايير القبول للراوي للوثوق فى خبره والاطمئنان إلى نقله، وقد اتســمت هذه المعايير وتلك الضوابط بالصرامة وعدم التساهل

واحتاج الأمر إلى وضع ضوابط لمعرفة من يؤخذ حديثه ومن ترد روايته .

ومن هذه الضوابط الشهرة بطلب الحديث.

يقول الثوري:" لا تأخذوا هذا العلم فى الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشـــــهورين

١ الخطيب، الكفاية ص ١١٣ .
٢ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ١/٧١-٧٢ .
٣ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ١/٧١ .
٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٩٩.
٥ المعلمى، اليمان، علم الرجال ص ٣٠، طارق عوض الله، دار السارى ط (١) ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان"[١]

وقال ابن عون:" لا تكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفا بالطلب"[٢]

وقال إبراهيم بن الأشعث:" إذا وجدتم رجلاً معروفًا بشدة الطلب ومجالسة الرجال، فاكتبوا عنه "[٣]

وقال سعد بن إبراهيم:" لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات"[٤]

وكان هذا هو منهج أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، عندما ارتقى المنبر" فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد ، فإني أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن وعاها وعقلها وعلمها وحفظها، فليتحدث بها حيث ينتهي به، ومن خشى أن لا يعيها فإني لا أحل لأحد أن يكذب علي"[٥]

وقال الشافعي:" كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وطاوس وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب"[٦]

ويقول ابن معين:" آلة الحديث الصدق والشهرة بطلبه وترك البدع واجتناب الكبائر"[٧]

قال سليمان بن موسى: لقيت طاوسًا فقلت: إن رجلاً حدثني بكيت وكيت قال : إن كان مليًا فخذ منه"[٨]

ويقول عبد الله بن الزبيرالحميدي:" من اقتصر على ما في كتابه، فحدث به و لم يزد فيه ولا ينقص منه ما يغير معناه ،ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد و لم يغيره فلا يطرح حديثه ولا يكون ضارا ذلك له في حديثه إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره إذا اقتصر على كتابه و لم يقبل التلقين"[٩]

وكانت معرفة وجوه الحديث والتمييز بين ما يسمع من شرائط قبول مرويات الراوي. قال إبراهيم:" لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها"[١٠]

١الخطيب، الكفاية ص ١٣٤، ابن عدى، الكامل١/١٥٣،والحنبلي، ابن رجب، شرح العلل ص٧٦ .
٢ الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص ٤٠٥ ، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٢٨ .
٣ ابن حبان، المجروحون ١/٢٤، ابن عدى، الكامل١/١٥٣.
٤ الخطيب ، ابو بكر، الكفاية ص ٣٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٢٩ .
٥ مسلم، التمييز ص ١٧٥ ، د. محمد مصطفى الأعظمى، طبعة التحقيق ١٤٠٢ هـ
٦ ابن عبد البر، التمهيد ١/٣٩
٧ الخطيب، الكفاية ص ١٠١
٨ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٢٧
٩ المصدر السابق ٢/٢٧
١٠ ابن عبد البر، أبو عمر ، التمهيد ١/٢٩

وقال يحيى بن سعيد القطان:" ينبغي لصاحب الحديث أن تكون فيه خصال: ينبغي أن يكون جيد الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ويتعاهد ذلك من نفسه"[١]

ويؤكد ذلك عبد الرحمن بن مهدي:" لا يكون الرجل إمامًا من يسمع من كل أحد، ولا يكون إمامًا فى الحديث من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا فى الحديث من يتبع شواذ الحديث، والحفظ هو الإتقان"[٢]

وهذا ما يوضح رواية الأئمة للأحاديث المتفاوته الصحة والضعف

يقول الثوري:" إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث عن الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته"[٣]

ومن أجمع ما ينبغي توفره فى الراوي المقبول حديثه ما ذكره الشافعي؛ إذ قال:" لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها:

أن يكون من حدث به ثقة فى دينه، معروفًا بالصدق فى حديثه، عاقلاً بما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث، حافظًا إن حدث من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه،إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقى ما لم يسمع منه، فيحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، مثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت"[٤].

وما وضعه النقاد من ضوابط قبول رواية الراوي يوضح أن هذه الضوابط تتسم بالموضوعية والشمول والاعتدال مع مراعاة العوامل الدينية والنفسية للراوي.

يقول د. نور الدين عتر:" إن المقياس الذي يعرف به الراوي المقبول من المردود مقياس موضوعي شامل، حيث لم يكتف فيه المحدثون بمجرد استقامة السلوك الديني؛ بل لاحظوا العوامل الداخلية، فنظروا إلى ما يخشى أن يدفع الراوي من انحياز فكري(بدعة)أو اجتماعي إلى عدم التحري فى النقل ودرسوا حالته النفسية من حيث الاعتدال والتحرز أو الاستهتار والتساهل على ضوء، ما أسموه بالمروءة، وراعوا أهليته العلمية والذهنية للأداء

---

١ المصدر لسابق ١/٣٠

٢ ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل ٢/٣٥-٣٦

٣ الحنبلي، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٢

٤ الشافعي، الرسالة ص٣٧٠-٣٧٢.

الصحيح فى شروط الضبط ، فجاء مقياسهم هذا موضوعيًا، لا يتحيز، ولا يحيف... إن المحدثين طبقوا هذا المقياس تطبيقًا دقيقًا تجلى فى مراتب الجرح والتعديل وعباراتها التى تحدد منـزلة الراوي من القبول أو الرد تحديدًا دقيقًا"[1]

وقبول الراوي يختلف عن قبول الرواية فالرواية التى تخضع للقبول واحدة وأما الراوي، فلعله يحمل مئات الروايات أو آلافها، وذلك ما يدفعنا للتدقيق فى شأنه قبل الإعلان عن قبوله والاحتجاج به، ويخضع الراوي لاستفسارات عدة ، تكون الأجابة عليها هي الفصل فى ذلك .

يقول الحاكم:" ومما يحتاج إليه طالب الحديث فى زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أولاً، هل يعتقد الشريعة فىالتوحيد؟ وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل صلى الله عليهم وسلم فيما أوحي إليهم ووضعوا من الشرع ؟ ثم يتأمل حاله، هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة؛ لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه، ثم يتعرف سنه، هل يحتمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم؟ فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يقصر عن لقاء شيوخ حدثوا عنهم. ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ فى عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم فى كتب عتيقة فى الوقت ، فيحدثون بها..."[2]

ونخلص مما سبق إلى أن الراوي لكي يكون مقبول الرواية لابد أن يكون

١- معروفًا بطلب الحديث ومجالسة المحدثين .
٢- أن يكون ثقة فى دينه مميزًا لما يحدث به متقنًا له .
٣- مجتنبًا الكبائر وعدم الدعوة إلى بدعة .
٤- غير قابل للتلقين .
٥- مميزاً لوجوه الروايات وفاهمًا ما يقال له ويرويه .
٦- لا يتتبع شواذ الحديث .
٧- عالمًا بمعاني الحديث ولغته وما يمكن أن يحيل معناه إن كان يروي بالمعنى
٨- حافظًا إن كان يحدث من حفظه وحافظًا لكتابه إن كان ممن يحدث من كتابه .
٩- مشاركًا الحفاظ فى الرواية .
١٠- بريئًا من التدليس.

---

١ نور الدين عتر ، منهج النقد ص ١٣٩-١٤٠ ، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .

٢ الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص ١٥-١٦، السيد معظم حسين المكتب التجارى للطباعة والتوزيع بيروت دون تاريخ.

ويمكن تقسم هذه الضوابط والشرائط إلى قسمين رئيسيين :

أ- العدالة ب- الضبط

أ- العدالة

ولحرص النقاد على معرفة الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهتمامهم بمعرفة عدالة الرواة الناقلين لآثار النبي صلى الله عليه وسلم وسنته، فقد روى ابن حبان عن الضحاك بن مزاحم والنخعي والحسن ومحمد بن سيرين:" إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه"[١].

وقال بهز بن حكيم:" دين الله أحق من طلب له العدول"[٢].

وعن إبراهيم:" كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هيئته"[٣].

وقد كان اتصاف الراوي بعدم العدالة باعثًا لرد مروياته وإن كان من الملازمين للشيوخ، فقد ذكر ليحيى بن معين رجلاً كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له ابن مناذر، فقال :" أعرفه، كان صاحب حديث، وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي ويقول فيه الأشعار ويشبب بالنساء، وطردوه من البصرة، وكان يرسل العقارب فى المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل فى المواضع التى يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير"[٤].

وإذا كانت الشهادات بين الناس فى أمور الدنيا ينبغي لها العدول، فإن الحديث أولى لما فيه من بيان لمراد الشارع عز وجل. يقول يزيد بن هارون:" لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته"[٥].

وقال بهز بن أسد:" لو أن لرجل على الرجل عشرة دراهم ثم جحدها لم يستطع أخذها إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ فيه بالعدول"[٦]

وقال محمد بن يحيى الذهلي:" لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح"[٧]

وقال قتادة:" لا يحمل هذا الحديث عن صالح عن طالح، ولا عن طالح عن صالح حتى يكون صالح عن صالح"[٨]

---

١ ابن حبان، المجروحون ١/٢٢، ٢٣ .

٢ المصدر السابق ١/٢٣ .

٣ الخطيب، الكفاية ص ١٥٧ .

٤ المصدر السابق ص ١٥٧ .

٥ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٣١ .

٦ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٥٩، وابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٢/١٦.

٧ الخطيب، أبو بكر ، الكفاية ص ٢٠ .

٨ المصدر السابق ص ٢٠ .

وقال الأوزاعي:" خذ دينك عمن تثق به وترضى"[١].

وقال الثوري:" إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه"[٢].

وقال ابن سيرين:" إن الرجل ليحدثني بالحديث، فما أتهمه، ولكن أتهم من حدثه، وإن الرجل ليحدثني بالحديث، فما أتهم من حدثه، ولكن أتهمه هو"[٣].

وما أروع قول أبي حاتم، سئل عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة هل هذا مما يقويه؟ فقال :" إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه"[٤].

وشبيه بذلك ما سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال:" إي لعمري، فقال ابن أبي حاتم: الكلبي روى عنه الثوري! قال: إنما ذلك لم يتكلم فيه العلماء وكان الكلبي يتكلم فيه"[٥]

رواية الثقة عن الراوي ليست تعديلاً له

وليست رواية الثقة بل الناقد عن الراوي بموجبة دفع احتمالات الجرح له أو إثبات العدالة المطلقة، فكثيرًا ما يطلع الثقة أو الناقد على ما يوجب تعديل الراوي، ثم يطلع آخرون على ما ينافي تلك العدالة، فحينئذ يجب المصير إلى قول المجرح؛ إذ لديه زيادة علم على ما لدى المعدل .

كما أنه قد روى كثير من الثقات والحفاظ عن قوم مجروحين، فليس معنى روايتهم عنهم أنهم قد عدلوهم، بل كانوا أحيانًا يروون عنهم ويذكرون عيوهم القادحة فقد روى شعبة عن شرقي بن قطامي ثم قال:" حماري وردائي فى المساكين صدقة إن لم يكن شرقي كذاب"[٦].

وروى سفيان عن عبد الملك بن أعين ثم قال:" وكان شيعيًا، وكان عندنا رافضيًا صاحب رأى"[٧] .

وروى يزيد بن هارون عن أبى روح ثم قال:" وكان مجنونًا وكان كذابًا"[٨] .

وروى الثورى عن ثوير بن أبى فاختة ثم قال:" وكان من أركان الكذب"[٩] .

---

١ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٩/٢ .
٢ المصدر السابق ٢٩/٢ .
٣ الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٥٤.
٤ أبن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٦/٢ .
٥ المصدر السابق ٣٦/٢، ابن رجب ، شرح علل الترمذى ص ٨٢ .
٦ الخطيب ، البغدادى، الكفاية ص ٩٠.
٧ المصدر السابق ص ٩٠ .
٨ المصدر السابق ص ٨٩ .
٩ المصدر السابق ص ٨٩.

فلابد من التوقف فى قبول تزكية المزكين حتى يعرض الراوى على المدرسة النقدية لبيان حاله، وخاصة عند أهل بلده؛ إذ انتشرت صيحة: بلدى الرجل أعلم به[1] .

يقول عبد الله بن الزبير الحميدى:" فإن قال قائل: لم لا تقبل ما حدثك الثقة حتى انتهى به إلى النبى صلى الله عليه وسلم... وتكون مقلدًا ذلك الثقة مكتفيًا به، غير مفتش له، وهو حمله ورضيه لنفسه؟ قلت: لأنه قد انتهى إلى فى ذلك علم ما جهل الثقة الذى حدثنى عنه، بل يضيق ذلك على، ويكون ذلك واسعًا للذى حدثنى عنه، إذ لم يعلم منه ما علمت من ذلك"[2] .

ومن ذلك قول الشافعى فى الرسالة من خلال مناظرته لأحد المنكرين على من لا يقبل توثيق الآخرين دون علم بحالهم وآعيانهم:" قال: أنكرت إذا كان من يحدث عنه ثقة، فحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن تقلد الثقة فتحسن الظن به، فلا تتركه يروى إلا عن ثقة وإن لم تعرفه أنت؟

فقلت له: أرأيت أربعة نفر عدول فقهاء، شهدوا على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل، أكنت قاضيًا به و لم تقل لك الأربعة: إن الشاهدين عدلين؟

قال: لا،ولا أقطع بشهادتهم شيئًا حتى أعرف عدلهما: إما بتعديل الأربعة لهما وإما بتعديل غيرهم أو معرفة منى بعدلهما.

فقلت له: و لم لم تقبلها على المعنى الذى أمرتنى أن أقبل عليه الحديث فتقول: لم يكونوا ليشهدوا إلا على من هو أعدل عندهم؟"[3] .

فظهر بذلك صواب رأى من لم يكتف برواية الثقات عن الرواة ليقبل حديث أولئك دون البحث عن عدالتهم وتوثيقهم.

*والعدالة هيئة تجمع الامتثال للأوامر والتجافى عن النواهى، مع حسن السيرة وحضور العقل ما يغلب على صاحبها، بحيث تكون هذه هى غالب صفاته وأحواله، والأصل فيها العلاقات والمعاملات الظاهرة .

يقول أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه:" إن ناسًا كانوا يؤخذون بالوحى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحى قد انقطع، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه فى سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه و لم نصدقه، وإن قال: إن سريرتى حسنة"[4] .

وسئل ابن المبارك عن العدل فقال:" من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا

---

(١) الكفاية للخطيب ص ١٠٦.

(٢) الخطيب،الكفاية ص ١٠٦ .

(٣) الشافعى،الرسالة ص ٣٧٤-٣٧٥ رقم ١٠١٧-١٠٢٠ .

(٤) الخطيب، الكفاية ص ٧٨ .

يشرب الشراب، ولا تكون فى دينه خربة ولا يكذب، ولا يكون فى عقله شيء"[١] .

ويقول أبو بكر بن الطيب:" العدل هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمـر بـه وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب فى أفعاله ومعاملته والتوقى فى لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عـدل فى دينه، ومعروف بالصدق فى حديثه"[٢] .

وقال يحى بن معين:" آلة الحديث الصدق والطلـب، وتـرك البـدع واجتنـاب الكبائر"[٣].

وقال الشافعى:" من عرف من أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه"[٤] .

وقال ابن أبى حاتم عن حكم العدالة عندما وصف أهلها:

" أن يكونوا أمناء فى أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديـث، وإتقان به، وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفـلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات "[٥] .

وقال إبراهيم:" العدل فى المسلمين من لم يظن به ريبة"[٦].

وليس معنى هذا أن العدول ملائكة يمشون على الأرض، أو أنهم بشـر لا يعرفـون رائحة المعاصى، وإنما العدول كثيرو الفضل قليلو الآفات.

وفى وصية أبى بكر لعمر رضى الله عنهما ذكر أن العبرة بعموم العمل وعموم الحـال فقال:" ألم تر أن الله ذكر أهل الجنة وصالح ما عملوا وتجاوز عن سيئاتهم، فيقول القـائل: لاأبلغ هؤلاء. وذكر أهل النار وسيئ ما عملوا، فرد عليهم صالح ما عملوا فيقول القـائل أنا خير من هؤلاء. . ."[٧] .

فقد أظهر الصديق ما يستفاد منه أنه ليس كل هنة أو سقطة تزلزل مكانة الـراوى، وأنه ينبغى الوقوف على الأخطاء فحسب ونسيان الإصابة فى غالب الأحوال عند الثقات، ولا التغاضى عن فاحش الخطأ للضعيف لمجرد إصابتهم فى رواية.

وقال الشافعى:" لا أعلم أحدًا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحى بـن زكريا عليه السلام، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعـدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح"[٨].

---

(١) المصدر السابق ص ٧٩.
(٢) الخطيب، الكفاية ص ٨٠ .
(٣) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص ٤٠٦ تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
(٤) البيهقى، معرفة السنن والآثار ٨٥/١.
(٥) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل ٥/١ .
(٦) الخطيب، الكفاية ص ٧٨ .
(٧) أبو داود السجستانى، الزهد ص ٥٣ تحقيق ياسر إبراهيم، وغنيم عباس، دار المشكاة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
(٨) الخطيب، الكفاية ص ٧٩.

وقال سعيد بن المسيب:" ليس من شريف ولا عالم ولا ذى سلطان إلا وفيه عيب ولابد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله"(١).

وقال أبو حاتم:" جاريت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثى الكوفة وسميت له عددا منهم، فقال: هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم"(٢).

قال الخطيب:" ولو عمل العلماء والحكماء على أن لا يقبلوا خبرًا ولا شهادة إلا من مسلم برىء من كل ذنب قل أو كثر لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره؛ لأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله"(٣).

صفة المعدل والمجرح

لابد لمن تصدى لعملية نقد الرواة والقول فيهم جرحًا وتعديلاً أن يعلم أنه قد دخل بين الله وعباده؛ إذ قد يزكى من لا يحتمل التزكية ويعدل من لايتصف بالعدالة، كما أنه قد يقع فى تجريح العدول، فلابد له من صفات وهو يتصدى لهذا العمل الذى قد يكون - إن لم ينتبه - لبنة فى تحريم حلال أو تحليل حرام.

فلابد للمعدل أو المجرح أن يتصف بتقوى الله تعالى والعلم والإحاطة بشخصية الراوى الذى سيصدر الوصف عليه. وأن يكون بريئا من الهوى فى أحكامه أو التعصب للراوى أو ضده.

ويضرب لنا الفاروق عمر رضى الله عنه هذا المثال لكى يتضح صفات المعدل، وكيف ينبغى لمن لم يحصلها ألا يعرض نفسه لما لا يطيق الحساب عليه يوم الدين فقد" شهد رجل عند عمر بن الخطاب بشهادة فقال له: لست أعرفك، ولا يضيرك أن لا أعرفك، ائت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. فقال: بأى شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل. قال: فهو جارك الأدنى الذى تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فمعاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك فى السفر الذى يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه، وقال للرجل: ائت بمن يعرفك"(٤).

وبعد أن ذكر الخطيب الإجماع على رد أخبار غير العدول جعل سؤال أهل المعرفة بالرواة الفيصل فى قبول الأخبار وردها فقال:" وجب . . . أن يسأل عنهما[أى الشاهد والمخبر] أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما؛ إذ لا سبيل إلى العلم بماهما عليه إلا

---

(١) الخطيب،الكفاية ص ٧٩.

(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٢٦/٢.

(٣) الخطيب، الكفاية ص ٨١ .

(٤) الخطيب، الكفاية ص ٨٤.

بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفًا"[١].

وإذا تعذر الوقوف على أحوال الرواة التفصيلية لكل ناقد، فلنا العمل بمبدأ بلدى الرجل أعلم به.

كما أن الأئمة النقدة قد جعلوا من سبر روايات كل راوٍ دليل إلى معرفة حاله؛ إذ كانوا يعتبرون الحديث فى كل باب، يجمعون طرقه، ويدرسون شواهده ومتابعاته ومن خلال الأبواب المتعددة والأحاديث الكثيرة يدرس حال الراوى من خلال هذه المتابعات، فإن اشترك مع الحفاظ المتقين وُثِّق، وإن كان الغالب عليه مخالفتهم ضعف، وإن كان هكذا وهكذا أخذ من أحاديثه ومروياته ما وافق الحفاظ وترك ما خالف فيه.

الضبط..

لقد كان اهتمام الأئمة النقاد باختيار الرواة العدول بارزًا فى أبحاثهم و لم تكن العدالة هى المحور الأوحد فى اختيارهم، وإنما كان الضبط والإتقان والتيقظ والانتباه من الشرائط التى لاغنى عنها لقبول خبر الراوى.

وقد انتشر الحديث على ألسنة الصالحين غير المتقنين، ولكن الأئمة النقدة لم يقبلوا مروياتهم إلا بعد عرضها على مقاييسهم النقدية الصارمة، و لم يكتفوا بمجرد صلاح الرواة.

قال مالك:" لقد أدركت بهذا البلد - يعنى المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من واحد منهم. قيل: و لم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"[٢].

وسئل الشافعي:" أفيكون عدلاً غير مقبول الحديث؟ قال:نعم، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظنينًا فى نفسه وبعض أقربيه، ولعله أن يخر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل، ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته، فالظنة ممن يؤدى الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أبين منها فى الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال"[٣].

وقال أيوب:" إن لى جارًا بالبصرة، ما أكاد أقدم عليه بالبصرة أحدًا، ولو شهد عندى على فلسين أو تمرتين لم أجز شهادته"[٤].

وقال ربيعة بن عبد الرحمن:" إن من إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها"[٥].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص ٣٤.
(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٧٥/١، والحاكم، أبو عبد الله، المدخل إلى الإكليل ص ٤٨ والعقيلى، الضعفاء ١٣/١-١٤ تحقيق عبد المعطى أمين قلعجي- دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
(٣) الشافعى، الرسالة ص ٣٨١ رقم ١٠٤١،١٠٤٢ .
(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٧٤/١، مسلم، صحيح مسلم ١٠٤/١ والتمييز له ص ٧٨ .
(٥) الخطيب، الكفاية ص ١٥٨ .

وقال يحيى بن سعيد القطان:" أأتمن الرجل على مائة ألف، ولا أأتمنه على حديث"[١].

وقال أبو أسامة:" قد يكون الرجل كثير الصلاة كثير الصوم،ورعًا جائز الشهادة، فى الحديث لا يساوى ذه، ورفع شيئا ورمى به"[٢].

وسئل أحمد عن أبى مالك الجنبى، فقال:" كان صدوقًا، لم يكن صاحب حديث"[٣].

وسئل وكيع عن حديث سعيد بن عبيد الطائى عن الشعبى فى رجل حج عن غيره ثم حج عن نفسه، فقال: من يرويه؟ فقيل: وهب بن إسماعيل. قال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال"[٤].

وقال الترمذى:" وأبان بن أبى عياش، وإن كان وصف بالعبادة والاجتهاد فهذه حاله فى الحديث، والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرب رجل وإن كان صالحا لا يقيم الشهادة، ولا يحفظها"[٥].

وقال ابن معين:" كان محمد بن عبد الله الأنصارى يليق به القضاء، فقيل له: يا أبا زكريا، فالحديث؟ فقال :

للحرب أقوام لها خلقوا   وللدواوين حساب وكتاب"[٦] .

وقال عبد الرحمن بن مهدى: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال:" كان صدوقا، وكان خيارا، وكان مأمونًا، والثقة سفيان وشعبه"[٧]

وقال يحيى بن سعيد:" ما رأيت الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث، لأنهم يكتبون عن كل من يلقون، لا تمييز لهم فيه"[٨] .

وقال عبد الله بن منده:" إذا رأيت فى حديث: حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه"[٩] .

فليس بمجرد حال الصلاح والتقوى بموجب لقبول الخبر، كما أن هذا لا يعنى رد أحاديث عامة أهل الصلاح، فقد كان أئمة النقد كأحمد والثورى وغيرهم فى غاية الورع، ولكنهم جمعوا إلى ذلك الضبط والإتقان فقبل حديثهم،و صاروا أعلامًا للحديث ونقدة له.

الجرح

وقد احتاج الأئمة النقاد فى حكمهم على الآثار والمرويات بمعرفة أحوال رواتها، وقد

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٨ .
(٢) ابن حيان، المجروحون ٢٤/١.
(٣) أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٥٦/٣ .
(٤) الحاكم،المدخل إلى الإكليل ص ٦٤ .
(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٧٨.
(٦) الخطيب، الكفاية ص ٩٣ .
(٧) ابن حبان، المجروحون ٤٩/١.
(٨) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٧٧ ، والحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٥٤.
(٩) المصدر السابق ص ٣٧٢ .

كانت النتيجة لهذه المعرفة التعديل للبعض كما كانت فى أحايين الجرح. وقد عد الأئمة ذلك الجرح من باب الأمانة وليس من باب الغيبة ما دام القصد الحفاظ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والذب عنه وتنقيته مما لم يقله صلى الله عليه وسلم.

يقول ابن رجب الحنبلي:" يجوز ذكر العيب إذا كان فيه مصلحة خاصة، كمن يستشير فى نكاح أو معاملة، وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس:" أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه. وقد استشار النبى صلى الله عليه وسلم عليًا وأسامة فى فراق أهله لما قال أهل الإفك ما قالوا"[1] .

واشتهر عن العلماء أن ذلك ليس بغيبة وإنما هو نصيحة للمسلمين فكان علم الجرح والتعديل" من الأمور التى لا ينبغى لصاحب الحديث أن يغفلها؛ لأنه بواسطة هذا العلم يستطيع أن يعرف حالة الرجل ويعرف إن كان مقبول الحديث أم لا، فيتوقف على ذلك أمر قبول الحديث أو رفضه ، لذا نجد أن أهل الحديث اشتغلوا فى هذا العلم وجوزوا جرح الرجال وبيان مثالبهم ومساوئهم فى حدود ما يظهر حالة الشخص"[2] .

وقد تتبع الأئمة النقدة الضعفاء والمجروحين والمتروكين على تباين أغراضهم واختلاف طرقهم فأبانوا عن أخطائهم وأوهامهم، وربما كذبهم فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أجمع ما تناول ذلك مقدمة المجروحين لابن حبان؛ حيث فصل أحوال الوضاعين والمتروكين والمجروحين وذكر منهم: (١-الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم .

٢-ومنهم من استفزه الشيطان حتى كان يضع الحديث على الشيوخ الثقات فى الحديث على الخير، وذكر الفضائل، والزجر عن المعاصى والعقوبات عليها، متوهمين أن ذلك الفعل مما يؤجرون عليه.

٣-ومنهم من كان يضع الحديث على الثقات استحلالاً وجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤-ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث تحدث للملوك وغيرهم فى الوقت دون الوقت.

٥-ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة،و غفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف وقلب الأسانيد.

٦-ومنهم جماعة ثقات اختلطوا فى أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم.

---

(١) ابن رجب، شرح العلل ص ٥٩ .

(٢) عطية الجبورى، مباحث فى تدوين السنة ص ٩٥ دار الندوة، بيروت دون تاريخ .

٧-ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسأل، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالى أن يتلقن ما لقن.

٨-ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب!! إذ العلم لم يكن من صناعته.

٩- ومنهم من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح، والكتب فى نفسها صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن ولا رآهم.

١٠-ومنهم من كان يقلب الأخبار ويسوى الأسانيد.

١١-ومنهم جماعة رأوا شيوخًا سمعوا منهم، ثم ذكروا عنهم بعد موقم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها، ... وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم.

١٢-ومنهم من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها.

١٣-ومنهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة فى نفسه، صدوقًا فى روايته.

١٤-ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء، فكانوا يضعون له الحديث.

١٥-ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدرى فلما تبين له لم يرجع عنه.

١٦-ومنهم من سبق لسانه حتى حدث بالشيء والذى أخطأ فيه، وهو لا يعلم ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادى.

١٧-ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقًا فى روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً .

١٨-ومنهم المدلس عمن لم يره،

١٩-ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إمامًا يقتدى به فى بدعته، ويرجع إليه فى ضلالته.

٢٠-ومنهم القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويروونها عن الثقات.)[١].

ضوابط ترك رواية الراوى

وكما وضعوا معايير لمن تقبل روايته وضعوا معايير أخر لمن ترد روايته .

قيل لشعبة:" متى يترك حديث الرجل ؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه

---

(١) ابن حبان، المجروحون ١/٦٢-٨٦ باختصار وحذف الأمثلة لعدم اتساع المقام ،تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى٢ ١٤٠هـ .

المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثًا غلطًا مجتمع عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه. وما كان غير ذلك فارووا عنه"[١] .

وقال ابن المبارك:" يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه"[٢] .

وقال الترمذى:" فكل من كان متهمًا فى الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير فالذى اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه"[٣] .

وسئل أحمد : عمن يكتب العلم؟ فقال:"عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل"[٤] .

وقال عبد الرحمن بن مهدى:" ثلاثة لا يحمل عنهم: الرجل المتهم بالكذب، والرجل كثير الوهم والغلط، ورجل صاحب هوى يدعو إلى بدعة"[٥] .

وقال مالك:" لا يؤخذ العلم من أربعة:" رجل معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب فى أحاديث الناس إذا حدث بذلك، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به"[٦] .

وقال الشافعى:" ومن كثر غلطه من المحدثين و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه"[٧] .

وسئل مالك:" أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتى بكتب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد فى كتبه بالليل"[٨].

وقال البخارى:" كل من لا يعرف صحيح حديثه من سقيمة لا أحدث عنه"[٩] .

وقد عاب شعبة على سفيان الأخذ عن كلٍّ فقال:" نعم الرجل سفيان، لولا أنه يقِمش يعنى يأخذ من الناس كلهم"[١٠] .

ولابد للراوى الثبت ألا يحدث بكل ما سمع، بل يزن الأمور وينتقى من صحيح ما

(١) ابن عدى، الكامل ١٦٦/١، والعقيلى، الضعفاء والمتركون ١٣/١،وابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٣٢/٢ .
(٢) ابن عدى، الكامل ١٥٤/١، والخطيب،الكفاية ص ١٤٣.
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٧٨ .
(٤) الخطيب، الكفاية ص١٤٤.
(٥) العقيلى، الضعفاء ٨/١ .
(٦) ابن ابى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل ٣٢/٢، والعقيلى، الضعفاء ١٣/١، والخطيب، أبو بكر، الكفاية ص ١١٦ .
(٧) الشافعى،محمد الرسالة ص ٣٨٢ رقم ١٠٤٤، والحنبلى، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٩٣ .
(٨) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن ، الجرح والتعديل ٢٧/٢.
(٩) الحنبلى، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٠٦.
(١٠) الخطيب، أبو بكر، شرف أصحاب الحديث ص ١٢٤ .

روى ليخرجه للناس .

قال مالك:" ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدث بكل ما سمع"[١] .

وكذا قال عبد الرحمن بن مهدى:" لا يكون الرجل إمامًا يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع"[٢] .

وقد قسم الإمام عبد الرحمن بن مهدى الرواة ثلاثة أقسام رضى واحدًا وقبل عن الآخر وترك الثالث فقال:" الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهو لا يترك ، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه"[٣] .

وقال مسلم:" وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم، وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[٤] .

وكذلك كان الهرم المفند الذاهب بالعقل أو المفقد لحد التمييز من أسباب ترك رواية الراوى وعدم الاحتجاج به حال هرمه؛ إذ إن ذلك مظنه التخليط والأوهام الفاحشة، ولذلك كان أجدر بالمحدث إذا بلغ هذه المرحلة أن ينقطع للعبادة ويلازم الذكر، ويعرض عن التحديث.

يقول عبد الرحمن بن خلاد:" فإذا تناهى العمر بالمحدث، فأعجب إلى أن يمسك فى الثمانين، فإنها حد الهرم والتسبيح والاستغفار، وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتًا ورأيه مجتمعًا، يعرف حديثه ويقوم به، إن يحدث احتسابًا رجوت له خيرًا"[٥] .

يقول الخطيب:" وهكذا إذا عمى بصره، وخشى أن يدخل فى حديثه ماليس منه حال القراءة عليه، فالأولى أن يقطع الرواية ويشتغل بما ذكرناه من التسبيح والقراءة"[٦] .

فكان من دلائل عدم الإصابة لرواية الراوى فى ذاته :

١-مخالفة روايته لرواية الثقات.

٢- كثرة الغلط وقلة الضبط.

٣-الاتهام بالكذب.

---

(١) مسلم، صحيح مسلم ٧٥/١ .

(٢) المصدر السابق ٧٥/١.

(٣) مسلم، التمييز ص١٧٩، والعقيلى، الضعفاء ١٣/١، وابن عدى، الكامل ١٥٩/١.

(٤) مسلم، مقدمة الصحيح ٧/١ .

(٥) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٣٦٦/٢ .

(٦) السابق ٣٦٥/٢ .

٤-عدم الرجوع عن الخطأ إذا نبه عليه.

٥-صاحب الهوى الداعى إلى بدعته.

٦-السفيه المعلن بالسفه.

٧-كونه من غير أهل الشأن، وإن كان صالحًا كثير العبادة.

٨-عدم وجود أصول لديه إن لم يكن ممن يضبط ضبط صدر .

٩-عدم التمييز بين صحيح حديثه وسقيمه، وإن كان صاحب أصول خشية الزيادة فيها.

١٠-الاختلاط والهرم المفند .

أسباب التحمل عن الضعفاء

وإذا علم ذلك كان لابد أن يتحرز من قبول رواية أهل ذلك الضرب من الرواة والتنائى عنها، وألا يكون هم المحدث الإكثار والحرص على الجمع والاشتهار بعدد المرويات، فأصحاب تلك الأفكار مرضى القلوب.

يقول الإمام مسلم:" ولا أحسب كثيرًا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف إلا أن الذى يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث وألف فى العدد. ومن ذهب فى العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق، فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم" [١] .

مرونة المنهج النقدى

(١) معاملة أهل البدع

وقد كانت البدعة من الأسباب التى تدعو إلى ترك رواية الراوى وذلك أن صاحب الهوى كثيرًا ما يتجرأ - لنصرة هواه - فيتطاول على رسول الله صلى الله عليه وسلم داسًّا بين ما روى عنه من الصحيح المحكم الكثير من الأغاليط التى تنصر هواه وتؤيد بدعته.

يقول منذر بن جهم الأسلمي:" كان رجل منا فى الأهواء زمانًا، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة، فقال لنا: أنشدكم الله أن لا تسمعوا من أصحاب الأهواء، فإنا والله كنا نروى لكم الباطل ونحتسب الخير فى ضلالتكم"[٢].

وقد تاب محرز بن رجاء من القدر فقال:" لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئًا،

---

(١) مسلم ، مقدمة الصحيح ١/١٢٤-١٢٧ .

(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٢/٣٢ .

فوالله لقد كنا نضع الأحاديث، ندخل بها الناس فى القدر نحتسب بها، وقد أدخلت فى القدر أربعة آلاف من الناس"[١] .

وقال مالك:" لا يؤخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولامن كذاب يكذب فى حديث الناس . . . "[٢] .

وسئل ابن الأخرم:" لم ترك البخارى حديث أبي الطفيل؟ قال: لأنه كان يفرط فى التشيع"[٣] .

وقال على بن حرب:" من قدر ألا يكتب إلا عن صاحب سنة، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالى"[٤] .

فكان هذا الحال مما يقوى الريب فى القلب من رواياتهم، ومما يزيد الشك فى أخبارهم، غير أن جمهور النقاد قد فرقوا بين المبتدع الداعى إلى بدعته والذى لا يدعو.

قال عبد الرحمن بن مهدى:" من رأى رأيًا و لم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيًا ودعا إليه فقد استحق الترك"[٥] .

وقيل لابن المبارك:" تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائىوسعيد وفلان، وهم فى عداده؟ قال: إن عمرًا كان يدعو"[٦] .

وقيل لأحمد بن حنبل:" يا أبا عبد الله، سمعت من أبى قطن القدرى؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه"[٧] .

وذلك لأن البدع قد كثرت بعد عهد الصحابة والتابعين، فترك الرواية عن أهل البدع إن كانوا من أهل الصدق يغلق الباب أمام الكثير . من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول على بن المدينى:" لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأى يعنى التشيع خربت الكتب. قال الخطيب: يعنى لذهب الحديث"[٨] .

ويعلق الدكتور مصطفى الأعظمى على قبول رواية المبتدع غير الداعى ورد رواية الدعاة قائلاً:" يظهر لنا جليًّا إصابة المحدثين فى عدم قبولهم رواية المبتدع الداعى إلى بدعته إذا كان الحديث يؤيد بدعته؛ لأن هؤلاء الدعاة لا يسلمون بالطبع من ظاهرة الإدراك الانتقائى لما يسمعونه من أحاديث سيد البشر صلى الله عليه وسلم، مما يزيد من احتمال تشويههم اللاشعورى لما يسمعونه من أحاديث، أو نسيانهم للجوانب التى تعارض

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٢-٣٣.
(٢) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٤٩ .
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٦.
(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٥.
(٥) الخطيب، الكفاية ص ١٢٦-١٢٧ .
(٦) المصدر السابق ص ١٢٧.
(٧) المصدر السابق ص ١٢٨.
(٨) الخطيب، الكفاية ص١٢٩، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٦٤.

أفكارهم وإن كانوا صادقين.

أما قبولهم لرواية المبتدع غير الداعى إلى بدعته فأمر تؤيده البحوث فى علم النفس أيضًا؛ لأن هؤلاء الأشخاص وإن كانوا متعاطفين مع أفكار شاذة إلا أن هذا الانتماء ضعيف بدرجة تقلل من إمكانية الإدراك الانتقائى"[١] .

وقد تكون البدعة غير المكفرة من أسباب جرح الراوى ورد حديثه عند البعض، ولكن أئمة الحديث وجهابذته لم يكونوا يعتدون بمجرد كونه صاحب بدعة إن لم يكن داعيًا إليها، فقد أخرج الشيخان البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن كثير ممن رمى بالبدعة، ولم يصرفهم ذلك عن إخراج أحاديثهم، كما كان كثير من أئمة النقد والمتكلمون بالجرح والتعديل يوثقون الراوى مع ذكر بدعته، دلالة إلى أن هذه البدعة معلومة لدى النقاد، وأنها لم تؤثر فى صحة روايته والثقة به ومن ذلك ما سئل يحيى بن معين، عن سعيد بن خثيم الكوفى، فقال: كوفى، ليس به بأس، ثقة. فقيل ليحيى: شيعي!! فقال: وشيعى ثقة، وقدرى ثقة"[٢] .

وقد احتج البخارى فى صحيحه بمحمد بن سواء السدوسى وحريز بن عثمان الرحبى وهما قد اشتهر عنهما النصب والقدر [٣].

واتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بأبى معاوية محمد بن حازم وعبيد الله بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو[٤] .

*ومن هؤلاء عباد بن يعقوب الرواجنى الكوفى، وقد كان شيعيًا غال كما قال ابن عدى[٥]. وقال فيه ابن خزيمة: حدثنا الثقة فى روايته المتهم فى دينه عباد بن يعقوب[٦] ووثقه أبو حاتم الرازى وقال الدارقطنى: شيعى صدوق[٧].

*ومن هؤلاء عبد الرحمن بن صالح الأزدى، قيل لأحمد: إنه رافضى. فقال أحمد: سبحان الله، رجل أحب قومًا من أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم، نقول له: لا تحبهم؟ هو ثقة . وقال ابن معين: ثقة صدوق شيعى؛ لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب فى نصف حرف"[٨].

*ومن أسباب التضعيف الأخرى التى لا يعتد بها (التضعيف للدخول فى عمل السلطان - والتضعيف لموضوع الرأى - وكلام الأقران بعضهم فى بعض إذا كان صادرا

---

(١) الأعظمى، محمد مصطفى، مناهج النقد عند المحدثين ص ٤٢، طبعة المؤلف ١٤٠٢ هـ .

(٢) المزى، تهذيب الكمال ٤١٤/١٠ ، تحقيق بشار معروف مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٣) ابن حجر، هدى السارى ص ٤١٥، ٤٦١ ، دار الريان محب الدين الخطيب ط (١) ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

(٤) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٤٩ ، وابن حجر هدى السارى ص ٤٤٤، ٤٦٠ .

(٥) ابن عدى، الكامل ٣٤٨/٤.

(٦) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٤٩.

(٧) انظر المزى،تهذيب الكمال ١٧٧/١٤-١٧٨.

(٨) المصدر السابق ١٨٠/١٧-١٨٢.

عن عصبية مذهبية أو منافسة دنيوية ، والتضعيف بسبب الخطأ اليسير، -وتضعيف الضعيف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث- وتفرد بعض العلماء بالجرح دون الجمهور بلا بينة مما يعد شذوذا - وترك حديث من اتهم بالاختلاط مع أنه لم يحدث حال اختلاطه)[١].

فلم يكن مجرد الطعن على الراوى بموجب الترك له، وإنما للأئمة النقاد من المعرفة والخبرة والإحاطة بشأن الراوى ما يدفعهم لقبول ذلك الجرح أو تركه، وكل راوٍ من هؤلاء له حالته المستقلة، ويدرس دراسة منفردة بمعزل عن الآخرين.

وكان عمل الأئمة فى تصانيفيهم مؤكدًا لذلك، فقد ذكر الخطيب أن" البخارى قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس فى التابعين وكإسماعيل بن أبى أويس، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر عمن ينظر فى حال الرواة والطعن عليهم، وسلك أبو داود السجستانى هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده. قال الخطيب: فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه وذكر موجبه"[٢] .

فالذى يدفع أئمة النقد إلى قبول أحد الرواة وإخراجه عن حيز التجريح هو ما يترجح عنده من خلال المعرفة به وبأحواله، وما يؤدى به اجتهاده من أنه يحمل من أسباب العدالة ما يدفع احتمال الجرح .

(٢)الراوى بين الجرح والتعديل

وقد يجتمع فى الراوى الواحد جرح وتعديل فى آن واحد من نقاد مختلفين، والأمر فى هؤلاء الرواة به بعض إشكال؛ حيث نقل الخطيب اتفاق أهل العلم" على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة فى ذلك أن المجروح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره"[٣] .

وقال حماد بن زيد:" كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول وكان يقول: بلدى الرجل أعرف بالرجل.

قال الخطيب: لما كان عندهم زيادة علم بخبره على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدالته"[٤] .

وليس الأمر على ظاهره، فليس كل جرح عند الأئمة مقدم على التعديل إذ القرائن

---

(١) معروف، تحرير التقريب ٣٨/١-٤٠ بتصرف واختصار مؤسسة الرسالة ط (١) .
(٢) الخطيب، الكفاية ص ١٠٨-١٠٩.
(٣) الخطيب، الكفاية ص١٠٥-١٠٦.
(٤) المصدر السابق ص ١٠٦.

المختفة بكل راو وعلاقته بالمجرحين والمعدلين تكون محل عناية النقاد عند إصدار الحكم النهائى لأحد الرواة، وذلك أن مما يجرح به ظهور أمارات الفسق، وقد اختلف العلماء فيما يوجب به تفسيق الراوى، فلذلك كان لابد من تفسير الجرح لمعرفة ما إذا كان الناقد سيعتد به أم لا.

وقد ذكر أن الشافعى إنما أوجب الكشف عن سبب الجرح" لأنه بلغه أن إنسانًا جرح رجلاً، فسئل عما جرحه به، فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلى ثوبه ثم يصلى، فقيل له: رأيته يصلى كذلك؟ فقال: لا. فهذا ونحوه جرح بالتأويل والجهل ، والعالم لا يجرح أحدًا بهذا وأمثاله"[1] .

ومن ذلك ما أخبر عبد الله بن أحمد بن حنبل وقد سأل أباه عن طعن يحيى بن معين على عامر بن صالح لأنه سمع حجاج - وهو أصغر منه - فاستنكر ذلك أحمد وقال:" وهذا عيب؟ يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر"[2] .

ومن ذلك ما قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه"[3] .

وقول جرير:" رأيت سماك بن حرب يبول قائمًا فلم أكتب عنه"[4] .

ولم يرو الحكم بن عتيبة عن زاذان، فسئل عن ذلك فقال:" كان كثير الكلام"[5] .

وقد ترك شعبة حديث ناجية لأنه يلعب بالشطرنج، كما ترك أبا غالب لأنه رآه يحدث فى الشمس فاعتبر شعبة ذلك دلالة على تغير عقله"[6] .

فهذه ليست طعونًا يرد بها روايات المحدث، وخاصة إن كانت منضبطة، يوافق فيها الثقات، فليس البول واقفًا أو الرواية عن الصغير أو الركوض على الدابة ، أو اللعب بالشطرنج والوقوف فى الشمس من دلالات الجرح الذى يرد حديث فاعله؛ بل كل هذا لا علاقة له بالجرح المسقط لروايات صاحبه.

وقد يكون الجرح ناشئا عن علم بحالٍ يؤثر فى العدالة لا فى الضبط قد انتهى منه الراوى وأقلع، كما قد يكون الجرح ناشئا عن إحن وضغائن لدى المجرح من الراوى، فلا يخفى ذلك عن جميعهم، ومن ذلك ما ذكره الإمام الذهبي قائلاً:" ومن نادر ما شذ به ابن معين رحمه الله كلامه فى أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنه تكلم فيه باجتهاده، وشاهد فيه ما يلينه باعتبار إتقانه، فإنه متقن ثبت، ولكن عليه مأخذ فى تيه وبأو كان يتعاطاه، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال فى أيام شبيبة ابن صالح، فتاب منه أو من

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص ١٠٨.
(٢) المصدر السابق ص ١١٠.
(٣) الخطيب، الكفاية ص ١١١.
(٤) المصدر السابق ص ١١١.
(٥) المصدر السابق ص ١١٢.
(٦) السابق ص ١١١،١١٣.

بعضه، ثم شاخ ولزم الخير، فلقيه البخارى والكبار واحتجوا به، وأما كلام النسائى فيه، فكلام موتور؛ لأنه آذى النسائى وطرده من مجلسه فقال فيه: ليس بثقة"[١] .

ويقول شعبة:" احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض ، فلهم أشد غيرة من التيوس"[٢] .

فلابد من مراعاة تلك العلاقات بين الراوى والمجرح، فالنفس البشرية طبيعتها النقصان، وإن كانت تتسم بالموضوعية غالبًا، فقد تخرج عن ذلك الطور قليلاً، فيراعى أئمة النقد ذلك عند مناقشة الجرح الموجه لأحد الرواة ومراعاة تفسيره.

ومراعاة تلك العلاقات تبين الكثير من أسباب الجرح الفاسد الذى لا مبرر له ظاهرًا عند الأئمة النقاد.

- وذلك ما يتضح من تضعيف يحيى بن سعيد لهمام بن يحيى بن دينار، وذلك كما يروى ابن عقيل بسنده عن أحمد بن حنبل قال:" شهد يحيى بن سعيد فى حداثته بشهادة، وكان همام على العدالة، يعنى أن همامًا لم يعدله ، فتكلم فيه يحيى لهذا"[٣] .

فلعل تلك الحادثة فى الماضى جعلت يحيى يتحامل على همام بن يحيى بن دينار ولا يعبأ به؛ بل ترك التحديث عنه و لم يستمرئه.

وكذلك ذكر ابن عدى فى ترجمة حرملة بن يحيى أن أحمد بن صالح حمل عليه لأسباب بينهما قال ابن عدى:" وأما حمل أحمد بن صالح عليه، فإن أحمد سمع فى كتبه من ابن وهب، فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولدت بينهما العداوة من هذا، فكان من يبدأ إذا دخل مصر بحرملة لا يحدثه أحمد بن صالح"[٤] .

ومع ذلك فهذه أمثلة نادرة، ليس القصد منها إظهار الأئمة فى صور ذاتية، ولكن للتنبيه على أن هناك فترات ضعف بشرى قد تستولى على أحد النقاد، ولكن لا يخفى ذلك على جمهورهم، فالعصمة ليست لهم، ولاهى من شأنهم.

يقول الذهبى:" ونحن لا ندعى العصمة فى أئمة الجرح والتعديل، ولكن هم أكثر الناس صوابًا وأندرهم خطئًا وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر"[٥] .

فهذه هنات يسيرة، ويتعقبها النقاد أنفسهم كما سبق بيانه وهى تفسر شذوذ الجرح

(١) الذهبى، محمد، سير أعلام النبلاء ٨٢/١١-٨٣ تحقيق شعيب الأرناءوط – الرسالة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
(٢) الخطيب، أبو بكر ، الكفاية ص ١٠٩.
(٣) ابن عدى، الكامل ١٣٠/٧ رقم ٢٠٤٧ .
(٤) المصدر السابق ٤٦١/٢.
(٥) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٨٢/١١-٨٣).

أحيانًا من البعض فى حق من لا يستحق التجريح .

شخصية المجرح

لابد لمن يتعرض للتجريح أن يكون ورعًا فيما يقول، وأن يتقن هذا الشأن وأن يكون ذا معرفة قوية بالرجال وذاكرة متوقدة وألا يختل ضبطه فيخلط بين الرواة خاصة والأسماء تشتبه وتتشابك فى الطبقة الواحدة.

يقول أبو زرعة:" كل من لم يتكلم فى هذا الشأن على الديانة، فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره؟!

كان الثورى ومالك يتكلمون فى الشيوخ على الدين، فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على الديانة يرجع الأمر عليه"[١] .

وهذا ما يقرره الخليلى حيث يقول :" ويحتاج فى هذا الأمر إلى الديانة والإتقان والحفظ ومعرفة الرجال ومعرفة الترتيب، ويكتب ماله وما عليه"[٢] .

وينبغى أن لا يكون كالببغاء يردد ما يسمع وألا يتكلم بالظن، فليس هناك مجال لذلك. يقول الإمام أحمد:" وكيف يجوز أن يرد الأحاديث وقد رواها الثقات، وينبغى للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يردد الأحاديث وهو لا يحسن، يقول: لا أحسن"[٣] .

(٣)التساهل فى الرواة والتشدد

لقد كان انتقاء الرجال والتشدد فى اختيارهم ديدن النقاد فى أحاديث الأحكام التى يعرف بها الحلال والحرام وأصول الشريعة، فلا يروى الأئمة فى هذه الأبواب إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوى الإتقان والضبط،و أما الاحاديث المتعلقة بالمغازى والتفسير والثواب والعقاب وفضائل الأعمال وما يقال فى الوعظ والحث على الزهد وترقيق القلوب، فإنه يتسامح فيه، ويؤخذ عن عامة الشيوخ أهل الصدق ممن خف ضبطهم.

قال أحمد:" أحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم"[٤] .

وقال:" إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا فى الأسانيد، وإذا روينا عن النبى صلى الله عليه وسلم فى فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد"[٥] .

وسئل عن محمد بن إسحاق فقال :" رجل تكتب عنه هذه الأحاديث – كأنه يعنى المغازى ونحوها– فأما إذا جاءك الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا – وقبض أصابع يده

---

(١) أبو زرعة ، أبو زرعة الرازى وجهوده ٣٢٩/٢ د سعدى الهاشمى. ابن القيم للنشر ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

(٢) الخليلى، الإرشاد ٤٠٨/١، د. محمد سعيد – دار الرشد ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩ م.

(٣) مسائل صالح عن أحمد رقم ١٢٤١ .تحقيق فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند ط (١) ١٤٠٨هـ.

(٤) الخطيب، الكفاية ص ١٣٤.

(٥) المصدر السابق ص ١٣٤ .

الأربع من كل يد"[١] .

وقال عبد الرحمن بن مهدى:" إذا روينا فى الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال، وإذا روينا فى الحلال والحرام والأحكام تشددنا فى الأسانيد وانتقدنا الرجال"[٢] .

وقال عبدة: قيل لابن المبارك، وروى عن رجل حديثًا فقيل: هذا رجل ضعيف. فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو هذه الأشياء . قيل لعبدة: مثل أى شىء كان؟ قال: فى أدب، فى موعظة، فى زهد أو نحو هذا"[٣] .

وقال الثورى:"خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة، فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص"[٤]

وقال يحيى بن سعيد القطان:" تساهلوا فى أخذ التفسير عن قوم لا يوثق بهم فى الحديث [وذكرقومًا] ثم قال: هؤلاء لا يحمد أمرهم ويكتب التفسير عنهم"[٥] .

وقال ابن عينية:" لا تسمعوا من بقية ما كان فى سنة، واسمعوا منه ما كان فى ثواب وغيره"[٦] .

وقال يحيى بن معين فى موسى بن عبيدة:يكتب عنه المغازى وشبهها" وقال فى زيد البكائى:" لابأس به فى المغازى وأما فى غيرها فلا"[٧] .

وليس معنى التساهل فى هذه الأبواب الرواية عن كل أحد، أو فتح الباب للكذابين والوضاعين للنيل من السنة المكرمة عن طريق الدس أو الوضع برضى الأئمة النقاد؛ بل كان التساهل عن بعض صفات الضبط والتحمل دون العدالة.

قال ابن رجب:" وإنما يروى فى الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم. كذا ذكره ابن أبى حاتم وغيره"[٨] .

فعلم بذلك أن أئمة النقد كانوا يقسمون المرويات إلى قسمين:

أ-قسم يتعلق بالأحكام مما يتصل به معرفة الحلال والحرام، والأمر والنهى، والحظر والإباحة، وهذا القسم لتعلقه بالشريعة وبمعالم الدين الأساسية لا مجال فيه لأدنى نوع من التساهل؛ بل ينبغى فيه الحذر بعد الحذر، والاحتياط ثم الاحتياط؛ خشية تفلت رواية تزيد

(١) البيهقى، دلائل النبوة ٣٧/١-٣٨.
(٢) المصدر السابق ٣٤/١، والحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٢٩ .
(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٣٠/٢-٣١.
(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ١٥١/٢.
(٥) المصدر السابق ٢٥٢/٢.
(٦) الخطيب، الكفاية ص ١٣٤ .
(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٧٧.
(٨) المصدر السابق ص ٧٧.

ركنًا من أركان الدين أو تمثل معلمًا من معالمه و لم يأذن الله بذلك، وهو ما يتضح من أقوال أئمة النقد.

ب-قسم يتعلق بالرغائب والرقاق،و الوعظ وتليين الأفئدة،و الحث على طلب الآخرة والانصراف عن ملاحقة أعراض الدنيا الزائفة،وكذا الثواب والعقاب،و الحديث فى التفسير والملاحم والمغازى، وذلك القسم يكون فيه شيء من التسمح والتساهل، وتخفيف تلك الضوابط والقواعد الصارمة التى عاملوا بها رواة القسم الأول، وليس معنى ذلك فتح الباب على مصراعيه لكل من أراد أن ينتحل هذا العمل وأن يدرج نفسه فى عداد الرواة والمحدثين .

وإنما كان التخفف فى شروط الضبط دون العدالة؛ ليقبل روايات أهل الغفلة غير المتهمين بالكذب، مع طرح حديث المتهمين، ومع ذلك هناك فرق بين المسامحة فى رواية هذه الأحاديث وبين نعتها بنعوت الصحة والتوثيق.

محاولات النقاد لتجنب الخطأ

لقد غرس النقاد أصول ذلك المنهج النقدى بتلك الدقة المتكاملة، ومع وضع تلك الأسس المشيدة لذلك البناء، لم ينس أئمة النقد أن الخطأ البشرى قائم، وأن السهو والنسيان والخلط ليس ببعيد عن العقل الإنسانى ، ولذلك كانت محاولاتهم الدائبة لتتبع ذلك الخطأ وذلك عن طريق

أ-تتبع روايات كل راوٍ ومقارنتها بروايات الأثبات.

ب-معرفة منازل الرواة فى الضبط والإتقان.

ج-تتبع أحوال الرواة المختلفة من حيث الضبط.

د-معرفة طبقات الرواة عن الراوى الواحد.

هـ- عدم الاغترار بكون الراوى ثقة ، فربما أخطأ.

و-الكتابة عن الكذابين لمعرفة الروايات المكذوبة.

ز-التمييز بين المتفق من الرواة فى الأسماء والألقاب والكنى.

أ-تتبع روايات الراوى

وكما وضع الأئمة النقاد ضوابط القبول والرد للرواة وحملة الآثار فإن متابعتهم للخطأ فى حد ذاته، سواء كان فى رواية الضعفاء أم وقع وهمًا من الثقات الأثبات، كانت تجرى بدقة متناهية؛ حيث إن الخطأ من فطرة الإنسان مهما عظم قدره وندر حفظه.

يقول الترمذى:" وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمة مع حفظهم"[١] .

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ١١٢.

ويقول الثورى:" ليس يكاد يفلت من الغلط أحد"[١] .

وقال ابن المبارك :" من يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث"[٢] .

وقال يحيى بن معين:" من لا يخطئ فى الحديث فهو كذاب".

وقال: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"[٣] .

وكثيرًا ما يكون الخطأ غير معتمد من الراوى كأن يغير لفظ المحدث بلفظ يعتقد أنه يؤدى المعنى ذاته، وهو ما يتضح من قول الشافعى:

" اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه، أو ينطق بها بغير لفظة المحدث أو الناطق بها، غير عامد لإحالة الحديث فيحيل معناه، فإذا كان الذى يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث، فلم نقبل حديثه؛ إذا كان يحمل مالا يعقل "[٤] .

ومن ثم كانت جهود الأئمة فى تجنب الروايات الخاطئة.

قال الترمذى:" ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة تركه"[٥].

وقال أبو نعيم:" دخلت البصرة بعدما خرج الثورى من عندنا ودخل وكيع قبلى، فأتيت سعيد بن أبى عروبة، فوجدته قد تغير فلا أحدث عنه، وسمعت من الثورى عن ابن أبى عروبة، فأخذت عن الثورى عنه، ولا أحدث عنه"[٦] .

وقد اتصل أنباء بعض الرواة إلى بعض الحفاظ فيتمنى لقاءه، ولكن بعد وضع روايته أمام قواعد المحدثين، قد لا يسوى عنده شيئا، يقول ابن المبارك:

" كنت لو خيرت بين أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرز لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه"[٧] .

وكان قبول الشيخ للتلقين من دواعى ترك حديثه؛ إذ قد صار يحدث بما لا يدرى قال يحيى بن حسان:" جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة فنظرت، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت : هذا الذى حدثت به ليس فيه حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط؟ فقال: ما أصنع، يجيئونى بكتاب ويقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به"[٨] .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٣.
(٢) المصدر السابق ص ١١٥.
(٣) ابن عدى، الكامل ١٠٢/١.
(٤) الشافعى، الرسالة ص ٣٨٠-٣٨١ رقم ١٠٣٥-١٠٤٠.
(٥) الحنبلى، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٩١.
(٦) الخطيب، الكفاية ص ١٣٥-١٣٦.
(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٧٣-٧٤.
(٨) الخطيب، الكفاية ص ١٥٢.

قال أبو داود صاحب السنن:" عطاء بن عجلان بصرى يقال له عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية:" ووضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له: قل: حدثنا محمد بن حازم فقال: ثنا محمد بن حازم . فقلت: يا عدو الله، أنا محمد بن حازم، ما حدثتك بشيء"[١] .

وكذلك كان التساهل فى السماع والتحديث عن كل مما يوقف النفس ويدعوها إلى الريبة، يقول أحمد:" رأيت ابن وهب، وكان يبلغنى تسهيلة، يعنى فى السماع، فلم أكتب عنه شيئًا"[٢] .

وكذلك يقول فيه ابن المديني:" تركته على عمد عين، كان ردىء الأخذ"[٣] .

وقد عيب على قتادة الرواية عن كل أحد، يقول أبو عمرو بن العلاء:" كان قتادة لا يغث عليه شئ، يروى عن كل أحد"[٤] .

وقد يكون الراوى المخطئ معروف خطؤه، فيجتنب من روايته مظان الخطأ والوهم، ويؤخذ عنه ما ضبط .

يقول ابن المبارك للحسن بن عيسى:" إذا قدمت على جرير، فاكتب علمه كله إلا حديث ثلاثة، لا تكتب حديث جبيدة بن معتب، والسرى بن إسماعيل، ومحمد بم مسلم"[٥] فقد كان ابن المبارك يحذر من أحاديث هؤلاء الشيوخ المخصوصين دون غيرهم.

كما نبه ابن المبارك رحمه الله على أفعال بعض الرواة من محاولات التدليس لإخفاء الضعفاء من شيوخهم فقال فى بقية بن الوليد:" نعم الرجل بقية، لولا أنه يكنى الأسامى ويسمى الكنى، كان دهرًا يحدثنا عن أبى سعيد الوحاظى فإذا هو عبد القدوس"[٦] .

وقال عنه أبو مسهر الغسانى:" بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية "[٧] .

وكذلك عرف عن ثور بن يزيد أنه قدرى يميل إلى النصب .

فقال عنه الثورى:" خذوا عنه واتقوا قرنيه"[٨] .

وكذلك قد تغلب هذه الأوهام ويخف الضبط حتى لا يجد الناقد بدًا من ترك حديثه. قال شعبة:" كتبت عن أبى المهزم خمسين حديثًا، فما رويت عنه شيئًا"[٩] .

---

(١) الخطيب،الكفاية ص ١٤٩.
(٢) المصدر السابق ص ١٥١.
(٣) المصدر السابق ص ١٥٢.
(٤) الرامهرمزى،المحدث الفاصل ص ٤١٧.
(٥) مسلم، صحيح مسلم ١/١٢٢-١٢٣.
(٦) المصدر السابق ١/١١٧ .
(٧) المزى، تهذيب الكمال ٤/١٩٨.
(٨) المصدر السابق، ٤/٤٢٤.
(٩) الذهبى، سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٢ تحقيق شعيب الأرناءوط – الرسالة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

وقال أيضًا:" لقد لقيت شهرًا فلم أعتد به"[١] .

وقال يحيى بن سعيد القطان عن عمران العمي:" لم يكن به بأس، ولكنه لم يكن من أهل الحديث، وقد كتبت عنه أشياء، فرميت بها"[٢] .

وقال مالك:" دخلت على عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، فسألتها عن بعض الحديث، فلم أرض أن آخذ عنها شيئًا لضعفها"[٣] .

(ب)معرفة منازل الرواة

وقد كان أئمة النقد فى موقف العالم بأحوال الرواة تفصيلاً، فليس الأمر واقفًا عند حد الجرح والتعديل؛ بل كانت مراتب الجرح تتفاوت كما كانت مراتب التعديل تتباين. فليس كل معدل يؤخذ حديثه، كما أنه ليس كل مجرح ترد روايته.

ومن الرواة من ترد رواياته فى بعض الأحيان دون بعض، وفى بعض البلدان دون بعض، وعن بعض الشيوخ دون البعض. وكان أئمة النقد على علم بهذه الدرجات وهذه الطبقات،و ذلك للتمييز بين هذه الروايات إذا اختلفت وتقديم رواية الأوثق على رواية الأقل وثوقا .

يقول ابن أبى حاتم:" ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم فى منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

ويعرف من كان منهم عدلاً فى نفسه من أهل الثبت فى الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

ومنهم الصدوق فى روايته، الورع فى دينه، الثبت الذى يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا .

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، والسهو، والغلط فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه فى الحلال والحرام.

ومنهم من قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم - ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به"[٤] .

ويقول عبد الرحمن بن مهدى:" أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه"[٥] .

---

(١) مسلم، التمييز ص ١٧٨.
(٢) الخطيب، الكفاية ص ١٦١.
(٣) المصدر السابق ص ١٣٢-١٣٣.
(٤) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ١/٧،١٠.
(٥) المصدر السابق ٢/٣٨.

ويصف الإمام مسلم حال تيقظ الرواة وانتباههم من غفلتهم فيقول:" فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر بتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدّي إليه عنهم"[(١)].

وقد عبر الأئمة عن أحوال كل راو بعبارات مختلفة، كل عبارة لها مدلولها عند أهل الاصطلاح، ومن ذلك ما استقرأه ابن أبي حاتم قائلاً:" وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى: إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل : إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

وإذا أجابوا فى الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: ليس بقوى فهو بمنزلة الأولى فى كتب حديثه إلا أنه دونه .

وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثانى، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه"[(٢)] .

ويتضح ذلك من تفرقة الإمام عبد الرحمن بن مهدى بين لفظ الصدوق والثقة. فقد سئل عبد الرحمن بن مهدى" وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً. الثقة سفيان وشعبة"[(٣)] .

ومن ذلك تفسير الإمام الدارقطنى لمصطلح "لين" فقال:" لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيء لا يسقط عنه العدالة"[(٤)] .

(ج)تتبع أحوال الرواة المختلفة فى الضبط

وقد تتبع النقاد الرواة فى حالاتهم المختلفة وعبر الأوقات المتعددة والبلدان المختلفة، والشيوخ المتعددين.

وقد أورد ابن رجب فى تكملة شرح علل الترمذى أمثلة **عديدة** لتعرف أئمة النقد على الرواة عبر أطوار حياتهم المختلفة، فذكر من هذه الأحوال:" **النوع الأول:** من

---

(١) مسلم، التمييز ص ١٧٠ .
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٣٧، والخطيب، الكفاية ص٢٣.
(٣) المصدر السابق ٢/٣٧، والخطيب، الكفاية ص٢٢.
(٤)والخطيب، الكفاية ص٢٣.

ضعف حديثه فى بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا فى آخر عمرهم"[١] وذكر منهم عطاء بن السائب الثقفى.

وقال أحمد: من سمع منه قديمًا كان صحيحًا، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء.
وقال يحيى بن معين: عطاء بن السائب اختلط فمن سمع منه قديمًا فهو صحيح، وما سمع منه جرير وذويه ليس من صحيح حديث عطاء.

وقال العجلى: من سمع منه قديمًا فهو صحيح الحديث، منهم سفيان الثورى. فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث.

وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه.

وقال النسائى: ثقة فى حديثه القديم إلا أنه تغير.

وقال سفيان: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخلط فيه فاتقيته واعتزلته.

وقال يحيى بن سعيد القطان: عطاء بن السائب تغير حفظه بعد.[٢]

*ومن هؤلاء من ضعف لسوء حفظه فى آخر عمره مثل حفص بن غياث النخعى، وإن كان كتابه صحيحًا.

قال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح.
وعن ابن المدينى: كان يحيى يقول: حفص ثبت، قلت: إنه يهم فقال: كتابه صحيح.
وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه.[٣]

النوع الثانى من ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض، ومن هؤلاء معمر بن راشد.

قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلى من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر يعنى باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة .

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه.[٤]

ومنهم إسماعيل بن عياش الحمصى.

قال ابن معين : ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع.

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٠٨.
(٢) المزى، تهذيب الكمال ٢٠/٩١-٩٢،ابن رجب،شرح علل الترمذى ص ٣٠٨-٣١٢.
(٣) الذهبى، سير أعلام النبلاء ٩/٢٤-٢٥، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٢٦.
(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٣٠.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن على بن المديني:" كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف.

وعن دحيم: إسماعيل بن عياش فى الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين.

وقال يحيى بن معين: إنه ثقة فيما يروى عن أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه شيء.

وقال البخارى: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر.[١]

*ومنهم المسعودى قال أحمد: كل من سمع المسعودى بالكوفة فهو جيد مثل وكيع وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد وهو فى الاختلاط.[٢]

*ومن هولاء زهير بن محمد الخراسانى.

قال أحمد فى رواية الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير .

وقال البخارى، روى عنه ابن مهدى والعقدى وموسى بن مسعود وروى عنه أهل الشام أحاديث مناكير.

قال ابن عدى: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطئوا عليه، فإنه حدث عنه أهل العراق، فرواياتهم عنه شبه المستقيم.[٣]

النوع الثالث:" قوم ثقات فى أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم"[٤] .

ومن هؤلاء جعفر بن برقان الجزرى .

قال أحمد: إذا حدث عن غير الزهرى فلا بأس، ثم قال: فى حديث الزهرى يخطئ .

قال ابن معين: هو ضعيف فى الزهرى، وقال: ليس هو فى الزهرى بشيء.

وقال ابن نمير: هو ثقة، أحاديثه عن الزهرى مضطربة .

قال مسلم: جعفر بن برقان أعلم الناس بميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فأما روايته عن غيرهما كالزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن رديء الضبط.[٥]

ومن هؤلاء الأوزاعى إمام أهل الشام قال ابن رجب:" تكلم أحمد فى حديثه عن يحيى ابن أبي كثير خاصة وقال: لم يكن حفظه جيدًا ، فيخطئ فيه.

---

(١) المزى، تهذيب الكمال ١٧٤/٣-١٧٧.

(٢) أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٥٠/٣.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٣٤،٣٣٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٣٦.

(٥) المصدر السابق ص ٣٤٢،٣٤٤ ، والمزى ، تهذيب الكمال ١٤/٥-١٥.

وقال المروذى لأحمد:" أتعرف عن الوليد، عن الأوزاعى، عن يحيى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم:" متى كنت نبيًا"

قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعى، يخطئ كثيرًا على يحيى بن أبى كثير"[١] .

وقال أحمد معللاً ذلك: كان كتاب الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير حفظًا"[٢] .

والكلام فى هذا يطول والبعض يدل على الكل وإحكام الصنعة يدل على قدر الصانع.

(د)معرفة طبقات الرواة

ومن تناهى دقة المتقدمين فى أحكامهم فى الرجال تقسيم الرواة عن الحفاظ إلى طبقات ليرجع إلى أعلاهم عند اختلاف الروايات عن ذلك الحافظ أو الشيخ، وقد أقدم على بن المدينى على تقسيم أصحاب نافع مولى بن عمر إلى طبقات " وذكر أن أعلاهم أيوب السختيانى وعبيد الله بن عمر ومالك وعمر بن نافع وأن بعدهم ابن عون ويحيى الأنصارى وابن جريج وبعدهم أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عقبة"[٣] .

وقسم النسائى أصحاب الأعمش سبع طبقات:

" الأولى يحيى القطان والثورى وشعبة، الثانية زائدة بن أبى زائدة وحفص بن غياث، الثالثة أبو معاوية وجرير بن عبد الحميد وأبو عوانة، الرابعة: قطبة بن عبد العزيز، ومفضل ابن مهلهل، وداود الطائى، وفضيل بن عياض، وابن المبارك.

الخامسة: ابن إدريس وعيسى بن يونس ووكيع ...، السادسة أبو أسامة، وابن نمير وعبد الواحد بن زياد، السابعة عبيدة بن حميد، وعبدة بن سليمان"[٤] .

كما قسم أصحاب الزهرى خمس طبقات:

" الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهرى، والعلم بحديثه والضبط له... الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، ولكن لم تطل صحبتهم للزهرى، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه وهم فى إتقانه دون الطبقة الأولى... الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهرى وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم فى حفظهم... الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهرى من غير ملازمة ولا طول صحبة ومع ذلك تكلم فيهم... الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين"[٥] .

---

(١) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص ١٧٣ تحقيق طارق عوض الله، مكتبة النوعية ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٤٦-٣٤٧.
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٦٠.
(٤) المصدر السابق ص ٢٣٣.
(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٠-٢٣١.

(هـ)عدم الاغترار بكون الراوى ثقة فربما أخطأ

وليس مجرد المعرفة بثقة الراوى تعنى التسليم لكل مروياته؛ بل ربما وقع السهو والغلط عليه، وكم من أخطاء وقع فيها الثقات؛ بل والنقاد أنفسهم ولكن هذا لا يخفى عن جميعهم بقدر الله وحفظه لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقد سبق بيان بعض الأمثلة لأخطاء الثقات، وتتبع النقاد لهم، فى مبحث دوافع نشأة المنهج النقدى .

وقد ذكر ابن حبان أن أحاديث الثقات منها مالا يجوز الاحتجاج بها وقسم هؤلاء الثقات أجناسًا وقال:

(فمنهم من يخطئ الخطأ اليسير، إما فى الكتابة حيث كتب و لم يعلم به حتى بقى الخطأ فى كتابه إلى أن كبر ... مثل تصحيف اسم يشبه اسمًا، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث فى حديث...

ومنهم أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين ويكنوهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوى هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعلمهم بمثل هذا الثورى ومنهم الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون فى الأخبار مثل قتادة ويحيى بن أبى كثير والأعمش... فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة: حدثنى أو سمعت فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

ومنهم الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ... فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهًا وحدث من حفظه، فربما قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه... فلا يجوز عندى الاحتجاج بخبر من هذا نعته إلا أن يحدث من كتاب أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.

ومنهم الفقيه إذا حدث من حفظه وهو ثقة فى روايته... لأنه إذا حدث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد... فإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف وأوقف المرسل وهو لا يعلم لقلة عنايته به...، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات فى الأسانيد.

ومنهم أقوام من المتأخرين قد ظهروا يسوقون الأخبار، فإذا كان بين الثقتين ضعيف واحتمل أن يكون الثقتان رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر)[1] .

وبالرغم من إمكانية الخطأ على الثقة؛ بل على الناقد، فقد وجد من يتتبع هذه الأخطاء ويميزها عن الروايات الصحيحة، وهو مدخل من مداخل كتب العلل التى صنفت، وورد فيها ضعيف الأحاديث، وبيان سبب ذلك الضعف، والذى غالبًا ما يكون

---

(١) ابن حبان، المجروحون ١/٩٠-٩٤.

ضعفه غير ظاهر.

(و)الكتابة عن الكذابين

وقد كان من حرص الأئمة النقاد رحمهم الله معرفة روايات الكذابين وحفظها على الوجه عنهم؛ لئلا تروى هذه الموضوعات بإبدال الكذابين ببعض الرواة الأثبات، فكانت رواياتهم عن الوضاعين والكذابين والزنادقة من هذا الوجه.

قال أبو غسان الكوفى:" جاءنى على بن المدينى وكتب عنى أحاديث إسحاق بن أبى فروة من حديث عبد السلام بن حرب، فقلت: ما تصنع بكتاب هذه؟ قال: نعرفها، لا تقلب علينا"[١] .

وسئل الإمام أحمد:"يا أبا عبد الله، أنت تنهانا عن جابر وتكتبه ؟ قال: نعرفه"[٢] .

وقال الأثرم:" رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد:" تكتب صحيفة معمر عن أبان وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجىء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا ويرويها عن معمر، عن أنس، فأقول له: كذبت، إنما هى عن معمر عن أبان، لا عن ثابت"[٣] .

وقال يحيى أيضًا:" كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزًا نضيجًا"[٤].

(ز)التمييز بين المتفق من الرواة فى أسمائهم وألقابهم وكناهم

نتيجة بدهية لتحمل الرواة الكثيرين فى مختلف الأقطار لحديث النبى صلى الله عليه وسلم، واتساع دائرة حملة الآثار كان تشابه أسماء وألقاب وكنى كثير من المحدثين، فما غفل أئمة النقد عن ذلك؛ بل كانت لهم قدرات متقدمة فى معرفة كل والتمييز بين أصحاب هذه الأسماء والألقاب والكنى المتشابهة.

مثال ذلك من التشابه فى الأسماء إسماعيل بن أبى زياد، يحمل هذا الاسم ثلاثة:

١-منهم إسماعيل بن أبى زياد السكونى أبو الحسن الشامى، وقد حكم الدارقطنى أنه متروك ، يضع الحديث.

٢-وإسماعيل بن أبى زياد، مولى الضحاك، ويبدو عدم شهرته.

٣-إسماعيل بن أبى زياد، قاضى الموصل، فى حديثه مناكير[٥] .

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/٢٥٠،ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٥٠.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٤.

(٤) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٣٢.

(٥) الخطيب، أبو بكر، المتفق والمفترق ٣٧١/١-٣٧٥ تحقيق د. محمد صادق الحامدى، دار القادرى ط (١) ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م .

بل ذكر كذلك الخطيب أربعة عشر رجلاً يتسمون باسم إبراهيم بن يزيد، ولا يخفى أهمية معرفة كل منهم، لاختلاف الأحوال بالضرورة. ومعرفة من يروون عنهم، ومن يروون هم عنهم، كل على حده[١] .

وقد يكون البون بين الراويين المتفقين فى الاسم واسم الأب شاسعًا، كأن يكون أحدهما ثقة والآخر متروكا، فيظهر دور الناقد الفطن فى التمييز بينهما، ومن ذلك قول يحيى بن معين:

" إسماعيل بن أبان الغنوى كذاب لا يكتب حديثه، وإسماعيل بن أبان الوراق ثقة"[٢].

وكذلك سئل يحيى بن معين عن إسماعيل بن مسلم المكى، فقال: ليس بشيء، وسئل عن إسماعيل بن مسلم العبدى فقال : ثقة .

قال الخطيب:" ويميز بينهما بأن المتروك يعرف بالمكى، والآخر يعرف بالبصرى والعبدى، وبأن الضعيف يروى عنه سفيان الثورى ويزيد بن هارون وأبو عاصم النبيل، والثقة يروى عنه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى ووكيع وأبو نعيم"[٣] .

كما قد يكون أحدهما صحابيًا نقبل روايته ونسلم بتعديله، ويكون الآخر غير ذلك، مثال ذلك: (سماك بن خرشة، اثنان أنصاريان: أحدهما أبودجانة سماك بن خرشة بن لوذان... شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدراً وما بعدها وأبلى بلاء حسنًا وكان من فرسان المسلمين وشجعان الصحابة المرضيين، وقتل شهيدًا يوم اليمامة فى سنة اثنتى عشرة، ويقال هو الذى قتل مسيلمة الكذاب.

وسماك بن خرشة الآخر، له ذكر فى كتاب الفتوح وأنه حضر وقعة القادسية فى خلافة أمير المؤمنين عمر. قال الخطيب: وما أظن له صحبة)[٤] .

وكذلك (إبراهيم بن نافع : اثنان: أحدهما أبو إسحاق المخزومى المكى، حدث عن عطاء بن أبى رباح وعبد الله ابن أبى نجيح والحسن بن مسلم، وروى عنه سفيان الثورى ويحيى بن أبى بكير وعبد الصمد بن حسان وأبو نعيم وأبو حذيفة.

قال يحيى بن معين رحمه الله تعالى: إبراهيم بن نافع ثقة.

والآخر إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب البصرى، حدث عن مبارك بن فضالة وعمرو بن موسى ... وروى عنه إبراهيم بن فهد البصرى وأحمد بن خالد بن يزيد الأبلى وغيرهما وفى حديثه نكارة)[٥] .

---

(١) المصدر السابق ١/١٩٤-٢١٥.

(٢) الخطيب، الكفاية ص ٣٧١.

(٣) المصدر السابق ص ٣٧١،٣٧٢.

(٤)الخطيب، المتفق والمفترق ٢/١١٣٤-١١٣٦.

(٥) المصدر السابق ١/٢٩١-٢٩٣.

*وكذلك تطلق الكنية الواحدة على أشخاص متعددين، ومن ذلك (أبوعون عبد الله ابن أرطيان وأبو عون خصيف بن عبد الرحمن الجزرى وأبو عون جعفر بن عون بن عمرو ابن حريث وأبو عون الأنصارى، يحدث عن الأحوص بن حكيم وأبو عون محمد بن عبيد الله، وأبو عون ابن العلاء بن عبد الكريم وأبو عون سيار بن إبراهيم العبدى وأبو عون الحكم بن سنان)(١) .

وقد كان أئمة النقد فى غاية من التيقظ لذلك، واكتظت كتبهم بهذا التمييز بين كنى الرواة، من ذلك كنى البخارى، ومسلم، والنسائى، وابن أبى حاتم، والدولابى.

* ويطلق اللقب الواحد على أفراد متباينين، من ذلك الصنابحى.

قال أبو حاتم:" الصنابحى هم ثلاثة: الذى يروى عنه عطاء بن يسار وهو عبد الله الصنابحى، لم تصح له صحبة .

والذى يروى عنه أبو الخير ، فهو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحى يروى عن أبى بكر الصديق وبلال ويقول: قدمت المدينة، وقد قبض النبى صلى الله عليه وسلم قبل بخمس ليال، ليست له صحبة.

والصنابح بن الأعسر، له صحبة، روى عنه قيس بن أبى حازم"(٢) .

***التمييز بين المتشابه من الرواة فى الأسماء والكنى والألقاب**

فمن ذلك يافع بن عامر الكلاعى، من أهل الشام، روى عنه إسماعيل بن عباس. ونافع مولى ابن عمر، روى عنه مالك والناس.

ومن ذلك حضين بن المنذر، أبو ساسان بالضاد المعجمة، روى عنه عبد الله الداناج، وحصين بن عبد الرحمن، بالصاد غير المعجمة، روى عنه الثورى والناس .

ومنه دخين، بالخاء المنقوطة من فوق من أهل مصر، روى عنه كعب بن علقمة ودجين، بالجيم، هو ابن ثابت، روى عنه أسلم مولى عمر(٣) .

ومنه شريح بن الحارث القاضى أبو أمية الكندى سمع على بن أبى طالب و عبد الله ابن مسعود، توفى سنة ثمان وسبعين.

وسريج بن النعمان الجوهرى، سمع زهير بن معاوية وفليح بن سليمان، روى عنه أحمد بن حنبل.

وشريح بن حيان، روى عنه كعب بن سعيد البخارى الزاهد(٤) .

ومنه أَسِيد بن صفوان، روى عن على بن أبى طالب . . .

---

(١) الدولابى، الكنى ٤٨/٢ دارالكتب العلمية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

(٢) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص ١٠٦، تحقيق أحمد عصام الكاتب دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣)الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٢٧٧.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٢٢٦.

وأُسَيد بن عمرو بن يثربى الأسِّيدى[١] .

*وكذلك الكنى، فمن ذلك .

أبو بكرة ، نفيع بن الحارث الثقفى، صحابى .

وأبو نضرة، المنذر بن مالك، تابعى، راوية أبى سعيد الخدرى.

وأبو بصرة، حميل بن بصرة، صحابى.

وأبو بصير، والد عبد الله بن أبى بصير.

وأبو نضيرة، روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه، ومنهم من قال أبو نضيرة

وأبو نُصَيِّر، قال على بن المديني: أبو نصير مجهول.

وأبو نصيرة، مسلم بن عبيد، روى عنه يزيد بن هارون .

وأبو بصيرة الأنصارى، له ذكر فى المغازى[٢] .

*ومنهم أبو عمرو الشيبانى، سعد بن إياس .

وأبو عمرو السيبانى، بالسين غير معجمة، الذى ابنه يحيى بن أبى عمرو السيبانى. وشيبان من ربيعة، وسيبان من اليمن[٣] .

*ومن الألقاب المتشابهة .

الجزار، منهم عبد الرحمن بن حمدان الهمدانى .

والخراز، عبد الله بن عون.

والحمار، أحمد بن موسى بن إسحاق .

والخباز، فيهم كثرة فى الطبقة الخامسة.

والخزاز، منهم أبو عامر صالح بن رستم البصرى.

والجرار ، أبو مسعود الكوفى[٤] .

والأمثلة على ذلك لا تحصى على تقدم أئمة النقد فى التميز بين الرواة، وإن اتحدت أسماؤهم أو تشابهت .

نماذج من أقوال الأئمة فى الرواة

لقد اتسم عمل النقاد بالدقة والتحرى البالغين، ومن ينظر فى صنيعهم فى كتب الرجال يتبين له عظيم قدرهم، ويسلم لهم فى أحكامهم.

---

(١) انظر الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ص ٢٧٥.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٢٢٩.

فمن الرواة من ضعف لكذبه، ومن هؤلاء.

*عمر بن إسماعيل بن مجالد، قال ابن معين: ليس بشيء، رجل سوء خبيث، حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل، كذب على الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر: أنا مدينة العلم وعلى بابها، وهو حديث ليس له أصل"[١] .

*الحسن بن عمارة، قال شعبة لأبي داود:" اذهب إلى جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عمارة، فإنه يكذب، وروى أشياء عن الحكم لم نجد لها أصلاً. قلت: أى شيء؟ قال : قلت للحكم: صلى النبى صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ فقال: لم يصل على قتلى أحد.

وقال الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، عن النبى صلى الله عليه وسلم: صلى عليهم وغسلهم"[٢] .

*عبد العزيز بن أبان أبو خالد القرشى

قال ابن معين: عبد العزيز بن أبان كذاب يدعى ما لم يسمع، وأحاديث لم يخلقها الله قط"[٣] .

ومنهم من ضعف لروايته مالا يثبت عن الثقات، ومنهم

*عبد العزيز بن يحيى المدينى، قال العقيلى:" يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدعى من الحديث مالا يعرف به غيره من المتقدمين، عن مالك وغيره"[٤] .

*محمد بن المهاجر البغدادى، قال ابن حبان:" يضع الحديث على الثقات، ويقلب الأسانيد على الأثبات، ويزيد فى الأخبار الصحاح ألفاظًا زيادة، ليست فى الحديث يسويها على مذهب نفسه، وكان ينتحل مذهب الكوفيين، فأخرج كتابًا سماع الجامع على المسند وعمد فيه إلى أحاديث رواها الثقات، فزاد فيها ألفاظًا توافق مذهب الكوفيين"[٥] .

*حبيب بن أبى حبيب الخرططى، قال ابن حبان:" كان يضع الحديث على الثقات، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه "[٦] .

ومنهم من ضعف لتدليسه، ومنهم

*الحجاج بن أرطاة، قال ابن حبان:" كان الحجاج مدلسًا عمن رآه، وعمن لم يره، وكان يقول:" إذا حدثتنى أنت عن شيخ لم أبال أن أرويه عن ذلك الشيخ، وكان يروى

---

(١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٢٣ تحقيق د. عبد الرحيم القشقرى – طبعة المحقق .
(٢) المصدر السابق ص ٧٠-٧١.
(٣) العقيلى، الضعفاء ٣/١٦-١٧.
(٤) المصدر السابق ٣/١٩.
(٥) ابن حبان، المجروحون ٢/٣١١.
(٦) المصدر السابق ١/٢٦٥.

عن أقوام لم يرهم"[١].

*الحسن بن عمارة، قال شعبة:" ما أبالى، حدثت عن الحسن بن عمارة بحديث أو زنيت زنية فى الإسلام".

قال ابن حبان:" كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير وأبى العطوف، وأبان بن أبى عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات"[٢].

*ابن لهيعة ، قال ابن حبان:" سبرت أخباره فوجدته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالى ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أو لم يكن من حديثه"[٣] .

ومنهم من ضعف لقبوله التلقين، ومنهم

*ابن عقيل، عبد الله بن محمد قال سفيان بن عيينة:" كان ابن عقيل سيئ الحفظ، كرهت أن ألقنه"[٤] .

*سفيان بن وكيع، قال البخارى:" يتكلمون فيه لأشياء، لقنوه"

وقال ابن عدى:" وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن"[٥] .

*يزيد بن أبى زياد مولى بنى هاشم، قال ابن حبان:" كان يزيد صدوقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير فى حديثه، من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه"[٦] .

*عبد الرزاق بن همام الصنعانى: قال الإمام أحمد:" عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة"[٧] .

قال ابن رجب: وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير فى فضل على وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعد ما عمى"[٨] .

ومنهم من كان يضعف للاختلاط ، ومن هؤلاء:

*حنظلة السدوسى، قال يحيى بن سعيد:" قد رأيته وتركته على عمد. قال على بن

---

(١) ابن حبان، المجروحون ٢٢٦/١.
(٢) المصدر السابق ٢٢٩/١.
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ١٠٥.
(٤)أبو داود، سؤالات الآجرى أبا داود ١٨٢/١ تحقيق د. عبد العليم عبد العظيم – دار الاستقامة.
(٥) ابن عدى، الكامل ٤١٩/٣.
(٦) ابن حبان، المجروحون ١٠٠/٣.
(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٢٠.
(٨) المصدر السابق ص ٣٢١.

المديني: قلت ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم"[١] .

*صالح مولى التوءمة، قال ابن المديني:" صالح ثقة إلا أنه خرف وكبر، فسمع منه قوم وهو خرف كبير، فكان سماعهم ليس بصحيح"[٢].

*عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، قال العقيلي: تغير في آخر عمره، قال عقبة بن مكرم: كان عبد الوهاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين"[٣] .

*يزيد بن ربيعة الرحبي الصنعاني، قال ابن حبان:" كان شيخًا صدوقًا، إلا أنه اختلط في آخر عمره، فكان يروى أشياء مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به لقدم صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به"[٤] .

ومنهم من كان يضعف لاضطرابه، ومنهم :

*الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي، سأل عبد الله بن أحمد عنه أباه، فقال: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٥] .

*مجاهد بن جبر، سأل البرقاني الدارقطني عن حديث مجاهد عن أبي قتادة وعن أبي خليل حديث الثوري في فضل صوم يوم عرفة، فقال: لايصح، وهو كثير الاضطراب مرة يقول ذا، ومرة يقول ذا، لا يثبت"[٦] .

ومنهم من كان صحيح الحديث يضعف عند الوهم فقط، ومنهم :

*أبو داود الطيالسي، قال ابن عدي: كان في أيامه أحفظ من بالبصرة، مقدم على أقرانه لحفظه ومعرفته... وقد حدث بأصبهان كما حكى عنه بندار أحدًا وأربعين ألف حديث ابتداء، وإنما أراد به من حفظه، وله أحاديث يرفعها وليس بعجب بمن يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت"[٧] .

*سليمان بن داود الشاذكوني، قال ابن عدي:" للشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد وعلي، وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير، وبعضها سرقة، وما أشبه

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٤١/٣.

(٢) ابن المديني،سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٨٧ تحقيق موفق عبد القادر دار مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٣) العقيلي، الضعفاء ٧٥/٣.

(٤) ابن حبان، المجروحون ١٠٤/٣.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨١/٣.

(٦) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٦٢ تحقيق مجدي السيد إبراهيم – مكتب القرآن دون تاريخ.

(٧) ابن عدي، الكامل ٢٨١/٣.

صورة أمره بما قال عبدان: إنه ذهبت كتبه، فكان يحدث حفظًا فيغلط، وإنما أتـــي مــن هنالك يشتبه عليه، فلجرأته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث، لا أنه يتعمده"[١] .

ومنهم من ضعف حديثه الذى أخطأ فيه دون قصد، لأن الحديث ليس مـــن صنعتـــه ومنهم :

*أبان بن أبى عياش، قال أبو زرعة:" لم يكن يتعمد الكذب، كان يسمع الحديث مـن أنس، ومن شهر بن حوشب ومن الحسن، فلا يميز بينهم"[٢] .

قال ابن عدى:" قد حدث عنه الثورى ومعمر وابن جريج وإسرائيل وحماد بن سـلمة وغيرهم وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب إلا أنه ممن يشبه عليه ويغلط"[٣] .

*عبد الله بن محرر العامرى الجزرى، قال ابن حبان:" كان من خيار عبـــاد الله ممـــن يكذب ولا يعلم، ويقلب الأخبار، ولا يفهم"[٤] .

*سلم بن منصور الخواص الرازى، قال ابن عدى:" روى عن جماعة ثقات، لا يتابعـه الثقات عليها: أسانيدها ومتونها... وهو فى عداد المتصوفة الكبار، وليس الحديث مـــن عمله، ولعله كان يقصد أن يصيب فيخطئ فى الإسناد والمتن؛ لأنه لم يكن عمله"[٥] .

*صالح بن بشير، قال ابن عدى:" هو رجل قاص حسن الصوت من أهل البصـــرة، وعامة أحاديثه التى ذكرت والتى لم أذكر منكرات، ينكرها الأئمة عليـــه، وليـس هـو بصاحب حديث، وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندى مع هذا لا يتعمـــد الكذب، بل يغلط"[٦] .

*القرقسانى، قال ابن معين :" مسلم صاحب غزو، ليس يدرى ما يحدث"[٧] .

ومنهم من ضعف حديثه، دون أن يضعف هو، إذ العهدة على الراوى عنه

*خالد بن يزيد، قال ابن عدى:" ولم أر فى أحاديث خالد هذا إلا كل ما يحتمـــل فى الرواية ويرويه عن ضعيف عنه، فيكون البلاء من الضعيف، لا منه"[٨] .

*شبيب بن سعيد، قال ابن عدى:" وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شـــبيب نسخة يونس عن الزهرى، إذ هى أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن ســـعيد الـذى يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التى يرويها عنه، ولعل شبيب كان بمصر فى تجارتـــه إليـــها

---

(١) ابن عدى، الكامل ٣/٢٩٨.
(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٢/٢٩٦.
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٨.
(٤) ابن حبان، المجروحون٢/٣٢٢.
(٥) ابن عدى، الكامل ٣/٣٢٨.
(٦) المصدر السابق ٤/٦٤.
(٧) ابن معين، يحيى، من كلام يحيى بن معين ص ٥٧ تحقيق د. أحمد محمد نور الدين دار المأمون دون تاريخ.
(٨) ابن عدى، الكامل ٣/١٣.

كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم"[١] .

*خصيف بن عبد الرحمن، قال ابن عدى:" وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته إلا أن يروى عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسى، يكنى أبا الأصبغ ، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف"[٢] .

ومنهم من كان يضعف لسوء حفظه، ومنهم :

*محمد عبد عبيد الله العرزمى، قال ابن حبان:" كان صدوقًا إلا أن كتبه ذهبت، وكان ردىء الحفظ، فجعل يحدث من حفظه ويهم فكثر المناكير فى روايته"[٣] .

*عاصم بن ضمرة السلولى، قال ابن حبان:" كان ردىء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن على قوله كثيرًا، فلما فحش ذلك فى روايته استحق الترك"[٤] .

*عاصم بن عبد الله بن عاصم، قال ابن حبان:" كان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطئه"[٥] .

ومنهم من ضعف فى بعض البلدان دون البعض، ومنهم :

*إسماعيل بن عباس، قال على بن المدينى:" كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف"[٦] .

وقال ابن عدى:" إذا روى عن أهل المدينة وأهل العراق خلط فى رواياته عنهم، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت "[٧] .

*فرج بن فضاله، قال أحمد:" إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد، مضطرب"[٨] .

*زهير بن محمد العنبرى، قال ابن عدى:" ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم"[٩] .

*عمران بن مسلم القصير المنقرى، قال ابن حبان:" فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى

---

(١) ابن عدى، الكامل ٣١/٤.
(٢) المصدر السابق ٧٢/٣.
(٣)ابن حبان، المجروحون ٢٤٦/٢.
(٤) المصدر السابق ١٢٦/٢.
(٥) المصدر السابق ١٢٧/٢.
(٦) ابن المدينى، سؤالات ابن أبى شيبة لابن المدينى ص ١٦١، تحقيق موفق عبد القادر – مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
(٧) ابن عدى، الكامل ٢٠٣/٣.
(٨)أحمد، سؤالات أبى داود لأحمد ص ٢٦٥، تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
(٩) ابن عدى، الكامل ٢٢٣/٣.

ابن سليم وذويهما، ففيه مناكير كثيرة"[١] .

ومنهم من ضعف من مروياته

وذلك بعرض هذه المرويات على روايات الثقات ومقابلتها فينكشف البهرج ويتميز الفريقان.

قال مسلم:" فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ؛ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهه من نقلة الأخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ"[٢] .

ولذلك كان الحكم على الرواة هي العملية الأخيرة والنتاج الذى يلى عمل النقاد وفحصهم ومعارضتهم لشتى المرويات، ومن معرضة المرويات لكل راوٍ تكون منزلته عند النقاد.

قال يحيى بن معين:" قال لى إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثى؟ قلت : أنت مستقيم الحديث. فقال لى : وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة"[٣] .

وفى ترجمة حجاج بن أرطاة قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل:" كان من الحفاظ. قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن فى حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة"[٤] .

وسأل ابن أبى حاتم أباه عن أحمد بن إبراهيم الحلبى فقال:" لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها، ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب"[٥] .

وسال أباه عن عبد الكريم بن عبد الكريم التاجر فقال:" لا أعرفه، وحديثه يدل على الكذب"[٦] .

وقال ابن عدى عن خالد بن سليمان البلحى:" ومثل تلك الرواية التى يرويها هو توجب أن يكون ضعيفا"[٧] .

---

(١) ابن حبان، المجروحون ١٢٣/٢.
(٢) مسلم، التمييز ص ٢٠٩.
(٣) ابن معين،سؤالات ابن محرز ٣٩/٢ رقم ٦٠.
(٤) المزى،تهذيب الكمال ٤٢٤/٥.
(٥) ابن أبى حاتم،الجرح والتعديل ٤٠/٢ رقم ٥.
(٦) السابق ٦٢/٦ رقم١٣٢٧.
(٧) ابن عدى، الكامل ٤٥/٣.

الأســـــانيد

لقد كانت عناية أئمة النقد بالأسانيد ونقدهم لها والحرص على معرفتها من دعائم المنهج النقدي؛ حيث بلغت عنايتهم تصل إلى حد أنهم لم يدعوا زيادة لمستزيد، وقد خلفت آثارهم أركان منهج علمى دقيق، يقوم على التحقق من اتصال تلك الأسانيد أو انقطاعها، ومعرفة المرفوع من الموقوف والمسند من المرسل، والكشف عن المدلسين وأحوالهم وتعيينهم بأسمائهم؛ بل كشفوا عن أوهام السماع التى تظن نتيجة للأخطاء فى ألفاظ الأداء.

ومن الجدير بالذكر أن ما شاع لدى البعض من اعتبار الإسناد سلسلة الرجال التى تخبر عن المتن فحسب اعتقاد خاطئ؛ لأن الإسناد ليس مجرد ذكر رواة، وإنما الرواة جزء من ذلك الإسناد، وبين هؤلاء الرواة وأولئك حلقات موصلة من ألفاظ التحمل والأداء، ولكل لفظ دلالته، وكل دلالة يتفرع معناها بحسب علاقة الراوى الذى قبلها بمن بعدها؛ وكذلك قد تكون الوسائط غير الرجال؛ كالكتب والصحف والرسائل، كما هو الحال فى المكاتبات والوجادات، فالتصريح بلفظ السماع يعطى مزية الاتصال والتأكد من لقاء الراويين وسماع أحدهما من الآخر، بخلاف لفظ «عن» أو «أن»؛ فهذه ألفاظ تحتمل الاتصال من البعض دون الآخرين ممن علم عنهم التدليس وإسقاط الوسائط.

كما أن السماع والقراءة على الشيخ والإجازة والوجادة تتفاوت فيما بينها من حيث إثبات قوة الاتصال بين الراوى وشيخه، بحسب القرائن المحتفة بكيفية ذلك السماع، وسن المحدث وقت الأداء وضبطه ومدى إدراك الطالب وانتباهه وقت التلقى، وكذلك حال كل من الطالب والشيخ أثناء القراءة من انتباه أو غفلة، واهتمام وانشغال إلى غير ذلك.

وتتفاوت أسباب الإجازة، فهناك من يجيز الطالب لاستحقاقه تلك الدرجة وهذه الإجازة، وهناك من يتساهل فى ذلك بحسب شخصية العالم ورؤيته والوجادات قد تكون بخط الشيخ مأمونًا عليها من التغيير والتبديل، والحذف والإضافة، فتكتسب قوة، وقد يتناءى عهدها عن صاحبها حتى لا يعلم ناسخها وعلاقته بذلك العلم أو تقع فى يد من يعبث بها ويزيد فى رقمها، ولكل حاله الخاص، ولهذا كانت دراسة هذه الأشياء وغيرها من صميم عمل أئمة النقد واجتهدوا فى ذلك حق الاجتهاد، فكانت دراستهم للأسانيد من معالم ذلك المنهج النقدي.

وقد جعل الله الإسناد خصيصة لهذه الأمة، ومظهراً من مظاهر تكريمها وتشريفها، وسبباً من أسباب الحفاظ على ما بأيديها من تراثها وما أثر عن رسوله الكريم بخلاف غيرها من الأمم، وليس الأمر واقفًا عند حد تقليب أسماء الرواة ووضع قوالب متجانسة وسلاسل

متشابهة فى العدد؛ ليكون ذلك من الوسائط إلى النبى ﷺ، وإنما دون ذلك دراسات تلو دراسات عن هؤلاء الرواة وعلاقاتهم فيما بينهم بعد معرفة حال كل راو جرحًا أو تعديلاً، وضبطًا أو اختلالاً.

يقول محمد بن حاتم بن المظفر: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هى صحف فى أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم... وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف فى زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول فالأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل»[١].

وقد جعل الله تعالى من عباده المؤمنين، وسخر من أوليائه المتقين من يحمل تلك الأمانة، ويضع على عاتقه تلك التبعة.

يقول العلائى: «فإن الله سبحانه فضل هذه الأمة بشرف الإسناد... وأقام لذلك فى كل عصر من الأئمة الأفراد والجهابذة النقاد من بذل جهده فى ضبطه، وأحسن الاجتهاد وطلب الوصول إلى غوامض علله»[٢].

وجعلهم الله تعالى حفظًا لهذا الدين ودفاعًا عنه ضد المارقين المحاولين الدس فيه، ومزج ظاهره بدخنهم وأخلاطهم، يقول الحاكم: «فلولا الإسانيد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الإسانيدفيها كانت بترًا»[٣].

ويقول العلائى: «فباتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم، وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم»[٤].

ولهذا تعالت الصيحات للحفاظ على الإسناد، وأنه من الدين، وأن أصحابه هم حاملوا لواء ذلك الدين، وبه يقاتلون، فلولاه لقال من شاء ما أراد..

قال ابن سيرين: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٥].

---

(١) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص١٩.

(٢) العلائى، جامع التحصيل ص٢١، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.

(٤) العلائى، جامع التحصيل ص٢٢.

(٥) مسلم، مقدمة الصحيح (١/١٥) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى دار الحديث ط (١) ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

وأثر ذلك أيضًا عن ابن المبارك[1].

وذكر يزيد بن زريع أصحاب الأسانيد وأنهم أعظم علماء الدين شأنًا، فقال: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[2].

ويقول سفيان الثورى: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل»[3].

كما كانت الأسانيد عند الأئمة النقاد هى الحجة أمام الخصوم، وبها يثبت الحديث، وتبنى الأحكام، وإليها يتحاكم عند الخلاف..

قال عبد الله بن المبارك: «بيننا وبين القوم القوائم؛ يعنى الإسناد»[4].

كما أن طلب العلم والحديث بلا إسناد مدخل إلى الإفساد؛ إذ ربما يعمل أحدهم بحديث كذب ويدعو إليه، فيقع فى الضلال من جهة، والكذب على رسول الله ﷺ من جهة أخرى.

يقول الشافعي: «ومثل الذى يطلب الحديث بلا إسناد مثل حاطب ليل، يحمل حطبًا فيها أفعى؛ تلدغه وهو لا يدري»[5].

ويرى الأئمة النقاد طلب الحديث بلا إسناد ضرب من المحال؛ إذ الإسناد الصحيح الخالى من العلل يقرب من اليقين، والحديث بلا إسناد ضرب من الظنون والأوهام، ولايتوصل إلى دين الله تعالى ومراده بذلك، وهو محال.

قال ابن المبارك: «مثل الذى يطلب أمر دينه بلا إسناد؛ كمثل الذى يرتقى السطح بلاسلم»[6].

ولذلك أنكر الأئمة ذلك الضرب من محاولة تحمل العلم بلا إسناد، وذلك للمفسدة العظيمة التى قد تقع إذا تخلى المحدث عن دعائم التوثق فيما يروى له، وقد كان ديدن المحدثين رواية المتن بإسناده، وقد أخذ الزهرى يسند الحديث، فقيل له: هاته بلا إسناد، فقال: وهل يرقى السطح بلا سلم»[7].

---

(١) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٦/٢)، تحقيق المعلمى اليمانى، دار إحياء التراث العربى، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م.

(٢) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٣٠، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة ١٩٨٣م.

(٣) ابن حبان، المجروحون (٢٧/١)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى ١٤٠٢ هـ.

(٤) مسلم، مقدمة الصحيح (١٥/١).

(٥) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٢٨.

(٦) الخطيب، الكفاية ص٣٩٣، دار الكتب العلمية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

(٧) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (١٦/٢).

وذكر بقية أحاديث أمام حماد بن زيد ولم يسندها، فقال حماد: «ما أجود أحاديثك لو كان لها أجنحة؛ يعنى الأسانيد»[1].

وحدث إسحاق بن أبى فروة أحاديث عن رسول الله ﷺ ولم يسندها، فقال له الزهرى: «مالك؟ قاتلك الله؛ أتحدث بأحاديث ليس لها أزمة»[2].

وقد يروى الحديث وقد حذفت وسائط من رواته، فلا يتفطن لها إلا أهل ذلك الشأن وأرباب هذا الفن، ويكون من جراء ذلك الإدخال فى الدين ما ليس منه، وبتتبع قوانين الرواية والمعرفة بناقلة الآثار يتبين الانقطاع والاختزال لرواة ذلك الحديث.

قال أبو إسحاق الطالقانى: «سألت ابن المبارك قلت: الحديث الذى يروى: من صلى عن أبويه، فقال: من رواه؟ قلت: شهاب بن خراش، فقال: ثقة؛ عمن؟ قلت: عن الحجاج ابن دينار، فقال: عمن؟ فقلت: عن النبى ﷺ، فقال: إن ما بين الحجاج بن دينار وبين النبى ﷺ مفازة تنقطع فيها أعناق الإبل»[3].

كما كانت نظرتهم للأسانيد قبل المتون؛ فالكلام الحسن كثير والعبارات المؤنقة لاتحصى، ولكن الشرع هو ما تعبدنا الله به، وما لم يأمر به الشرع أو ينهى عنه فلا ينبغى أن يصل إلى الأمة كجزء من الدين أو على سبيل الإلزام..

يقول يحيى بن سعيد القطان: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد؛ فإن صح الإسناد وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد»[4].

ولا يصح من الأسانيد إلا المتصل برواية الثقات العدول، ولذلك لم تقم الحجة إلا به، وكان لزامًا التعرف على اتصال الأسانيد وانقطاعها وإسنادها وإرسالها كطريقة للوصول إلى معالم هذا الدين، وهو ما قام به الأئمة النقاد؛ حيث اعتبروا الإسناد المتصل هو مناط الاحتجاج.

يقول محمد بن يحيى الذهلى. «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذى ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»[5].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٦٨.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٩١.

(٣) المصدر السابق ص٣٩٢.

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١٦٢/٢).

(٥) الخطيب، الكفاية ص٢٠.

وكذلك عد عبد الله بن الزبير الحميدى من شروط ثبوت الحديث ولزوم الحجة به أن يكون «متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال»[(١)].

وقد كان تطلب الأسانيد العالية ديدن المحدثين، وبه ولع أئمتهم، فكانت رحلاتهم من الشرق والغرب سيل لا ينتهى - كما تبين فى مبحث الرحلة - وقد كان أئمة النقد على الرغم من ذلك لا يجعلون علو الإسناد وحده سببًا لقبول حديث الراوي؛ بل هناك قرائن متعددة تشترك فى صياغة الحكم النهائى عن الحديث.

يقول ابن المبارك: «بعد الإسناد أحب إلى إذا كانوا ثقات؛ لأنهم قد تربصوا به، وحديث بعيد الإسناد خير من قريب الإسناد سقيم»[(٢)].

والاتصال فى الحديث شرط الصحة دون النظر لعدد الرواة.

قال الشافعى: «إن الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد منه فهو سنة، وليس المنقطع بشيء...»[(٣)].

وهذا ما قرره الحاكم فى معرفته؛ حيث يقول: «فأما معرفة العالية من الأسانيد، فليس على ما يتوهمه عوام الناس، يعدون الأسانيد، فما وجدوا منها أقرب عدداً إلى رسول الله يتوهمونه أعلى... والعالى من الأسانيد التى تعرف بالفهم لا بعدِّ الرجال غير هذا، فرب إسناد يزيد عدده على السبعة، والثمانية إلى العشرة، وهو أعلى من ذلك»[(٤)].

وكان اتصال الإسناد من شروط صحته، ومن ثم قبول الحديث، إذا خلا من الشذوذ والعلل والنكارة، ووجود الانقطاع فى الإسناد يوجب رد ذلك الخبر؛ وذلك للجهل بالواسطة الساقطة.

والمحدثون لم يقبلوا رواية مجهول العدالة فضلاً عن مجهول العين، ومن أبهم اسم راوٍ لا تعرف عينه، فكيف بعدالته؛ بل كون الراوى ثقة عند البعض لا يمنع أن يكون مجروحًا عند آخرين.

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٢٤.

(٢) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (٢/٢٥)، والخطيب الجامع لأخلاق الراوى (٢/١٦١).

(٣) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٤.

(٤) الحاكم، أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث ص٩، ١١.

ولذلك اشترط المحدثون فى قبول الخبر أن يكون متصلاً سالمًا من وقوع السقط من إسناده؛ لأن الساقط مجهول العين، والنقاد لا يقبلون الحديث إلا ممن ثبتت عدالته.

ومجهول العين يحتمل أن يكون ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ثقة، وإن كان ثقة لعله حمل عن ضعيف أو حمل عن ثقة، وهكذا.

والحديث عن الإسناد يتشعب، ولا يكفى الإحاطة به فى هذا المقام؛ إذ هو بحاجة إلى دراسة مستقلة؛ بل دراسات، وإن كان القادح الرئيسى فى الإسناد، والذى عليه تتفرع القوادح الأخرى هو الانقطاع.

وأحاول فى هذا المقام دراسة صورتين من صور ذلك الانقطاع، وهما:

١ - الإرسال.

٢ - التدليس.

لا على سبيل الإحصاء، ولكن على طريقة إلقاء الضوء على منهج أئمة الحديث فى ذلك.

أولاً: الإرسال

اعتمد النقاد على الحديث المسند المتصل إسناده بين راويه وبين من أسند عنه عامة؛ بحيث يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه؛ حتى ينتهى ذلك إلى آخره، وهذا الاتصال هو الحجة التى لا يختلف فيها إذا سلم الحديث من القوادح الأخرى أو العلل الخفية.

وفى مقابل ذلك الإسناد المتصل - وهو المقبول والمحتج به - كان ما يسمى بالمرسل والمعضل والمنقطع، وهى أنواع من الحديث دارت فى أفلاك الرد غالبًا، والشك حينًا، والقبول لدى بعض الفقهاء على جهة الندرة والقلة.

قال الخطيب: «وأما المرسل فهو ما انقطع إسناده بأن يكون فى رواته من لم يسمعه ممن فوقه؛ إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبى ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعى عن النبى ﷺ فيسمونه المعضل، وهو أخفض مرتبة من المرسل.. والمنقطع مثل المرسل؛ إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبًا فى رواية من دون التابعى عن الصحابة»[1].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٢١.

قال الحاكم: «المنقطع من الحديث - وهو غير المرسل - قل ما يوجد فى الحفاظ من يميز بينهما»[١].

ثم ذكر أن منه جهالة بعض الرواة، ووجود راوٍ لم يسمٍّ، ووجود رواية راوٍ لم يسمع من الذى يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعى، وعلق على ذلك بقوله: «وكل من تأمل ما ذكرناه من المنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من الدقيق الذى لا يستدركه إلا الموفق والطالب المتعلم»[٢].

«وذكر إمام الحديث على بن المدينى فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم»[٣].

وإن كان الغالب فى الاستعمال إطلاق عبارة الإرسال والانقطاع دون تمييز بين حدود كل منهما.

وبعيداً عن تشابك حدود كل تعريف، فسأتناول الانقطاع والإرسال والإعضال تحت مبحث المرسل؛ لا سيما وهناك تجاور فى الاستعمال بين هذه الاصطلاحات، وأعرض لمن قبل المراسيل ومن لم يعتد بها ومن كان يقدم البعض دون البعض بشرائط وضوابط.

من يرى قبول المراسيل من المحدثين:

قال الحاكم فى معرض حديثه عن المراسيل: «فهذه أحاديث صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة كإبراهيم بن يزيد النخعى، وحماد بن أبى سليمان، وأبى حنيفة النعمان بن ثابت، وأبى يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى، وأبى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى فمن بعدهم من أئمتهم محتج بها عند جماعتهم»[٤].

وقال الخطيب: «وقد اختلف العلماء فى وجوب العمل بما هذه حاله؛ فقال بعضهم: إنه مقبول، ويجب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهذا قول مالك وأهل المدينة وأبى حنيفة وأهل العراق وغيرهم»[٥].

قال ابن عبد البر: «وزعم الطبرى أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، كأنه يعنى أن الشافعى أول من أبى من قبول المرسل»[٦].

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٢٢.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٢٧ - ٢٩.

(٣) المصدر السابق ص٣٦.

(٤) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٣.

(٥) الخطيب، الكفاية ص٣٨٤.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد (١/٤)، [illegible]

وذكر العلائى قبول مراسيل التابعين على اختلاف طبقاتهم لمالك وجمهور أصحابه وأحمد[١].

ونقل النووى عن المرسل: «قال مالك وأبو حنيفة فى طائفة: صحيح، ثم قال: فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندًا أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحًا»[٢].

وذكر ابن حجر أن قبول مراسيل الصحابة والتابعين هو قول مالك وأصحابه وإحدى الروايتين عن أحمد بدون قيد بالكبار[٣].

وذكر أحمد فيمن قبل المراسيل فيه نظر؛ كما سيأتى عند الحديث عمن لم يقبلها.

حجة من يرى قبول المراسيل:

ومن عمل بالمراسيل وقبلها فهو يرى أن المراسيل أقوى من المسانيد، أو أنهما سواء، أو أنها أقل من المسانيد على أنها تصل إلى حيز القبول، وهو ما نقله ابن عبد البر؛ حيث يقول: «وقالت طائفة من أصحابنا: مراسيل الثقات أولى من المسندات، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته، وكفاك النظر»[٤].

«وقالت طائفة أخرى: لسنا نقول إن المرسل أولى من المسند، ولكنهما سواء فى وجوب الحجة والاستعمال، واعتلوا بأن السلف رضوان الله عليهم أرسلوا ووصلوا وأسندوا، فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئًا من ذلك»[٥].

قال ابن عبد البر: «وقالت طائفة أخرى من أصحابنا: لسنا نقول إن المسند الذى اتفقت جماعة أهل الفقه والأثر فى سائر الأمصار - وهم الجماعة - على قبوله والاحتجاج به واستعماله كالمرسل الذى اختلف فيه؛ بل نقول: إن للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق وسكون النفس إلى كثرة القائلين به، وإن كان المرسل يجب أيضًا العمل به»[٦].

وقال الخطيب: «قال بعض من احتج بصحة المراسيل: لو كان حكم المتصل والمنقطع مختلفًا لبينه علماء السلف ولألزموا أنفسهم التحفظ من رواية كل مرسل عن رسول الله

---

(١) العلائى، جامع التحصيل ص٣٤، تحقيق حمدى السلفى، عالم الكتب ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

(٢) السيوطى، تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (١/١٩٨)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٣) العسقلانى، ابن حجر، النكت (٢/٥٥١)، تحقيق ربيع المدخلى، دار الراية ط٤، ١٤١٧ هـ.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١/٣).

(٥) المصدر السابق (١/٤).

(٦) المصدر السابق (١/٥).

صلى الله عليه وآله وسلم، وبينوا ذلك لأتباعهم، بل كان المنقطع عند أهل النظر أبين حجة وأظهر قوة من المتصل»[١].

وفي هذا نظر كما اتضح قبل من رفض الأئمة المنقطع وما لا يتصل إسناده، وقد خالف أصحاب تلك الآراء جماهير المحدثين، كما سيتضح فيما يأتي عند عرض آراء جمهور النقاد.

تفضيل بعض المراسيل على بعض:

والمتأمل فى نصوص الأئمة يجد أقوالاً يظن البعض أنها تفيد تصحيح بعض المراسيل دون بعض، وإن كان الأمر أنه من باب التفضيل بين ضعيفين أيهما أقرب إلى الصحة دون الحكم بصحته، كما سيأتى قريبًا.

ومن ذلك: قال على بن المدينى: «مرسلات مجاهد أحب إلى من مرسلات عطاء بكثير؛ كان عطاء يأخذ عن كل ضرب»[٢].

وقال يحيى بن سعيد: «مرسلات سعيد بن جبير أحب إلى من مرسلات عطاء. قلت: مرسلات مجاهد أحب إليك أم مرسلات طاوس؟ قال: ما أقربهما!»[٣].

وقال أيضًا: مرسل الزهرى شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ كلما قدر أن يسمى سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه، ويقول: هو بمنزلة الريح، هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه»[٤].

وقال أحمد: «ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبى رباح، فإنهما كانا يأخذان عن كل ضرب»[٥].

وعن خالد الحذاء قال: سمعت ابن سيرين يقول: «كان أربعة يصدقون من حدثهم: أبو العالية والحسن، وحميد بن هلال، ورجل آخر سماه»[٦].

وقال أحمد: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لا بأس بها، وليس فى المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء»[٧].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣٩١.

(٢) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٣.

(٣) المصدر السابق ص١٣، ١٤.

(٤) العلائى، جامع التحصيل ص٩١.

(٥) المصدر السابق ص٩١.

(٦) الخطيب، الكفاية ص١٧٨.

(٧) المصدر السابق ص١٧٩.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلى من الثورى عن إبراهيم؛ لأنه لو كان شيخ الثورى فيه رمق لبرح به وصاح، وقال مرة أخرى: كلاهما عندى شبه الريح»(١).

ويوضح ابن رجب أن «تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب؛ أحدها: ما سبق من أن من عزا روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره. والثانى: أن من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه، فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. والثالث: أن من قوى حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت فى قلبه ويكون منه ما لايجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة فى الحفظ. الرابع: إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه؛ بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوى دل إبهامه على أنه غير مرضي»(٢).

فحاصل هذه الآراء لا تتعدى كون أن بعضها أصح من بعض، وليس مطلق الصحة؛ إذ لو كان الواسطة مرضى عند أئمة النقد لأعلن عنه المرسل.

ولما كان الإرسال قد يكون عن ثقة أو غير ثقة لم يكن أئمة النقد ليقبلوا عن رسول الله ﷺ ما لا تبلغه إلا الظنون.

وقد يقبل من هذه المراسيل ما يعضد بعض الروايات ويكون مما يقوى الأبواب الصحاح ويدفع عن بعض الآثار صفة تفرد المخرج وما شابه ذلك، ولكنه لا يقبل فى حد ذاته، وهو ما يتضح مما يأتى:

رفض جمهور الأئمة للمراسيل:

بالرغم من أن البعض قد قبل المراسيل واحتج بها إلا أنهم لا يمثلون جمهور المحدثين ونقدته الذين لم يروا المراسيل حجة تثبت بها الأحكام..

يقول الإمام مسلم: «والمراسيل من الروايات فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليست بحجة»(٣).

وقال ابن أبى حاتم: سمعت أبى وأبا زرعة يقولان: «لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة»(٤).

وقال الترمذى: «الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث وقد ضعفه غير واحد منهم»(٥).

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد (١/٣٤).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٧٥ - ١٧٦.

(٣) مسلم، مقدمة الصحيح (١/٣٠).

(٤) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٥.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٧١.

وقال يحيى بن سعيد: «سفيان عن إبراهيم ليس بشيء؛ لأنه لو كان فيه إسناد لصاح به» وقال: «مالك عن سعيد أحب إلى من سفيان عن إبراهيم وكل ضعيف»[1].

وقال أبو داود: «أما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى ومالك بن أنس والأوزاعى حتى جاء الشافعى فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل فى القوة»[1].

ولعل مراد أبى داود شبيهاً بعمل الإمام أحمد، وذلك كراهية الأخذ بالرأى وتقديمًا للسنن، ولو كان فيها بعض ضعف كما سيأتى عن الإمام أحمد.

وقال الحاكم: «والمراسيل كلها واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز غير محتج بها، وهو قول سعيد بن المسيب ومحمد بن مسلم الزهرى، ومالك بن أنس الأصبحى وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ومحمد بن إدريس الشافعى وأحمد بن حنبل فمن بعدهم من فقهاء المدينة»[2].

وذكر مالك والأوزاعى هنا يشعر أن قبولهما للمراسيل لم يكن قبولاً مطلقًا، وإنما كان قبولاً لنوع ما منها، وهو أقوى المراسيل.

وقال ابن عبد البر: «وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث فى كل الأمصار فيما علمت الانقطاع فى الأثر علة تمنع من وجوب العمل به»[3].

وقال الخطيب: «والذى نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل وأن المرسل غير مقبول»[4].

وقال العلائى بعد إيراد قول مسلم وابن عبد البر فى رد الاحتجاج بالمرسل: «وهو الذى عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم؛ فهو قول عبد الرحمن بن مهدى، ويحيى بن سعيد القطان، وعامة أصحابهما كابن المدينى وأبى خيثمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وابن أبى شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخارى، ومسلم، وأبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن خزيمة، وهذه الطبقة، ثم من بعدهم؛ كالدارقطنى، والحاكم، والخطيب، والبيهقى، ومن يطول الكلام بذكرهم ممن صنف فى الأحكام، فقل من يدخل منهم فى كتابه المراسيل إذا كان مقصوراً على إخراج الحديث المرفوع... ألا ترى أبا داود السجستانى - رحمه الله - أفرد للمراسيل خارج السنن كتاباً ولم يخرجها فيه»[5].

(١) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٤.

(٢) أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٥.

(٣) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٣.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١/٥).

(٥) الخطيب، الكفاية ص٣٨٧.

(٦) العلائى، جامع التحصيل ص٣٥ - ٣٦.

ومن العرض السابق يتضح على إيجازه أن ذلك المذهب - وهو ترك الاحتجاج بالمرسل - هو مذهب الجمهور؛ إذ مداره على الجهالة، والمجهول لا يعتد به؛ إذ إنه قد يكون ثقة أو غير ذلك، وإن الله تعالى لم يتعبدنا بالظنون والأوهام، وأقر دعائم هذا الدين على الحقائق واليقين.

قول الإمام أحمد..

وقد أفردت الإمام أحمد للرد عمن نقل عنه أنه ممن يرى الأخذ بالمراسيل، كما ذكر العلائى فى جامع التحصيل، والحافظ ابن حجر فى النكت، وقد سبق.

وللدلالة على خطأ ذلك نورد ما يلى:

قال الخطيب: «كان أحمد بن حنبل يختار الأحاديث الموقوفات عن الصحابة على المرسلات عن النبى ﷺ»[١].

وقال إسحاق بن إبراهيم: «قلت لأبى عبد الله: حديث مرسل عن النبى ﷺ برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن بعض الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبدالله: عن الصحابة أعجب إلي»[٢].

وقال ابن رجب: «وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده هو نوع من الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف، ما لم يجئ عن النبى ﷺ خلافه أو عن أصحابه»[٣].

قال الأثرم: «كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبى ﷺ وفى إسناده شيء فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه؛ مثل حديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجرى، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه»[٤].

وقال العلائى: «وكلام الإمام أحمد بن حنبل فى العلل يدل على ترجيح هذا القول؛ لأنه وكل من علم علل الحديث يعترض على ما روى مسنداً بالإرسال له من بعض الطرق، ويعلله به، فلو كان المرسل حجة لازمة لما اعترض به»[٥].

فالإمام أحمد لا ينبغى إدراجه فيمن يرى العمل بالمراسيل جملة، وإنما كان مذهبه تقديم الأثر الذى فيه نوع ضعف قريب على القياس والرأى، وإن كان الضعف شديداً قدم - رحمه الله - القياس على الأثر الواهى، ومن ثم يعد الإمام أحمد فى جمهور القائلين برد المرسل.

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣٩٢.

(٢) المصدر السابق ص٣٩٢ - ٣٩٣.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٨٨.

(٤) المصدر السابق ص١٨٨، ١٨٩.

(٥) العلائى، جامع التحصيل ص٣٦.

قول الشافعي في المرسل:

والإمام الشافعي كما قال أبو داود في رسالته أنه تكلم في المرسل ولم يقبله؛ بل وزعم الطبري أن الحديث عن المراسيل والقول بردها لم ينشأ إلا في رأس المائتين، وفهم ابن عبدالبر من ذلك أنه يعني الشافعي، وكما نقل الحاكم أنه من جمهور أهل الحديث الذين رفضوا قبول المراسيل ولم يحتجوا بها[1].

وللشافعي في المراسيل تفصيل؛ إذ يقبل منها مراسيل كبار التابعين بشروط ودلائل تتدرج من القوة إلى الضعف، يقول الشافعي: «فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثًا منقطعًا عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور؛ منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه.

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر؛ هل يوافقه مرسلٌ غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله، وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله، وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي »[2].

فهذه دلائل تقوى مراسيل كبار التابعين عند الشافعي، وهي درجات متفاوتة تختلف معها درجة الحديث من الصحة والضعف، وهذا مما يتعلق بمتن هذا المرسل، ثم ينتقل الشافعي - رحمه الله - إلى شخصية المُرسِل الذي يروي ذلك الحديث قائلاً: «ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه، ويكون إذا شرك أحدًا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه.

ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحدًا قبول مرسله، وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله»[3].

---

(١) أبو داود، رسالة أبي داود ص٥، وابن عبد البر، التمهيد (٤/١)، والحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٣.

(٢) الشافعي، الرسالة ص٤٦١ - ٤٦٢، رقم ١٢٦٤ - ١٢٧٠.

(٣) المصدر السابق ص٤٦٣ - ٤٦٤ رقم ٢٧١ - ٢٧٤.

أما من بعد كبار التابعين فلم يقبل الشافعى مراسيلهم، وقال: «فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله؛ فلا أعلم منهم واحدًا يقبل مرسله لأمور؛ أحدها: أنهم أشد تجوزًا فيمن يروون عنه، والآخر: أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه، والآخر: كثرة الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه»[1].

ثم قال: «ومن نظر فى العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كلٌ من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها»[2].

وهذه الشرائط التى ذكرها الشافعى يمكن أن تقسم:

أ - شروط فى شخص الراوى المرسِل؛ وهى:

* ألا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية.
* ألا يخالف الحفاظ الثقات إذا شركهم.
* أن يكون من كبار التابعين دون غيرهم.

ب - شروط فى الخبر المرسَل؛ وهى:

* أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر.
* أن يوجد آخر موافق له عن عالم يروى عن غير من يروى عنه المرسل الأول.
* أن يوافقه من كلام بعض الصحابة.
* أن يوجد ما يوافق المرسل من قول عامة أهل العلم.

والمتأمل لذلك يعلم أن هذه دلائل تقوى الظن أن هذا المرسل له أصل، وليست كافية للجزم بصحة هذا المرسل، كما أن العمل عند نقاد الحديث والمتكلمين فى العلل يقضى برد المراسيل؛ سواء كانت عن كبار التابعين أو صغارهم، وذلك لأن غلبة الظن توحى بضعف المرسل، وأنه ليس مما يقوى الظن بثبوته عن النبى ﷺ، وفيما يلى ذكر حجة جمهور المحدثين ممن لم يقبل الاحتجاج بالحديث المرسل.

حجة من لم يحتج بالمراسيل:

لم يكن ترك جمهور المحدثين الاحتجاج بالمراسيل ضربًا من التخرص أو الادعاء، وإنما كان هذا وفق منهج نقدى صارم لا يعرف المحاباة أو المجاملات الشخصية كما قال الشافعى: يقولون: نحابي. ولو حابينا لحابينا الزهرى، وإرسال الزهرى ليس بشيء»[3].

---

(١) الشافعى، الرسالة ص٤٦٥ رقم ١٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ص٤٦٧ رقم ١٢٨٤.

(٣) البيهقى، معرفة السنن والآثار (٩٥/١).

فالراوى إذا كان يروى عن ثقة كان من الطبيعى أن يفخر بالنقل عنه والأخذ منه، وهؤلاء قوم حفاظ لم يأت منهم ذلك على سبيل السهو وليس إرسالهم إلا أنهم إذا سموا رواتهم رغب عنهم وترك حديثهم، وقد كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقتادة شيئًا، ويقول: «هو بمنزلة الريح؛ هؤلاء قوم حفاظ، كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه»[1].

والشافعى - برغم وضعه شروطًا وضوابط لقبول مراسيل كبار التابعين تجعل من الدلائل على صحة هذه المراسيل ما يدفع كثيراً من الريب والظنون - إلا أنه لا يجزم بمساواته للمتصل فى الحجة، ويؤكد أن المرسل لا يساوى المتصل، فيقول: «ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به [أى المرسل] ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمى، وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله - فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحداً من حيث لو سمى لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبى إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبى يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه بعض الفقهاء»[2].

سبب رد المراسيل:

ويقول الترمذى: «ومن ضعف المرسل فإنما ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثًا وأرسله لعله أخذ من غير ثقة، وقد تكلم الحسن البصرى فى معبد الجهنى ثم روى عنه، ويروى عن الشعبى، قال: ثنا الحارث الأعور وكان كذابًا»[3].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: «ألا تعجبون من سفيان بن عيينة؟! لقد تركت لجابر الجعفى بقوله لما روى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه»[4].

ويقول الخطيب: «والذى يدل على ذلك [ترك العمل بالمراسيل] أن إرسال الحديث يؤدى إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بينا من قبل أنه لايجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول... ولو كان حكم المتصل والمرسل واحداً لما ارتحل كتبة الحديث وتكلفوا مشاقّ الأسفار إلى ما بعد من الأقطار للقاء العلماء والسماع منهم فى سائر الآفاق»[5].

---

(١) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٣.

(٢) الشافعى، الرسالة ص٤٦٤ - ٤٦٥ رقم ١٢٧٥- ١٢٧٦.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٧٢ - ١٧٣.

(٤) المصدر السابق ص١٧٣.

(٥) الخطيب، الكفاية ص٣٨٧، ٤٠٢.

وكذلك يقول حافظ المغرب ابن عبد البر: «وحجتهم فى رد المراسيل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم ذلك، فإذا حكى التابعى عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة؛ إذ قد صح أن التابعين أو كثيراً منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم فى رد المرسل؛ لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله وممن لا يجوز، ولا بد من معرفة عدالة الناقل، فبطل لذلك الخبر المرسل؛ للجهل بالواسطة»(١).

وينزع الإمام الحاكم حجة جمهور المحدثين من القرآن والسنة، فيقول: «حجتهم فى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾(٢).

فقرن تبارك وتعالى الرواية بالسماع من نبيه، ثم أدائه إلى من وراءه، وهكذا قال رسول الله ﷺ فى خطب ذوات عدد: «نضر الله امرأ سمع مقالتى، فوعاها؛ حتى يؤديها إلى من لم يسمعها»(٣).

ويؤكد العلائى أن الجهالة بعدالة الراوى هى سبب رد المراسيل قائلاً: «لأن العلة فى رد المرسل إنما هى الجهل بعدالة الراوى لجواز ألا يكون عدلاً»(٤).

وبعد أن أعلن ابن عبد البر سبب رد المراسيل عند جمهور المحدثين وأئمتهم ينتقل إلى الواقع العملى الملموس من خلال مناظرات واختلافات أهل الفقه وأهل الحديث مبيناً أن لامحيد عند الجدال والمناظرة عن الحديث المسند؛ فيقول: «ثم إنى تأملت كتب المناظرين والمختلفين من المتفقهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم فلم أرَ أحداً منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل، ولا يقبل منه فى ذلك خبراً مقطوعاً، وكلهم عند تحصيل المناظرة يطالب خصمه بالاتصال فى الأخبار»(٥).

* ومن الأحاديث المرسلة ما تقوى الدلائل إمكانية صحته، وتدعو إلى التخفف من بعض الضوابط والقيود، وبعد التفتيش عنها يبدو دقة منهج جمهور المحدثين والنقدة من عدم الاحتجاج بالمراسيل.

* فقد تكون ثقة المرسل هى الدافع لقبول مرسله، والوثوق بأمانة نقله، وإحسان الظن به؛ مما يدفع الريبة عما أرسل.

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد (٦/١).

(٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٣ - ٤٤.

(٤) العلائى، جامع التحصيل ص٣٦.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد (٧/١).

ومن هؤلاء الإمام الزهري، يقول الشافعي: «أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة. فلم نقبل هذا لأنه مرسل، ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي بهذا الحديث.

وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير، وثقة الرجال إنما يسمى بعض أصحاب النبي، ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثًا يسمى أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب. قال: فأنى تراه أتى في قبوله عن سليمان بن أرقم؟ [قال الشافعي]: رآه رجلاً من أهل المروءة والعقل فقبل عنه، وأحسن الظن به، فسكت عن اسمه؛ إما لأنه أصغر منه، وإما لغير ذلك، وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له، فلما أمكن في ابن شهاب أن يروي عن سليمان مع ما وصفت به ابن شهاب، لم يؤمن مثل هذا على غيره»[1].

وسليمان بن أرقم هذا قال عنه أحمد: «لا يسوى حديثه شيئًا، ولا يروى عنه الحديث»، وقال ابن معين: «ليس يسوى فلسًا»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال أبو داود: «متروك الحديث»، وكذا قال أبو حاتم، والترمذي، والنسائي، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[2].

* وقد يروى الحديث المرسل عن ثقة، ويكون ترك الفقهاء العمل به من دلائل عدم صحته؛ وذلك لاستنكار متنه.

قال الشافعي: «أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلاً جاء إلى النبي فقال: يا رسول الله؛ إن لي مالاً وعيالاً وإن لأبي مالاً وعيالاً، وإنه يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله، فقال رسول الله ﷺ: أنت ومالك لأبيك[3]. ثم يبين الشافعي سبب رد العلماء له فيقول: «لأنه لم يثبت عن النبي، وأن الله لما فرض للأب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره، فقد يكون أقل حظًا من كثير من الورثة؛ دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه، قال: فمحمد عندكم غاية في الثقة!! قلت: أجل والفضل في الدين والورع، ولكنا لا ندري عمن قبل هذا الحديث»[4].

* وقد تروى المراسيل من وجوه متعددة، والتابعون فيها متباينون؛ فيظن أن مخارجها مختلفة، وأن كلاً منها يعتضد بالآخر، ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحدًا، وترجع كلها إلى مرسل واحد.

---

(١) الشافعي، الرسالة ص٤٦٩ - ٤٧٠ أرقام ١٢٩٩ - ١٣٠٥.

(٢) انظر المزي، تهذيب الكمال (١١/٣٥٣ - ٣٥٤).

(٣) الشافعي، الرسالة ص٤٦٧ رقم ١٢٨٩، ١٢٩٠.

(٤) المصدر السابق ص٤٦٨ رقم ١٢٩٤ - ١٢٩٦.

ومثال هذا: حديث القهقهة فى الصلاة، روى مرسلاً من طريق الحسن البصرى، وأبى العالية، وإبراهيم النخعى، والزهري؛ بـأسانيد متعددة، وعند التحقيق مدار الجميع على أبى العالية..

قال عبد الرحمن بن مهدى: «هذا الحديث لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبى العالية عن النبى ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة، فحدث به الحسن البصرى، فأرسله الحسن وقال: قال رسول الله ﷺ، وكان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهرى، فسمعه من الحسن، فذاكر به الزهرى، فقال الزهرى: قال رسول الله ﷺ».

قال ابن مهدى: «وحدثنا شريك عن أبى هاشم: قال: أنا حدثت به إبراهيم - يعنى النخعى عن أبى العالية، فأرسله إبراهيم عن النبى ﷺ».

قال البيهقى: «فإذا سمع السامع هذا الحديث يجده قد أرسله الحسن وإبراهيم النخعى والزهرى وأبو العالية، فيظنه متعدد الأسانيد، وإذا كشف عنه ظهر مداره على أبى العالية».

قال العلائى: «ومرسلات أبى العالية ضعيف»[1].

* وقد يكون المرسل ذاهلاً - وهو كثير - يحدث بالمراسيل عن رسول الله ﷺ عن الثقات وغيرهم، ولا يميز بين ذلك..

ومن ذلك ما روى حماد بن سلمة، عن على بن زيد بن جدعان قال: «ربما حدثنا الحسن بالحديث، ثم أسمعه بعد يحدث به، فأقول: من حدثك يا أبا سعيد؟ فيقول: ما أدري؛ غير أنى سمعته من ثقة، فأقول: أنا حدثتك به، قال العلائى: فهذا الحسن يرسل عن على بن زيد، وهو متكلم فيه كثيراً وتوثيقه إياه بحسب ظنه»[2].

ويقول ابن رجب الحنبلى محاولاً فض النزاع الناشئ بين المحدثين والفقهاء حول قبول المراسيل وردها قائلاً: «واعلم أنه لا تنافى بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء فى هذا الباب، فإن الحفاظ يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبى ﷺ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعين الذى دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوى الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن»[3].

وهكذا يتضح أن المرسل لا يقبل مطلقًا عند جمهور النقاد أهل الأثر؛ لانقطاعه وجهالة الواسطة بين الراوى الذى أرسله وبين النبى ﷺ مما يدفع النفس إلى عدم قبول

---

(١) العلائى، جامع التحصيل ص٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٧٩.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٨١ - ١٨٢.

ذلك المرسل، لا سيما أن أجل الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، مع توفر دواعى الشك والريبة فى أسباب إخفاء الراوى المسكوت عنه؛ لا سيما والقوم كانوا حفاظًا، لم يكن النسيان هو السبب الغالب على إسقاط الواسطة بينهم وبين رسول الله ﷺ، فكان الاحتياط هو الدافع لترك هذه المرسلات.

دقة معرفة الأئمة بالمراسيل:

وقد أحصى أئمة النقد الروايات المرسلة، كما اطلعوا على أحوال المرسلين من المحدثين، فكانت آراؤهم وأقوالهم فى غاية الدقة عند الحكم على حديث بالاتصال وآخر بالإرسال، وذلك من خلال المعرفة بالمحدثين الذين يغلب عليهم الإرسال أو يندر.

وقد صنفت فى معرفة المعروفين بالإرسال كتبًا؛ مثل مراسيل الرازى، ومن هؤلاء:

إبراهيم النخعي[1]:

قال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعى من أبى عبد الله الجدلى حديث خزيمة بن ثابت فى المسح.

وقال مسدد: كان عبد الرحمن - يعنى ابن مهدى - وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقمة.

وقال ابن المدينى: إبراهيم النخعى لم يلق أحدًا من أصحاب النبى ﷺ... وقد رأى أبا جحيفة وزيد بن أرقم وابن أبى أوفى، ولم يسمع منهم.

وقال أبو حاتم: لم يلقَ إبراهيم النخعي أحدًا من أصحاب النبى ﷺ إلا عائشة، ولم يسمع منها شيئًا؛ دخل عليها وهو صغير، وأدرك أنسًا ولم يسمع منه.

وقال أبو زرعة: إبراهيم النخعى عن عمر مرسل، وعن على مرسل، وعن سعد بن أبى وقاص مرسل.

سليمان بن مهران الأعمش[2]:

قال أحمد: الأعمش لم يسمع من شمر بن عطية.

وقال ابن المدينى: الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك؛ إنما رآه بمكة يصلى خلف المقام، فأما طرق الأعمش عن أنس، فإنما يرويها عن يزيد الرقاشى عن أنس.

وقال أبو حاتم: لم يسمع الأعمش من أبى صالح مولى أم هانئ.

---

(١) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٧ - ١٨.

(٢) المصدر السابق ص٧٢ - ٧٣.

وقال: لم يسمع الأعمش من مصعب بن سعد شيئًا.

وقال: لم يلق الأعمش مطرفًا.

وقال أبو زرعة: لم يسمع الأعمش من عكرمة شيئًا.

وقال: لم يسمع الأعمش من محمد بن سيرين.

وقال: لم يسمع الأعمش من سالم بن عبد الله.

وسئل أبو حاتم عن الأعمش، عن عبد الرحمن، هل سمع منه؟ قال: قد روى عنه ولم يسمع منه.

قتادة بن دعامة السدوسي[1]:

قال أحمد: ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبى ﷺ إلا عن أنس رضى الله عنه.

وقال: قتادة لم يسمع من عبد الله بن الحارث الهاشمى شيئًا.

وقال: قتادة لم يسمع من أبى قلابة شيئًا؛ إنما بلغه عنه، ولم يسمع قتادة من أبى رافع.

وقال يحيى بن معين: قتادة لا أعلم سمع من أبى بردة.

وقال أبو حاتم: لم يسمع قتادة من أبى رافع شيئًا.

وقال شعبة: لم يسمع قتادة من حميد بن عبد الرحمن.

وقال على بن المدينى: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبى العالية إلا ثلاثة أشياء. قلت ليحيى: عدها. قال: قول على رضى الله عنه: القضاة ثلاثة، وحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن متى.

وقال أبو زرعة: قتادة عن معقل مرسل.

وكذلك اهتم أئمة النقد بمعرفة الأحاديث المرسلة، فكانت تصانيف أخر على أبواب الفقه مثل المراسيل لأبى داود السجستاني؛ حيث عرض كتابه ونظم مادته على أبواب الفقه ليسهل على الباحث الاهتداء إلى بغيته، وقد اكتظت كتب العلل ببيان الأحاديث المعلة التى أعلت للإرسال والانقطاع.

* ومن ذلك: قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه أبو بكر بن عياش عن أبى إسحاق قال: كنت جالسًا عند حجر بن عدى الكندى، فجاءت جاريته، فقالت: إن

---

(١) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٣٩ - ١٤٢.

ابنك دخل المخرج ولم يمس ماءً، فقال: يا جارية، هاتى الصحيفة، فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما حدثنى على بن أبى طالب: إن الطهور شطر الإيمان».

قال أبو حاتم: بين أبى إسحاق وحجر رجلين، يرويه الثقات عن أبى إسحاق عن آخر»[1].

* ومن ذلك: قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه الفريابى، عن عمر بن راشد، عن يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن البراء، عن النبى ﷺ قال: «الربا اثنان وسبعون باباً؛ أدناها مثل إتيان الرجل أمه». قال أبو حاتم: هو مرسل، لم يدرك يحيى ابن إسحاق البراء، ولا أدرك والده البراء»[2].

* ومنه أيضاً: قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه الفضل بن سليمان عن محمد بن يزيد بن مهاجر بن قنفذ، عن محمد بن إبراهيم، قال: سمعت معاوية عن النبى ﷺ: «إذا قال الرجل كما يقول المؤذن».

قال أبو حاتم فيه ترك رجل، محمد بن إبراهيم التيمى لم يسمع من معاوية[3].

* ومنه: قال الترمذى: سألت أبا عبد الله، محمد بن إسماعيل البخارى عن حديث مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحى أن رسول الله ﷺ قال: إذا توضأ العبد فتمضمض خرجت الخطايا من فيه... الحديث. فقال: مالك بن أنس وهم فى هذا الحديث، فقال: عبد الله الصنابحى، وهو أبو عبد الله الصنابحى، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبى ﷺ.. وهذا الحديث مرسل[4].

* ومن ذلك: قال الترمذى: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا محمد بن أبى بكر؛ أخبرنا ابن جريج، عن عمران بن أبى أنس، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن أبى ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول:"فى الإبل صدقتها، وفى البر صدقته". سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبى أنس يقول: حُدِّثت عن عمران بن أبى أنس[5].

* ومن ذلك: قال الترمذى: حدثنا قتيبة؛ حدثنا عبد الله بن بكر السهمي؛ حدثنا حاتم ابن أبى صغيرة، عن عمرو بن دينار أن البراء بن عازب قال: «أتانا رسول الله ﷺ ونحن

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٣٤ - ٣٥ رقم ٦٩)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٢) المصدر السابق (١/٣٨١ رقم ١١٣٦).

(٣) المصدر السابق (١/٨٠ رقم ٢١٤).

(٤) الترمذى، العلل الكبير (١/٧٧ - ٧٩).

(٥) المصدر السابق (١/٣٠٧ - ٣٠٨).

نتبايع فى السوق، ونحن نسمى السماسرة، فقال: يا معشر التجار؛ إنكم تكثرون الحلف... الحديث. سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: عمرو بن دينار لم يسمع من البراء، وبينهما عندى رجل»(١).

وهكذا يتضح أن أئمة النقد من المتقدمين كانوا على درجة كبيرة من التيقظ لمعرفة المتصل والمنقطع، وعلى دراية دقيقة بأحوال الروايات المرسلة، كما قامت علوم التاريخ والرواة فى تآزر وترابط لمعرفة المراسيل من الروايات بالتعرف على كل راوٍ، سمع ممن، ولم يسمع ممن، أدرك من، ولم يدرك من.

وهكذا طبيعة ذلك العلم؛ يقوم على أسس تكاملية لا انفرادية، ويخدم بعضه بعضًا فى سبيل الوصول إلى الحقائق.

هذا ولأئمة النقد وجماهير المحدثين حججهم فى رفض المراسيل وعدم الاحتجاج بها؛ إذ لا يخلو إسناد مرسل يقدر صاحبه على وصله إلا كان فيه مقال، ولو كان هذا المحذوف مرضيًا لرفع به الراوى صوته، وافتخر بروايته عنه.

ولما علم أن إخفاء ذلك الراوى قد يكون تزيينًا للإسناد وإبعادًا لأصحاب التهم والغفلات؛ كان مطالبة جمهور النقاد بمعرفة تلك الواسطة والإعلان عن ذلك المحذوف، ومن ثم جعل الأحاديث المرسلة فى عداد المنقطع غير الموصول، والذى لا تقوم به الحجة.



(١) الترمذى، العلل الكبير (١/٤٧٥ - ٤٧٦) تحقيق د. حمزة ديب مصطفى مكتبة الأقصى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التدليس

ومن صور الانقطاع فى الإسناد التدليس الذى يعد مطعنًا لا يقبل الأثر إذا جاء عن مدلس لم يصرح فيه بسماع. وللتعرف على تلك العلة الظاهرة أقف على أقوال أئمة النقد فى تعريفه.

يقول أبو بكر البزار: «هو أن يروى عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه»[1].

ويقول يعقوب بن شيبة: «ومن رأى التدليس منهم، فإنما يجوزه عن الرجل الذى قد سمع منه، ويسمع من غيره عنه مالم يسمعه منه، فيدلسه يرى أنه قد سمعه منه»[2].

وهذا حكاية من يعقوب بن شيبة للتعريف بالتدليس؛ لا أنه يقر ذلك، ولا شك أن المدلسين يجوزون ذلك لأنفسهم، شريطة ذكر العنعنة أو الأنأنة دون التصريح بالسماع، وهم فى ذلك برآء من الكذب، والاعتماد فيه على الإيهام، لا التصريح.

ويقول الخطيب: «والمدلَّس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس فى الإسناد»[3].

وقال ابن عبد البر: «وأما التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث أن يكون الرجل قد لقى شيخًا من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التى سمع منه، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذى حدثه بها، فيقول فيها: عن فلان - يعنى ذلك الشيخ - وهذا لا يجوز إلا فى الإسناد المعنعن، ولا أعلم أحدًا يجيز للمحدث أن يقول: أخبرنى أو حدثنى أو سمعت من لم يخبره ولم يحدثه ولم يسمع منه»[4].

وهو ما يؤكده العلائى قائلاً: «التدليس أصله التغطية والتلبيس، وإنما يجىء ذلك فيما أطلقه الراوى عن شيخه بلفظ موهم للاتصال، وهو لم يسمعه منه، فأما إطلاقه الرواية عمن يعلم أنه لم يلقه أو لم يدركه أصلاً فلا تدليس فى هذا يوهم الاتصال، وذلك ظاهر، وعليه جمهور العلماء»[5].

(١) العراقى، التقييد والإيضاح ص٩٧، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٢٦٢.

(٣) المصدر السابق ص٢٢.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (٢٧/١).

(٥) العلائى، جامع التحصيل ص٩٧.

والفرق بين التدليس والإرسال أن المدلس لا يبين عدم سماعه؛ بل يخفى ذلك.

يقول د. مسفر الدميني: «ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذى دلسه عنه فكشف ذلك لصار ببيانه مرسلاً للحديث غير مدلس فيه؛ لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعًا من لم يسمع منه وملاقيًا من لم يلقه، إلا أن التدليس الذى ذكرنا متضمن للإرسال لا محالة»[١].

وهما يشتركان فى علة الانقطاع، وإن كان الأول قد أظهر ذلك فى حين أخفاه الثانى، وأوهم سماعه واتصال الإسناد.

حكم التدليس

التدليس نوع من أنواع الانقطاع يرد به الحديث، ولا تقبل الروايات المدلسة لاحتمال تدليسها بحذف غير مرضى أو مرغوب عن الرواية عنه.

يقول شعبة: «كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خل وبقل»[٢].

وقال: «التدليس أخو الكذب»[٣].

وقال أيضًا: «التدليس فى الحديث أشر من الزنا»[٤].

وقال: «لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس»[٥].

وقال: «لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أقول زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث»[٦].

«وسئل يزيد بن هارون عن التدليس فى الحديث فكرهه، وقال: هو من التزين»[٧].

وقال حماد: «إنى أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثًا أن أقول قال أيوب كذا وكذا، فيظن الناس أنى قد سمعته منه»[٨].

وقال وكيع: «من كنى من يعرف بالاسم أو سمى من يعرف بالكنية فقد جهل العلم».

(١) مسفر الدمينى، التدليس فى الحديث ص٣٧ - ٣٨، طبعة المؤلف.

(٢) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٢٩، والخطيب، الكفاية ص٢٨٩.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٣٥٥.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١٦/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق (٢٧/١).

(٨) الخطيب، الكفاية ص٢٩٠، ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٢١.

قال الخطيب: وقل من يروى عن شيخ فلا يسميه؛ بل يكنى عنه إلا لضعفه أو سوء حالته»[١].

وقال يعقوب بن شيبة: «سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه. قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول حدثنا أو أخبرنا، فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه»[٢].

وقال يعقوب: «وسألت على بن المدينى عن الرجل يدلس؛ أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا؛ حتى يقول حدثنا»[٣].

وقال أبو الفتح الأزدى الحافظ: «قد كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس فى الحديث، وهو قبيح ومهانة»[٤].

ثم قال: «والتدليس على ضربين؛ فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء، وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثنى فلان أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه؛ لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعى، وابن عيينة إذا وقفته قال: عن ابن جريج، ومعمر، ونظرائهما»[٥].

قال أبو أسامة: «خرب الله بيوت المدلسين؛ ما هم إلا كذابون»[٦].

وقال جرير بن حازم: «أدنى ما يكون فيه أنه يرى الناس أنه سمع ما لم يسمع»[٧].

وقال حماد بن زيد: «التدليس كذب، ولا أعلم المدلس إلا متشبعاً بما لم يعط»[٨].

وقال ابن المبارك: «لأن نخر من السماء أحب إليّ من أن ندلس حديثاً»[٩].

وقال الشافعى: «ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته فى روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة فى الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة فى الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه حدثنى أو سمعت»[١٠].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣٧٤.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد (١/١٧ - ١٨).

(٣) المصدر السابق (١/١٨).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٣٦٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ص٣٥٦.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الشافعى، الرسالة ص٣٧٩ - ٣٨٠ رقم ١٠٣٣ - ١٠٣٥.

وقال ابن عبد البر: «فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك؛ إذا جمع شروطًا ثلاثًا؛ وهي: عدالة المحدثين فى أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس»[١].

وقال ابن حبان: «فما لم يقل المدلس فى خبره - وإن كان ثقة - سمعت أو حدثنى فلايجوز الاحتجاج بخبره»[٢].

وقال الخطيب: «وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذى ذكره يعرف أنه قد أدرك الذى حدث عنه ولقيه وسمع منه ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه أحد شيوخه عن بعض من أدرك حديثًا نازلاً فسمى بينهما فى الإسناد من حدثه به أن يسقط ذلك ويروى الحديث عاليًا»[٣].

ويبين ابن عبد البر سبب كراهية الأئمة النقاد للتدليس وترك ذكر الراوى، فيقول: «على أن الأغلب فى ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره»[٤].

وكذلك اعتبره العلائى شرًّا من الإرسال، فقال: «ثم إن المرسل أحسن حالاً من هذا - التدليس - من حيث أنه مبين فيه الانقطاع، والتدليس موهم للاتصال، وليس متصلاً، ولهذا ذمه كثير من العلماء»[٥].

يقول الإمام أحمد: «لم يسمع سعيد بن أبى عروبة من الحكم بن عتيبة شيئًا، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبى خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبى بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبى الزناد، وقد حدث عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئًا»[٦].

ولذلك كان الأئمة لا يقبلون أحاديث المدلسين.

قال سفيان الثورى: «كل ما قال فيه جابر: سمعت أو حدثنا فاشدد يديك به، وما كان سوى ذلك فتوقه»[٧].

وقال الشاذكونى: «من أراد التدين بالحديث، فلا يأخذ عن الأعمش، ولا عن قتادة إلا ما قالا: سمعناه».

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد (١٢/١).

(٢) ابن حبان، الثقات ص١١ - ١٢، دائرة المعارف العثمانية، مؤسسة الكتب الثقافية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٢٩١.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١٥/١).

(٥) العلائى، جامع التحصيل ص٩٨.

(٦) الخطيب، الكفاية ص٣٥٨.

(٧) العلائى، جامع التحصيل [illegible]

وقال البرذعي: «لا يحتج من حديث حميد إلا بما قال: حدثنا أنس»[١].

وذكر ليحيى بن معين عمر بن على بن مقدم، فقال: «لم أكتب عنه شيئًا، وأصله واسطى، نزل البصرة، وكان يدلس»[٢].

وقال أبو عبيدة بن السفر: «كنا عند أبى أسامة فقال: يحيى بن سعيد، فقال له رجل: اذكر الخبر، فقال: أترونى أدلس لكم، والله لأن أعضل عن مجلسى هذا أحب إليّ من مائة ألف حديث»[٣].

أنواع التدليس

والتدليس عند أهل الحديث له صور، وهى:

تدليس الإسناد:

«وصورته أن يروى الراوى الذى عرف بالتدليس عن بعض من لقيه وأخذ عنه أو لقيه فقط ولم يسمع منه»[٤] حديثًا لم يسمعه منه، وإنما تحمله بواسطة عنه موهمًا أنه سمعه منه.

فمن ذلك: قال ابن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثنا صالح بن أبى الأخضر قال: حديثى منه ما قرأت على الزهرى، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت فى كتاب، ولست أفصل ذا من ذا. قال يحيى: فكان قدم علينا، فكان يقول: حدثنا الزهرى، حدثنا الزهري»[٥].

وحدث ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن على قال: كان النبى ﷺ إذا جاءه مال لم يبيته ولم يقيله. فقال له رجل: يا أبا محمد؛ سماع من عمرو بن دينار؟ قال: دعه لا تفسده. قال: يا أبا محمد؛ سماع من عمرو بن دينار؟ قال: ويحك لا تفسده؛ ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمد؛ سماع من ابن جريج؟ قال: ويحك لم تفسده؟ الضحاك بن مخلد أبو عاصم، عن ابن جريج. قال: يا أبا محمد؛ سماع من أبى عاصم؟ قال: ويحك لم تفسده؟ حدثنى على بن المدينى عن الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج عن عمرو بن دينار»[٦].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٠٨.

(٢) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (١٤/٣).

(٣) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٦.

(٤) الخطيب الكفاية ص٢١.

(٥) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٠٨.

(٦) الخطيب، الكفاية ص٣٥٩ ـ ٣٦٠.

ومن ذلك: قال يزيد بن هارون: «حدث سليمان التيمى عن ابن سيرين بحديث، فأتى ابن سيرين فذكر له الحديث، فقال: ما هذا يا سليمان؟ اتق الله ولا تكذب عليَّ، فقال سليمان: إنما حدثنا مؤذننا، أين هو؟ فجاء المؤذن فقال له سليمان: أليس حدثتنى عن ابن سيرين بكذا وكذا، فقال: إنما حدثنيه رجل عن ابن سيرين»[١].

وله صور؛ منها:

تدليس التسوية:

وهو أن يجيء المدلس إلى حديث قد سمعه من شيخ، وقد سمعه ذلك الشيخ من شيخ آخر، وقد سمعه ذلك الآخر من شيخ ثالث، فيسقط الشيخ الذى بين الشيخين، ويسوق الحديث بلفظ محتمل بين هذين الشيخين، فيصير الإسناد عاليًا، وهذا النوع شر أنواع التدليس وأفحشها؛ لا سيما إذا كان الذى أسقطه ضعيفًا، يريد بذلك تعمية حاله.

سئل يحيى بن معين عن الرجل يلقى الرجل الضعيف من بين ثقتين، فيوصل الحديث ثقة عن ثقة ويقول: أنقص من الحديث وأصل ثقة عن ثقة يحسن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل؛ لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روى»[٢].

فمن ذلك: قال ابن أبى حاتم: «سمعت أبى، وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، حدثنى أبو وهب الأسدى، عن نافع، عن ابن عمر حديث: لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه. فقال: إن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدى، فكناه بقية، ونسبه إلى بنى أسد، لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يهتدى له. قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا»[٣].

ومن ذلك ما ذكر صالح جزرة، قال: «سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد ابن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: وكيف؟ قلت: تروى عنه عن نافع، وعنه عن الزهرى، وعنه عن يحيى - يعنى ابن أبى كثير - وغيرك يدخل بين الأوزاعى ونافع عبدالله بن عامر الأسلمى، وبينه وبين الزهرى قرة، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعى بأن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعى عن هؤلاء المناكير، وهم

(١) ابن عبد البر، التمهيد (٤٨/١).

(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٦٥.

(٣) العراقى، التقييد والإيضاح ص٩٧.

ضعفاء فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الأثبات ضعف الأوزاعى، فلم يلتفت إلى قولي»[1].

ومن ذلك: قول أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه بقية عن الأوزاعى، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، عن النبى ﷺ قال: «إن الله عز وجل يحب الملحين فى الدعاء».

قال أبى: هذا حديث منكر، نرى أن بقية دلسه عن ضعيف عن الأوزاعي»[2].

وقال ابن أبى حاتم: «سمعت أبى وأبا زرعة فى حديث حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، عن زينب السهمية، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ أنه كان يتوضأ ويقبل ويصلى ولا يتوضأ. فقالا: الحجاج يدلس عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه»[3].

وقد سماه أئمة النقد كذلك «التجويد»، وذلك لما يوهمه ذلك الصنيع من طرح الضعيف من الإسناد فيتوهم جودته، وأنه إسناد مقبول جيد، قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه زهير قال: حدثنا أبو بلج، قال: حدثنى أبو الحكم على البصرى عن أبى بحر، عن البراء، قال: قال النبى ﷺ: أيما مسلمين التقيا فتصافحا تناثر خطاياهما... قال أبى: قد جود زهير هذا الحديث، ولا أعلم أحداً جوده كتجويد زهير هذا. قلت لأبى: هو محفوظ؟ قال: زهير ثقة»[4]. فلم يعده محفوظاً؛ بالرغم من ثقة الراوى زهير.

وقال على بن المدينى فى حديث ابن مسعود عن النبى ﷺ فى قتل الوفد... رواه عن عاصم بن بهدلة. ورواه أبو بكر عن عباس فجود إسناده[5].

تدليس العطف:

وهو نوع نادر من التدليس إلا أنه يقع منهم، ومنه ما ذكره الحاكم؛ قال: «وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك، فكان يقول فى كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثنى حصين، ومغيرة غير مسموع لي»[6].

---

(١) العلائى، جامع التحصيل ص١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/١٩٩).

(٣) المصدر السابق (١/٤٨).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٧٣، ٢٧٤).

(٥) ابن المدينى، علل ابن المدينى ص١٢٣، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوعى بحلب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

(٦) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٥.

تدليس القطع:

وذلك بحذف صيغة الأداء رأساً.

ومن ذلك قال على بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فى مجلسه فقال: الزهرى، فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم قال: الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لم أسمعه من الزهرى، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري»[١].

تدليس السكوت:

وهو أن يذكر المدلس صيغة السماع ثم يسكت، ومنه ما كان عمر بن عبيد الطنافسى يقول: «حدثنا ثم يسكت، ينوى القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها»[٢].

وكما كان عمر بن على المقدمى يفعل، قال ابن سعد: «إنه كان يدلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة والأعمش»[٣].

تدليس الصيغ:

حيث يطلق الراوى التحديث أو الإخبار عما لم يسمعه.

فمن ذلك قول الحسن البصرى: ثنا أبو هريرة، ويتأول أنه حدث أهل البصرة، والحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة فلم يسمع منه شيئاً[٤].

وكذلك فطر بن خليفة، «قال على بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: يعتمد على قول فطر: ثنا ويكون موصولاً؟ فقال: لا. فقلت: أكان ذلك منه سجية؟ قال نعم»[٥].

ومن ذلك ذكر التحديث فى الوجادة..

قال أبو داود الطيالسى: «حدثنى صاحب لى من أهل الرى يقال له أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق، فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: ثنا الزهرى، وثنا الزهرى، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم ألقه؛ مررت ببين المقدس فوجدت كتاباً له ثم»[٦].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٣٥٩.

(٢) ابن حجر، النكت (٦١٧/٢).

(٣) الذهبى، ميزان الاعتدال (٢١٤/٣).

(٤) الخطيب، الكفاية ص٢٨٤.

(٥) السخاوى، فتح المغيث (٣٤٥/١)، تحقيق على حسين على، مكتبة السنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

(٦) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١١٠.

ومن ذلك ذكر التحديث في الإجازة، ومن هؤلاء محمد بن عمران بن موسى المرزباني، قال الخطيب، كان حسن الترتيب لما لم يجمعه؛ غير أن أكثر كتبه لم تكن سماعا له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة أخبرنا، ولا يبينها»[1].

وما ذكر فيمن يسوى الأسانيد؛ بمعنى أنه يحذف ما فيها من الضعفاء، ويبقى على الثقات إذا تعدى الصيغة المحتملة للسماع إلى التصريح به، فإنه يجاوز حد التدليس إلى الكذب والسرقة.

سئل ابن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي، فقال: «إنه يسرق حديث غيره فيرويه. قيل: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً، وهو يقول حدثنا»[2].

وذلك فيمن تعمد ذلك وادعى السماع لنفسه؛ بخلاف بعض من كان يفعل ذلك لاصطلاحه الخاص، من ذكر الوجادة والإجازة بصيغ السماع أو من كان يطلق صيغة السماع على التأويل كمذهب الحسن البصري الذى كان يقصد بالتحديث أهل بلده، وهو أحدهم.

وإن كان ذلك في الأصل معيباً؛ ليس فيه خير.

تدليس الشيوخ:

وهو أن يروى المحدث عن شيخ له فيغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهورة من أمره لئلا يعرف.

قال الخطيب: «فمثل أن يغير اسم شيخه لعلمه أن الناس يرغبون عن الرواية عنه أو يكنيه بغير كنيته أو ينسبه بغير نسبته المعروفة من أمره»[3].

وقال الحاكم عن المدلسين تدليس الشيوخ: «قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا»[4].

وتدليس الشيوخ يختلف باختلاف الأغراض..

يقول العلائي: «فمنهم من يدلس شيخه لكونه ضعيفاً أو متروكاً حتى لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه، ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه كي لا يتكرر ذكره كثيراً،

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد (٣/١٣٥ - ١٣٦)، دار الكتب العلمية.

(٢) المصدر السابق (٣/٣٧٦).

(٣) الخطيب، الكفاية ص٢٢.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٠٧.

أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة، فيدلسه للإغراب أو لكونه أصغر منه، أو لشيء بينهما كما وقع للبخارى مع الذهلي»[1].

هذا النوع من التدليس قد سمع المدلس من شيخه الحديث الذى يرويه عنه، لكنه يوعر الطريق إلى معرفة الشيخ الذى روى عنه.

وكذلك لا يحاول أحد توعير الطريق لمعرفة ذلك الشيخ إلا لغرض فى نفسه يحاول إخفاءه؛ كضعف شيخه، أو صغر سنه، أو رغبة فى التكثر من الشيوخ والظهور بمظهر من ارتحل إلى هنا وهناك وجمع كثيراً من الشيوخ.

ومن هؤلاء عطية العوفي..

قال أحمد بن حنبل: «بلغنى أن عطية كان يأتى الكلبى فيأخذ عنه التفسير، فكان يكنيه بأبى سعيد، فيقول: قال أبو سعيد»[2].

قال الخطيب: الكلبى يكنى أبا النضر، وإنما غير عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروى عن أبى سعيد الخدرى التفسير الذى كان يأخذه عنه»[3].

ومنهم الوليد بن مسلم..

«كان كثير التدليس، وكان يروى عن الأوزاعي؛ فيقول: حدثنا أبو عمرو، ويروى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقى، وهو ضعيف جداً؛ فيقول: حدثنا أبو عمر، حكى ذلك ابن حبان»[4].

ومنهم مروان بن معاوية..

قال يحيى بن معين: «كان مروان بن معاوية يغير الأسماء؛ يعنى على الناس؛ يحدثنا عن الحكم بن أبى خالد، وإنما هو الحكم بن ظهير»[5].

وقال أبو زرعة: «قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحمانى يقال له على بن سويد، فقال: لم تفطن من هذا؟ قلت: لا. قال: هذا معلى بن هلال، جعله الحمانى معلى علياً، ونسبه إلى جده، وهو معلى بن هلال بن سويد»[6].

---

(١) العلائى، جامع التحصيل ص١٠٤، والخطيب، أبو بكر، الكفاية ص٣٦٥.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٦٥.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٣٦٦.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٦٥.

(٥) الخطيب، الكفاية ص٣٦٦.

(٦) المصدر السابق ص٣٦٧.

الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ:

يقول د. مسفر الدميني: «الفرق بين هذين القسمين هو الحذف؛ فتدليس الإسناد فيه حذف للشيخ الذى سمع منه هو، أو سمع منه شيخه، وربما حذف أيضًا الصيغة، أما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه لشيخه، ولا لأحد من الإسناد، لكنه يسميه أو يصفه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يعرف به أو بما عرف به، لكنه لم يشتهر به»[1].

والحق أن كلاهما مذموم، وتختلف درجات ذلك ما بين محرم لا يحل، ومكروه لاداعى له، ولكن تدليس الإسناد أشد خطرًا؛ إذ ربما لا يفطن له، ولا يهتدى إليه، ويظن من لم يتمكن من هذه الصناعة أو من كان مزجى البضاعة أن الرواية على الاتصال، ويكون الساقط من هذه الرواية متروكًا أو ضعيفًا، وهذا لا يحل.

ويقل خطر ذلك فى تدليس الشيوخ؛ إذ ربما عرف ذلك الشيخ الضعيف فردت روايته، وإن لم يهتدى إليه صار الحكم عليه بالجهالة؛ مما يؤدى إلى طرح حديثه، ولايخشى عندئذٍ من سقوط الاحتجاج بهذه الرواية.

يقظة أئمة النقد حيال حقيقة الأسانيد المدلسة

لم يكتف أئمة النقد بمعرفة أعيان المدلسين، ولكنهم وقفوا على حقائق الأسانيد المدلسة، وكان من وسائل ذلك:

* **ملاحظة لفظ التحديث المستخدم فى أداء الرواية:**

يقول شعبة: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للشيء حدثنا، عنيت به، فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أعنِ به»[2].

وكما قال يحيى بن سعيد: «ينبغى لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجل - يعنى المحدث - ثم يتعاهد ذلك منه - يعنى نطقه - يقول: حدثنا أو سمعت، أو يرسله»[3].

* **سؤال المحدث للوقوف على حقيقة روايته:**

يقول هشام بن عروة: «إذا حدثك الرجل بحديث؛ فقل: عمن هذا؟ أو ممن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه - يعنى فى الإتقان والصدق»[4].

---

(١) مسفر الدمينى، التدليس فى الحديث ص٨٢.

(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/٣٤)، وابن عبد البر، التمهيد (١/٣٥).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٤).

(٤) المصدر السابق.

ومنه حديث سفيان بن عيينة عندما قال: «الزهرى، فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم قال: الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهرى، ولا ممن سمعه عن الزهرى، حدثنى عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري»[١].

* **ومن ذلك سؤال أهل العلم من جهابذة النقاد:**

قال أبو زرعة: قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحمانى يقال له على بن سويد؟ فقال: لم تفطن من هذا؟ قلت: لا، قال: هذا معلى بن هلال؛ جعل الحمانى معلى علياً، ونسبه إلى جده، وهو معلى بن هلال بن سويد»[٢].

وقال يحيى بن سعيد متحدثاً عن أحد أئمة النقد فى التمييز بين الروايات المتصلة والمدلسة: «كلما حدث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل: سمع ممن حدث عنه»[٣].

وسئل أحمد عن حديث «ميمونة بنت الحارث أنها جعلت أمرها بيد العباس، فزوجها من النبى ﷺ، صحيح هذا الحديث؟ قال: أحمد: هذا حديث ليس له أصل. قال شعبة: ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث؛ ليس هذا فيها»[٤].

وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات: رأيت عند عبد الرزاق عن ابن جريج، عن صفوان ابن سليم أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أى شيء تصنع لها؟ هى أحاديث إبراهيم بن أبى يحيى، قال أبو مسعود فتركتها، ولم أسمعها»[٥].

وفى رواية الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبى ثابت: «قال ابن معين: بين الحسن وحبيب رجل غير ثقة. وقال: لم يسمع الحسن من حبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد، وعمرو متروك. وقال أحمد: إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطى، وهو كذاب متهم بالوضع عن حبيب، ثم أسقط عمراً من إسنادها، وكلها بواطيل»[٦].

وفى رواية ابن جريج عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال ابن المدينى: «لم يسمع منه، وإما أخذ حديثه عنه، عن ابن أبى يحيى. وقال أيضاً: وكل ما فى كتاب ابن جريج: أخبرت عن داود بن الحصين، وأخبرت عن صالح مولى التوءمة، فهو من كتب إبراهيم بن يحيى»[٧].

---

(١) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٥ - ٤٦.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٦٧.

(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢/٣٥).

(٤) ابن حنبل، علل أحمد (٣/٣٥)، رواية عبد الله، تحقيق وصى الله بن محمد، المكتب الإسلامى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٦٦.

(٦) المصدر السابق ص٣٦٧ - ٣٦٨.

(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٦٧.

عدم الاعتداد بمطلق التصريح بالسماع

إن تصرف أئمة النقد مع لفظ السماع يظهر بجلاء أن ذلك المنهج يتسم بالمرونة، ولايعرف الجمود أو التحجر، وليس هو كالمسائل الرياضية ذات المحصلة الواحدة أو المعادلات الكيميائية متحدة النتائج، وإنما للنقاد المهرة من الدوافع المتنوعة ما يجعلهم يقبلون اتصال الإسناد بلفظ السماع غالباً، كما يرفضونه فى وقت ما.

ومعلوم أن أئمة النقد عند حكمهم بالاتصال وإثبات السماع بين راويين؛ ينظر هل صرح الراوى بالسماع أم لا؟ وإن لم يصرح بالسماع يقبل إذا كان ممن ثبت لقاؤه لذلك الراوى وبرئ من تهمة التدليس على مذهب على بن المدينى والبخارى وجمهور المحدثين[1]، أو أمكن لقاؤهما على مذهب مسلم[2]، ومن تابعه.

وإن كان الراوى المعنعن أو المؤنن ممن وصم بالتدليس واشتهر بذلك، فإن أئمة النقد لايحملون تلك الرواية على الاتصال، وينسبونها إلى الانقطاع.

وبعيداً عن صياغة القوالب؛ نجد أئمة النقد من المتقدمين لا يعتدون بمطلق ذكر السماع، بل لهم مع ذكر السماع تحفظات واحتياطات يتحققون منها قبل إثبات الاتصال منها:

١ - صحة الإسناد إلى المصرح بالسماع:

فقد تكون الرواية من منشئها ضعيفة؛ بها من ترد روايته ولا تثبت؛ فلا يصح إثبات السماع منها مع ردها بالكلية.

يقول الأستاذ طارق عوض الله: «وهذا الشرط واضح لا خفاء به، ولا تخفى ضرورته وأهميته، فإن الإسناد الضعيف لا تقوم به الحجة لإثبات الرواية، فكيف بإثبات السماع الذى هو أخص من مجرد الرواية؟!»[3].

ومن ذلك إثبات الصحبة وجعل الحديث متصلاً مع وجود لفظ السماع لا بد أن يخضع لما قبله من الإسناد.

قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه الحكم بن هشام، قال: حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان القرشى، عن أبى فروة، عن أبى خلاد - وكانت له صحبة - قال: قال

---

(١) انظر ابن رشيد الفهرى، السنن الأبين، تحقيق صلاح سالم المصراتى، دار الغرباء الأثرية ط١، ١٤١٧ هـ.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص٣٩٦.

(٣) طارق عوض الله، الإرشادات، مكتبة ابن تيمية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨م.

رسول الله ﷺ: إذا رأيتم الرجل المؤمن قد أعطى زهدًا فى الدنيا وقلة منطق، فاقتربوا منه، فإنه يلقى الحكمة. قال أبي: حدثنا بهذا الحديث ابن الطباع عن يحيى بن سعيد الأموى، عن أبى فروة يزيد بن سنان عن أبى مريم عن أبى خلاد.

قلت لأبى: يصح لأبى خلاد صحبة؟ فقال: ليس له إسناد»[1] .

فقد جعل أبو حاتم الرازى ـ رحمه الله ـ من عدم ثبوت ذلك الإسناد سببًا لرد اتصال ذلك الحديث، ومن ثم إثبات الصحبة لأبى خلاد.

وكذلك حكم أبو حاتم أن سلامة بن قيصر الحضرمي لا صحبة له، واعتبر حديثه عن النبى ﷺ غير متصل برغم قوله: سمعت النبى ﷺ معللاً ذلك بعدم ثبوت الإسناد فقال: ليس حديثه بشيء من وجه يصح ذكر صحبته. وكذا قال أبو زرعة: سلامة بن قيصر ليست له صحبة.

وذكر ابن أبى حاتم السبب قائلاً: وذلك أنه روى ابن لهيعة، عن زبان بن فائد، عن لهيعة بن عقبة، عن عمرو بن ربيعة، عن سلامة بن قيصر، قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «من صام يومًا ابتغاء وجه الله...» ليس هذا الإسناد مشهورًا[2].

فعدم صحة الإسناد إلى الراوى توقف الحكم بما بعد ذلك؛ سواء المتن أو اتصال الإسناد.

٢ ـ ألا يكون ذكر لفظ السماع شذوذًا وخطئًا:

وقد يطلع أئمة النقد على أن ذكر السماع فى موضع ما شذوذ وخطأ من بعض الرواة، وذلك بمعارضة تلك الرواية ببقية المرويات، فلا يفيد ذلك اللفظ الإسناد اتصالاً، ولا يرفعه عن رتبة المنقطع.

ويظهر ذلك بوضوح فى الحالات الآتية:

أ ـ إذا خالفت تلك الرواية المصرح فيها بالسماع الأوثق أو الأكثر عددًا:

ومن ذلك ما روى عن ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر مرفوعًا: «ليس على المنتهب قطع». فلم يذكروا سماع ابن جريج من أبى الزبير؛ بينما ذكره اثنان؛ ذكره أبو عاصم[3]، وابن المبارك[4]، وقد اعتبر الأئمة ذكر التحديث هنا وهمًا.

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١١٥/٢ رقم ١٨٣٩).

(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢٩٩/١ ـ ٣٠٠).

(٣) الدارمى، السنن (١٧٥/٢)

(٤) النسائى، السنن الكبرى (٣٤٧/٤ رقم ٧٤٦٣)، د. عبد الغفار البندارى، وسيد كسروى، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١١ هـ.

قال أبو داود: «هذا الحديث لم يسمعه ابن جريج عن أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات»[1].

وقال الرازيان: «لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين؛ أنا حدثت به ابن جريج عن أبي الزبير»[2].

وقال النسائي: «وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد البصري؛ فلم يقل أحد منهم حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير»[3].

وقال الخليلي: «إن هذا لم يسمعه من أبي الزبير؛ لكنه أخذه عن ياسين الزيات - وهو ضعيف جداً - عن أبي الزبير، وابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ»[4].

ومن ذلك قول أحمد بن حنبل في مبارك بن فضالة: «كان مبارك بن فضالة يرفع حديثًا كثيراً، ويقول في غير حديث عن الحسن: قال: ثنا عمران، وقال: حدثنا ابن معقل. وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك.

قال ابن حجر: «يعني أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء، وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة»[5].

وذلك يوضح أنه لا تسليم للفظ السماع مطلقًا دون المحاكمة لبقية الروايات واعتبار بعضها ببعض؛ ليتميز السماع الصحيح من اللفظ الخطأ أو الشاذ.

ب - اتفاق الأئمة على خطأ ذلك السماع:

وربما يرد لفظ السماع، ويتوارد الأئمة على خطئه، ويتفقون على الوهم فيه؛ على أن اتفاق أهل العلم على الشيء يوجب المصير إلى قولهم.

قال أبو حاتم الرازي: «الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، لا أنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت

---

(١) أبو داود، سنن أبي داود (٢/١٧٥).

(٢) ابن أبي حاتم، علل الرازي (١/٤٥٠ رقم ١٣٥٣).

(٣) المزي، تحفة الأشراف (٢/٣١٥)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. والنسائي، السنن الكبرى (٤/٣٤٧).

(٤) الخليلي، الإرشاد (١/٣٥٢ - ٣٥٣)، د. محمد سعيد عمير، مكتبة الرشد ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٣٦٥)، دار إحياء التراث العربي ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه؛ غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة»[1].

د ـ عدم اتساق ذلك السماع مع الحقائق التاريخية:

فلا يصح إثبات السماع لمن لم يدرك شيخه، أو كان في حال صغر لا يستطيع معه التحمل عن ذلك الشيخ، فلا يثبت النقاد ذلك السماع رغم وجود التصريح به، ويحملونه على الوهم والخطأ.

قال أحمد بن حنبل: «قال رجل لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد؛ عندنا رجل يقال له خلف بن خليفة؛ يزعم أنه رأى عمرو بن حريث؟ فقال: كذب؛ لعله رأى جعفر بن عمرو ابن حريث»[2].

وكذلك قال الإمام أحمد ـ وقد سُئل: هل رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث؟ ـ قال: «لا، ولكنه عندي شبه عليه، هذا ابن عيينة، وشعبة والحجاج؛ لم يروا عمرو بن حريث ويراه خلف؟!»، وقال أحمد أيضاً: «قد رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج سنة سبع وثمانين ومائة؛ قد حمل وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً سماعه صحيح»[3].

فقد جعل سفيان بن عيينة ذلك من قبيل الخطأ، واستنكره أحمد؛ إذ كيف يلقاه هو في حين أنه لم يدركه ابن عيينة وشعبة والحجاج، وهم أكبر منه، ثم يعلل سبب ذلك الخطأ بما حدث له ـ خلف بن خليفة ـ في حال كبره من اضطراب وعجز وضعف.

٣ ـ مراعاة اصطلاح صاحب لفظ السماع:

كذا ينبغي مراعاة اصطلاح المصرح بلفظ السماع؛ حتى لا يغتر بذلك السماع المذكور؛ فمن ذلك عادة الشاميين والمصريين بذكر لفظ السماع دون اتصال الإسناد، ولكن على سبيل العادة. قال الإسماعيلي: «فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق. قال ابن رجب: يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع»[4].

وكذلك كان بعض الرواة قد عرف بالتدليس، وظن من يروي عنه أنه يروي على التحديث، فكانت كل رواياتهم عنه ينقلون عنه لفظ التحديث على سبيل الخطأ.

---

(١) ابن أبي حاتم، المراسيل ص١٩٢، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢) ابن عدي، الكامل (٦٣/٣).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٩١/٢).

(٤) ابن رجب، فتح الباري ، شرح صحيح البخاري (٢٨٤/٢، ٤٢/٤، ٤٨٠/٥)، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي.

ومن هؤلاء بقية بن الوليد، قال عنه أبو حاتم الرازى: «كان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول فى كل حديث: حدثنا، ولم يتفقدوا الخبر منه»[١].

ومن هؤلاء جرير بن حازم؛ قال عنه الإمام أحمد: كان سجية فى جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن، قال: حدثنا عمرو بن تغلب. وأبو الأشهب يقول: عن الحسن، قال: بلغنى أن النبى ﷺ قال لعمرو بن تغلب».

قال ابن رجب الحنبلى: «يريد أن قول جرير بن حازم: حدثنا الحسن، حدثنا عمرو بن تغلب؛ كانت عادة له لا يرجع فيها إلى تحقيق»[٢].

وكذلك من يتأول بهذا اللفظ غير المتعارف عليه بين أهل الاصطلاح؛ كأن يطلق صيغة التحديث بالجمع، ويقصد قومه أو أهل بلده.

وقد ذكر الطحاوى أمثلة ذلك؛ منها:

حديث مسعر عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنا وإياكم ندعى بنى عبد مناف...» الحديث.

قال: وأراد بذلك أنه ﷺ قال لقومه، وأما هو فلم يرَ النبى ﷺ، وقال طاوس: قدم علينا معاذ بن جبل رضى الله عنه اليمن. وطاوس لم يدرك معاذاً رضى الله عنه، وإنما أراد قدم بلدنا.

وقال الحسن: خطبنا عتبة بن غزوان، يريد أنه خطب أهل البصرة، والحسن لم يكن بالبصرة لما خطب عتبة»[٣].

وقال البزار: «سمع الحسن البصرى من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا يعنى قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة»[٤].

٤ ـ مراعاة منزلة الراوى من حيث الوثوق والضعف والثبات والاختلاط:

قد يكون الراوى المصرح بالسماع ضعيفًا لا يحتج بروايته، فضلاً عن إثبات سماعه، فإذا لم نقبل منه حديثه كله، فما الذى يدفعنا إلى إثبات لفظ السماع مع ضعفه؟! وكذلك قد يختلط الراوى فلا يميز ما يقول، فيكون من ذلك تغير صيغ الأداء.

ومن هؤلاء عطاء بن السائب.

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٢٩٥ رقم ٢٣٩٤).

(٢) ابن رجب، فتح البارى (٥/٤٧٩ - ٤٨٠).

(٣) ابن حجر، النكت (٢/٦٢٥ - ٦٢٦)، تحقيق د. ربيع بن هادى، دار الراية ط٤ ١٤١٧ هـ.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١/٤٨٤).

قال وهيب: لما قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثًا، ولم يسمع من عبيدة شيئًا، وهذا اختلاط شديد»[1].

ومن هؤلاء عبد الله بن لهيعة..

قيل له: إن ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب. فقال: وما يدريه، سمعت هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب قبل أن يلتقى أبواه»[2].

ولم يعتد أئمة النقد بذلك، وهذا لحال ابن لهيعة المعروف بين الأئمة.

قال عبد الرحمن بن مهدى: كتب إلى ابن لهيعة كتابًا فيه: ثنا عمرو بن شعيب، قال عبد الرحمن: فقرأته على ابن المبارك، فأخرج ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة، فإذا حدثنى إسحاق بن أبى فروة عن عمرو بن شعيب»[3].

٥ - أن يكون اللقاء والسماع متسقًا مع الحقائق التاريخية:

يقول ابن رجب: «ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروى عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوى عنه فيه.

قال أحمد: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الدارى، تميم بالشام، وزرارة بصري.

وقال أبو حاتم فى رواية: ابن سيرين عن أبى الدرداء، لقد أدركه ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة.

وقال ابن المدينى: لم يسمع الحسن من الضحاك بن قيس، كان الضحاك يكون بالبوادي.

وقال الدارقطنى: لا يثبت سماع سعيد بن المسيب من أبى الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا»[4].

وقد كانت معرفة الأئمة بهذا الضرب آية فى الإحاطة والشمول، ولم يكن ذكر السماع يجعل الناقد يتوقف عن ممارسة مهامه النقدية؛ بل كانت المعارف والقرائن بحال كل راوٍ تقف بالمرصاد أمام الروايات الخاطئة التى ذكر فيه ألفاظ التحديث.

«ذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك: سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ - وأنكره - وقال: عراك من أين سمع من عائشة، إنما يروى عن عروة عن عائشة.

(١) ابن عدى، الكامل (٣٦٢/٥)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٣١/٤).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤٢/٣).

(٣) ابن عدى، الكامل (١٤٤/٤ - ١٤٥).

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢١٧.

وذكر أبو حاتم الرازى أن بقية بن الوليد كان يروى عن شيوخ ما لم يسمعه فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرحون بسماعه لها من شيوخه، ولا يضبطون ذلك، وحينئذ ينبغى التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث فى الأسانيد»[١].

ومعرفة ذلك كما يقول الحاكم: «إن ذلك كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث»[٢].

وقال: «وأخبار المدلسين كثيرة، وضبط الأئمة عنهم ما لم يدلسوا، والتمييز بين ما دلسوا وما لم يدلسوا ظاهر فى الأخبار»[٣].

المرسل الخفي

وقد انتشر تسمية المرسل الخفى كنوع من أنواع علوم الحديث لدى المتأخرين.

قال ابن الصلاح: «هذا النوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع فى الرواية، والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة»[٤].

وقال السخاوى عن المرسل الخفى والمزيد فى متصل الأسانيد: «هذان نوعان مهمان عظيما الفائدة، عميقا المسلك، لم يتكلم فيهما قديمًا وحديثًا إلا نقاد الحديث وجهابذته»[٥].

وقال العلائى: «وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكًا، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع فى الرواية، والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق»[٦].

وقال فى تعريفه ابن الصلاح: «المذكور فى هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم اللقاء»[٧].

وكذا يقول العراقى:

وعدم السماع واللقاء　　　يبدو به الإرسال ذو الخفاء[٨]

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢١٨.
(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١١١.
(٣) الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٤٦.
(٤) العراقى، التقييد والإيضاح ص٢٩٠.
(٥) السخاوى، فتح المغيث (٤/٧٠).
(٦) العلائى، جامع التحصيل ص١٢٥.
(٧) ابن الصلاح، المقدمة مع التقييد والإيضاح ص٢٤٩.
(٨) السخاوى، فتح المغيث (٣/٨٥).

وينقل السخاوى عن العراقى فى تعريف المرسل الخفى: «الانقطاع بين راويين متعاصرين لم يلتقيا ولم يقع بينهما سماع»[1].

وقال ابن حجر: «والذى يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقى»[2].

ويلاحظ أنهم قد جعلوا رواية ما لم يسمع ممن سمع منه تدليسًا، وجعلوا رواية من لم يلق أو يسمع مطلقًا من ذلك الشيخ إرسالاً خفيًا بينما لم يفرق أئمة النقد من المتقدمين بينهما، وجعلوهما جميعًا تدليسًا بينما أطلقوا الإرسال على التدليس؛ حيث إن التعاريف بحدودها الجامعة المانعة لم تكن مما يتشاغل به المتقدمون أكثر من معالجة الأسانيد معالجة عملية للوقوف على اتصالها أو انقطاعها.

* **فمن إطلاق الإرسال على التدليس:**

قال أحمد: «ما سمع سفيان الثورى من أبى عون غير هذا الحديث - يعنى حديث الوضوء مما مست النار - والباقى يرسلها عنه»[3].

فقد أثبت أحمد لسفيان سماعًا من ابن عون فى غير هذا الحديث، وبالرغم من ذلك لم يطلق لفظ التدليس وذكر الإرسال.

ومنه قول أبى داود: «كان عند على بن المبارك كتابان عن يحيى ابن كثير: كتاب سماع، وكتاب إرسال»[4].

وقد أثبت أيضًا أبو داود السماع لعلى بن المبارك من يحيى بن أبى كثير فى بعض أحاديثه وسمى الأحاديث التى لم يسمعها بأنها مرسلة، بينما الاصطلاح كان يقتضى أن يسميها مدلسة.

ولعل السبب فى ذلك كما قدمت أن الاصطلاحات والتعريفات ذات الحدود الجامعة المانعة لم تكن من صنيعهم ولم تشغل اهتمامهم، وذلك باستخدام اللفظ اللغوى الذى قد يشترك مع مصطلح آخر فى سبيل وصف الانقطاع أو الاتصال.

ومن ذلك سأل ابن أبى حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث من رواية حميد عن أنس، فصوبا رواية حميد عن ثابت عن أنس... وقالا: «كان حميد كثيرًا ما يرسل»[5].

---

(١) السخاوى، فتح المغيث (٣/٨٥).

(٢) ابن حجر، النكت (٢/٦٢٣).

(٣) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (٥٦٩٦).

(٤) أبو داود، سؤالات الآجرى لأبى داود (٤٦٢).

(٥) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/١٩٣ رقم ٢٠٧١).

وسماع حميد من أنس معروف كما قال شعبة: «لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا»[1]، فكان الاصطلاح أن يقول يدلس.

ومن إطلاق التدليس على المرسل الخفي . ـ

قال أحمد: لم يسمع سعيد بن أبى عروبة من الحكم، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من إسماعيل بن خالد، ولا من عبيد بن عمر، ولا من أبى بشر، ولا من أبى الزناد، وقد حدث عن هؤلاء على التدليس، ولم يسمع منهم»[2].

وقال يحيى بن معين: لم يلق يحيى بن أبى كثير زيد بن سلام، وقدم معاوية بن سلام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبى كثير، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه فدلسه عنه»[3].

وقال البخارى: «لا أعرف لابن أبى عروبة سماعًا من الأعمش، وهو يدلس ويروى عنه»[4].

وقال العجلى فى ترجمة حجاج بن أرطاة: «كان يرسل عن يحيى بن أبى كثير، ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن الزهرى ولم يسمع منه شيئًا، فإنما عيب عليه التدليس»[5].

فهو يجمع بين الإرسال والتدليس لاشتراكهما فى المعنى اللغوي.

وقال عنه ابن عدى: «إنما عاب عليه الناس تدليسه عن الزهرى وغيره»[6].

هذا فى الممارسة العملية لم يفرق بين الإرسال الخفى والتدليس، فكثيراً ما يستخدم المتقدمون أحدهما للدلالة على الآخر دون وضع تعريف مستقل للمرسل الخفى، وإنما اشتركا فى الإرسال أو الانقطاع ؛ سواء سمع الراوى بعض الأحاديث من شيخه الذى يدلس عنه أو لم يسمع منه مطلقًا، أو لم يلقه البتة.

وجاء فى كتب الاصطلاح ما يؤيد تلك النظرة التى لا تميز الإرسال الخفى عن التدليس وتجعله جزءًا منه، كما قال ابن حبان فى مقدمة المجروحين: «ومنهم المدلس عمن لم يره؛ كالحجاج بن أرطاة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون، حتى لا يعلم ذلك منهم»[7].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٦/٢).

(٢) الذهبى، سير أعلام النبلاء ٦/ ٤١٥ - ٤١٦)، وميزان الاعتدال (١٥٢/٢).

(٣) ابن معين، التاريخ رقم (٣٩٨٣)، د. أحمد محمد سيف، جامعة الملك عبد العزيز ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٤) الترمذى، العلل الكبير (٨٧٧/٢).

(٥) الفسوى، المعرفة والتاريخ (١٢٣/٢).

(٦) ابن عدى، الكامل (٢٢٩/٢).

(٧) ابن حبان، المجروحون (٨٠/١).

وقال الحاكم: «الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لهم لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان، قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع لا عالٍ ولا نازل»(١).

هكذا جعل ابن حبان رواية الراوى عمن لم يره تدليساً؛ لا إرسالاً خفياً كما عده الحاكم نوعاً من أنواع التدليس؛ موافقة للمتقدمين.

من بواعث التدليس

مهما كانت الأسباب الداعية إلى التدليس فهو شرٌّ؛ إذ العدول عن الحق، وإن كان بأسلوب فيه إيهام وليس تصريحاً، إلا أنه لم يعدل عن الحق الصريح إلى الإيهام إلا لعلة، ولقد صدق جرير بن حازم حين قال: «أدنى ما يكون فيه أنه يرى الناس أنه سمع ما لم يسمع»(٢).

وقول الخطيب: «وقل من يروى عن شيخ فلا يسميه؛ بل يكنى عنه إلا لضعفه أو سوء حاله»(٣).

وقول يحيى بن سعيد: «لو كان فيه إسناد لصاح به»(٤).

وقد قدم د. مسفر الدمينى دراسة عن بواعث التدليس، وذكر أن من أهم هذه البواعث:

* تحسين الحديث بإسقاط الضعفاء منه.
* كون شيخ الراوى غير ثقة، ولو صرح به لم يقبل حديثه.
* صغر سن الشيخ وعدم تواضع الراوى حينما يأنف من كون ذلك الصغير شيخاً له.
* إيهام علو السند.
* إيهام الرحلة فى طلب الحديث، حينما يروى عمن لم يوجد فى بلد الراوي.
* إيهام كثرة الشيوخ، عن طريق ذكرهم بأسماء وكنى وألقاب ونسب مختلفة.
* إجلال بعض الرواة أئمتهم عن الرواية عن الضعفاء، وذلك ما يفعله إلا جاهل؛ إذ ربما كان ذلك سبباً فى تجريح شيخه وإمامه»(٥).

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٠٩.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٣٥٦.

(٣) المصدر السابق ص٣٧٤.

(٤) ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى ص١٤.

(٥) مسفر، التدليس فى الحديث ص٨١ - ١٠٢.

مفاسد التدليس[1]

للتدليس مفاسد متعددة؛ منها ما يتعلق بالدين، ومنها ما يتعلق بالمدلس:

أ ـ ما يتعلق بالدين:

* فالتدليس سبيل إلى الكذب على رسول الله ﷺ وإفساد للدين.
* وهو طريق لتصحيح ما ليس بصحيح من الأحاديث.
* والتدليس يؤدى إلى تضعيف بعض الثقات.
* من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوى الأخذ عنه، فيصير بذلك الصحيح ضعيفًا.

ب ـ ما يتعلق بالراوى المدلس:

* طريق إلى التزين، وما يؤدى به إلى ترك الإخلاص لله.
* عدم التواضع والأنفة.
* توعير طريق معرفة الراوي.
* عدوله عن التصريح إلى الاحتمال، وهو خلاف موجب الورع.
* عدم النصح، وترويج الباطل، وغش المسلمين بالرواية عن الضعفاء والكذابين.
* إيهام الرحلة، وعلو الإسناد وكثرة الشيوخ.

(١) العلائى، جامع التحصيل ص١٠٢ ـ ١٠٣، والخطيب، الكفاية ص٣٥٨. ومسفر الدمينى، التدليس فى الحديث ص٩٤ ـ ٩٨.

الضعف النسبى للأسانيد

ومما يجدر الإشارة إليه أن الأئمة قد يحكمون على أحاديث بالنكارة والبطلان؛ بل بالوضع بالنظر إلى أسانيد خاصة، ولا يمنع ذلك من صحة متن هذا الحديث من طرق أخرى، وقد لا يصرح بذلك الأئمة فيتنبه لذلك، ولا يتسرع بالحكم على متن الحديث.

كما قد يصرح الأئمة بأن الضعف والنكارة والبطلان يخص ذلك الإسناد بعينه.

* ومن ذلك.. قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه المؤمل بن إسماعيل عن عبد الله العمرى، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض. قال أبو حاتم: هذا حديث منكر بهذا الإسناد[١].

* ومن ذلك.. قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط عن مالك بن مغول، عن منصور، عن خيثمة، عن عبد الله، عن النبى ﷺ قال: «الندم توبة»، قال أبو حاتم: هذا حديث باطل بهذا الإسناد[٢].

* ومن ذلك.. قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه أبو الجواب عن سعير بن الخمس، عن سليمان التيمى عن أبى عثمان النهدى، عن أسامة بن زيد، عن النبى ﷺ قال: «من صنع إليه معروف فقال: جزاك الله خيراً فقد أبلغ فى الثناء».

قال أبو حاتم: هذا حديث عندى موضوع بهذا الإسناد[٣].

والنماذج على ذلك كثيرة، وينبغى التفطن لذلك، لئلا يتسرع البعض بنسبة التناقض إلى أئمة الحديث ونقاده، عندما يعرض متن حديث فى الصحيحين أو أحدهما، ويروى بإسناد معتل، فيحكم النقاد على ذلك الإسناد دون ذلك المتن، فلا ينبغى الخلط بين ضعف هذا الإسناد بعينه وضعف الحديث برمته.

* * *

(١) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، علل الرازى (١/٣٧٨ رقم ١١٢٥).
(٢) المصدر السابق (٢/١١٦ رقم ١٨٤١).
(٣) السابق (٢/٢٣٦ رقم ٢١٩٧).

العناية بالمتون

الحق أن منهج النقاد لم يلقَ هجومًا وتشنيعًا فى أى من جزئياته مثلما لاقى فى نقد المتون.

ولقد حاولت معاول المستشرقين وأتباعهم ممن قصرت بهم الهمة من أبناء المسلمين هدم بنيان نقد المتون عند أئمة النقد من المحدثين، والدوافع فى ذلك قد تختلف قليلاً، ولكنها تتحد فى الهدف، وهو تقويض أركان ذلك المنهج.

يقول الدكتور محمد لقمان السلفى: «لقد كثر الكلام من المستشرقين وأتباعهم حول عدم اهتمام المحدثين النقاد بنقد المتن، فإنهم لما وجدوا أنفسهم مبهورين أمام القواعد والأصول الدقيقة التى أجراها النقاد لتمييز الصحيح مما هو ليس بصحيح جاءوا بهذه الفرية، وكلٌ صاغها فى أسلوبه، والهدف واحد، وهو الإيهام بأن جهود المحدثين كانت منصبة على نقد السند فقط»(١).

ويقول د. همام سعيد: «زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أن علماء الحديث برعوا فى نقد السند ومعرفة الرجال، وكان التصحيح والتضعيف عنهم يدور مع السند، فإذا صح السند صح الحديث ولا عبرة بالمتن»(٢).

وقد كان ذلك الطعن فى السنة المطهرة ـ المصدر الثانى للتشريع ـ والزعم أن المتون لم تلاقِ من العناية والاهتمام ما يكافئ ما لاقته الأسانيد، أو ما ينبغى للتحقق من صدق تلك المتون، وأن منهج النقد عند المحدثين جاء خلواً من الضوابط والمعايير والأسس التى تكفل التأكد من صحة المتن وصدق الخبر.

وقد قاد هذه الطعون وتلك الافتراءات مجموعة من المستشرقين أصحاب التوجهات العدائية للإسلام عمومًا والسنة خصوصًا، واصمين منهج المحدثين بالقصور ، ناعتين جهود النقاد بالسطحية التى لا تتجاوز الشكل ولا تنتقل إلى المضمون.

ومن تلك الافتراءات ما ادعاه المستشرق شاخت قائلاً: «وأى حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها فى الإسناد»(٣).

ويدعى آخر أن ثقافات مختلفة وأفكاراً فلسفية متنوعة ونصوصًا دينية محرفة كانت من المصادر التى اكتظ بها الحديث النبوي.

---

(١) محمد لقمان السلفى، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص٣٠، طبعة المؤلف ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص١٠٦، كتاب الأمة، المحرم ١٤٠٨ هـ.

(٣) نقلاً عن الأعظمى، بحث ضمن سلسلة مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية والإسلامية (٨٣/١)، مكتبة التربية العربية لدول الخليج.

يقول جولدتسهير: «هناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد وأقوال الربانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود.. كل ذلك أخذ مكانه فى الإسلام عن طريق الحديث»[1].

وقد كان لهذه الأراجيف الاستشراقية صدى عند مرضى القلوب وضعفاء الإيمان وقليلى المعرفة، ممن تصدى للحديث عن الإسلام دون الأخذ بأدوات تلك المكانة التى نصبوا أنفسهم لها.

ومن هؤلاء محمود أبو رية يقول: «إن للحديث المحمدى من جلال الشأن وعلو القدر ما يدعو إلى العناية الكاملة به والبحث الدقيق عنه، ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء»[2].

ثم أخذ يمتدح مناهجهم فى دراسة الإسناد، على طريقة دس السم فى العسل.

ويقول أحمد أمين أثناء مناقشة أعمال المحدثين: «لكنهم لم يتوسعوا كثيراً فى النقد الداخلى، يعنى - نقد المتن - »[3].

هكذا واجهت السنة وأئمتها ونقادها تلك الأباطيل والدعاوى المتهافتة، ولكن لا بد لهذه الشبهات أن تنكشف ويظهر عوارها، وذلك أن هذه الدعاوى، وذلك التشكيك فى المنهج النقدى للمتون ما هو إلا ذريعة لتقويض السنة بالكلية، وعدم الاعتماد عليها حتى فى أصح مصدريها البخارى ومسلم.

يقول د. نجم خلف: «إن هذه مقدمة خطيرة يترتب عليها طرح الحديث الشريف بالكلية لاهتزاز الثقة بمناهج نقاده، ولأن مادته جاءت أمشاجًا، اختلط فيها الصحيح بالسقيم، والمشهور بالغريب، والمروى الثابت بالمختلق الموضوع من غير تمييز، فنتج عن ذلك القول بطرح الحديث ورده جملة واحدة، أو على أقل تقدير إنزاله جميعًا فى دائرة الريب والتشكك»[4].

وكان من نتيجة ذلك أن «صدق بعض المفكرين المسلمين هذه المقولة فشن حربًا على متون الأحاديث التى لم يقبلها عقله، وكأنه يقوم بواجب لم يستطع علماؤنا السابقون أن يؤدوه وقد استغل آخرون هذه المقولة للنيل من السنة النبوية ومناهجها»[5].

---

(١) نقلاً عن أحمد عمر هاشم، السنة فى مواجهة التحدى ص٣٩، مجمع البحوث الإسلامية.

(٢) محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية ص٧، دار المعارف.

(٣) نقلاً عن دفاع عن السنة لأبى شهبة ص٢٦١، مكتبة السنة ط١ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٤) نجم خلف، نقد المتن، ص٨ - ٩، مكتبة الرشد بالرياض ط١ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٥) همام. سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص١٠٦.

وتعد هذه الزوبعة ما هى إلا الشَّرَك، نصبه المستشرقون للطعن فى السنة من جهة، ولصرف أئمة النقد عن أهمية الإسناد الذى لم يوجد إلا فى أمة الإسلام من جهة أخرى.

يقول د. نجم خلف: «الحق أن هذه الزوبعة أمكنها أن تجرف الكثير من الغيورين والمخلصين ممن لم يحيطوا علماً بهذه المسألة، فراحوا يهولون نقد المتن ويعظمونه، ويجعلونه مكافئًا لنقد السند من حيث السعة والتفرع؛ بل بلغ الأمر عند بعضهم أن يغلب نقد المتن على نقد السند، ويجعله أصلاً فى تقويم الحديث، فوقع المخلصون فى المقصود من وراء هذا الشَّرَك، وقاموا برد الخطأ بالخطأ، ودفع الإشكال بإشكال مثله»[1].

والحق أن المحدثين قد قاموا بنقد المتن خير قيام، ولكن المتون ونقدها لم تكن بالصعوبة بمكان لتشغل ذلك الحيز الذى شغله نقد الرجال والأسانيد والعلل؛ بل كان الأمر أيسر من ذلك، والممارس لهذا العلم يعلم أن تشابك الأسانيد وتشعبها وراء كثير من العلل والأخطاء الإسنادية، بخلاف وضوح المتون وجلائها.

وهذا ما يتضح من قول الشافعى: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا فى الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»[2].

ويقول ابن أبى حاتم فى معرض كشفه عن عمل النقاد لتمييز صحيح المرويات من سقيمها، مبرراً مناقشة النقاد للمتون: «تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه فى الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة»[3].

وإذا كان الإسناد ومعرفته ومعرفة طرق نقده من المقومات التى لا غنى عنها للناقد؛ فإن المعرفة بمعانى الحديث والوقوف على سبل معرفة صحة متونه من بطلانها يمثل الشق الثانى لذلك العلم، وبدونه لا تكتمل قدرات الناقد، وقد قسم النقاد المعرفة بعلوم الحديث إلى قسمين: معرفة بمعانى الحديث وفقهه، ومعرفة برجال الإسناد وشرائط الاتصال والانقطاع.

قال على بن المدينى: «التفقه فى معانى الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[4].

---

(١) نجم خلف، نقد المتن ص٢٢.

(٢) الشافعى، الرسالة ص٣٩٩ رقم ١٠٩٩.

(٣) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٣٥١/١).

(٤) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٣٢٠، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

وقال سليمان بن موسى: «يجلس إلى العالم ثلاثة؛ رجل يكتب كل ما يسمع، ورجل لا يكتب ويسمع، فذلك يقال له جليس العالم، ورجل ينتقى، وهو خيرهم»[١].

فالتفقه والتمييز للمتون من دلائل الفهم ووسائل العلم، ولا يصلح للعالم ألا يحيط بفقه تلك النصوص التى تحملها الأسانيد.

والخطيب البغدادى يردد قول أئمة النقد قائلاً: «وأما الضرب الثانى، وهو ما يعلم فساده فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها»[٢].

إن المحدثين لم يحكموا بمجرد العلم بأحوال الرواة على المرويات ولا ألغوا عقولهم، ولارووا ما لا تستسيغه العقول وأعطوها دلالات الصحة، وإنما كانت لهم مقاييسهم النقدية للمتون.

يقول د. مصطفى الأعظمى: «لم يقفوا على الأسانيد فقط، وأصدروا أحكامهم على الأحاديث؛ بل دائمًا كانوا ينظرون إلى المتن حتى حكموا على أحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد»[٣].

ولم تكن أحكامهم على المتون يصاحبها العشوائية أو التخبط؛ بل كان ذلك وفق معايير نقدية متعددة الخطوات ومتكاملة الأجزاء، ولهم فى معرفة صحة المتون من ضعفها طرقًا وأساليب تثبت بحق أنهم أصحاب ملكات نقدية للمتون.

يقول د. نجم خلف: «فقد أظهروا - رحمهم الله - اهتمامًا مركزًا بالمتون، فكانوا يعرضونها على موازين النقد ومعاييره الدقيقة؛ ليتأكدوا من صحة المتون وسلامة ألفاظها، وخلوها من التصحيف والتحريف، كما صنعوا فى نقد الأسانيد»[٤].

ومهما يكن من أمر؛ فإن ما يطلقه أعداء السنة من ادعاءات ما هى إلا نوع من الافتراء ولون من الكيد، ورغبة دفينة فى اختلاق الأسباب التى يظنون أنها توهن أمر هذا الدين.

ويدحض الدكتور همام سعيد افتراءات أعداء السنة المنكرين لنقد الأئمة المحدثين للمتون بما يلى:

«١ - إن نقد المتن أمر مقرر فى قواعد الحديث، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد، ونجد هذا فى المناقشات الطويلة التى كانت تقوم بين الصحابة.

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢١٨).

(٢) الخطيب، الكفاية ص١٧.

(٣) محمد مصطفى الأعظمى، مناهج النقد ص٨٢.

(٤) نجم خلف، نقد المتن، ص١٩.

٢ - إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبنى فى معظمه على نقد المتن، فالشافعى يختلف مع غيره فى كثير من الأحيان، لا فى ثبوت النص، وإنما فى فهم النص.

٣ - كذلك الحال فى نشأة المذاهب السياسية والعقدية الكلامية، فمعظم الاختلاف مبنى على فهم النصوص.

٤ - لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث، وموضوع هذا العلم البحث فى المتون، ومن ذلك كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعى، وتهذيب الآثار للطبرى، ومختلف الحديث لابن قتيبة.

٥ - لقد أدلى علم العلل متن الحديث عناية خاصة؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذى ظاهر إسناده الصحة.

٦ - إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند؛ لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد.

٧ - إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة، وليس هو الدليل الوحيد عليها.

٨ - إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه نقد المروى بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً»[١].

والواقع أن ما يتردد حول غياب المنهج النقدى للمتون ما هو إلا صورة من صور التبعية الثقافية للغرب، بطرق تفكيره، وأساليب بحثه، وأنماط نقده، وبلا شك أن الواقع البيئى والعلمى والتراثى لنا - نحن المسلمين يختلف اختلافًا جذريًا عن الواقع الغربي؛ إذ نحن نمتلك نظاماً وضوابط إسنادية لم تتوفر للآخرين، ولذلك لا ينبغى إهمال تلك الخصيصة الإسلامية والبحث فى المتون فقط؛ لأنه لا يلجأ لذلك إلا المحروم من نعمة الإسناد.

وهذا ما يؤكده د. نجم خلف؛ فيقول عن المستشرقين: «بدافع الحقد والبغضاء درسونا بعمق وقرءونا بتدبر، وبهذا الدافع أيضاً حرفوا النصوص وغيروا الحقائق، ولشدة غيظهم على نعمة الإسناد التى اختصنا الله بها وحرمهم منها أرادوا أن يصرفونا عن الاعتزاز بها والتركيز عليها وحسن استثمارها فى فحص النصوص، كما أرادوا، ويريدون دائماً أن نكون إمعات وأذناباً لما يصنعوه، فهم لم يجدوا وسيلة لفحص نصوصهم إلا بنقد متونها ضرورة، فأرادوا أن نجعل محور النقد عندنا يدور حول فحص النص وإعمال العقل فيه»[٢].

---

(١) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص١٠٦ - ١٠٨.

(٢) نجم خلف، نقد المتن ص٢٤.

نعم نحن ـ المسلمين ـ نعترف بدور العقل وندعو إلى عدم إغفاله، ولكن هذا الدور لابد وأن يرشد، ولو فتحنا الباب للعقل على مصراعيه فى نقد النصوص فيا ترى عقل أهل المشرق أولى أم عقل أهل المغرب؟ وهل عقل أهل الشمال أم عقل أهل الجنوب هو أولى بالتحرى وأقرب لفهم الحكمة ومعرفة الحقيقة؟ ويا ترى أى عقل من عقول أبناء كل أمة هو الموفق للصواب والأقرب إلى السداد؟ أم أن الأمر سيكون فيه الاختيار المطلق لكل صاحب عقل ليعمل عقله، وينتقد كيف شاء، فيرد ما يأباه طبعه، ويقبل ما يتناسب مع أهوائه وغرائزه؟!

إن عناية الأئمة النقاد بالأسانيد والرجال والعلل كانت فى غاية الدقة، وكان الاهتمام بها فى أبحاثهم يتصدر الاهتمام بنقد المتون، وذلك لما يلى:

١ ـ نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق وصبر فذ لا يتوفر إلا للجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جداً أن يكونوا أسهبوا فى هذا النوع من النقد.

٢ ـ إذا سبق الإكثار من نقد المتون فقد يؤدى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك؛ إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد داعياً بعده لتمحيص الحكم على السند، أما إذا نقدت الأسانيد، فإن الحاجة لنقد المتن تبقى قائمة.

٣ ـ إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يؤدى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبت من العقل؛ إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لا بد من صحة السند كذلك»[1].

وهذه الصعوبات هى التى جعلت الأئمة النقاد يولون نقد السند بعناية أعلى وأكثر، مع السير فى طريق نقد المتن بحسب الحاجة وبقدر المطلوب. وليس القول: بحسب الحاجة وقدر المطلوب، يقلل من شأن ذلك النوع من النقد، بل هو محاولة لوضع هذا النقد فى حجمه الطبيعي؛ إذ إن القرآن الكريم بمبادئه محفوظ فى الصدور، وما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه فى أنماط الحياة والتصرفات فى مختلف المواقف وشتى الأمور قد كان معلوماً إلى حد كبير على النطاق العملى، فلم تكن المتون بعيدة عن الأذهان بخلاف الأسانيد، وليس معنى ذلك عدم قيام نظام دقيق وخطوات ثابتة مستقرة لذلك النوع من النقد؛ بل كان له أسسه وضوابطه، وطرقه ومساراته.

ويبرز د. نجم خلف أن نقد المتون عند أئمة النقد قد سار فى طريقين، وهما:

---

(١) الأدلبى، منهج نقد المتن ص١٩٠، دار الآفاق الجديدة.

١ ـ النقد السالب، وقد درج المحدثون على كشف غلط المتون، وسلطوا الأضواء على ما فيها من الوهم والخطأ والتصحيف بالبيان والتوضيح.

٢ ـ النقد الموجب، وقد ألفينا النقاد يحرصون كل الحرص فى منهجهم النقدى ـ على تجلية المتون صحيحها من سقيمها، ويزيدون فى كشفها وبيانها من خلال الأمثلة الوافرة الخاصة بكل نوع من أنواعها، فيزيدون صوابها عمقًا ورسوخًا، ويدفعون عنها المثالب المتوهمة والخطأ المزعوم»[١].

جهود النقاد لصيانة المتون النبوية

وقد ظهرت الجهود المتتابعة والرؤى المختلفة الجوانب للمتون من الأئمة النقاد، دفاعًا عن السنة، وصيانة لمتونها من الوضع أو الخطأ، والاعتماد على المعروف المشهور وطرح الغرائب والمنكرات، وشرح غريب الحديث وضبط معاينه، ودفع شبه التعارض عن نصوصه وصيانتها عمن لا تدركها عقولهم. من ذلك:

١ ـ طرح الغرائب:

إن الغريب الذى لا يعرف، والذى لم يشتهر عند جموع العلماء وعمومهم يرغب عنه؛ إذ لو كان ثابتًا لما خفى عنهم.

قال إبراهيم النخعى: «كانوا يكرهون الغريب من الحديث»[٢].

وقال أبو داود: «فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولايحتج بالحديث الذى قد احتج به؛ إذ كان الحديث غريبًا شاذًا»[٣].

وقال أبو نعيم: «وكان عندنا رجل يصلى كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديثه فى الغرائب»[٤].

وقال أحمد بن حنبل: «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم»[٥].

وقال يزيد بن حبيب: «إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف وإلا فدعه»[٦].

---

(١) نجم خلف، نقد المتن ص٣٧.

(٢) أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٧، والخطيب، شرف أصحاب الحديث ص١٢٦.

(٣) المصدر السابق ص٧.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٣٤.

(٥) المصدر السابق ص٢٣٥، الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص١٢٦.

(٦) أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٧.

وقال أبو عبيدة: «من شغل نفسه بغير المهم أضر بالمهم»[١].

وسأل رجل مالك بن أنس عن زبور داود، فقال له مالك: ما أجهلك، ما أفرغك، أما لنا في نافع عن ابن عمر عن نبينا ما يشغلنا بصحيحه عما بيننا وبين داود عليه السلام»[٢].

وقال أيوب لرجل: لزمت عمراً؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب. قال أيوب: إنما نفر أو نفرق من تلك الغرائب»[٣].

٢ ـ صيانة ألفاظ المتن:

ويتمثل ذلك في اهتمام المحدثين بالوقوف على الكلمات الغريبة الواقعة في المتون، والعمل على بيانها وتجلية معانيها.

يقول الخطابي: «إنه ﷺ بعث مُبلِّغًا ومُعلِّمًا، فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر، ويشرع في حادثة، ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد تختلف عنها عباراته ويتكرر فيها بيانه؛ ليكون أوقع للسامعين وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهاً وأقرب بالإسلام عهداً، وأولوا الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدونها على اختلاف جهاتها، فيجتمع لذلك في القصة الواحدة عدة ألفاظ تحتها معنى واحد، وذلك كقوله: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، وفي رواية أخرى: «وللعاهر الإثلب»[٤]، وقد يتكلم ﷺ في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس، قبائلهم شتى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره، أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه المعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته»[٥].

فالنبي ﷺ قد يحدث أهل كل قبيلة بلغاتها، كما قد يسمع أهل القبائل حديث النبي ﷺ بلغة قريش، ثم يؤدي أهل هذه القبائل ما فهموه بلغاتهم، فتنشأ ألفاظ الغريب التي يقف المعنى مستغلقاً والمتن مبهماً قبل تجلية غموضها، فكان الأئمة النقاد أصحاب دور كبير وباع طويل في معالجة هذا الإيهام وذلك الغموض.

قال الحاكم: «هذا النوع منه معرفة الألفاظ الغريبة في المتون، وهذا علم قد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين منهم مالك والثوري وشعبة فمن بعدهم»[٦].

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٢٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٢٣).

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص٢٣٤.

(٤) الإثلب بكسر الهمزة واللام وفتحها، والفتح أكثر: الحجر، لسان العرب (١/٢٤٢) مادة (ثلب)، دار صادر ط١.

(٥) الخطابي، غريب الحديث (١/٦٨، ٦٩).

(٦) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٨٨.

وقد ذكر محققا كتاب النهاية بعض جهود علماء القرن الثانى والثالث فى تجلية غريب الحديث وإزالة الغموض عن ألفاظه ﷺ، ومنهم:

* النضر بن شميل؛ المتوفى سنة ٢٠٣ هـ.
* ومحمد بن المستنير قطرب؛ المتوفى سنة ٢٠٦ هـ.
* وأبو عبيدة معمر بن المثنى؛ المتوفى سنة ٢١٠ هـ.
* وأبو عمرو الشيبانى، إسحاق بن مرار؛ المتوفى سنة ٢١٠ هـ.
* وأبو زيد الأنصارى، سعيد بن أوس بن ثابت؛ المتوفى سنة ٢١٥ هـ.
* وعبد الملك بن قريب الأصمعى المتوفى سنة ٢١٦ هـ.
* وأبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ.
* وابن الأعرابى محمد بن زياد المتوفى سنة ٢٣١ هـ.
* وعمرو بن أبى عمرو الشيباني؛ المتوفى سنة ٢٣١ هـ.
* وأبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكي؛ المتوفى سنة ٢٣٨ هـ.
* وأبو جعفر محمد بن حبيب البغدادى النحوى المتوفى سنة ٢٤٥ هـ.
* وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم؛ وغاب سنة ٢٥١ هـ.
* وشمر بن حمدويه الهروي؛ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ.
* وابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم المتوفى سنة ٢٧٦ هـ.
* وأبو إسحاق إبراهيم الحربى المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.
* وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد؛ المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.
* ومحمد بن عبد السلام الخشني؛ المتوفى سنة ٢٨٦ هـ.
* وأبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ.

٣ - صيانة معانى المتون:

«وهو النقد الموجه لضبط معانى المتون ووضعها فى مدارها الصحيح من حيث المؤدى والفهم»[١].

والمدار فى ذلك على معرفة مراد النبى ﷺ، والتعرف على سننه وأقواله وأفعاله فى المراحل المختلفة، والإحاطة بعلم الناسخ والمنسوخ، ومثال ذلك الترخص فى متعة النساء ثم النهى عنها والعمل على حديث الماء من الماء، ثم العمل بحديث التقاء الختانين، والقيام للجنائز ثم الجلوس لها، والوضوء مما غيرت النار ثم ترك ذلك، والنهى عن أكل الأضاحى أو الانتفاع بها بعد ثلاث ثم الإباحة، وغير ذلك مما بالمسلمين الحاجة إليه.

---

(١) نجم خلف، نقد المتن ص٣٨.

٤ ـ الذب عن المتون شبه التعارض والاختلاف:

«من ذلك تنبيههم لدفع توهم الاختلاف عن بعض المتون في مبحث مختلف الحديث ودفعهم الغرابة عن المتون في مبحث غريب الحديث، وبيان العلة التي لا أصل لها في مبحث المعل»[1].

٥ ـ محاربة الموضوعات والدخيل على السنة:

وقد كان الوضاعون في غاية من الخبث والدهاء، وكانوا عالمين بأسلوب النبي ﷺ، وعلى إلمام بقواعد الشريعة، كما أنهم كانوا يضعون الحديث الموضوع في وسط أحاديث صحيحة، وربما وضعوا جزءاً موضوعاً في ثنايا حديث صحيح إمعاناً في المكيدة.

قال ابن الجوزي: «وكان من أفعل الكيد وأخبث الدعاية أن يضع حديث على نمط مقارب لآخر صحيح في لفظه وجرسه وشكله وسمته، وينسب إلى الرسول الكريم عليه السلام تمييزاً لشخص على آخر أو إنباءً بحادث له دلالة لم يكن وقع آنذاك، ثمت وقع مؤخراً، أو نصرة لرأي أو مذهب اختصم فيه الأخصام أو إشادة بمنقبة أو افتعال لمثلبة»[2].

وقد نما الوضع وازداد الوضاعون، واختلفت الأغراض، من سياسية إلى عقدية ومذهبية، واسترضاءً للأمراء، وطلباً لأموالهم، ومباهاة للعامة؛ بل «انحطت الأغراض في الوضع والكذب على رسول الله أكثر فأكثر حتى وصلت إلى حد الخبل والبلاهة، وما يشبه كلام الصبيان إلى حد أنه لا يستعظم على كذاب أن يضع حديثاً ويقيم له سنداً يصل به إلى الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يمدح به قبيلته أو بلدته، أو نوع ثوبه أو طعاماً يحبه أو شراباً يسيغه أو فاكهة يؤثرها على غيرها... إلى ما لا نهاية له من الخلط والتهريج»[3].

ونتيجة المعرفة بالموضوعات وتمييزها انعكس ذلك على روايات الوضاعين، فطرح النقاد أحاديثهم، فكما تكون المعرفة بحال الراوي من الفسق والغفلة والدعوة إلى البدعة والاختلاط وكثرة الخطأ داعياً إلى نقد الراوي نقداً خارجياً «فإنهم يجرحون الراوي إذا وجدوا في مروياته منكرات بعيدة عن نور الكلام النبوي... وإذا كثرت المنكرات في مرويات الراوي حكموا عليه بالضعف، وكانت سائر مروياته ضعيفة مردودة، ويدخل هذا الرد في النقد الداخلي، فحكم النقاد على راوٍ بالضعف كثيراً ما يكون لأمر راجع إلى المتون التي رواها»[4].

---

(١) نجم خلف، نقد المتن ص٣٩ ـ ٤٠.

(٢) عبد الرحمن محمد عثمان، مقدمة الموضوعات لابن الجوزي (٥/١)، مكتبة ابن تيمية ١٤٠٧هـ.

(٣) المصدر السابق (٦/١).

(٤) الأدلبي، منهج نقد المتن ص١٥١ ـ ١٥٢.

والنظر إلى مرويات كل محدث كفيلة بإصدار حكم عليه، وبالتالي يتعامل مع بقية مروياته على أساس الترك والاطرح.

يقول الأدلبي: «وتبين كذبهم من متون الأحاديث التي رووها، ومن خلال نقد العلماء لتلك المرويات حكموا على أولئك الرواة بأنهم وضاعون»[1].

٦ - صيانة المتون عن أصحاب النظرة السطحية (مراعاة المستوى الفكري للمتلقي):

وقد كان الأئمة النقدة يصونون بعض السنة عن من لا يبلغها عقله؛ رغبة في طرد وساوس الشيطان عنه إن هو سمعها ولم يدرك مرادها، أو لم يسلم بها، ومن ذلك أحاديث الصفات التي وقع كثير ممن لم يمررها كما فعل سلف الأمة في إشكالات عديدة؛ لأنه لم يتحمل فهمها، ولم يسلم بضرورة إمرارها كما هي.

قال الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟»[2].

وقال ابن مسعود: «ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»[3].

وقيل لمالك: «إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك، فقال: وإن كل ما سمعته من الحديث أحدث به الناس؟»[4].

وقال ابن تيمية بعد ذكر حديثي: «إن الله خلق آدم على صورته».

والحديث: «إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة» : هذان حديثان كان الليث ابن سعد يحدث بهما... وابن القاسم إنما سأل مالكًا لأجل تحديث الليث بذلك [فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً][5]، فيقال: إما أن يكون ما قاله مالك مخالفًا لما فعله الليث ونحوه، أو ليس بمخالف؛ بل يكره أن يتحدث بذلك لمن يفتنه ذلك ولا يحمله عقله»[6].

وقال وهب بن منبه: «ينبغي للعالم أن يكون بمنزلة الطباخ الحاذق؛ يعمل لكل قوم ما يشتهون من الطعام، وكذلك ينبغي للعالم أن يحدث كل قوم بما تحتمله قلوبهم وعقولهم من العلم»[7].

---

(١) الأدلبي، منهج نقد المتن ص١٥٥.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح (٢٧٢/١) رقم ١٢٧ كتاب العلم باب من خص بالعلم قومًا.

(٣) النيسابوري، مسلم، مقدمة صحيح مسلم (١٦/١)، ابن عبد البر، أبو عمر، جامع بيان العلم (٥٣٩/١).

(٤) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (١٦٩/٢).

(٥) من توجيه النظر، وليست من نص ابن تيمية.

(٦) طاهر الجزائري، توجيه النظر ص١٤، دار الباز؛ نقلاً عن الرسالة التسعينية لابن تيمية.

(٧) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (١٦٩/٢).

وقال أيوب: «لا تحدثوا الناس بما لا يعلمون فتضروهم»[١].

وهكذا كان أئمة النقد حريصين كل الحرص ألا يوقعون العوام فى مأزق وألا يسوقوهم إلى تكذيب الله ورسوله، وذلك بعرض ما يتناسب مع عقولهم، وترك ترداد ما لا تتحمله عقولهم، ولا ينبنى عليه عمل هم مطالبون به.

٧ ـ الترجيح بين المتون:

قد تتعارض المرويات تعارضًا ظاهريًا، وتكفل علم مشكل الحديث أو مختلف الحديث بإزالة الالتباس ورفع التعارض، وذلك يحتاج إلى خبرة وطول ممارسة، ومعرفة عالية بالمتون ووقت قول كل متن، ومراد النبى ﷺ من هذا الأمر أو ذاك النهي.

كما قد تتعارض المتون، بحيث يغلب على الظن أن أحدهما الصحيح أو أنه أولى بالقول؛ بل ربما كان أحدهما صحيحًا والآخر أصح، وقد قدم د. نجم خلف نموذجًا من دراسة عن الإمام البيهقى وحده وأوضح أن الترجيح بين المتون قد قام على أسس، منها:

أ ـ **الألفاظ** من خلال حسن السياق، والترتيب، والسلامة من الاضطراب.

ب ـ **المعنى**: من خلال الإثبات، والتمام، والبيان، واليقين.

ج ـ **اعتبارات خارجية**: من خلال موافقة القرآن الكريم، وموافقة إجماع علماء الأمة[٢].

ولا شك أن هذه الوسائل المعينة على الترجيح، والتى أقامها الأئمة النقدة لخير شاهد وأكبر دليل على قيام المنهج النقدى فى متون الأحاديث، فالأئمة النقاد «يدققون فى طبيعة سياقتها وأسلوب ترتيبها، وما تضمنتها من إثبات أو نفى فى القضية المدروسة، والمتن المتصف بالضبط والتثبت من الذى اعتراه التشكك والاضطراب، ويقارنون بعضها ببعض بتأمل وتفحص ليتبين المتن الأتم من الناقص، والأبين المفصل من الغامض المجمل، كما ينظرون فى مادة هذه المتون من حيث القيمة العلمية، وهل تتفق وأهدافها مع مقاصد الشريعة وغاياتها، فيقومون بترجيح الرواية التى يوافق ظاهرها القرآن الكريم، والتى هى أقرب إلى روحه ومراميه، ويقدمون المتن الشائع المستفيض عند علماء الأمة؛ لأنهم لايجمعون إلا على رواية ثابتة صحيحة، كما أنهم فى نفس الوقت لا يجمعون على ترك رواية ثابتة»[٣].

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/١٦٨).

(٢) نجم خلف، نقد المتن ص٤٥ ـ ٥٦.

(٣) المصدر السابق ص٥٧.

فالترجيح بين المتون قائم، وله أسس وضوابط وطرائق تجعل الناقد يقدم ذلك المتن على هذا، وينجلى له صحة هذا المعنى دون ذاك، ويقارن ذلك المعنى مع مقاصد الشرع وآيات القرآن والصحيح الثابت عن النبى ﷺ، ثم يصدر نتيجة بحثه فى صورة تقديم أحد المتنين دون الآخر.

شخصية ناقد المتن

إن ناقد المتن لا بد وأن يخضع لإعداد أكبر وأن يتسم بغزارة المعرفة ودقة الاستنباط وطول المذاكرة أكثر من الناقد الذى لا علاقة له إلا بالأسانيد، فناقد المتن يجب أن يملك أدوات نقد الأسانيد والمتون معًا.

وناقد المتون لا بد وأن تختلط ألفاظ النبوة بدمه ولحمه وعظمه، حتى يستطيع أن يميز بين أنوار ألفاظ النبوة، وظلمة كلام الوضاعين وغيامات الروايات المنقولة على الوهم والخطأ.

وهو ما يتضح من قول عبد الرحمن بن مهدى، وقد سئل عن كيفية التصحيح والتضعيف والرد للأحاديث فقال: «لطول المجالسة أو المناظرة والخبرة»[١]، وفى رواية: «الزم عملى هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»[٢].

يقول ابن دقيق العيد عن نقاد المتن: «فحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة، وما لا يجوز»[٣].

ويقول الإمام ابن القيم: وقد سئل - رحمه الله - عن إمكانية معرفة الحديث الموضوع بضابط غير فحص السند والتعرف على رواة الحديث فأجاب: «إنما يعلم ذلك من تضلع فى معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر به ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه»[٤].

فهذه المكانة لا تتهيأ لكل من تقمص بقمص المحدثين أو ارتدى أرديتهم، وإنما هى نتيجة عمل شاق دءوب وخبرة وممارسة طويلة.

---

(١) البيهقى، دلائل النبوة (٣١/١).

(٢) الخطيب، أبو بكر الجامع لأخلاق الراوى (٣١١/٢).

(٣) السخاوى، فتح المغيث (٢٤٩/١) .

(٤) ابن القيم، المنار المنيف ص٤٤.

ويبين د. محمد لقمان السلفي عظم هذه المكانة وأنها ليست لكل أحد فيقول: «ولكن هذه المكانة العظمى لم يكن أهلاً لها كل من تطفل على مائدة الحديث ولم يسلم قول كل من هب ودب؛ لأن هذا الدرب خطير، والأمر جسيم، فلا يسمح لكل مدع أن ينتقد الأحاديث ويضع إشارات الوضع على أحاديث من دون أن يخالط هذا الفن لحمه ودمه»[١].

فعلى من يتصدى لهذا الفن، ويريد أن يعد نفسه من رجالاته أن تتوفر فيه عدة وسائل للتمكن من عمله النقدى، وهى:

١ ـ كثرة سماع الحديث.

٢ ـ مجالسة أهل العلم بالحديث.

٣ ـ مذاكرة أهل العلم بالحديث.

٤ ـ مراجعة ما كتب فى الحديث.

٥ ـ الوقوف على روايات أهل الحديث.

٦ ـ الحفظ.

٧ ـ الذكاء.

يقول د. نجم خلف: «وهى مهمات يؤدى سائرها إلى التشبع بروح الحديث وقوالبه، وتقتضى من طالب الحديث العديد من السنوات حتى يتمكن من الإلمام بهذه الوسائل التى تشحذ قريحة الناقد وتمنحه القدرة على هذا العمل الدقيق»[٢].

فإذا تأهل الناقد إلى تلك المنزلة وبلغ ذلك الشأن وأخذ على كاهله حمل ذلك العبء ومكابدة تلك الصعوبات فهو الجدير بأن يدلى بدلوه فى ذلك المضمار وأن تقابل دراسته وأبحاثه النقدية أحسن مقابلة وتأخذ موضعها فى حيز القبول.

بخلاف ما إذا كان عريًّا من ملكات المحدثين وقدراتهم، ولم يكن له إلا اغترار بعقله وإعجاب برأيه وإخلاد إلى فكره، وأخذ يعمل عقله القاصر هنا وهناك، فيصحح ما حوته كتب الضعفاء والموضوعات، ويرد متون أحاديث ثابتة فى بطون الصحاح.

---

(١) محمد لقمان السلفى، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص٣٩٤.

(٢) نجم خلف، نقد المتن ص٢٨ ـ ٢٩.

مظاهر عناية المتقدمين بالمتون

وقد أولى الأئمة المتقدمون عناية فائقة بمتون الأحاديث، وذلك أنهم لم يكونوا زوامل أسفار؛ بل كانوا أصحاب منهج رائد فى نقد المتون، وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال انتقاد أئمة النقد من المحدثين لكثير من الروايات الزائفة؛ بل تعرفهم على الرواة من خلال مروياتهم؛ إذ كان المتقدمون يبدءون عملهم بدراسة مرويات (متون) كل راوٍ للحكم عليه ومعرفة مدى دقته وضبطه، وصدقه وأمانته وحفظه وإتقانه. كل ذلك كان يتم بصورة عملية أكثر منها نظرية؛ حيث كانت الناحية العملية تطغى على الناحية النظرية.

كما يتجلى من خلال تحلى أئمة النقد من المحدثين بالنزعة الفقهية والقدرة على تحرير المسائل واستنباط الأحكام من خلال النصوص.

وظهر ذلك أيضًا عبر التعامل مع النصوص المتناقضة فى الظاهر، وكيف نشأ علم تأويل مختلف الحديث ليدفع عن النصوص الصحيحة الشبه والدعاوى المغرضة، وذلك عن طريق بيان العام والخاص والناسخ والمنسوخ والتعدد المراد به الإباحة.

وعلى المتأخرين تحليل ذلك الصنيع ودراسة هذه الجهود، ويتضح ذلك من خلال:

١ - تنقية المتون من الأخطاء والأوهام:

علاقة السند بالمتن:

إن الحديث النبوى الشريف ترتبط أجزاؤه فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، فمعرفة أحوال الرواة، والإحاطة باتصال الإسناد أو انقطاعه تيسر على الباحث فى المتون عمله، وترشده إلى أدق النتائج بخلاف من يعمل على نقد المتون منعزلاً عن علوم الرجال والأسانيد.

ولا شك أن نظافة الإسناد وخلوه من أصحاب التهم والزيغ، أو الوضع والافتراء يوجد احتمال الصحة فى المتن، وأن الانحياز عن الضعفاء والمغفلين، أو المخلطين والملقنين يقوى ذلك الاحتمال.

يقول د. محمد طاهر الجوابى: «إن بين متن الحديث وإسناده ارتباطًا وثيق الصلة، فما السند إلا طريق للمتن، ولا يقبل من محدث بعد نشوء الإسناد أن يحدث بدونه؛ بل إن الإسناد قد استمر حتى بعد تدوين الحديث؛ لأنه خصيصة أمة الإسلام، وأهميته جعلت سامع الخبر ينقده قبل المتن؛ لأنه طريقه، فينبغى التأكد منه أولاً.

وجعل علماء الحديث وخاصة أهل العلل يطلقون على السند والمتن معًا المروى وينعتونهما، فثنائية المتن والسند ظاهرة فى علم الحديث، ومتأكدة فى كثير من مباحثه»[(١)].

---

(١) محمد طاهر الجوابى، جهود المحدثين فى نقد متن الحديث ص٨٦ مؤسسة ع الكريم بن عبد الله تونس.

بل إن اشتراط العدالة والضبط فى الراوى كان من أجل النظر فى أهليته لتحمل ذلك المتن النبوى، فشروط سلامة الراوى كما يقول د. محمد طاهر: «من المباحث النقدية الوقائية لصيانة متن الحديث من كل تغيير»[1].

وليس معنى ذلك أن سلامة السند تقتضى صحة المتن؛ إذ صحة الإسناد من شروط صحة الحديث، ولكنه ليس بموجبه؛ إذ كثيراً ما يضع الزنادقة الأحاديث الموضوعة ويخترعون لها الأسانيد الناصعة، فلا يهتدى لذلك إلا النقاد الجهابذة، الذين يعرفون أحاديث النبى ﷺ ونورها، ويزنون ما يقال لهم على ضوء الشرع الحنيف ومبادئ الإسلام ومراميه وآيات الله العزيز ، ومراعاة انسجام ألفاظ الحديث فيما بينها.

وقد يحدث الراوى الثقة بالحديث، ويكون المتن بعيداً عن الصحة فلا يمنع ثقة الراوى من رد ما جاء به من المتون المنكرة.

ذكر للإمام أحمد حديث محمد بن عبد الرحمن بن مجبر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»، فقال: «محمد بن عبد الرحمن ثقة، وهذا الحديث كذب»[2].

ومن ذلك ذكر للنسائى حديث أبى داود الحفرى، عن حفص، عن حميد، عن عبدالله ابن شقيق، عن عائشة قالت: «رأيت النبى ﷺ يصلى متربعاً».

قال النسائى: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبى داود، وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ والله أعلم»[3].

ومن ذلك نقل الخطيب البغدادى عن أبى زرعة النصرى - رحمه الله - قوله: قلت ليحيى بن معين فى حديث نعيم هذا وسألته عن صحته، فأنكر. قلت: من أين يؤتى؟ قال: شبه له، وقيل لابن معين: فنعيم بن حماد؟ قال: نعيم ثقة. قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له»[4].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: «سمعت أبي.. وذكر حديثاً رواه محمد بن الصلت، عن أبى خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس، عن النبى ﷺ فى افتتاح الصلاة: سبحانك اللهم وبحمدك، وأنه كان يرفع يديه إلى حذو أذنيه، فقال: هذا حديث كذب لا أصل له، ومحمد بن الصلت لا بأس به، كتبت عنه»[5].

---

(١) محمد طاهر الجوابى، جهود المحدثين فى نقد متن الحديث ص١٧٧ .

(٢) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص رقم ٢٨، تحقيق طارق عوض الله - مكتبة التوعية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

(٣) النسائى، السنن (٢٢٤/٣ رقم ١٦٦١).

(٤) البغدادى، تاريخ بغداد (٣٠٧/١٣) دار الكتب العلمية.

(٥) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٣٥/١ رقم ٣٧٤).

يتضح مما سبق أنه على الرغم من اهتمام النقاد بسند الحديث واعتباره من دلائل معرفة حال المتن إلا أن ذلك ليس قاعدة مطردة أو قانونًا ثابتًا، وإنما لكل حديث نقده الخاص وقرائنه المحيطة به، ولنقاد المتون ذوق خاص وفهم عالٍ لما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة.

إن التعامل مع المتون بنظرة نقدية ليس جديداً على وسط المحدثين وإنما يضرب بجذوره إلى القرآن الكريم كما سبق فى مبحث الجذور القرآنية للمنهج النقدى، ومهدت السنة المطهرة سبيله، واستقبل الصحابة تلك الإشارات القرآنية والضوابط النبوية، فكانوا «هم الذين وضعوا الأسس الأولية لهذا الاهتمام بنقد المتن، كانوا يردون بعض ما يروى لهم من الأحاديث؛ لعدم اتفاق المروى مع ما يظن العالم منهم أنه من قواعد الدين»[(١)].

ويقول دكتور همام سعيد: «ظهر إلى جانب نقد السند نقدٌ أوسع، وهو نقد المتن، ومناقشة الصحابى فيما روى من الموضوعات، وكان الدافع إلى هذا النقد المعارضة النقلية أو المعارضة العقلية، أو المعارضة لمبادئ الإسلام ومنطقه ومناهجه»[(٢)].

وقد كان ذلك من الصحابة - رضى الله عنهم - إشارة البدء نحو وضع منهج عظيم، وجهود مباركة تدحض زعم كل متخرص على السنة ، وزاعم عجز أئمتها عن التعرض للمتون.

ومن أمثلة نقد الصحابة ما رواه البخارى من حديث ابن أبى مليكة قال: «توفيت ابنة لعثمان - رضى الله عنه - بمكة وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر، وابن عباس - رضى الله عنهم - وإنى لجالس بينهما... فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء؟ فإن رسول الله ﷺ، قال: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، فقال ابن عباس - رضى الله عنهما -: قد كان عمر - رضى الله عنه - يقول بعض ذلك ثم حدث قال: صدرت مع عمر رضى الله عنه من مكة حتى إذا كنا بالبيداء؛ إذ هو بركب تحت ظل سمرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب. قال: فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته فقال: ادعه لي... فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه واصاحباه، فقال عمر - رضى الله عنه -: يا صهيب أتبكي علي؟ وقد قال رسول الله ﷺ: إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه؟».

قال ابن عباس - رضى الله عنهما -: فلما مات عمر - رضى الله عنه - ذكرت ذلك لعائشة رضى الله عنها فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[(٣)]، قال ابن عباس - رضى الله

(١) محمد لقمان السلفى، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص٣١١، طبعة المؤلف ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

(٢) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٥٣ - ٥٤.

(٣) الأنعام: ١٦٤وغيرها.

عنهما ـ عند ذلك: والله ﴿هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾[1].

وقالت عائشة فى رواية أخرى: «إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكى عليها أهلها، فقال: إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب فى قبرها»[2].

ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم من حديث فاطمة بنت قيس «أن زوجها أبا عمرو بن حفص خرج مع على بن أبى طالب إلى اليمن فأرسل إليها بآخر تطليقة كانت قد بقيت من طلاقها، وأمر بعض أقاربه بأداء شيء من النفقة إليها، فقالوا لها: مالك نفقة إلا أن تكونى حاملاً، فأتت النبى ﷺ فذكرت له قولهما، فقال لها: لا نفقة لك ولا سكنى»[3].

«وقد رد سيدنا عمر هذه الرواية ولم يرها شيئًا لمخالفتها كتاب الله عز وجل، وكان عمر يجعل للمطلقة ثلاثًا السكنى والنفقة، وكان يقول: لا ندع كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت؟»[4].

ومن ذلك نسخ النبى ﷺ حكم الوضوء مما مست النار، ولكن بعض الصحابة ظلوا يروون الأمر الأول لعدم علمهم بالنسخ، ويرون إيجاب الوضوء من ذلك ومنهم أبو هريرة، ثم انتقد ابن عباس رواية أبى هريرة، ووجد أن العقل لا يؤديها، وكان نقده يقوم على أن الطعام الحلال لا يمكن أن يكون سببًا مؤثرًا فى نقض الوضوء.

واستبعد ابن عباس أن يكون أكل الطعام الحلال ناقضًا للوضوء؛ لأن النار مسته، والمعهود فى الشريعة أن ينتقض الوضوء بالخارج النجس لا بالداخل الحلال الطاهر.

فقال له ابن عباس مستنكرًا: «أتوضأ من طعام أجده فى كتاب الله حلالاً؛ لأن النار مسته؟!»[5].

واستنكره مرة أخرى قائلاً: «يا أبا هريرة: أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟»[6].

وهكذا كان الصحابة هم الذين وضعوا اللبنات الأولى لمنهج نقد المتون، ثم تلقى التابعون وتابعوهم هذه اللبنات، وظلت اللبنات تتصاف، والمنهج يكتمل؛ حتى ارتفع

---

(١) النجم: ٤٣.

(٢) البخارى، الصحيح (١/١٨٠-١٨١ رقم ١٢٨٦ ـ ١٢٨٩) كتاب الجنائز باب قول النبى ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله، ومسلم، الصحيح (٢/٦٨ ـ ٦٩)رقم ٩٣٢ كتاب الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢/ ٥٥٢، ٥٥٣ رقم ١٤٨٠) كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثًا والنفقة لها.

(٤) الأدلبى، صلاح الدين، منهج النقد ص١٣٤، صحيح مسلم (٥٥٦/٢ رقم ١٤٨٠) كتاب الطلاق:

(٥)النسائى، السنن (١١٤/١ رقم ١٧٤) كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار.

(٦) الترمذى، السنن (١١٥/١ رقم ٧٩) كتاب الطهارة باب وابن ماجه، السنن (١٦٣/١ رقم ٤٨٥) كتاب الطهارة باب الوضوء مما غيرت النار.

صرح النقد علمًا متكاملاً يتعامل مع النصوص؛ أسانيدها ومتونها بدقة بالغة عن طريق أسلوب علمى يعتمد على السبر والاستقصاء، والتتبع والاعتبار؛ ليتبين الخطأ المتفرد به من الصواب المجتمع عليه، مما أهل النقاد الجهابذة أن يكتشفوا أخطاء الضعفاء أولاً، ثم أوهام الثقات؛ بل وزلات الحفاظ.

وقد تصدى أئمة النقد للأخطاء الناتجة عن التصحيف والإدراج ودخول متن مكان متن، وكذلك الأوهام الناشئة عن الرواية بالمعنى والاختصار المخل لمعنى المتن وزيادة ألفاظ فى المتون تصديًا يثبت أن منهجًا رائدًا يقوم على معالجة المتون والكشف عن الأوهام والأخطاء يتم وبحساب دقيق لدى النقاد الأفذاذ.

وكذلك كانت لهم معاييرهم الفنية وآراؤهم النقدية لمعرفة المتون الدخيلة على السنة، ومن ذلك:

أ - مخالفة القرآن الكريم.

ب - مخالفة السنة الصحيحة.

ج - مخالفة المتن لرواية الأوثق.

د - عدم مشابهة المتن لألفاظ النبوة.

هـ - ارتباط المتن باعتقاد الراوي.

و - مخالفة المتن للمعروف من مذهب الراوى وغير ذلك.

وقد مثلت هذه الأسس النقدية والمعايير الفنية لنقاد المرحلة الأولى من المتقدمين - مع ما يمتلكون من مهارات إسنادية - دعائم المنهج النقدى للمتون الذى لا يعرف الإفراط ولاالتفريط والذى يحاكم السند والمتن معًا دون عزل لأحدهما عن الآخر أو فصله وتحييده.

جهود النقاد فى معالجة أخطاء الرواة فى المتون

أ - كشف التصحيفات المتنية:

أخذ العلم عن الصحف دون سماع على العالم كثيرًا ما يؤدى إلى التحريفات والتصحيفات، وقد أوصى كثير من الأئمة طلاب العلم بأخذه من الأفواه، بحضور مجالسه وعدم الاكتفاء بالكتب والصحف؛ إذ هذه الطريقة كثيرًا ما تكون غير محمودة العاقبة.

ومن تلك التصحيفات ما رواه الدارقطنى والبيهقى من حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: العجماء جرحها جبار والمعدن جبار، والنار جبار، وفى الركاز الخمس»[1].

---

(١) الدارقطنى، السنن (١٥٣/٣)، والبيهقى، السنن (٣٤٤/٨ - ٣٤٥).

قال أحمد: «النار جبار؛ ليس بشيء، ولم يكن فى الكتب، باطل ليس هو بصحيح»، وقال: «أهل اليمن يكتبون: (النار) (النير)، ويكتبون (البير) يعنى مثل ذلك، يعنى فهو تصحيف»(١).

وقال ابن معين: «أصله البير جبار، ولكنه صحفه معمر»(٢).

قال ابن حجر: «ويؤيده أيضًا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ والجب جبار»(٣).

ومن ذلك ما ذكره الحاكم أنه سمع أحمد بن يحيى الذهلي؛ يقول: سمعت محمد ابن عبدوس المقرئ يقول: قصدنا شيخنا لنسمع منه، وكان فى كتابه أن رسول الله ﷺ قال: «ادهِنوا غِبًّا»، فقال: قال رسول الله ﷺ: اذهبوا عنا»(٤).

ومن ذلك ما ذكره الحاكم أيضًا قال: «سمعت أبا العباس أحمد بن محمد الوراق يقول: سمعت عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى يقول: سمعت أبى يقول لأبى زرعة: - حفظ الله أخانا صالح بن محمد البغدادى، لا يزال يضحكنا شاهدًا وغائبًا، كتب إليّ أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلى أجلس للتحديث شيخ لهم يعرف بمحمش، فحدث أن النبى ﷺ قال: يا أبا عمير؛ ما فعل البعير، وأن النبى ﷺ قال: لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»(٥)، وإنما الصحيح النُّغير، وجرس.

ومن ذلك ما روى قبيصة، ثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عياض، عن أبى سعيد؛ قال: كنا نورثه على عهد رسول الله ﷺ؛ يعنى الجد.

قال مسلم: هذا خبر صحف فيه قبيصة، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض، قال: «كنا نؤديه على عهد رسول الله ﷺ، يعنى فى الطعام وغيره فى زكاة الفطر، فلم يقر قراءته، فقلب قوله إلى أن قال: يورثه، ثم قلب له معنى فقال: يعنى الجد»(٦).

ومن ذلك ما رواه إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة: كتب إلى موسى بن عقبة يقول: حدثنى بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم فى المسجد، قلت لابن لهيعة: مسجد فى بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ.

---

(١) الدارقطنى، السنن (١٥٣/٣)، والبيهقى، السنن (٣٤٤/٨ - ٣٤٥).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد (٢٦/٦).

(٣) ابن حجر، الفتح (٢٦٧/١٢).

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٤٧.

(٥) السابق ص١٤٦.

(٦) مسلم، التمييز ص١٨٩ - ١٩٠.

قال مسلم: هذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعًا، وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده، وإنما الحديث: أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيه»[١].

وذكر الإمام مسلم أمثلة أخرى منها: «رواية بعضهم حيث صحف فقال: نهى النبي ﷺ عن التحير، أراد النجش.

وكما روى آخر فقال: إن أبغض الناس إلى الله عز وجل ثلاثة؛ ملحد في الحرفة، وكذا، وكذا... أراد: ملحداً في الحرم.

وكرواية الآخر؛ إذ قال: نهى رسول الله ﷺ أن تتخذ الروح عَرضًا، أراد غرضًا»[٢].

٢ ـ تمييز المدرج من الحديث، وفصله عن كلام النبوة:

الإدراج في المتن زيادة في المتن ما ليس منه، وهو قد يقع خطأً من الراوي، وهو يفسر بعض أجزاء الحديث، وقد تنبه الحفاظ لذلك، وفصل أئمة النقد ما أدرجه الرواة في متون الأحاديث، والإدراج يقع في أول الحديث أو وسطه أو آخره.

ومما أدرج في أول الحديث رواية أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال أبو القاسم ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار».

قال الخطيب: وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم القطعي وشبابة بن سوار الفزاري في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه، وذلك أن قوله: أسبغوا الوضوء، كلام أبي هريرة، وقوله: ويل للأعقاب من النار كلام النبي ﷺ، وقد رواه أبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير بن حازم، وآدم ابن إياس، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، ومحمد بن جعفر غندر، وهشيم بن بشير، ويزيد بن زريع، والنضر بن شميل ووكيع بن الجراح، وعيسى بن يونس، ومعاذ بن معاذ، كلهم عن شعبة، وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة، والكلام الثاني مرفوعًا»[٣].

ومن المدرج في وسط الحديث ما رواه الدارقطني: «ومن مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ»، ثم قال: ذكر الأنثيين والرفغ وهم، والمحفوظ أنه من قول عروة، كذلك رواه الثقات، منهم حماد بن زيد وأيوب السختياني وغيرهما»[٤].

---

(١) مسلم، التمييز ص١٨٧.

(٢) مسلم، التمييز ص١٧١.

(٣) الخطيب، الفصل للوصل المدرج (١/١٥٨ ـ ١٦٠).

(٤) الدارقطني، السنن (١/١٤٨ رقم ١٠).

ومن ذلك ما قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك.

قال أبو حاتم: هذا خطأ المتن والإسناد؛ إنما هو الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها». وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث[١].

ومن المدرج في وسط الحديث كذلك قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: من فاتته صلاة العصر - وفواتها أن تدخل الشمس صفرة - فكأنما وتر أهله وماله. قال أبو حاتم: التفسير من قول نافع»[٢].

ومن المدرج آخر الحديث ما قاله ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه بقية عن أبي وهب الأسدي، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب؛ فإن اشتراه مشترٍ، فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار. قال أبو حاتم: ليس في شيء من الحديث: إذا دخل المصر فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»[٣].

ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث ابن مسعود في ليلة الجن: «كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب... فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه».

ثم أتبعه برواية إسماعيل بن إبراهيم عن داود بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم وعد الزائد في الرواية الأولى مدرجاً.

وكذلك رواية عبد الله بن إدريس، عن داود، عن الشعبي بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم ولم يذكر ما بعده[٤].

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم قال: ذكر أبي حديثًا رواه حفص بن عبد الله النيسابوري، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من منامه، فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما في الإناء، فإنه لا يدري أين

(١) ابن أبي حاتم، علل الرازي (١٧٢/١ رقم ٤٩١).
(٢) المصدر السابق (١٤٩/١ - ١٥٠ ارقم ٤١٩).
(٣) المصدر السابق (٣٩٣/١ رقم ١١٧٧).
(٤) مسلم، الصحيح (٣٤٣/١ - ٣٤٤ رقم ٤٥٠) كتاب الصلاة باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن.

باتت يده، ثم ليغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصب على شماله، فليغسل مقعدته. قال أبو حاتم: ينبغي أن يكون: ثم ليغترف بيمينه إلى آخر الحديث؛ من كلام إبراهيم بن طهمان؛ فإنه كان يصل كلامه بالحديث، فلا يميزه المستمع»[1].

٣ ـ كشف دخول متن مكان آخر والاضطراب:

مع كثرة النقول المروية عن رسول الله ﷺ وتشعب الأسانيد وكثرتها قد يحدث الوهم للرواة فيسوقون متن حديث ما لإسناد متن آخر، ولكن أئمة النقد يردون كلاً إلى موضعه ويتيقظون لمثل هذه الأوهام.

ومن ذلك حديث همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهرى، عن أنس قال: كان النبى ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. قال النسائى: هذا الحديث غير محفوظ[2]. وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهرى، عن أنس أن النبى ﷺ اتخذ خاتمًا من ورق ثم ألقاه، والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام[3].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه أن سعداً كان يوتر بركعة، ويقول: ثلاث أحب إليّ من واحدة، وخمس أحب إليّ من ثلاث، وسبع أحب إليّ من خمس، وما كان أكثر فهو أحب إليّ. قال أبو حاتم: إنما يروى إسماعيل بن محمد، عن عمه، عن سعد أنه كان يوتر بواحدة، وأما ذكر الخمس والسبع فإنما يروى إسماعيل بن محمد عن الأعرج عن أبى هريرة قوله[4].

ومن ذلك ما رواه ابن أبى حاتم؛ قال: سألت أبى عن حديث رواه على بن عياش، عن شعيب بن أبى حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. فسمعت أبى يقول: هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو أكل النبى ﷺ كتفًا ولم يتوض. كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه، فوهم فيه»[5].

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٦٥ رقم ١٧٠).

(٢) المزى، تحفة الأشراف (١/٣٨٥).

(٣) أبو داود، السنن (١/٦ رقم ١٩)، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء.

(٤) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/١٧١ رقم ٤٨٩).

(٥) المصدر السابق (١/٦٤ رقم ١٦٨).

٤ - رد الرواية بالمعنى خطئًا إلى الصواب:

الرواية باللفظ والمعنى:

دار جدل واسع بين الأئمة فى الرواية، فمنهم من كان لا يجترئ على الرواية إلا إذا أصاب لفظ رسول الله ﷺ فكانوا «يتشددون فى الرواية باللفظ والنص، وما كانوا يتساهلون حتى فى الواو والفاء، فكانوا يرون أن الراوى عليه أن يأتى بنفس اللفظ الذى تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة»[١].

وكان من أعمدة هذا الرأى ما رواه البراء عن النبى ﷺ قال: «يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعك؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: إذا أويت إلى فراشك طاهراً فتوسد يمينك ثم قل: اللهم أسلمت وجهى إليك، وفوضت أمرى إليك، وألجأت ظهرى إليك، رغبة ورهبة إليك؛ لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذى أنزلت وبنبيك الذى أرسلت، فقلت كما علمنى غير أنى قلت: ورسولك. فقال بيده فى صدرى: وبنبيك، فمن قالها من ليلته ثم مات مات على الفطرة»[٢].

وقول ابن عمر عندما سمع عبيد بن عمير يقول: قال رسول الله ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين، فقال ابن عمر: ويلكم؛ لا تكذبوا على رسول الله؛ إنما قال رسول الله ﷺ: مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»[٣].

وقول عمر: «من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم»[٤].

«وكان أنس بن مالك - رضى الله عنه - إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثًا ففرغ منه قال: أو كما قال رسول الله ﷺ»[٥]. وكذلك ابن مسعود[٦].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: «يحرم على الرجل أن يروى حديثًا فى أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كالآية من القرآن، وكاسم الرجل»[٧].

وقال مالك: «كل حديث للنبى ﷺ يؤدى على لفظه»[٨].

وقال الخطيب عقب حديثه عن وهم شعبة فى حديث التزعفر: «إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى»[٩].

---

(١) السلفى، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص٣٣٧.

(٢) الخطيب، الكفاية ص١٧٥ - ١٧٦.

(٣) مسلم، التمييز ص١٧٣ - ١٧٤.

(٤) الخطيب، الكفاية ص١٧٢.

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٣٤٢/١ - ٣٤٣).

(٦) المصدر السابق (٣٤٣/١).

(٧) الخطيب، الكفاية ص١٦٧.

(٨) المصدر السابق ص١٨٨.

(٩) المصدر السابق ص١٦٨.

فكان هذا الفريق يحتاطون لسنة رسول الله ﷺ بالتحرى الشديد وحفظ الألفاظ النبوية كما هى خشية الوقوع فى الخطأ والكذب عليه ﷺ.

ويرى الفريق الآخر جواز الرواية بالمعنى، وأن فى ذلك سعة، وأنه «أمر طبيعى أن يختلف رواة الحديث سنداً ومتناً، ولا غرابة فى ذلك؛ إذ يستحيل عرفًا أن يظلوا فى مستوى واحد من الاهتمام والتيقظ، والتثبت والدقة والضبط منذ تلقى الأحاديث من أصحابها إلى أدائها؛ حيث إن المواهب الطبيعية متفاوتة، فمنهم من بلغ إلى أوجها، ومنهم من نزل إلى أدناها، ومنهم مَن بينهم على تفاوت الدرجات»[1].

قال الزهرى: «إذا أصبت المعنى فلا بأس»[2].

وقال الحسن: «لا بأس إذا أصبت معنى الحديث»[3].

وقال محمد بن سيرين: «كنت أسمع الحديث من العشرة، المعنى واحد واللفظ مختلف»[4].

قيل لسفيان الثورى: «حدثنا كما سمعت، فقال: لا والله، ما إليه سبيل، وما هو إلا المعنى»[5].

وقال يحيى بن سعيد: «ليس فى يد الناس أشرف ولا أجل من كتاب الله تعالى، وقد رخص فيه على سبعة أحرف»[6].

والضابط فى هذا بين هذين الفريقين هو الفهم والعلم بما يحيل الألفاظ عن معانيها، والوثوق فى معرفة مراد النبى ﷺ، فمن تحقق فيه ذلك جاز له الرواية بالمعنى، ومن لا يقدر على ذلك فلا يحل له الرواية بالمعنى، وعليه الإتيان بالألفاظ.

ويدل على ذلك قول الشافعى: «فإذا كان الذى يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث، فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدى الحديث بحروفه، وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى»[7].

وقال الترمذى: «فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى»[8].

---

(١) المليبارى، الحديث المعلول ص٣١.

(٢) أبو خيثمة، العلم ص٢٦.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٨٨).

(٤) البيهقى، معرفة السنن والآثار (١/٧٧).

(٥) الخطيب، الكفاية ص٢٠٩.

(٦) المصدر السابق ص٢١٠.

(٧) الشافعى، الرسالة ص٣٨٠ - ٣٨١ رقم ١٠٤٠.

(٨) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٠٨.

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الرحمن حافظًا، وكان يتوقى كثيرًا، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ، فإن كان ممن يروى على المعنى دون اعتبار اللفظ، فيجب أن يكون توقيه أشد، وتحرزه أكثر خوفًا من إحالة المعنى الذى به يتغير الحكم»[١].

قال ابن رجب: «إنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب، بصيرًا بالمعانى، عالمًا بما يحيل المعنى وما لا يحيله»[٢].

وبالرغم من قبول الرواية بالمعنى عند كثيرين من أئمة النقد بضوابط الرواية من علم بما يحيل الألفاظ عن دلالاتها، وفهم متقن للسان العربى، وإصابة المعنى المراد فى الرواية والقدرة على أدائه بالمعنى ذاته دون زيادة ولا نقصان؛ إلا أن الرواية بالمعنى قد تكون على وجه الاختصار المخل أو الخلط بين الأمر والندب، والنهى والكراهة، ولذلك كان أهمية الاعتبار كطريقة لمقارنة المرويات والوقوف على ذلك الاختصار المخل أو الفهم الخاطئ.

ومن ذلك ما حدث مع أحد عمالقة المحدثين شعبة بن الحجاج، وقد حاول اختصار حديث فجاء اختصاره مخلاً بالمعنى، ومن ثم يؤدي إلى تغير الحكم الوارد فى ذلك المتن، قال إسماعيل بن علية: روى عنى شعبة حديثًا واحدًا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أن النبى ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل، فقال شعبة أن النبى ﷺ نهى عن التزعفر»[٣].

وفارق كبير بين النهى المخصوص للرجال دون النساء، وبين مطلق النهى الذى يتساوى فيه كلٌ منهم، وإنما جاء ذلك الخلل من محاولة الاختصار غير الدقيق.

ومن ذلك ما ذكره البخارى عن طلحة بن يحيى بن عبيد التيمى، فقال: طلحة بن يحيى منكر الحديث، يروى عن عروة، عن عائشة مرفوعًا: «الغسل يوم الجمعة واجب»، والمعروف عن عروة وعمرة عن عائشة: «كان الناس عمال أنفسهم فقيل لهم: لو اغتسلتم»[٤].

ولعل سبب ذلك التغيير فى المتن هو الفهم غير الدقيق لذلك الندب؛ حتى خلطه الراوى بالأمر الواجب.

ومن ذلك ما ذكره ابن أبى حاتم قال: «سمعت أبى وذكر حديث شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا وضوء إلا من صوت أو ريح.

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٦٧.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٠٩.

(٣) الخطيب، الكفاية ص١٦٨.

(٤) ابن عدى، الكامل (١٢/٤).

قال أبو حاتم: هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث، فقال: لا وضوء إلا من صوت أو ريح، ورواه أصحاب سهيل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبى ﷺ قال: إذا كان أحدكم فى الصلاة، فوجد ريحًا من نفسه، فلا يخرجن حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا»[1].

فالحديث فى حال خاص، وهى إيهام الشيطان المصلى أنه أخرج ريحًا، فدفع النبى ﷺ ذلك الوسواس بأن حدد مظاهر خروج الريح فى حقه بأن يسمع الصوت أو يشم الريح، وإلا ظل فى صلاته، ولم يقطعها، بخلاف ما فعل شعبة بأن حصر نواقض الوضوء فى الريح.

وقد يكون إخلال الرواية بالمعنى بأن يحذف الراوى موضع الشاهد، بأن يحكى الرواية كاملة إلا مغزاها ومرادها، وهو فعل معيب، ينبغى التنبيه له.

ومثال ذلك ما رواه: «سعيد بن عبيد، ثنا بشير بن يسار الأنصارى، عن سهل بن أبى حثمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً... قال: تجيئون بالبينة على الذين تدعون عليهم؟ قالوا: ما لنا بينة. قال: فيحلفون لكم.قالوا: لا نقبل أيمان يهود، فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه، فوداه رسول الله ﷺ من إبل الصدقة.

قال مسلم: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته، وذلك أن فى الخبر حكم النبى ﷺ بالقسامة: أن يحلف المدعون خمسين يمينًا ويستحقون قاتلهم، فأبوا أن يحلفوا، فقال النبى ﷺ: تبرئكم يهود بخمسين يمينًا، فلم يقبلوا أيمانهم»[2].

٥ - تمييز المزيد فى متن الحديث الشريف:

إن عملية الاعتبار التى يقوم بها النقاد - بالرغم من صعوبتها واستنفادها الجهد والوقت - إلها ثمرات متعددة تخدم النقد الحديثى سنداً ومتناً، ومن ذلك أنها توقف الناقد المتأمل على زيادة أحد الرواة على الآخرين، ولو كانت هذه اللفظة كلمة واحدة، فربما أضافت حكمًا جديداً ، أو ضيقت واسعًا ، أو عممت خاصًا، أو رجحت منسوخًا أو غير ذلك من أنواع الوهم والخطأ.

ولذلك ترصد الأئمة المتون النبوية مميزين صحيحها من ضعيفها من جهة، وأصيلها من الزائد فيها من جهة أخرى.

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٤٧ رقم ١٠٧).

(٢) مسلم، التمييز ص١٩١ - ١٩٢.

ومن ذلك ما روى عن أيمن عن أبى الزبير، عن جابر، عن النبى ﷺ أنه كان يقول [فى التشهد]: بسم الله، وبالله، والتحيات لله[1].

قال الإمام مسلم: فقد اتفق الليث، وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسى، عن أبى الزبير عن طاوس. وروى الليث فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - وكل واحد من هذين عند أهل الحديث أثبت فى الرواية من أيمن - ولم يذكر الليث فى روايته حين وصف التشهد بسم الله وبالله، فلما بان الوهم فى حفظ أيمن لإسناد الحديث بخلاف الليث وعبد الرحمن دخل الوهم أيضاً فى زيادته فى المتن فلا يثبت ما زاد، وقد روى التشهد عن رسول الله ﷺ من أوجه عدة صحاح، فلم يذكر فى شيء منه ما روى أيمن فى روايته قوله: بسم الله وبالله، ولا ما زاد فى آخره من قوله: أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار.

والزيادة فى الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم فى حفظهم»[2].

ومن ذلك ما روى «الدورى، ثنا إسحاق بن منصور، ثنا إسرائيل، عن سماك، عن جابر بن سمرة قال: جيء بماعز إلى النبى ﷺ وهو متكئ على وسادة على يساره، فحدث الخلال به يحيى بن معين، فجعل يعجب منه، وقال: ما سمعت قط: «على يساره» إلا فى حديث إسحاق هذا. وحدثنا وكيع عن إسرائيل ولم يذكر على يساره»[3].

ومن ذلك ما روى عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل. قال الحاكم: هذا حديث ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، والكلام عليه يطول»[4].

ومن ذلك ما رواه «أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة أن النبى عليه اسلام أمرها أن توافى معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وقد ضعف أحمد بن حنبل حديث أم سلمة، ودفعه وقال: لا يصح... وما يصنع النبى يوم النحر بمكة؟ - ينكر ذلك - فجئت إلى يحيى بن سعيد، فسألته فقال: عن هشام، عن أبيه أن النبى ﷺ أمرها أن توافى، وليس أن توافيه. قال: وبين هذين فرق... وقال لى يحيى بن سعيد: سل عبد الرحمن بن مهدى، فسألته فقال: هكذا قال سفيان عن هشام عن أبيه: توافى. وقال أحمد رحم الله يحيى ما كان أضبطه وأشد تفقده! [5].

---

(١) مسلم، التمييز ص٨٣ - ٨٤.

(٢) المصدر السابق ص١٨٨ - ١٨٩.

(٣) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص٩٩.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٥٨.

(٥) ابن بطال، شرح صحيح البخارى (٢/ق٩٣ - أ) مخطوط.

قال مسلم: وهذا الخبر وهم من أبى معاوية؛ لا من غيره، وذلك أن النبى ﷺ صلى الصبح فى حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافى معه الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ يصلى بالمزدلفة، هذا خبر محال»[1].

من معايير الأئمة النقدية للوقوف على المتون الدخيلة

وقد وضع أئمة النقد معايير نقدية يتعرفون من خلالها على صحة المتن من ضعفه، وصدق نسبته إلى النبى ﷺ من عدمه، ومن ذلك:

١ - مخالفة القرآن الكريم:

إن من دلائل عدم قبول المتن وطرحه مخالفة مدلول المتن للقرآن الكريم، فلا يصح أن يخاطب الرسول ﷺ أتباعه بما يخالف أو يناقض خطاب الله تعالى إليهم؛ إذ إن قول النبى ﷺ لا يخرج عن هوًى؛ إنما هو بوحى من الله تعالى.

ومن المتون التى ردها النقاد لمخالفة القرآن الكريم حديث ابن مسعود ليلة الجن «أن النبى ﷺ قال: معك ماء؟ قلت: لا إلا نبيذ فى إداوة، فقال: ثمرة طيبة وماء طهور، فتوضأ»، قال ابن عدى: «ولا يصح هذا الحديث عن النبى ﷺ، وهو خلاف القرآن»[2]. يشير إلى قول الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾[3].

ومن ذلك نقد الأئمة حديث: «أنت ومالك لأبيك» مع ما للأبوين من مكانة عظيمة قد أثبتها القرآن الكريم، ولكن الإمام الشافعى يتخذ من آيات المواريث ما يستدل به على خلاف ذلك، فيقول عن سبب رده: «لأنه لم يثبت عن النبى، وأن الله لما فرض للأب ميراثه من ابنه، فجعله كوارث غيره، فقد يكون أقل حظًا من كثير من الورثة، دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه»[4].

٢ - مخالفة السنة الصحيحة:

ومن الدلائل الناطقة برد متن ما مخالفة ذلك المتن للمعروف والصحيح عن النبى ﷺ مما يعد شذوذًا لا يعرج عليه؛ إذ النبى ﷺ يستحيل فى حقه أن يجمع المتناقضين.

ومن ذلك ما ورد فى تعمير الخضر وإلياس، وما روى فى ذلك.

---

(١) مسلم، التمييز ص١٨٦.

(٢) ابن عدى، الكامل (٢٩٢/٧).

(٣) المائدة: ٩٠.

(٤) الشافعى، الرسالة، ص٢٦٨ رقم ١٢٩٤ - ١٢٩٥.

قال الإمام أحمد: ما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان. وقال البخارى: كيف يكون هذا؟ وقد قال النبى ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على ظهر الأرض اليوم أحد»[1].

ومن ذلك ما روى أن النبى ﷺ قال: «ما أدرى تُبَّعًا ألعينًا كان أم لا؟ وما أدرى ذا القرنين أنبيًّا كان أم لا؟ وما أدرى الحدود كفارات لأهلها أم لا؟».

وقد أعل النقاد هذا الحديث بمخالفته ما ثبت عن النبى ﷺ من أن الحدود تكفر السيئات، وقد أثبت ذلك البخارى حين قال: «لا يثبت ذلك عن النبى ﷺ؛ لأن النبى ﷺ قال: الحدود كفارة»[2].

ومن ذلك إعلال الأئمة حديث تميم الدارى: «قلت: يا رسول الله؛ ما السنة فى أهل الكفر؛ يسلم [أحدهم] على يدى رجل من المسلمين؟ قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته». قال البخارى: ولا يصح؛ لقول النبى ﷺ: «الولاء لمن أعتق»[3].

ومن ذلك ما رواه «شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حجراً أبا العنبس يقول: حدثنى علقمة بن وائل عن النبى ﷺ. وما رواه شعبة أيضاً عن سلمة، عن حجر، عن علقمة، عن وائل في إخفاء الصوت بالتأمين. قال الإمام مسلم: «أخطأ شعبة فى هذه الرواية حين قال: وأخفى بها صوته... وقد تواترت الروايات كلها أن النبى ﷺ جهر بآمين»[4].

فالإمام مسلم رحمه الله رد رواية شعبة وهو من كبار الحفاظ؛ بل من نقدتهم، وذلك لمجيئه بنقيض الجادة فى متن هذه الرواية.

٣ - مخالفة الأوثق:

وقد يروى متن يخالف رواية من هم أوثق منه أو أعلم منه بالخبر، فيرد النقاد ذلك المتن لمخالفته لدلالات الصدق مع مخالفة من هم أولى بالضبط والعلم.

ومن ذلك ما روى من حديث سفينة أن النبى ﷺ قال لأبى بكر وعمر وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدي.

قال البخارى: وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعليًا قالا: لم يستخلف النبى ﷺ[5].

---

(١) عمر بن بدر الموصلى الحنفى، المغنى عن الحفظ والكتاب ص٣٥ هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤٠٣هـ.

(٢) البخارى، التاريخ الكبير (١٥٣/١/١).

(٣) المصدر السابق (١٩٨/٥ - ١٩٩ رقم ٦٢٥).

(٤) مسلم، التمييز ص١٨٠ - ١٨١.

(٥) البخارى، التاريخ الكبير (١١٧/٣ رقم ٣٩٢).

فجعل البخارى - رحمه الله - قول عمر وعلى - وهم الأوثق - حكمًا فى هذا الأمر، ورد به الرواية الأخرى.

ومن ذلك ما رواه أبو إسحاق قال: سألت الأسود بن يزيد عما حدثت به عائشة من صلاة رسول الله ﷺ قالت: كان ينام أول الليل ويحيى آخره، وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ولم يمس ماءً حتى ينام.

قال مسلم: فهذه الرواية عن أبى إسحاق خاطئة، وذلك أن النخعى وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق»[1].

ثم ساق - رحمه الله - رواية النخعي وعبد الرحمن بن الأسود من طريق الأسود وابن شهاب من طريق أبى سلمة عن عائشة أنه ﷺ كان يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام[2].

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس: «بتُّ عند خالتى ميمونة فاضطجع رسول الله ﷺ فى طول الوسادة، واضطجعت فى عرضها، فقام رسول الله ﷺ فتوضأ ونحن نيام، ثم قام فصلى، فقمت عن يمينه، فجعلنى عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله..

قال مسلم: وهذا خبر غلط غير محفوظ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن يمينه، وكذلك سنة رسول الله ﷺ فى سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره»[3].

٤ - عدم مشابهة المتن لألفاظ النبوة:

ناقد المتن المتمرس الذى اطلع على الصحيحين والسنن والمسانيد وغيرها من المصنفات الحديثية يكاد يكون له تذوق خاص لألفاظ النبى ﷺ، بخلاف غيرها من الألفاظ.

لذا كثر الإعلال للمتون بأنها لا تشبه كلام النبي ﷺ.

ومن ذلك ما رواه ابن عدى: حدثنا جعفر، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالسارق يوم القيامة والمطلع عليه ولا ينذر به، فيجعل لهما فى العرصة السابعة السرقة التى كانت فى دار الدنيا، فيقال لهما: تعرفان هذه السرقة؟ فيقولان: نعم يا رب، فيقال لهما: اذهبا فخذاها، ورداها على صاحبها، فيذهبان إليها، فيأخذانها ليرداها، فإذا بلغاها وأخذاها ساخت بهم النار إلى الدرك الأسفل، ثم دعكا بالعذاب دعكًا.

---

(١) مسلم، التمييز ص١٨١.

(٢) المصدر السابق ص١٨٢، ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٤٩ رقم ١١٥).

(٣) مسلم، التمييز ص١٨٣ - ١٨٤.

قال ابن عدى بعد إيراده هذا الحديث: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وألفاظه لاتشبه ألفاظ رسول الله ﷺ»[1].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه روح وعارم بن إسحاق السالحينى عن حماد بن سلمة، عن ثابت وقتادة وحميد والبتى، عن أنس أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الظهر والعصر، ورواه أبو سلمة عن حماد، عن ثابت وقتادة وحميد والبتى عن أنس موقوفًا. قال أبو حاتم: موقوف أصح، لا يجيء مثل هذا الحديث عن النبى ﷺ»[2].

٥ - ارتباط المتن باعتقاد الراوى:

قد يعتقد الراوى اعتقاداً مخالفًا لاعتقاد أهل السنة والجماعة، وينتحل مذهبًا أو رأيًا بدعيًا، ثم يروى الحديث نصرة لتلك البدعة وهذا الاعتقاد، وذلك المذهب، فيدرك النقاد العلاقة بين المتن وذلك الراوى المبتدع، ثم يطرحون ذلك المتن.

ومن هذا قال مهنا: «سألت أحمد عن حديث الأعمش، عن أبى وائل أن معاوية لعب بالأصنام فقال: ما أغلط أهل الكوفة على أصحاب رسول الله، ولم يصحح الحديث، وقال: تكلم به رجل من الشيعة»[3].

ومن ذلك ذكر ابن عدى لسليمان بن قرم الضبى الكوفى أحاديث؛ منها أن النبى ﷺ قال لأبى بكر: أنت صاحبى فى الغار وعلى الحوض، ولا يؤدى عنى إلا أنا وعلى، ومن كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، وأعز من أعانه. وأنا وهذا - يعنى عليًا - نجيء يوم القيامة كهاتين، وجمع بين أصبعيه السبابتين.

وذكر أحاديث أخر، ثم قال ابن عدى: هذه الأحاديث فى الفضائل [لآل البيت و] فى مثالب غيرهم يرويها سليمان بن قرم عن من ذكرته... ويدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط فى التشيع»[4].

٦ - مخالفة المتن للمعروف من مذهب الراوى:

قد يروى المتن عن رسول الله ﷺ، ويكون فى رجال إسناد ذلك الحديث أحد الرواة ممن اشتهر عنه وعلم من مذهبه خلاف ذلك المتن، فيستدل بذلك على الخطأ فى هذه

---

(١) ابن عدى، الكامل (٢/١٥٧).

(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/١٢٢ رقم ٣٣٤).

(٣) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص٢٢٧.

(٤) ابن عدى، الكامل (٣/٢٥٧).

الرواية، ومن ثم ترد الطرق التى تجيء عن ذلك الراوى بهذا المتن، وإن كان الحديث فردًا رد الحديث بالكلية لمخالفة متنه للمعروف من مذهب راويه، والناقد الفهم يرد ذلك المتن لمعرفته بأحوال الرواة المختلفة كمذهب الراوى، الفقهى وعمره حين التحمل.

ومن ذلك ما روى يزيد بن أبى زياد عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ أقبل فتية من بنى هاشم، فلما رآهم النبى ﷺ اغرورقت عيناه، وتغير لونه، قال: فقلت: ما نزال نرى فى وجهك شيئًا نكرهه، فقال: إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتى سيلقون بعدى بلاء وتشريدًا وتطريدًا؛ حتى يأتى قوم من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير، فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوا، فلا يقبلونه، حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتى، فيملؤها قسطًا كما ملئوها جورًا، فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم ولو حبوًا على الثلج»[1].

قال أبو أسامة: ولو حلف - يعنى يزيد - عندى خمسين يمينًا قسامة؛ ما صدقته، أهذا مذهب إبراهيم؟! أهذا مذهب علقمة؟! أهذا مذهب عبد الله؟!»[2].

فقد استدل أبو أسامة على كذب المتن بمخالفة مذاهب الرواة ، لذلك المتن المشبوه.

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال فى أم إبراهيم: أعتقها. وقال البخارى: لم يصح. ثم روى عنه: ما أمهات الأولاد إلا بمنزلة شاتك أو بعيرك، ثم عقب البخارى على ذلك بقوله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس[3]. فكان الفيصل فى قبول أحد المتنين دون الآخر هو المعرفة بحال ومذهب الراوي.

ومن ذلك ما روى عكرمة عن ابن عباس أنه كره إجارة الأرض، وذكر ذلك لسعيد ابن جبير فقال: كذب عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء»[4].

ومن ذلك قال فطر بن خليفة: قلت لعطاء: إن عكرمة يقول: قال ابن عباس: سبق الكتاب الخفين، فقال: كذب عكرمة؛ سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بمسح الخفين وإن دخلت الغائط»[5].

وهكذا يتضح أن المعرفة بأحوال الرواة وما أثر عنهم والمشهور من مذاهبهم ذات تأثير فى النظر إلى متون الأحاديث ردًا وقبولاً، سلبًا وإيجابًا، وكلما تكاملت الدراسات النقدية كلما أمكن الكشف عن أخطاء كل من الإسناد والمتن.

---

(١) ابن ماجه، السنن (١٣٦٦/٢ رقم ٤٠٨٢)، والبزار، المسند (١٥٥٦).

(٢) العقيلى، الضعفاء (٣٨١/٤).

(٣) البخارى، التاريخ الكبير (٣٨٨/٢ رقم ٢٨٧٢).

(٤) ابن عدى، الكامل (٥١/١).

(٥) السابق (٥٢/١).

ومن ذلك ما روى عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبى رافع، عن عبد الله بن مسعود، عن النبى ﷺ: «يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده...» قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد، والحارث بن فضيل ليس بمحفوظ الحديث، وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود. ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني»[1].

ومن ذلك ما جاء فى صفة حج النبى ﷺ، ورواية أنس: «ثم أهل بحج وعمرة»، فقد رد عليه ابن عمر هذا القول، وقال: كان أنس حينئذ يدخل على النساء، وهن متسفعات، ينسب إلى الصغر وقلة الضبط حين نسب إلى النبى عليه السلام الإهلال بالقرآن.

قال ابن بطال: ومما يدل عليه قلة ضبط أنس للقصة قوله فى الحديث: «فلما قدمنا أمر الناس فحلوا؛ حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج»، وهذا لا معنى له، ولا يفهم أن كان النبى عليه السلام وأصحابه قارنين كما زعم أنس؛ لأن الأمة متفقة على أن القارن لا يجوز له الإحلال حتى يفرغ من عمل الحج كله... فلذلك أنكر عليه ابن عمر»[2].

ومن ذلك أحاديث أبى هريرة عن النبى ﷺ فى المسح على الخفين.

قال ابن رجب: «ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا تصح له فيه رواية»[3].

ومن ذلك حديث عائشة عن النبى ﷺ أنه قال للمستحاضة: دعى الصلاة أيام أقرائك. قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ؛ لأن عائشة تقول: الإقراء الإطهار، لا الحيض»[4].

---

(١) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص١٦٩ - ١٧٠.

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخارى (٢/ق٦٩ - أ) مخطوط.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٤٠٩.

(٤) المصدر السابق ص٤١٠.

جمع مرويات الباب وعدم ثبوت شيء منها

يجمع النقاد أحاديث كل باب، ويقومون بمعارضتها والتوصل إلى ما يصح منها وما لايصح، وقد تكون النتيجة خلو الباب من حديث يثبت عن النبى ﷺ فيصرح النقاد بأنه لا يصح فى هذا الباب حديث صحيح أو مرفوع أو ما شاكل ذلك، ولا يكون ذلك الحكم جزافيًا أو يتسم بالتسرع، وإنما هو وليد البحث والتنقيب وسبر المرويات، وعدم الاغترار بظواهر الأسانيد وتعددها.

ومن ذلك «ما روى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يخرج فيبول فيتمسح بالتراب، فقال: يا رسول الله؛ الماء منك قريب، فقال: ما أدرى لعلى لا أبلغ. فقال أبو حاتم: لا يصح هذا الحديث، ولا يصح فى هذا الباب حديث»[(١)].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى وأبا زرعة عن أحاديث تروى عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ فى إسباغ الوضوء يزيد فى العمر، وذكرت لهما الأسانيد المروية فى ذلك، فضعفاها كلها، وقالا: ليس فى إسباغ الوضوء يزيد فى العمر حديث صحيح»[(٢)].

وقال أبو حاتم أيضًا: «لا أعلم فى اللهم بارك لأمتى فى بكورها حديثًا صحيحًا»[(٣)].

ومن ذلك أحاديث التسمية على الوضوء قال أحمد: «ليس فيه شيء يثبت»[(٤)].

ومن ذلك أحاديث الماء المشمس قال العقيلى: «لا يصح فى الماء المشمس حديث مسند، إنما يروى فيه عن عمر بن الخطاب»[(٥)].

وفى أحاديث الطلب من الرحماء وعند حسان الوجوه، قال العقيلى: «ليس فى هذا الباب عن النبى ﷺ شيء يثبت»[(٦)].

وعن حديث الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن قال ابن المدينى: «لا يصح فى هذا الباب عن النبى ﷺ حديث صحيح إلا حديث رواه الحسن مرسلاً»[(٧)].

وعن أحاديث فضل العقل قال أبوحاتم: «ليس عن النبى ﷺ خبر صحيح فى العقل»[(٨)].

ومن ذلك ما ذكر من توقيت النبى ﷺ ذات عرق للعراق.

قال مسلم: فأما الألفاظ التى ذكرناها من قبل أن النبى ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق، فليس منها واحد يثبت[(٩)].

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٤٣/١ رقم ٩٤).
(٢) السابق (٥٢/١ رقم ١٢٨).
(٣) السابق (٢٦٨/٢ رقم ٢٣٠٠).
(٤) عمر بن بدر الموصلى، المغنى عن الحفظ والكتاب ص٤٤.
(٥) السابق ص٤٣.
(٦) السابق ص٥٥.
(٧) السابق ص٤٧.
(٨) السابق ص٣٤.
(٩) مسلم، التمييز ص٢١٤.

معرفة أحوال الرواة خلال مروياتهم

إن ما يقوم به الباحثون فى علوم الحديث الآن عند دراستهم لحديث ما هو البدء بدراسة الإسناد للوصول بعد ذلك إلى الحكم على المتن بالصحة أو الضعف فى الكثير الغالب من الأبحاث، بخلاف عمل الأئمة النقاد الأوائل.

فالناقد لكى يحصل على حكم على راوٍ من آلاف الرواة الذين اكتظت بهم كتب الرجال سواء ما صنف فى الثقات أو الضعفاء أو ما جمع بينهما - يقوم بعمل شاق يتمثل فى جمع مرويات ذلك الراوى على حدة ومقارنتها بروايات غيره من الأثبات فيما عرف عندهم بالاعتبار، ومن خلال دراسة المتون وفحصها كان الحكم على الراوي.

فالحكم على الراوى كان نهاية المطاف فى العملية البحثية الأولى، بخلاف البحث عند المتأخرين، والذين جعلوا هذه النتائج هى بداية أبحاثهم للحديث، ولا شك أن هذه الجهود الأولى هى التى مهدت الطريق لما يليها من أبحاث، فبدون هذه الأحكام على الرواة - والتى كانت نتاج جهد دءوب وعمل لا يعرف الكلل - لم يكن المحدثون من بعدهم قادرين على استكمال أبحاثهم.

وكما كانت علوم الإسناد خادمة لعلوم المتن، فكذلك قدم نقاد المتون نتائج أبحاثهم لخدمة نقاد الأسانيد.

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه ابن حمير، عن عبد الله بن ثابت، عن عبد الله بن محمد بن على، عن أبيه، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «التقا دواء لكل داء، ولم يداو الورم والضربان بمثله...».

قال أبو حاتم: عبد الله بن ثابت مجهول، والحديث منكر»[(١)].

وذكر ابن عدى فى ترجمة طريف بن شهاب المكنى أبا سفيان، قال: وقد روى عنه الثقات، وإنما أنكر عليه فى متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهى مستقيمة»[(٢)].

وقال ابن عدى فى ترجمة زياد بن المنذر أبو الجارود: «هذه الأحاديث التى أمليتها مع سائر أحاديثه التى لم أذكرها عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروى زياد بن المنذر هذا فى فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعفه؛ لأنه يروى أحاديث فى فضائل أهل البيت، ويروى ثلب غيرهم ويفرط»[(٣)].

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٢٩٤ رقم ٢٣٩١).

(٢) ابن عدى، الكامل (٤/١١٨).

(٣) المصدر السابق (٣/١٩١).

كما توقف النقاد عند روايات الثقات المتون المنكرة ولم يقبلوها لمجرد كونهم ثقاتًا، ومن ذلك قال الخلال: حدثنا يزيد بن هارون أنا محمد بن عبد الرحمن بن مجبر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه، فقال أحمد: محمد بن عبد الرحمن ثقة، وهذا الحديث كذب»[١].

أعتقد أن المصنف يكاد يسلم أن جهود المحدثين لم تكن منصبة على الأسانيد فحسب؛ بل كانت لهم عناية بالمتون أيما عناية، كما كانت لهم ممارسات فقهية تنبئ عن عدم الانفصال بين الجانب الفقهي والجانب الحديثي عند أئمة النقد من المتقدمين.

ويتبين أن منهج المحدثين كما يقول د. همام سعيد: «لا يسلم بالنص دون محاكمة ونقد، ولا يكفي أن يصدر النص عن عالم أو شخص له احترامه حتى يقبل؛ بل لا بد أن تثبت نسبة النص إلى قائله، وأن ينظر فيه نظرة ثاقبة فاحصة لمعرفة اتفاقه مع الأسس الثابتة والمبادئ العامة»[٢].

ونظرة فاحصة إلى كتاب التمييز للإمام مسلم بالرغم من عدم وصوله لنا كاملاً تعطى الباحث فكرة عن نشاط الأئمة فى هذا الميدان، ويضاف إلى ذلك المعرفة بفقد أغلى كنوز الأئمة من المصنفات التى لو قدر لنا أن نصل إليها لكان هناك شأن آخر لطبيعة وحجم ومنهج نقد المتون عند أئمة النقد من المتقدمين.

ولا شك أن الممارسات الحديثية القائمة على الانتقاء فى الصحيحين لخير دليل على هذه العملية النقدية العملية والمتمثلة فى اختيار المتون الصحيحة الخالية من العلل.

---

(١) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص٨٦.

(٢) همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين ص٢٤.

توافر النزعة الفقهية فى ممارسات المحدثين النقدة

من الاتهامات التى ألصقت بأئمة النقد أنهم ليس لهم باع إلا بمعرفة الرجال والحكم على الأسانيد بالاتصال والانقطاع وأن «بضاعتهم زهيدة فى الفقه، كما أنهم قليلو العناية بالتفقه والنظر فى المتون»[١].

ولم تكن هذه الدعاوى المتهافتة وليدة العصر، ولكنها قديمة يعود مبدؤها إلى الأزمان المتقدمة.

وها هو الإمام الذهبى شاهداً على من يجردون أئمة النقد من قدراتهم الفقهية قائلاً: «وليس فى كبار محدثى زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك فى المعرفة؛ فإنى أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد؟ ومن ابن المديني؟ وأى شيء كان أبو زرعة وأبو داود؟ هؤلاء محدثون، ولا يدرون ما الفقه وما أصوله، ولا يفقهون الرأى ولا علم البيان والمعانى والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله تعالى بالدليل، ولاهم فقهاء الملة!

فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع، هو النافع ما جاء عن أمثال هؤلاء، ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثى عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل»[٢].

والحق أن أئمة النقد قد نادوا بضرورة التفقه فى الحديث، والعلم بمعانيه، وعدوا ذلك نصف العلم عندهم، فمن ذلك قول ابن المدينى: «التفقه فى معانى الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[٣].

وقال سفيان بن عيينة: «يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي»[٤].

ويقول الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه: «إن العالم إذا لم يعرف الصحيح من السقيم والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالمًا»[٥].

ويقول ابن أبى ليلى: «لا يتفقه الرجل فى الحديث حتى يأخذ منه ويدع»[٦].

وقال قتادة: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه»[٧].

---

(١) نقله المالبيارى، الموازنة ص٥٣.

(٢) الذهبى، تذكرة الحفاظ (٦٢٨/٢).

(٣) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٤٨/١١).

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦٦.

(٥) المصدر السابق ص٦٠.

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (١٠٣٣/٢).

(٧) المصدر السابق (٤٦/٢).

وقال الحاكم: «معرفة فقه الحديث... ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة»[1].

وذلك يؤكد ما يقوله د. حمزة المليباري: «أن فقه الحديث نصف علوم الحديث، ومن ثم فإن جميع كتب علوم الحديث المطولة كمعرفة علوم الحديث للحاكم والكفاية للخطيب البغدادي، وسائر كتب المصطلح تحوى مبحث الناسخ والمنسوخ، ومبحث مختلف الحديث، ومبحث غريب الحديث، ومبحث الترجيح، ومبحث حجية السنة»[2].

وإذا نظرنا إلى واقع المحدثين فى القرون الثلاثة الأولى نجد أن جل الفقهاء فى هذه القرون ما هم إلا محدثون، فالإمام الشافعى يعتبر أول من وضع كتابًا فى أصول الفقه والحديث معًا، وهو ما يعرف بالرسالة.

يقول الأستاذ أحمد شاكر: «وهذا كتاب الرسالة أول كتاب ألف فى أصول الفقه؛ بل هو أول كتاب ألف فى أصول الحديث»[3].

وهكذا يتضح كيف كان اختلاط الفقه بالحديث؛ فها هو الشافعى يجمع أصول الحديث من خلال حجية خبر الواحد وشروط صحة الحديث وعدالة ناقليه ورد المرسل والمنقطع، وهى من أدق مسائل الحديث، مع أصول الفقه من خلال دراسة أحكام القرآن والعام والخاص والناسخ والمنسوخ، والإجماع والقياس، والاجتهاد والاستحسان والاختلاف، وهو مع شهرة مذهبه لا يحتاج لضرب الأمثلة لآرائه الفقهية.

والإمام البخارى أمير المؤمنين فى الحديث، وصاحب أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل الذى وضع لنفسه شروطًا صارمة لكى يقبل الحديث ويعده صحيحًا ثم يختار من هذا الصحيح ـ الذى بلغ عنده مائة ألف حديث صحيح ـ قد أظهر ببراعة نزعته الفقهية من خلال تراجمه التى ترجم بها للأبواب الفقهية، ومن خلال الترتيب والتنسيق الفقهى لكتابه؛ فهو ـ رحمه الله ـ من الأعلام البارزين الذين ظلت وتظل آثارهم العلمية شاهدة على بروزهم ونبوغهم.

كما كان ـ رحمه الله ـ كما يقول د. محمد حسن «غير متبع ولا مقلد لأحد أئمة المذاهب الفقهية المتبوعة، ولعل أبرز دليل على عدم اتباعه لأى من هذه المذاهب هو مخالفته لجميعها فى عدد غير قليل من المسائل الفقهية... ويأتى ضمن أدلة عدم اتباع البخارى لأى من أئمة المذاهب الفقهية؛ أنه توقف فى العديد من المسائل الفقهية؛ إذ لو كان مقلدًا لأى واحد منهم لقال بقوله وما توقف»[4].

وقد قام د. محمد أحمد حسن بدراسة الاتجاهات الفقهية للإمام البخارى وإثبات

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦٣.

(٢) المليبارى، نظرات ص٥٩.

(٣) الشافعى، الرسالة ص١٣ مقدمة المحقق.

(٤) محمد حسن، الاتجاه الفقهى للإمام البخارى ص٢٢، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم رقم (٥٧٩).

كونه مدرسة فقهية مستقلة، وعدم تقيده بمذهب من المذاهب الأخرى، وذكر من أدلة ذلك:

١ - اختيار الإمام البخارى غسل الدم مطلقًا قليله وكثيره، من الثوب والبدن، لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة؛ حيث أدخلوا القليل فى المعفو عنه، وإن اختلفوا فى مقدار القلة»[١].

فيرى الحنابلة «أنه يعفى فى الصلاة عن يسير منه»[٢].

ويرى الشافعية أنه «إذا كان يسيراً كدم البراغيث وما أشبهه لم يغسله»[٣].

ويرى المالكية «العفو عن يسير الدم إذا كان دم البراغيث ونحوه»[٤].

ويرى الحنفية «أن الدم غير المسفوح كدم البق والبراغيث غير نجس»[٥].

ومن دلائل تفرد البخارى بنظرته الفقهية توقفه عن بيان حكم المضمضة والاستنشاق من حيث الوجوب والاستحباب فى غسل الجنابة[٦].

ويرى الحنابلة فى مشهور المذهب الوجوب فى الوضوء والغسل[٧].

ويرى الشافعية أنهما سنتان[٨].

ويرى المالكية أنهما سنتان فى الغسل كما هما فى الوضوء[٩].

ويرى الحنفية وجوبهما فى الغسل[١٠].

كما كان - رحمه الله - موافقًا فى كثير من الأحيان لبعض الفقهاء دون بعض بحسب ما دفعه اجتهاده.

ومن ذلك موافقة الإمام البخارى رضى الله عنه للحنابلة[١١]، والشافعية[١٢] فى وجوب العمرة مستدلاً بما أورده فى باب وجوب العمرة وفضلها مستدلاً بقول ابن عمر «ليس أحد إلا وعليه حجة وعمرة»، وابن عباس: «إنها لقرينتها فى كتاب الله»، ومخالفًا فى ذلك الحنفية[١٣] والمالكية[١٤][١٥].

---

(١) محمد حسن، الاتجاه الفقهى للإمام البخارى ص٤١ - ٤٢، وفتح البارى (١/٣٩٥).

(٢) ابن قدامة المقدسى، المغنى (١/٣٠)، عالم الكتب.

(٣) الماوردى، الحاوى الكبير (١/٢٩٥)، تحقيق على معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية.

(٤) ابن عبد البر، الاستذكار (٣/٢١٤)، د. عبد المعطى أمين قلعجى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٥) البناية شرح الهداية (١/٧٣٣)، تحقيق المولوى، محمد عمر الرامفورى، دار الفكر.

(٦) محمد حسن، الاتجاه الفقهى للإمام البخارى ص٢٦٠ - ٢٦٢، وابن حجر فتح البارى (١/٤٤٢).

(٧) ابن قدامة، المغنى (١/١٢٢، ٢١٨).

(٨) الماوردى، الحاوى الكبير (١/١٠٣).

(٩) ابن عبد البر، التمهيد (٤/٣٤).

(١٠) العينى، البناية شرح الهداية (١/٢٥٠).

(١١) ابن قدامة، المغنى (٣/٢٢٣).

(١٢) ابن هبيرة، الإفصاح عن معانى الصحاح (١/٢٣٨)، تحقيق محمد حسن الشافعى، دار الكتب العلمية.

(١٣) القفال، حلية العلماء (٣/٢٣٠)، د. ياسين درادكة - دار الباز.

(١٤) ابن هبيرة، الإفصاح عن معانى الصحاح (١/٢٣٨).

(١٥) محمد حسن، الاتجاه الفقهى للبخارى ص٤٩٠، فتح البارى (٣/٦٩٨).

ومن دقيق استنباط البخارى ـ رحمه الله ـ تبويبه لحديث عرض عمر حفصة ابنته بعد أن تأيمت فلم يجبه أبو بكر، ثم خطبها رسول الله فقال الصديق لعمر: أنه امتنع؛ لأنه سمع رسول الله قد ذكرها. فقد بوب لهذا الحديث باب: (تفسير ترك الخطبة).

يقول ابن بطال: «ولكنه ـ البخارى ـ قصد معنى دقيقًا يدل على ثقوب ذهنه، ورسوخه فى الاستنباط، وذلك أن أبا بكر علم أن النبى ﷺ إذا خطب إلى عمر أنه لايرده؛ بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم عليه به من ذلك، فقام علم أبى بكر بهذا الحال مقام الركون والتراضى، فكأنه يقول: كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغى لأحد أن يخطب على خطبته»[1].

الإمام الترمذى:

وكذلك كان الإمام الترمذى صاحب الجامع والتلميذ النجيب للإمام البخارى فسار على نهجه، وارتسم خطواته، ويبرز الجانب الفقهى عنده من خلال طريقة تصنيفه لجامعه، وكيف أنه لم يأت خلوًا من الإشارات الفقهيه، والانتقال من الحكم على الحديث إلى دراسة المسألة فقهيًا.

يقول د. نور الدين عتر: «يعتمد بحث الترمذى فى الأحكام على بيان عمل الأمة بحديثه ومذاهبها، وكثيرًا ما يكتفى بدلالة الترجمة عن ذكر الأقوال والنقل عن العلماء، إلا أن الطابع العام لبيان الفقه فى الجامع أن يخرج الحديث، وبعد أن يتكلم عليه من الناحية الصناعية يذكر أقوال العلماء، واختلافات المذاهب أو اتفاقها، وقد استوفى دراسة الفقه من طريق هذا العمل، وأتى بعلم الخلاف المذهبى، وبفقه الحديث واستنباطه. وقد تناول عمل الترمذى وتنوع إلى ما يلى من الطرق والأبحاث:

أولاً: الاعتماد على الترجمة.

ثانيًا: بيان عمل العلماء والأمة بالحديث فى مضمون الباب.

ثالثًا: الترجيح بين المذاهب.

رابعًا: التفريع على مسألة الباب بأحكام مستخرجة منها»[2].

نظرات الترمذى الفقهية:

وقد أوضح د. نور الدين عتر فى دراسته القيمة عن الإمام الترمذى كيف كان الإمام كأستاذه البخارى فقيهًا على طريقة المحدثين فيقول: «نجد الإمام محمد بن عيسى الترمذى يقف فى جامعه من المذاهب والآراء موقف المحتكم إلى السنة النبوية والاستدلال بها،

---

(١) فتح البارى (٩/١٠٨).

(٢) نور الدين عتر، الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص٣٤٠ ـ ٣٤١، طبعة المؤلف ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

فيرجح منها ما شهد له الحديث الصحيح أو كان دليله أقوى في نظره، حين ينقدح لديه وجه في الترجيح، لا يرجحه حيث إنه مذهب فلان المعين من الأئمة... فكثيراً ما يرجح مذهب مالك مثلاً، وربما يضعفه كما في توقيت المسح على الخفين[1] للمسافر، وفي مسألة الإبراد بالظهر في الحرارة[2] رأيناه خالف الشافعي، ووافق مالكًا ومن معه»[3].

ثم يقرر: «والذى نراه... أنه من طائفة من المحدثين الذين لم يلتزموا بإمام معين؛ بل يأخذون بالحديث والسنة، وهى الطريقة التى سار عليها أئمة المحدثين المتفقهين»[4].

والجامع مليء بالأمثة التى توضح ذلك، ومنها:

١ - عقب حديث «الأذنان من الرأس»:

قال الترمذى: «هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك القائم، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ، ومن بعدهم أن الأذنين من الرأس، وبه يقول سفيان الثورى، وابن المبارك، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر فمن الرأس.

قال إسحاق: وأختار أن يمسح مقدمهما مع الوجه، ومؤخرهما مع رأسه. وقال الشافعى: هما سنة على حيالهما، يمسحهما بماء جديد»[5].

٢ - وعقب حديث «الوضوء ثلاثًا»:

قال الترمذى: «حديث على أحسن شيء فى هذا الباب، وأصح؛ لأنه قد روى من غير وجه عن علىٍّ رضوان الله عليه.

والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أن الوضوء يجزئ مرة مرة، ومرتين أفضل، وأفضله ثلاث، وليس بعده شيء.

وقال ابن المبارك: لا آمن إذا زاد فى الوضوء على ثلاث أن يأثم.

وقال أحمد وإسحاق: لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى»[6].

٣ - وبعد حديث التوقيت فى المسح على الخفين:

قال أبو عيسى: «وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبى ﷺ والتابعين من بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثورى، وابن المبارك، والشافعى، وأحمد، وإسحاق؛ قالوا: يمسح المقيم يومًا وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن.

---

(١) الترمذى، الجامع (١٦١/١).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٦ - ٢٩٧).

(٣) نور الدين عتر، الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص٣٨٦.

(٤) المصدر السابق ص٣٩١.

(٥) الترمذى، الجامع (١/٥٣ - ٥٥).

(٦) المصدر السابق (٦٤/١).

قال أبو عيسى: وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا فى المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس. قال أبو عيسى: والتوقيت أصح»[1].

٤ - عقب حديث «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»:

قال أبو عيسى حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح.

وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر، وهو قول ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق. وقال الشافعي: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد، فأما المصلى وحده، والذى يصلى فى مسجد قومه، فالذى أحب له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر.

قال أبو عيسى: ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر أولى وأشبه بالاتباع»[2].

أبو داود السجستاني:

ومن الأئمة الأعلام الذين جمعوا بين الحديث والفقه على عادة أئمة النقد المتقدمين أبو داود السجستاني، وبتتبع كتابة السنن يتضح جليًا أنه ذو نزعة فقهية واهتمام بمتون الأحاديث، وأنه كان يتدخل بعد روايته للحديث وقت الحاجة إلى ذلك، وتتجلى مظاهر ذلك الاهتمام فيما يلي:

١ - الاهتمام بشرح غريب الحديث:

ومن ذلك ما جاء فى كتاب الصلاة باب الرجل يصلى عاقصاً شعره، ذكر أبو داود قول النبى ﷺ «ذلك كفل الشيطان»، ثم قال: يعنى مقعد الشيطان، يعنى مغرز ضفره[3].

ومن ذلك ما جاء فى كتاب الأضاحي، باب فى العتيرة، وذكر حديث: «لا فرع ولاعتيرة»، قال أبو داود: قال بعضهم الفرع أول ما تنتج الإبل، كانوا يذبحونه لطواغيتهم، ثم يأكلونه، ويلقى جلده على الشجر، والعتيرة: فى العشر الأول من رجب»[4].

٢ - بيان ما عليه الصحابة والتابعين:

ذكر أبو داود فى كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين ضعف الأحاديث المروية فى الباب عن النبى ﷺ، وعقب ذلك بقوله: «ومسح على الجوربين على بن أبى طالب،

---

(١) الترمذى، الجامع (١٦١/١).

(٢) المصدر السابق (٢٩٦/١ - ٢٩٧).

(٣) أبو داود، السنن (١٧٢/١ رقم ٦٤٦)، كتاب الصلاة باب الرجل يصلى عاقصاً شعره.

(٤) السابق (١٠٥/٣ رقم ٢٨٣١، ٢٨٣٣)، كتاب الضحايا باب في العتيرة.

وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسهل بن سعد، وعمرو بن حريث، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب: وابن عباس»[١].

٣ - بيان ما عليه العمل:

ذكر أبو داود فى كتاب الطلاق باب فى سنة طلاق العبد حديث أبى الحسن مولى ابن نوفل أنه استفتى ابن عباس فى مملوك كانت تحته مملوكة، فطلقها تطليقتين، ثم عتقا بعد ذلك: هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: نعم، قضى بذلك رسول الله ﷺ. ثم قال أبو داود: أبو الحسن معروف، وليس العمل على هذا الحديث[٢].

٤ - بيان ما تفرد به أهل الأمصار:

ذكر أبو داود فى كتاب الطهارة باب الرجل يستاك بسواك غيره وعقب ذلك بقوله: هذا مما تفرد به أهل المدينة[٣].

وفى كتاب الجنائز باب فضل العيادة على وضوء ذكر حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء، وعاد أخاه المسلم محتسبًا بُوعد من جهنم مسيرة سبعين خريفًا، قال أبو داود: والذى تفرد به المصريون منه العيادة وهو متوضئ»[٤].

وفى كتاب الصلاة باب أيصلى الرجل وهو حاقن، ذكر حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلى وهو حَقِن حتى يتخفف»، ثم قال أبو داود: هذا من سنن أهل الشام، لم يشركهم فيها أحد[٥].

٥ - الإفتاء فى المسائل الفقهية:

ومن ذلك ما جاء فى كتاب الصلاة، باب فى صلاة النهار.

روى أبو داود حديث عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب عن النبى ﷺ قال: «الصلاة مثنى مثنى، أن تشهد فى كل ركعتين، وأن تباءس وتمسكن وتقنع بيديك، وتقول اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهى خداج».

سئل أبو داود عن صلاة الليل مثنى، قال: إن شئت مثنى وإن شئت أربعًا[٦].

---

(١) أبو داود، السنن (٤١/١ رقم ١٥٩)، كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين.

(٢) السابق (٢٦٣/٢ - ٢٦٤ رقم ٢١٨٧ - ٢١٨٨)، كتاب الطلاق باب في سنة طلاق العبد.

(٣) السابق (١٤/١ رقم ٥٠)، كتاب الطهارة باب في الرجل يستاك بسواك غيره.

(٤) السابق (١٨٢/٣ رقم ٣٠٩٧)، كتاب الجنائز باب فضل العيادة على وضوء.

(٥) السابق (٢٤/١ رقم ٩١)، كتاب الطهارة باب أيصلي الرجل وهو حاقن.

(٦) السابق (٢٩/٢ رقم ١٢٩٦)، كتاب الصلاة باب في صلاة النهار.

ومن ذلك ما جاء فى كتاب الأضاحى، باب العقيقة ذكر أبو داود حديث سمرة عن النبى ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته؛ تذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه ويدمى»، ثم قال: فكان قتادة إذا سئل عن الدم، كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أو داجها، ثم توضع على يافوخ الصبى حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق، قال أبو داود: وهذا وهم من همام «ويدمي» وإنما قالوا: «يسمى» فقال همام: «يدمي».

قال أبو داود: «وليس يؤخذ بهذا»[١].

وقد أعد الباحث بدر عبد الحميد السيد دراسة رائدة عن منهج أبى داود السجستانى فى نقد المتن[٢] وجعل من مظاهر ذلك:

١ ـ اهتمامه بألفاظ الحديث.

٢ ـ اختصاره لمتون الحديث.

٣ ـ الوقوف على الزيادات والكشف عن الفروق بين الروايات.

٤ ـ بيانه للناسخ والمنسوخ.

٥ ـ بيانه لسبب ورود الحديث.

٦ ـ اهتمامه بالتعارض والترجيح بين الروايات.

٧ ـ بيانه لما كان عليه عمل الصحابة والتابعين.

٨ ـ اهتمامه بما تفرد به أهل الأمصار.

٩ ـ تعليقاته الفقهية على الحديث.

ومن هؤلاء الأئمة النقاد أبو حاتم الرازى ـ رحمه الله ـ:

وجهوده فى المعرفة بالرجال والكشف عن اتصال الأسانيد وانقطاعها، وبيان خفى العلل لا تخفى، وكذلك كانت له نزعته الفقهية رحمه الله، وهى نزعة قد أشربت النظرة الحديثية المعتمدة على ما صح من حديث رسول الله ﷺ .

ومن ذلك المناقشة التى دارت بينه وبين أبى زرعة حول رفع اليدين فى الدعاء.

يقول أبو حاتم: «قال لى أبو زرعة: ترفع يديك فى القنوت؟ قلت: لا؛ فترفع أنت؟ قال: نعم. قلت: فما حجتك؟ قال: حديث ابن مسعود. قلت: رواه ليث بن أبى سليم.

---

(١) أبو داود، السنن (٣/١٠٥ رقم ٢٨٣٧)، كتاب الضحايا باب في العقيقة.

(٢) بدر عبد الحميد، منهج أبى داود السجستانى فى كتاب السنن، إشراف أ.د. الشحات السيد زغلول، آداب الإسكندرية، ص١٨٤ ـ ٢٠٦ رقم ٦٧٩٩.

قال: فحديث أبي هريرة؟ قلت: رواه ابن لهيعة. قال: حديث ابن عباس؟ قلت: رواه عوف. قال: فما حجتك في تركه؟ قلت: حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء. فسكت»[١].

«فأبو حاتم يروى عدم الرفع إلا في دعاء الاستسقاء لما ثبت عنده من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه... وقد رفض أن يأخذ بالأحاديث التي يستدل بها أبو زرعة على ما أخذ به من رفع اليدين في القنوت؛ لأن في أحدها ليث بن أبي سليم الذى ضعفه الأئمة، وفى ثانيها ابن لهيعة، وقد ضعف أيضًا، وثالثها رواه عوف... ولا شك فى أن هذا الحكم الذى خالف فيه أبو حاتم أبا زرعة إنما هو حكم فقهى أخذ به وترك غيره؛ لأنه صح فيه حديث، ولم يصح فى خلافه، ولم يقل: إن فلانًا قال بهذا الحكم»[٢].

ومن ذلك ما أورده الحاكم من حديث أنس قال: كان ابن لأم سليم يقال له أبو عمير، وكان النبي ﷺ يمازحه إذا دخل، فدخل يومًا فمازحه فوجده حزينًا، فقال: مالى أرى أبا عمير حزينًا؟ قال: يا رسول الله؛ مات نغره الذى كان يلعب به...».

قال أبو حاتم: فيه غير شيء من العلم: فيه أن النبى ﷺ مازح صبيًا، وفيه أنه لم ينهَ عن لعب الصبى بالطير، وفيه أنه كنى من لم يولد له، وفيه أنه لم ينه عن صيد وحش المدينة، وفيه أنه صغر الطير، وهو خلق من خلق الله»[٣].

وقد كان أبو حاتم يعبر عن رأيه الفقهى عقب ما صح من الحديث بقوله: عليه العمل عندنا، أو نأخذ به، وما شاكل ذلك من عبارات.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبى ذكر حديث حماد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد: أن مروا أهل المدينة أن يقدموا على نسائهم أو يطلقوهن، فإن طلقوهن فليبعثوا إليهن بنفقة لما مضى.

قال أبى: نحن نأخذ بهذا فى نفقة ما مضى»[٤].

ومن ذلك علمه بالناسخ والمنسوخ..

قال ابن أبى حاتم: «سمعت أبى وذكر الأحاديث المروية فى الماء من الماء حديث هشام ابن عروة يعنى عن أبيه زياد، عن أبى أيوب، عن أبى بن كعب، عن النبى ﷺ فى الماء من

---

(١) الذهبى، محمد، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٥٣)، شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ١٤٠٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٢) رفعت فوزى، ابن أبى حاتم وأثره ص١٢٢ - ١٢٣.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٧٦ - ٧٧، وعبد الرحمن بن أبى حاتم، وأثره ص١٢٣.

(٤) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، علل الرازى (١/٤٠٦ رقم ١٢١٧).

الماء. فقال: هو منسوخ؛ نسخه حديث سهل بن سعد، عن أبى بن كعب»[1].

وعقب الحديث: «إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة».

قال أبو حاتم: «وقد ثبت فى الجملة قضاء النبى ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فى حديث ابن شهاب، وعليه العمل عندنا»[2].

وعقب حديث أم سلمة: «إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائى، وإن شئت زدت فى مهرك وزدت فى مهورهن».

قال أبو حاتم: «لو صح هذا الحديث كان الزيادة فى المهر جائزاً»[3].

وقال فى حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ كان يخرج فيبول فيمسح بالتراب، فقال: يا رسول الله؛ الماء منك قريب، فقال: ما أدرى لعلى لا أبلغ».

قال أبو حاتم: لا يصح هذا الحديث، ولا يصح فى هذا الباب حديث[4].

وقال ابن أبى حاتم: سمعت أبى يقول: لا يثبت عن النبى ﷺ فى تخليل اللحية حديث[5].

ومن هؤلاء الأئمة النقاد أبو زرعة الرازى رحمه الله:

يقول: «ولم يكن اهتمام أبى زرعة بجمع الحديث فقط، وإنما كان له - مع هذا - اهتمام بالفقه واستنباط الأحكام الشرعية من النصوص التى عنده ومن رأيه»[6].

قال أبو زرعة: كتب إليّ أبو ثور، فقال فى كتابه: كان الأمر قديمًا أمر أصحابك - يعنى فى التفقه - حتى نشأ قوم فاشتغلوا بعدد الأحاديث، وتركوا التفقه، قال أبو زرعة: وقد عاد قوم فى التفقه، وهو الأصل[7].

وقد ذكر ابن أبى حاتم ما يدل على طلب أبى زرعة للفقه على الربيع تلميذ الشافعي[8].

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٤٩/١ رقم ١١٤).
(٢) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٤٧٨/١ رقم ١٤٣١).
(٤) المصدر السابق (٤٠٥/١، ٤٠٦ رقم ١٢١٣).
(٥) المصدر السابق (٤٣/١ رقم ٩٤).
(٦) المصدر السابق (٤٥/١ رقم ١٠١).
(٧) رفعت فوزى، ابن أبى حاتم وأثره فى علوم الحديث ص٥٧ - ٥٨.
(٨) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٤/١).
(٩) المصدر السابق (٣٤٤/١، ٣٤٥).

وقد سئل أبو زرعة عن الوضوء من القبلة، فقال: «إن لم يصح حديث عائشة قلت به»[(١)].

وسئل عن حديث علقمة بن عبد الله في ليلة الجن، فقال: لا يصح في هذا الباب شيء[(٢)].

ومن **أئمة المحدثين الفقهاء الإمام الأوزاعي**، ومذهبه مشهور عند الفقهاء، وهو نموذج من نماذج المحدثين النقاد الذين جمعوا بين جزئي الحديث: سنداً، وفقهاً.

ومن آرائه الفقهية قوله: يجتنب من قول أهل العراق خمس، ومن قول أهل الحجاز خمس: من قول أهل العراق: شرب المسكر، والأكل عند الفجر في رمضان، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار، وتأخير صلاة العصر حتى يكون ظل كل شيء أربعة أمثاله، والفرار يوم الزحف. ومن قول أهل الحجاز: استماع الملاهي، والجمع بين الصلاتين بغير عذر، والمتعة بالنساء، والدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين يداً بيد، وإتيان النساء أدبارهن»[(٣)].

وفي الوضوء بالبرد والثلج، أجاز الأوزاعي ذلك وإن لم يسل منه الماء[(٤)].

وفي الوضوء بالنبيذ، حكى الأوزاعي الوضوء بكل نبيذ[(٥)].

وفي وقوع النجاسة في الماء الراكد مع عدم تغيره، مذهب الأوزاعي أنه طاهر[(٦)].

وفي ترتيب الوضوء، مذهب الأوزاعي عدم الوجوب[(٧)].

وفيمن خلع خفيه أو انقضت مدته وهو على طهارة المسح، مذهب الأوزعي إيجاب استئناف الوضوء[(٨)].

وفيمن سبقه الحدث ثم خرج من صلاته، مذهب الأوزاعي البناء على ما مضى من صلاته[(٩)].

وفيمن شك في عدد الركعات، وهو في الصلاة، قال الأوزاعي: تبطل صلاته[(١٠)].

---

(١) ابن أبي حاتم، علل الرازي (١/٤٨ رقم ١١٠).

(٢) المصدر السابق (١/٤٥ رقم ٩٩).

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦٥.

(٤) النووي، محيي الدين، المجموع (١/١٢٦)، تحقيق محمد نجيب المطيعي مكتبة الإرشاد.

(٥) المصدر السابق (١/١٤٠).

(٦) المصدر السابق (١/١٦٣).

(٧) المصدر السابق (١/٤٧١).

(٨) المصدر السابق (١/٥٥٧).

(٩) المصدر السابق (٤/٦).

(١٠) المصدر السابق (٤/٤٢).

وفى إمامة الصبى البالغين، قال الأوزاعى: لا يؤمهم فى مكتوبة إلا أن لا يكون فيهم من يحفظ شيئًا من القرآن غيره[١].

والشرب والإمام يخطب الجمعة، قال الأوزاعى: تبطل الجمعة إذا شرب والإمام يخطب[٢].

ومن هؤلاء الإمام الزهرى، ومن آرائه:

١ - أكل لحم الفيل، أباحه الزهرى رحمه الله[٣].
٢ - أكل ذبيحة السارق والغاصب، أباحه الزهري[٤].
٣ - ذكاة نصارى العرب، أباحها الزهري[٥].
٤ - ذبح الإبل، ونحر البقر والغنم، أجازها الزهري[٦].
٥ - اصطياد المسلم بكلب أو طائر علمه مجوسى، قال الزهرى: هو حلال[٧].
٦ - بيع المدبر، قال الزهرى: لا يجوز مطلقًا[٨].
٧ - مبايعة من يخالط ماله حرام، رخص فيه الزهري[٩].
٨ - ترك ركعتى الطواف وصلاة الفريضة عقب الطواف، قال الزهرى: لا يجزئه[١٠].
٩ - العقيقة وحكمها، وكان الزهرى ممن يرى العقيقة مستحبة[١١].
١٠- وجوب الفطرة على أهل البادية: قال الزهرى: لا تجب عليهم[١٢].

وقال الزهرى فى حديث: «اجتنبوا الخمر، فإنها أم الخبائث».

قال: فى هذا الحديث بيان أن لا خير فى خل من خمر أفسدت حتى يكون الله يفسدها، عند ذلك يطيب الخل، ولا بأس على امرئ أن يبتاع خلاً وجده من أهل الكتاب ما لم يعلم أنها كانت خمراً فتعمدوا إفسادها بالماء»[١٣].

---

(١) النووى، محيى الدين، المجموع (١٤٦/٤)، محمد نجيب المطيعى، مكتبة الإرشاد.
(٢) المصدر السابق (٤٠١/٤).
(٣) المصدر السابق (١٨/٩).
(٤) المصدر السابق (٨٨/٩).
(٥) المصدر السابق (٨٩/٩).
(٦) المصدر السابق (١٠٢/٩).
(٧) المصدر السابق (١١١/٩).
(٨) المصدر السابق (٢٩٢/٩).
(٩) المصدر السابق (٤٣١/٩).
(١٠) المصدر السابق (٨٦/٨).
(١١) المصدر السابق (٤٣٠/٨).
(١٢) المصدر السابق (١١٠/٦).
(١٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦٣ - ٦٤.

ومن هؤلاء الأئمة المحدثين المتفقهين الإمام سفيان الثورى:

ومن آرائه الفقهية:

١ - زكاة التجارة، قال الثورى بوجوبها مع الجمهور[1].

٢ - الركاز عند الذمى، قال الثورى: يجب فيه الخمس على الذمي[2].

٣ - تأدية زكاة الفطر عن العبد الآبق، قال الثورى: لا تجب[3].

٤ - صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية، قال الثورى: له صرفها إلى صنف واحد[4].

٥ - تفريق الزكاة فى غير بلده، ومن فى بلده بحاجة إليها، قال الثورى: لا يجزئه[5].

٦ - من أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر، قال الثورى: عليه القضاء[6].

٧ - من أفطر بغير جماع فى نهار رمضان عدوانًا، قال الثورى: لا يفطر بذلك[8].

٨ - الحاجم والمحجوم فى الصيام، قال الثورى: لا يفطران بذلك[8].

٩ - من أخر قضاء رمضان بغير عذر حتى دخل رمضان آخر، قال الثورى: يلزمه صوم رمضان الحاضر، ثم يقضى الأول، ويلزمه عن كل يوم فدية، والفدية مدان عن كل يوم[9].

١٠- الاستياك للصائم قبل الزوال، قال الثورى: جائز بلا كراهة[10].

وقد أورد الحاكم فى علوم الحديث أمثلة لتعامل المحدثين مع النصوص الحديثية تعاملاً فقهيًا[11].

وهكذا كان الحديث «يساند القرآن الكريم فى تقديم مادة الفقه، فمن نصوصهما صيغت القواعد واستنبطت الأحكام... ولم يكن البحث عن الحديث لمجرد جمعه فى

---

(١) النووى، محيى الدين، المجموع (٦/٤).
(٢) المصدر السابق (٦/٤٨).
(٣) المصدر السابق (٦/١٠٨).
(٤) المصدر السابق (٦/١٦٥).
(٥) المصدر السابق (٦/٢١٣).
(٦) المصدر السابق (٦/٣٣٠).
(٧) المصدر السابق (٦/٣٦٠).
(٨) المصدر السابق (٦/٣٨٩ - ٣٩٠).
(٩) المصدر السابق (٦/٤١٢).
(١٠) المصدر السابق (٦/٤٢٥).
(١١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (٦٣ - ٧٩).

دواوين أو المحافظة عليه من الضياع - وإن كان هذا في ذاته غاية جليلة - وإنما كان البحث عن الأحكام التي تقررها الأحاديث هو الدافع الأول والأهم»[١].

وهكذا كان نقاد المحدثين قد «عنوا بفقه الأحاديث وفهمها، ولم يكونوا زوامل للأخبار، لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخرصين على المحدثين، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقياً من الشوائب والغرائب كانوا أهل فقه ودراية بالمتون»[٢].

كان هذا نموذجاً مبسطاً لفقه أئمة الحديث، وهم أصحاب نظرات فقهية وآراؤهم في الفقه معتمدة، ولم نُعرِّج على فقه أحمد أو مالك أو الشافعي، وهم من أساطين الحديث، وذلك لأن في شهرتهما غنيً عن ذلك، وليس معنى ذلك أن كل من اشتغل بالحديث وصار يروي روايات عن فلان وفلان، أو ارتحل رحلة أو رحلتين، وسمع من شيخ وشيخين، فقد صار من أئمة الحديث، وأنه قد تبحر في علم الفقه وصار من الفقهاء أو المحدثين لأن الجوانب الفقهية ومعرفة الصحيح والسقيم لم تكن محل عناية كافة المحدثين في المرحلة الأولى؛ بل إن الكثيرين منهم لا تهمهم إلا عملية الرواية وضبطها وحفظها، غير أن هؤلاء كَفُّوا عن الخوض في نقد الأحاديث، وأما النقاد فيختلفون عنهم في التكوين العملي بصورة واضحة، وحفاظ الحديث الذين تمكنوا من علوم الحديث بشقيها: فقه الحديث، ومعرفة الصحيح والسقيم، هم وحدهم الذين سبروا أغوار النقد»[٣].

وهكذا كل فن له رواده ومنشئوه، وهم بالنسبة لتابعيهم قليل،فلا ينبغي أن يحكم على الأتباع بحكم ثم يعمم ذلك الحكم على الرواد من الأئمة».

* * *

(١) محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند المحدثين في القرن الثالث الهجري ص١١، دكتوراه دار علوم، إشراف أ. د. مصطفى زيد، رقم [٥٣٠].

(٢) محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ص٣١، مكتبة السنة ط١ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٣) المليباري، نظرات ص٦٠ - ٦١.

من مظاهر الاهتمام بالمتون

(٣) جهود الأئمة النقدة فى دفع التناقض على المتون

لقد واجه أئمة الحديث ونقاده أعداءهم فى كل عصر، ولا يخلو عصر من العصور إلا وللسنة أعداءٌ متربصون بها؛ يريدون النيل منها والاستهزاء بأهلها.

وقد دفع ذلك أئمة النقد للرد عليهم، ومواجهة أراجيفهم وأباطيلهم التى أرادوا بها التشنيع على السنة وأهلها، وأنهم يحملون المتناقضات ولا يميزون معانى ما يروون، رجل همهم فلان عن فلان.

وقد كان هذا هو السبب فى تصنيف الإمام ابن قتيبة لكتابه «تأويل مختلف الحديث»؛ حيث يقول فى مقدمة كتابه: «فإنك كتبت إلى تعلمنى ما وقفت عليه من ثلب أهلِ الكلام أهلَ الحديث، وامتهانهم، وإسهابهم فى الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وكفر بعضهم بعضاً، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث»[(١)].

ثم ينعى على هؤلاء المتكلمين سلوك غير سبيل الجادة فى الطلب والتصدى لما ليسوا له متأهلين؛ إذ قدراتهم لا تسعفهم للإحاطة بما ادعوا أنهم قائمون به، فقال: «وقد تدبرت، - رحمك الله - مقالة أهل الكلام، فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويعيبون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى فى عيون الناس، وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم فى النقل، ولا يتهمون آراءهم فى التأويل... ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة وحب الاتباع»[(٢)].

ويقول الشافعى: «ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهاً يمضيان معاً، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان فى الشيء الواحد، هذه يحله، وهذا يحرمه»[(٣)].

ثم يبين - رحمه الله - بعض الأسباب للتعارض الظاهرى لمتون الأحاديث قائلاً: «ورسول الله عربى اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص... ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدى عنه المخبر الخبر متقصى والخبر، مختصراً، والخبر فيأتى ببعض معناه دون بعض، ويحدث عنه الرجل الحديث، قد

---

(١) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص٣، تحقيق عبد القادر أحمد عطا مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) المصدر السابق ص٣٥.

(٣) الشافعى، الرسالة ص ٣٤٢ رقم (٩٢٥).

أدرك جوابه ولم يدرك المسألة، فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذى يخرج عليه الجواب، ويسن فى الشيء سنة، وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سن فيهما، ويسن سنته فى نص معناه فيحفظها حافظ، ويسن فى معنى يخالفه فى معنى ويجامعه فى معنى سنة غيرها، لاختلاف الحالين، فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كلٌ ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافًا، وليس منه شيء مختلف، ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله، ويسن فى غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل، ولا بما أحل ما حرم، ويسن السنة ثم ينسخها بسنة.

ولم يدع أن يبين كلما نسخ من سنته بسنته، ولكن ربما ذهب على الذى سمع من رسول الله بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ، فحفظ أحدهما دون الذى سمع من رسول الله الآخر، وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودًا إذا طلب»[(١)].

ويبين الشافعى رحمه الله أن التعارض الظاهرى بين الأحاديث الصحيحة إذا ما وضع تحت الدراسة ما يلبث أن يختفى فيقول: «ولم نجد عنه ﷺ شيئًا مختلفًا فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل ألا يكون مختلفًا، وأن يكون داخلاً فى الوجوه التى وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث، فلا يكون الحديثان اللذان نسبا إلى الاختلاف متكافئين فنصير إلى الأثبت من الحديثين، أو يكون على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله أو سنة نبيه أو الشواهد التى وصفنا قبل هذا، فنصير إلى الذى هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل، ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت؛ إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلائل»[(٢)].

* ومن دواعى الاختلاف الظاهرى عدم الإحاطة بالناسخ والمنسوخ؛ إذ لو ثبت النسخ عن رسول الله ﷺ، لم يكن هناك ثَمَّ خلاف.

* ومن ذلك صيام يوم عاشوراء، وانتقاله من حيز الوجوب والإلزام إلى حيز الاختيار والاستحباب.

فعن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أنها قالت: كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريش فى الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة صامه وأمر بصيامه، حتى إذا فرض رمضان كان هو الفريضة، وترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه، ومن شاء تركه»[(٣)].

* ومن ذلك إباحة الرسول ﷺ متعة النساء، ثم نهيه عن ذلك، ونسخه لتلك الإباحة.

---

(١) الشافعى، الرسالة ص٢١٣ ـ ٢١٥ رقم (٥٧٥ ـ ٥٨٢).

(٢) المصدر السابق ص٢١٦ ـ ٢١٧ رقم (٥٨٧ ـ ٥٩٠).

(٣) البخارى (٤/٢٨٧) رقم ٢٠٠٢ كتاب الصوم باب صيام يوم عاشوراء.

فعن «الربيع بن سبرة، عن أبيه قال: حججنا مع النبي ﷺ حتى إذا كنا بعسفان قال: استمتعوا بهذه النساء، قال: فجئت أنا وابن عم لي ببردين إلى امرأة فنظرت، فإذا برد ابن عمي خير من بردي، وأنا أشب منه، فقالت: برد كبرد، قال: فاستمتعت منها على ذلك البرد، وذكر أجلاً حتى إذا كان يوم التروية قام رسول الله ﷺ فقال: إني كنت أمرتكم بهذه المتعة، وإن الله حرمها إلى يوم القيامة»[1].

* ومن ذلك إباحة الأكل من لحوم الأضاحي والنهي عن ادخار ذلك بعد ثلاث، ثم إباحة الأكل والتزود والادخار بعد الثلاث.

فعن عبد الله بن واقد بن عبد الله: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله ﷺ فقال رسول الله: ادخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي، قالت: فلما كان بعد ذلك قلنا لرسول الله: قد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم، يجملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية، فقال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ أو كما قال. قالوا: يا رسول الله؛ نهيت عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال رسول الله ﷺ: إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت حضرة الأضحى، فكلوا وتصدقوا وادخروا»[2].

* ومن ذلك حكم الاغتسال من الجنابة؛ إذ كان أولاً الماء من الماء، ثم نسخ بمجاوزة الختان الختان.

فقد جاء في حديث أبي بن كعب: «قلت يا رسول الله؛ إذا جامع أحدنا فأكسل، فقال له النبي ﷺ: ليغسل ما مس المرأة منه، وليتوضأ»[3]، كما جاء في حديث عائشة: «إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل»[4].

قال الشافعي: وحديث الماء من الماء ثابت الإسناد، وهو عندنا منسوخ بما حكيت، فيجب الغسل من الماء، ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يواري حشفته»[5]، وكذا ذكره ابن أبي حاتم[6].

---

(١) مسلم (٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤) رقم ١٤٠٦ كتاب النكاح.

(٢) الشافعي، اختلاف الحديث ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣) البخاري، الصحيح (١/٤٧١ ـ ٤٧٢ رقم ٢٩٢) كتاب الغسل باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، ومسلم، الصحيح (١/٢٨٠ ـ ٢٨١ رقم ٣٤٦ ـ ٣٤٧) كتاب الحيض باب إنما الماء من الماء.

(٤) البخاري، الصحيح (١/٤٧٠ رقم ٢٩١) كتاب الغسل باب إذا التقى الختانان، ومسلم، الصحيح (١/٢٨٢ رقم ٣٤٩) كتاب الحيض باب الماء من الماء.

(٥) الشافعي، اختلاف الحديث ص٩٢.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الرازي رقم (١١٤).

وقال مسلم: «حديث عثمان بن عفان وأبى سعيد الخدرى فى ترك الغسل من الإكسال، وقوله: «الماء من الماء» ثابت متقدم من أمر رسول الله ﷺ، منسوخ بحديث عائشة وأبى هريرة عن النبى ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان»، والرواية الأخرى: «وجاوز الختان الختان»، وفى حديث أبى هريرة من رواية هشام: «ثم جهدها»، ومن رواية سعيد: «ثم اجتهد».

وكل ذلك راجع إلى أمر واحد، وهو تغييب الحشفة فى الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان ذلك من الفعل، إلا وقد اجتهد وجهدها»[١].

* ومن ذلك الوضوء مما غيرت النار.

قال الحاكم: «هذا الأمر منسوخ، والناسخ له ما حدثنا أبو العباس ـ وساق بسنده ـ عن جابر قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[٢].

ومن ذلك القيام للجنائز، فعن عامر بن ربيعة: قال رسول الله: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع»[٣].

قال الشافعى: «وهذا لا يعدو أن يكون منسوخًا، وأن يكون النبى ﷺ قام لها لعلة، وقد رواها بعض المحدثين أن جنازة يهودى مر بها على النبى فقام لها كراهية أن تطوله»[٤].

وهو ما رواه على بن أبى طالب: «أن رسول الله كان يقوم فى الجنائز ثم جلس»[٥].

والحق أن أمر الناسخ والمنسوخ من المسائل الدقيقة التى تحتاج إلى غزير علم، وسعة اطلاع؛ للوقوف على أيهما كان آخرا من قول رسول الله ﷺ وفعله.

يقول الزهرى: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث النبى ﷺ من منسوخه»[٦].

ومع الجهد الجهيد والبحث الشاق يتوصل النقاد لمعرفة ذلك، ثم يتجنب العمل بالمنسوخ ويصار إلى العمل بالناسخ؛ إذ هو الفرض على المؤمنين اتباعه دون المنسوخ.

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٦٦.

(٢) المصدر السابق ص١٥، والحديث أخرجه أبو داود، السنن (١/٤٩ رقم ١٩٢) كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مست النار، والنسائى، السنن (١/١١٦ ـ ١١٧ رقم ١٨٥) كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما غيرت النار.

(٣) البخارى، الصحيح (٣/٢١٢ ـ ٢١٣ رقم ١٣٠٧ ـ ١٣١٠) كتاب الجنائز باب القيام للجنازة، مسلم، الصحيح (٢/٨٦ ـ ٨٧ رقم ٩٥٩) كتاب الجنائز باب القيام للجنازة.

(٤) الشافعى، اختلاف الحديث ص٢١٨.

(٥) مسلم، الصحيح (٢/٨٨ ـ ٨٩ رقم ٩٦٢) كتاب الجنائز باب نسخ القيام للجنازة، والبيهقى، السنن (٤/٢٧ ـ ٢٨) كتاب الجنائز.

(٦) ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه ص٤٣.

* كما أن العجز عن فهم سياق كل حديث والإحاطة بمراميه وأهداف قوله سبب من أسباب الاختلاف الظاهرى.

فمن ذلك ما ادُّعى التناقض فيه بين حديثى: «من قتل دون ماله فهو شهيد»[١]، و«كُن حلس بيتك، فإن دخل عليك، فادخل مخدعك، وكن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل»[٢].

قالوا: هذا خلاف الحديث الأول. قال ابن قتيبة: ونحن نقول: إن لكل حديث موضعًا غير موضع الآخر، فإذا وضعا بموضعيهما زال الاختلاف؛ لأنه أراد بقوله: «من قتل دون ماله فهو شهيد، من قاتل اللصوص عن ماله حتى يقتل فى منزله وفى أسفاره...».

وأراد بقوله: «كن حلس بيتك...» أى افعل ذلك فى زمن الفتنة واختلاف الناس على التأويل، وتنازع سلطانين؛ كل واحد منهما يطلب الأمر ويدعيه لنفسه بحجة؛ يقول: «فكن حلس بيتك فى هذا الوقت، ولا تسل سيفًا، ولا تقتل أحدًا، فإنك لا تدرى من المحق من الفريقين ومن المبطل، واجعل دمك دون دينك»[٣].

* ومن ذلك قول النبى ﷺ: «من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة واحدة، ومن عملها كتبت له عشراً»[٤].

وقوله: «نية المؤمن خير من عمله»[٥].

فصارت النية فى الحديث الأول دون العمل، وصارت فى الحديث الثانى خيراً من العمل؟ قال أبو محمد: «ليس ههنا تناقض بحمد الله تعالى، والهام بالحسنة إذا لم يعملها خلاف العامل لها؛ لأن الهامّ لم يعمل، والعامل لم يعمل حتى هم ثم عمل.

وأما قوله ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله»: فإن الله تعالى يخلد المؤمن فى الجنة بنيته لابعمله، ولو جوزى بعمله لم يستوجب التخليد؛ لأنه عمل فى سنين معدودة، وإنمايخلده الله بنيته؛ لأنه كان ناويًا أن يطيع الله تعالى أبدًا لو أبقاه أبدًا...»[٦].

---

(١) البخارى، (١٤٧/٥ رقم ٢٤٨٠) كتاب المظالم باب من قاتل دون ماله، ومسلم (١٣١/١ ـ ١٣٢ رقم ١٤١) كتاب الإيمان باب الدليل على أن من أخذ مال غيره.

(٢) الطبرانى، المعجم الكبير (١٧٧/٢ رقم ١٧٢٤)، (٥٩/٤ ـ ٦١ رقم ٣٦٢٩ ـ ٣٦٣١).

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص١٠٩، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ـ مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) مسلم، الصحيح (١٢٥/١ رقم ١٣٠) كتاب الإيمان باب إذا هم العبد بحسنة، وأحمد، المسند (٢٣٤/٢، ٤١١).

(٥) الطبرانى، المعجم الكبير كما فى مجمع الزوائد (٦١/١، ١٠٩)، والخطيب، التاريخ (٢٣٧/٩).

(٦) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص١٠٥.

* ومن ذلك ما روى «أن النبي ﷺ كان لا يصلى على المدين إذا لم يترك وفاءً بدينه»[١]، وفى حديث آخر: «من ترك دينًا فعلي»[٢].

قال ابن قتيبة: «ليس فى هذا بحمد الله تناقض؛ لأن تركه الصلاة على المدين إذا لم يترك وفاء بدينه كان ذلك فى صدر الإسلام، قبل أن يفتح عليه الفتوح ويأتيه المال، وأراد ألا يستخف الناس بالدين، ولا يأخذوا ما لا يقدرون على قضائه، فلما أفاء الله عز وجل عليه، وفتح له الفتوح، وأتته الأموال؛ جعل للفقراء والذرية نصيبًا فى الفيء وقضى منه دين المسلم»[٣].

* كما أن إباحة فعل الشيء وغيره كان من أسباب التعارض الظاهرى بين المتون؛ إذ أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بالأمر والنهى، والإباحة لما لم يأت به نهى أو أمر، وقد نهى الله تعالى المؤمنين عن التكلف فى المسألة عما لم ينه عنه، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[٤].

ومن ذلك ما جاء عن النبى ﷺ أنه «وضأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة»[٥].. وروى «مرتين مرتين»[٦].. وروى ثلاثًا ثلاثًا»[٧].

قال الشافعي: «ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقًا، ولكن الفعل منها يختلف من وجه أنه مباح؛ لا لاختلاف الحلال والحرام والأمر والنهى، ولكن يقال: أقل ما يجزئ من الوضوء مرة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث»[٨].

ومن ذلك أمر رسول الله ﷺ بالغسل يوم الجمعة.

فقال: «من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل»[٩]، وفى رواية: «غسل يوم الجمعة واجب

---

(١) أبو داود، السنن (٣/٢٤٤ رقم ٣٣٤٣) كتاب البيوع باب التشديد فى الدين، والنسائى، السنن، (٤/٣٦٧ رقم ١٩٦١) كتاب الجنائز باب الصلاة على من عليه دين.

(٢) البخارى، الصحيح (١٢/١١ رقم ٦٧٣١) كتاب الفرائض باب قول النبى ﷺ من ترك مالاً فلأهله ، ومسلم، الصحيح (٣/٩٢ رقم ١٦١٩) كتاب الفرائض باب من ترك مالاً فلورثته.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص١٢٦-١٢٧.

(٤) المائدة: ١٠١.

(٥) البخارى، الصحيح (١/٣١١ رقم ١٥٧) كتاب الوضوء باب الوضوء مرة مرة .

(٦) البخارى، الصحيح (١/٣١١ رقم ١٥٨) كتاب الوضوء باب الوضوء مرتين مرتين .

(٧) البخارى، الصحيح (١/٣١١ رقم ١٥٩) كتاب الوضوء باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا .

(٨) الشافعى، اختلاف الحديث ص٦٨، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية.

(٩) البخارى، الصحيح (٢/٤١٥ رقم ٨٧٧) كتاب الغسل باب فضل الغسل يوم الجمعة، ومسلم، الصحيح (٢/٥ رقم ٨٤٤) كتاب الجمعة.

على كل محتلم»[1].

قال الشافعي: «فاحتمل واجب لا يجزئ غيره، وواجب في الأخلاق، وواجب في الاختيار والنظافة ونفى تغير الريح عند اجتماع الناس»[2].

ويتضح ذلك من دخول عثمان المسجد وعمر على المنبر وما دار بينهما ما مؤداه أن عثمان توضأ ولم يغتسل.

يقول الشافعي: «فلما علمنا أن عمر وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة، فذكر عمر علمه وعلم عثمان، فذهب عنا أن نتوهم أن يكونا نسيا علمهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة؛ إذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضأ فيه عثمان يوم الجمعة ولم يغتسل، ولم يخرج عثمان فيغتسل، ولم يأمره عمر بذلك، ولا أحدٌ ممن حضرهما من أصحاب رسول الله ﷺ... دل هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي ﷺ على الأحب لا على الإيجاب...»[3].

ومن ذلك قراءة رسول الله ﷺ في الصلاة.

فقد روى عن عمرو بن حريث: «سمعت النبي ﷺ يقرأ في الصبح والليل إذا عسعس»[4].

وعن زياد بن علاقة عن عمه قال: «سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ: والنخل باسقات»[5]، وعن عبد الله بن السائب قال: وصلى لنا رسول الله ﷺ الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين»[6].

يقول الشافعي: «وليس نعد شيئًا من هذا اختلافًا؛ لأنه قد صلى الصلوات عمره، فيحفظ الرجل قراءته يومًا، والرجل قراءته يومًا غيره، وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه»[7].

---

(١) البخاري، الصحيح (٢/٤١٥ رقم ٨٧٩) كتاب الغسل باب فضل الغسل يوم الجمعة، ومسلم، الصحيح (٢/٦ رقم ٨٤٦) كتاب الجمعة باب وجوب غسل الجمعة.

(٢) الشافعي، اختلاف الحديث ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق ص١٤٩ - ١٥٠.

(٤) مسلم، الصحيح (١/٣٤٨ رقم ٤٥٦) كتاب الصلاة باب القراءة في الصبح، والنسائي، السنن الكبرى (١/٣٢٩ رقم ١٠٣٣) كتاب افتتاح الصلاة باب القراءة في الصبح.

(٥) مسلم، الصحيح (١/٣٤٨ رقم ٤٥٧) كتاب الصلاة باب القراءة في الصبح، والنسائي، السنن، (٢/٤٩٥ رقم ٩٤٨) باب القراءة في الصبح بقاف.

(٦) مسلم، الصحيح (١/٣٤٧ - ٣٤٨ رقم ٤٥٥) كتاب الصلاة باب القراءة في الصبح، وأبو داود، السنن (١/١٧٣ رقم ٦٤٩) كتاب الصلاة باب الصلاة في النعل.

(٧) الشافعي، اختلاف الحديث ص٧٠.

وهكذا والمتأمل الفطن والناقد الجهبذ لا يخفى عليه شيء من هذا، وذلك لسعة الاطلاع، والمعرفة بمرامى الشريعة، والتتبع لحياة النبى ﷺ.

تنبيه :

ليس معنى أن نقاد الحديث قد قاموا بجهد كبير فى نقد المتون ورفع الغموض عن غريبه ومناقشة دلالاته أن ذلك يبيح لكل أحد أن يعمل عقله بمقاييسه الخاصة لرد ما يأباه عقله أو يرفضه فكره.

وهذه قضية خطيره إذ لو فتح الباب أمامها؛ فإن كثيراً من أصحاب العقول المزعومة سيرفضون كثيراً من الأحاديث ويردون كثيراً من الآثار بدعوى ثقل التكاليف أو العقوبات تارة، ومباينة المعقول فى نظرهم تارة ومخالفة الشائع تارات.

ومعلوم أن العقول تتفاوت مداركها، وتختلف توجهاتها، وتتباين مقاييس استحسانها واستقباحها، فلو أبيح التدخل المطلق فى متون السنة لصارت النتيجة الطبيعية أن يعمل كلٌ بما يهواه قلبه وتمليه عليه رغباته وشهواته، وتلك قمة الجهالة.

وقد شرع المتكلمون قديمًا يردون كثيراً من نصوص السنة، ويصفون أهل الحديث بالحشوية، وأنهم أوعية تحفظ مالا تفقه وتحمل مالا تعلم وتنقل مالا تدرى، وشنعوا بذلك على أهل الحديث، واصمين صنيعهم فى نقل السنة بأنه نوع من تحمل الغث مع السمين دون تمييز بينهما ولهج بهذه الادعاءات كثير من أدعياء الثقافة والمنتسبين إلى العلم وكان مما ردوه من أحاديث النبى - على سبيل المثال -:

حديث سحر النبى ﷺ، وحديث وقوع الذبابة فى الإناء بدعوى عدم جواز أن يقع السحر لشخص النبى ﷺ وأن ذلك يقتضى حدوث الوهم له فى جميع حالاته، ومنها أوقات التلقى عن جبريل عليه السلام وأوقات البلاغ للوحى إلى الناس وذلك محال، وكذلك كون تلك الذبابة المستقذرة الناقلة للأوبئة والمتسببة فى كثير من الأمراض كيف يأمر النبي ﷺ بغمسها فى الإناء ثم يبيح تناول ما فيه بعد ذلك .

ويأتى الرد على ذلك فيما يلى:

١ - حديث سحر النبى ﷺ:

نصل الحديث: عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ سحر، حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتيهن - قال سفيان [ابن عيينة راوى الحديث]: وهذا أشد ما يكون من السحر. فقال: يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتانى فيما استفتيته فيه؟ أتانى رجلان، فقعد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلى، فقال الذى عند رأسى للآخر: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب...» الحديث . وفى رواية: «حتى كان يخيل إلى رسول الله أنه كان

يفعل الشيء وما فعله»[1].

والاعتراض يتلخص في أن ذلك يحط من منصب النبوة ويشكك فيها، وكيف أن الله لم يحفظه من ذلك، كما أنه يفتح باب الشك فيما بلغه للأمة.

وللرد على ذلك:

١ ـ افتراض الاحتمال فيما جزم ببطلانه غير جائز عقلاً؛ إذ قامت الدلائل على صدق النبي ﷺ فيما بلغه عن ربه، وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهدة على تصديقه، كما قال المازري[2].

٢ ـ السحر لم يتسلط إلا على بدنه دون تمييزه ومعتقده، وهو ما يشبه إكسال المعقود عن زوجته كما قاله عياض[3].

٣ ـ السحر مرض كسائر الأمراض التي تعترى البشر، كل البشر، وإصابة النبي ﷺ به مثل إصابته ﷺ بالسم من الشاة المسمومة كما قاله ابن القيم[4].

٤ ـ صون النبي ﷺ من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده، كالشيطان الذي أراد أن يفسد على النبي ﷺ صلاته، فأمكنه الله منه، كما قال المهلب[5].

٥ ـ الدليل على كون ذلك مرضًا قول النبي ﷺ في آخر الحديث: «أما أنا فقد شفاني الله»، والشفاء هو حالة السلامة التي تعقب البرء من المرض. كما استدل ابن القصار[6].

٦ ـ تمكين الله ـ تعالى ـ السحر من نبيه ﷺ ضرب من ضروب الابتلاء ولون من ألوان الامتحان، وذلك ليس أكبر شأنًا من ابتلائه عز وجل له بمعاندة الكفار لدينه ومحاربتهم له، وإنزالهم الضرر به ونيلهم منه سبًّا وضربًا بالحجارة وإلقاء الروث والقذر عليه ﷺ بمكة، ثم هزيمته بأحد ودخول حلقات المغفر في وجنتيه وكسر رباعتيه ﷺ ودس السم له بالمدينة.

٧ ـ هذا السحر الذي يمكن أن يعترى أفراد الإنسانية ـ بقدر الله تعالى ـ قد أصاب النبي ﷺ لتأكيد بشريته، وأنه يجوز عليه في ذات نفسه ما يجوز على البشر.

---

(١) البخاري، (١٠/٢٣٢) رقم ٥٧٦٣) كتاب الطب باب السحر، (١٠/٢٤٣ رقم ٥٧٦٥) باب هل يستخرج السحر.

(٢) السابق (١٠/٢٣٧).

(٣) السابق (١٠/٢٣٧).

(٤) ابن القيم، الطب النبوي ص٩٨.

(٥) ابن حجر، فتح الباري (١٠/٢٣٨).

(٦) السابق (١٠/٢٣٨).

٨ ـ هذا الابتلاء في شخص النبي ﷺ وعلاجه منه بطريقة شرعية من الدعاء الكثير بإخلاص والرقية الشرعية نوع من التعليم للأمة كي تأخذ بالأسباب الصحيحة اقتداءً بالنبي ﷺ في علاج مثل هذه الحالة كما قال د. رشاد خليفة(١).

فهذه حادثة مرضية بدنية تشبه كثيراً من الأمراض التي يتعرض لها البشر وهي نوع ابتلاء كسائر الابتلاءات التي يتعرض لها الصالحون وغيرهم لم تتعلق بمقام النبوة، ولا بدقة التبليغ ولا شرف الرسالة،وهي دليل بشرية الرسول ﷺ وطريق تعليم للأمة بأسلوب العلاج النافع من مثل ذلك المرض بعيداً عن الدجالين والمشعوذين.

٢ ـ حديث الذبابة :

نص الحديث: عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحيه داء، وفي الآخر شفاء»(٢).

والاعتراض يتلخص في كون الذبابة مستقذرة مستقبحة، ناقلة لشتى الأمراض والأوبئة، فلا يعقل كونها علاجًا، فضلاً عن كيف أنها تبدأ الوقوع بالجناح الذي فيه الداء، وهل لها عقل لذلك؟!

وللرد على ذلك:

١ ـ إن الذباب هنا بمنزلة غيره من الحشرات والهوام الضارة التي يكون علاج ضررها من نفس بدنها، فالأطباء يذكرون أن لحم الحية شفاء من سمها ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب الكلبة والحمى الربع والفالج واللقوة والارتعاش والصرع. وكذلك قالوا عن العقرب. والأطباء القدامى يذكرون أيضاً أن الذباب إذا ألقي في الإثمد وسحق معه، ثم اكتحل به زاد ذلك في نور البصر وشد مراكز الشعر من الأجفان، وحكوا أن الذباب إذا شدخ ووضع على موضع لسعة العقرب سكن الوجع، كذا قال ابن قتيبة(٣).

٢ ـ سقوط الذباب بجناحه الذي فيه السم نوع من الإلهام الإلهي له كما ألهم الله تعالى النحل أن تتخذ من الشجر والجبال بيوتًا، وكما يلهم الأرض أن تحدث أخبارها يوم القيامة، وكما ألهم النملة أن تخبر قومها بالتحصن بالمنازل خشية أن يحطمهم سليمان عليه السلام دون أن يدري ، فهو نوع الوحي والإلهام الإلهي للذبابة،كذا قال الطحاوي(٤).

---

(١) رشاد خليفة، التأليف بين مختلف الحديث ص٢٥٨ ـ ٢٦٨.

(٢) البخاري (١٠/٢٦٠ ـ ٢٦٣) كتاب الطب باب إذا وقع الذباب في الإناء.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص١٥٤ ـ ١٥٧.

(٤) الطحاوي، مشكل الآثار (٤/٢٨٢ ـ ٢٨٥).

٣ ـ السم الذى فى الجناح الذى يسقط الذباب به بمنزلة السلاح للذباب الذى إذا سقط فيما يؤذيه يتقيه بسلاحه، فمن الطبيعى أن يقابل أى مخلوق ما يضره بما لديه من أسلحة. ذكره ابن القيم[١].

٤ ـ ثبت أن قدامى الأطباء قد استخدموا الذباب فى علاج كثير من الحالات كلسع الزنبور والعقرب، وكذلك إذا قطعت رءوس الذباب وحك بجسدها العين أبرأت بعض أمراضها، وكذلك داء الثعلب. ذكره ابن القيم وأبو محمد المالقى[٢].

٥ ـ وجود الداء وعلاجه في نفس الذبابة ليس غريبًا فالنحلة تعسل من أعلاها، وتلقى السم من أسفلها، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الترياق الذى يعالج به السم، والذبابة كذلك تسحق مع الإثمد لجلاء البصر. ذكره ابن الجوزي[٣].

٦ ـ قامت الأبحاث الطبية الحديثة بإثبات وجود مادة سمية وأخرى شفائية على بعض أنواع الذباب المسماة بذباب الذراريح، ومن ثم أخذ منها الأمصال واللقاحات الطبية[٤].

٧ ـ وتحت عنوان الحشرات المظلومة نقل مجدى كيرلس أن الجرحى فى الحرب العالمية الأولى الذين تركوا بالميدان فترة قبل نقلهم إلى المستشفى قد برأت جروحهم أسرع من الذين نقلوا إلى المستشفى، ووجدت يرقات بعض أنواع الذباب الأزرق موضع الجروح وقد قتلت البكتريا المتسببة فى القيح والصديد، وقد استخرجت منها مادة الآلانتوين واستخدمت فى صناعة المراهم الملطفة للخراريج والقروح والحروق والأورام[٥].

٨ ـ قامت تجارب عملية لعزل مواد من الفطريات التى تعيش فى الذبابة منها تجارب لانجيرون سنة ١٩٤٥ وآرنشتين وكوك سنة ١٩٤٧ وبريان دكوريتس سنة ١٩٤٨ وكوكس وفارمر سنة ١٩٤٩ وروليوس سنة ١٩٥٠ وأثبت نجاحها فى التأثير على بعض الأمراض كالدوستناريا والتيفود والكوليرا[٦].

فهذه إشارات ودلالات تثبت أن للذبابة فوائد، وأنها استخدمت قديمًا فى علاج بعض الأمراض، وكذا استخدمت حديثًا فى صناعة بعض الأمصال واللقاحات الوقائية.

---

(١) ابن القيم، الطب النبوى ص٨٩.

(٢) ابن القيم، الطب النبوى ص٨٩، وابن حجر، فتح البارى (٢٦١/١٠).

(٣) ابن حجر، فتح البارى (٢٦٣/١٠).

(٤) د. الفاضل عمر، أمراض الجراثيم بين الوقاية والعلاج ص٣٠١ ـ ٣٠٢ نقلاً عن د. محمد رأفت خليفة، التأويل دراسة موضوعية ص١٧٣.

(٥) نقله د. رشاد خليفة، التأليف بين مختلف الحديث ص٢٩٣. نقلاً عن جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٠م.

(٦) نقله د. رشاد خليفة ص٢٩٤ ـ ٢٩٧ نقلاً عن تحقيق علمى نشرته مجلة الأزهر فى الجزء السابع الصادر فى رجب سنة ١٣٧٨هـ للدكتور محمود كمال والدكتور محمد عبد المنعم حسين.

وفرق كبير بين أن يأمر النبى بذلك أمر إلزام وبين أن يبين حقيقة، فمن الناس من يتقبل فعل ذلك لقلة ما يملك وعدم أنفته وتواضعه ومنهم من لا يستطيع ولا تتقبل نفسه ذلك، فليس رد الحديث هو المخرج له عن ذلك الحال ؛ لأن النبى ﷺ لم يلزم الأمة بذلك، ولكنه أرشد إلى طريقة دفع المرض منه.

وليس عيبًا أن يعاف الإنسان الشيء فقد قدم لرسول الله ﷺ لحم ضب فلم يأكله ولم يحرمه، وأكل على مائدته ﷺ وسئل : هل هذا حرام؟فأجاب أن لا ولكننى أعافه.

* * *

علل الحديث

إن من أخصب الميادين التى برز فيها نقاد المرحلة الأولى ــ وهم المتقدمون ــ ميدان العلل، ذلك الميدان الذى جعل من أحكامهم ونتائجهم مجالاً للتسليم كما سبق من أقوال أئمة النقد من المتأخرين؛ كابن الصلاح، والذهبى، وابن حجر والسيوطى وغيرهم، وقد سبق بيان ذلك فى مبحث "بين المتقدمين والمتأخرين"؛ وذلك لأن طبيعة هذا العلم لا يملكها إلا من امتلك الأصول وعاين الرواة وشافههم وسبر مروياتهم، ورحل إلى الآفاق هنا وهناك، وضبط ذلك كله فى مكنون صدره، وبين دفاف الكتب، ثم تكون لديه ملكة وذوق بهما يتعرف على أنوار كلام النبوة الواضح من هرج الزيف والوضع والوهم؛ بل والمعرفة بمرويات كل راو عن كل شيخ؛ فيعلم أن هذا يشبه حديث فلان أو لا يشبه، ومن كان ذلك قدره وهذا علمه فينبغى أن تقدر أحكامه، وينظر بعين الاعتبار إلى نتائج دراساته وأبحاثه.

إن علم العلل مجال ليس متيسرًا لكل أحد، ولا يضطلع به إلا من تضلع من علوم الحديث كافة، واختلطت الآثار بعظمه ودمه، وصار الرواة كجيرانه؛ يعرف مداخلهم ومخارجهم، ورواياتهم وشيوخهم، ومذاهبهم واعتقاداتهم، وسلامتهم وتخليطهم، وضبطهم ووهمهم؛ لذلك نجد أن جل المؤلفات فى هذا الفن كانت من نصيب الأئمة المتقدمين؛ أئمة هذه الصنعة، ورواد ذلك العلم دون غيرهم، وعنهم نقل المتأخرون، وإن كان بناء ذلك الصرح قام على أكتاف الأئمة المتقدمين وبجهودهم وكفاحهم، واكتفى المتأخرون بترديد أقوالهم أحيانًا، ومعارضتهم فى حين آخر، وهو ما يأتى بيانه فى الدراسة التطبيقية.

العلة فى اللغة:

قال الفيروزآبادى: "العَلَل، محركة: الشربَة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعًا، والعِلّة بالكسر: المرض، علّ يعلّ واعتلّ وأعلّه الله تعالى، فهو معلّ وعليل، ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج"[١].

وقال ابن منظور عن لفظ (معلول): "وبالجملة فلست منها على ثقة، ولا على ثلج؛ لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معلّ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنون ومسلول، من أنه جاء على جننته وسللته"[٢].

وقد جاء استخدام معلول عند كعب بن مالك؛ إذ يقول فى بردته:

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِى ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ ... كَأَنَّـهُ مُنْهَـلٌ بِالـرَّاحِ مَعْـلُولُ[٣]

---

١ الفيروزآبادى، القاموس المحيط (٢٠/٤)، الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢ ابن منظور، لسان العرب، أحمد فارس، دار الفكر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣ ابن هشام، السيرة النبوية (١٥٣/٤)، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، دون سنة طبع.

وقد استخدمها المحدثون، وكان لها وجه من الصحة اللغوية، فالراجح استخدام معل ومعلل ومعلول لغة للتعبير عن العلة.

وفى المعجم الوسيط: "عُلَّ الإنسان علة: مرض، فهو معلول، وأعلّه الله فهو معلول"[١].

ويتضح من المعنى اللغوى أن المعنى الاصطلاحى مشتق منه؛ إذ أنه يدل على نوع ضعف ومرض فى الحديث، يمنع العمل به.

العلة فى الاصطلاح:

إن أول من وقفنا على تعريفه للعلة الإمام الحاكم؛ حيث يقول: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وغلة الحديث تكثر فى أحاديث الثقات: أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه؛ فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[٢].

ثم يقول ابن الصلاح: "المعلول هو الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[٣].

ويقول العراقى: "العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه: أى قدحت فى صحته"[٤].

ويقول ابن حجر: "ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق، فالمعلل"[٥].

وهكذا درج الباقون ممن كان لهم إسهامات فى هذا الشأن على استعارة هذا المعنى أو اقتباسه أو محاكاته.

والحق أننى لم أقف على معنى اصطلاحى للعلة عند المتقدمين، وإن ظهر ذلك بصورة عملية فى مصنفاتهم لمن تتبع ذلك.

وإن كان الخفاء والغموض يكتنفان العلة؛ حيث لا يطلع عليها كل أحد، ولا يهتدى إليها كل باحث، فهذا هو الأصل أو الجانب الأكبر فى معنى العلة عند المتقدمين، وإن كانوا لا يقتصرون على ذلك، ولا يوصدون الأبواب عن سواه، فلهم من الممارسات العملية فى كتبهم ما يجمع بين السبب الخفى الغامض وبين الضعف الظاهر البين، والمتأمل لصنيعهم يجد ذلك جليًّا، ومما يدل على ذلك:

يقول ابن الصلاح: "ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى

---

١ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ص٦٤٢.

٢ الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١١٢-١١٣.

٣ ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٠)، ربيع بن هادى المدخلى، دار الراية ط٤، ١٤١٧ هـ.

٤ السخاوى، فتح المغيث (١/٢٢٤) ، على حسين على، مكتبة السنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٥ ابن حجر، نزهة النظر ص٢٤. إسحاق عزوز، مكتبة ابن تيمية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

الأسباب القادحة فى الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل، ولذلك تجد فى كثير من كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"[١].

وهذا تصريح من ابن الصلاح أن العلة لا تقتصر على تلك الصورة المتبادرة إلى الأذهان من شرط الخفاء والغموض.

ويقول د. المليبارى: "العلة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوى، سواء أكان الراوى ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم فيما يتعلق بالمتن، وخطأ الراوى الثقة ووهمه أغمض وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه؛ إذ أن الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه"[٢].

ويقول فى موضع آخر: "فإن قيل: إن ضعف الراوى سبب ظاهر، فكيف يدخل فى المعلول ما رواه الضعيف بناء على أنه خارج عن التعريف بقيد الغموض فيه؟

فيجاب بأن العلة هى عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوى، ثقة كان أم ضعيفا، وخطأ الراوى الضعيف فيما رواه لا يدرك إلا بالبحث عن القرائن التى تدل على إصابته أو خطئه، وعليه فالدال على خطأ الضعيف أمر غامض، ولا تكون رواية الضعيف دالة بمجردها على خطئه ووهمه، فقد يصيب الضعيف ولا يخطئ"[٣].

وقد حكم الأئمة فى بعض الروايات ــ لقرائن ــ بالصحة على روايات بعض الضعفاء وأعلوا بها روايات بعض الثقات، مما يدل على أن الضعيف ليس دائمًا مردود الرواية أو مرغوبًا عن حديثه.

يقول ابن أبى حاتم: "سألت أبى عن حديث رواه النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ قال: من حافظ على ثنتى عشرة ركعة فى يوم وليلة بنى له بيت فى الجنة. فقال أبى: لهذا الحديث علة؛ رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبى سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال أبى: هذا دليل أن مكحولاً لم يلقَ عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة. قلت لأبى: لم حكمت برواية ابن لهيعة؟ فقال: لأن فى رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه"[٤].

ويعلق د. همام سعيد على تعريف الحاكم وقوله بأن الحديث إنما يعلل من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فيقول: "وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولايمكن أن نسميه حدًّا بما يحمله الحد من الضوابط، كما يلاحظ فى كلام الحاكم إذ قصر

---

١ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ١٠٢. مع التقييد والإيضاح
٢ المليبارى، الحديث المعلول ص١٣، دار الهدى بالجزائر.
٣ المصدر السابق ص١٤.
٤ ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٧١/١)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتـوت على علل سببها جرح الراوي"[١].

ويقول د. حمزة ديب مصطفى: "من نظر في المصادر الأولى التي كتبت في العلل ذات أصحاب القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، يجد أصحابها قد أودعوا فيها من الأحاديث المعلة ذات العلل الخفية والجلية. والناظر في علل ابن المديني والترمذي وعلل الحديث لابن أبي حاتم وعلل الدارقطني وغيرها يجد هذا جليًّا واضحًا.

وقصر العلة على المصطلح المعروف من كون الحديث المعل هو خبر ظاهره الصحة والسلامة اطلع فيه بعد البحث على قادح هو من فعل المتأخرين"[٢].

يتضح مما سبق أن أئمة النقد قد أدخلوا في مصنفاتهم الحديث المعل بعلة ظاهرة والمعلول بعلة خفية، ولم يتقيدوا بنوع دون الآخر، وإن كانت مصنفاتهم في العلل مظنة الأحاديث التي ظاهرها الصحة، وهي معلولة.

أهمية علم العلل

بالرغم من أن علم علل الحديث فرع من علوم الحديث وقسم من أقسامه؛ إلا أن المشتغلين بالحديث يولونه أهمية كبرى؛ وذلك لعظيم أثره، ومسيس الحاجة إليه، وندرة المؤهلين للخوض فيه.

ولهذه الأهمية كان أئمة النقد من المتقدمين يقدمون البحث عن العلل والتنقيب حولها عن السماع أو حضور مجالس التحديث.

يقول عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"[٣].

ويؤكد ذلك المعنى الشافعي ــ رحمه الله ــ وهو يتحدث عن الكتب النافعة فيقول: "ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ مالك، ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث"[٤].

ثم يمثل الخطيب لها فيقول: ".. فمنها كتاب أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبي علي الحافظ النيسابوري، وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وكتاب التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري، ثم تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة: مثل كتاب يحيى بن معين الذي يرويه عنه عباس بن محمد الدوري، وكتابه الذي يرويه عنه المفضل بن غسان الغلابي، وكتابه الذي يرويه عنه الحسين بن حبان البغدادي، وتاريخ خليفة بن خياط العصفري، وأبي حسان الزيادي، ويعقوب بن سفيان

---

١ همام سعيد، العلل في الحديث ص١٧، دار العدوي، الأردن ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢ الترمذي،علل الترمذي الكبير (٢٩/١).
٣ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (٣٥٤/٢) .
٤ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي (٢٤٤/٢).

الفسوى، وأحمد بن أبي خيثمة النسائى، وأبى زرعة الدمشقى، وحنبل بن إسحاق الشيبانى، ومحمد بن إسحاق السراج النيسابورى، وكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبى حاتم"[١].

ويتحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن صنيع أئمة النقد واصفًا علمهم بأنه أشرف العلوم قائلاً: "وكما أنهم يشهدون ويعتبرون بحديث الذى فيه سوء حفظ؛ فإنهم أيضًا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم؛ بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف"[٢].

ثم ينعى على من لا يهتم بعلم العلل ولا يهتم إلا بظواهر الأسانيد، ولا يكترث بأقوال أئمة الشأن من أرباب العلل قائلا: "وطرف ممن يدعى اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظًا فى حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتأول له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له فى مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط"[٣].

ولا شك أن العالم بعلل الحديث والمحيط بها تكون أحكامه فى الفروع الأخرى أقرب للصواب.. يقول الأستاذ طارق عوض الله: "وكلما كان المتكلم فى الرجال بالجرح والتعديل عالمًا بعلل الحديث كلما كانت أقواله فى الرجال أقرب إلى الصواب والتحقيق؛ لأنه إنما يبنى أحكامه فى الرواة على الواقع الملموس من رواياتهم، وكلما كان أبعد عن علم علل الحديث كلما كانت أقواله فى الرجال بعيدة عن الصواب، يشوبها عدم التحرير والتحقيق؛ لأنه فى الغالب إنما يبنى أحكامه فى الرواة على النظرة السطحية من أحوالهم من غير خبرة كاملة بمروياتهم.

وقد يكون الرجل صالحًا عابدًا ولكنه ليس ممن يحفظ الحديث على وجهه، فمن نظر إلى ظاهره ولم يكن عالمًا بمروياته اغتر بظاهره، ووثقه عن غير خبرة وعلم كامل بحفظه وضبطه، بينما أئمة العلل عندهم الخبرة الكاملة بحال مروياته، ولذا تكون أحكامهم على الرواة غالبًا موافقة للصواب"[٤].

وكذلك معرفتهم باعتقاد الراوى يكون له علاقة كبرى بالحكم على المتون التى جاء بها، فالشيعة يتوقع منهم وضع الأحاديث فى مدح آل البيت، والروافض يتوقع منهم وضع الأحاديث فى ذم الخلفاء الثلاثة وما إلى ذلك من سائر أهل البدع، فمعرفة أئمة العلل لهذه

---

١ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٤٤-٢٤٥).

٢ ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/٣٥٢)، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصى، دار التقوى.

٣ المصدر السابق (١٣/٣٥٤). د. عبد الرحمن الفريدائى، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده فى الحديث ص٤٠، دار العاصمة ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤ ابن قدامة، مقدمة محقق المنتخب من علل الخلال ص٥، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة التوعية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨.

المعارف تؤثر إيجابًا فى تصويب أحكامهم فى سائر فروع علوم الحديث.

والمتابعة المستمرة واللصيقة أداة هذا العلم، والوصول إلى نتائج صائبة فيه ليست بالسهولة بمكان، وتعتمد على معارف متنوعة، كما قال د. همام سعيد: "وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل؛ لأن الجرح والتعديل ينتهى بكلمة أو سطر أو صفحة أو مجموعة من الأقوال فى الرجل موضع الجرح أو التعديل، وأما هذا الذى معنا؛ فإنه يواكب الثقة فى حله وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط؟ ومتى نسي؟ وكيف تحمل؟ وكيف أدى"[1].

وإن كانت كتب العلل تتناول الجانب الجلى والجانب الخفى من أخطاء الرواة وأوهامهم فإن الجانب الأهم هو ذلك الجانب الخفي؛ إذ إن أغلب الأحاديث التى توجد أسباب الرد واضحة بينة قد عرفت من قبل، وقد ابتعد عنها المحدثون، ولم تعد تمثل خطورة على السنة النبوية، حتى إن المؤلفات فى الموضوعات عند المتأخرين لا تعدو كونها ثمرة من ثمار تتبع أقوال المتقدمين فى الرواة والمرويات.

إن أهمية ذلك العلم تكمن فى كثرة ما أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم، وكذا عن الصحابة والتابعين من آثار وفتاوى وتفاسير وشروح، ثم كثرة الرواة، وتنوع حيثياتهم وأخلاقهم ومداركهم ومذاهبهم وأغراضهم وتغير أحوالهم من شبيبة إلى كهولة إلى شيخوخة، وتفرقهم فى البلاد والأمصار، ثم تنوع أوجه أخذ الحديث وأدائه، ووسائل حفظه وضبطه؛ كل ذلك وغيره مما لا يقع تحت حصر جعل ما يلابس الحديث النبوى من سلبيات لا يتسنى اكتشافها إلا لعالم العلل، وإن كان الأئمة المتقدمون لم يعنوا بالحديث النظرى عن العلل ــ أو لم يصلنا ــ فإنه كما يقول د. المالبيارى: "يجدر بالباحث المدقق أن يقارن بالتاريخ الكبير للإمام البخارى، وكتاب العلل الكبير للإمام الترمذي؛ الذى جمع فيه نصوص شيخه البخارى، وكتاب التمييز للإمام مسلم، وسائر كتب العلل التى تحتوى على القدر الأكبر من الروايات المعلولة، والتى تعتبر من بقية المرويات التى اصطفى منها الإمامان تلك الأحاديث الصحيحة على أسس علمية متينة؛ بحيث تبرز الدراسة ما أودع كل منهما فى تضاعيف الصحيحين من الفوائد الإسنادية والنقدية وتبلور المنهج العلمى المتبع لديهما فى معرفة الصحيح والسقيم، وكشف أوهام الرواة، وحتى أغلاط الأئمة الأجلاء، وافتراءات المغرضين وحيلهم وانتحالاتهم"[2].

وهكذا يتضح أهمية علم العلل؛ إذ إنه خروج من حيز الأحكام الجزئية إلى الأحكام الكلية، وعدم الاكتفاء بالنظر والتفتيش فى أحاديث الضعفاء ومروياتهم؛ بل النظر كذلك إلى مرويات الثقات؛ إذ هم بشر يصيبون وقد يخطئون.

---

١ همام سعيد، العلل فى الحديث ص٢٣.

٢ المالبيارى، نظرات فى مصطلح الحديث ص١٠١.

دقة هذا العلم وصعوبته

وما كان علم العلل بهذه الأهمية، لا يرقى سلمه إلا الأكابر من العلماء المبرزين فى فنون الحديث قاطبة؛ إلا لصعوبته ودقته، وعظم الوسائل المؤدية إليه، حتى إن القائم به قد يعجز عن بيان سبب التعليل، ولكن قلبه وذوقه الحديثى لا يقبل هذا الحديث أو ذاك.

وقد عبر عن ذلك أئمة النقد بعبارات مختلفة، فمن ذلك:

"سئل عبد الرحمن بن مهدى: كيف تعرف الصواب من الكذب؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون"[١].

وقال أيضًا: "معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدى لذلك!"[٢].

وقال: "إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة"[٣].

ولما أكثروا عليه السؤال لم يستطع أن يجد لهم حدًا يميز لهم به كيف يعلل الأحاديث ولكنه ضرب لهم مثالاً يوضح الموقف ويقرب التصور.

"قيل له: إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا بهرج، أكنت تسأل عن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال: بل أسلم له الأمر قال: فهكذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة"[٤].

وشبيه بذلك ما حدث لأبى زرعة وقد سئل: "ما الحجة فى تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألنى عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة ـــ يعنى محمد بن مسلم بن وارة ـــ فتسأله عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافًا فاعلم أن كلاً منا تكلم عن مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام"[٥].

فهكذا لم يستطع الإمام أبو زرعة الرازى على جلالته ورسوخ قدمه وعلو شأنه فى

---

١ ابن عدى، الكامل (١٠٩/١).
٢ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٩/١)، والحاكم معرفة علوم الحديث ص١١٣. والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣١١/٢)، وابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٣٧.
٣ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٩/١).
٤ ابن عدى، الكامل (١٠٩/١).
٥ الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١١٣. والخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٣١٢/٢).

علم العلل أن يصف طريقة التعليل للسائل، ولكنه أحاله على ما يهتدى به إلى أن هذا علم وأن له منهجًا لا يقدر عليه كل أحد، والعارفون بذلك العلم متفقون فى النتائج وإن سئل كل منهم على حدة.

ويحاول ابن أبى حاتم تقريب كيفية الإعلال أكثر فيقول: "تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفا علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه فى الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة"[١].

ولما كان هذا العلم يحيط به ذلك الغموض فقد رأى بعض أئمة النقد أنه من الخطر أن يكشف للعامة عن ذلك؛ فقد ذكر أبو داود أنه "ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا"[٢].

ويعلق على ذلك ابن رجب قائلاً: وهذا كما قال أبو داود، فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك"[٣].

ثم يبين ابن رجب أن هذا لا يمنع من بيان علل الأحاديث نصحًا للدين ودفاعًا عن السنة، ويرى أن بيان ذلك يقوى ويدعم الأحاديث الصحيحة التى لم تعل فيقول: "وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبى صلى الله عليه وسلم، وصيانة لها وتمييزًا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم.

ولا يوجد ذلك عندهم طعنًا [في] غير الأحاديث المعللة؛ بل يقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات.

فهؤلاء العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حقًّا هم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفى الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهرى الحاذق للجوهر مما دلس به"[٤].

ويقول فى موضع آخر مقربًا كيفية التعليل عند أئمة النقد: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم الحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم

---

١ ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٥١.
٢ أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٧.
٣ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٤١٣.
٤ المصدر السابق ص٤١٤.

والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"[1].

ويبين وسائل هذا العلم قائلاً: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطان، ومن تلقى عنهم كأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما. فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه، وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه"[2].

ويقول ابن كثير رحمه الله في معرض الحديث عن علم العلل: "وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا هذا كهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف بحسب مراتب علومهم، وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة"[3].

ويؤكد ذلك السخاوي ــ رحمه الله ــ فيقول: "هو أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ــ كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر ــ لا ينكر عليهم؛ بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة، هذا مع اتفاق الفقهاء في الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعني"[4].

ويعلل الإمام السيوطي تعذر الحكم على الحديث بالصحة في عصره ــ بناءً على مذهبه ــ بأن "هذه الأزمان المتأخرة قد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثاً بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته؛ لاحتمال أن يكون له علة خفية لم نطلع عليها؛ لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان"[5].

ولهذا الغموض وتلك الصعوبات نجد أن الأئمة النقاد يستخدمون في أحكامهم على الأحاديث لغة "موجزة وغامضة دون توضيح لأسبابه؛ مثل قولهم في تعليل الحديث: "هذا خطأ"، "هذا وهم"، "هذا منكر"، "هذا باطل"، "تفرد به فلان"، "لا يتابع عليه"، "غير

---

١ المصدر السابق ص٣٩٠-٣٩١.

٢ ابن رجب، شرح علل الترمذي ص٢٥٧.

٣ ابن كثير، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص٨٩-٩٠، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤ السخاوي، فتح المغيث (١/٢٣٠-٢٣١)، علي حسين علي، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥ نور الدين عتر منهج النقد ص٢٨٣، نقلا عن التنقيح لمسألة التصحيح للسيوطي، دار الفكر ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

محفوظ"، "لا يصح"..، ونحو ذلك من الصيغ الفنية الغامضة التي لا يفهمها إلا أهل هـــذا الفن"[١].

والحق أن هذا العلم ليس كهانة، وإنما هو محصلة تتلمذ جيد وكثرة قــراءة واهتمـــام بالسماع والحفظ، والجثو على الركب أمام الحفاظ، وعقل مستنير ومداومة مطالعة كتـــب الحفاظ، وإفناء الأعمار فى التحصيل مع تواضع جم، وقبل كل ذلك تقـــوى الله، فبـــان لهؤلاء الأئمة الخطأ بمجرد سماعه، وعرفوا البهرج بقياسه على ما عندهم من الحق.

قلة المتكلمين فى العلل وندرهم

لما كان علم العلل بهذه صلى الله عليه وسلم يحتاج إلى الهمم العالية، وأصحاب الهمـــم العالية مع القدرات العقلية المرتفعة والإخلاص فى ذلك لله تعالى، وتسخير تلك القـــدرات والمهارات الفنية، قليل فى عموم المشتغلين بهذا العلم، فهم أقرب ما يصور النبي صلـــى الله عليه وسلم أصحاب الهمم بقوله: "الناس كإبل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة"[٢].

فكثير ممن اشتغل برواية الحديث وحضر مجالسه، وارتحل إلى البلاد النائية، وترك وثـــير الفراش وهنيء الطعام وحبيب الأهل وعزيز الأوطان، ثم عقد مجالس التحديث للطلاب، لم يكن فى ذلك إلا وعاء لما حمل امتلأ شيئا ثم ألقاه.

ولكن من وصل إلى الغاية من ذلك العلم وبلغ الكمال فى دقائقه وأسراره، وغوامضـــه وخفاياه قليل من قليل.

يقول أبو حاتم الرازى: "جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحـــاديث خطـــأ وعللـــها وخطـــأ الشيوخ... قال لى: يا أبا حاتم؛ قلّ من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك فى شيء أو يخالجني شيء فى حديـــث، فإلى أن ألتقى معك لا أجد من يشفيني منه. قال أبو حاتم: وكذلك كان أمري"[٣].

وقال أبو عبد الله بن منده الحافظ: "إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا مـــن كثير ممن يدعى علم الحديث، فأما شأن الناس ممن يدعى كثرة كتابة الحديث، أو متفقـــه فى علم الشافعى وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبى والجنيد وذى النـــون وأهـــل الخواطر؛ فليس لهم أن يتكلموا فى شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهلـــه وأهـــل المعرفة؛ فحينئذٍ يتكلم بمعرفته"[٤].

---

١ المالبياري، نظرات ص٩٥.

٢

٣ ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٥٥-٣٥٦.

٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٤٨.

ويدافع ابن رجب الحنبلى عن الصحيحين وأنهما بلغا الغاية؛ وذلك لاعتناء البخارى ومسلم بعلم العلل بخلاف كثير من المتأخرين، فيقول: "فقل حديث تركاه إلا وله علة خفية؛ لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا فى الأعصار المتباعدة؛ صار الأمر فى ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما والوثوق بهما والرجوع إليهما... ولم يقبل من أحد بعد ذلك الصحيح والضعيف إلا عمن اشتهر حذقه ومعرفته بهذا الفن واطلاعه عليه، وهم قليل جدًا"[1].

وبكل حال فالنقاد العالمون بالعلل أفراد قليلون، ولا يتهيأ ذلك لكل من مارس ذلك العلم واشتغل بتخريج الأحاديث أو رواياتها، وإنما دون ذلك الجهد الجهيد وإفناء الأعمار الطوال والتضحية بكل ما يشغل عن العلم، ومن استعد لمثل ذلك فهو من القلائل، وهو بين من تصدى لذلك العلم غريب.

ويؤيد ذلك قول الحافظ ابن حجر موضحًا دقة ذلك العلم وقلة المتكلمين فيه: "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غائصًا واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم.. وهذا الشافعى مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث فى كتبه فيقول: وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث"[2].

ويتتابع المهتمون بالحديث وعلومه والمشتغلون به تأكيد ذلك المعنى، ومن هؤلاء الشيخ أحمد شاكر؛ إذ يقول: "هذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها؛ بل هو رأس علومه، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كابن المدينى وأحمد والبخارى ويعقوب بن شيبة وأبى حاتم وأبى زرعة والترمذى والدارقطنى"[3].

فهذا العلم ليس متاحًا لكل من اشتغل بالحديث ولا اهتم بجمع المرويات؛ إذ "هذا العلم لا يخوضه إلا من علا فى الفهم كعبه، واتسعت رقعة معارفه ودرايته؛ إذ القاصر فيه مخبط، والناقص فيه مخلط، وأما الناقد الباحث المعلّل، فهو كالصيرفى فى نقده المغشوش من الذهب، قياسًا على ما عنده من صفوه"[4].

ويتضح من ذلك أن هذا العلم صعب، لا يصل إليه إلا الأفذاذ الذين هم فى المحدثين أقل القليل ولأهمية ذلك العلم وصعوبة الوصول إليه ووعورة طريقه اهتم الأئمة بالتأليف فى مجال العلل للكشف عن غوامض العلل، وتقديم خبراتهم ومحصلة جهودهم أمام المحدثين.

---

١ ابن رجب، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص٢٤-٢٥، تحقيق الوليد آل فريان ـــ دار عالم الفوائد.

٢ ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (٧١١/٢).

٣ أحمد شاكر، الباعث الحثيث ص٩١.

٤ ابن الشهيد، مقدمة محقق علل الأحاديث فى كتاب الصحيح لمسلم لابن عمار الشهيد ص٧، تحقيق على حسن عبد الحميد، دار الهجرة ١٤١٢هـــ-١٩٩١م.

سبب العلة

لوقوع العلة أسباب شتى؛ خاصة إذا اعتبرنا العلة بالمفهوم الشامل الذى كان متبعا فى تصانيف الأئمة المتقدمين، ولعل هذه الأسباب جميعها ترجع إلى شيء واحد، وهو الخطأ غير المتعمد.

ومهما حاولنا أن نصف مهارة وإتقان أئمة النقد فلن نستطيع أن نصورهم فى صورة غير بشرية؛ فهم بشر، والبشر كلهم يخطئون، وليس العيب فى المنهج أن يخطئ بعض مشيدوه؛ لأن الله تعالى بإحاطة علمه وعظيم حكمته لم يجمع الأمة علي الخطأ، ولكنهم إذا أخطأ منهم الواحد تنبه لخطئه الأكثرون، وهكذا. ولا عصمة إلا لله ولكتابه ثم رسوله.

والناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون على تفاوت بينهم فى ذلك، فالخطأ والغفلة صفتان بشريتان لا تنفكان عن ذلك المخلوق، وهذه حقيقة مسلمة لا مراء فيها.

يقول ابن المبارك: "من يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة فى رواياهم للحديث"[1].

ويقول مسلم: "ليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا إلا الغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله"[2].

وقال يحيى بن معين: "من لا يخطئ فى الحديث فهو كذاب"[3].

وقال الترمذى: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم"[4].

وقال الثورى: "ليس يكاد يفلت من الغلط واحد"[5].

وقال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ"[6].

وقال البرذعى: "شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مهدى ومدحه، وأطنب فى مدحه وقال: وهم فى غير شيء"[7].

وقد أقر ذلك الإمام عبد الرحمن بن مهدى، وجعل أخطاء الشيوخ لا تعنى هجران الرواية عنهم أو كتابة أحاديثهم. قال سليمان بن أحمد الدمشقى: "قلت لعبد الرحمن بن

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١١٥.
٢ مسلم، التمييز ص١٧٠، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمى، طبعة المحقق ١٤٠٢هـ.
٣ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١١٥.
٤ المصدر السابق ص١١٢.
٥ المصدر السابق ص٩٣.
٦ المصدر السابق ص١١٥.
٧ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١١٦.

مهدى: أكتب عمن يغلط فى عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط فى عشرين؟ قال: نعم. قلت: فثلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم"[1].

وإذا كان إظهار أخطاء الأئمة وإن جلوا واضحًا؛ فإن ذلك من خيرية هذه الأمة، ومن رحمة الله بها أن قيض منها من يرد خطأها؛ إذ لا نبى جديد بعد النبى محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان أخطاء الثقات هو من مظاهر وضوح هذا الدين والبعد عن الكهنوتية والانغلاق والسرية التى تتبناها عقائد أخر.

ومن ذلك حديث أيمن بن نابل، عن أبى الزبير، عن جابر قال: "كان رسول الله يعلمنا التشهد: بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته.. أسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار. قال النسائى: لا نعلم أحدًا تابعه، وخالفه الليث فى إسناده، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ. قال الترمذى: سالت البخارى عن هذا، فقال: هو خطأ، والصحيح ما رواه الليث"[2].

ومن ذلك ما رواه الحاكم فى المستدرك[3]: أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن حليم المروزى، ثنا أبو الموجه، ثنا يوسف بن عيسى، ثنا الفضل بن موسى، ثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيد، فلما قضى الصلاة قال: إنا نخطب؛ فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب" أخرجه البيهقى[4] وقال: قال يحيى بن معين: هذا خطأ؛ إنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى، يقول: عن عبد الله بن السائب.

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث روى عن همام، عن قتادة، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "لا تنكح المرأة على خالتها ولا على عمتها" قال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو همام عن يحيى نفسه"[5].

ومن ذلك قال على بن المدينى: "حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم: "إذا زنت أمة أحدهم فتبين زناها فليجلدها". رواه ابن إسحاق، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة، ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة. فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبى هريرة، ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد عن سعيد ابن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة.

---

١ ابن أبى حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٢٨/١).
٢ الذهبى، مهذب السنن (١/ق١٨٦-ب ١٨٧-أ).
٣ الحاكم، المستدرك (٢٩٥/١).
٤ البيهقى، السنن الكبرى (٣٠١/٣).
٥ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٤٠٦/١ رقم ١٢١٤).

ورواه أيوب بن موسى عن سعيد عن أبي هريرة، والحديث عندى حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة يقول: وهم، وأخاف ألا يكون حفظه[1].

ومن ذلك قال على بن المديني: "حديث أبي هريرة: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره. فقال: رواه مالك وابن عجلان عن سعيد المقبرى، عن أبي شريح الخزاعى، ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبرى، عن أبي هريرة، والحديث عندى حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق"[2].

ومن ذلك حديث حسان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها". قال ابن عدى: قال لنا ابن صاعد: وهذا الإسناد وهم، إنما حدثه حسان عن أبي سفيان وهو طريف السعدى فتوهم أنه أبو سفيان الثورى فقال برأيه: عن سعيد بن مسروق الثوري"[3].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمرو بن عاصم الكلابي، عن عمران القطان، عن معمر، عن الزهرى، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، عن النبى صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلاّ الله"، فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة أن عمر قال لأبي بكر.. القصة. قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عمران"[4].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان، عن ليث، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن فى الجنة لعمدًا من ياقوت عليها غرف من زبرجد أبوابها مفتحة. قيل: من يسكنها يا رسول الله؟ قال: المتحابون فى الله والمتجالسون فى الله والمتلاقون فى الله. قال أبي: لا أعلم روى ليث عن موسى بن وردان. وهذا وهم"[5].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، عن النبى صلى الله عليه وسلم: ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار... الحديث. فقالا: هذا خطأ؛ رواه الثورى وشعبة وإسرائيل وجماعة يقولون: عن أبي إسحاق عن صلة، عن عمار قوله: لا يرفعه أحد منهم، والصحيح موقوف. قلت لهما: الخطأ ممن؟ قال أبي: أرى من عبد الرزاق

---

١ ابن المديني، علل ابن المديني ص٩٨-٩٩، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوعى بحلب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢ ابن المديني، علل ابن المديني ص٩٥-٩٦.
٣ ابن عدى، الكامل (٣٧٥/٢).
٤ علل الرازى (١٤٧/٢ رقم ١٩٣٧).
٥ المصدر السابق (١٣١/٢-١٣٢ رقم ١٨٨٦).

أو معمر؛ فإنهما جميعًا كثيرو الخطأ"[١].

ومن ذلك أخرج الترمذى فى العلل الكبير قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: أنا أبوداود، قال: أنا شعبة، قال: أنا عبد ربه بن سعيد قال: سمعت أنس بن أبى أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الصلاة مثنى مثنى، تشهد فى ركعتين وتبؤس وتمسكن، وتقنع وتقول: اللهم، اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهى خداج".

وقال الليث: "أنا عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أبى أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس.

قال الترمذى: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ فى هذا الحديث فى مواضع:

فقال: عن أنس بن أبى أنس، وإنما هو عمران بن أبى أنس. وقال: عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو عن عبد الله بن نافع، عن ربيعة بن الحارث. وربيعة بن الحارث هو ابن المطلب، فقال هو: عن المطلب، ولم يذكر فيه: عن الفضل بن عباس"[٢].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: "سألت أبى عن حديث رواه مالك، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز، عن البراء عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الضحايا. فقال أبى: نقص مالك من هذا الإسناد؛ إنما هو سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، عن النبى صلى الله عليه وسلم"[٣].

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: "سمعت أبا زرعة، وحدثنا يحيى بن بكير عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبى هريرة قال: قالوا: يا رسول الله؛ أصحاب الحمر؟ قال: لم ينزل على فى الحمر إلا هذه الآية الفاذة:﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ**﴾ إلى آخر السورة. قال أبو زرعة: وهم فيه الليث؛ إنما هو زيد بن أسلم عن أبىّ صالح، عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم"[٤].

---

١ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/١٤٥رقم١٩٣١).
٢ الترمذى، علل الترمذى الكبير (١/٢٥٨-٢٥٩).
٣ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٤١ رقم ١٦٠٤).
٤ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٧٢ رقم ١٧٠٧).

أسباب الخطأ

سبق بيان أن الخطأ طبيعة إنسانية وظاهرة فطرية، لا يكاد يسلم منها أحد، وتحديد سبب ذلك الخطأ أو ذاك أمر لا يمكن تكهنه أو الخوض فيه ارتجاليا بحسب الظنون أو التخمينات، وإنما يتوصل إليه الناقد الجهبذ ـــ إن استطاع ـــ عبر سلسلة طويلة شاقة من تتبع أحوال الراوى، واعتبار رواياته بروايات غيره من الثقات، المعتمد على رواياتهم.

وتحديد أسباب الخطأ تفصيليا أو بصورة جامعة متعذر لأسباب:

- منها ما يرجع إلى طبيعة هذا المبحث وغموضه؛ حتى إننا نجد كثيرا أئمة النقد يكتفون بالحكم على الحديث بالخطأ، دون الخوض فى تفاصيل ذلك الخطأ، وبعضهم يدرك خطأ الرواية ولا يستطيع أن يبين سبب الخطأ فيما يسمى بالملكة عند النقاد، وقد سبق ذلك تفصيليا فى مبحث الملكة من عوامل اكتمال المنهج.
- ومنها ما يرجع إلى طبيعة البحث؛ إذ إنه موضوع عام يناقش قضايا عامة فى المنهج النقدى ولا يستطيع الباحث تتبع ذلك فى هذا المكان الضيق، وأراه يحتاج إلى دراسة مستقلة فهو جدير بها.

ولكن محاولة بيان بعض أسباب الخطأ ودقة معرفة أئمة النقد من المتقدمين بها لا بد أن يكون لها نصيب فى ذلك الموضع، فما لا يدرك كله لا يترك كله. ومن ذلك:

١- صغر سن الراوى وقت التحمل:

ومعلوم أن العقل مدار التكليف، وقد رفع الله عن الأمة الخطأ والنسيان، قال تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾[١]، كما جعل الله تعالى مناط الحساب على البلوغ وليس قبل ذلك؛ لما فيه من اجتماع العقل ودقة الفهم، والقدرة على التمييز، والدقة فى الانتباه، وكثيرا ما يؤدى تحمل الأحاديث حال الصغر إلى الوهم والخطأ لضعف التمييز وقلة الإدراك.

وقد روى سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب وثبت سماعه منه، ولكن من الممكن أن يتذكر فى ذلك الحال من الصغر موقف أو موقفين؛ لا أن يتحمل عشرات أو مئات الأحاديث عنه. قال يحيى بن معين عنه: هاهنا قوم يقولون: إنه أصلح بين على وعثمان، وهذا باطل. وقال أيضا قد رأى عمر وكان صغيرا. قال الدورى: يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر. فقال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئا؟!"[٢]، فقد أنكر ابن معين ضبط ابن المسيب حديث عمر.

وعن نعيم بن حماد؛ قال ابن عيينة: "لقد أتى هشام بن حسان عظيما بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لم؟ قال: لأنه كان صغيرا"[٣].

---

١ البقرة: ٢٨٦.

٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٣٣٦)، دار إحياء التراث العربى ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣ الخطيب، الكفاية ص٥٤.

فجعل ابن عيينة رواية هشام بن حسان عن الحسن أمرًا عظيمًا، وذلك لتحمله عنه وقت الصغر.

وعن أبي داود السجستاني قال ابن جريج لوكيع: "باكرت العلم، وكان لوكيع ثماني عشرة سنة"[1].

والتحمل حال الصغر عرضة للنسيان، ومن ثم التحديث بالمناكير.

"وقد أحضر والد إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبرى ابنه لمجلس عبد الرزاق، وهو صغير جدًا، فكان يقول: قرأنا علي عبد الرزاق، أى قرأ غيره وحضر صغيرًا. يقول ابن عدى: وحدث عنه بحديث منكر"[2].

ومعلوم أن أصغر من ذلك يدرك ويتذكر، وذلك لحوادث خاصة..

من ذلك قول محمود بن الربيع: "عقلت من النبى صلى الله عليه وسلم مجة مجها فى وجهى وأنا ابن خمس سنين من دلو"[3].

وقول ابن عباس: "أقبلت راكبًا على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدى بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت فى الصف، فلم ينكر ذلك علي"[4].

فهذه حوادث يمكن تذكرها، وذلك لخصوص الموقف الأول وارتباطه بشخصية النبى العظيم، وهو يتبسط ويداعب أحد صبيان أمته، والموقف الثانى لما فيه من غرابة التصرف حال صغره، وعدم إنكار أحد عليه، وأرى أن الصغير يتذكر مواقف خاصة به، لا أنه يستطيع فى هذه السن تحمل الأحاديث الكثيرة المتشعبة الأسانيد.

٢- قصر صحبة الشيخ:

لا شك أن طول الصحبة بين الراوى وشيخه تجعل الاعتماد على مروياته عنه أكثر، والثقة فى إتقانه عنه أكبر، وذلك لاختصاصه به وكثرة مجالسته وطول سماعه، وربما تكرر سماعه الحديث الواحد منه مرات، ولذلك كان قصر صحبة الراوى لشيخه مما يفيد ضعف الحديث عند التفرد أو المخالفة.

وقد قسم العلماء الرواة عن كل شيخ إلى طبقات، وأعلى هذه الطبقات من جمع بين الإتقان وطول الصحبة، بينما تأخرت طبقة الذين قصرت صحبتهم لذلك الشيخ.

فمن هؤلاء الحفاظ المشهورين نافع مولى ابن عمر فقد قسم ابن المديني الرواة عنه تسع طبقات[5]، وقسمهم النسائى كذلك إلى تسع طبقات[6]، وقد قسم أصحاب الزهرى

---

١ الخطيب، الكفاية ص٥٤.

٢ ابن عدى، الكامل (٣٤٤/١).

٣ البخارى، الصحيح (٢٠٧/١)، رقم ٧٧ كتاب العلم باب متى يصح سماع الصغير.

٤ السابق (٢٠٥/١)، رقم ٧٦ كتاب العلم باب متى يصح سماع الصغير.

٥ ابن رجب، شرح العلل ص٢٣١-٢٣٢.

٦ المصدر السابق ص٢٣٢-٢٣٣.

إلى خمس طبقات[1]، وقُسم أصحاب الأعمش إلى سبع طبقات كما قال النسـائى: "الأولى: يحيى القطان، والثورى، وشعبة. الثانية: زائدة بن أبى زائدة، وحفص بن غياث. الثالثة: أبو معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة. الرابعة: قطبة بن عبد العزيز ومفضـل بـن مهلهل وداود الطائى، وفضيل بن عياض، وابن المبارك. الخامسة: ابن إدريس، وعيسى بـن يونس ووكيع وحميد الرؤاسى، وعبد الله بن داود. السادسة: أبو أسامة، وابن نمير، وعبد الواحد بن زياد. السابعة: عبيدة بن حميد، وعبدة بن سليمان"[2].

وقدم النقاد رواية من طالت صحبتهم لفهمهم لمرويات شيوخهم أكثر.

قال أبو زرعة: "حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنه أفهم لحديث أبيه"[3].

وبالرغم من إثبات رواية سفيان بن حسين عن الزهرى إلا أن قصر الصحبة له جعـل الأئمة يضعفون رواياته عنه. قال يحيى بن معين عنه: "ثقة فى غير الزهرى لا يدفع، وحديثه عن الزهرى ليس بذاك؛ إنما سمع منه بالموسم" وكذا قال أحمد[4]، قال ابن عـدى: وعـن الزهرى يروى عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد"[5].

وقد أعل النقاد رواية محمد بن عبد الله بن الحسن عن أبى الزناد لحديث: "إذا سـجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير"؛ بتفرد محمد بن عبد الله بن الحسن عـن أبى الزنـاد، وذلك لأن أبا الزناد من فقهاء أهل المدينة ومحدثيهم، ورواة أخبارهم الذين يشترك فى نقـل أحاديثهم جمع كبير من حفاظ الحديث المعروفين، وبمعرفة ذلك الراوى المتفرد عنه، وأنـه ليس من أصحابه المكثرين، وأنه كان كما قال ابن سعد: "يلزم البادية ويحب الخلوة"[6].

يقول د. المالبيارى: "فإذا جاء حديث أبى الزناد من رواية محمد بن عبد الله بن حسـن دون أن يشاركه أحد من أصحابه الحفاظ المكثرين يستغربه النقاد؛ لأنه لو حـدث أبـو الزناد به لما خفى على أحد من هؤلاء الحفاظ، وهم أولى الناس بمعرفته وروايتـه عنـه، والذى يقدر على السماع منه ما لم يسمعه الآخرون ينبغى أن يكون من الذين يلازمونـه ملازمة طويلة"[7].

وهكذا يتضح أن قصر صحبة الراوى لشيخه من مظنة الخطأ وأسبابه؛ إذ بعد عـهده به، وقلة ممارسته لمرويات ذلك الشيخ أقرب للخطأ عليه ممن لازمه وأكثر عنه.

٣- التقليد للثقات:

قد يروى أحد الرواة حديثًا على الاستقامة، ضابطًا لما روى، ويخالفه أحـد الثقـات

---

١ ابن رجب، شرح العلل ص٢٣٠.
٢ المصدر السابق ص٢٣٣.
٣ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٥٤/٢ رقم ١٦٤٧).
٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٥٠/٢).
٥ ابن عدى، الكامل (٤١٦/٣).
٦ ابن حجر تهذيب التهذيب (١٦٤/٥).
٧ المالبيارى، الموازنة ص٤١، دار ابن حزم ط١ ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

الأجلاء أو الحفاظ المكثرين، ويكون الخطأ فى هذا الحديث بالذات من ذلك الثقة الحافظ، وبدافع الهروب من مخالفة ذلك الثقة، وعدم التجرؤ على ذلك، والتشكك فى النفس يرجع ذلك الراوى عن روايته إلى رواية ذلك الثقة المخطئ.

ومن ذلك ما رواه شعبة وأبو عونة عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن عائشة قالت: "سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الأوعية..." الحديث.

قال أبو حاتم الرازى: "كان شعبة يخطئ فى اسم خالد بن علقمة، وكان أبو عوانة يقول: خالد بن علقمة. فقال شعبة: لم يكن بخالد بن علقمة، وإنما كان مالك بن عرفطة، فلقنه الخطأ وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يجسر أن يخالفه"[١].

وقد ذكر الدارقطنى أن شعبة "كان يخطئ فى أسماء الرجال كثيرًا لتشاغله بحفظ المتون"[٢].

وقال أبو داود: "كان يخطئ فيما لا يضره ولايعاب عليه فى الأسماء، وكذا قال العجلي"[٣].

وبذلك يظهر أثر التقليد عن غير معرفة، وأنه أحد أسباب الخطأ فى رواية الراوى.

٤- سلوك الجادة:

قد يتشكك المحدث فى رواية ما، وتكون هناك رواية مشهورة تجرى على الجادة، ومن السهل أن تتوارد على الأذهان، فربما كان ذلك سبب الخطأ لدى الراوي؛ خاصة إذا كانت تلك السلسلة محفوظة، فتسبق على لسانه تلك السلسلة المحفوظة.

يقول الإمام أحمد: "وأهل المدينة إذا كان الحديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما"[٤].

وهناك رواية مشهورة: سماك عن عكرمة، عن ابن عباس، وربما جاءت رواية منقطعة، فوصلها البعض اعتمادًا على الجادة والمشهور من ذلك الإسناد.

قال ابن أبى حاتم: "سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الله عن رجاء وسهل ابن حماد العقدى أبو عتاب، عن شعبة، عن عدى بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوف، قال: لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا. ورويا عن شعبة، عن سماك، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحوه.

فقالا: أكثر أصحاب شعبة الحفاظ منهم يرفعون حديث عدى بن ثابت، ولا يقولون فى حديث سماك: ابن عباس، إنما يقولون سماك، عن عكرمة أن النبى صلى الله عليه وسلم،

---

١ ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٢٩ رقم ١٥٦٣).
٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٢/٥٠٢).
٣ المصدر السابق.
٤ ابن عدى، الكامل (٤/١٦١٦).

وهذا صحيح. قلت: إنما هو اتفقا؟! فقالا: شيخين صالحين أوقفا ما رفعه الحفاظ، ووصلا ما يرسله الحفاظ"[1].

فقد سار عبد الله بن رجاء وأبو عتاب على الجادة وخالفوا الحفاظ فوصلوا المرسل؛ اتباعا للمشهور عن ذلك الإسناد.

ومشهور أيضا رواية سفيان عن أبيه، عن أبي الضحى، مما أوقع بعض الحفاظ فى الخطأ سيرا على الجادة والمشهور من ذلك الإسناد، وتلك السلسلة الشهيرة.

قال أبو زرعة: "سمعت نوح بن حبيب يقول: حضرنا عبد الرحمن بن مهدى، فحدثنا عن سفيان، عن منصور، عن أبي الضحى فى قوله عز وجل: **﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾**[2].

فقال له رجل حضر معنا: يا أبا سعيد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى فسكت عبد الرحمن، وقال له آخر: يا أبا سعيد؛ حدثنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن أبي الضحى قال: فسكت، وقال حافظان! ثم قال: دعوه.

قال نوح: ثم أتوا يحيى بن سعيد، فأخبروه أن عبد الرحمن بن مهدى حدث هذا الحديث عن الثورى عن منصور، عن أبي الضحى، فأخبر أنك تخالفه ويخالفه وكيع، فأمسك عنه، وقال: حافظان. قال: فدخل يحيى بن سعيد ففتش كتبه، فخرج وقال: هو كما قال عبد الرحمن: عن سفيان، عن منصور. قال نوح: فأخبر وكيع بقصة عبد الرحمن، والحديث وقوله: حافظان. فقال وكيع: عافى الله أبا سعيد، لا ينبغى أن يقبل الكذب علينا. قال: ثم نظر وكيع فقال: هو كما قال عبد الرحمن، اجعلوه عن منصور"[3].

٥- الانشغال عن الحديث:

من المعلوم أن تعاهد الشيء يورث الإتقان له والضبط لمحتواه؛ بخلاف هجره والانشغال عنه، ومن كان مهتما بأمر كان له حافظا بخلاف من اهتم بأشياء أخر، ومما يأخذ بالمحدثين من علومهم حاجة الدولة إليهم لتولى بعض المناصب والتى كثيرا ما تسيطر على ذهن ذلك المحدث، وتشغله عن مروياته كالقضاء مثلا.

وفى ترجمة شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي قال العجلي عنه: "كان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديما فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولى القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط. وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولى القضاء اضطرب حفظه"[4].

وقال أبو حاتم وقد سئل عن حديث: "أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم" من رواية شريك فقال: هذا خطأ أخطأ فيه شريك... فحدث شريك هذا

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى (٢/٢٣٤-٢٣٥ رقم ٢١٩٢).
٢ الرعد: ٧.
٣ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١/٢٥٥).
٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٤٩٧).

الحديث من حفظه بآخرة، وكان قد ساء حفظه فغلط فيه[1].

ومن هؤلاء ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الأنصارى، فقد أثر القضاء فيه، وكان انشغاله به سببا فى كثرة الخطأ فى مروياته.

قال أبو حاتم الرازى: "محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ"[2].

ثم إنه مع ذلك كان مجتهدا فى أمر القضاء، قال الثورى: فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة، وقال الساجى: كان يمدح فى قضائه[3].

ومن هؤلاء حفص بن غياث، قال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وقال صالح بن محمد: لما ولى القضاء جفا كتبه، وليس هذا الحديث فى كتبه. وقال أبو داود السجستانى: كان حفص بآخرة دخله نسيان، وكان يحفظ[4].

ولا يخفى ما للقضاء من تبعات أمام الله تعالى أولا، ثم أمام الناس، فالقاضى يحكم ويبلغ عن الله تعالى ذلك الحكم، فلا بد أن يكون حريصا وهو يبلغ عن ربه، كما أنه أشد حرصا أن يمثل بين يدى الله تعالى أمام مظلوم ظلمه بسبب تكاسل عن مراجعة أصول ذلك الحكم. وذلك بلا شك يأخذ من وقت ذلك القاضى الكثير، ولا يجعل ذاكرته فى الحديث تقوى كما كان متفرغا له، ويكفى قول حفص بن غياث: "والله ما وليت القضاء حتى حلت لى الميتة"[5].

وهو يعنى عدم مسارعة المحدثين لتلك المناصب ولا بحثهم عنها، وإنما كانوا يضطرون إليها اضطرارا.

٦- ضياع الكتب:

سبق بيان أن الضبط عند المحدثين منه ما هو ضبط صدر، ومنه ما هو ضبط كتاب، وضبط الكتاب يحتاج إلى تعهد تلك الأصول ومداومة النظر فيها والحفاظ عليها وصيانتها عن أيدى العابثين وما إلى ذلك، ويمثل ضياع الكتاب لمن يعتمد على كتبه فى التحديث طامة كبرى، ويعرضه ذلك لدخول كثير من الأوهام والأخطاء عندما يحاول التحديث من حفظه؛ إذ ذلك أمر لم يعتد عليه، ولم يدرب ذاكرته عليه.

ومن المحدثين الذين كثر خطؤهم بسبب ضياع كتبهم على بن مسهر، قال أحمد: "إن على بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى (٢٣٠/١ رقم ٦٦٨).

٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٩٥/٣).

٣ المصدر السابق (١٩٥/٣).

٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٨/١-٥٦٩).

٥ المصدر السابق.

بشيء يعتمد"[١]، وقال ابن نمير: "كان قد دفن كتبه"[٢].

كما كان البعد عن الكتب، وإن لم تفقد من أسباب الوهم والخطأ وقلة الضبط.

وممن ابتعد عن كتبه فكثر وهمه معمر بن راشد، قال أحمد: "كان يتعاهد كتبه وينظر يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة، وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه"[٣].

وقال أبو حاتم: "ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث"[٤].

٧- **الاختلاط:**

كثيرا ما يصاحب كبر سن المحدث الاختلاط وتغير الحفظ وسوء الضبط، حتى إنه لايدرى من حدث، ولا يميز المرفوع من الموقوف، ولا المتصل من المنقطع؛ وذلك لضعف العقل وتشتته فى الكبر، فيجدر بالمحدث أن يلاحظ أخبار هذا الضرب، فينتقى منها ما كان قبل الاختلاط، ويعرض عما بعده.

ومن المختلطين سعيد بن أبي عروبة.. قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: ثقة مأمون. وقال أبو عوانة: ما كان عندنا فى ذلك الزمان أحفظ منه.

ولكنه اختلط وتغير عقله. قال الأزدي: اختلط اختلاطا قبيحا. وقال النسائي: من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء[٥].

وقال يحيى بن معين: فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، ومن سمع من بعد ذلك فليس بشيء.

وقال ابن عدى: "وسعيد بن أبي عروبة من ثقات الناس، وله أصناف كثيرة، وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه"[٦].

ومن هؤلاء صالح بن نبهان مولى التوءمة، قال أحمد بن حنبل: كان مالك أدركه وقد اختلط، فمن سمع منه قديما فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث ما أعلم به بأسا.

وقال ابن معين: صالح مولى التوءمة ثقة حجة، قيل: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، والثورى إنما أدركه بعدما خرف، وسمع منه أحاديث منكرات، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف[٧].

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٢٢.
٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤١/٤).
٣ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٣٠.
٤ ابن حجر تهذيب التهذيب (٥٠١/٥).
٥ المصدر السابق (٣٢٣/٢-٣٢٤).
٦ ابن عدى، الكامل (٣٩٤/٣-٣٩٧)، وانظر الكواكب النيرات ص٣٧-٤١ رقم ٢٥.
٧ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٤٠/٢-٥٤١).

قال ابن عدى: "هو فى نفسه ورواياته لا بأس به إذا سمعوا منه قديما"[١].

ولا يخفى ما يسببه الاختلاط من وقوع الأخطاء والأوهام، ولذلك ميز أئمة النقد بين روايات المحدثين قبل الاختلاط وبعدها، ودونوا من سمع من كل قبل الاختلاط وبعده[٢].

٨- التلقين:

وقد تهتز ثقة المحدث فى مروياته، ويبتلى بقوم سوء يلقنونه من الأحاديث ما ليس من حديثه، فيقبل ذلك التلقين، وكثيرا ما تكون تلك الروايات عن الضعفاء، وقد عاب ذلك نقاد الحديث، وميزوا متى ضبط المحدث مروياته، ومتى قبل التلقين.

وممن اشتهر بقبول التلقين عبد الرزاق بن همام الصنعانى، وقد كان من أئمة الحديث المشهورين، وجبال الحفظ الموهوبين، وكانت الرحلة إليه فى زمانه.

قال عنه معمر: إن عاش فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل[٣]. وقال عنه أحمد: "لا يعبأ بحديث من سمعه منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة. وقال النسائى: عبد الرزاق ما حدث عنه بآخرة ففيه نظر"[٤].

وذلك أنه عمى، وكان اعتماده على كتبه، فلما عمى صار الناس يلقنونه، وهو لايرى كتبه.

ومن هؤلاء هشام بن عمار شيخ البخارى، قال ابن معين: ثقة، وقال: كيس كيس. وقال الدارقطنى: صدوق كبير المحل.

ولكنه بعد ما كبر تغير وصار يتلقن.. قال أبو حاتم: لما كبر هشام بن عمار تغير؛ فكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه.

وقال الإسماعيلى: عن عبد الله بن محمد بن سيار: كان هشام يلقن، وكان يلقن كل شيء، ما كان من حديثه، وكان يقول: أنا قد خرجت هذه الأحاديث صحاحا، وقال الله تعالى: **﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه﴾**[٥].

٩- رواية الحديث بالمعنى:

قد يتدخل المحدث فى لفظ الحديث، فيحيله عن معناه دون قصد، ولذلك شرط أئمة النقد فيمن يروى الحديث بالمعنى أن يكون ذا فهم تام بألفاظ الحديث، ولديه القدرة الفائقة على التعبير عن ذلك بلفظه إن استطاع.

يقول الشافعى فى حد الحديث الصحيح: "عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معانى

---

١ ابن عدى، الكامل (٥٨/٤)، وانظر الكواكب النيرات ص٤٩-٥١ رقم٣٣.

٢ انظر الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة، ابن الكيال الشافعى، تحقيق حمدى السلفى، دار العلم بنها ١٤٠١هـ.

٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٤٥/٣).

٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٣٢٠-٣٢١.

٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٧/٦)، البقرة: ١٨١.

الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث بـه علـى المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحـلال إلى الحرام"[١].

ومع ذلك قد يحاول الراوى اختصار الحديث أو ينسى اللفظ ويذكر معـنى مقاربـا فيحدث به، فيكون ذلك سببا فى وقوع الخطأ..

ومن ذلك حديث رافع بن خديج فى كراء المزارع وذكره النهى عن كراء المزارع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود عن زيد بن ثابت: "يغفر الله لرافـع بـن خديج؛ أنا والله أعلم با لحديث منه، إنما أتاه رجلان ـ قال مسدد: من الأنصار ـ اتفقـا ثم اقتتلا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كان هذا شأنكم فلاتكروا المزارع"[٢].

وقد قال عنبسة: "قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصـر الحديث فيقلب معناه؟ قال: فقال لى: أو فطنت له؟!"[٣].

وقد شرط النقاد فيمن يحدث على المعنى إصابته المراد به.

قيل للحسن: يا أبا سعيد؛ إنك تحدثنا بالحديث اليوم، وتحدث من الغد بكلام آخـر. فقال: لا بأس بالحديث إذا أصبت المعنى[٤].

١٠ – اختلاط الأسانيد وتشابكها:

إن حفظ الأحاديث: متونها وأسانيدها معا أمر شاق، خاصـة إذا كـان القـوم لا يحفظون عشرات الأحاديث؛ بل المئات والألوف، وإذا كان بعض الحفاظ لا يخلطون بـين الأسانيد كالبخارى وأحمد وأبي زرعة وأمثالهم، فإن كثيرين قد تنقلب عليهم الأسـانيد، ويدخل لهم الحديث فى الآخر، ويبدلون سند حديث لمتن آخر على سبيل الوهم والخطأ.

وقد قام أئمة النقد بتمييز ذلك، وعدم الاعتداد بتلك الأسانيد المقلوبة؛ بل عدوها من المناكير والأخطاء، وذلك لعلمهم بروايات كل راو، وبأسانيد كل مروى، على حين قـد يغتر بذلك من لم يرسخ قدمه فى ذلك العلم، ويدخلون ذلك فى باب المتابعات والشواهد.

من ذلك "ذكر حديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن ابن شـهاب، عـن عبيدالله بن عبد الله بن عتبة، عن أم حبيبة –وكانت خالته– قال: دخلت عليها فسـقتنى شربة من سويق، فقالت: ياابن أخي؛ توضأ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنـا أن نتوضأ مما مست النار.

قال أبو حاتم: هذا خطأ؛ إنما هو الزهرى، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان بن سعيد بـن

---

١ الشافعي، الرسالة ص٣٧٠-٣٧١ رقم ١٠٠١.
٢

٣ الخطيب، الكفاية ص١٩٢.
٤ المصدر السابق ص٢٠٧.

المغيرة، عن الأخنس، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، دخل لأبي سلمة الماجشون حديث في حديث"[١].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث حدثنا به أحمد بن عصام الأنصاري، عن أبي بكر الحنفي، عن سفيان، عن حكيم بن سعد، عن عمران بن ظبيان، عن سلمان أنه قال: من وجد في بطنه رزا من بول أو غائط فلينصرف غير متكلم ولا داعي" فسمعت أبي يقول: هذا إسناد مقلوب، إنما هو سفيان، عن عمران بن ظبيان، عن حكيم بن سعد عن سلمان[٢].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه هشام بن إسماعيل، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن عبد الله بن العلاء بن زيد، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: أفيكم أبي؟ وذكر الحديث.

قال أبو حاتم: هذا وهم؛ دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فترك آية، هكذا مرسل.

ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء عن سالم، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صلاة الليل. فقال: مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح... فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله ابن العلاء بن يزيد"[٣].

* * *

١ ابن أبي حاتم، علل الرازي (١/٣٣ رقم ٦٣).
٢ السابق (١/٧٠ رقم ١٨٥).
٣ السابق (١/٧٧ رقم٢٠٧).

كيفية إدراك العلة

سبق بيان دقة هذا العلم وصعوبته، وعدم استطاعة كل من ارتدى زى المحدثين أن يبادر طرائق هذا العلم، أو أن يكتشف غامض طرقه.

والحق أنه لا يوجد سبيل واضح محدد لإدراك العلة، ولا قانون مطرد يعرف الباحث بمقتضاه طرائق التعليل؛ وذلك لأن أصل ذلك العلم يخضع إلى قدرات الناقد التى لا حصر لمداركها، ولا حدود لمبادراتها، تلك القدرات التى استفادت من قدرات الآخرين ممن جمعوا الأحاديث وأرخوا الولادات والوفيات واللقاءات، وعدلوا من تأهل للتعديل، وجرحوا من كان من أهل الجرح؛ ثم أشرفوا على ذلك كله فحصًا ومقارنة لاستخراج الأخطاء والأوهام؛ اعتمادا على الحاسة التى تكونت لديهم لكثرة تعاملهم مع نصوص الحديث النبوى وطول التعايش مع الرجال والأسانيد.

ولا يمكن حصر تلك الطرق؛ ذلك لأن أهل ذلك التخصص أنفسهم لم يتركوا لنا محاولات استقصائهم أو استقرائهم للعلل؛ وإنما دونوا ما ظهر لهم من العلل، وكان من النادر أن يشرح بعضهم خطوات اكتشافه لهذه العلة أو تلك، كما يظهر فى عبقرية تعليل النقاد.

وإن كان الأصل فى معرفة ذلك يرجع إلى أصلين هامين؛ هما:

أ - الاهتمام بجمع الطرق. ب- اعتبار المرويات لكل حديث.

أ- جمع الطرق:

كلما أكثر الباحث من تتبع الأسانيد من مظانها كلما كان بحثه أنضج، وكانت نتائجه أكثر ثباتًا وأقرب إلى الصواب، فلا ينبغى الاقتناع بما بين يدى الباحث دونما رجوع إلى المصادر الحديثية المتنوعة، ولهذا كثر من أئمة النقد الإرشاد إلى جمع الطرق ومقارنة بعضها ببعض.

قال على بن المدينى: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[١].

وقال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا"[٢].

ويقول يحيى بن معين: "إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش"[٣].

وقال يزيد بن أبى حبيب: "إذا سمعت بالحديث فانشده كما تنشد الضالة؛ فإن عرف وإلا فدعه"[٤].

---

١ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٧٠).

٢ المصدر السابق.

٣ الخطيب، تاريخ بغداد (١/٤٢).

٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٣٧.

وقد أكثر الأئمة من تطلب الطرق للوقوف على حقائق ذلك العلم وإدراك علة الحديث، ويبرز ذلك الإمام الشافعي فى معرض تأكيده على حجية خبر الواحد مدافعًا عن موقف عمر مع أبي موسى الأشعرى وطلبه شاهدًا على ما يقول من الانصراف بعد الاستئذان ثلاثًا؛ فيقول الشافعي: "فإن قال قائل: قد طلب عمر مع رجل أخبره خبرًا آخر؛ قيل له: لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلا على أحد ثلاث معاني؛ إما أن يحتاط فيكون، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد، فخبر اثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا ثبوتًا. وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبرًا ثانيًا، ويكون فى يده السنة من رسول الله من خمس وجوه فيحدث بسادس، فيكتبه؛ لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع..."[1].

وقال يحيى بن معين: "أكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة"[2].

وقال أيضًا: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"[3].

وقال أحمد: "نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، وكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد"[4].

وكان حرص الأئمة على جمع الطرق كلها مسندها وموقوفها، مرسلها وموصولها، متصلها ومنقطعها، فلعل المنقطع يكون أصح من المتصل، ويعل به المتصل أو العكس، قال الميمونى: "تعجب إلى أبو عبد الله ـــ يعنى أحمد بن حنبل ـــ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع اقوى إسنادًا وأكبر. قلت: بيّنه لى كيف؟ قال: يكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه، وهو يرفعه، ثم يسنده وقد كتبه هو على أنه متصل، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم.

قال الميمونى: "معناه: لو كتب الإسنادين جميعًا عرف المتصل من المنقطع؛ يعنى ضعف ذا، وقوة ذا"[5].

وكان جمع الأحاديث ديدن الأئمة النقاد، يقول محمد بن عبد الرحمن الدغولى: "حدثنا عبد الله بن جعفر بن خاقان السلمى: سألت إبراهيم بن سعيد الجوهرى الحافظ ابو إسحاق البغدادى عن حديث من مسند أبى بكر، فقال لجاريته: أخرجى لى الجزء الثالث والعشرين من مسند أبى بكر، فقلت: لا يصح لأبى بكر عشرون حديثا، من أين ثلاثة وعشرون جزءا؟ فقال: كل حديث لم يكن عندى من مائة وجه فأنا فيه يتيم"[6].

---

١ الشافعي، الرسالة ص٤٣٢-٤٣٣ رقم ١١٨٧-١١٩٠.
٢ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢٧٠/٢).
٣ ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص٤٢، والحاكم، المدخل إلى الإكليل ص٣٢، والجامع لأخلاق الراوى (٢٧٠/٢).
٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص١٤١.
٥ الخطيب، الكفاية ص٣٩٥، والجامع لأخلاق الراوى (٢٤٨/٢).
٦ الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥/١).

ونتيجة لهذا الجمع الهائل برز للأئمة بجلاء علل الحديث، يقول محمد بن يحيى: "رأيت لعلى بن على بن المديني كتابا على ظهره مكتوب: المائة والنيف و الستين من علل الحديث"[١].

ويؤكد الخطيب البغدادى أن هذا الجمع هو أول الطريقين لمعرفة علل الحديث، فيقول: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ونزلتهم فى الإتقان والضبط"[٢].

وهذا ما أكده المحققون من المشتغلين بهذا الشأن، يقول الشيخ أحمد شاكر: "الطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته وفى ضبطهم وإتقانهم، فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه، وربما تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه"[٣].

وتمثل هذه العملية الركيزة الأولى التى يبنى عليها الناقد صرح دراسته للحديث، وهى مادة بحثه، وعليها مدار اتجاهاته.

ب- الاعتبار ومعارضة الروايات:

بعد أن يمهد الناقد بجمع المرويات يبدأ عمله بحثا وتفتيشا ومقارنة للأسانيد، دارسا اتصالها وانقطاعها، وقفها ورفعها، وللرواة مميزا ضعفهم وقوتهم، وصولهم محل الرضى والقبول والوثوق، أو هبوطهم لدرك الجرح والهوى؛ مميزا المتون؛ زيادة نقصا، ومدققا فى المعانى متحدة أم مختلفة، وهذه العملية الشاقة هى ما يطلق عليه عند أئمة النقد بالاعتبار أو معارضة الروايات.

يقول د. مصطفى الأعظمي: "وفى الواقع؛ الخطوة الجوهرية الأولى فى منهج المحدثين كانت معارضة الروايات بشتى أشكالها، والخطوة الثانية: استعمال العقل ــ فى حدوده الطبيعية ــ فى نقد الروايات"[٤].

والاعتبار عند المحدثين هو هيئة التوصل إلى معرفة اتفاق الرواة أو اختلافهم، أو تفرد بعضهم، وهو من علم العلل؛ بل من صميم علم العلل.

وقد كان اهتمام أئمة النقد المهرة بالاعتبار بالغا؛ وذلك لأهميته العظمى.. يقول الشافعي: "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا فى الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له. وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط"[٥].

---

١ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٢٥٤).
٢ المصدر السابق.
٣ أحمد شاكر، الباعث الحثيث ص٩٢.
٤ الأعظمى، منهج النقد عند المحدثين ص٩ من المقدمة.
٥ الشافعى، الرسالة ص٣٨٣ رقم ١٠٤٧، ١٠٤٨.

وعندما تعرض الإمام مسلم ـــ رحمه الله ـــ إلى أسباب الخطأ والعلة فى الحديث ذكر سببين؛ أحدهما واضح لا يخفى على محدث من تغيير اسم راو مشهور، أو تغيير بعض متن معروف، ثم قال: "والجهة الأخرى أن يروى نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهرى أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعين على روايته فى الإسناد والمتن، لايختلفون فيه فى معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم فى الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون فى الحديث مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من أئمة أهل العلم"[١].

وعلى ما حكى الإمام الشافعى والإمام مسلم ـــ رحمهما الله ـــ كان ديدن المحدثين.

يقول عبد الله بن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث؛ فاضرب بعضه ببعض"[٢].

وقال أيوب السختيانى: "إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره"[٣].

وقد سبق قول ابن معين: "إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش"[٤].

وقد ظهر ذلك واضحا بطريقة عملية عند أئمة النقد، فهذا ابن معين صاحب هذه العبارة يحكى إحدى معارضاته واعتباراته؛ فيروى عنه ابن حبان: "جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ فقال: نعم، حدثنى سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة. فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم وأذهب إلى البصرة وأسمع من التبوذكى، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: ألم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ قال: "إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وكان واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه"[٥].

وقد سار على ذلك المنهج ابن عدى، فكثيرا ما يقول عقب ترجمة الراوى أنه اعتبر رواياته، ووصل إلى نتيجة ما من خلال هذا الاعتبار.

ومثال ذلك قال فى ترجمة خالد بن مخلد القطوانى: "قد اعتبرت حديثه، ما روى الناس عنه من الكوفيين، محمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمى،

---

١ مسلم، التمييز ص١٧٢.
٢ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (٢/٣٥٤).
٣ الدارمى، سنن الدارمى (١/١٥٣).
٤ الخطيب، تاريخ بغداد (١/٤٣)، دار الكتب العلمية.
٥ ابن حبان، المجروحون (١/٣٢).

وعندى من حديثهما عن خالد صدر صالح، و لم أجد فى كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهمًا منه أو حملاً على الحفظ"[١].

و هذه أمثلة عملية لمعارضات أئمة النقد[٢]:

"قال شعبة لأبى داود: "رأيت جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب. قال: أبو داود: وكيف ذاك؟! فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً. قال: قلت له: بأى شيء؟ قال: قلت للحكم: أصلى النبى صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ فقال: لم يصل عليهم، فقال الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ودفنهم. قلت للحكم: ما تقول فى أولاد الزنا؟ قال: يصلى عليهم. قلت: من حديث من يُروى؟ قال: يروى عن الحسن البصري؟ فقال الحسن بن عمارة: حدثنا الحكم عن يحيى بن الجزار، عن علي"[٣].

ومثال ذلك من معارضات شعبة أيضًا: سأل خالد بن طليق شعبة؛ فقال: يا أبا بسطام؛ حدثنى حديث سماك بن حرب فى اقتضاء الورق من الذهب، حديث ابن عمر. فقال: أصلحك الله؛ هذا حديث ليس يرفعه أحد إلا سماك، فقال: فترهب أن أروى عنك؟ قال: لا، ولكن حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمرو لم يرفعه.

وأخبرنيه أيوب، عن نافع، عن ابن عمر و لم يرفعه. وحدثنيه داود بن أبى هند، عن سعيد بن جبير و لم يرفعه، ورفعه سماك، فأنا أفرقه"[٤].

ومثال ذلك ما ذكره الإمام مسلم رحمه الله: "حدثنى الحسن الحلوانى وعبد الله بن عبيد الله الدارمى قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد، ثنا كثير بن زيد، حدثنى يزيد بن أبى زناد، عن كريب، عن ابن عباس، قال: بت عند خالتى ميمونة، فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طول الوسادة، واضطجعت فى عرضها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ ونحن نيام، ثم قام فصلى، فقمت عن يمينه، فأخذنى فجعلنى عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله... قال مسلم: هذا خبر غلط غير محفوظ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحوله حتى أقامه عن يمينه، ثم ذكر الإمام مسلم معارضة ذلك الخبر بالأخبار الصحاح، فقال: "وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب كريب، عن كريب، عن ابن عباس، ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس، عن ابن عباس بموافقتهم كريبًا، وعدد ثلاث عشرة رواية على الصواب ثم قال: فقد صح بما ذكرنا من الأخبار الصحاح عن كريب وسائر أصحاب ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم أقامه عن

١ ابن عدى، الكامل (٣/٣٦).
٢ عرض د. مصطفى الأعظمى لذلك مبحثًا رائعًا، وقد استفدت منه مناهج النقد عند المحدثين ص٥٧-٧٥.
٣ مسلم، مقدمة صحيح مسلم (٢٣-٢٤).
٤ ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل (١/١٥٨).

يساره؛ وهم وخطأ غير ذى شك"[١].

وقد كان أئمة النقد يعارضون حديث الراوى الواحد فى أزمنة مختلفة بقصد معرفة حاله من ذلك ما حدث مع أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها عندما عارضت رواية عبدالله بن عمر: قال عروة بن الزبير:" قالت لى عائشة: يا ابن أختى، بلغنى أن عبدالله بن عمر مار بنا إلى الحج ،فالقه فسائله، فإنه حمل عن النبى صلى الله عليه وسلم علمًا كثيرًا. قال: فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إن الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعًا، ولكن يقبض العلماء، فيرفع العلم معهم ويبقى فى الناس رؤساء جهالاً، يفتوهم بغير علم، فيضلون ويضلون .

قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته. قالت: أحدثك أن النبى صلى الله عليه وسلم قال هذا ؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمر . قد قدم، فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذى ذكره لك فى العلم. قال: فلقيته فسألته، فذكره لى نحو ما حدثنى به فى مرته الأولى. قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه! إلاقد صدق، أراه لم يزد فيه شيئا و لم ينقص [٢]

ومن ذلك "أن مروان أرسل إلى أبى هريرة، فجعل يسأله وأجلس كاتبه خلف السرير يكتب، حتى إذا كان رأس الحول، دعا به فأقعده من وراء الحجاب فجعل يسأله من ذلك الكتاب، فما زاد ولانقص، ولاقدم ولا أخر "[٣]

ومن ذلك قال يحيى بن معين:" قال لى إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثى ؟ قال: أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لى: وكيف علمتم ذلك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة "[٤]

وقال يحيى:" ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه"[٥]

وهكذا يتضح أن معارضة الروايات واعتبارها بعد جمع الطرق كان وسيلة المحدثين لإدراك علة الحديث، ولمعرفة ضبط الرواة، وذلك بالنظر فى الطرق التى جمعت وعرضها على روايات الباب، فيظهر الاتفاق والاختلاف بين الروايات، ويعلم من حفظ ممن وهم ويدرك موضع الخطأ، وكذا الزيادة والنقصان، يعلم أئمة النقد من زاد شيئا ومن قصر، وذلك فى إطار قواعد وضوابط وأسس علمية متينة.

---

١ مسلم، التمييز ص١٨٣-١٨٥.
٢ مسلم، صحيح مسلم كتاب العلم ١٤ .
٣ الذهبى، سير أعلام النبلاء ٤٧١/٢-٤٣٢ .
٤ أحمد نور سيف، يحيى بن معين كتابه التاريخ ٦٨/١، جامعة الملك محمد بن مسعود مركز البحث العلمى وإحياء التراث ط ١ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
٥ المصدر السابق ٣١٩/٣ .

من خلال ذلك التصور لكيفية إدراك العلة يتضح أن المحدثين فى إعلالهم كانوا أصحاب منهج واضح المعالم محدد الضوابط، غير أن شرح الخطوات التى يقومون بها ووصف درجة المعرفة والحفظ والفهم التى من خلالها يصدرون أحكامهم بالتصحيح أو التعليل لا يتيسر فهمها لكل أحد، ولذلك جاءت عباراقم توحى بغموض ذلك العلم.

يؤكد ذلك الخطيب البغدادى قائلاً:" والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط"[1]

ويقول الحاكم:" إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل العلم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث"[2]

ويقول ابن الصلاح:" إنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"[3]

ويقول ابن رجب الحنبلى:" ولابد فى هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة فى كلام الأئمة العارفين، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المدينى وغيرهما ..."[4]

يقول د. همام سعيد:" أما كلام النقاد - كابن مهدى وأبى زرعة - فإنه يحمل على أن من يجهل هذا العلم لايمكنه الإحاطة بطرائقه ومعارفه وعناصره، وعرض الدليل والبرهان يلزم منه وجود من يدركهما، لأنها ثمرة هذه المعارف المتنوعة الشاملة، وغير ذوى الاختصاص يكفيهم الحكم المتضمن صحة أو ضعفاً أو بطلاناً، فإن حرصوا على المزيد فعليهم أن يسلكوا مسلك النقاد فى إعداد الرصيد الكافى"[5]

فهذا العلم ليس بكهانة وليس حدسًا، ولكنه وليد عمل شاق وجهد دءوب وتحصيل مستمر لا يعرف الكلل. ولكن لا يعى قيمة هذا الدر إلا من كان خبيرًا بالجواهر، ولذا كانت كتب العلل على صورة سؤالات غالبًا "فالترمذى يسأل البخارى وعبدالله بن أحمد يسأل أباه وابن أبى حاتم يسأل أباه وأبا زرعة، والبرذعى يسأل أبا زرعه، والبرقانى والسهمى يسألان الدارقطنى وهكذا"[6]

والسائل لا يستفسر عن كيفية الاجابة؛ لأنه عرف طرائق القوم ووقف على مناهجهم، ولايخفى ذلك إلا على الجاهل بأصول العلم؛ لذلك يقول السخاوى:" لهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث - كابن خزيمة والإسماعيلى والبيهقى وابن عبد البر - لا ينكر

١ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/٢٩٥.
٢ الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٥٩-٦٠.
٣ ابن الصلاح، علوم الحديث ص ١١٧ .
٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٥٧.
٥ همام سعيد، العلل فى الحديث ص ١١٩ .
٦ المصدر السابق ص ١٢٠.

عليهم؛ بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولى العارى عن الحديث بالأدلة . . . ومن تعاطى تحرير غير فنه فهو متعنٍ"[١]

دلائل العلة

إن أئمة النقد يتأملون الآثار بحثا عن دلائل صحتها أو ضعفها، وأمر التعليل ورد الأحاديث ليس من السهولة بمكان حتى يتجرأ عليه مسلم من عموم المسلمين؛ فضلا عن عالم راسخة قدمه، وعالية همته، فكما أنه يحذر كل الحذر ويحتاط تمام الحيطة من أن يمرر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يشوبه أدنى شك، على أنه من قوله صلى الله عليه وسلم، فهو كذلك فى غاية التيقظ حتى لا يرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا لم تقم الدلائل القوية الغالبة على ضعفه واطراحه، أو يهمل للنبى صلى الله عليه وسلم أمرا أو نهيا؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلغ عن ربه، وقوله لم يكن عن هوى؛ إنما هو بوحى من الله تعالى.

ولذلك شرع أئمة النقد المهرة فى البحث عن الدلائل التى من شأنها يوضع الحديث فى مرتبة القبول أو الرد .

وهذه الدلائل تنقسم إلى قسمين رئيسيين: أ- التفرد   ب- المخالفة

أ- التفرد.

والتفرد مظنه الخطأ، خاصة والأمر المتفرد به ليس سرا يستتر عند تناوله، ولا حكرا على طائفة دون أخرى أو طبقة دون طبقة، كما أنه ليس مما يرغب عنه الناس ويزهدون فيه، ولكن مادة البحث من أجل ما يتعلق به الإنسان، وذلك لاتصالها بروح التشريع والبيان عن الله عز وجل مراده إلى الخلق، فهو أمر تعبدى يربط المهتم بذلك بخالقه، ويقيم روابط الانقياد والتذلل من العبد نحو ربه سبحانه وتعالى

وهو أيضا يتعلق بشخص النبى محمد صلى الله عليه وسلم، وكم امتلأت القلوب بمحبته، واشتاقت إلى زيارة قبره فضلا عن رؤيته، وتنسمت عبير الرياحيين حين سماع حديثه، وارتقت فوق سماوات العزة وهى ترفع لواءه وتسير على دربه وتصلى عليه. صلى الله عليه وسلم. ولذلك فالتفرد عنه صلى الله عليه وسلم يعد دلالة من دلائل العلة.

والمراد بالتفرد أن يروى شخص من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرون، وهو بمعنى الغريب والشاذ لغة.

يقول الإمام مسلم:" حكم أهل العلم والذى نعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ فى بعض ما رووا وأمعن فى ذلك على الموافقة لهم، فإذا كان كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه

---

١ السخاوى، فتح المغيث ١/٢٣٠-٢٣١.

قبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى فى جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم فى أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لايعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم فى الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس"[١]

ومن ذلك قول أبى داود السجستانى:" فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولوكان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذى قد أحتج به إذا كان غريبا شاذا "[٢]

وقد جاء ذم أئمة النقد لهذه الغرائب

قال إبراهيم بن أبى عبلة:" من حمل شاذ العلم حمل شرا كثيرا "[٣]

وقال معاوية بن قرة:" إياك والشاذ من العلم"[٤]

وقال شعبة:" لايجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ" [٥]

وقال صالح بن محمد الحافظ:" الشاذ: الحديث المنكر الذى لا يعرف"[٦]

وقال ابن مهدى:" لا يكون إماما فى العلم من يحدث بالشاذ من العلم"[٧]

وقال أحمد:" شر الحديث الغرائب التى لا يعمل بها ولا يعتمد عليها"[٨]

وقال:" تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم"[٩]

وقال أبو نعيم:" كان عندنا رجل يصلى كل يوم خمسمائة مرة، سقط حديثه فى الغرائب"[١٠]

ويظهر الحافظ ابن رجب – خطيب المتقدمين – :" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنهم يقولون فى الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه يجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهرى

---

١ مسلم بن الحجاج، مقدمة مسلم ١/٥-٦ .
٢ أبو داود، رسالة أبى داود ص ٣ .
٣ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٤ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٥ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٦ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٧ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٨ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
٩ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.
١٠ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٣٦ والخطيب، الكفاية ص ١٤٠-١٤٢.

ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم فى كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[١]

ونقاد الحديث قد أولوا مسألة التفرد عناية فائقة لما لها من "علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن فى الأحاديث من أوهام وأخطاء، فمن ثم أولاه المحدثون عناية بالغة، واهتموا به اهتماما خاصا فأفردوه بالتصنيف، فمن هذه المصنفات، كتاب الأفراد وغرائب مالك والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطنى، ومنها ما ينسب لأبى تمام وغيره من كتب الفوائد، ومنها كتاب المعجم الأوسط والمعجم الصغير، كلاهما للطبرانى، والمسند المعلل للإمام البزار، وحلية الأولياء لأبى نعيم، والتاريخ الكبير للإمام البخارى، والكامل لابن عدى، والضعفاء للعقيلى وغيرها كثير"[٢]

ولكن ينبغى التنبه إلى أن التفرد وحده ليس سببا فى إعلال الحديث، ولكن يجتمع مع ذلك التفرد من القرائن ما ينضم إليه ويؤكد خطأ الراوى أو إصابته وحديث الواحد متلقى بالقبول من سلف الأئمة وخلفها، وقد أقام الشافعى على ذلك الدلائل والحجج[٣]، وتبعه الخطيب[٤] وكثيرون.

" وما جاء عن المحدثين أو بعضهم من إطلاق القول برد بعض ما تفرد به بعض الثقات، فهو محمول على هذا التفصيل، إلا إنهم قلما يفصحون عن العلة فى ذلك أو السبب الذى انضم إلى التفرد، فدل بانضمامه على خطأ ذلك المتفرد"[٥]

هذا بالإضافة إلى مراعاة المتفرد إن كان حافظا ثبتا، فالأصل قبول ما يتفرد به إلا إذا ثبت خطؤه، أما إن كان المنفرد سيئ الحفظ، فإنه لا يعبأ بانفراده ويحكم عليه بالوهم[٦]. وإن كان ذلك " لا يصح اعتباره كضابط كلى وقاعدة مطردة؛ إذ إن التفرد تطرأ عليه حالات مختلفة ومتفاوته فى تأثير الحكم عليه، كما ينطق بها موقف النقاد تجاهه"[٧]

ومما ينبغى الإشارة إليه أن التفرد فى الطبقات المتأخرة والتى من شأنها أن يكون الحديث متعدد الطرق "كالمدارس الحديثية المشتهرة فى جهات مختلفة من الأقطار الإسلامية، والتى يشترك فى نقل أحاديثها جماعة كبيرة من مختلف البلاد؛ لبالغ حرصهم على جمعها من مخارجها الأصيلة؛ بحيث لا يفوت لهم شيء منها إلا نادرا، وقد تهيأ لهم ذلك من خلال تجولهم الحر وتنقلهم الواسع النطاق بين البلدان الإسلامية والذى أصبح بمقدور الجميع. فهذا النوع من التفرد يدعو الناقد إلى ضرورة النظر حول أسبابه..."[٨]

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٠٨ .
٢ المالييارى، الموازنة ص ١٦-١٧.
٣ الشافعى، الرسالة ص ٣٦٩-٤٧١ رقم ٩٩٨-١٣٠٨.
٤ الخطيب، الكفاية ص ٢٥-٣١.
٥ طارق عوض الله، لغة المحدث ص ٩٠-٩١ .
٦ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٧٦-٣٧٨.
٧ المالييارى، الموازنة ص ١٨ .
٨ المصدر السابق ص ٢٤.

فعندما يعل النقاد رواية بالتفرد ينبغي إدراك أن هؤلاء الأئمة يعلمون جيدا أن زيادة الحفاظ مقبولة على العموم؛ بل هم الذين لهجوا بذلك، كما سيتضح عند مناقشة زيادة الثقة فى الباب القادم إن شاء الله، فلا ينبغى التعالم عليهم ورد أحكامهم والتعقب على نتائج دراساتهم بمعلومات سطحية يعلمها المبتدئون؛ فضلا عن أهل التأصيل والتقعيد. فلا يتصور فى حقهم الغفلة والنسيان لأوليات ذلك العلم حتى يستدركه ناشئو هذا العصر[1] فحين يعل الناقد حديث أحد الأثبات بالتفرد ينبغى على الباحثين البحث عن سبب ذلك فلعل هذا المتفرد[1] يضعف فى هذا الوقت بالذات دون غيره من الأوقات.

من هؤلاء عطاء بن السائب الثقفى الكوفى .

قال الترمذى: يقال: إن عطاء بن السائب كان فى آخر عمره قد ساء حفظه.

وقال يحيى بن سعيد: من سمع من عطاء بن السائب قديما فسماعه صحيح، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح إلاحديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان قال شعبة: سمعتهما منه بآخرة .عن سفيان بن عينية: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديما، ثم قدم علينا قدمة، فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته.

وعن ابن علية: قدم علينا عطاء بن السائب البصرة، فكنا نسأله. قال: فكان يتوهم.

وعن يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء بن السائب روى عنه فى الاختلاط إلا شعبة وسفيان .

وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه.

وقال النسائى: ثقة فى حديثه القديم إلا أنه تغير.[2]

فإذا تفرد أحد الثقات عن عطاء بن السائب ومن على شاكلته، ثم أعله أئمة النقد بالتفرد، علم مراد الأئمة من أن تفرد ذلك الثقة عن مثل عطاء الذى هذا حاله يوقع فى النفس ريبة قوية على إعلال خبره.

وقد كان عبد الرزاق بن همام الصنعانى على جلالته وإمامته وعلو شأنه؛ إلا أنه قد تغير بعدما عمى حتى قال عنه الإمام أحمد: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة.

وقال يحى بن معين:" ما كتبت عن عبد الرزاق حديثا قط إلا من كتابه"
وقال النسائى: عبد الرزاق ما حدث عنه بآخرة ففيه نظر[3]

---

١ ابن عدى، الكامل ٥/٣٦١-٣٦٥.
٢ شرح علل الترمذى ص ٣٠٨-٣١١ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/١٣٠-١٣٣ .
٣ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٢٠-٣٢١ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٥-٤٤٦ .

* ولعله يضعف فى بعض الأماكن دون بعض

منهم معمر بن راشد، قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلى من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعنى باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة.

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه .

قال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط.[1]

ومنهم زهير بن محمد الخراسانى ثم المكى فقد روىعنه أهل العراق أحاديث شبه المستقيمة وروى عنه أهل الشام مناكير.

قال أحمد: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير.

قال البخارى: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير.

قال ابن عدى: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطئوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياهم شبه المستقيم.[2]

*ومنهم من يضعف عن بعض الشيوخ دون بقية شيوخه

منهم جعفر بن برقان الجزرى.

قال أحمد: إذا حدث عن غير الزهرى فلابأس. ثم قال: فى حديث الزهرى يخطئ

قال ابن معين: هو ضعيف فى الزهرى. وقال عنه هو: ثقة فيما يروى عن غير الزهرى

وقال ابن نمير: هو ثقة، أحاديثه عن الزهرى مضطربة .

وقال ابن عدى: هو ضعيف فى الزهرى خاصة

وقال العقيلى: هو ضعيف فى روايته عن الزهري[3]

وقد ذكر العلامة ابن رجب الحنبلى أمثلة كثيرة عن ضعف الرواة فى أوقات وشيوخ وبلدان وحالات فأفاض، وذلك فى شرح علل الترمذى فأغنى عن الإسهاب هنا.

فمن خلال ذلك الواقع العلمى الثرى لدى أئمة النقاد المهرة يلحظ صاحب الإنصاف أن القوم قد بلغوا الغاية فى معرفة حال كل راو وذلك عن طريق اعتبار حديثه ومقارنة رواياته بروايات الناس، حتى إذا ذكر أحدهم إعلال الحديث بالتفرد، فلمغزى علمى وعملى عنده؛ وأساس ذلك الفهم والمعرفة والحفظ والملكة.

وقد ظهر ذلك بصورة عملية فى إثبات ما توبع عليه الراوى والإعراض عما تفرد به

---

١ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٣٠ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٥٠٠-٥٠٢

٢ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٣٥ وابن عدى الكامل، ٣/٢١٧-٢٢٣ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/٢٠٦-٢٠٧

٣ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٣٤٢-٣٤٣ وابن حجر، تهذيب التهذيب ١/٣٧٤-٣٧٥ وابن عدى الكامل ٢/١٤٠-١٤١

وقد ظهر ذلك واضحا فى الصحيحين، يقول الحاكم:" هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التى يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة فى الكتب مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا حتى يجئ رمضان". وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها فى الصحيح، وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبى هريرة .

وكذلك حديث أيمن بن نابل المكى، عن أبى الزبير، عن جابر بن عبدالله " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى التشهد: بسم الله وبالله"

قال الحاكم رحمه الله: وأيمن بن نابل ثقة مخرج حديثه فى الصحيح للبخارى، ولم يخرج هذا الحديث؛ إذ ليس له متابع عن أبى الزبير من وجه يصح"[١] .

وأعل على بن المدينى حديث ابن مسعود" أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره عشر خلال ..."

وقال:" هذا حديث كوفى، وفى بعض إسناده من لا يعرف من هذا الطريق، ورواه بكير بن الربيع عن القاسم بن حسان عن عبد الرحمن بن حرملة، عن مسعود، ولا أعلم أحدا روى عن عبد الرحمن بن حرملة هذا شيئا إلا من هذا الطريق ولا نعرفه فى أصحاب عبد الله"[٢]

فتفرد عبد الرحمن بن حرملة مع جهالته قد أوقف ابن المدينى عن قبول خبره .

*ومن ذلك قال ابن أبى حاتم:" سألت أبى عن حديث رواه الزهرى، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد المطلب بن ربيعة" أن النبى صلى الله عليه وسلم زوجه والفضل بن عباس ثم قال لمحية بن جزء: اصدق عنهما من الخمس"

فقال أبى: قد تفرد الزهرى برواية هذا الحديث"[٣]

*ومن ذلك ما رواه النسائى: أخبرنى محمد بن على بن ميمون، قال: حدثنا الفريابى، قال: حدثنا جرير بن حازم، عن ثابت البنانى، عن أنس قال:" كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ينـزل عن المنبر، فيعرض له الرجل فيكلمه، فيقوم معه النبى صلى الله عليه وسلم حتى يقضى حاجته، ثم يتقدم إلى مصلاه فيصلى"[٤]

قال أبوداود: والحديث ليس بمعروف عن ثابت، هو مما انفرد به جرير بن حازم[٥]

قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير من حازم : سمعت محمدا يقول: وهم جرير بن حازم فى هذا الحديث. والصحيح ما روى عن ثابت، عن أنس قال:

---

١ الحاكم، المدخل إلى الإكليل ص ٣٩

٢ ابن المدينى، علل ابن المدينى ص ١٢١-١٢٢

٣ ابن أبى حاتم، علل الرازى ٤١٨/١ رقم ١٢٥٨

٤ النسائى، السنن ١١٠/٣

٥ أبو داود، السنن ٤٧١/٣

أقيمت الصلاة، فأخذ رجل بيد النبى صلى الله عليه وسلم، فما زال يكلمه حتى نعس بعض القوم[١] .

*ومن ذلك ما جاء فى مسند الإمام أحمد: ثنا هارون وقال أبو عبد الرحمن: وسمعته أنا من هارون غير مرة- ثنا عبد الله بن وهب قال: حدثنى جرير بن حازم أنه سمع قتاده بن دعامة، ثنا أنس بن مالك أنالرجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد توضأ وترك على قدمه مثل موضع الظفر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارجع فأحسن وضوءك"[٢]

قال أبو داود: هذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب وحده"[٣]

وقد جاءت أحكام من ألفوا فى الضعفاء برد الروايات المتفرد بها الضعفاء والتى لا يتابعون عليها. وقد كثر ذلك عند العقيلى، ومثال ذلك:

قال فى عمارة بن فيروز: لايتابع على حديثه[٤] .

وقال فى عيسى بن إبراهيم الهاشمى: حديثه غير محفوظ ولا يعرف الا به[٥] .

وقال فى عيسى بن لهيعة عن عكرمة: ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به[٦] .

وقال فى القاسم بن غصن: لا يتابع على حديثه[٧]

وكذلك كثر تضعيف ابن عدى للرواة بالتفرد وعدم المتابعة لرواياهم

فقال فى حماد بن عمرو أبي إسماعيل النصيبى: وعامة حديثه مما لا يتابعه أحد من الثقات عليه[٨] .

وقال فى حماد بن الوليد الكوفى:" وحماد له أحاديث غرائب وأفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابعوه عليه"[٩] .

وقال فى سلام بن سليم التميمى الطويل:" عامة ما يرويه عن من يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه"[١٠] .

---

١ الترمذى، السنن ٥٢/٣ .
٢ أحمد، المسند ١٤٦/٣.
٣ أبو داود، السنن ٢٩٤/١ .
٤ العقيلى، الضعفاء ٣١٦/٣ .
٥ المصدر السابق ٣٩٥/٣ .
٦ المصدر السابق ٣٩٧/٣ .
٧ المصدر السابق ٤٧٢/٣ .
٨ ابن عدى، الكامل ٢٤٠/٢ .
٩ ابن عدى، الكامل ٢٤٠/٢.
١٠ السابق٣٠٢/٣.

ب - المخالفة

والقسم الثانى من دلائل العلة، هو المخالفة، وهى نتيجة للدلالة الأولى، حيث إن أغلب الأحاديث التى تفرد بها بعض الرواة يخالفهم فيها الأكثر عددا أو الأضبط حفظا، وتعد المخالفة من الراوى أو الرواة للأحفظ أو للأكثر من الدلالات التى توقف الأئمة النقدة عندها فى ذلك الحديث؛ ليعملوا آليات البحث والتنقيب حتى يصلوا إلى النتيجة المتعلقة بالقرائن المحيطة بكل حديث على حدة.

وقد صارت مخالفة الناس سببا فى اطراح حديث الراوى واعتباره شاذا قيل لشعبة:"من الذى يترك حديثه؟ قال: الذى إذا روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون فأكثر: طرح حديثه "[١].

وقد اعتبر الشافعى المخالفة شذوذا فقال :" ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة مالا يروى غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس، فهو شاذ من الحديث"[٢].

وعندما حد الشافعى رحمه الله شرائط الحديث الصحيح جعل من تلك الشروط أن يكون الراوى "... إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم بريا من أن يكون مدلسا يحدث عن من لقي ما لم يسمع، ويحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافه عن النبي"[٣].

وقال مسلم رحمه الله فى موضوع آخر:" وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها"[٤].

ويجعل الإمام عبد الرحمن بن مهدى من شرائط الإمامة فى الحديث عدم تتبع الشواذ والغرائب التى خالف أصحابها الناس فيقول:" ولا يكون إماما فى الحديث من يتبع شواذ الحديث"[٥].

وقد بين مسلم رحمه الله أن المخالفة من أهم دلائل العلة فيقول:" فاعلم أرشدك الله أن الذى يدور به معرفة الخطأ فى رواية ناقل الحديث - إذا هم اختلفوا فيه - من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد، فينسب رجلا مشهورا بنسب فى إسناد خبره خلاف نسبته التى هى نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفى على أهل العلم حين يرد عليهم.

---

١ الخطيب، الكفاية ص ١٤٢.

٢ البيهقى، معرفة السنن والآثار ( ).

٣ الشافعى، الرسالة ص ٣٧١ رقم ١٠٠١ .

٤ مسلم، مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

٥ ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٢/٣٥-٣٦ .

والجهة الأخرى: أن يروى نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهرى أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعين على روايته فى الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه فى معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم فى الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا، على المذهب الذى رأينا أهل العلم بالحديث يحكون فى الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهم من أئمة أهل العلم"[١].

وقد صنف الدارقطنى جزءا فى الأحاديث التى خولف فيها مالك بن أنس - على جلالته - ورجح فيه روايات غير مالك، وذلك مع إمامه مالك فى الحديث والفقه، ولكن دلالة المخالفة تقوى احتمالية الخطأ؛ خاصة إذا كانوا أكثر عددا ، أو أكثر ضبطا فى هذا الشيخ خصوصا أو أتقن عموما .

من ذلك ما روى مالك فى الموطأ عن الزهرى، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة:"كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدنى إلى رأسه فأرجله"

قال الدارقطنى: خالفه عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد فرووه عن الزهرى، عن عروة وعمرة، عن عائشة. وقيل ذلك عن الأوزاعى.

وتابعهم ابن جريج والزبيدى والأوزاعى ومعمر وزياد بن سعد وابن أخى الزهرى، وعبد الرحمن ابن نمر، ومحمد بن أبى حفصة وسفيان بن حسين، وعبد الله بن بديل وغيرهم، فرووه عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، لم يذكروا فيه عمرة.

ويشبه أن يكون القول قولهم؛ لكثرة عددهم، واتفاقهم على خلاف مالك"[٢]

ومن ذلك ما روى مالك فى الموطأ، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة:" كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة، وإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن، فيصلى ركعتين خفيفتين ..."

قال الدارقطنى: خالفه فى لفظه جماعة: منهم عقيل ويونس وشعيب بن أبى حمزة وابن أبى ذئب والأوزاعى وغيرهم، رووه عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، فذكروا أنه كان يركعهما قبل الاضطجاع على شقه الأيمن وقبل إتيان المؤذن.

وزادوا فى الحديث ألفاظا لم يأت بها، منها: أنه كان يسجد فى صلاته بالليل قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية قبل أن يرفع رأسه"[٣].

*ومن ذلك ماروى مالك فى الموطأ عن هشام بن عروة، عن أبيه: سمع عبد الله بن

---

١ مسلم، التميز ص ١٧١-١٧٢

٢ الدارقطنى، الأحاديث التى خولف فيها مالك ص ٤٣-٤٤ تحقيق رضا الجزائرى،مكتبة الرشد ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

٣ الدارقطنى، الاحاديث التى خولف فيها مالك ص ٦٥-٦٦

عامر بن ربيعة قال :" صلينا وراء عمر الصبح فقرأ يوسف والحج قرءاة بطيئة"

قال الداقطني: خالفه أصحاب هشام، فرووه عن هشام بن عروة أنه سمعه من عبد الله ابن عامر بن ربيعه، لم يذكروا فيه عروة: منهم سفيان الثورى ويحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن المبارك وعلى بن مسهر وعبد العزيز الدراوردى ووهيب بن خالد وغيرهم. فالقول قولهم؛ لأنهم ثقات حفاظ، وقد اجتمعوا على قول واحد، خلاف قول مالك"[١]

*ومن ذلك ما روى مالك فى الموطأ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة أنه أخبره "أنه دخل على عمر حين طعن فقال عمر: لاحظ فى الإسلام لمن ترك الصلاة فصلى وجرحه يثعب دما" .

قال الدارقطنى: وهذا لم يسمعه عروة من المسور.

وقد خالف مالكا جماعة، منهم سفيان الثورى والليث بن سعد وحميد الأسود ومحمد ابن بشر العبدى وعبد العزيز الدراوردى وحماد بن سلمة وغيرهم: رووه عن هشام عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة، عن عمر بهذا، وهو الصواب.

أدخلوا بن عروة وبين المسور سليمان بن يسار".[٢]

وقد ذكر مسلم رحمه الله أن الزهرى قد خولف فى نحو تسعين حرفا .[٣]

وهذا ما بين مجال العلل بوضوح؛ إذ كيف يتطرق الخطأ إلى أمثال مالك والزهرى وشعبة وكثير من أجلة النقاد، حتى يحصى لأحدهم ما يقارب المائة وهم، ويجمع لآخر مجلد فى بيان أوهامه التى خالفه فيها الناس، إذ لو وثق النقاد فى الرواة لما لهم من ذكرى طيبة أو شهرة واسعة، ولو اكتفى الأئمة النقاد بذلك المظهر الخارجي واعتمدوا على ذلك دون بحث وراء دلائل العلة لما انكشف لهم تلك الأخطاء، ولكن ذلك المنهج النقدى الصارم الذى لا يعرف المحاباة، ولا يركن إلى التقليد، ولايعرف الكسل كان وراء الكشف عن كثير من الأخطاء والأوهام، وقد تجلى ذلك عند مقارنة تلك المرويات بروايات جمهور الرواة .

الاعتماد على القرائن فى تعليل الأحاديث

ليس لدى أئمة النقد قاعدة مطردة كقواعد العلوم الطبيعية أو مكيال واحد يقيسون عليه الأحاديث المعلة، ولكن عملهم فى مجال العلل يحتاج إلى التبحر وإلى أن يدرس كل حديث فى إطار ظروفه الخاصة المحيطة به وفى ضوء القرائن التى تؤيد أو تنفى الحكم عليه بالإعلال وفى ضوء اعتبار الروايات المتعددة حتى تنضج الأحكام على ذلك الأثر أو ذاك وتمثل هذه القرائن عصب عملية الإعلال؛ بل هى من صميم عمل الناقد الذى يتعرض لنقد الحديث. والقرائن لا مجال لحصرها؛ إذ كل حديث له ظروف خاصة وملابسات

---

١ المصدر السابق ص ٧٧.

٢ الدارقطنى، الأحاديث التى خولف فيها مالك ص ٨١-٨٢ .

٣ ابن حجر، النكت ٦٧٢/٢.

لصيقة به

يقول د. المليباري: وإن كانت العلل غامضة على اختلاف درجات الغموض، لكنها تدرك بالتفرد أو المخالفة مع انضمام القرائن إليها، وهما دلائل العلة[1]

ومن تلك القرائن ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالمروى .

(١) ما يتعلق بالراوى أ- مخالفة الأحفظ والأتقن

ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه معمر، عن الزهرى، عن عبد الله بن عامر، عن جابر، عن النبى صلى الله عليه وسلم أن حارثة بن النعمان: مر بالنبى صلى الله عليه وسلم وهو يناجي جبريل ... قال أبي: وروى الزبيدى فقال: عن الزهرى، عن عمرة بنت عبد الرحمن أن حارثة مربالنبى صلى الله عليه وسلم. مرسل، وهو الصحيح. الزبيدى أحفظ من معمر .

فقيل لأبي: الزبيدى أحفظ من معمرا؟ قال: أتقن من معمر فى الزهرى وجدته، فإنه سمع من الزهرى إملاء، ثم خرج الى الرصافة فسمع أيضا منه"[2]

فيتضح من ذلك أن معمر أوثق من الزبيدى عموما، ولكن فى حديث الزهرى بالذات قدم الزبيدى لما معه من قرينة الضبط؛ لسماعه من الزهرى إملاء، ثم مشافهة بخلاف معمر.

ومن ذلك مارواه أيضا ابن أبي حاتم :" سالت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا ابن أبي زائدة وزهير فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يتعوذ من خمس: من البخل والجبن وسوء العمر وفتنة الصدر وعذاب القبر فأيهما أصح؟ فقالا: لاهذا ولاهذا روى هذا الحديث الثورى فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم يتعوذ. مرسل.

والثورى أحفظهم. وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخرة، فسماع الثورى منه قديما. وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق"[3]

ويلاحظ أن تقديم رواية الثورى كانت لحفظه وضبطه عن أبي إسحاق فى القدم قبل أن يكبر أبو إسحاق ويسوء حفظه بخلاف سماع زهير وزكريا الذى تأخر لحين سوء حفظ الشيخ.

وهذه قرينة قوية تدعم رواية الثورى وتبعث الناقد على تقديم رواية الثورى المرسلة.

*ومن ذلك:" سئل أبو زرعة عن حديث رواه خالد الواسطى وعبد الله بن إدريس،

---

١ المليبارى، الحديث المعلول ص ٣٠، دار الهدى، الجزائر

٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢/٣٦٥ رقم ٢٦٠٩

٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢/١٦٦ رقم ١٩٩٠

عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من أيام أعظم عند الله ولاأحب العمل فيه من أيام العشر ... الحديث.

قيل له: ورواه محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو زرعة: ابن إدريس وخالد أحفظ فى حديث يزيد من ابن فضيل"[1]

فقد جاء تقديم رواية ابن إدريس وخالد لحفظهما عن يزيد، وإن لم يكونا أحفظ مطلقا

*ومن ذلك قال على بن المديني:" حديث أبي هريرة: كان بين خالد وعبد الرحمن بن عوف بعض ما يكون بين الناس، فقال: رواه زائدة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه الأعمش مخالفا عاصما فى إسناده، فرواه عن أبي صالح، عن أبي سعيد. ولا يحفظ من حديث سهيل. والأعمش أثبت فى أبي صالح من غيرة"[2].

*ومن ذلك قال ابن المديني:" حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" إن الرحم شجنة من الرحمن" رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو عندى خطأ لا شك فيه؛ لأن الزهرى رواه عن أبي سلمة عن أبي رواد الليثى، عن عبدالرحمن بن عوف، وهذا عندى الصواب"[3]

فقد رجح الإمام على بن المديني رواية الزهرى، وما ذلك إلا لتثبته وحفظه، وحكم على رواية محمد بن عمر بالخطأ الذى لاشك فيه.

*ومن ذلك مارواه ابن أبي حاتم:" سمعت أبا زرعة يقول فى حديث رواه سعيد، عن قتادة، عن معاذة، عن عائشة:" مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول فإنى أستحييهم. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله".

وقلت لأبي زرعة: إن شعبة يروى عن يزيد الرشك، عن معاذة، عن عائشة. موقوف وأسنده قتادة، فأيهما أصح؟ قال: حديث قتادة مرفوع أصح، وقتادة أحفظ ويزيد الرشك ليس به بأس"[4]

فيزيد الرشك ليس فى حيز المهمل خبره، والمتروكة روايته، ولكن اصطدام روايته الموقوفه مع رواية قتادة المرفوعة جعل عامل الحفظ يغلب لتقوى بذلك رواية قتادة وتعل رواية يزيد الرشك؛ ليثبت بذلك أن تعليل الوصل بالإرسال وتعليل الرفع بالوقف ليس مطلقا وإنما الترجيح والتعليل فى ذلك مرتبط بالأدلة العلمية وذلك هو منهج النقاد. يقول د. المليبارى:" فإن كان الأمر كذلك، فكيف يصح أن يقال: كثر تعليل الوصل بالإرسال

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢/١٦٧ رقم ١٩٩٢.
٢ ابن المديني، علل ابن المديني ص ٩٨ .
٣ المصدر السابق ص ١٠٣ .
٤ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٤٢ رقم ٩١ .

وتعليل الرفع بالوقف؛ حيث إن التعليل والترجيح يتوقفان على القرائن، وربما تقتضي القرائن ترجيح الموصول أو المرفوع، كما تقتضي ترجيح المرسل أو الموقوف؟ نقول: إن الوصل أو الرفع أكثر احتمالا لوقوع الوهم من الإرسال أو الوقف؛ لأن فيهما سلوك الجادة، ولهذا قالوا: كثر"[1]

*ومن ذلك سئل الدارقطني عن حديث أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" قال الله: وجبت محبتي للمتحابين في والمتزاورين في" الحديث

فقال: يرويه جماعة من أهل الحجاز والشام عن أبي إدريس منهم أبو حازم سلمة بن دينار والوليد بن عبد الرحمن بن الزجاج ومحمد بن قيس القاص وشهر بن حوشب...ويرويه أيضا عطاء الخراساني ويزيد بن أبي مريم ويونس بن ميسرة بن حلبس كلهم عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل، وكلهم ذكروا أن أبا إدريس سمعه من معاذ.

وخالفهم محمد بن مسلم الزهري، وهو أحفظ من جميعهم، فرواه عن أبي إدريس الخولاني قال؛ أدركت عبادة بن الصامت ووعيت عنه، وأدركت شداد بن أوس ووعيت عنه، وعد نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: وفاتني معاذ بن جبل وأخبرت عنه" ...

قال الدارقطني:" والقول قول الزهري؛ لأنه أحفظ الجماعة"[2]

*ومن ذلك حديث عمربن الخطاب مرفوعا في فضل الأذان. رواه إسماعيل بن جعفر فوصله ورفعه، ورواه ابن عباس فأرسله، ووقفه يحيى بن أيوب

قال الدارقطني: وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح.

وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما وزيادة الثقة مقبولة"[3]

ب- مخالفة الأكثر

وكما كان خلاف الأحفظ يشير إلى أن بالرواية نوع ضعف، ويغلب الاحتمال بإعلالها كذلك مخالفة العدد الأكثر يعد قرينة على سوء حفظ المخالف وضبطهم إذا كان هذا العدد جملة الثقات الأثبات.

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جلس في مجلس كثر في لغطه..." فقالا: هذا خطأ، رواه وهيب، عن

---

١ المليباري، الحديث المعلول ص ٣٩

٢ الدارقطني، علل الدارقطني٦/٦٩-٧١

٣ السابق ٢/١٨٢-١٨٣-رقم ٢٠٥

سهيل، عن عون بن عبد الله موقوف، وهذا أصح. قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل ان يكون من سهيل. وأخشى أن يكون ابن جريج.

فليس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه من بعض الضعفاء.

سمعت أبي مرة أخرى يقول: لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة، ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى؛ إذ لم يروه أصحاب سهيل"[1].

*ومن ذلك "سئل الدارقطني عن حديث أنس بن مالك، عن أبي طلحة أنه كان يأكل البرد وهو صائم، ويقول: ليس بطعام ولاشراب" فقال: يرويه قتادة وحميد عن أنس موقوفا. وخالفهما علي بن زيد، فرواه عن أنس أنه قال: فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: خذ من عمك". والموقوف أصح"[2].

*ومن ذلك قول أنس:" كنا نصلي العصر فيذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة،" فالصحيح فيه "العوالي" وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب كلهم غير مالك في الموطأ، فإنه تفرد بذكر قباء. قال البزار: والصواب ما اجتمعت عليه الجماعة"[3]

*ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم:" سمعت أبا زرعة وحدثنا بحديث اختلف شعبة وهشام الدستوائي... فسمعت أبا زرعة يقول: الصحيح حديث شعبة.

قال ابن أبي حاتم: حكم أبو زرعة لشعبة، وذلك لم يكن عنده أحد تابع هشام الدستوائي، ووجدت عندي، عن يونس بن عبد الأعلى، عن يزيد بن وهب، عن أبي سعيد التميمي يعني شبيب بن سعيد ، عن روح بن القاسم، عن أبي جعفر، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث هشام الدستوائي وأشبع متنا. وروح بن القاسم ثقة يجمع حديثه، فاتفاق الدستوائي وروح بن القاسم يدل على أن روايتهما أصح"[4]

ومن ذلك ذكر الدارقطني من رواية ابن إسحاق، حدثني صالح بن كيسان، عن عبدالله بن الفضل بن عياش بن أبي ربيعة، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا:"الأيم أولى بأمرها..." ثم قال الدارقطني: تابعه سعيد بن سلمة عن صالح بن كيسان، وخالفهما معمر في إسناده، فأسقط منه رجلا، وخالفهما أيضا في متنه، فأتى بلفظ آخر، وهم فيه؛ لأن كل من رواه عن عبد الله بن الفضل، وكل من رواه عن نافع بن جبير مع

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازي ١٩٥/٢ رقم ٢٠٧٩ .

٢ الدارقطني، علل الدارقطني ١١/٦-١٢.

٣ ابن بطال، شرح صحيح البخاري (١/ق١٠٩-أ).

٤ ابن أبي حاتم، علل الرازي ١٨٩/٢-١٩٠رقم ٢٠٦٤ .

عبد الله بن الفضل خالفوا معمرا، واتفاقهم على خلافه دليل وهمه"[١]

*ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم:" سئل أبي عن حديث رواه هدبة، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" من غسل ميتا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ" قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو موقوف عن أبي هريرة، لا يرفعه الثقات"[٢].

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه على بن حكيم، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رفعه قال:" من بنى مسجدا، ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة"

فقالا: هكذا رواه عدة من أصحاب شريك، فلم يرفعوه، والصحيح عن أبي ذر من حديث شريك موقوف . . . قال أبي: ورواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش ورفعه. ونفس الحديث موقوف، وهو أصح. قال أبو محمد: وحدثني أبي قال: حدثناحماد بن زاذان قال: سمعت ابن مهدى قال: حديث الأعمش" من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة" ليس من صحيح حديث الأعمش"[٣]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف عن حصين، وليس بابن عبد الرحمن، عن ابن عباس قال:" من كسا مسلما ثوبا كان في حفظ من الله، ما واراه منه رقعه" قال أبي: حدثنا أحمد بن يونس، عن أبي العلاء الخفاف، عن حصين، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت لأبي: فأيهما أصح؟ قال الناس يرفعونه، مرفوع عندى صحيح"[٤].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه زهير، عن سعد الطائي أبي مجاهد، عن عطية، عن أبي سعيد قال:" أيما مؤمن سقى مؤمنا . . ." الحديث

فقيل لأبي: هشام بن حسان، عن الجارود، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبي: الصحيح موقوف، الحفاظ لا يرفعونه"[٥]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه سليمان بن حسان الشامي، عن شريك، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، إنما مثل المؤمن إذا مات مثل رجل كان في سجن فأخرج منه، فجعل يتقلب في الدنيا ويتفسح فيه"

---

١ الدارقطني، السنن، ٢٣٩/٣رقم ٦٤.
٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٣٥١/١ رقم ١٠٣٥.
٣ المصدر السابق ٩٧/١ رقم ٢٦١.
٤ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٦٨/٢ رقم ١٩٩٥ .
٥ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٧١/٢ رقم ٢٠٠٧ .

قال أبي: الناس لا يرفعون هذا الحديث، والموقوف عندنا أشبه"[١].

ومن ذلك قال على بن المديني:" حديث أبي هريرة:" بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت" رواه معمر عن الزهرى، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفى، عن أبي هريرة .

وروواه يونس عن الزهرى، عن عمرو بن أسيد بن جارية الثقفى، عن أبي هريرة، فخالف معمرا فى إسناده. والحديث عندى حديث يونس؛ لأنه تابعه غيره على عمرو بن أسيد، وهو الصواب"[٢].

ومن ذلك أورد ابن عدى ترجمة سلمة بن وردان، وذكر بعض أحاديثه، ثم قال:" ولسلمة بن وردان غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وفى متون بعض ما يرويه أشياء منكرة، ويخالف سائر الناس"[٣]

وكذلك أورد ابن عدى ترجمة بحر بن كثير السقاء وذكر بعض مروياته، وعقب على ذلك بقوله:" ولبحر السقاء غير ما ذكرت من الحديث، وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس فى أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بين"[٤]

٣ ـ عدم مشابهة الحديث لأحاديث الراوى

ونتيجة لمعايشة أئمة النقد للآثار والمرويات وتميزهم بين روايات كل راو وجد فى إطلاقاتهم أن هذا الحديث أشبه بحديث فلان، وكثيرا ما تطلق مطلقة من واقع ذوقهم الحديثى وخبرتهم الطويلة فى المرويات، غير أن مصادر العلل قد تركت تفصيلات لبعض هذه العلل؛ ليعلم الباحث فى هذا الشأن أن هذه العبارات المطلقة ليست مجازفات هوجاء ولا ظنون قد أطلق لها العنان، وإنما هى أحكام وليدة البحث العلمى المنظم ونتائج الدارسة المتأنية المستوعبة.

*ومن ذلك ما رواه ابن حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" لا تحل الصدقة إلا لخمسة: رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز فى سبيل الله تعالى أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدى له" فقالا: هذا خطأ رواه الثورى عن زيد بن أسلم قال: حدثنى الثبت قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم وهو أشبه. وقال أبي: فإن قال قائل: الثبت من هو ؟ أليس هو عطاء بن يسار قيل له: لا لو كان عطاء بن يسار ما كان يكنى عنه. وقد رواه ابن عيينة، عن زيد ، عن عطاء عن

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٤١/٢ رقم ١٩١٧

٢ ابن المديني، علل ابن المديني ص ١٠١.

٣ ابن عدى الكامل ٣٣٥/٣

٤ المصدر السابق ٥٥/٢

النبى صلى الله عليه وسلم مرسل. قال أبي والثورى أحفظ"[1]

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن علي ابن سليمان الكلبي، عن الأعمش عن أبي تميمة، عن جندب بن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" أول ما ينتن من الرجل بطنه، فلا يجعلن أحدكم فيه إلا طيبا" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" مثل العالم الذى يعلم الناس الخير وينسى نفسه كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو ينظر إلى أبوابها ملء كف من دم مسلم أهراقه ظلما" قال أبي: لا يشبه هذا الحديث حديث الأعمش؛ لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمة شيئا، وهو بأبي إسحاق أشبه"[2]

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه زكريا بن منظور قال: حدثني أبو حازم، عن سهل بن سعد قال:" مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة، فإذا هو بشاة ميتة، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها"

قال أبي هذا خطأ. رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبيد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين، عن النبى صلى الله عليه وسلم، وهذا أشبه. وزكريا لزم الطريق قلت: ما حال زكريا هذا؟ قال: ليس بقوى"[3]

وقد جعل رواية يعقوب هى الصواب وأعل رواية زكريا بأنه لزم الطريق، أو سلك الجادة، وذلك أقرب للأذهان خاصة، وزكريا هذا ليس بقوى.

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن على قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عند منامه: اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلمتك التامة، . . . . وذكرت لهما الحديث.

فقالا: هذا حديث خطأ، رواه بعض الحفاظ عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل، وهو الصحيح. وقال أبي: روى عمار بن زريق عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة والحارث عن على، عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال: وحديث الأول أشبه؛ لأن عمار بن زريق سمع من أبي إسحاق بآخرة"[4].

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو خالد الأحمر، عن يزيد بن سنان، عن ابن المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبى صلى الله

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢٢١/١ رقم ٦٤٢
٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٢٥/٢ رقم ١٨٦٨
٣ المصدر السابق ١٠٩/٢ رقم ١٨٢٣
٤ المصدر السابق ١٦٥/٢-١٦٦ رقم ١٩٨٩

عليه وسلم قال: " ما آمن بالقرآن من استحل محارمه" قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجراح، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب، عن النبى صلى الله عليه وسلم".

قلت: ورواه محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب عن النبى صلى الله عليه وسلم. قال أبو زرعة: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنه أفهم لحديث أبيه إن كان كتب أبيه عنده[١] .

وقد أعل الروايتين كلتيهما أبو حاتم، وإن كان الهدف أن هناك قرينة قدمت رواية على أخرى

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه أبو معاوية، عن داود، عن الشعبى عن ابن السائب قاضي أهل المدينة، عن عائشة قالت للسائب لتدعن السجع فى الدعاء، فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا يسمعون أو لا يفعلون. قال أبي كذا حدثنا على بن ميمون الرقى عن أبي معاوية، وحدثنا أبو سلمة قال: حدثنا وهيب عن داود، عن الشعبى أن عائشة قالت لابن أبي السائب؛ قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث وهيب أشبه، ووهيب أتقن وأوثق من أبي معاوية"[٢]

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه أبو نعيم عن مغيرة بن أبي الحر، عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، عن جده قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن قعود فقال: ما أصبحت الغداة قط إلا استغفرت الله فيها مائة مرة".

قال أبي: رواه موسى بن عقبة عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق عن أبي بكر وأبي بردة ابنى أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكرا أبا موسى. قال أبي: وحديث إسرائيل أشبه؛ إذ كان هو أحفظ"[٣]

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حصين عن سعد بن عبيدة، عن البراء قال: إذا اضطجع الرجل فتوسد يمينه قال: اللهم إنى أسلمت نفسى إليك"

قال أبي: لم يرفعه حصين، ورواه منصور وفطر فرفعاه قلت فأيهم أصح؟ قال: منصور أحفظ الثلاثة وأثبتهم وأتقنهم"[٤]

٤ ـ عدم اشتهار الحديث وحفظ غيره

لقد أكب الرواة عامة ونقاد الحديث المهرة خاصة بجمع المرويات، والاختلاف إلى الشيوخ والرحلة طلبا للأسانيد العالية ولاعتبار الروايات ومعرفة الصواب من المعل، وفى هذه الرحلات والجولات كان التنافس شديدا بينهم، وذلك بدافع داخلى للحفاظ على

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢/٥٤ رقم ١٦٤٧
٢ علل الرازى ٢/١٨٥ رقم ٢٠٥٠
٣ المصدر السابق ٢/١٨٧ رقم ٢٠٥٨
٤ المصدر السابق ٢/١٨٧ رقم ٢٠٥٧

تركة النبوة وميراث الرسل، وبتقدير من الله وتوفيق.

فى هذا المناخ العلمى المزدحم بطلاب الحديث وشيوخه ومجالسه ورحلاته ينـــدر أن يخفى حديث على جميعهم أو على أساطينهم؛ بل كان منهم من يتحدى أن يغرب عليـــه إنسان حديثا ليس فى قائمة مروياته ومسموعاته، يصعب أن تخفى روايـــة خاصـــة مـــع الأعراف التعليمية السائدة حينئذ، ومنها المذاكرة التى كانت بين الشيوخ، فمن فاته إسناد عال أدركه عمن يذاكره بنـــزول، ولكن أصل الحديث لا يغيب.

ومن القرائن التى اعتمدها الأئمة النقدة عدم حفظ الحديث أو أن يكـــون المحفـــوظ لديهم غير ذلك، فلو كان ذلك المروى المعلل ثابتا لما خفى عليهم.

*ومن ذلك ذكر الترمذى فى جامعة حديث ابن عمر المتفق عليه فى مسئولية كل راع عما استرعى ثم قال: وفى الباب عن هريرة وأنس وأبى موسى، ثم قال: وحديث أبى موسى غير محفوظ وحديث أنس غير محفوظ.

قال محمد [البخارى]: وروى إسحاق بين إبراهيم، عن معاذ بن هشام، عن أبيـــه، عن قتادة عن أنس، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" إن الله ســـائل كـــل راع عمـــا استرعاه"

سمعت محمدا يقول: هذا غير محفوظ إنما الصحيح، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عـــن قتادة عن الحسن، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا"[١]

*ومن ذلك ما رواه ابن ماجه: حدثنا محمد بن العلاء الهمدانى، ثنـــا عبـــد الله بـــن إدريس، عن الأعمش، عن أبى صالح السمان، عن أبى سعيد قال: قلنا يا رسول الله، أنـــرى ربنا؟ قال: تضامون فى رؤية الشمس فى الظهيرة فى غير سحاب؟ قلنا: لا. قال فتضـــارون فى رؤية القمر ليلة البدر فى غير سحاب؟ قالوا: لا

قال: إنكم لا تضارون فى رؤيته إلا كما تضارون فى رؤيتهما"[٢]

قال الترمذى بعد ذكره الحديث من حديث جابر بن نوح، عن الأعمش، عـــن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعا قال: وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملى وغير واحد، عـــن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم.

وروى عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى سعيد، عن النبى صلى الله عليه وسلم. وحديث ابن إدريس عن الأعمش غير محفوظ، وحديث أبى صالح عـــن أبى هريرة أصح"[٣].

*ومن ذلك قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه عمرو بن عاصم الكـــلابى، عن حماد بن سلمة، عن على بن زيد، عن الحسن بن جندب، عن حذيفة قال: قال رسول

---

١ الترمذى،جامع الترمذى ٣٦٢/٥ .

٢ ابن ماجة، سنن ابن ماجه ٦٣/١.

٣ الترمذى، جامع الترمذى ٢٧٠/٧.

الله صلى الله عليه وسلم:" لا ينبغى للمؤمن أن يذل نفسه. قيل: وكيف يذل نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء ما لا يطيق"

قال أبي: قد زاد فى الإسناد جندبا، وليس بمحفوظ. حدثنا أبو سلمة عن حماد، وليس فيه جندب"[1]

*ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حبان بن هلال، وحرمى وإبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن أنس ، عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر من البول"

قال أبو حاتم: حدثنا أبو سلمة، عن حماد عن ثمامة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل وهذا أشبه عندى. وقال أبو زرعة: المحفوظ عن حماد، عن ثمامة عن أنس وقصر أبو سلمة"[2].

*ومن ذلك روى الترمذى: حدثنا هناد ثنا وكيع عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال عبد الله: ألا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى فلم يرفع يديه إلا أول مرة"[3]

قال البخارى:" وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم قال: نظرت فى كتاب عبد الله ابن إدريس، عن عاصم بن كليب ليس فيه: ثم لم يعد، فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل يحدث بشىء ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما فى الكتاب.

حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، حدثنا علقمة أن عبد الله رضى الله عنه قال:" علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة، فقام وكبر، ثم ركع وطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه ، فبلغ ذلك سعدا فقال: صدق أخى، كنا نفعل ذلك فى أول الإسلام، ثم أمرنا بهذا"

قال البخارى: وهذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود"[4]

(٢) ما يتعلق بالمروى

وكما كان إعلال النقاد يضع أحوال الراوى نصب عينيه، فإن أحوال المروى قد عوملت بنفس الأهمية، ولم يكتف النقاد المهرة- كما يزعم الأقزام- بالأسانيد فحسب؛ بل كان اهتمامهم بالمتون اهتماما رائعا منضبطا، وإن قل حديثهم فى ذلك؛ لأن تشعب الأسانيد وكثرتها واختلاط الرواة وتشابههم محل الخطأ الأكثر، وقد سبق بيان ذلك فى مبحث صورة المنهج النقدى للمتون عن المتقدمين .

وقد كان تعليل المتون عند أئمة النقد يقوم على دلائل تمخضت عن طريق جمع الطرق واعتبارها، ومن هذه الدلائل:

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٣٠٦/٢.
٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢٦/١.
٣ الترمذى، جامع الترمذى ١٠٣/٢.
٤ البخارى، جزء رفع اليدين للبخارى.

١- مخالفة المتن لما هو ثابت من روية الأكثر أو الأحفظ وإحالته المعنى.
٢- التحريف والتصحيف فى المتون.
٣- إدراج بعض التفسيرات فى متن الحديث .
٤- مخالفة المتن لرأى الراوى أو مذهبه.
٥- عدم مشابهة المتن لأنوار كلام النبى صلى الله عليه وسلم.
٦- تعلق المتن بنصرة بدعة أو رأى الراوى.

(١) مخالفة المتن للثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم

وبمعارضة الروايات يتبين أخطاء المتون أيضا، فقد يتصرف الراوى فى متن الحديث فيحيل معناه، فمن ذلك سأل ابن أبى حاتم أبا زرعة عن حديث أبى الأحوص، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبى بردة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"اشربوا فى الظروف ولا تسكروا".

قال أبو زرعة: وهم أبو الأحوص ... وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفه فى متنه:" اشربوا فى الظروف ولا تسكروا، وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة عن أبيه، وأبو سنان ضرار بن مرة وزبيد اليمامى، عن محارب بن دثار.

وسماك بن حرب والمغيرة بن سبيع وعلقمة بن مرثد والزبير بن عدى وعطاء الخراسانى وسلمة بن كهيل، كلهم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم:" نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ فى سقاء، فاشربوا فى الأسقية، ولا تشربوا مسكرا" وفى حديث بعضهم قال:" واجتنبوا كل مسكر" ولم يقل أحد منهم:" ولا تسكروا"[1]

فهذا إعلال للمتن وذلك لأنه أحال معنى المحفوظ والمجمع عليه بين الثقات والأكثر عددا. لذلك علل أبو زرعة الرازى هذه اللفظة

ومن ذلك ما ذكره ابن أبى حاتم قال:" سمعت أبى، وذكر حديث شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا وضوء إلا من صوت أو ريح"

قال أبو حاتم:" هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث، فقال:" لا وضوء إلا من صوت أو ريح". ورواه أصحاب سهيل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إذا كان أحدكم فى الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا"[2]

ومن ذلك ما ذكر الإمام مسلم:" حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا أبو إسحاق، قال:

---

١ ابن أبى حاتم، علل الرازى ٢/٢٤-٢٥ رقم ١٥٤٩
٢ ابن أبى حاتم، علل الرازى ١/٤٧ رقم ١٠٧

سألت الأسود بن يزيد عما حدثت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليــه وســلم، قالت: كان ينام أول الليل ويحيى آخره. وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجتــه، ولم يمس ماء حتى ينام"[١] قال مسلم: فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة. وذلك أن النخعــى وعبد الرحمن بن الأسود جاء بخلاف ما روى أبو إسحاق...

إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت:" كان رسول الله صلى الله عليه وســلم إذا كــان جنبا، فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه"[٢]

عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، عن عائشة قالت:" كان رسول الله صلى الله عليه وســلم يجنب، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام حتى يصبح"[٣]

ومن ذلك ما ذكر مسلم:" حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ومحمد بن حاتم قالوا: ثنا أبــو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة" أن رسول الله صلى الله عليه وسـلم أمرها أن توافى معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة"[٤]

قال مسلم: وهذا الخبر وهم من أبي معوية لا من غيره، وذلك أن النبي صلــى الله عليــه وسلم صلى الصبح فى حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله صلــى الله عليــه وسلم. فكيف يأمر أم سلمة أن توافى معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ يصلى بالمزدلفة.

وقال مسلم: هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية، وهــو" أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن توافى صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها، فأحب أن توافى، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافى معه[٥]

(٢) التحريف والتصحيف

كما يظهر النقاد المتون المخالفة للثابت عن النبى صلـــى الله عليــه وســلم فــإنهم يكتشفون التصحيفات الفاحشة ويدركون موضع العلة، وذلك عند اعتبار المرويــــات فى كل باب ومن ذلك

قال مسلم: حدثنا زهير بن حرب، ثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة قال: كتـــب إلى موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلـــى الله عليه وسلم احتجم فى المسجد.

قلت لابن لهيعة: مسجد فى بيته؟ قال: مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم"[٦]

---

١ أحمد، المسند ٤٣/٦ .

٢ مسلم الصحيح، كتاب الحيض ٢٢.

٣ المصدر السابق .

٤ مسلم، التميز ص ١٨١- ١٨٢ ، وأحمد، المسند ٢٩١/٦، و الطحاوى، شرح معانى الآثار ٢٢١/٢ .

٥ مسلم، التميز ص ١٨٦.

٦ أحمد، المسند ١٨٥/٥ .

قال مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل جهه، فاحش خطؤها فى المتن والإسناد جميعا. وابن لهيعة المصحف فى متنه، المغفل فى إسناده، وإنما الحديث:" أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجر فى المسجد بخوصة أو حصير يصلى فيها... ثم يقول مسلم رحمه الله حاضا على السماع من الشيوخ وعدم الاعتماد على الصحف ما أمكن: وابن لهيعة إنما وقع فى الخطأ فى هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر وهى الآفة التى تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين: السماع أو العرض، فخليق ألا يأتى صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله"[1]

ومن ذلك ما ذكره مسلم:" حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، ثنا قبيصة، ثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عياض، عن أبى سعيد قال:" كنا نورثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعنى الجد". قال مسلم: هذا خبر صحف فيه قبيصة، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى فى الطعام وغيره فى زكاة الفطر، فلم يقر قراءته، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى. فقال: يعنى الجد"[2]

(٣) الإدراج فى متن الحديث ما ليس منه

وكذلك قد يدخل متن فى متن، وقد يدرج بعض الرواة تفسيراتهم للحديث وبعض تعليقاتهم فيظن أنها من كلام النبى صلى الله عليه وسلم، فيفطن لذلك الأئمة المهرة.

ومن ذلك قال ابن أبى حاتم:" سألت أبى عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه أن سعدا كان يوتر بركعة ويقول: ثلاث أحب إلى من واحدة، وخمس أحب إلى من ثلاث، وسبع أحب إلى من خمس، وما كان أكثر فهو أحب إلى".

قال أبى: أنما يروى إسماعيل بن محمد عن عمه، عن سعد أنه كان يوتر بواحدة وأما ذكر الخمس والسبع، فإنما يروى إسماعيل بن محمد، عن الأعرج، عن أبى هريرة قوله"[3]

فقد تشابه المتنان على من دون إسماعيل بن محمد، فجعل المتنين عن صحابى واحد فتيقظ لذلك أبو حاتم الرازى وفصل كلا منهما عن الآخر

وكذلك الإدراج

قال ابن أبى حاتم:" ذكر أبى حديثا رواه حفص بن عبد الله النيسابورى، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبى هريرة وسهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إذا استيقظ

---

١ مسلم، التمييز ص ١٨٧-١٨٨

٢ مسلم، التمييز ص ١٨٩-١٩٠

٣ ابن أبى حاتم، علل الرازى ١٧١/١ رقم ٤٨٩

أحدكم من منامه فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما فى الإناء، فإنه لا يدرى أين باتت يده. ثم ليغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصب على شماله فليغسل مقعدته"

قال أبي: ينبغى أن يكون: ثم ليغترف بيمينه إلى أخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان، فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث، فلا يميزه المستمع"[١]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه الوليد، عن الأوزاعى، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من فاتته صلاة العصر- وفواهّا أن تدخل الشمس صفرة- فكأنما وتر أهله وماله" قال أبي: التفسير من قول نافع."[٢]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن أبي وهب الأسدى، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب، فإن اشتراه مشتر، فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار"

فسمعت أبي يقول: ليس فى شئ من الحديث: إذا دخل المصر، فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار"[٣]

(٤) مخالفة المتن لرأى الراوى والمعروف عنه

ومن دلائل علة المتن ما إذا روى الرواى ما يخالف ما عرف عنه: علم أن فى الرواية خطأ ومن ذلك ما أخرجه الترمذى فى علله الكبير قال: "حدثنا أحمد بن منيع، نا يزيد بن هارون، قال: أنا إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: " من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان: أحدهما أو أصغرهما مثل أحد".

سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء، إن ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه "[٤]

ومن ذلك ما أخرجه الترمذى أيضا فى علله الكبير:" ثنا على بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" من ذرعه القئ فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدا فليقض" سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: ما أر اه محفوظا. قال: وقد روى يحيى بن أبي كثير، عن

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٦٥/١ رقم ١٧٠
٢ السابق ١٤٩/١-١٥٠ رقم ٤١٩
٣ السابق ٣٩٣/١ رقم ١١٧٧
٤ الترمذى، علل الترمذى الكبير (٤١٧/١).

عمر بن الحكم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم"[1]

ومن ذلك قول أحمد ومسلم: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه رواية[2]

وقال أحمد: ابن عمر أنكر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه رواية[3].

قال ابن رجب: ومنها حديث عائشة: لانكاح إلا بولى: أعله أحمد فى رواية عنه بأن عائشة عملت بخلافه[4].

ومنها حديث عائشة : عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال للمستحاضة: دعى الصلاة أيام أقراءك. قال أحمد كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ؟ لأن عائشة تقول: الأقراء: الأطهار، لا الحيض.[5]

*ومن ذلك ما ذكر البخارى فى التاريخ ترجمة حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمى، عن كريب وعكرمة. قال على: تركت حديثه. قال شريك: عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس:" قال النبى صلى الله عليه وسلم فى أم إبراهيم: أعتقها" و لم يصح .

وقال عمرو عن عطاء، عن ابن عباس: ما أمهات الأولاد إلا بمنزلة شاتك أو بعيرك.

قال أبو عبد الله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس"[6]

ومن ذلك ما أخرجه ابن ماجة من حديث يزيد بن أبى زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل فتية من بنى هاشم، فلما رآهم النبى صلى الله عليه وسلم أغرورقت عيناه، وتغير لونه. قال: فقلت: ما نزال نرى فى وجهك شيئا نكرهه فقال: إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتى سيلقون بعدى بلاء وتشريدا وتطريدا، حتى يأتى قوم من قبل المشرق، معهم رايات سود، فيسألون الخير، فلا يعطونه فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتى، فيملؤها قسطًا كما ملئوها جورا، فمن أدرك ذلك منهم، فليأتهم، ولو حبوا على الثلج "[7]

قال ابن عدى: ولا أعلم يرويه بهذا الاسناد عن إبراهيم غير يزيد بن أبى زياد[8].

---

١ الترمذى، العلل الكبير، (١/٣٤٢-٣٤٣) .

٢ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٤٠٩ .

٣ المصدر السابق ص ٤١٠ .

٤ ابن رجب، شرح العلل ص ٤١١.

٥ ابن رجب، شرح العلل ص ٤١٠.

٦ البخارى، التاريخ الكبير٢/٣٣٨ رقم ٢٨٧٢ .

٧ ابن ماجة، سنن ابن ماجة (٤٠٨٢) و

٨ ابن عدى الكامل ٧/٢٧٥-٢٧٦

وقال أبو أسامة: لو حلف- يعنى يزيد- عندى خمسين يمينا قسامة ما صدقته! أهـــذا مذهب إبراهيم ؟! أهذا مذهب علقمة؟ أهذا مذهب عبد الله؟!"[١]

ومن ذلك ما ذكره البخارى فى ترجمة حشرج بن نباته قال: سمعت سعيد بن جمـهان، عن سفينة" أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر وعمر وعثمان: هـــؤلاء الخلفـــاء بعدى"

قال البخارى: وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبى صلى الله عليه وسلم"[٢]

*ومن **ذلك** ما ذكره البخارىعن عبد الله بن موهب الفلسطينى: سمع قبيصـــة بـــن ذؤيب، عن النبى صلى الله عليه وسلم. مرسل. قال شعيب ويونس وصالح عن الزهـــرى: سمع عبد الله فى الغزو. وقال هشام بن عمار: حدثنا يحيى بن حمزة قال: ح عبد العزيز بـــن عمر بن عبد العزيز: سمع عبد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز، عن قبيصة بـــن ذؤيب، عن تميم الدارى، قلت: يا رسول الله، ما السنة فى أهل الكفر يسلم علـــى يـــدى رجل من المسلمين؟ قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته"

قال البخارى: وقال بعضهم: عبد الله بن موهب سمع تميما الدارى.

ولا يصح لقول النبى صلى الله عليه وسلم: الولاء لمن أعتق"[٣]

*ومن ذلك ما جاء فى شرح البخارى لابن بطال وذكر حديث اليشكرى فى صـــلاة الخوف:" فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطائفة من القوم ركعتين،وطائفـــة مـــن القوم يحرسوهم، ثم جاء الآخرون فصلى بهم ركعتين والآخرون يحرسوهم، فكان للنـــبى صلى الله عليه وسلم أربع ركعات، وللقوم ركعتان ركعتان"

قال إسماعيل بن إسحاق: وأما حديث قتادة، عن سليمان اليشكرى فهو ضعيف؛ لأن قتادة لم يسمع منه شيئا.، وسمعت على بن المدينى يقول: مات سليمان اليشكرى قبل جابر بن عبد الله، وإنما كانت صحيفة، فكان قتادة وغيره يحدثون بما وجدوا فيها.

وقد روى عن جابر خلاف حديث سليمان اليشكرى. روى شعبة عن الحكم، عـــن يزيد الفقير، عن جابر قال:" صلينا مع النبى صلى الله عليه وسلم صلاة الخـــوف فركـــع بالصف المقدم ركعة وسجد سجدتين، ثم تأخر وتقدم الآخرون، فركـــع بهـــم ركعـــة واحدة". فهذا معارض لحديث اليشكرى"[٤]

---

١ للعقيلى، الضعفاء ٣٨١/٤
٢ البخارى، التاريخ الكبير ١١٧/٣ رقم ٣٩٢
٣ البخارى، التاريخ الكبير ١٩٨/٥-١٩٩ رقم ٦٢٥
٤ ابن بطال، شرح صحيح البخارى لابن بطال[٧٩/١-أ]

(٥) عدم مشابه المتن لأنوار كلام النبوة

وكذلك عدم مشابهة الحديث لأنوار كلام النبى صلى الله عليه وسلم من دلائل إعلال النقاد لمتن الحديث .

قال ابن أبى حاتم:"تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفا علم أنه مغشوش،ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه فى الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة"[١]

فقوله: يصلح أن يكون من كلام النبوة، يشعر بأن هناك ضوابط تبين ما يمكن أن يقوله النبى وما لا يمكن، وقد وضع العلماء لذلك ضوابط لمعرفة الحديث الموضوع.

*ومن ذلك ما ذكره ابن عدى:" حدثنا جعفر، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" يؤتى بالسارق يوم القيامة والمطلع عليه ولا ينذر به، فيجعل لهما فى العرصة السابعة السرقة التى كانت فى دار الدنيا، فيقال لهما: تعرفان هذه السرقة؟ فيقولان: نعم يارب، فيقال لهما: اذهبا فخذاها، ورداها على صاحبها، فيذهبان إليها فيأخذانها ليرداها، فإذا بلغاها وأخذاها ساخت بهم النار إلى الدرك الأسفل ثم دعكا بالعذاب دعكا"

قال ابن عدى: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وألفاظه لا تشبه ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٢].

(٦) موافقة المتن لبدعة أو رأى الراوى

قد يحمل المتن انتصارا لمذهب ما أو دعوة إليه أو إقامة الدلائل على صحة وتصويب القائمين به. كما قد يحمل الغض من خصوم ذلك المذهب وازدراءهم، وببحث أحوال رواة ذلك المتن، قد ينجلى للناقد أن هناك من له مصلحة فى ترويج مثل ذلك المتن، ومع تفرده بذلك وعدم متابعته عليه من قبل الحفاظ الأثبات يحكم النقاد بإعلاله .

*ومن ذلك قال مهنا " سألت أحمد عن حديث الأعمش عن أبى وائل أن معاوية لعب بالأصنام. فقال: ما أغلظ أهل الكوفة على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يصحح الحديث، وقال: تكلم به رجل من الشيعة"[٣]

*ومن ذلك ذكر ابن عدى فى ترجمة سليمان بن قرم الضبى الكوفى المكنى أبا داود حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر :" أنت صاحبى فى الغار وعلى

---

١ ابن أبى حاتم،مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥١.
٢ ابن عدى،الكامل ١٥٧/٢.
٣ ابن عدى،الكامل٢٥٧/٣.

الحوض، ولا يؤدى عنى إلا أنا وعلى" وحديث:" من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، وأعز من أعانه" وحديث:" أنا وهذا - يعنى عليا - نجيء يوم القيامة كهاتين، وجمع بين أصبعيه السبابتين" وذكر أحاديث أخرى

ثم قال ابن عدى: هذه الأحاديث فى الفضائل وفى مثالب غيرهم يرويها سليمان بن قرم عن من ذكرته، وفى هذه الأحاديث مما قد شورك فيه، ويدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط فى التشيع"[١]

فقد حكم ابن عدى من خلال هذه المتون أن الرجل مفرط فى التشيع، ومن ثم لا تقبل مروياته فى مدح آل البيت وقدح غيرهم.

***من دلائل العلة (الملكة والمعرفة)**

وكذلك تكون الملكة وقوة المعرفة دلالة قوية من دلالات الحكم على الحديث بالإعلال ولا يتأتى ذلك إلا نادرا لأكابر أئمة النقد

من ذلك ما رواه ابن أبى حاتم:" سألت أبى عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبى أحمد الطالقانى، عن محمد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبى وهب الجشمي- وكانت له صحبة- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" سموا أولادكم أسماء الأنبياء، وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة، وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها، وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان"

قال أبى: سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتنى من أحمد، وأنكرته فى نفسى!!

وكان يقع فى قلبى أنه أبو وهب الكلاعى صاحب مكحول، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكننى أن أقول شيئا لما رواه أحمد.

ثم قدمت حمص، فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبى المغيرة قال: حدثنى محمد بن مهاجر قال: حدثنى عقيل بن سعيد، عن أبى وهب الكلاعى قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم.

قال أبى: فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن أنكارى كان صحيحا. وأبو وهب الكلاعى دون التابعين يروى عن التابعين، وضربه مثل الأوزاعى ونحوه، فبقيت متعجبا من أحمد بن حنبل، كيف خفى عليه، فإنى أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه"[٢].

ومن ذلك ما يرويه عبد الله بن أحمد بن حنبل:" حدثنا أبو معمر قال: حدثنا أبو أسامة، قال: كنت عند سفيان، فحدث زائدة عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد ابن جبير: ﴿ فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا ما شاء ربك﴾ [الزمر:٦٨]

---

١ المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص٢٢٧

٢ ابن أبى حاتم، علل الرازى ٢/٣١٢-٣١٣ رقم ٢٤٥١

قال: هم الشهداء. فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك تحدث عن ثقة، وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة. فدعا بكتاب فكتب: من سفيان بن سعيد إلى شعبة.

وجاء كتاب شعبة: من شعبة إلى سفيان، إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثت عمارة بن أبي حفصة عن حجر الهجرى عن سعيد بن جبير"[١]

فلم يقبل سفيان ذلك المتن بالرغم من ثقة من حدثه وكذلك من حدث عنه.

ومن ذلك حديث قتيبة بن سعيد قال: ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل أن النبى صلى الله عليه وسلم كان فى غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب"

وقد تعجب من هذا الحديث الحاكم فى معرفة علوم الحديث، وذكر أن "أئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبا من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو على الحافظ هذا الباب وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائى، وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو على للحديث علة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون.

قال البخارى: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد ابن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدائنى.

قال البخارى: وكان خالد المدائنى يدخل الأحاديث على الشيوخ"[٢]

فهذا هو البخارى إمام هذه الصناعة يأبى التسليم لهذا الحديث، ويقف على العلة الخفية التى تسببت فى هذا الخطأ ، وهو سماع قتيبة الثقة من الليث الثقة، ولكن فى حضور خالد المدائنى المعروف بإدخال الأحاديث على الشيوخ.

*وقد يتفق راويان فى الكنية ويدخلان بلدة واحدة ويحدثان بها فيظن أنهما شخص واحد وتحمل أحاديثهما على أنها لأحدهما مع البون الشاسع بينهما

"ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفى أحد الثقات عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، وهو من ثقات الشاميين، قدم الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامه، ثم قدم بعد ذلك عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامه أنه ابن جابر فصار يحدث عنه، وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير فى رواية أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا

---

١ أحمد، العلل ومعرفة الرجال٢/٢٠ رواية أبنه عبد الله تحقيق وصى الله بن محمد عيسى، المكتب الاسلامى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

٢ الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ١١٩-١٢١

أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه، كالبخارى وأبى حاتم وغير واحد"[١]

*وتكون المعرفة بالأحداث التى وقعت حال التحمل سببا للحكم على الأداء فمن ذلك دخول" ثابت بن موسى الزاهد على شريك بن عبد الله القاضى- والمستملى من يديه- وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم-ولم يذكر المتن- فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار إنما أراد بذلك ثابت بن موسى يحدث به عن شريك، عن الأعمش عن سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه"[٢]

وذكر ذلك ابن عدى، وقال :" وبلغني عن محمد بن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: باطل، شبه على ثابت..."[٣]

*وقد تخفى وجه العلة عندما يتم إسقاط الضعيف من الإسناد ويكنى شيخ الراوى وينسب بما لا يهتدى إليه حتى لا يفطن لذلك الضعيف، ولكن أئمة النقد المتبحرين فى العلل لا يخفى عليهم ذلك.

ومن ذلك ما يرويه ابن أبى حاتم:" سمعت أبى وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية قال: حدثنى أبو وهب الأسدى قال : حدثنا نافع، عن ابن عمر قال:" لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه" قال أبى: هذا الحديث له علة قل من يفهمها.

روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم. وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدى، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بنى أسد لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. وأما ما قال إسحاق فى روايته عن بقية، عن أبى وهب: حدثنا نافع، فهو وهم، غير أن وجهه عندى أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يتفقد لفظة بقية فى قوله حدثنا نافع، أو عن نافع"[٤]

*وكما صنع بقية صنع موسى بن أعين فيما يحكيه ابن أبى حاتم قال:" سمعت أبى سئل عن حديث رواه منصور بن سفيان عن موسى بن أعين، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم" إن الرجل ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج، حتى ذكر سهام الخير، فما يجزى يوم القيامة إلا بقدر عقله" قال أبى: سمعت ابن أبى الثلج يقول: ذكرت هذا الحديث ليحيى بن معين فقال: هذا حديث باطل، إنما رواه موسى بن أعين، عن صاحبه عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة، عن

---

١ لابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٧٤٧/٢-٧٤٨ .

٢ الحاكم، المدخل الى الإكليل ص ٦٣.

٣ ابن عدى، الكامل ٩٩/٢.

٤ ابن أبى حاتم، علل الرازى ١٥٤/٢-١٥٥ رقم ١٩٥٧ والخطيب، الكفاية ص ٣٦٤

نافع، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، فرفع إسحاق من الوسـط، فقيل: موسى عن عبيد الله، عن نافع"[1]

*وقد لا يقبل الحافظ الحديث من واقع خبرته وممارساته النقدية ويقوى ظنه أن موضع الضعف فى أحد الرواة ويغلب ذلك على ظنه، فيتوقع أن بعض الرواة قد أدخلوه على بعض المحدثين، ومن ذلك

ما رواه ابن أبي حاتم:"سألت أبى عن حديث رواه محمد بن خلف العسقلانى، عن رواد، عن سفيان الثورى، عن الزبير بن عدى، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" للرجال أربع وللنساء أربع: للرجال من اتقى الدماء والفروج والأموال والأشربه دخل من أى أبواب الجنة شاء، وللنساء إذا صلت خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أى أبواب الجنة شاءت" قال أبى: هذا حديث باطل ليس له أصل، لعلهم لقنوا روادًا وأدخلوا عليه، إنما روى عن الثورى قال : بلغنى، مرسل"[2]

*وقد يسرق بعض الرواة الحديث فلا يخفى ذلك على الأئمة المهرة الذين عرفوا حديث كل راو وضبطوا شيوخه.

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبى قال: كان بطرسوس شيخ يقال له محمد بن زيد الأسلمى، وكان قد كتب حديثا كثيرا جدا ثم خلط بعد، فرأيت يوما فى كتبه: حد ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، عن إسماعيل بن سميع، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من سمع سمع الله به، ومن ر اءى راءى الله به

قال أبي: فأوقفته عنه، فقلت له: ليس هذا من حديث ابن نمير

وابن نمير لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئا. فبقى الرجل. وقلت له: هذا من حديث حفص بن غياث. فقلت لأبى: ما توهمت؟ قال: ظننت أن إنسانا ذاكره فسرقه منه وكتبه، أسأل الله السلامة"[3]

*وقد يكون الحديث فردا، ولكنه يروى من وجوه متعددة والتابعون فيها متباينون، فيظن أن مخارجها مختلفة، وأن كلا منها يعتضد بالآخر، ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحدا، فتظهر عبقرية النقاد ودقة معرفتهم لتلك المتابعات الوهمية

فمن ذلك " حديث القهقهة فى الصلاة روى مرسلا من طريق الحسن البصرى وأبى العالية وإبراهيم النخعى والزهرى بأسانيد متعددة، وعند التحقيق مدار الجميع على أبى العالية قال عبد الرحمن بن مهدى: هذا الحديث لم يروه إلا حفصةبنت سيرين عن أبى

١ ابن ابى حاتم، علل الرازى ١٧٧/٢ رقم ٢٠٢٥.
٢ المصدر السابق ١٢٩/٢ رقم ١٨٧٩ .
٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٣٦/٢ رقم ١٣٦ .

العالية عن النبى صلى الله عليه وسلم، فسمعه هشام بن حسان من حفصه، فحدث به الحسن البصرى، فأرسله الحسن وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهرى، فسمعه من الحسن، فذاكر به الزهرى

فقال الزهرى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن مهدى: وحدثنا شريك، عن أبي هاشم قال: أنا حدثت به إبراهيم -يعنى النخعي- عن أبي العالية، فأرسله إبراهيم عن النبى صلى الله عليه وسلم.

قال البيهقى: فإذا سمع السامع هذا الحديث يجده أرسله الحسن وإبراهيم النخعى والزهرى وأبو العالية، فيظنه متعدد الأسانيد، وإذا كشف عنه ظهر مداره على أبي العالية

قال العلائى: ومرسلات أبي العالية ضعيفة"[١]

*ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم قال:" سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن أبان الوراق، عن جعفر الأحمر، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرمانى، عن زاذان، عن سلمان أنه رعف فقال له رسول صلى الله عليه وسلم :" أحدث لذلك وضوءا " فقال أبي: أبو خالد هذا: عمرو بن خالد، متروك الحديث لا يشتغل بهذا الحديث.

قلت لأبي: فإن الرمادى حدثنا عن إسحاق بن منصور عن هريم، عن عمرو القرشى عن أبي هاشم الرمانى هذا الحديث؟! فقال: هو عمرو بن خالد"[٢]

*والنقاد لا يردون كل روايات الضعفاء كما لا يقبلون كل روايات الثقات؛ بل ربما أعلوا رواية الثقة برواية الضعيف إذا ارتأوا ذلك . ومن هذا قول ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عتبة، عن أم حبيبة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" من حافظ على اثنتى عشرة ركعة فى يوم وليلة بنى له بيت فى الجنة"

فقال أبي: لهذا الحديث علة: رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبة بن أبي سفيان، عن عنبة، عن أم حبيبة، عن النبى صلى الله عليه وسلم .

قال أبي: هذا دليل أن مكحولا لم يلق عتبة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة

قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة؟ فقال: لأن فى رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة من حفظه"[٣]

ولم يكن ذلك مجرد ظن عند أبي حاتم؛ بل كان وراء ذلك أرضية علمية تثبت عدم سماع مكحول من عتبة من ذلك قال ابن معين: قال أبو مسهر: لم يسمع مكحول من

---

١ العلائى، جامع التحصيل ص ٤٥، الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص ٣١٢
٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٤٨-٤٩ رقم ١١٢
٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/١٧١ رقم ٤٨٨

عتبة بن أبي سفيان. وقال النسائى: لم يسمع من عتبة[1]

*وقد يصرح فى الرواية أحد المدلسين بالسماع، ولكن ملكة المحدثين تأبى ذلك ومعرفتهم بشيوخ كل راوٍ، فيردون ذلك السماع وينسبونه إلى خطأ بعض الرواة فى لفظ الأداء، ومن ذلك

قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق قال: حدثنا بقية بن الوليد قال: حديث ابن جريج عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم:" إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها، فإن ذلك يورث العمى" وعن ابن عباس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال فاحتسب و لم يشك إلى الناس كان حقًا على الله أن يغفر له". وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا تأكلو بهاتين: الإبهام والمشيرة، ولكن كلو بثلاث فإنها سنة، ولا تأكلوا بخمس فإنها أكلة الأعراب"

قال أبي: هذه الثلاث الأحاديث موضوعة، لا أصل لها، وكان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول فى كل حديث حدثنا، و لم يفتقدوا الخبر منه"[2]

الإعلال بالعلل الظاهرة

سبق بيان أن تقييد الحديث المعلول بما سلم من القوادح الظاهرة، واطلع فيه على سبب خفى غامض: ليس متفقًا مع الممارسات العملية لأئمة النقد والمؤلفين فى كتب العلل، وإن كانت كتب العلل تذكر الكثير من هذا النوع إلا أنها كذلك تجاورها من الأحاديث التى علتها ظاهرة، وسبب ردها لا يحيط به ذلك الغموض

*ومن ذلك الانقطاع فى الإسناد، ومعلوم أن شروط الصحيح أن يتصل الإسناد برواية العدول الضابطين، والانقطاع يوجب عكس الصحة، وهو الضعف

قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه مالك عن عبد الكريم الجزرى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى قصة القمل. فقال: أسقط مالك مجاهدًا من الإسناد، إنما هو عبد الكريم عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم."[3]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث حدثنا به عن عبد الرزاق بن عمر الدمشقى، عن محمد بن عيسى بن سميع، عن معاوية بن سلمة النصرى الكوفى، عن طرفة، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: سافرت مع النبى صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة سفرة، فكان يصلى الظهر، ولو وضعت جنبًا فى الرمضاء لأنضجه، ويطيل القراءة...

قال أبي: أحسب أن هذا الحديث من حديث ابن جحادة، ومعاوية بن سلمة لم يدرك

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٥٣٠

٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٢/٢٥٩ رقم ٢٣٩٤

٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٢٧٩-٢٨٠ رقم ٨٢٨

طرفة، فأرى أن معاوية بن سلمة عن محمد بن جحادة، وقد ترك من الإسناد محمـــد بـــن جحادة"[١]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه هشام بن عمار، عن سعدان بن يحيى عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبى صلـــى الله عليه وسلم قال: إذا سرق فاقطعوه.

فقالا: هذا خطأ إنما هو هشام بن عروة، عن رجل، عن محمد بن المنكدر، عن جـــابر، عن النبى صلى الله عليه وسلم

قلت: فالخطأ ممن هو؟ قالا: ليس هذا خطأ، إنما ترك من الإسناد رجلا"[٢]

ومنه قال ابن أبي حاتم، سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عـــن ابـــن أبي ذئب، عن نافع عن عمر أن رجلا زوج ابنته بكرا، فكرهت ذلك، فأتت النبي صلـــى الله عليه وسلم، فرد النبى صلى الله عليه وسلم نكاحها. قال أبي: يدخل بين أبي ذئب ونـــافع رجل يسمى عمر بن حسين"[٣]

*وقد يصرح الناقد بإرسال الحديث مثلا مظهرا بذلك علة ظاهرة للحديث

قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه مروان بن معاويـــة الفـــزارى، عـــن عوف، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدعـــوة أول يوم حق، والثانيمعروف وما زاد فهو ربا. فسمعت أبي يقول: إنما هو الحسن، عن النـــبى صلي الله عليه وسلم ، مرسل"[٤]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن الوضـــين بـــن عطاء، عن محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعـــن حديث أبي بكر بن مريم، عن عطية بن قيس، عن معاوية، عن النبى صلى الله عليه وســـلم: العين وكاء السه . فقال: ليسا بقويين.

وسئل أبو زرعة عن حديث ابن عائذ عن على هذا الحديث فقال : ابن عـــائذ عـــن على مرسل"[٥]

ومن ذلك سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسى، عن سليمان بن المغـــيرة، عن ثابت، عن ابن أم سلمة، عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم لما تزوج، فـــأراد أن يدخل سلم. قال أبي: هذا حديث مرسل، لم يسمع ثابت من عمر بن أبي سلمة، إنمـــا

---

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/١٥٨-١٥٩ رقم ٤٤٨
٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٤٤٥ رقم ١٣٣٩
٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٤١٤ رقم ١٢٤٤
٤ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١/٣٩٨ رقم ١١٩٣
٥ المصدر السابق ١/٤٧ رقم ١٠٦

يروى عن ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه"[١]

*وقد سبق بيان أقوال أئمة النقد وجمهور المحدثين فى رد المراسيل وأن ذلك علة ظاهرة يرد بها الحديث؛ لأنه لو كانت الواسطة مما يعتد بها لم يرسل الراوى الحديث.

وكذلك قد يصرح الناقد بالتدليس، ويعتد فى ذلك بأنها علة تمنع العمل بالحديث، وظاهر التعليل بذلك وهو علة ظاهرة .

من ذلك قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي وأبا زرعة فى حديث حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية، عن عائشة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ ويقبل ويصلى ولا يتوضأ. فقالا: الحجاج يدلس فى حديثه عن الضعفاء ولا يحتج بحديثه"[٢]

فأئمة النقد يصرحون بتعليل الحديث، وإن كان الضعف ظاهرا وكانت الآفة بينة ويدخلون ذلك فى مصنفاتهم، وكثيرا ما يكون الانقطاع بأنواعه فى الإسناد مما يضعف الحديث به وقد ينتقل الطعن من الإسناد الى الرواة أنفسهم فيعل الحديث لجهالة بعض رواته، كما يعل لضعف آخرين، وكذلك كذب آخرين وتركهم

*فمما ضعف لجهالة راويه قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه بقية عن أبي سفيان الأنمارى، عن يحيى بن سعيد الأنصارى، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ وخلل لحيته. فقال هذا حديث موضوع، وأبو سفيان الأنمارى مجهول"[٣]

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم:" سمعت أبي وأبا زرعة، وذكرت لهما حديثا رواه عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال قال: سمعت رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب قال: أخبرتنى جدتى، عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله. فقالا: ليس عندنا بذاك الصحيح أبو ثفال مجهول ورباح مجهول"[٤]

ومما ضعف لضعف راويه قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينارعن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر. قال أبي: هذا حديث منكر والحارث ضعيف"[٥]

وقال ابن أبي حاتم:" سئل أبو زرعة عن حديث رواه المحاربى عن مطرح بن يزيد، عن

---

١ المصدر السابق ٤٢٢/١ رقم ١٢٧٢
٢ المصدر السابق ٤٨/١ رقم ١٠٩
٣ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٦٨/١ رقم ١٨٠
٤ المصدر السابق ٥٢/١ رقم ١٢٩
٥ المصدر السابق ٢٩/١ رقم ٥٣

عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ويل للأعقاب من النار.

فقال أبو زرعة: مطرح: ضعيف الحديث"[١]

ومما ضعف لكذب بعض رواته وترك حديثهم قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن أبان الوراق عن جعفر الأحمر، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان أنه رعف، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحدث لذلك وضوءًا. فقال أبي: أبو خالد هذا عمرو ابن خالد:متروك الحديث، لا يشتغل بهذا الحديث"[٢]

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبا زرعة عن حديث رواه عبيد الله القواريري، عن يوسف بن خالد قال حدثنا عمرو بن سفيان، عن أبي البكرات عن محفوظ بن علقمة، عن الحضرمي، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا بال أحدكم فلا يستقبل الريح ببوله فيرد عليه.

فقلت لأبي زرعة: ما محفوظ ؟ما حاله؟ قال: لا بأس به، ولكن الشأن في يوسف كان يحيى بن معين يقول : يكذب"[٣]

---

١ المصدر السابق ١/٥٨ رقم ١٥١
٢ المصدر السابق ١/٤٨ رقم ١١٢
٣ المصدر السابق ١/٥١-٥٢ رقم ١٢٥

الباب الثالث

الفصل الأول : قضايا حديثية للمناقشة

١ ـ زيادة الثقة.

٢ ـ الحديث الحسن .

٣ ـ الشواهد والمتابعات.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية مقارنة بين المتقدمين والمتأخرين

زيادة الثقة

من القضايا ذات الأهمية في نقد الحديث، وبيان قبوله ورده قضية زيادة الثقة، وذلك لبيان خطورة إصدار حكم عام أو رأى جامد فى هذه المسألة بخلاف ما يذكر كثيراً فى أبحاث المتأخرين الحديثية من أن زيادة الثقة مقبولة ـ هكذا على الإطلاق ـ معتمدين على نصوص أئمة النقد النظرية، بعيداً عن الجانب العملى لهم.

إن الراوى الثقة بشر، وإن كان كثيراً ما يصيب إلا أنه قد يخطئ، ولا يستحيل الوهم فى حقه، فمصادرة أحواله المختلفة بحكم قاطع جامد لا يتغير ليس من الواقع العلمي؛ إذ إن هذا العلم ليس علماً طبيعياً أو رياضياً، لا تتغير نتائجه، وإنما هو علم إنسانى، يرتبط مع ذاكرة إنسانية ومستوى ضبط قابل للتغير بحسب الأحوال المختلفة التى يمر بها الراوي.

وقد وقع الوهم لأكابر الأئمة؛ بل قد وَهَّم بعض الصحابة بعضاً، وقد سبق بيان ذلك فى مبحث دوافع المنهج النقدى، فليس إضافة هالات التعظيم والتقديس للثقات أو إحاطتهم بعبارات التبجيل والانبهار قادرة على أن تخرج هؤلاء الثقات عن كونهم أصحاب أوهام أو أخطاء بقدر ما.

إن من يحاول أن يعالج كل تعارض بين وقف ورفع، وإرسال واتصال بطريقة واحدة مؤداها تقديم الرفع على الوقف أو الاتصال على الإرسال بناء على أن الذى حكى الرفع والاتصال ثقة وزيادته مقبولة ولا ينبغى توهيمه معرضاً عن أحكام المتقدمين من النقاد؛ ضارباً بها عرض الحائط، بطريقة تشبه المعادلات الرياضية الأحادية النتائج، يبعد كثيراً عن ممارسات النقاد المهرة فى مجال العلل التى تقوم بدور كبير فى الكشف عن أخطاء الثقات.

وليست هذه دعوة للفوضوية العلمية، أو التحلل من الضوابط والأطر، وإنما محاولة لوصف طبيعة ذلك العلم الذى يتعامل مع الإنسان المختلف فى أحواله وأمزجته، واتزانه وانضباطه، وتركيزه وحدة تذكره من آن لآخر، فكان ينبغى أن توزن مروياته: كل رواية على حدة، للتعرف على متى ضبط، ومتى اختل ضبطه، ومتى أصاب ومتى أخطأ، فى محاولة للكشف عن حال كل رواية من مروياته على حدة.

وهذه أمور قل من يدركها من المحدثين، وندر من يحسن مثل هذا الشأن من المتأخرين؛ بخلاف من تعايش مع الرواة من النقاد المتقدمين.

إن الزيادات فى الأسانيد قد تقوى الضعيف فترفعه من الوقف إلى الرفع، ومن الإرسال إلى الاتصال فيثبت بذلك المتن.

وقد يزيد فى المتن ما ليس منه، فيزيد فى الشريعة ما ليس منها، ولذلك وجب التعامل مع هذه القضية بمراد أئمة النقد. وقد تنبه العلماء إلى خطورة هذا الأمر، فشرعوا فى بيانه وضرب الأمثلة له والتنبيه عليه.

وقد عقد الحاكم أبو عبد الله فى معرفة علوم الحديث بابًا لمعرفة الزيادات الفقهية من الثقات فى الحديث فذكر أنها «مما يعزو وجوده ويقل فى أهل الصنعة من يحفظه»[١].

زيادة الثقة وعلاقتها بالشذوذ والتفرد

١ ـ الشذوذ:

إن زيادة الثقة ذات علاقة وثيقة بالشذوذ والتفرد؛ إذ إن الزيادة المردودة لا يقبلها أئمة النقد بدافع الشذوذ أو التفرد.

فإن تفرد أحد الرواة ـ وإن كان ثقة ـ عن أحد شيوخه المشهورين بالتحديث، والمجتمع على الأخذ منهم والتلقي عنهم يدخل فى النفس ريبة تفرد ذلك الراوى الثقة بهذه الزيادة دون سائر من روى ذلك الحديث، وتزيد هذه الريبة إذا لم يكن ذلك الراوى من الملصقين بالشيخ المعروفين بطول صحبته، وكثرة ملازمته.

يقول الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة حديثًا لم يروه غيره؛ إنما الشاذ من الحديث أن يروى الثقات حديثًا فيشذ عنهم واحد، فيخالفهم»[٢].

فإن هذه المخالفة وإن كانت جزئية فى بعض ألفاظ الحديث زيادة ونقصًا تؤثر عليه وتجعل أئمة النقد يحكمون عليه بالشذوذ والنكارة فى هذه الجزئية أيضًا، فيقبل ما اشترك الراوى مع بقية الحفاظ فيه ويرد منه ما خالفهم فيه.

وقال أيضًا فى حد الحديث الذى تقوم به الحجة أن يكون راويه «إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم، بريًا أن يحدث عن النبى ﷺ بما يحدث الثقات خلافه»[٣].

فمن حدث بما يخالف الثقات اعتبر ما يخالف فيه الثقات مردودًا؛ سواء كان أصل الحديث أو زيادة فيه.

وقد جعل الخليلي والحاكم والنووى والسيوطى الشذوذ بمعنى التفرد خلافًا للشافعي[٤]، وأيد ابن كثير تعريف الشافعي للشاذ واستصوبه[٥]، وكذا ابن حجر[٦]، وبذلك أخذ الشيخ طاهر الجزائري[٧]، والنبهاني[٨]، ود. نور الدين عتر[٩].

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص١٣.

(٢) الخطيب، الكفاية ص١٤١.

(٣) الشافعى، الرسالة ص٣٧٠ ـ ٣٧١ رقم ١٠٠١.

(٤) العراقى، التقييد والإيضاح ص١٠٢، والسيوطى، تدريب الراوى (٢/٢٣٦).

(٥) ابن كثير، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص٨١ ـ ٨٢.

(٦) ابن حجر، النكت (٢/٦٧١).

(٧) طاهر الجزائرى، توجيه النظر ص١٨٣.

(٨) النبهانى، شرح المنظومة البيقونية ص١١٣.

(٩) نور الدين عتر، منهج النقد ص٤٢٨.

والشبه بين الشذوذ وزيادة الثقة بيّن واضح؛ إذ المخالفة بين راويين توضع فى حيز المناقشة والبحث ليقبل أقربها إلى احتمالات الصحة ودلالات القبول، ويطرح ما سوى ذلك.

وسواء كانت المخالفة فى أصل الحديث أو فى جزء منه، وقد أوضح هذه العلاقة القوية د. نور الدين عتر؛ فقال: «الحكم فى الشاذ أنه مردود لا يقبل؛ لأن راويه - وإن كان ثقة - لكنه لما خالف من هو أقوى منه علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث، فيكون مردوداً، وهذا النوع دقيق جداً؛ لأنه يشتبه كثيراً بزيادة الثقة فى السند والمتن، ويحتاج إلى نظر دقيق للفصل بينهما»(١).

وذلك النظر الدقيق يقوم به النقاد بدراسة متأنية واعية لكل الحديثين المزيد والذى خلا من الزيادة وتطبيق معايير القبول والرد وإعمال احتمالات الإصابة والخطأ للوصول إلى أقرب الحديثين إلى الصواب والصحة.

٢ ـ التفرد:

وكذلك الثقة إذا تفرد بزيادة فهو داخل فى حيز التفرد الذى لا يقبل من كل ثقة إلا بضوابط وضعها نقاد الحديث. من ذلك:

* أن يكون ذلك الثقة حافظاً شارك المأمونين فى الكثير الغالب من رواياته.
* وأن يكون من خواص من تفرد عنه بهذه الزيادة.
* وألا تقوم القرائن على وهمه فى هذا الحديث أو هذه الزيادة.

يقول الإمام أبو داود السجستانى: «فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج بحديث غريب، وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذى قد احتج به إذا كان غريباً شاذاً»(٢).

فأكابر المحدثين عند تفردهم لا يقابل ذلك التفرد بالقبول المطلق، وإنما يحاكم ذلك النص المتفرد به إلى قوانين النقد الحديثي؛ إذ التفرد من دلائل العلة، وهو ما يثير الشك فى القلوب، ويدفع إلى البحث والتنقيب لمعرفة أسباب هذا التفرد؛ هل هذا التفرد سببه وهم الراوي؟ أم طول ملازمته لذلك الشيخ وكثرة تحمله عنه بخلاف غيره الذين لم يذكروا هذه الزيادة إلى غير ذلك من التساؤلات التى تدور فى ذهن الناقد وتمثل حيثيات أحكامه ومقدمات نتائجه.

يقول الحافظ ابن رجب: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنهم يقولون فى الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يروِ الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهرى ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم فى كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك

(١) المصدر السابق ص٤٢٨ - ٤٢٩.

(٢) أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص٣.

ضابط يضبطه»[1].

وعدم وجود ضابط لذلك لا يعنى ارتجالية النتائج أو عشوائية البحث؛ بل ذلك يعنى عدم جمود الأطر أو تصلب الأحكام، أو التعصب لأحد الرواة، ويعنى مرونة البحث، ودقة التفتيش، ومداومة النظر بعد النظر، وعدم الاستسلام لشهرة الراوى، أو الخضوع لروايته دون بحث ونظر.

والريبة تزداد فى قلب الناقد كلما قويت قرائن الوهم عند الناقد، فيزول الظن فى حفظ ذلك الراوى ويتبدد، ويعتبر ذلك التفرد بتلك الزيادة من قبيل خطأ من الراوى أو خلط أو قلب.

يقول الصنعانى: «أما من تفرد من الرواة عن العالم الحريص على نشر ما عنده من الحديث وتدوينه، ولذلك العالم كتب معروفة، وقد قيد حديثه فيها وتلاميذه الآخذون عنه حفاظ حراص على ضبط حديثه وكتبه حفظًا وكتابة، فكلام المحدثين الذى نقله الخليلى من التوقف فى رواية الثقة معقول يقبله العقل؛ لأن فى شذوذه ريبة قد توجب زوال الظن على حسب القرائن»[2].

وما قيل فى الشذوذ والتفرد يحكم به فى زيادات الثقات، فينظر إلى القرائن المحتفة بهذه الزيادة ودرجة إتقان الراوى ومدى ملازمته لشيخه الذى تفرد عنه بتلك الزيادة؛ بل إن رد الزيادة أولى لدى النقاد من رد الحديث المستقل إذا تتابعت قرائن الرد وتلاشت أمارات القبول.

يقول أبو بكر الأبهرى: «لأن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها، ويكون معارضًا لها، وليست كالحديث المستقل؛ إذ غير ممتنع فى العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوى وانفراده به، ويمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد وذهاب ذلك عليهم ونسيانها إلا الواحد»[3].

فتفرد الراوى بأصل الحديث قد يظن أنه سمعه فى مجلس خاص، أو أنه لكثرة ملازمته ومجالسته لشيخه قد حصل منه ما لم يحصله غيره، ولكن اشتراك الحفاظ معه فى أصل الحديث، وذهاب هذه الزيادة عنهم مما يقوى الظن باحتمال خطئه هو.

يقول الحافظ ابن حجر: «ثم إن الفرق بين تفرد الراوى بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر؛ لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات؛ إذ لا مخالفة فى روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظًا وأكثر عددًا، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن»[4].

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٠٨.
(٢) الصنعانى، توضيح الأفكار ص٣٨٣ - ٣٨٤.
(٣) السخاوى، فتح المغيث (٢٤٨/١).
(٤) ابن حجر، النكت (٦٩١/٢).

أسباب الزيادة

إن اختلاف الروايات زيادة ونقصًا مع اتحاد المصدر، ومع المعرفة بصفة التلقى عن رسول الله ﷺ حيث كان أفصح العرب، وكان ربما أعاد القول المرة بعد الأخرى حتى يعى الحاضر، ولا يفتح بابًا للبس فى المراد إذا قال القول مرة واحدة.

وكذلك اهتمام الصحابة - رضى الله عنهم -، حتى كانوا بين يديه، وكأن على رءوسهم الطير، فى حسن استماع، وجودة فهم، وحدة حفظ وغض للصوت، وانتقاء للتشويش فى حضرته ﷺ، مع جمال الهيئة، وطيب الرائحة، كما أمر الإسلام فى المجالس العامة والمساجد إلا أن هذا لا يمنع من وجود التفاوت بين الحاضرين فى درجات ا لتلقى وحدة الاسترجاع ودقة الفهم[1].

وما يمكن أن يحدث فى مجالس النبى ﷺ من تفاوت القدرات مع توفر الدواعى الداخلية والخارجية للإنصات والبلاغ كيفما كان السمع، والحرص على أداء الأمانة فى ذلك؛ فإنه أحرى أن يظهر ذلك التفاوت فى مجالس المحدثين الذين هم أقل قدرًا من رسول الله، وأدنى هيبة من هيبته ﷺ، وذلك التفاوت ينشأ عنه اختلاف فى النقل، من التصرف فى المعنى، ومن حفظ بعض الحديث دون بعض لدى طائفة وإتقانه تامًا غير منقوص لدى طائفة أخرى، ومن هنا نشأ اختلاف الروايات زيادة ونقصًا، والزيادة قد تكون على وجه الصواب إذا احتفت بها قرائن القبول، وليس رد الزيادات مطلقًا من عمل نقاد المحدثين.

وقد رد الخطيب على من ينكر قبول الزيادة بأنه يمكن «أن الراوى حدث بالحديث فى وقتين، وكانت الزيادة فى أحدهما دون الآخر، ويحتمل أن يكون قد كرر الراوى الحديث فرواه أولاً بالزيادة، وسمعه الواحد ثم أعاده بغير زيادة، اقتصارًا على أنه قد كان أتمه من قبل، وضبطه عنه من يجب العمل بخبره إذا رواه عنه، وذلك غير ممتنع.

وربما كان الراوى قد سها عن ذكر تلك الزيادة لما كرر الحديث، وتركها غير متعمد لحذفها.

ويجوز أن يكون ابتدأ بذكر الحديث وفى أوله الزيادة، ثم دخل داخل فأدرك بقية الحديث، ولم يسمع الزيادة فنقل ما سمعه، فيكون السامع الأول قد وعاه بتمامه.

ويجوز أن يسمع من الراوى الاثنان والثلاثة فينسى اثنان منهما الزيادة ويحفظها الواحد ويرويها، وذلك بشروط الإتقان فى ذلك الذى حفظ، وضعفها فيمن نسى، ويجوز أن يحضر الجماعة سماع الحديث، فيتطاول حتى يغشى النوم بعضهم أو يشغله خاطر نفس وفكر قلب فى أمر آخر فيقتطعه عما سمعه غيره، وربما عرض لبعض سامعى الحديث أمر

(١) محمد رأفت سعيد، زيادة الثقة ص١٨، دار المنار، دون تاريخ.

يوجب القيام ويضطره إلى ترك استتمام الحديث»[١].

كما أيد ذلك الغزالى فى المستصفى[٢]، وزاد ابن قدامة أسبابًا ترجع إلى نسيان الراوى وخيانة الذاكر[٣].

ومما يؤكد ذلك ما روى عن عروة بن الزبير قال: سمع الزبير رجلاً يحدث عن رسول الله ﷺ فلما فرغ الرجل من حديثه قال له الزبير: هل سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: صدقت، ولكنك كنت يومئذ غائبًا ورسول الله ﷺ يحدث عن رجال من أهل الكتاب فجئت فى آخر الحديث ورسول الله ﷺ يحدث فحسبت أنه يحدث عن نفسه، هذا ومثله يمنعنا من الحديث عن رسول الله ﷺ[٤].

فقد استمع ذلك الرجل آخر الحديث دون أوله فخلط بين قول الرسول وقول أهل الكتاب.

ومن ذلك ما رواه رافع بن خديج فى النهى عن كراء المزارع[٥].

مع ما روى عن زيد بن ثابت قال: «يغفر الله لرافع بن خديج، أنا والله أعلم بالحديث منه، إنما أتاه رجلان من الأنصار قد اقتتلا، فقال رسول الله ﷺ: إن كان هذا شأنكم، فلا تكروا المزارع، فسمع قوله: لا تكروا المزارع»[٦].

وقد يسمع الراوى أول الحديث دون آخره لعارض يعرض له أو طارئ يحول بينه وبين إتمام المجلس.

ومن ذلك ما روى عن عمران بن حصين قال: «أتى نفر من بنى تميم النبى ﷺ فقال: أقبلوا البشرى يا بنى تميم، فقالوا: قد بشرتنا فأعطنا، فرئى ذلك فى وجه رسول الله ﷺ، فجاء نفر من أهل اليمن، فقال: اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، فأخذ رسول الله ﷺ يحدث ببدء الخلق والعرش، فجاء رجل فقال: يا عمران، راحلتك، فقمت، فليتنى لم أقم»[٧].

وقول الإمام أحمد: «الحديث شديد، فسبحان الله ما أشده. ثم قال: يحتاج إلى ضبط وذهن»[٨].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٤٢٥ - ٤٢٧.

(٢) الغزالى، المستصفى (١٦٨/١)، طبعة الشيخ فرج الله الكردي - المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٢هـ.

(٣) المقدسى، روضة الناظر ص٦٣.

(٤) الخطيب، الكفاية ص٤٢٦.

(٥) البخاري (٥٤٠/٤) كتاب الإجارة، ومسلم (١١٨٠/٣) كتاب البيوع.

(٦) الخطيب، الكفاية ص٤٢٧.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق ص١٦٠.

القبول المفرط لزيادة الثقة

لقد عولجت قضية زيادة الثقة معالجات مختلفة، وككل قضية يكون لها طرفان مصحوبان بحماسة شديدة كثيراً ما تجانب الموضوعية وتحيد عن الجادة.

فقد نقل عن جمهور الفقهاء والأصوليين قبول زيادة الثقة مطلقًا وتابعهم على ذلك بعض المحدثين، وذلك أحد الطرفين.

فمن هؤلاء ابن حزم الأندلسي الظاهرى حيث يقول: «إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض، ومن خالفنا فى ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث رواه واحد ويضيفه إلى ظاهر القرآن - الذى نقله أهل الدنيا كلهم - أو يخصه، وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذى زاد عليهم حكمًا لم يروه غيره، وفى هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم ذو ورع... وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ، ففرض قبوله لهما، ولانبالى روى مثل ذلك غيره أو لم يروه سواه، ومن خالفنا فقد دخل فى باب ترك قبول خبر الواحد، ولحق بمن أتى ذلك من المعتزلة، وتناقض فى مذهبه، وانفراد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله، ولا فرق»[1].

ويؤيد ذلك الغزالى محاولاً إثبات القبول لذلك الاختيار فيقول: «انفراد الثقة بزيادة فى الحديث عن جماعة النقلة مقبول عند الجماهير، سواء أكانت الزيادة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى؛ لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ لقبل، فكذلك إذا انفرد بزيادة؛ لأن العدل لا يتهم ما أمكن، فإن قيل: يبعد انفراده بالحفظ مع إصغاء الجميع. قلنا تصديق الجميع أولى إذا كان ممكنًا، وهو قاطع بالسماع، والآخرون ما قطعوا بالنفي»[2].

وبنفس التعليل يقطع إمام الحرمين أبو المعالى الجوينى فيقول: «الناقل قاطع بالنقل، فلايعارض قطعه ذهول غيره، وإذا ظهرت عدالة الراوى ولم يعارض نقله نقلٌ يعارضه، فلايسوغ اتهام مثبت فى نقله لعدم نقل غيره»[3].

وبعلة عدم الامتناع يقدم ابن قدامة المقدسى سبب قبوله المطلق للزيادة فيقول: «انفراد الثقة فى الحديث بزيادة مقبول؛ سواء أكانت لفظًا أو معنى؛ لأنه لو انفرد بحديث لقبل ذلك، كذلك إذا انفرد بزيادة وغير ممتنع أن ينفرد بحفظ الزيادة»[4].

---

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (٢/٩٠ - ٩١) مطبعة السعادة ط(١) ١٣٤٥هـ.

(٢) الغزالى، المستصفى (١/١٦٨).

(٣) الجوينى، البرهان في أصول الفقه (١/٦٦٢ رقم ٦٠٨) تحقيق د. عبد العظيم الديب ط(١) ١٣٩٩هـ على نفقة الشيخ خليفة بن حمدبقطر.

(٤) ابن قدامة، روضة الناظر ص٦٣.

وممن تأثر بذلك الرأى ابن حبان والحاكم من المتأخرين، يقول ابن حجر: «وقد جزم ابن حبان والحاكم وغيرهما بقبول زيادة الثقة مطلقًا فى سائر الأحوال؛ سواء اتحد المجلس أو تعدد، سواء كثر الساكتون أو تساووا، وهذا قول جماعة من أئمة الفقه والأصول، وجرى على هذا الشيخ محيي الدين النووى فى مصنفاته»[1].

وذلك ما أكده السخاوى فقال: «يحكى عن الخطيب ومعظم الفقهاء وأصحاب الحديث كابن حبان والحاكم وجماعة من الأصوليين والغزالى فى المستصفى، وجرى عليه النووى فى مصنفاته، وهو ظاهر تصرف مسلم فى صحيحه قبول زيادة الثقة مطلقًا»[2].

وفى نسبة ذلك إلى الخطيب وإلى مسلم نظر؛ سيأتى فى موضعه.

ويتردد ابن الجوزى فى حكمه على زيادة الثقة، فيقول: «الزيادة من الثقة مقبولة إلا أن يقفه الأكثرون ويرفعه واحد، فالظاهر غلطه، وإن كان من الجائز أن يكون قد حفظ دونهم، وأما ترك حديث ثقة لكونه لم يُروَ عن غير واحد فقبيح»[3].

ثم عاد فأوضح مراده القبول المطلق فى تعليقه على حديث الأذنان من الرأس فقال: «رفعهما زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة»[4].

مع مخالفة النقاد لهذه الزيادة واعتبارها شذوذًا مما جعل الذهبى يرد عليه ردًا لاذعًا على غير عادته ويقول: «هذا قول من لا شم رائحة العلل»[5].

وقد نسب النووى ذلك إلى جمهور الفقهاء والمحدثين، فقال: «مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقًا، وقيل: لا تقبل مطلقًا. وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصًا، ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصًا»[6].

وقد رد ابن حجر على ذلك قائلاً: «وفيه نظر كثير؛ لأنه يرد عليهم الحديث الذى يتحد مخرجه فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه، ويرويه ثقة دونهم فى الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زيادة تخالف ما رووه إما فى المتن وإما فى الإسناد، فكيف تقبل زيادته وقد خالفه من لا يغفل مثلهم عنها لحفظهم أو لكثرتهم، ولا سيما إن كان شيخهم ممن يجمع حديثه، ويعتنى بمروياته، كالزهرى وأضرابه بحيث يقال: لو رواها

---

(١) ابن حجر، النكت ص٦٨٧ - ٦٨٨، تحقيق ربيع المدخلى، دار الراية ط(٤) ١٤١٧هـ.

(٢) السخاوى، فتح المغيث (٢٤٦/١)، تحقيق على حسين على، مكتبة السنة ١٤١٥هـ.

(٣) ابن الجوزى، الموضوعات (٣٤/١).

(٤) الذهبى، تنقيح التحقيق مسألة رقم ٣٧، مخطوط مصور عن مكتبة فيض الله بتركيا رقم ٢٩٦.

(٥) الذهبى، تنقيح التحقيق مسألة رقم ٣٧.

(٦) الذهبى، تنقيح التحقيق مسألة رقم ٣٧.

لسمعها منه حفاظ أصحابه، ولو سمعوها لرووها، ولما تطابقوا على تركها. والذى يغلب على الظن فى هذا وأمثاله تغليط راوى الزيادة»[1].

وقد تعامل ابن الصلاح مع المسألة بشبيه من تعامله مع الحسن محاولاً جمع الأقوال المتخالفة فى تقسيم يشملها جميعًا.

فقال: «وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن يقع مخالفًا منافيًا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق فى نوع الشاذ. الثانى: ألا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً، لما رواه غيره، كالحديث الذى تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله فى نوع الشاذ. الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة فى حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث»[2].

قال ابن حجر عن القسم الثالث هذا: «لم يحكم ابن الصلاح على هذا الثالث بشيء، والذى يجرى على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد؛ بل يرجحون بالقرائن»[3].

وقال ابن الصلاح فى زيادة الوصل مع الإرسال: «وأما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه، ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح فى الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل، ويجاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ههنا مع من وصل»[4].

وقد رد عليه البقاعى قائلاً: «إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين فى هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذى لا ينبغى أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن»[5].

الرد المطلق

وعلى نقيض ما يرى هذا الفريق، فإن الحاكم أبو عبد الله يروى نقيض ذلك عن أئمة الحديث ويثبت القبول المطلق للفقهاء فقط، فيقول: «خبر يرويه ثقة من الثقات، عن إمام من أئمة المسلمين، فيسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلونه.. وهذا القسم مما يكثر،

---

(١) ابن حجر، النكت (٢/٦٨٨).

(٢) العراقى، التقييد والإيضاح ص١١٢.

(٣) ابن حجر، النكت (٢/٦٨٧).

(٤) العراقى، التقييد والإيضاح ص١١٤.

(٥) المليبارى، الحديث المعلول ص٤٣.

فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء، فإن القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد والمتن إذا كان ثقة، فأما أئمة الحديث، فإن القول فيها عندهم قول الجمهور الذين أرسلوه لما يخشى من الوهم على هذا الواحد؛ لقوله ﷺ: «الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد»[١].

وكذا حكى الخطيب فيما روى مرسلاً ومتصلاً آراءً شتى، وقال: «قال أكثر أصحاب الحديث إن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله للمرسل»[٢].

وقال في موطن آخر: «قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت أو زيادة لا توجب ذلك، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصًا ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة قد رواها غيره، ولم يروها هو»[٣].

وهذا فيه شيء من التناقض منه - رحمه الله - فهو ينسب لجمهور المحدثين رد زيادة الإسناد واعتماد المرسل دون المسند، ثم يحكي عنهم قبول الزيادة مطلقًا. وهذه مسألة تناقض فيها الخطيب أو لعله رجع عن قوليه هذين كما يتضح من كتابه المزيد في متصل الأسانيد.

وهكذا وجد من يقول بالرد المطلق والقبول المطلق وهكذا كل قضية تجد من يؤيدها بشدة ويعارضها بقوة.

يقول د. رأفت سعيد: «ولكن يبدو أن الإطلاق في الأمور - عادة - يكون مصحوبًا بحماسة شديدة تجعل الحكم غير موافق للموضوعية في الحكم على الأشياء محل النظر»[٤].

وهذا ما حدث مع القائلين بالقبول المطلق أو الرد المطلق، وإنما الصواب في الأمر التفصيل على مذهب أئمة النقد من المحدثين فينبغي لقبول الزيادة تحقق شروط ثلاثة:

أولاً: أن يكون حافظًا قد بلغ درجة عليا في الضبط والعدالة، وكان العادة من شأنه موافقة الثقات الأثبات.

---

(١) الحاكم المدخل إلى الإكليل ص٤٧.

(٢) الخطيب، الكفاية ص٤١١.

(٣) المصدر السابق ص٤٢٥.

(٤) د. محمد رأفت سعيد، زيادة الثقة ص٢٥، دار المنار.

ثانيًا: ملازمته لمن تفرد عنه بهذه الزيادة أكثر ممن لم يروها وملاصقته له، فلا يقبل تفرد ثقة لم يكثر مجالسة الراوى عنه فى حين عدم زيادة المختصين بالشيخ لها، وعدم معرفتهم بها.

ثالثًا: عدم قيام القرائن المختلفة على وهم ذلك الثقة: من كثرة عدد مخالفيه أو دقة حفظهم أو ملازمتهم لشيخه أو نصرة الزيادة لمذهب الراوى الزائد، أو غير ذلك من القرائن التى يدرك النقاد بها خطأ ذلك الثقة ووهمه، كأن يكون الراوى مقلاً من الحديث، ويكون شيخه من المكثرين الذين يعتنون بنشر مروياتهم سماعًا وكتابة، أو تكون الزيادة مما جرت العادة باشتهار مثلها وتتوفر الهمم والدواعى على نقلها، أو يكون ذلك الراوى عرف عنه كثرة العزلة والبداوة وعدم اشتهاره بالسماع من ذلك الشيخ بكثرة.

والقرائن كثيرة لا تحصى؛ بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص وقرينة خاصة لاتخفى على من مارس هذا الفن، وتشبع من النظر فى كتب الرجال والعلل.

كما قال الإمام ابن تيمية: «لكل حديث ذوق خاص، ويختص بنظر ليس للآخر... ومن مارس هذا الفن لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك»[1].

وذلك ظاهر جلى فى أبحاث المتقدمين، والمتأمل لذلك «يتبين له عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم فى ذلك والتسليم لهم فيه»[2].

تفاوت الثقات

والمعلوم أن من تقبل رواياتهم ليسوا فى درجة واحدة من حيث القبول والرضا؛ بل تتفاوت درجاتهم وتتباين حالاتهم ما بين ثقة وأوثق أو أقل منزلة أو أكبر قدرًا، فالثقات أنفسهم يخضعون لمقارنات داخلية؛ إذ قد تتعارض رواياتهم، فينبغى على الناقد أن ينظر لدرجة كل راوٍ منهم ولطبقته من الشيخ المروى عنه.

يقول الإمام مسلم فى ذلك: «فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقى لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه ثم لايميزه عند أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظه الأثر بتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم»[3].

(١) ابن تيمية، الفتاوى (٨/٤٧)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدى، دار التقوى.

(٢) ابن حجر، النكت (٢/٧٢٦).

(٣) مسلم، التمييز ص١٧٠، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى - طبعة المحقق ١٤٠٢هـ.

ومثل ذلك ما ذكره ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل قال: «ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليعرف من كان منهم فى منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح، ويعرف من كان منهم عدلاً فى نفسه من أهل الثبت فى الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

ومنهم الصدوق فى روايته، الورع فى دينه، الثبت الذى يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه فى الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولايحتج بحديثه فى الحلال والحرام.

ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به[(١)].

كما ذكر ابن حجر فى مقدمة التقريب درجات ومراتب الرواة وقسمها إلى اثنتى عشرة درجة[(٢)].

ويقول طاهر الجزائرى: «ثم إن كل واحد من العدالة الضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا، ويحصل بتركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة فى القوة والضعف»[(٣)].

ويتحدث د. محمد رأفت سعيد عن تفاوت درجات العدالة قائلاً: «والصحيح ما ذكرناه من قبول العدالة للزيادة والنقصان، وقد سار المحققون من علماء الحديث على هذا، حيث جعلوا للتعديل ألفاظًا ومراتب ودرجات»[(٤)].

ثم يعقب ذلك بالحديث عن تفاوت درجات الضبط قائلاً: «وهذا الشرط كسابقه، قابل للتفاوت وليس درجة واحدة؛ حيث يتفاوت الرواة فى الحفظ والتيقظ وعدم الغفلة والسهو إن روى من حفظه، كما يحدث التفاوت فى مقدار الضبط للكتاب وصيانة الراوى له إن روى من كتابه، وكذلك يحدث التفاوت فى مقدار العلم بمعنى ما يرويه الراوى، وما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى»[(٥)].

وكل هذه التقسيمات المراد بها إثبات تفاوت درجات الرواة تطرح على أصل درجة كل راوٍ ومرتبته، ولكن الحفاظ أنفسهم ـ وهم أهل النقد والجهبذة ـ يتفاوتون دقة وإتقانًا،

---

(١) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (٢/٧، ١٠). والخطيب، الكفاية ص٢٣.

(٢) العسقلانى، ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٧٣ ـ ٧٥) تحقيق محمد عوامة دار الرشيد ط(٣) ١٤١١هـ.

(٣) الجزائرى، طاهر، توجيه النظر ص٣٠، دار الباز.

(٤) محمد سعيد، زيادة الثقة ص١٠.

(٥) المصدر السابق ص١١.

فمن ذلك قول حماد بن سلمة الإمام الحافظ، وهو يقارن حفظه وإتقانه بحفظ إمام أوثق وهو شعبة؛ يقول: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته»[1].

ومسلم بن الحجاج مع علو قدره وتمكنه من هذا العلم وارتفاع شأنه فيه يراجع حافظ آخر، وهو أبو زرعة الرازي ويرجع عن ما أنكره عليه.

وقصة عرض الإمام مسلم لصحيحه على أبي زرعة الرازي والعدول عما أنكر عليه الإمام مسلم معروفة عند أهل العلم[2].

ويتبين منها أن الحفاظ يرجع بعضهم إلى قول بعض ممن كان أوثق وأعلم بهذا الشأن.

فحماد بن زيد مع إمامته وجلالته في الحديث وحفظه كان يفهم خطأه من رواية شعبة، ويصحح وهمه بحديثه[3].

وكذلك يقول الإمام يحيى القطان: «ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله عندي أحد، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»[4].

وقول شعبة: «سفيان أحفظ مني ما أفادني شيئًا عن رجل إلا وجدته كما أفادني»[5].

وكذا عن يحيى بن معين: «ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان»[6].

وإلى جانب تفاوت الحفاظ في الدقة والوثوق، فإن أوهامًا عدة قد تتبادر إلى كثير من الحفاظ.

يقول د. حمزة المليباري: «ولو تتبعت تراجم الرواة الثقات، وآراء النقاد في أثبتهم وأضبطهم بالنسبة إلى المدارس الحديثية المعنية لوجدت فيها ما يؤكد لك أن أكثر الاختلافات التي تقع بينهم، وصلاً وإرسالاً، أو رفعًا ووقفًا، أو زيادة ونقصًا ناتجة من الأوهام والأخطاء التي لم يسلم منها أحد منهم»[7].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال (٣٤٤/٤).

(٢) حمزة المليباري، الحديث المعلول ص٤٦.

(٣) ابن عدي، الكامل (٧٣/١).

(٤) المزي، تهذيب الكمال (١١٣/٤).

(٥) ابن عدي، الكامل (٨٥/١).

(٦) المزي، تهذيب الكمال (١١٣/٤).

(٧) حمزة المليباري، الحديث المعلول ص٤٦.

وهو ما يشير إليه الإمام مسلم بقوله: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل - إلا الغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله»[1].

فليس مجرد كون الراوى ثقة بدافع لقبول روايته مطلقًا، كما أنها ليست قاعدة جامدة لا تتغير أو تخضع لظروف وملابسات كل حديث وكل زيادة، بل افتراض الخطأ يحتم البحث والتنقيب، وعدم التسليم الأعمى أو الوقوع فى أسر الوثوق المطلق أو التعظيم المبالغ فيه لبعض الرواة وهم بشر، يجوز عليهم - وإن كانوا ثقات - ما يجوز على سائر الناس.

متى تقبل زيادة الثقة عند نقاد الحديث؟

بعد العرض لآراء من قبل الزيادة مطلقًا وهم جمهور الفقهاء والأصوليين ومن ردها مطلقًا كما حكى الحاكم فى المدخل إلى الإكليل، وبيان أن ذلك نوع من الإفراط والتفريط يصاحبه حماسة شديدة تنبو بصاحبها عن الجادة، ويأتى الآن دور عرض آراء أئمة النقد حول هذه المسألة، والتى وقفوا خلالها موقف الاعتدال، وجعلوا لكل حديث حال خاص يتفرد به، ونشطوا فى البحث، ولم يخضعوا للأحكام الكلية التى قد تكون مضللة فى بعض الأوقات.

الإمام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ)

لقد حكى عن الإمام الشافعى القبول المطلق لزيادة الثقة عند عدم المخالفة؛ يقول ابن رجب: «وحكى عن أكثر الفقهاء والمتكلمين قبول الزيادة إذا كانت من ثقة، ولم يخالف المزيد، وهو قول الشافعى، وعن أبى حنيفة: إنها لا تقبل، وعن أصحاب مالك فى ذلك وجهين»[2].

وقال بذلك كثير من الشافعية، وإن كان الشافعى ليس هذا صنيعه ولا قوله؛ مما جعل الحافظ ابن حجر يتعجب من نسبة ذلك إلى الشافعي؛ فيقول: «وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعى يدل على غير ذلك، فإنه قال فى أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضبط ما نصه: «ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان ذلك دليلاً على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك حديثه. اهـ.

---

(١) مسلم، التمييز ص١٧٠.

(٢) ابن رجب شرح علل الترمذى ص٢٤٣.

ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقًا، وإنما تقبل من الحافظ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضراً بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقًا لم تكن مضرة بصاحبها، والله أعلم»[1].

وبتتبع بعض أقوال الشافعي تيقن قول الحافظ ابن حجر، فقد قال الشافعي في رواية مالك عن أنس: «قمت وراء أبى بكر وعمر وعثمان، فكلهم كان يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعي: خالفه سفيان بن عيينة والفزارى والثقفى، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ»[2].

وفى موضع آخر: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[3].

كما نص فى «الأم» على نحو هذا فقال في زيادة مالك ومن تابعه في حديث العتق: «فقد عتق منه ما عتق»، قال: إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو بأن يأتى بشيء يشركه فيه من لم يحفظ عنه، وهم عدد، وهو منفرد»[4].

قال ابن حجر: «فأشار إلى أن الزيادة متى تضمنت مخالفة الأحفظ أو الأكثر عدداً أنها تكون مردودة. وهذه الزيادة التى زادها مالك لم يخالف فيها من هو أحفظ منه، ولاأكثر عدداً فتقبل، وقد ذكر الشافعي رضى الله عنه هذا فى مواضع، وكثيراً ما يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد»[5].

الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)

وقد نقل الإمام ابن رجب الحنبلى عن الإمام أحمد التوقف في زيادات الثقات مع جلالتهم حتى يتابع ذلك الثقة غيره، فمن ذلك قول أحمد: «كنت أتهيب حديث مالك (من المسلمين) يعنى حتى وجده من حديث العمري. قيل له: فمحفوظ عندك (من المسلمين) قال: نعم. قال ابن رجب: وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك حتى يتابع على تلك الزيادة، تدل على أن متابعة العمرى لمالك

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر ص٢٧ ـ ٢٨.

(٢) الذهبى، مهذب سنن البيهقى (١/ق١٥٨ ـ أ).

(٣) المصدر السابق (١/ق ١٥٠ ـ ب).

(٤) الشافعى، الأم (٥٦٣/٨).

(٥) ابن حجر، النكت (٦٨٨/٢).

مما يقوى رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار»[١].

«وقال أحمد أيضًا في حديث فضيل عن الأعمش، عن عمار بن عمير، عن أبى عطية عن عائشة فى تلبية النبى ﷺ وذكر فيها: والملك لك لا شريك لك. قال أحمد: وهم ابن فضيل فى هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمر، وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها. خرجه البخارى بدونها أيضًا من طريق الثورى عن الأعمش، وقال: تابعه أبو معاوية.

قال الخلال: أبو عبد الله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية فى الأعمش إلا أن يكون الثوري. وذكر أن هذه الزيادة رواها ابن نمير وغيره أيضًا عن الأعمش»[٢].

«وكذلك قال أحمد فى رواية الميمونى: حديث أبى هريرة فى الاستسعاء يرويه ابن أبى عروبة، وأما شعبة وهمام فلم يذكراه، ولا أذهب إلى الاستسعاء»[٣].

ومن ذلك ما جاء فى حديث المواقيت، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن هذا الحديث: ما ترى فيه؟ وكيف حال الحسين؟ فقال أبى: أما الحسين فهو أخو أبى جعفر محمد بن على، وحديثه الذى روى فى المواقيت ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره».

قال ابن رجب: «وإنما قال الإمام أحمد: ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعضه غيره؛ لأن قاعدته أن ما نفرد به ثقة؛ فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته؛ خصوصًا إن كان الثقة ليس بمشتهر فى الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المدينى وغيرهما»[٤].

وقال ابن رجب فى موضع آخر: «فالذى يدل عليه كلام الإمام أحمد فى هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة فى حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزًا فى الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرده، وإن كان ثقة مبرزًا فى الحفظ على من لم يذكرها ففيه عنه روايتان»[٥].

الإمام البخارى (ت٢٥٦ هـ)

وقد جاء عن الإمام البخارى رحمه الله ما يشعر بقبول زيادة الثقة مطلقًا فقد جاء فى الكفاية عن محمد بن هارون المكى يقول: «سمعت محمد بن إسماعيل البخارى، وسئل

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٠.

(٢) المصدر السابق ص٢٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن رجب، فتح البارى (١٥/٣)، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤١.

عن حـديث إسرائيل عن أبى إسـحاق، عن أبى بردة، عن أبـيه عن النبى صلى الله عليـه وآله وسلم، قال: «لا نكاح إلا بولـي»، فقال: الزيادة من الثـقة مقـبولة، وإسرائيل ثقـة، وإن كان شعبة والثورى أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث[1].

قال ابـن رجب: «وهذه الحكاية إن صحت، فـإنما مراده الزيادة فى هذا الحـديث، وإلا فمن تأمل كـتاب تاريخ البخارى تبين له قطعًا أنـه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة فى الإسناد مقبولة»[2].

وما يراه ابن رجب يؤكده الحافظ ابن حجـر فيقول: «إن الاستدلال أن الحكم للواصل دائمًا على العمـوم ليس من صنيع البخارى، ولكنه فى هـذا الحديث الخاص ليس بمستـقيم؛ لأن البخـارى لم يحكم فـيه بالاتصـال من أجل كون الوصل زيادة، إنما حكم له بالاتـصال لمعانٍ أخـرى رجحت عنده حكم الموصول، منـها: أن يونس بن أبى إسحـاق وابنه إسرائيل وعيـسى رووه عن أبى إسـحـاق مـوصـولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غـيـرهم، ووافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النخعى وزهيـر بن معاوية، وتمام العشرة من أصحاب أبى إسحاق مع اخـتلاف مجالسـهم فى الأخذ عنه وسماعـهم إياه من لفظه، وأما رواية من أرسله، وهمـا شعـبة وسـفيـان، فإنما أخـذاه عن أبى إسحـاق فى مجلس واحـد، فقـد رواه الترمذي؛ قال: حـدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنـا أبو داود الطيالسى فى مسنده؛ قال: حدثنا شـعبة؛ قال: سـمعت سفيـان الثورى يسأل أبا إسـحاق: سمعت أبا بردة يقـول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، فقال أبو إسحاق: نعم، فشـعبة وسفيان إنما أخذاه معًا فى مـجلس واحـد عرضاً كـمـا نرى، ولا يخـفى رجـحان مـا أخـذه من لفظ المحـدث فى مجالس متعددة على ما أخذه منه عرضًا فى مـحل واحد، هذا إذا قلنا: حفظ شعبة وسفيان فى مقابل عدد الآخرين؛ مع أن الشافعى يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، فتبين أن ترجـيح البخـارى وصل هذا الحـديث على إرسـاله لم يكن لمجـرد أن الواصل معـه زيادة ليست مع المرسل؛ بل بما ظهر من قرائن الترجيح.

ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه للإرسال فى مواضع أخرى..

مثاله: ما رواه الثورى عن محمد بن أبى بكر بن حزم، عن عبد الملك بن أبى بكر، هو ابن عـبد الرحـمن، عن أبيه، عن أم سلـمة أن النبى ﷺ قـال لها: «إن شـئت سبعت لك»، ورواه مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن الحارث أن النبى ﷺ قال لأم سلمة...

قال البخارى فى تاريخه: الصواب قول مالك مع إرساله[3].

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٤١٣.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٤.

(٣) البخارى، التاريخ الكبير (١/٤٧ - ٤٨).

فصوب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له، فتبين أنه ليس له عمل مطرد فى ذلك[١].

ومن ذلك يتضح أن الإمام البخارى لم يطلق القبول ولم يداوم على الرد، وإنما كان ذلك وفقًا لما يترجح لديه.

الإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ)

وجاء عن مسلم رحمه الله ما يوهم القبول المطلق لزيادة الثقات، فقال: «والحديث للزائد والحافظ؛ لأنه فى معنى الشاهد الذى قد حفظ فى شهادته ما لم يحفظه صاحبه، والحفظ غالب على النسيان وقاضٍ عليه لا محالة»[٢].

والحق أن مسلمًا - رحمه الله - إنما قال ذلك بناء على الأصل، وهو إمكانية قبول زيادة الثقة وعدم تعذر ذلك لما بين - رحمه الله - من أن الحفظ غالب على النسيان وقاضٍ عليه.

ولكن المتتبع لصنيع الإمام مسلم فى مواضع أخر يعلم حقيقة ما ذهب إليه - رحمه الله - من أن الزيادة المقبولة لها شروط، وليس كل زيادة تقبل.

فمن ذلك حديث إدراك الحج وزيادة ابن إسحاق فيها «إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس»؛ يقول مسلم: «دل بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار واتفاق العلماء على ما وصفنا أن رواية ابن إسحاق التى رواها، فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس رواية ساقطة وحديث مطرح؛ إذ لو كان محفوظًا وقولاً مقولاً يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم»[٣].

وقال فى موضع آخر: «وخلاف الحفاظ المتقنين لحفظهم يبين ضعف الحديث من غيره»[٤].

وفى حديث أيمن بن نابل وزيادته فى أول التشهد (بسم الله وبالله) وفى آخره: «وأسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار» ذكر أن الحفاظ رووه عن أبى الزبير - شيخ أيمن - عن طاوس، عن ابن عباس بدون هاتين الزيادتين، ثم قال: «فلما بان الوهم فى حفظ أيمن لإسناد الحديث بخلاف الليث وعبد الرحمن إياه دخل الوهم أيضًا فى زيادته فى المتن، فلا يثبت ما زاد، وقد روى التشهد عن رسول الله ﷺ من أوجه عدة صحاح، فلم يذكر فى شيء منه ما روى أيمن فى روايته قوله: «بسم الله وبالله»، ولا ما زاد فى آخره من قوله: «أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار».

---

(١) ابن حجر، فتح البارى (٩/٨٩ - ٩٠)، ومقدمة محقق الإلزامات والتتبع للدارقطنى ص١٦ - ١٧.

(٢) مسلم، التمييز ص١٩٩.

(٣) المصدر السابق ص٢٠١.

(٤) المصدر السابق ص١٩٠.

والزيادة فى الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم فى حفظهم[١].

ومن ذلك تعليق مسلم على زيادة لفظ «شرائع» فى حديث جبريل: «جئت أسألك عن الإسلام».

قال مسلم فى هذه الزيادة: «هى زيادة غير مقبولة لمخالفة من هو أحفظ منهم من الكوفيين كسفيان، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة، فلم يذكروا هذه الزيادة؛ إنما ذكرها طائفة من المرجئة ليشدوا بها مذهبهم»[٢].

وهذا هو الإطار النظرى لهذه المسألة الدقيقة عند مسلم، فيقول: «حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ فى بعض ما رووا، وأمعن فى ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى فى جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو كمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، وقد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على اتفاق منهم فى الكثرة، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ممن لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس من قد شاركهم فى الصحيح الذى عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»[٣].

أبو زرعة الرازى (ت ٢٦٤ هـ)

وقد جاء عن أبى زرعة قبول الزيادة تارة وردها تارة، وهذا ما يؤيد أن مذهب القوم التفصيل ومراعاة القرائن والدلائل على قبول الزيادة من ردها.

فمما قبله أبو زرعة ما رواه عنه ابن أبى حاتم فى حديث النهى عن قتل النملة، قال أبو زرعة: «فالصحيح عندنا على ما روى فى كتاب ابن جريج، عن عبد الله بن أبى لبيد، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ. قال ابن أبى حاتم: أليس هشام وأبان العطار رويا عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهرى أن النبى ﷺ؟ قال: بلى، ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل[٤].

---

(١) مسلم، التمييز ص١٨٩، وابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٦.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٥٥.

(٤) ابن أبى حاتم، علل الرازى (٢/٣٠٢ رقم ٢٤١٦).

ومما لم يقبل فيه أبو زرعة الزيادة وتابعه على ذلك أبو حاتم الرازى ما جاء فى العلل لابن أبى حاتم قال: «سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبى سعيد، عن النبى ﷺ قال: «لا تحل الصدقة إلا لخمسة؛ رجل اشتراها، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز فى سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه، فيهدى له. فقالا: هذا خطأ، رواه الثورى عن زيد بن أسلم؛ قال: حدثنى الثبت؛ قال: قال النبى ﷺ. وهو أشبه. قال أبى: فإن قال قائل: الثبت من هو، أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يكن عنه.

قلت: لأبى زرعة: أليس الثبت هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاء ما كان يكنى عنه.

وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء، عن النبى ﷺ مرسلا، قال أبى: والثورى أحفظ»(١).

فأبو زرعة قد اعتمد على الرواية المرسلة هنا، وكذلك أبو حاتم، وقد ردا زيادة الرفع وذلك لقرينة أن الأحفظ قد رواها عن النبى ﷺ مرسلة.

الإمام الترمذى (ت٢٧٩ هـ)

ولا يقبل الإمام الترمذى الزيادة من كل أحد، ولكنه كغيره من الأئمة يحتاج لقرينة قوية ودلالة واضحة تقوى غلبة الظن بثبوت هذه الزيادة، وتتمثل هذه القرينة عند الترمذى فى أن يكون راويها ممن يعتمد على حفظه دون غيره من الثقات. فيقول: «ورب حديث إنما استغرب لزيادة تكون فى الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر فى رمضان على كل حر أو عبد؛ ذكر أو أنثى من المسلمين صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير.. فزاد مالك فى هذا الحديث (من المسلمين).. وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به؛ منهم الشافعى وأحمد بن حنبل قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤدِّ زكاة الفطر، واحتجا بحديث مالك. فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه»(٢).

قال ابن رجب: «وقد ذكر الترمذى أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه؛ فإنها تقبل، يعنى وإن كان الذى زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته»(٣).

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/٢٢١ رقم ٦٤٢).
(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٣٩.
(٣) المصدر السابق ص٢٤٠.

ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ)

والإمام ابن خزيمة ممن شهد له بشدة العناية بزيادة الثقات، وأنه من العلماء الأفذاذ فى ذلك الميدان..

يقول عنه ابن حبان: «ما رأيت على أديم الأرض من يحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة زادها فى الخبر ثقة حتى كأن السنن نصب عينيه غيره»[١].

ويعلن الإمام ابن خزيمة مذهب المحدثين قائلاً: «لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكنا نقول: إذا تكافأت الرواة فى الحفظ والإتقان؛ فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة فى خبر قبلت زيادته، فإذا تواردت الأخبار فزاد، وليس مثلهم فى الحفظ زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة»[٢].

ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ)

وقد أدرج ابن حجر العسقلانى والسخاوى ابن حبان فى عداد من يقول بإطلاق قبول الزيادة من الثقات، ولكنه قد أظهر بعض القرائن لقبول الزيادة، فيقول: «وأما زيادة الألفاظ فى الروايات؛ فإنا لا نقبل شيئًا منها إلا عمن كان الغالب عليه الفقه حتى يعلم أنه كان يروى الشيء ويعلمه حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه أم لا؛ لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسامى والأسانيد دون المتون، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين، فإذا رفع محدث خبراً، وكان الغالب عليه الفقه لم أقبل رفعه إلا من كتابه؛ لأنه لا يعلم المسند من المرسل، ولا الموقوف من المنقطع، وإنما همته أحكام المتن فقط، وكذلك لا أقبل من صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظ فى الخبر؛ لأن الغالب عليه أحكام الإسناد وحفظ الأسامى، والإغضاء عن المتون، وما فيها من الألفاظ إلا من كتابه، هذا هو الاحتياط فى قبول الزيادات فى الألفاظ»[٣].

وإن كانت هذه اللهجة العنيفة المجردة لأكثر محدثى الفقهاء من الملكة الإسنادية والجاعلة فقهاء المحدثين مزجى بضاعة فى علوم المتن قد تجنح عن الصواب فى حق الأئمة النقاد؛ مما يبرز بعض الاعتراض على ذلك.

---

(١) السخاوى، فتح المغيث (١٩٩/١).

(٢) ابن حجر، النكت (٦٨٨/٢ - ٦٨٩).

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان (١٢٠/١).

يقول د. محمد رأفت سعيد: «وإن كان لابن حبان أن يقدر قيمة الفقه والاعتداد به شرطًا فى قبول الزيادة، فلا يسلم له هذا التقسيم الذى يجرد فيه أصحاب الحديث من الكفاءة الفقهية، ويجرد الفقهاء من الكفاءة الحديثية، وإن تحقق هذا المعنى لدى بعض المحدثين والفقهاء، فلا يصح أن يكون عامًا فى الطائفتين، وقد عرفنا من المحدثين من يجمع بين الرواية والفقه، ومن الفقهاء من يعنى بالرواية»[1].

ولعل عصبر ابن حبان قد غلب عليه فصار يصف حال أبناء عصره من الفقهاء والمحدثين الذين انصرفوا عن الجادة، وصاروا أحزابًا متفرقين لا يلوى أحدهم على علم صاحبه، كما قال فى مقدمة كتابه «المجروحون»: «لم يكن هذا العلم فى زمان قط تعلمه أوجب منه فى زماننا هذا لذهاب من كان يحسن هذا الشأن، وقلة اشتغال طلبة العلم به؛ لأنهم اشتغلوا فى زماننا هذا وصاروا حزبين؛ فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار، وأكثر همتهم الكتابة والجمع دون الحفظ والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم، حتى سماهم العوام: الحشوية. والحزب الآخر المتفقهة الذين جعلوا جل اشتغالهم بحفظ الآراء والجدل وأغضوا عن حفظ السنن ومعانيها، وكيفية قبولها وتمييز الصحيح من السقيم منها مع نبذهم السنن قاطبة وراء ظهورهم»[2].

فلعل هذا الواقع هو الذى جعل ابن حبان تشتد عبارته عند بيان هذه القرينة وتلك الدلالة المهمة فى تمييز قبول رواية الثقة من ردها.

الإمام الدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ)

قال ابن رجب: «وهكذا الدارقطنى يذكر فى بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد فى أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة فى تلك المواضع الخاصة، وهى إذا كان الثقة مبرزًا فى الحفظ»[3].

وقد سئل الدارقطنى عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة، فتقبل هذه الزيادة من متقن، ويحكم

---

(١) محمد رأفت سعيد، زيادة الثقة ص٢٧ - ٢٨.

(٢) ابن حبان ، المجروحون (١/١١).

(٣) ابن رجب شرح علل الترمذى ص ٢٤٤.

لأكثرهم حفظًا وثبتًا على من دونه»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «وقد استعمل الدارقطني ذلك في العلل والسنن كثيرًا، فقال في حديث رواه يحيى بن أبي كثير، عن ابن عباس، عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - في النهي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة [قال:] قد رواه مالك وإسماعيل بن أمية وأسامة بن زيد والضحاك بن عثمان عن أبي عباس، فلم يقولوا نسيئة، واجتماعهم على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم ووهمه»[2].

وكذلك «قال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان وخالفهما الثوري فلم يذكره، قال: لولا أن الثوري خالف، لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة.

قال ابن رجب: وهذا تصريح بأنه إنما تقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه»[3].

الخطيب البغدادي

أظهر الخطيب في كفايته آراء شتى لقبول زيادة الثقة أو ردها..

فقال في مبحث ما روى من الأخبار مرسلاً ومتصلاً: «قال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله للمرسل.

وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم.

وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة من وصله.

ومنهم من قال: لا يجوز أن يقال في مُسْنِد الحديث الذي يرسله الحفاظ أنه عدل، وأن إرسالهم له يقدح في مُسنِده، فيقدح في عدالته.

ومنهم من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطًا للرواية؛ فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيره، وسواء كان المخالف له واحدًا أو جماعة.

قال الخطيب: وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضًا مسند عند الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يقضي على الذاكر»[4].

---

(١) ابن حجر، النكت (٦٨٩/٢).

(٢) المصدر السابق (٦٨٩/٢ - ٦٩٠)، وانظر سنن الدارقطني (٤٩/٣).

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي ص٢٤٤.

(٤) الخطيب، الكفاية ص٤١١.

ثم تحدث فى موضع آخر عن قبول الزيادة فقال: «والذى نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظًا ومتقنًا ضابطًا»(١).

وأخذ يدلل على ذلك قائلاً: «والدليل على صحة ذلك أمور؛ أحدها: اتفاق أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله ولم يكن ترك الرواة لنقله ـ إن كانوا عرفوه ـ وذهابهم عن العلم به معارضًا له ولا قادحًا فى عدالة راويه ولا مبطلاً له، وكذلك سبيل الانفراد.

فإن قيل: ما أنكرت أن يكون الفرق بين الأمرين أنه غير ممتنع سماع الواحد الحديث من الراوى وحده وانفراده به، ويمتنع فى العادة سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد؛ بل هو أقرب إلى الغلط والسهو منهم، فافترق الأمران.

قلت: هذا باطل من وجوه غير ممتنعة؛ أحدها: أن الراوى حدث بالحديث فى وقتين، وكانت الزيادة فى أحدهما دون الوقت الآخر... وربما كان الراوى قد سها عن تلك الزيادة لما كرر الحديث وتركها غير متعمد لحذفها، ويجوز أن يكون ابتدأ بذكر ذلك الحديث وفى أوله الزيادة، ثم دخل داخل فأدرك بقية الحديث ولم يسمع الزيادة فنقل ما سمعه، فيكون السامع الأول قد وعاه بتمامه..

ويجوز أن يسمع من الراوى الاثنان والثلاثة فينسى اثنان منهم الزيادة ويحفظها الواحد ويرويها، ويجوز أن يحضر الجماعة سماع الحديث فيتطاول حتى يغشى النوم بعضهم أو يشغله خاطر نفس وفكر قلب فى أمر آخر فيقتطعه عما سمعه غيره، وربما عرض لبعض سامعى الحديث أمر يوجب القيام ويضطره إلى ترك استتمام الحديث.

ويدل أيضًا على صحة ما ذكرناه أن الثقة العدل يقول: سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا، وليس ذلك تكذيبًا له، وإنما هو إخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا يمنع علمه به»(٢).

ويرى ابن حجر أن الخطيب بعد أن نقل قبول الزيادة عن الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث إلا أنه «قد خالف فى اختياره فقال بعد ذلك: والذى نختاره أن الزيادة مقبولة إذا كان راويها عدلاً حافظًا ومتقنًا ضابطًا. ثم قال ابن حجر: وهو توسط بين المذهبين؛ فلا ترد الزيادة مطلقًا، ولا نقبلها مطلقًا»(٣).

---

(١) الخطيب، الكفاية ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) المصدر السابق ص٤٢٥ ـ ٤٢٨.

(٣) ابن حجر، النكت (٢/٦٩٣).

والذى أراه أن الخطيب لم يتوسط؛ بل ردد كلام الأصوليين والفقهاء؛ حيث إنه قبل الزيادة من الثقة الحافظ الضابط، ولم يعبأ بالقرائن المحتفة بكل خبر من عدد المخالفين أو أحفظيتهم، كما صرح هو بذلك، وهذا ما يراه الإمام ابن رجب الحنبلي؛ حيث يرى تناقضاً صريحاً بين قبوله الزيادة فى الكفاية وتصرفه فى كتاب تمييز المزيد، فقال: «ثم إن الخطيب تناقض؛ فذكر فى كتابه الكفاية للناس مذاهب فى اختلاف الرواة فى إرسال الحديث ووصله؛ كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ؛ إنما هى مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه فى كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرفه فى كتاب تمييز المزيد بعض محدثى الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم فى كتاب الكفاية»[1].

وإن كان الخطيب قد نصر رأى الأصوليين فى الكفاية إلا أنه قد تراجع عملياً عن ذلك فى كتابه المزيد فى متصل الأسانيد.

فمن ذلك: ما روى عبد الله بن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثنى بسر، عن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولانى قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوى يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها». قال الخطيب: فذكر سفيان وأبى إدريس فى هذا الإسناد زيادة وهم. فالوهم فى ذكر سفيان ممن دون ابن المبارك؛ لأن ثقاتاً رووه عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد نفسه، منهم ابن مهدى، وحسن بن الربيع، وهناد بن السرى، وغيرهم، ومنهم من صرح فيه بالإخبار بينهما، فانتفت شبهة الانقطاع.

والوهم فى ذكر أبى إدريس من ابن المبارك؛ لأن ثقاتاً رووه عن ابن يزيد، عن بسر، عن واثلة، فلم يذكروا أبا إدريس، منهم على بن حجر، والوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وغيرهم، ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة، وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم فى ذلك؛ كالبخارى وغيره، وقال أبو حاتم: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبى إدريس، عن واثلة نفسه»[2].

ابن عبد البر (ت٤٦٣ هـ)

ونترك الخطيب البغدادى فى أقصى المشرق إلى الحافظ ابن عبد البر فى أقصى المغرب، وهو يشترط فى قبول الزيادة أن يكون راويها حافظاً متقناً لا يقل عمن قصر عنها، فيقول: «إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله فى الحفظ؛

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) الخطيب، المزيد فى متصل الأسانيد، والوسيط ص٣٨٠ - ٣٨١، وزيادة الثقة ص٤١ - ٤٢.

لأنه كأنه حديث آخر مستأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنه لا يلتفت إليها»[١].

ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)

يبين شيخ الإسلام قاعدة هامة عند نقاد الحديث فيقول: «لكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر»[٢].

ثم قال فى موطن آخر عن أهمية ضبط الزيادات، وأن هذا الأمر ليس له قاعدة مطردة، ولكن له طرقه ومسالكه المتشعبة، فيقول: «كم من حديث صحيح الاتصال ثم تقع فى أثنائه الزيادة والنقصان، فرب زيادة لفظة تحيل المعنى، ونقص أخرى كذلك، ومن مارس هذا الفن لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك، ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تدخل، وطرق تسلك، ومسالك تطرق»[٣].

الإمام الذهبى (ت٧٤٨ هـ):

والإمام الذهبى من أكابر المحققين والمتأمل لمصنفاته، يشهد له بسعة الاطلاع ودقة تحرير المسائل الشائكة، وكان مما قال: «فما من لم يعلم حجة على من عنده علم، ولاالمثبت كالنافى، لكن إذا كان المثبت لشيء شبه خرافة، والنافى ليس غرضه دفع الحق، فهذا النافى مقدم»[٤].

وفى حديث القنوت بعد الركوع تعرض الذهبى لأحد رواة الحديث قائلاً: «والسباك: فثقة ثقة، ولكن الثقة يغلط»[٥].

وعقب حديث الأذنان من الرأس قال ابن الجوزى: رفعهما زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة. فرد عليه الذهبى قائلاً: «هذا كلام من لا شم العلل»[٦].

فالذهبى - رحمه الله - لا يقبل الزيادة مطلقًا؛ لأن راويها ثقة، ولكنه ينظر للقرائن والدلائل المحتفة بكل رواية، ثم يصدر حكمه بالقبول أو الرد.

ابن رجب الحنبلى (ت٧٩٥ هـ)

وتظهر أهمية الدلائل لقبول الزيادة أو ردها عند الإمام ابن رجب الحنبلى - رحمه الله.

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، وابن حجر، النكت (٢/٦٩٠).

(٢) ابن تيمية، الفتاوى (٨/٤٧).

(٣) ابن تيمية، الفتاوى (١٨/٤٧).

(٤) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٤/٥).

(٥) الذهبى، تنقيح التحقيق (ق٩٣ - أ).

(٦) المصدر السابق مسألة رقم ٣٧.

إذ يقول: انفراد الواحد من الجماعة بشيء لا يمكن في مثله أن ينفرد بعلمه عنهم؛ يتوقف في قبوله حتى يتابعه عليه غيره. وهذا أصل لقول جهابذة الحفاظ: إن القول قول الجماعة دون المنفرد عنهم بزيادة ونحوها.

لا سيما إن قالوا: زيادة الثقة مقبولة مطلقًا، وليس ذلك بشيء، فإذا توبع على قوله اعتمد عليه.

وأما خبر الواحد الثقة الذى ليس له معارض أقوى منه، فإنه يجب قبوله لأدلة دلت على ذلك، وقد يتوقف فيه أحيانًا لمعارضته بما يقتضى التوقف فيه، كما توقف النبى ﷺ فى قول ذى اليدين حتى توبع عليه»[1].

وقال فى موضع آخر: «المنفرد بزيادة على الثقات يتوقف فى قبول زيادته حتى يتابع عليها؛ لا سيما إن كان مجلس سماعهم واحدًا»[2].

وقال فى موضع ثالث: «وقد تكرر فى هذا الكتاب ذكر الاختلاف فى الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق فى ذلك والأحفظ أيضًا»[3].

الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)

وقد فصل الحافظ ابن حجر القول فى زيادة الثقة فقال: «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح ألا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه اشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الحديث الصحيح وكذا الحسن.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، وأحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، والبخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى، والدارقطنى، وغيرهم؛ اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة»[4].

ويقول فى موضع آخر: «فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظًا متقنًا؛ حيث يستوى مع من زاد عليهم فى ذلك؛ فإن كانوا أكثر عددًا منه أو كان

---

(١) ابن رجب، فتح البارى (٦/٤٧٣ - ٤٧٤).

(٢) ابن رجب، فتح البارى (٤/٢٤٠).

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٤٣.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر ص٢٧.

فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ، ولو كان فى الأصل صدوقًا؛ فإن زيادته لاتقبل، وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق»[١].

وسبب عدم قبول كل زيادة أنه «يبعد اتفاق الحفاظ قديمًا وحديثًا على ترك رواية ثابتة»[٢]؛ لأنه «إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها، فتفرد واحد عنه بها دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه، وجمع حديثه يقتضى ريبة توجب التوقف عنها»[٣].

وقبول الزيادة لا بد أن يحتف بدلائل قوية عند ابن حجر، ففى صحيح البخارى من حديث مالك بن أنس، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، عن أم سلمة زوج النبى ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة»[٤].

قال ابن حجر: «وقد تابع مالكًا عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما، وذلك عند مسلم، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع، فلم يذكر زيدًا فى إسناده، جعله عن نافع، عن عبد الله بن عبد الرحمن أخرجه النسائي.

والحكم لمن زاد من الثقات، ولا سيما وهم حفاظ وقد اجتمعوا، وانفرد إسماعيل»[٥].

فقرينة قبول الزيادة تعدد الثقات مع انفراد إسماعيل بن أمية مع كون مالك وموسى بن عقبة من أكابر الثقات، وذلك دفع عند الحافظ شبهة الخطأ أو احتمال الوهم فى هذه الزيادة.

ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ)

والإمام ابن عبدالهادي يقرر هذه الحقيقة قائلاً: «فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل فى موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوى الذى رواها ثقة حافظًا ثبتًا والذى لم يذكرها مثله أو دونه فى الثقة... وتقبل فى موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم فى ذلك حكمًا عامًا فقد غلط؛ بل كل زيادة لها حكم يخصها»[٦].

---

(١) ابن حجر، النكت (٢/٦٩٠).

(٢) ابن حجر، فتح البارى (١٠/٩٩ - ١٠٠).

(٣) ابن حجر، النكت (٢/٦٩٢).

(٤) البخارى، الصحيح (١٠/٩٨ رقم ٥٦٣٤)، كتاب الأشربة، باب آنية الفضة.

(٥) ابن حجر، فتح البارى (١٠/٩٨ - ٩٩).

(٦) الزيلعى، نصب الراية (١/٣٣٦).

فقد بين الإمام ابن عبد الهادي قاعدة المحدثين النقاد مبتعداً عن تقليد من أطلق القبول أو الرد فقد بين:

١ ـ أن هناك من قبلها مطلقًا، ومن ردها مطلقًا، وأن الصواب قد جانب كليهما.

٢ ـ أن الصواب فى الأمر التفصيل.

٣ ـ لكل زيادة حكم خاص.

ابن الصباغ (ت ٤٧٧ هـ)

قال: «فإن كان الذى نقل الزيادة واحدًا والباقون جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقطت الزيادة، وإن كان بالعكس، وكان كل من الفريقين جماعة فالقبول، وكذا إن كان كل منهما واحداً حيث يستويان، وإلا فرواية الضابط منهما أولى بالقبول»[١].

وزاد ابن السمعانى (ت٥٦٢ هـ) فى هذه الزيادة أن تكون مما تتوفر الدواعى على نقلها[٢].

وقال ابن الوزير: «وهو موضع ترجيح واجتهاد»[٣].

ويقول د. نور الدين عتر: «لا بد من تقييد قبول زيادة الثقة بكونها غير منافية، كما حققه الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة»[٤].

وقال الشيخ ابن عثيمين: «إن كانت الزيادة من غير ثقة لم تقبل؛ لأنه لا يقبل ما انفرد به، فما زاده على غيره أولى بالرد. وإن كانت من ثقة؛ فما كانت منافية لرواية غيره ممن هو أكثر منه أو أوثق لم تقبل؛ لأنها حينئذٍ شاذة... وإن كانت غير منافية لرواية غيره قبلت؛ لأن فيها زيادة علم»[٥].

وقال الشيخ مصطفى العدوى: «والذى نراه صوابًا أنه لا يحكم فيها بحكم مطرد؛ بل ينظر إلى قرائن تحيط بها؛ نحو ثقة من زاد أو ضعفه، كثرتهم أو قلتهم، مخالفتهم أو موافقتهم... وكذلك الحكم فى الوصل والإرسال، وفى الرفع والوقف؛ فيحكم للأرجح»[٦].

من العرض السابق يتبين موقف النقاد من هذه المسألة، ويتضح طبيعة عمل المحدثين

---

(١) ابن حجر، النكت (٦٩٣/٢)، السيوطى، تدريب الراوى (٢٤٦/١).

(٢) السيوطى، تدريب الراوى (٢٤٦/١).

(٣) ابن الوزير، تنقيح الأنظار (١٨/٢).

(٤) نور الدين عتر، منهج النقد ص٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٥) ابن عثيمين، مصطلح الحديث ص١٢.

(٦) العدوى، تيسير مصطلح الحديث ص٤٧.

النقاد، فالحديث النبوى الشريف لجلالته وعظمته وحفظ الله تعالى له ثم حفاظ الأئمة المخلصين له: لم تجعل ضوابط القبول والرد جامدة، ولا تكاسل المحدثون عن تحقيق شرائط التصحيح والتضعيف مع كل أثر على حدة، فخرجت نتائج عبرت عن الضمير اليقظ والجهد الدءوب الذى لا يعرف الكلل، ولا يستجيب لدواعى التراخى، ولا يفقد وسائل المعرفة.

واتضح مما سبق أن الأئمة يبحثون فى كل حديث على حدة، وأنهم يهتمون بما يطلق عليه «القرائن»، وهذه القرائن تمثل عصب العملية النقدية الحديثية، وتظهر بجلاء طبيعة ذلك العلم.

فالناقد الفطن يجمع مرويات كل راوٍ على حدة ليضع تصوراً عملياً عن حال هذا الراوى: صدقه وكذبه، ضبطه ووهمه، جرحه وتعديله... إلى غير ذلك من الصفات التى تضع ذلك الراوى فى منزلته وترتيبه بين الرواة، ومعرفة طبقته بين نظرائه.

ثم يقوم كذلك بجمع مرويات كل باب على حدة، ويعارض بعضها ببعض للوصول إلى أقرب الروايات إلى الصواب من خلال المعرفة المسبقة بأحوال الرواة.

وفى أثناء هذه العملية قد يُروى حديث من رواية أحد الثقات قد زاد فيه ما لم يروِه ثقة آخر أو ثقات آخرون، فيقوم الناقد الفطن لإعمال قوانين النقد المهتمة بذلك، والتى يمكن التعبير عنها بالقرائن أو الدلائل التى تغلب أحد الاحتمالين على الآخر، فيكون القبول والرد متعلقاً بهذه الدلائل أو القرائن.

قبول الزيادة وردها حسب القرائن

ومما ينبغى أن يراعيه الناقد عند تعامله مع اختلاف الأحاديث زيادة ونقصًا؛ سواء كان ذلك فى الإسناد أو المتن النظر إلى القرائن المحتفة به ومن ذلك:

* قرينة الحفظ، وهذا يدفع الناقد عند التعامل مع الزيادات مراعاة الأحفظ من الرواة..

يقول ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث نافع بن أبى نعيم عن محمد بن يحيى بن حسان، عن ابن محيريز، عن أبى رفيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبى ﷺ قال: «خمس صلوات فرضهن الله على عباده» حين سئل عن الوتر: أواجب هو؟

ورواه ابن عجلان، ويحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، عن المخدجى، عن عبادة بن الصامت، عن النبى ﷺ.

قيل له: هذه الزيادة التى رواها نافع محفوظ؟ قال: هؤلاء أعلم وأحفظ[١].

وكذلك قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبى سعيد، عن النبى ﷺ قال: «لا تحل الصدقة إلا لخمسة؛ رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غازٍ فى سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدى له»، فقالا: هذا خطأ؛ رواه الثورى عن زيد بن أسلم قال: حدثنى الثبت قال: قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أشبه.

وقال أبى: فإن قال قائل: الثبت من هو؟ أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يكن كنى عنه.

قلت لأبى زرعة: أليس الثبت هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاءً ما كان يكنى عنه، وقد رواه ابن عيينة عن زيد، عن عطاء، عن النبى ﷺ مرسلاً. قال أبى: والثورى أحفظ[٢].

ومن ذلك قول ابن المدينى فى العلل: «حديث أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «إن الرحم شجنة من الرحمن» رواه محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة.

قال: وهذا عندى خطأ لا شك فيه؛ لأن الزهرى رواه عن أبى سلمة، عن أبى رواد الليثى، عن عد الرحمن بن عوف، وهو عندى الصواب[٣].

* قرينة لعدد: كما أن العدد من القرائن التى تحتف بالزيادة فتقبل حينًا أو ترد، ومثال ذلك: «ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن

---

(١) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١/١٣٢ رقم ٣٦٤).

(٢) المصدر السابق (١/٢٢١ رقم ٦٤٢).

(٣) ابن المدينى، علل ابن المدينى ص٩١.

ابن عباس أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه، فقال له النبى ﷺ: هل له أحد؟ قالوا: لا، إلا غلامًا أعتقه... فجعل النبى ﷺ ميراثه له، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة.

قال ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه[١].

ومثاله أيضًا حديث رواه أبو قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة «أن النبى ﷺ مسح على الجوربين والنعلين»[٢].

ورواه أيضًا عن المغيرة جماعة كثيرة من أهل المدينة والكوفة والبصرة، ولكن بلفظ: «أن النبى ﷺ مسح على الخفين»[٣].

قال على بن المدينى: حديث المغيرة رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل، إلا أنه قال: ومسح على الجوربين وخالف الناس[٤].

وقال ابن معين: الناس كلهم يروونه المسح على الخفين غير أبى القيس وحكى البيهقى عن سفيان وابن مهدى وأحمد بن حنبل تعليل هذا الحديث فى رواية أبى قيس عن هزيل، ثم قال: «والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين»[٥].

وكذا أعله مسلم بذلك[٦].

ولم يقبل أئمة النقد هذه الزيادة على اعتبار تعدد الحوادث واختلاف المواقف؛ لأن ذلك مجرد احتمال عارٍ عن الأدلة والبرهان، «لكن النقاد نظروا فيه نظرًا علميًا ومنهجيًا، وقالوا بنكارة رواية أبى قيس عن هزيل بن شرحبيل؛ لأنه خالف الناس، يعنى أنهم رجحوا رواية الناس عن المغيرة؛ لأنه لو حدث كما رواه هزيل لما أطبق الناس على عدم روايته»[٧].

وقال مسلم: ثنا محمد بن المثنى، ثنا معدى بن سليمان أبو عثمان ـ صاحب الطعام ـ

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر ص٣٢.

(٢) البيهقي، السنن، (١/٢٨٣ ـ ٢٨٤) كتاب الطهارة باب ما ورد في الجوربين والنعلين.

(٣) البخارى (١/٣٦٧ رقم ٢٠٣) كتاب الوضوء باب المسح على الخفين، ومسلم (١/٢٣٧ ـ ٢٤٠ رقم ٢٧٢ ـ ٢٧٤) كتاب الطهارة باب المسح على الخفين.

(٤) البيهقى، سنن البيهقى (١/٢٨٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) مسلم، التمييز ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٧) حمزة المليبارى، الحديث المعلول ص٦٠.

قال: سمعت محمد بن عجلان يذكر عن أبيه، عن أبي هريرة قال: من أتى جنازة فانصرف عليها إلى أهلها كـان له قيراط، فإذا شيعهـا كان له قيراط، فإذا صلى عليهـا كان له قيراط، فإذا جلس حتى يقضى قضاؤها كان له قيراط، وقال رسول الله ﷺ: والقيراط مثل جبل أحد أو أعظم من جبل أحد. قال مسلم: فهذه الرواية، المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وأنهم لم يذكروا في الحديث إلا قيراطين؛ قيراط لمن صلى عليها ثم يرجع، ولمن انتظر دفنها قيراطان

كذلك روى أصحاب أبي هريرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ويروى عن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ بوجوه ذوات عدد[1].

ومن ذلك رواية شعبة في حديث التأمين في الفاتحة. فقال: وأخفى صوته. قال مسلم: «أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته، ثم قال: قد تواترت الروايات كلها أن النبي ﷺ جهر بآمين»[2].

قال المليباري: «وحكم النقاد على رواية شعبة بالخطأ، ولا يقال هنا: إنه زيادة على لفظ الآخرين زادها شعبة، وهو ثقة؛ لأنه لم يسق لفظ الآخرين مع حديثه»[3].

ومن ذلك ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه» قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ[4].

ومعلوم أن بين أمر النبي ﷺ وفعله البون الشاسع في الأحكام، فأمره يلزم الوجوب، وفعله يشير إلى الاستحباب.

وكذلك روى ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب، وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرى، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة».

قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن ابن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف»[5].

---

(١) مسلم، التمييز ص٢٠٦.

(٢) المصدر السابق ص١٨٠ - ١٨١.

(٣) المليباري، حمزة، الحديث المعلول ص٦٣.

(٤) السيوطي، تدريب الراوي ص٢٣٥.

(٥) ابن حجر، نزهة النظر ص٣٢.

ومن ذلك ما ذكره مسلم: «حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ومحمد بن حاتم قالوا: ثنا أبو معاوية عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافى معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة[1].

قال مسلم: وهذا الخبر وهم من أبى معاوية لا من غيره، وذلك أن النبى ﷺ صلى الصبح فى حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافى معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ يصلى بالمزدلفة.

وقال: هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبى معاوية وهو أن النبى ﷺ أمر أن توافى صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها، فأحب أن توافى، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافى معه.

وذكر روايات أصحاب هشام عن هشام لهذا الحديث[2].

مما يدل على أن تفرد أبى معاوية مخالفته لأصحاب هشام هو الذى جعل الإمام مسلم يحكم عليه بالوهم إلى جانب استحالة هذه الزيادة.

كما تحتف القرائن المتعددة المعتمدة على علم الناقد بحال الحديث وأحوال الرواة معه لبيان قبول الزيادة أو ردها.

ومن ذلك حديث «لانكاح إلا بولي»؛ فقد رواه قيس موصولاً وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وتابعه إسرائيل، كما أرسله شعبة والثورى، وهما جبلان.

سئل محمد بن إسماعيل البخارى عن حديث إسرائيل عن أبى إسحاق، عن أبى بردة عن أبيه، عن النبى ﷺ قال: لا نكاح إلا بولى، فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثورى أرسلاه؛ فإن ذلك لا يضر الحديث»[3].

وسئل أبو الوليد الطيالسى عن النكاح بلا ولى فلم يجزه واحتج بخبر قيس بن الربيع مرفوعاً، فقيل له: إن شعبة والثورى يرسلانه، قال: فإسرائيل تابع قيساً[4].

ثم ذكر الخطيب القرينة التى رجحت قبول الزيادة هنا فقال: «وإن كان شعبة والثورى أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبى إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندى أشبه؛ لأن شعبة والثورى سمعا هذا الحديث من أبى إسحاق فى مجلس واحد، كما قال: وإسرائيل هو أثبت فى أبى إسحاق[5].

---

(١) أحمد، مسند أحمد (٦/٢٩١).

(٢) مسلم، التميز ص١٨٦ - ١٨٧.

(٣) الخطيب، الكفاية ص٤١٣.

(٤) السابق ص٤١٢.

(٥) السابق ص٤١٢ - ٤١٣.

فبان بذلك أن التصاق إسرائيل بأبى إسحاق وتعدد مجالس سماعه لهذا الحديث من القرائن التى ترجح قبول زيادته ورفعه للحديث عن رواية الجبلين شعبة والثورى اللذين سمعاه مرة واحدة، وليسوا بأقرب من إسرائيل بأبى إسحاق.

تعارض الزيادة مع أصل الرواية

قد تتعارض الزيادة التى زادها أحد الثقات مع أصل الرواية؛ بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأصلية، وعندئذ ينبغى القيام بالترجيح بين الرواية الأصل، والرواية المزيدة.

قال ابن حجر: «وإما أن تكون منافية؛ بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التى يقع بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح، ويرد المرجوح»[1].

وأوجه الترجيح ليس لها ضابط محدد، ولكن المعرفة والفهم والذوق والتمرس بأحاديث النبى ﷺ، ومراعاة أحوال رواة كل منها وطرق التحمل والأداء والرواية باللفظ أو المعنى، وزمن الرواية أيهما قيل قبل الآخر، ومراعاة القرائن الدالة على أقرب الحديثين لمراد الشرع.

وهى متعددة، وتحتاج من الناقد إلى معرفة واسعة بالمرويات وبأحوال الرواة فى كل حديث ومع كل شيخ، وإحاطة بسنن النبى ﷺ وهديه، وكذا عمل الخلفاء الراشدين، وما كانت عليه فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم إلى غير ذلك مما يجعل الناقد متضلعاً من السنة يستطيع أن يحسم ذلك التعارض والاختلاف.

من و جوه الترجيح عند الزيادة (عند التعارض):

فمن ذلك:

١ ـ أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ نحو ما إذا اتفق مالك بن أنس وشعيب بن أبى حمزة فى الزهرى، فإن شعيباً ـ وإن كان حافظاً ثقة ـ غير أنه لا يوازى مالكاً فى إتقانه وحفظه.

٢ ـ أن يكون أحد الراويين متفقاً على عدالته، والآخر مختلفاً فيه، فالمصير إلى المتفق عليه أولى.

٣ ـ أن يكون سماع أحد الراويين تحديثاً، وسماع الثانى عرضاً، فالأول أولى بالترجيح؛ إذ لا طريق أبلغ من النطق فى الثبوت.

٤ ـ أن يكون أحد الحديثين سماعاً أو عرضاً، والثانى يكون كتابة أو وجادة أو مناولة،

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر ص٣١.

فيكون الأول أولى بالترجيح؛ لما تخلل هذه الأقسام من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة.

٥ - أن يكون أحد الراويين مباشراً لما رواه، والثانى حاكيًا؛ فالمباشر أعرف بالحال، مثاله حديث ميمونة أن النبى ﷺ «نكحها وهو حلال»، وبعضهم رواه «نكحها وهو حرام»، فمن رواه «نكحها وهو حلال» أبو رافع، ومن رواه «نكحها وهو حرام» ابن عباس، وحديث أبى رافع أولى بالتقديم؛ لأن أبا رافع كان سفيراً بينهما، وكان مباشراً للحال، وابن عباس كان حاكيًا، ولهذا أحالت السيدة عائشة رضى الله عنها على عليّ رضى الله عنه لما سألوها عن المسح على الخفين، وقالت: سلوا عليًا؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ.

٦ - أن يكون أحد الراويين صاحب القصة، فيرجح حديثه؛ لأن صاحب القصة أعرف بحاله من غيره وأكثر اهتمامًا، ولذلك رجع نفر من الصحابة ممن كان يرى الماء من الماء إلى حديث السيدة عائشة رضى الله عنها فى التقاء الختانين.

٧ - أن يكون أحد الراويين أحسن سياقًا لحديثه من الآخر، وأبلغ استقصاءً فيه؛ لأنه قد يحتمل أن يكون الراوى الآخر سمع بعض القصة؛ فاعتقد أن ما سمعه مستقل بالإفادة... ولهذا من ذهب إلى الإفراد فى الحج قدم حديث جابر؛ لأنه وصف خروج النبى ﷺ من المدينة مرحلة مرحلة ودخوله مكة، وحكى مناسكه على ترتيبه، وانصرافه إلى المدينة، وغيره لم يضبطه ما ضبطه.

٨ - أن يكون أحد الراويين أقرب مكانًا من رسول الله ﷺ، فحديثه أولى بالتقديم؛ لأنه يكون أمكن من استيفاء كلامه وأسمع له. ولذلك من يرى الإفراد بالحج أفضل من القران يذهب إلى حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ أفرد الحج، ويرجح على حديث أنس أنه قرن، لما ذكر ابن عمر فى حديثه، قال: كنت تحت جران ناقة رسول الله ﷺ ولعابها بين كتفي.

٩ - ومنها أن يكون أحد الحديثين اختلفت الرواية فيه، والثانى لم تختلف؛ فيقدم الحديث الذى لم تختلف الرواية فيه؛ نحو ما رواه أنس بن مالك فى باب الزكاة فى صدقة الإبل يقدم للاتفاق عليه على رواية المختلف فيها.

١٠- أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه والآخر قد اضطرب لفظه؛ فيرجح خبر من لم يضطرب لفظه؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه وسوء حفظ صاحبه. مثاله: حديث ابن عمر: كان النبى ﷺ يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع. فهذا حديث يروى عن ابن عمر من غير وجه، وممن رواه الزهرى عن سالم، ولم يختلف فيه عليه، ولا اضطرب فى متنه، فكان أولى بالمصير إليه من حديث البراء بن

عـازب أن رسول الله ﷺ كـان إذا افـتتح الصـلاة رفع يديه إلى قـريب من أذنيـه، ثم لايعود؛ لأن هذا الحديث يعرف بيزيد بن أبى زياد، وقد اضطرب فيه. قال سفيان بن عيينة: كـان يزيد يروى هذا الحديث ولا يذكر فيه: «ثـم لا يعود»، ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبى زياد يرويه، وقد زاد فيه: «ثم لا يعود»، وكان قد لقن فتلقن.

١١ ـ أن يكون رواة أحـد الحـديثين مع تسـاويهم فى الحـفظ والإتقـان فـقـهـاء عـارفين فالاسترواح إلى حديث الفقهاء أولى ـ ومن ذلـك قول وكيع: حديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ.

١٢ ـ أن يكون أحـد الحـديثين مـوافـقًا لسنة أخـرى دون الآخـر؛ نحـو قـوله عليـه الصـلاة والسلام: «لا نكاح إلا بولي» يقدم على الحديـث الآخر: «ليس للولى مع الثيب أمر»؛ لأن الأول رواه أبو مـوسى عن النبى ﷺ، ويشده حـديث السيـدة عائشـة رضى الله عنها عن النبى ﷺ: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل».

١٣ ـ أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثانى، فيكون آكد، ولذلك قدمت رواية من روى فى تكبيرات العيـدين سبعًا وخمسًا على من روى أربعًا كأربع الجنائز؛ لأن الأول قد عـمل به أبو بكر وعمـر رضى الله عنهمـا، فيكون إلى الصـحة أقرب، والأخذ به أصوب[1].

(١) الحازمى، الاعتبار ص٢٠ ـ ٤٨).

الحديث الحسن

إن مصطلح الحسن من المصطلحات التى تداولها الأئمة النقاد فى ثنايا أبحاثهم وأحكامهم على الأحاديث المروية عن النبى ﷺ.

وقد بالغ المتأخرون فى وضع القواعد والقوالب حتى ضيقوا دلالة الحسن ليدل - فى عرفهم - على الحسن لذاته والحسن لغيره، وهما درجتان تتوسطان الصحيح الذى لاخلاف فيه والضعيف المردود.

وقد استقرت أعراف المتأخرين إلى يومنا هذا على جعله قسيمًا للصحيح والضعيف، وأن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

مع أن ذلك التقسيم يرتطم مع أعراف المتقدمين حول وجود منزلة بين الصحة والضعف، ويتباين مع المؤلفات الأولى فى علوم الحديث.

إن قضية الحديث الحسن من القضايا الشائكة؛ إذ كثيرًا ما يدخل الضعيف بين ثنايا الحديث المحتج به، بدعوى أنه حسن، وهو فى ذات الأمر لا يعدو أن يكون مردودًا.

إن عملية التحسين وفق معايير المتأخرين بحاجة إلى كثير من الانضباط والحذر واليقظة خاصة، عندما يخالف تحسين المتأخرين إعلال المتقدمين.

ولقد استخدم لفظ الحسن عند المتقدمين بمعانٍ متعددة؛ منها ما يصل إلى أعلى مراتب الصحة؛ كالتى اتفق عليها الشيخان، ومنها ما انحط إلى مراتب الترك والرغبة عنه، وبين هذا وذلك فرق كبير وبون شاسع، ولا بد من الحذر عند استخدام هذا الوصف إذا استعمله أئمة النقد من المتقدمين، وعدم إسقاطه على تقعيد المتأخرين؛ خشية الخلط فى الأوراق أو اتهام أئمة الحديث بالتناقض المعيب.

إن فتح الباب على مصراعيه للتحسين على طريقة المتأخرين بعيدًا عن ضوابط الشذوذ والتفرد أو مع الإسراف فى التعامل بالكم مع الشواهد والمتابعات ليس من المنهج النقدى بسبيل، وإن محاولة كهذه تخرج عمل النقاد من دائرة الفهم والحفظ والملكة والإحاطة إلى حيز المعادلات الرياضية والكيميائية، وهذا ما لا يتناسب مع طبيعة ذلك العلم وخصائصه.

وأعرض لبيان ذلك من خلال:

١ - بيان مراد المتأخرين بالحسن.

٢ - بيان عدم وجود تقسيم ثلاثى عند المتقدمين.

٣ - التدليل على أن مراد الترمذى من الحسن يخص كتابه الجامع دون التقعيد أو النقل عن معاصريه.

٤ - استخدام الأئمة المتقدمين لاصطلاح الحسن.

(١) بيان مراد المتأخرين بالحسن

إذا تجاوزنا تعريف الإمام الترمذى للحديث الحسن، وذلك لأنه من المتقدمين من ناحية، ولأنه لا يعدو تعريفه بيان مراده فى مصنف خاص به دون الخوض فى بيان ما عليه جمهور المحدثين فى زمانه: فإن أول تعريف يليه هو تعريف الإمام الخطابى ت (٣٨٨ هـ).

قال: «ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم»، ثم أنشأ يعرف الحديث الحسن بأنه «ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»[١].

ويمكن أن نعد الخطابى أول من صرح بهذه القسمة الثلاثية للحديث، ونسب ذلك إلى المحدثين دون سابق تصريح من غيره، كما أن فيه كثير إبهام، ومن هم العلماء؟ هل الأصوليون أم المحدثون؟ فإن كان يقصد المحدثين، فواقع أئمة المتقدمين يخالفه، وإن كان هم يقصد الأصوليين، فهم الفقهاء ليسوا ممن يؤخذ عنهم الاصطلاح، وإنما تؤخذ القواعد من أصحاب هذه العلوم الذين أفنوا أعمارهم فيها، وعرفوا الدقيق والعظيم فيها.

وفى القرن السادس الهجرى نقف على تعريف آخر للحسن، وهو تعريف ابن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ)، فيقول عنه: «الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل»[٢].

وهذا شرط يتضح فيه التساهل الشديد؛ لأن أهل هذا الشأن لم يجوزوا الاحتجاج والعمل إلا بأحاديث الثقات التى لم يظهر فيها الوهم، ولم يتساهلوا إلا فى أحاديث الترغيب والترهيب والتفسير والمغازى، وذلك لأنها غير ذات صلة بالأحكام أو الحلال والحرام، وإنما هى حض على فضيلة أو نهى عن رذيلة.

قال أحمد: «أحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم»[٣]، وقال: إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا فى الأسانيد، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد»[٤].

---

(١) الخطابى، معالم السنن (٦/١) تحقيق محمد حامد الفقى، مكتبة ابن تيمية.

(٢) ابن الجوزى، الموضوعات (٣٥/١)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ابن تيمية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) الخطيب، الكفاية ص١٣٤.

(٤) المصدر السابق ص ١٣٤.

وقال ابن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان فى سنة، واسمعوا منه ما كان فى ثواب وغيره»[١].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: «إذا روينا فى الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال، وإذا روينا فى الحلال والحرام والأحكام تشددنا فى الأسانيد وانتقدنا الرجال»[٢].

ويتضح من ذلك كيف أخذ ابن الجوزى قبول المحدثين لمثل هذا الضرب من الحديث فى حالات خاصة، فعممه، وجعله من قبيل ما يسمى بالحديث الحسن، خارجًا بذلك عن أعراف من سبق من المتقدمين، الذين لم يعمموا قبول ذلك النوع من الحديث إلا فى أحاديث الرغائب والفضائل والرقاق وما شابه ذلك، وتمسكوا بضوابط العدالة والضبط فى أحاديث الأحكام.

وفى القرن السابع الهجرى يحاول ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) الجمع بين تعريفى الخطابى والترمذى فى صورة مبسطة، ليحل الإشكال بين ألفاظ الترمذى والخطابى رحمهم الله تعالى فيقول: «كل هذا مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث؛ جامعًا بين أطراف كلامهم؛ ملاحظًا مواقع استعمالهم، فتنقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته؛ غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث؛ أى لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل.

القسم الثانى: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة؛ غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر فى كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي».

ثم عقب صنيعه ذلك بقوله: «فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلغنا كلامه، وكأنّ الترمذى ذكر أحد نوعى الحسن، وذكر الخطابى النوع الآخر مقتصرًا كل

---

(١) الخطيب، الكفاية ص١٣٤.

(٢) البيهقى، دلائل النبوة (٣٤/١).

منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضًا عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم»[1].

ويلاحظ على تعريف ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ ملاحظات منها:

١ ـ اعتماده على اصطلاح الترمذى الخاص بكتابه وبناء قاعدته فى الحديث الحسن لغيره على ذلك، ومعلوم أن التقعيد لا ينبغى أن يقوم على اصطلاح خاص، وإنما ينبغى أن يقوم على استقراء تام لأهل الاصطلاح جميعًا.

٢ ـ إذا كان يقصد بالحسن لغيره ما يقوى بالشواهد والمتابعات، فإنه وإن اشترط فى أصل الرواية ألا يكون راويها مغفلاً ولا متهمًا بالكذب، إلا أنه لم يشترط ذلك فى المتابعات مما فتح الباب أمام البعض للتقوية بما فيه المجاهيل والكذابين والمغفلين.

٣ ـ ذلك الجمع غير المتناسق فى صفات راوى الحديث الحسن لذاته؛ حيث أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم فى الحفظ والإتقان ـ يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا ـ السلامة من الشذوذ والنكارة ـ السلامة من العلل.

وهذه الأوصاف بمجموعها ليست ممكنة التحقق لما يلى :

* من لم يبلغ درجة رجال الصحيح إذا تفرد بحديث فإن أئمة النقد يردون حديثه للشذوذ والتفرد؛ إذ أنه لا يتأهل لتحمل ذلك الحديث والتفرد به.

* سبق فى مناقشة دلائل العلة أن من دلائل العلة التفرد والمخالفة، وهذا راوٍ لا يحتمل التفرد من ناحية، وقد روى ما خالف الثقات والحفاظ، فإن كان ذلك الحديث محفوظًا لما ذهل عنه الحفاظ والأثبات المكثرين، وتلك قرينة قوية لتعليل هذا الحديث.

* النقاد يقبلون زيادات الثقات الحفاظ أحيانًا ويردونها إذا قامت القرائن على ذلك، فذلك القاصر عن درجة رجال الصحيح أولى برد حديثه إذا تفرد به.

فهذه الأوصاف لا يمكن اجتماعها.

وقال ابن دحية: «الحديث الحسن هو ما دون الصحيح فيما فيه ضعف قريب محتمل عن راوٍ لا ينتهى إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق»[2].

ولا شك أن جهالة قدر ذلك الضعف ووجود هذه المنزلة بين العدالة والفسق غير محددة، ولا واضحة المعالم.

---

(١) العراقى، التقييد والإيضاح ص٤٦ ـ ٤٧، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠٤/١)، تحقيق د. ربيع بن هادى المدخلى، دار الراية ط٤ ـ ١٤١٧هـ.

وفى القرن الثامن الهجرى انتقد ابن جماعة (ت٧٣٣ هـ) التعريفات السابقة ووضع تعريفه الخاص، فقال: «فى كل هذه التعريفات نظر؛ أما الأول والثانى فلأن الصحيح أو أكثره كذلك أيضًا، فيدخل الصحيح فى حد الحسن، ويرد على الأول الفرد من الحسن، فإن لم يروَ من وجه آخر. ويرد على الثانى ضعيف عرف مخرجه، واشتهر رجاله بالضعف، وأما الثالث فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل، وهو أمر مجهول».

ثم عرف الحسن قائلاً: «الأحسن فى حد الحسن أن يقال: هو ما فى إسناده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان، وخلا من العلة والشذوذ»[١].

ولا أرى جهالة ذلك الضعف الذى انتقده على تعريف ابن دحية قد ارتفع فى تعريفه عندما قال: «قاصر عن درجة الإتقان»؛ إذ أنه تعبير يحمل معانٍ مطاطة غير محددة.

وفى محاولة أخرى للتغلب على صعوبة التعريف والإحاطة به قال الطيبى (ت٧٤٣هـ): «فلو قيل: هو مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة، وروى كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلة»[٢].

وبعد أن ذكر ابن حجر (ت٨٥٢هـ) شرائط الصحة قال: «فإن خف الضبط فالحسن لذاته»[٣].

ولا يزيد أحد ممن بعده على التعريفات السابقة، فيقول السخاوى (ت٩٠٢ هـ): «أما مطلق الحسن فهو الذى اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد مع خلوهما من الشذوذ والعلة»[٤].

ويفرق الصنعانى (ت١١٨٢هـ) بين الحسن والصحيح فيقول: «الحسن يتميز عن الصحيح بزيادة قيود فى شروط الصحيح»[٥].

وتمسك بتعريف الحافظ ابن حجر الكثيرون ومنهم د. نور الدين عتر فقال: «الصحيح لغيره هو الحديث الحسن لذاته إذا روى من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنه يقوى ويرتقى من درجة الحسن إلى الصحيح ويسمى: الصحيح لغيره».

ثم يعرف الحسن لغيره بأنه «هو الذى يرقى إلى درجة الحسن بالتقوية، وهذا النوع المقصود فى الأصل عند الإمام الترمذى من قوله: حديث حسن».

---

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٦).

(٢) الطيبى، الخلاصة ص٤٣، تحقيق صبحى السامرائى، عالم الكتب ط(١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) ابن حجر، نزهة النظر ص٢٩، تحقيق إسحاق عزوز، مكتبة ابن تيمية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

(٤) السخاوى، فتح المغيث (١/٦٢).

(٥) الصنعانى، توضيح الأفكار (١/١٤٨) تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة - دار الكتب العلمية ط١ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

وأخذ يذكر تشابهًا بين الصحيح والحسن عند طائفة من أهل الحديث - بتعبيره - حتى أنهم جعلوا الحسن مندرجًا في الصحيح، ولكنه شرع يجارى عرف المتأخرين قائلاً: «ولكن العمل بين المحدثين استقر على اعتبار الحسن نوعًا منفردًا؛ لأن الحديث الذى يحتج به إما أن يكون فى أعلى درجات القبول وهو الصحيح، أو فى أدناها، وهو الحسن»[1].

وكذلك اختار د. محمود الطحان تعريف ابن حجر ثم قال عن حكمه: «وهو كالصحيح فى الاحتجاج به، وإن كان دونه فى القوة، لذلك احتج به جميع الفقهاء وعملوا به وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين إلا من شذ من المتشددين»[2].

وبنفس التعريف أخذ الشيخ محمد نجيب المطيعي[3]، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وعد الحديث الصحيح قسيمًا للحسن وهما متغايران عنده»[4].

وبالرجوع لكتب مصطلح الحديث، بدءًا بمقدمة ابن الصلاح حتى اليوم يجد الباحث أن أصحاب هذه الكتب قد أفردوا تعريفًا خاصًا للحسن، وأدرجوه نوعًا مستقلاً من علوم الحديث تبعًا للإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى، ومن قبله الإمام الخطابى، وذلك فى نوع إقرار لذلك واستقرارٍ على إفراده عن الصحيح والضعيف.

(٢) عدم تقسيم المتقدمين الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف

إذا كان المتأخرون قد قسموا الأحاديث إلى مراتب ثلاثة، أعلاها الصحيح، وأدناها الضعيف وجعلوا الحسن بينهما، فإن أئمة النقد من المتقدمين لم يفردوا الحديث الحسن كنوع من أنواع علوم الحديث، ولم يجعلوا له تعريفًا خاصًا مستقرًا باستثناء الإمام الترمذى رحمه الله، وإن كان قد جعل بتعريفه الحسن اصطلاحًا خاصًا به فى كتابه دون التصريح بأن هذا مذهب المحدثين.

والحق أن وضع الاصطلاحات وتحريرها ووضعها فى قوالب جامدة لم يكن ديدن النقاد - وإن تعرضوا له - بل كانت معرفة أحوال الرواة ومدارسة ما أصابوا فيه مما أخطئوا وبيان علل الحديث التى لا يلتفت إليها إلا الجهابذة هو شغلهم الشاغل.

والناظر إلى اصطلاح «الحسن» يجد أن المتقدمين لم يولوه تعريفًا خاصًا كما عرفوا المقبول والمردود، وهو ما سبق فى مبحث «الرواة» ولكنهم لم يتعرضوا لذلك الاصطلاح.

---

(١) عتر، منهج النقد فى علوم الحديث ص٢٦٤ - ٢٦٧، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٢) الطحان، تيسير مصطلح الحديث ص٣٧، دار التراث العربى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٣) المطيعى، تيسير مصطلح الحديث ص٢٢، مطبعة حسان ١٩٧٩م.

(٤) ابن عثيمين، مصطلح الحديث ص١١، ١٥، مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ.

وكان امتداداً لهم فى ذلك الإمام الرامهرمزى فى كتابه المحدث الفاصل وأبو عبد الله الحاكم فى معرفة علوم الحديث والخطيب البغدادى فى الكفاية، فلم يتعرضوا للحديث الحسن ببيان أو تعريف، مع أن هذه الكتب قد عنيت بجمع ما أثر عن المتقدمين فى مسائل الاصطلاح.

ويؤيد ذلك قول البيهقى: «الأحاديث المدوية ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم على صحته، ونوع اتفقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا فى ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له بها، إما خفيت العلة على من صححه، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة»[١].

ويتضح من قوله - رحمه الله - أنه جعل الحديث إما مقبول وإمّا مردود، وأن هناك قسم يتأرجح بين القبول والرد بين العلماء، وهذا القسم رده من رده لعلة فيه خفيت على من قبله أو ليست معتبرة عنده.

وممن تابع المتقدمين على ذلك ابن حبان وابن خزيمة.

يقول ابن حجر: «لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان فى كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذى اجتمعت فيه الشروط التى ذكرها المؤلف؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن؛ بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح، لا قسيمه»[٢].

وفي تقسيم الحافظ الخليلى لأحاديث النبى ﷺ ما يوضح غياب ذكر الحسن عنده رحمه الله؛ فقد قسمها إلى: «صحيح متفق عليه وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له»[٣].

ويؤيد ذلك ابن سيد الناس ذاكراً أن المتقدمين لم يحدوا له حداً ولا رسموا له ملمحًا، فقال عن الحديث الحسن: «بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجرى مجرى الصحيح، ويدخل فى أقسامه؛ فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده، ولا عرفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه»[٤].

ويعترف ابن الصلاح أن «من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجًا في أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبى عبدالله

---

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٦/١).

(٢) المصدر السابق (٢٩٠/١).

(٣) الخليلى، الإرشاد (١٥٧/١)، مكتبة الرشد، تحقيق د. محمد سعيد بن عمر، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٤) ابن سيد الناس، النفح الشذى (١٩٦/١)، تحقيق د. أحمد معبد دار العاصمة ط(١) ١٤٠٩هـ.

الحافظ في تصرفاته، وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذى بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضًا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي.. ثم من سمى الحسن صحيحًا لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم أولاً، فهذا إذًا اختلاف في العبارة دون المعنى»[1].

ويؤيد رحمه الله شيوع استخدام لفظ الحسن عند النقاد بغير ذلك الاصطلاح الحادث فيقول: «على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوى، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحى الذى نحن بصدده»[2].

ويؤيد ذلك العراقى قائلاً: «قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي»، ثم أورد حديث العلم: «تعلموا العلم؛ فإن تعلمه لله خشية...»، وذكر قول ابن عبد البر: «وهو حديث حسن جدًا، ولكن ليس له إسناد قوي»[3].

قال العراقى: «أراد بالحسن حسن اللفظ قطعًا، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوى، عن عبد الرحيم بن زيد العمى، والبلقاوى هذا كذاب، كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلى إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك الحديث أيضًا»[4].

ويرى الحافظ ابن تيمية أن اصطلاح الحسن اصطلاح للترمذى خاصة وأن أئمة النقد ليس عندهم إلا صحيح، وهو على مراتب، وضعيف، وهو كذلك بدرجات مختلفة، فيقول: «إنما هذا اصطلاح للترمذى، وغير الترمذى من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكًا، وهو أن يكون راويه متهمًا أو كثير الغلط، وقد يكون حسنًا، بأن لا يتهم با لكذب، قال: وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من القياس.

قال: وهذا كضعف المريض، فقد يكون ضعفه قاطعًا، فيكون صاحب فراش، عطاياه من الثلث، وقد يكون ضعف غير قاطع، فيكون عطاؤه من رأس المال، كوجع الضرس والعين ونحو ذلك»[5].

---

(١) العراقى، التقييد والإيضاح ص٦٠، ٦٢.

(٢) المصدر السابق ص٥٨.

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢٣٨/١ - ٢٣٩ رقم ٢٦٨)، أبو الأشبال الزهيرى، مكتبة ابن الجوزى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤) العراقى، التقييد والإيضاح ص٦٠ - ٦١.

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٣/١٨، ٢٥)، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى - دار التقوى.

ويرى الإمام الذهبى - رحمه الله - أن الحسن مضطرب التعريف، وأنه داخل فى الصحيح، فقال: «فى تحرير معناه اضطراب [و] الحسن ما ارتقى عن درجة الضعف، ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسن ما سلم من ضعف الرواة؛ فهو حينئذٍ داخل فى قسم الصحيح، وحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمنا، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن مثلاً فى آخر مراتب الصحيح»[1].

ويؤكد - رحمه الله - أن سبب ذلك الاضطراب فى تعريف الحسن أنه اصطلاح مولد حادث ولم يكن فى عرف المتقدمين، فيقول فى ترجمة الإمام أبى داود السجستانى - رحمه الله -: «فقد وفى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته، والحالة هذه، عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذى هو فى عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذى يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذى يرغب عنه أبو عبد الله البخارى ويمشيه مسلم»[2].

ويوضح - رحمه الله - أيضًا أن الحديث عند المحدثين نوعان ليس إلا؛ مقبول، ومردود، وأن المقبول درجات، والمردود درجات أيضًا، فيقول فى ترجمة محمد بن طلحة: «حديثه من أدنى مراتب بالصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذى لا نزاع فيه، والصحيح الذى هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل فى الصحيح، وأن الحديث النبوى قسمان ليس إلا؛ صحيح: وهو على مراتب، وضعيف: وهو على مراتب»[3].

والإمام ابن كثير الحافظ يؤيد ذلك ويصف وجود اصطلاح الحديث الحسن بأنه مجرد اصطلاح، ولكن الحديث فى الحقيقة نوعان لا غير صحيح، وضعيف، فيقول: «هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر، فليس إلا صحيح أو ضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين، فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك»[4].

ويشارك الإمام ابن رجب الحنبلى ذلك الرأى فيقول: «وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون فى الحديث إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع وباطل»[5].

---

(١) الذهبى، الموقظة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٥ هـ.

(٢) الذهبى، سير أعلام النبلاء (٢١٤/٣).

(٣) المصدر السابق (٣٣٩/٧).

(٤) ابن كثير، اختصار علوم الحديث ص٢٨ مع الباعث الحثيث، أحمد شاكر، مكتبة السنة (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٠٣ - ٢٠٤.

ويؤيد ذلك الإمام ابن حجر العسقلاني؛ فيقول: «قد وجد التعبير بالحسن فى كلام من هو أقدم من الشافعي، فى كلام على بن المدينى، وأبى زرعة الرازى، وأبى حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحى، ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد فى عبارة الشافعى ومن قبله؛ بل وفى عبارة أحمد بن حنبل فلم يتبين لى منهم إرادة المعنى الاصطلاحي؛ بل ظاهر عباراتهم خلاف ذلك»[١].

ونسب ـ رحمه الله ـ عدم تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف إلى أكثر أهل الحديث، فقال: «واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدى شيخ البخاري؛ قال: الحديث الذى ثبت عن النبى ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال. وروينا عن محمد بن يحيى الذهلى قال: ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذى ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح، فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معًا»[٢].

وممن أكد على أن إيجاد مصطلح الحسن من فعل المتأخرين العلامة ابن الوزير صاحب تنقيح الأنظار فقال فى معرض حديثه عن قول أبى داود (صالح): «إن كان يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح [حسن]، وإن كان رأيه كالمتقدمين أنه ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح عنده»[٣].

وقال فى موضع آخر: «هل كان عنده يسمى صحيحًا كاصطلاح مسلم فى تسميته ما فى كتابه من الحسن صحيحًا، أم كان عنده منقسمًا إلى حسن وصحيح كاصطلاح المتأخرين»[٤].

وقال الصنعانى: «لكن مسلمًا يسمى الحسن صحيحًا كالحاكم والمتقدمين»[٥].

ويقول الشيخ طاهر الجزائرى: «الحديث بالنظر إلى الواقع ونفس الأمر ينقسم إلى قسمين فقط: «صحيح، وغير صحيح، فالصحيح هو ما ثبت صحة نسبته إلى النبى ﷺ، وغير الصحيح هو ما ثبت عدم صحة نسبته إليه، وقد قسم كثير من المتقدمين الحديث إلى قسمين فقط؛ صحيح وضعيف، وأدرجوا الحسن فى الصحيح لمشاركته له فى الاحتجاج»[٦].

---

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٤/١).

(٢) المصدر السابق (٤٨٠/١ ـ ٤٨١).

(٣) الصنعانى، توضيح الأفكار (٢٠٠/١ ـ ٢٠١)، محيى الدين عبد الحميد ـ دار الفكر، دون تاريخ.

(٤) المصدر السابق (٢٠٦/١).

(٥) المصدر السابق (٢٠٥/١).

(٦) طاهر الجزائرى، توجيه النظر ص١٤٥، دار الباز.

وأكد ذلك د. نور الدين عتر، فقال: «ثمة تشابهًا كثيراً بين الحسن والصحيح؛ حتي إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجًا فى الصحيح ولم يجعلوه نوعًا منفردًا»[١].

من ذلك العرض يتبين أن المحدثين لم يكن عندهم ثم إلا مقبول ومردود، وللمقبول درجات فى القوة وللمردود درجات فى الضعف.

ويضاف إلى ذلك عدم تعرض المحدثين من المتقدمين إلى شرح ذلك التعريف شرحًا يمثل قول المحدثين أو النقاد، بخلاف شرحهم للصحيح والضعيف، فلو كان الحسن عندهم له دلالته هذه لما غفلوا عن بيانه وشرحه، كما أن اهتمام المتقدمين بالنواحى العملية كان له تأثيره فى عدم كثرة الخوض والانهماك فى تفريعات المسائل النظرية، والتى قد لا تعدوا أحيانًا ضربًا من الخروج على الأعراف السابقة.

الإمام الترمذى ومراده من الحسن:

إن اصطلاح الحسن لم يتعرض له أئمة النقد كنوع متميز من علوم الحديث له حدوده التى تحده وتميزه عن الصحيح والضعيف، ولم نقف لأحد الأئمة المتقدمين على تحديد للحديث الحسن أو وصف له إلا ما قام به الإمام الترمذى ـ رحمه الله.

وينبغى التنبيه إلى أن تعريف الإمام الترمذى ليس بيانًا لأعراف أهل زمانه من أئمة النقد، وأنه لا يمثل رأى جمهور النقاد، وإنما هو رأى خاص به ، واصطلاح لا يعدو كتابه الجامع.

وقد صرح بذلك الإمام الترمذى نفسه؛ فقال فى علله الصغير: «وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه؛ نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن»[٢].

ومن كلام الإمام الترمذى ذاته يتضح مراده بأن ذلك خاص به وبكتابه، ولم يصرح أنه يتحدث عن رأى المحدثين جميعًا، أو أن ذلك عرف ذلك الزمان.

وهذا ما صرح به العراقى حين قال: «فقيد الترمذى تفسير الحسن بما ذكره فى كتابه الجامع»[٣].

---

(١) نور الدين عتر، منهج النقد فى علوم الحديث، دار الفكر ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

(٢) الترمذى، الجامع الصحيح (٥١/٥)، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية.

(٣) العراقى، التقييد والإيضاح ص٤٥.

وقال ابن سيد الناس: «لو قال قائل: إن هذا إنما اصطلح عليه فى كتابه ولم يقله اصطلاحًا لكان له ذلك»[١].

وقال ابن تيمية: «إنما هذا اصطلاح للترمذى، وغير الترمذى من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف»[٢].

ويؤكد ابن حجر أن الترمذى لم يقصد التعريف بمصطلح شائع عند المحدثين؛ بل قصد بيان اصطلاحه هو حتى يفهم مراده من ذلك، فقال: «وأما الترمذي؛ فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث؛ بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف؛ بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا»[٣].

ويقول د. ربيع المدخلى عن اصطلاح الحسن عند الترمذى أنه: «لم ينسب هذا التعريف إلى أهل الحديث، ولم يتجاوز به كتابه الجامع إلى مؤلفات غيره من أئمة الحديث»[٤].

وهو ما يؤكده د. حمزة المليبارى حين قال: «فهذا نص صريح بأنه منهج خاص بكتابه، وذلك أن يقصد بالحسن عند إطلاقه مجردًا عن الصحيح فى كتابه ذلك المعنى، فلما أراد الترمذى إطلاق الحسن فى معنى محدد اضطر إلى بيان ذلك؛ لئلا يخطئ القراء والدارسون؛ لكونهم لم يتعودوا عليه، ولهذا لم نجده يتطرق إلى بيان مدلول الصحيح ولامدلول حسن صحيح؛ لأن ذلك معروف لديهم، وليس بحاجة إلى بيان وتوضيح»[٥].

بل الناظر إلى صنيع الترمذى نفسه، والدارس للأحاديث التى حكم عليها الترمذى بالحسن المجرد؛ يجدها أحيانًا لرواة سيئى الحفظ، وكثيرى الغلط والخطأ، ومدلسين قد عنعنوا، ومختلطين حدثوا بعد الاختلاط بما لا يتناسب مع مطلق الوصف بالحسن الاصطلاحي؛ بل ينطبق على ما يسمى بالحسن لغيره، وهو ما يقوى بالشواهد والمتابعات.

ومن أمثلة ما وصفه الترمذى بالحسن مع ضعف راويه الشديد ما رواه من طريق على ابن مسهر، عن عبيدة بن معتب، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضى الله عنها قالت: «كنا نحيض عند رسول الله ﷺ ثم نطهر، فيأمرنا رسول الله ﷺ بقضاء الصيام ولا يأمرنا بقضاء الصلاة». قال هذا حديث حسن[٦].

---

(١) السيوطى، تدريب الراوى (١٥٦/١)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٣/١٨).

(٣) ابن حجر، النكت (٣٨٧/١).

(٤) المدخلى، تقسيم الحديث ص١٣، مكتبة الغرباء الأثرية ط١.

(٥) المليبارى، نظرات فى علوم الحديث ص٢٧ - ٢٨.

(٦) الترمذى، الجامع (١٥٤/٣ - ١٥٥) كتاب الصيام، باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام.

قال ابن حجر: وعبيدة ضعيف جدًا، قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه، إلا أنهم لم يتهموه بالكذب، ولحديثه أصل من حديث معاذة عن عائشة رضى الله تعالى عنها مخرج في الصحيح[1]، فلهذا وصفه بالحسن»[2].

ومن أمثلة ما وصفه الترمذى بالحسن مع الانقطاع فى إسناده، ما حدثه على بن حجر، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن جدتها فاطمة الكبرى، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم، وقال: اللهم اغفر لى ذنوبي... فذكر الحديث، ثم قال: وفى الباب عن أبى حميد وأبى أسيد وأبى هريرة.

قال أبو عيسى: حديث فاطمة حديث حسن، وليس إسناده بمتصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى؛ إنما عاشت فاطمة بعد النبى ﷺ أشهراً[3].

فالترمذى ـ رحمه الله ـ يحسن ذلك الحديث مع ما فيه من انقطاع لما له من شواهد عن أبى حميد وأبى أسيد وأبى هريرة.

ومن أمثلة ما وصفه الإمام الترمذى بالحسن مع عنعنة مدلس فيه ما حدثه على بن حجر، حدثنا حفص بن غياث عن الحجاج، عن عطية، عن ابن عمر، قال: صليت مع النبى ﷺ الظهر فى السفر ركعتين وبعدها ركعتين».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد رواه ابن أبى ليلى عن عطية، ونافع عن ابن عمر، حدثنا محمد بن عبيد المحاربى، حدثنا على بن هاشم، عن ابن أبى ليلى، عن عطية، عن نافع، عن ابن عمر، قال: صليت مع النبى ﷺ فى الحضر والسفر، فصليت معه فى الحضر الظهر أربعًا، وبعدها ركعتين، وصليت معه فى السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وقد حسن الترمذى الحديث الأول مع تدليس الحجاج بن أرطاة[4]، وكذا عطية بن سعد[5]، وحسن الحديث الثانى، وفيه ابن أبى ليلى مع ما قيل فى حفظه[6]، لاعتضاد إحداهما بالأخرى، كما شرط ـ رحمه الله ـ.

---

(١) البخارى، الصحيح (٥٠١/١ رقم ٣٢١) كتاب الحيض باب لا تقضى الحائض الصلاة.

(٢) ابن حجر، النكت (٣٩١/١).

(٣) الترمذى، الجامع (١٢٨/٢) أبواب الصلاة باب ما جاء فيما يقول عند دخول المسجد.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٤١/١).

(٥) المصدر السابق (١٤٤/٤).

(٦) المصدر السابق (١٩٤/٥ ـ ١٩٥).

قال د. نور الدين عتر: «وقد حسن الترمذى حديثهما؛ لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر، فقد تابع حجاجًا ابن أبى ليلى فى الطريق الثانية»[١].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أمثلة لتحسين الترمذى - رحمهما الله - ثم بين مراده من وصفه الحديث بالحسن، وأن ذلك رغبة فى شرح ذلك المصطلح غير الشائع بذلك المعنى حتى لا ينكر عليه ذلك، فقال: «وإذا تقرر ذلك كان من رأيه - أى الترمذى - أن جميع ذلك إذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر أو أكثر نزل منزلة الحسن: احتمل أن لا يوافقه غيره على هذا الرأى أو يبادر للإنكار عليه إذا وصف حديث الراوى الضعيف أو ما إسناده منقطع بكونه حسنًا، فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده فى ذلك، وأفصح عن مقصده فيه، ولهذا أطلق الحسن لما عرَّف به، فلم يقيده بغرابة ولا غيرها، ونسبه إلى نفسه، وإلى من يرى رأيه»[٢].

فهذه محاولة من الترمذى لبيان مراده خشية الاعتراض على وصفه بالحسن لما لايتفق على قبوله عند العلماء، فبين الشرائط التى يعد بها الحديث مرتقيًا عن درجة الضعيف إلى ما دون درجة الصحيح.

وعلى ذلك فلا ينبغى استشكال جمع الترمذى بين الحسن والصحيح، أو الحسن والغريب، أو الحسن والصحيح والغريب، وذلك إذا علم أن الترمذى لم يعرف إلا الحسن المفرد، وأما ما جمع فيه بين الحسن والصحة، فلا يعدو التأكيد على صحته أو إضافة حسن متنه بالإضافة إلى صحته.

وكذلك الجمع بين الغرابة والحسن، فلا داعى لفصل كل منهما عن الآخر؛ بل يكون الأصل فى الحكم هو الغرابة، ويكون الحسن استعمالاً لغويًا، كما يتضح من استعمال أئمة النقد من المتقدمين.

ولعل الإشكال الذى اكتظت بذكره كتب المصطلح من محاولات تفسير جمع الترمذى بين الحسن والصحة، والحسن والغرابة، والحسن والصحة والغرابة؛ نتج عن فهم مراد الترمذى على منهج المتأخرين.

وإذا تأمل الباحث إطلاق الحسن عند المتقدمين من النقاد، وثبت لديه سعة استعمال هذه اللفظة لتلاشت كثير من المعضلات، واختفت أكثر هذه الإشكالات.

وقد بين الحافظ ابن رجب وجود ذلك الاضطراب فى فهم كلام الإمام الترمذى قائلاً: «وقد اضطرب الناس فى جمع الترمذى بين الحسن والصحيح؛ لأن الحسن دون

---

(١) عتر، منهج النقد ص١٦٥.

(٢) ابن حجر، النكت (٣٩٩/١).

الصحيح، فكيف يجتمع الحسن والصحة، وكذلك جمعه بين الحسن والغريب، فإن الحسن عنده ما تعددت مخارجه، والغريب لم يروَ إلا من وجه واحد»[1].

ثم شرع يعدد بعض أوجه الجمع؛ فمن ذلك ما قيل: إن الترمذى إذا جمع بين الحسن والصحة فمراده أنه روى بإسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح.

قال ابن رجب: «وهذا فيه نظر؛ لأنه يقول كثيراً: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[2].

وفي جمع الترمذى بين الغرابة والحسن قيل: إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فيكون أصله غريبًا ثم صار حسنًا.

وإما أن يكون إسناده غريبًا بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه ومتنه حسنًا بحيث روى من وجهين وأكثر كما يقول: وفى الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريبًا.

قال ابن رجب: «وفى بعض هذا نظر، وهو بعيد من مراد الترمذى لمن تأمل كلامه»[3].

ثم أورد قول من زعم أن الحسن الصحيح دون الصحيح عند الترمذى ثم قال: «وهذا بعيد جداً، فإن الترمذى يجمع بين الحسن والصحة فى غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتى فى أعلى درجات الصحة»[4].

وذكر قول من زعم أن اجتماع الأوصاف الثلاثة التى ذكرها لو اجتمعت لحديث - كان واهيًا - موجب للحسن عنده، ثم رد على ذلك قائلاً: «وهذا بعيد جداً، وكلام الترمذى إنما يدل على أنه لا يكون حسنًا حتى تجتمع فيه الأوصاف الثلاثة، وتسمية الواهى الذى تعددت طرقه حسنًا لا أعلمه وقع فى كلام الترمذي»[5].

ويرى الحافظ ابن رجب أن استعمال الجمع بين الحسن والصحة استعمال للحسن بمعناه اللغوى، فيقول: «قد يقال إن الترمذى إنما أراد بالحسن ما فسره به ههنا إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح، فلا يحتاج أن يروى نحوه من غير وجه؛ لأن صحته تغنى عن اعتضاد بشواهد أخر، والله أعلم»[6].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ص٢٢٨.

(٣) المصدر السابق (ص٢٢٨).

(٤) المصدر السابق (ص٢٢٨).

(٥) المصدر السابق ص٢٢٩.

(٦) المصدر السابق ص٢٢٧.

إن استخدام الحسن بمدلوله المتسع عند المتقدمين لا يمثل إشكالاً فنيًا إذا جمع مع الصحة أو الغرابة، وإن سبب ذلك الإشكال هو التعامل مع اصطلاحات المتقدمين فى ضوء معايير المتأخرين.

يقول د. المليبارى: «فإذا ثبت أن الحسن عند المتقدمين عام وشامل بحيث يطلق على الحديث الصحيح والحديث المقبول، فإن إطلاقهم جمعًا بين لفظى الحسن والصحيح لم يكن إلا لإفادة التأكيد لمعنى القبول والاحتجاج، وليس فيه ما يثير الإشكالية لا لغويًا ولافنيًا إلا على منهج المتأخرين الذى يقضى بانفصالهما كنوعين مستقلين لا يصح الجمع بينهما»[1].

إن دراسة متأنية لاستخدام المتقدمين لاصطلاح الحسن تبين أن ذلك اللفظ كان واسعًا: استخدم بالمعنى اللغوى، وبمعنى الغريب غير المألوف المشوق إليه والمنكر، وبمعنى الصحيح.

وفى ضوء ذلك ينبغى أن يتعامل مع نصوص المتقدمين لا أن يسقط آراء المتأخرين ونظرياتهم على اصطلاحات المتقدمين.

استعمال المتقدمين للفظ الحسن:

إن استعمال المتقدمين للفظ الحسن له معانٍ متعددة، تتباين قوة وضعفًا ولا بد من فهم كل سياق قيل فيه ذلك اللفظ ودراسة إسناده ومعرفة مراد صاحب هذا اللفظ به، حتى لايقع الباحث فى التخبط أو التخليط، وحتى لا يفسر ذلك اللفظ بخلاف ما أراد صاحبه، وفيما يلى عرض موجز لاستخدام أئمة النقد للحسن بخلاف الاصطلاح الحادث.

وأعرض لأمثلة من المحدثين من المتقدمين، وذكرهم لفظ الحسن فى تلك المعانى المتعددة، واستخدامهم ألفاظًا أخر تصلح لما يوصف بالحسن على اصطلاح المتأخرين، ولكنهم أعرضوا عنه إلى غيره بما يدل على عدم شيوع ذلك الاصطلاح عندهم بهذا المعنى المحدث، ثم أعرض لبعض استخدامات المتأخرين بما يؤيد المعنى ذاته.

١ - سفيان الثورى:

قال عبد الله بن داود: قلت لسفيان الثورى: يا أبا عبد الله، حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إلى ثم أعرض. فقلت: يا أبا عبد الله، حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إلى ثم أعرض، فقلت: يا أبا عبد الله؛ حديث مجوسى هجر؟ قال: فنظر إلى ثم أعرض عنى، ثم سألته، فقال له رجل إلى جنبه: فحدثنى به. وكان إذا رأى الحديث حسنا لم يكد يحدث به»[2].

---

(١) المليبارى، نظرات فى علوم الحديث ص٢٧.

(٢) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٥٦٣ - ٥٦٤.

وذلك مما يدل على أنه استخدم الحسن بمعنى الغريب المنكر الذى لا ينبغى أن يحدث بمثله، ولذلك أعرض ولم يحدث به.

٢ - إبراهيم النخعى:

والحسن عند النخعي لا يعدو ذلك ووصف الحسن عند المحدثين بما لا ينبغى أن يحدث به أحدهم وأن ذلك مكروه عندهم قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده»[1].

قال الخطيب: «عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة»[2].

٣ - شعبة بن الحجاج:

وقد فرق شعبة - رحمه الله - من أحاديث عبد الملك بن أبى سليمان العرزمي؛ وذلك لنكارتها، فقيل له وصفًا لتلك الأحاديث بالحسن: «مالك لا تروى عن الملك بن أبى سليمان - يعنى العرزمى - وهو حسن الحديث؟ قال شعبة: من حسنها فررت»[3].

٤ - عبد الله بن المبارك:

وقد جعل ابن المبارك استحسان الحديث دليلاً على عدم الاهتمام به ولا قبوله.

روى ابن أبى حاتم بإسناده إلى نوفل بن مطهر قال: كان رجل بالكوفة يقال له حبيب المالكى، وكان رجلاً له فضل وصحبة، فذكرناه لابن المبارك، فأثنى عليه. قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش عن زيد بن وهب، قال: سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف. فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت: إنه وإنه، فأبى، فلما أكثرت فى ثنائى عليه قال: عافاه الله فى كل شيء إلا فى هذا الحديث. هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب عن أبى البخترى عن حذيفة»[4].

فدلالة الاستحسان تقابل عنده التعجب والاستغراب.

وقال الفضل بن موسى: «قال عبد الله بن المبارك: اخرج إلى هذا الشيخ، فائتنى بحديثه - يعنى محمد بن شجاع - قال: فذهبت أنا وأبو تميلة ، فأتيته بحديثه فقال : لا إله

---

(١) الرامهرمزى، المحدث الفاصل ص٥٦١.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى (١٠١/٢).

(٣) المصدر السابق (١٠١/٢).

(٤) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٢٧٠/١).

إلا الله! ما أحسن حديثه!!»[١].

ويحمل تعجبه - رحمه الله - على الاستنكار، فقد قال البخارى فيه: «سكتوا عنه»[٢]، وقال أبو حاتم كذلك: «سكتوا عنه»[٣].

وضعفه كذلك ابن المبارك نفسه فقال: ليس بشيء ولا يعرف الحديث»[٤].

قال نعيم بن حماد ذاكرًا سبب ذلك التضعيف: وأخذ ابن المبارك كتبه، وأراد أن يسمع منه، فرأى منكرات، فلم يسمع منه»[٥].

٥ - النسائى:

ولم يكن الإمام النسائى - رحمه الله - يرى الحسن بذلك الاصطلاح المحدث، فقد روى فى سننه عن أبى بكر بن خلاد قال: حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن فى السحور بركة»، قال النسائى: حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل[٦].

والنكارة لا يمكن أن تجامع الحسن الاصطلاحى مما يشعر بأن النسائى لا يريد بالحسن هنا ذلك المعنى الاصطلاحي.

٦ - على بن المدينى:

وقد نقل الحافظ ابن حجر فى النكت ما يوهم أن على بن المدينى استخدم لفظ الحسن مريداً به المعنى الاصطلاحى فقال: «وأما على بن المدينى فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن فى مسنده وعلله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخارى أخذ الترمذي»[٧].

وقد رد على ذلك د. ربيع المدخلى واستدل على رده بأن المسند والعلل لابن المدينى غالبًا لم يقع فى حوذة ابن حجر، ومما استدل به:

---

(١) المزى، تهذيب الكمال (٢٥/٢٦١)، تحقيق بشار معروف، الرسالة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م. العقيلى، الضعفاء (٨٤/٤) عبد المعطى أمين قلعجى - دار الكتب العلمية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٢) ابن عدى، الكامل (٢١٧/٦).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٤٢/٥).

(٤) المصدر السابق (١٤٢/٥).

(٥) المصدر السابق (١٤٢/٥).

(٦) النسائى، السنن (١٤٢/٤)، كتاب الصيام، باب الحث على السحور، دار الحديث، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٧) ابن حجر، النكت (٤٢٦/١).

١ - قول ابن المدينى: «كنت صنعت المسند على الطرق مستقصى وكتبته فى قراطيس، وصيرته فى قمطر كبيرة، وخلفته فى المنزل، وغبت هذه الغيبة، فلما قدمت ذهبت يومًا لأطالع ما كنت كتبت، قال: فحركت القمطر، فإذا هى ثقيلة رزينة بخلاف ما كانت، ففتحتها، فإذا الأرضة قد خالطت الكتب، فصارت طينًا، فلم أنشط بعد لجمعه»[1].

٢ - وبالرجوع إلى كتاب ابن حجر تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، وهو مما يعنى بذكر مرويات الحافظ، لم يذكر فيه كتاب العلل لابن المدينى، مع ذكره علل البخارى وابن أبى حاتم والخلال والدارقطنى مما يقوى الظن بعدم بلوغه إياه.

بالإضافة إلى عدم وصول الكتاب إلينا إلا جزءًا يسيرًا يقع فى أربع عشرة ورقة فقط[2].

وما فيه ذكر لفظ الحسن إلا مرة واحدة تدل على أنه لم يستخدمه اصطلاحًا.

قال على: «فى حديث عمر أن النبى ﷺ قال: «إنى ممسك بحجزكم عن النار»، فإن هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول لا أعلم أحدًا روى عنه إلا يعقوب القمى، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبى هريرة»[3].

قال د. ربيع المدخلى: «ويمنع من إرادة على للمعنى الاصطلاحى أن فى إسناد هذا الحديث عللاً:

الأولى: جهالة حفص بن حميد فى نظره.

الثانية: أنه مع جهالته قد تفرد بروايته هذا الحديث عن عمر.

الثالثة: مخالفته لعدد من الثقات من حفاظ أهل المدينة الذين رووا هذا الحديث عن أبى هريرة وغيره من الصحابة، وليس فيهم عمر بن الخطاب، ولو كان من حديث عمر لكانوا أولى الناس بحفظه وروايته، فكيف يستأثر هذا المجهول بحفظ ما غاب عن حفاظ أهل المدينة»[4].

٧ - **الإمام البخارى:**

وقد استخدم البخارى لفظ الحسن فى معنى الحديث الصحيح المتفق على صحته، ومن ذلك:

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد (٤٦٢/١١)، والذهبى، سير أعلام النبلاء (٤٩/١١).

(٢) انظر المدخلى تقسيم الحديث ص٢٨ - ٣٠.

(٣) ابن المدينى، على، العلل ص١١٧.

(٤) ربيع المدخلى، تقسيم الحديث ص٣٣.

١ - في حديث أنس في حد السكران قال الإمام البخاري: وحديث أنس في هذا الباب حسن[1]. وحديث أنس هذا متفق على صحته، فقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق شعبة وهشام عن قتادة عن أنس؛ بل هو أصح حديث عند مسلم؛ إذ صدر به موضوع الباب[2].

٢ - يقول الإمام الترمذي: سألت محمداً عن الحديث الذي رواه قتيبة عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه؛ سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾ فقال: هو حديث حسن وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به[3].

وهذا الحديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري ومسلم[4] أيضاً.

٣ - ويقول الترمذي: سألت محمداً عن حديث أحمد بن حنبل عن غندر عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن، فقال: هو حديث حسن[5]. وهذا الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه[6].

٤ - ومما أطلق عليه البخاري وصف الصحة، مع أن وصفه بالحسن أنسب على اصطلاح المتأخرين ما جاء في علل الترمذي الكبير، يقول الترمذي: «سألت محمداً عن حديث حدثنا هناد، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس أن النبي ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد. فقال: حديث ابن أبي الزناد عن أبيه، عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح[7]؛ لأن عبدالرحمن بن أبي الزناد قد ضعفه ابن معين، ونسبه أحمد إلى الاضطراب، وكذا ضعفه ابن المديني، وتكلم فيه مالك ولم يحتج النسائي بحديثه. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم[8]، فمع كل ذلك حكم البخاري لحديثه بالصحة لقرائن عنده في هذا الحديث.

٥ - ومما أطلق البخاري عليه لفظ الحسن، وهو عنده ضعيف مردود قال الترمذي في العلل الكبير: حدثنا محمد بن بشار، نا حبان بن هلال، نا أبو خزيمة، عن مالك بن دينار،

---

(١) الترمذي، الجامع، كتاب الحدود، باب حد السكران (٢/٣٢٩).

(٢) البخاري، الصحيح (١٢/٦٤ رقم ٦٧٧٦) كتاب الحدود باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، ومسلم (٣/١٨٦، ١٨٧ رقم ١٧٠٦) كتاب الحدود باب حد الخمر.

(٣) الترمذي، العلل الكبير (١/٢٧٥).

(٤) البخاري، الصحيح (٨/٤٣١ رقم ٤٨١٩) كتاب التفسير باب ﴿ونادوا يا مالك﴾، ومسلم، الصحيح (٢/٢١ رقم ٨٧١) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة

(٥) الترمذي، العلل الكبير (١/٤١٣).

(٦) مسلم، الصحيح (٢/٨٥ رقم ٩٥٥)، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر

(٧) الترمذي، العلل الكبير (١/٤٢٤).

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٣٥٩ - ٣٦٠).

عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ قال: «إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر». ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن[١]. هذا مع أن فى الحديث أبا خزيمة يوسف بن ميمون الصباغ الذى قال فيه البخارى نفسه: منكر الحديث جداً[٢].

٦ - ومن ذلك قال الترمذى: حدثنا محمد بن حميد، نا الفرات بن خالد، نا خالد بن ميسرة، عن معاوية بن قرة عن أبيه، عن النبى ﷺ (حديث من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها منه). قال الترمذى: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن[٣]، مع أن هذا الإسناد فيه محمد بن حميد الرازي؛ قال البخارى: فى حديثه نظر. وقال النسائى: ليس بثقة. وقال صالح بن محمد الأسدى: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه، واتهمه أبو زرعة بتعمد الكذب، وأجمع أبو حاتم وجماعة من مشايخ وحفاظ أهل الرى على ضعفه فى الحديث جداً[٤].

٧ - ومن ذلك حديث البراء: قال الترمذى: حدثنا أحمد بن منيع، نا ابن أبى زائدة، قال: حدثنى أبو يعقوب الثقفى قال: حدثنى يونس بن عبيد مولى ابن القاسم قال: بعثنى محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ فقال: كانت سوداء مربعة من نمرة. قال سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن[٥].

يقول د. ربيع بن هادى المدخلي[٦]: فى إسناد هذا الحديث عدة علل:

الأولى: ضعف أبى يعقوب الثقفي؛ بل هو مجهول[٧].

الثانية: جهالة يونس بن عبيد[٨].

الثالثة: أن محمد بن القاسم لم يدرك البراء بن عازب؛ فقد توفى البراء بن عازب سنة اثنتين وسبعين[٩].

---

(١) الترمذى، العلل الكبير (٢/٩٥٥ - ٩٥٦).
(٢) البخارى، التاريخ الكبير (٨/٣٨٤).
(٣) الترمذى، العلل الكبير (٢/٧٦٥ - ٧٦٦).
(٤) تفصيل ذلك فى تهذيب التهذيب لابن حجر (٥/٨٤ - ٨٦).
(٥) العلل الكبير (٢/٧١٣).
(٦) المدخلى، ربيع، تقسيم الحديث ص٥٤ - ٥٥.
(٧) انظر تهذيب التهذيب (١/١٤٣).
(٨) انظر تهذيب التهذيب (٦/٢٢٨١)، والمغنى للذهبى (٢/٧٦٦)، والميزان (٤/٤٨٢).
(٩) تهذيب التهذيب (١/٢٦٩).

بينما افتتح محمد بن القاسم مدينة الديبل وعمره سبعة عشر عامًا سنة ثلاث وتسعين[1]، فتكون بذلك وفاة البراء قبل مولد محمد بن القاسم.

٨ - أبو زرعة الرازى:

وقد وقفت له على نصوص تدل على استخدامه اصطلاح الحسن لغير ما قصده المتأخرون، فمن ذلك ما حكاه البرذعى فى سؤالاته قال: قال لى أبو زرعة: «خالد بن يزيد المصرى، وسعيد بن أبى هلال صدوقان، وربما وقع فى قلبى من حسن حديثهما»[2].

وهو يعترف بصدقهما، ولكن أحيانًا يقع فى قلبه ويتردد فى بعض أحاديثهم الموصوفة بالحسن، مما يدل على خلاف الأصل، وهو صدقها، ويتضح ذلك من ذكره البعض دون الكل.

وكذلك حكى البرذعى أيضًا عنه أنه قال: «زياد البكائى يهم كثيرًا، وهو حسن الحديث»[3].

ومن ذلك قول أبى زرعة وقد سأله البرذعى: أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث. قال البرذعى: قلت: أحمد يحمل عليه؟ قال: وشيء آخر؛ سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا أبو صالح كتاب عقيل، فإذا فى أوله: حدثنى أبى عن جدى، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب عن الليث[4].

وقد قال فيه أحمد: «كان فى أول أمره متماسكًا ثم فسد بآخرة وليس هو بشيء»[5].

وقال ابن المدينى: ضربت على حديثه وما أروى عنه شيئًا، وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء، وقال النسائى: ليس بثقة[6].

مما يدل على أن الحسن هنا غير المعنى الاصطلاحي.

٩ - أبو حاتم الرازى:

ومن أطلق اصطلاح الحسن على غير المعنى الاصطلاحى أبو حاتم الرازى، وقد وقفت على بعض إطلاقاته التى تبين أنه استخدمه بمعنى الغريب أو غير المقبول، فمن ذلك:

---

(١) البداية والنهاية (٩/٨٧).

(٢) البرذعى، سؤالات البرذعى (٢/٣٦١).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٦١).

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/١٦٩).

(٥) ابن عدى، الكامل (٤/٢٠٦).

(٦) ابن حجر تهذيب التهذيب (٣/١٦٩ - ١٧٠).

* قوله فى أبى إسرائيل الملائى: حسن الحديث، جيد اللقاء، له أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيئ الحفظ[1].

* وقوله فى عمرو بن محمد وقد سأله ابنه عنه فقال: «هو مجهول، والحديث الذى رواه عن سعيد بن جبير حسن»[2]. فجعل رواية المجاهيل حسنة، وهو خلاف الاصطلاح.

* وسئل: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن، فكرر عليه مراراً، فلم يزد على قوله: حسن، ثم قال: الحجة سفيان وشعبة»[3].

فلم يجعله حجة، والحسن عند المتأخرين محتج به كالصحيح، مما يدل على خلاف مراده لذلك الاصطلاح.

* وسئل عن عبد ربه بن سعيد، فقال: «إنه لا بأس به، فقيل له: أتحتج بحديثه؟ فقال: هو حسن الحديث»[4]. ولم يجب أن حديثه حجة يحتج به.

* وسئل عن حديث رواه الحسن بن يحيى الجشنى عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفيل، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: أقيموا الحدود فى الحضر والسفر، على القريب والبعيد ولا تأخذكم فى الله لومة لائم». قال: هذا حديث حسن إن كان محفوظاً[5].

١٠ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

وقد نقل عنه الإمام ابن تيمية أن مراده بالضعيف ما يشبه الحسن عند الترمذي[6].

وقد شاركه ابن رجب الحنبلى ذلك، فقال: «وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذى لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذى بالحسن»[7].

ومما يؤيد ذلك قول أحمد فى عمرو بن شعيب، وحاله تمثل مثالاً لأصحاب الحديث الحسن لذاته.

قال الأثرم: «سئل أحمد عن عمرو بن شعيب فقال: «ربما احتججنا بحديثه، وربما وجس فى القلب منه»[8].

---

(١) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (١/١٦٦).

(٢) المصدر السابق (٦/٢٦٢).

(٣) ابن أبى حاتم، عبد الرحمن، علل الرازى (١/١٣٢ - ١٣٣ رقم ٣٦٥).

(٤) المصدر السابق (١/١٣٣ رقم ٣٦٥).

(٥) المصدر السابق (١/٤٥٣ رقم ١٣٦٠).

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٨/٢٥).

(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٢٠٣.

(٨) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل (٦/٢٣٨).

وقال عبد الملك الميموني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنما نكتب حديثه لنعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا»[١].

وقال ابن المنذر عن أحمد أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن فى الباب غيره[٢].

وهو ما يؤيد أن مراده بالضعيف ما استعمله الترمذى بلفظ الحسن.

وكذلك وقع لى بعض الأمثلة التى استخدم فيها الإمام أحمد لفظ الحسن لدلالة غير الدلالة الاصطلاحية.

* فمن ذلك: قال المروذى: «ذكرت لأبى عبد الله حديث محمد بن سلمة الحرانى، عن أبى عبد الرحيم، حدثنى زيد بن أبى أنيسة، عن المنهال، عن أبى عبيدة، عن مسروق، ثنا عبد الله بن مسعود، عن النبى ﷺ قال: يقول الله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾: من العرش إلى الكرسي. قال أبو عبد الله: هذا حديث غريب، لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة واستحسنه»[٣].

* ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وأما أحمد، فإنه سئل فيما حكاه الخلال، عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر، فقال: أصح ما فيها حديث أم حبيبة ـ رضى الله عنها ـ قال: وسئل عن حديث بسرة رضى الله عنها، فقال: صحيح».

قال الخلال: «حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة ـ رضى الله عنها ـ فى مس الذكر، فقال: هو حديث حسن، فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح»[٤].

١١ ـ يعقوب بن شيبة:

وقد استخدم الإمام يعقوب اصطلاح الحسن بمعان، منها معنى الصحيح، من ذلك

* حديثه فى اعتزال النبى ﷺ نساءه، وهو حديث حسن الإسناد، ثناه أبو حنيفة؛ قال: ثنا عكرمة بن عمار عن أبى زميل، قال: أخبرنى ابن عباس أن عمر رضى الله عنه حدثه، قال: لما اعتزل نبى الله ﷺ نساءه، فكان وجد عليهن، فاعتزلهن فى مشربة هى خزانته[٥].

---

(١) ابن حجر، ميزان الاعتدال (٣/٢٦٥).

(٢) ابن حجر، النكت (١/٤٣٦).

(٣) المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص٢٦٣.

(٤) ابن حجر، النكت (١/٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٥) يعقوب بن شيبة، مسند الفاروق ص٦٥ رقم ١٦، والحديث خرجه مسلم فى صحيحه (٢/٥٤٣ ـ ٥٤٦ رقم ١٤٧٩)، كتاب الطلاق باب في الإيلاء.

* ومن ذلك قوله: وحديثه في يوم حنين أن فلانًا قتل شهيدًا، وقد ذكر الغلول، حديث حسن الإسناد، رواه عكرمة بن عمار، عن أبي زميل سماك الحنفي، عن ابن عباس، عن عمر - رضي الله عنه عن النبي ﷺ ... وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت[١].

ومن المواضع التي تشبه اصطلاح الحسن، ولكن يعقوب بن شيبة عدل عن ذلك لعدم شيوع هذا الاصطلاح بالمعنى المتعارف عليه.

* قال في مسند عمر: «وحديثه في ليلة القدر حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولاالساقط، وهو صالح»[٢].

* ومن ذلك قال: «وحديثه في المال الذي كان بين يديه... حديث صالح الإسناد وسط؛ رواه عاصم بن كليب، عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه[٣].

والحديث الصالح الإسناد والوسط هو ما يقابل الحسن عند المتأخرين، ولكنه عدل عن اسم الحسن الذي لم يكن متداولاً بهذا المعنى المعروف عند المتأخرين.

١٢ - أبو الحسن العجلي:

والمتتبع لأقوال العجلي في الرواة ووصفهم بالحسن يعلم أنه لم يرد المعنى الاصطلاحي بذلك؛ حيث يطلب ذلك على الثقات الحفاظ كثيراً، وحديث الثقة الحافظ لا يختلف عند أهل الاصطلاح أنه صحيح لا حسن.

* فمن ذلك داود بن أبي هند، قال عنه: «بصري، ثقة، جيد الإسناد، رفيع، وكان خياطًا، وكان رجلاً صالحًا ثقة، حسن الإسناد»[٤].

* سفيان بن عيينة الهلالي، قال عنه: «كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث»[٥].

* سهل بن حسان، المعروف بابن أبي خدويه، قال عنه: «بصري، ثقة، حسن الحديث، حسن العقل»[٦]. وقال ابن أبي حاتم: «وكان من الحفاظ، تقادم موته»[٧].

وكما أطلق العجلي وصف الحسن على أحاديث الثقات، فهو يستخدم اصطلاحات أخرى على ما يمكن تسميته في عرف المتأخرين بالحسن.

---

(١) يعقوب بن شيبة، مسند الفاروق ص٥١ رقم ٨، تحقيق كمال يوسف الحوت مؤسسة الكتب الثقافية ط(١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١١٤).

(٢) يعقوب بن شيبة، مسند الفاروق ص٩٣ رقم٢٩.

(٣) المصدر السابق ص٩٨ رقم ٣٤.

(٤) العجلي، معرفة الثقات (٣٤٢/١ رقم ٤٢٨) تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى مكتبة الدار بالمدينة ط(١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥) المصدر السابق (٤١٧/١ رقم ٦٣١).

(٦) المصدر السابق (٤٣٩/١).

(٧) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل (١٩٧/٤ رقم ٨٤٦).

فمن ذلك قوله: لا بأس به، وصدوق، وما شابه ذلك مما درج المتأخرون على تسميته حسنًا، ومن ذلك:

* إياس بن عامر الغافقي؛ قال فيه: مصرى، تابعى، لا بأس به[١]، وقد وصفه الحافظ بأنه صدوق[٢].

* خلف بن تميم بن أبى عتاب، كوفى، لا بأس به[٣]، وقد وصفه الحافظ بأنه صدوق، عابد[٤].

* سنان البرجمي؛ قال فيه: كوفى، لا بأس به[٥]، ووصفه الحافظ فقال: صدوق فيه لين[٦].

فكان الأجدر إذا سار العجلى على دلالة الحسن المعروفة عند المتأخرين أن يطلق على هؤلاء الرواة وضربائهم لفظ حسن الحديث، مما يزيد قوة عدم استخدام هذا الاصطلاح عند المتقدمين.

١٣ - ابن عدى:

وقد استخدم ابن عدى لفظ الحسن فيما لا يتابع عليه.

* وقد ذكر ترجمة سلام بن سليمان المدائنى، ثم قال: «هو عندى منكر الحديث»، واستعرض فى ترجمته له أحاديث له كثيرة، ثم قال: «ولسلام غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه حسان، إلا أنه لا يتابع عليه»[٧].

* وفى ترجمة الضحاك بن حمرة الواسطي. نقل قول ابن معين عنه: الضحاك بن حمرة أصله شامى، ليس بذاك، وقول النسائى: الضحاك بن حمرة الواسطى ليس بثقة، ثم ذكر بعض أحاديثه، وعقب ذلك بقوله: وللضحاك بن حمرة غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه حسان غرائب»[٨].

* وفى ترجمة سلام بن أبى مطيع قال: «ولسلام أحاديث حسان غرائب وأفرادات»[٩].

---

(١) العجلى، معرفة الثقات (٢٣٩/١ رقم ١٣١).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١١٧ رقم (٥٨٩).

(٣) العجلى، معرفة الثقات (٣٣٦/١ رقم ٤٠٩).

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١٩٤ رقم (١٧٢٧).

(٥) العجلى، معرفة الثقات (٤٣٨/١ رقم ٦٨٧).

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٢٥٦ رقم ٢٦٤٤.

(٧) ابن عدى، الكامل (١١٥٥/٣ - ١١٥٦).

(٨) المصدر السابق (٩٧/٤ - ٩٩).

(٩) المصدر السابق (٣٠٨/٣).

* وفي ترجمة سلام بن سليمان سوار قال: «ولسلام غير ما ذكرت وعامة ما يرويه حسان، إلا أنه لا يتابع عليه»[١].

١٤ - الإمام الدارقطني:

وقد استخدم الدارقطني مصطلح الحسن ولم يرد به المعنى الاصطلاحي:

(١) أخرج الدارقطني في السنن[٢] حديث الوليد بن مسلم، أخبرني ابن لهيعة، أخبرني جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ في التشهد: «التحيات لله، والصلوات الطيبات المباركات لله»، ثم قال: هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي.

ومما يدل على أنه لم يرد المعنى الاصطلاحي:

١ - أنه أخرجه في كتاب الغرائب والأفراد، وقال: غريب من حديث عمر عن النبي ﷺ[٣]، فالحديث مما تفرد به ابن لهيعة.

٢ - أنه أورده في العلل، وقال: «ولا نعلم رفعه عن عمر عن النبي ﷺ غير ابن لهيعة والمحفوظ ما رواه عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر كان يعلم الناس التشهد - من قوله غير مرفوع»[٤].

(٢) وأخرج في السنن عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي، حدثني الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة قال: «كان النبي ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته، وقال آمين»، ثم قال الدارقطني: هذا إسناد حسن[٥].

ومما يدل على عدم إرادته المعنى الاصطلاحي، ذكره لهذا الحديث في العلل، ثم قال: والمحفوظ من قول الزهري مرسلاً[٦].

(٣) وأخرج في السنن حديث محمد بن عقيل بن خويلد، عن حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن ابن عمر مرفوعاً: أيما إهاب دبغ فقد طهر، ثم قال الدارقطني: إسناد حسن.

---

(١) ابن عدي، الكامل (٣/١١٥٥ - ١١٥٦).

(٢) الدارقطني، سنن (١/٣٥١).

(٣) أطراف الغرائب لابن طاهر (١/١١٦ رقم ١١٤) تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية ط ١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٤) الدارقطني، العلل (٢/٨٢ - ٨٣).

(٥) الدارقطني، سنن (١/٣٣٥).

(٦) الدارقطني، العلل (٨/٨٤ - ٩٢).

ومما يدل على عدم إرادته المعنى الاصطلاحي أن هذا الحديث مما استنكر على ابن خويلد، وإن كان من جملة الثقات. قال الذهبي: «معروف؛ لا بأس به، إلا أنه تفرد بهذا»[١]، ثم ذكر الحديث بعينه.

(٤) أخرج الدارقطني في السنن حديث ابن أبي الحسن، عن يحيى بن محمد الجساري عن زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا: «من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك، فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، ثم قال: إسناده حسن[٢].

ومما يدل على عدم إرادته المعنى الاصطلاحي:

١ - ضعف يحيى الجساري؛ قال البخاري: يتكلمون فيه. وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بأشياء لا يتابع عليها، على قلة روايته، كأنه كان يهم كثيرًا، فمن هنا وقعت المناكير في روايته. وقال ابن عدي: ليس بحديثه بأس[٣].

٢ - جهالة حال زكريا بن إبراهيم، وكذلك حال أبيه[٤].

٣ - نكارة زيادة «أو إناء فيه شيء من ذلك». وهذا ما صرح به الإمام الذهبي؛ حيث عقب هذا الحديث بقوله: «هذا حديث منكر أخرجه الدارقطني، وزكريا ليس بالمشهور»[٥].

٤ - كما جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بضعف هذه الزيادة قائلاً: «إسناده ضعيف»[٦].

٥ - ورجح البيهقي صحة هذه الزيادة عن ابن عمر قوله[٧].

١٥ - الخليلي:

روى الخليلي في الإرشاد عن محمد بن موسى الباشاني، عن الفضل بن خالد أبي معاذ، عن نوح بن أبي مريم، عن داود بن أبي هند، عن النعمان بن سالم، عن يعقوب بن عاصم، عن عبد الله بن عمرو - مرفوعًا -: «يخرج الدجال في آخر الزمان، فيلبث أربعين...».

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٦٤٩ - ٦٥٠).
(٢) الدارقطني السنن (١/٤٠).
(٣) ابن حجر تهذيب التهذيب (٦/١٧٤).
(٤) ابن التركماني، الجوهري النقي (١/٢٩).
(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال (٤/٤٠٦).
(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢١/٨٥).
(٧) البيهقي، السنن الكبرى (١/٢٩).

وقال الخليلي: لم يروه عن داود إلا نوح - وإن كان ضعيفًا - والحديث غريب جدًا حسن، لم يروه غير الباشاني[1].

فالخليلي يصرح بحسن ذلك الحديث مع تفرد الباشانى به من جهة، وتفرد نوح بن أبى مريم الذى صرح بضعفه من جهة أخرى.

ونوح ابن مريم هذا:

قال ابن عدى: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[2].

وقال البخارى: «ذاهب الحديث».

وقال أحمد: «يروى أحاديث مناكير، ولم يكن فى الحديث بذاك».

وقال ابن معين: «ليس بشيء ولا يكتب حديثه».

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث».

وقال مسلم وأبو حاتم والدولابى والدارقطنى: «متروك الحديث».

وقال النسائى: «ليس بثقة».

وقال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق»[3].

١٦ - ابن عبد البر:

وذكر ابن عبد البر من حديث معاذ مرفوعًا: «تعلموا العلم؛ فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة...» الحديث، ثم قال: حديث حسن جدًا، ولكن ليس له إسناد قوي[4].

وفي هذا الحديث موسى بن محمد البلقاوى، وعبد الرحيم بن زيد العمي

وإسناد مثل هذا لا يجعل الحديث فى مرتبة الحسن الاصطلاحي؛ بل هو إلى الوضع أقرب، ولعل مراده كما قال العراقى: «أراد الحسن حسن اللفظ قطعًا»[5].

وساق حديث محمد بن عثمان النشيطى عن النضر بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا: «من قال فى يوم مائة مرة: لا إله إلا الله الحق المبين؛ استقرع أبواب الجنة، وأمن من وحشة القبر، واستجلب بها الرزق، وأمن من الفقر».

---

(١) الخليلى، الإرشاد (٣/٩١٢ - ٩١٣)، تحقيق د. محمد سعيد - مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

(٢) ابن عدى، الكامل (٧/٤٤).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٦٥٣).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٢٣٨ - ٢٣٩ رقم ٢٦٨).

(٥) العراقى، التقييد والإيضاح ص٦٠ - ٦١.

ثم قـال: «وهذا لا يرويه عن مـالك مـن يوثق به، ولا هو مـعـروف من حـديثـه، وهو حديث حسن ترجى بركته إن شاء الله تعالى»[١].

فمع الوثوق من ضـعف ذلك الحديث لما فيـه ممن لا يوثق به، ونكارته عن مالك إلا أن الحافظ ابن عبد البر قد وسمه بالحسن، مما يدل على عدم إرادته ذلك المعنى المولد.

١٧ ـ الذهبي:

وقـد ساق الذهبي حـديث أبي صـالح ذكوان، عن صـهيـب مولى العـباس. ثم قـال: «إسناده حسن، وصهيب لا أعرفه»[٢]، والجهالة لا تجامع الحسن.

١٨ ـ ابن كثير:

وقد استخدم الإمام ابن كثير اصطلاح الحسن أيضًا استخدامًا لغويًا ربما تعلق بملا حة المتن أو غرابة الإسناد وانقطاعه.

* فمن ذلك حديث أحمد، حدثنا وكيع ويحيى بن سعيد، عن هشام، عن أبيه أن عمر أتى الحجر فقال: «إني لأعلم أنك حـجر لا يضر ولا ينفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك. قال: ثم قبله». قال ابن كثير: وهذا منقطع حسن[٣].

* ومن ذلك حديث ابن ماجة، حدثنا جعفر بن مسافر، حدثني كثير بن هشام، حدثنا جعـفر بن برقان، عن ميـمون بن مهـران، عن عمر بن الخطاب قـال: قال لي النبي ﷺ: إذا دخلت على مريض، فمره أن يدعو لك، فإن دعاءه كدعاء الملائكة.

قال ابن كثير: إسناد حسن، ولكن ميمون بن مهران لم يدرك عمر بن الخطاب»[٤].

* ومن ذلك حديث أبي يعلى الموصلي، حـدثنا هدبة بن خالد أبو خالد، حـدثنا مبارك ابن فضالة، حدثني أبو الأصفر، عن صعصعة بن معاوية قال: كان أويس القرني..».

قال ابن كثير: «وهذا إسناد حسن إلا أن أبا الأصفر هذا لا أعرفه، ولم يذكره أبو حاتم الرازي»[٥].

فالانقطاع والجـهالة مظنة الضـعف، والإسناد المنقطع والراوي المجهـول ليس مما عرف مخـرجه ولا اشـتهـر رجاله على تعريف الخطابي، كمـا أنه في عداد من يـحتمل فـي أمره

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد (٦/٥٤ ـ ٥٥).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢/٩٤).

(٣) ابن كثير، مسند الفاروق (١/٣١٣)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء.

(٤) المصدر السابق (١/٢٢٨).

(٥) المصدر السابق (٢/٦٨٧).

الضبط والعدالة، أو الوهم والكذب، فلا يتأتى له الوصف بالحسن على اصطلاح المتأخرين.

ولكن الدلالة اللغوية بمعنى ملاحة وحسن اللفظ أو دلالة الغرابة والنكارة أغلب فى تعبيرات المحدثين.

من ذلك العرض يتبين سبب مناقشة هذا الاصطلاح وطرح ذلك المبحث؛ إذ الخطورة فى هذا الموضوع التسليم بأن هناك منزلة بين المقبول والمردود أو الصحيح والضعيف تفتح الباب أمام الكثير مما لم يثبت بغلبة الظن من الأقوال والأفعال المنسوبة للنبى ﷺ لتشق طريقها بين جنبات السنة الصحيحة، وتعد جزءاً من الشريعة بعد ذلك.

وليس معنى هذا إنكار أن أئمة النقد قد قبلوا الأحاديث الموسومة بالحسن على اصطلاح المتأخرين؛ بل قبل أئمة المتقدمين أمثال هذه الأحاديث بعدة ضوابط منها:

١ - ما يخرج من الشواهد والمتابعات بضوابط خفة الضعف وعدم فحشه.

٢ - فى مجال الرقائق والترهيب والترغيب والمواعظ والملاحم، وليس فى الأحكام بعيداً عن روايات الكذابين والأفاكين.

٣ - ما تبين لأئمة النقد - المعاصرين للرواة - أن هذا الراوى الضعيف قد أصاب فى هذا الموضع بالذات.

٤ - صحة الحديث بنزول فى الإسناد من جهات أخر والاطمئنان إلى سلامته، ثم يروى بعلو من جهة أحد الضعفاء.

إن من ينكر وجود هذه المرتبة الموسومة بالحسن مخبط، ولكن لا بد من تقييدها بحيث لا يفتح باب التحسين هذا على مصراعيه لمحاولة الاحتجاج بأحاديث قد فرغ نقاد الحديث وجهابذته من إنكارها، واستودعت بطون كتب الموضوعات والعلل، واستشهد بها على ضعف الرواة فى كتب الضعفاء.

وإذا كان أئمة النقد قد توقفوا فى قبول بعض زيادات الثقات، فليس كل زيادة قبلوها إلا بمرجحات تقوى الظن أن ذلك الثقة الحافظ قد أصاب ولم يهم، كعدم مخالفته للحفاظ أو الأكثر عدداً أو ملازمة لشيخه، وكاشتهار أخذه عن ذلك الشيخ وكثرة ملازمته له، وتعدد سماعاته منه، وما إلى ذلك من قرائن قبل قبول تفرده بزيادة، فكان الأولى عدم التسرع أو عدم القبول المفرط لمن وصفوا بخفة الضبط أو أصحاب الضعف القريب المحتمل.

كما أن شيوع تعريف اصطلاح الحسن بما اشتهر عن المتأخرين من الخطورة بمكان أن تفسر عبارات المتقدمين ومن نسج على منوالهم من المتأخرين بذلك العرف السائد لدى المتأخرين، وخاصة وقد تبين تباين مرادهم من هذا الاصطلاح فكأنى بأحد الدارسين يطالع

أحد كتب الرجال أو السؤالات أو العلل، ويقرأ تحسين أحد أئمة النقد أحاديث أحد الرواة، فيسقط ذلك اللفظ على معنى ما أراده المتأخرون.

ولكأنى به ينسب ذلك الحكم إلى أحمد أو ابن المدينى أو البخارى أو أبى زرعة وأبى حاتم أو غيرهم من أئمة النقد دون معرفة مقصودهم من ذلك الحكم.

ثم لعله يتابع ذلك التحسين على ضوء آراء المتأخرين والحديث في الصحيحين فيحكم بالحسن لما هو صحيح، أو يكون الحديث قد قيل إنه حسن استنكاراً واستغراباً والحديث مردود، فينسب الأئمة إلى التخبط والتناقض، دون أن يدرى أنه أساء فهم مرادهم بهنا وهناك.

إن التقعيد لمسألة ما من المسائل ينبغى ألا يكون فى غياب عن أصحاب ذلك العلم وبناة هذا المنهج؛ إذ ذلك العلم بهم عرف، وعلى أكتافهم شيد وفى قلوبهم وصدورهم حفظ، وما نحن إلا ناقلون عنهم أحكامهم، فلا ينبغى الخوض فى قضية الحسن بهذه الكيفية.

وأرى أن الأمر بحاجة إلى استقراء استخدام أئمة النقد لهذا الاصطلاح كل إمام على حدة لمعرفة مراد كل إمام من ذلك الاصطلاح وبيان ذلك وألا يحاكم النقاد على ضوء فهم؛ لعلهم لم يريدوه.

كما ينبغى مناقشة تحسين المتأخرين وقبولهم للأحاديث الموسومة بالحسن عندهم خاصة وقد توسع فى الأمر كثيراً.



الشواهد والمتابعات

الشواهد والمتابعات بمجموعها مظنة الحديث الحسن لذاته ولغيره عند المتأخرين، وهى من المسائل الدقيقة التى قل من يوفق فى التعامل معها تعاملاً يبعد عن الإفراط أو التفريط.

فالممارسات الحديثية لأئمة النقد من المتقدمين تثبت التسامح فى أبواب خاصة كما تثبت الاهتمام بجمع مرويات بعض الضعفاء، وذلك للاستفادة منها فى حينها، وهو ما يثبت اعتداد النقاد المتقدمين بمبدأ التقوية بالشواهد والمتابعات، ولكن ذلك القبول لم يكن على عواهنه، ولم يكن مبدأ التقوية خاضعا لمبدأ الكم، فلم تزد كثرة الروايات الواهية الحديث عند النقاد إلاوهنا وضعفا وردا .

والبحث فى هذا المجال والحكم على أحاديث ذلك الضرب من المرويات ليس باليسير؛ لأن هذا النوع من علوم الحديث كما يقول الشيخ الألبانى:" من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد، عارفا بالمتشددين منهم والمتساهلين"[(١)] .

إن أهمية هذا المبحث تكمن فى أنه باب يتعامل فيه مع الضعفاء ويقع فيه شىء من التسامح، والضعفاء متفاوتون، كما سبق بيانه فى الحديث عن الرواة، وكذا التسامح أمر نسبى يحتاج إلى ضوابط تضبطه وحدود تقيده.

ذلك أن هذا الباب من مداخل الحكم بالصحة على أحاديث لم تثبت إلا باجتماعها مع ما شاكلها أو قاربها- مما فيه نوع ضعف، ومن ثم ينبنى على ذلك العمل.

ولا ينبغى التصدى لهذا الأمر إلا لمن تمكن من علوم الحديث قاطبة: وأرى أن أئمة النقد من المتقدمين ومن سار على دربهم من المتأخرين أولى بالخوض فى ذلك؛ إذ وسائل معرفة ذلك من جمع الطرق واعتبارها، ومعرفة صلاحية كل للمتابعة والاستشهاد من عدمه قد اجتمعت لهم .

وليست هذه دعوى للتقليد الأعمى والاستسلام الخائر للأقدمين، أو نبذ الاجتهاد وغياب روحه ومبادئه، ولكنه من باب نسبة الفضل لأهله والعلم لأصحابه، ممن تضلعوا منه وخالط عقولهم وامتزج بها مع جمع آلاته والأخذ بأسبابه والتأهل للخوض فيه، خاصة وقد ظهر لدى بعض المتأخرين وكثير من المهتمين بالتعليق على كتب التراث كثير من التصحيح والتحسين المفرط، فأدخلوا بذلك فى جملة الصحيح - عندهم - أحاديث منكرة وباطلة قد فرغ نقاد الحديث وأئمته من ردها.

---

(١) الألبانى، إرواء الغليل ٣٦٣/٣ المكتب الإسلامى ط (٢) ١٤٠٥ هـ .

ولعل أقوى الأسباب لذلك هو التعامل مع ظواهر الأسانيد، والوقوف عندها، ومحاولة حشد أكبر عدد ممكن من الأسانيد والمتون المتقاربة للاستدلال بذلك الكم الهائل والوصول إلى وجود أصل لهذا المعنى الوارد فى تلك المتون المجتمعة، فيدخله فى حيز الصحيح، أو على الأقل فى نطاق الحسن!!

يتم ذلك فى غياب تطبيق مباحث العلل والشذوذ والنكارة عن تلك الشواهد والمتابعات؛ وكأن بعض هؤلاء الباحثين فى سباق على من يستطيع إثبات أن معين السنة عامر لا ينضب!! وهى فى غير حاجة إلى ذلك.

والمتأمل لأحكام المتأخرين يجدها تخالف فى كثير من المواطن أحكام نقاد الحديث وجهابذته من المتقدمين، مما يدعو إلى وقفة من المهتمين بحديث النبى صلى الله عليه وسلم للذود عنه أمام من أراد الإحسان إليه فأساء.

إذ ليس هذا الأمر بالسهولة بمكان حتى يدلى كلٌّ بدلوه أو يطلق العنان لفكره - الذى ما زال قاصرًا - لأن يعلو قمة ذلك العلم فى بداية الطريق إذ الخائض فى ذلك لابد أن يجمع طول الممارسة وكثرة المذاكرة ومطالعة كتب النقاد العارفين، والتواضع الجم وجمع أقوال النقاد فى الحديث الواحد ومناقشتها علميًا للتعرف على أسباب تلك الأقوال والأحكام على تؤدة ومهل .

ولعل هجران الممارسات العملية لنقاد الحديث من المتقدمين والزهد فى تتبع أحكامهم أو تقديرها هو سبب ذلك التفريط الشائع .

يقول الأستاذ طارق عوض الله :" فكما أن القواعد النظرية لهذا العلم تؤخذ من أهله المتخصصين فيه، فكذلك ينبغى أن يؤخذ الجانب العملى منهم، لا أن يؤخذ منهم فقط القواعد النظرية، ثم يتم إعمالها عمليًا من غير معرفة بطرائقهم فى إعمالها وتطبيقها، وتنزيلها على الأحاديث والروايات، فإن أهل مكة أدرى بشعابها، وأهل الدار أدرى بما فيه، وإن أفضل من يطبق القاعدة هو من وضعها وحررها ونظم شرائطها وحدد حدودها"[1] .

تعامل النقاد مع الشواهد والمتابعات

إن الشواهد والمتابعات لابد أن تعامل بعيدًا عن الجنوح إفراطًا أو تفريطًا، وأن يحكمها وسطية أئمة النقد ومؤسسيه، فلا ترد مطلقا، ولا يفتح الباب على مصراعيه أمام كل جمع من المرويات.

وفيما يلى تأتى مناقشة بعض أئمة النقد لهذه القضية، وكيف أنهم قبلوا مبدأ التقوية ولكن بضوبط ومعايير.

ومن هؤلاء:

---

(١) طارق عوض الله، الإرشادات ص ٣٥، مكتبة ابن تيمية ط (١) ١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.

١-يحيى بن سعيد القطان

نقل عن يحيى القطان ما يفيد التقوية بتعدد الطرق، ولعل تفرد بعض الثقات بحكم ما يزول بمتابعة راوٍ صالح، وإن لم يكن ثقة.

قال أحمد: قال لى يحيى بن سعيد- يعنى القطان-: لا أعلم عبيد الله يعنى ابن عمر أخطأ إلا فى حديث واحد لنافع؛ حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام" .

قال أبو عبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

قال أبو عبد الله: فقال لى يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمرى الصغير، عن نافع، عن ابن عمر – مثله.

قال أبو عبد الله: لم يسمعه إلا من عبيد الله، فلما بلغه عن العمرى صححه"[١] .

وهذا ما بين فيه الإمام أحمد مذهب يحيى القطان فى إنكاره تفرد عبيد الله بن عمر مع جلالته ونسبته للخطأ، فلما تابعه العمرى، وهو أقل شأنًا منه قبل الحديث لاعتضاده بتلك المتابعة.

٢-سفيان الثورى

وقد جاء عن سفيان الثورى اهتمامه بجمع الأحاديث جميعها، منها الصحيح للعمل ، ومنها المصنوع للتجنب، ومنها ما يعتبر به إن لم يوجد فى الباب الصحيح المتفق على صحته والجامع لشروط الصحة فيقول:" إنى لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه"[٢] .

٣-الإمام مسلم بن الحجاج

والمتأمل لصحيح الإمام مسلم يجده يخرج لبعض الضعفاء فى كتابه، مما جعل أبا زرعة ينكر عليه فيرد مسلم بقوله:" إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد [يقصد أسباط ابن نصر، وقطن بن نُسير، وأحمد بن عيسى] ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع، ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات"[٣] .

وليس معنى ذلك أن الإمام مسلم رحمه الله يقبل أى ضعيف ولكنه لابد أن يكون ضعفه هينًا، وليس ممن عادته الخطأ والوهم والكذب والوضع. كما بين رحمه اله فى مقدمة الصحيح:" وعلامة المنكر فى حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها؛ فإذا كان

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٥٤.
(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الرواى ٢/٢٥٠.
(٣) أبو زرعة، سؤلات البرذعى ٢/٦٧٦.

الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله"[1] .

فقد بين مسلم رحمه الله هنا أن من كان الغالب على رواياته مخالفة روايات الأثبات والثقات، فإن هذه دلالة على حدة ضعفه، ويستحق بذلك ألا يقبل منه حديث على جهة الاحتجاج ولا يستعمل حتى فى المتابعات . مما يبين أنه ليس كل ضعيف يقبل فى هذا الباب عند مسلم؛ بل إن إدخاله أحاديث الضعفاء فى صحيحه يكون بعد تأصيله لمعنى ذلك الحديث بحديث صحيح جمع شرائط الصحة، فيكون هذا الحديث الآخر من باب الاستئناس.

٤-الإمام الشافعى

وللشافعى رحمه الله نظر فى أن انضمام الأحاديث فى الباب الواحد تقوى ذلك الباب.

فقد ذكر الشافعى فى رسالته فى معرض حديثه عن المرسل قائلاً :

" وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر، هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله"[2] .

وليس الشاهد هنا حكم الحديث المرسل، وإنما الشاهد أن المتابعة تعطى قوة للحديث كما ذكر الإمام الشافعى.

٥-الإمام أحمد بن حنبل

وقد بين الإمام أحمد أنه قد يكتب عن بعض الضعفاء للاعتبار لا للاحتجاج ومن ذلك قوله:" ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنى لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، ويقوى بعضه بعضًا، لا أنه حجة إذا انفرد"[3] .

وقال:" قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام ومحمد بن معاوية، وعلى بن الجعد وإسحاق بن أبى إسرائيل، ولا يعجبنى أن يحدث عن بعضهم"[4] .

وهو رحمه الله يبين بذلك أن الكتابة عن الضعفاء ليست مطلقة وأن هناك ضعفًا دون ضعف، فيكتب عن بعض الضعفاء ممن لم تصل درجة ضعفهم إلى النكارة.

وسئل رحمه الله:" ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبدًا منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم فى وقت"[5] .

---

(١) مسلم، صحيح مسلم ١/٧ .

(٢) الشافعى، الرسالة ص ٤٦٢ رقم ١٢٦٦- ١٢٦٨.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/٢٥٠، وشرح علل الترمذى ص ٨٥،١٠٥.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٤.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٥.

وقال:" كنت لا أكتب حديث جابر الجعفى ثم كتبته أعتبر به".

قال ابن رجب:" والذى يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم فى الضعف مثل من فى حفظه شيء، ويختلف الناس فى تضعيفه وتوثيقه وكذلك كان أبو زرعة يفعل"[١] .

ولم يكن الإمام أحمد يقبل جمع الطرق على عاهنه، وإنما أراد طرقا مخصوصة ولما أكثر الناس تطلب الطرق الواهية قال أحمد:" يطلبون حديثا من ثلاثين وجها، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا، قال: شيء لا ينتفعون به".

قال ابن رجب :" وإنما كره أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحةالمحفوظة، فإنه كان يحث على طلبها"[٢] .

وجعل رحمه الله المتابعة دافعة للحديث عن حد النكارة .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:" سألت أبي عن الحديث الذى روى ابن المبارك، عن الحسين بن على، عن وهب بن كيسان، عن جابر - يعنى فى مواقيت الصلاة - ما ترى فيه؟ وكيف حال الحسين؟

فقال أبي: أما الحسين هو أخو أبي جعفر بن محمد بن على، وحديثه الذى روى فى المواقيت حديث ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره"[٣] .

وسئل رحمه الله عن دية المعاهد؟ قال: على النصف من دية المسلم، أذهب إلى حديث عمرو بن شعيب.

قيل له: تحتج بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؟

قال: ليس كلها، روى هذا فقهاء أهل المدينة قديما، ويروى عن عثمان رحمه الله"[٤] .

فجعل هذه الرواية مع عمل فقهاء أهل المدينة وما يروى عن عثمان فى ذلك دافعا للعمل به، ولم يطلق قبول رواية عمرو بن شعيب.

٦-أبو داود

والإمام أبو داود لا يحتج بالحديث الغريب وإن كان من رواية الثقات ويطعن فى ذلك الحديث من قبل بعض النقاد كما قال:" لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذى احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا "[٥] .

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٨٥.
(٢) المصدر السابق ص ٢٤٩.
(٣) أحمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله ص ٥١.
(٤) الخلال، أهل الملل والردة والزنادقة ص٧٣ رقم (٨٦٧) .
(٥) أبو داود، رسالة أبي داود ص٣ .

وإذا كان ذلك بالنسبة لأحاديث الثقات فأحاديث الضعفاء أولى أن يعضد بعضها بعضًا عنده كما بين الحافظ الذهبي رحمه الله وهو يتحدث عن سنن أبي داود ودرجات أحاديثها فقال:" فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغب عنه، وكان إسناده جيدًا سالمًا من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحًا وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا يعضد كل إسناد منهما الأخر"[١] .

٧-الترمذى

يقر الإمام الترمذى الأخذ بالمتابعات كما يتضح من قوله:

" قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به." ثم قال الترمذى:" وكذلك من تكلم من أهل العلم فى مجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث لم يتابع عليه لم يحتج به"[٢] .

ولكن المتابعة لا تثبت من كل أحد، ولا يعتضد الحديث بكل ضعيف فالكذب والشاذ لا مجال لهما فى هذه المتابعات كما صرح عند حده للحسن فقال:" وما ذكرنا فى هذا الكتاب" حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى، لا يكون فى إسناده، من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن"[٣] .

ومن ذلك ما جاء فى السنن:" حدثنا أبو كريب: حدثنا سويد بن عمرو الكلبى، عن حماد بن سلمة، عن أيوب عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - أراه رفعه - قال:" أحبب حبيبك هونًا ما عسى أن يكون بغيضك يومًا ما وأبغض بغيضك هونًا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما ".

قال أبو عيسى:" هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه".

ثم قال:" وقد روى هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضًا"[٤] .

يقول د. نور الدين عتر:" والحديث أيضًا يرويه الحسن بن دينار عن ابن سيرين، مما قد يوهم أنه خرج بذلك عن الغرابة وتقوى، لكن الحسن بن دينار شديد الضعف .

قال الذهبي: تركوه.[٥] لذلك لم يخرجه الترمذى عن حد الغرابة والضعف؛ لأنه لا

---

(١) الذهبى، سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٣.
(٢) الترمذى، سنن الترمذى ٧٠١/٥.
(٣) المصدر السابق ٧١١/٥.
(٤)الترمذى ، سنن٣١٦/٤-٣١٤ .
(٥) نقل ذلك الذهبى عن يحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ووكيع ، الذهبى، ميزان الاعتدال ٤٨٧/١.

يصلح للمتابعة "[١] .

٨- أبو حاتم الرازى

والمتأمل لكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم يقف على كثير من أحكام الإمام أبى حاتم الرازى ونظيره أبى زرعة تدل على كتابة أحاديث بعض ضعفاء الرواة دون الاحتجاج بها، فما ذلك إلا للاعتبار والاستشهاد بها فى مواطن أخر .

فمن هؤلاء الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس.

قال أبو حاتم:" هو ضعيف الحديث.. يكتب حديثه ولا يحتج به"[٢] .

ولين أبو حاتم صبى بن الأشعث ثم أمر بكتابة حديثه فقال " شيخ، يكتب حديثه"[٣].

وصرح أبو حاتم بضعف صالح بن واقد وأمر كذلك بكتابة حديثه فقال :" ليس بالقوى، يكتب حديثه"[٤] .

وحكم على صباح بن سهل أنه منكر الحديث وكذلك قال أبو زرعة والبخارى[٥]. ونسب ابن عدى هذه النكارة إلى تفرده بما رواه، وهو من المقلين[٦]. ثم قال أبو حاتم بعد ذلك:" يكتب حديثه"[٧] .

وفى ترجمة عمر بن ميمون بن الرماح

سأل ابن أبى حاتم أباه عنه فقال: صالح الحديث. قال ابن أبى حاتم: قلت : تقوم به الحجة؟ قال: لا ، ولكن صالح[٨] .

٩-ابن عدى

وكذلك الإمام ابن عدى لم يطرح حديث كل الضعفاء، ولكنه انتقى بعضهم وأوصى بكتابة حديثه، فمن هؤلاء أبو سعد البقال سعيد بن المرزبان قال عنه:" كوفى حدث عن شعبة والثورى وابن عيينة، وهم وغيرهم ثقات الناس، وله غير ما ذكرت من الحديث شىء صالح، وهو فى جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك"[٩] .

وإن كان أبو سعد البقال قد حكم ابن عدى على بعض أحاديثه بالصلاح، فإنه قد عده من ضعفاء الكوفة ثم ذهب إلى أن تجمع أحاديثه ولا تترك.

---

(١) نور الدين عتر، منهج النقد ص ٤٢١.
(٢) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٥٧/٣.
(٣) المصدر السابق ٤٥٤/٤.
(٤) السابق ٤١٨/٤.
(٥) الذهبى، ميزان الاعتدال ٣٠٥/٢.
(٦) السابق ٣٠٥/٢.
(٧) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ٤١٨/٤.
(٨) ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل ١٠٨/٦ .
(٩) ابن عدى، الكامل، ٣٨٦/٣.

وقال فى عبد الجبار بن الورد:" هو عندى لا بأس به، يكتب حديثه"[1] .

وقال فى عبد الغفار بن القاسم:" ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفى حديثه مالا يتابع عليه، وكان غاليًا فى التشيع... ويكتب حديثه مع ضعفه"[2] .

وقد حكم على عمربن حكام أبى عثمان بأن عامة ما يرويه غير متابع عليه، ومع ذلك ذهب أيضًا إلى كتابة حديثه فقال:" وعامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يكتب حديثه"[3] .

وقال فى ترجمة الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس:

" وهو ممن يكتب حديثه، فإنى لم أجد فى أحاديثه منكرًا قد جاوز المقدار والحد"[4] فبين بذلك أن من كان فى رواياته كثيرًا من المناكير لا يعبأ به ولا يشتغل بحديثه.

بينما لم يعبأ بحديث ثابت بن حماد أبى زيد لقوله فيه:" وثابت بن حماد له غير هذه الأحاديث أحاديث يخالف فيها وفى أسانيدها الثقات وأحاديثه مناكير ومقلوبات"[5] .

ولا اهتم بجمع حديث بركة بن محمد الحلبى لأنه كما قال:" سائر أحاديث بركة مناكير أيضًا، باطل كلها، لا يرويها غيره.

وله من الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته"[6] .

يتضح مما سبق أن ابن عدى كان يكتب أحاديث بعض الضعفاء يعتبر بها ويقوى بها أبواب أو أحاديث أخر، بينما كانت شدة نكارة البعض وتعمدهم الكذب واتهامهم بالوضع مما يجعله لا يعبأ بمروياتهم .

١٠-ابن حبان

وقد عمل ابن حبان بتقسيم ضعفاء الرواة، فمنهم من لا يحتج بحديثه ولكنه يستأنس به ويضم حديثه إلى حديث آخر ليقوى بعضهم بعضًا، ومنهم من لا يحل مجرد ذكره إلا على سبيل القدح والتعجب والإخبار عن حاله والتحذير منه.

فممن غلب عليه الاضطراب محمد بن مُيَّسر الصغانى الضرير، قال عنه:" مضطرب الحديث، كان ممن يقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمتأنس به دون المحتج بما يرويه"[7] .

وممن كان مغفلاً وهب بن حفص الحرانى قال عنه:" كان شيخًا مغفلاً يقلب الأخبار

---

(١)ابن عدى، الكامل ٣٢٦/٥.
(٢) المصدر السابق ٣٢٨/٥.
(٣) المصدر السابق ١٣٨/٥.
(٤)المصدر السابق ٣٥١/٢.
(٥) السابق ٩٨/٢.
(٦) السابق ٤٨/٢.
(٧) ابن حبان، المجروحون ٢٧١/٢.

ولا يعلم، ويخطئ فيها ولا يفهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[١] .

يتضح بذلك أنهما وأضرابهما ممن لا يتعمد الخطأ ولا يستحل الكذب أو يتجرأ على الوضع يتسامح فى روايتهم إما استئناسا أو اعتبارا .

بينما لا يحتج بروايات لآخرين بحال فلا يستأنس بها ولا يعتبر، فيقول عن محمد بن عبد الرحمن البيلمانى:" حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتى حديث، كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره فى الكتب إلا على جهة التعجب"[٢] .

ويقول فى محمد بن محصن الأسدى:" شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه"[٣] .

١١-البيهقى

قد ذكر البيهقى طرق حديث جمع التقديم ثم قال:" وهو بما تقدم من شواهده يقوى"[٤] .

وفى حديث الصدقة قال:" ورويناه عن سالم ونافع موصلا ومرسلا ومن حديث عمرو بن حزم موصلا، وجميع ذلك يشد بعضه بعضا"[٥] .

ثم بين أنه ليس كل حديث يصلح للتقوية فقال بعد أن ذكر أحاديث حمل الميت والوضوء منه:" الصحيح الموقوف، والمرفوعات غير قوية لجهالة بعض رواتها وضعف بعضهم"[٦] .

١٢-ابن طاهر المقدسى

ويبين الإمام ابن طاهر المقدسى أن العدد الكثير والروايات المتعددة إذا كانت واهية فلا اعتداد بها ولا تأثير لها فيقول:" لا تأثير بالعدد؛ لأن ضم الواهى لا يؤثر فى اعتبار الصحة، و لم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة"[٧] .

١٣-ابن الصلاح

يبين ابن الصلاح أن الشواهد والمتابعات من الأبواب المتسامح فيها برواية من يعد فى عداد الضعفاء فيقول:" إعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا فى الضعفاء، وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم فى المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول

---

(١) ابن حبان، المجروحون ٧٦/٣.
(٢) السابق٢٦٤/٢.
(٣) ابن حبان، المجروحون ٢٧٧/٢.
(٤) البيهقى، السنن الكبرى ١٦٤/٣.
(٥) المصدر السابق ٩٠/٤ .
(٦) الذهبى، مهذب السنن[١/ق٩١-ب].
(٧) المقدسى، شروط الأئمة الستة ص ٥٢. تحقيق الكوثرى، دار زاهد القدسى.

الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به"[١] .

ثم ينبه على أنه ليس كل ضعيف قابل للاندراج في سلك الشواهد والمتابعات المقبولة، والتي يترقى الحديث بمجموعها إلى رتبة الصحة ومنزلة الاحتجاج فيقول:" لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث الأذنان من الرأس ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؛ لأن بعض ذلك عضد بعضا كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفا؟ وجواب ذلك أنه ليس كل ضعيف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك؛ بأن يكون ضعفه ناشىءا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا جاء ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث"[٢] .

١٤-ابن تيمية

ويؤكد الإمام ابن تيمية شيخ الإسلام ذلك المعنى قائلا:" وقد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذا الغالب عليه الصحة؛ لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضا حتى قد يحصل العلم بها. و لو كان الناقلون فجارا فساقا، فكيف إذا كانوا علماء عدولا، ولكن كثر في حديثهم الغلط"[٣] .

ويلاحظ أن شيخ الإسلام أيد بذلك مبدأ التقوية، وإن لم يفتح الباب إلا لمن كثر في حديثهم الغلط أو الوهم والسهو دون التعمد.

١٥-ابن كثير

ويقر الإمام ابن كثير ذلك قائلا:" ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف مالا يغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك"[٤] .

---

(١) العراقي، التقييد والإيضاح ص ١١٠.

(٢) العراقي، التقييد والإيضاح ص ٤٩-٥٠ .

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٢٦/١٨.

(٤) ابن كثير، الباعث الحثيث ص ٨٣.

١٦-النووى

ويؤكد الإمام النووى التسامح فى الرواية عن الضعفاء فى الشواهد والمتابعات إلا أنه جعلها قاصرة على بعض الضعفاء دون بعض.

فيقول:" ويدخل فى المتابعة والاستشهاد رواية من لايحتج به، ولا يصلح لذلك كل ضعيف"[١].

١٧- ابن حجر

عند ذكر حديث إنما الأعمال بالنيات قال:" وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها"[٢].

وقال فى موضوع آخر أنه" ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطنى وأبو القاسم بن مندة وغيرهما"[٣].

وهذا تعليق على هذا الحديث الفرد الذى لم يصح إلا عن عمر، ولم يصح عن عمر إلا من طريق علقمة بن وقاص الليثى، ولم يصح عنه إلا من طريق محمد بن إبراهيم التيمى ولا يصح عن التيمى إلا من طريق يحيى بن سعيد، ثم اشتهر عن يحيى بن سعيد كما قال الطبرى وبذلك جزم الترمذى والنسائى والبزار وابن السكن وحمزة بن محمد الكنانى والخطابى"[٤].

فكان محاولة إيجاد طريق يقبل فى باب الشواهد والمتابعات مطلبا قد يفيد فى إزالة ذلك التفرد فى أربع طبقات متتالية، وبالرغم من كثرة المتابعات إلا أن الإمام ابن حجر لم يقبل أيا منها وذلك لشدة ضعفها، وكونه ضعفا غير يسير.

١٨- الصنعانى

ويؤكد الصنعانى أن للشواهد مواضع دون أخر فيقول:" لكن عرفت أن الشواهد لا تنفع فى حديث من جزم بكذبه، إنما تنفع فيما ذكرناه من أنواع الحسن لغيره"[٥].

١٩- الشيخ طاهر الجزائرى

يقول :" قد يعرض لبعض الأحاديث أحوال تورثها قوة، وبذلك قد يرتفع الضعيف من درجته إلى درجة الحسن، وقد يرتفع الحسن من درجته الى درجة الصحيح، وليس هذا الحكم خاصا بالضعيف والحسن؛ بل يشمل الصحيح أيضا باعتبار تنوع درجاته...

---

(١) السيوطى، تدريب الراوى ص ٢٤٥ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(٢) ابن حجر، نزهة النظر ص ٢١.
(٣) ابن حجر، فتح البارى ١٧/١.
(٤) المصدر السابق ١٧/١.
(٥) الصنعانى، توضيح الأفكار ١٧٣/١.

إن الحديث الضعيف قد يكون ضعفه ممكن الزوال وقد يكون غير ممكن الزوال، فإن كان ممكن الزوال، وذلك فيما إذا كان الضعف ناشيءا من ضعف حفظ بعض رواته مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا جاء ما رواه من وجه آخر عرفنا أنه قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه، فيرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى درجة الحسن، ومثل ذلك ما إذا كان ضعفه ناشيءا من جهة الإرسال ..." وأكمل كلام ابن الصلاح[١] .

٢٠- ويقول د. نور الدين عتر

ولما كان المقصود بالمتابعات والشواهد التقوية، فإن المحدثين يتساهلون فيقبلون منها رواية من يقارب الثقة، وينزلون إلى الضعيف، وهذا هو السبب فى أن البخارى ومسلما يخرجان أحاديث بعض الضعفاء فى المتابعات والشواهد، وذلك أن الاعتماد ليس على التابع والشاهد، وإنما هو على الأصل الصحيح الذى أريد إردافه بالمتابعة أو الشاهد.

لكن المحدثين لم يفرطوا فى هذا التساهل بل تحرزوا، فلم يعتدوا بكل أحد من الضعفاء فى المتابعات والشواهد، بل اشترطوا فيه ألايكون قد اشتد ضعفه وفقا لما سبق فى مراتب الجرح والتعديل من بيان المراتب التى يعتبر بها، والتى لا يعتبر بها"[٢] .

٢١- وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

" أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوى أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن؛ بل يزداد ضعفا إلى ضعف؛ إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين فى عدالتهم بحديث لايرويه غيرهم - يرجح عند الباحث المحق التهمة ويؤيد ضعف روايتهم"[٣] .

٢٢-ويقول الشيخ الألبانى رحمه الله:

" من المقرر فى علم مصطلح الحديث أن الشاذ منكر مردود؛ لأنه خطأ ، والخطأ لا يتقوى به"[٤] .

وقال:" ومن الواضح أن سبب رد العلماء للرواية للشاذة، إنما هو ظهور خطئها بسبب المخالفة المذكورة، وما ثبت خطؤه، فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى فى معناها، فثبت أن الشاذ والمنكر مما لا يعتد به، ولا يستشهد به، بل إن وجوده وعدمه سواء".

---

(١) طاهر الجزائرى ، توجيه النظر ص ١٤٨-١٤٩ .

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد ص ٤٢٠.

(٣) أحمد شاكر ، شرح ألفية السيوطى ص ١٦.

(٤) الألبانى، صلاة التراويح ص ٥٧ المكتب الإسلامى ط(٢) ١٤٠٥ هـ.

معيارية التقوية بالشواهد والمتابعات

لا يختلف فى مبدأ تقوية الحديث بعضه ببعض، واعتضاد الرواية بأخرى، ولكن لابد لهذه التقوية من ضابط، ولابد لهذا الاعتضاد من معيارية .

فالباحث الفطن يجدر به أن يتخذ موقعا وسطا بين كسالى الباحثين ممن تجرأ وحكم على الحديث لأول وهلة، دون معرفة بطرقه أو إحاطة بها.

وبين من يستقصى الطرق، فيحكم بمجموعها بصحة الرواية دون مناقشة هذه الطرق والحق وسط بين طرفين.

وإذا كان أئمة النقد قد أوصوا بجمع الطرق ومقارنة بعضها ببعض لتعرف صحة الرواية من خطئها ولإدراك موضع الخطأ إن وجد.

كما قال ابن المبارك:" إذا أردت أن يصح لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض"[(١)] .

وكما قال على بن المدينى:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[(٢)] .

وقال الخطيب:" والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط"[(٣)] .

وقال الحاكم:" إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ، وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل العلم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث "[(٤)] .

وقد أوصى الإمام أحمد بكتابة المتصل والمنقطع جميعا، ولعل المنقطع يكون أقوى من المتصل.

قال الميمونى:" تعجب إلى أبو عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - ممن يكتب الإسناد، ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع أقوى إسنادا وأكبر.

قلت: بينه لى، كيف؟ قال: تكتب الإسناد متصلا، وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادا منه، وهو يرفعه ثم يسنده، وقد كتبه هو على أنه متصل، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم.

قال الميمونى: معناه: لو كتب الإسنادين جميعا عرف المتصل من المنقطع، يعنى ضعف ذا وقوة ذا "[(٥)] .

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/٢٩٦.

(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧ .

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوى ٢/٢٩٥.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٥٩-٦٠.

(٥) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوى ٢/١٩١.

فليس معنى ذلك التطلب للطرق فتح الباب أمام كل ما ينسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم، بل يعتبر بما احتمل صحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما ما كان الغالب عليه الخطأ والوهم فيكفى بناقله أنه ضيع من وقته بنقل ذلك ما كان حريابه أن يشتغل به فى موطن آخر.

والأحاديث الشاذة والغرائب لا ينبغى التنقيب عنها أو البحث حولها، ومن جعل همه تطلب هذه الأفراد من معاجم الطبرانى وأفراد الدارقطنى ومسند البزار وما شاهما من كتب عرف من قصد مؤلفيها أنها مواطن الغرائب والمناكير؛ معرضا عن الصحاح والسنن، فقد أهمل وضيع كثيرا من وقته .

ومن اغتر بجمع الطرق من كتب الضعفاء كالكامل لابن عدى والمجروحين لابن حبان وضعفاء العقيلى مغترا بكثرة ما جمع من طرق، فليعلم أنها كثرة لا تنفع وحشد لا قيمة له، قال الله تعالى ﴿ **فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض**﴾[1] إذ الواهى لا يزيد الواهن إلا ضعفا .

وقد عاب كثير من المحدثين ذلك الأمر، ومن ذلك ما ذكره الخطيب فى كفايته قال:

يقول شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ[2] .

وقال إبراهيم النخعى:" كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث"[3] .

وقال الإمام أحمد: شر الحديث الغرائب التى لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها[4] .

وقال أيضا: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء[5] .

وأنكر رحمه الله تطلب الطرق الضعيفة وقال:" يطلبون حديثا من ثلاثين وجها، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر تطلب الطرق نحو هذا. قال: هذا شىء لا تنتفعون به"[6] .

وقال الثورى:" أرى كل شىء من أنواع الخير ينقص، وهذا الحديث إلى زيادة فأظن أنه لو كان من أسباب الخير لنقص أيضا ".

وقال عبد الله بن إدريس:" كنا نقول: الإكثار من الحديث جنون" .

وعن مالك:" ما أكثر أحد من الحديث فأنجح".

وعن عبد الرزاق:" كنا نظن أن كثرة الحديث خير، فإذا هو شر كله".

وعقب الخطيب بقوله :" وهذا الكلام كله قريب من كلام الثورى فى ذم شواذ الحديث، والمعنى فيهما سواء، إنما كره مالك وابن إدريس وغيرهما الإكثار من طلب

---

(١) الرعد: ١٧.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص ١٤١.

(٣) السابق ص ١٤١.

(٤) الخطيب، الكفاية ص ١٤١.

(٥) ابن رجب ، شرح علل الترمذى ص ٢٤٩.

(٦) الخطيب، الكفاية ص١٤١.

الأسانيد الغريبة والطرق المستنكره"[١] .

فالمعيار هنا أن يجمع الباحث الطرق ويتوسع فى طلب الأسانيد كخطوة وصفيـــــة ثم يتبعها بخطوة نقدية ليميز أى الطرق يصلح للتقوية وأى الأسانيد يصح لها الاعتبار.

والخطوة الثالثة خطوة تحليلية، للنظر فيما ترجح لديه أنه صالح للتقوية ليتخـــذ علـــى ضوء ذلك حكمه بارتقاء الحديث لدرجة القبول أم انحطاطه عن ذلك ويعلم أولا وآخــرا أنه يتعامل مع أقوال النبى صلى الله عليه وسلم المبلغ عن ربه.

* * *

(١) الخطيب، شرف أصحاب الحديث ص ١٢٣-١٣٠.

ضرورة التأكد من المتابعة قبل إثباتها

قد يروى حديث يحتاج إلى متابعة، فيتسرع البعض إلى إثباتها وتقوية الحديث بها دون النظر إلى إسناد هذه المتابعة، مما يفتح الباب أمام تقوية الأحاديث بلا حساب، والنظرة المتأنية تكشف زيف كثير من ذلك .

ومن ذلك حديث عبد الرزاق عن معمر، عن ابن أبى ذئب، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" ما أدرى تبعًا ألعينًا كان أم لا؟ وما أدرى ذا القرنين أنبيًا كان أم لا؟ وما أدرى الحدود كفارات أم لا"[١] .

وقد أعله كوكبة من النقاد، منهم الإمام البخارى فقال:" لا يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم [لأنه] قال: الحدود كفارة"[٢] .

وقال البزار:" لا نعلم رواه عن ابن أبى ذئب إلا معمر"[٣] وهى إشارة للإعلال بالتفرد.

وصرح بذلك الدارقطنى فقال:" تفرد به معمر بن راشد، عن ابن أبى ذئب عنه"[٤] .

وقال الحنائى: غريب[٥] .

وعارضه ابن عبد البر بحديث عبادة بن الصامت فى البخارى[٦] ، وفيه" ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به فهو كفارة" ثم قال:" حديث عبادة بن الصامت عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه أن الحدود كفارة، وهو أثبت وأصح إسنادًا من حديث أبى هريرة هذا"[٧] .

وجاء فى المستدرك[٨] :" حدثنا عبد الرحمن بن الحسن القاضى بهمذان، ثنا إبراهيم بن الحسين- هو ابن دِيزيل - ثنا آدم بن أبى إياس: ثنا ابن أبى ذئب بمثله.

وقد يغتر بذلك البعض فيقوى به الرواية السابقة .

ولكن بالرجوع لترجمة عبد الرحمن بن الحسن هذا شيخ الحاكم يعلم أنه لا يصلح

---

(١) أبو داود، السنن ٢١٨/٤ رقم ٤٦٧٤ كتاب السنة باب فى التخيير بين الأنبياء دون ذكر الجزء الثالث، والحاكم، المستدرك ٣٦/١ كتاب الإيمان، ١٤/٢ كتاب البيوع والبيهقى، السنن ٣٢٩/٨ كتاب الأشربة والحد فيها، باب الحدود كفارات.

(٢) البيهقى، السنن ٣٢٩/٨، وابن رجب، فتح البارى ٧٣/١.

(٣) البزار، كشف الأستار (١٥٤٣).

(٤) ابن طاهر المقدسى، أطراف الغرائب ١٩٨/٥.

(٥) نقله الألبانى فى السلسلة الصحيحة ٢٥١/٥.

(٦) صحيح البخارى، ٨٤/١٢ رقم ٦٧٨٤ ، باب الحدود كفارة كتاب الحدود.

(٧) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٨٢٨/٢) .

(٨) الحاكم، المستدرك ٤٥٠/٢ كتاب التفسير، (١٥/١٦)، وميزان الاعتدال (٥٥٦/٢-٥٥٧)، وتاريخ بغداد (٢٩٢/١٠-٢٩٣).

للاعتبار، فقد قال عنه صالح بن أحمد الحافظ: ضعيف، ادعى الرواية عن ابن ديزيل، فذهب علمه"[١] .

وقال القاسم بن أبي صالح:يكذب[٢] .

وقال أبو يعقوب الدخيل: لم يحمدوا أمره[٣] .

وبذلك لا تصح المتابعة .

ومن ذلك حديث يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود قال: " بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ أقبل فتية من بنى هاشم، فلما رآهم النبى صلى الله عليه وسلم أغرورقت عيناه، وتغير لونه.

قال: فقلت: ما نزال نرى فى وجهك شيئا نكرهه. فقال: إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتى سيلقون بعدى بلاء وتشريدا وتطريدا، حتى يأتى قوم من قبل المشرق، معهم رايات سود، فيسألون الخير، فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سالوا فلا يقبلونه، حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتى، فيملؤها قسطا كما ملئوها جورا، فمن أدرك ذلك منكم فيأتهم، ولو حبوا على الثلج"[٤] .

قال ابن عدى:" لا أعلم يرويه بهذا الإسناد عن إبراهيم غير يزيد بن أبى زياد".

وقال أحمد:" حديث إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ليس بشىء - يعنى حديث يزيد بن أبى زياد"[٥] .

وقال أبو أسامة[٦] :لو حلف- يعنى يزيد- عندى خمسين يمينا قسامة ما صدقته.

أهذا مذهب إبراهيم ؟ أهذا مذهب علقمة؟ أهذا مذهب عبد الله؟ ثم جاءت متابعة ليزيد، فقد رواه الحاكم من طريق حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة وعبيدة السلمانى، عن ابن مسعود.

وبالنظر إلى حال الإسناد نجد فيه حنان بن سدير .

وقد قال فيه الحاكم: من شيوخ الشيعة[٧] .

ولا يخفى علاقة المتن بما ينتحله الشيعة .

---

(١) الذهبى ، السير ١٦/١٥.

(٢) الذهبى، ميزان الاعتدال ٢/٥٥٧.

(٣) ابن حجر ، لسان الميزان ٣/٥٠٢.

(٤) ابن ماجة، كتاب الفتن باب خروج المهدى ٢/١٣٦٦ رقم ٤٠٨٢، والبزار، البحر الزخار /٤ ٣٥٤-٣٥٥ رقم ١٥٥٦، وابن عدى، الكامل ٧/٢٧٥-٢٧٦

(٥) علل أحمد (٥٩٨٥) رواية عبد الله .

(٦)العقيلى، ضعفاء (٤/٣٨١) .

(٧) ابن حجر، اللسان (٢/٣٦٧-٣٦٨).

***أسباب الوهم فى المتابعات والشواهد**

وهناك أسباب متعددة تجعل المتسرع فى جمع الأحاديث وضم بعضها إلى بعض يقع فى الخطأ ويصحح مالا تنبغى تصحيحه، وأسباب الخطأ متعددة لا تنحصر وقد قام الأستاذ طارق عوض الله بذكر كثير من أسباب الخطأ[1] ومن ذلك:

التصحيف- التدليس- الشذوذ- السرقة- الإبهام- التقليد- القصور- اتباع الجادة- القلب- الاضطراب- ظن الراوى الواحد اثنين- الجمع بين روايين خطئا- دخول إسناد فى إسناد.

والتسرع فى الحكم على الحديث بالصحة نتاج هذه الأخطاء وغيرها، وفيما يلى بيان بعض الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها الناقد إذا استسلم للشواهد والمتابعات الوهمية دون بحث دقيق وجمع لما قيل فى تلك الطرق من قبل النقاد الأوائل:

١-التصحيف

التصحيف من آفات الكتابة، وقد ذم كثير من العلماء أخذ القرآن عن مصحفى أو أخذ الحديث عن الصحفى. فالرسم الإملائى والخطوط المختلفة مظنة كثير من الأوهام كما سبق البيان فى مبحث الضبط.

وقد يكون التصحيف من أسباب الاعتداد بمتابعة لا وجود لها إلا فى هذه الأوراق المصحفة أو المحرفة.

ومن ذلك ما جاء فى الإرشاد للخليلى قال:" سمعت أبا القاسم بن ثابت الحافظ يقول: أملى علينا أبو الحسين بن حرارة الحافظ بأردبيل حديثا، عن أبيه، عن عبيد بن عبدالواحد بن شريك البزار، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سعيد بن يحيى، عن يحيى بن سعيد، عن علقمة بن مرثد، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن عثمان قال: قال رسول الله صلى عليه وسلم:" خيركم من تعلم القرآن وعلمه" وقال: هذا حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد الأنصارى، عن علقمة .

ثم قال: فلما خرجت إلى الدينور، وعرضته على عمر بن سهل فقال: ويحك! غلط شيخك- مع حفظه- وشيخ شيخك، إنما هذا يحيى بن شعيب أبو اليسع، وصحف من قال يحيى بن سعيد.

قال: فكتبت ذلك إلى ابن حرارة، فقال: جزاك الله يا أبا حفص عنا خيرا، ورجع إلى قوله"[2] .

ومن ذلك ما أخرجه ابن عدى فى الكامل فى ترجمة عبيد بن القاسم حدثنا جعفر بن أحمد بن بهمرد، ثنا أبو الأشعث، ثنا عبيد القاسم، ثنا إسماعيل بن أبى خالد، عن ابن أبى

---

(١) طارق عوض الله، الإرشادات.

(٢)الخليلى، الإرشاد ص ١٩٩-٢٠٠ ترجمة أبى حفص عمر بن سهل الحافظ الدينورى تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الفكر ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

أوفى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولايوهب" .

وذكر حديثا آخر ثم قال: وهذان الحديثان لا يرويهما عن أبي خالد غير عبيد[١] .

وعبيد بن القاسم، قال فيه ابن معين: كذاب.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، حدث أحاديث منكرة.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ذاهب الحديث .

وقال صالح بن محمد: كذاب كان يضع الحديث.

وقال البخاري: ليس بشيء.

وقال أبو داود: كان يضع الحديث.

وقال النسائي: متروك الحديث .

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات[٢] .

ولكن جاء في تهذيب الآثار للطبري:" حدثنا موسى بن سهل الرملي: ثنا محمد بن عيسى - يعني الطباع- ثنا عبثر ابن القاسم، عن إسماعيل بن أبي خالد" به.

وقد يظن أن هذه متابعة لعبيد بن القاسم ذلك الهالك خاصة ، وهما في طبقة واحدة ويشتركان في الرواية عن إسماعيل بن أبي خالد وقد ذكر ذلك ابن التركماني[٣] والسيوطي[٤].

ومما يقوي أن ذلك تصحيف ما يلي:

(١)قول ابن عدي في ترجمة عبيد بن القاسم: لا يرويهما عن أبي خالد غير عبيد بن القاسم[٥] .

(٢) الراوي عنه عند الطبري -موضوع المتابعة- محمد بن عيسى الطباع، وهو لم يذكر أنه ممن رووا عن عبثر بن القاسم، وإنما ذكروا فيمن روى عن عبيد بن القاسم [٦] .

(٣)كما ذكر الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني، وفيه عبيد بن القاسم، وهو كذاب"[٧] .

وكذلك أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة وذكر : عبيد بن القاسم[٨] .

---

(١) ابن عدي، الكامل ٣٥٠/٥.
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٩/٤.
(٣) ابن التركماني، الجوهر النقي (٢٩٤/١٠) .
(٤) كما في ، كنز العمال ١٩٦٢٤/١٠.
(٥) ابن عدي، الكامل ٣٥٠/٥.
(٦) تهذيب التهذيب ٤٩/٤،٩٢/٣.
(٧) مجمع الزوائد (٢٣١/٤) .
(٨) كما في التلخيص الحبير (٢٣٥/٤).

٢–التدليس

التدليس رواية الراوى عمن لم يلقه موهما الأخذ منه والتحمل عنه، وهو فى الحقيقة خلاف ذلك، بصيغة محتملة وليست بجازمة. وإذا روى المدلس حديثا دون التصريح بالسماع فهذا حديث لا يحمل مؤهلات القبول، فإذا كانت الرواية مدلسة فيها كثير من التعمية فهى غير مقبولة أولا ولا يتابع بها ثانيا.

يقول طارق عوض الله:"

وإذا انضاف إلى ذلك أن يكون ذلك المتابع ضعيفا فقد رجع الحديث إلى مخرج ضعيف، لا تقوم به الحجة ، وذلك يؤكد ضعف رواية الهدلس"[١] .

فمن ذلك: حديث خالد بن عمرو، عن سفيان الثورى، عن أبى حازم، عن سهل بن سعد الساعدى مرفوعا: ازهد فى الدنيا يحبك الله، وازهد فيما فى أيدى الناس يحبك الناس".

وخالد بن عمرو هذا قال عنه أحمد: ليس بثقة، يروى أحاديث بواطيل .

وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشىء. وقال البخارى: منكر الحديث، وقال العقيلى: وليس له من حديث الثورى أصل . وذكر هذا الحديث[٢] .

ثم وردت لهذا الحديث متابعات: منها:

متابعة محمد بن كثير الصنعانى: قال العقيلى فى ترجمة خالد بن عمرو عن هذا الحديث:" وقد تابعه محمد بن كثير الصنعانى، ولعله أخذه عنه ودلسه؛ لأن المشهور به خالد هذا[٣] .

وقال ابن عدى: لا أدرى ما أقول فى رواية ابن كثير عن الثورى لهذا الحديث، فإن ابن كثير ثقة، وهذا الحديث عن الثورى منكر[٤] .

وسأل ابن أبى حاتم أباه عن حديث محمد بن كثير هذا فقال: هذا حديث باطل- يعنى بهذا الإسناد.

وجاءت متابعة أخرى من أبى قتادة الحرانى[٥] .

قال فيه البخارى: تركوه، منكر الحديث .

---

(١) طارق عوض الله، الإرشادات ص ٤٢٠.
(٢) العقيلى، الضعفاء ٢/١٠،١١.
(٣) المصدر السابق .
(٤) ابن عدى، الكامل ٣/٩٠٢.
(٥) البيهقى، شعب الإيمان ٧/٣٣٤ رقم ١٠٥٢٥.

وقال يحيى بن معين: أبو قتادة عبد الله بن واقد الحرانى ليس بشيء[١] .

ومثل هذا لا يصلح حاله فى المتابعات .

كما وجد له شاهد من حديث أنس ذكره أبو نعيم فى الحلية من طريق أبى أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمدانى بالكوفة، ثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملى، ثنا إبراهيم بن أدهم، عن منصور، عن مجاهد، عن أنس. وقال أبو نعيم: ذكر أنس فى هذا الحديث وهم من عمر أو أبى أحمد فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع، فلم يجاوز فيه مجاهدا [٢] .

٣-الشذوذ

الشذوذ عند المحدثين يطلق لمعنيين، يرجع كل منهما إلى الآخر، وهما المخالفة للثقات كما قال الشافعى، أو التفرد بالحديث دون رواية الثقات له، كما قال الخليلى والحاكم كما سبق فى مبحث زيادة الثقة، وإن كان كلا التعريفين يحملان معنى أن أحد الرواة قد روى شيئا لم يروه غيره.

وقد يروى إسناد عن راويين بلا إقران بينهما،و بجمع الطرق يتبين خطأ إحدى الروايتين، ويتضح مع الاعتبار والسبر أن ثمة خطأ ما قد لحق بإحدى الروايتين فنشأت المتابعة الوهمية، وذلك لخلاف هذه الرواية لرواية الثقات عن ذلك الراوى.

وقد يكون الخلاف فى الإسناد أو فى المتن، فلا يصلح أن يعد متابعا للآخر.

ومن ذلك ما روى أبو الزبير، عن جابر- رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لم يجد نعلين، فليلبس خفين، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل"[٣] .

ثم أخرج الطبرانى عن محمد بن مسلم الطائفى، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله[٤] .

وهذا مما يوهم متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير.

وبتتبع الطرق نجد أن محمد بن مسلم الطائفى قد أخطأ فى هذا الإسناد ووهم فيه، وذلك أن أصحاب عمرو بن دينار، جلتهم قد خالفوه، فقالوا: عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عبد الله بن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هؤلاء:

---

(١) العقيلى، الضعفاء ٣١٣/٢.

(٢) أبو نعيم، الحلية ٤١/٨-٤٢.

(٣) مسلم ، الصحيح ٢٦٩/٢-٢٧٠ رقم ١١٧٩ كتاب الحج باب ما يباح للمحرم، وأحمد، المسند ٣٢٣/٣.

(٤) الطبرانى، الأوسط ١٢٨/٩ رقم ٩٣٢٢.

سفيان بن عيينة[١] ، وشعبة[٢] ، وحماد بن زيد[٣] ، وأيوب السختياني[٤] ، وابن جريج[٥] ، وهشيم بن بشير[٦] ، وسعيد بن زيد[٧] .

فهؤلاء من الثقات الأثبات قد خالفوا محمد بن مسلم الطائفي في هذا الحديث، فرووه عن عمرو بن دينار على غير مارواه هو عنه، مما يدل على شذوذ روايته وعدم حفظها، ولذا لم يعتد بمتابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير، ودل ذلك على أن الواهم في ذلك محمد ابن مسلم الطائفي وأنه قد أخطأ على عمرو بن دينار وأن رواية عمرو بن دينار غير موافقة لرواية أبي الزبير عن جابر، وإنما يرويه بإسناد آخر مختلف عن إسناد أبي الزبير.

٤-السرقة

السرقة نوع من الكذب، وهو أن يأخذ الراوى الحديث من الشيخ الذى رحل فى سماع الحديث هنا وهناك فيسقط ذلك الراوى السارق شيخه ويزعم أنه سمعه من شيخ شيخه، وربما تبجح البعض فأسقط شيخه وشيخ شيخه، ومعرفة التواريخ وأحوال الرواة تكشف هذه السرقات.

إذا عرف الراوى بسرقة الحديث، فإن إثبات متابعة له لا تقوى حديثه؛ بل تدل على مصدر سرقته وتؤكد السرقة، وإن كان فى الظاهر يعدد الطرق، فيغتر بذلك البعض ويظن أنها أسانيد متعددة يقوى بعضها بعضا.

ومتى ثبت ذلك عن سارق أو عن غير متهم بذلك ولكن ثبت عنه وقوعه منه على سبيل الخطأ، فالمعاملة سواء.

مثال ذلك حديث قزعة بن سويد، عن عاصم بن مخلد، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من قرض بيت شعر بعد عشاء الآخرة لم تقبل له صلاة تلك الليلة "[٨] .

قال البزار: لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه، وعاصم لا نعلم روى عنه إلا قزعة، وقزعة ليس به بأس، ولكن ليس بالقوى.

وقال العقيلي: لا يتابع عاصم عليه، ولا يعرف إلا به.

وقال ابن الجوزى هذا حديث موضوع٠٠٠ وعاصم فى عداد المجهولين.

---

(١) مسلم، ٢٦٨/٢ رقم ١١٧٧، وابن ماجة ٩٧٧/٢ رقم ٢٩٣١، وأحمد ٢٢١/١، والبيهقى ٥٠/٥.
(٢) مسلم، ٢٦٩/٢ رقم ١١٧٨، والنسائى، ٥٩٤/٨ رقم ٥٣٤٠ .
(٣) مسلم، ٢٦٩/٢ رقم ١١٧٨، والترمذى ٣/ ١٩٥ رقم ٨٣٤، والنسائى ١٤٢/٥ رقم ٢٦٧٠ .
(٤) مسلم، ٢٦٩/٢ رقم ١١٧٨، والترمذى ٣ / ١٩٥رقم ٨٣٤، والنسائى ١٤٢/٥ رقم ٢٦٧١.
(٥) مسلم، ٢٦٩/٢ رقم ١١٧٨، وأحمد ٢٢٨/١،٣٣٦،٣٣٧.
(٦) مسلم،٢٦٩/٢ رقم ٢٧٨، وأحمد ٢٢٨/١،٣٣٦،٣٣٧.
(٧) الدارقطنى، السنن ٢٢٨/٢، والطبرانى، المعجم الكبير ١٧٨/١٢ رقم ١٢٨١٣.
(٨) أحمد، المسند (١٢٥/٤)، والبزار، كشف الأستار (٢٠٩٤)، والعقيلى، الضعفاء(٣٣٩/٣)، والبيهقى، شعب الإيمان (٥٠٨٩)، وابن الجوزى، فى الموضوعات (٢٦١/١).

وأورد البيهقي متابعة له فقال: وكذلك رواه عبد القدوس بن حبيب، عن أبي الأشعث.

كما وصله البغوى[1] .

وعاصم بتفرده لا يصلح وحده ويحتاج لمتابعة تقويه. وإذا تابعه عبد القدوس، فإن عبد القدوس لا تصلح متابعته.

قال ابن معين: مطروح الحديث. وقال الفلاس: تركوه. وقال ابن عمار: ذاهب الحديث. وقال ابن المبارك: لأن أقطع الطريق أحب إلى من أن أروى عنه. وقال النسائى: ليس بثقة ولا مأمون"[2] .

وقال ابن حجر: لكن عاصما أصلح من عبد القدوس بن حبيب، فكأنه سرقه منه"[3].

٥-الإبهام

ربما جاءت رواية أبهم بعض رواتها- والإبهام فى حد ذاته علة توجب رد الحديث- ثم تجيء رواية أخرى فتسمى ذلك المبهم، فيظن البعض أن كلاهما تقوى الأخرى، بينما لا يصلح الاعتبار والتقوية هنا لأنه لا يقوى بمجهول؛ بل ربما كان هذا المجهول هو عين المصرح به!!

ومن ذلك ما روى جماعة من أصحاب الزهرى، عن الزهرى قال: حدثنى رجال من الأنصار أن عثمان دخل على أبى بكر..." الحديث فى نجاة الأمر .

رواه عبد الله بن بشر الرقى عن الزهرى فقال: عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان ، عن أبى بكر". هكذا سمى شيخ الزهرى والصواب أنه غير مسمى.

قال أبو زرعة: هذا خطأ فيما سمى سعيد بن المسيب، والحديث حديث عقيل ويونس ومن تابعهما عن الزهرى قال أخبرنى من لا أتهم عن رجل من الأنصار، عن عثمان، ووافقهم صالح بن كيسان إلا أنه ترك من الإسناد رجلا[4] .

وقال الدارقطنى: والصواب عن الزهرى قال: حدثنى رجال من الأنصار لم يسمهم أن عثمان بن عفان دخل على أبى بكر. كذا رواه أصحاب الزهرى والحفاظ عنه جماعة، منهم عقيل بن خالد ويونس بن يزيد وغيرهم[5] .

وقال أيضا: وكذلك روى عن مالك بن أنس، وعن ابن أبى ذئب، عن الزهرى، عن

---

(١) كما فى الميزان، للذهبى (٢/٦٤٣).

(٢) الذهبى، سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦.

(٣) ابن حجر، تعجيل المنفعة، ١/٧٠٣ رقم ٥٠٤ تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق دار البشائر الإسلامية ط (١) ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٤) ابن أبى حاتم، علل الرازى (١٩٧٠) .

(٥) الدارقطنى ، علل الدارقطنى (١/١٧٣).

سعيد بن المسيب، عن عثمان عن أبي بكر، وكل ذلك وهم[١] .

هذا خطأ إذا كما قال أبو زرعة والدارقطني، ومع فرض ثبوتها، فإنها لا تصلح أن تقوى بالرواية المبهمة؛ لأن ذلك يعني تقوية الحديث بنفسه. أو لعل هذا المبهم غير المعروف حاله ممن لا يصلح للاعتضاد لكذب أو غفلة شديدة.

٦-التقليد

قد يروى أحد الثقات حديثا مستقيما، ويخالفه من هو أوثق منه، ويكون الخطأ ممن هو أوثق فى هذا الحديث خاصة فيتابع الثقة ذلك الأوثق فى خطئه تقليدا وتسليما لا رواية فيظن أن هذه متابعة، وهى غير ذلك.

ومن ذلك مارواه شعبة وأبو عوانة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن عائشة قالت:" سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الأوعية، ، ، " الحديث .

قال أبو حاتم الرازى:" كان شعبة يخطئ فى اسم" خالد بن علقمة" وكان أبو عوانة يقول:" خالد بن علقمة" فقال شعبة: لم يكن بخالد بن علقمة وإنما كان مالك بن عرفطة، فلقنه الخطأ، وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يجسر أن يخالفه"[٢] .

وقد ذكر الدارقطنى أن شعبة كان يخطئ فى أسماء الرجال كثيرا لتشاغله بحفظ المتون، وكذا قال أبو داود[٣] .

قال الحافظ ابن حجر قوله:" يقال له مالك بن بحينة، هكذا يقول شعبة فى هذا الصحابى، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة، وحكم الحفاظ: يحيى بن معين وأحمد والبخارى ومسلم، والنسائى والإسماعيلى وابن الشرقى والدارقطنى وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم".

وحكى ابن رجب الحنبلى توهيمهم لشعبة، وذكر أيضا ممن وهمه أبا زرعة والترمذى والبيهقى وغيرهم[٤] .

٧-قصور الشواهد

ربما كان الحديث بحاجة إلى شاهد يقويه ليرفع درجته، فيأتى ذلك الشاهد ببعض ما فى الحديث دون جميعه، فلا يصلح الاستشهاد به إلا على القدر المشترك بينهما.

ومن ذلك حديث أبي سعيد الخدرى مرفوعا: إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته، وتفضى إليه، ثم ينشر سرها".

---

(١) الدارقطنى، العلل ١٧٣/١.

(٢) علل الرازى ٢٩/٢ رقم ١٥٦٣.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٠٢/٢.

(٤) ابن رجب، فتح البارى (٦٩/٤-٧٠).

قال الذهبي: هذا مما استنكر لعمر[١] .

ثم جاء شاهد لذلك من حديث أبي هريرة عند أبي دواد[٢] وأحمد[٣]،وفيه:" إنما مثل ذلك مثل شيطانة لقيت شيطانا فى السكة فقضى منها حاجته والناس ينظرون إليه...".

وآخر من حديث أسماء بنت يزيد، وفيه:" فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقى شيطانة فى طريق، فغشيها، والناس ينظرون"[٤] .

فهذان الشاهدان يشتركان مع الحديث الأول فى كراهة ذلك الفعل وفى قبحه، ولكن لا يشتركان معه فى أن صاحب ذلك الفعل من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة. فلا يصح الاستشهاد بهما إلا على معنى تقبيح الفعل دون الحكم على صاحبه أنه من أشر الناس عند الله يوم القيامة.

٨-اتباع الجادة

قد يروى جماعة حديثا يسهل أن تتوارد عليه الأذهان وأن يتفق على الخطأ فيه الجماعة، وذلك كأن تكون الرواية على الجادة، ثم يخالفهم من هم أحفظ وأضبط وأتقن، فيعلم بذلك أن رواية الجادة وهم، ومع قيام الدلائل على ذلك فلا اعتبار لهذه الرواية، ولا تقوية بها، لاسيما مع لين أصحاب الرواية الجادة.

ويقول الإمام أحمد:" أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس؛ يحيلون عليهما"[٥] .

ومن ذلك: سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة: عن حديث رواه عبد الله بن رجاء وسهل بن حماد العنقزى أبو عتاب، عن شعبة، عن عدى بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس-موقوفا- قال: لاتتخذوا شيئا فيه الروح غرضا.

ورويا عن شعبة عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحوه فقالا: أكثر أصحاب شعبة الحفاظ منهم يرفعون حديث عدى بن ثابت ولا يقولون: سماك عن عكرمة أن النبى صلى الله عليه وسلم، وهذا صحيح.

قلت: إنما هو اتفقا. فقالا: شيخين صالحين، أوقفا مارفعه الحفاظ، ووصلا ما يرسله الحفاظ"[٦] .

ومن ذلك: سئل الدارقطني عن حديث أبي إدريس الخولانى، عن معاذ بن جبل، عن النبى صلى الله عليه وسلم:" قال الله: وجبت محبتى للمتحابين فى، والمتزاورين في" فقال

---

(١) الذهبى ، ميزان الاعتدال ١٩٢/٣.
(٢) أبو داود، السنن ٢٥٩/٢ رقم ٢١٧٤ كتاب النكاح.
(٣) أحمد، المسند ٥٤٠/٢.
(٤) أحمد، المسند ٤٥٦/٦-٤٥٧.
(٥) ابن عدى، الكامل (١٦١٦/٤) .
(٦) ابن أبي حاتم، علل الرازى (٢١٩٢) .

الدارقطنى:" يرويه جماعة من أهل الحجاز والشام، عن أبى إدريس، ومنهم أبو حازم سلمة ابن دينار، والوليد بن عبد الرحمن بن الزجاج، ومحمد بن قيس القاص، وشهر بن حوشب...، وعطاء الخراسانى ويزيد بن أبى مريم ويونس بن ميسرة بن حلبس، كلهم عن أبى إدريس، عن معاذ بن جبل، وكلهم ذكروا أن أبا إدريس سمعه من معاذ.

قال: وخالفهم محمد بن مسلم الزهرى- وهو أحفظ من جميعهم، فرواه عن أبى إدريس الخولانى، قال: أدركت عبادة بن الصامت ووعيت عنه وأدركت شداد بن أوس ووعيت عنه، وعد نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وفاتنى معاذ بن جبل وأخبرت عنه.

قال: والقول قول الزهرى؛ لأنه أحفظ الجماعة[1] .

والحافظ قد يتشكك فى حديث لقرائن عارضة، وذلك كخطأ نسب إلى بعض الحفاظ، ولكن ذلك التشكك قد يوقفه عن الدفاع عن رأيه، ولكنه لا يقبل الحديث، ومن ذلك ما قال ابن أبى حاتم:" حدثنا أبو زرعة قال: سمعت نوح بن حبيب يقول: حضرنا عبد الرحمن بن مهدى، فحدثنا عن سفيان، عن منصور، عن أبى الضحى فى قوله عز وجل: ﴿**إنما أنت منذر ولكل قوم هاد**﴾ فقال له رجل حضر معنا: يا أبا سعيد، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن سفيان، عن أبيه، عن أبى الضحى. قال: فسكت عبد الرحمن.

وقال له آخر: يا أبا سعيد، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبيه،عن أبى الضحى. قال: فسكت، وقال: حافظان. ثم قال: دعوه.

قال نوح: ثم أتوا يحيى بن سعيد فأخبروه أن عبد الرحمن بن مهدى حدث هذا الحديث عن الثورى عن منصور عن أبى الضحى، فأخبر أنك تخالفه ويخالفه وكيع، فأمسك عنه، وقال: حافظان، فدخل يحيى بن سعيد ففتش كتبه فخرج وقال: هو كما قال عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور.

قال نوح: فأخبر وكيع بقصة عبد الرحمن والحديث وقوله: حافظان فقال وكيع: عافى الله أبا سعيد، لا ينبغى أن يقبل الكذب علينا. قال: ثم نظر وكيع فقال: هو كما قال عبدالرحمن، اجعلوه عن منصور[2] .

٩-القلب

يكون الإسناد معروفا عند الأئمة لمتن ما، ثم يخطئ أحد الرواة فيقلب رجلا مكان رجل آخر، فيظن البعض أنها متابعة، والذى لا يتسرع ويتئد ناظرا فى كتب الأئمة قبل أن يخوض برأيه يقف على الحقائق.

ومن ذلك حديث حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن

---

(١) الدارقطنى، علل الدارقطنى (٦/٦٩-٧١).

(٢) ابن أبى حاتم، تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٥٥.

عبد الله بن مسعود مرفوعا:" من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة خموش، أو خدوش، أو كدوح فى وجهه، فقال: يا رسول الله، وما الغنى؟ قال: خمسون درهما أو قيمتها من الذهب"(١) .

ووجدنا يحيى بن آدم، عن سفيان الثورى، عن زبيد اليامى، عن محمد بن عبد الرحمن ابن يزيد(٢)

"إلا أن النقاد -عليهم رحمة الله تعالى- لم يعتدوا بتلك المتابعة، وأصروا على الحكم بتفرد حكيم بالحديث، وحكموا على هذه المتابعة بالخطأ والنكارة، وصرح بعضهم بأن الخطأ فيه من يحيى بن آدم - وإن كان من الثقات - إلا أنه ليس من المبرزين من أصحاب الثورى"(٣) .

قال عباس الدورى:" سمعت يحيى -وسألته عن حديث حكيم بن جبير.

حديث ابن مسعود:" لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما": يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بن معين: نعم، يرويه يحيى بن آدم، عن سفيان، عن زبيد، ولا نعلم أحدا يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم؛ لو كان هكذا لحدث به الناس جميعا عن سفيان، ولكنه حديث منكر"(٤) .

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأحمد: حديث حكيم بن جبير فى الصدقة، رواه زبيد أيضا فقال: كذا قال يحيى بن آدم. . . "(٥) .

وسئل شعبة أن يحدث بهذا الحديث فقال:" إنى أخاف الله أن أحدثك به"(٦) .

وقال النسائى:" لا نعلم أحدا قال فى هذا الحديث:" عن زبيد غير يحيى بن آدم، ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير، وحكيم ضعيف"(٧) .

وقال ابن حبان:" ليس له طريق يعرف ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير"(٨) .

وجاءت متابعة أخرى لمحمد بن مصعب القرقسانى، عن حماد بن سلمة، عن إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد.

قال الدارقطنى: ووهم -يعنى القرقسانى- فى قوله: عن أبى إسحاق، وإنما رواه

---

(١) راوه أبو داود، ١١٩/٢ رقم ٦٢٦ كتاب الزكاة باب من يعطى من الصدقة، والترمذى (٦٥٠)، والنسائى ١٠٢/٥ رقم ٢٥٩١ كتاب الزكاة باب حد الغنى، وابن ماجه ٥٨٩/١ رقم ١٨٤٠ كتاب الزكاة باب من سأل عن ظهر غنى، وأحمد (٣٣٨/١-٤٤١) .

(٢) انظر التعليق السابق إلا أحمد .

(٣) طارق عوض الله، الإرشادات ص ٢٢٦.

(٤) ابن معين، تاريخ الدورى (١٦٧١) ، وابن عدى، الكامل (٢١٦/٢).

(٥) ابن عدى، الكامل (٢١٨/٢) .

(٦) المصدر السابق.

(٧) المزى، تحفة الأشراف(٨٥/٧).

(٨) ابن حبان، المجروحون (٢٤٧/١) .

إسرائيل، عن حكيم بن جبير"[١] .

فيعلم بذلك أن الحديث عاد إلى مصدره الأول، وهو يحيى بن جبير، فلا يصلح أن يحكم عليه بالقوة بالمتابعات.

١٠-الاضطراب

قد يكون الراوى من أهل الاعتبار، وذلك بكونه ضعيفا ضعفا هينا، يجبر هذا الضعف بمجيء روايته من وجه أو وجوه أخر، ولكن هذا الضعيف ربما اضطرب فى روايته هذه اضطرابا بينا جعل روايته ساقطة، إذ أنه لا يميز رجال حديثه وذلك بخلاف الحفاظ المتقنين الذين ربما حمل ذلك عنهم على سعة الرواية وكثرة المحفوظ .

ومن ذلك حديث التكبير فى صلاة العيد وأنه سبع تكبيرات فى الأولى وخمس فى الآخرة. فهذا حديث اضطرب فيه ابن لهيعة ورواه بسبعة أسانيد لا يتابع على شيء منها.

فقال مرة: عن خالد بن يزيد، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة[٢] .

وقال مرة: عن عقيل، عن ابن شهاب[٣] .

وقال مرة: عن خالد بن يزيد، عن ابن شهاب[٤] .

وقال مرة: عن يزيد بن أبى حبيب ويونس عن الزهرى[٥] .

وقال مرة : عن أبى الأسود، عن عروة عن أبى واقد الليثى[٦] .

وقال مرة: عن أبى الأسود، عن عروة عن أبى واقد الليثى وعائشة مرفوعا[٧] .

وقال مرة: عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعا[٨] .

قال الدارقطنى: الاضطراب فيه من ابن لهيعة[٩] .

وقال الطحاوى: حديث ابن لهيعة هذا بين الاضطراب[١٠] .

وقال الترمذى: سألت محمدا يعنى البخارى عن هذا الحديث، فضعفه.

---

(١) الدارقطنى، العلل (٢١٦/٥).

(٢) أبو داود ٢٩٨/١ رقم ١١٥٠ كتاب الصلاة، وابن ماجة ٤٠٧/١ رقم ١٢٨٠ كتاب إقامة الصلاة، وأحمد ٧٠/٦، والدارقطنى، السنن ٤٧/٢ رقم ١٨ كتاب العيدين، والبيهقى، السنن الكبرى٢٨٧/٣ كتاب صلاة العيدين، والطحاوى، شرح معانى الآثار٣٤٤/٤ كتاب الزيادات.

(٣) أبو داود ٢٩٨/١ رقم ١١٤٩، والحاكم، المستدرك ٢٨٩/١، والدارقطنى، السنن٤٦/٢،والبيهقى ٢٨٦/٣-٢٨٧، والطحاوى، شرح معانى الآثار ٣٤٤/٤.

(٤) الدارقطنى، السنن ٤٧/٢.

(٥) الدارقطنى، السنن ٤٦/٢.

(٦) ابن أبى حاتم، علل الرازى ٢٠٧/١ رقم ٥٩٨.

(٧) الطحاوى، شرح معانى الآثار ٣٤٣/٤.

(٨) أحمد، المسند ٣٥٦/٢-٣٥٧.

(٩) العظيم آبادى، التعليق المغنى ٤٦/٢.

(١٠) الطحاوى، شرح معانى الآثار ٣٤٣/٤.

قلت له: رواه غير ابن لهيعة؟ قال: لا أعلمه[1] .

ومن ذلك حديث: من قال فى دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. . ." الحديث. رواه شهر بن حوشب واضطرب فيه.

فقال: عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبى ذر مرفوعا[2] .

وقال مرة: عن ابن غنم، عن معاذ بن جبل[3] .

وقال مرة: عن ابن غنم، عن أبى هريرة[4] .

وقال مرة: عن أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم[5] .

وقال مرة: عن أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وسلم[6] .

قال الدارقطنى: الاضطراب فيه من شهر.

فهكذا نجد ابن لهيعة وشهر بن حوشب لما اضطربا فى هذه الأسانيد سقطت التقوية بهذه الأسانيد فقط دون الحكم عليهما بأنهما لا يصلحان للتقوية أو أن يتقوى حديثهما بجابر صالح.

١١-ظن الراوى الواحد اثنين

يقع لبعض المتسرعين فى جمع الطرق، والمتلقفين لها إذا ذكر أحد الرواة اسم راو، فذكره مرة بكنيته، وأخرى باسمه، ثم اشتركت الكنية مع اسم راو آخر، ثم جاء بعض أصحاب الأوهام من الرواة فظنه خطئا راو آخر، فيظن أنها متابعة، ومن ذلك:

ما ذكره ابن عدى فى ترجمة حسان بن إبراهيم الكرمانى[7] .

قال ابن عدى: ثنا ابن صاعد، ثنا عباد بن الوليد أبو بدر، ثنا أبو عمر الحوضى، ثنا حسان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق عن أبى نضرة، عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها".

ثم جاءت رواية أخرى عن حسان بن إبراهيم، عن أبى سفيان، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم.

فيظن أن هذه متابعة للأولى، فقد تابع أبا سفيان سعيد بن مسروق وأثبت ابن صاعد الخطأ فى هذه الرواية فقال: وهذا الإسناد وهم: إنما حدثه حسان، عن أبى سفيان، وهو طريف السعدى، فتوهم أنه أبو سفيان الثورى، فقال برأيه، عن سعيد بن مسروق

---

(١) الترمذى، العلل الكبير ص ٩٤.

(٢) الترمذى، السنن ٥/ ٤٨١ رقم (٣٤٧٤) ، النسائى، عمل اليوم والليلة (١٢٧)، والخطيب، تاريخ بغداد (٣٤/١٤) .

(٣) النسائى، عمل اليوم واللية (١٢٦)، والطبرانى، المعجم الكبير (٦٥/٢٠) .

(٤) الدارقطنى، العلل ٢٤٨،٤٥/٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن عدى، الكامل ٣٧٥/٢.

الثورى. ونسب الوهم لأبي عمر الحوضى وأقره على ذلك ابن عدى، غير أنه نسب الوهم لحسان بن إبراهيم ثم قال:" وهذا الوهم من حسان بن إبراهيم، فكأن حسان حدث مرتين: مرة على الصواب فقال: عن أبي سفيان، ومرة قال: ثنا سعيد بن مسروق كما رواه الحوضى، وقد رواه حبان بن هلال أيضا فقال: عن سعيد بن مسروق ... فقد اتفق حبان والحوضى، فرويا عن حسان، عن سعيد بن مسروق على الخطأ"[(١)] .

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن أبان الوراق، عن جعفر الأحمر، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان" أنه رعف، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحدث لذلك وضوءًا".

فقال أبي: أبو خالد هذا: عمرو بن خالد، متروك الحديث لا يشتغل بهذا الحديث.

قلت لأبي فإن الرمادى حدثنا عن إسحاق بن منصور، عن هريم، عن عمرو القرشى، عن أبي هاشم الرماني هذا الحديث!

فقال: هو عمرو بن خالد"[(٢)] .

١٢-الجمع بين راويين مع اختلاف الرواية

قد يجمع الراوى راويين فى الإسناد على أنهما رويا الحديث كله واجتمعا عليه، ويحمل رواية أحدهما على رواية الآخر على الاتفاق ذهولا منه ووهما، والصواب وجود اختلاف بين الروايتين، فيظن ظان أن فى هذه متابعة واعتضادا.

ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر من رواية عثمان بن عمر، عن إسرائيل، عن أبي عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن حلام، عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه.

قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت سودة رضى الله عنها، فإذا أمراة على الطريق قد تشوفت، ترجو أن يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث.

وفيه :" إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه، فليأت أهله؛ فإن معها مثل الذى معها".

قال ابن حجر:" فظاهر السياق يوهم أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبدالرحمن وعبدالله ابن حلام جميعا، عن عبد الله بن مسعود رضى الله، وليس كذلك، وإنما رواه أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا، وعن عبد الله بن حلام عن ابن مسعود رضى الله عنه متصلا، بينه عبيد الله بن موسى وقبيصة ومعاوية بن هشام، عن الثورى متصلا"[(٣)] .

---

(١) ابن عدى، الكامل ٣٧٥/٢.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الرازى ٤٨/١-٤٩ رقم ١١٢.

(٣) ابن حجر، النكت (٨٣٣/٢-٨٣٤) .

ومن ذلك :

ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، من طريق الحسن بن سلام وجعفر الصائغ كلاهما، عن عفان، عن شعبة، عن عدي بن ثابت وأبي إسحاق عن البراء بن عازب وعبدالله بن أبي أوفى رضى الله عنهما أنهم أصابوا يوم خيبر حمرا فطبخوها، فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أن أكفئوها"[1] .

وذلك يوهم أن كلا من عدي بن ثابت وأبي إسحاق قد روى ذلك الحديث عن البراء وابن أبي أوفى جميعا.

والحق أن عدي بن ثابت فقط هو الذي رواه عنهما وهو مخرج في الصحيحين[2] و لم يسمع أبو إسحاق ذلك من البراء، كما جاء عند الفسوي[3] من حديث معاذ، عن شعبة، عن أبي إسحاق عن البراء -و لم نسمعه من البراء- أنهم أصابوا يوم حنين أو خيبر حمرا ، فذكره.

فهذا تصريح من أبي إسحاق نفسه أنه لم يسمع هذا الحديث من البراء.

دخول إسناد في إسناد

ربما أخطأ بعض الرواة ، فساق إسنادا لحديث، فجعله لمتن آخر سهوا وخطئا، والأسانيد متشعبة ومتعددة، فيظن ظان أن للحديث إسنادين، وربما يكون الحديث به ضعف يسير، فيجبره البعض بذلك الإسناد ويقويه باجتماع هذين الإسنادين.

ومن ذلك حديث: ابن صاعد عن محمد بن يحيى القطعي، عن عاصم بن هلال البارقي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسوال الله صلى الله عليه وسلم:" لا طلاق إلا بعد نكاح".

وهذا المتن أخرجه أبو داود[4] والترمذي[5] وابن ماجه[6] وأحمد[7]. ولكن من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده .

فيظن أن هذا الحديث الأول شاهد للثاني .

ولكن ابن عدي يوضح أن الإسناد الأول لغير ذلك المتن وأن من جعله كذلك واهم، فقال بأنه كان في كتاب القطعي حديث عاصم بن هلال عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٩/٣٢٩.

(٢) البخاري ٦/٢٩٤ رقم ٣١٥٥، ومسلم ٣/٣٩٩ رقم ١٩٣٧.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ ٢/٦٢٢-٦٢٣.

(٤) أبو داود، السنن ٢/٢٦٤-٢٦٥رقم ٢١٩٠.

(٥) الترمذي، السنن ٣/ ٤٨٦ رقم ١١٨١.

(٦) ابن ماجة، السنن ١/٦٦٠ رقم ٢٠٤٧.

(٧) أحمد، المسند ٢/١٨٩-١٩٠.

وبعقبة حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" لاطلاق . ." فدخل على ابن صاعد إسناد الحديث الأول بمتن الحديث الثاني[١] .

وقال أبو عروبة الحراني مستنكرا صحة هذا الإسناد لهذا المتن:" لو كان هذا الحديث عند أيوب عن نافع، لما احتج به الناس منذ مائتي سنة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٢] .

ومن ذلك حديث يحيى بن يمان، عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود قال:" عطش النبي صلى الله عليه وسلم حول الكعبة، فاستسقى، فأتي بنبيذ من السقاية فشمه، فقطب فقال: على بذنوب من زمزم، فصب عليه ثم شرب. فقال رجل : أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا" رواه النسائي وقال: وهذا خبر ضعيف؛ لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه[٣] .

وقد ذكر الدارقطني إنكار الإمام أحمد والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة وابن عدي له[٤].

وذكروا أن هذا المتن إنما يرويه الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والكلبي متروك الحديث .

وقال أبو حاتم:" والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث، رواه الثوري عن منصور ، عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود، أنه كان يشرب نبيذ الجر. وعن الكلبي عن أبي صالح، عن المطلب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطوف بالبيت. الحديث. فسقط عنه إسناد الكلبي، فجعل إسناد منصور، عن خالد عن أبي مسعود لمتن حديث الكلبي[٥] .

* * *

---

(١) ابن عدي، الكامل ٢٣٣/٥.
(٢) الخليلي، الإرشاد ص ١٢٣.
(٣) النسائي، السنن ٧٣٠/٨ رقم ٥٧١٩.
(٤) الدارقطني، العلل ١٩٢/٦.
(٥) ابن أبي حاتم، العلل ٢٣٢/١ رقم ٦٧٥.

من ضوابط الاعتبار

إن قبول الرواية للاعتضاد والتقوية وكونها صالحة للاعتبار وتطلب الطرق، والبحث عن المتابعات والشواهد ؛ بغية قبولها لابد أن يراعى فيه حال هذه الرواية، هل تصلح لذلك أم لا؟

وليست كل الروايات صالحة لذلك؛ فرب رواية تدفع الناقد إلى الفرار منها، فضلا عن محاولة إلصاق الصحة بها بطريقة أو بأخرى، وهو ما يتضح مما يلى:

يتضح ذلك من قول الإمام أحمد وقد سئل:" ترى أن نكتب الحديث المنكر؟

قال المنكر أبدا منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم فى وقت"[١] .

فالإمام أحمد يرى أن رواية الضعفاء قد يحتاج إليها يوما، ولكن أصحاب المناكير التى غلبت عليهم فصارت وسما لهم، كمن يقال عنه منكر الحديث لا يصلح فى هذا الباب.

وقد أنكر -رحمه الله- على من يتطلب الطرق بهذه الكيفية فقال:" يطلبون حديثا من ثلاثين وجها، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا . وقال: شىء لا ينتفعون به"[٢] .

فالإكثار من جمع الطرق المنكرة لا يفيد، ولا يزيد ضعف الرواية إلا ضعفا ووهنا.

وهذه الروايات عن الضعفاء وأصحاب المناكير لا حاجة فيها، إذ إنه إما أن يكون موضوعا، أو قد يكون محفوظا من رواية غيرهم من الثقات، ولا حاجة فيها على كلا الوجهين، كما يقول الإمام مسلم:" لعلها أو أكثرها أكاذيب، لاأصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع"[٣] .

بل جعل رحمه الله من خالفت روايته رواية الحفاظ أو لم تكد، وكان الأغلب على أحاديثه تلك النكارة بأنه" مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله"[٤] .

والإمام الترمذى عند تعريفه للحديث الحسن شرط أن لا تكون تلك الرواية شاذة، وألا يكون راويها متهما بالكذب[٥] ، وإلا فقد سقطت عن حد الاعتبار؛ إذ الترمذى رحمه الله كان يعرف الحسن لغيره على اصطلاح القوم من المتأخرين، وهو لب عمل الشواهد والمتابعات، وموضوع الاعتبار.

فلا مجال فى الاعتبار للشاذ أو المنكر، ولا مجال للكذابين والوضاعين وأصحاب الغفلة الغالبة والوهم الشائع؛ بل لابد من أن يكون الضعف فى الرواية المراد تقويتها هينا، فثمة

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذى ص٨٥.
(٢) المصدر السابق ص ٢٤٩.
(٣) مسلم، مقدمة الصحيح ٢٣/١.
(٤) المصدر السابق ٧/١.
(٥) الترمذى، سنن الترمذى ٧١١/٥.

فارق واسع وهوة كبيرة بين الخطأ المحتمل والخطأ الراجح، فمتى كان الخطأ محتملا احتمالا ضعيفا ويتبادر إلى الناقد أن احتمال الصحة يغلب، ولكنه يحتاج لجابر ودافع يدفعه ويقويه، وينأى به عن حد الغرابة والنكارة؛ فذاك المراد من هذا الباب. أما ما كان بنفسه – سندا أو متنا – يغلب على ظن الناقد أنه كذب أو موضوع أو وهم وغلط؛ لأسباب ظاهرة جلية من اتهام أحد رواته بالكذب والوضع أو الغفلة الشديدة، أو بدت علامات الوضع تلوح على متنه؛ فلا مجال لمتابعة أواعتبار، ولا ينبغي تكلف شاهد لمثل هذه الرواية .

وقد يكون الضعف ناشىءا عن سوء حفظ أو إرسال أو اختلاف فى الرواية، ويقوم الاعتبار هنا للحكم على ذلك الضعف المحتمل، وجمع الطرق هنا يمثل القاضى الذى يحكم على ذلك الخلل اليسير ليوضح، هل كان الراوى سيئ الحفظ موفقا فى هذا الحديث أم لا، وهل ذلك الراوى الذى أرسل الحديث قد أرسله عن ثقة أم عن مهجور الحديث، وما هى الرواية الصحيحة من تلك الروايات المختلفة؟

يقوم بهذا الدور جمع الطرق واعتبارها، مع ملاحظة أن دور جمع الطرق قد يكون شاهد إثبات أو نفى، فقد تقبل الرواية بمجموع طرقها؛ لأنها قد ازدادت قوة، وشد بعضها بعضا، وقد ترد الرواية لأن شواهدها أو متابعاتها لم تجبرها، إن لم تزدها وهنا.

ومتى ترجح جانب الصواب فى الرواية وكان الغالب عليها، و لم يكن الخلل ملازما لها أو ملصقا بها قام الاحتمال، ومن ثم جد الباحث والناقد فى تتبع الطرق، وأما إذا ترجح جانب الخطأ فيها؛ لوجود أمارات الكذب أو الوضع على المتن أو كان الرواة ممن يكثر منهم المناكير، وهم إلى أهل الغفلة ممن اشتهرت رواياتهم فى كتب الأفراد والغرائب، وربما الموضوعات، فلا حاجة إذا للعناء.

وربما لم يكن الضعف ناشىءا من الرواة، وإنما كان متعلقا بالرواية ذاتها وإن كان الراوى من جملة الثقات أو من كبار الحفاظ، و لم يسلم من الغلط أحد كما سبق فى مبحث دوافع نشأة المنهج.

ومتى تيقن الناقد خطأ هذه الرواية بعينها؛ لنكارتها أو لشذوذها أو تيقن أن الصواب فى رواية مختلف فيها الإرسال دون الوصل؛ فإن الرواية المرجوحة التى تيقن النقاد خطأها لا تصلح للاعتبار، ولا تكون أصلا ولا متابعا؛ إذ كيف يحتج أو يقوى بحديث علم خطؤه، وتؤكد من نكارته.

وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر فقال:" لم يذكر [أى ابن الصلاح] للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال فى طرفى القبول والرد، فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذى يصلح؛ لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذى لا ينجبر، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من

هذا؛ بل ذاك فى الحسن الذاتى"[١] .

وكذلك ينبغى أن يعلم أن أئمة النقد وهم يتعاملون مع الرواية فهم يتعـاملون مـع جزئيها: إسنادا ومتنا، ووجود الخطأ فى الإسناد كوجوده فى المتن سواء؛ بـل إن أخطـاء الأسانيد أكثر وجودا وانتشارا وشيوعا ؛ إذ سلاسل الأسانيد متنوعه ومتشعبة، وهى محـل للوهم والخطأ أكثر من المتون؛ بل إن كتب الضعفاء والعلل والتى قد اكتظت بذكر أخطاء الرواة كان نصيب أخطاء الأسانيد هو الكثرة الكاثرة .

" فعلى الباحث أن يعامل الإسناد معاملة المتن... وأن كل معنى لا يقبل فى المـتن لا ينبغى أن يقبل مثله فى الإسناد، فالإسناد مثل المتن، هو فى جملة مارواه الراوى، فالراوى لا يروى متنا فحسب؛ بل يروى إسنادا ومتنا، فهو يخبر بأن شيخه حدثه بهذا الحديـث، وأن شيخ شيخه حدث شيخه به، وهكذا إلى آخر الإسناد، وأن هذا المتن هو الذى تحمله بهـذا الإسناد، ولا يوصف الراوى بأنه أصاب إلا إذا حدث بالحديث على وجهه إسنادا ومتنـا، أما إذا أخطأ فى الإسناد أو فى المتن، أو فى بعض الإسناد أو فى بعض المتن، فلا يستحق هذا الوصف، اللهم إلا فيما أصاب فيه من بعض الرواية مما لم يخطئ فيه منها"[٢] .

فلا ينبغى الإصغاء إلى من يحاولون جمع المتون المتشابهة، وربما المتحدة، بجانب بعضها، والحكم بصحة تلك المتون لمجرد مجيئها من غير وجه، دون دراسة متأنية لكل إسناد لمعرفة: هل هذا الإسناد مما به ضعف يسير صالح لأن ينجبر أم لا، وألا يغتر الباحث بكثرة الطـرق دون دراسة لأسانيدها.

وقد يقل الخطر من آثار ذلك إذا كان للرواية أصل ثابت مقبول عند أهـل العلـم ولكن إنما يجيء الضرر، ويوجد الخطر، حيث لا يكون لهذا الحديث أصل ثابت يرجع إليـه فى بابه؛ بل كل رواياته ضعيفة، تدور على الرواة الضعفاء؛ فإن التساهل فى اعتبار روايات مثل هذا الباب وعدم تمييز ما ضعفه محتمل، وما هو منكر لا يحتمل يفضـى إلى إقحـام أحاديث منكرة وباطلة فى الأحاديث الثابتة. ولا يخفى ضرر ذلك وشره.

* * *

---

(١) ابن حجر، النكت ٤٠٩/١.
(٢) طارق عوض الله، الإرشادات ص ٥٦.

دراسة مقارنة

إن ظهور الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين فى نتائج أبحاثهم وخلاصة أحكامهم يدعو إلى التأمل، فالمتقدمين هم الذين بنوا ذلك الصرح النقدى ومهدوا وعر طرقه، وعايشوا الرواة، وعرفوا الأسانيد وحفظوا المتون وكشفوا خفى العلل وجليها، ورحلوا إلى الآفاق وامتلكوا الأصول وأفنوا أعمارهم لمشافهة الرواة وسؤال النقاد وكثرة المجالس العلمية والمذاكرة بين الأئمة فى مرويات كل راو وتتبع أحوال كل محدث على حدة وكذا جمع مرويات الباب الواحد ومقارنة بعضها ببعض، مع تكون الملكة القوية والتى نشأت من كثرة احتكاكهم بالمتون والأسانيد حتى عرفوا نور كلام النبى صلى الله عليه وسلم من ظلمة كلام الوضاعيين وضباب الضعفاء. كما أظلهم القرون الثلاثة - خير القرون- والتى انتشر فيها الخير وظهرت بركة العلم لدى العلماء.

ولوفرة هذه المقدمات جاءت النتائج على درجة عالية من الدقة والإصابة. ومع جدارة أحكام ونتائج المتقدمين بالتسليم إلا أن كثيرًا من المتأخرين والمعاصرين ممن يهتم بالتعليق على كتب التراث قد ظهر فى أبحاثهم المخالفات الكثيرة لأئمة النقد من المتقدمين وغالبًا ما تكون هذه المخالفات بالتصحيح والتحسين لما أعله المتقدمون.

وكثيرًا ما تكون تلك المخالفات معتمدة على قواعد وأطر جامدة وضعها المتأخرون أنفسهم دون تأن وسبر كامل للواقع العملى لدى النقاد، ولم تكن هذه القواعد عند المتقدمين بهذه الصرامة وذلك الجمود.

أو معتمدة على التسليم بالصحة والحسن لمجرد اجتماع كم هائل من المرويات بهذا المعنى الذى صححوه أو حسنوه دون النظرة الموجهة لتلك المرويات كل على حدة، وكأن صحة الحديث وقبوله مرتبط بالكم لا بالكيف، ولذا فقد ظهر بوضوح التساهل البين فى قبول الأحاديث لدى المتأخرين

إن التسليم الأعمى لطائفة من النقاد ليس هو السبيل الأمثل، وإن جلوا، ولكن البحث والتنقيب عن أسباب رد الحديث وقبوله هو المعيار المنصف الذى ينبغى أن يقوم به الجادون.

كما أن مخالفة أحكام المتقدمين ليست جرمًا إن كان ذلك عن وعى علمى ودراسة متأنية وبحث عميق، ولكنها تتحول إلى نوع من المجازفة عند الاعتماد على القواعد النظرية دون الخوض فى الحقائق العلمية العملية التى أفنى نقاد المرحلة الأولى من المتقدمين فيها أعمارهم

إن كل حضارة وكل فن يأخذ فى الارتقاء رويدًا رويدًا حتى يصل إلى القمة ويبلغ الذروة ثم بعد ذلك- وكما هى سنة الله فى الحضارات والفنون- يبدأ تدريجيًا فى الانحدار رويدًا رويدًا، ولا تخلو تلك الفترات من وجود سائر على الدرب، ومنقب عن آثار أرباب العلم، ومتعقب على أبناء جيله

وإن محاولة عقد هذه الدراسة المقارنة لا تهدف إلى تتبع الأخطاء - وإن كثرت - ومن ذا الذى سلم من الخطأ، وإنما تناقش منهجًا نظريًا فى مقابل منهج عملى، تناقش منهجًا يعتمد على قواعد ونظريات عامة فى مقابل أدلة وبراهين واقعية علمها أئمة النقد من واقع الحياة والاختبار لكل راو مع مروياته.

حيث علموا بالسبر والتتبع أحوال كل راو ومراحل ضبطه واختلاله ودرجة إتقانه لدى كل شيخ وفى كل بلد.

هل اعتمد على حفظه أم على كتبه؟

وإن اعتمد على حفظه فهل اختل هذا الحفظ أم ظل الراوى على ضبطه ويقظته؟ وإن اعتمد على كتابه هل لازم كتابه دائمًا أم حدث حينًا من غيره؟

هل كان من المبرزين والمقدمين عند هذا الشيخ أو ذاك أم كان من المقلين عنه إلى غير ذلك من الأحوال التى تجعل الناقد الجهبذ يقبل هذا الحديث ويرد ذاك

إن هذه المحاولة، لا تحاول إحصاء الأخطاء؛ لأن الخطأ كما أقول خطأ منهجى، ومثل هذا النوع تتكرر أخطاؤه لاستخدام نفس المنهج، ولكنها محاولة للتعرف على أسباب الخطأ ودوافع هذا التساهل مع الحديث النبوى والرد على كثير من أحكام الأئمة المتقدمين بأقوال نظرية يعرفها المبتدئون من طلاب هذا العلم الشريف .

فهل كان المتقدمون على جهل بهذه الأحكام، التى هم أصحابها؟!

أم اطلع المتأخرون على ما لم يطلع عليه المتقدمون مع كثرة سماعاتهم وقوة ضبطهم وتعدد رحلاتهم؟!

أم أن المتقدمين لديهم من المقدمات العملية والمعرفة الدقيقة بكل رواية على حدة ما أدى بهم إلى هذه النتائج؟

إن دراسة السنة لا تهدف إلى كثرة التغنى بذلك الماضى المشرق وتلك الحضارة الخالدة، وهذا التراث العظيم فحسب، ولا إلى الاكتفاء بمجرد الدفاع عن السنة ضد مطاعن المستشرقين ومعاول المتربصين ممن يتسمون بأسماء هذه الأمة، وهم من بنى جلدتنا.

وإنما ينبغى أن تظهر منهجية المحدثين النقاد للحديث النبوى الشريف، وأن تقارن أحكامهم مع أحكام المتأخرين بتؤده وتأن لمعرفة أسباب الاختلاف وقبول الصحيح الثابت وطرح ما سواه.

كما ينبغى أن يخرج ذلك البحث وتلك المقارنة عن التحيز والعصبية لرأى أو مذهب، وتدرس المقدمات والنتائج لكل فريق فى ضوء المنهج النقدى؛ مع توقير علماء الأمة سلفا وخلفا، ونسبتهم إلى الفضل والعلم والاجتهاد، وإن وقعت زلات لبعضهم فلا يقلل ذلك من أفضالهم وحسناتهم وجميلهم لأمة الإسلام، ودفاعهم عن السنة وأهلها أمام

كيد الكائدين وزيغ الملحدين وهوى الضالين.

فليس الهدف من ذلك الطعن فى أحد من علمائنا وأئمتنا وأصحاب الفضل علينا. وما أجمل ما سطره الخطيب فى مقدمة كتابه الموضح لأوهام الجمع والتفريق وهو ينتقد بعض أوهام الأئمة الحفاظ فقال" ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه، يلحق سيئ الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنى يكون ذلك؟! وبهم ذكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبلهم على الهمج تحيزنا. وما مثلهم ومثلنا إلا كما ذكر أبو عمرو بن العلاء قال: ما نحن فيمن مضى إلا كبقل فى أصول نخل طوال .

ولما جعل الله تعالى فى الخلق أعلامًا ونصب لكل قوم إمامًا، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق فى اقتفاء آثارهم، ممن رزق البحث والفهم وإنعام النظر فى العلم بيان ما أهملوا وتسديد ما أغفلوا؛ إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجب على التالى للمتقدم"[١].

وذكر ابن رجب الحنبلى أنه من فقه السلف فى النصيحة لأئمة المسلمين أن يكون ذلك بأدب فى الخطاب وعدم التعالى أو قصد التعيير والتشهير، فقال " وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدب فى الخطاب وأحسن الرد والجواب، فلا حرج عليه"[٢].

وقال ابن قتيبة:" ولا نعلم أن الله عز وجل أعطى أحدًا من البشر موثقًا من الغلط وأمانًا من الخطأ، فيستكف له منها، بل وصف عباده بالعجز، وقرنهم بالحاجة، ووصفهم بالضعف والعجلة فقال :﴿ **خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[٣] و ﴿**خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾[٤] و ﴿**فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[٥] ولا نعلمه خص بالعلم قومًا دون قوم، ولا وقفه على زمن دون زمن، بل جعله مشتركًا مقسومًا بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول وينبه المقل فيه على ما أغفل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم، وتال يعتبر على ماض، وأوجب على كل من علم شيئا من الحق أن يظهره وينشره، وجعل ذلك زكاة العلم، كما جعل الصدقة زكاة المال.

وقد قيل لنا: اتقوا زلة العالم، وزلة العالم لا تعرف حتى تكشف، وإن لم تعرف هلك بها المقلدون؛ لأنهم يتلقونها من العالم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها وإقامة الدلائل عليها وإحضار البراهين"[٦]

إن نقاد المرحلة الأولى قد قاموا بجهد جهيد وعمل خارق لم يكونوا ليقوموا به إلا

---

١ الخطيب، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٥-٦، تحقيق عبد المعطى قلعجى دار المعرفة ط ١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧

٢ ابن رجب، فى الفرق بين النصيحة والتعيير ص ٣٣-٣٤

٣ الأنبياء: ٣٧

٤ النساء: ٢٨

٥ يوسف: ٧٦

٦ ابن قتيبة، إصلاح غلط أبي عبيد ص ٤٥-٤٦

بتوفيق الله لهم وحفاظًا على ما يسمي بواجب العصر؛ إذ كثر الزيف واختلط بـالجوهر، فكان لزامًا أن يهيئ الله أفئدة وعقولاً ونقاداً يميزون الصواب من الخطأ والصحيح من الضعيف، والأصيل من الدخيل فنقوا الشريعة الغراء من المغرضين والمنتحلين والوضاعين والأفاكين، كما ميزوا أخطاء الضعفاء من الرواة، و اكتشفوا زلات الثقات وقدموا أبحاثـا دقيقة وأدلة وبراهين علمية لهذه الأبحاث والنتائج التي خرجت عن منهج علمي، توفر لـه دواعي الاكتمال

يقول د. نور الدين عتر:" قام أئمة الحديث منذ العصور الأولى بنقد الأحاديث وتمييز مقبولها من مردودها،وتكلموا فى عللها، وأتوا فى ذلك بأبحاث دقيقة تكشف خبايا الأسانيد والمتون، كأنما كانوا يطوفون مع الرواة وينتقلون مع المتون، خلال حلقات الإسناد، فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجة، تلقاها العلماء بالقبول، واحتجوا بأحكامهم فى صحتهاوحسنها وعملوا بمقتضاها"[١] .

وذلك أنهم اتصفوا بصفات الناقد الحق، يقول الذهبى:" ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذى يزكى نقله الأخبار ويجرحهم جهبذًا؛ إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحرى والإتقان"[٢] .

وفيما يلي نماذج لبعض أحاديث اختلفت فيها آراء المتقدمين والمتأخرين .

---

١ نور الدين عتر، منهج النقد ص ٢٨٠
٢ الذهبى، تذكرة الحفاظ ١/٤

حديث :" طلب العلم فريضة على كل مسلم"

هذا الحديث يروى عن أنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب،وابن عباس،وابن مسعود، وأبي سعيد الخدرى، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر.من طرق عدة.

وقد اتفق كوكبة من المتقدمين على رده وإنكاره، بينما حسنه بعض المتأخرين بمجموع الطرق. وأعرض لهذه الطرق أولاً ثم أورد أحكام كل فريق، وأناقش هذه الأحكام .

(١) حديث أنس بن مالك وله طرق

١- ثابت البناني عن أنس .

*أخرجه ابن عدى فى الكامل[١] وابن الجوزى فى العلل المتناهية[٢]، من طريق جعفر بن مسافر التنيسى، قال أخبرنا يحيى بن حسان، أخبرنا سليمان بن قرم الضبى عنه .

وسليمان بن قرم هذا قال ابن معين: ليس بشيء.وقال أبو زرعة: ليس بذاك. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين وقال النسائي: ضعيف[٣]. وقال ابن عدى: وفى بعض مايروى مناكير، وذكر هذا الحديث فى ترجمته مما أنكر عليه[٤].

***وتابع سليمان هذا** حسان بن سياه كما فى الكامل لابن عدي[٥]، والعلل المتناهية لابن الجوزي[٦] وشعب الإيمان للبيهقي[٧].

ولكن حسان هذا قال فيه ابن عدى: عامة أحاديثه لا يتابعه غيره عليها والضعف يتبين على رواياته وحديثه[٨].

٢- مسلم الملائى الأعور عن أنس .

أخرجه ابن عدى فى الكامل[٩] وابن الجوزى فى العلل المتناهية[١٠] من طريق حسام بن مصك عن مسلم الملائى، عن أنس .

وحسام بن مصك قال فيه يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء.وقال ابن المديني : ليس أحدث عن الحسام بن مصك[١١].

---

١ ابن عدى، الكامل ٢٥٥/٣
٢ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٩/١
٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤١٨/٢
٤ ابن عدى، الكامل ٢٥٥/٣
٥ المصدر السابق ٣٧١/٢
٦ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٩/١
٧ البيهقى، شعب الإيمان١/٢٥٤ رقم ١٦٦٥
٨ ابن عدى، الكامل ٣٧٢/٢
٩ ابن عدى الكامل ٤٣٥/٢
١٠ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٧١/١
١١ ابن عدى، الكامل ٤٣٣/٢

ومسلم الملائى قال البخارى: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، لا أروى عنه . وقال النسائى: ليس بثقة، وفى رواية : متروك . وقال الفلاس: متروك الحديث . وقال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة . وقال الدارقطني: متروك[١] .

٣- أبو عاتكة طريف بن سليمان عن أنس .

وممن أخرجه ابن عدي[٢] والخطيب فى تاريخ بغداد[٣] والبيهقى[٤] .

وطريف هذا. قال البخارى: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث

وقال النسائى: ليس بثقة. وذكره السلمانى فيمن عرف بوضع الحديث[٥] وقال ابن عدى: منكر الحديث... وعامة ما يرويه عن أنس لا يتابعه عليه أحد من الثقات[٦] .

٤- زياد بن ميمون عن أنس .

رواه الطبرانى فى الأوسط[٧] وأبو يعلى الموصلي[٨] وابن عدي[٩] فى الكامل وابن الجوزي[١٠] فى العلل والخطيب[١١] وزياد بن ميمون، وقال عنه يحيى بن معين: زياد أبو عمار ليس يسوى قليلاً أو كثيرًا .

وقال أبو داود: أتينا زياد بن ميمون فسمعته يقول: أستغفر الله، وضعت هذه الأحاديث.

وقال البخارى : تركوه[١٢] .

٥- إبراهيم النخعى عن أنس .

رواه البيهقي[١٣] والخطيب[١٤] وابن الجوزى فى العلل المتناهية[١٥] من طريق رواد بن الجراح قال: نا عبد القدوس بن حبيب الدمشقى، عن حماد بن أبى سليمان عن النخعى ، عن أنس.

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٣٢/٥-٤٣٣ .
٢ ابن عدى، الكامل ١١٨/٤ .
٣ الخطيب، تاريخ بغداد ٣٦٤/٩ .
٤ البيهقى، شعب الإيمان ٢٥٤/١ رقم ١٦٦٣ .
٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٩٢/٦ .
٦ ابن عدى، الكامل ١١٨/٤،١١٩.
٧ الطبرانى، الأوسط ٣٤٧/٨-٣٤٨ رقم ٨٨٣٣ تحقيق عبد المحسن إبراهيم، دار الحرمين ط(١) ١٤١٥هـ - ١٩٨٦م.
٨ أبو يعلى الموصلى، المسند ٩٦/٧ رقم ٤٠٣٥ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون دمشق ط(١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٣م.
٩ ابن عدى، الكامل ١٨٥/٣-١٨٦
١٠ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٩/١ تحقيق خليل الميس دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١١ الخطيب،تاريخ بغداد ١٥٦/٤-١٥٧ .
١٢ ابن عدى، الكامل ١٨٥/٣.
١٣ البيهقى، شعب الإيمان ٢٠٤٨ رقم ١٥٦٦ .
١٤ الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٥٩/١ .
١٥ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٧/١-٦٨ .

وعبد القدوس بن حبيب ، قال ابن عدى: هو منكر الحديث إسنادا ومتنا[١].

٦- إسحاق بن عبد الله عن أنس

رواه ابن عدي فى الكامل[٢]والخطيب[٣]، وابن الجوزى فى العلل المتناهية[٤] . من طريق سليمان بن سلمة، حدثنا بقية، نا الأوزاعى عن إسحاق بن عبد الله عن أنس .

وسليمان بن سلمة الخبائري، قال أبو حاتم: متروك لا يشتغل به. وقال النسائى: ليس بشيء وقال ابن الجنيد: كان يكذب[٥].

وقد تابعه أبو عبد السلام الوحاظى عن إسحاق عن أنس[٦] وأبو عبد السلام الوحاظى هو عبد القدوس بن حبيب الكلاعى سبق بيان حاله فى الطريق الخامس عن أنس.

٧- الزبير بن الخريت عن أنس

أخرجه ابن عبد البر[٧] من طريق محمد بن أيوب بن أبي يحيى القلزمى وهو مجهول، لا يترجح فى ترجمته جرحا ولا تعديلا .

٨- الزهرى عن أنس

أخرجه ابن عبد البر[٨]من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلانى.

نقل الذهبى فى الميزان: تكذيبه[٩].

ورواه الخطيب[١٠]من طريق ابن بطة عن البغوى، عن مصعب بن عبد الله، عن مالك عن الزهرى به. وقال: هذا الحديث باطل من حديث مالك ومن حديث مصعب عنه، ومن حديث البغوى عن مصعب، وهو موضوع بهذا الإسناد.

ورواه الطبراني[١١] و ابن الجوزى فى العلل المتناهية[١٢]من طريق هشام بن عبد الملك أبي التقى قال حدثنا المعافى بن عمران، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يونس بن يزيد الأيلى به

وقال الطبرانى: لم يرد هذا الحديث عن الزهرى إلا يونس، ولا عن يونس إلا إسمعيل ولا عن إسماعيل إلا المعافى، تفرد به أبو تقى وإسماعيل بن عباس وثق فى أحاديثه من أهل

---

١ ابن عدى، الكامل ٣٤٣/٥ .
٢ المصدر السابق ٢٩٣/٣ .
٣ الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٧٤/٢.
٤ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٧١/١.
٥ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل١٢٢/٤، وابن حجر، لسان الميزان ١١١/٣ .
٦ الخطيب، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢٤٨/٢ .
٧ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله ٣٦/١.
٨ المصدر السابق ٣٧/١ .
٩ الذهبى، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٨ رقم ٩٧٩٩.
١٠ الخطيب، تاريخ بغداد (٣٧٥/١٠).
١١ الطبرانى، الأوسط ١٩٥/٨ رقم ٨٣٨١ .
١٢ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٨/١-٦٩.

الشام دون غيرهم كما قال يحيى بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة وأحمد وأبو داود وعلى بن المديني والنسائي وابن خزيمة وابن المبارك والترمذي وغيرهم[١].

ويونس بن يزيد الأيلي مصري. وقال أحمد بن حنبل عن الأيلي: في حديثه منكرات عن الزهري[٢].

٩- محمد بن سيرين عن أنس .

رواه ابن ماجه[٣] والطبراني في الأوسط[٤] وأبو يعلى الموصلي[٥] وابن عدى[٦] وابن الجوزي[٧] من طريق حفص بن سليمان عن كثير بن شنظير عنه به .

وحفص بن سليمان قال فيه ابن معين: ليس بثقة .

وقال البخاري: سكتوا عنه، وفي رواية: تركوه. وكذا قال النسائي[٨].

١٠- المثنى بن دينار عن أنس .

رواه العقيلي[٩] وابن الجوزي[١٠] من طريق حجاج بن نصير قال: حدثنا المثنى بن دينار الجهضمي به.

وقال العقيلي: المثنى بن دينار عن أنس في حديثه نظر، والرواية في هذا الباب فيها لين. وقال أبو حاتم: مجهول[١١].

وحجاج بن نصير، قال البخاري: سكتوا عنه، وفي رواية: يتكلمون فيه[١٢]. وقال ابن المديني: ذهب حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه. وقال النسائي: ليس بثقة، لا يكتب حديثه[١٣].

١١- موسى بن جابان عن أنس .

رواه ابن الجوزي[١٤] من طريق عمران بن عبد الله، ثنا محمد بن حفص، عن ميسرة بن عبد ربه، عن موسى بن جابان عن أنس .

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٠٥/١-٢٠٦ .
٢ السابق ٢٨٤/٦-٢٨٥ .
٣ ابن ماجة، السنن ٨١/١رقم ٢٢٤ .
٤ الطبراني، الأوسط ٧/١-٨ رقم ٩ .
٥ أبو يعلى الموصلي، المسند ٢٢٣/٥ رقم ٢٨٣٧.
٦ ابن عدى، الكامل ٣٨٢/٢.
٧ ابن الجوزي،العلل المتناهية٦٨/١-٦٩.
٨ ابن عدى، الكامل ٣٨٠/٢ .
٩ العقيلي، الضعفاء (٤/ ٢٤٩ – ٢٥٠).
١٠ ابن الجوزي، العلل المتناهية ٦٧/١ .
١١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٦٨/٥.
١٢ ابن عدى، الكامل ٢٣١/٢.
١٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٤٨/١ .
١٤ ابن الجوزي، العلل المتناهية ٧٠/١

قال النسائى: متروك. وقال البخارى: يرمى بالكذب . وقال ابن عدى: وعامة حديثه يشبه بعضها بعضًا فى الضعف[1].

وقال ابن الجوزى: عمران بن عبد الله : ضعفوه.

١٢- أبو حنيفة النعمان عن أنس .

رواه أبو حنيفة فى مسنده[2] والخطيب[3] وابن الجوزي[4] من طريق أبي العباس أحمد بن الصلت بن المغلس الحمانى قال: حدثنا بشر بن الوليد نا أبو يوسف نا أبو حنيفة قال: سمعت أنس بن مالك .

وأبو حنيفة لم يسمع من أنس، و لم يثبت إلا رؤيته له فقط.

قال الخطيب: لا يصح لأبي حنيفة سماع من أنس بن مالك الحديث بباطل هذا الإسناد، ووضعه أحمد بن الصلت . وقال ابن الجوزى: لا يصح لأبي حنيفة سماع من أنس ولا رؤية[5] .

١٣- قتادة عن أنس .

رواه أبو يعلى الموصلي[6] وابن الجوزي[7] من طريق أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي الخناجر، عن موسى بن داود، عن حماد بن سلمة، عن قتادة .

وفيه أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي الخناجر، لا أدرى من هو.

١٤- إبراهيم بن يزيد التيمى عن أنس .

أخرجه ابن عدي[8] وابن الجوزي[9] من طريق الحسن بن قزعة قال: نا عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب عنه مرفوعًا.

وعبد الله بن خراش قال البخارى: منكر الحديث. وقال ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ[10]. وقال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم : منكر الحديث، ذاهب الحديث. وقال الساجى: كان يضع الحديث .

وقال النسائى:ليس بثقة[11].

---

١ ابن عدى، الكامل ٦/٤٢٩، ٤٣١

٢ أبو حنيفه، المسند

٣ الخطيب ، تاريخ بغداد ٩/١١١، ٤/٢٠٧-٢٠٨

٤ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٧٠

٥ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٧٤

٦ أبو يعلى الموصلى، المسند ٥/٢٨٣ رقم ١٤٨

٧ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٨

٨ ابن عدى، الكامل ٤/٢٠٩

٩ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٧٨

١٠ ابن عدى، الكامل ٤/٢٠٩-٢١٠

١١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/١٣١

١٥- عاصم الأحول عن أنس.

أخرجه الطبراني[1] من طريق أحمد بن بشر بن حبيب البيروتى، حدثنا محمد بن مصفى، حدثنا العباس بن إسماعيل الهاشمى، حدثنا الحكم بن عطية، عن عاصم الأحول به.

وأحمد بن بشر بن حبيب البيروتى لم أقف له على ترجمة .

١٦- عبد الوهاب بن بخت عن أنس.

أخرجه ابن عدي[2] وابن الجوزي[3] من طريق أحمد بن هارون البلدى، ثنا عبد الله بن يزيد الأعمى، ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود، ثنا معان بن رفاعة، ثنا عبد الوهاب به .

ومعان بن رفاعة ، قال ابن حبان: منكر الحديث، يحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه ، حديث الأثبات وقال ابن عدى: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الأزدى: لا يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف[4] .

ومحمد بن سليمان، قال أبو حاتم : منكر الحديث[5] .

وأحمد بن هارون البلدى، قال ابن عدى: البلدى كان يقرئ فى جامع حران، كان يخرج لنا نسخا لشيوخ الجزيرة المتقدمين، مثل عبد الكريم وحصيف وسالم الأفطس، وعبدالوهاب بن بخت وغيرهم، له نسخ موضوعه مناكير، ليس عند أحد منها شيء، كنا نتهمه بوضعها. وسمعت أبا عروبة يقول: يتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ. وكان يضعفه[6] .

١٧- حميد عن أنس.

أخرجه الخطيب من طريق محمد بن الحسين الخفاف[7] ثم قال فيه: غير ثقة لا أشك أنه كان يركب الأحاديث، ويضعها على من يرويها، ويختلق أسماء وأنسابا عجيبة لقوم حدث عنهم، وعندى عنه من تلك الأباطيل أشياء[8] .

ورواه الخطيب من طريق المعلى بن هلال عن حميد عن أنس[9] .

والمعلى بن هلال قال فيه الإمام أحمد: كذاب. وقال بن معين: هو من المعروفين

---

١ الطبرانى، الأوسط ٢٨٩/٢ رقم ٢٠٠٨، والصغير ٤٨/١ رقم ٢٢تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ط(١) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢ ابن عدى، الكامل ٢٠٢/٤-٢٠٣ .

٣ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٧٠/١-٧١ .

٤ ابن عدى، الكامل ٣٢٨/٦-٣٢٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٧٤/٥-٤٧٥ .

٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٣٠/٥.

٦ ابن عدى، الكامل ٢٠٢/١-٢٠٣.

٧ الخطيب، الفقيه والمتفقه ١٦٩/١ رقم ١٦٠ تحقيق عادل عزازى، دار ابن الجوزى ط (١) ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨ الخطيب، تاريخ بغداد ٢٥٠/٢ .

٩ الخطيب، الفقيه والمتفقه ١٦٩/١ رقم ١٥٩ .

بوضع الحديث . وقال سفيان بن عيينة: من أكذب الناس. وقال البخارى: تركوه. وقال علي بن المديني: ما رأيت يحيى بن سعيد يصرح فى أحد بالكذب إلا معلى بن هلال وإبراهيم بن أبى يحيى[1] .

١٨- عبد الله بن أبي طلحة عن أنس .

أخرجه الطبراني[2] والخطيب[3] من طريق بقية بن الوليد قال: حدثنى أبو عبد السلام قال: حدثنى إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك.

وقال الخطيب: إنما كنيته أبو سعيد، وإنما غير بقية كنيته .

وبقية معروف بتدليس الشيوخ وهو لا يعدل عن اسم شيخه أو كنيته إلا لضعفه كما هو واضح فى ترجمته[4] .

١٩- الأعمش عن أنس .

أخرجه الخطيب من رواية أبي الحسين محمد بن أحمد بن يزيد الكديمي[5]

قال ابن حجر والكديمى متهم[6] .

وقد تكلم النقاد فى سماع الأعمش من أنس، قال ابن المديني: لم يحمل عن أنس إنما رآه . وقال ابن معين: كل ما روى الأعمش عن أنس مرسل.

وقال ابن المنادى: رأى أنس بن مالك و لم يسمع منه.

وقال وكيع: عن الأعمش: رأيت أنس بن مالك وما منعنى أن أسمع منه إلا استغنائى بأصحابي[7] .

(٢) حديث على بن أبي طالب ، وله طرق:

١- مكحول الشامى عن سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه الخطيب البغدادى[8] من طريق محمد بن عبيدة النافقانى قال: نا الصباح بن موسى، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن مكحول به.

ومكحول الشامى مدلس، وقد رواه بالعنعنة .

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٩٩/٥ .
٢ الطبراني، الأوسط ٢٧٢/٨ رقم ٨٦١١.
٣ الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٧٤/٢-٢٧٥.
٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٩٨/١-٣٠٠.
٥ الخطيب، تاريخ بغداد ٤٢٤/١١ .
٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٢٥/٢ .
٧ المصدر السابق ٤٢٤/٢ .
٨ الخطيب، الفقيه والمتفقه ١٦٨/١ رقم ١٥٧ .

ذكر ذلك . البزار وأبو زرعة وأحمد[١].

ومحمد بن عبيدة النافقاني، قال ابن ماكولا: صاحب مناكير[٢].

٢- رواية عيسى بن عبد الله قال: أخبرني أبي، عن أبيه عن جده، عن علي .

أخرجه الخطيب البغدادي[٣] وابن الجوزي[٤].

وعيسى بن عبد الله، قال ابن عدى: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[٥]. وقال الدارقطني: متروك .

وقال ابن حبان: يروى عن آبائه أشياء موضوعات[٦].

٣- علي بن الحسين عن أبيه عن علي .

أخرجه الخطيب[٧] وابن الجوزي[٨] من طريق أبي نصر محمد إبراهيم السمرقندى

قال: نا أبو عبد الله محمد بن أيوب، نا جعفر بن محمد، نا سليمان بن عبد العزيز، قال: حدثني أبي، عن محمد بن عبد الله بن الحسين، عن علي بن الحسين، عن أبيه عن علي.

قال ابن الجوزى: السمرقندى يحدث بالمناكير.

وعبد العزيز والد سليمان هو ابن أبي ثابت قال البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه . وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا. وامتنع أبو زرعة من قراءة حديثه، وترك الرواية عنه. وقال محمد بن يحيى الذهلي: على بدنة إن حدثت عنه حديثا، وضعفه جدا[٩].

وأخرجه الطبراني[١٠] والخطيب[١١] وابن الجوزى[١٢] من طريق أحمد بن يحيى بن أبي العباس الخوارزمى، ثنا سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت المديني، حدثني أبي، حدثنا محمد بن عبد الله بن حسين، عن علي بن حسين بن علي، عن أبيه - وهكذا دون ذكر علي-

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن الحسين بن علي إلا بهذا الإسناد .

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٥٣٠-٥٣١ .

٢ ابن ماكولا، الأنساب ٥/٤٤٧ .

٣ الخطيب، الفقيه والمتفقه ١/١٦٨-١٦٩ رقم ١٥٨ .

٤ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٥.

٥ ابن عدى، ٥/٢٥٤.

٦ ابن حبان، الضعفاء (٢/١٢١).

٧ الخطيب، تاريخ بغداد ١/٤٠٧-٤٠٨ .

٨ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٤ .

٩ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٤٦٩ .

١٠ الطبراني، الأوسط ٢/٢٩٧ (٢٠٣٠).

١١ الخطيب، تاريخ بغداد ٥/٢٠٤ .

١٢ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٤-٦٥ .

تفرد به سليمان، وماكتبناه إلا عن هذا الشيخ.

وهذا الشيخ أحمد بن يحيى قال الدارقطني: لا يحتج به[١].

(٣) حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

أخرجه الطبراني فى الأوسط[٢] والعقيلي[٣]، وابن الجوزى[٤] من طريق عبد الله بن عبدالعزيز بن أبي رواد قال : ثنا عائذ بن أيوب- رجل من أهل طوس-حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبى عنه مرفوعا.

قال العقيلى: لا يصح إسناده.

وعبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد قال ابن الجنيد: لايساوى فلسا يحدث بأحاديث كذب

وقال أبو حاتم: أحاديثه منكرة[٥]

(٤) حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

أخرجه الطبراني[٦] وابن عدي[٧] والخطيب[٨] وابن الجوزي[٩] من طريق هذيل بن إبراهيم الجماني، نا عثمان بن عبد الرحمن القرشي، عن حماد بن أبي سليمان، عن شقيق بن سلمة عنه.

وعثمان بن عبد الرحمن القرشى قال البخارى: تركوه.وقال ابن معين: ليس بشيء. وفى رواية: يكذب . وقال النسائي: والدارقطني: متروك[١٠]. وقال ابن عدى: منكر الحديث... وعامة ما يرويه مناكير[١١].

(٥) حديث أبي سعيد الخدري .

أخرجه الطبراني[١٢] والخطيب[١٣] والبيهقي[١٤] من طريق يحيى بن هاشم السمسار قال:

---

١ الدارقطنى، الضعفاء (٧١).

٢ الطبرانى، الأوسط ٢٥/٤ رقم (٤٠٩٦).

٣ العقيلى، الضعفاء ٤١٠/٣ .

٤ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٦/١ .

٥ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥/ ١٠٤).

٦ الطبرانى، المعجم الكبير ٢٤٠/١٠٤٣٩/١٠، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ط (٢) بغداد والأوسط ٩٦/٦ رقم ٥٩٠٨.

٧ ابن عدى، الكامل ١٦٢/٥.

٨ الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ٣٠٠/٢ .

٩ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٦/١ .

١٠ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨٧/٤.

١١ ابن عدى، الكامل ١٦١/٥-١٦٢.

١٢ الطبرانى، الأوسط ٢٥٨/٨ رقم ٨٥٦٧ .

١٣ الخطيب، تاريخ بغداد ٤٢٧/٤ .

١٤ البيهقى، شعب الإيمان ٢٥٤/١-٢٥٥ رقم ١٦٦٧ .

نا مسعر، عن عطية العوفى عنه.

ويحيى بن هاشم السمسار قال النسائى: متروك. وقال ابن معين: كان جارى، لا يحمل عن مثله الحديث، كذاب.

وقال ابن عدى: يسرق حديث الثقات... وهو فى عداد من يضع الحديث[١].

وعطية العوفى ، قال أحمد: هو ضعيف الحديث. ثم قال: بلغنى أن عطية كان يأتى الكلبى فيأخذ عنه التفسير قال: وكان يكنيه بأبى سعيد. فيقول : قال أبو سعيد. وقال الثورى: سمعت الكلبى يقول: كنانى عطيه أبا سعيد[٢].

قال ابن حيان: جعل يجالس الكلبى وكناه أباسعيد، ويروى عنه فإذا قيل له: من حدثك فيقول: حدثنى أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدرى، وإنما أراد الكلبي[٣]

وهذه رواية عطية العوفى عن أبى سعيد، فلعلها عن الكلبى هذا.

(٦) حديث جابر بن عبد الله الأنصارى .

أخرجه ابن عدي[٤] وابن الجوزي[٥] من طريق عباس بن الوليد الخلال قال: ثنا يحيى بن صالح، ثنا محمد بن عبد الملك، ثنامحمد بن المنكدر عنه .

ومحمد بن عبد الملك هو الأنصارى، قال أحمد : كان أعمى يضع الحديث ويكذب. وقال البخارى: منكر الحديث.

وقال النسائى: متروك[٦]. قال ابن عدى: وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جدا .

وأخرجه الطبراني[٧] من طريق سليمان بن عبد العزيز بن عمران، عن أبيه، عن محمد ابن عبد الله بن الحسن، عن جابر.

وعبد العزيز بن عمران هذا ، قال البخارى: منكر الحديث.

وقال النسائى: متروك . وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا. وقال الذهلى: على بدنة إن حدثت عنه حديثا، وضعفه[٨].

---

١ ابن عدى، الكامل ٧/٢٥١ .
٢ المصدر السابق ٥/٣٦٩.
٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/١٤٤.
٤ ابن عدى، الكامل ٦/١٥٧ .
٥ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٧ .
٦ البخارى: التاريخ الكبير ١/١٦٤، وابن عدى الكامل ٦/١٦١، والذهبى، ميزان الاعتدال ٣/٦٣١.
٧ الطبرانى، الأوسط كما في مجمع البحرين (١/٢٠).
٨ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٤٦٩ .

(٧) حديث عبد الله بن عمر .

أخرجه ابن عدي[١] وابن حبان[٢] وابن الجوزي[٣] من طريق مهنا بن يحيى الرملى قال: عن أحمد بن إبراهيم بن موسى، عن مالك، عن نافع عن ابن عمر.

قال ابن عدى: هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد، ولا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى، وهو غير معروف

وقال ابن حبان: هذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر، ولا من حديث مالك إنما هو من حديث أنس بن مالك، وليس بصحيح.

وقال فى ترجمة أحمد بن إبراهيم بن موسى: شيخ يروى عن مالك ما لم يحدث به قط.

ورواه ابن عدى[٤] من طريق موسى بن هارون الحمال قال: سمعت موسى بن إبراهيم قال: ثنا الليث بن سعد عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر .

وقال: وهو بين الضعف على رواياته وحديثه.

وأخرجه ابن الجوزي[٥] من طريق يحيى بن صالح الوحاظى قال: نا محمد بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر.

ومحمد بن عبد الملك قال البخارى. منكر الحديث . وقال النسائى: متروك الحديث .

وقال ابن عدى: وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه[٦].

وأخرجه ابن عدى[٧] وابن الجوزي[٨] من طريق أبي البخترى عن محمد بن أبي حميد، عن نافع، عن ابن عمر.

وأبو البخترى، قال النسائى: متروك الحديث . وقال أحمد: كان كذابا يضع الحديث.

وقال يحيى بن معين: كذاب خبيث كان يضع الحديث[٩]. ومحمد بن أبي حميد قال ابن معين: ليس بشيء . وقال البخارى: واهى الحديث منكر الحديث[١٠] .

---

١ ابن عدى، الكامل ١/١٧٩ .
٢ ابن حبان، المجروحون ١/١٤١.
٣ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٥.
٤ ابن عدى، الكامل ٦/٣٤٨ .
٥ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٥ .
٦ ابن عدى، الكامل ٦/١٥٩،١٦١ .
٧ ابن عدى، الكامل ٧/٦٥.
٨ ابن الجوزى، العلل المتناهية ١/٦٥-٦٦ .
٩ ابن عدى، الكامل ٧/٦٣ .
١٠ المصدر السابق ٦/١٩٦.

ورواه العقيلي[١] وابن الجوزي[٢] من طريق روح بن عبد الواحد القرشي، حدثنا موسى ابن أعين، عن ليث بن أبي سليم.

قال العقيلى فى ترجمة روح هذا: لا يتابع على حديثه...

والرواية فى هذا الباب فيها لين.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتقن، روى أحاديث فيها صنعة[٣]

وليث بن أبي سليم. قال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يشتغل به وقال ابن معين منكر الحديث . وقال أحمد: مضطرب الحديث .

وقال ابن حبان: كان فى آخر عمره قد اختلط، وكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، تركه ابن مهدى ويحيى وأحمد[٤] .

---

١ العقيلى، الضعفاء ٥٨/٢

٢ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٦٦/١

٣ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٩٩/٣).

٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦١٢/٤-٦١٣

أقوال المتأخرين :

قال الزركشي: روى من طرق تبلغ رتبة الحسن[١].

وقال المزى: إن طرقه تبلغ رتبة الحسن[٢].

وقال الذهبي: يروى فيه عن علي وابن مسعود وابن عباس وجابر وأنس وأبي سعيد وبعض طرقه أوهى من بعض، وبعضها صالح[٣].

وقال السيوطى جمعت له خمسين طريقا، وحكمت بصحته لغيره، و لم أصحح حديثا لم أسبق لتصحيحه سواه[٤].

وحكم الألباني بتحسينه[٥].

وقال أبو الأشبال الزهيرى: فبانضمام هذه الطرق بعضها إلى بعض يرتقى الحديث إلى درجة الحسن[٦].

* * *

---

١ السخاوى، المقاصد الحسنة ص ٢٧٦ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الخانجى ط (٢) ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٢ المصدر السابق ص ٢٧٦ .
٣ الذهبى، تلخيص العلل المتناهية ص ٣٤ .
٤ المناوى، فيض القدير (٣٦٨٣/٧).
٥ الألباني، تخرج مشكلة الفقر ص ٥٥-٥٦ المكتب الإسلامى ط (١) ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٦ تحقيق أبي الأشبال لجامع بيان العلم وفضله (٥١/١).

أحكام المتقدمين ومن وافقهم من المتأخرين

قال الإمام أحمد: لا يثبت عندنا فيه شيء[١].

وقال إسحاق بن راهويه: طلب العلم واجب، ولا يصح فيه الخبر[٢]

وسئل مالك بن أنس عن الحديث فقال: ما أحسن طلب العلم، ولكن فريضة، لا[٣].

وقال البزار: هذا كذب، ليس له أصل عن ثابت عن أنس، فأما ما يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: طلب العلم فريضة على كل مسلم، فقد روى عن أنس من غير وجه فغير صحيح[٤].

وقال العقيلى: الرواية فى هذا الباب فيها لين[٥].

وقال ابن حبان: هذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولامن حديث مالك؟! إنما هو حديث أنس بن مالك، وليس بصحيح[٦].

وقال ابن عبد البر: هذا حديث يروى عن أنس بن مالك، عن النبى صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة فى شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد[٧].

وقال ابن القطان: لا يصح فيه شيء[٨].

وقال البيهقي: هذا حديث متنه مشهور، أسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث والله أعلم[٩].

وقال أبو على النيسابورى: لم يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه إسناداً[١٠].

وضرب به الحاكم مثلاً فى علوم الحديث على المشهور غير الصحيح[١١].

وذكره ابن بدر الموصلى فى المغنى عن الحفظ والكتاب[١٢].

وسئل عنه النووى فقال : ضعيف[١٣].

---

١ المقدسى، المنتخب من علل الخلال ص
٢ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله ٥٢/١
٣ المصدر السابق ٥٤/١
٤ البزار، البحر الزخار ١٧٢/١
٥ العقيلى، الضعفاء ٥٨/٢
٦ ابن حبان، المجروحون ١٤١/١
٧ ابن عبد البر . جامع بيان العلم وفضله ٢٣/١
٨ المناوى، فيض القدير ٣٨٦٤/٧
٩ البيهقى، شعب الإيمان ٢٥٤/١
١٠ السخاوى، المقاصد الحسنة ص ٢٧٦
١١ الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٩٢
١١ ابن بدر الموصلى، المغنى عن الحفظ والكتاب (٨٣)
١٢ النووى، المجموع ٤٩/١

قال المعلمي: وأهل العلم من قديم يلهجون بمتن هذا الحديث، ويتطلبون لـــه إســـنادًا صحيحًا، فلا يجدونه، ولأجل هذا وقع كثير من الناس فى روايته بأسانيد مركبة أو مدلســة أو نحو ذلك.[1]

يتضح من العرض السابق التساهل الذى وقع فيه بعض نقاد المتأخرين بتصحيحـهم أو تحسينهم لهذا الحديث اعتمادا على جمع الطرق .

وقد ظهر من تتبع هذه الطرق شدة ضعفها؛ بحيث لا تصلح للتقوية .

بينما لم يغير بهذه الطرق المتعددة أئمة النقد من المتقدمين ومن تابعهم من المتأخرين.

وفرق كبير بين أهمية طلب العلم والإرشاد إليه وبين فرضيته.



١ المعلمي، التنكيل ١٩١/١

حديث :" لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" .

هذا حديث اختلف المتقدمون والمتأخرون فى الحكم عليه، وقبل التعرض لهذه الأحكام أورد تخريج طرق الحديث.

(١) حديث أبى سعيد الخدرى .

أخرجه ابن ماجه[١] وابن أبي شيبة[٢] من طريق كثير بن زيد، ثنا ربيح بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد، عن أبيه عن جده .

وكثير بن زيد هو الأسلمى السهمى، اختلف فيه قول ابن معين. وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو . وقال النسائى: ضعيف[٣].

وربيح بن عبد الرحمن قال البخارى: منكر الحديث

وقال أحمد: أقوى شيء فيه- فى التسمية على الوضوء- حديث كثير بن زيد، عن ربيح، وربيح رجل ليس بمعروف .وقال أبو زرعة: شيخ[٤].

(٢) حديث أبى هريرة .

أخرجه أبو داود[٥]، وابن ماجه[٦]، وأحمد[٧]، والترمذي[٨]، والحاكم[٩]، من طريق يعقوب ابن سلمة الليثى، عن أبيه، عن أبى هريرة، مرفوعا .

قال البخارى: لا يعرف لسلمة سماع من أبى هريرة، ولا ليعقوب من أبيه[١٠]

ووقع فى رواية الحاكم: يعقوب بن أبى سلمة الماجشون، واسم أبى سلمة دينار.

وتعقبه الذهبى فقال: صوابه يعقوب بن سلمة الليثى، عن أبيه، عن أبى هريرة .

وقال ابن حجر: إنما هو يعقوب بن سلمة، لا ابن أبي سلمة[١١].

- وروى من طريق ابن سيرين عن أبى هريرة

رواه الطبراني[١٢] من طريق عمرو بن أبى سلمة حدثنا إبراهيم بن محمد البصرى، عن

---

١ ابن ماجه، السنن ٣٩٧

٢ ابن أبي شيبة، المصنف ٢/١

٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٧٩/٤

٤ المصدر السابق ١٤٢/٢

٥ أبو داود، السنن (١٠١)

٦ ابن ماجه، السنن (٣٩٩)

٧ أحمد، المسند ٤١٨/٢

٨ الترمذى، العلل الكبير ١١٢/١

٩ الحاكم، المستدرك ١٤٦/١

١٠ البخارى، التاريخ الكبير ٧٦/٤

١١ ابن حجر، نتائج الأفكار ٢٢٦/١

١٢ الطبرانى، المعجم الصغير (١٩٦)

على بن ثابت، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا.

وقال الطبراني: لم يرو عن على بن ثابت أخو ابن أخى عزرة بن ثابت إلا إبراهيم بن محمد، تفرد به عمرو بن أبي سلمة . قال ابن حجر: حديث منكر[1]. وقال ابن عدى فى إبراهيم بن محمد: روى عن عمرو بن أبي سلمة وغيره مناكير[2].

وقال ابن الجوزى: هذا الحديث ليس له أصل[3].

وقال الذهبي فى إبراهيم بن محمد هذا: شيخ لعمرو بن أبي سلمة التنيسي، روى مناكير[4].

وروى من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا .

أخرجه الدارقطني[5] والبيهقي[6] من طريق محمود بن محمد أبي يزيد الظفرى، ثنا أيوب ابن النجار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا .

وقال ابن حجر: هذا حديث غريب تفرد به الظفرى، ورواته عن أيوب فصاعدًا مخرج لهم فى الصحيح، ولكن قال الدارقطني: ليس بالقوي[7]

وقال يحيى بن معين: سمعت أيوب النجار يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير سوى حديث واحد، وهو حديث:" احتج آدم وموسى"[8].فعلى هذا يكون فى السند انقطاع إن لم يكن الظفرى دخل عليه إسناد فى إسناد"[9]

وقال البيهقى: لا يعرف من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة إلا من هذا الوجه، وهو منقطع[10].

- وروى من حديث مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعًا

أخرجه الدارقطني[11] والبيهقي[12] من طريق مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبي بردة ثنا محمد بن أبان، ثنا أيوب بن عائذ، عن مجاهد به.

قال ابن حجر: هذا حديث غريب، تفرد به مرداس، وهو من ولد أبي موسى الأشعرى،

---

١ ابن حجر، لسان الميزان ٩٨/١
٢ ابن عدى، الكامل٢٦٢/١
٣ ابن الجوزى، الموضوعات ١٨٥/٣-١٨٦
٤ الذهبي، الميزان ٩٨/١
٥ الدارقطني، السنن ٧٧/١
٦ البيهقي، السنن ٤٤/١
٧ ابن حجر، لسان الميزان ٥/٦
٨ البيهقي، السنن الكبرى ٤٤/١
٩ ابن حجر، نتائج الأفكار ٢٢٦/١
١٠ البيهقي، السنن الكبرى ٤٤/١
١١ الدارقطني، السنن ٧٤/١
١٢ البيهقي، السنن الكبرى ٤٥/١

ضعفه جماعة[١]. وقال الذهبي: لا أعرفه، وخبره منكر فى التسمية على الوضوء[٢].

وقال ابن القطان: لا يعرف البتة[٣].

(٣) حديث سهل بن سعد

أخرجه ابن ماجه[٤] والحاكم[٥] والدارقطني[٦] من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدى، عن أبيه، عن جده مرفوعًا.

وعبد المهيمن قال البخارى: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال النسائى: ليس بثقة. وقال فى موضع آخر: متروك.

وقال أبو نعيم: روى عن أبائه أحاديث منكرة لا شيء[٧].

ورواه الطبراني[٨] من طريق عبيد الله بن محمد المنكدرى، ثنا ابن أبي فديك، عن أبي بن عباس، عن أبيه، عن جده.

وشيخ الطبرانى عبد الرحمن بن معاوية العتبى جاءت ترجمته فى الإكمال[٩] والأنساب[١٠] دون ذكر جرح أو تعديل

والمنكدرى: لم أقف له على ترجمة.

واستغربه الحافظ ابن حجر فقال: هذا حديث غريب أخرجه ابن ماجه من رواية عبد المهيمن[١١].

٤- حديث أبي سبرة

أخرجه الطبراني[١٢] من طريق عيسى بن سبرة عن أبيه عن جده.

وقال الطبرانى: لا يروى هذا الحديث عن ابن سبرة إلا بهذا الإسناد

وقال ابن حجر: هذا حديث غريب، وعيسى بن سبرة قال البغوى: منكر الحديث[١٣].

---

١ ابن حجر، نتائج الأفكار ٢٢٧/١

٢ الذهبي، الميزان (٨٨/٤).

٣ ابن حجر، لسان الميزان (٤٣/٧).

٤ ابن ماجة، السنن (٤٠٠)

٥ الحاكم، المستدرك ٢٦٩/١

٦ الدارقطني، السنن ٣٥٥/١

٧ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥١٩/٣

٨ الطبراني، المعجم الكبير ١٢١/٦ رقم ٥٦٩٩

٩ ابن ماكولا، الإكمال ٣٦٨/٦

١٠ السمعاني، الأنساب ٣٨/٨

١١ ابن حجر، نتائج الأفكار ٢٣٤/١

١٢ الطبراني، الأوسط ١١٥، والكبير ٢٩٦/٢٢

١٣ ابن حجر، نتائج الأفكار ٢٣٦/١

وقال الهيثمي: وعيسى بن سبرة وأبوه وعيسى بن يزيد، لم أرمن ذكر أحدا منهم[١].

٥- حديث ابن مسعود .

أخرجه الدارقطني[٢] وابن عدي[٣] من طريق يحيى بن هاشم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا.

ويحيى بن هاشم هو السمسار. قال النسائي: متروك الحديث. وقال يحيى بن معين: كان جارى، لا يحمل عن مثله الحديث، كذاب . وقال ابن عدى: يضع الحديث ويسرقه[٤] .

٦- حديث ابن عمر .

أخرجه الدارقطني[٥] من طريق أبي بكر الداهرى، عن عاصم بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا .

وأبو بكر الداهرى هو عبد الله بن حكيم قال يحيى بن معين: ليس بشيء . وقال أحمد: يروى أحاديث مناكير، ليس هو بشيء . وقال النسائى: ليس بثقة. وقال ابن عدى: منكر الحديث[٦].

٧- حديث علي بن أبي طالب .

أخرجه ابن عدي[٧] من طريق عيسى بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي رضى الله عنه مرفوعا .

وعيسى بن عبد الله قال ابن عدى: وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال الدارقطني: متروك .

وقال ابن حبان: يروى عن أبيه، عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به[٨]

٨- حديث أنس .

أخرجه أحمد[٩] والنسائي[١٠] وابن خزيمة[١١] وابن حبان[١٢].

---

١ الهيثمي، مجمع الزوائد ٢٨٨/١
٢ الدارقطني، السنن ٧٣/١-٧٤
٣ ابن عدى، الكامل (٢٥١/٧).
٤ ابن عدى، الكامل ٢٥١/٧
٥ الدارقطني، السنن ٧٤/١
٦ ابن عدى ، الكامل ١٣٨/٤-١٤١
٧ ابن عدى، الكامل ٢٤٣/٥
٨ ابن حبان، المجروحين (١٢١/٢).
٩ أحمد، المسند ١٦٥/٣
١٠ النسائي، السنن ٧٨
١١ ابن خزيمة، الصحيح ١٤٤
١٢ ابن حبان، الصحيح ٦٥٤٤

من طريق معمر، عن ثابت وقتادة، عن أنس مرفوعا .

ومعمر، قال ابن معين: وحديث معمر، عن ثابت وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام[١].

وقال على بن المديني: وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة .

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت : معمر[٢]. وقال الدارقطني: معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش، وقال يحيى بن معين: قال معمر، جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد[٣].

٩- حديث أبي بكر الصديق

أخرجه ابن أبي شيبة[٤] من طريق خلف بن خليفة، عن ليث، عن حسين بن عمار، عن أبي بكر موقوفا.

وخلف بن خليفة قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة، ولكنه خرف، فاضطرب عليه حديثه . وقال ابن سعد: أصابه الفالج قبل موته حتى ضعف وتغير واختلط[٥].

١٠- حديث سعيد بن زيد

وقد روى من طرق عن أبي ثفال المرى، عن رباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها سعيد بن زيد مرفوعا .

أخرجه الترمذي[٦] وأحمد[٧] والدارقطني[٨] والبيهقي[٩] والحاكم[١٠] وغيرهم .

وأبو ثفال. قال البخارى: أبو ثفال المرى عن رباح بن عبد الرحمن، فى حديثه نظر[١١].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: أبو ثفال مجهول[١٢].

وقال البيهقى: أبو ثفال ليس بالمعروف جدا[١٣].

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٠٢/٥.
٢ ابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢٨٠ .
٣ المصدر السابق ص ٢٨٤ .
٤ ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢.
٥ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٩٢/٢ .
٦ الترمذى، الجامع (٢٥) .
٧ أحمد، المسند ٣٨٢/٦ .
٨ الدارقطني، السنن ٧٣/١ .
٩ البيهقى، السنن ٤٣/١ .
١٠ الحاكم، المستدرك ٦٠/٤ .
١١ العقيلى، الضعفاء ١٧٧/١ .
١٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٥٢/١ رقم ١٢٩
١٣ البيهقى، السنن الكبرى (٤٤/١).

ورباح، قال أبو حاتم وأبو زرعة: رباح مجهول[1].

وقال البزار: رباح وجدته لا نعلمهما رويا إلا هذا الحديث، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثفال، فالخبر من جهة النقل لا يثبت[2].

وقال البخارى: أحسن شيء فى هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن[3].

١١- حديث عائشة

أخرجه ابن أبي شيبة[4] البزار[5] وابن عدي[6] وإسحاق بن راهويه[7] من طريق حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة: سألت عائشة .

وحارثة بن أبي الرجال قال يحيى بن معين: ليس يكتب حديثه. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث.

وأنكر أحمد على إسحاق إدخاله حديثه جدًا وقال: أول حديث فى الجامع يكون عن حارثة !![8].

* * *

١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١ / ٥٢ رقم ١٢٩
٢ ابن الملقن، البدر المنير (٣/ ٢٤٧) تحقيق جمال محمد السيد، دار العاصمة ط (١) ١٤١٤هـ.
٣ الترمذى، السنن (٣٩/١).
٤ ابن أبي شيبة، المصنف ٣/١
٥ البزار، كشف الأستار ٢٦١
٦ ابن عدى، الكامل ١٩٨/٢
٧ ابن راهويه، المسند (٥٤٦)
٨ ابن عدى، الكامل ١٩٨/٢-١٩٩

نصوص المتقدمين :

قال الأمام أحمد: لا أعلم فى هذا حديثا له إسناد جيد[1].

وقال : فيه أحاديث ليست بذاك، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾* فلا أوجب عليه. وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة[2].

وقال البزار: كل ما روى فى هذا الباب فليس بقوى[3].

وقال العقيلى: الأسانيد فى هذا الباب فيها لين[4].

وقال البخارى: أحسن شىء فى هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن[5].

ومعلوم أن هذا اللفظ لا يعنى الحسن أو الصحة المطلقة، وإنما هو من باب التفاضل بين ضعيفين أيهما أقل ضعفا ، فإنه كما قال ابن القطان: هذا الإسناد فيه ثلاثة مجاهيل:

١-جدة رباح ٢- رباح ٣- أبو ثفال[6]

ويتضح من طرق الحديث أنها لا تخلو من كذاب أو منكر الحديث أو واهى الحديث أو من لا يشتغل به أو من حاله أشد ضعفا من أن يحتمل فى التقوية، ولذلك كان الأئمة يضعفون هذا الحديث ويردونه .

نصوص المتأخرين:

قد صحح ابن حبان هذا الحديث بإدخاله فى الصحيح[7].

وحسنه ابن حجر فى نتائج الأفكار[8].

❋ ❋ ❋

---

١ الترمذى، الجامع (٣٨/١).
٢ أبو زرعة الدمشقى، التاريخ (١٨٢٨)
٣ ابن حجر، التلخيص الحبير
٤ العقيلى، الضعفاء ١٧٧/١
٥ الترمذى، الجامع (٣٩/١).
٦ ابن القطان، بيان الوهم والإيهام ( ).
٧ ابن حبان ، الصحيح ٦٥٤٤
٨ ابن حجر نتائج الأفكار ٢٣٠/١،٢٣١
* المائدة : ٦.

حديث : "من غسل ميتا فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ، ومن تبع جنازة، فلا يجلس حتى توضع ".

هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة ، ومنهم :

(١) أبو هريرة وقد روى عنه من طرق منها:

١-عمرو بن عمير، عن أبي هريرة

رواه أبو داود[١]. وعمرو بن عمير مجهول كما قال ابن القطان

وقال الذهبي: تفرد عنه القاسم بن العباس[٢]

٢-سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة .

أخرجه الترمذي[٣] وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] وعبد الرزاق[٦] والطبراني[٧] وابن حبان[٨] وأبو نعيم[٩] والبيهقي[١٠] وابن الجوزي[١١] .

قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد روى عن أبي هريرة موقوفا.

قال الإمام أحمد: أدخل أبو صالح بينه وبين أبي هريرة في هذا الحديث- يعني إسحاق مولى زائدة[١٢] .

وقال الدارقطني: ويشبه أن يكون سهيل كان يضطرب فيه[١٣] .

وقال ابن دقيق العيد: إن أحسن طرق الحديث رواية سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهي معلولة[١٤] .

وقال ابن حجر: هو معلول؛ لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة[١٥] .

---

١ أبو داود، السنن (٣١٦١)
٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٧٠/٤
٣ الترمذي، الجامع (٩٩٣)
٤ ابن ماجه، السنن (١٤٦٣)
٥ أحمد، المسند (٢٧٢/٢)
٦ عبد الرزاق، المصنف (٦٠١١)
٧ الطبراني، الأوسط (٩٨٩)
٨ ابن حبان، الصحيح (١١٦١)
٩ أبو نعيم، الحلية ٢١٥٨/٩
١٠ البيهقي، السنن ٣٠١/١
١١ ابن الجوزي، العلل ٣٧٥/١
١٢ أبو داود، السنن ١٠٢/٣
١٣ الدارقطني، العلل ١٦٢/١٠
١٤ ابن حجر، تلخيص الحبير ١٣٧/١
١٥ ابن حجر، فتح الباري ١٢٧/٣

٣- إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة .

أخرجه أبو داود[١] وأحمد[٢] وعبد الرزاق[٣] والبخاري[٤] والبيهقي[٥] .

وقد اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق ، كما في التاريخ الكبير وسنن البيهقي.

٤-محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا.

أخرجه ابن عدي[٦]والبخاري[٧]، وقال البخارى: لا يصح: أى مرفوعا .

ورواه موقوفا على أبي هريرة عبد الوهاب بن عطاء[٨] والدراوردى[٩] ويزيد بن هارون وعبدة بن سليمان[١٠].

وقال البخارى: هذا أشبه . وسئل عنه ابن أبي حاتم فقال : هذا خطأ إنما هو موقوف عن أبي هريرة، لا يرفعه الثقات[١١].

وقال البيهقى: والصحيح أنه موقوف.

وقال ابن دقيق العيد: إسناده حسن إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو رووه عنه موقوفا [١٢].

٥-صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا .

أخرجه البيهقي[١٣]من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، عن حنين بن أبي حكيم، عن صفوان به.

وقال البيهقى: ابن لهيعة وحنين بن أبي حكيم لا يحتج بهما، والمحفوظ من حديث أبي سلمة ما أشار إليه البخارى، موقوف من قول أبي هريرة.

---

١ أبو داود، السنن (٣١٦٢)
٢ أحمد، المسند (٢٨٠/٢)
٣ عبد الرزاق، المصنف (٦١١٠/٣)
٤ البخارى، التاريخ الكبير (٣٩٧/١)
٥ البيهقى، السنن (٣٠٣/١)
٦ ابن عدى، الكامل ٢١٧/٦
٧ البخارى، التاريخ الكبير ٣٩٧/١
٨ البيهقى، السنن (٣٠٢/١)
٩ البخارى، التاريخ الكبير٣٩٧/١
١٠ ابن أبي شيبة، المصنف ٣٦٩/٣
١١ ابن أبي حاتم، علل الرازى ١٠٣٥
١٢ ابن حجر، تلخيص الحبير١٣٧/١
١٣ البيهقى، السنن ٣٠٢/١

٦-صالح مولى التوءمة، عن أبي هريرة .

أخرجه أحمد[١] والطيالسي[٢] وابن أبي شيبة[٣] والبيهقي[٤].

قال البيهقي: صالح مولى التوءمة ليس بالقوى. وقد تغير واختلط .

وقال ابن عينية: لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أو نحوها وقد تغير، ولقيه الثورى بعدى.

وقال أحمد بن حنبل: من سمع منه قديما فذاك[٥].

وقال البخارى: سماع ابن أبي ذئب من صالح مولى التوءمة أخيرا، ويروى عنه مناكير[٦].

٧- العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعا .

أخرجه الطبراني[٧]والبيهقي[٨] من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسى، عن زهير بن العلاء عن العلاء، بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة .

قال الدارقطني: ليس بمحفوظ[٩]. وأهل الشام يروون عن زهير مناكير وعمرو بن أبي سلمة التنيسى منهم.

فزهير قال البخارى: ماروى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة، فإنه صحيح.

وقال أحمد عن رواية الشاميين عنه: يروون عنه مناكير. وقال أحمد أيضا: فأما رواية أبي حفص ذاك التنيسى عنه، فتلك بواطيل موضوعة.

وقال أبو حاتم: محله الصدق ، وفى حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح[١٠].

وعمرو بن أبي سلمة التنيسى، قال ابن يونس: كان من أهل دمشق .

وقال أحمد: روى عن زهير أحاديث بواطيل، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله،

---

١ أحمد، المسند ٤٣٣/٢،٤٥٤،٤٧٢

٢ الطيالسى، المسند (٢٣١٤)

٣ ابن أبي شيبة، المصنف ٢٦٩/٣

٤ البيهقى، السنن ٣٠٣/١

٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٤٠/٢-٥٤١

٦ الترمذى، العلل الكبير ٥٣٧

٧ الطبرانى، الأوسط (٩٩٠)

٨ البيهقى، السنن (٣٠٢/١)

٩ الدارقطنى، العلل (٢٩٣/٩) رقم ١٧٧٠.

١٠ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٠٦/٢

فغلط فقلبها عن زهير[١].

٨- موسى بن وردان، عن أبي هريرة مرفوعا

أخرجه البيهقي[٢] من طريق الوليد بن مسلم حدثنى ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة . وابن لهيعة ضعيف .

٩- المقبرى عن أبي هريرة مرفوعا

أخرجه الدارقطنى فى العلل[٣] من رواية حبان بن على، عن ابن أبي ذئب، عن المقبرى، عن أبي هريرة .

وحبان بن على قال ابن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء. وقال أبو داود: لا أحدث عنه. وضعفه على بن المديني، وقال: لا أكتب حديثه. وقال أبو زرعة: لين.

وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الدارقطنى: متروك. وقال البخارى: ليس عندهم بالقوي[٤].

١٠-محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة مرفوعا

أخرجه البيهقي[٥]. وفى إسناده أبو واقد الليثى، قال البخارى: منكر الحديث .

وقال أبو حاتم: منكر الحديث .

وقال ابن معين: ضعيف، ليس حديثه بذاك . وضعفه على بن المدينى.

وقال النسائى: ليس بالقوى .

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد، ولا يعلم، ويسند المرسل ولا يفهم، فلما كثر ذلك فى حديثه وفحش استحق الترك[٦].

١١-القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا

أخرجه البيهقي[٧] من طريق أبي سهل أحمد بن محمد ثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذا إسناد فيه سقط بين أبي سهل ومحمد بن جعفر، فلا يصلح أن يلتقيا.

فأبو سهل أحمد بن محمد هو ابن زياد القطان المولود عام ٢٥٩ هـ ولايدرك يقينا محمد بن جعفر بن أبي كثير المتوفى سنة سبعين ومائة.

---

[١] المصدر السابق ٣٤٤/٤
[٢] البيهقى، السنن ٣٠٣/١
[٣] الدارقطنى، العلل (٢٠٦٤)
[٤] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٢٧/١-٤٢٨
[٥] البيهقى، السنن ٣٠١/١
[٦] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥٣٨/٢
[٧] البيهقى، السنن ٣٠٠/١

(٢)حديث حذيفة رضى الله عنه

أخرجه الطبراني[١] والبيهقي[٢]وابن الجوزي[٣] من طريق محمد بن المنهال، ثنا يزيد بن زريع، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة مرفوعا.

قال الطبرانى: لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا معمر، ولا عن معمر إلا يزيد، تفرد به محمد .

وقال أبو بكر بن إسحاق الفقيه: خبر أبي إسحاق عن أبيه عن حذيفة ساقط .

وقال على بن المديني: لا يثبت فيه حديث .

وقال البيهقى: ورواه غيره عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إسحاق عن أبي هريرة والمشهور عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب الأسدى، عن على رضى الله عنه .

وقال أبو حاتم: هذا حديث غلط[٤]. وقال الدارقطني: ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق، والمحفوظ قول الثورى وشعبة ومن تابعهما عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي[٥].

(٣) حديث على بن أبي طالب رضى الله عنه

أخرجه أبو داود[٦]والنسائي[٧]وأحمد[٨] وابن أبي شيبة[٩]والطيالسي[١٠] وأبو يعلى[١١] والبيهقي[١٢].

من طريق أبي إسحاق ، عن ناجية بن كعب، عن على رضى الله عنه، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى: اذهب فاغتسل .

وقال البيهقى: ناجية بن كعب الأسدى لم تثبت عدالته عند صاحبى الصحيح، وليس فيه أنه غسله.

وروى عن ابن المديني أنه قال: حديث على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يوارى أبا طالب لم نجده إلا عند أهل الكوفة، وفى إسناده بعض الشيء[١٣].

---

١ الطبراني، الأوسط (٢٧٨١)
٢ البيهقى، السنن ٣٤/١
٣ ابن الجوزى، العلل المتناهية ٣٧٦/١
٤ ابن أبي حاتم، علل الرازى (١٠٤٦)
٥ الدارقطني، العلل ١٦٤/٤
٦ أبو داود، السنن (٣٢١٤)
٧ النسائى، السنن (١٩٠،٢٠٦) .
٨ أحمد، المسند ١٣١،٩٧/١
٩ ابن أبي شيبة، المصنف ٢٦٩/٣
١٠ الطيالسى، المسند ١٢٢،١٢٠
١١ أبو يعلى، المسند ٤٢٣
١٢ البيهقى، السنن (٣٠٤/١).
١٣ البيهقى (٣٠٤/١).

رواه أبو إسحاق، عن ناجية، ولانعلم أحدا روى عن ناجية غير أبي إسحاق.

وقد ذكر ابن حيان ناجية وقال: كان شيخا صالحا إلا ان فى حديثه تخليطا، لا يشـبه حديث أقرانه الثقات عن على، فلا يعجبنى الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقـات، فإن احتج به محتج أرجو أنه لم يجرح فى فعله ذلك[1]

*وقد رواه الامام أحمد[2] وأبو يعلى[3] وابن عدي[4] والبيهقي[5] من حديث الحسـن بـن يزيد، عن السدى إسماعيل، عن أبي عبد الرحمن السلمى عن على بن أبي طالب مرفوعا.

قال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن السدى إلا من هذا الوجه[6].

وقال ابن عدى: لا أعلم يرويه عن السدى غير الحسن هذا، ومدار هـذا الحديث المشهور عن أبي إسحاق السبيعى، عن ناجية بن كعب، عن على رضى الله عنه .

والحسن بن يزيد وإن وثقه أحمد وابن معين والدارقطنى إجمالا [7] . فإن ابـن عـدى ضعفه فى السدى خاصة ، فقال: عن السدى ليس بالقوى، وحديثه عنه ليس بمحفوظ .

وروى من حديث الشعبى عن على نحوه مختصرا .

أخرجه الطيالسى [8] من طريق أبي حريز السجستانى عن الشعبى، عن على .

وأبو حريز عبد الله بن الحسن قال أحمد: حديثه منكر[9]. وقال ابن عدى: عامـة مـا يرويه لا يتابعه عليه أحد[10].

ورواه إسحاق بن محمد الفروى عن على بن أبي على اللهبى، عن الزهرى، عن علـى ابن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: دخل على بن أبي طالب علـى رسول الله ... الحديث.

أخرجه البيهقي[11] وقال: هذا منكر لا أصل له بهذا الإسناد ... ويروى من وجه آخر هكذا وإسناده ضعيف، وروى عن على من قوله، وليس بالقوى .

(٤) حديث أبي سعيد الخدري

رواه ابن وهب عن أسامة بن زيد الليثى، عن سعيد بن أبي سعيد مولى المهرى عـن

---

١ ابن حيان، المجروحون (٣/٥٧)
٢ أحمد، المسند ١/١٠٣
٣ أبو يعلى، المسند ٤٢٤
٤ ابن عدى، الكامل ٢/٣٢٦
٥ البيهقى، السنن ١/٣٠٤
٦ البحر الزخار ٥٩٢
٧ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/٥١٧
٨ الطيالسى، المسند (١٢١)
٩ ابن عدى، الكامل ٤٠/١٥٨
١٠ المصدر السابق ٤/١٦١
١١ البيهقى، السنن ١/٣٠٥

إسحاق مولى زائدة عن أبي سعيد الخدرى .

أخرجه البخاري[١] وأشار إلى ضعفه .

(٥) حديث عائشة

أخرجه أبو داود[٢] من حديث مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة مرفوعا.

قال أبو داود: ضعيف، فيه خصال ليس العمل عليها.

قال أبو زرعة: لا يصح هذا. قال ابن أبي حاتم له: يروى عن عائشة من غير حديث مصعب؟ قال: لا[٣].

وقال البخارى: حديث عائشة فى هذا الباب ليس بذاك[٤]. وقال الأمام أحمد فى مصعب بن شيبة: أحاديثه مناكير[٥]. وقال النسائى: منكر الحديث . وقال أبو حاتم: لا يحمدونه[٦] وقد أخرجوا هذا الحديث فى ترجمته .

وضعف النووي[٧] هذا الحديث لأجل مصعب بن شيبة هذا .

* * *

---

١ البخارى، التاريخ الكبير ٣٩٧/١
٢ أبو داود، السنن (٣٤٨،٣١٦٠)
٣ ابن حجر، النكت الظراف على الأطراف ٤٣٩/١١
٤ البيهقى، السنن ٣٠١/١،٣٠٢
٥ العقيلى، الضعفاء ١٩٧/٤
٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٤٩/٥
٧ النووى، المجموع ١٣٨/٥-١٣٩

(٦)حديث المغيرة بن شعبة

أخرجه أحمد[١] من طريق ابن إسحاق قال: وقد كنت حفظت من كثير من علمائنا بالمدينة أن محمد بن عمرو بن حزم كان يروى عن المغيرة أحاديث منها... الحديث.

وهذا إسناد فيه جهالة، فمن هم هؤلاء العلماء؟!

أقوال المتقدمين:

قال الإمام أحمد: لا يصح فى هذا الباب شيء، وكذا قال ابن المديني والبخارى ومحمد بن يحيى الذهلى[٢] وابن المنذر[٣]. وزاد البخارى: إن الأشبه أنه من قول أبي هريرة، وكذا قال البيهقى وغير واحد من أهل العلم.

وهذه الأحكام من أئمة المتقدمين نتيجة لسبر المرويات المتعددة للراوى الواحد، ومعرفة متى أصاب ومتى أخطأ.

وممن وافقهم من المتأخير ابن دقيق العيد فقال: إن أحسن طرق الحديث رواية سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهى معلولة[٤]

أقوال المتأخرين

وقد صحح الحديث ابن حبان[٥] وابن حزم[٦] وعارضهم ابن دقيق العيد، فقال:

إن أحسن طرق الحديث رواية سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة، وهى معلولة، وإن صححها ابن حيان وابن حزم[٧].

وقال الذهبى: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء و لم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفع[٨].

وقال ابن حجر متعقبا على كلام أبي حاتم والدارقطنى وردهم لحديث حذيفة قال: ونفيهما الثبوت على طريقة المحدثين، وإلا فهو على طريقة الفقهاء قوي؛ لأن رواته ثقات.

وهو تعقب غريب من الأمامين الجليلين رحمهما الله تعالى.

فالمحدثون هم أصحاب هذا الفن، وهم أولى الناس بإصدار الأحكام بالصحة والضعف، ثم يستنبط الفقهاء من صحيح ما اختاره المحدثون أحكامهم، ليس أن يتدخلوا هم بالتصحيح والتضعيف.

---

١ أحمد، المسند ٢٤٦/٤

٢ البيهقى، السنن (٣٠٢/١).

٣ ابن المنذر، الأوسط (٥/ ٣٥١).

٤ ابن حجر، تلخيص الحبير (١/ ٧٣١).

٥ ابن حبان، الصحيح (١١٦١)

٦ ابن حزم، المحلى (٢/ ٢٣ – ٢٥).

٧ ابن حجر، تلخيص الحبير ١٣٧/١

٨ ابن حجر، تلخيص الحبير ١٣٧/١

فأهل الفقه لا ينازعهم منازع فى تخصصهم الدقيق ، وكذا أهل الحديث لا ينازعهم منازع فى علومهم إلا بحجة وبيان وإذا كان مع المحدثين زيادة علم وبيان، عما لدى الفقهاء فلا ينبغى ترك البيان الزائد والعلم بما خفى على البعض للقواعد العامة والأطر الجامدة.

حديث:" إن الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"

الحديث رواه ابن ماجه[١] والبيهقي[٢] من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا .

وأخرجه ابن حبان[٣] والطحاوي[٤] والطبراني[٥] والدارقطني[٦] من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعى عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس مرفوعًا

وأخرجه الحاكم[٧] من طريق أيوب بن سويد عن الأوزاعى عن عطاء، عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعًا.

قال أبو حاتم فى العلل: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة. وقال: لم يسمع الأوزاعى هذا الحديث من عطاء، إنه سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده[٨]

وقال محمد بن نصر المروزى:" يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه. إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله[٩] .

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد:" سألت أبى عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تجاوز لأمتى عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان.

وعن الوليد، عن نافع، عن ابن عمر مثله.

فأنكره جدًا قال: ليس يروى فيه إلا عن الحسن، عن النبى صلى الله عليه وسلم[١٠]

وفى رواية الطبراني[١١]: مسلم بن خالد الزنجى عن سعيد العلاف عن ابن عباس مرفوعًا. قال أحمد: وليس هذا مرفوعًا؛ إنما هو عن ابن عباس قوله.

وسعيد العلاف هو سعيد بن أبى صالح. قال الإمام أحمد: هو مكى. قيل! كيف

---

١ ابن ماجه، السنن ٦٥٩/١ (٢٠٤٥)

٢ البيهقى، السنن ٣٥٦/٧

٣ ابن حيان، صحيح ابن حبان (٧٢١٩)

٤ الطحاوى، شرح معانى الآثار (٩٥/٣)

٥ الطبرانى، المعجم الصغير (٢٧٠/١)

٦ الدارقطنى، السنن (١٧٠/٤)

٧ الحاكم، المستدرك ١٩٨/٢

٨ ابن أبى حاتم، علل الرازى ٤٣١/١ رقم ١٢٩٦

٩ المروزى، اختلاف العلماء ص ١٧٥-١٧٦ والتلخيص الحبير لابن حجر (٤٦٥/٢).

١٠ أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ٥٦١/١-٥٦٢ رقم ١٣٤٠ تحقيق وصى الله عباس المكتب الأسلامى ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١١ الطبرانى، المعجم الكبير (١١٢٧٤) .

حاله؟ قال: لا أدرى، وما علمت أحدًا روى عنه غير مسلم بن خالد[1]".

قال ابن رجب: ومسلم بن خالد ضعفوه[2]

وقال أحمد: من زعم الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن الله قد أوجب فى قتل النفس الخطأ الكفارة[3].

وقد خالف فى ذلك من المتأخرين ابن حبان فأخرجه فى صحيحه[4]

وصححه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما[5].

وحسنه النووى فى الأربعين النووية[6]

وقال السخاوى: بمجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً[7]

وصححه الألبانى فى إرواء الغليل[8]

مناقشة الموقفين :

يرى من يصحح هذا الحديث أن الأوزاعى ثقة جليل لا يجوز تضعيفه بمجرد دعوى عدم السماع.

يقول الألبانى:" ولست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم رحمه الله، فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة، لا سيما إذا كان إمامًا جليلاً كالأوزاعى، بمجرد دعوى عدم السماع، ولذلك فنحن على الأصل، وهو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه سيما وقد روى من طرق ثلاث عن ابن عباس، وروى من حديث أبى ذر وثوبان وابن عمر وأبى بكرة وأم الدرداء والحسن مرسلا، وهى وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف، فبعضها يقوى بعضًا. . . ومما يشهد له ما رواه مسلم: وغيره، عن ابن عباس قال:" لما نزلت﴿ **رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾[9] قال الله تعالى: قد فعلت"[10]

فتصحيح الألبانى يعتمد على أن الأوزاعى ثقة، وأن ذكر عدم سماعه مجرد دعوى، والثقة لا يجوز توهيمه إلا ببيان انقطاعه بيانًا جليًّا .

ووجود متابعات- اعترف هو بضعفها- تقوى هذا الحديث، وجود شاهد له من حديث ابن عباس.

---

١ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧١-٣٧٢

٢ السابق ص ٣٧٢ وانظر ابن عدى، الكامل ٣٠٩/٦

٣ ابن حجر ، تلخيص الحبير ٤٦٥/٢

٤ ابن حبان، الصحيح / رقم ٧٢١٩.

٥ الحاكم، المستدرك (١٩٨/٢).

٦ النووى، الأربعين النووية رقم ٣٩.

٧ السخاوى، المقاصد الحسنة ص ٢٣٠ تحقيق عبد الله محمد الصديق الخانجى ط (٢) ١٤١٢هـ ١٩٩١م

٨ الألبانى، إرواء الغليل (١٢٣/١ – ١٢٤ رقم ٨٢).

٩ البقرة: ٢٨٦.

١٠ مسلم، الصحيح (١١٦/١ رقم ١٢٦) كتاب الإيمان.

ويلاحظ على مقدمات الشيخ رحمه الله ما يلى:

أولا إن أوهام الثقات هى ما تدخل فى أبواب العلل الخفية، إذ قد قيـــد المتـــأخرون أنفسهم الحديث المعل بأنه الحديث الذى فى ظاهره الصحة واطلع فيه على علة خفية كمـا سبق فى بيان جهود الأئمة فى الكشف عن العلل والأوزاعى ثقة، وإذا لم يكن أبو حـــاتم الرازى وأحمد ممن يكشف الستار عن هذه العلل فمن؟!

متابعات الشيخ قد اعترف بكونها جميعا لا تخلو من مقال .

والشاهد الذى ذكره الشيخ شاهد قاصر، فقد ذكر النسيان والخطأ فقط و لم يذكـــر الإكراه، فهو شاهد فى بعض الحديث دون بعضه.

وقد روى هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر أخرجه العقيلي[١] وأبونعيم[٢] والبيهقي[٣] .

وقال أبو نعيم: غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفى عن الوليد

وقد أخرجه العقيلى تضعيفا لروايه وذكر إنكار الإمام أحمد وقوله: ليس يـــروى إلا عن الحسن.

وقال البيهقى: المحفوظ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن عطاء، عن ابن عبـــاس وعن الوليد، عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر كلاهما عن النبى صلـــى الله عليه وسلم. وهذه إشارة لتضعيف هذا الطريق.

وقال أبو داود: روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منـــها عن نافع أربعة. قال ابن رجب والظاهر أن هذا منها[٤].

وكذا أخرجه البيهقى من طريق الوليد بن مسلم عن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر عن النبى صلى الله عليه وسلم[٥]، وفيه ابن لهيعة.

وروى عن الأوزاعى، عن عطاء، عن عبيد بن عمير مرسلا من غير ذكر ابن عباس[٦]

وكذا روى يحيى بن سليم، عن ابن جريج قال عطاء: بلغنى أن رسول الله صلـــى الله عليه وسلم قال[٧]: قال ابن رجب: وهذا بالمرسل أشبه[٨].

وروى من طريق مسلم بن خالد الزنجى، عن ابن عباس قال:قال رسول الله صلـــى الله

---

١ العقيلى، الضعفاء الكبير ١٤٥/٤
٢ أبو نعيم، حلية الأولياء ٣٥٢/٦
٣ البيهقى،السنن ٨٤/٦
٤ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧٢
٥ المصدر السابق ٣٥٧/٧
٦ ابن عدى، الكامل ٣٤٧/٢
٧ ابن أبي شيبة، المصنف ١٥٣/٤
٨ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص٣٧٢

عليه وسلم[١].

قال أحمد: ليس هذا مرفوعا، إنما هو عن ابن عباس قوله[٢].

ومسلم بن خالد هذا قال فيه ابن المديني: منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث ليس بشيء ، وقال النسائي: ضعيف[٣].

وقد رواه بقية بن الوليد عن على الهمداني، عن أبي حمزة، عن ابن عباس مرفوعا[٤]

وعلى الهمداني: شيخ مجهول لبقية كما قال ابن عدى.

وقد قال أحمد عن بقية: إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا تقبلوه.

وسئل عنه ابن معين فقال: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره ، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا.

وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكى الحديث، وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم[٥].

وقد رواه عبد الرحيم بن زيد العمى، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٦].

وقال ابن عدى عنه : إنه حديث منكر.

وعبد الرحيم هذا ضعيف. قال البخاري: تركوه. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[٧].

ورواه محمد بن الفضل بن عطية بن كرز بن وبرة، عن عطاء/ عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٨].

ومحمد بن الفضل، قال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه.

وقال أحمد: حديثه حديث أهل الكذب. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال النسائي: متروك[٩].

ورواه يزيد بن ربيعة: سمعت أبا الأشعث يحدث عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم[١٠].

---

١ الطبراني، المعجم الكبير ١٣٣/١١-١٣٤
٢ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧٢
٣ ابن عدى، الكامل ٣٠٩/٦
٤ ابن عدى، الكامل ٧٦/٢
٥ المزى، تهذيب الكمال ١٩٦/٤-١٩٧
٦ ابن عدى، الكامل ٢٨٢/٥
٧ المصدر السابق ٢٨١/٥-٢٨٢
٨ المصدر السابق ١٦٢/٦
٩ المصدر السابق ١٦١/٦
١٠ الطبراني، المعجم الكبير٩٧/٢

ويزيد بن ربيعة قال عنه أبو مسهر: أخشى عليه سوء الحفظ والوهم.

وقال البخارى يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث: حديثه مناكير[١] وهذه روايته عن أبي الأشعث.

ورواه أبو بكر الهذلى عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء عن النبى صلى الله عليه وسلم... قال أبو بكر، فذكرت ذلك للحسن فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرآنا﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾[٢][٣]

ورواه مرة فقال: عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء[٤].

وأبو بكر الهذلى هذا ذكر لشعبة فقال شعبة: دعني لا أقيء.

وقال يحيى بن معين: لم يكن ثقة. وقال النسائي: متروك الحديث . وشهر بن حوشب فيه مقال[٥]

ورواه ابن ماجه[٦] من طريق أبي بكر الهذلى هذا عن شهر بن حوشب عن أبي ذر الغفارى عن النبى صلى الله عليه وسلم[٧] وما قيل فيما قبله ينطبق عليه.

ورواه جعفر بن حبيش بن الحسن، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكرة مرفوعا، وجعفر وأبوه ضعيفان[٨]

وقد رواه هشام بن حسان عن الحسن مرسلا[٩]

ورواه منصور وعوف عن الحسن من قوله لم يرفعه[١٠]

وخرج الدارقطني من رواية ابن جريج عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها، وما أكرهوا عليه إلا أن يتكلموا به أو يعملوا"[١١].

قال ابن رجب، وهو لفظ غريب[١٢]

---

١ ابن عدى الكامل ٢٥٩/٧

٢ البقرة : ٢٨٦.

٣ ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم ٥٧٩/٢، تحقيق أسعد محمد الطيب - مكتبة نزار الباز مكة ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٧م

٤ ابن عدى، الكامل ٣٢٥/٣ والطبراني كما في نصب الراية ٦٥/٢

٥ ابن عدى، الكامل٣/٣٢١-٣٢٢

٦ ابن ماجة، السنن ٦٥٩/١

٧ المزى، تهذيب الكمال /٥٨٢-٥٨٣

٨ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧٣

٩ سنن سعيد بن منصور ٢٧٨/١ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي- دار الكتب العلمية ط (١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

١٠ سنن سعيد بن منصور ٢٧٨/١ وابن عدى في الكامل ١٥٠/٢

١١ الدارقطني، السنن ١٧١/٤

١٢ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧٣

وقد رواه النسائى دون ذكر الإكراه[1] فالظاهر أنها زيادة مقحمة.

وكذا رواه هشام بن عمار عن ابن عيينة عن مسعر، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة وزاد فيه: وما استكرهوا عليه[2]

قال ابن رجب: وقد أنكرت هذه الزيادة على ابن عيينة و لم يتابعه عليها أحد[3].

قال ابن حجر:" والزيادة هذه أظنها مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث فى حديث"[4].

* * *

---

١ النسائى، السنن ١٥٦/٦

٢ ابن ماجه، السنن ٦٥٩/١ (٢٠٤٤)

٣ ابن رجب، جامع العلوم والحكم ص ٣٧٣

٤ ابن حجر، تلخيص الحبير ٤٦٦/٢ مركز البحوث بمكتبة نزار الباز، مكتبة نزار الباز مكة ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

حديث أبي الزبير أنه سمع جابرا سئل عن المهل فقال: سمعت- أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال:" مهل أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الأخرى الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق".

هذا الحديث رواه مسلم[١] بصيغة الشك من أبي الزبير هل رفع جابر الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم أم لا . وقد روى أيضا له متابعات، منها:

ما رواه ابن ماجه[٢] من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزى عن أبي الزبير عن جابر، وبالتأمل لحال الخوزى نجده لا يصلح فى المتابعات والشواهد وذلك لا نحطاط منزلته عند المحدثين حتى بلغ حد الترك .

قال فيه أحمد بن حنبل: متروك الحديث . وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، ليس بشيء. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث . وقال البخارى: سكتوا عنه. قال الدولابى: يعنى تركوه. وقال النسائى: متروك الحديث[٣].

وكذلك ما رواه البيهقي من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ثم قال البيهقي: كذا قاله عبد الله بن لهيعة، وكذلك قيل عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير، والصحيح رواية ابن جريج، ويحتمل أن يكون جابر سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه[٤].

وهذا إعلال من البيهقي لرواية ابن لهيعة ورواية ابن أبي الزناد الأخرى

وقد سئل ابن معين: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير، عن جابر؟ فقال: ابن لهيعة ضعيف الحديث[٥]. وهذه رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير، عن جابر التى عناها ابن معين.

ومتابعة أخرى للحجاج بن أرطاة عن عطاء عن جابر، وأبي الزبير عن جابر[٦] والحجاج بن رطاة قال فيه أبو زرعة: صدوق مدلس . وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء، ولا يرتاب فى صدقه وحفظه إذا بين السماع ولا يحتج بحديثه.

وقال ابن المبارك: كان الحجاج يدلس، وكان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمى، والعرزمى متروك . وقال أحمد بن حنبل: فى حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة.[٧]

فلا تصلح هذه المتابعات لتقوية هذا الحديث؛ وذلك لشدة ضعفها .

---

١ مسلم، الصحيح ٨٤١/٢ رقم ١١٨٣[١٨] والبيهقى فى السنن ٢٧/٥، والطحاوى فى شرح معلى الأثار ١١٨/٢، والدارقطنى فى السنن ٢٣٧/٢

٢ ابن ماجه، السنن (٢٩١٥)

٣ المزى، تهذيب الكمال ٢٤٣/٢

٤ البيهقى، السنن ٢٧/٥

٥

٦ أحمد، المسند ١٨١/٢،و الدارقطنى، السنن ٢٣٥/٢، والبيهقى، السنن ٢٨/٥

٧ المزى، تهذيب الكمال ٤٢٤/٥

ثم ذكر له شواهد منها عن عائشة وعبد الله بن عمرو، وابن عباس والحارث بن عمرو السهمي. وأنس بن مالك، وابن عمر.

أما حديث عائشة فقد رواه أبو داود[١] والنسائي[٢] وابن عبد البر[٣] والبيهقي[٤] والطحاوي[٥] والدارقطني[٦] من طريق المعافى عن أفلح بن حبيب، عن القاسم عن عائشة .

وقد أنكر الإمام أحمد على أفلح زيادة" ولأهل العراق ذات عرق"[٧]

قال ابن عدى: وإنكار أحمد على أفلح فى هذا الحديث قوله: ولأهل العراق ذات عرق، و لم ينكر الباقى من إسناده ومتنه شيئا "[٨]

يتضح من ذلك أن هذه الزيادة بالذات كانت محل إنكار الأئمة دون أصل الحديث الذى هو فى الصحيحين والسنن.

وذكر مسلم رحمه الله أن ذلك ليس بمستفيض عن المعافى، إنما رواه هشام بن بهرام وهو شيخ لا يقر الحديث بمثله إذا تفرد[٩].

وأما حديث عبد الله بن عمرو فقد رواه أحمد[١٠] والدارقطني[١١]

من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،وفيه الحجاج بن أرطاة،وهو معروف بالتدليس، وقد عنعن هنا وسبق الكلام فيه.

وأما حديث ابن عباس فقد رواه ابن عبد البر فى التمهيد قال:

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان وأحمد بن قاسم قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة قال: حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس عن ابن عباس قال: وقت رسول الله... الحديث[١٢].

والمعروف من حديث ابن عباس من رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس، عن ابن عباس .

ومن رواية يحيى بن آدم عن وهيب عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه عن ابن عباس

---

١ أبو داود، السنن (١٧٣٩)
٢ النسائى، السنن(١٢٥/٥)
٣ ابن عبد البر، التمهيد ١٤٢/١٥
٤ البيهقى، السنن ٢٨/٥
٥ الطحاوى، شرح معانى الآثار ١١٨/٢
٦ الدارقطنى، السنن ٢٣٦/٢
٧ المزى، تهذيب الكمال ٣٢٢/٣
٨ ابن عدى، الكامل ٤١٧/١
٩ مسلم، التمييزص ٢١٣
١٠ أحمد، المسند ١٨١/٢
١١ الدارقطنى، السنن ٢٣٦/٢
١٢ ابن عبد البر، التمهيد ١٤٢/١٥

بدون هذه الزيادة[١]، مما يجعلها شاذة عن ابن عباس.

وكذلك روى يزيد بن أبي زيادة عن محمد بن على عن ابن عباس ذلك[٢] بلفظ وقت لأهل المشرق العقيق.

ويزيد بن أبي زياد، قال مسلم: هو ممن اتقى حديثه الناس والاحتجاج بخبره إذا تفرد[٣]. وقال يحيى بن سعيد: لا يحتج بحديثه. و قال أحمد: ليس بذاك.

وقال النسائى: ليس بالقوي[٤]. فلا يصلح حديث ابن عباس لجبر الشك الواقع فى رواية جابر

وأما حديث الحارث بن عمر السهمي[٥].

فقد روى من حديث زراره بن كريم أن الحارث بن عمرو السهمى حدثه... الحديث وزرارة، قال عبد الحق الإشبيلى عنه فى الأحكام: لا يحتج بحديثه.

وقال ابن القطان: يعنى أنه لا يعرف[٦].

وقال الزيلعى وفى إسناده من هو غير معروف - يعنى:زرارة هذا - فجهالة ذلك الراوى تمنع من الاحتجاج أو الاستشهاد به.

وأما حديث أنس بن مالك فقد رواه الطحاوى[٧] من طريق سعيد بن أبي مريم قال: أخبرنى إبراهيم بن سويد، قال: حدثنى هلال بن زيد، قال أخبرنى أنس بن مالك... الحديث.

وهلال بن زيد هذا قال البخارى: فى حديثه مناكير[٨]. وقال أبوحاتم: منكر الحديث[٩]. وقال النسائى: منكر الحديث[١٠]. وذكر ابن عدى هذا الحديث فيما أنكر عليه[١١].

فلا يصلح من كان هذا حاله للاستشهاد.

وأما حديث ابن عمر فقد ذكره إسحاق بن راهويه فى مسنده قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: سمعت مالكا يقول: وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق. فقلت: من حدثك بهذا؟ قال: حدثنى به نافع، عن ابن عمر.

---

١ البخارى، (٤٥٣/٣، ٤٥٤ رقم ١٥٢٦، ١٥٢٩) كتاب الحج، ومسلم ٨٣٨/٢-٨٣٩ رقم ١١٨١[١١-١٢] كتاب الحج باب مواقيت الحج والعمرة

٢رواه أبو داود (٤٠ ١٧)

٣ مسلم التمييز ص ٢١٤

٤ ابن عدى، الكامل ٢٧٥/٧

٥ رواه أبو داود ١٤٤/٢ رقم ١٧٤٢، والنسائى ١٢٣/٥، والدارقطنى ٢٣٧/٢ والبيهقى ٢٨/٥

٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٩١/٢

٧ الطحاوى، شرح معانى الآثار ١١٨/٢

٨ البخارى، التاريخ الكبير ٢٠٥/٨ رقم ٢٧٢٢

٩ الجرح والتعديل ٧٤/٩

١٠ المزى، تهذيب الكمال ٣٣٥/٣٠

١١ ابن عدى، الكامل ١١٧/٧

قال عبد الرزاق: وأخبرني بعض أهل المدينة أن مالكا بآخرة محاه من كتابه[١].

وقال الدارقطني في العلل: و لم يتابع عبد الرزاق على ذلك، وخالفه أصحاب مالك، فرووه عنه و لم يذكروا فيه ميقات أهل العراق[٢].

وفي الصحيحين[٣] وغيرهما خلاف ذلك عن ابن عمر حيث لم يذكر ميقات أهل العراق فالثابت عن ابن عمر الحديث بدون هذه الزيادة.

يتضح من العرض السابق أن هذا الحديث له رواية واحدة ثابتة، وهي رواية أبي الزبير عن جابر والتي تصدرت المسألة، وأنها بصيغة الشك وأن جميع المتابعات والشواهد المذكورة لا تقوى لإزالة هذا الشك في رفع الحديث أو وقفه على أحد الصحابة، وهذه هي المقدمات.

وبناء على ذلك جاءت أحكام المتقدمين كما يلي:

قال الإمام مسلم: فأما الألفاظ التي ذكرناها من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق، فليس منها واحد يثبت[٤].

وعدل الإمام البخاري عن الحديث المرفوع إلى الحديث الموقوف في صحيحه[٥].

و لم يكن ليعدل عن المرفوع إلا لعدم ثبوته عنده. وثبت عنده الموقوف على عمر.

وقال ابن خزيمة: رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث[٦]

وقال ابن المنذر: ويحرم أهل العراق من ذات عرق؛ لأنها بإزاء قرن، واتباعا لعمر وغيره من الصحابة[٧] وهذا يعني اعتماد ابن المنذر على الموقوف دون المرفوع.

وذكره الدارقطني في التتبع ثم قال: وفي حديث ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ[٨] وكأنه أعله بذلك.

وقال الشافعي في الأم: لم يسم جابر بن عبد الله النبي، وقد يجوز أن يكون سمع عمرو ابن الخطاب[٩].

ثم ذكر قول طاوس: لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق، و لم يكن حينئذ أهل مشرق، فوقت الناس ذات عرق. قال الشافعي: ولا أحسبه إلا كما قال طاوس[١٠].

---

١ ابن حجر، فتح الباري ٣/٣٨٩

٢ الزيلعي، نصب الراية ٣/

٣ البخاري ٣/ ٤٥٣ رقم ١٥٢٥ كتاب الحج باب ميقات أهل المدينة، ومسلم ٢/٨٤٠ رقم ١١٨٢[١٣-١٤-١٥]

٤ مسلم، التمييز ص ٢١٤

٥ البخاري، ٣/٤٥٥ رقم ١٥٣١ كتاب الحج بابذات عرق لأهل العراق.

٦ السابق، ٣/٤٥٦

٧ ابن المنذر، الإقناع ١/٢٠٤-٢٠٥

٨ الدارقطني، التتبع ص ٣٦٩-٣٧٠

٩ الشافعي، الأم ٢/١٣٧

١٠ الشافعي، الأم ٢/١٣٧

قول المتأخرين :

يقول ابن حجر: لكن الحديث يقوى بمجموع الطرق[1]

ويقول ابن الملقن: رواه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح[2]

مناقشة الموقفين :

لقد اعتمد الحافظ ابن حجر على مجموع الطرق، ولكن ثبت أن هذه الطرق كلها ضعيفة لا تقوى على إزالة الشك الموجود فى الرواية الثابتة، وذلك لشدة ضعف رواة هذه المتابعات والشواهد

وأن ابن الملقن قد اعتمد على نظافة إسناد حديث هشام بن بهرام عن المعافى بن عمران، عن أفلح، و لم يلتفت إلى إنكار أحمد هذه الزيادة على أفلح، ولاإنكار مسلم تفرد هشام بن بهرام بهذا عن المعافى.

وأن هشام بن بهرام ليس بأهل لقبول تفرده .

* * *

١ ابن حجر، فتح البارى ٣/٤٥٦

٢ ابن الملقن، البدر المنير (١/ ٣٥٠ رقم ١٢٠٣).

حديث أبي إسحاق عن الأسود، عن عائشة قالت: كان النبى صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء .

رواه الترمذي[١] وأبو داود[٢] والنسائي[٣] وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] والطحاوي[٦]

موقف المتقدمين :

قال الترمذى: وقد روى غير واحد عن الأسود، عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ قبل أن ينام– يعنى جنبًا[٧]. قال: وهذا أصح من حديث أبي إسحاق، عن الأسود. قال: ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

وقال الإمام مسلم: فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة، وذلك أن النخعى وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو اسحاق.

وذكر روايات النخعى عن الأسود عن عائشة[٨].

وعبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة[٩].

والزهرى، عن أبي سلمة، عن عائشة[١٠] .

وعارض بهذه الروايات الثابتة الصحيحة رواية أبي إسحاق[١١].

وقال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي وذكر حديث أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب، ولا يمس ماء.

فقال أبي: سمعت نصر بن على يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبى صلى الله عليه وسلم كان ينام جنبًا، ولكنى أتقيه[١٢].

وقال الإمام أحمد: ليس بصحيح[١٣].

وقال الثورى: هو خطأ[١٤]. وقال يزيد بن هارون: هذا الحديث وهم[١٥]. وقال أحمد بن صالح: لا يحل أن يروى هذا الحديث[١٦].

---

١ الترمذى، الجامع ٢٠٢/١، ٢٠٣ (١١٨)
٢ أبو داود، السنن (٢٢٨)
٣ النسائى، السنن الكبرى باب عشرة النساء (١٦٦)
٤ ابن ماجه، السنن (٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣)
٥ أحمد، المسند ١٠٢/٦
٦ الطحاوى، شرح معانى الآثار ١٢٥/١
٧ مسلم ٢٤٨/١ ، وأبو داود (٢٢٤) وأحمد (٢٧٣/٦، و النسائى ١٣٨/١، والطحاوى ١٢٥/١)
٨ مسلم، (٢٨٤/١) ابن خزيمة ٢١٥/١، وأبو داود (٢٢٤)
٩ مسلم التمييز ص ١٨١ – ١٨٢.
١٠ مسلم (٢٤٨/١)، ابن ابن خزيمة ٢١٣/١ وأبو داود (٢٢٢)
١١ مسلم، التمييز ١٨١-١٨٢
١٢ ابن أبي حاتم، علل الرازى ٤٩/١ رقم ١١٥
١٣ ابن حجر، التلخيص الحبير ٢١٥/١
١٤ ابن عبد البر، التمهيد ٣٩/١٧
١٥ أبو داود، السنن ١/(٢٢٨)
١٦ ابن حجر، التلخيص الجيد ٢١٥/١

صالح: لا يحل أن يروى هذا الحديث[١].

وقال الأثرم: لو لم يخالف أبا إسحاق فى هذا إلا إبراهيم وحده لكفي، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود، وكذلك روى عروة وأبو سلمة عن عائشة[٢].

قال ابن رجب : هذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق منهم إسماعيل بن أبي خالد وشعبة ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة ومسلم بن الحجاج وأبو بكر الأثرم والجوزجاني والترمذى والدارقطني... وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوى والحاكم والبيهقي"[٣].

موقف المتأخرين :

وقد حاول المتأخرون الجمع بين الحديثين وعدم طرح أحدهما، وذلك لأنهم يفضلون عدم تخطئة أبي إسحاق فى روايته، ويرون إمكان العمل بالحديثين جميعا.

يقول البيهقى: الحفاظ طعنوا فى هذه اللفظة، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن أبا إسحاق ربما دلس، فرأوها من تدليساته، واحتجوا على ذلك. برواية إبراهيم النخعى وعبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق، وحديث أبي إسحاق السبيعى بين سماعه من الأسود فى رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه، وكان ثقة، فلا وجه لرده.

ووجه الجمع بأن الروايتين على وجه يحتمل، وقد جمع بينهما أبو العباس بن شريح فأحسن الجمع، وذلك فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سألت أبا الوليد الفقيه، فقلت: أيها الأستاذ ، قد صح عندنا حديث الثورى عن أبي إسحاق عن الأسود، عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء ، وكذلك صح حديث نافع وعبدالله بن دينار، عن ابن عمر أن عمر قال: يارسول الله، أينام أحدنا وهو جنب؟ فقال: نعم إذا توضأ، فقال لى أبو الوليد: سألت أبا العباس بن شريح عن الحديثين، فقال: الحكم بهما جميعا. أما حديث عائشة،فإنما أرادت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يمس ماء للغسل. وأما حديث عمر، فمفسر ذكر فيه الوضوء، وبه نأخذ"[٤].

وكذلك قال الطحاوى:" وقد يحتمل أيضا أن يكون ما أراد أبو إسحاق فى قوله: ولا يمس ماء: يعنى الغسل"[٥]

---

١ ابن حجر، التلخيص الحبير١/٢١٥

٢ المصدر السابق ١/٢١٥

٣ ابن رجب، شرح صحيح البخارى ١/١٦٢

٤ البيهقى، السنن الكبرى ١/٢٠٢

٥ الطحاوى ، شرح معانى الآثار ١/١٢٧

وذكر ابن رجب أن المتأخرين من الفقهاء سلكوا طرقا للجمع بين هذين الحديثين،

١- أنه فعل ذلك مرة، وفعل الآخر ليدل على الإباحة

٢- أن المراد بقوله "لا يمس ماء" ماء الغسل دون الوضوء

٣- أنه صلى الله عليه وسلم إذا أجنب أول الليل توضأ ثم نام نومه الطويل، وإذا أجنب آخر الليل هجع هجعة خفيفة ثم قام فاغتسل[١].

مناقشة الموقفين :

بعيدا عن إطالة النفس فى تخريج الحديث؛ حيث لم يعتمد المتأخرون فى تصحيحهم لهذا الحديث على تقويته بتعدد الطرق. فأكتفى بمناقشة ما ذكره كل فريق .

المتقدمون يعلون هذه الرواية وينسبونها إلى الخطأ والوهم، وذلك لمخالفة أبى إسحاق السبيعى لمن هو أوثق منه، وهما إبراهيم النخعى وعبد الرحمن بن الأسود، والنخعى أحفظ من أبى إسحاق، كما أن عبد الرحمن بن الأسود ألصق بأبيه وأعرف بحديثه.

وكذلك جاءت رواية الزهرى عن أبى سلمة عن عائشة كذلك.

فحكم النقاد على رواية أبى إسحاق بالوهم لمخالفته الحفاظ المتقنين لحديث الأسود وهذه علة ظاهرة، وما زال الحفاظ يعلون المرويات بذلك ويجعلون هذه المخالفة قرينة للدلالة على الوهم والخطأ.

وهذا ما أصله الشافعى عندما أعلن أن الشذوذ هو مخالفة الراوى الثقة لمن هو أوثق منه.

والمتأخرون من الفقهاء ومعهم الحاكم والطحاوى والبيهقى يقبلون الحديث بناء على أن أبا إسحاق ثقة، ولا ينبغى توهيمه، وأن هذا الإسناد ظاهرة السلامة من الانقطاع وأن أبا إسحاق لم يدلس فى هذا الحديث وإنما بين سماعه فى رواية أخرى، فانتفت شبهة التدليس، بينما لم يتعرض نقد المتقدمين لتدليسه، وإنما تعرضوا لوهمه وخطئه.

كما يحاول المتأخرون الجمع بين هذين الحديثين، خروجا عن حيز التعارض، والجمع بين الحديثين المختلفين يتم عند صحة الأثرين وتساويهما فى الدرجة ، وليس فيما أنكره أئمة الحديث ونسبوا رواته إلى الوهم والخطأ.

ولو سار المحدث وفق هذه القاعدة لما وجد حديثٌ شاذ، ولا أمكن تطبيق كلام أئمة الاصطلاح أو فهم صنيعهم فى كتبهم، ولهجرت كتب العلل التى كان المتقدمون أهلها بلا منازعة.

* * *

١ ابن رجب،شرح صحيح البخاري١/١٦٣

حديث عبد الرزاق عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" ما أدرى تبعا ألعينا كان أم لا؟ وما أدرى ذا القرنين أنبيا كان أم لا؟ وما أدرى الحدود كفارات أم لا؟"

أخرجه أبو داود[١] والحاكم[٢] والبيهقى [٣] والبزار[٤] وابن عبد البر[٥] والحنائى[٦] والدارقطني[٧]

قال البزار: لا نعلم رواه عن ابن أبي ذئب إلا معمرا .

وقال الدارقطني، تفرد به معمر بن راشد عن ابن أبي ذئب .

وقال ابن عساكر: تفرد به عبد الرزاق .

وقال ابن كثير: هذا غريب من هذا الوجه[٨]

وقال الحنائى: غريب، رواه هشام بن يوسف الصنعانى، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزهرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا وهو الأصح.

قال البخارى: والأول- يعنى المرسل - أصح، ولا يثبت هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال: الحدود كفارة[٩].

يشير إلى ما رواه فى صحيحه : من حديث عبادة بن الصامت:" فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا، فعوقب به فهو كفارة... "[١٠]

ومثل ذلك فعل ابن عبد البر وقال: حديث عبادة بن الصامت عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه أن الحدود كفارة، وهو أثبت وأصح إسنادا من حديث أبي هريرة .

يتضح مما سبق أن أئمة النقد قد أعلو هذا الحديث بعلتين :

(١)تفرد معمر وغرابة هذا الحديث .

(٢)معارضة هذا الحديث للثابت الصحيح من حديث عبادة بن الصامت أن النبى صلى الله عليه وسلم قال بأن الحدود كفارة.

---

١ أبو داود، السنن ٢١٨/٤ رقم ٤٦٧٤ بلفظ أتبع لعين أم لا، وأعزيز نبى أم لا

٢ الحاكم، المستدرك (٣٦/١)

٣ البيهقى ٣٢٩/٨

٤

٥ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله ٨٢٨/٢ رقم ١٥٥٣

٦ الحنائى، الفوائد ١٦/١

٧ الدارقطنى ، الأفراد

٨ ابن كثير، البداية والنهاية ١٠٣/٢

٩ البخارى، التاريخ الكبير ١٥٣/١ رقم ٤٥٥

١٠ البخارى ٨٤/١٢ رقم ٦٧٨٤ كتاب الحدود باب الحدود كفارة.

أقوال المتأخرين :

قال ابن التركماني: قلت: صحيح بلا شك؛ لأنه لو روى من وجه مرسلاً ومن وجه مرفوعًا رجح الرفع لأنه زيادة، فكيف وقد روى مرفوعًا من وجهين وقد رواه أبو داود بسند صحيح من حديث عبد الرزاق عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبرى، عن أبي هريرة، عنه عليه السلام .

وكذلك رواه الحاكم ثم قال: صحيح على شرط الشيخين[١].

وقال ابن حجر: أجيب بأن الأول كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة، ثم أعلم فقال الحديث الثاني، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد[٢].

قال ابن عساكر: هذا الشك من النبى صلى الله عليه وسلم كان قبل أن يبين له أمره، ثم أخبر أنه كان مسلمًا[٣].

قال الألباني: قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة، ووافقه الذهبي وهو كما قالا. ثم ذكر قول ابن عساكر السابق[٤] .

وقال أبو الأشبال الزهيرى: ولا شك أن تأويل ما ظاهره التعارض وإعماله أولى من أهماله وإطراحه. وقال: فقد توبع عليه معمر عن أبي ذئب، فقد رواه الحاكم وعنه البيهقي: ثنا آدم بن إياس ثنا ابن أبي ذئب[٥].

مناقشة الموقفين :

سبق بيان موقف المتقدمين وحجتهم فى إعلال هذا الحديث بتفرد معمر عن ابن أبي ذئب الذى هو من الحفاظ المكثرين، والذى يجتمع على رواية أحاديثه خلق كثير من الحفاظ الأثبات، وتفرد معمر على جلالته، يعطى شيء من الريبة فى حديثه، وسبق بيان أن التفرد من دلائل العلة.

ولما كثر إعلال الأئمة بذلك علم أنه مما أخطأ فيه معمر بالذات .

ولكن الحاكم أتى بمتابعة لمعمر[٦]، ولكنها كعدمها؛ إذ هذه المتابعة قد رواها الحاكم نفسه عن عبد الرحمن بن الحسن الهمذانى عن ابن ديزيل ثنا آدم بن أبي إياس ثنا ابن أبي ذئب، وشيخ الحاكم هذا . قال عنه صالح بن أحمد الحافظ: ضعيف، ادعى الرواية عن ابن ديزيل، فذهب علمه[٧] وقال القاسم بن أبي صالح : يكذب[٨].

---

١ ابن التركماني، الجوهر النقى ٣٢٩/٨

٢ ابن حجر، الفتح ٨٦/١٢

٣ ابن عساكر، تاريخ دمشق (٥/١١).

٤ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٥١/٥ مكتبة المعارف ط (١) ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م

٥ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله ٨٢٩/٢ – التحقيق.

٦ الحاكم المستدرك ٤٥٠/٢، والبيهقى ٣٢٩/٨

٧ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥/١٦ .

٨ الذهبي، ميزان الاعتدال ٥٥٧/٢

قال أبو يعقوب بن الدخيل: لم يحمدوا أمره[1]

فهذه المتابعة لا شيء، ولا تصلح للتقوية كما فعل الحاكم وكما فعل أبـو الأشـبال الزهيري.

وكذلك قول ابن التركماني بعيد عن واقع المحدثين؛ فالزيادة لا تقبل مطلقا كما زعـم وقد بينت ذلك بأدلته في مبحث زيادة الثقة .

وأما محاولة جمع ابن حجر وابن عساكر وأبي الأشبال والألباني بين الروايتين فلا يصح لأن ذلك الجمع يمكن إذا تساوت الروايتان في الصحة ؛ دفعا للتعارض، فكيف، وروايـة أبي موسى في الصحيح، وأما حديث أبي هريرة قد حكم عليه النقاد بالتفرد والغرابة، فـلا يتأتى الجمع على هذه الحال، ولكن تسقط الرواية الضعيفة وتقدم الرواية الثابتة.

* * *

---

١ ابن حجر، لسان الميزان ٣/٥٠٢

حديث تقديم اليدين على الركبتين فى الخرور للركوع.

فقد روى فيه حديثان:أحدهما عن أبي هريرة، والآخر عن ابن عمر .

*حديث أبي هريرة روى من طريق محمد بن عبد الله بن الحسن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه"[1]

قال البخاري: عن محمد بن عبد الله بن الحسن: لا يتابع عليه، ولا أدرى سمع من أبي الزناد أم لا[2].

وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث غريب . لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه[3].

وقال الدارقطني: تفرد به عبد العزيز الدراوردى عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوى عن أبي الزناد[4].

وقد خالف ذلك ابن التركمانى فى الجوهر النقي[5]. والمباركفورى[6]. والشيخ أحمد شاكر فى التعليق على المحلى، وقال: أعل البخارى الحديث بأنه لا يدرى هل سمع محمد بن أبي الزناد أو لا ، وهذه ليست بعلة،وشرط البخارى معروف، لم يتابعه عليه أحد"[7].

والألبانى وقال: وقد أعله بعضهم بثلاث علل:

١-تفرد الدراوردى به عن محمد بن عبد الله .

٢- تفرد محمد هذا عن أبي الزناد.

٣- قول البخارى: لا أدرى أسمع محمد بن عبد الله بن حسن من أبي الزناد أم لا.

وهذه العلل ليست بشىء، ولا تؤثر فى صحة الحديث.

مناقشة الموقفين :

يتضح من نقد المتأخرين لحكم المتقدمين فى هذا الحديث الاعتماد على

(١) أن محمد بن عبد الله ثقة ولا يضر تفرده .

(٢) أنه أدرك أبا الزناد، وبالتالى يمكن لقيهما وسماعه منه على شرط مسلم.

بينما كان لنقاد المتقدمين هنا نظر قوى، وهو :

---

١ رواه أبو داود ٢٢١/١ رقم ٨٤٠ ، والترمذى ٥٨/٢ ، والنسائى ٢٠٦/٢-٢٠٧، والدارقطنى ٣٤٤/١-٣٤٥

٢ البخارى، التاريخ الكبير ١٣٩/١ رقم ٤١٨

٣ الترمذى، السنن ٥٨/٢

٤ نقله ابن القيم فى زاد المعاد ٢٢٨/١

٥ ابن التركمانى، الجوهر النقى ١٠٠/٢

٦ المباركفورى، تحفة الأحوذى ١٣٧/٢، عبد الرحمن محمدعثمان المكتبه السلفية"ط (٢) ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٧ ابن حزم، المحلى ١٢٩/٤ تحقيق أحمد شاكر

(١) إن أبا الزناد من محدثى أهل المدينة وفقهائهم واشترك فى نقل حديثه جمع كثير من حفاظ الحديث كمالك والأعمش والثورى وابن عيينة وغيرهم، وهؤلاء أكثر ملازمة وخصوصية به والتصاقا بمجالسه، بحيث لا يخفى عن جميعهم ذلك الحديث .

(٢) لم يكن محمد بن عبد الله بن حسن ذلك المتفرد بهذا الحديث من أصحاب أبى الزناد المعروفين بالإكثار عنه أو طول صحبته، بل كان مقل الحديث ويلزم البادية ويحب الخلوة[١]. فمن هذا حاله لا يقبل منه تفرد عن مثل أبى الزناد مع كثرة أصحاب أبى الزناد الحريصين على نقل حديثه والأخذ منه .

يقول د. المالبيارى:" فإذا جاء حديث أبى الزناد من رواية محمد بن عبد الله بن حسن دون أن يشاركه أحد من أصحابه الحفاظ المكثرين يستغربه النقاد؛ لأنه لو حدث أبو الزناد لما خفى عن أحد من هؤلاء الحفاظ، وهم أولى الناس بمعرفته وروايته عنه"[٢].

وقد كان أئمة النقد يعلون الحديث إذا روى عن المعروفين، و لم يشارك الأئمة الحفاظ ذلك الراوى فى هذا الحديث وينسبونه إلى الخطأ.

قيل لشعبة:" من الذى يترك حديثه؟ قال: الذى إذا روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه"[٣]

فالإمام البخارى لم يعل الحديث بعدم سماع محمد بن عبد الله بن الحسن من أبى الزناد فحسب؛ بل بتفرده عنه بذلك الحديث الذى لم يعرفه أصحاب أبى الزناد .

كما أنه من غير الإنصاف أن يذكر أن البخارى تفرد بمذهبه فى اشتراط السماع ونسبة مذهب البخارى فى ذلك إلى الشذوذ كما قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وتفصيل ذلك على غير ما ذكر الشيخ[٤] عفا الله عنه.

*وحديث ابن عمر روى من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه وقال: كان النبى صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك.

رواه الطحاوي[٥] والدارقطني[٦] والحاكم[٧] والبيهقي[٨].

---

١ ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٤/٥).

٢ المالبيارى، الموازنة ص ٤١

٣ الخطيب، الكفاية ص ١٧٣

٤ انظر الفهرى، السنن الأبين تحقيق صلاح المصراتي- دار الغرباء الأثرية ط (١) ١٤١٧هـ حيث رجح خلاف ذلك والدريس ،بين الإمامين البخارى ومسلم، وابن رجب، شرح علل الترمذى ص ٢١٤

٥ الطحاوى، شرح معانى الآثار ٢٥٤/١

٦ الدارقطنى، السنن ٣٤٤/١

٧ الحاكم، المستدرك ٢٢٦/١

٨ البيهقى، السنن ١٠٠/٢

وقد أعله من أئمة الحديث الدارقطني[1] والبيهقي[2] والحازمي[3] وكان مدار تعليل هؤلاء الأئمة تفرد عبد العزيز بن محمد الدراوردى بذلك الحديث.

وخالفهم من نقاد المتأخرين ابن التركمانى والشيخ الألبانى .

قال ابن التركمانى:

[4]

وقال الألبانى:" وعبد العزيز ثقة، ولا يجوز توهيمه بمجرد مخالفة أيوب له، فإنه زاد الرفع، وهى زيادة مقبولة منه، ومما يدل على أنه حفظه أنه روى الموقوف والمرفوع معًا"[5].

مناقشة الموقفين :

اعتمد ابن التركمانى والألبانى على أن عبد العزيز ثقة وأنه زاد رفع الحديث بينما وقفه غيره، فزيادة الثقة عندهم مقبولة، ولذلك لا ينبغى توهيمه؛ بل الحديث صحيح مرفوعًا إلى النبى صلى الله عليه وسلم. وهو يعتمد على قاعدة نظرية يعلمها القاصى والدانى و لم تكن لتخفى عن محدثى المتقدمين فضلاً عن نقادهم .

بينما كان للمتقدمين بعدٌ علمى عند تعليل الحديث بتفرد الدراوردى مع معرفتهم بإتقانه وشهرته. و لم يخف عليهم حاله؛ بل عرف المتأخرون حاله من المتقدمين.

ولكن تفرد الدراوردى عن عبيد الله بن عمر مع شهرته بالفقه والحديث والحفظ بالمدينة واشتراك جمع كبير من الحفاظ المتقنين أمثال شعبة والثورى وأمثالهما فى الرواية عنه يفتح الباب أمام الريبة فى صحة هذا الحديث.

يضاف إلى ذلك أن الدراوردى قال عنه أحمد: ربما قلب حديث عبد الله بن عمر، يرويها عن عبيد الله بن عمر. وقال النسائى: حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر[6].

فأئمة النقد مع علمهم بأن الدراوردى ثقة إلا أنهم معهم زيادة علم وهى أنه يهم فى أحاديث عبيد الله بن عمر بالذات وأنه يقلب أحاديث ابن عمر وهذا حديث عبيد الله بن عمر.

فإن الأبعاد العلمية والعملية للمتقدمين بأحوال الراوى تكون سببًا لتأييد الحكم بقبول حديث الراوى أو رده، بخلاف من يسير وفق القواعد النظرية فحسب، بمعزل عن الجانب العملى والمعرفة بحال كل راوٍ كما سبق بيان ذلك.

---

١ نقله ابن القيم فى زاد المعاد ٢٢٨/١

٢ البيهقى، السنن ١٠٠/٢

٣ الحازمى، الاعتبار ص ١٦

٤ ابن التركمانى، الجوهر النقى ١٠٠/٢

٥ الألبانى، الإرواء ٧٧/٢

٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٧١/٣

الخـــاتــــمـــــة

تضمن هذا البحث التأكيد على مكانة السنة النبوية من التشريع الإسلامي شرحًا وبيانًا وتفصيلاً وتشريعًا، وكيف أن القرآن بحاجة إلى تفسير السنة له في غير موضع، كما أن للسنة تشريعًا استقلاليًا تنفرد به عن القرآن بأمر الله تعالى باتباع أمر نبيه.

وكذلك الإشارة إلى وجود مرحلتين زمنيتين مختلفتين في طرق تناول علوم الحديث، وكيف أن المتقدمين قد حازوا قصب السبق في ذلك الميدان، وأن علوم الحديث قد نضجت وتكاملت مع أواخر القرن الثالث الهجري، وأن هذا العصر كان بحق العصر الذهبي للسنة وعلومها، وقد سار أسلوب التلقي بعد ذلك في غير طريق الجادة، وصار البحث عن الغرائب والأفراد هو جل اهتمام طلاب الحديث من المتأخرين، كما أن المشتغلين بالعلم انقسموا إلى طلاب أثر بلا تدبر أو تفهم، وطلاب فقه لاهم لهم إلا الاشتغال بآراء الرجال ولا علاقة لهم بالأثر، مع قلة الطلاب وانحسار أعدادهم انحسارًا مخيفًا .

ثم أثبت أن المنهج النقدي يضرب بجذوره إلى القرآن الكريم الذي لم يترك البشرية حيارى التخبط أو أسارى الخرافات والأساطير.

ثم أتبع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بممارساته النقدية التي كانت بمثابة اللبنات الأولى بعد توجيهات القرآن الكريم لبناء صرح المنهج النقدي، ثم تتابعت اللبنات حتى بلغ أشده في أواخر القرن الثالث الهجري.

وتحدثت عن دوافع نشأة المنهج النقدي، وهو وجود الخطأ الذي لم يسلم منه أحد، والخطأ منه ما هو متعمد كالروايات التي تناقلها الوضاعون والكذابون، ومنها ماهو عفوي كروايات الضعفاء والمجهولين وأصحاب الغفلة وسوء الحفظ، ومنها ما هو على سبيل النادر القليل كأوهام الحفاظ والثقات.

كما جاء الحديث عن عوامل اكتمال المنهج لدى المتقدمين من النقاد وكيف اجتمع لهم من الإمكانات ما يضمن نشوء منهج متكامل ورائد للنقد وذلك من خلال النظام التعليمي المتبع والضبط والرحلة في طلب العلم وامتلاك الأصول والمعرفة بالرواة وبأحاديث كل راو وتكون الملكة النقدية من كثرة الممارسات النقدية للحديث النبوي الشريف، بالإضافة إلى اختصاص هذه الفترة الزمنية بالقرون المفضلة وما لازمها من التناول الأخلاقي للعلم، والصدق والتحري، والدقة البالغة.

وكذلك رسم صورة عملية لذلك الصرح النقدي من خلال ملامح ذلك المنهج عند التناول للرواة ومرونة النقاد في التعامل مع الرواة الثقات والضعفاء والمبتدعة، وكيف أن الراوي الواحد يختلف مدى قبول روايته من حديث لآخر بحسب القرائن المحتفة بذلك

الخبر أو ذاك.

وكذلك رفض جمهور النقاد الروايات المنقطعة وعدم قبول المراسيل والمدلسات؛ إذ لو كانت الواسطة المحذوفة مرضية عند النقاد لصرح بها ولما كتم بيانها، وإرسال الثقات والحفاظ وتدليسهم أشد توقيًا؛ إذ إنهم تعمدوا إسقاط تلك الوسائط.

وتعرض البحث لبيان جهود الأئمة المتقدمين فى نقد متون الأحاديث والآثار والتدليل على أن لهم القدم الراسخة فى هذا المجال، وكيف اتسمت آثارهم بالمعرفة الفقهية والنظرة الثاقبة للمتون مع الأسانيد، وقد أرجعت قلة ما أثر عنهم من نقد المتون لطبيعة ذلك العلم ولكثرة احتمالات الخطأ فى الأسانيد المتشعبة والمتشابكة والمتشابهة، وتعدد صيغ التحمل والأداء، بخلاف المتون الأقل عرضة للخطأ والوهم، فكان تناول النقاد لنقد المتون بقدر الحاجة دون إفراط أو تفريط.

وجاء دور علم العلل الذى أثبت البحث اختصاص المتقدمين به وريادتهم له، وأن المتأخرين لم يكن لهم به تعامل إلا من خلال النقل عن المتقدمين، وكيف أن سبب العلة الرئيسى هو الخطأ والوهم، وإذا كان علم العلل يبحث فى الأخطاء عامة إلا أن بحثه عن أخطاء الثقات وأوهام الحفاظ كان سمة بارزة له تميزه عن غيره من علوم الحديث، وأن طرق إعلال الحديث لم تتيسر لكل أحد؛ بل كان المتكلمون فى العلل قلة قليلة وثلة نادرة من مجموع النقاد.

ثم عرضت لقضايا حديثية مناقشًا مفهوم كل واحدة منها فى ضوء فهم وتطبيقات المتقدمين ثم المتأخرين وبينت أن اختلاف النظرتين لكل قضية منها كان سببًا كبيرًا فى الاختلاف بين الفريقين حول الأحاديث تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا .

وهذه القضايا هى:

(١)زيادة الثقة وعرضت لموقف المحدثين الوسط وهو قبول الزيادة من الحفاظ إذا لم تقم القرائن على وهم الحافظ فى تلك الزيادة، فإذا ثبت خطؤه ردت زيادته، وإلا قبلت على خلاف القبول المفرط لها عند المتأخرين.

(٢)الحديث الحسن وبينت أن المتقدمين لم يعرفوا ذلك التقسيم الثلاثى للحديث صحيح وحسن وضعيف، وأن الأمر عندهم ما ثم إلا مقبول ومردود وأن أول من أشاع هذه القسمة الإمام الخطابى من المتأخرين وتبعه ابن الصلاح ثم تتابع على ذلك المتأخرين ، وبينت أن الإمام الترمذى لم يقعد بحديثه عن الحديث الحسن لقضية من قضايا المصطلح، وإنما أراد وصف نوع من الحديث فى كتابه خاصة.

(٣) الشواهد والمتابعات، وبينت عمل المتقدمين بمبدأ التقوية، ولكن بشروطه وضوابطه، وعدم الاعتداد بكل متابعة إلا إذا كان الضعف فيها هينًا يغلب على ظن الناقد احتمال صحة الرواية أكثر من ضعفها، بينما توسع المتأخرون، فجعلوا من رواية المناكير والمجاهيل والوضاعين سببًا فى التقوية .

ثم ذيلت ذلك العرض النظرى بدارسة مقارنة على بعض الأحاديث التى حكم النقـــاد عليها بالرد وتساهل المتأخرين فى وقبولها إما تحت باب الحديث الصحيـــــح أو الحســـن، ووازنت بين موقف الفريقين، وأوضحت أن تصحيح المتأخرين أو تحسينهم لها نتج عــــن التساهل المفرط وعدم تقدير أراء أئمة النقد وجهابذته.

وبعد فهذا جهد المقل ، وحسبى أنى لم آلو جهدًا فى ذلك البحث العظيـــم المعـــنى، المتواضع المبنى، لعل الله أن يجعله خالصًا لوجهه ويتقبله عنده، إنه على كل شيء قدير.



نتائج الدارسة

من خلال الدراسة لهذا البحث ومع انتهائه توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- المنهج النقدى ليس وليد جهود المحدثين فقط، وإنما يضـــرب بجـذوره إلى القرآن الكريم بممارسات النبي ﷺ .

٢- هناك تباين واضح بين مرحلتين زمنيتين لكل منها معطياتها وقدراتها فى ضوء ظروف كل مرحلة وما توفر لها من إمكانات وقدرات، تســمى المرحلــة الأولى بمرحلة الرواية ويطلق على نقادها المتقدمون . ويسمى نقاد المرحلــة التالية المتأخرون.

٣- نشأة المنهج النقدى للحديث الشريف لم تكن من فراغ، ولا كان اســتجابة لنوع من الترف العلمى بقدر ما كان استجابة لواقع يفرض نفسه ورغبــة فى الحفاظ على السنة من وضع الوضاعين وكيد المتربصين.

وكذلك فى محاولة لتجنب الخطأ الفطرى والسهو البشرى الذى لم يسلم منـه أحد، وإن كان من الحفاظ والنقاد.

٤- نشأ المنهج النقدى بتوجيهات القرآن الكريم وإشارات النبي ﷺ ثم تتــابعت اللبنات في بناء ذلك الصرح النقدى، وكانت القرون الثلاثة الأولى أخصـب الفترات فى تكوين ذلك المنهج، وإن كان القرن الثالث شهد مرحلة النضــج والتنظيم الدقيق والتدوين الشامل لكافة فروع ذلك العلم.

٥- اكتمل ذلك المنهج واستوى على سوقه، ونضجت ثمـــاره بســبب توفـر الدواعى والعوامل التى ساعدت في اكتماله، ومنها:

ارتباط نشأة المنهج بخير القرون والضبط، ومعايشة الرواة وامتلاك الأصـول، وشيوع الرحلة، والملكة والإحاطة بالروايات ، والنظام التعليمي الشائع.

٦- تلك العوامل التي أدت إلى اكتمال المنهج ظهرت في صورة عملية تطبيقيــة من خلال التعامل العملى للنقاد المتقدمين مع الرواة والأسانيد والمتون والعلل.

٧- وضع نقاد المتقدمين ضوابط واضحة للجرح والتعديل وقبول الرواة وردهم واتبعوا من الوسائل ما يعينهم على التعرف على أحوال الرواة.

٨- اتسم نقاد المتقدمين بالمرونة فى التعامل مع الرواة فليس كل المبتدعة يرغب عن روايتهم، بل قد قبل نقاد المتقدمين بعض روايات الدعاة إلى بدعهم كما كان التشدد والتساهل مع الرواة يخضع للباب الذى يروى فيه الحديث.

٩- إذا كان بعض الفقهاء والأصوليين يرى قبول المراسيل، فإن نقاد الحديث من المتقدمين ومن سار على دربهم من المتأخرين رفضوا ذلك؛ وجعلوا ذلك من أنواع الانقطاع الذى ترد به الرواية، كما برزت دقة معرفة أئمة النقد من المتقدمين بالمراسيل.

١٠- رد أئمة النقد للتدليس وعدم الأخذ به، واعتباره أخا الكذب، وذلك للمفاسد التي يجلبها، ولأن بواعثه لا تخرج عن حد التزييف والتزيين.

١١- كان لأئمة النقاد من المحدثين عناية فائقة بالمتون على خلاف ما يشيع بعض المرجفين والمتربصين بالسنة، ولكن هذه العناية تناسبت مع مقتضيات المنهج والحاجة إليه.

١٢- ظهر الاهتمام النقدى بالمتون من خلال وضع معايير رد المتون، والتمييز بين قول النبي ﷺ وما أدرج فيه أو زيد عليه، كما كانت المتون من وسائل الحكم على الرواة.

١٣- توافر النزعة الفقهية فى ممارسات النقاد من المحدثين، وجمعهم بين الفقه والحديث من أكبر الدلائل على الاهتمام بمضمون النصوص : أعنى المتون.

١٤- جهود النقاد لدفع التناقض عن المتون من دلالات الاهتمام بنقد المتون.

١٥- علم علل الحديث من أدق علوم الحديث، وقليل من تكلم فيه من النقاد، وقد كان للمتقدمين اليد الطولى فيه؛ بل ما تكلم فيه المتأخرون إلا بلسان المتقدمين.

١٦- وقد وضع أئمة النقد من المتقدمين ضوابط لإدراك العلة ودلائل اكتشافها مع تكون الملكة والذوق الحديثى الذى يأبى قبول الأحاديث المعلة.

١٧- قبل المتقدمون زيادة الثقات الحفاظ إجمالاً، ولكن ربما تقف القرائن دون التسليم لبعض الزيادات وتؤيد ردها.

١٨- إطلاق الحديث الحسن كقسيم للصحيح والضعيف من فعل المتأخرين، وأول من صرح بذلك الخطابى، وأما الترمذى - وهو من المتقدمين - فلا يعدو استخدامه لهذا الاصطلاح وشرحه أن يكون ذلك خاصًا بكتابه الجامع.

١٩- الشواهد والمتابعات مما يقوى به المتقدمون الروايات والأبواب ولكن الضعف الذى يعتريها ينبغى أن يكون هينًا، وألا يكون معيار القبول لمثل هذا الضرب هو كم المرويات بقدر ما يكون كيفها.

٢٠- لعل من أهم أسباب الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين، هو الجمود الذى صاحب آراء المتأخرين وتعاملهم الذى يشبه التعامل الرياضى والكيميائى مع المرويات، وعدم الاعتناء بملاحظات المتقدمين الخاصة بكل رواية.

* * *

قائمة المصادر

إبراهيم بن الصديق ، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان، وزارة الأوقاف المغربية ط (١) ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.

ابن الأثير ، جامع الأصول، تحقيق عبد القادر الأرناءوط - مكتبة الحلواني، ومكتبة دار البيان ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م.

ابن الأثير ، النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوى، محمود الطناحى، دار إحياء الكتب العربية (فيصل الحلبى) بدون تاريخ.

أحمد أمين ، ضحى الإسلام، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٧ .

أحمد بن حنبل ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق د. زياد محمد منصور، دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، تحقيق وصى الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذى، تحقيق وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية.

أحمد بن حنبل ، مسائل الإمام أحمد ، رواية ابنه صالح، تحقيق فضل الرحمن دين محمد الدار العلمية بالهند ط (١) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

أحمد بن حنبل ، مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامى ط (٣) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

أحمد سيد محمد ، الإملاء العربى أصوله وقواعده، دار شمس المعرفة سنة ١٩٩١ م .

أحمد سيد محمد ، الدليل إلى منهج البحث العلمى، طبعة المؤلف ط (١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

أحمد شاكر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة السنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

أحمد عمر هاشم ، السنة النبوية فى مواجهة التحدى، مجمع البحوث الإسلامية ط (١) ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

أحمد أبو العينين ، القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، مكتبة ابن عباس بالمنصورة ط (١) .

أحمد محمود كريمة، السنة النبوية الشريفة، هدية مجلة الأزهر عدد ربيع الأول ١٤١٨هـ.

أبو إسحاق الحوينى ، غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، دار الكتاب العربى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

إسماعيل سالم ، دراسات فى علوم الحديث، دار النصر بجامعة القاهرة بدون تاريخ.

إكرام إمداد الحق، الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال، دار البشائر الإسلامية ط (١) ١٤١٣هـ .

امتياز أحمد، دلائل التوثيق المبكر للسنة، نقله إلى العربية د. عبد المعطى أمين قلعجى، ط (١) ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

الباغندى، أمالى الباغندى، تحقيق أشرف صلاح، مؤسسة قرطبة، ط (١) ١٤١٧هـ ١٩٩٧ م.

البخارى، التاريخ الكبير، تحقيق د. محمد عبد المعين- دار الكتب العلمية.

البخارى، جزء رفع اليدين ،

بديع الدين السندى، جلاء العينين لتخريج روايات البخارى فى جزء رفع اليدين، مكتبة السندى.

البزار، البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الدين، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط (١) ١٤٠٩هـ ١٩٩٨م .

البزار ، مسند سعد بن أبى وقاص، تحقيق أبى إسحاق الحوينى، مكتبة ابن تيمية، ط (١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

بشار عواد ، تحرير التقريب، مؤسسة الرسالة ط(٢) ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

بشار عواد، ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة.

بشار عواد وآخرون، المسند الجامع، دار الجيل ط (١) ١٤١٣هـ ١٩٩٣ م .

بكر عبد الله أبو زيد ، التحديث بما قيل لايصح فيه حديث، دار الهجرة للنشر والتوزيع ط (١) ١٤١٢هـ١٩٩١م .

ابن بلبان، الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ط (١) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨ م.

البوصيرى، إتحاف الخيرة المهرة، تحقيق ياسر إبراهيم، دار الوطن، ط (١) ١٤٢٠هـ١٩٨٥م.

البيهقى، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .

البيهقى، السنن الكبرى دار المعرفة ١٤١٣هـ١٩٩٢م .

البيهقى، شعب الإيمان تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط (١)

١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

البيهقى، معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوعـى بحلب. ودار الوفاء بالمنصورة، ط (١) ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

البيهقى، مناقب الشافعى

ابن التركمانى، الجوهر النقى، دار المعرفة، بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

الترمذى، الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

الترمذى، علل الترمذى الكبير ترتيب أبى طالب، تحقيق د. حمزة ديـب مصطفى مكتبة الأقصى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الترمذى، علل الترمذى الكبير ترتيب أبى طالب، تحقيـق د. صبحـى السـامرائى وآخرون عالم الكتب ط (١) ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

ابن تيمية ، رفع الملام عن الأئمة الأعـلام، المكتـب الإسـلامى بـيروت ط (٣) ١٣٩٠هـ دون ذكر المحقق .

ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمـن بـن محمد بن قاسم النجدى، دار التقوى- بدون تاريخ.

جودة عبد الله مصطفى، فى البحث الأدبى ومناهجه، طبعة المؤلف دون تاريخ.

الجوزقانى، أحوال الرجال، تحقيق صبحى السامرائى، مؤسسة الرسالة.

ابن الجوزى، العلـل المتناهيـة، تحقيـق خليـل الميـس، دار الكتـب العلميـة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ابن الجوزى، المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم، تحقيق د. سـهيل زكـار دار الفكـر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

ابن الجوزى ، الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان- مكتبـة ابـن تيميـة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

ابن أبى حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق المعلمى اليمانى، دار إحيـاء الـتراث العـربى ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

ابن أبى حاتم، علل الحديث، دار المعرفة بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ابن أبى حاتم، مراسيل الرازى، تحقيق أحمد عصام الكـاتب، دار الكتـب العلميـة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

الحازمى، الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار، تحقيق محمد أحمد عبـد العزيـز، مكتبة عاطف دون تاريخ.

الحازمى، شروط الأئمة الستة

الحاكم، سؤالات مسعود السجزى للحاكم النيسابورى، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الحاكم، المدخل إلى الصحيح ، تحقيق د. ربيع بن هادى المدخلى، مؤسسة الرسالة ط (١) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

الحاكم، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة ١٩٨٣م.

الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع بيروت، بدون تاريخ.

حامد طاهر، منهج البحث بين التنظير والتطبيق، دار النصر للتوزيع والنشر بجامعة القاهرة بدون تاريخ.

ابن حبان، الثقات، بإشراف دائرة المعارف العثمانية بالهند، مؤسسة الكتب الثقافية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، ط (٢) ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

ابن حبان، المجروحون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى ١٤٠٢هـ .

ابن حجر العسقلانى، تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية ط (١).

ابن حجر العسقلانى، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد ط (٣) ١٤١١هـ ١٩٩١م.

ابن حجر العسقلانى ، تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير، مكتبة نزار الباز بمكة، ط (١) ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

ابن حجر العسقلانى، تلخيص الحبير، تحقيق حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

ابن حجر العسقلانى، تهذيب التهذيب، دار إحياء التراث العربى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

ابن حجر العسقلانى، فتح البارى شرح صحيح البخارى، تحقيق محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقى، دار الريان ط (١) ١٤٠٧ هـ .

ابن حجر العسقلانى، لسان الميزان، دار الفكر، دون محقق أو تاريخ.

ابن حجر العسقلانى، نزهة النظر، تحقيق إسحاق عزوز، مكتبة ابن تيمية ١٤١١هـ-١٩٩٢م.

ابن حجر العسقلانى، نزهة النظر، تحقيق محمد كمال الدين الأدهمى - مكتبة التراث الإسلامى.

ابن حجر العسقلانى، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق د. ربيع بن هادى المدخلى، دار الراية ط (٤) ١٤١٧هـ .

ابن حجر العسقلانى، هدى السارى، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقى، دار الريان للتراث ط (١) ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .

ابن حزم، الإحكام فى أصول الأحكام، مطبعة السعادة، ط (١) ١٣٤٥هـ .

ابن حزم، المحلى، لجنة إحياء التراث العربى، دار الجيل ، دون تاريخ.

حمزة المالبيارى، الحديث المعلول، دار الهدى الجزائر دون تاريخ.

حمزة المالبيارى، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار ابن حزم ط (١) ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .

حمزة المالبيارى، نظرات فى مصطلح الحديث، دار ابن حزم ط (١) ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامى ط (٢) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الخطابى، معالم السنن، تحقيق محمد حامد الفقى، مكتبة ابن تيمية .

الخطيب البغدادى، اقتداء العلم العمل ، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى ط (٥) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

الخطيب، الرحلة في طلب الحديث

الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية دون ذكر محقق أو تاريخ.

الخطيب البغدادى، الجامع لأخلاق الراوى والسامع، تحقيق محمد رأفت سعيد ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الخطيب البغدادى، شرف أصحاب الحديث، تحقيق د. محمد سعيد خطيب، دار إحياء السنة النبوية.

الخطيب البغدادى، الفصل للوصل المدرج فى النقل، تحقيق محمد بن مطر الزهرانى، دار الهجرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الخطيب البغدادى، الفقيه والمتفقه، تحقيق عادل عزازى، دار ابن الجوزية- مكتبة التوعية، ط (١) ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

الخطيب البغدادى، الكفاية فى علم الرواية، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

الخطيب البغدادى، المتفق والمفترق، تحقيق د. محمد صادق الحامدى، دار القادرى،

ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الخطيب البغدادى، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجـى، دار المعرفة ط (١) ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

خلدون الأحدب، أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط (١) ١٤٠٥هـ .

خليل إبراهيم ملا خاطر، الحديث المعلل، دار الوفاء للنشر بالرياض ١٤٠٧هـ.

الخليلى، الإرشاد، تحقيق د. محمد رأفت سعيد، مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

الخليلى، الإرشاد، تحقيق عامر أحمد حيدر- دار الفكر ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

أبو خيثمة، العلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى بدون تاريخ.

الدارقطنى، الأحاديث التى خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق رضا الجزائرى، مكتبة الرشد ط (١) ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

الدارقطنى، الإلزامات والتتبع ، تحقيق مقبل بن هادى الوادعى، دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الدارقطنى، سؤالات البرقانى للدارقطنى، تحقيق مجدى السيد إبراهيم، مكتبة القـرآن، بدون تاريخ.

الدارقطنى، السنن، عالم الكتب، ط (٤) ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

الدارقطنى، العلل الواردة فى الأحاديث، تحقيق محفوظ عبد الرحمن السلفى، دار طيبة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

الدارقطنى، الضعفاء والمتروكون، تحقيق صبحـى السـامرائى، مؤسسـة الرسـالة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الدارمى، السنن، تحقيق فواز أحمد زمـزلى وخـالد السـبع، دار الريـان ط (١) ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

أبو داود، رسالة أبى داود إلى أهل مكة، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، مطبعة الأنـوار بالقاهرة دون تاريخ.

أبو داود، الزهد، تحقيق ياسر إبراهيـم ، وغنيـم عبـاس، دار المشـكاة ط (١) ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

أبو داود، سؤالات أبى عبيد الآجرى أبى داود فى معرفة الرجال، تحقيق عبد العليـم عبد العظيم، دار الاستقامة.

أبو داود، السنن، تحقيق محيى الدين عبد الحميد- دار الفكر.

أبو داود،السنن، ، دار الحديث.

أبو داود، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

الدولابى، الكنى، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

الذهبى، تذكرة الحفاظ، تحقيق المعلمى اليمانى، دار الكتب العلمية، دار الفكر العربى.

الذهبى، تلخيص العلل المتناهية، تحقيق ياسر إبراهيم، دار الرشد ط (١) ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

الذهبى، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

الذهبى، الموقظة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار المطبوعات الإسلامية ١٤٠٥هـ .

الذهبى، ميزان الاعتدال، تحقيق على محمد البجاوى، دار المعرفة.

الرامهرمزى، المحدث الفاصل، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.

ربيع بن هادى المدخلى، بين الإمامين مسلم والدارقطنى، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة بالهند ط (١) ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

ربيع بن هادى المدخلى، تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، مكتبة الغرباء الأثرية ط (١) .

ابن رجب، بيان فضل علم السلف على الخلف، تحقيق محمد بن ناصر العجمى، الدار السلفية بالكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

ابن رجب، جامع العلوم والحكم، تحقيق أحمد محمد على، مكتبة الدعوة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

ابن رجب، جميع الرسل كان دينهم الإسلام، دار الصحابة بطنطا دون ذكر محقق أو تاريخ.

ابن رجب، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، تحقيق الوليد آل فريان- دار عالم الفوائد.

ابن رجب، شرح علل الترمذى، تحقيق د. صبحى السامرائى، عالم الكتب ط (٣) ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

ابن رجب، فتح البارى شرح صحيح البخارى، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزى ط (١) ١٩٩٧م.

ابن رجب، ورثة الأنبياء شرح حديث أبى الدرداء، تحقيق أشرف عبد المقصود، دار التراث الإسلامى بدون تاريخ.

رفعت فوزى، توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى، مكتبة الخانجى

١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجى ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

زهير عثمان على، ابن عدى ومنهجه فى الكامل فى ضعفاء الرجال ، مكتبة الرشد ط(١) ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

سالم البهنساوى، السنة المفترى عليها ، دار البحوث العلمية .

السخاوى، فتح المغيث، تحقيق على حسين على، مكتبة السنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

السخاوى، فتح المغيث، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط (٢) ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

السخاوى، المقاصد الحسنة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجى ط (٢) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

سعدى الهاشمى، أبو زرعة الرازى وجهوده فى السنة النبوية، دار ابن القيم للنشر والتوزيع ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

ابن سيد الناس، النفح الشذى فى شرح جامع الترمذى، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة ط (١) ١٤٠٩هـ .

السيوطى، تدريب الراوى، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

السيوطى، اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة بيروت .

الشافعى، الأم

الشافعى، اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية.

الشافعى، جماع العلم، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

الشافعى، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث ط (٢) ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء، تحقيق عبد الرحيم القشقرى طبعة المحقق .

ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق سمير بن أمين الزهيرى، مكتبة المنار ط (١) ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الشريف حاتم بن عارف، المرسل الخفى وعلاقته بالتدليس، دار الهجرة، ط (١) ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

الشريف حاتم بن عارف، المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة ط (١) ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

صلاح الدين الأدلبى، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى، دار الآفاق الجديدة.

الصنعانى، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار، تحقيق محيى الدين عبد الحميد دار الفكر دون تاريخ.

الصنعانى، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار، تحقيق صلاح بن محمد عويصة، دار الكتب العلمية ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

طارق عوض الله، الإرشادات، مكتبة ابن تيمية ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٨م.

طارق عوض الله، لغة المحدث، دار السارى ط (١) ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

طاهر الجزائرى، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار الباز- دار المعرفة.

ابن طاهر المقدسى، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنى، تحقيق محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية ط (١) ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

الطبرانى، المعجم الأوسط، تحقيق عبد المحسن إبراهيم وطارق عوض الله، دار الحرمين ط (١) ١٤١٥هـ- ١٩٨٦م.

الطبرانى، المعجم الصغير، تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ط(١) ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

الطبرانى، المعجم الكبير، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ط (٢) بغداد.

الطحاوى، شرح معانى الآثار، تحقيق محمد زهرى النجار، دار الكتب العلمية، ط (٢) ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الطيبى، الخلاصة، تحقيق صبحى السامرائى، عالم الكتب ط (١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ابن عبد البر، الاستذكار، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، مؤسسة الرسالة ط (١) ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق محمد التائب السعيد ومصطفى أحمد العلوى وآخرين- وزارة الأوقاف المغربية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبى الأشبال الزهيرى، مكتبة ابن الجوزى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

عبد الرحمن إبراهيم فودة، موسوعة فهارس صحيح مسلم، مؤسسة قرطبة ط (١) ١٤١٥هـ.

عبد الرحمن الفريوائى، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده فى الحديث وعلومـــه، دار العاصمة ط (١) ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

عبد السلام محمد علوش، الانتهاء لمعرفة الأحاديث التى لم يفت بها الفقهاء، دار ابـن حزم ط (١) ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

عبد الغنى عبد الخالق، حجية السنة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى .

عبد الكريم عبد الله الخضر، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج بـه، دار المسلم بالرياض ط (١) ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

ابن عبد الهادى، الصارم المنكى، مكتبة الفرقان، دون تاريخ أو محقق.

العجلى، تاريخ الثقات، تحقيق عبد المعطى أمـين قلعجـى- دار الكتـب العلميـة ١٤٠٥هـ١٩٨٤م.

العجلى، تاريخ الثقات بترتيب الهيثمى والسبكى، تحقيق عبد العليم عبد العظيـم ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ابن عدى، الكامل فى ضعفاء الرجال، تحقيق د. سهيل زكـار دار الفكـر ط (٣) ١٤٠٩هـ١٩٨٨م.

العراقى، التقييد والإيضاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بـالمدينة ١٣٨٩هـ١٩٦٩م.

ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيـق محـب الديـن العمـروى، دار الفكـر ١٤١٥هـ١٩٩٥م.

عطية الجبورى، مباحث فى تدوين السنة المطهرة، دار الندوة بيروت، بدون تاريخ .

العقيلى، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجـى، دار الكتـب العلميـة ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

العلائى، جامع التحصيل فى أحكام المراسيل، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، عـالم الكتب ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

على جواد طاهر، منهج البحث الأدبى، المؤسسة العربية للدراسات والنشـر ط (٣) ١٩٧٩م.

العماد الحنبلى، شذرات الذهب، دار الفكر، دون تاريخ.

ابن عمار الشهيد، علل الأحاديث فى كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، تحقيق على حسن عبد الحميد، دار الهجرة ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

عمرو عبد المنعم، قواعد حديثية أقرها المحدثون وغفل عنها المحققون، دار

عمرو عبد المنعم، النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصـابيح،

مكتبة ابن تيمية ط (١) ١٤١٤هـ .

القاضى عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق الحسين بن محمد شواط، دار ابن عفان

العينى، البناية شرح الهداية، تحقيق المولوى محمد عمر الرامفورى دار الفكر.

الغزالى، المستصفى، طبعة الشيخ فرج الكردى، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٢هـ .

الفسوى، المعرفة والتاريخ روايةابن درستويه النحوى، تحقيق أكرم ضياء العمرى، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ط (١) ١٤١٠هـ.

الفهرى، السنن الأبين فى المحاكمة بين الإمامين البخارى ومسلم فى الإسناد المعنعن، تحقيق صلاح سالم المصراتى، دار الغرباء الأثرية ط (١) ١٤١٧هـ.

ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوعى بحلب ط (١) ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

الفيروزآبادى، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

ابن قدامة المقدسى، روضة الناظر

ابن قدامة المقدسى، المنتخب من علل الخلال، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة التوعية ط (١) ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

ابن قدامة المقدسى، المغنى ، عالم الكتب

القفال الشاشى، حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق د. ياسين درادكة

ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرءوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن القيم، زاد المعاد فى هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة ط (٨) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ابن القيم، الطب النبوى، تحقيق د. عادل الأزهرى- محمود فرج العقدة، دار إحياء الكتب العربية (فيصل الحلبى) بدون تاريخ.

ابن القيم، المنار المنيف، تحقى طه عبد الرءوف سعد، دار المسلم.

ابن القيم، المنار المنيف، تحقيق عبد الفتاح أبى غدة، مكتبة ابن تيمية دون تاريخ.

ابن كثير، اختصار علوم الحديث، شرح أحمد شاكر، مكتبة السنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار التراث- دون تاريخ.

ابن كثير، مسند الفاروق، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوفاء.

ابن الكيال، الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة، تحقيق حمدى السلفى، دار العلم ببنها، ١٤٠١هـ .

ابن ماجه، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار الريان للتراث.

مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار الحديث ط (٢) ١٤١٣هـ-١٩٨٣م.

الماوردى، الحاوى الكبير، تحقيق على محمد معوض، عادل أحمد، دار الكتب العلمية.

المباركفورى، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة، ط (٢) ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

محمد جمال الدين القاسمى، قواعد التحديث، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

محمد رأفت سعيد، التأويل، دراسة موضوعية فى الأحاديث النبوية، مكتبة الأقصى قطر، ١٩٩٤م.

محمد رأفت سعيد، زيادة الثقة ومايتعلق بها من أحكام، دار المنار دون تاريخ.

محمد رشاد خليفة، التأليف بين مختلف الأحاديث، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ط (٢) ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة ط (١) ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

محمد بن صالح العثيمين، مصطلح الحديث، مكتبة ابن تيمية.

محمد ضياء الرحمن الأعظمى، دراسات فى الجرح والتعديل، عالم الكتب ط (١) ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

محمد طاهر الجوابى، جهود المحدثين فى نقد متن الحديث النبوى الشريف، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله تونس، دون تاريخ.

محمد عمرو عبد اللطيف، حديث قلب القرآن يس فى الميزان، مكتبة التربية الإسلامية ط (١) ١٤١٤هـ .

محمد الغزالى، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق ط

محمد فؤاد عبد الباقى، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث .

محمد لقمان السلفى، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، طبعة المؤلف ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربى بدون تاريخ.

محمد مصطفى الأعظمى، دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه، طبعة المؤلف ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

محمد مصطفى الأعظمى، مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية والإسلامية، مكتبة التربية العربية لدول الخليج ط (١) .

محمد مصطفى الأعظمى، مناهج النقد عند المحدثين، طبعة المؤلف ١٤٠٢هـ .

محمد بن مطر الزهرانى، علم الرجال نشأته وتطوره، دار الهجرة، ط (١) ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

محمد ناصر الدين الألبانى، إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامى ط (٢) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

محمد ناصر الدين الألبانى، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف بالرياض ط (١) ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

محمد نجيب المطيعى، تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية، مطبعة حسان ١٩٧٩م.

محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف ط (٥) بدون تاريخ.

محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، دار التراث العربى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

ابن المدينى، سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى، تحقيق موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

ابن المدينى، علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوعى بحلب ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

المزى، تهذيب الكمال، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

المزى، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامى، الدار القيمة ط (٢) ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

مسفر بن غرم الله الدمينى، التدليس فى الحديث، طبعة المؤلف ط (١) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

مسفر بن غرم الله الدمينى، مقاييس نقد متون السنة، طبعة المؤلف ط (١) ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى، طبعة المحقق ١٤٠٢هـ.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار الحديث.

مشهور بن حسن آل سلمان، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه فى الصحيح وأثره على علم الحديث، دار الصميعى، ط (١) ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

مصطفى العدوى، تيسير مصطلح الحديث، دار الحرمين ١٤٠٩هـ .

المعلمى اليمانى، التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، مكتبة المعارف بالرياض ط (٢) ١٤٠٦هـ.

المعلمى اليمانى، علم الرجال وأهميته، تحقيق طارق عوض الله ، دار السارى ط (١) ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

المعلمى اليمانى، فوائد فى كتاب العلل لابن أبى حاتم، تحقيق عبد الرزاق بن أسعد الله ابن عبد الرءوف، دار أطلس للنشر ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

مقبل بن هادى الوادعى، أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مكتبة ابن عباس بالمنصورة.

مقبل بن هادى الوادعى، غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل ، دار الحرمين ط (٢) ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

المكى أقلاينة، النظم التعليمية عند المحدثين فى القرون الثلاثة الأولى كتاب الأمة، رقم ٣٤ شعبان سنة ١٤١٣هـ.

المناوى، فيض القدير، شرح الجامع الصغير، تحقيق حمدى الدمرداش، مكتبة نزار الباز ط (١) ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

ابن المنذر، الأوسط فى السنن و الإجماع والاختلاف، تحقيق أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ابن منظور ، لسان العرب، تحقيق أحمد فارس، دار الفكر ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

موسى محمد على، علم الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب الإسلامية، مصر ط (١) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

الموصلى الحنفى، المغنى عن الحفظ والكتاب بما لم يصح فيه شىء من الأحاديث، هدية بجلة الأزهر، عدد ذى القعدة ١٤٠٣هـ.

نجم عبد الرحمن خلف، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

النسائى، السنن، مكتب تحقيق التراث الإسلامى، دار المعرفة ط (٣) ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

النسائى، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البدارى وسيد كسروى دار الكتب العلمية ط (١) ١٤١١هـ.

النسائى، الضعفاء والمتروكون، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الفكر ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

النسائى، مجموعة رسائل فى علوم الحديث، تحقيق جميل على حسن، مؤسسة الكتب

الثقافية، ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

أبو نعيم، حلية الأولياء، دار الكتب العلمية ط (١) ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

أبو نعيم، حلية الأولياء، دار الريان للتراث ط (٥) ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

أبو نعيم، ذكر أخبار أصبهان، دار الكتاب الإسلامى، مطابع الفاروق شبرا مصر.

نور الدين عتر، الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، طبعة المؤلف ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.

نور الدين عتر، منهج النقد فى علوم الحديث، دارالفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

النووى، المجموع شرح المهذب، تحقيق محمد نجيب المطيعى، مكتبة الإرشاد.

ابن هبيرة، الإفصاح عن معانى الصحاح، تحقيق محمد حسن الشافعى، دار الكتب العلمية.

ابن هبيرة، الإفصاح عن معانى الصحاح، المؤسسة السعيدية بالرياض.

ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، بدون تاريخ.

همام سعيد، العلل فى الحديث، دار العدوى بالأردن ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

همام سعيد، الفكر المنهجى عند المحدثين، كتاب الأمة المحرم ١٤٠٨هـ.

أ.ى.ونسنك، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، مكتبة بريل - ليدن ١٩٣٦م.

يحيى بن معين، يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة أحمد نور سيف، جامعة الملك محمد بن سعود، مركز البحث العلمى وإحياء التراث ط (١) ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

يحيى بن معين، من كلام يحيى بن معين فى الرجال، تحقيقد. أحمد محمد نور سيف ، دارالمأمون ، دون تاريخ،

يعقوب بن شيبة، مسند الفاروق، تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

أبو يعلى الموصلى، المسند، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون دمشق، ط (١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

يوسف الكتانى، الإمام البخارى أمير المؤمنين فى الحدث، هدية مجلة الأزهر- رجب ١٤١٨هـ.

الرســــائل العـــلـمـــيـــة

أحمد عمر هاشم، السنة النبوية فى القرن الثالث الهجرى، دكتـــوراه، إشــراف أ.د. عبدالعظيم الغباشى[٤٩١-٤٩٢] كلية أصول الدين جامعة الأزهر.

أحمد يوسف سليمان، البيهقى وأثـــره فى علـــوم الحديـــث، ماجســـتير، إشــراف أ.د.مصطفى زيد [٤٣٨] كلية دار العلوم جامعة القاهرة .

بدر عبد الحميد إبراهيم، منهج أبى داود السجستانى فى كتاب السنن، ماجســـــتير، إشراف أ.د. الشحات السيد زغلـــول رقـــم [٦٧٩٩-٦٨٠٠] كليـــة الآداب جامعـــة الإسكندرية.

جمال برادى، أبو بكر بن العربى وجهوده فى الحديـــث، ماجســـتير، إشــراف أ.د. الشحات السيد زغلول رقم [٧٠٥٠س] كلية الأداب جامعة الأسكندرية.

رجاء مصطفى، المرأة وآثارها فى الحديث، ماجستير، إشراف أ.د. محمد الأحمـــــدى أبوالنور [٧٧] كلية البنات للدراسات الإسلامية، جامعة الأزهر.

رفعت فوزى، عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى وأثره فى علوم الحديث، ماجســـتير، إشراف أ.د. عبد العظيم معانى[٤٧٩]كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

سيد أحمد عبد الحميد، الحاكم النيسابورى وأثره فى علـــوم الحديـــث، ماجســـتير، إشراف أ.د. عبد المجيد محمود عبد المجيد[٤٨٧]كلية دار العلوم جامعة القاهرة .

عبد العزيز نور، السنة النبوية من تاريخ نشأتها وبيان حالها فى جميـــع العصـــور [١] كلية أصول الدين جامعة الأزهر.

عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند المحدثـــين فى القـــرن الثـــالث الهجرى، دكتوراه، إشراف أ.د. مصطفى زيد[٥٣٠] كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

عثمان سليمان موالى، منهج المسلمين فى نقد الخبر بين النظر والتطبيق، ماجســـتير، إشراف أ.د. السيد أحمد خليل[٨٤٣س] كلية الآداب جامعة الأسكندرية.

على عبد الله الصياح، يعقوب بن شيبة السدوســـى آثـــاره ومنهجـــه فى الجـــرح والتعديل، ماجستير، إشراف أ.د.شاكر الخوالدة، جامعة الملك سعود.

فكرى أنور سيد، ابن قتيبة الدينورى وأثره فى علم الحديث، ماجستير، إشــراف أ.د. عبد الله محمود شحاته[٥٤٤] كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

محمد أحمد حسن، الاتجاه الفقهى للإمام البخارى من خلال صحيحـــه، ماجســـتير، إشراف أ.د. أحمد يوسف سليمان [٥٥٦]كلية دار العلوم جامعة القاهرة .

محمد بن عمر فلاتة، المنهج العلمى فى كتاب البحث الإسلامى، دكتوراه، إشــــراف أ.د. أكرم ضياء العمرى ١٤١١هـــ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

نوال أسعد محمد، تدوين السنة، ماجستير، إشراف أ.د. محمد أنيـــس عبـــادة [٧٦] كلية البنات للدراسات الإسلامية جامعة الأزهر.

المخطوطات

أيمن أبو يمان، تقسيم المكتبة الحديثية، دار التأصيل للبحث والترجمة والنشر.

ابن بطال، شرح صحيح البخارى، دار الكتب المصرية رقم[٨٥٦] حديث طلعت.

البوصيرى، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المكتبة الأزهرية ٦٥٥/٩١ حديث.

الذهبى، تنقيح التحقيق لابن الجوزى، معهد المخطوطات العربية، مصورة عن مكتبة فيض الله بتركيا ٢٩٦.

الذهبى، مهذب السنن للبيهقى، دار الكتب المصرية ٤٦٧ حديث.

مقالات صحفية

محمد عبد اللطيف مشتهرى، رجم الزانى وقتل المرتد مخالف لنصوص القرآن الكـريم، جريدة الجيل، ٣٠مايو ١٩٩٩م ص ٣.

مصطفى محمود، رأى الشيخ المراغى، والشـيخ محمـد عبـده، جريـدة الأهـرام ٢٩مايو١٩٩٩م ص ٢٦.

مصطفى محمود، الردود الغاضبة والعاتبة، جريدة الأهرام ١٥مايو١٩٩٩ ص ٢٨.

مصطفى محمود، ليس إنكاراً للسنة، جريدة الأهرام ١٢يونيو ١٩٩٩م ص ٢٨.

مصطفى محمود، وماهم بخارجين من النار، جريدة الأهرام ١مايو١٩٩٩م ص ٢٦.

فهـــرس الآيـــات

فهـــرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الموضوعات

